

المكتبة العربية الشيعية
الجامعة الإسلامية بالمدينة
قسم الدراسات العليا

١٣٤٢
س ن م

المختلف في الفقه بين أبي حنيفة وأصحابه

لإمام الهدى أبي الليث نصر بن محمد بن إبراهيم السمرقندي

٥٣٧٥ -

دراسة وتحقيق

الطالب / محمد حسين علي

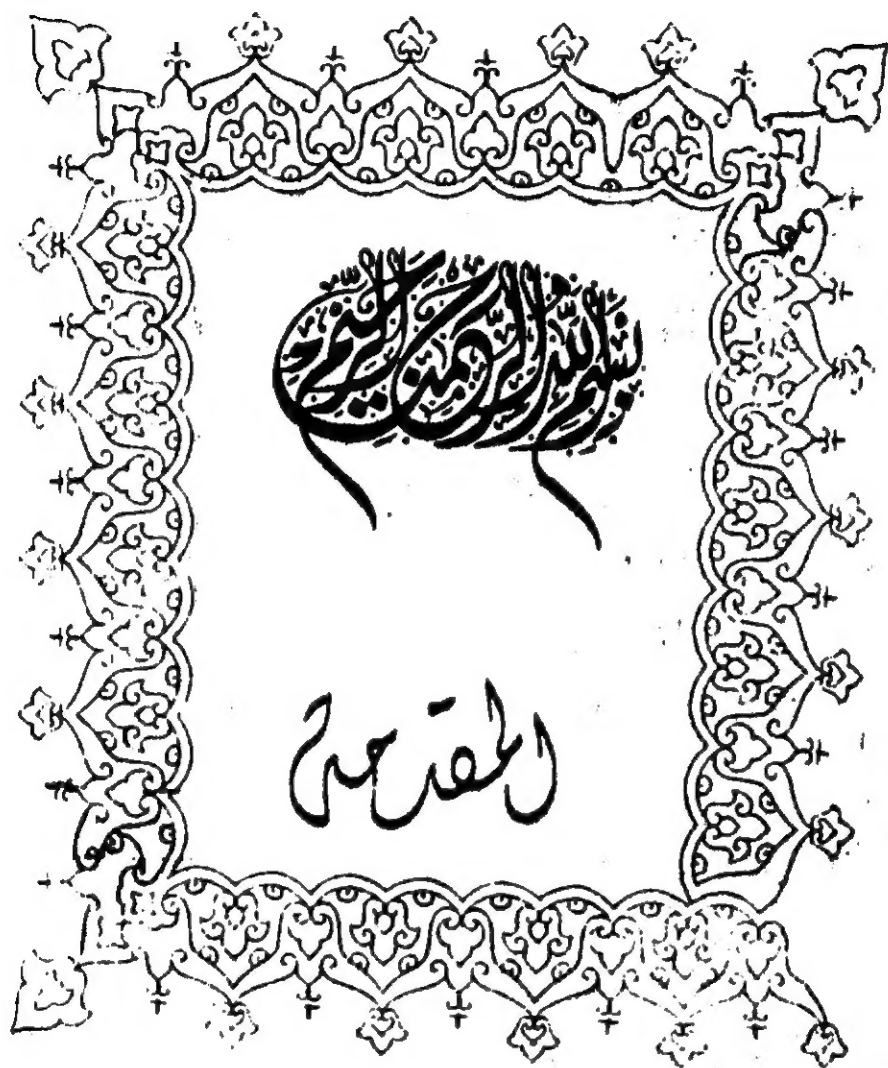
لنيل الشهادة العالمية (الماجستير)

بإشراف

الدكتور / سيد عواد علي

(١)

١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْحَمْدُ لِلَّهِ

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبيه محمد وآله
الطيبين أجمعين وبعد :

فإن الفقه من أجل العلوم وهو علم الشريعة والدين وقسوا
الشرائع به فلا بد لكل عاقل من عالم أجاهل أن يشرع فيه ويستفيد منه
ما يغنيه ويتقوى به على أداؤه فرائض الله . إن علم الفقه من العلوم أهمها
ولنفع الخاصة والعامة أهمها وأتمها فينبغي الاعتناء به لتحصيل درجة
الافتلاء بسببه . وقد قال الله تعالى : " فلولا نفر من كل فرقة منهم
طائفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم لعلهم
يحذرون " ١٢٢ / التوبة . وقال عز وجل : " قد فصلنا الآيات لقوم
يفقهون " ٩٨ / الأنعام . وقد ورد في مسند الإمام أحمد وصحيح
الشيخين وغيرهما من جمع من الصحابة أنه صلى الله عليه وسلم قال : " من
يرد الله به خيرا يفقهه في الدين " (١) وروى الترمذي وابن طاجه من ابن
عباس رضي الله عنه مرفوعا " فقيه واحد أشد على الشيطان من ألف طاهد " (٢)

-
- (١) رواه البخاري في العلم باب من يرد الله به خيرا يفقهه ٢٥-٢٦ / ١ .
مسلم في الامارة باب قوله صلى الله عليه وسلم لا تزال طائفة من أمتي
ظاهرين على الحق لا يضرهم من خالفهم ٦٧ / ١٣ . الترمذي في
العلم باب اذا أراد الله بعبده خيرا يفقهه في الدين رقم ٢٦٤٥
وقال حديث حسن صحيح . ابن طاجه في المقدمة . فضل العلماء
والحث على طلب العلم رقم ٢٠٨ ، أحمد في العلم فصل منه قوله
صلى الله عليه وسلم من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين ١٤٨ / ١ . الدارمي
في المقدمة باب الاقتداء بالعلماء ٦٥ / ١ .
- (٢) رواه الترمذي في العلم باب طاجه في فضل الفقه على العبادة رقم
٢٦٨١ وقال هذا حديث غريب . ابن طاجه في المقدمة لا نتنازع العلم
والحل به رقم ٢٣٥ .

وفى محناه قال الامام محمد بن الحسن الشيبانى رحمه الله تعالى :-
تفقه فان الفقه أفضل قائد * الى البر وأعدل قاصد
وكن كل يوم مستفيدا زيادة * من الفقه واسبح فى بحور الفوائد
فان فقيها واحدا متورعا * أشد على الشيطان من ألف طاب
وقيل :

إذا ما اعتزذ وعلم بعلم * فعلم الفقه أولى باصتزاز
فكم طيب يفوح ولا كمسك * وكم طير يدير ولا كبراز
ومط لا شك فيه أن الفقه الاسلامى شهد قديما وحديثا منايمة
كبيرة من الفقهاء والمجتهدين حيث قاموا بدراسة فقهنا الاسلامى وجمع
آراء وأقوال بعض الفقهاء الكبار والمجتهدين الذين لم تسنح الظروف
لهم أو لتلامذتهم بتدوين آرائهم فى كتاب جامع . بل بقيت ماثلة فى
الكتب موزعة فى شتى المظان . فمنهض لجمع هذا التراث وحفظه فقهاء
واحشون أفاضل خدمة منهم للفقه وأهله وتيسيرا لدارسى الفقه بعدهم .
فقالوا بهذا التقدير والثناء . وقد درج أكثر فقهاء المذاهب الاسلامية
على التأليف والشرح حتى كثرت مؤلفاتهم الفقهية فمنها المطبوعات
والمختصرات مطبوعة ومخطوطة . فكتب فقهاء الحنفية قديما وحديثا فى
بيان الأحكام الفقهية كتباً عديدة ما بين تصنيف وشرح وتحشية وتعليق
مطولة ومختصرة . ولا تزال أكثرها مخطوطة . وتنوعت طرقهم فى التأليف .
ولكل فقيه نهجه فى التصنيف . فمنهم من صنف الأحكام الفقهية مرتبة
على الكتب والأبواب ونحوها وهذا الذى سار عليه الأكثرون . ومنهم من
نظم الأحكام أى جعلها على هيئة نظم ليسهل حفظه واستحضاره
كالمنظومة النسفية وهو أول كتاب نظم فى الفقه لحمر بن محمد بن
اسماعيل بن محمد بن لقطان نجم الدين أبى حفص النسفى المتوفى ٣٧٧هـ
والوهبانية المسطرة بقيد الشرائع ونظم الفرائد لحيد الوهاب بن أحمد
ابن وهبان المتوفى ٧٦٨هـ . والهامية المسطرة بدر المهتدى وذخرا المقتدى

للها على سراج الدين المتوفى ٧٦٩ هـ . والكواكبية المسطرة الفرائد السنوية
لمحمد بن حسن بن أحمد الكواكبي المتوفى ١٠٩٦ هـ . مطبوع ١٣٢٢ هـ .
وحميد الآثار في نظم تنوير الأبصار لمحمد منيب الهاشمي الجعفري
مطبوع ١٣٤٣ هـ . ومنهم من أضاف إلى المذهب غيره كجمع المذهبين
في الفقه الحنفي والشافعي لحسن بن نصوح فيروز الدمنوي الحنفي .
ودائع الصنائع في ترتيب الشرائع لعلاء الدين بن أبي بكر بن مسعود
الكاساني المتوفى ٥٨٧ هـ . وغيرها . ظهر هذا النوع عند تنافس بعض
الفقهاء وتخصيبهم المذهبي وخاصة فقهاء الحنفية والشافعية . ومنهم من
صنف على هيئة الألفاز . كالأخاثر الأشرفية في ألفاز الحنفية
لعبد البر بن محمد المتوفى ٩٢١ هـ . مطبوع . ومنهم من ألف على هيئة
الفتاوى وتضم مسائل الواقعات كفتاوى قاضي خان للإمام فخر الدين
حسن بن منصور الأوزجندی الفرغاني المتوفى ٢٩٥ هـ . والبرازية المسماة
بالجامع الوجيز للإمام حافظ الدين بن محمد بن محمد بن شهاب
المعروف بابن البراز الكردي المتوفى ٨٢٧ هـ . والكاملية في الحوادث
الدرابلسية لمحمد كامل بن مصطفى بن محمود الدرابلسي مطبوع ١٣١٣ هـ
وبعضها كثير . وكثرت في أيام المتأخرين . ومنهم من أفرد روايات وأقوال
الامام وأصحابه على حدة في مؤلف مستقل ويعرف بفقه الخـلاف
المذهبي وهي قليلة كالمختلف في الفقه بين أبي حنيفة وأصحابه
لأبي الليث نصر بن محمد بن أحمد بن إبراهيم السمرقندي المتوفى
٣٧٥ هـ في الأصح وهو أقدمها . وهو موضوع بحثي . وتأسيس النظر
لعبد الله بن عمر بن عيسى القاضي أبي زيد الدبوسي المتوفى ٤٣٠ هـ
مطبوع . والمنشورة النسفية لأبي حفص النسفي المتوفى ٥٣٧ هـ وشروحها^(١)

(١) من شروحها : حصر المسائل وقصر الدلائل المسمى بمختلف الرواية

لمحمد بن عبد الحميد بن الحسن طلاء الدين السمرقندي المتوفى

٥٥٢ هـ رتبها ونظمها محمد محمود الشهير بـترجـمـسي زاد هـ =

وهى فى فقه الخلاف بين الحنفية والشافعية والمالكية . وخزانة الروايات
للقاضى جكن الهندى المتوفى ٩٢٠ هـ . ومائة الرواية لعبد الكريم
جعفر بن عبد الكريم . وغيرها ذكرتها الفهارس لم أوقف عليها .

سبب الاختيار:

من خلال دراستى الفقهية لمذهب الحنفية وجدت أن المذهب
لا يقوم على قول الامام وحده . وانما يقوم على قول الامام وأصحابه لأن
أقوالهم ضمن المذهب بل هم من مجتهديه . فمدار الفتوى ليس دائما
على قول الامام بل يفتى على قوله رحمه الله ثم على قول أبى يوسف ثم على
قول محمد ثم على فيرهم من أصحاب أبى حنيفة ثم على قول المشايخ من
بعدهم وإذا كان أبو حنيفة فى جانب فالمفتى بالخياران شاء أنتى بقول
أبى حنيفة وإن شاء أنتى بقولهم وإن كان أحدهما مع أبى حنيفة يرجع
جانبه^(١) ولما كان ذلك كذلك . بعد بحث دائب وقراءة متأنية واستشارة
من ترجى منه المشورة من اساتذتى الكرام وقع اختيارى على مخطوطة
نادرة فى فقه الخلاف الحنفى بعنوان : "المختلف فى الفقه بين أبى حنيفة
وأصحابه" لواحد من أكابر علمائهم هو الفقيه أبو الليث نصر بن محمد بن
أحمد بن ابراهيم السمرقندى لتكون موضوعا أتقدم به لقسم الدراسات العليا
بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة لنيل درجة الماجستير وسرعان

== المتوفى ١٠٦٨ هـ وتسمى معين العون على الدراية فى مختلف
الرواية . وحقائق المنظومة لمحمود بن محمد بن داود أبى المحامد
الافسنجى اللؤلؤى البخارى المتوفى ٦٧١ هـ . والمصنفى لعبد الله
ابن أحمد بن محمود أبى البركات حافظ الدين النسفى المتوفى
٧١٠ هـ . وللمولى خطاب أبى القاسم قره حصارى كان حيا ٧١٧ هـ
ولمقتضى البحار لمحمد محمود تاج الدين أبى المقاسم بن أبى القاسم
السديدى الزوزنى كان حيا ٧٣٦ هـ .

(١) ينظر فى مقدمة عمدت الرواية ١٣-١٤، مشايخ بلغ ١٨٠-١٨٤ / ١ -

ما وجدت من نفسى الانشراح والقبول لذلك . فعقدت الحزم وشمرت عن
ساعد الجد لدراستها وتحقيقها والتقديم لها والترجمة لمؤلفها والبحث
عن مصنفاته الأخرى .

وما عتبارى أننى أعالج بحثاً فى الفقه الحنفى أجد أنه لزاماً
على قبل بيان خلة البحث ذكر معانى مصطلحات المذهب وقد جعلتها
على صور فوائد :

القاعدة الأولى : ضمور عنده فى قول الفقهاء هذا الحكم عنده أو هذا
مذهبه إذا لم يكن مرجعه مذكوراً سابقاً يرجع الى الامام أبى حنيفة
وان لم يسبق له ذكر لكونه مذكوراً حكماً وكذا ضمور هـ يرجع الى أبى يوسف
ومحمد إذا لم يسبق مرجعه ، وقد يراد به أبى يوسف وأبو حنيفة أو محمد
وأبو حنيفة إذا سبق لثالثهم ذكر فى مخالف ذلك الحكم . فمثلاً إذا قالوا
عند محمد كذا وعند هـ كذا يراد به أبى يوسف وأبو حنيفة يعنى الشيخين
وإذا قالوا عند أبى يوسف كذا وعند هـ كذا يراد به أبى حنيفة ومحمد
يعنى الثرفين .

القاعدة الثانية : الفرق بين عنده وعنه - أن الأول دال على المذهب
والثانى على الرواية فإذا قالوا هذا عند أبى حنيفة دل ذلك على أنه
مذهبه وإذا قالوا عنه كذا دل ذلك على أنه رواية عنه .

القاعدة الثالثة : المراد بظاهر الرواية وظاهر المذهب وبالأصول فى
قولهم هذا فى ظاهر الرواية وهو ظاهر المذهب وهو موافق لروايتنا لأصول
هو الكتب الستة المشهورة للامام محمد . الجامع الصغير والجامع الكبير
والسير الصغير والسير الكبير والمبسوط والزوائد كذا فى كشف الظنون
ورد المختار . وذكر فى تعاليق الأنوار على الدر المختار أن بعضهم لم
يعد السير الصغير وذكر الطحطاوى فى حواشيه أن بعضهم لم يعد
السير بقسميه منها . وقال فى نتائج الأفكار المراد بظاهر الرواية عند

الفقهاء رواية الجامعين والمبسوط والزهدات والمراد بغير ظاهر الرواية رواية غيرها أهـ . ومثله في العناية أن المراد بالأصول الجامعان والزهدات والمبسوط . وفي مفتاح السعادة انهم يحبرون عن المبسوط والزهدات والجامعين برواية الأصول . ومن المبسوط للجامع الصغير والسير الكبير بظاهر الرواية ومشهور الرواية أهـ . والمراد بغير ظاهر الرواية رواية غير الأصول . وهي المسائل التي رويت عن الأئمة لكن في غير الكتب المذكورة . أما في كتب آخر لمحمد رحمه الله كالكيسانيات والرقيات والجرجانيات والهارونيات وانط سمي غير ظاهر الرواية لأنها لم تشتهر عن محمد ولم ترو عنه بطرق كطرق الكتب الأول . وأما في كتب غير محمد كالمجرد للحسن بن زياد . ومنها كتب الأتالي ولا ملاء أن يقعد العالم وحوله تلامذه بالمحابر والقراطين فيتكلم العالم بط فتح الله عليه من العلم وتكتب التلامذه ما تكلم مجلسا مجلسا ثم يجتمعون ما كتبوا فيصير كتابا . وسمى بالأمالى وكان هذا عادة أصحابنا المتقدمين . ومنها الروايات المتفرقة كرواية ابن سطة وغيره من أصحاب محمد وغيره من مسائل مخالفة للأصول فانها غير ظاهر الرواية وتعد من النوادر كنوادر ابن سطة ونوادر هشام ونوادر ابن رستم . (١)

الفائدة الرابعة : في علامات الفتوى المذكورة في كتب الحنفية .

قال في الدر المختار . أما العلامات للافتاء فقولہ . وعليه الفتوى . وبه يفتى . وبه تأخذ . وعليه الاعتداد . وعليه عمل اليوم . وعليه عمل الأمة . وهو الصحيح . أو الأصح . أو الأظهر . أو الأشبه . أو الأوجه أو المختار . ونحوها مما ذكر في حاشية الجردى أهـ . وقال شيخنا الرملى في فتاويه وبعض الألفاظ أكد من بعض . فلفظ الفتوى أكد من لفظ

(١) عمدة الرطية ٩ - ١/١٦ - مقدمة النافع الكبير ١٠ - رد المحتار

الصحيح والأصح والأشبه . وغيرها . ولفظ وبه يفتى أكد من الفتوى عليه .
والأصح أكد من الصحيح . والأحوط أكد من الاحتياط أهـ . قلت لكن
فى شرح المنية للحلبى عند قوله . ولا يجوز مس مصحف الا بخلافه اذا
تعارض امامان مختبران عبر أحدهما بالصحيح . ولا غير بالأصح . فالأخذ
بالصحيح أولى لأنهما اتفقا على أنه صحيح والأخذ بالمتفق أو فسق
فليحفظ ثم رأيت فى رسالة آداب المفتى اذا ذيلت رواية كتاب معتمد
بالأصح أو الأوفق أو نحوها فله أن يفتى بها وبمخالفتها أيضا أيا شاء
واذ ذيلت بالصحيح أو الأخوذ به . أو به يفتى . أو عليه الفتوى . لم
يفت بمخالفة الا اذا كان فى الهداية مثلا هو الصحيح وفى الكافى
بمخالفة هو الصحيح فيخير فيختار الأقوى عنده والأليق والأصلح أهـ
فليحفظ أهـ . (١)

الفائدة الخامسة : الخلف . بفتحتين عند الفقهاء من محمد بن الحسن
الى شمس الأئمة الحلوانى (٢) والسلف من أبى حنيفة السى محمد .
والمأخرون من شمس الأئمة الحلوانى الى حافظ الدين البخارى (٣)
كذا فى جامع العلوم لعبد النبى الأحمدي نكرى نظرا عن صاحب
الخيالات اللطيفة (٤)

(١) ٦٦ - ١/٦٨ - مقدمة عمدة الرطاية ١/١٦ - مشايخ بلخ

١/١٨٧-١٨٦ .

(٢) المتوفى ٤٤٨ هـ الفوائد البهية ٩٥ .

(٣) المتوفى ٦٩٣ هـ الفوائد البهية ١٩٩ .

(٤) الفوائد البهية ٢٤١ - مقدمة النافع الكبير ٤٢ - مقدمة عمدة

الرطاية ١/١٥ - مشايخ بلخ ١/١٨٨ .

الفائدة السادسة : المراد بالامام وبالا مام الأعظم في كتب أصحابنا هو صاحب المذهب أبو حنيفة وهو المراد بقولهم صاحب المذهب . والمراد بالصاحبين أبو يوسف ومحمد والشيخين أبو حنيفة وأبو يوسف وبالرفعين محمد وأبو حنيفة وبالا مام الثاني أبو يوسف وبالا مام الرباني محمد وقولهم عند أئمتنا الثلاثة أبو حنيفة ومحمد وأبو يوسف والأئمة الأربعة أبو حنيفة ومالك والشافعي وأحمد أصحاب المذاهب المشهورة^(١) وفي رد المحتار بعد قوله : "الأول ما لم يختلف مشايخنا فيه" أي في نقضه وكذا هو مرجع الضمير بعده . وأراد بالمشايخ الامام وصاحبيه وأراد بالأصحاب في قوله واختلف أصحابنا فيه الصاحبين ط . قلت لكن المشهور إطلاق أصحابنا على أئمتنا الثلاثة أبي حنيفة وصاحبيه كما ذكره في شرح الوهبانية . وأما المشايخ ففي وقف النهر من الحلافة قاسم أن المراد بهم في الاصطلاح من لم يدرك الامام أه ٣/٦٢٧ .

خاتمة البحث : وتتكون خطة البحث من قسمين : الدراسي والتحقيقي .

الأول : القسم الدراسي : وفيه ثلاثة أبواب :

الباب الأول : عصر الامام أبي الليث . وفيه ثلاثة فصول :

الفصل الأول : الحالة السياسية والدول التي حكمت سمرقند وبلغ

والملوك الذين طارهم .

الفصل الثاني : الحالة الاجتماعية .

الفصل الثالث : الحالة الثقافية . وكانت عليه في عصر المصنف

وفيهِ مبحثان :

المبحث الأول : دور العلم والثقافة في القرن الرابع في عهد

الدولة السامانية .

(١) مقدمة عدة الرعاية ١٥ / ١٦ / ١ - الفوائد البهية ٤٨ - مشايخ بلغ ١٨٧ - ١/١٨٨ .

المبحث الثاني : دور ملوك الدولة السلطانية فى دفع عجلة الثقافة

فى القرن الرابع رد ورهم فى تشجيع العلم والعلماء
ومشاركتهم فى انشاء المدارس والمكتبات.

الباب الثانى : فى حياة المؤلف ومكانته العلمية ونه ثلاثة فصول :

الفصل الأول : التعريف بالمؤلف ويشمل : اسمه ونسبه ولقبه
وكنيته ووفاته .

الفصل الثانى : فى نشأته وشيوخه ومعاصره وأقرانه . وفيه
ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : نشأته .

المبحث الثانى : شيوخه .

المبحث الثالث : معاصره وأقرانه .

الفصل الثالث : مكانته العلمية . وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : مؤلفات أبى الليث العلمية .

المبحث الثانى : آراؤه وترجيحاته فى المذهب الحنفى .

المبحث الثالث : طبقة أبى الليث ، الطبقة الثالثة .

الباب الثالث : التعريف بالكتاب ودراسه . وفيه فصلان :

الفصل الأول : التعريف بالكتاب . وفيه مبحثان :

المبحث الأول : اسم الكتاب ونسبه الى أبى الليث .

المبحث الثانى : وصف المخطوطة وبيان النسخ الموجودة منها .

الفصل الثانى : دراسة تحليلية حول الكتاب . وفيه ثلاث مباحث :

المبحث الأول : مصادر الكتاب .

المبحث الثانى : منهج المصنف فى الكتاب .

المبحث الثالث : موضوع الكتاب وأهميته ومميزاته .

الثانى : القسم التحقيقى : العمل الذى قمت به فى تحقيق الكتاب .

أولا : اعتمدت على النسخة الوحيدة لهذا الكتاب وهى من مخطوطات

المكتبة المركزية بالجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة .

ثانيا : التثبيت الكامل من النص عن طريق الرجوع للكتب المعتمدة فى
الفقه الحنفى وغيره مما ذكره المصنف من أقوال غير المذهب .

ثالثا : تخريج الآيات القرآنية .

رابعا : تخريج الأحاديث والآثار من مظانها .

خامسا : ترجمة الأعلام الواردة وذلك فى ملحق خاص فى آخر الكتاب .

سادسا : وثقت أقوال المذهب ورواياته التى ذكرها المصنف مقتصرا عليها .

كما وثقت ما ذكره المصنف من أقوال غير المذهب وأشرت اليها فى

المراجع والمصادر التى رجعت اليها . ثم ضدت أقوال كل

فريق بالأدلة التى احتجوا بها من الكتاب والسنة والمقول .

ثم أتبعنا أقوال المذهب ورواياته بذكر أيهم أرفع وأصح

والغنى منها ما أمكن حسب ما ذكره محققوا المذهب .

سابعا : صرفت بالكتب التى ذكرها الكتاب .

ثامنا : شرح الألفاظ الغريبة من كتب اللغة وغريب القرآن والسنة .

تاسعا : التحليق على بعض الموضوعات التى اقتضت ذلك .

عاشر : أنصت القول فى بعض المسائل التى اقتضت ذلك .

الحادى عشر : قدمت الكتاب بمقدمة موجزة عن ترجمة المؤلف وأهمية الكتاب .

الثانى عشر : تصحيح بعض العبارات لغويا وتبيين وجه الصواب فيها .

الثالث عشر : ترقيم المسائل .

الرابع عشر : تمت فى النهاية بوضع عدة فهارس هى :

أ - فهرس الآيات القرآنية الكريمة .

ب - فهرس الأحاديث الشريفة والآثار .

ج - فهرس الأعلام .

د - فهرس القسم الدراسى .

هـ - فهرس المسائل .

شكر وتقدير

هذا وقد أجهدت نفسي في اخراج الكتاب جيداً بهذا الشكل . ولا يفوتني أن أشير وأنا في خاتمة البحث الى من كان وراء هذا البحث .

والحقيقة التي لا بد من ذكرها أنني ما توصلت اليه الا بفضل وتوجيه استاذي الكريم الدكتور : سيد مواد على .

الذي كان أختاً واستاذاً لي . وبالرغم من تعيينه لي مؤشراً فقد كان يتابعني باستمرار للوقوف على ما حصلت وما أنهيت من عمل . فاليه أتوجه بجزيل شكرى وعظيم امتلاني معترفاً أن الخير في هذه الرسالة طائد اليه . وأن النقص فيها طائد لجزئى أن اطبق وأنفذ كل ما أرشدني اليه فجزاهم الله خيراً الجزاء

وجعل ذلك في ميزان عمله . وأمد في عمره ومنحه الصحة والعافية وكذلك أتقدم بالشكر للمشرفين السابقين : الدكتور: عبد الحميد الخفارى . والدكتور: عبد الرحمن العدوى . اللذين تفضلوا باللائحة على جزئى من عملى راجياً الله أن يفر لي تقصيرى .

والله أسأل أن يجعل عملى خالصاً لوجهه الكريم وابتغاء مرضاته . انه سميع قريب مجيب .

الفصل الأول

الحالة السياسية والدول التي حكمت سمرقند وبلخ
والطوك الذين عاصروهم

عصر أبي الليث الدولة السامانية فيط وراة النهر وخراسان .
واذ قد ترجع لدينا موطن أبي الليث وتاريخ وفاته . وأنه كان من فقهاء
الحنفية فيط وراة النهرهاش في القرن الرابع . فقد بقى أن نشير الى أن
الفقيه أبا الليث طاصر الخليفة العباسي الطائع بن المطيع ٣٦٣-٣٨١ هـ
أما الدولة التي عاش في ظلها سوء في سمرقند أو بلخ فهي الدولة
السامانية التي قامت في ظل الخلافة العباسية في مصرها الثاني
٢٣٢-٥٩٠ هـ . ومؤسس هذه السلالة هو سامان خداه (١) من
أسرة فارسية . وكان سامان خداه الذي وصل نسبه ببهرام جوبين
المشهور أن بأسرة نبيلة في الري أمير قرية سامان من أعطال بلخ واضطر
سامان خداه الى الفرار من بلخ والتجأ الى أسد بن عبد الله القسري
والي خراسان ١١٧-١٢٠ هـ . وأعطاه أسد على أمدائه فدخل سامان
خداه في الدين الاسلامي وسمى ابنه باسم مجيره أسد . وقد اعتقب
اسد بن سامان أربعة أبناء كان لهم شأن في تاريخ الخلافة الشرقية
أيام خلافة الرشيد ١٤١-١٦٤ هـ وهم نوح وأحمد ويحيى والياس . ويقال
ان الطمون ١٩٨-٢١٨ هـ قبل أن يلى الخلافة أمراً أبناء أسد أن يشدوا
من أزد القائد هرثمة في قتال الثائر رافع بن ليث . واستناع السامانيون
أن يوفقوا بين هرثمة ورافع . فلما ولي الطمون الخلافة . أمر غسان بن
عباد الذي ولاه على خراسان أن يستخدم أبناء أسد في مناصب الدولة .
ففي عام ٢٠٤ هـ-٨١٩ م ولي غسان نوح بن أسد على سمرقند . وأحمد على

(١) خد اكلمة فارسية معناها الله أو رئيس . كرئيس الدولة والأسرة والقرية

... الخ أهـ تعليق دائرة المعارف الاسلامية ١١/٧٦ .

فرغانة ويحيى على الشاش واشروسنه . والباس على هراة . وعند طولى
 طاهر بن الحسين على خراسان بعد ذلك أقر هذا التخصيص .
 وهكذا كان السامانيون بمثابة ولاية مساعدين للظاهرية . ثم توفى نوح بن
 أسد من غير أن يحقب ولدا يخلفه على العرش . فأقام طاهر بن
 عبد الله مكانه على ولاية ما وراء النهر الأخوين يحيى وأحمد . ثم توفى
 الياس بهراة فولى عبد الله بن طاهر مكانه ابنه ابا اسحاق محمد بن الياس
 وكان لأحمد بن أسد سبعة بنين وهم : نصر . ومعتوب . ويحيى . وأسد .
 واسماعيل . واسحاق . وحמיד . ولما توفى أحمد بن أسد استخلف ابنه
 نصرا على أمطله بسمرقند وما وراءها فبقى عابلا عليها الى آخر أيام
 الظاهرية وبعد زوال أمرهم . وفي عام ٢٦١ هـ . ولاه الخليفة المعتمد
 الحباسى بلاد ما وراء النهر فكان هذا التاريخ بداية الدولة السامانية .
 وعدنا لا نسمع شيئا عن يحيى ولعله توفى قبل أحمد . وحكم من البيت
 السامانى عشرة هم :-

- ١ - نصر الأول بن أحمد ٢٦١ - ٢٧٩ هـ .
- ٢ - اسماعيل بن أحمد ٢٧٩ - ٢٩٥ هـ .
- ٣ - أحمد بن اسماعيل ٢٩٥ - ٣٠١ هـ .
- ٤ - نصر الثانى بن أحمد ٣٠١ - ٣٣١ هـ .
- ٥ - نوح الأول بن نصر ٣٣١ - ٣٤٣ هـ .
- ٦ - عبد الملك الأول بن نوح ٣٤٣ - ٣٥٠ هـ .
- ٧ - منصور الأول بن نوح ٣٥٠ - ٣٦٥ هـ .
- ٨ - نوح الثانى بن منصور ٣٦٥ - ٣٨٧ هـ .
- ٩ - منصور الثانى بن منصور^(١) ٣٨٧ - ٣٨٩ هـ .
- ١٠ - عبد الملك الثانى بن نوح ٣٨٩ هـ .

(١) كذا فى دائرة المعارف الاسلامية ١١/٧٩ وفى القاموس الاسلامى
 ٣/٢٠٧ منصور الثانى بن نوح الثانى .

وبه انتهت الدولة على أيدي آل سبكتكين في خراسان وعلى
أيدي الترك الخاقانية في التركستان . وكانت من أعظم الدول وأحسنها
سياسة كذا في ابن خلدون ٣٥٨ - ٣٥٩ / ٤ - ابن الأثير ١٤٨ - ١٤٩ / ٩
وكانت بخارى عاصمة للسامانيين منذ عهد اسطعيل بن أحمد وكان أمراء
الدولة السامانية على وفاق مع الخلفاء والعباسيين ببخداد فكان هؤلاء
يقرون توليتهم في مناصبهم ويعترفون لهم بما كانوا يضمنونه من الأقاليم في
حروب التوسع مع جيرانهم وكان الخلفاء بدورهم يعتمدون على ولا
السامانيين في اقرار الأمن في الولايات الشرقية التابعة لدولة الخلافة
فكان من نتيجة ذلك أي الرغبة في التوسع الاقليمي وقتال الثائرين على
سلطنة الخلافة . ولقد امتدت دولة السامانيين الى سستان (سجستان)
وكرمان وجرجان والري وطبرستان علاوة على ما رواه الفهر وخراسان .
وبلغت هذه الدولة أوجها في عهد نصر الثاني بين ٣٠١ - ٣٣١ هـ .
وقد جاء في الكامل ١٤٨ - ١٤٩ / ٩ ان دولة بني سامان انقرضت ٣٨٩ هـ
أهـ . وقد كان لهم الملك طئة وستين سنة كذا في البداية والنهاية
١١ / ٣٤٥ . فأبوالليث اذن عاصر هذه الدولة وطاش في عصر ملوك
طوائفها . (١)

(١) أنظر : في تاريخ الدولة السامانية . دائرة المعارف الإسلامية .

طبعة السامانية ٧٦ - ٨٢ / ١١ . الكامل في التاريخ لابن الأثير

٢٧٩ - ٢٨٣ / ٧ - ١٤٨ - ١٤٩ / ٩ ، تاريخ ابن خلدون ٣١١ - ٣١٢ / ٣

٣٣٣ - ٣٣٤ / ٤ - ٣٥٨ - ٣٥٩ / ٤ . القاموس الإسلامي ٢٠٤ - ٢٠٥ / ٣

البداية والنهاية ١١ / ٣٤٥ .

الفصل الثانى

الحالة الاجتماعية

جاء فى دائرة المعارف الاسلامية : وقد بدأ فى عهد أحمد
ثانى أمراء هذه الأسرة أمر كان له أثر كبير فى سقوط هذه الأسرة
وهو حب أشرفها للشغب ونطوا نفوسهم على الطمع . ولا أدل على
ذلك من أن أحمد نفسه قد اضطر عند اعتلائه العرش الى أن يسجن
مع اسحاق . وكذلك فر شريف آخر يدعى بارس الكبير الى بغداد وكان
يكترأ مولا وافر . ويظهر أن الأمير الجديد كان من ناحية أخرى ماضى
العزم قوى الشكيمة . ويذكر ابن الأثير أنه كان سليم الحكم بصيرا
بالرجال وهى صفات لاغنى عنها لملك من الملوك . ويؤكد النرشخى
عدالته ولا نجد نقدا الا فى مصنف من المصنفات المتأخرة واليك
كلمة طامة من هذه الأسرة التى اتخذت بخارى قصبة لها منذ عهد
اسماعيل . وقد شملت دولة السامانيين فى أوج عزها وكانت نواتها ولاية
وراء النهر غير المستقلة سمنان وكرمان وجرجان والرى ولبرستان طلاوة
على ما وراء النهر وخراسان . عهد نصر بن أحمد الذى كان يرمى
الرودكى هو العهد الذى بلغت فيه هذه الأسرة غاية مجدها
٣٠١-٣٣١ هـ ولا يرجع هذا الى شخصية نصر المهيبة . وكان من هذه
الناحية دون اسماعيل بكثير بقدر ما يرجع الى أن الاضطلال كان قد
أخذ يدب فى أوصال هذه الدولة بعد مطاعه واستفحلت لأسباب نفسها
التي قوضت دطام الأسرة الايرانية القديمة ونعنى بها اخلاص الأعيان
الى الشعب - ونقصد بهم الاستقراطية لعسكرية - وظهور خطر القبائل
التركية فى حين غلا العرش من الرجال الأقوياء أمثال اسماعيل وأحمد .
وأدت هذه الأسباب آخر الأمر الى وقوع الواقعة . ذلك أنه ما ان توفى
أحمد حتى تنازع العرش مع اسحاق وابنه نصر أه ٧٩ - ٨٠ / ١١ .

المبحث الأول

دور العلم والثقافة في القرن الرابع فـسـي

عهد الدولة السامانية

عصر الدولة السامانية هو عصر تفتت فيه الثقافة في مختلف حواضر الاسلام ومدنه الهامة ولم تعد قاصرة على مراكزه الأصلية في العراق والحجاز والشام . وقد أثمرت هذه الحركة العلمية بما وراء النهر ثمرتها فكان لهم مقابر خاصة بالفقهاء والعلماء على غرار مقابر الخطباء فسـي عصرنا وهو أمر له دلالة على مدى انتشار المعرفة لديهم وحسب إحساسهم بقدر سعة العلم والنبوغ .

جاء في الجواهر الضمية . أن بجا كرديزه من بلاد سمرقند تربة يقال لها تربة المحمديين . دفن فيها نحو من أربع مائة نفس . كل واحد منهم يقال له محمد ، صنف وأفتى . وأخذ عنه الجم الفقير . وزادني غيره أن كل واحد يسمى بمحمد بن محمد جمعهم أهل سمرقند بهذه التربة أهـ ١٠٢٦ / ١ . جاء في دائرة المعارف الإسلامية : وهناك مظهر آخر من مظاهر حكم السامانيين أهم من تاريخهم السياسي الذي يشبه كل الشبه تاريخ الأسر الشرقية الأخرى . ولا يمكن في هذا المقام إلا أن نشير بإيجاز إلى هذا المظهر . فالعلم لم يزدهر في ظل هذه الأسرة فحسب . بل إن الأدب الفارسي الحديث قد أخذ في النهوض منذ ذلك العهد . وحسبنا أن نذكر اسط مثل رودكي . وبدأ الفردوسي أيضاً يكتب آثاره في العهد الساماني . ومن الطريف أن نذكر أن منصور الثاني أحد أمراء هذه الأسرة قد خلف بعض الأشعار أهـ ٨١-٨٢ / ١١ .

المبحث الثاني

دور ملوك الدولة السامانية في دفع عجلة الثقافة في القرن الرابع
ودورهم في تشجيع العلم والعلو ومشاركتهم في انشغال
المدارس والمكتبات

جاء في القاموس الاسلامي : اتخذ السامانيون بخارى عاصمة
لهم وجعلوا منها مركزا حضاريا بط عروفا عنه من ميل الى العلم والثقافة
والأدب . فأقاموا المكتبات والمدارس وشجعوا الحركة الفكرية . فبرز في
أيامهم كثير من علو الطبيعيات والفلك والطبيعيات واللب مثل ابن سينا
والرازي ، كما يذكر أن الأدب الفارسي ازدهر في أيامهم وكان من أشهر
آثاره كتاب الشاهنامه أه ٣٠٧ / ٣٠٧ .

الفصل الأول

اسمه ونسبه ولقبه وكنيته ووفاته

هو: نصر بن محمد بن أحمد بن إبراهيم أبو الليث الفقيه السمرقندي المشهور باسم الهدى . . . قال الجامع : ذكر صاحب مدينة العلوم وفاته ليلة الثلاثاء * لاحدى عشرة ليلة خلت من جمادى الآخرة ثلاث وتسعين وثلاثمائة . وذكر صاحب الكشف وفاته عند ذكر البستان والتفسير وتنبيه الغافلين سنة خمس وسبعين وثلاثمائة - وعند ذكر شرح الجامع سنة ثلاث وسبعين وثلاثمائة . وعند ذكر خزانة الفقه سنة ثلاث وثمانين وثلاثمائة . وسيأتى من الكفوى أنه مات سنة ٣٧٣ هـ وقد طالعت من تصانيفه البستان وتنبيه الغافلين وخزانة الفقه وكلها مفيدة أه الفوائد البهية ٢٢٠ باختصار . وثمة ترجمة لأبى الليث فى مشايخ بلخ : نصر ابن محمد بن إبراهيم بن الخطاب أبو الليث السمرقندي البلخى درس ودرس فى بلخ تلقى على أبى جعفر الهندوانى وجمع فتاوى أهل بلخ فى كتابه "النوازل" الذى ما يزال مخطوطا . وصنف كثيرا . وكان يحسب بالفقيه . أملى على تلاميذه كتب محمد وأبى يوسف مع شروحه عليها . توفى فى بلخ سنة ٣٧٥ هـ على أصح الأقوال أه ١/٩٢ ، وأنظره ٥-٧١-١٦٣/١^(١)

(١) مراجع ترجمة المصنف . الأعلام ٨/٢٧ - التحبير فى المتجمل الكبير للشمسانى ١/٥٥٤-٢/٢٧٤ . تاريخ التراث العربى ٩٧-١٠٧/٢ . تاريخ الأدب العربى ٤٤-٤/٥٠ . تاج التراجم ٧٩ - التفسير والمفسرون ١/٢٢٤ - الجواهر المضية فى طبقات الحنفية ٥٤٤-٥٤٥/٣ دائرة المعارف الإسلامية ١٢/٣٩٦ ، سير أعلام النبلاء ٣٢٢-٣٢٣/١٦ - القاموس الإسلامى ٣/٤٩٥ - كشف الظنون ٢٤٣-٣٣٤-٤٤١-٤٨٧ - ٥٦٣ - ٦٦٨ - ١/٦٣ - ١٨٧ - ١٢٢٠ - ١٥٨٠ - ١٦٣٦ - ١٦٣٨ - ١٧٩٥ - ١٧٩٦ - ١٩٠٤ - ٢/١٩٨١ - مفتاح السعادة ومصباح السيادة ٢٢٧-٢٢٨/٢ - متجمل المؤلفين ١٣/٩١ - مقدّمات لنافع الكبير ٣٩ ، مقدّمات لمحمد قارىة ٩-١٠/١ هدية الحارفين ٢/٤٩٠ .

وقد أضاف أيضا صاحب هدية العارفين الى أجداد السمرقندي
جدا آخر هو الخلاب ٠٢/٤٩٠ . فاقضى التنويه بذلك مع العلم بأن
صاحب مشايخ بلخ وهدية العارفين قد انفردا بذكر ذلك ولم يشرا الى
المصدر اللذين استقيا منه . ولم تشر المراجع الى تاريخ ميلاد امام
الهدى أبى الليث ولا الى سنة عند وفاته .

ومط ينبغي التنويه به أنه لا ينبغي الخلط بين المترجم له
الفقيه أبى الليث السمرقندي وبين سمرقندي آخر (١) عرف بحين الاسم
واللقب والكنية هو أبوالليث نصر الحافظ السمرقندي المتوفى سنة ٢٩٤ هـ
فان المصنف المترجم له هو أبوالليث نصر بن ابراهيم السمرقندي وكان
يعرف بأطام الهدى والفقيه خلافا لسميه المذكور الذى عرف بالحافظ .

(١) الفوائد البهية ٢٢١ - الجواهر الضمية ٨٣ - ٠٤/٨٤

المبحث الأول

نشأته

لم تذكر المراجع مكان ولادته . وحيث ينسب أبو الليث بالسمرقندى فهو من سمرقند . طاش فيها . ولعله ولد فيها أيضا وسمع بها الحديث عن أبيه وخيره كما يصرح فى كتابه تنبيه الخافلين فى مواضع متعددة ٢٨-١٢٨ مثلا . ثم رحل الى بلخ وسكن فيه وأخذ عن طلائه . وسلسلة شيوخه كانوا من هذا الفرع . فقد كان منهم أستاذه أبو جعفر الهندوانى من أهل بلخ . اذن أبو الليث من أهل سمرقند وبلخ . فقد تعلم ودرس فى بلخ وأصبح من طلائه حيث صار مدرسا فيه . فقيها مجتهدا ومفتيا له فتاواه وترجيحاته وكان الى جانب تدريس الفقه واضلا كما يستدل على ذلك من كتابه تنبيه الخافلين ويستل ان العارفين فانهط من الكتب الأخلاقية الوضلية . وكان مفسرا أيضا فان له تفسيراً مخطوطا . وهكذا بقى فى بلخ مقدار ما شاء اللهبين تدريس وافتاء حتى توفى فيه . والظاهر أنه لم يتول القضاء لأن المصادر التى ترجمت له لم تشر الى توليه القضاء .

أصل كلمة سمرقند التى ينسب اليها أبو الليث السمرقندى كما فى معجم البلدان : سمرقند بفتح أوله وثانيه . ويقال بالحريية سمران بلسد معروف مشهور قيل انه من أبنية ذى القرنين بما وراء النهر . وهو قصبه الصفد مبنية على جنوبى وادى الصفد مرتفعة عليه . قال أبو عسّون : سمرقند فى الاقليم الرابع طولها تسع وثمانون درجة ونصف ورضها ست وثلاثون درجة ونصف ، وقال الأزهري : بناها شمر أبو كرب فسميت شمركنت فاصريت فقيل سمرقند . هكذا تلفظ به العرب فى كلامها وأشعارها . وقال يزيد بن مفرغ يمدح سعيد بن عثمان وكان قد فتحها :

لنفسى على الأمر الذى * كانت عواقبه الندامة
تركى محييا ذا النسي * والبيت ترفصه الدعامة

فتحت سمرقند له * وبني بعرضتها خيامه
وتبعت بيد بني علا * ج تلك أشراط القيامة

وبالبلخية من أرض كسكر قرية تسمى سمرقند أيضا ذكرها المفجع
في كتابه المنقذ من الايمان في أخبار ملوك اليمن قال لما مات ناشر
ينحس الملك قام بالملك من بعده شمر بن افرقيس بن أبرهة فجمع
جنوده وسار في خمسمائة ألف رجل حتى ورد العراق فأطاه يشتاسف
الطامة ولم أن لاطاقة له لكثرة جنوده وشدة صولته . فسار من العراق
لايصد صاد الى بلاد الصين فلما صار بالصفد اجتمع أهل تلك
البلاد وتحصنوا منه بمدينة سمرقند فأحاط بهم فيها من كل وجه حتى
استزلهم بخير أمان فقتل منهم مقتلة عظيمة وأمر بالمدينة فهدمت
فسميت شمرقند أي شمر هدمها . فعربتها الحرب فقلت سمرقند .
وقد ذكر دجيل الخزاعي في قصيدته التي يفتخر فيها ويرد بها على
الكهنت ويذكر التباينة :

وهم كتبوا الكتاب بباب مرو * وباب الصين كأنوا الكتبين

وهم سموا قديما سمرقند ا * وهم غرسوا هناك التبين

فسار شمر وهو يريد الصين فمات هو وأصحابه مطشا ولم يرجع منهم
مخبر . فبقيت سمرقند خرابا الى أن ملك تبع الأقرن بن أبي مالك
ابن ناشر ينحس فلم تكن له همة الا الطلب بثأر جده شمر الذي هلك بأرض
الصين فتجهز واستعد وسار في جنوده نحو العراق فخرج اليه بهمن
ابن اسفنديار وأطاه الطامة وحمل اليه الخراج حتى وصل الى سمرقند
فوجد ها خرابا . فأمر بعمارتها وأقام عليها حتى ردها الى أفضل
ما كانت عليه . وسار حتى أتى بلادا واسعة فبنى القبت كما ذكرنا . ثم
قصد الصين فقتل وسبي وأحرق وطاد الى اليمن في قصة طويلة . وقبل
أن سمرقند من بناء الاسكندر ويسمرقند عدة مدن مذكورة فسي
موضحها منها : كرطنة . ودبوسية . وأشروسنة . والشاشي . ونخشب ويناكت أه

وقد جاء في دائرة المعارف الاسلامية أن الجزء الثاني من هذا الاسم الذي يشتمل على الكلمة الإيرانية الشرقية (قند) ومعناها في أسطى الأماكن الإيرانية الشرقية . . . في حين أن الجزء الأول من الاسم لم يفسر تفسيراً مقنعاً أه ١٢/١٩٨ .

على أن كلمة سمر بالتركية تفيد ط يوضع على ظهر الدابة من بردعة وط اليها لربك الأثقال والأحمال . وكنت بالتركية معناها مدينة . فعلى ذلك يكون المقصود بكلمة سمرقند المدينة الحالية لكونها مرتفعة على واد الصفد كبردعة الدابة .

وسمرقند الآن بلد مشهور في جمهورية أوزبكستان من الاتحاد السوفيتي . ولقد جاء في القاموس الاسلامي : سمرقند اسم اقليم ومدينة بجمهورية أوزبكستان السوفيتية . ويقع الاقليم في شطل الجمهورية وتبلغ مساحته ١٦٦ ألف م وتحتل صحراء كزل كوم القسم الشطلي من الاقليم يهبط يمثل وادي زرافستان في الجنوب أخصب أجزاء الاقليم فير أن اقامة السدود وشبكات القنوات واستصلاح التربة الصحراوية قد ضاعف من انتاج الاقليم الزراعي كله . تقع سمرقند المدينة قريبا من الضفة الغربية لنهر زرافستان وعلى بعد ١٨٠ ميلا من العاصمة طشقند التي تقع في شطلها الشرقي كما تبعد ١٣٠ ميلا من مدينة بخارى . كانت سمرقند عاصمة أوزبكستان حتى عام ١٩٣٠ م يبلغ عدد سكانها احصاء ١٩٦٥ - ٢٣٣ ألفا وكان ١٤٣ ألفا . في عام ١٩٣٩ و ٩٨ ألفا في نهاية الحكم القيصري تفصل قلعة سمرقند التاريخية المدينة القديمة عن سمرقند الحديثة التي أنشأها الروس منذ أن استولى عليها القائد كاظمان طام ١٩٦٨ . وقد تطورت كثيرا بعد قيام الجمهورية طام ١٩٢٥ وهي مركز لعدة صناعات تشمل نسيج الحرير والقطن والصناعات الثقيلة والسجاد والمواد الغذائية وبها جامعة وحدة معاهد متخصصة رتاحف يربطها ببحر قزوين خط حديدي باضافة الى مطارها الكبير أه ٤٩٢ / ٣ - دائرة المعارف الاسلامية

١٢/٢٠٢ - تقويم البلدان ٤٨٥ - ٤٨٦ / - مختصر البلدان ٣٣٦-٣٣٥

- دائرة المعارف ١٩/٢٥٩ - دائرة المعارف القرن الحشرين ٣٠-٣١/٥

فتح البلدان ٣/٧٣٤ . مراد الاطلاع على أساطير الأمكنة والبقاع

٢/٧٣٦ - الروض المعطار في خبر الأقطار ٣٢٢-٣٢٣ .

أما بلخ كما في معجم البلدان : بلخ مدينة بخراسان في كتاب الملحمة المنسوب الى بطليموس : بلخ طولها مائة وخمس عشرة درجة وعرضها سبع وثلاثون درجة وهي في الاقليم الخامس طولها احدى عشرة درجة من السرطان يقابلها من الجدي بيت ملكها مثلها من الحمل عاقبتها مثلها من السرطان . وقد ذكرنا فيط أجنطانة من ذكر الاقليم أنها في الرابع وتال أبوعمر بلخ في الاقليم الخامس طولها ثمان وثلاثون درجة وخمس وثلاثون دقيقة وعرضها ثمان وثلاثون درجة وأربعون دقيقة وبلغ من أجل مدن خراسان وأذكرها وأكثرها خيرا وأوسعها فلة . تحمل فلتها الى جميع خراسان والى خوارزم . وقيل ان أول من بناها الهراصف الملك لما خرب صاحبه بخت نصر بيت المقدس . وقيل : بل الاسكندر بناها وكانت تسمى الاسكندرية قديما . بينها وبين ترمذ اثنا عشر فرسخا ويقال لجيحمون : نهر بلخ . بينها نحو عشرة فراسخ أهـ ٤٧١-٤٨٠ / ١ وبلخ مدينة شهيرة بخراسان وهي اليوم في أفغانستان .

جاء في القاموس الاسلامي : بلخ مدينة قديمة تقع على نهر ضحل بهذا الاسم في شطل أفغانستان - خراسان - كانت مركزا للبوذية اشتهرت بالنوار وهو المعبد الذي كان يترك جد البرامكة سادنا له كما كانت مركزا للديانة الزرادشتية غزاها العرب بقيادة الأحنف بن قيس عام ٣٢ هـ - ٦٥٣ م وتم فتحها على يد قيس بن الهيثم عام ٤٣ هـ - ٦٣٣ م أهـ

١/٣٥٢ .

وجاء في دائرة المعارف الاسلامية وكانت بلخ خلال القرن التالية موضع

النزاع بين الأويكة والجامعة من ناحية وأباطرة الهند من المخل من

ناحية أخرى . كط كانت تستقل بحكم نفسها بين حين وحين . وبعد وفاة
نادر شاه الافشارى عام ١١٦٠هـ - ١٧٤٧ م الذى ضم الى الدولة
الفارسية الصفوية أفغانستان وماجاورها أصبحت بلخ فى حوزة أمراء
درانى الى أن استولى عليها أمراء بخارى عام ١٢٤٣ هـ - ١٨٢٦ م ثم
اصيدت الى أفغانستان عام ١٢٥٧ هـ - ١٨٤١ م ولا تزال كذلك الى الآن
ومدينة بلخ الجديدة تضم محسطة منزل فقط ولا تمت بصلة كبيرة الى
المدينة القديمة التى كان العرب يطلقون عليها أم البلاد بيد أنها
احتفظت بشئ من أهميتها على الرغم من تعاقب الأحداث طيها بفضل
سهولة الخفية أه ٤/٨١ - تقويم البلدان ٤٦٠-٤٦١ / - مختصر
البلدان ٣٢٢ - ٣٢٤ - دائرة معارف القرن العشرين ٣٣٠/٢ - فتح
البلدان ٣/٦٩٥ - مرصد الاطلاع على أساطير الأمكنة والبقاع ١/٢١٧
الروض المختار فى خبر الأقطار ٩٦ .

المبحث الثانى

شيوخه

=

لا يبد من الترجمة لشيخ أبى الليث لأهمية دراسة هـ هذه
السلسلة فى إيضاح تاريخ شعبة الحنفية فى وراء النهر . قال فى
تاج التراجم : تفقه أبوالليث على أبى جعفر الهندوانى هـ ٢٩ -
الجواهر المضية ٣/٥٤٤ . وفى الفوائد البهية : أخذ من أبى جعفر
الهندوانى من أبى القاسم الصفار عن نصير بن يحيى عن محمد بن سطة
عن أبى يوسف هـ ٢٢٠ .

فأما الهندوانى : فهو أبوجعفر محمد بن عبد الله بن محمد
ابن عمر . ذكره صاحب الهداية فى باب صفة الصلاة . امام كبير من
أهل بلخ . قال السمعانى : كان يقال له أبوحنفية الصغير لفقهِه .
تفقه على استاذة أبى بكر محمد بن أبى سعيد المعروف بالأعمش .
والأعمش تلميذ أبى بكر الاسكاف . والاسكاف تلميذ محمد بن سلمة .
وابن سلمة تلميذ الجوزجاني . والجوزجاني تلميذ محمد بن الحسن .
ومحمد بن الحسن تلميذ أبى حنيفة . حدث ببلخ وما وراء النهر . وأفتى
بالمشكلات . وشرح المعضلات وكشف الغوامض . مات ببخارى فى
ذى الحجة سنة اثنتين وتسعين وثلاثمائة . وهو ابن اثنتين وستين
سنة - وثققه عليه نصر بن محمد أبوالليث الفقيه . روى عنه يوسف بن
منصور بن ابراهيم السيارى كتاب المختلف لأبى القاسم الصفار هـ ١٩٢ -
٣/١٩٣ . وفى تاج التراجم : عاش اثنتين وستين سنة . توفى ببخارى
فى ذى الحجة سنة اثنتين وستين وثلاثمائة هـ ٦٣ - الفوائد البهية ١٧٩
- مشايخ بلخ ٩١ - ١/١٦٢ . ولم تشر كتب التراجم المذكورة أن لأبى جعفر
الهندوانى مصنعات ولكن جامع الفصولين ذكر له كتابا فى رموز مراجعه هو
كشف الغوامض ورمزه فيه (كشغ) ص هـ ح ١ .

وأما أبو القاسم الصفار البلخي : نقل عنه الفقيه أبو جعفر
الهندواني في طبقة الكرخي . تفقه عليه جماعة منهم أحمد بن الحسين
المروزي ، والصفارية بيت علم^١ . تقدم منهم جماعة . مات سنة ست
وثلاثين وثلاثمائة أه الجواهر المضية ٧٨ / ٤٠ . وفي مشايخ بلغ ٩٠ / ١
توفي سنة ٣٢٦ أو ٣٢٦ هـ . الفوائد البهية ٢٦ - اللبقات السنينة
١ / ٤٥٤ . ويستدل من ترجمة المروزي أحمد بن الحسين بن طلي أبو حامد
في الجواهر المضية ١٦١ - ١٦٣ / ١ أن أبا القاسم الصفار كان من كبار
شيوخ الحنفية الذين اضطلعوا بالتدريس في بلغ فدرس عليه المروزي .

وأما نصير بن يحيى البلخي أخذ الفقه عن أبي سليمان
الجوزجاني من محمد مات سنة ثمان وستين بعد الطائنين أه الفوائد
البهية ٢٢١ - الجواهر المضية ٥٤٦ / ٣ - مشايخ بلغ ١٥٩ / ١ . وقد
ذكر في الجواهر المضية أن نصير بن يحيى البلخي اجتمع بأحمد بن حنبل
وبحث معه . وأنه روى عنه محمد بن سلام المتوفى ٣٠٥ هـ - أه ٦٠٤ - ٣٢١ / ٣

وأما محمد بن سعادة بن عبد الله بن هلال بن وكيع أبو عبد الله
التميمي حدث عن الليث بن سعد وأبي يوسف ومحمد وأخذ الفقه عنهما
ومن الحسن بن زياد وكتب النوادر عن أبي يوسف ومحمد . ولد سنة
ثلاثين ومائة ، ومات سنة ثلاث وثلاثين ومائتين بلغ هذا السن وهو يركب
الخيول ويفتضئ الأبقار ويصلي كل يوم مائتي ركعة وولي القضاء للأمن
ببغداد بعد موت يوسف بن الإمام أبي يوسف سنة اثنتين وتسعين ومائة
فلما ضعف بصره استعفى ولما مات قال يحيى بن معين مات ربحانسة
العلم من أهل الرأي . له كتاب أدب القاضي وكتاب المحاضر والسجلات
والنوادر^(١) وغيرها . وتفقه عليه أبو جعفر أحمد بن أبي حمزة

(١) أشار في جامع الفصولين إلى كتاب مسائل ابن سعادة ورمزه - مع -

ص هـ ١ . ولعله يقصد كتاب النوادر المذكور .

البغدادى شيخ الطحاوى وأبو بكر بن محمد القمى وحيد الله بن جعفر
أبو طى الرازى وغيرهم أهـ الفوائد البهية ١٧٠ - الجواهر الضمية ١٦٨
- ٣/١٧٠ - تاج التراجع ٥٥ - ٥٥ - شايع بلغ ١/١٧٩

المبحث الثالث

معاصرو الفقيه أبي الليث وزلاؤه

لقد بلغ في القرن الرابع الهجري الذي طاش فيه الفقيه أبو الليث فقهاء أعلام انتهت اليهم رئاسة الافتاء والقضاء . وإمامة المشايخ وكان لبعضهم دور فعال في الحركة الفكرية العقائدية يومئذ ، ومع أن صلتهم بهؤلاء لم تنزل غامضة إلا أن بعضهم كان ممن زامل أودرس عليه فلمعل من المستحسن أن نشير إلى بعض معاصريه من فقهاء ما وراء النهر وخراسان . ممن زامل الفقيه أبا الليث أودرس على استاذة :-

١ - الفقيه . محمد بن منصور بن مخلص أبو اسحاق النوقدي بفتح النون وسكون الواو وفتح القاف نسبت إلى نوقة قرية من قرى نيسابور كان أبا زاهدا صائما الدهر مشغلا بالتدريس والفتوى أخذ من أبي جعفر الهندواني عن أبي بكر الأعمش عن أبي بكر الاسكاف عن محمد بن سلمة عن أبي سليمان عن محمد . قال الجامع : وصفه السمعاني بقوله الامام الزاهد صائم الدهر محمد بن منصور بن مخلص بن اسمعيل النوقدي المدرس المفتي بسمرقند يروى من القاضي محمد ابن الحسين البزدي ومات بسمرقند في رمضان سنة أربع وثلاثين وأربعمائة هـ الفوائد البهية ٢٠١ ، وفي الجواهر الضيعة : المدرس المفتي بسمرقند . تفقه عليه أبو يعقوب يوسف بن منصور بن ابراهيم السيارى وتلقف عنه المختلف لأبي القاسم الصغار وروى عن القاضي أبي اليسر محمد بن محمد بن الحسين البزدي هـ ٣٣٣ / ٣ والظاهر أن النوقدي تلقى الفقه عن أبي جعفر الهندواني في آخر أيامه وفي زمن متأخر عن زمن الطلب الذي تلقى فيه أبو الليث الفقه من أستاذ هط المشترك أبي جعفر الهندواني . نقول ذلك استنادا إلى تاريخ وفاة النوقدي المتأخر عن وفاة الفقيه أبي الليث بفترة طويلة .

٢ - محمد بن الحسين بن محمد بن موسى بن مهران الحدادي :نسبة الى عمل الحديد . المروزي . الحاكم أبو الفضل . كان تاضيا ببخارى وخيرها وكان فقيها فاضلا حنفيا توفي في المحرم ١٦٥١ ظ ١ أو صفر سنة ثمان وثلاثين وثلاثمائة . قيل انه عمر مائة وسبع سنين . قال الحاكم أبو عبد الله كان شيخ أهل مرو في الحفظ والحدِيث والتصوف . والقضاء في عصره ذكره السمعاني أه الجواهر المضية ١٤٤ - ١٤٥ / ٣ .

٣ - أحمد بن الحسين بن علي أبو حامد الفقيه المروزي من الحاكم والخطيب انه كان فقيها عارفا بالأصول والفرع أخذ ببغداد عن أبي الحسن الكرخي وبلغ عن أبي القاسم الصفار عن نصير بن يحيى من محمد بن سطة عن أبي يوسف وكان حافظا للحدِيث بصيرا بالتفسير صنف الكثير وله تاريخ بديع ورد ببغداد وتفقه ثم عاد الى خراسان فتولى قضاء القضاة . قال الجامع : أرخ ابن الأثير ففى الكامل وفاته سنة ست وسبعين وثلاثمائة حيث قال في حوادثها فيها توفي أحمد بن الحسن بن علي أبو حامد المروزي ويشرف باين الدجى الفقيه الحنفى تفقه ببغداد على أبي الحسن الكرخي وولى قضاء القضاة بخراسان ومات فى صفر وكان عابدا محدثا ثقة أه الفوائد البهية ١٨ - الجواهر المضية ١٦١ - ١٦٣ / ١ - تاج التراجم ١٢ - اللبقات السنية ٣٩٢ - ٣٩٣ / ١ .

٤ - مكى بن اسحاق بن ابراهيم أبو القاسم البخارى تاضى بلغ مات ببخارى سنة ثلاث وخمسين وثلاثمائة أه - الجواهر المضية ٥٠ / ٣ .

٥ - منصور بن جعفر بن علي بن الحسن بن منصور بن خالد بن يزيد بن المهلب ابن أبي (٢٠٩ و) صفر المهبلى . قال السمعاني كان فقيها بسمرقند ومفتيها لا يتقدم أحد عليه فى الفتوى بها . روى عنه تلميذه عبد الكريم بن محمد وغيره . وتقدم . ط سنة اثنتين وخمسين

وثلاثمائة . وقال الادريسي لم أر في الكتاب عنه . وحدثني عنه
تلميذه الفقيه عبد الكريم وغيره أنه ، الجواهر المضيئة ٣/٥٠٩
ولا تذكر كتب الطبقات قيام أية علاقته بين المهلب وبين أبي الليث
السمرقندي .

٦ - محمد بن محمد بن أحمد بن عبد الله بن عبد المجيد بن اسماعيل
ابن الحاكم الشهيد المروزي البلخي ولي القضاء ببخارى ثم ولاه
الأمير صاحب خراسان وزارته وقتل شهيدا في ربيع الآخر سنة
أربع وأربعين وثلاثمائة سمع الحديث بمرور علي أبي رجاء محمد بن
حمد بن أحمد بن حنبل وغيره وسمع منه أئمة خراسان وحفاظها
وصنف المختصر والمنتقى والكافي (١) وغيره وكتاب الكافي والمنتقى
أصلان من أصول المذهب بعد كتب محمد ولا يوجد المنتقى في ديارنا
في أصفارنا . وذكر الجامع ترجمة ذكرها السمعاني نحو هذه
الترجمة . وفيها أنه قتل شهيدا في هياج العسكر وهو ساجد في
ربيع الآخر سنة أربع وثلاثين وثلاثمائة . وكان يحفظ ستين ألفا
من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وتصانيفه تدل على كمال
فضله كالكافي والمنتقى انتهى ملخصا . وذكر السمعاني والقاري
غيرهما أن أبا عبد الله الحاكم الحافظ صاحب المستدرک قد تلمذ
عليه وأخذ عنه أنه - الفوائد البهية باختصاره ١٨٥-١٨٦ - الجواهر
المضية ٣١٤ - ٣/٣١٥ ، وفيها : أنه قتل شهيدا في ربيع الآخر
سنة أربع وثلاثين وثلاثمائة بباب مرو برأس مقبرة بنو ركدان .

(١) جاء في كشف الظنون ٢/١٣٧٨ أن الكافي كتاب محتتم في نقل

الحديث جمع فيه كتب محمد بن الحسن الميسوق وما في جوامعه .
وشرحه جماعة من المشايخ منهم شمس الأئمة السرخسي وهو المشهور
بميسوق السرخسي وشرحه الامام أحمد بن منصور الاسبيجاسي .

٧ - على بن سعيد أبو الحسن الرستغنى . من كبار مشايخ سمرقند له كتاب ارشاد المهتدى وكتاب الزوائد والفوائد فى أنواع العلوم وهو من أصحاب الطائريدى الكبار . له ذكر فى الفقه والاصول فى كتب الأصحاب . والخلاف بينه وبين الماتريدى . فى مسألة المجتهد اذا أخطأ فى اصابة الحق يكون مخطئ فى الاجتهاد عند أبى منصور . وعند أبى الحسن مصيب فى الاجتهاد على كل حال أصاب الحق او لم يصيب . وقد روى عن أبى حنيفة أنه قال كل مجتهد مصيب . والحق عند الله واحد . ومعناه أنه مصيب فى الطلب وان أخطأ المطلب . قال أبو الحسن : رأيت اطم الهدى أبا منصور الماتريدى فى المنام فقال أبا الحسن ألم تر أن الله ففر لا امرأة لم تصل قط . فقلت بماذا ؟ قال باستطاع الأذان واجابة المؤذن . والرستغنى . بضم الراء وسكون السين المهمة وضم التاء ثالث الحروف وسكون الغين المعجمة وفى آخرها النون بعد الفاء نسبة الى قرية من قرى سمرقند أهـ الجواهر الضيئة ٥٧٠ - ٥٧١/٢ حاج التراجم ٤١٠ .

٨ - محمد بن محمد بن محمود أبو منصور الطائريدى . امام المتكلمين ومصحح عقائد المسلمين تفقه على أبى بكر أحمد الجوزجاني من أبى سليمان الجوزجاني عن محمد وتفقه عليه الحكم القاضى اسحاق ابن محمد السمرقندى وعلى الرستغنى وأبو محمد عبد الكريم بن موسى البزدوى وصنف التصانيف الجليلة ورد أكاذيب أقوال أصحاب العقائد الباطلة . له كتاب التوحيد وكتاب أوهام المعتزلية ورد الأصول الخمسة لأبى محمد الباهلى ورد الامامة لبعض الروافضى والرد على القرامطة . وتأخذ الشرائع فى الفقه والجدل فى اصول الفقه وغير ذلك ، مات سنة ثلاث وثلاثين وثلاثمائة قال الجامع : نسبت الى ماتريد بفتح الميم ثم الألف

وضم التاء المنقولة باثنتين من فوق وكسر الراء المهملة وسكون الياء
المثناة التحتية في آخره دال مهملة . ويقال ماتريد بالتاء الفوقية
المثناة موضع الدال محلة بمرقند ذكره السمعاني أه الفوائد البهية
١٩٥ - تلخ التراجم ٥٩ - الجواهر الضية ٣٦٠ - ٣٦١ / ٣ .
وكان الماتريدي يوصف بأمم الهدى . وهو عين الوصف الذي أطلق
بعد ذلك على أبي الليث السمرقندي ولم نجده أطلق في كتب التراجم
على غيرهم في زمانهم . ولا نظن أن اجتماع هذا النعت لهما دون
سواهم كان عفو الصدفة فان أقل ما يقال في تقدير ذلك أن المنزلة
التي بلغها الماتريدي في عصره بلغها من بعده الفقيه الشاب أبو الليث
السمرقندي فلما مات أمم الهدى الماتريدي وورث أبو الليث هذا
النعت في نثر محاصريه ومواطنيه لعلو مكانته وبلوغه مرتبة الماتريدي في
نصرة معتقد السنة بمواعظه وتفسيره .

المبحث الأول

مؤلفات أبي الليث المصمصة

لامام الهدى أبي الليث مؤلفات عديدة منها ما يلعب وهو قليل .
ومنها ما لم يلعب وهو الأكثر . ويمكن تقسيم مؤلفات فقيها إلى أربعة
أنصاف :

- ١ - كتب فقهية .
- ٢ - كتب التفسير .
- ٣ - كتب المواعظ والأخلاق .
- ٤ - كتب في الحقائق .

مؤلفاته الفقهية :

فأما كتبه الفقهية فهي :

- ١ - عيون المسائل :

وقد أشار إليه في كشف الظنون ١١٨٧/٢ - الفوائد البهية ٢٢٠ .
تاج التراجع ٧٩ - مشايخ بلخ ١٠٥/١ - مقدمة النافع الكبير ٣٩ .
هدية العارفين ٤٩٠/٢ - مفتاح السعادة ومصباح السيادة
٢٧٧ - ٢٧٨/٢ - تاريخ التراث العربي ١٠٠/٢ - تاريخ الأدب
العربي ٥٠/٤ - الأعلام ٢٧/٨ . وهو مطبوع بمطبعة أسعد
ببغداد طم ١٣٨٦ هـ . حققه الدكتور : صلاح الدين الناهي
الأستاذ ورئيس قسم القانون الخاص في كلية الحقوق بجامعة بغداد .
منه نسخة بمكتبة المركز البحث العلمي بمكة رقم ٢٥٧/١ س أ خ -
قسم الفقه الحنفي .

- ٢ - خزنة الفقه :

وهي متن فقهي مختصر . وقد أشار إليه في كشف الظنون ٧٠٣/١
الجواهر المضية ٥٤٥/٣ - الفوائد البهية ٢٢٠ - مشايخ بلخ ١٠٥/١
مقدمة النافع الكبير ٣٩ - هدية العارفين ٤٩٠/٢ - تاريخ التراث
العربي ٩٨-٩٩/٢ - تاريخ الأدب العربي ٤٥/٤ - الأعلام ٢٧/٨

معجم المؤلفين ١٣/٩١ - وهو مطبوع ببغداد ط ١٣٨٥ هـ .
حققه الدكتور صلاح الدين الناهي الأستاذ ورئيس قسم القانون
الخاص في كلية الحقوق بجامعة بغداد . منه نسخة بمكتبة المركز
البحث العلمي بمكة رقم ٢٥٧١ س أ خ قسم الفقه الحنفي .

٣ - المختلف في الفقه بين أبي حنيفة وأصحابه :

كتابنا هذا ، منه نسخة خطية بمكتبة الجامعة المركزية قسم
المخطوطات رقم ٦٠٥ ميكروفيلم . ونسب اليه مختلف الرواية في
الخلافيات كط في كشف الظنون ٢/١٦٣٦ - مشايخ بلغ ١/١٠٦ .
مقدمة النافع الكبير ٣٩ - الأعلام ٨/٢٧ - هدية العارفين
٢/٤٩٠ - تاريخ التراث العربي ٢/١٠٠ - تاريخ الأدب العربي
٤/٤٦ - وسأتي الكلام من مدى نسبة الكتاب له .

٤ - فتوة أهل الكبار :

وهو مطبوع ط ١٤٠٥ هـ حققه مصطفى عبد القادر صلا .

٥ - النوازل :

جمع فيه أبو الليث الواقعات وآراء مشايخ بلغ وغيرهم . جاء في
تاريخ التراث العربي : وهو مجموعة من آراء محمد بن مقاتل الرازي
المتوفى ٢٤٨ هـ - ٨٦٢ م ومحمد بن شجاع الثلجي المتوفى
٢٥٧ هـ - ٨٧٠ م - ومحمد بن سلعة المتوفى ٢٧٨ هـ - ٩٤٥ م
ونصير بن يحيى البلخي المتوفى حوالي ٢٥٧ هـ - ٦٤٤ م . ومحمد
ابن محمد بن سلام البلخي المتوفى ٣٠٥ هـ - ٩١٧ م . وأبي بكر
محمد بن أحمد الاسكافي البلخي المتوفى ٣٣٣ هـ - ٩٤٥ م - وعلى
ابن أحمد الفارسي . وأبي جعفر محمد بن عبد الله بن محمد
البلخي المتوفى ٣٦٧ هـ - ٩٧٢ م - أه ٢/١٠١ - كشف الظنون ٢/١٩٨ .
وتد أشار الى النوازل تاج التراجم ٧٩ - الفوائد البهية ٢٢٠ -
الجواهر الضية ٥٤٥ ٣ - مشايخ بلغ ١٠٥ - ١/٢١١ - مقدمة

النافع الكبير ٣٩ - هدية العارفين ٢/٤٩٠ - مفتاح السعادة
ومصباح السيادة ٢٧٧-٢/٢٧٨ - معجم المؤلفين ١٣/٩١ -
الأعلام ٨/٢٧ . وللنوازل نسخ كثيرة ذكرها في تاريخ التراث
العربي وذكر أماكن وجودها ٢/١٠١ - تاريخ الأدب العربي
٤٥-٤/٤٦ . يوجد منه نسخة خطية بمكتبة الجامعة المركزية قسم
المخطوطات رقم ٧٠٩ - ونسخة بمكتبة فاتح في السلطانية
بإستانبول رقم ٢٤١٤ .

٦ - الفتاوى :

أشار إليها اللكنوى في الفوائد البهية ٢٢٠ - مقدمة النافع الكبير
٣٩ - مشايخ بلخ ١/١٠٥ - هدية العارفين ٢/٤٩٠ - سير
أعلام النبلاء ٣٢٢-١٦/٣٢٣ - تاريخ التراث العربي ٩٩-٢/١٠٠
تاريخ الأدب العربي ٤٥-٤/٤٦ .

٧ - شرح الجامع الصغير :

أشار إليه اللكنوى في الفوائد البهية ٢٢٠ - مقدمة النافع الكبير
٣٩ - هدية العارفين ٢/٤٩٠ - الأعلام ٨/٢٧ - تاريخ الأدب
العربي ٤/٥٠ وفيه شرح الجامع الكبير .
٨ - المقدمة في الصلاة .

أشار إليها في تاج التراجم ٧٩ - مشايخ بلخ ١/١٠٥ - هدية
العارفين ٢/٤٩٠ - مفتاح السعادة ومصباح السيادة ٢٧٧-٢/٢٧٨
وللمقدمة شرح كثيرة ذكرها في تاريخ التراث العربي وذكر أماكن
وجودها ١٠١-٢/١٠٣ - تاريخ الأدب العربي ٤٦-٤/٤٨
كشف الثلثون ١٧٩٥-٢/١٧٩٦ - يوجد منها نسخة خطية بمكتبة
الجامعة المركزية قسم المخطوطات رقم ٥٣٠ وعليها شرح لمصالح
الدين بن مصطفى بن زكريا بن أيدغمش القرمانى المتوفى ٦٠٩ هـ
المسجلة بالتوضيح شرح مقدمة أبي الليث السمرقندى في الصلاة .

ونسخة أخرى بالشرح المذكور بمكتبة أبا صوفيا في السلطنة
رقم ١٢٧٠ . ونسخة بشرح آخر يسمى قطرات الخيث على مقدمة
أبي الليث لمحمد الأنصاري بمكتبة شهيد على باشا رقم ٩٠٦ في
السلطنة باستانبول .

٩ - خزانة الأكمل :

وردت الإشارة إلى نسبة هذا الكتاب إلى الفقيه أبي الليث
السمرقندي في مفتاح السعادة ومصباح السيادة ٢٧٧-٢٧٨/٢-
تاج التراجم ٧٩ لكن هذا المرجع يصرح في موضع آخر في صدد
الجرجاني - يوسف بن علي بن محمد - أن هذا الفقيه هو صاحب
خزانة الأكمل في الفقه في ستة مجلدات - وأن هذا الكتاب نسب
إلى ثلاثة أنفس يوسف هذا . وقيل لأبي الليث السمرقندي وقيل :
والصحيح أنها ليوسف أھ ٨٢ - كشف الظنون ١/٧٠٢ .

١٠ - السنودار :

أشار إليه ابن قطلوبغا في تاج التراجم ٧٧ - هدية العارفين
وكذلك أشارت الفوائد البهية ٢١٥ عند ترجمة اليزدي المطهر
: بن الحسين بن سعد بن علي بن بندار . أنه اختصر السنودار
لأبي الليث السمرقندي وسطه الخلاصة . فهل المقصود بذلك أنه
اختصر النوازل أو عين المسائل . لا ندري . ومهبط يكن فإن ترجمة
اليزدي في الجواهر المضية ٣/٤٨٥ خالية من الإشارة إلى كتاب
الخلاصة المذكور .

١١ - حصر المسائل :

أشار إليه في كشف الظنون ١/٦٦٨ - هدية العارفين ٢/٤٩٠ .
مشايخ بلغ ١/١٠٦ .

١٢ - المبسوط :

أشار إليه في هدية العارفين ٢/٤٩٠ .

١٣ - مقدمة فى الفقه :

أشار اليها فى هدية العارفين ٢/٤٩٠ - الأعلام ٨/٢٧ وفى تاريخ التراث العربى ٢/١٠٧ رسالة فى الفقه .

١٤ - تأسيس النظائر فى الخلافيات :

أشار اليه فى تاج التراجم ٧٩ - مشايخ بلخ ١/١٠٥ - مقدمة النافع الكبير ٣٩ - مفتاح السعادة ومصباح السيادة ٢/٢٧٨-٢٧٧ كشف الظنون ١/٣٣٤ . وفى تاريخ التراث العربى ١٠٦ / ٢ تأسيس النظر المختلف بين أصحاب الفقه . وفى كشف الظنون : المختلفات فى فروع الحنفية لأبى الليث السمرقندى كذا فى فهرس جامع الفصولين . وللقاضى أبى عاصم العامرى المختلفات القديمة للمشايخ برمز فى أ هـ ١٦٣٨ / ٢ . قلت : فى فهرس جامع الفصولين فضع مختلفات القاضى أبى العاصم العامرى أ هـ ص هـ حـ ا يوجد منه نسخة خطية بمكتبة شهيد على باشا فى السلطنة رقم ٧٠٩ وأخرى بمكتبة قرة جلسى حسام الدين أفندى فى السلطنة باستانبول رقم ١٠١ وفى قسم المخطوطات بمكتبة الجامعة لمركزية ميكروفلم مصور عن نسخة مكتبة شهيد على باشا . وقد اطلعت عليه فقد جاء على صحيفه غلاف المخطوطة . تأسيس النظائر فى الخلاف بين أبى حنيفة وأصحابه وبين الشافعى ومالك رضى الله عنهم للفتية أبى الليث السمرقندى . وكتب تعليقا عليه : وهو أبوالليث أحمد بن عمر بن محمد مجد الأئمة النسفى السمرقندى د ن أبى الليث نصر بن محمد السمرقندى . وفى كشف الظنون : تأسيس النظائر فى الفرع للقاضى الامام السمرارى كذا فى أحكام المرضى من فصول الخطادى . وقيل لأبى الليث نصر بن محمد السمرقندى المتوفى خمس وسبعين وثلاثمائة ذكره ابن الشحنة وهو كتاب مختصر ذكر فيه أن أقسام الخلاف بين الأئمة ثمانية فقد م القسم الذى فيه خلاف بين أبى حنيفة وصاحبيه أ هـ ١/٣٣٤ .

١٥ - تأسيس الفقه :

أشار إليه في تاريخ التراث العربى ١٠٦ / ٢ - تاريخ الأدب العربى ٥ / ٤

مؤلفاته فى التفسير :

وأما كتبه فى التفسير : فقد ورد ترجمته فى كتب التراجم والطبقات

أن لأبى الليث تفسير القرآن فى ٤ أجزاء . المسمى بحر العلوم .

وهو من كتب التفسير بالأنثور ينظر فى مشايخ بلغ ٥٥ / ١ - التفسير

والمفسرون ٢٢٤ - ٢٢٦ / ١ - الجواهر الضية ٥٤٥ / ٣ - تاج

التراجم ٧٩ ، الفوائد البهية ٢٢٠ - هدية العارفين ٤٩٠ / ٢

مفتاح السعادة ومصباح السيادة ٢٧٧ - ٢٧٨ - معجم المؤلفين

١٣ / ٩١ . وله نسخ عديدة ذكرها فى تاريخ التراث العربى وذكر

أماكن وجودها ٩٧ - ٩٨ / ٢ - تاريخ الأدب العربى ٤٤ - ٤٥ / ٤

وقد جاء فى ترجمة أبى الليث فى الأعلام فى صدد وصف هذا

التفسير قوله . أجزاء متفرقة وهو غير كبير . اقتنيت منه الجزء

الأخير أه ٢٧ / ٨ .

٢ - تفسير جر عم :

أشار إليه فى مشايخ بلغ ١٠٣ / ١

مصنفاته فى الأخلاق والمواظ :

وأما كتبه فى المواظ والأخلاق فهى :

١ - بستان العارفين :

أشار إليه فى كشف الظنون ٢٤٣ / ١ ، الجواهر الضية ٥٤٥ / ٣

تاج التراجم ٧٩ - الفوائد البهية ٢٢٠ - مشايخ بلغ ١٠٨ / ١

مقدمة النافع الكبير ٣٩ - هدية العارفين ٤٩٠ / ٢ - مفتاح السعادة

ومصباح السيادة ٢٧٧ - ٢٧٨ / ٢ . معجم المؤلفين ٩١ / ١٣

تاريخ التراث العربى ١٠٤ / ٢ - تاريخ الأدب العربى ٤٨ / ٤

الأعلام ٢٧ / ٨ وهو مطبوع .

٢ - تنبيه الخافلين :

أشار إليه في كشف الظنون ١/٤٨٧ - الجواهر المضية ٣/٥٤
تاج التراجم ٧٩ - الفوائد البهية ٢٢٠ - مشايخ بلخ ١/١٠٨
مقدمة النافع الكبير ٣٩ - هدية العارفين ٢/٤٩٠ - مفتاح السعادة
ومصباح السيادة ٢٧٧ - ٢/٢٧٨ - سير أعلام النبلاء ٣٢٢-١٧٣٢٣
معجم المؤلفين ١٣/٩١ - تاريخ التراث العربي ٢/١٠٥
تاريخ الأدب العربي ٤/٤٩ - الأعلام ٨/٢٧ وهو مطبوع .

٣ - دقائق الأخبار في ذكر الجنة والنار :

أشار إليه في هدية العارفين ٢/٤٩٠ - تاريخ التراث العربي
٢/١٠٦ - تاريخ الأدب العربي ٤/٥٠ - الأعلام ٨/٢٧ .

٤ - فضائل رمضان :

أشار إليه في الأعلام ٨/٢٧ .

٥ - قرة العين وفرح القلب المحزون :

أشار إليه في تاريخ التراث العربي ٢/١٠٦ - تاريخ الأدب العربي
٤٩ - ٤/٥٠ وهو مطبوع .

٦ - اللطائف المستخرجة من صحيح البخاري :

أشار إليه في تاريخ التراث العربي ٢/١٠٧ .

مصنقاته في العقائد :

وأما كتبه في العقائد فهي :

١ - صمدية العقائد

أشار إليه في الأعلام ٨/٢٧ .

٢ - شريعة الاسلام^(١) :

أشار إليه في الأعلام ٨/٢٧ - تاريخ التراث العربي ٢/١٠٦

تاريخ الأدب العربي ٤/٥٠ - وهو غير شريعة الاسلام المطبوع

(١) في تاريخ التراث العربي شرح الاسلام وفي تاريخ الأدب العربي شرح الاسلام .

- المسبوق لمحمد بن أبي بكر الجوفى نسبة الى جوف قرية من قرى
سمرقند . الشهير بركن الامام زادة المتوفى ٧٣٠ هـ مقدمة
النافع الكبير - كشف الظنون ١٠٤٤ / ٢ .
- ٣ - رسالة في أصول الدين :
أشار اليها في الأعلام ٣٧ / ٨ وفي تاريخ الأدب العربي كتاب في
أصول الدين ٤٨ / ٤ .
- ٤ - رسالة المعرفة والايمان :
أشار اليه في تاريخ التراث العربي ١٠٦ / ٢ .
- ٥ - أسرار الوحي - أو الوجه :
أشار اليه في تاريخ التراث العربي ١٠٥ - ١٠٦ / ٢ وقال : وهو
الحديث الذي جرى بين الذات العليا سبحانه وبين النبي صلى الله
عليه وسلم في المعراج أه . تاريخ الأدب العربي ٤٩ / ٤ .
- ٦ - شرح الفقه الأكبر لأبي حنيفة :
أشار اليه في تاريخ التراث العربي ١٠٦ / ٢ .
- ٧ - المعارف في شرح الصحائف .
أشار اليه في تاريخ التراث العربي ١٠٦ / ٢ وقال : وهو أدلة على
وجود الله .
- ٨ - رسالة في الحكم :
أشار اليه في تاريخ التراث العربي ١٠٦ / ٢ وقال : وهي نظرات
دينية في المخلوقات والحوادث .
- ٩ - قسوت النفس في معرفة الأركان الخمس :
أشار اليه في تاريخ التراث العربي ١٠٦ / ٢ .
- ١٠ - تحفة الأنعام في مناقب الأئمة الأربعة الأعلام .
أشار اليه في تاريخ التراث العربي ١٠٧ / ٢ .
- ١١ - كتاب في أصول الدين .
أشار اليه في تاريخ الأدب العربي ٤٨ / ٤ .
- ١٢ - بيان مقيدة الأصول في الايمان :
أشار اليه في تاريخ الأدب العربي ٤٨ / ٤ .

المبحث الثاني

آراؤه وترجيحاته في المذهب

لأبي الليث تخریجات وآراء وتفرعات مهمة في المذهب. منها ما جاء في مشايخ بلخ : هل يجوز الاستشفاء بالمحرم في ذهب أبو نصر محمد بن سلام كما روى أبو بكر الاسكاف عنه الى أنه اذا كان فيها شفاء فلا بأس . وذهب أبو بكر الاسكاف الى عدم الجواز. أما أبو الليث السمرقندي . فقد ذهب الى جواز بيع الحيات اذا انتفع بها للأدوية والا لا . هذا وقد اختار بعض أصحاب المتن والفتوى . ما ذهب اليه أبو نصر أبو الليث واشترطوا لذلك عليه أن فيه الشفاء ولم يجد دواء فصره أهـ ٥٠٤ - ٥٠٥ / ٢ وجاء فيه أيضا : رجل دفع الى رجل سكرا (حسوى) لينثره في العرس . هل له أن يحبس نفسه شيئا من ذلك . قال أبو بكر الاسكاف - وبه أخذ الصدر الشهيد - ليس له ذلك لأنه مأمور بالنثر لا بالحبس كما أنه ليس له أن يدفع الى غيره لينثره . وإن فعل ليس له أن يلتقط منه . وهذا بمنزلة رجل دفع الى آخر دراهم وأمره أن ينفق على الفقراء وهو فقير فليس له أن يأخذ لنفسه . لأنه مأمور بالدفع الى غيره وكذلك ها هنا . والفتوى على قول أبي بكر . وقال أبو الليث : معقبا على أبي بكر ونفسا من رأيه . هذا هو القياس . ولا تأخذ به . لأن النثر لا باحة . ونظا الا باحة للسهولة لا على الاستقصاء . فلما أمره أن ينثر كأنه أباح له أن يلتقط . وأن يحبس لنفسه مقدار ما يحبس الناس . وأمره بالنثر يفهم منه أنه أن يكلف غيره من رقيق الدلالة وليس هذا بمنزلة الدراهم . لأن أمر الدراهم على الاستقصاء . فيؤخذ فيها بالقياس أهـ ٥١٢ / ٢ .

المبحث الثالث

طبقة أبى الليث

جسرت طادة بعض مؤرخى طبقات الفقهاء بتقسيم الفقهاء الى طبقات متدرجة بين الاجتهاد والتقليد^(١) وفى رد المحتار عن ابن كمال باشا فى رسائله . الفقهاء على سبع مراتب :

الأولى : طبقة المجتهدين فى الشرع كالأئمة الأربعة رضى الله عنهم ومن سلك مسلكهم فى تأسيس قواعد الأصول وبه يمتازون عن غيرهم .

الثانية : طبقة المجتهدين فى المذهب كأبى يوسف ومحمد وسائر أصحاب أبى حنيفة القادرين على استخراج الأحكام من الأدلة على مقتضى القواعد التى قرروا أساذهم أبو حنيفة فى الأحكام وإن خالفوه فى بعض أحكام الفروع لكن يقلدونه فى قواعد الأصول وبه يمتازون عن المعارضين فى المذهب كالشافعى وغيره المخالفين له فى الأحكام غير مقلدين له فى الأصول .

(١) أنظر : فى هذا التقسيم مقدمة النافع الكبير ٣-٤ ومقدمة مقدمة الرماية ٧-٨ / ١ للكنوى . وقد قسم الفقهاء فمبها الى خمس طبقات وفى الفوائد البهية الى ست طبقات ٦-٧ وفى حاشية الخططاوى على الدر المختار الى سبع طبقات ١ / ٥١ ورد المختار ٧١-٧٢ / ١ وشايخ بلخ من رد المختار ١٧٥-١٧٦ / ١ . وقد ورد هذا التقسيم بحمته فى كتاب طبقات الحنفية للملا على بن سليمان بن محمد القارى ٥٥٨-٥٥٩ / ٢ المطبوع ذىلا على كتاب الجواهر المضية المطبوعة فى الهند . وفى مقدمة عمد القراية : قلت : لا منافاة بين التخميس والتسبيع . فان من خمس اقتصر على الفقهاء الذين لم يبلغوا درجة الاجتهاد المطلق ولم ينحطوا عن درجة لتمييز بين الضعيف والقوى ولم يصلوا الى درجة لتقليد المطلق . ومن سبع معمقاً دخل فى القسمة المجتهدين المطلقين والعلماء الغير المميزين ٨ / ١ .

الثالثة : طبقة المجتهدين فى المسائل التى لاندن فيها من صاحب المذهب كالخصاف .^(١) وأبى جعفر الطحاوى وأبى الحسن الكرخى وشمس الأئمة الحلوانى . وشمس الأئمة السرخسى . وفخر الاسلام البرزوى . وفخر الدين قاضى خان وأمثالهم لا يقدر على شىء من المعارضة لاندن الأصول ولا فى الفروع لكنهم يستنبطون الأحكام فى المسائل التى لاندن فيها على حسب الأصول والقواعد أهـ ١/٧٢-٧١ باختصار . راجع تطام طبقات مشايخ المذهب فيه هناك .

وللتساؤل من طبقة أبى الليث السمرقندى . يمكن أن نقول . أن الفقيه أبى الليث كان من الطبقة الثالثة . ألا ترى أن من رجال هذه الطبقة : الخصاف وقد توفى سنة ٢٦١ هـ . والطحاوى وقد توفى سنة ٣٢١ هـ . وشمس الأئمة السرخسى وقد توفى فى حدود سنة ٤٩٠ هـ . وفخر الاسلام البرزوى .^(٢) وقد توفى سنة ٤٨٢ هـ . وفخر الدين قاضى خان وقد توفى سنة ٥٩٢ هـ . وشمس الأئمة الحلوانى وقد توفى سنة ٤٤٨ هـ . وأبى الحسن الكرخى وقد توفى سنة ٣٤٠ هـ .

اذن فأبو الليث السمرقندى قد عاش فى الفترة التى عاشها بعض رجال الطبقة الثالثة كأبى الحسن الكرخى وأبى جعفر الطحاوى .. فيكون من طبقتهم وقد تقدم أنه لقب بامام الهدى وكان يحرف بالفقيه . ولقب بامام الهدى لم يحظ به قبله سوى الطائريدى . وكيف يكون اطم هدى ولم تعلم طبقتهم ؟

(١) الخصاف هو أحمد بن عمرو . وقيل عمر بن مهير . وقيل مهيران الشيبانى الامام أبو بكر توفى ٢٦١ هـ أهـ الجواهر المضية ٢٣٠ - ٢٣٢/١ . الفوائد البهية ٢٩ .

(٢) والمقصود به البرزوى الحفيد على بن محمد . أما البرزوى الجسد فهو عبد الكريم موسى بن عيسى أبو محمد الفقيه المتوفى سنة ٣٩٠ هـ . وقد تفقه على الامام أبى منصور الطائريدى أهـ ، الجواهر المضية ٥٨/٢ . الفوائد البهية ١٠١ .

المبحث الأول

اسم الكتاب ونسبته الى ابن الليث

وللتأكد من موضوع الكتاب . فقد كتب على صحيفة الخلاف هذا العنوان : " كتاب المختلف فى الفقه بين أبى حنيفة وأصحابه من تصنيف الفقيه أبى الليث نصر بن محمد بن ابراهيم السمرقندى " . حين ان كتب التراجم والذابقات السابقة . (١) التى ترجعت لأبى الليث تنسب اليه كتاب فى الخلافات ليس بهذا العنوان وهو " مختلف الرواية " . وفى قسم المخطوطات بمكتبة الجامعة المركزية ميكروفلمين لنسختين بعنوان "مختلف الرواية" الأول برقم ١١٨٧ والثانى ١١٨٨ . وبعد الاطلاع على هذين الميكروفلمين وجدت أول صحيفه منهبط قد جاء فيها " كتاب حصر المسائل وقصر الدلائل المسمى بمختلف الرواية من تصنيف شيخ الاسلام طه الدين المحروفي بالحالم السمرقندى . وعلى ذلك فهرست الكتاب . ثم ملكية هذه المخطوطة .

وللتأكد من موضوع الكتاب ننقل ما جاء فى الصحيفة الأولى منه . حيث جاء فيه بعد البسطة والحمدلة وبعد : فانى قصدت ان اكتب مسائل مختلف الرواية وارسم لخلاف كل واحد من الأئمة بابا على الترتيب الذى رتب به بعض استاذنا رحمهم الله الا أنهم أوردوا الكتب كلها فى كل باب وأنا أورد الأبواب كلها فى كل كتاب واذكر فى كل مسألة نقطة شافية وحجة كافية وسألت الله تعالى التوفيق لا تطعه بفضلہ وانعامه انه قريب مجيب أم . وهكذا يتضح لنا : أن مخطوطة مختلف الرواية ليست كتابا لأبى الليث وإنما هى شرح لمنظومة عمر بن محمد أحمد النسفى المتوفى

(١) كشف النسخون ٢/١٦٣٦ - مشايخ بلخ ١/١٠٦ - مقدمة النافع الكبير

٣٩ - الأعلام ٨٢٧ - هديقا لعارفين ٢/٤٩٠ - تاريخ التراث العربى ٢/١٠٠
تاريخ الأدب العربى ٤/٤٦ .

٥٣٧ هـ فى علم الخلاف . سميت بحصر المسائل وقصر الدلائل . وقد
كتبت سنة ١٢٥٦ هـ . ومؤلفها : محمد بن عبد الحميد بن حسن بن
الحسين ابن حمزة ابو الفتح الاسفندى السمرقندى يحرف بالحلاء العالم
المتوفى ٥٥٢ هـ فهو متأخر من عصر أبى الليث . يؤيد ذلك أن ترجمة
الاسفندى فى كل من الفوائد البهية ١٧٦ والجواهر المضية ٢٠٨-٣٠٩
لا تزيد على قولها . أنه صنف فى الخلاف وأن له قطعة من شرح المنظومة
وله تحليقة فى مجلدات . وبذل النظر . فى مجلد فى اصول الفقه .
والهداية فى اصول الاعتقاد . فليس فى هذا الترجمة ما يؤيد أن حصر
المسائل وقصر الدلائل لأبى الليث السمرقندى . على أنها ليست
بالنسخة الوحيدة لهذا الكتاب .

وقد جاء عنوان كتاب مختلف الرواية فى مكتبة أسعد أفندى فى
السلطانية لنسخه برقم ٩٦٥ مشابه عنوان مخطوطة أبى الليث مسماة
"المختلف بين الاطام الأعظم وصاحبيه" وعند الاطلاع على النسخة
المذكورة هذه وجدت أنها شرح لمنظومة النفسى المسماة "بحصر المسائل
وقصر الدلائل لحلاء الدين العالم السمرقندى" . وفى مكتبة الجامعة
المركزية قسم المخطوطات نسخة مصورة بالميكروفلم برقم ١١٨٦ واسمها
"مختلف الرواية لأبى الليث السمرقندى . وقد اطلعت عليها . فقد جاء
فى أول صحيفة خلاف المخطوطة - مختلف الرواية - وفى الثانية منها .
النصف الأول من المفترض فى علم الخلاف للسمرقندى أبى الليث الحنفى .
وهو آخر د من أبى الليث نصر بن محمد السمرقندى . وفى مكتبة شهيد
على باشا فى السلطانية نسخة برقم ٩٦٧ اسمها "مختلف الرواية"
لأبى الليث السمرقندى . وكذا فى مكتبة كوبرلى زاده فى السلطانية
باستانبول نسخة برقم ١٦٥٠ اسمها "مختلف الرواية" لأبى الليث .

وهكذا تحقق لى أن فى تسمية هذه المخطوطات اضلاربا فى كونها كتابا واحدا . والظاهر أن لفظ " مختلف الرواية " عنوان تقليدى الذى اطلق على عدة كتب فى هذا النوع من التأليف كط مر . والحاصل . فان مصطلح " مختلف الرواية " يقصد به الخلاف من أقوال الفقهاء وهو عنوان تقليدى أطلق على كتب فقهية متعددة . ومهما يكن من أمر مؤلف " مختلف الرواية " . فان أهمية هذا الكتاب لا تخفى لأنه صنف فى نوع خاص من الفقه هو علم الخلاف . وهو من الفقه الاسلامى بمثابة قانون موازن داخلى .

المبحث الثاني

وصف المخطوطة وبيان النسخ الموجودة منها

ان مخطوطة "المختلف في الفقه . . ." نادرة لا يوجد نسخ اخرى منها - وانط هي مخطوطة اقتنتها المكتبة العمومية (بإيزيدعمومسى) في استانبول بتركية تحت رقم ٢١٦٧ . والنسخة التي بمكتبة الجامعة المركزية برقم ٦٠٥ مصورة عنها . ويبلغ عدد أوراقها ١٩٢ ورقة . وعدد سطور كل ورقة ٢٠ سطرا . وعدد كلمات كل سطر ١٢ كلمة . وهي نسخة قديمة اذ أنها كتبت سنة ٤٥٧ هـ بأصبعان بخط تيمر نسختها . أغلاطه الا ملائمة قليلة . وكذا النحوية . أما كاتب النسخة فهو غير مذكور .

المبحث الأول

مصادر الكتاب

ان مصادر المصنف كانت تجمع بين الكتب الفقهية القديمة معتمدة
بالكتب الآتية :

- ١ - الكتاب المسمى " اختلاف زفر وهقوب " . جا " فى كشف الثنون :
اختلاف زفر وهقوب لبعض الفقهاء " ومختصره ذكره الكشى فى مجموع
النوازل أه ١ / ٣٢ .
- ٢ - الأصل . ويقال له (المبسوط) للأمام محمد بن الحسن الشيبانى
المتوفى ١٨٩ هـ . وهو مطبوع . (١)
- ٣ - مختصره المسمى " المختصر الكافى " لمحمد بن أحمد بن عبد الله بن
عبد المجيد بن اسطعيل بن الحاكم الشهير بالحاكم الشهيد
المروزي الديلمى المتوفى ٣٣٤ هـ .
- ٤ - الأصل . للأمام محمد بن الحسن الشيبانى المتوفى ١٨٩ هـ . جز'
منه مطبوع .
- ٥ - الجامع الصغير للأمام محمد بن الحسن الشيبانى المتوفى ١٨٩ هـ . مطبوع .
- ٦ - الجامع الكبير " " " " " " ١٨٩ هـ .
- ٧ - زيادات الزيادات " " " " " " ١٨٩ هـ .
- ٨ - الحقائق أهل المدينة للأمام محمد بن الحسن الشيبانى المتوفى ١٨٩ هـ .
- ٩ - السير الكبير " " " " " " ١٨٩ هـ .
- ١٠ - المجرد . للحسن بن زياد اللؤلؤى الكوفى المتوفى ٢٠٤ هـ .
- ١١ - نوادر مجلى بن منصور أبو يعلى الرازى المتوفى ٢١١ هـ .
- ١٢ - نوادر محمد بن ساطع بن عبد الله بن هلال بن وكيع أبو عبد الله التميمى ٢٣٣ هـ .
- ١٣ - نوادر إبراهيم بن رستم أبوبكر المروزي المتوفى ٢٢١ هـ .
- ١٤ - نوادر موسى بن سليمان الجوزجاني المتوفى بعد الطائفتين .
- ١٥ - نوادر هشام بن عبد الله الرازى .

(١) ويسمى بالأصل لأنه صنفه أولاً ثم صنف كتاب الجامع الصغير ثم الجامع

الكبير . ثم الزيادات والسير الكبير والسير الصغير أه ، الفوائد البهية ١٣٣

ويسمى بالمبسوط لأنها احتوى على جميع مباحث الفقهاء لتفصيل أه . مقد لأصل ١/٨ .

المبحث الثاني

منهج المصنف فى الكتاب

يلاحظ أن مخطوطة أبى الليث المسماة "المختلف فى الفقه . . ." هي عبارة عن مرض أقوال رجال المذهب الحنفى الأولين فى الوظائف مبنية حسب ملاحظات الفقه . على أن المخطوطة لم تبرز فيها شخصية أبى الليث من ترجيحات وتعليقات ووجهات نظر جديدة فى حدود الأقوال المروية من مؤسسى المذهب وأصحابه . خلاف ما عليه فى كتبه الأخرى . جاء فى مشايخ بلخ : له اختيارات وتخرجات فى المذهب . وله آراء كثيرة أودعها كتبه وهو أول من ألف فى الواقعات كتابه النوازل . وفيه حفظ لنا آراء مشايخ بلخ . وأبو الليث آخر شيخ وصلت لنا آراؤه من مشايخ بلخ . له تخرجات وآراء وتفردات مهمة فى المذهب أهد ١/١٦٣ - ١/٥٥ .

المبحث الثالث

موضوع الكتاب وأهميته ومميزاته

إن كتاب "المختلف فى الفقه . . ." حوى من أقوال مؤسسين المذهب الحنفى وصاحبيه وغيرهم من أصحاب أبى حنيفة الأولين ومن معاصريه من قضاة الكوفة المشهورين فهو بذلك حلقة هامة من حلقات تطور الفقه الحنفى خاصة والاسلام عامة .

فإن هذا الكتاب منى بفقه الحنفية وأقوالهم الى زمان المؤلف نفسه . ومخطوطته الفقهية لم تنشر من قبل . ولذا فإن تحقيق مخطوطة أبى الليث ونشرها يسود بالفائدة على تطور الفكر الفقهى فى الاسلام لأنه يقدم لهم حلقة أخرى من كتب الفقه الحنفى ترجع فى تأليفها للقرن الرابع الهجرى . وتعتمد جذورها من حيث هى مرض لأقسام الرصم الأول من فقهاء الحنفية للقرنين الثانى والثالث للهجرة . وبذلك تتصل أسباب كتب الرصم الأول من فقهاء الحنفية بكتب فقهاء الحنفية فى القرنين الرابع والخامس للهجرة وما بعدها .

إن كتاب "المختلف فى الفقه . . ." لأبى الليث كتاب جامع لمختارات من تلامذات المسائل تعاض بالاطراف والجدة على تقدم عهدنا . على أن المخطوطة احدى أقدم الكتب المؤلفة فى الخلاف المذهبى الجامعة لروايات المذهب وأقواله . ولا شك أن لها من العزة والفضيلة ما لغيرها . ويمكن أن لها فضيلة قصب السبق على غيرها من الكتب التى بحثها المؤلف على قرارها .

أن أهمية هذه المخطوطة تطالع الظاهر بمجرد التلاص على بعض صفحاته . فقد قصد المصنف فى تأليفه الى تبسيط قواعد الفقه الاسلامى وعرضه بحبارة جلية . على ايجازها ليكون مرجعاً طام للطلاب الفقه نحسب بل لعامة الناس . ويتضح هذا القصد الذى قصد اليه

المؤلف من عرضه الأحكام الفقهية على هيئة مسائل مع العلم بأنه لا يذكر
الا مسائل الخلاف بين أئمة المذهب لا المتفق عليها . يتضح ذلك
من اسمه .

ثمة ميزة أخرى لهذا الكتاب لا تخفى على قراءه هي دقة عبارته
وحالته بكل أبواب الفقه . ووضح أسلوبه وخلوه من التحقيد . وإلى
جانب هذه اللفظية في الأسلوب . فان إيجاز عبارة هذا الكتاب
جعلت ما تضمنه من القواعد أدنى الى روح الصياغة القانونية منها الى
روح الجزئيات والفروع وأسلوب الشرح والتحشية على الهوامش
المؤخرين ،

وهذا الأسلوب العام تمتاز متون الفقه القديمة الأخرى كمكتن
القدوري .

والخلاصة : فان المخطوطة من الكتب الفقهية الجامعة
الموجزة المسئلة فلا غرو أن نتوقع لها تبوأ مكانتها بين الكتب الفقهية
الجديرة بالاحياء والتحقيق . لأنها الى جانب كل ما ذكر حلقه أخرى
من حلقات الفقه الاسلامي في عصوره الزاهية .



المختلف في الفقه

بين أبي حنيفة وأصحابه

لإمام الهدى أبي الليث نصر بن محمد بن إبراهيم السمرقندي

— ٥٣٧٥ —

((بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين))

١ - كتاب الصلاة^(١) قال أبو الليث نصر بن محمد بن إبراهيم

السمرقندي رحمه الله . قال محمد بن الحسن يمسح برأسه وأذنه

مسرة واحدة . ولم يذكر الاختلاف .

(١) إضافة كتاب إلى الصلاة بمعنى اللام وهو على تقدير مضافين

والتقدير هذا كتاب لبيان أحكام الطهارة أهـ كـ مراقى الفلاح ١٤

والكتاب لغة . قال صاحب المصباح : كتب : كتب من باب قتل وكتبه

بالكسر وكتابا والاسم الكتابة لأنها صناعة كالنجارة والحدادة

وكتبت السقاء كتباً غرزه وكتبت البغلة كتباً غرزت حياها بحلقية

حديد أو صفر لم يمنع الثوب عليها أهـ ٢/٥٢٤ - لسان العرب

١/٧٠١ - تاج المروس ١/١٤٤ - قاموس ١٢٥-١٢٦/١ مختار

الصالح ٥٦٢ - المغرب ٣٩٩-٢/٤٠٠

وإصلاحا : طائفة من المسائل الفقهية اعتبرت مستقلة شملت

أنواط أو لم تشمل أهـ مراقى الفلاح ١٣-١٤ .

شرح التحريف الإصلاحي : قوله "الفقهية" مثله في العناية والتقييد

به لخصوص المقام . قوله "اعتبرت مستقلة" أي اعتبرها المعبر به

مستقلة بحيث لا يتوقف تصور ما فيه على شيء قبله أو بعده وأنظارا د

اعتبرت ليدخل نحو الطهارة فانها من توابع الصلاة إلا أنها اعتبرت

مستقلة بالمعنى السابق فافردت بكتاب على حدة . قوله "شملت

أنواط" كهذا الكتاب فان فيه طهارة الوضوء وطهارة الخسائل

والطهارة بالطء والطهارة بالتراب إلى غير ذلك . قوله "أولم

تشمل" بأن لم يكن تحته باب ولا فصل ككتاب اللقطة واللقية الآبق

والمفتود أهـ طحاوى على مراقى الفلاح ١٤ - بحر ١/٨ -

أبو السجود ١/٢٧ - عناية ١/١٢ - بنائة ٧٥-١/٧٦ - مسند

الرباطية ١/٥٠ - مجمع ود ومنتهى ١/٨ - در مختار ٧٦-٧٧ - در ١/٦ - ط در ١/٥٢ =

.....

== بدأ المصنف كتابه بكتاب الصلاة وأدخل فيه مسائل الطهارة . مع أن غيره من سائر الكتب تقدم كتاب الطهارة على الصلاة لأن الطهارة شرط الصلاة والشرط مقدم على الشرط . وأن كان كذلك لكن الشرط أشرف منه . لكن الصلاة المقصود الأصل والطهارة وسيلة لها ومفتاحها . إذ أنها أقوى أركان الإسلام بعد الإيمان . فالواجب تقديمها بعد الإيمان على كل عبادة . فلذا اختصت بالبداية هنا اهتماماً بشأنها . وقد علل في المبسوط لذلك بقوله : ثم أنه بدأ بكتاب الصلاة لأن الصلاة من أقوى الأركان بعد الإيمان بالله تعالى . قال الله تعالى : " فان تابوا وأقاموا الصلاة " التوبة وقال عليه الصلاة والسلام الصلاة عماد الدين فمن أراد نصب خيمة بدأ بنصب العمد . والصلاة من أعلى معالم الدين طخلت عنها شريعة المرسلين صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين . وقد سمعت شيخنا الإمام الأستاذ شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى يقول في تأويل قوله تعالى : " وأقم الصلاة لذكري " ١٤ / طه . أي لأنني ذكرتني في كل كتاب منزل على لسان كل نبي مرسل وفي قوله عز وجل " ما سلكتكم في سفر . قالوا لم نك من المصلين " ٤٢-٤٣ / المدثر . طيبدل صلى وكادتها . فحين وقعت بها البداية . دل على أنها في التوبة بأعلى النهاية . وفي اسم الصلاة طيبدل على أنها ثانياً لايمان طالمصلى في اللغة هو التالي للسابق في الخيل . قال القائل . ولا بد لي من أن أكون مصلياً * إذا كنت أَرْضَى أن يكون لك السبق وفي رواية . أ ط كنت تَرْضَى أن أكون مصلياً . والصلاة في اللغة عبارة من الدماء والثناء . قال الله تعالى " وصل طمهم ان صلاتك سكن لهم " ١٠٣ / التوبة . وقال القائل :

== وطاب لها الريح في دنها * وصلى طلى دنها وأرتسم .

وروى من أبى حنيفة فى كتاب المجرى اذا توضأ مسح برأسه ثلاثا
وان مسح مرة واحدة أجراه. (١)

== أى دما وأثنى على دنها . وفى الشريعة عبارة من أركان مخصوصة
كان فيها الدماء أو لم يكن فالاسم شرعى ليس فيه معنى اللبس
فالدلائل من الكتاب والسنة على فرضيتها مشهورة بكثر تعدادها أه
٤ - ١/٥ - تبين ١/٧٨ - بحر ١/٢٥٦ - أبوالسعود ١/١٣٦ -
مظاہر ١/٢١٦ - بنابه ١/٧٧٩ .

(١) يشتمل هذا النص على سألتي : الأولى : هل تمسح الأذنان
بطء الرأس أو بطء جديد ؟ . الثانية : هل يمسح رأسه مرة واحدة
أو ثلاث مرات ؟ .

الأولى : يسن مسح الأذنين بطء الرأس لأنشط سنة فلا حاجة الى
أخذ طء منفرد لبطء . قال فى الهداية : ومسح الأذنين وهو سنة
بطء الرأس عندنا . خلافا للشافعى أه ١/٢٧ - أى لابطاء جديد .
المبسوط ١/٦٤ - تحفة الفقهاء ١/٢١ - بدائع ١/٢٣ - تبين ١/٦
بحر ١/٢٨ - كشف ١/٨ - غنية المقل ٢٥/٢٥ - د ١/١٠
الدليل على أن السنة مسح الأذنين بطء الرأس كط فى فتح بساب
الحناية : ولنا صريحا . مارواه ابن حبان وابن خزيمة والحاكم عن
ابن عباس أنه قال ألا اخبركم بوضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم
وفيه . ثم غوف غرفة فمسح بها رأسه وأذنيه .

ودلالة مارواه ابن طجة باسناد صحيح من عبد الله بن زبهد
والدارقطنى باسناد صحيح عن ابن عباس أن النبى صلى الله عليه وسلم
قال الأذنان من الرأس أى حكمها فانه عليه الصلاة والسلام
ما بحث لبيان الخلقة فيحمل ما تقدم - من أنه صلى الله عليه وسلم أخذ
لأذنيه طء جديدا - على نفاذ البلة توفيقا بين الأدلة . ==

.....

== وروى ابن طاجة باسناد صحيح عن ابن عباس أنه طبع الصلاة والسلام مسح أذنيه فأدخلهما السبابتين وخالف إبهاميه إلى ظاهر أذنيه فمسح ظاهرهما وباطنهما " وقد صرح الشيخ في اللطام من أبي طاجة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الأذنان من الرأس وكان يمسح الطأتين " وقال أخرجه ابن طاجة . وهو حديث حسن أ هـ

١/٤٥-٤٤ - الفتح ١/٢٩-٢٨ .

وفي رد المحتار . قال في الخلاصة : لو أخذ للأذنين طء جديد فهو حسن وذكره مثلا مسكن رواية عن أبي حنيفة قال في البحر فاستفيد منه أن الخلاف بيننا وبين الشافعي في أنه إذا لم يأخذ طء جديدًا ومسح بالبلة هل يكون مقيماً للسنة ؟ فنحن نأثم ونعده لا . أما لو أخذ طء جديدًا مع بقاء البلة فانه يكون مقيماً للسنة اتفاقاً وأما أثره في النهر . أقول مقتضاه ان مسح الأذنين بطء جديد أولى مراعاة للخلاف ليكون آتياً بالسنة اتفاقاً أ هـ ١/١١٣ - منحة الخالق

١/٢٥ - مثلا مسكن ١/٣٨ .

الثانية : مسح كل الرأس أي استيعابه مرة واحدة والتثليث مكروه كذا في البدائع . وروى الحسن عن أبي حنيفة أنه يمسح ثلاث مرات بطء واحد أ هـ ١/٢٢ - وفي المبسوط . والمسنون في المسح مرة واحدة بطء عندنا وفي المجرد عن أبي حنيفة رجحاً لله ثلاث مرات بطء واحد أ هـ ١/٦٤ - فتح وهما به ١/٣٤

وجارة المصنف نقلاً عن المجرد ثلاثاً بدون تعييدها بطء واحد . وهذا خلاف ما في المبسوط والفتح والعناية نقلاً عن المجرد .

وفي رد المحتار . ولا يقال ان الطء يصير مستعطلاً بالمرة الأولى فكيف يحسن التكرار له في شرح الغنية من أنهم اتفقوا على أن الطء مدام في الحضور لا يمكن مستعطلاً أ هـ ١/١١٢ . صايبه ١/٣٤ .

.....

== دليل أن مسح الرأس مرة واحدة . ما روى من عبد الله بن زيد بن عاصم . وفيه : ثم أدخل يده فمسح رأسه فأقبل بهبط وأدبر مرة واحدة ثم غسل رجله إلى الكعبين " رواه البخاري ومسلم . ولم تحك الرواية بنت معوذ أنها رأت النبي صلى الله عليه وسلم يتوضأ . قالت : فمسح رأسه ما أقبل منه وما أدبر وصدغته وأذنيه مرة واحدة " ولم يروى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح رأسه بيديه فأقبل بهبط وأدبر . بدأ بمقدم رأسه ثم ذهب بهبط إلى قفاه ثم ردهما حتى رجع إلى المكان الذي بدأ منه ثم غسل رجله " رواه الترمذي .

فتح باب العناية ٤١-٤٢ / ١ .

وفي التبیین : ولأن التكرار في الغسل لأجل المبالغة في التخليف ولا يحصل ذلك بالمسح فلا يفيد التكرار فصار كمسح الخف والجيرة والتميم أه ١/٦ - بحر ١/٢٧ - هداية ١/٣٤ .

دليل رؤية الحسن عن أبي حنيفة في تثليث المسح بماء واحد . ما رواه الجبراني في كتابه مسند الشاميين . حدثنا الحسن بن علي ابن خلف الدمشقي ثنا سليمان بن عبد الرحمن ثنا اسطعيل بن عبد الرحمن ثنا اسطعيل بن عياش عن عبد العزيز بن صبيد الله عن عثمان بن سعيد النخعي عن علي أنه قال ألا أرىكم وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم قلنا بلى فأتى بطست من ماء فغسل كفيه ووجهه ثلاثا وهدية إلى العرقين ثلاثا ثلاثا ومسح رأسه ثلاثا بماء واحد وضمض واشتدق ثلاثا ثلاثا ثلاثا واحد وغسل رجله ثلاثا " أه نصب

الراية ١/٣٣ - فتح باب العناية ٤٤ / ١ .

وهناك أحاديث في تثليث المسح بعضها صريحة وبعضها بالفهم ذكرها الزيلعي في نصب الراية ٣١-٣٤ / ١ . وهي محمولة على

.....

== التثليث بط' واحد فى رواية الامام . قال فى الهداية . والذى

يروى من التثليث محمول عليه بط' واحد وهو مشروع على مساروى

الحسن من أبى حنيفة أه ١ / ٣٤ - مجمع الأنهره ١ / ١ - وفى فتح

باب الحناية . والجواب رجحان رواية الافراد على التثليث أو حمله

على تحقيق الاستيعاب أو حمل تعدد المعاه على قلة البلق ونفاذها

لا لتكون سنة مستمرة أه ١ / ٤٤ .

وفى رد المحتار . لو مسح ثلاثا بمعاه قيل بكرة . وقيل لا بأس به .

وفى الخانية لا يكره ولا يكون سنة وأدبها . قال فى البحر وهو الأولى

اذ لا دليل على الكراهة أه قلت لكن استوجه فى شرح المنية

القول بالكراهة . وذكرت ما يؤيده فبط علقته على البحر فراجع

وسمأتى فى المتن عدة من المنهيات أه ١ / ١١٢ - منحة الخالق ٢٤ - ٣٥

ذكر فى الهامش عند قوله " فراجع " أقول حاصل مذكرته هناك

أن أئمتنا ثبت عندهم أن السنة المسح مرة من فعله عليه الصلاة

والسلام . فالتثليث زائد . وقد قال عليه الصلاة والسلام فمن زاد

على هذا أو نقص فقد تعدى وظلم . والاشارة ترجع الى ما ثبت من

فعله صلى الله عليه وسلم أه منه .

قوله " مارواه ابن حبان وابن خزيمة والحاكم . . . الخ " ابن حبان

فى الشهارة . ذكر اباحة المضضة والاستنشاق بغرفة واحدة

للمتوضى ٢٩٢ - ٢ / ٢٩٣ - ابن خزيمة فى الشهارة باب اباحة

المضضة والاستنشاق من غرفة واحدة والوضوء مرة مرة ١ / ٧٧ - الحاكم

فى الشهارة ١ / ١٤٧ - أبوداود فى الشهارة فى صفة وضوء

النبي صلى الله عليه وسلم ١ / ٩٥ - ترمذى فى الشهارة باب طجاء

فى الوضوء مرة مرة رقم ٤٢ مختصرا . ابن طجاء فى ابواب الشهارة

وسننها باب طجاء فى الوضوء مرة مرة ١ / ١٤٣ مختصرا . البيهقى فى =

.....

== الطهارة باب مسح الرأس ٥٨ / ١ ، البخارى طولا ومختصرا فسى

الطهارة باب غسل الوجه باليد من غرفة واحدة ٤٤ / ١ وفى باب

الوضوء مرة مرة ٤٧-٤٨ / ١ - ابن أبى شعبة فى الطهارة فى الوضوء

كم هو مرة ؟ ١٥-١٦ / ١

قوله : " ما رواه ابن طجة باسناد صحيح . . الخ " ابن طجة فى

أبواب الطهارة وسننها باب الأذنان من الرأس ١٥٢ / ١ - الدارقطنى

فى الطهارة باب ما روى من قول النبى صلى الله عليه وسلم الأذنان

من الرأس ٩٨-٩٩ / ١ - الطحاوى فى الطهارة باب حكم الأذنين فى

وضوء الصلاة ٣٤ / ١ من ابن عمر . ابن أبى شعبة فى الطهارة - من

قال الأذنان من الرأس ٢٩ / ١ من ابن عمر وابن عباس . عبد الرزاق

فى الطهارة باب المسح بالرأس ٦ / ١

قوله : " روى ابن طجة باسناد صحيح . . الخ " ابن طجة فى أبواب

الطهارة وسننها باب طجاء فى مسح الأذنين ١٥١ / ١ - ابن

أبى شعبة فى الطهارة من كان يمسح ظاهر أذنيه ولا يمسح ٣٠ / ١ .

قوله : " فى اللطم عن أبى امامة . . الخ " أبو داود فى الطهارة

باب صفة وضوء النبى صلى الله عليه وسلم ٩٣ / ١ - ترمذى فى أبواب

الطهارة باب طجاء أن الأذنين من الرأس رقم ٣٧ وقال . هذا حديث

حسن . ابن طجة فى أبواب الطهارة وسننها باب الأذنان من

الرأس ١٥٢ / ١ . الدارقطنى فى الطهارة باب ما روى من قول

النبى صلى الله عليه وسلم الأذنان من الرأس ١٠٣ / ١ - الطحاوى

فى الطهارة . باب حكم الأذنين فى وضوء الصلاة ٣٣ / ١ . أحمد فى

الطهارة . باب فى غسل الوجه وتخليل اللحية وتناهد الطاقمين

٢٨-٢٩ / ٢ . وفى مجمع الزوائد - رواه الطبرانى فى الكبير من طريق

سميع عن أبى امامة واسناده حسن . وسميع ذكره ابن حبان فسى ==

.....

== الثقات وقال لا ادري من هو؟ والظاهر أنه اعتمد في توثيقه على غيره أهـ ١/٢٣٠ - قوله "يمسح الطاقين" الموق والطاق لختان بمعنى المؤخر وهو طيلي الصدغ والطاق لفة فيه أهـ المصباح ٥٨٥-٥٨٦/٢، قوله "ماروى عن عبد الله بن زيد . . . الخ" البخارى فى الوضوء باب غسل الرجلين الى الكعبين ١/٥٥ واللفظ له . مسلم فى الطهارة باب صفة الوضوء ١٢١-١٢٣/٣، قوله "ولطاحت الربيع بنت معوذ . . . الخ" أبوداود فى الطهارة باب صفة وضوء النبى صلى الله عليه وسلم ١/٩١ . الترمذى فى أبواب الطهارة باب طجاء أن مسح الرأس مرة رقم ٣٤ . وقال . حديث الربيع حديث حسن صحيح . ابن ماجه فى أبواب الطهارة وسننها باب طجاء فى مسح الأذنين رقم ٤٥٨ - الدارقطنى فى الطهارة باب ماروى من قول النبى صلى الله عليه وسلم الأذنان من الرأس ١/١٠ البيهقى فى الطهارة باب تحرى الصدغين فى مسح الرأس ٥٩-٦٠/١ الحاوى فى الطهارة باب حكم الأذنين فى وضوء الصلاة ١/٣٣ . ابن أبى شعبة فى الطهارة من كان يمسح رأسه بفضل يديه ١/٣٦ . أحمد فى الطهارة باب فى الرأس والأذنين والصدغين ١/٣٦ . قوله : "رواه الترمذى" الترمذى فى أبواب الطهارة باب طجاء فى مسح الرأس أنه يبدأ بمقدم الرأس الى مؤخره ١/٢٥ وقال . حديث عبد الله بن زيد أصح شىء فى الباب وأحسن . أبوداود فى الطهارة باب صفة وضوء النبى صلى الله عليه وسلم ١/٨٦/٨٧ . النسائى فى الطهارة باب حد الغسل وباب صفة مسح الرأس ٦١-٦٣/١ ابن ماجه فى أبواب الطهارة وسننها . باب طجاء فى مسح الرأس ١٤٩ - ١/١٥٠ . ابن حبان فى الطهارة . ذكر وصف مسح الرأس .

.....

== إذا أراد المرء الوضوء ٢/٢٩٦ . ابن خزيمة في الطهارة باب
إباحة غسل بعض أعضاء الوضوء شفا ومعه وترا ١/٨٨-٨٩ . وفي
باب استحباب مسح الرأس باليد من جميعا لو كان أوجب لمسح جميع
الرأس ١/٨٠ . ابن الجارود في الطهارة . صفة وضوء رسول الله
صلى الله عليه وسلم وصفة ما أمر به ٣٥ . الطحاوي في الطهارة
باب فرض مسح الرأس في الوضوء ١/٣٠ . البيهقي في الطهارة باب
الاختيار في استيعاب الرأس المسح ١/٥٩ ، الدارقطني في
الطهارة باب وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم ١/٨٣ . وفي
التعليق المغني عليه سنده صحيح . مالك في أبواب الصلاة باب
ابتداء الوضوء ٣٣ . الشافعي في الطهارة باب صفة الوضوء وفضله
١/٢٨ . عبد الرزاق في الطهارة باب كم الوضوء من فسله ١/٤٤٢
أحمد في الطهارة باب في صفة وضوء النبي صلى الله عليه وسلم ٣٥
المسدغ: ما بين لحظ العين إلى أصل الأذن والجمع أصداغ مثل
قفل وأقفال يسمى الشعر الذي يدل على هذا الموضع صدقا أه
مصباح ١/٣٣٥ النهاية ٣/١٧ .
قوله: " قال عليه الصلاة والسلام فمن زاد على هذا . . . الخ " رواه
أبو داود من حديث عمرو بن شعيب في الطهارة باب الوضوء ثلاثا
ثلاثا ١/٩٤ . النسائي في الطهارة باب الاعتداء في الوضوء ١/٨٨
مختصرا . ابن طاجة في أبواب الطهارة وستفها باب طجاء في
القصد في الوضوء وكراهة التعدى رقم ٤٤٠ مختصرا . البيهقي
١/٧٩ . الطحاوي في الطهارة باب فرض الرجلين في وضوء
الصلاة ١/٣٦ . ابن الجارود . صفة وضوء رسول الله صلى الله
عليه وسلم وصفة ما أمر به ٣٥-٣٦ ، ابن أبي شيبة في الطهارة في
الوضوء كم هو مرة ١/١٤٢ . أحمد في الطهارة باب الوضوء مرة ومرة
وثلاثا وكراهة الزيادة ٢/٥٠ مختصرا .

٢ - روى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة قال اذا كبر الامام يتبع^(١) للقرن

أن يكبروا معه لم يسبقهم ولا يسبقونه وقال ابو يوسف ومحمد لا يكبر

حتى يفرغ الامام وفي التسليم روى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة

أنه يسلم بعد فراغ الامام مثل قول أبي يوسف ومحمد وروى في بعض

الروايات عن أبي حنيفة أنه يسلم مع الامام^(٢).

(١) لا يستقيم المعنى مع هذه الكلمة لأنها تفيد المطابقة وهذا لا يتفق

مع قوله "معه لم يسبقهم ولا يسبقونه" ولعل الصواب في أن يحل

محلها كلمة "يسن" كما جاءت في عبارة مراقى الفلاح .

(٢) يسن مقارنة احرام المقتدى لاحرام الامام عند أبي حنيفة وعندهما

السنة أن يكبر بعد فراغ الامام من التكبير . وان كبر مقارنًا لتكبير

الامام فعسن أبي يوسف في ذلك روايتان : في رواية يجوز وفي رواية

لا يجوز ومن محمد يجوز ويكون سبًا اه بدائع ١/٢٠٠ - مراقى

الفلاح ٢٠٨ ، خانية ٨٧-٨٨ / ١ - درر ٦٦-٦٧ / ١ - در منتقى

١/٩٢ - تبين ١/١٢٥ - بحر ١/٣٥٢ وشرح قوله لأبي حنيفة

كط في التهستانى ١/٩٠

وفي المجمع : ولو قال المؤتم قبل الامام "الله اكبر" الأصح أنه

لا يكون شرطًا فيها واجمعوا على أنه لو فرغ من قوله "أكبر" قبل فراغ

الامام لا يكون شرطًا كط في الدرر اه ١/٩٢ - خانية ٨٧/١ - درر

٦٦-٦٧ / ١ - در منتقى ١/٩٢ - در مختار ٤٤٨ / ١ - حاشيه ط

على مراقى الفلاح ٢٠٨

وجه قولهمط : أن المقتدى تبع للامام ومعنى التبعية لا تتحقق في

القرآن . وأبي حنيفة : أن الاقتداء مشاركة وحقيقة المشاركة

المقارنة اذ بها تتحقق المشاركة في جميع أجزاء العبادة وبهذا

فارق التسليم على احدى الروايتين لأنه اذا سلم بعده فقد وجدت

.....

== المشاركة في جميع الصلاة لأنه يخرج عنها بسلام الا طم أه بدا يسع
١/٢٠٠ . وفي التبيين : لهط قول عليه الصلاة والسلام " اذا كبر
الاطم فكبروا " والفاء للتعقيب فيكون أمرا بالتكبير بحد تكبير الامام
فاذا أتى به مقارنا فقد أتى به قبل أو أنه فلا يجوز كالصلاة قبل وقتها
ولأن الاقتداء بناءً على صلاة الا طم فلا بد من شروع الا طم فسي
الصلاة حتى يتحقق البناء على صلاته ولا لزم البناء على المعدوم
وهو لا يجوز . ولا هي حنيفة : أنه عليه الصلاة والسلام أمر المؤمنين
بالتكبير في زمان يكبر فيه الامام بقوله " اذا كبر فكبروا " لأن " اذا "
لوقت حقيقة كالحين فيكون تقديره : فكبروا في زمان فيه يكبر الا طم .
والفاء وان كانت للتعقيب فقد تستعمل للقران كقوله عليه الصلاة
والسلام " واذا قرأ فأنصتوا " وكذا قوله تعالى " واذا قرأ القرآن
فاستمعوا له وأنصتوا " ٢٠٤ الأعراف . يجب الاستماع والانصات
في زمان القراءة لا بعده ، وقولها الاقتداء بناءً الى آخره . قلنا نعم
لكن على سبيل الموافقة وهي بالقران وانط يكون بناءً على المعدوم
أن لو كان شروع المقتدى سابقاً على شروع الا طم فاذا كان مقارنا له
لا تكون صلاة الامام معدومة وقت جود صلاة المقتدى اهـ ١/١٢٥ -
مراقى الفلاح مع حاشية ط ٢٠٨ .

وفي حاشية ط على مراقى الفلاح : وأشار شيخ الاسلام السي أن
المقارنة فيها أفضل بالاجماع . قال بعضهم : والمختار للفتوى في
التحرمة أفضلية التعقيب . واختلف في ادراك فضل التحريم
على قولها فقل : الى الثناء كط في الحقائق . وقيل : الى نصف
الفاحة كط في النظم . وقيل : في الفاتحة كلها . وهو المختار
كط في الخلاصة وقيل : الى الركعة الأولى . وهو الصحيح كط في
الضمومات . وقيل : بالتأسف على فوت التكبير مع الامام ذكره

.....

== التمهيدانى أهـ ٢٠٨ - اهو السعود ١٨١ - تهستانى ١/٩٠ -
والخلاف انط هو فى الأفضلية لا فى الجواز على الصحيح وقيل
الخلاف فى الجواز قال فى التبيين : ثم قيل هذا الخلاف فى الجواز
منذ أبى حنيفة يجوز الاقتداءً مقارناً وهندهما لا يجوز. وقد بينا
الوجه فيه . وقيل لا اختلاف فى الجواز بل يجوز بالاجماع وهو
الصحيح وإنما الخلاف فى الأولوية بمعنى الأولى أن يكون مع الامام
منده وهندهما أن يكون بعده لأن فى القرآن احتطال وقوع تكبير
الموتسم سابقاً على تكبير الامام فيقع فاسداً فيكون التأخير أولى
احتراراً من الفساد . ولأبى حنيفة : أن الاقتداءً مقد موافقة
وانها فى القرآن لا فى التأخير فكان أولى احتراراً من الاختلاف
المنهى عنه وما ذكرناه من احتطال السبق غير معتبر لأن كلامنا فيهما
إذا تيقن فى عدم السبق أهـ ١/١٢٥ - حاشيته ط على مراقى
الزلاح ٢٠٨ - غنية المتطلى ٢٦١ .

وأما السلام فعن أبى حنيفة روايتان : فى رواية يسلم مقارناً لتسليم
الامام فعلى هذا لا يحتاج الى الفرق بينهما وبين التحريم . وفى
رواية أنه يسلم بعد الامام مثل قولهما فيحتاج الى الفرق بينهما
والفرق أن التكبير شرع فى العبادة فيستحب فيه المبادرة . وأما السلام
فتترك للعبادة ويخرج منها فلا تستحب فيه المبادرة أهـ تبيين ١/١٢٥
خاتمه ١/٨٨ - المبسوط ١/٣٨ - ٢/٩٣ - بدائع ١/٢٠٠ - ط
على مراقى الزلاح ٢٠٨ .

٣ - روى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة أن المصلى يقول بسم الله الرحمن الرحيم في أول الركعة وليس عليه أن يحيدها في كل ركعة وروى المصلى عن أبي يوسف أنه قال يقرأ في كل ركعة^(١)

(١) أطلق المصنف المصلى فشملا الامام والمقتدى الا أنه قيد بالامام والمنفرد قال في البحر : والمراد بالمصلى هنا الامام والمنفرد أما المقتدى فلا دخل له فيها فانه لا يقرأ بدليل أنه قدم أنه لا يتعوذ أهـ ١/٣٢٩ - حاشية عبد الحلیم ٦١ - أبو السعود ١٨٦ ك طى مراقى الفلاح ٢١٠ - رد المحتار ٤٥٧ قلت يقرأها المقتدى أيضا تبركا وان لم يقرأ . يأتي بالتسمية الامام لا فتتاح القراءة بها تبركا كما يأتي بالتعوذ في الركعة الأولى باتفاق الروايات . وهل يأتي بها في أول الفاتحة في الركعات الأخر ؟ من أبي حنيفة روايتان : روى الحسن منه أنه لا يأتي بها الا في الركعة الأولى لأنها ليست من الفاتحة عندنا وانما يفتح القراءة بها تبركا وذلك مختص بالركعة الأولى كالتعوذ . وروى المصلى عن أبي يوسف عن أبي حنيفة أنه يأتي بها في كل ركعة وهو قول أبي يوسف ومحمد لأن التسمية ان لم تجعل من الفاتحة قطعاً بخبر الواحد لكن خبر الواحد يوجب الحمل فصارت من الفاتحة عملاً فعلى لزوم قراءة الفاتحة يلزم قراءة التسمية احتياطاً أهـ بدائع ١/٢٠٤ - تحفة ١/٢٠٦ - جوهرة ٦٠-٦١-١/٦١ - ص ٢٩٢-٢٩٣-١/٢٩٣ - تبين ١/١١٢ - بحر ٣٢٩-١/٣٣٠ - مراقى الفلاح ٢١٠ - مجمع ودر منتقى ١/٩٥ - در مختار ٤٥٧-١/٤٥٨ .

التسمية في أول كل ركعة هل هي سنة أم واجب ؟ قال في الدر المنتقى : المشهور من أهل المذهب سنية التسمية وقد صحح الزاهد في القنية والمجتبى وجوبها في كل ركعة وتبعها ابن وهبان :

.....

== وفيه وهو ضعيف مخالف لظاهر المذهب قاله في البحرأه ١/٩٥ -

بحر ١/٣٣٠ - غنية المتطلى ٣٠٦ وفي رد المحتار: قال في

النهر ولحق أنهط قولان مرجحان الا أن المتن على الأول أه

أقول أي أن الأول مرجح من حيث الرواية والثاني من حيث الدراية

والله أعلم أه ١/٤٥٨

قال في البحر: وفي ذكر التسمية بعد التعوذ اشارة الى محلها

فلو سمي قبل التعوذ أعادها بعده لعدم وقوعها في محلها .

ولو نسبها حتى فرغ من الفاتحة لا يسمى لأجل فوات محلها أه-١/٣٢٨

وقد ذكر في فنية المتطلى أن الصحيح رواية أنه يأتي بها في كل

ركعة حيث قال : والصحيح أن محلها أول كل ركعة احتياطاً لأن

أكثر الشايخ على هذا . ثم قال : واستدلوا على الاحتياط

باختلاف الخلط في أنها آية من الفاتحة أولاً فكان الاحتياط بها

للشروع من الخلاف واعترض الشيخ كمال الدين ابن الهمم بأن

مقتضى هذا أن يؤتى بها مع السورة لثبوت الخلاف في كونها من

كل سورة كط في الفاتحة والجواب أن الخلاف في أنها آية من

السورة ليس في القوة كالخلاف في أنها آية من الفاتحة على ما مر

فلا يؤثر في ثبوت الاحتياط كتأثيره أه ٣٠٧ - جوهرة ١/٦١ -

بحر ١/٣٣٠ - حاشية الشلبي ١/١١٢ - وفي المجمع الاتيان

بها في أول كل ركعة أحوط وعليه الفتوى أه ١/٩٥ وفي رد المحتار

: وذكر في المصنف أن الفتوى على قول أبي يوسف أنه يسمى في

أول كل ركعة ويخفيها أه ١/٤٥٧ - هدمية ١/٧٤ ، وهل يأتي

بها عند رأس كل سورة في الصلاة ؟ قال في التبیین : ولا يأتي

بها بين السورة والفاتحة الا عند محمد فانه يأتي بها في صلاة

المخافتة ولا يأتي بها في الجهرية لئلا يلزم الاخفاء بين الجهرين ==

.....

== وهو شنيع أم ١١٢ - بحر ١/٣٣٠ - تحفه - بدائع ١/٢٠ -

جوهرة ١/٦١ - غنية المتلى ٣٠٨-٣٠٩ - مناهج ١/٢٩٣

وفى البدائع الصحيح قولها وفى المستصفى وفيه الفتوى وفى العناية

والمحيك قول محمد هو المختار ونقل ابن الضياء فى شرح الخزنوية

عن شرح عمدة المصلين أنه انما احتير قول أبى يوسف هذا لأن لفظة

الفتوى أكد وأبلغ من لفظة المختار أم منحة الخالق ١/٣٣٠ -

رد المختار ٤٥٧ - ١/٤٥٨ - بدائع ١/٢٠٤ - در منتهى ١/٩٥ -

حاشية ط على مراقى الفلاح ٢١٠ - ابو السعود ١/٨٧ لكن الاتيان

بها ليس بمكروه بالاتفاق وفى الدر المنتهى : ولا خلاف أنه لو سمي

كان حسناً أم ١/٩٥ ، وفى الدر المختار : ولا تكره اتفاقاً أم

قال فى الشرح : ولهذا صرح فى الذخيرة والمجتبى بأنه ان سمي

بين الفاتحة والسورة المقرؤة سراً أو جهراً كان حسناً عند أبى حنيفة

ورجحه المحقق ابن الهمام وتلميذه الحلبي لشبهة الاختلاف فى

كونها آية من كل سورة بحر أم رد المختار ١/٤٥٨ - بحر ١/٣٣٠

شربلالية ١/٦٩ .

إذا قرأ السورة من أوسطها أهل يسمى أم لا ؟ قال ط : يسن لمن قرأ

سورة تامة أن يتعوذ ويسمى قبلها . واختلف فيط اذا قرأ آية والأكثر

على أنه يتعوذ فقط ذكره المؤلف فى شرحه من باب الجمعة ٢١٠

وفى ٢١١ ثم هل يخص هذا بطاذا قرأ السورة من أولها أو يشمل

ط اذا قرأ من أوسطها آيات مثلا وظاهر تحليلهم كهن الاتيان بها

لشبهة الخلاف فى كونها آية من كل سورة يفيد الأول كذا بحثه

بعض الأفاضل أم حاشية ط على مراقى الفلاح .

وروى المتولى من أبى يوسف أنه قال يقرأ فى كل ركعة وهو قائل
الشافعى. (١)

(١) قال النووي : فذهبنا أن بسم الله الرحمن الرحيم آية كاملة من أول
الفاتحة بلا خلاف وليست فى أول براءة باجتماع المسلمين وأما باقى
السور غير الفاتحة وبراءة ففى البسطة فى أول كل سورة منها ثلاثة
أقوال حكاهما الخراسانيان أصحابها وأشهرها وهو الصواب والأصوب
أنها آية كاملة والثانى أنها بعض آية والثالث أنها ليست بقرآن فى
أوائل السور غير الفاتحة. والمذهب أنها قرآن فى أوائل السور
غير براءة ولا خلاف عندنا أنها تجب قراءتها فى
أول الفاتحة ولا تصح الصلاة إلا بها لأنها كباقي الفاتحة. قال
الشافعى والأصحاب ومن الجهر بالبسطة فى الصلاة الجهرية فى
الفاتحة وفى السورة وهذا لا خلاف فيه عندنا أه المجمع ٢٦٦-٢٦٧
هل هى آية من كل سورة أم لا ؟ البسطة آية من القرآن نزلت للفصل
بين السور ليست من الفاتحة ولا من كل سورة هذا عند الحنفية
وقال الشافعى هى من الفاتحة قولاً واحداً وكذا من غيرها طلى
الصحيح من مذهبه كط سق . وينبنى على هذا أنه لا يجهر
بالتسمية فى الصلاة عند الحنفية لأنه لا نص فى الجهر بها وليست
من الفاتحة حتى يجهر بها ضرورة الجهر بالفاتحة وعند الشافعى
يجهر بها فى الصلوات التى يجهر فيها بالقراءة كط يجهر بالفاتحة
لكونها من الفاتحة. البدائع ٢٠٣-٢٠٤-تحفه ٢١٩-تبين ١١٢
مجمع ٩٥ - فنبه المتولى ٣٠٦ - وفى الدر المختار: وهى آية
واحدة من القرآن كله أنزلت للفصل بين السور فط فى النمل بعض
آية اجطط وليست من الفاتحة ولا من كل سورة فى الأصح فتحرم على
الجنب ولم تجز الصلاة بها احتياطاً ولم يكفر جاحداً لشبهه
اختلاف مالك فيها أه ٤٠٨/١ - در منقى ١/٩٥ .

واتفقوا أن التعوذ لا يجب عليه الا مرة واحدة في أول الركعة. (١)

(١) تقدم عن البدايع أن التعوذ في الركعة الأولى : باتفاق الروايات.

وفي المبسوط: والتعوذ عند افتتاح الصلاة خاصة الا على قول

ابن سيرين رحمه الله فانه يقول يتعوذ في كل ركعة كما يقرأ وهذا

فاسد فان الصلاة واحدة فكما لا يؤتى بها الا بتحريم واحد

فكذا التعوذ أهـ ١٣-١٤ / ١ ، وأما من يسن في حقه التعوذ

فهو الامام والمنفرد دون المعتدي في قول أبي حنيفة ومحمد وعند

أبي يوسف هو سنة في حقه ايضا ذكر الاختلاف في السير الكبير

وحاصل الخلاف راجع الى أن التعوذ تبع للثنا أو تبع للقراءة فعلى

قولهم تبع للقراءة لأنه شرع لافتتاح القراءة صيانة لها من وساوس

الشيطان فكان كالشرط لها وشرط الشيء تبع له وعلى قوله تبع للثنا

لأنه شرع بعد الثنا وهو من جنسه وتبع الشيء كاسمه طبعه ويتفرع

على هذا الأصل ثلاث مسائل احداها أنه لا تعوذ على المعتدي

مندهما لأنه لا قراءة عليه وعنده يتعوذ لأنه يأتي بالثنا فيأتى

بط هو تبع له والثانية المسبوق اذا شرع في صلاة الامام وسبح

لا يتعوذ في الحال وانما يتعوذ اذا قام الى قضاء ما سبق به

عندهما لأن ذلك وقت القراءة وعنده يتعوذ بعد الفراغ من التسبيح

لأنه تبع له. والثالثة الامام في صلاة العيد يأتي بالتعوذ

بعد التكبيرات عندهما اذا كان يرى رأى ابن عباس أو رأى

ابن مسعود لأن ذلك وقت القراءة وعنده يأتي به بعد التسبيح

قبل التكبيرات لكونه تبعاً له أهـ بدائع ٢٠٢ - ٢٠٣ / ١ - تحفه

٢٠٥ - ٢٠٦ / ١ - تبين ١ / ١١٢ - بحر ١ / ٢٢٨ - غنيها المتطلى

٣٠٣ - ٣٠٤ ، عنايه ١ / ٢٩١ - مراقى الفلاح ٢١٠ - د ١ / ٦٨ =

.....

== مجمع درر منتقى ١/٩٥، در مختار ٤٥٦-٤٥٧/١ .

قال في البحر: وأشار المصنف الى أن محل التعوذ بعد الثناء
ومقتضاه أنه لو تعوذ قبل الثناء أعاده بعده لعدم وقوفه في محله
والى أنه لو نسي التعوذ فقرأ الفاتحة لا يتعوذ لفوات محله اهـ
١/٣٢٩ - وفي رد المحتار: وشى عليه - أى على قول أبى يوسف
أنه تبع للثنا - فى المنه وفى الخلاصة أنه الأصح لكن مختار
قاضى خان والهداية وشروحها والكافى والاختيار وأكثر الكتب
هو قولهما أنه تبع للقراءة وهـ تأخذ شرح المنه أم ١/٤٥٧ -
غنية المتطلى ٣٠٣ - ٣٠٤ - بحر ١/٣٢٩، فتوح ١/٢٩٠ -
مواقى الفلاح ٢١٠، ابوالسعود ١/١٨٦ - ح الشلمى ١١٢
شربلا لمة ١/٦٨ .

٤ - قال في كتاب الصلاة وإذا كبر يقول سبحانك اللهم وبحمدك ثم يتصوّد . وقال أبو يوسف في الأماط إلى أحب إلى أن يقول بعد ما كبر وجهت وجهي للذي فطر السموات والأرض حنيئاً وما أنا من المشركين قل ان صلواتي ونسكى إلى آخره (١) وروى أبو بكر الدقاق

(١) بمن بعد تكبيرة الافتتاح لكل مصل أن يقرأ دطاً الافتتاح وهو "سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك" سواء كان اماطاً او مقتدياً أو منفرداً . هكذا ذكر في ظاهر الرواية وزاد عليه محمد رحمه الله في كتاب الحجج على أهل المدينة وجل ثناؤك وليس ذلك في المشاهير أهـ بدائع ١/٢٠٢ - تحفه

مبسوط ١٢-١٣/١ - نهاية ١٣٤/٢ - مناه ٢٨٨/١ - اختصار ١/٤٩ مجمع ١/٩٤ - تبين ١/١١١ - بحر ١/٣٢٧ - مواقي الفلاح ٢٠٩ در ٤٥٥ - ١/٤٥٦ والمقتدى يأتي به الا اذا شرع الامام فسي القراءة سواء كان مسبوقة أو مدركاً وسواء كان اماطاً يجهر بالقراءة أو لا فانه لا يأتي به أهـ در قال في الشرح : ووجهة أنه اذا امتنع عن القراءة فبالأولى أن يمتنع عن الثناء . وصحة في الذخيرة وفسى المضمومات وعليه الفتوى . واختاره قاضي خان حيث قال ولو أدرك الامام بعد ما اشتغل بالقراءة قال ابن الفضل لا يثنى وقال غيره يثنى وينبغي التفصيل ان كان الامام يجهر لا يثنى وإن كان يسر يثنى أهـ وهو مختار شيخ الاسلام خواهر زاده . والله في الذخيرة بط حاصله أن الاستطاع في غير حالة الجهر ليس بفرض بل بمن تحظيط للقراءة فكان سنة غير مقصودة لذاتها وعدم قراءة الموتى تم في غير حالة الجهر لا لوجوب الانصات بل لأن قراءة الاماط له قراءة - وأما الثناء فهو سنة مقصودة لذاتها وليس ثناء الامام ثناء للموتى فاذا تركه يلزمه ترك سنة مقصودة لذاتها للانصات الذي هو سنة تبها بخلاف تركه حالة الجهر فكان المعتمد ما شئ عليه المصنف فافهم أهـ رد المحتار ١/٤٥٦ ==

.....

== وفي غنية المتطلى : وإن زاد في دعاء الاستفتاح بعد قوله "وتعالى

جدا" لفظ "وجل ثناوك" لا يمنع من زيادته وإن سكت عنه لا يؤمر

به لأنه لم يذكر في الأحاديث المشهورة أهـ ٣٠٢ - أبو السخود ١/١٨٥

وفي الهداية وقوله وجل ثناوك لم يذكر في المشاهير فلا يأتي به

في الفرائض أهـ ١/٢٩٠ قال في الفتح عند قوله لم يذكر في

المشاهير "وإن كان روى في الجملة عن ابن عباس في حديث طويل

من قوله ذكرنا بن أبي شيبه وابن مردويه في كتاب الدعاء له . ورواه

الحافظ أبو شجاع في كتاب الفردوس عن ابن مسعود رضي الله عنه

"إن من أحب الكلام إلى الله عز وجل أن يقول العبد : سبحانك

اللهم وحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك وجل ثناوك ولا اله

غيرك وأبغض الكلام إلى الله أن يقول الرجل للرجل اتق الله فيقول

عليك نفسك أهـ ١/٢٩٠ - غنية المتطلى ٣٠٢

وفي الدر المنقى : والأولى ترك وجل ثناوك إلا في صلاة الجنابة

أهـ ١/٩٤ - در مختار ١/٤٥٥ ولعل وجه الفرق أن صلاة الجنابة

يطلب فيها الدعاء فهو بحالها ألحق أهـ حاشية على مرقى الفلاح ٢٠٩

والحاصل لأنما تأتي به في الفرائض لأنه لم يأت في المشاهير كذا في

الهداية مقيدا بالفرائض وأطلقه في جميع الصلوات في البحر بقوله :

إن الأولى تركه في كل صلاة نظرا إلى المحافظة على المروء من غير

زيادة عليه في خصوص هذا المحل وإن كان ثناء على الله تعالى أهـ

شرع بلاهية ١/٦٨ - بحر ١/٣٢٨

حمل يأتي بدعاء التوجه أم لا ؟ قال في البدائع ولا يقرأ أنسى

وجهت وجهي لأقبل التكبير ولا بعده في قول أبي حنيفة ومحمد

وهو قول أبي يوسف الأول ثم رجع وقال في الاطلا يقول مع التسبيح

"أني وجهت وجهي للذي فطر السموات والأرض حنيئا وما أنا من

.....

== المشركون "٧٩ الأنعام" ان صلاتى ونسكى ومحياى ومماتى لله

رب العالمين لا شريك له وذلك أمرت وأنا من المسلمين "١٦٢-١٦٣

الأنعام ولا يقول وأنا أول المسلمين لأنه كذب وهل تفسد صلاته

إذا قال ذلك قال بعضهم تفسد لأنه أدخل الكذب فى الصلاة وقال

بعضهم لا تفسد لأنه من القرآن ثم من أبى يوسف روايتان فى رواية

يقدم التسبيح عليه وفى رواية هو بالخياران شاء قدم وإن شاء أخرأه

١/٢٠٢ - تحفه - غنية المطلبى ٣٠٣ - مناهيه ١/٢٨٨

وذكر فى البحر تصحيح الرواية الأولى ١/٣٢٨ ، وفى البحر:

ولو قال " وأنا أول المسلمين " اختلف المشايخ فى فساد صلاته .

والأصح عدم الفساد . وينفى أن لا يكون فيه خلاف لما ثبت فى

الصحيح مسلم من الروايتين بكل منهما وتعليل الفساد بأنه كذب

مردود بأنه أنطى يكون كذبا إذا كان مخبرا عن نفسه لا تأليا وإذا كان

مخبرا قال فساد عند الكل أه ١/٣٢٨

وما ذهب إليه أبو حنيفة ومحمد قال به أبو بكر الصديق وعمر وابن

مسعود وقال به النخعى وأحمد وإسحاق . قال الترمذى وطلبه

الشم من أهل العلم من التابعين وغيرهم أه بنابه ٢/١٣٤ -

تبين ١/١١١ - مجمع ١/٩٤

هل يأتى بالتوجه قبل التكبير عندهما أيضا ؟ قال فى البدائع :

ثم لم يرو من أصحابنا المتقدمين أنه يأتى به قبل التكبير وقال بعض

مشايخنا المتأخرين انه لا بأس به قبل التكبير لاحضار الله ولهذا

لقنوا الصوام أه ١/٢٠٢ - درر ١/٦٨ - قوله بعض المشايخ

المتأخرين قال فى العنايه : منهم الفقيه أبو الليث لأنه أبلغ فى

العزيزة وليكون علا بما روى فى الأخبار أه ١/٢٩٠ - بنابه

٢/١٣٩ - ح عبد الحليم ١/٦١ حلية الناجى ٣١٨ وفى رد المحتار -

.....

== وفي النية وعند هط يقوله قبل الافتتاح يعني قبل النية ولا يقوله بعد النية بالاجماع أه لكن في الحلية الحق ان قراءته قبل النية أو بعدها قبل التكبير لم تثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن أصحابه أه ٤٥٥-٤٥٦ / ١ - فنية المطلق ٣٠٣

ويقول أبي يوسف أخذ الطحاوي حيث قال في مختصره وه تأخذ أه ٢٦ وصح في البحر عدم الاتيان به مطلقا واعتمده وأيضا في المجمع تبعا للهداية قال في البحر : ولا يأتي بدطاء التوجه مطلقا لا قبل الشرع ولا بعده هو الصحيح المعتبر أه ١ / ٣٢٨ وذكر عبارة البحر الطحاوي في حاشيته على مراقي الفلاح ٢٠٩ - مجمع الانهر ٩٤-٩٥ / ١ وقد احتراز من قول بعض المتأخرين صاحب الهداية ونص على أولوية عدم الاتيان به وصححه . وجهه انه يؤدي الى تلويح مكة في المصراع . فاقط مستقبل القبلة ولا يصلي وهو مذموم شرطا . فانه روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال مالي أراكم سامدين أي متحيرين كل في المنايا وأنه يؤدي الى الفصل بين النية والتكبير وقد سبق أن الأفضل قران النية بالتكبير أه حاشية عبد الحلیم ١ / ٦١ - تبين ١ / ١١١ - هداية ونهاية ١ / ٢٩٠ - بنايته ٢ / ١٣٩

ولأبي يوسف رحمه الله على الجمع بين الثناء والتوجه ما روى من حديث ابن عمر وحديث جابر رضي الله عنهما . أما حديث ابن عمر فقد رواه الطبراني . ولفظه : من عبد الله بن عمر قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا افتتح الصلاة قال وجهت وجهي للذي فطر السموات والأرض حنيئا مسلط وما أنا من المشركين سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك ان صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين لا شريك له وبذلك وأنا من المسلمين وفي اسناده عبد الله بن عامر ضحفة جماعة كثيرة . ==

.....

== ومن ابن معين ليس بشي' .

وأما حديث جابر فقد رواه البيهقي في باب من روى الجمع بينهما
ولفظه : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا استفتح الصلاة
قال سبحانك اللهم وحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله
غيرك وجهت وجهي للذي فطر السموات والأرض حنيظاً وما أنا من
المشركين ان صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين لا شريك له
قال البيهقي في المعرفة : وقد روى في الجمع بينهما من محمد بن
المنذر مرة من ابن عمر ومرة من جابر وليس بالقوي . وروى اسحاق
ابن راهويه في كتابه " الجامع " عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه
عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يجمع في أول صلاته بين سبحانك
اللهم وحمدك ومن وجهت وجهي الى آخره . قال اسحاق
والجمع بينهما احب الى انتهى وقال أبو حاتم هذا حديث باطل
موضوع لا أصل له لأنه من رواية خالد بن القاسم المدائني وأحاديث
معتلة أهـ نصب الراية ٣١٨-٣١٩/١ - بظاه ٣٧٢/٢ - غنيها لمتطلى ٣٢
ولهما حديث أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا افتتح
الصلاة كبر وقرأ سبحانك اللهم وحمدك الى آخره ولا يزيد على
هذا " رواه الدارقطني والطبراني في الأوسط ورجاله موثقون .
وقال الدارقطني بعد ما رواه : استاده كلهم ثقات لكن تكلم بعض
العلامة في بعض رجال هذا الحديث .

وقد روى أصحاب السنن الأربعة من حديث أبي سعيد الخدري أن
النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا قام من الليل كبر ثم يقول :
سبحانك اللهم وحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك
ثم يقول لا إله الا الله ثلاثا . ثم يقول الله اكبر كبيراً ثلاثا .
أُعُوذُ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم من همزه ونفخه ونفثه =

.....

== ثم يقرأ * وهذا لفظ أبي داود . وأخرج أبو داود من حديث
طائفة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا افتتح الصلاة قال
سبحانك اللهم وحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك *
وأخرجه الترمذي ثم قال : هذا حديث لا نعرفه إلا من هذا الوجه
وحارثه - أحد رواته . قد تكلم فيه من قبل حفظه . وقد رواه الحاكم
أبو عبد الله بإسناد أبي داود وإسناد الترمذي ثم قال : صحيح
الإسناد ولم يخرجاه ولا أحفظ في قول سبحانك اللهم وحمدك في
الصلاة أصح من هذا الحديث . وقد صح عن عمر بن الخطاب
أنه كان يقول أه نصب الراية ٣٢٠ - ١/٣٢٢ - بنائه ٢/١٣٨ -
فتح ١/٢٨٩ - فنية المتلى ٣٠١ . وما رواه أبو يوسف محمول
على التهجد فان الأمر فيه واسع وأما في الفرائض فلا يزيد على
ما اشتهر فيه الأثر ولهذا لا يأتي بقوله وجل ثناؤك في الفرائض
لأنه لم يذكر في المشاهير أه عنائه ٢٨٩ - ١/٢٩٠ - بنائه ٢/١٣٨
بدائع ١/٢٠٢ - فنية المتلى ٣٠٣ - تبين وحاشية الشلبى
١/١١١ - مجمع ١/٩٤ - شرنبلالية ١/٦٨ - على مواقي الفلاح ٢٠٩
يوئيد الحمل المذكور ما ثبت في صحيح أبي عوانة وسنن النسائي
أنه عليه الصلاة والسلام كان إذا قام يصلى تطوعا قال الله أكبر
وجهت وجهي إلى آخره فيكون مفسرا لما في غيره بخلاف سبحانك
اللهم فان ما ذكرناه يبين أنه المستقر عليه في الفرائض أه فتح ٢٨٩ -
١/٢٩٠ - فنية المتلى ٣٠٣ .
وفي البحر : وهو محمول على النافذة لأن منظرها على التوسيع
ويحدث ما رواه ابن حبان في صحيحه كان إذا قام للصلاة المكتوبة
يجمع بينه وبينهم من أجاب بأن ذلك كان في أول الأمر ويبدل
عليه أن عمر رضى الله عليه جهر بالتسبيح فقد ليقضى الناس به ==

من أبي حنيفة وأبي يوسف أنه يجدها في كل ركعة عند فاتحة الكتاب

ولا يسجد إليها عند رؤس السور. (١)

== ويتعلموه فهو ظاهر في أنه وحده هو الذي كان عليه النبي صلى الله

عليه وسلم آخر الأمر في الفرائض أهـ ١/٣٢٨ الأثر المشار

إليه لفظة : من الأسود قال كان عمر رضى الله عنه إذا افتتح

الصلاة قال سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك

ولا اله غيرك يسمعون ذلك ويعلمون رواه الدارقطني في الصلاة

باب دعاء الاستفتاح بعد التكبير ١/٣٠١ قال في التحليق

المعنى على الدارقطني : سنده صحيح ورواه كلهم ثقات

وفي الاختصار : وما روى من حديث التوجه كان في ابتداء

الاسلام فلما شرع التسبيح نسخ كما روى أنه كان يقول في الركوع

ركع لك ظهري وفي السجود سجد لك وجهي فلما نزل " فسبح

باسم ربك العظيم " جعلوه في الركوع ونزل " سبح اسم ربك الأعلى "

فجعلوه في السجود ونسخ ما كانوا يقولونه قبله فكذلك فيما نحن

فيه توفيق بين الحديثين أهـ ١/٤٩

وفي صمد القاري : وقال ابن الجوزي كان ذلك في أول الأمر وفي

النافلة : قلت : كان في النافلة . والدليل عليه ما رواه النسائي من

حديث محمد بن مسلمة " أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان

إذا قام يصلي تطوعا قال : وجهت وجهي إلى آخرة " ولكن فسي

صحيح ابن حبان " كان إذا قام إلى الصلاة المكتوبة " .

وقال ابن قدامة : العمل به متروك فانا لا نعلم أحدا استفتح

بالحديث كله . وإنما يستفتحون بأوله أهـ .

قلت : وكون الحديث متروك العمل به أمانة نسخة فهذا يرجع كون

هذه الأمانة كلها في صلاة التطوع من الفرائض .

لم أجده هذه الرواية . (١)

قلت : ما روى أنه كان يقول في الركوع . الخ رواه الشيخ أبو بكر في الصلاة باب ما ينبغي أن

يقال في الركوع والسجود ١/٢٣٥ . أبو داود في الصلاة باب ما يقول الرجل فسي

ركوعه وسجوده ١/٥٤٢ . ابن ماجه في أبواب الصلاة باب التسبيح في الركوع

هـ - يروى هشام بن عبد الله الرازي الامام اذا رفع رأسه من الركوع يقول سمع الله لمن حمده في قولهم جميعاً^(١) والمقتدى يقول ربنا لك الحمد ولا يقول سمع الله لمن حمده في قول أصحابنا جميعاً ولا طم

(١) ومخناه : قبل الله حمد من حمده وقيل اجاب وقيل غفر له والهاء
لكنها بـ كذا في المستصفي وذكر في الفوائد الحميدة انها للسكتة
والاستراحة أم بحر ٢٢٤-٢٣٥ / ١ - منها به ٢٩٨ / ١ - منها به ٨٤ / ١
مجمع ٩٦ / ١ - رد المحتار ٤٦٤ / ١ - شرنبلالية ٧١ / ١ - أبو السمود
١ / ١٨٩ - حاشية الشلبي ١١٥ / ١ - عبد الحلیم ٦٣ / ١

قال في الدر: وهل يقف بجزم أو تحريك قولان أم قال في الشرح :
فمن قال ان الهاء في حمده للسكت يقف بالجزم وانها كناية أى
ضمير يتولها بالتحريك ولا شباع وفي الفتاوى الصوفية المستحسب
الثاني أم خزائن أم رد المحتار ٤٦٤ / ١

وقد اختلفت الأخبار في لفظ التعميد فقال - أى صاحب الهداية -
في بعضها يقول ربنا لك الحمد وفي بعضها اللهم ربنا لك الحمد
وفي بعضها ربنا ولك الحمد وقال في المحيط : ربط لك الحمد أفضل
لزيادة الثناء وقال الفقيه ابو جعفر لا فرق بين قولك ربنا لك الحمد
وبين قولك ربنا ولك الحمد . واختلفوا في هذه الواو قيل هي زائدة
وقيل هي طائفة تقدیره ربنا حمدناك ولك الحمد أم تبين ١١٦ / ١ -
بحر ٣٣٥ / ١ - أبو السمود ١٨٩ - ١٩٠ / ١ - بدائع ٢١٠ / ١ - مجمع
٩٦ / ١ - فنية القطبي ٣١٨ - منها به ٢٩٨ / ١ - منها به ١٨٥ / ٢ - لباب
للمنبجى ٢٦٠ / ١ - د رر و شرنبلالية ٧٨ / ١ - د ٤٦٤ / ١ - حاشية
عبد الحلیم ٦٣ / ١ - حاشية الخادمى ٥١

وهأتى بالتسميع حال الارتفاع والتعميد حال الانحناء وقيل حال الاستواء
كما في مجمع الأنهر وجزم به في الدر وهو ظاهر الجواب وهو لصحيح كما في
التهستاني أم ط على مرقى الفلاح ٢١١ - مجمع ٣٧ / ١ - د رر ١ / ١ - د ٤٦٤ / ١ -

لا يقول ربنا لك الحمد أيضا في قول أبي حنيفة وفي قول أبي يوسف
ومحمد الامام يقول ربنا لك الحمد أيضا (١) وفي قول

(١) وفي شرح الأقطع من أبي حنيفة أنه يجمع بينهما وهي رواية شاذة

غنية المتعلق ٣١٨ - وهي رواية الحسن عنه ذكرها في الاختيار ١/٥١

بنايه ١٨٧-١٨٨/٢ - تحفه - بدائع ١/٢٠٩ - مثلا مسكين

١/١٩٠ - تبين ١/١١٦ - بحر ١/٣٣٤ - وفي رد المحتار عند

"قوله" وظلا يضم التحميد" هو رواية من الامام أيضا وأليه مال

الفضلي والحاوي وجماعة من المتأخرين معراج من الظهيرية واختاره

في الحاوي القدسي وشي عليه في نور الابضاح لكن المتن على قول

الامام أف ١/٤٦٤ - بنايه ٢/١٨٦ - لباب ٦٩ - ١/٧٠ .

ولهم أن الامام يجمع الذكركين ويقتصر التأميم على ربنا لك الحمد

لحديث أبي هريرة ولفظه : عن أبي هريرة قال كان النبي صلى الله

عليه وسلم اذا قام الى الصلاة يكبر حين يقوم ثم يكبر حين يركع ثم

يقول سمع الله لمن حمده حين يرفع صلبه من الركعة ثم يقول وهو

قائم ربنا ولك الحمد ثم يكبر حين يبهوى ساجدا ثم يكبر حين يرفع

رأسه ثم يكبر حين يسجد ثم يكبر حين يرفع رأسه ثم يفعل ذلك في

الصلاة كلها حتى يقضيها ويكبر حين يقوم من الثنتين بعد الجلوس

أخرجه البخاري في باب التكبير اذا قام من السجود والركوع . ورواه

مرة اخرى في باب ما يقول الامام ومن خلفه اذا رفع رأسه من الركوع

من حديث أبي هريرة أيضا ولفظه : كان النبي صلى الله عليه وسلم

اذا قال سمع الله لمن حمده قال اللهم ربنا ولك الحمد وكان

النبي صلى الله عليه وسلم اذا ركع واذا رفع رأسه يكبر واذا قام من

السجدة قال الله اكبر . ورواه مرة ثالثة في باب رفع اليدين في

التكبير الاولى مع الافتتاح سوا من حديث ابن عمر ولفظه : أن =

.....

== رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يرفع يديه حذو منكبيه إذا افتتح الصلاة وإذا كبر للركوع وإذا رفع رأسه من الركوع رفعه كذا أيضا وقال سمع الله لمن حمده ربنا ولك الحمد وكان لا يفعل ذلك في السجود . وأخرجه مسلم في باب اثبات التكبير في كل خفض ورفع من حديث أبي هريرة . وفي باب ما يقول إذا رفع رأسه من الركوع من حديث عبد الله بن أبي أوفى ولفظه : " كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا رفع رأسه من الركوع قال سمع الله لمن حمده اللهم ربنا لك الحمد ملء السموات والأرض وملء ما شئت من شيء بعد " وأخرجه في باب صلاة النبي صلى الله عليه وسلم ودعائه بالليل من حديث علي أنه نصب الراية ٣٧٦-٣٧٧/١ - بنابه ١٨٦/٢ - ك ما قرئ في الفلاح ١١١ وقال بأحواله كان هو الاطم ولا أن الاطم منفرد في حق نفسه والمنفرد يجمع بين هذين الذكرين فكذا الاطم . ولأن الامام حوزة غيره فلا ينسى نفسه لأن التسميع تحريض على التحميد بدائع ١/٢٠٩ - هداية ١/٩٩ - ولأبي حنيفة أن الاطم والمنفرد يقول سمع الله لمن حمده فقط والطموم ربنا لك الحمد فقد لحديث أنس رضي الله عنه ولفظه : من أنس قال سقط رسول الله صلى الله عليه وسلم من فرس فحجش شقه الأيمن فدخلنا عليه نعوذه فحضرت الصلاة فصلي بنا قاعدا وقعدنا فلما قضى الصلاة قال انط جعل الاطم ليؤتم به فإذا كبر فكبروا وإذا ركع فاركعوا وإذا رفع فارفعوا وإذا قال سمع الله لمن حمده فقولوا ربنا ولك الحمد وإذا سجد فاسجدوا " رواه الأئمة الستة . البخاري في باب يهوى بالتكبير حتى يسجد . وفي باب ايجز التكبير وافتتاح الصلاة . واللفظ له ورواه مسلم في باب ائتمام الطموم بالاطم . والنسائي في باب الائتمام بالاطم يصلي قاعدا . وابوداود في باب الاطم يصلي من قعود . والترمذي في باب إذا صلى الامام

.....

== قاعدة فصلوا قعودا . وابن طاجه مختصرا . قوله " جحش " هو جهم
 مضمومة ثم حا " مهطلة مكسورة أى خدش أه شرح مسلم للنووى ١٣٢ :
 وورد هذا المعنى فى حديث أبى هريرة وفى حديث أبى موسى
 الأشعرى وفى حديث أبى سعيد الخدرى .
 أما حديث أبى هريرة فأخرجه الجطاعة . البخارى فى باب فضل
 اللهم ربنا لك الحمد . وفى باب ايجاب التبرك وافتتاح الصلاة .
 ومسلم بخير هذا اللفظ فى باب اعتظام الطموم بالا طم . وبوداود فى
 بذب ما يقول اذا رفع رأسه من الركوع . والترمذى بهذا الساب .
 والنسائى فى باب قوله ربنا لك الحمد .
 وأما حديث أبى موسى فأخرجه مسلم فى باب التشهد فى الصلاة
 والنسائى ثلاث مرات : الاولى فى باب قوله ربنا لك الحمد .
 والثانية : فى باب التشهد . والثالثة : فى مبادرة الامام .
 وبوداود فى التشهد .
 وأما حديث أبى سعيد فأخرجه الحاكم ولفظه : قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم اذا قال الامام الله أكبر فقولوا : الله أكبر واذا
 قال سمع الله لمن حمده فقولوا : اللهم ربنا لك الحمد ثم قال بعد
 ما رواه : حديث صحيح على شرط البخارى ومسلم ولم يخرجاه أه
 نصب الراية ١٣٧-١٣٨ / ١ - بنائة ١٨٦-١٨٧ / ٢ - ط - مراقى الفلاح
 وجه الاستدلال من الحديث قوله صلى الله عليه وسلم " اذا قال
 الامام سمع الله لمن حمده فقولوا ربنا لك الحمد " هذه قسمة وأنها
 تنافى الشركة أه هداية وناهيه ٢٩٩ / ١ - بنائة ١٨٧ / ٢ - بدائع
 ٢٠٩ / ١ - نخ الخادمى ٥١ وفى حليه الناجى : يحتمل أنه
 صلى الله عليه وسلم قسم التسميع والتحميد بين الامم والمقتدى
 والقسمة تنافى الشركة والجمع فى أحدهم . وأما الشركة والجمع فى -



== التأمين مع أنه صلى الله عليه وسلم قسم فقال وإذا قال الامام
ولا الضالين فقولوا آمين فقد ثبت بأثر آخر - هو قوله عليه السلام
إذا أمن الامام فأمنوا - فترك القياس أهـ ٣٣٠ - فنيه المطلبى ٣١٩
تبين ١/١١٥ - أبو السعود ١/١٨٩

ولأنه يقع تحميده بعد تحميد المقتدى وهو خلاف موضوع الامامة
أهـ هداية ١/٢٩٩ وفي البدائع : ولأن اتيان التحميد من
الاطم يؤدى الى جعل التابع متبوعا والمتبوع تابعاً وهذا لا يجوز
بيان ذلك أن الذكر يقارن الانتقال فإذا قال الاطم مقارناً للانتقال
سمع الله لمن حمده يقول المقتدى مقارناً له ربنا لك الحمد فلو قال
الامام بعد ذلك لوقع قوله بعد قول المقتدى فينقلب المتبوع تابعاً
والتابع متبوعاً ومراعاة التبعية فى جميع أجزاء الصلاة واجبة بقدر
الامكان أهـ ١/٢٠٩ - عناية ١/٢٩٩ - بناء ٢/١٨٨ - فنيه المطلبى ٣١٩
اختيار ١/٥١

والحديث الذى استدلا به محمول على حالة الانفراد فى التحميد
قال فى فنيه المطلبى بعد ذكر حديث عبد الله بن أبى اوفى : وإذا
ثبت أنه عليه الصلاة والسلام جمع بينهما فلا بد من سنية الجمع
فى حالة من الحالات الثلاث وقد خرج المقتدى لما ذكرنا ولأنها
حالة نادرة فى حقه عليه الصلاة والسلام وخرج الامام على قول
أبى حنيفة لما سأتى - أى حديث أنس - فتعين سنية الجمع فى حالة
الانفراد ٣١٨ ثم قال : والحديث الذى استدلا به محمول على حالة
الانفراد فى التحميد على ما مر ولذا روى فيه زيادات لم تشرع فى
حق الامام بالاتفاق منهط أيضاً لأن الأمر فى الانفراد والتنقل واسع
٣١٩ - حليه الناجى ٣٣٠ - وفى التبيين : وما روياه محمول على حالة
الانفراد وكان الطحاوى رحمه الله يختار قوليه وهو رواية من أبى حنيفة

الشافعي الامام والمقتدى كل واحد منهط يقول سمع الله لمن حمده وربنا لك الحمد (١).

== لط ربنا أن الموت لا يختص بالذكر دون الامام وقد يختص الامام به كالقراءة.

وقوله والمنفرد بالتحميد أي اكتفى المنفرد بالتحميد وهو الذي عليه أكثر المشايخ وقال في المبسوط وهو الأصح لأن التسميع حيث لمن هو مع على التحميد وليس معه غيره ليجتنب عليه لأنه ليسو جمع بين الذكرين وقع الثاني في حال الاعتدال وهو لم يشرع الا في الانتقال وقال أبو بكر الرازي ينبغي أن يأتي بالتسميع لا غير على قياس قول أبي حنيفة لأنه امام نفسه والامام يقتصر على التسميع عنده وهو رواية النوادر وروى الحسن عن أبي حنيفة أن المنفرد يجمع بين الذكرين وقال صاحب الهداية هو الأصح ووجهه انه امام نفسه فيأتي بالتسميع ثم بالتحميد لعدم من يمثل به خلفه أهـ ١/١١٦ - بحر ١/٣٣٤ - مجمع ١/٩٧ - هداية ونهاية ٢٩٩ - ١/٣٠٠ - نهاية ٢/١٨٨ غنية المتطلى ٣١٩ - ح عبد الحلیم ١/٦٣ - ح خادمي هـ - بدائع ١/٢٠٩ ثم قال : وقولهم الامام منفرد في حق نفسه مسلم لكن المنفرد لا يجمع بين الذكرين على احدي الرويتين عن أبي حنيفة ولأن ما ذكرنا من معنى التسمية لا يتحقق في المنفرد فبطل الاستدلال وأما قولهم أنه يأمر غيره بالبر فينبغي أن لا ينسى نفسه فنقول اذا أتى بالتسميع فقد صار دالا على التحميد والدال على الخير كظاهله فلم يكن ناسيا نفسه وهذا اذا كان اماما فان كان مقتديا يأتي بالتحميد لا غيره عندنا أهـ - هداية ونهاية ١/٣٠٠ -

بنهاية ١٨٨-١٨٩ / ٢٠

(١) جاء في المجمع للنووي : أن مذهبنا أن يقول في حال ارتفاعه سمع الله لمن حمده فاذا استوى قاطع قال ربنا لك الحمد الى آخره ==

.....

== وأنه يستحب الجمع بين هذين الذكرين للإمام والمأموم والمنفرد .
واحتسب أصحابنا بحدِيث أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ إِذَا قَالَ سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمَدَهُ قَالَ اللَّهُمَّ رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ
رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ . وَهَذَا حَدِيثٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ حِينَ رَفَعَ رَأْسَهُ سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمَدَهُ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ
رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَتَدْرُسُ بِطَوِيلِهِ فِي فَضْلِ الرُّكُوعِ . وَمِثْلُهُ فِي صَحِيحِ طَلَبِ بْنِ
الْحَوْشَرِثِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : صَلُّوا
كَمَا رَأَيْتُمُونِي أَصَلِّي . فَيَقْتَضِي هَذَا مَعَ مَا قَبْلَهُ أَنَّ كُلَّ مَصَلٍّ يَجْمَعُ
بَيْنَهُمَا . وَلَئِنْ ذَكَرَ يَسْتَحِبُّ لِلْإِمَامِ فَيَسْتَحِبُّ لِخَيْرِهِ كَالْتَسْبِيحِ فِي الرُّكُوعِ
وْخَيْرِهِ . وَلَئِنْ الصَّلَاةُ مَبْنِيَّةٌ عَلَى أَنْ لَا يَفْتَرِغَ مِنَ الذِّكْرِ فِي شَيْءٍ مِنْهَا .
فَإِنْ لَمْ يَتَّقِلْ بِالذِّكْرِ فِي الرُّفْعِ وَالْإِعْتِدَالِ بَقِيَ أَحَدُ الْحَالَيْنِ خَالِئًا
مِنَ الذِّكْرِ .

ثُمَّ قَالَ فِي فُصْلِ بَعْدِ هَذَا : فَيَسْتَحِبُّ أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ هَذِهِ الْأَذْكَارِ فِي
ارْتِفَاعِ سَمْعِ اللَّهِ لِمَنْ حَمَدَهُ فَإِذَا انْتَصَبَ قَالَ اللَّهُمَّ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ
حَمْدًا كَثِيرًا طَيِّبًا مَبَارَكًا فِيهِ مَلَأَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمِثْلَهُ طَشَّتْ بِحَمْدِ
أَهْلِ الثَّنَاءِ وَالْمَجْدِ أَحَقُّ مَا قَالَ الْعَبْدُ وَلَكِنَّا عِبْدُ اللَّهِ لَا مَانِعَ لِمَا
أَصْلَحَ وَلَا مَعْلَى لِمَا ضَاعَ وَلَا يَنْفَعُ ذَا الْجَدِّ مِنْكَ الْجَدُّ أَهـ . ١ / ٣٦ .
قَالَ فِي التَّبَيُّنِ : فَإِنْ قِيلَ قَدْ رَوَى عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ
أَوْ يَحْفَظُهُ مِنَ الْإِمَامِ وَقَدْ عُدَّ مِنْهَا التَّحْمِيدُ فَقَدْ عُرِفَ التَّحْمِيدُ أَيْضًا مِنْ خَارِجِ
فَوْجِبَ أَنْ لَا يَأْتِيَ بِهِ قَلْبًا طَرِيقًا مِنْ حَدِيثِ الْقِسْمَةِ مَرْفُوعٍ وَحَدِيثِ
ابْنِ مَسْعُودٍ مَوْقُوفٍ عَلَيْهِ فَلَا يَعَارِضُ الْمَرْفُوعَ وَطَرِكُ الشَّافِعِيِّ بِحَمْدِ
لَا أَنَّ الْإِمَامَ يَحْتَاجُ مِنْ خَلْفِهِ عَلَى التَّحْمِيدِ فَلَا مَعْنَى لِمَا بَلَّغَ الْقَوْمَ لَهُ طَلَبُ
الْحَثِّ بَلْ يَشْتَغِلُونَ بِالتَّحْمِيدِ لِأَنَّ الْإِلَاقَةَ لِلْمَحْرُوفِ أَنْ يَأْتِيَ بِالْإِجَابَةِ
طَامَةً دُونَ الْإِطَاعَةِ لِأَنَّهَا تَشْبَهُ الْمَحَاكَاتَةَ أَهـ ١١ - ١ / ١١٦ - ! بِوَالسَّعْدُ
١ / ١٨٩ - صَاحِبُهُ ١ / ٢٩٩ - بَنِيهِ ٢ / ١٨٧

٦ - المصلى اذا نفخ فى صلاته نفخا يسمع فسدت صلاته فى قول
أبى حنيفة ومحمد وفى قول أبى يوسف الأول لا تقطع صلاته الا أن
يريد به التأفيف ثم رجع من هذا وقال لا تقطع وإن أراد به التأفيف^(١)

(١) التأفيف أن يقول : أف أوتف لنفخ التراب أو التضرع . ثم أف اسم
فعل لا تضجر وقيل لطفيه . وفيه لغات انتهت الى الأربعين كما فى
القاموس ١٠١/٣ - الصحاح ١٣٢١/٤ - لسان العرب ٦/٨ - ١٧-١٨
١٨/٩ ويدل على التأفيف على كل ما يستقدر . وقيل ان أف اسم لوسخ
البرا : جم . وقيل : ان أف اسم لوسخ الأذن وتف لوسخ التفسر .
وقال تعالى : " فلا تقل لهط أف " ٢٣ الاسراء فجعله من القول .
وقال الشاعر : أفا وتفا لمن مودته * ان فبت عنه سوية وألت
ان طالت الريح هكذا وكذا * طال مع الريح أينط طالت
ك فى الدر ٢٦٢/١ - ط على مراقى الفلاح ٢٦٢ - ابوالسعود
٢٢٢-٢٢٣/١ - رد المحتار ٥٧٩/١ - شرنبلالية ١٠١/١ - مجمع
١/١١٨ - بناية ٤١٥-٤١٦/٢

البراجم : مفاصل الأصابع وهى رؤس السلاميات اذا قبض الانسان
كفة ارتفعت . الواحدة برجة بالضم أه المغرب ٤١-٤٢/١
النفخ طى ضرمن : مسموع . فان كان غير مسموع لا تفسد صلاته
كالنفس بالاتفاف لأنه ليس بكلام معهود وهو الصوت المنظم ولا عمل
تكير الا انه يكره لما مران ادخال ما ليس من احطل الصلاة فسمى
الصلاة من غير ضرورة مكروه وان كان قليلا . وان كان مسموطاً بأن كان
له حروف مبهجة كاف وتف فهو بمنزلة الكلام تفسد صلاته سواء أراد به
التأفيف أو لم يرد فى قول أبى حنيفة ومحمد وكان أبى يوسف يقول
أولا ان أراد به التأفيف بأن قال أف أوتف طى وجه الكراهة للمشى =

عليه وسلم من صلاته وقد امحصت الشمس" رواه أبو داود في الصلاة ==

.....

== باب من قال بركع ركعتين ٢/٢٠٤ وسكت عنه واللفظ له . والنسائي
والحاكم في المستدرک وقال صحيح وصححه ابن خزيمة وابن حبان .
وذكره البخاري تعليقا في كتاب العمل في الصلاة باب ما يجوز من
البصاق والنفخ في الصلاة . وروى أحمد هذا المعنى من
حديث المغيرة بن شعبه في أبواب صلاة الكسوف باب من روى أنها
ركعتان كالركعات المعتادة ١٨٥-١٨٦/٦ . الحديث ذكره في
المبسوط ١/٣٣ - عمدة القاري ٦/٣٢٢ - اطلا السنن ٥/٤١ -
فهذا صريح في عدم الفساد بقوله اف اف في آخر سجوده فسي
صلاة الكسوف .

" احصت الشمس " أي ظهرت من الكسوف وانجلت . وروى " احصت
على الطائفة وهو قليل في الرامى وأصل المحص : التخليص ومنه
تعميص الذنوب أي أزالها أھ - النهاية ٤/٣٠٢

وفي السطحة : وقيل الأصل عنده أن الكلمة إذا اشتملت على حرفين
وهط زائدتان أو احداهما لا تفسد . وإن كانتا أصليتين تفسد .
وهذا لأن أصل كلام العرب ثلاثة أحرف لا حاجة إلى حرف يبتدأ به
وحرف يوقف عليه وحرف يفصل بينهما . فالحرف الواحد أقل الجطئة
فلا يطلق عليه اسم الكلام . والحرفان إن كان احدهما من الزوائد
كذلك لأنه نظر إلى الأصل على حرف واحد . وأما إذا كانتا
أصليتين فقد وجد الأكثر وهو قوم مقام الكل .

والحروف الزوائد على معنى أن كل زائد لا بد وأن يكون منها لا عكسه
جمعوها في قولهم اليوم تنساء أھ ٣٩٧-٣٩٨/١ - النهاية ٤١١-٤١٢/٢
بدایع ٢٢٣٤- بحر ٢/٤ - تبیین ١/١٥٦ - مختلص مسکین
وأبو السمود ١/٢٣٣ - غنية المتطلى ٤٣٧ وفيها : أطلو كانت
ثلاثة أحرف من الزوائد وغيرها أو حرفين من غيرها فتفسد بالافتاق أھ ==

.....

== وفي الدر المنقذ : أما في الأصلين فتفسد اتفاقا كالثلاثة
الا لحذر كط سيجي أه ١/١١٨ قوله في فنيه القمل " أو حرفين
من غيرها فتفسد بالاتفاق " وكذا الدر المنقذ . قال أبو السعود
بحد قول المصنف " والأصل عنده ان للكلمة ان اشتملت على حرفين
، الخ " نأهوه أن الكلمة اذا اشتملت على ثلاثة احرف تفسد عند
أبي يوسف مطلقا قولا واحدا للشافيع الا أنه في الخلاصة قال
اختلف المشايخ في الثلاثة على قوله والأصح انها لا تفسد فيحتمل ان
منه روايتين نهرأه فتح الله المعين ١/٢٣٣ ولأبي حنيفة ومحمد
على أن النفخ كلام طروى عن ابن عباس قال النفخ في الصلاة كلام
رواه ابن أبي شيبة باسناد جيد وسعيد بن منصور في سننه وعبد الرزاق
في مصنفه . وروى عنه ايضا باسناد صحيح أنه قال النفخ في الصلاة
يقطع الصلاة وروى البيهقي باسناد صحيح الى ابن عباس أنه كان
يخفى أن يكون كلاما " يعني النفخ في الصلاة أه، صعدة القاري ٧٣٢٢
بناية ٢/٤١٥ - نيل الأوطار ٢/٣٢٣
وهو أيضا أن النبي صلى الله عليه وسلم مر بمولى له رباح وهو ينفخ
التراب من موضع سجوده فقال أما علمت أن من نفخ في صلاته فقد
تكلم " ذكره في المبسوط ١/٣٣ - بدائع ١/٢٣٥ وفيه : وهذا نص
في الباب . قال في البناية : ذكره في الاطام من شُرق فيها كلام أه ٢/٤١٥
ومن برهنة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ثلاث من الجفاء :
أن يبول الرجل وهو قائم أو يمسح جبهته قبل أن يفرغ من صلاته أو
ينفخ في سجوده " رواه البرار ورجاله رجال الصحيح كط في مجمع
الزوائد ١/١٧٥ وكذا قال العراقي نيل الأوطار ٢/٣٢٤ . دلالة
على كراهة النفخ في الصلاة ظاهرة أه اعلاء السنن ٥/٤٢ ولأن
الكلام في الحروف المنظومة المسموعة وأن ط يحصل بسـ ==

.....

== انتظام الحروف حرفان وقد وجد في التأنيف وليس من شرط كون الحروف المنظومة كلاما في العرف أن تكون مفهومة المعنى فان الكلام الخريبي نوحان : مهمل ومستعمل . ولهذا لو تكلم بالمهممات فسدت صلاته مع أن التأنيف مفهوم المعنى لأنه وضع في اللفظ للتبديد على طريق الاستخفاف حتى حرم استعمال هذا اللفظ في حقيق الأبهين احتراطا لقوله تعالى " فلا تقل لهط اف " ٢٣ الاسراء وهذا النص من أقوى الحجج لهما أن الله تعالى سمي التأنيف قولا فدل أنه كلام أه بدائع ١/٢٣٤ - غنية المتطلى ٤٣٧ وفي فتح الله المشين : وحديث رباح المتقدم يشهد لصحة تفسير التكلم بالنطق بالحروف باللفظ وأن لم يكن مستعلا اه ١/٢٣٣

وفي البحر: وفي المحيط لهط ان الكلام اسم لحروف منظومة مسموعة من مخرج الكلام لأن الافهام بهذا يقع وأدنى ما يقع به انتظام الحروف حرفان أه وينبغي أن يقال ان ادناه حرفان أو حرف مفهوم كع أمرا وكذا ق فان فساد الصلاة بهط ظاهرا اه ٢/٢ وفي رد المحتار : أقول وقد يقال ان نحووق أمرا منتظم من حروف تقديرا غير أنها حذفت لأسباب صناعية فهو داخل في تعريف الكلام المذكور بل هو كلام نحوي ولعل الشارح جزم به لذلك ولم ينبه على أنه بحث لصاحب البحر فتدبر . وقد ظهر من هذا أن الحرف الواحد المهمل لا يسمى كلاما فلا يدخل في قول الهنديه والزيلعي أن الكلام مفسد قليلا كان أو كثيرا كما لا يخفى فافهم أه ١/٥٧٤ - منحه الخالق ٢-٣/٢

وأما قوله عليه الصلاة والسلام في صلاة الكسوف أف أف ألم تحدني أن لا تعذبهم وأنا فيهم فمحمول على زمن اباحة الكلام في الصلاة ==

.....

== فلا دليل فيه على عدم افساد التأنيف أه غنية القططلى ٤٣٧ -

فتح ١/٣٩٧ - مبسوط ١/٣٣ - عمدة القارى ٦/٣٢٢ وأط قوله

ان احد الحرفين من الحروف الزوائد فنعم هو من جنس الحروف

الزوائد لكنه من هذه الكلمة ليس هو بزائد والحق ط هو من جنس

الحروف الزوائد من كلمة ليس هو فيها زائد ا بالزائد محال أه

بدائع ١/٣٣٤ وفى البحر : ونعنى بالزوائد أن الكلمة لو زيد

فيها حرف لكان من هذه الحروف لا أن هذه الحروف زوائد أيما

وقعت أه ٢/٤ - أبو السعود ١/٢٣٣ - غنية القططلى ٤٣٧

قال فى التحفة : والصحيح قولهم لأن الكلام فى الحرف حروف

منظومة مسموعة وأدنى ط يقع به انتظام الحروف حرطان وقد وجد أه

٢٤٧-٢٤٨/١ وفى المجتبى نفخ فى التراب فظل اف اف تفسد

عند هط خلافا لأبى يوسف . والصحيح أن الخلاف فى المخفف وفى

المشدد تفسد بالاتفاق أه أبو السعود ١/٢٣٢ - بناتيه ٢/٤١٥

ج صد الحلیم ١/٧٩ وفى البحر : لكن فى الحجتين الصحيح أن

بخلافه انط هو فى المخفف وفى المشدد تفسد عندهم ومعارضه ط فى

الخلاصة أن الأصل عنده أن فى الحرفين لا تفسد صلاته وفى أربعة

أحرف تفسد وفى ثلاثة أحرف اختلف المشايخ فيها والأصح أنها

لا تفسد أه ٢/٥-٤ ومثله فى مجمع الأنهر ١/١١٨ قال فسى

منحة الخالق عند قوله " ومعارضه ما فى الخلاصة . . . الخ " وطرق فى

النهر احتطال أن عنه روايتين وعليه فلا معارضة أه ٢/٥ - أبو السعود

١/٢٣٣ حاصل ما سبق : ان ابا يوسف حيث اشترط فى كونه

اللفظ مفسدا كونه ثلاثة احرف اصلية او زائدة أو كانا حرفين اصليين

وغير مفسد كونه حرفين زائدين أو أحدهما . وقال : ان الحروف ==

.....

== المتلوحة المسموعة كافية للفساد وأن لم يكن لها معنى مفهومًا
كما لو تكلم بمبهم كثر حروفه . وأنه لا فرق في الفساد إذا كان
حرفين بين أن يكون من أحرف الزيادة أو لا .
وفي حلية الناجي : قال أبو يوسف رحمه الله تعالى كلام العرب
من ثلاثة أحرف فالحرف الواحد كأنه ليس من كلام العرب ولا اعتبار
بالزوائد فالصوت المشتمل على حرفين زائد بين أو كان أحدهما
زائداً كأنه ليس من كلامهم . وقال العبرة لوجود الهجاء
وفهم المعنى فالحرف الواحد لا يفهم منه معنى فلا عبرة به إلا ما يكون
له معنى يفهم منه عند إطلاقه كسبح من هو يحى وق من وقى بقى
وأما ما كان مركباً من حرفين فله هجاء ويفهم منه معنى معتبر في
إفساد الصلاة سواء كان من الزوائد أو كانا من غيرها أو أحدهما
من الزوائد أهـ ٤١٨-٤١٩ .

٧ - وإذا أن في صلاته أو تأو من وجع أو مصيبة فسدت صلاته في قول أبي حنيفة ذكره في الجامع الصغير (١) في قياس قول محمد أيضا وذكر أبو يوسف في الأمالي أنه إذا قال آه لا يقطع الصلاة وإن قال أو قلعت صلاته وإن كان ذلك من خوف النار لا يقطع صلاته في قولهم جميعا (٢).

(١) ص ٩ - ١٠.

(٢) الأنسن : هو أن يقول ٥٠ بقصر الهمزة مفتوحة . والتأو : أن يقول أوه بفتح الهمزة وتشديد الواو مفتوحة أو بضم الهمزة واسكان الواو أو قال آه بصد الهمزة أه غنية المقطع ٤٣٦ - ضايفه ١/٣٩٧ - بنايه ٤١٠ - ٢/٤١١ . وفي المغرب : هي كلمة توجع ورجل أو اه كثير التأو أو ١/٣٠ وفي المصباح : اه من كذا بالعد وكسر الهاه لالتقاء الساكنين كلمة تقال عند التوجع وقد تقال عند الاشفاق أوه بسكون الواو بالكسر كذلك . وقد تشدد الواو وتفتح وتسكن الهاه وقد تحذف الهاه فتكسر الواو وتأو مثل توجع وزنا ومعنى أه ٣٠-٣١/١ . وذكر في الحلية فيه ثلاث عشرة لغة ساقها في البحر ٢/٤ وذكر نحوه في الظا من ٤/٢٨٢

قال في الحناينة : وكل ذلك إما أن يكون من ذكر الجنة أو النار أو متى وجع أو مصيبة فإن كان الأول لم يقطعها لأنه يدل على زهادة المشيع وإن كان الثاني قطعها لأن فيه اظهار الجزع والمصيبة فكان كل منهما دليلا على أمر والدلالة تعمل عمل الصريح إذا لم يكن هناك صريح يخالفها ولو صرح بذكر الجنة والنار فقال اللهم اني أسألك الجنة وأعوذ بك من النار ولم يضره ولو صرح بأظهار الوجع فقال اني مصاب فسدت صلاته فكذلك بالدلالة إذ ليس ثمة صريح يخالفها - وهذا كله عندهم - ومن أبي يوسف انه إذا قال آه لم تفسد في =

.....

== الحالين سواء كان من ذكر الجنة أو النار أو من وجع ومصيبة أو تفسد أهـ

١/٣٩٧ - بظية ٢٤١١١ - بدايع ١/٢٣٥ - تبين ١/١٥٦ - بحر

٢/٤ - كشف ١/٥٩ - ملاح مسكين ١/٢٣٣ - مراقى الفلاح ٢٦٣-٢٦٤

مجمع ودر منتقى ١/١١٨ - درر ١٠١-١/١٢٢ وهذا مبنى على أن الأصل منه أن الكلمة إذا اشتملت على حرفين وهط زائدان أو واحد هط لا تفسد وأن كانتا أصليتين تفسد كما مر قريباً . وعلى هذا قوله : اهـ

لا تفسد لأنها من الزوائد واه تفسد لأنه زائد على حرفين فانه فى

الزوائد على حرفين لا ينظر الى الأصالة والزيادة أهـ منابة ١/٩٣٨ -

بدايع ١/٢٣٥ وقد قيد الأنين ونحوه أعنى التأوه والتأفيف والبكاء

بصوت لوجع أو مصيبة لا لذكر الجنة والتأوه بحد م فساد الصلاة فى الكل

ان كان لعذر . قال فى الدر : والأنين هو قوله أهـ بالقصر والتأوه هو

قوله أهـ بالمد والتأفيف أف أو تف والبكاء بصوت يحصل به حروف لوجع

أو مصيبة قيد للأربعة الا لمرضى لا يملك نفسه من أنين وتأوه لأنه حينئذ

كعطاس وسعال وجشأ وتثاؤب وان حصل حروف للضرورة لا لذكر جنه

أو نار فلو وجبه قراءة الا طام فجعل يبكى يقول بلى أو نعم أو آرى

لا تفسد سراجيه دلالة على الخشوع أهـ ١/٥٧ - در منتقى ١٨ - ١/١١٩

الجشأ : الصوت يخرج من الفم عند امتلاء المعدة أهـ المعجم الوسيط

١/٢٣٠ . قوله " أو آرى " هى لفظة فارسية بمعنى نعم كط صرح به فى

الفتاوى الهندية وهو مفتوح الهمزة معدودة وكسر الراء وسكون الباء ج أهـ

رد المحتار ١/٥٧٧ - ط على الدر ١/٢٦٣ قوله لا لمرضى الخ " قال فى

المحراج ثم ان كان الأنين من وجع ط يمكن الا متناع منه فحين أبى يوسف

يقطع الصلاة وان كان طالا يمكن لا يقطع . وعن محمدان كان المريض

خفيفاً يتناع ولا فلا لأنه لا يمكنه القعود الا بالأنين كذا ذكره المحبوسى أهـ

رد المحتار ١/٥٧٩ - فتح ١/٣٩٨ - ملا مسكين ١/٢٣٣ - غنية

المقتضى ٤٣٧ . قال ط على مراقى الفلاح : ومحل الفساد به عند

حصول الحروف . اذا أمكنه الا متناع عنه . أما اذا لم يمكنه الا متناع

منه . فلا تفسد به عند الكل كما فى الظهيرية كالمرضى اذا لم يمكنه منع نفسه

من الأنين والتأوه . لأنه حينئذ كالعطاس والجشأ اذا حصل بهما

حروف بحرأهـ ٢٦٤ - أبو السعود ١/٢٣٣ - بحر ٢/٤ - ج صيد الحليم ١/٧٩ .

٨ - إذا وضع المصلي جبهته على الأرض في السجود ولم يضع أنفه جازت صلاته في قولهم جميعا ويكره ولو وضع أنفه دون جبهته جازت صلاته في قول أبي حنيفة ويكره وفي قولهم لا يجوز إلا من مذر. (١)

(١) من فرائض الصلاة السجود ، وهولفة الخضع قاموس ١/٣١٠ صحاح

٢/٤٨٣ - لسان العرب ٣/٢٠٤ - مصباح ١/٢٦٦ وفسره في

المشرب بوضع الجبهة في الأرض ٢١٨ وشرط : وضع بعض الوجه

مما لا سخرية فيه على الأرض . فخرج بقيد الوجه وضع الخد والذقن

والصدغ ومقدم الرأس لأنها غير مرادة بالاجطاع لأن التحظيم لم

يشرع بوضعها . وخرج بقولنا مما لا سخرية فيه ما إذا رفع قدميه

فانه لا يجوز لأنه يشبه التلاعب أه ط على الدر ٢٢١-٢٠٣-١/٢٠٣-

ط على مواقي الفلاح ١٨٥-١٨٦ - البحر ٣٣٥ - ٣٠٩-١/٣١٠-

شر ١/٧١ - رد المحتار ١/٤١٦

الصدغ بالضم ما بين العين والأذن والشعر القدلي على هذا

الموضع أصدغ أه قاموس ٣/١١٣

كمال السنة في السجود وضع الجبهة والأنف جميعا قال في غنية

المتطلى : وأما تأدية على وجه الكمال فهو بوضع الجبهة والأنف

والقدمين واليدين والركبتين لما في الصحيحين من قولهم

عليه الصلاة والسلام " امرت أن اسجد على سبعة أعظم على الجبهة

واليدين والركبتين وأطراف القدمين " والأنف داخل في الجبهة

لأن عظمها واحد وهذه الصفة المذكورة هي الكمال وإن وضع

جبهته دون أنفه جاز سجوده بالاجطاع ولكن إن كان ذلك من غير

عذر يلزم منه الحرج في موضع الأنف يكره على ما ذكر في المزيد والفيد

وذكر في التحفة والبدائع أنه لا يكره والأول أظهر لما فيه من مخالفة

مواظبته عليه الصلاة والسلام أه ٢٨٢-٢٨٣

وأختلف في محل إقامة فرض السجود قال أصحابنا الثلاثة هو بعض =

.....

== الوجه وقال زهر السجود فرض على الاعضاء السبعة الوجه واليدين
والركبتين ولقد من بدايع ١/١٠٥ - تحفه ١/٢٣٢ ثم اختلف
الأئمة الثلاثة في ذلك البعض قال ابو حنيفة هو الجبهة أو الأنف
غير من وعند أبي يوسف ومحمد هو الجبهة على التحيين قال فسي
غنية المتطلى : وان وضع أنفه دون جبهته فكذلك يجوز سجوده ولكن
يكراه ان كان بخير مذر عند أبي حنيفة رضى الله عنه . وقال لا يجوز
السجود بالأنف وحده الا اذا كان بجبهته مذر وهو رواية أسد
ابن مروح عن أبي حنيفة . الى ان قال ولو وضع حده في السجود
أو ذقنه وهو ملتقى اللحيين من الحنك لا يجوز سجوده بالا جلع لا في
حالة الحذر ولا في غيره لانه لا يسمى سجودا الا أنه في حالة
الحذر يسمى ايما ولا يسجد أه ملخصا ٢٨٣-٢٨٤ - تحفه ١/٢٣٢
بدائع ١/١٠٥ - المبسوط ٣٤-١/٣٥ - جوهرة ٦٢-٦٣ / ١ -
الاختيار ١/٥٢ - تبين ١١٦-١/١١٧ - بحر ٣٣٥-٣٣٦ / ١
ملا مسكن وأبو السعود ١٩٠-١/١٩١ - مناه ٣٠٣-١/٣٠٣ - بناء ١٩٩
- ٢/٢٠٠ - مجمع ودر منتقى ٩٧-١/٩٨ - در مختار ٤٦٥ / ١
فتاوى الهنديه ١/٧٠ قيل مبنى الخلاف على أنه يعضو واحد
منه وضوان عنده هو أبو السعود ١/١٩٠ . وفي البدائع
واجتمعوا على أنه لو وضع الأنف وحده في حال الحذر يجزئه ولا خلاف
في أن المستحب هو الجمع بينهما حالة الاختيار أه ١/١٠٥ .
ثم وضع جزء من الجبهة وان قل فرض ووضع اكثرها واجب قال
في الدر : ووضع اكثرها واجب وقيل فرض كيمضها وان قل أه
وفي رد المحتار اختلف هل الفرض وضع اكثر الجبهة أم يعضها وان
قل ؟ تolan أرجحها الثاني نعم وضع اكثر الجبهة واجب
للمواظبة كل حرره في البحر وفي المراج وضع جميع اطراف الجبهة ==

.....

== ليس بشرك اجطا فاذا اقتصر على بعض الجبهة جاز وان قل كذا ذكره

ابو جعفر خزائن أه ٤٦٥ - ١/٤١٦

ثم المعتبر وضع ما صلب من الأنف لا مالان قال في البحر: والأنف
اسم لط صلب وأما مالان منه فلا يجوز الاقتصار عليه باجطاهم كمنقله
غير واحد .

والجبهة اسم لط يصيب الأرض مما فوق الحاجبين الى قصاص الشعر

حالة السجود وهرقها بعضهم بأنها ما اكتنفه الجبينان أه ٣٣٥ - ١/٣٣٥

فتح ٣٠٣ - ١/٣٠٤ - جوهرة ١/٦٣ - شربلالية ١/١٧٣ - ك در ١/٢٢١

رد المحتار ١/٤٦٥

وختلف في وضع القدمين واليدين والركبتين في السجود قال في فتح

باب الحنايه : وأما وضع القدم على الأرض في الصلاة حالة السجدة

ففرض كما في الخلاصة ولو وضع احدهما دون الآخر تجوز صلاته كما

لو ظم على قدم واحد كما في التجريد وقيل وضع القدم بوضع اصابعه

وان وضع اصبع واحد وقيل وضع القدم ليس بفرض بل هو سننة .

ويستوفى وضع اليدين والركبتين في السجود على الصحيح . وقيل يسن

وضع اليدين والركبتين أه ملخصا ١١٤ - ١/١١٦ - شربلالية ١/٧١

ك على مواقي الفلاح ١٨٦ - ك در ١/٢٢١ - رد المحتار ٤٦٦ - ٤٦٧

- ١/٤٧١

استدل ابو يوسف ومحمد على انه لا يجوز السجود بالأنف وحده الا اذا

كان بجبهته عذر بما روى عن ابن عباس أمر النبي صلى الله عليه وسلم

أن يعجد على سبعة اعضاء ولا يكف شعرا ولا ثوبا الجبهة واليدين

والركبتين والرجلين أخرجه الأئمة الستة البخاري في باب السجود

على سبعة اصظم ١/١٩٧ واللفظ له . ومسلم في باب اعضاء السجود

والنهي عن كف الشعر والثوب ٤/٢٠٧ وأبو داود في باب اعضاء ==

.....

== السجود ١/٤٥٢ والنسائي في باب السجود على الركبتين ٢/١٦٥

وقال في آخره قال سفيان قال لنا ابن طاوس ووضع يديه على جبهته وأمرها على أنفه قال هذا واحد واللفظ لمحمداه والترمذي في باب السجود على سبعة أعضاء ١/٣٦٨-٣٦٧ وقال هذا حديث حسن صحيح وابن طاعة في السجود ١/٢٨٦ يرواه أيضا ابن حبان في صحيحة في ذكر الأمر للمرأة إذا أراد السجود أن يسجد على الأعضاء السبعة ٣/٢٩٦ وابن عزيمة في باب ذكر تسمية الأعضاء السبعة التي أمر المصلي بالسجود عليهن ١/٣٢١ وقال في آخره * وكان ابن طاوس يمر يده على جبهته وأنفه يقول هو واحداه .

والبيهقي في باب السجود على الكفين والركبتين ولقد مسن والجبهة ٢/١٠١ وأحمد في أبواب الركوع والسجود وما جاء فيهما باب أعضاء السجود والنهي من كف الشعر والثوب ٢٨٤-٢٨٥/٤ .

انظر: نصب الرأيه ١/٣٨٣

وجه الاستدلال : قد الرسول صلى الله عليه وسلم الجبهة في السجود ولو كان الأنف محلا للسجود لذكره فصار كالخد والذقناه تبين ١/١١٧ - أبو السمود ١/١٩١ وفي البدايع: احتجا بما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال مكن جبهتك وأنفك من الأرض * أمر بوضعهما جميعا إلا أنه إذا وضع الجبهة وحدها وقع معتدا به لأن الجبهة هي الأصل في الباب والأنف تابع ولا مبرة لفوات التابع عند وجود الأصل ولأنه أتى بالأكثر ولأن أكثر حكم

الكل أه ١/١٠٥ - الاختيار ١/٥٢

ولأبي حنيفة على أن الاكتفاء بالأنف في السجود يجوز ملقا لكن بلا عذر يذكره ما روى عن ابن عباس رضي الله عنهما قال قال النبي صلى الله عليه وسلم أمرت أن أسجد على سبعة أعظم الجبههسة ==

.....

== وأشار بيده على أنفه واليدين والركبتين وأشراف القدمين ولا نكفت الثياب والشعر" - رواه البخارى فى صفة الصلاة باب السجود على الأنف ١٩٧-١٩٨ واللفظ له . وسلم فى الصلاة باب أعضاء السجود والنهى من كف الشعر والثوب ٢٠٧/٤

والنساء فى الصلاة باب السجود على اليدين ١٦٥/٢ وابن حبان فى الصلاة ذكر الأعضاء السبعة التى أمر المصلى أن يسجد عليها ٢٩٧/٣ والبيهقى فى الصلاة باب ما جاء فى السجود على الأنف ١٠٣/٢ وأحمد فى الصلاة باب أعضاء السجود والنهى من كف الشعر والثوب ٢٨٥/٣

دلالة : انهط جعلوا كعضو واحد ولا كانت الأعضاء ثمانية . ففيه دلالة على أن وضع الجبهة ووضع الأنف واحد . وهو يد ذلك ما تقدم فى سنن النسائى وصحيح ابن خزيمة من طريق سفيان عن ابن طاوس فذكر هذا الحديث وقال فى آخره قال ابن طاوس ووضع يده على جبهته وأمرها على أنفه وقال هذا واحد " فهذه رواية مفسرة . قال الشلبى : النبى صلى الله عليه وسلم لم يذكر الجبهة أشار الى الأنف الى انهط فى حكم عضو واحد ولذا كان أعضاء السجود سبعة ولا كانت ثمانية أه ح الشلبى على التبيين ١١٧/١ ابوالسجود ١٩١/١ - فتح باب العنايه ١١٦/١

قال فى فتح القدير : ورواية " وأشار بيده الى أنفه " فمضائه فان الحيرة للفظ الصريح . ولاشارة الى الجبهة لاتقع بتقريب اليدين الى جهة الأنف للتقارب أه ٣٠/١ فهذا من صاحب الفتح ترجيح لمذهب صاحبين .

ومن الحبايب بن عبدالمطلب أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول اذا سجد الرجل سجد معه سبعة أرباب وجهه وكفاه وركبته =

== وقد صاه " رواه مسلم والأربعة . مسلم فى الصلاة باب أعضاء السجود
والنهي عن كف الشعر والثوب ٤/٢٠٧ وأبو داود فى الصلاة باب
أعضاء السجود ٥٥٢-١/٥٥٣ والنسائي فى الصلاة بمسباب
السجود على القدمين ٢/١٦٦ والترمذى فى الصلاة باب ما جسا
فى السجود على سبعة أعضاء ١/٣٦٧ . وابن ماجة فى الصلاة
باب السجود ١/٢٨٦ . ورواه أيضا ابن حبان فى صحيحه فى
الصلاة ذكر البيان بان المراد اذا سجد سجد منه آراه السبع
٢٠٥ . وأيضا ذكر الأخبار عن الأعضاء التى تسجد لسجود المصلى
فى صلاته ٣/٢٩٦ والحاكم فى مستدركه فى كتاب الصلاة ١/٢٢٧
وسكت عنه . وابن خزيمة فى الصلاة باب ذكر عدد الأعضاء التى
تسجد من المصلى فى صلاته اذا سجد المصلى ١/٣٢٠ . والبيهقى
فى الصلاة باب السجود على الكفين والركبتين ولقد من والجبهة
٢/١٠١ وأحمد فى الصلاة باب أعضاء السجود والنهي عن كف
الشعر والثوب ٢٨٥-٣/٢٨٦ ورواه البزار بلفظ " أمر السيد أن
يسجد على سبعة آراب " . وقول البزار روى هذا الحديث سعد
ابن عباس وأبو هريرة وغيرهم ولا نعلم احدا قال آراب إلا العباس
منع فان ابن عباس وسعدا قالا كالعباس فى أبى داود من ابن
عباس يرفعه " أمرت أن اسجد " وربما قال " أمر نبيكم أن يسجد
على سبعة آراب " باب أعضاء السجود ١/٥٥٢ . ورواه أبو يعلى
الطحاوى عن سعد بن أبى وقاص عنه صلى الله عليه وسلم قال " أمر
السيد أن يسجد على سبعة آراب " وزاد " أيها لم يرضه فقد
انقضى " وفيه زيادة الدلالة على الصحة بتقدير ترك أحدهم فهو
شاهد لأبى حنيفة أه الفتح ١/٣٠٤ - نصب الرأية ٣٨٣-١/٣٨٤
البنائيه ٢٠١-٢/٢٠٢ الآراب : أى الأعضاء وأحدها " آراب بالكسر ==

.....

== والسكون أهـ - النهاية لابن الأثير ١/٣٦

دلالتة : أن الأنف داخل في الوجه . ووضعه بجميع أجزائه ليس

بفسوس اتفاقا فإذا وضع الأنف وحده يصدق عليه وضع الوجه .

قال في الفتح : والحق أن ثبوت رواية الوجه أو الآراب لا تقدر في

صحة رواية الجبهة لأنها أولا لا تعارض الوجه بل حاصلها بهتان

ما هو المراد بالوجه للقطع بأن مجموعة غير مراد لعدم ارادة الخد

والذقن فكانت مبنية للمراد أهـ ١/٣٠٤

ولأن الجبهة والأنف عظم واحد . ثم السجود على أحد طرفيه

يجوز فكذا الآخر ولأننا أجمعنا على جواز السجود عليه حاله

العذر ولو لم يكن محلا للسجود لم يجز السجود عليه للعذر لأن

ما ليس محلا لا يصير محلا بالعذر كالخد والذقن بل تنتقل الفرضية

حينئذ الى الأيماء . وإن كان محلا جاز أن يقتصر عليه من غير عذر

أيضا لكن مع الكراهة لمخالفة المواظبة منه عليه الصلاة والسلام أهـ

غنية المصطفى ٢٨٣ - بدائع ١/١٠٥ - تبين ١/١١٧ - مجمع

١/٢٨ - اختيار ١/٥٢ - مناهج ٣٠٣-١/٣٠٤ - بنهاج ٢٠١/٢٠٢ .

ومواظبته عليه السلام على ذلك تفهم من احاديث منها . ما روى عن

أبي حميد الساعدي أن النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا سجد

امكن أنفه وجبهته من الأرض . ونحى يديه عن جنبه ووضع كفيه حذو

منكبيه " رواه الترمذي في الصلاة باب السجود على الجبهة

والأنف مختصرا واللفظ له وقال حديث حسن صحيح . وأبو داود في

الصلاة باب افتتاح الصلاة ١/٤٧١ مطولا دون قوله من الأرض .

وابن عزيمة بهذا اللفظ في الصلاة باب وضع اليدين حذو والمنكبين

في السجود ١/٣٢٣

.....

== ومن عبد الجبار بن وائل عن أبيه قال كان النبي صلى الله عليه وسلم

يضع انفه على الأرض مع جبهته" رواه أبو يعلى الموصلى فى مسنده

والخبرانى فى معجمه . نصب الراية ١/٣٨٢ - فتح ١/٣٠٣ وأحمد

فى الصلاة باب هياكل السجود وكيف الهوى إليه ٣/٢٨٢

المنكب : كالمجلس مجمع عظم العضد والكتف أه مختار الصحاح ٦٧٨

وقد صح رجوع الامام الى قوليه بعدم جواز الاقتصار فى السجود

على الأنف بلا عذر فى الجبهة قال فى الدر المنثور بعد قول

المصنف وقال لا يجوز الاقتصار على الأنف واليه صح رجوع الامام كما

فى الشر نبالية عن البرهان وعليها الفتوى كذا فى المجمع وشروحه

والوقاية وشروحها والجوهرية وصدر الشريعة والعيون والبحر والنهر

وفيرها أه ١/٩٨ - در المختار ٤٦٥-٤٦٦ ١/ - منحة الخالق

١/٣٣٥ - ملا وأبو السعود ١/١٩١ - شر نبالية ١/٧٣ - مجمع

١/٩٨ - شر الوقاية ١/٤٢ - الجوهرية ١/٦٣ - شر النقاية ١/١٥

البحر ١/٣٣٥ - اللباب ١/٧٠

٩ - وإذا افتتح الصلاة بالحمد لله وأبلا اله الا الله أو سبحان الله
 لا يجزيه وكذلك ((الرحمن اعظم . الرحيم أجل)) في قول
 أبي حنيفة ومحمد وهو قول الحكم بن عبد الله وإبراهيم ((النخعي))
 لا يجزيه الا أن لا يحسن التكبير وروى عن أبي حنيفة أنه قال إذا قال
 الله أكبر أو الله الأكبر أو الله الكبير أو قال الله ولم يزد على هذا
 جاز وروى عن أبي يوسف لا يجزيه الا أن يقول الله أكبر أو الله الأكبر (١)

(١) ما بين القوسين من البدائع وكذا التحفة والمبسوط. وفي الأصل بياض
 قدرة ٢٥ سم وكذا بعد قوله "إبراهيم".

اختلف في الذكر الذي يصير به شارطا في الصلاة. قال أبو حنيفة
 ومحمد يصح الشرع في الصلاة بكل ذكر هو ثناء خالص لله تعالى
 يراد به تعظيمه لا غير مثل أن يقول الله أكبر الله الأكبر أو الله أكبر
 الله أجل الله أعظم أو يقول الحمد لله أو سبحان الله أو لا اله الا الله
 وسواء كل اسم ذكر مع الصفة نحو أن يقول الرحمن أعظم الرحيم أجل
 سواء كان يحسن التكبير أو لا يحسن وهو قول إبراهيم النخعي وقال
 أبو يوسف لا يصير شارطا الا بالفاظ مشتقة من التكبير وهي ثلاث
 الله أكبر الله الأكبر الله الكبير الا اذا كان لا يحسن التكبير أو لا يعلم
 أن الشرع بالتكبير أو بدائع ١/١٣٠ - تحفة - مبسوط ٣٥-١٣٦
 اختيار ١/٤٨ - جوهرة ١/٥٩ - لباب ١/٦٧ - فنية العتلى ٢٥٨
 مجمع ١/٩٢-٩٣ - تبين ١/١٠٩-١١٠ - ملاسكين ١٨١-١٨٢
 غنايه ١/٢٨٤-٢٨٣ - بناء ٢/١٢٢-١٢١ - شرنبلال ١/٦٦
 در ٤٥٠-٤٥١

وفي البحر : وقال أبو يوسف لا يصير شارطا الا بالفاظ مشتقة من
 التكبير وهي خمسة الفاظ الله أكبر الله الأكبر الله الكبير الله أكبر الله
 الكبار كل في الخلاصة الا اذا كان لا يحسن التكبير أو لا يعلم أن

.....

== الشروع في الصلاة يكون به أه ١/٣٢٣ - شرنبلالية ١/٦٦ -

أبو السجود ١/١٨٢ - در مختار ١/٤٥١ - در منتقى ١/٩٣

وفى رد المحتار: قوله والكبار أى بضم الكاف بمعنى الكبير كط فى
القاموس والتأهرأته يجوز تنكيره عند أبى يوسف كط جاز ولا كبر

والكبير فليراجع أه ١/٤٥١ - ط در ١/٢١٦ - القاموس ٢/١٢٨

ولأبى يوسف ان النص ورد بلفظ التكبير قال الله تعالى "وربك

تكبر" ٣ العدثر وقال صلى الله عليه وسلم مفتاح الصلاة الطهور

وتحريمها التكبير وتحليلها التسليم" رواه أبو داود وحسنه النووي،

فى احكامه - فعلم أنه لا تحريم بغيره - وفى العبادات البدنية إنما

يحتبر المنصوص ولا يشتغل بالتعليل ولذا لم يقم الخد والذقن مقام

الجبهة فى السجود والأذان لا يتأدى بغير لفظ التكبير فتحريمه

الصلاة أولى وإنما جاز بالكبر لأن أفعل وفعلًا فى صفاته تعالى

سواء أذ لا يراد باكبر اثبات الزيادة فى صفته تعالى بعد المشاركة

أحد فى أصل الكبرياء فكان أفعل بمعنى فعيل أه - فنية المتلى

٢٥٨ - حليه الناجى ٢٧٤ - المبسوط ١/٣٦ - تحفة

بدايع ١٣٠ - اختصار ١/٤٨ - جوهرة ١/٥٩ - مطبوعة ١/٢٨٤

بنائية ٢/١٢٢ - بحر ١/٣٢٣

وفى التبيين: وجه قول أبى يوسف أن أفعل تقتضى الزيادة بعد

مشاركة غيره إياه فى الصفة وفى صفات الله لا يمكن فكان بمعنى فعيل

اذ لا يشارك فيها أحد وقد جاء فى كلامهم بمعنى فعيل .

قال الشاعر: ان الذى سبك السطاهنى لنا * بيتا دطاعة أمر وأطول

أى عزيزة طويلة . وقال تعالى: "لا يصلاحها الا الأشفى" ١٥ الليل

أى الشقى . وقال عز وجل "وسيجنبها الأتقى" ١٧ الليل أى التقى

وقال عز من قائل "وهو الهين عليه" أى هين عليه أه ١/ ١١٠

.....

== أبو السعود ١٨٢-١٨٣ - وسك البيت : سقفه . والسك : السقف
وتقبل : هو من أعلى البيت الى أسفله . والسك : القامة من كل شئ
بحيد زويل السك أه لسان العرب ١٠ / ٤٤٤
الحدِيث المذكور لفظه : عن علي رضي الله عنه قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم " مفتاح الصلاة الطهور وتحريمها التكبير وتحليلها
التسليم " رواه أبو داود في الطهارة باب فرض الوضوء ٤٩ - ١ / ٥٠ -
واللفظ له . والترمذي في الطهارة باب مفتاح الصلاة الطهور وقال :
هذا الحديث أصح شئ في الباب وأحسن .
وابن طجة في الطهارة باب مفتاح الصلاة الطهر ١ / ٢٧٥ . وأحمد
في أبواب صفة الصلاة باب افتتاح الصلاة والخشوع فيها ١٥٩ / ٣ -
والدارمي في الصلاة والطهارة باب مفتاح الصلاة الطهور ١ / ١٤٠
والدارقطني في الصلاة باب مفتاح الصلاة الطهور ١ / ٣٦٠
والبيهقي في الصلاة باب تحليل الصلاة بالتسليم ١٧٣ / ٢ وفي الصلاة
باب وجوب التحلل من الصلاة بالتسليم ٣٧٩ / ٢
والنحوي في الصلوات السلام في الصلاة هل هو من فروضها أو من
سننها ١ / ٢٧٣ .
وابن أبي شعبة في الصلاة باب في مفتاح الصلاة ما هو ؟ ٢ / ٥٢ .
والشافعي في أبواب صفة الصلاة باب جامع صفة الصلاة ٦٨ - ٦٩ / ١ .
والحاكم في المستدرک وقال هذا حديث صحيح الإسناد على شرط
مسلم ولم يخرجاه ١ / ٣٢ . وروى أيضا عن أبي سعيد الخدري
وحيد الله بن زيد وابن عباس نصب الراية ٣٠٧ / ١ . ولهما أن التكبير
هو التحنيم لفة قال الله تعالى " فلي رأينه اكبرته " ٣١ يوسف أي
مطمئنه . " وربك فكبر " ٣ المدثر أي فعظم . فكل لفظ دل على
التحنيم وجب أن يكون الشرع به . ولأن التكبير ما وجب بعينه حتى

.....

== يقتصر على لفظة اكبر بل الواجب تعظيم الله تعالى بجميع البدن

واللسان فصيرناه الى جميع الألفاظ الدالة على الثناء والتعظيم

لله تعالى . والأصل في خطاب الشرع أن يكون مفهوم الحلة مقبولة

والبقية على خلاف الأصل على ما عرف في الاصول . وقال تعالى :

" وذكر اسم ربه فصلى " ١٥ الأعلى وذكر اسم اسم من أن يكون

باسم الله أو باسم الرحمن فجاز الرحمن أعظم كما جاز الله أكبر

لأنه في كونه ذكرًا سوا . قال الله تعالى " والله الأسطى الحسنى

فادعوه بها " ١٨٠ الأعراف . فإى اسم من أسطى افتتح الصلاة

به جاز . وقال عليه الصلاة والسلام أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا

لا اله الا الله . ثم لو قال لا اله الا الرحمن أو العزيز كان مسلما .

فإذا جاز في الايمان الذى هو أصل ففي فروعه أولى أهـ بنابه ١٢٢ /

١٢٣ / ٢ . بنابه ١ / ٢٨٤ - مسوط ١ / ٣٦ - بدائع ١٣٠ - ١٣١ / ١

اختيار ١ / ٤٨ - جوهرة ١ / ٥٩ - تبين ١ / ١١٠ - بحر ٣٢٣ / ١ -

ابو السخود ١ / ١٨٢

وفى غنية المتطلى : التكبير المذكور فى قوله تعالى : " وربك فكبر "

وقوله عليه الصلاة والسلام " وتحريمها التكبير " وحيث ذكر من النصوص

مخناه التعظيم فكان المطلوب بالنص التعظيم هو يده قوله تعالى وذكر

اسم ربه فصلى " وهو أهم من لفظة الله أكبر وغيره ولا اجطل فيه ثابت

بالفعل المتوارث حينئذ يفيد الوجوب لا الفرضية وهـ نقول حتى يكره

لمن يحسنه تركه أهـ ٢٥٩ - حليه الناجى ٢٧٤ - بدائع ١٣٠ / ١ .

هل يكره الشرع بغير الله أكبر أم لا ؟ قال فى رد المحتار بعد قول

المصنف " وإذا أراد الشرع فى الصلاة كبر لو قادرا للافتتاح أى قال

وجوباً الله أكبر " قال فى الحلبة عند قول العنية ولا دخول فى الصلاة

الا بتكبيره الافتتاح وهى قوله الله أكبر أو اللها لكبير أو والله كبير . الخ ==

.....

== ومن مالك الأول لأنه المتوارث واجب بأنه يفيد السنية أو الوجوب
ونحن نقول به فإن الأصح أنه يكره الافتتاح بغير الله أكبر فنسند
أبى حنيفة كما في التحفة والذخيرة والنهاية وغيرها وتطهه فسى
الحلية وعليه فلو افتتح بأحد الألفاظ الأخيرة لا يحصل الواجب
فالهم أهـ ٤٤٧-٤٤٨ وقال أيضا بعد قول المصنف " وصح شروعه
أيضا مع كراهة التحريم بتسبيح وتهليل وتحميد " أي كما صح شروعه
بالتكبير السابق صح أيضا بالتسبيح ونحوه لكن مع كراهة التحريم لأن
الشرع بالتكبير واجب وقد منا أن الواجب الله أكبر من بين ألفاظ
التكبير الآتية وقال في الخزان هنا وهل يكره الشرع بغير الله أكبر؟
تصحيحان والراجع أنه مكروه تحريما وأن وجوه طام لا خاص بالمعبد
كط حرة في البحر للمواظبة التي لم تقترن بترك أهـ ٤٥٠ / ١ - تبين
١ / ١٠٩ - بحر ١ / ٣٣٣ - أبو السعود ١ / ١٨٢ - جوهرة ١ / ٥٩
منهاية وفتح ١ / ٢٨٤ - ح عبد الحليم ١ / ٦٠ - شرنبلالية ١ / ٦٦
قال في الدر المنقى بعد ذكر قول أبى يوسف : والصحيح قولهم أهـ
١ / ٩٣ وفي رد المحتار : والصحيح قولهم كط في النهر والحلية
من التحفة ولزاد أهـ ١ / ٤٥١ وفي اللباب : قال في التصحيح : قال
الا سبيجاني والصحيح قولهم وقال الزاهدي هو الصحيح وإسناده
البرهاني والنسفي أهـ ١ / ٦٧
قلت الأولى الافتتاح بلفظ الله أكبر قال في عمدة الرطية : قوله
الله أكبر هذا هو المنقول عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قولوا
وتحليط وفعلا على ما هو مخرج في معجم الطبراني وصحيح ابن خزيمة
وصحيح ابن حبان وغيرها أهـ ١ / ١٤٠ .

ولو أنه قال اللهم اغفر لي أو قال استغفر الله لا يجوز في قولهم جميعاً^(١)

٥٠ - وفي الجوهرة: أما إذا قال ابتداءً أجل أو أضخم أو أكبر ولم يزد عليه لا يصير شارطاً بالاجتماع لأن الإقتصار على الصفة دون الاسم لم يكمل به التعظيم والثناء وإذا ذكر اسم الله من غير صفة فقال الله أو الرحمن أو الرب صح دخوله عند أبي حنيفة لأن في هذا معنى التعظيم وقال محمد لا بد من ذكر الصفة مع الاسم لأن تمام التعظيم بذكر الاسم والصفة أهـ ١/٥٩ وفي الذخيرة والبدائع أن صحة الشرع وحده رواية الحسن من أبي حنيفة وبشر من أبي يوسف عن أبي حنيفة. وفي ظاهر الرواية لا يصير شارطاً واعتبر الاسم مع الصفة فيه أهـ فاهـ آهـ ح الشلبى ١/١١٠ - بناءه ٢/١٢٣ - تحفة بدائع ١/١٣١ وفي الدر: لا يصير شارطاً بالمبتدأ فقلت كالله ولا أكبر فقلت هو المختار أهـ وفي رد المحتار قوله "هو المختار" وهو قول محمد. وظاهر الرواية من أبي حنيفة وكذا أبي يوسف من اختصاص الصحة منه بالآلفات الخمسة ١/٤٤٨ - ط دره ١/٢١٥ - فتح ١/٢٨٣ - غنيها لمتلى ٢٥١ - أبو السعود ١/١٨١ - مجمع ١/١٢٣ .

(١) ولو قال اللهم اغفر لي لا يصير شارطاً بالاجتماع لأنه لم يخلص تعظيماً لله تعالى بل هو للمسألة والدعاء دون خالص الثناء والتعظيم. ولو قال اللهم اختلف المشايخ فيه لا خلاف أهل اللغة معناه قال بعضهم يصير شارطاً لأن الميم في قوله اللهم يدل من النداء كأنه قال يا الله وقال بعضهم لا يصير شارطاً لأن الميم في قوله اللهم بمعنى السؤال معناه اللهم آمنا بخير أى أردنا به فيكون دعاء لا ثناء خالصاً كقوله اللهم اغفر لي أهـ بدائع ١/١٣١ - تحفة - مبسوط ١/١٣٦ - اختصار ١/٤٨ - جوهرة ٥٩ - ١/١٠ وفي الدر: ولو شرع بمشوب بحاجته كتمنؤ وسطة في قلة وما اللهم اغفر لي أو ذكرها عند الذبح لم يجز بخلاف اللهم فقط فانه يجوز فيه في الأصح كما الله أهـ وكذا في الدر المنتقى ١/٩٣ وفي رد المحتار قوله "في الأصح" كذا في الحلية من المحيى والذخيرة وغيرهما خلافاً لما صححه في الجوهرة وهذا بناء على مذهب سيبويه من أن أصله يا الله فحذفت يا عوض عنها الميم وعند الكوفيين أصله يا الله ما بخير فحذفت الياء فليكون دعاء لا ثناء ورد بقوله تعالى اللهم ان كان هذا هو الحق الآية ٣٢ الأنفال وتطه في حـ أهـ ١/٤٥٤ - ط در ١/٢١٧ - غنيها لمتلى ٢٥٩ - بناءه ٢/١٢٤ - أبو السعود ١/١٨٤ .

١٠- وإذا كبر بالفارسية أو قرأ في الصلاة بالفارسية يجوز في قول
أبي حنيفة سواء كان يحسن العربية أولا يحسن في قولهم لا يجوز
أن يكون لا يحسن العربية وروى أبو يوسف عن أبي حنيفة في الأولى
أنه لو أذن بالفارسية وهو يحسن العربية أجزاءه وكذلك أن تشهد
بالفارسية وهو فصيح أو خطب بالفارسية أجزاءه في قياسي قول
أبي حنيفة وقال أبو يوسف لا يجزيه شيء من ذلك إلا أن يكون
أعجميا لا يحسن العربية ولو أنه سمى عند الذبح بالفارسية وليس
عند الاحرام بالفارسية أو باى لسان كان وهو يحسن العربية
أولا يحسن أجزاءه في قولهم جميعا (١)

(١) لو افتتح الصلاة بالفارسية بأن قال خدای بزرگوار و خدای بزرگ
بصير شارط عند أبي حنيفة وندهم لا يصير شارط إلا إذا كان
لا يحسن العربية. ولو ذبح وسمى بالفارسية يجوز بالاجماع فابو يوسف
مر على أصله في مراعاة المنصوص عليه والمنصوص عليه لفظة التكبير بقوله
صلى الله عليه وسلم "وتحريمها التكبير" وهي لا تحصل بالفارسية وفي
باب الذبح المنصوص عليه هو مطلق الذكر بقوله "فاذكروا اسم الله
عليها صراف" ١٣٦ الحج وإذا حصل بالفارسية ومحمد فرق فجوز
النقل الى لفظة آخر من العربية ولم يجوز النقل الى الفارسية فقال
العربية لبلاغتها ووجازتها تدل على معان لا تدل عليها الفارسية
فتحتل الخلل في المعنى عند النقل منها الى الفارسية وكذا للعربية
من الفضيلة طين لسان الألسنة ولهذا كان الداء بالعربية أقرب
الى الاجابة ولذلك خص الله تعالى أهل كرامته في الجنة بالتكلم
بهذه اللغة فلا يقع غيرها من الألسنة موقع كلام العرب إلا أنه إذا
لم يحسن جاز لمكان العذر وأبو حنيفة اعتمد كتاب الله تعالى في
اعتبار مطلق الذكر واعتبر معنى التعظيم وكل ذلك حاصل بالفارسية
البدائع ١/١٣١ - تحفة ٢٠٠ - ٢٠١ - مبسوط ١/٣٦ - غايه ٢٨٤ - ١/٢٨٥ =

.....

== ملا مسكن ١٨٢-١٨٣ / ١ - در ١ / ٦٦ - در مختار ١ / ٤٥١

در منتقى ١ / ٩٣ قوله فى البدائع : ولو ذبح وسمى بالفارسية

يجوز بالا جطع اه وكذا التلبية فى الحج والسلام اه بحر ١ / ٣٢٤

تبين ١ / ١١٠ - رمز الحقائق ١ / ٣٢ - در مختار ١ / ٤٥١ - مراقى

الفلاح ٢٢٧ وفى العناية : ان المقصود بالتسمية الذكر . قال

الله تعالى " ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه " ١٢١ الأنعام .

وهو يحصل بكل لسان سواء كان يحسن العربية أو لم يحسن فى

قولهم جميعا . وكذلك الشهادة عند الحكام واللعان والعقود تصح

باجطع اه ١ / ٢٨٥ - بناءه ٢ / ١٢٧ - وفى التبين : ومحمد مع

أبى حنيفة فى العربية حتى يكون شارطا بأى لفظ كان من العربية

اذا كان يراد به التعظيم ومع أبى يوسف فى الفارسية حتى لا يكون

شارطا فى الصلاة اذا كان يحسن العربية لأن للعربية منزلة على

غيرها . وعلى هذا الخلاف الخطبة والقنوت والتشهد وفى الآذان

يحتبر المتعارف ولها القراءة بالفارسية فجازة فى قول أبى حنيفة

وقال أبو يوسف ومحمد لا تجوز اذا كان يحسن العربية اه ١ / ١١٠

بحر ١ / ٣٢٤ - مبسوط ١ / ٣٧ - بدائع ١ / ١١٢ - مجموع

ودر منتقى ١ / ٩٣ والتقيد بالفارسية ليس للاحتراز عن غيرها

فان الصحيح أن الفارسية وغيرها سواء فحينئذ كان مراده ممن

الفارسية غير العربية اه بحر ١ / ٣٢٤

لهما : أن القرآن اسم لمنظوم عربى لقوله تعالى " انا جعلناه قرآنا

عربيا " ٣ الزخرف . وقال تعالى " انا أنزلناه قرآنا عربيا " ٢ يوسف

والمراد نظم ولا أبى حنيفة قوله تعالى " وانه فى زبر الأولين " ١٣ الشعراء

ولم يكن فيها بهذا النظم وقوله تعالى " ان هذا لفى الصحف

الأولى صحفا براهيم وموسى " ١٨-١٩ الأطلى فصحف ابراهيم ==

.....

== كانت بالعبرانية وصحف موسى بالعبرانية فدل على كون ذلك قرآنا
وما تليها لا ينفي كون غير العربية قرآنا مسكوتا عنه . وهجوز بأى
لسان كان سوى الفارسية هو الصحيح لأن المنزل هو المعنى عنده
وهو لا يختلف باختلاف اللغات . والصحيح أن القرآن هو النظم
والمعنى جميعا عنده لأنه معجزة للنبي صلى الله عليه وسلم
والاجاز وقع بهما جميعا الا انه لم يجعل النظم ركنا لا زما فى حق
جواز الصلاة خاصة رخصة لأنها ليست بحالة الاجاز وقد جاء
التخفيف فى حق التلاوة ألا ترى أنه عليه الصلاة والسلام قال
أنزل القرآن على سبعة أحرف فكذا هنا اه تبين ١١٠-١١١ / ١
مبسوك ١/٣٧ - بدائع ١١٢-١١٣ / ١ - عنابه ١/٢٨٥ - بنابه
١٢٦-١٢٧ / ٢ - أبوالسعود ١/١٨٣ وفيه : وجوبه من طرف
الامام ان يقال ليس فيما تليها دلالة على ان غير العربى ليس
بقرآن ثم قال : وأعلم أن كلام الزملى يفيد أن الضمير فى قوله تعالى
" وأنه لفى زبر الأولين " للقرآن أخذنا من قوله ولم يكن فيها بهذا
النظم وليس كذلك بل الى كونه عليه السلام من المندرين على أنه
لا يصح أن يرجع للقرآن لأنه مشتمل على الأحكام المخصوصة
بمكة والمدينة وعلى النسخ للطل السابقة فلا يكون ثابتا فى زبر
الأولين ولهذا قال فى البحر والحق أن المصنف من القرآن باللام
انما هو العربى فى عرف الشرع وهو المطلوب بقوله فاقروا ما تيسر
من القرآن " ٢٠ المزمّل وما قيل النظم مقصود للاجاز وحالة
الصلاة المقصود من القراءة فيها المناجاة لا الاجاز فلا يكون
النظم لازما فيها فمردود لأنه معارضة للنص بالمعنى فان النص طلبه
بالعربى هذا التعليل بجيزه بغيرها ولا يجوز بالتفسير اجطالاً أنه
كلام الناس أه - بحر ٣٢٤ / ١

== قال الزيلعي : والخلاف في الجواز اذا اكتفى به اى بغير
الحريى . ولا خلاف في عدم الفساد حتى اذا قرأ معه بالسريسة
قدر ما تجوز به الصلاة جازت صلاته أهـ ١/١١١ وحكى مثله فى
البحر عن الهداية ثم قال وفى فتاوى قاضى خان أنها تفسد عند هط
والتوفيق بينهما يحمل ما فى الهداية على ما اذا كان ذكرا أو
تنزيها ويحمل ما فى الفتاوى على القصص والأمر والنهي كالقراءة
الشاذة فانهم صرحوا فى الفروع أنه لا يكتفى بها ولا تفسد وفى اصول
شمس الأئمة أن الصلاة تفسد بها فيحمل الأول على ما اذا كان
ذكرا والثانى على غيره كما بيناه فى كتابنا لب الأصول أهـ ٣٢٤-١/٣٢٥
فتح ١/٢٨٦ - شرنبلالية ١/٦٦ - ابوالسعود ١٨٣/ - هداية
١/٢٨٦ - رد المحتار ٤٥٢-٤٥٣/١ - منحة الخالق ١/٣٢٥
وضع رجوع أبى حنيفة رحمه الله الى قوليه فى اشتراط القراءة
بالحريية الا عند العجز قال فى الدر المختار: الأصح رجوعه الى
قوليه وطلبه الفتوى وجعل المبنى الشرع كالقراءة لا سلف له فيه
ولا سند له يقويه بل جعله فى النثر خائنه كالتلبية يجوز اتفاقا
فتأهرو كالمتمن رجوعه الى لا هو اليهما فاحفظه فقد اشتبه على
كثير من القاصرين حتى الشرنبلالية فى كل كتبه فتنبه أهـ وكذا
الدر المنقى ١/٩٣ قال الشارح " قوله وطلبه الفتوى " وفى
الهداية وشرح المجمع لمصنفه وطلبه الاعتداد . قوله " ولا سند له يقويه "
أى ليس له دليل يقوى مدعاه أن الامام رجع الى قوليه فى اشتراط
القراءة بالحريية لأن الأمور به قراءة القرآن وهو اسم للمنزل باللفظ
الحريى المنظوم هذا النظم الخاص المكتوب فى المصاحف المنقول
اليها نظما متواترا والأعجمى انط يسمى قرآنا مجازا ولذا يصح نفسى
اسم القرآن منه فلقوه دليل قوليه رجع اليه اما الشرع بالقارىسية ==

.....

== قال لئيل فيه للامام أقوى وهو كون المألوف في الشرع الذكر والتعظيم وذلك حاصل بأي لفظ كان وأي لسان كان نعم لفظة الله أكبر واجب للمواظبة عليه لا فرض . قوله رجوه ط اليه . الخ كونهما رجعا الى قوله في الشرع لم ينقله أحد وإنما المنقول حكاية الخلاف كما قدمناه وأما ما في التاترخاينه فغير صريح في تكبير الشرع بل هو محتمل لتكبير التشريق أو الذبح بل هذا أولى لأنه قرنه مع الأذكار الخارجة عن الصلاة وأما عبارة المتن فهي مبنية على قول الامام . فالحاصل ان ما أورده على العيني في دعوى رجوه الى قولها يرد عليه في دعواه رجوهما الى قوله اهـ رد المحتار ٤٥١-٤٥٢ / ١ - منحة الخالق ١٣٤٤ / ١ - ابوالسعود ١ / ١٨٢ - هدايه ونهايه ١ / ٢٨٦ - بنابه ١٢٩ / ٢ - مجمع ١ / ٩٣ - تبين ١ / ١١١ .

اما الأذان قال في المبسوط : وروى الحسن من أبي حنيفة رحمه الله أنه اذا أذن بالفارسية والناس يحلمون أنه أذان جاز وان كانوا لا يحلمون ذلك لم يجز لأن المقصود الاطلام ولم يحصل به اهـ ١ / ٣٧ - هدايه ونهايه ١ / ٢٨٦ - بنابه ١٢٩ / ٢ - تبين ١ / ١١٠ بحر ١ / ٣٢٤ . وفي الدر : لا يصح ان أذن بها على الأصح أن علم أنه أذان ذكره الحدادي واعتبره الزيلعي المتعارف اهـ ١ / ٤٥٢ وفي مراقي الفلاح : ولا يجزى الأذان بالفارسية المراد غير العربي وأن علم أنه أذان في الأظهر لو رده بلسان عربي في أذان الطسك النازل اهـ قال ط بعد قول المصنف " لا يجزى الأذان بالفارسية" الناهر أن الاقامة مثله لليلة المذكورة اهـ حاشية ط على مراقي الفلاح ١٥٨ - جوهرة ١ / ٥٢ - خاتمه ١ / ٨٠ - هندية ٥٥ / ١ - شرنبلالية ١ / ٥٧ - ابوالسعود ١ / ١٥٥ - رد المحتار ٣٥٦ - ٤٥٢ / ١ - منحة الخالق ١ / ٣٢٤ .

١١ - إذا قال المؤذن **حي على الفلاح** يقوم الإمام والقوم في الصف في

قول طلائع الثلاثة . وإذا قال قد قامت الصلاة كبر الإمام وكبر القوم في قول أبي حنيفة ومحمد وفي قول أبي يوسف لا يكبر الإمام حتى يفرغ المؤذن من الإقامة وقال زفر إذا قال قد قامت الصلاة مرة قام الإمام والقوم في الصف وإذا قال مرة ثانية كبروا وإذا لم يكن الإمام معهم حاضرا في المسجد لم يقوموا في الصف ما لم يفرغ المؤذن في قولهم جميعا . (١)

(١) هذه المسألة في آداب الصلاة كما في مراقي الفلاح . وهي تتضمن

حالتين :

١ - حتى يقوم الإمام والقوم في الصف ؟

٢ - متى يكبر الإمام والقوم تكبيرة الاحرام ؟

الأولى : إذا قال المقيم "حي على الفلاح" قام الإمام والقوم في الصف عند الأئمة الثلاثة سارعة لا متأمل الأمر . هذا إذا كان الإمام بقرب المحراب فإن لم يكن وقف كل صف انتهى إليه الإمام على الأصح خلاصة . وفي الزيلعي : وهو الأظهر ولو دخل من أطرافهم قاموا حين يقع بصرهم عليه . هذا إذا كان الإمام غير المؤذن فإن اتحد وأقام في المسجد اجتمعوا أن القوم لا يقومون ما لم يفرغ من الإقامة وإن خارجه قام كل صف ينتهي إليه أهـ ابوالسعود ١/١٨٠ در منتقى ومجمع ٧٨-١/٩١ - در مختار ١/٤٤٧-در ٨٠-١/٨٠ تبين ١/١٠٨ - بحر ١/٣٢١ - رمز ١/٣١ - مراقي الفلاح و ط عليه ٢٢٥ - بدائع ١/٢٠٠ - مبسوط ١/٣٩ السكايه ٢/٣٦ هندية ١/٥٧ . قول المصنف "إذا قال المؤذن **حي على الفلاح**" قال في رد المحتار بعد قوله "حين قيل **حي على الفلاح**" كذا في الكنز ونور الابضاح والاصلاح والظهيرية والبدائع وغيرها والذي في الدرر متنا وشرحا عند الحد الأولى يعني حين يقول **حي على**

.....

== الصلاة أهـ وعزاه الشيخ اسطعيل فى شرحه الى عيون المذاهب
والفيض والوطاية والنقاية والحاوى والمختار أهـ قلت واعتمده فى متن
الملتقى وحكى الاول بقبيل لكن نقل ابن الكمال تصحيح الاول ونص
مبارته قال فى الذخيرة يقوم الامام والقوم اذا قال المؤذن حى على
الفتاح مند ططائنا الثلاثة وقال الحسن بن زياد وزفر اذا قال
المؤذن قد قامت الصلاة قاموا الى الصف واذا قال مرة ثانية كسبروا
والصحيح قول ططائنا الثلاثة اهـ ١/٤٤٧

قال القهستاني بعد قول المصنف " ويقوم الامام والقوم عند حى على
الصلاة " وفى الكلام ايضا خفى الى أنه لو دخل السجدة أحد عند
الاقامة تعد لكراهة القيام ولا انتظار كما فى الضمومات اهـ ١/٧٩
مسند الرطايه ١/١٣٦ - السعايه ٢/٣٦ - ط على مرقى الفلاح ٢٢٥
الثانيه : اذا قال المؤذن قد قامت الصلاة كبر الامام فى قول
أبى حنيفة ومحمد وقال أبو يوسف لا يكبر حتى يفرغ المؤذن من
الأقامة . وعند زفر والحسن بن زياد يقومون عند قوله قد قامت
الصلاة فى المرة الأولى ويكبرون عند الثانية أهـ بدائع ٢٠٠ / ١ -
مبسوط ١/٣٩ - درر ١/٨٠ - درر ١/٤٤٧ - درر منتقى ومجمع ١/٨٩
رمز ٣١ - اختيار ١/٤٤٤

وجه قول زفر والحسن : أن الاقامة تنابى الأذان بهاتين الكلمتين
فتقام الصلاة عندها أهـ مبسوط ١/٣٩ . وفى البدائع لأن المعنى من
القيام قوله " قد قامت الصلاة لا قوله حى على الفلاح أهـ ١/٢٠٠ وفى
التبيين : وعند زفر يقومون حين قيل قد قامت الصلاة الاولى ويحرمون
عند الثانية . قلنا : هذا اخبار عن قيام الصلاة فلا بد من القيام قبله
ليكون صادقا فى اخباره اهـ ١/١٠٨ - ابوالستود ١/٨٠ ==

.....

== واحتق أبو يوسف بحد يث عمر رضى الله عنه فانه بعد فراغ المؤذن من
الاقامة كان يقوم فى المحراب ويبعث رجالا يمنه ويسره ليسوا بالصفوف
فاذا استوت كبر" ولأنه لو كبر الامام قبل فراغ المؤذن من الاقامة
فات المؤذن تكبيرة الافتتاح فيؤدى الى تقليل رقاب الناس فى
هذه الاقامة أه مبسوط ١/٣٩ . ولأن فى اجا بالمؤذن فضيلة
وفى ادراك تكبيرة الافتتاح فضيلة فلا بد من الفراغ احرازاً للفضيلتين
من الجانبين اه بدائع ١/٢٠٠ - تبين ١/١٠٩ - بحر ١/٣٢٢
مجمع ١/٩١ - أبوالسعود ١/١٨٠ - وأورد فى اطلاء السنن
٢١٢-٢١٣/٤ أدلة نقله لكلا القولين . وكذا فى السحان ٢/٣٦
ولأبى حنيفة ومحمد - أن الامام يشرع فى تكبيرة الاحرام عند قوله
قد قامت الصلاة - ماروى عن سويد بن غفلة أن عمر كان اذا انتهى
المؤذن الى قوله قد قامت الصلاة كبر . وروى عن بلال رضى الله عنه
أنه قال يا رسول الله ان كنت تسبقنى بالتكبير فلا تسبقنى بالتأمين"
ولو كبر بعد الفراغ من الاقامة لما سبقه بالتكبير فضلاً عن التأمين فلم
يكن للسؤال معنى . ولأن المؤذن موثمن الشرع ويجب تصديقه أه
بدائع ١/٢٠٠ وفى التبيين : لهط أن المؤذن أمين وقد اخبر
قيام الصلاة فيشرع عنده صوتاً لكلامه عن الكذب وفيه مسارعة الى
المناجاة وقد تابع المؤذن فى الأكثر فيقوم مقام الكل على أنهم
قالوا لمتابعة فى الأذان دون الاقامة اه ١/١٠٩ - بحر ٣٢٢-٣٢٣
مجمع ١/٩١ - أبوالسعود ١/١٨٠ وفيه : لقائل أن يقول معنى
قوله قد قامت الصلاة أى قرب قيامها فلا يلزم من انتشار الفراغ وقوع
الكذب فى كلامه وأيضاً قوله المتابعة فى الأذان دون الاقامة فيه نظر
لما قد مناه من أن الاجابة فى الاقامة مستحبة بقى أن يقال فى ==

.....

٢

== التقييد بالامام في كلام المصنف نظرا لقتضائه تخصيص الامام بذلك وليس كذلك قال السيد الحموي ينبغي أن يكون شروع القوم مع شروع الامام بحيث يقارن تكبيرهم تكبيره أهـ.

والخلاف في الأفضلية . قال القهستاني : والاول قول الطرفيين والثاني قول أبي يوسف والخلاف في الأفضلية والصحيح الأول كما في المحيى والأصح الثاني كط في الخلاصة أهـ ١/٧٩ - مجمع ١/٧٨ - وفي الدر : ولو أخر حتى أتمها لا بأس به اجطا وهو قول الثاني والثلاثة وهو أحد المذاهب كط في شرح المجمع لمصنفه وفي القهستاني : معزيا للخلاصة أنه الأصح أهـ ١/٤٤٧ - درمنتقى ١/٧٨ - وفي فتح باب العناية : وذكر في الخزنة أنه لو لم يشرع حتى فرغ من الإقامة فلا بأس به والكلام في الاستحباب لا في الجواز انتهى والجمهور على قول أبي يوسف ليدرك المؤذن أول صلاة الإمام وعليه عمل أهل الحرم والله تعالى أعلم اهـ ١/١٠٦ - بحر ١/٣٢٢ - مجمع ١/٩١ - مراقى الفلاح وعلية ٢٢٥ - شرنبلالية :

باب الوضوء والغسل

١٢ - الماء المستعمل نجس في قول أبي حنيفة وأبي يوسف وفي قول محمد ظاهر غير طهور . ولا خلاف لم يذكر في كتاب الصلاة وذكر في موضع آخر روى عن أبي حنيفة أنه قال إذا أصاب الثوب أكثر من قدر الدرهم لا تجوز الصلاة معه . وفي قول أبي يوسف يجوز ما لم يكن كثيراً فاحشاً .
وفي قول زفران كان المتوضي غير محدث فالله الذي توضأ به طاهر طهور به نقول . (١)

(١) الكلام في الماء المستعمل يقع في أربعة مواضع: الأول في سببه وقد أشار إليه بقوله "القربة أو رفع حدث" الثاني : في وقت ثبوته . وقد أشار إليه بقوله "إذا استقر في مكان" . الثالث : في صفته وقد بينها بقوله "طاهر" الرابع : في حكمه وقد بينه بقوله "لا مطهر" والزيلعي رحمه الله أدرج الحكم في الصفة وجعل قوله "طاهر لا مطهر" بيانا لصفته . والأولى ما أسمعك تبعا لما في فتح القدير أه بحر ١/٩٥ - نهرق ٢٣ أ - ب/١ - رد المحتار ١/١٨٢ فتح ١/٨٥ حلية المجلى ق ١٦٩ ب/١ - تبين ١/٢٤ - بدائع ١/٦٦ أما الأول : فسبب الاستعطل أحد الأمرين : إيقاع القربة بأن يتوضأ ناهيا تجديد الوضوء . أو رفع الحدث بأن يتوضأ المحدث للتسبرد أو للتحليم هذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف . وقال محمد لا يصير الماء مستعطلا إلا بنية القربة . وعند زفر لا يصير مستعطلا إلا بإزالة الحدث . أنظر : البحر ١/٩٥ - نهرق ٢٣ أ - ب/١ - مثلا مسكين ١/٦٣ - تبين ١/٢٤ - بدائع ١/٦٩ - حلية المجلى ق ١/١٤ غنية المتطلى ١٥١ - جوهرة ١/١٧ - عنابة ١/٨٩ - بنابه ١/٣٥٢ ==

.....

== ورد السرخسى أن عند محمد لا يصير مستعطلا الا بأقامة القرية

وقال : وهذا ليس بقوى فان هذا المذهب غير محفوظ عن محمد نصا

ولكن الصحيح ان ازالة الحدث بالماء مفسد للماء الا عند الضرورة

كما بينا فى الجنب يدخل يده فى الاناء أهـ - المسوك ١/٥٣ .

وذكر ما قاله السرخسى فى رد المحتار ٦/٨٣ - شرنبلالية ١/٢٤

بحر ١/٩٦ - نهرق ١/٢٣ - تبين ١/٢٤ . وفى الحناية بعد أن

ذكر أقوال الأئمة قال مفرما : فلو توضأ أحدث بنية القرية صار الماء

مستعطلا بالا جماع .

ولو توضأ رجل متوضىء بنية التبرد لا يصير مستعطلا بالا جماع .

ولو توضأ المحدث للتبرد صار مستعطلا عند هط وعند زفر غلا فلا

لمحمد لعدم مقصد القرية .

ولو توضأ المتوضىء بقصد القرية صار مستعطلا عند الثلاثة خلافا لفرأه

١/٨٩ - بنائية ١/٣٥٢ - جوهرة ١/١٧٥ - بحر ١/٩٦/٩٥

قال الباحثان : انما استعمل الماء بالقرية كالوضوء على الوضوء

لأنه لو نوى القرية فقد ازداد طهارة على طهارة فلا تكون طهارة

جديدة الا بإزالة النجاسة الحكيمة حكما فصارت الطهارة على

الطهارة وعلى الحدث سواء أفاده صاحب البحر أهـ ك على الدر ١/١٠٩

ك على مواقي الفلاح ١٧ - بحر ١/٩٨

كذا يصير الماء مستعطلا بثالث وهو سقوط الفرض بنسب بعض الأعضاء

قال الباحثان على الدر بعد قول المصنف "أولا أجل اسقاط فرض"

قال فى البحر ما حاصله : ان الماء يصير مستعطلا بواحد من ثلاثة

أشياء اما بإزالة الحدث كان معه تقرب أولا أو أقامة القرية كان معها

وقع حدث أولا . أو اسقاط فرض لقولهم من أدخل يديه الى المرفقين

فى اجانسة أو احدى رجليه يصير مستعطلا وفى هذا لم يزل الحدث =

.....

== ولم توجد نية القرية وإنما سقط الفرض عن العضو المخلول . قال

صاحب النهر: وإنما تتم زيادته بتقدير أن اسقط الفرض لا ثواب فيه

ولا كانت قرية أه وفيه أن الفرض يسقط بفعل المكلف ولو من غير نية

ومند عدم النية لا ثواب فيه فكيف يكون قرية أه ١/١١٠ - رد المحتار

١/١٨٤ - تحرير المختار للرافعي ١/٢٤ - بحر ١/٩٧ - نهرق ٣٣ب/١

الاجانة . بالتشديد أنا يغسل فيه الثياب والجمع أجا جسين أه

المصباح ١/٦

وأما الثاني . أعني وقت ثبوت الاستعطل . قال في الدر. إذا انفصل

من عضو وان لم يستقر في شيء على المذهب . وقيل إذا استقر ورجع

للحسنة .

ورد بأن ما يصيب مندبل المتوضي وثيابه فهو اتفاق وان كثرأه

وأبضا در منتقى ٧٣٢ قوله : وقيل إذا استقر أن بشرط أن يستقر

في مكان من أرض أو كف أو ثوب ويسكن عن التحريك وحذفه لأنه أرا د

بالاستقرار التام منه . وهذا قول طائفة من مشايخ بلخ . واختاره

فخر الاسلام وغيره . وفي الخلاصة وغيرها انه المختار الا أن

الحامة على الأول وهو الأصح . وأثر الخلاف يظهر فيط لو انفصل

فسقط على انسان فأجراه عليه صح على الثاني لا الأول . نهر .

قلت وتد مر أن أعضاء الفسل كعضو واحد فلو انفصل منه فسقط على

عضو آخر من أعضاء المفصل فأجراه عليه صح على القولين أهـ .

رد المحتار ١/١٨٥ - بحر ٩٨-٩٩/١ - نهرق ٢٣ب/١ - تبين

١/٢٥ - مثلا مسكن وأبو السعود ١/٦٩ - بدائع ١/٦٨ - حليـ

المجلى ق ١٧٠ب/١ - غنية المظلي ١٥٢ - مجمع الأنهر ٣١/١

منايه ٩٠/٨٦ - ١ - بتايه ٣٥٤-٣٥٥/١ - مراقى الفلاح مع ط ١٨

الثالث . أعني صفة الماء المستعمل . فعن أبي حنيفة في صفته روايات =

.....

== نجس نجاسة غليظة بقدر فيه بالدرهم وهي رواية الحسن عنه وبها
أخذ الحسن . ونجس نجاسة خفيفة بقدر فيه بالكثير الفاحش وهي
رواية أبي يوسف عنه وبها أخذ أبو يوسف . وظاهر غير طهري وهي
رواية محمد بن الحسن عنه وبها أخذ محمد . وقال زفران كان
المستعمل متوضئا فالأمر المستعمل طاهر وإن كان محدثا فهو طاهر
للمهور . حليه المجلى ق ١٦٩ ب ١٧٠ / ١ - غنية المتطلى ١٥٠ -
بدائع ١ / ٦٦ - مسوط ١ / ٤٦ - جوهرة ١ / ١٦ - بحر ١ / ٩٩
تبیین ١ / ٢٤ - ملامسكن ١ / ٦٩ - مجمع ١ / ٣٠ - فتح القدير ١ / ٨٥
فتح باب العناية

وفى البدائع : ثم مشايخ بلخ حققوا هذا الخلاف فقالوا الماء
المستعمل نجس عند أبي حنيفة وأبي يوسف وعند محمد طاهر غير
طهري . ومشايخ العراق لم يحققوا الخلاف فقالوا انه طاهر غير طهري
عند أصحابنا حتى روى عن القاضي أبي خازم الحواشي انه كان يقول
اننا نرجو أن لا تثبت رواية نجاسة الماء المستعمل عن أبي حنيفة .
وهو اختيار المحققين بما وراء النهر اهـ ١ / ٦٧ . وفى رد المحتار
بعد قوله " وهو طاهر . . الخ " رواه محمد عن الامام وهذه الرواية
هى المشهورة منه واختارها المحققون قالوا عليها الفتوى لا فرق فى
ذلك بين الجنب والمحدث . واستثنى الجنب فى التجنيس الا أن
الاسلاق أولى عنه التخفيف والتغليظ . ومشايخ العراق نفوا
الخلاف وقالوا انه طاهر عند الكل . وقد قال فى المجتبى صحبت
الرواية عن الكل أنه طاهر غير طهري فلا اشتغال بتوجيه التغليظ
ولتخفيف مما لا جدوى له نهر . وقد أطال فى البحر فى توجيه هذه
الروايات ورجح القول بالنجاسة من جهة الدليل لقوله اهـ ١ / ١٨٥
نهر ق ١ / ٢٣ - بحر ٩٩ - ١ / ١٠١ - قوله فى التجنيس كتاب فتاوى ==

== لصاحب الهداية .

دليل القول بنجاسته . ما رواه مسلم عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " لا يفتسلن أحدكم في الطاء الدائم وهو جنب " مع ما رواه أيضا من جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يبولن أحدكم في الطاء الراكد " . وفي سنن أبي داود أنه صلى الله عليه وسلم قال لا يبولن أحدكم في الطاء الدائم ولا يفتسلن فيه من الجنابة " . ووجه الدلالة : أنه صلى الله عليه وسلم سوى نفسى النهي بين البول في الطاء ولا غتسال فيه . لكن أبا يوسف قال بالتخفيف لا بغير الغسل . أه فتح باب الخياطه ١/١٢٠ وفي غنية المتعلين : نهى عن الاغتسال في الطاء الدائم كنهيه من البول فيه . ولأنه ماء أزيلت به نجاسة حكيمه فيعتبر بما أزيل به الحقيقية بل أولى اذا لقليل من الحقيقية عفو ومن الحكيمه لا أه . ١٥٠ - حليه المجلد ١/١٦٩ - مبسوط ١/٤٦ - بدائع ١/٦٧ - الاختيار ١/١٦ بحر ١/١٠٠ - تبين ١/٢٤ - أبوالسعود ١/٦٩ - غايه ١/٨٨ بظاينه ١/٣٥١-٣٥٠

وأما دليل القول بطهارته : فما روى البخارى من جابر قال مرضت فأتاني النبي صلى الله عليه وسلم وأبو بكر وهما طشيان فوجد انى قد اغمى على فتوضأ النبي صلى الله عليه وسلم ثم صب وضوءه على فأفقت فقلت يا رسول الله كيف أصنع في مالى ؟ كيف أقضى في طالى ؟ فلم يجبنى بشىء حتى نزلت آية الميراث " وروى البخارى أيضا من حديث أبي جحيفة قال أتيت النبي صلى الله عليه وسلم وهو في قبة حمراء من آدم ورأيت بلالا أخذ وضوء النبي صلى الله عليه وسلم ورأيت الناس يبعدون ذاك الوضوء فمن أصاب منه شيئا تمسح به .

.....

== ومن لم يصب منه شيئاً أخذ من بلل يد صاحبه "أه فتح باب العناية

-١٢٠-١/١٢١-

حديث أبي هريرة وجابر . رواه مسلم في الطهارة باب النهي
عن البول في الطاء الراكدة ١٨٧-١٨٩ / ٣ . ابن الجارود في طهارة
الطاء والقدر الذي ينجس ولا ينجس ٢٩ ، الطحاوي في الطهارة
١ / ١٤ . ابن خزيمة . جلع أبواب ذكر الطاء . باب النهي عن
اغتيال الجنب في الطاء الدائم ١ / ٤٩ . قوله " وفي سنن أبي داود ..
الخ " أبو داود في الطهارة باب البول في الطاء الركدة ١ / ٥٦
البخاري في الطهارة باب الطاء الدائم ١ / ٦٥ . مسلم في الطهارة
باب النهي عن البول في الطاء الراكدة ١٨٧ / ٣ - الترمذي في أبواب
الطهارة باب ما جاء في كراهية البول في الطاء الراكدة رقم ٦٨ وقال
هذا حديث حسن صحيح . النسائي في الطهارة . النهي عن
البول في الطاء الراكدة ١ / ٣٢ - ابن طاجه في الطهارة وسننها باب
النهي عن البول في الطاء الراكدة ١٢٤ . ابن حبان باب العماء ذكر
خبر لوهم من لم يحكم صناعة الحديث أن اغتسال الجنب في الماء
الدائم ينجسه ٣٩٨ / ٢ . الطحاوي في الطهارة ١ / ١٥ . البيهقي
في الطهارة باب النهي عن البول في الطاء الراكدة ١٩٧ / ١ . أحمد
في الطهارة باب حكم البول في الطاء الدائم وحكم الوضوء والاغتسال
منه ٢١٨ / ١ . ابن أبي شيبة في الطهارة من كان يكره أن يبول في
الطاء الراكدة ٢٤٢ / ١ - عبد الرزاق في الطهارة باب البول في الطاء
الدائم ١ / ٩٠ . قوله " ما روى البخاري عن جابر . . الخ " البخاري
في الفرائض ٢-٣ / ٨ . قوله " روى البخاري من حديث أبي جحيفة "
البخاري في الصلاة باب الصلاة في الثوب الأحمر ١ / ٩ . وفي فتح
الله المكنن بحديثه " وقال محمد . . الخ " ووجهه أن ملائكة

== الداهسر للظاهر لا تقتضى التجسس غير أنه أقيم به قرية أو رفع

لحدث فتشيرت صفته كمال الزكاة لما أقيم به القرية حرم على الفسنى
والهاشمى . زلعى . ويشهد لمحمد ما ذكره فى الحنابلة أن أصحاب
رسول الله صلى الله عليه وسلم بادروا الى وضوءه فمسحوا به وجوههم
فلو كان نجسا لمنعهم كما منع أبا طلحة الحجام من شرب دهاهـ ١٦٩
تبيين ١/٢٤ - مناه ٨٧-٨٨ / ١ - مناه ٣٤٩-٣٥٠ / ١ . مسوط

٤٦ ١/٤٧ - بدائع ١/٦٧ - غنية المتولى ١٥١ - حلية المجلى ١/١٣٨
وجه القول بأنه ظاهر غير طهور : ان أعضاء الوضوء ظاهرة حقيقة
نجسة حكما . فالطء المستعمل فيها بالنظر الى الأول طاهر والنظر
الى الثانى نجس والحكم عليه بأحدهما ابطال للآخر . وعطاهما
ولو بوجه أولى من ابطال احدهما فقلنا بانتقاء الطهورة وبقاء الطهارة
صلا بالشبهين أه مناه ١/٨٦ - مناه ٣٤٨-٣٤٩ / ١ .

الرابع فى حكمه : قال فى الدر : وحكمه أنه ليس بطهور لحدث
بل لخبر على الراجح المعتمد أه ١/١٨٦ وقال قاضى خان
فى فتاواه : اتفق أصحابنا رحمهم الله فى الروايات الظاهرة على
أن الطء المستعمل فى البدن لا يبقى طهورا أه ١/١٤ وقال فى
الهداية : والماء المستعمل لا يجوز استعماله فى طهارة الأحداث أه
قيده بقوله فى طهارة الأحداث اشارة الى أنه يجوز استعماله فى
طهارة الأنجاس فيما روى محمد عن أبى حنيفة وهو الموافق لمذهبه
فان ازالة النجاسة العينية بسائر الطاعات تجوز عنده أه مناه مع
هداية ١/٨٥ - مناه ١/٣٤٤ وفى حلية المجلى : وحكمه أنه
لا يلهمس الأحداث ولكنه يزيل النجاسة الحقيقية من الثوب والبدن
مند أبى حنيفة ومحمد ويكره شربه ولا يحرم ويحسن به نقله الزاهد قى
عن محمد أه ق ١٢٠ ب ١

وأن توضعاً للتبرد ولم يتوضأ للصلاة فإن الماء لا يصير مستحطلاً في قول
أصحابنا إلا رؤية ذكرها الطحاوي أنه يصير مستحطلاً (١)

== وفي النهر بعد قول المصنف "لا يطهر" يعني للأحداث أما
الأحداث فمطهرها عند الإمام والثاني - أي محمد - وكذا في غير
موضع وبارتبه في المجتبى : وتجوز إزالة النجاسة بالمستعمل
على الرواية الظاهرة غاية الأمر أن محمداً وإن أخذ برواية
الظهارية إلا أنه خالف في كونه منزلاً للأحداث وعلى هذا فقوله في
فتح القدير بعد حكاية الروايات ومن رواها وكل أخذ بما روى أي
في خصوص الظاهرة والنجاسة لا مطلقاً أهـ ق ٢٣ ب/١

(١) تقدم أن من توضأ للتبرد وكان غير محدث فإن الماء لا يصير مستحطلاً
لأنه لا إقامة قرينة فيه ولا إزالة حدث. وفي مختصر الأحساوي :
وما توضىء به من المياه أو اغتسل به منها أو تبرد به منها فقد صار
مستحطلاً لا يجوز التوضؤ به ولا الاغتسال به أهـ ١٦ قال السرخسي:
وذكر الطحاوي رحمه الله أنه إذا تبرد بالماء صار الماء مستحطلاً
وهذا غلط منه إلا أن يكون تأويله أن كان محدثاً فيزول الحدث
باستحطال الماء وإن كان قصده التبرد فحينئذ يصير مستحطلاً أهـ

١٣ - اذا شرب من اناء به طء سنور قال في كتاب الصلاة احب السى أن يتوضأ بخيره وقال ابو حنيفة في الجامع الصغير اكره له أن يتوضأ به وروى من أبى يوسف أنه قال سألت أبا حنيفة وابن أبى ليلى عن سنور الهرة فكرها . وأما أنا فلا أرى به بأساً .^(١)

(١) عقدت بعض الكتب ما يتعلق نحو هذه المسألة بفصل فى الأسار وغيرها السور بالضم البقية والفضلة وأسار أبقاه كسار كمنع والفاعل منهط سآر والقياس مسعر أه قاموس ٢/٤٤ . مغرب ٢١٥ - مصباح ١/٢٩٩ وفى رد المحتار: والسور بالضم مهموز الحين بقية الطء التى يبقونها الشارب فى الاناء أو فى الحوض ثم استعير لبقية اللحام والجمع الأسار والفصل أسار أى ابقى طء شرب بحر وفيه وظاهر التاموس ان السور حقيقة فى مطلق البقية اه ٢٠٤-٢٠٥ ١/٢٠٥ - ك على الدر ١/١٢١ - ك على مراقى الفلاح ٢٢-أبو السعود ٨١-٨٢ ١/٨٢-فنية المتلى ١٦٦-حليه الناجى ١٧٠-عنايه ١/١٠٧-تهستانى ١/٣٧ وهو أربعة أنواع: طاهر كسور الآدمى وطير وكل لحم . ومكروه كسور الهرة . ونجس كسور الخنزير وسباع البهائم . ومشكوك فيه كسور البخل والخطاراه عنايه ١/١٠٧ - بنايه ١/٤٢٥-تحفة

بدائع ١/٦٣ - اختيار ١/١٨-فنية المتلى ١٦٦ - حليه الناجى ١٧٠-مراقى الفلاح ٢٢-جوهرة ١/٢١ - الننف فى الفتاوى ١/١١٠- السنور: حيوان أليف من الفصيلة السنورية ورتبة اللواحم من خسير تأكله الفأرة ومنه أهلى وبرى وهى سنورة . وفقارة الخلق وأصل الذنب ج سنننا نسير أه المعجم الوسيط ١/٤٥٧

حكم سورها: سور الهرة طاهر مكروه عند أبى حنيفة ومحمد رحمهم الله هذا لفظ الجامع الصغير . وأما لفظ كتاب الصلاة .

وان توضأ بخيره كان احب الى . ولم يذكر الكراهة . ومن أبى يوسف =

.....

== رحمه الله أنه غير مكروه أه بنابه ١/٤٤٤ - عنابه ١/١١١ - تحفة

مسوك ١/٥١ - بدائع ١/٦٥ - جوهرة ١/٢١ - بحر ١٣٧-١/٣٨

الجامع الصغير ٣ - وقال في الأصل : أحب إلى أن يتوضأ

بغيره أه ١/٢٧ وقال في الموطأ : لا بأس بأن يتوضأ بفضل سور

الهرة وغيره أحب إلينا وهو قول أبي حنيفة أه ٤ هـ وهو تركراهة

سورها عن سعيد بن المسيب ومحمد بن سيرين والحسن البصري

وإلا ومجاهد ويحيى بن سعيد رضى الله عنهم أه لباب ١/٨٥

بنابه ١/٤٤٤-١/٤٥٠

والكراهة كراهة تنزيهية في الأصح قال في غنية ذوي الأحكام في بغية

درر الأحكام : أقول والأصح أن كراهة سور الهرة تنزيهية كما في

الفتح وهذا في الهرة الأهلية وأما البرية فسورها نجس كما في

الكشف الكبير أه ١/٢٧ - فتح وعنابه ١/١١٢ - بنابه ١/٤٤٤

در ١/٢٠٧ - در منتقى ١/٣٥ - بحر ١/١٣٩ - مراقى الفلاح ٢٤ -

فتح باب الخطاه ١/٤٣ - قهستانى ١/٣٧ وفى البحر من السراج

كراهة اكل فضلها تنزيها إنما هو فى حق الخنى لقد رت طلى فيره

أما الفقير فلا أه أبو السعود ١/٨٤ - بحر ١/١٣ - جوهرة

٢١-١/٢٢ - مراقى و٢٤ - در ١/٢٠٧ قال ك فى حاشيته على

مراقى الفلاح بعد قوله " ولكن يكره سورها تنزيها " عند عدم العلم

بحالها . أما اذا علم حالها من نجاسة وفيها فثبت حكمه أه ٢٤

وقال فى الدر : وهرة فوراكل فأرة نجس مغلط أه أيضا در منتقى

١/٣٥ قوله " فوراكل فأرة " فان مكنت ساعة ولحست فمها فمكروه

مد . ولا ينجس عندهم وقال محمد ينجس لأن النجاسة لا تزول

عنده الا بالطل ينفضى أن لا ينجس طلى قولها اذا غابت ==

.....

== خبيثة يجوز معها شربها من وطء كثير حلية . وقوله " مفلتة "

وفى رواية عن الثانى - أبى أبى يوسف - أن سؤر مالا يؤكل كبسول
طيوكل والذي يظهر ترجيح الأول - أى عدم النجاسة - بحر أه
رد المحتار ١/٢٠٦ - مجمع ١/٣٥ - ملا مسكين ١/٨٤ - رد ١/٢٧

ففيه المتطلى ١٦٩ - جوهرة ١/٢٢ - بدائع ١/٦٥ - فتاويه وفتح ١/١١٢

بنايه ١/٤٥١ - بحر ١/١٣٧ - فتح باب الحنايه ١/٤٣ - قهستانى ١/٣٧

احتج أبو يوسف بما رواه الدارقطنى وابن طاجه والطحاوى من حديث

حارثة بن محمد عن عمرة عن عائشة قالت كنت أتوضأ أنا ورسول الله

صلى الله عليه وسلم من أنا واحد . وقد أصابت منه الهرة قبل ذلك

قال الزيلحى : قال الدارقطنى : وحارثه لا بأس به أه نصب الراية

١٣٣-١/١٣٤ - بنايه ١/٤٤٦ - فتح ١/١١١ - فنيه المتطلى ١٦٩ -

فتح باب الحنايه ١/٤٤ الدارقطنى فى الطهارة باب سؤر الهرة

١/٦٩ واللفظ له . ابن ماجه فى الطهارة باب الوضوء بسؤر الهرة

والرخصة فى ذلك ١/١٣١ - الطحاوى فى الطهارة باب سؤر الهرة ١/١٩

وهن كبشه بنت كعب بن مالك - وكانت تحت ابن أبى قتادة أن باقتادة

دخل فسكبت له وضوء فجاءت هرة فشربت منه . فاصنى لها الاناء

حتى شربت . قالت كبشه : فرأى أنظر اليه . فقال : أتعجبين يا ابنة

أخى ؟ فقلت : نعم . فقال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال

" انها ليست بنجس . انها من الطوافين عليكم واللوات " رواه

اصحاب السنن الأربعة . ابوداود فى الطهارة باب سؤر الهرة ١/٨٠

واللفظ له .

الترمذى فى ابواب الطهارة باب ماجاء فى سؤر الهرة وقال : حديث

حسن صحيح وهو أحسن شىء فى الباب وقد جوده مالك ولم يأت به ==

.....

== أحد أتم منه . رقم ٩٢ . النسائي في الطهارة باب سورة الهرة ١/٤٨
ابن ماجه في الطهارة وسننها باب الوضوء بسورة الهرة الرخصة في
ذلك ١/١٣١ ورواه مالك في الموطأ في الطهارة باب الوضوء
بسورة الهرة ٥٤ . الدارقطني في سننه في الطهارة باب سورة الهرة
١/٧٠

اللاحون في الطهارة باب سورة الهرة ١/١٨ . الحاكم في المستدرک
وقال هذا حديث صحيح ولم يخرجاه ١/٦٠ . أحمد في الطهارة
باب فيما جاء في سورة الهرة ١/٢٢٢ . البيهقي في الطهارة باب
سورة الهرة ١/٢٤٥ . ابن خزيمة في الطهارة باب الرخصة في الوضوء
بسورة الهرة ١/٥٥ . ابن حبان في الطهارة ذكر الخبر الدال
على أن أسار السباع كلها طاهره ٢/٤٢٢ - انظر نصب الراية
١٣٦-١/١٣٧ - البناء ١/٤٤٦ - الفتح ١/١١١ - فتح باب العناية
١/٤٤ - فنيها لعل ١٦٨

قال الشلبي بعد حديث الاصفاء وهو أنه طلى الله عليه وسلم كان
يصفى الاناء للهرة فتشرب منه ثم يتوضأ منه ولا يخفى أن التوضي
لا ينافي كراهية التنزه لأنه للتشريع أو كان عند عدم ماء آخر أو كان
قبل تحريم لحمها أه ح شلبي مع زيلعي ١/٣٣

ولهما ما رواه الحاكم في المستدرک من حديث عيسى بن المسيب
ثنا ابو زرعة عن أبي هريرة . قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
" السنور سبع " . قال الحاكم : حديث صحيح . ولم يخرجاه
وعيسى هذا تفرد عن أبي زرعة . الا أنه صدوق ولم يجرح قط .
وتحقيقه الذهبي في مختصره وقال : ضعفه ابو داود وابو حاتم .
ورواه الدارقطني في سننه بقصة فيه عن أبي النصر عن عيسى بن

.....

== المسيب . قال : حدثني أبو زرعة عن أبي هريرة قال : كان رسول الله

صلى الله عليه وسلم يأتي دار قوم من الأنصار . ودونهم دار . فشق

ذلك عليهم . فقالوا يا رسول الله تأتي دار فلان ولا تأتي دارنا ؟ فقال

عليه الصلاة والسلام : لأن في داركم كلبا . قالوا : فان في دارهم

سنورا . فقال عليه الصلاة والسلام : السنور سبع . ثم أخرجه

مختصرا من جهة وكيع ومحمد بن ربيعة . كلاهما عن عيسى بن

المسيب عن أبي زرعة عن أبي هريرة . قال : قال رسول الله صلى الله

عليه وسلم السنور سبع . وقال وكيع : الهر سبع . ورواه أحمد

وابن أبي شيبة . وسحاق بن راهويه في مسانيدهم عن وكيع به بلفظ :

الهر سبع أه - نصب الراية ١٣٤-١٣٥ / ١ - بنابه ٤٤٧-٤٤٨ / ١

فتح ١ / ١١١ - فتح باب العنايه ٤٤ / ١ - غنيه المتطلى ١٦٩ .

مستدرک الحاكم ١ / ١٨٣ - سنن الدارقطني كتاب الطهارة باب

الأسار ١ / ٦٣ - مسند احمد ٢ / ٣٢٧

مصنف ابن أبي شيبة كتاب الطهارة من قال لا يجزئ ويغسل منه

الانسا ١ / ٥٠٥٥

ان الحديث يقتضى تنجسه لكنه سقط لعله الطوف فالتول بالكراهة

جمع بين الدليلين أه رمز ١ / ١٢ وفي غنيه المتطلى بعد ذكر

الحديث والمراد بيان الحكم من الخلقة والصورة لكن سقطت

النجاسة لعله الطواف فبقيت الكراهة لأن المتعلق بالسباع حكمان

حكم السور وحكم اللحم فثبت في الهرة حكم اللحم وهو الحرمة لعدم

المعارض وعدم الضرورة . وحكم السور شيان النجاسة كسباع البهائم

والكراهة كسباع الطير فاذا انتفى ارادة النجاسة لم قلنا تحمين ارادة

الكراهة أه ١٦٩ - بنابه ٤٤٨ / ١ - عنايه ١ / ١١١ - تبين ١ / ٣٣

==

بحر ١ / ١٣٨ - ابوالسمود ١ / ٨٤

.....

== والقياس ان يكون سورها نجسا نظرا الى اللحم الا أن الضرورة
بالطواف استقلت ذلك واليه الاشارة بقوله عليه السلام " انها من
الطوافين عليكم والطوافات " ولا يلزم من سقوط النجاسة سقوط
الكراهة اهـ جوهره ١/٢١ - بنائه ١/٤٤٨ - اختيار ١/١٩ - رد المحتار

١/٢٠٦ - ط. على الدر ١/١٢٢

الوجه في كراهة سور الهرة للتحريم او التنزيه^١ قال في التبيين :
قال الدحاوي كراهة سور الهرة لحرمة لحمها وهذا يدل على أنها
الى التحريم أقرب كسباع البهائم لأن الموجب للكراهة لا زم فيعارض.
وقال الكرخي كراهيته لأجل انها لا تتحامي النجاسة وهذا يدل على
التنزيه وهذا أصح والأقرب الى موافقه الحديث فانه طيب الصلاة والسلام
قال فيها انها ليست بنجسة انها من الطوافين عليكم والطوافات
فجعلها كالطوافين علينا وهم المطايك أى كما سقط الاستئذان في
حق من ملكته أيماننا بعله الطواف سقطت النجاسة في حق الهرة
بهذه الحلة اذ في كل واحد منهما حرج وهو مدفوع . هذا اذا كان
واجدا للطه ولا يكره عند عدم الطه لأنه ظاهر لا يجوز المصير الى
التييم مع وجوده اهـ ١/٣٣ - بنائه ١/١١٣ - بنائه ٤٤٤ - ١/٤٥٠

بدايع ١/٦٥ - جوهره ١/٢١ - فتح باب النجاسه ١/٤٤

وحديث الاصفا* محمول على ما قبل التحريم أو على انها لم تأكل
النأرة طادة . قال في البنايه : ومارواه أبو يوسف رحمه الله من
فعله عليه السلام كان يصفى له الاثاء . الحديث محمول على ما قبل
تحريم الهرة . وذلك في وقت تحريم السباع . فان قلت من أين

علم أن مارواه أبو يوسف رحمه الله كان قبل التحريم . ==

.....

== قلت اذا اجتمع المصحح والمحرم فى قضية ولا يعلم التاريخ فالعمل
للمحرم . وقيل اذا لم يعلم التاريخ يجعل كأنهما وردا أيضا
وإضافة الحرمة الى ما هو صريح فى التحريم أولى . وقيست
الكراهة لقصور العلة لأنه يمكن أن تحفظ الأمانة عنها بحيلة بأن
تعدد أفواهها ويقال يحمل ما رواه أبو يوسف على أن البقرة
التي كانت فى بيت النبى صلى الله عليه وسلم ما كانت تأكل الفأرة
كرامة للنبي صلى الله عليه وسلم . وأما غيرها فيحمل على أنها
شربت متيهاة اكل الفأرة ومحتمل غير ذلك فكان مكروها أ هـ
٤٤٩ - ٤٥٠ / ١ - عن ابنه ١ / ١١٢ - بدائع ١ / ٦٥ - الطائفة
الكبرى ٥٦ .

١٤ - وإذا شرب من اناء به ماء فرس أو يرد من لا بأس بأن يتوضأ به
هكذا ذكر في الكتاب ولم يذكر الاختلاف وظل في اختلاف زفر
بكره أن يتوضأ به في قول زفر وهو قول أبي حنيفة والحسن بن زياد
ولو توضأ به جاز. (١)

(١) الفرس اسم جنس كالخطر يعم الذكر والأنثى اهـ طوطي الدر ١/١٢
رد المختار ١/٢٠٥ - البرذون : التركي من النمل والجمع
البراذين وخلافها العرب والأنثى برذونه اهـ مغرب ٤٢ - سور
الفرس فيه أربع روايات عن الامام كط في التبيين : ظاهر في ظاهر
الرواية لأن لحابه متولد من لحمه وهو ظاهر وحرمة لكونه آفة
الجهاد لا لنجاسته كالآدمي ألا تسرى ان لبنه حلال بالا جماع.
وفي رواية الحسن انه مكروه كالحمة . وروى عنه انه مشكوك فيه . وفي
رواية رابعة سور مالا يؤكل كبوله والفرس وغيره فيه سواء وهو رواية
البشاداديين من أبي حنيفة . وعندهم سورة ظاهر رواية واحدة
لأن لحمه مأكول عندهم . وأما سور مالا يؤكل لحمه فلا أنه يتولد من
لحم مأكول فأخذ حكمه ويلحق به سور مالا ليس له نفس سائله مما
يحيش في الطاء وغيره اهـ ١/٣١ - بحر ١/١٣٤ - ميسوك ١/٥٠
تحفه رمز ١/١٢ بدائع ١/٦٤ - غنية المتطلى ١٦٧ - عناية وفتح
١/١١٧ - بناءه ١/٤٦٣ وفيها : وذكر في الأصل لا بأس بسور
الفرس من غير ذكر خلاف . قال في غنية المتطلى : رواية أنه ظاهر
بلا كراهة هو الصحيح من مذهبه . ثم قال ويكونه ظاهراً أخذ بعض
المشايخ بل كل المتأخرين لما تقدم اهـ ١٦٧ - شرنبلالية ١/٢٧
مراقي القلاح ٢٣ - بدائع ١/٦٤ - بحر ١/١٣٤ - هداية ١/١٧
تهستاني ١/٣٨ وفي الهنديه : وسور الفرس ظاهر في الأصح اهـ
١/٢٣ - در منقى ١/٣٥ - در مختاره ١/٢٠ - فتح باب العنايه
١/٤١ - غاد مى ٠٢٥

.....

== وفى ج ث على مرقى الفلاح او ذكر شيخ الاسلام وغيره : أن أكل لحمه مكروه تنزيها فى ظاهر الرواية وهو الصحيح كما فى مجمع الأنهر أم ٢٣ - خاد مى ٢٥ - مجمع ١/٣٥
وأما سورة الحطار والبغل فمشكوك فيه . قال فى فتح باب الحنانيه :
والحطار والبغل أى وسورهما مشكوك فى طهريته . وقيل فى طهارته
والأول أصح لأنه لو مسح رأسه منه ثم وجد الطاء لا يجب غسل رأسه
ولو كان الشك فى طهارته لوجب غسله احتياطا لتوهم النجاسة .
وسبب الشك تعارض الخبرين فى إباحته وحرمة .

فقد روى البخارى من حديث أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
جاءه ه جاء فى خيبر . فقال : اكلت الحمر فسكت . ثم أتاه الثانية
فقال : اكلت الحمر فسكت . ثم أتاه الثالثة فقال : أفنيت الحمر فأمر
مناديا ينادى فى الناس ان الله ورسوله ينهيانكم من لحوم الحمر
الأهلية . فاكففت القدر وانها لتغور باللحم . قال ابن أبى أوفى :
فتحدثنا أنه انط نهى عنها لأنها لم تخص . وقال بعضهم : نهى
عنها البتة لأنها تأكل العذرة . وقال ابن عباس : لا أدري أنهى عنه
رسول الله صلى الله عليه وسلم من أجل أنه كان حمولة الناس فكره أن
تذهب حمولتهم ؟ أو حرمة فى يوم خيبر ؟ وروى ابوداود عن
قالب بن أبجر قال : أصابتنا سنة أى قحط . ولم يكن فى مالى
شئ أأطعم أهلى الا شئ من حمر وقد كان رسول الله صلى الله
عليه وسلم حرم لحوم الحمر الأهلية . فذكرت ذلك لرسول الله
صلى الله عليه وسلم فقال اطعم اهلك من سمين حمر فانط حرمتها
من أجل جوال القرية . وكذا تعارض الأثران . فمن ابن ممر
نجاسته ومن ابن عباس طهارته وليس أحدهما أولى من الآخر . فيبقى
مشكلا أم ١/٤٥ .

.....

== وفي البحر : قال شيخ الاسلام خواهر زاده في مسوله : الأصح في

التمسك ان دليل الشك هو التردد في الضرورة فان الحظر يربط

في الدور والأفنية فيشرب من الأواني وللضرورة أثر في إسقاط

النجاسة كما في الهرة والفأرة الا أن الضرورة في الحمار دون

الضرورة فيميط لدخولهما ضائق البيت بخلاف الحظر ولولم تكن

الضرورة ثابتة أصلا كما في الكلب والسباع لوجب الحكم بالنجاسة

بلا اشكال ولو كانت الضرورة مثل الضرورة فيهما لوجب الحكم

بإسقاط النجاسة فلما ثبتت الضرورة من وجه دون وجه واستوى

ما يوجب النجاسة ولطهارة تساقل للتعارض فوجب المصير الى

الأصل والأصل هنا شيان للطهارة في جانب الطاء والنجاسة

في جانب اللعاب لأن لعابه نجس كط بينا وليس أحدهما بأولى

من الآخر فيبقى الأمر مطلقا نجسا من وجه باهرا من وجه فكان

الاشكال عند علطنا بهذا الطريق لا الاشكال في لحه ولا اختلاف

الصحابة في سورة أه ١/١٤٠ - ابوالسجود ١/٨٤ - مجمع ١/٣٦

فتح ١/١١٦ - عنابه ١/١١٥ - بنابه ٤٥٨ - ١/٤٥٤ - دل على

مراقى القلاح ٢٥ - ط على الدر ١٢٢ - ١/١٢٣ - رد المحتار ٢٠٨ - ١/٢٠٩

قال في فتح باب العناية : والبغل متولد من الحظر ، فأخذ حكمه

وقيل البغل تابع لأمه . فان كانت أتاننا فسورة مشكوك فيه وان كانت

رمكة فسورة طاهرأه ١/٤٥

الرمكة : هي الفرس وهما البرذونة تتخذ للنسل أمه مخرب ١٩٨ .

قال في الدر : وسور حطر أهلى ولو ذكرنا في الأصح وبغل أمه

حطرة فلو فرسا أو بقرة فطاهر كمتولد من حطر وحشى وبقرة ولا عبرة

بغلبة الشبه لتصريحهم بحل اكل ذئب ولدت له شاه اعتبارا للأم وجواز

الاشكال يستلزم طهارة السور كط لا يخفى اه أيضا در منتهى ١/١٣٦ ==

.....

== قوله "أهلى" أما الوحشى فأكول فلا شك فى سورة ولا كراهة . قوله
 " فى الأصح " قاله قاصى خان ومقابلة القول بنجاسته لأنه ينجس فمه
 بشم البول قال فى البدائع وهو غير سديد لأنه أمر موهوم ولا يغلب
 وجوده فلا يؤثر فى إزالة الثابت . قوله " اه حطارة " قال فى القاموس
 الحطارة بالهاء الأتان قافهم . وهذا القيد صرح به غير واحد منهم
 السروجى فى شرح الهداية قال اذا نزا الحطار على الرمكة أى الفرس
 لا يكره لحم البخل المتولد بينهما فعلى هذا لا يصير سورة مشكوكا
 فيه اه والمراد لا يكره لحمه عندهم الحاقا بالفرس وعندده يكره كالفرس
 الا أن سورة لا يكون مشكوكا فيه اتفاقا كما هو الصحيح فى سورة
 الفرس وكذا البغل الذى أه بقره يحل لحمه اتفاقا ولا يكون سورة
 مشكوكا لكن ينافى هذا قول صاحب الهداية : والبخل من نسل
 الحطار فيكون بمنزلته فانه يفيد اعتبار الأب الا ان الأصل فى الحيوانات
 اللاحاق بالأم كما صرحوا به فى غير موضع . شرح النية ونحوه فى النهر
 قال فى الحلية : قلت : ويمكن أن يقال ما فى الهداية مخرج على مذهب
 الاطام خاصة فيط اذا كان ابوه حطاراً أه فرسا تخليها لجانب التحريم
 على الاباحة احتياطاً أه رد المحتار ١/٢٠ - ك در ١/١٢٢ - غنية
 المتولى ١٧٠ - بحر ١/١٤٢ - ابوالسعود ١/٨٥

قال فى فتح باب العناية : وحكم المشكوك قوله : يتوضأ به ويتيمم أى
 يجمع بين الوضوء بسورة الحطار أو البخل وبين التيمم ان عدم غيره أى
 فقد ولم يوجد حينئذ غير سورة الحطار أو البخل وأيهما قدم جاز .
 وقال زفر : يجب تقديم الوضوء لتحقيق شرط صحة التيمم وهو فقد ط
 واجب استحطاله . قلنا : الاحتياط فى الجمع بينهما لا فى الترتيب
 فان كان ماها قد توضح به قدم أو آخر . ولا يفرضه التيمم وقد أتى
 به لكن الأفضل تقديم الوضوء ولذا قدمه أه ١/٤٥ وفى الفتح :
 اختلفوا فى النية فى الوضوء بسورة الحطار والأحوط أن ينوى أه ١/١٧٠ -
 در منتقى ومجمع ١/٣٦ . در مختار ١/٢٠٩ - در مع شرنبلالية ١/٢٨ -
 مراقى الفلاح ٢٦ - هداية ١/١١٧ - تبين ٢٤ - بحر ١/١٤٣ -
 ملاسكين مع أبى السعود ١/٨٥ - قوله " روى البخارى من حديث أنس
 الخ " لى البخارى فى الذبائح والصيد والتسمية بالبحوم الحمرا لنسبة ٢٣
 قوله " روى أبوداود عن غالب بن أبجر الخ " أبوداود فى الأشعق باب فى أكل
 لحوم الحمرا اهلية ١/١٦٣ .

١٥ - بول مايوكل لحمه في قول أبي حنيفة وأبي يوسف نجس وفي قول محمد بن طاهر (١) ويتولد منه ثلاث مسائل : مسألة : في إصابة الثوب . ومسألة : في وقوعه في الط . ومسألة : في الشرب .

(١) بول مايوكل لحمه نجس نجاسة مخففة عند أبي حنيفة وأبي يوسف .
وعند محمد بن طاهر . مراقى الفلاح ١٢٤ - در مختار ١٩٣ / ١ - در منتقى
١ / ٣٣ - غنية المتولى ١٤٨ - حلية الناجي ١٤٩ - ملا مسكين ٢٥ / ١
بدائع ١ / ٦١ - جوهرة ١ / ٤٥ - بنها ١ / ٣٩٦ - عناية ١ / ١٠١ - فتح
باب العناية ١ / ٧٥ - قهستان ١ / ٦٢ - الظاهر من ادلائقهم
نجاسة شيء التخليط كما ذكر المصنف وليس كذلك . وفي مراقى الفلاح :
مايوكل لحمه من النعم الأهلية والوحشية كالغنم والخيول . قيد
ببولها لأن روث الخيل والبغال والحمير وخصى البقر وبحر الغنم
نجاسته مخلطة عند الإمام لعدم تعارض نصين . وعندهما خفيفة
لاختلاف الخلط . وهو الأظهر لعموم البلوى . ولها محمد آخر
وقال لا يمنع الروث وأن فحش البلوى الناس بما تلاءم الطرق والخانات
بها أه ١٢٤

وفي رد المحتار : المغلظ من النجاسة عند الإمام ما ورد فيه نص لم
يحارض آخر فان عورض بنص آخر فمخفف كبول مايوكل لحمه فان حديث
استنزهوا البول يدل على نجاسته وحديث المرتين يدل على طهارته
وعندهما ما اختلف الأئمة في نجاسته فهو مخفف . فالروث مفلسط
عنده لأنه عليه الصلاة والسلام ساء ركسا ولم يبارضه نص آخر وعندهما
مخفف لقول مالك بطهارته لعموم البلوى أه ٢٩٣ / ١ - فتح بساب
العناية ١ / ٧٥ - غنية المتولى وحلية الناجي ١٤٦ - جوهرة ٤٥ / ١
تبين ١ / ٧٤ - بحر ٢٤٠ - ١ / ٢٤١ - مجمع ١ / ٦٢ - أبوالسعود
١ / ١٢٩ الركس : بالكسر هو الرجس وكل مستقذراه مصباح ١ / ٢٣٧ =

.....

== احتج محمد بط روى عن أنس رضى الله عنه أن أناسا من مريضة
اجتووا المدينة فرخص لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يأثوا
اهل الصدقة فشربوها من البانها وأبوالها فقتلوا الراعى واستاقوا
الذود فأرسل رسول الله صلى الله عليه وسلم فأتى بهم فقتلهم
أيد يهم وأرجلهم وسمر أعينهم وتركهم بالحره يحضون الحجارة
رواه الأئمة الستة فى كتبهم . البخارى فى الزكاة باب استئطال اهل
الصدقة وألبانها لأبناء السبيل ١٣٧-١٣٨ / ٢ واللفظ له . ومسلم
فى القسامة باب حكم المحاربين والمرتدين ١٥٤-١٥٥ / ١١ بلفظ
٣ أن شئتم أن تخرجوا الى اهل الصدقة فتشربوا من ألبانها وأبوالها
وأبوداود فى الحدود باب ما جاء فى المحاربة ٥٣١-٥٣٢ / ٤ -
والترمذى فى الطهارة باب فى بول ما يؤكل لحمه رقم ٧٢ وفى الالحة باب
ما جاء فى شرب أبوال الابل رقم ٧٨ وفى الطب باب ما جاء فى شرب
أبوال الابل رقم ٦٤٢ بسند واحد . وقال هذا حديث حسن صحيح .
والنسائى فى تحريم الدم باب تأويل قول الله عز وجل " انط جزاء
الذين يحاربون الله ورسوله . . . الآية ٣٣ الطائفة " ٨٦ / ٧ وفى
الطهارة باب بول ما يؤكل لحمه ١٢٩ - ١٣٠ - وابن طجه فى
الحدود باب من حارب وسعى فى الأرض فسادا ٨٦١ / ٢ واللباوى
فى الطهارة باب حكم بول ما يؤكل لحمه ١٠٨ / ١ . ولفظ أبى داود
والترمذى والنسائى " وأمرهم أن يشربوا من أبوالها وألبانها " .
ورواه البخارى ومسلم أيضا من حديث أبى قلابة عبد الله بن زيد الجرمي
عن أنس والبخارى فى الوضوء باب أبوال الابل والدواب والخنم
ومرابطها ٦٣-٦٤ / ١ - ولفظه : فأمرهم النبى صلى الله عليه وسلم
بلفظ " أن يشربوا من أبوالها وألبانها " ومسلم فى القسامة باب حكم
المحاربين والمرتدين ١٥٥-١٥٦ / ١١ وقال فيه : وأمرهم أن يشربوا ==

.....

== من أبوالها والبانها" نصب الرايه ١٢٣-١٢٤-البنايه ١/ ٣٩٦

فتح باب الحنايه ١/٧٥

صرينة : تصغير عرنة واد بهذا عرفات سميت بها قبيلة ينسب اليها
الحرثيون اهـ مغرب ١/٣١٢ " اجتوا المدينة" أى أصابهم
الجوى . وهو المرض ودا الجوف اذا تطاول . وذلك اذا لم
يوافقهم هواؤها واستوعمها ويقال اجتويت البلد اذا كرههم المقام
فيه وأن كنت فى نعمة اهـ نهاية ١/٣١٨ . الذود من الابل :
ما بين الثنتين الى التسع ، وقيل ما بين الثلاث الى العشر واللفظة
مؤنثة . ولا واحد لها من لفظها كالنعم وقال أبو عبيد : الذود من
الاناث ودون الذكور اهـ نهاية ٢/١٧

وسمرا صينهم : أى أحمى لهم سامور الحديد ثم كحلها بها اهـ
نهاية ٢/٣٩٩ وروى " سمل اعينهم" أى فطأها بحديدة محمأة
أو غيرها . وقيل هو فوقها بالشوك وهو بمنى السمر وقد تقدم اهـ
نهاية ٢/٤٠٣ اللقحة بالكسر والفتح : الناقة القريبة العهد
بالنتاج والجمع : لقح . وقد لقحت لقحا ولقحا . وناقة لقح . اذا
كانت غزيرة اللبن وناقة لاقح . اذا كانت حاملا . ونوق لقواح .
واللقاح ذوات الألبان . الواحدة : لقح اهـ نهاية ٤/٤٦٢

ووجه الاستدلال : أنه عليه الصلاة والسلام أمرهم بشرب ابول الابل
ولو كان نجسا لما أمر بذلك لكونه حراما . وقد قال عليه الصلاة والسلام
" ان الله تعالى لم يجعل شفاءكم فيما حرم عليكم " اهـ صايه ١/١٠١

بنايه ١/٣٩٦

ولأبى حنيفة وأبى يوسف على أن بول ما يؤكل لحمه نجس مخفف
ماروى من أبى هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
استنزها من البول فان عامة عذاب القبر منه" رواه الدارقطني فسى ==

== اللهاية باب نجاسة البول والأمر بالتنزه منه والحكم في بول ما يؤكل
 لحمه ١/١٢٨ من طريق أزهر بن سعد السطرن . ورواه أيضا مسن
 طريق أبي عوانة عن الأعمش عن أبي صالح بلفظ " أكثر مذاب القبر
 من البول " وقال صحيح . ومن طريق أبي عوانة رواه الحاكم في
 المستدرک ١/١٨٣ وقال حديث صحيح على شرط الشيخين
 ولا اعرف له علة ولم يخرجاه . وقد روى أيضا من حديث ابن عباس
 وأنس . وأجودها طريقا حديث أبي هريرة . ورواه البزار عن عبادة
 ابن الصامت بلفظ آخر أه فتح ١٠١-١٠٢ / ١ - نصب الراية ١/١٢٨
 بنائه ٣٩٧-٣٩٨ / ١ - فتح باب العناية ١/٧٥ - لباب ١/٩٥
 وجه التصانيف به : أن البول يشمل كل بول بعمومه وقد الحسب
 النبي صلى الله عليه وسلم وعيد عذاب القبر بترك استنزاه البول من
 فير فصل فدل على أن بول ما يؤكل لحمه نجس لأن الحلال لا يتحقق
 بمباشرة وعيد . ثم وجه مناسبة عذاب القبر مع ترك استنزاه البول
 هو أن القبر أول منزل من منازل الآخرة ولا استنزاه أول منزل من
 منازل اللهاية والصلاة أول ما يحاسب به المرء يوم القيامة فكانت
 اللهاية أول ما يعذب بتركها في أول منزل من منازل الآخرة أه
 بحر ١/١٢ بتصرف - بنائه ٣٩٨-٤٠٠ / ١ - صفاه ١/١٠١ ح الشلبى
 مع التبيين ١/٢٨ - أبو السعود ١/٧٥ - نهري ٢ب - ١/٢٦
 ولأنه يستحيل إلى نتن وفساد فأشبه البحر . ثم لو وقع في البحر
 تنجس البحر وعند محمد هو طهور ما لم يغلغلب فان غلب حتى فحش
 فهو راء غير طهور كسائر الطائعات الطاهرة اذا اختلطت بالماء أه
 تبين مع شلبى ١/٢٨ - بدائع ١/٦١ - اختيار ١/٣٤ - بنائه ٣٩٣ -

فأما إذا أصاب الثوب فالصلاة فيه جائزة في قول أبي حنيفة وأبي يوسف
 ما لم يكن كثيرا فاحشا ، وفي قول محمد يجوز وإن كان كثيرا فاحشا^(١)
 وأما إذا وقع في الأثاء ففي قول أبي حنيفة وأبي يوسف صار الماء
 نجسا وفي قول محمد لا يصير نجسا ولا بأس بأن يتوضأ به ما لم يخلب
 على الطه^(٢) وأما الشرب فإن في قول أبي حنيفة لا يجوز شربه
 للتداوى ولا لغير التداوى وفي قول أبي يوسف يجوز شربه للتداوى
 ولا يجوز لغيره وفي قول محمد يجوز للتداوى ولغيره^(٣)

== وأجاب في الهداية عن حديث العرينيين بأنه عليه السلام صرف
 شفاهم فيه وحيا . وزاد شارحوها كالاتقاني والكاكي جوابا آخر بأن
 ذلك كان في ابتداء الاسلام ثم نسخ بعد أن نزلت الحدود ألا ترى
 أن النبي صلى الله عليه وسلم قطع أيديهم وأرجلهم وسمل أعينهم
 حين ارتدوا واستاقوا الأبل وليس جزاء المرتد إلا لقتل فعلم أن
 إباحة البول انتسخت كالعتلة أه بحر ١/١٢ - بنياه ١/٤٠ - عناه
 وهدايه ١/١٠٢ - فتح باب العنايه ١/٧٥ - بدائع ١/٦١
 اختيار ١/٣٤ - جوهرة ١/٣٤ ح شلبي ١/٢٧ وفي رد المحتار :
 ولعنون على قولهم ولذا قال في الامداد والفتوى على قولهما أه
 ١/١٩٣ ومرقى الفلاح ١٢٤ . والفتوى على الأول كط في الضمرات أه
 فهستانى ١/٦٢

وفي منحة الخالق : والفتوى على قول أبي حنيفة في البدن وعلى قول
 أبي يوسف في الثوب وعلى قول محمد في الحنطة كط في البرجندى أه
 ١/١٢٠ ح صبا الحليم ١/٢١ - فهستانى ١/٦٢ .

- (١) سيأتى الكلام عنها في مسألة "إذا أصاب الثوب روث شيء من الدواب"
 (٢) أصل هذه المسألة أن بول مايو كل لحمه طاهر عند محمد . وإن وقع
 في الماء القليل لا ينجسه ويجوز الوضوء به إلا أن يخلب على الماء
 فيخرج عن طهوريته نجس . عندها أن وقع منه قطرة في الماء
 أفسدته . والكثير الفاحش منه يمنع جواز الصلاة أه - عناه ١/١٠١ .
 (٣) بول مايو كل لحمه لا يشرب أصلا للتداوى ولا لغيره وهذا عند ==

.....

== أبى حنيفة وقال ابو يوسف يجوز للتداوى لأنه لم يرد الحديث به
فى قصة العرنين جاز للتداوى به وإن كان نجس . وقال محمد يجوز
شربه مطلقا للتداوى وغيره لطهارته عنده . ووجه قول أبى حنيفة
رحمة الله أنه نجس والتداوى بالطاهر المحرم كلب الأثان لا يجوز
فما نطق بالنجس . ولأن الحرمة ثابتة فلا يحرم منها الا بتيقن
الشفاء . وتأويل ما روى فى قصة العرنين : أنه عليه السلام صرف
شفاءهم فيه وحيا ولم يوجد تيقن شفاء غيرهم لأن المرجع فيه الأطباء
وقولهم ليس بحجة قطعية وجاز أن يكون شفاء قوم دون قوم لا خلاف
الأمرجة حتى لو تعين الحرام مدفعا للهلاك الآن يحل كالميتة
والخمر عند الضرورة . ولأنه عليه السلام علم موتهم مرتين وحيا
ولا يبعد أن يكون شفاء الكافرين فى نجس دون المؤمنين بدليل
قوله تعالى " الخبيثات للخبيثين " ٢٦ النور . وبدليل ما روى
البخارى عن ابن مسعود رضى الله عنه أنه عليه السلام قال ان الله
تعالى لم يجعل شفاءكم فيها حرم عليكم " فاستفيد من كاف الخطاب
أن الحكم مختص بالمؤمنين .

وهذا وقد وقع الاختلاف بين شايخنا فى التداوى بالمحرم . وفى
النهاية من الذخيرة : الاستشفاء بالحرام يجوز اذا علم ان فيه
شفاء ولم يعلم داءه آخراه

وفى فتاوى قاضى خان معزيا الى نصر بن سلام معنى قوله
عليه السلام " ان الله لم يجعل شفاءكم فيها حرم عليكم " انما قال
ذلك فى الأشياء التى لا يكون فيها شفاء فأما اذا كان فيها شفاء
فلا بأس به ألا ترى أن العطشان يحل له شرب الخمر للضرورتاه
وكذا اختار صاحب الهداية فى التجنيس فقال : اذا سال الدم ==

.....

== من أنف انسان يكتب فاتحه الكتاب بالدم على جبهته وأنفه يجوز ذلك للاستشفاء والمعالجة ولو كتب بالبول ان علم أن فيه شفاء لا بأس بذلك لكن لم ينقل وهذا لأن الحرمة ساقطة عند الاستشفاء ألا ترى أن الحشاشان يجوز له شرب الخمر والجائع يحل له أكل الميتة أهـ

بحر ١٢١ - ١/١٢٢

قال في منحة الخالق بعد قوله " هذا وقد وقع الاختلاف ... الخ " قال سيدى عبد الغنى فى شرحه على هدية ابن الخطاد بعد نقله عبارة المؤلف لا يظهر فيه اختلاف المشايخ لا تفاقم على الجواز للضرورة وتصريح الأول أى صاحب النهاية بأشترائط العلم لا ينافية قول من بعده بأشترائط الشفاء فيه فليتأمل .

قال والذى رحمه الله تعالى وقول المؤلف يعنى صاحب الدرر " لا للتداون " محمول على المظنون ولا فجوازه باليقين اتفاقى كما

صرح به فى المصنفى لقصة العربيين أهـ ١/١٢٢ .. رد المحتار ٩٩٣-١/١٩٤

نهر ١/٢٢٠ - غنية لمتلى ١٧٠-١٧١ - بدائع ٦١-١/٦٢ - مجمع ودر

منتقى ١/٣٣ - بناءه ١/٤٠٢ - غنايه ١٠٢ - تبين ٢٨/٤ - أبوالسعود ١/٧١

قوله : " مارون البخارى من ابن : سعود رضى الله عنه السخ "

البخارى فى الأشربة باب شراب الحلوا والحسل ٦/٢٤٨ .

١٦ - اذا بال الصبي في بشر^(١) أو وقع فيها عذرة فليهم أن ينزحوا ماء البثر كله . وروى عن أبي حنيفة أنه قال ينزح مقدار ما فيه ولم يقدر فيه مقدارا . وروى ابراهيم بن رستم عن محمد أنه قال ينزح منها مائتي دلو أو مائتي وخمسين دلو . وروى عن أبي يوسف أنه قال يرسل في البثر قصبة ويجعل في مبلغ الطء غلظة ثم ينزح من البثر بشر دلاء . ثم يرسل القصبة فيها فان كان نقص منها شبر نزع مكان كل شبر عشر دلاء .^(٢)

(١) ما لم تكن عشرا في عشر لأنها لو كانت عشرا في عشر لا يتنجس بشيء .
ما لم يتغير لونه أو طعمه أو ريحه أه - مجمع ١/٣٣ - أبو السجود ١/٢٤
(٢) قال في اللباب : وإذا وقعت في البثر الصغيرة نجاسة طائفة مطلقا .
أو جامدة غليظة . بخلاف الخفيفة كالبحر والروث فقد جعل القليل منها عتوا للضرورة . فلا تفسد الا اذا كثر . وهو ما يستكثره الناظر في المروى عن أبي حنيفة . وعليها الاعتداد . ولا فرق بين الرطب واليابس والصحيح والمنكسر . لأن الضرورة تشمل الكل كما في الهداية . نزلت : أي البثر . والمراد ما وها من ذكر المحل وإرادة الحال . وكان نزع ما فيها من الطء طهارة : أي طهرها باجتماع السلف . ومسائل الآبار مبنية على اتباع الآثار دون القياس . هداية . وفي الجوهرة : وفي قوله " طهارة لها " إشارة الى أنه يلمح الوحل والأحجار والدلو والرشاء ويد النازع أه ١/٢٥ - ٢٤
مراقى الفلاح ٢٨ - الجوهرة ١/١٨
هذا ان امكن نزع البثر . وان لم يمكن نزع كل ماء البثر لكونها معينة . فقد اختلفت الروايات في طريق معرفة اخراج ما فيها من الطء .

قال في غنية المتطلى : وان كانت البثر معينة لا يمكن نزعها الا بعسر -

== ونحن صميم أخرجوا مقدار ما كان فيها من الطاء وقت ابتداء النزح
ثم ان المشايخ اختلفوا كيف يقدر ما كان فيها اذ ذاك قال بعضهم
نحفر حفيرة مثل عمق الطاء وطوله ورضه وتجصص فينزح الطاء حتى تطلا
الحفيرة . وقال بعضهم يرسل فيها قصبة ويجعل لمبلغ الطاء علامة
ثم ينزح منها عشر دلاء مثلا ثم تعاد القصبة فينظر كم نقص . فينزح
لكل قدر منها عشر دلاء . وهذان القولان مرويان عن أبي يوسف .
وعن أبي حنيفة ينزح حتى يغلبهم الطاء . وقال بعضهم وهو عن
أبي حنيفة أيضا يحكم ذوا عدل من أهل البصرة بالمااء فينزح
منها بحكمهما فان ظالا ان ما فيها ذلك الوقت الف دلو مثلا نزح
ذلك قال صاحب الهداية : وهذا أى الأخذ بقول العدلين أشبه
بالفقه قال فى الكافى انه الأصح اذ الرجوع الى أهل البصرة أصل
فى كثير من الصور كما فى الحكمين والشاهدين وتقويم المتكسب
قال الله تعالى " فاسألوا أهل الذكر ان كنتم لا تعلمون " ٢٣ النحل .
وقولنا يعتبر ما كان فيها وقت ابتداء النزح ذكره فى الكافى أه
١٦٣-١٦٤ - المبسوط ٥٨-٥٩ / ١ - الاختيار ١٨ / ١ - جوهرة ٢٠ / ١
لباب ٢٧ / ١ - تبیین ٣٠ / ١ - بحر ١٢٩-١٣٠ / ١ - ابوالسود
١ / ٧٤ - كشف ١٧ / ١ - عنابه وفتح ١٠٥-١٠٦ / ١ - بنابه ٤١٧-٤٢٠ / ١
عمدة الرطابه ٨٥ / ١ - فتح باب العنايه ١٣٤-١٣٥ / ١ - مجمع
ودر مفتقى ٣٥ / ١ - در مختار ١٩٧-١٩٨ / ١ - در ٢٦ / ١
ك در ١١٧ / ١

وقوله : وان كانت البئر معينة لا تنزح أى ذات معين جارية من قولهم
معين معينة حكاه الأزهري وكان القياس ان يقال معينة لأن البشر
مؤنثة وانما تكرر ما حلا على اللفظ أو توهم انه فعل بمعنى مفعول
أو على تندير ذات معين وهو الطاء يجرى على وجه الأرض أه المنزوب ٣٥ / ٢
مختار الصحاح ٤٦٦ .

.....

== قوله " قال بعضهم وهو من أبي حنيفة أيضا يحكم ذوا عدل من أهل
البصرة بالطء " قاله أبو نصر بن محمد بن سلام أهد - بنابه ١٩١ / ١
بحر ١ / ١٢٩ .

قال في البحر: قد اختلف التصحيح في المسألة واختلفت الفتوى
فيها والافتاء بما عن محمد أسهل على الناس والحمل بطء عن
أبي نصر أحوط ولهذا قال في الاختيار وما روى عن محمد أيسر
على الناس لكن لا يخفى ضعفه فإنه إذا كان الحكم الشرعي نزج جميع
الطء للحكم بنجاسته فالقول بطهارة البئر بالاقتصار على نزج عدد
مخصوص من الدلاء يتوقف على معنى يفيد أنه أين ذلك بل الطأ ثور
من ابن عباس وابن الزبير خلافه .

واختار بعض المتأخرين أن الأظهر أن أمكن سد منابع الطء من فسير
عسر سدت وأخرج ما فيها من الطء وأن عسر ذلك فإن علم أن كون
محل الطء منها على منوال واحد طولا ورضا في سائر أجزائه أرسل
في الطء قصبة وعمل في ذلك بطء قد مناه . وأن لم يقع العلم بذلك
فإن أمكن الحمل بمقداره من عدلين لهبط بصارة بمياه الآبار أخذ
بقولهم وأن تحذر العلم بمقدار الطء من عدلين بصيرين بذلك حتى
يظهر لهم العجز بحسب غلبة ظنهم . وهذا تفصيل حسن للمأمل
فليكن العمل عليه أهد ١٢٩ - ١٣٠ / ١ - حاشية عبد الحلیم ٢٢٣ - ١٢٣
عمدة الرطايه ٨٥ / ١ - رد المحتار ١٩٨ / ١ - لباب ٢٧ / ١ .

١٧ - وإذا وجد في البئر دجاجة ميتة ولا يدري متى وقعت فيها فان في قول أبي حنيفة ان كانت الدجاجة منتفخة يحيد صلاة ثلاثة أيام ان كان وضوءه من تلك البئر . وان كانت غير منتفخة يحيد صلاة يوم وليلة وهذا الفصل الأخير لم يذكر في كتاب الصلاة وانما ذكر في الأمالي . وفي اختلاف زفر . وقول زفر مثل قول أبي حنيفة وقال أبو يوسف ومحمد لا شيء عليهم ما لم يتبين متى وقعت فيها وقال أبو يوسف سألت في الأمالي أبا حنيفة أن كان وجد في ثوبه نجاسة أكثر من قدر الدرهم . ولا يدري متى أصابته قال لا يحيد شيئا من الصلوات ما لم يعلم وهو مخالف للبئر وهذه الراية رواها المعلى عن أبي حنيفة . وقال المعلى من ذات نفسه أن كان طريا يحيد صلاة يوم واحد وان كان قير يبرى يحيد صلاة ثلاثة أيام (١)

(١) قال في غنية المصطفى : وان وجدوا فيها - أي البئر - طائفة ميتة والحال أنهم لا يدرون أنها متى وقعت ولم تنتفخ أعادوا صلاة يوم وليلة وإذا كانوا توضؤوا منها منذ يوم وليلة فما زادوا لا قالذي صلوه بوضوئهم منها منذ يوم وليلة فسلوا كل شيء أصابه ماؤها في الزمان المذكور وان كانت انتفخت أو تفسخت أعادوا صلاة ثلاثة أيام ولياليها أو ما أدوه بوضوئهم منها فيها فسلوا كل ما أصابه طؤها فيها وهذا كله عند أبي حنيفة . وقالا ليس عليهم إعادة شيء مما صلوه بالوضوء منها ولا غسل شيء مما أصابه طؤها حتى يتحققوا متى وقعت حطأ على أنها وقعت تلك الساعة فماتت أو كانت ميتة فوقعت بريح أو غيره وذلك لأن الحوادث تضاف إلى أقرب الأوقات عند المكان واليقين لا يزول بالشك والطهارة كانت متبينة ووقع الشك في زوالها قبل الإطلاع وجاز كمن رأى في ثوبه نجاسة لا يدري متى أصابته . ولأبي حنيفة ==

.....

== ان الأحكام تضاف الى أسبابها الظاهرة والواقع وهو السبب الظاهر
 للموت وغيره موهوم والموهوم لا يعتبر في مقابلة الظاهر في حال الموت
 على السبب الظاهر كمن جرح انسانا واستمر ذاك فراش حتى مات
 يضاف موته الى الجرح وان احتمل كونه بخيره غير أن الموت لا يكون
 مقبب الوقوع من غير تراخ في الغالب فلا بد من التقدير بعدة فقدرت
 عند عدم الانتفاخ بيوم وليلة لأن ما دون ذلك ساطات لا يمكن التقدير
 بها لتفاوتها . وعند الانتفاخ بثلاثة أيام لأنه دليل تقادم العهد .
 وأما ما استوضحنا به من مسألة الثوب فقال المصلي هي على الخلاف
 أيضا فعنده ان كانت النجاسة يابسة يعيد ماصلي به منذ ثلاثة
 أيام وليالها وان كانت رطبة فمذ يوم وليلة فلا يصح الاستيضاح .
 ولو سلم أنها اتفاقية فالفرق ظاهر اذ الثوب يبرأ منه كل ساعة
 فلو كان فيه نجاسة فيما مضى لراها والبرغائب عن بصره والموضع
 موضع احتياط لكن هذا ان يتأتى في الرطبة . أما اليابسة فينبغي
 أن يتحرر وقت اصابتها عنده وكذا عندها اذ لا يتأتى أن يقال
 يحتمل أنها أصابته تلك الساعة بعد يمسها الا أن يكون الزمان
 محتلا ليسبها بعد الاصابة أهـ ١٦٠-١٦١-مسكوك ٥٩ / ١
 بدائع ١/٧٨-جوهرة ٢٠-٢١/١-لباب ٢٧-٢٨/١-تبين ٣٠-٣١/١
 بحر ١٣٠-١٣٢/١-رمز ١٢/١-أبو السعود ٨٠/١-كشف ١/١٨
 فتح وغاية ١٠٦-١٠٧/١-بنايه ٤٢٠-٤٢١/١-فتح باب العناية
 ١٤٣-١٤٤/١-مجمع ودر منقى ٣٤/١-در مختار ٢٠٢-٢١٣/١
 در ١/٢٦-مراقى الفلاح ٣٢-٣٣-ك در ١/١١٩
 قوله " وان وجدوا في البرغافرة ميتة " وقول المصنف " دجاجة ميتة "
 وغيرها . وجارة مراقى الفلاح " ووجود حيوان ميت فيها "
 قال المحققون : قيد بالحيوان-لأن غيره من النجاسات لا يتأتى فيه ==

.....

== التفصيل ولا خلاف بل ينجسها من وقت الوجدان فقط .

والمراد الحيوان الدموي غير الطائي اهـ ٣٢

وقد رجع قول الامام بحكه في النجاسة من يوم أو ثلاثة أيام

بأنه الاحتياط في أمر العبادة . قال في اللباب : وفي التصحيح

: قتل في فتاوى العتابي : قولهم هو المختار . قلت : ولم

يؤتمق على ذلك . فقد اعتمد قول الامام البرهاني والنسفي

والموصلى وصدر الشريعة .

ورجع دليله في جميع المصنفات . وصرح في البدائع أن

قولهما قياس وقوله هو الاستحسان وهو الأحول في العبادات .

١ / ٢٨ - رد المحتار ٣ / ٢٠١ .

١٨ - إذا أصاب ثوبه روث شيء من الدواب، أكثر من قدر الدرهم صلى فيه فان في قول أبي حنيفة صلاته فاسدة سواء كان مطبوخاً أو لم يطبخ ولا يؤكل لحمه وفي قولهما صلاته جائزة ما لم يكن كثيراً فاحشاً سوءاً كان روث ما يؤكل لحمه أولاً يؤكل لحمه الا في خرف الدجاجة ونحو الكلب وجميع الانسنان . وفي قول زفران كان روث ما يؤكل لحمه فهو مثل قول أبي يوسف ومحمد وان كان روث ما لا يؤكل فهو مثل قول أبي حنيفة . قال محمد الكثير الفاحش الربيع فصاعداً وتسمي ل بعضهم ربيع الثوب . وذكر أبو علي الدقاق في كتاب الحيض قال الكثير الفاحش في قول أبي حنيفة ومحمد ربيع الثوب أي ثوب أصابه وروي عن أبي يوسف أنه قال الكثير الفاحش شبر في شبر ذكره في الأمالي . وذكر أيضاً في بعض كتب الصلاة . وذكر الطحاوي أن في قول أبي يوسف ذراع في ذراع . وروي عن محمد أنه تسال مقدار القدمين (١)

== قال في البدائع : أما حكم الثوب والبدن فنقول وبالله التوفيق :
 النجاسة لا تخلو اما ان كانت غليظة أو خفيفة قليلة أو كثيرة أما النجاسة القليلة فانها لا تمنع جواز الصلاة سواء كانت خفيفة أو غليظة استحساناً والقياس أن تمنع وهو قول زفر ولشافعي الا اذا كانت لا تأخذها المين أو ما لا يمكن الا حترار منه . وجه القياس : أن البهارة عن النجاسة الحقيقية شرط جواز الصلاة كما أن البهارة عن النجاسة الحكمية وهي الحدث شرط . ثم هذا الشرط ينعدم بالقليل من الحدث بأن بقي على جسده لمعة تكذا بالقليل من النجاسة الحقيقية . ولنا : ما روي عن عمر رضي الله عنه أنه سئل عن التليل من النجاسة في الثوب فقال اذا كان مثل ظفري هذا لا يمنع جواز الصلاة . ولأن القليل من النجاسة مما لا يمكن ==

.....

== الاحتراز منه فإن الذباب يقعن على النجاسة ثم يقعن على ثياب المصلى ولا بد وأن يكون على أجنحتهم وأرجلهم نجاسة قليلة فلو لم يجعل موقعا لوقع الناس في الحرج ومثل هذه البلوى في الحادث متقدمة . ولأننا أجمعنا على جواز الصلاة بدون الاستنجاء بالماء ومعلوم أن الاستنجاء بالأحجار لا يستأصل النجاسة حتى لو جلس في الطاء القليل أفسده فهو دليل ظاهر على أن القليل من النجاسة موقوف ولهذا قد رنا بالدرهم على سبيل الكفاية من موضع خروج الحدث كذا قاله إبراهيم النخعي أنهم استحبوا ذكر العقائد في مجالسهم فكانوا منه : الدرهم تحسينا للعبارة وأخذوا بصالح الأدب . وأما النجاسة الكثيرة فتمنع جواز الصلاة . واختلفوا في الحد الفاصل بين القليل والكثير من النجاسة قال إبراهيم النخعي إذا بلغ مقدار الدرهم فهو كثير . وقال الشعبي لا يمتنع حتى يكون أكثر من قدر الدرهم الكبير وهو قول عامة العلماء وهو الصحيح لظهورنا من مريض الله عنه أنه عد مقدار ظفره من النجاسة قليلا حيث لم يجعله مانعا من جواز الصلاة وظفره كان قريبا من كفنا فعلم أن قدر الدرهم موقوف . ولأن أثر النجاسة في موضع الاستنجاء موقوف وذلك يبلغ قدر الدرهم خصوصا في حق المبطلين . ولأن في ديننا سعة وما قلناه أوسع فكان اليبق بالحنيفية السمحة . ثم لم يذكر في ظاهر الرواية صريحا أن المراد من الدرهم الكبير من حيث التيسير والمساحة أو من حيث الوزن . وذكر في النوادر الدرهم الكبير ما يكون عرض الكف وهذا موافق لظهورنا من حديث عمر رضي الله عنه لأن ظفره كان كعرض كف أحدنا . وذكر الكرخي مقدار مساحة الدرهم الكبير . وذكر في كتاب الصلاة الدرهم الكبير المثلث فهذا يشير إلى ==

.....

== الوزن . وقال الفقيه أبو جعفر الهندواني لما اختلفت عبارات محمد

في هذا فنونق ونقول أراد بذكر العرض تقدير الطبع كالبول والخمر

ونحوهما بذكر الوزن تقدير المستجسد كالعذرة ونحوها فان كانت

أكثر من مثقال ذهب وزنا تمنع ولا فلا وهو المختار عند مشايخنا

بما وراء النهر.

وأما حد الكثير من النجاسة الخفيفة فهو الكثير الفاحش في ظاهر

الرواية . وروى عن أبي يوسف أنه قال سألت أبا حنيفة عن الكثير

الفاحش فكره أن يحد له حدا وقال الكثير الفاحش ما يستفحشه الناس

ويستكثرونه . وروى الحسن عنه أنه قال شبر في شبر وهو العروى من

أبي يوسف أيضا وروى عنه ذراع في ذراع . وروى أكثر من نصف الثوب

وروى نصف الثوب ثم في رواية نصف كل الثوب وفي رواية نصف طرف

منه . أما التقدير بأكثر من النصف فلأن الكثرة والقلّة من الأسماء

الاضافية لا يكون الشيء قليلا إلا أن يكون بمقابلته كثير وكذا لا يكون

كثيرا إلا وأن يكون بمقابلته قليل والنصف ليس بكثير لأنه ليس في

مقابلته قليل فكان الكثير أكثر من النصف لأن بمقابلته ما هو أقل منه .

وأما التقدير بالنصف فلأن العفو هو القليل والنصف ليس بقليل إذ

إذا لم يكن بمقابلته ما هو أقل منه . وأما التقدير بالشبر

فلأن أكثر الضرورة تقع الباطن الخفاف والباطن الخفين شبر في شبر

وأما التقدير بالذراع فلأن الضرورة في ظاهر الخفين وباطنهما

وذلك ذراع في ذراع وذكر الحاكم في مختصره عن أبي حنيفة ومحمد

الربيع وهو الأصح لأن للربيع حكم الكل في أحكام الشرع في موضع

الاحتياط ولا عبرة بالكثرة والقلّة حقيقة ألا ترى أن الدرهم جعل حدا

فاصلا بين القليل والكثير شرطا مع انعدام ما ذكر الا أنه لا يمكن

التقدير بالدرهم في بعض النجاسات لا نطحات رتبته من المنصوص ==

.....

== عليها فقد ربط هو كثير في الشرع في موضع الاحتياك وهو الربيع .
واختلف المشايخ في تفسير الربيع . قيل ربيع جميع الثوب لأنهم ساء
قد رآه ببيع الثوب . والثوب اسم للكل وقيل ربيع كل ضو ولرف أصابته
النجاسة من اليد والرجل والذيل والكم والدخري لأن كل قلعة منها
قبل الخياطة كان ثوبا على حده فكذا بعد الخياطة وهو الأصح أه
٧٩ - ١/٨٠ - مسوك - ٦٠ - ١/٦١ - الأصل ٣٧ - ١/٣٨ - الاختيار ٣ - ١/٣٢ -
جوهرة ١/٤٥ - لباب ٥٢ - ١/٥٣ - تبين ٧٣ - ٢/٧٤ - بحر ٢٣ - ١/٢٤٦ -
رمز ١/٢٢ - أبو السعود ١/١٣٩ - كشف ١/٣٣ - فتح وخطبه ٢٠٢ - ١/٢٠٤ -
بنائه ٧٣٣ - ١/٧٤٠ - معدة الرطبه ١٢٣ - ١/١٢٤ - فتح باب الخطبه ٢٤٨ -
١/٢٥٠ - فنيقا لعتلى ١٧١ - ١٧٢ - مجمع ودر مفتقى ٦٢ - ١/٦٣ - د ر
مختار ٢٩٥ - ١/٢٩٦ - د در ٤٦٦ - ١/٤٧٠ - مراقى الفلاح ١٣٤ - ١٣٥ - ط د ر ١/١٦٠
وترجع القول باعتبار ربع طرف أصابه من الثوب والبدن بأن الفتوى عليه
كط في البحر ١/٢٤٦ - شرنبلالية ١/٤٧٠ - ود المختار ١/٣٦٦ - لباب ١/١٥٢
مراقى الفلاح ١٣٥ . وفي الخايئة : ونحو الثوب الخف فانه يحترق فيه قدر
الريح والمراد ربع ط من الكعبين لا ما فوقهما لأنه زائد على الخف أه ١/٢٦٦
قوله " قدر الدرهم الكبير " وفي أبي السعود : والمراد بالدرهم كط في الدر
والتنوير الدرهم الكبير وهو المئثال عشرون قيراطا لا ما يكون عشرة منه
سبعة مائتين كط هو المشهور أه ١/١٢٧ - د در ١/٤٧٠ - الدرهم ٣٥٠ غرام
المئثال ٥ غرامات . القيراط ٢٠ غرام .
قوله " والدخري " الدخري من القمص والدرع . واحد الدخري وهو
ما يوصل به البدن ليوسعه قال أبو منصور : سميت غير واحد من
اللبنة يقول الدخري معرب أصله فارسي وهو عند العرب البنيقة
واللبنة والشجبة والسعيدة أه لسان العرب ٧/٣٥٠ . واللبنة والبنيقة
رقعة تكون في الثوب كاللبنة ونحوها مشتق من ذلك . وقيل البنيقة .
لبنة القمص والجمع بنائق وبنيق وهي طبق الثوب الذي يضم
النحر وما حوله . قال أبو الحجاج الأعمش . البنيقة اللبنة وكل رقعة
تزداد في ثوب أو دلولا لتسع فهي بنيقة أه لسان العرب ٧ - ١٠/٢٨٠ .

١٩ - اذا مسح رأسه باصبع أو باصبعين لا يجزئه وإن مسح بثلاث أصابع يجزئه . وروى ابراهيم بن رستم عن محمد قال لو مسح بثلاث أصابع غير معدود أجزاء . وهكذا رواه هشام عن أبي حنيفة وأبي يوسف . وفي كتاب اختلاف زفر عن أبي حنيفة وأبي يوسف أنهم قالوا لا يجزئه الا أن يمسح بثلاث أصابع مقدار ثلث رأسه أو ربعه . وروى يحيى بن أكرم عن محمد بن الحسن انه اعتبر ربع الرأس وقال زفر اذا مسح باصبع أو باصبعين مقدار ثلث رأسه أو ربعه يجوز . وقال الشافعي اذا مسح قليلا أو كثيرا جاز . وفي قول مالك لا يجوز الا أن يمسح جميع رأسه . (١)

(١) المسح لفة . امرار اليد على الشيء يقال مسح رأسه بالخط أو بالدهن

بمسحه مسحاً أه المفسر ٢/٤٢٨

وشرطاً . اصابة اليد المبتلة العضو ولو بعد غسل وضوء مسحته ولا بهلل أخذ من عضو أو أصابه ماء أو مطر قدر المفروض أجزاءه .
مواقي الفلاح ٤٧-٤٨ - بحر ١/١٤ . ابوالسعود ١/٣٣
فتح باب الحنابلة ٢١-٢٢

اختلف الحلط في المقدار المفروض من مسح الرأس . عند الحنفية روايات أصحابها رواية ودراية مسح الربع . وعند مالك وأحمد . مسح الجميع . وعند الشافعي . الواجب ما يطلق عليه الاسم ولو شجرة واحدة . وفي الاستذكار . وأجمع الحلط أن من عم رأسه بالمسح فقد أدى ما عليه وأتى بأكمل شيء فيه أه ١/١٦٧

قال في البدائع : واختلف في المقدار المفروض مسحه ذكره في الأصل وقدره بثلاث أصابع اليد . وروى الحسن عن أبي حنيفة أنه تدبره بالربع وهو قول زفر وذكر الترخي والطحاوي عن أصحابنا مقدار الناصية ولو وضع ثلاث أصابع وضعاً ولم يمدحها جاز لأنه لم =

.....

== بدأت بالتدريس المفروض . ولو مدتها حتى بلغ القدر المفروض لم يجز
 عند أصحاب الثلاثة وعند زفر يجوز . وعلى هذا الخلاف إذا مسح
 بأصبع أو بأصبعين ومدهط حتى بلغ مقدار الفرض . وجه قول
 زفران الطاء لا يصير مستعطلا حالة المسح كط لا يصير مستعطلا حالة
 الخسل فإذا مد فقد مسح بما غير مستعمل فجاز والدليل عليه أن
 سنة الاستحباب تحصل بالمد ولو كان مستعطلا بالمد لم حصلت
 لأنها لا تحصل بالطاء المستعمل . ولنا أن الأصل أن يصير الماء
 مستعطلا بأول ملاقاته المضلول وجود زوال الحدث أو قصد القرينة
 إلا أن في باب الغسل لم يظهر حكم الاستعطل في تلك الحالة
 للضرورة وهي أنه لو أعطى له حكم الاستعطل لهذه الضرورة ولا ضرورة
 في المسح لأنه يمكنه أن يمسه دفعة واحدة فلا ضرورة إلى المد
 لإقامة الفرض فظهر حكم الاستعطل فيه به حاجة إلى إقامة سنة
 الاستحباب فلم يظهر حكم الاستعطل فيه كط في الخسل . ولو مسح
 بأصبع واحدة ثلاث مرات وأطادها إلى الطاء في كل مرة جاز هكذا
 روى ابن رستم عن محمد في النوادر لأن المفروض هو المسح قدر ثلاث
 أصابع وقد وجد وإن لم يكن بثلاث أصابع ألا ترى أنه لو أصاب رأسه
 هذا القدر من طاء الطرس سقط عنه فرض المسح وإن لم يوجد منه فعل
 المسح رأساً . ولو مسح بأصبع واحدة ببطنها وبظهرها وجانبيها
 لم يذكر في ظاهر الرواية واختلف المشايخ فقال بعضهم لا يجوز
 وقال بعضهم يجوز وهو الصحيح لأن ذلك في معنى المسح بثلاث
 أصابع وأيضاً الطاء إلى أصول الشعر ليس بفرض لأن فيه خرجاً
 فاقيم المسح على الشعر مقام المسح على أصوله أهـ ٤- ١/٥ - تحفه
 المسح ٦٣- ١/٦٤ - الأصل ١/٤٣ - الاختيار ١/٧ - جوهرة ١/٥٠٤

.....

== لباب ١/٧٦ - تبين ١/٣ - بحر ١٤-١/١٦ - رمسيس ١/٦ .

ابو السجود ١/٣٣ - كشف ١/٦ - فتح وعنايه ١٧/١٩-١ - بلايه

١١١-١/١٢٣ - عدة الرطايه ١/٥٨-٥٥ - فتح باب الحنايه ٢١ -

١/٢٦ - قهستانى ١/١٦ - الفوائد السميّه شرح نظم الفرائد السنيه

١٥/٠ - غنية المتلى ١٨-٢٠ - مختصرها ٦-٧ - مجمع ودر منتقى

١/١١ - در مختار ٩٢-١/٩٣ - در ١/١٠ - مواقي الفلاح ٤٧-٤٨

ك در ١/٦٣ - خانيه ١/٣٥ - هديه ١/٥

مسح مقدار الربع هي الرواية المصححة . قال في رد المحتار . اعلم

ان في مقدار فرض المسح روايات أشهرها ما في المتن - مسح ربع

الرأس . الثانية مقدار الناصية واختارها القدوى . وفي الهداية

وهي الربع والتحقيق انها أقل منه . الثالث مقدار ثلاثة أصابع

رواها هشام بن الامام وقيل هي ظاهر الرواية . وفي البدائع انها

رواية الأصول وصحبها في التحفة وغيرها . وفي الشهيرة وعليها

الفتوى وفي المضاجع انها ظاهر المذهب واختار طائفة المحققين لكن

نسبها في الخلاصة الى محمد فيحمل ما في المحتاج من أنها

ظاهر الرواية من محمد توفيق وتطام في النهر والبحر والحاصل ان

المعتمد رواية الربع وعليها مشي المتأخرون كابن الهمام وتلميذه ابن

أسير حاج وصاحب النهر والبحر والمقدسى والمصنف والشرنبلالى

وغيرهم أه ١/٦٢

دليل الحنفية أن المفروض مسح ربع الرأس . للحنفية في تقدير فرض

المسح طريقان . أحدهما : أن الباء في قوله تعالى : " وامسحوا

برؤسكم " المائدة . لالصاق . والثاني : أن البعض الذى فرض

مسحه مجمل غير معلوم الحكم من الآية فاحتج الى البيان وقد بينه =

.....

== النبي صلى الله عليه وسلم يربع الرأس في حديث المخرجة أه نسط

الأسحار ٢٢ بتصرف. حاشية المنار ٤٨٨

بمان ذلك . قال ابن ملك في شرح المنار . وقال الشافعي رحمه الله
 الباء في قوله تعالى " واسحوا بروسكم " للتبويض وقال مالك
 رحمه الله انها صلة . أي زائدة وليس كذلك لأن الموضع للتبويض
 حرف من فلو كان الباء للتبويض لتكرر الدلالة عليه وهو خلاف الأصل
 ولأنه لو كان للتبويض مع انه للالصاق لكان مشتركا ولأصل عدمه
 وأما الصلة فلأن فيه الغاء الحقيقة من غير ضرورة . بل هي للالصاق .
 وهي حقيقة فيه فيحمل عليه ولكن التبويض ثبت في الرأس بطريق آخر
 بينه بقوله لكنها أي لكن الباء اذا دخلت في آلة المسح كان الفعل
 متعديا الى محله وهو المسح فيصير المحل مفتولا به فيتناول كله
 أي كل المحل كقولك مسحت الحائط بيدي والمعتبر في الآلة قدر
 ما يحصل بها المقصود فلا يشترط فيها الاستيعاب . وإذا دخلت في
 محل المسح كما في الآية . بقى الفعل متعديا الى الآلة فصار
 المحل شبيها بالآلة . فلا يقتضى استيعاب الرأس بالمسح لأن المسح
 مضاف الى اليد دون الرأس وإنما يقتضى الصاق الآلة بالمحل وذلك
 لا يستوجب الكل طادة لأن ما بين أصابع اليد تحذر الصاقه فصار
 المراد به أكثر اليد وهو الأصابع لأنها الأصل في الأخذ والبطش
 ولهذا يجب بقلعها تمام الدية فاذا مسح الرأس بجميعها جاز
 وكذا بأكبرها وهو ثلاث أصابع . فصار التبويض مرادا بهذا الطريق
 لا بحرف الباء كما زعم الشافعي . وأذا قد ظهر أن المراد التبويض
 اعتبر أقل ما يعلق عليه اسم المسح اذ لا دليل على الزيادة . وقال
 أبو حنيفة رحمه الله ذلك البعض مجمل غير معلوم الحكم من الآية
 فاحتج الى البيان وقد بينا النبي عليه الصلاة والسلام يربع الرأس ==

.....

== في حديث المغيرة أه ٤٨٦-٤٨٨ - تيسير التحرير ١٠٣-١٠٤/٢
التقهير والتحرير ٢/٦٣ - فتح الغفار ٢/٢٧ - نسطات الأسفار ٩٣
التلويح والتوضيح ٢٨٤-٣٨٥/١ - حاشية الازمري على مسألة
الأصول شرح مرآة الأصول ١/٤١١ - حاشية الأندلسي على مسألة
الأصول ٢٠٥ - أصول السرخسي ٢٢٧-٢٢٩/١ - كشف الأسرار
١٦٩-١٧١/٢ - ارشاد الطالب الى منظومة الكواكب ٣٦٦-٣٦٩/١
مناقب الدقائق شرح مجامع الحقائق ١٠٧ - فصول البدائع ٩٦/٢
قوله "فصار المراد به أكثر اليد وهو الأصابع" قال في فتح الغفار.
لكن اعتبره - أي البعض - أكثر اليد في قدر المضروب ضعيف رواية
ودارية وظاهر الرواية الربع باعتبار أن الفعل تعدى الى الآلة
العادية أي اليد فالأمر استيعابها ولا تستغرق غالباً سوى
ربعه فتحين الربع في ظاهر المذهب كما بينه المحقق في التحرير
وفتح القدير أه ٢/٢٧ - نسطات الأسفار ٩٢

وفي البدائع : ووجه التقدير بالربع أنه قد ظهر اعتبار الربع
في كثير من الأحكام كما في حلق ربع الرأس أنه يحل به المحرم
ولا يحل بدونه ويجب الدم إذا فعله في إحرامه ولا يجب بدونه وكذا في
انكشاف الربع من العورة في الصلاة أنه يمنع جواز الصلاة وما دونه
لا يمنع كذا هنا أه ١/٥ وقد روى جواز مسح بعض الرأس ممن
جطاعة من السلف منهم ابن عمر روى عنه نافع أنه مسح مقدم رأسه وعن
طائفة مثل ذلك أه الجصاص ٣/٣٤٢

فإن قلت دخلت الياء على المحل في قوله تعالى "فامسحوا
بوجوهكم وأيديكم" في التيمم مع أن الاستيعاب شرك فيه - قال في
حاشية التلويح والتوضيح : وإنما ثبت استيعاب الوجه في التيمم ==

قال في ارشاد الطالب . واعترض بأن المسح على الخف خلف من
فصل الرجل ولم يشترط فيه الاستيعاب . وأجيب بأن المسح على
الخف بدل لا خلف . والفرق ان البدل مشرع مع امكان البدل
منه وشرك المصير الى الخلف تعذر الأصل فكان البدل بمنزلة
وثيقة مبتدأة شرعت للتخفيف فلم يراع فيه صفة البدل منه أهـ ١/٣٦
وفي الرمز . فرض الوضوء أيضا مسح ربه رأسه لحديث المفـ
ضى الله عنه أنه عليه السلام مسح على ناصيته . أخرجه مسلم .
وليس هذا بزيادة على الكتاب بخبر الواحد لأن الكتاب مجمل والتحق
الخبر ببيان له وهذه حجة على الشافعي في تجهيزه أقل ما ينطلق
عليه اسم المسح وعلى مالك في رؤيته مسح جميع الرأس فرضا . فان
قلت الخبر يقتضى بيان عين الناصية والدمى ربع غيره محين فلا يوافق
الدليل المدلول قلت الخبر يحتمل معنيين بيان المحل وبينان
المقدار وخبر الواحد يصلح ببيان لمجمل الكتاب ولا جطل ففى
المقدار دون المحل لأنه الرأس وهو معلوم فلو كان المراد منه
المحين يلزم نسخ الكتاب بخبر الواحد أهـ ١/٦ - بنايه ١/١١٥ .
وفي فتح باب المنايه . ومعنى الباء فى "برؤسكم" للالصق
وماسح بعض رأسه ومستوعبه كلاهما ملصق المسح برأسه . فأخذ

.....

== الشافعي بالمتيقن وأخذ مالك بالا احتياط . وأخذ أبو حنيفة رحمة الله

تعالى ببيان رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو ما روى مسلم

والدبراني من مروة بن المغيرة بن شعبة من أبيه المغيرة أن النبي

صلى الله عليه وسلم توضأ ومسح بناصيته وعلى الخفين . وروى أبو داود

والحاكم وسكتا عنه من حديث أبي معقل عن أنس ابن مالك قال رأيت

رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ وعليه طامة قلبية - وهي بكسر

الطاف نوع من الجرود - فأدخل يده من تحت العظمة فمسح مقدم

رأسه ولم ينقض العظمة . وروى البيهقي من طاء أنه عليه السلام

توضأ في العظمة ومسح مقدم رأسه - أو قال - ناصيته . وهو وإن كان

مرسلاً إلا أنه حجة عندنا وعند الجمهور . وكيف وقد اعتضد بالمتصل

أما قول صاحب الهداية . والفروض في مسح الرأس مقدار الناصية .

وهو ربع الرأس . لما روى المغيرة بن شعبة أن النبي صلى الله

عليه وسلم أتى سباطة قوم فبال - وتوضأ ومسح على ناصيته وخفيه .

فمركب من حديث المغيرة وحديث حذيفة . أما حديث المغيرة فرواه

مسلم عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم توضأ فمسح بناصيته وعلى

العظمة وعلى خفيه . وأما حديث حذيفة فرواه الشيخان عنه قال أتى

النبي صلى الله عليه وسلم سباطة قوم فبال قائماً . ثم دعا بماء

فجفت بماء فتوضأ . وفي رواية لمسلم فتوضأ فمسح على خفيه . وقد رواه

ابن ماجه عن المغيرة بأسناد مختلفه كما ساق صاحب الهداية .

ومعلوم أن الناصية ومقدم الرأس أحد جوانبه الأربعة . إذ ظاهره

استيجاب تطامل المقدم . وتماله هو الربع المسمى بالناصية . فلو كان

مسح ربع الرأس ليس بمجزئ لم يقتصر في ذلك الوقت عليه . ولو كان

مسح ما دونه مجزئاً لفعله صلى الله عليه وسلم ولو مرة في مسح

.....

== تعليل للجواز. اذ يجب عليه مثل ذلك . بقى الكلام على أن مسح
الربع فرض مطلق لا اعتقادي لأن خبر الآحاد ظني في نفسه مع قطع
النظر من صحة دلالة وقد يطلق الفرض على ما يفوت الجواز بفوته
كفسل الفم والأنف في الغسل . ويسمى ذلك فرضاً ظنياً . والواجب
هو الذي لا يلزم اعتقاد حقيقته . لشبهته بدليل ظني . ويلزم العمل
بموجبه للدلائل الدالة على وجوب اتباع الظن في خبر الآحاد . وقد
يستعمل الواجب بمعنى الفرض وبالعكس كقولهم . الحج واجب
والموتى فرض أه ٢٤-٢٦ / ١

وحند المالكية . قال ابن عبد البر : واختلف الفقهاء فيمن مسح
بعض رأسه . فقال مالك . الفرض مسح جميع الرأس فان ترك شيئاً منه
كان كمن ترك غسل شيء من وجهه هذا هو المعروف من مذهب مالك
وهو مذهب ابن علية . قال ابن علية . قد أمر الله تعالى بمسح الرأس
في الوضوء كما أمر بمسح الوجه في التيمم . وأمر بغسله في الوضوء .
وقد أجمعوا أنه لا يجوز غسل بعض الوجه في الوضوء ولا مسح بعضه
في التيمم . وقد أجمعوا على أن الرأس يمسح كله . ولم يقل أحد أن
مسح بعضه سنة . وبعضه فريضة فدل على أن مسحه كله فريضة .

واحتج اسماعيل وغيره من أصحابنا على وجوب الحميم في مسح الرأس
بقوله تعالى : " وليطوفوا بالبيت العتيق " ٢٩ الحج . وقد أجمعوا
أنه لا يجوز اللطاف ببعضه فكذلك مسح الرأس . والمتمنى في قوله
" وامسحوا برؤوسكم " أي امسحوا رؤوسكم ومن مسح بعض رأسه فلم
يمسح رأسه . واختلف أصحاب مالك في ذلك . فقال أشهب يجوز
مسح بعض الرأس . وذكر أبو الفرج قال . اختلف متأخرو أصحابنا في
ذلك . فقال بعضهم . لا بد أن يمسح كل الرأس أو أكثره . وإذا مسح
أكثره أجزأه قال . وقال آخرون اذا مسح الثلث فصاعداً أجزأه . قال ==

.....

== وهذا أشبه القولين عندى وأولاهما من قبل أن الثالث فلما فوقه قد جعله مالك فى حيز الكثير فى غير موضع من كتبه ومذهبه أد الاستذكار ١٦٧-١٦٨/١-المنتقى للبا جى ١/٣٨ - بدايه المجتهد ١/١٢
 مقدمات ابن رشد ١/٥١ - الكافى ١٤٠-١٤١/١-الخرشى ١/١٢٤
 وفى الجامع لأحكام القرآن . واختلف العلماء فى تقدير مسحه على أحد عشر قولا . ثلاثة لأبى حنيفة . وقولان للشافعى . وستة أقوال لعلمائنا . والصحيح منها واحد وهو وجوب التميم . وأجمع العلماء على أن من مسح رأسه كله فقد أحسن وفصل ما يلزمه .
 والباء مؤكدة زائدة ليست للتبعية . والمعنى : ومسحوا رؤوسكم وقيل دخولها هنا كدخولها فى التيمم فى قوله "فامسحوا بوجوهكم" فلو كان معناه التبعية لأفادته فى ذلك الموضع . وهذا قاطع .
 وقيل . انما دخلت لتفيد معنى بديعا وهو أن الغسل لثمة يقتضى مسحوا به . والمسح لغة لا يقتضى مسحوا به . فلو قال ومسحوا رؤوسكم لأجرأ المسح باليد امرارا من غير شئ على الرأس .
 فدخلت الباء لتفيد مسحوا به وهو الطاء فكأنه قال . ومسحوا برؤوسكم الطاء وذلك فصيح فى اللغة على وجهين . اما على القلب كما أنشد سيبويه : كنوح ريش حطاه بخديته ومسحت بالثنتين عصافا والثمة على المسوحة بعصف الاثمد فقلب . واما على الاشتراك فى الفعل والتمساوى فى نسبته كقول الشاعر :
 مثل القناذل هداجن قد بلغت * نجران أولغت سواتهم هجر .
 فهذا ما لعلمائنا فى معنى الباء أه ٨٧-٨٨/٦
 ونى تنقيح الفصول . والقائلون بالتبعية اشتركوا أن تكون مع فعل يتعدى بنفسه حتى لا تكون للتعدية . وزعموا أن ذلك قوله تعالى :
 " ومسحوا برؤوسكم" فان العرب تقول مسحت رأس ومسحت برأس . =

.....

== فلم يبق فرق الا التبعض . وليس كذلك بل نقول . مسح له مفعولان
يتحدى لأحدهما بنفسه والآخر بالباء . ولم تخير الحرب بين
المفعولين في هذه الباء بل عينتها لما هو آلة المسح . فاذا قلت
مسحت يدي بالحائط فالرطوبة المسوحة على يدك . والحائط هو
الآلة التي أزلت بها عن يدك وإذا قلت مسحت الحائط بيدي فالشيء
المزال هو على الحائط . ويدك هي الآلة المزيلة . وكذلك مسحت
يدي بالمنديل . والمنديل آلة . والمنديل بيدي فالتنظيف انما وقع
في المنديل لا في يدك . هذه قاعدة عربية لم تخير الحرب في ذلك .
وحيث قالت الحرب مسحت رأسي فالشيء المزال انما هو من الرأس
وحيث قالت برأسي . فالشيء المزال عن غيرها وقد أنزل بهما .
ولنا قاعدة أخرى اجتماعية وهي أن الأئمة أجمعت على أن الله تعالى
لم يوجب علينا إزالة شيء من رؤوسنا ولا من جميع الأعضاء . بل
أوجب علينا أن ننقل رطوبة أيدينا لرؤوسنا وجميع الأعضاء الوضوء .
وعلى هذا يتعين أن يكون الرأس آلة مزيلة عن غيرها . لا أنها مزال
منها . فيتعين الباء فيها للتعدية . لأن الحرب لا تحدى مسح الآلة
بنفسها بل بالباء . فالباء ليست للتبعض في الآية بل للتعدية .
لأنها على زعمهم لا تكون للتبعض الا حيث يتحدى الفصل بنفسه أهـ

١٠٥١٠٤

وهند الشافعية قال النووي : المشهور في مذهبنا الذي تظاهرت
عليه تصويص الشافعي وقطع به جمهور الأصحاب في الطرق أن مسح
الرأس لا يتقدر وجوهه بشيء بل يكفي فيه ما يمكن . قال أصحابنا حتى
لو مسح بعض شجرة واحدة أجزأه .

هكذا صنع به الأصحاب ونقله امام الحرمين عن الأئمة . ويتصور
المسح على بعض شعره بأن يكون رأسه مغطا ونحوه بحيث لم ==

.....

== يبق من الشعر ظاهرا الا شعرة فأمر يده عليها على رأس المظلي .
وقال ابن القاص وأبو الحسن ابن خيران في كتابه الليلف وهو غير
أبي على بن خيران أقله مسح ثلاث شعرات . وحكاها الطوردي عن
أصحابنا البصريين قال . وهندي أن أقله أن يمسح بأقل شيء من
أصبعه على أقل شيء من رأسه لأنه أقل ما يقتصر عليه في المسح
وقال البخاري ينبغي أن لا يجرى أقل من قدر الناصية . لأن النبي
صلى الله عليه وسلم لم يمسح أقل منها . وحكى هذا عن المزني . . .
واحتج أصحابنا بأن المسح يقع على القليل والكثير . وثبت في
الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم مسح بناصرته . فهذا يمنع
وجوب الاستيعاب ويمنع التقدير بالربع والثلث والنصف . فان الناصية
دون الربع فتعين أن الواجب ما يقع عليه الاسم . والذي اعتمدها طام
الحرمين في كتابه الأساليب في الخلاف أن المسح اذا اطلق فالمفهوم
منه المسح من غير اشتراط للاستيعاب وانضم اليه أن النبي صلى الله
عليه وسلم مسح الناصية وحدها ولم يخص أحد الناصية ومنع جواز
قدرها من موضع آخر . فدل على جواز مطلق المسح أهـ ٣٩٩-١/٤٠٠

الروضة ١/٥٣ - مغنى المحتاج ١/٥٣

قلت : مسح الرسول صلى الله عليه وسلم في جميع وضوئه لم يثبت من
مسح الرأس أنه مسح على شعرات من رأسه . ولا يصلح الاستدلال
بمسح الناصية على مسح ما هو أقل منها .

وفي البدائع : وجه قول الشافعي أن الأمر يتعلق بالمسح بالرأس
والمسح بالشئ لا يقتضى استيعابه في العرف يقال مسحت يدي
بالمنديل وإن لم يمسح بأكفه ويقال كتبتا لقلم وضربت بالسيف وإن
لم يكتب بكل القلم ولم يضرب بكل السيف فيقتول أدنى ما يند المسك
عليه الاسم أهـ ١/٤

.....

== وفي الأحكام في اصول الأحكام : ذهب بعض الحنفية الى أن قوله تعالى " وامسحوا برؤوسكم " مجمل لأنه يحتمل مسح جميع الرأس ويحتمل مسح بعضه . وليس أحدهما أولى من الآخر فكان مجملا . قالوا وما روى عنه صلى الله عليه وسلم أنه مسح بناصيته فهو بيان لمجمل الآية . واتفق النافون على نفي الاجطال لكن منهم من قال انه بحكم وضع اللغة ظاهر في مسح جميع الرأس وهو مذهب مالك والناضي عبد الجبار وابن جني مصيرا منهم الى أن الباء في اللغة أصل الالصاق كط سبق تعريفه وقد دخلت على المسح وقرنته بالرأس واسم الرأس حقيقة في كله لا بعضه ولهذا لا يقال البعض الرأس رأس فكان ذلك مقتضيا لمسح جميعه لغة . وهذا وإن كان هو الحق بالنظر الى أصل وضع اللغة غير أن عرف استحصال أهل اللغة للبارى على الوضع الأصلي حاكم عليه .

والحرف من أهل اللغة في طراد الاعتبار جابر باقتضاء الصاق المسح بالرأس فقطع النظر عن الكل والبعض ولهذا فإنه يخرج عن المسح بكلا واحد منهما . وكذلك إذا قال مسح يدي بالمندبل فالسامحون يجوزون أنه مسح بكلا وبعضه غير فاهمون لزوم وقوع المسح بالكل أو البعض بل بالقدر المشترك بين الكل والبعض وهو مطلق المسح . ويجب أن يكون كذلك نفيًا للتجاوز والاشتراك في الحرف . وهذا هو مذهب الشافعي رحمه الله واختيار الناضي عبد الجبار وأبي الحسين البصري . وعلى كل تقدير فلا وجه للقول بالاجمال لا بالنظر الى الوضع اللغوي ولا بالنظر الى عرف الاستعمال أهـ

١٤ / ٣ - حاشية العطار والشربيني ٨٤ - ٨٥ / ٢ - حاشية البنانسي

.....

== بما لا يحرفونه . وحديث المغيرة يدل على جواز المسح على العمامة ونحن نقول به . ولأن النبی صلی الله علیه وسلم لما توضأ مسح رأسه كله . وهذا يصلح أن يكون مبيناً للمسح بالماء . وما ذكره من اللفظ مجاز لا يعدل اليه من الحقيقة الا بدليل أه ١٢٥ / ١٢٦ / ١ / ٢٢ كشف القناع ١ / ٩٨ - المحلى ١ / ٢٢

يتبين مما سبق أن أصل الاختلاف الاشتراك الذي في الباء في كلام العرب وذلك أنها تجيء لمعان كثيرة . قال ابن هشام : الباء المفردة حرف جر لأربعة عشر معنى . أولها . الالتصاق قيل وهو معنى لا يشاركها فلهذا اقتصر عليه سيبويه

والحادى عشر التبعض . أثبت ذلك الأصمعي والفارسي ولقيني وابن مالك قيل والكوفيين وجعلوا منه "مينا يشرب بها عبادة الله" ٦ الانسان . وقيل ومنه "واسحوا رؤوسكم" والظاهر أن الباء فيهمن للالتصاق . وقيل : هي في آية الوضوء للاستحانة وأن في الكلام حذفاً وقلبا فان مسح يتعدى الى المزال عنه بنفسه والى المزيل بالباء فالأصل اسحوا رؤوسكم بالباء أه المعنى ١٠١ - ١٠٥ / ١

وظاهر كلام سيبويه أن الباء حقيقة في الالتصاق مجاز في غيره فلهذا اقتصر عليه سيبويه . وهو الذي اختاره جمع من أرباب التحقيق منهم ابن الهمام في تحرير الأصول . وقد أنكر بعض أهل العربية كون الباء للتبعض . قال في تيسير التحرير . وأنكره أي التبعض محققوا العربية منهم ابن جني . قال ابن برهان النحوي الأصولي . من زعم أن الباء للتبعض فقد أتى أهل العربية بما لا يحرفونه أه ١٠٣ / ٢ - التقرير والتحبير ٢ / ٦٣ - ارشاد الطالب الى منظومة

==

الكواكب ١ / ٣٦٦ - معدة القارى ٢ / ٣٧٦

.....

== وتتلخص آراء الفقهاء فى المقدار المفروض مسحه من الرأس كما يلى :

مالك وابن مليه وأحمد فى رواية أن مسح جميع الرأس فمسح .
ولكن أصحاب مالك اختلفوا . فقال أشهب يجوز مسح بعض الرأس .
وقال غيره الثلث فصاعدا . وعند الحنفية والشافعية الفرض مسح بعض
الرأس . قال الحنفية ذلك البعض هو ربع الرأس . وقال الشافعية :
هو أى بعض كان .

والحاصل أن محل النزاع فى الباء هل هى للالصاق أو للتبحيض
أو زائدة ؟ قال الحنفية : الباء للالصاق وهو تحليق الشئ بالشئ
وإيصاله به وتتقضى طرفين فمدخولها الطمى به والآخر الملمق . . .
وهى للالصاق بأصل الوضع وعليه اقتصر سببوه وأكثر النحاة . كذا
فى افاضة الأنوار على اصول المنار ٩١-٩٢ . والباء فى " ومسحوا
برؤسكم " هو الالصاق أى اثبات الالصاق مع تبحيض مدخولها أى
الباء أى الصق والمسح ببعض الرأس كذا فى تيسير التحرير ١٠٣ / ٢ .
وقال مالك : انها صلة . أى زائدة للتأكيد لأن الفعل يتعدى الى
مجرورها بنفسه . فكانه قال ومسحوا رؤسكم . وقال الشافعية .
الباء للتبحيض . ونقل ذلك عن بعض أهل العربية فكانه قال ومسحوا
بعض رؤسكم . وقد أيد كل منهم قوله مجىء الباء فى كلام الصرب
كما تقدم .

وأجاب الحنفية عن قول الشافعية رحمه الله فى قوله تعالى :
" ومسحوا برؤسكم " التبحيض . وقول مالك رحمه الله انها صلة أى
زائدة بقولهم كما فى شرح المنار . وليس كذلك لأن الموضع للتبحيض
حرف من فلو كان الباء للتبحيض لتكرر الدلالة عليه وهو خلاف الأصل
ولأنه لو كان للتبحيض مع أنه للالصاق لكان مشتركا والأصل عدمه
وأما الصلة فلا ن فيه الغاء الحقيقة من غير ضرورة أهـ ٤٨٦ - ٤٨٧ . ==

.....

== وفى البناية . فان قلت كان ينبغي أن يكون الفرض مسح جميع الرأس بمقتضى حديث عبد الله بن زيد كما ذهب إليه مالك قلت روى عنه عليه السلام الاقتصار على الناصية دل على أن ما فوق ذلك مسنون ونحن نقول به . فقد استعملنا الخبرين وجعلنا المفروض مقدار الناصية اذ لم يرو عنه أنه مسح أقل منها وجعلنا ما زاد عليه مسنونا . ولو كان المفروض أقل من قدر الناصية كما ذهب اليه الشافعى لاقتصر النبى عليه السلام فى حال مسحه على مقدار المفروض كما اقتصر على الناصية فى بعض الأحوال أهـ ١/٢٢

وقد اعترض على ما استدل به كل فريق . وقد جمع الافتراضات الواردة على كل منهم الدكتور عبد الستار حامد فى كتابه . جاء فيها ومن ينتمى الفخر فيما استدل به كل فريق بجده لا يخلو من اعتراضات أما الحنفية فيعرض عليهم بطأتى . أولا : أن ما ذكره من أن الباء اذا دخلت على المحل الممسوح اقتضت استحباب الآلة دون المحل فاصدة غير مصروفة فى اللفظة أصلا . ولا شاهد لها فى الاستعمال . فاذا قلت مسحت يدي بالحائط لا يحى استحبابها بالمسح . كما أن ظاهر الآية الكريمة يقتضى مسح الرأس لأنه هو المفعول به فتقدير مفعول به . وتعيينه بأنه اليد وان سياق الآية يقتضى استحبابه فى المسح لا دلالة على شئ منه فى الآية الكريمة . فضلا على أن عدم التقدير أولى من التقدير كما هو معروف فى اللغة . ثانيا : على فرض أن الآية مجملة فان الحديث الذى أورده مورد البيان وهو مسح الناصية لا يرفع احتمال الزيادة المفيد لتعميم الرأس بالمسح . واحتال الالتصاق الذى يفيد أن المطلوب هو مطلق المسح . وهذا يؤدى بالبعض كما يؤدى بالكل . وكذلك ليس لهم أن يقيدها هذا المطلق بمقدار الناصية قط فوته . وتقييدها ==

.....

== المطلق نسخ عندهم وهو لا يجوز بخير الآحاد . وبهذا يتضح أن المطلق يبقى على إطلاقه . وأما الملكية . فيحترض عليهم بما يأتي :
 أولا : ان الباء في الآية الكريمة ليست رائدة مفيدة للتوكيد بل هي للإلصاق والالصاق لا يفيد أكثر من نسبة الفصل الى المفعول بفض النظر من تعلق هذه النسبة بالكل أو البعض حيث لا دلالة عليه .
 ثانيا : لا معنى لانكارهم أن الباء تأتي للتبعيض فقد جاءت في كلام العرب مفيدة للتبعيض كقولهم أخذت بثوبه وبعضه وهو قول الكوفيين من النحاة . وأما الحائلة : فيوجه اليهم ما وجه الى الملكية من كون الباء تأتي للتبعيض وان انكار ذلك مخالف لما ورد فيسمى اللغة العربية وخاصة عند نحاة أهل الكوفة . وأما الشافعية فعلى الرغم من استدلالهم بأن الواجب أن يمسح على ما يقع عليه اسم المسح الا أنه لا يجوز الاكتفاء بمسح ثلاث شعرات . لأن ذلك يكفي فيه لمس الرأس بجزء يسير من احدى الأصابع . ومثل هذا فيما أرى لا يسمى مسحا لغة ولا عرفا أهـ الامام زفر بن الهذيل أصوله وفقهه ٣٩٨ - ٤٠٠ . الحسن بن زياد بين محاصره من الفقهاء ٤١١-٤١٢

وأضيف الى ذلك ما يلي : أولا : ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم ينقل عنه أنه اقتصر على مسح شعره أو شعرات . ولو كان ذلك جائزا لفعله مرة واحدة تشريعا أو لبيان جوازه . ثانيا : استدلال الشافعي بالحرف اللغوي لا ينهض دليلا في جواز مسح البعض أو شجرة فان فصل رسول الله صلى الله عليه وسلم جاء بيانا لمعنى الآية وهو قد ثبت عنه أنه مسح جميع رأسه ومسح ناصيته ولم يثبت عنه مسح شجرة أو شعرات ولو كان ذلك جائزا لفعله ولو مرة واحدة تشريعا .
 ثالثا : ما قيل من أن الكوفيين أثبتوا مجيء الباء للتبعيض يرد عليه ==

.....

== بأن ابن هشام ذكر أن سببه اقتصر معنى الباء لالصاق . وذلك يرجع أنها تستعمل لالصاق حقيقة ومجازاً في غيره والحقيقة أولى من المجاز . رابعاً : اقتصر رسول الله صلى الله عليه وسلم على مسح مقدم رأسه أو الناصية كما في رواية المغيرة بن شعبة . وما حكاه أنس بن مالك ومطاء من صفة وضوئه صلى الله عليه وسلم . وما روى عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه مسح مقدم رأسه والسيدة طائشة رضي الله عنها مثل ذلك . ولو لم يكن هذا القدر مستقلاً للفرض لما جاز اقتصاره عليه . خامساً : إن هذه القاعدة ليست هي الدليل الوحيد لاثبات مذهب الحنفية في مسح الرأس وإنما جئ بها للاستئناس في تقوية مذهبهم المستند إلى بيان رسول الله صلى الله عليه وسلم كما جاء في حديث المغيرة بن شعبة . سادساً : القول بأن الحديث الذي أورده الحنفية في مسح الناصية لا يرفع احتمال الزيادة المفيدة لتعميم الرأس بالمسح . نقول أنه يرفع احتمال فرضية ما زاد على الناصية إذ لو كانت الناصية أقل من المفروض المطلوب ما اقتصر عليها .

وأما ما زاد على الناصية فهو الأكمل في المسح ولذلك نقول بأن الاستصحاب سنة وذلك تأخذ بكل ما ورد من رسول الله صلى الله عليه وسلم ونجمع بين الروايات . سابعاً : القول بأن الآية من قبيل المطلق الذي لا يجوز تقييده بخبر الواحد . مردود عليه بأن الآية من قبيل المجمل الذي يحتاج إلى بيان المقدار المفروض في المسح وقد بينه فحل رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما رواه المغيرة عنه

وخبر الواحد يصح بيانه لمجمل الكتاب . انظر البناية ١/١١٥ - الرمزي ١/٨

قوله " روى نافع عن ابن عمر أنه مسح مقدم رأسه " رواه الدارقطني في

النسابة باب ما روى من قول النبي صلى الله عليه وسلم الأذنان من ==

.....

== السرائر ١/١٠٧ - قال فى التعليق المبنى . والحديث سنده صحيح

١/١٠٨ . قوله " وهن عائشة مثل ذلك " روى ابن أبى شيبة فى مصنفه

عن مالك بن أنس عن نافع قال رأيت صفية بنت أبى عبيد توضحاً ت

فأد خلعت يديها تحت حمارها فمسحت بها صيتها " ١/٤١ - عبد الرزاق

١/١٨ - قوله " لحديث عمار " ولفظه عن عبد الرحمن بن أبى

عن أبى قال قال عمار ف ضرب النبی صلى الله عليه وسلم بيده الأرض

فمسح وجهه وكفيه . رواه البخارى فى التيمم باب التيمم للوجوه

والكعبين ١/٨٨ . ابوداود فى الطهارة باب التيمم ١/٢٣٢

الترمذى فى أبواب الطهارة باب ما جاء فى التيمم رقم ١٤٤ . وقال

: حديث عمار حديث حسن صحيح . الدارقطنى فى التيمم ١/١٨٣

الخطاب فى الطهارة باب صفة التيمم كيف هى ؟ ١/١١٢ . أحمد

فى التيمم باب فى سبب مشروعية التيمم وصفته ٢/١٨٥ قوله " وهو

مشهور يزداد به الكتاب " قال فى فتح الغفار . وحرف المشهور فى

التحرير بما كان آحاد الأصل متواتراً فى القرن الثانى والثالث مع

قبول الامة وهو قسم من المتواتر عند الجصاص . واهتمهم قسم .

والمتواتر عند الجصاص ما أفاد العلم بضمون الخبر ضرورة أنظرا

وهو المشهور أنه وأنه أى المشهور يوجب علم الطائفة وهى زيادة

تولين وتسكين يحصل للنفس على ما أدركته فان كان المدرك يقينياً

فالمؤمنانهم زيادة اليقين وكماله كط يحصل للمتيقن بوجود مكة بعد

ما يشاهد ها واليه الاشارة بقوله تعالى : " ولكن ليؤمنن قلبى " ٢٦٠

البقرة . وأن كان ظنيا فاطمئنانها رجحان جانب الظن بحيث يكاد

يبدل فى حد اليقين وهو المراد هنا . وحاصله سكن النفس من

الاضطراب لشبهة الا عند ملاحظة كونه آحاد الأصل فيزيد حكماً من ==

.....

== اليقين وشرق الظن أه وحاصله أن العلم به استدلالى وصار حجة
للحمل به كالمقواتر فصحت الزيادة به على كتاب الله تعالى وهو
نسخه عندنا لكن لا يكفر جاحده لأن جحوده لا يؤدى الى تكذيبه
عليه الصلاة والسلام لأنه لم يسمع منه عدد لا يتوهم تولوه هم على
الكذب بل يؤدى الى تخطئة العلق وهى ليست بكفر بل بدعة
وضلالة كذا فى التقرير والتحبير قبل يكفر بجحده عند الجصاص
والحق الاتفاق على عدمه لأحادية أصله فلم يكن تكذيبا له عليه
الصلاة والسلام أه ٢/٧٨ - التلويح والتوضيح ٤٣٠-٤٣١ / ٢ -
تيسير التحرير ٣٧-٣٨ / ٣ - نسط الأسفار ١٢٣ - ارشاد الطالب
الى منظومة الكواكب ٢/٩٤

قوله " ماروى مسلم والطبرانى عن عروة بن المغيرة بن شعبة عن ابيه
المغيرة . . . الخ " رواه مسلم فى الطهارة باب المسح على العمامة
والناصية ٣/١٧٣ . أبوداود فى الطهارة باب المسح على الخفين
١٠٤-١٠٥ / ١ - الترمذى فى أبواب الصلاة باب ما جاء فى المسح
على العمامة رقم ١٠٠ وقال حديث المغيرة بن شعبة حسن صحيح
النسائى فى الطهارة باب المسح على العمامة مع الناصية ١/٧٦
البيهقى فى الطهارة باب مسح بعض الرأس ١/٥٨ - الدحاوى فى
الطهارة باب فرض مسح الرأس فى الوضوء ١/٣٠ - الدارقطنى فى
الطهارة باب فى جواز المسح على بعض الرأس ١/١٩٢ . أحمد
فى أبواب الوضوء الفصل الثالث ٢/١٦ - ابن ابي شيبعة ١/٣٩
قوله " ومسح بناصرته " الناصية هى الشعر المستحل فى مقدم

الرأس أه - مجمع بحار الأنوار ٤/٧١٧ - الصحاح ٢٥١٠-٧٥١١
مختار الصحاح ٦٦٤ - الصحاح ٢/٦٠٩ - قاموس ٤/٣٩٨ وفى
البنائى : وليست الناصية ربع الرأس على الحقيقة لأن هذا لا يحتاج ==

.....

== الى تكسر ومساحة أه ١١١-١١٢ / ١ - وفي حاشية التلويح
 والتوضيح . وقيل المراد بالربع في المشهور ما يحتمل الربع الحقيقي
 ولتقريب أه ٣٨٤-٣٨٥ / ١ . لفظ " مسح بنصه " بالباء هو
 محل النزاع والأولى أن يستدل برواية أبي داود عن أنس أه
 ارشاد الطالب الى منظومة الكواكب ١ / ٣٦٨ - الفتح ١ / ١٨ -
 حاشية الزميرى على مرآة الأصول ١ / ٤١١ . قوله " وروى أبو داود
 والحاكم وسكتا عنه من حديث أبي معقل عن أنس بن مالك . . . الخ "
 رواه أبو داود في الطهارة باب المسح على الحطمة ١٠٢ / ١٠٣
 الحاكم في الطهارة ١ / ١٦٩ . البيهقي في الطهارة باب ايجاب
 المسح بالرأس وإن كان متعصا ١ / ٦١ . قوله " وطلبه حطمة قلربة "
 هو ضرب من البرود فيه حمرة ولها أعلام فيها يحترق الخشونة . وقيل
 هي حبل جباد تحمل من قبل البحرين . وقال الأزهري في أعراس
 البحرين قرية يقال لها قطر . وأحسب الثياب القلرية نسبت اليها
 فكسر و القاف للنسبة وخففوا أه نهاية ٨٠ / ٤ - مشرب ٣٨٧ / ٢
 قوله " وروى البيهقي عن عطاء . . . الخ " البيهقي في الطهارة بسبب
 ايجاب المسح بالرأس ١ / ٦١ الشافعي في الطهارة باب ما جاء في
 مسح الرأس وسباغ الوضوء وتخليل الأصابع والمبالغة في الاستنشاق ١ / ٣
 قوله " أما حديث المغيرة فرواه مسلم . . . الخ " مسلم في الطهارة
 باب المسح على الخفين ١٧٣-١٧٤ / ٣ - ابن طاجه في أبواب
 الطهارة باب ما جاء في البول قائما رقم ٣٠٧ أحمد في الطهارة
 فصل فيما جاء في البول من قيام ١ / ٢٦٠ . قوله " وأما حديث
 حذيفة فرواهما لشيخان عنه " البخاري في الطهارة باب البول قائما أو
 قاعدا ١ / ٦٢ . مسلم في الطهارة باب المسح على الخفين ٣ / ١٦٥ ==

.....

== الترمذى فى أبواب الطهارة باب الرخصة فى البول قاط ١٣

وقال حديث أبى وائل من حذيفة أصح .

ابن ماجه فى أبواب الطهارة باب ما جاء فى البول قاط رقم ٣٠٦ .
أبو داود فى الطهارة باب البول قاط ١ / ٢٧ . النسائى فى الطهارة

الرخصة فى ترك ذلك ١ / ١٩

أحمد فى الطهارة . فصل فى ما جاء فى البول من قيام ٢٥٩ - ١ / ٢٦٠
قوله " أتى سبالة قوم فبال قاط " السبالة والكناسة : الموضع
الذى يرمى فيه التراب فى الأوساخ وما يكس من المنازل . وقيل هى
الكناسة نفسها . وضافتها الى القوم اضافة تخصيص لا ملك . لأنها
كانت مؤثمة مباحة .

وأما قوله . قاط . فقيل لأنه لم يجد موضعاً للقعود لأن الظاهر
من السبالة أن لا يكون موضعها مستويا . وقيل لمرض منه من القعود
وقد جاء فى بعض الروايات لعلة بما بضيه . وقيل فعله للتداوى من
وجع الصلب لأنهم كانوا يتداوون بذلك أه نهاية ٣٣٥ / ٢ - مشرب
١ / ٢١٥ قوله " مسح الريح فرض على لا اعتقادى " قال فى تعليق
فتح باب الحناية عن كشف الستر عن فرضية الوتر : والفرض على نوعين :
فرض على . وفرض اعتقادى . والفرض على لا يكفر جاحده .
والفرض الاعتقادى يكفر جاحده . ومعنى كونه فرضا عطيا أنه من
جهة الحمل فقط محكوم عليه بأنه فرض . لا من جهة الاعتقاد أه ١ / ٣٥
قلت : وهذا الفرض على هو الذى يحبر منه بالفرض التلى أيضا
كما يحبر من الفرض الاعتقادى بالفرض القطعى أيضا . قال فى
رد المحتار : قال فى البحر والظاهر من كلامهم فى الأصول والفرع
أن الفرض على نوعين قطعى وظنى هو فى قوة القطعى فى الحمل ==

.....

== بحيث يفوت الجواز بفواته والمقدار في مسح الرأس من قبل الثاني
وهذا الاطلاق ينصرف الى الأول لكطاله والفارق بين الظني والقوي
المثبت للفرض وبين الظني المثبت للواجب اصطلاحاً خصوصاً المقام
أقول ببيان ذلك أن الأدلة السمعية أربعة . الأول : قطعي الثبوت
والدلالة كتصوي القرآن المفسرة أو المحكمة والسنة المتواترة التي
مفهومها قطعي . الثاني : قطعي الثبوت ظني الدلالة كآيات
المؤولة . الثالث : عكسه كأخبار الآحاد التي مفهومها قطعي .
الرابع : ظنيهما كأخبار الآحاد التي مفهومها ظني . فبالأول يثبت
الفرض والحرام . والثاني والثالث الواجب وكراهة التحريم . والرابع
السنة والمستحب . ثم إن المجتهد قد يقوى عنده الدليل الظني
حتى يصير قريباً عنده من القطعي فثبت به بسمه فرضاً عملياً لأنه
يحامل معاملة الفرض في وجوب العمل ويسمى واجباً نظراً الى ظنيته
دليله فهو أقوى نهي الواجب وأضعف نهي الفرض بل قد يصل خبر
الواحد عنده الى حد القطعي . ولذا قالوا أنه إذا كان متلقى بالقبول
جاز اثبات الركن به حتى تثبت ركنية الوقوف بحركات بقوله صلى الله
عليه وسلم الحج عرفة . وفي التلويح أن استعطل الفرض فيثبت
بظني والواجب فيما ثبت بقطعي شائع مستفيض . فلفظ الواجب يقع
على ما هو فرض ملط وملا كصلاة الفجر وعلى ظني هو في قوة الفرض
في الحمل كالوتر حتى يمنع تذكره صحة الفجر كتذكر الحشاء . وعلى
ظني هو دين الفرض في العمل وفوق السنة كتصحيح الفاتحة حتى
لا تفسد الصلاة بتركها لكن تجب سجدة السهو أهـ ٨٧-٨٨ / ١ .
منحة الخالق والبحر ١ / ١١ - نسط الأسرار ١١٣-١١٤ - فتوح
الغفار ٦٣-٦٤ / ٢ - ارشاد الطالب الى منظومة الكواكب ٦٨-٢ / ٨
قوله " حديث عبد الله بن زيد " رواه الستة . البخاري في الوضوء ==

.....

== باب مسح الرأس كله ٥٤-٥٥ / ١ - ولفظه : عن عمرو بن يحيى الطزنى
عن أبيه أن رجلاً قال لعبد الله بن زيد . وفيه . ثم مسح رأسه بيده
فأقبل بهط وأدبر بدأ بمقدم رأسه حتى ذهب بهط الى قفاه ثم .
ردهط الى المكان الذى بدأ منه ثم غسل رجله . مسلم فى الطهارة
باب آخر فى صفة الوضوء ١٢١-١٢٣ / ٣ . قال النووى عليه . هذا
مستحب باتفاق العلطاء فانه طريق الى استيعاب الرأس ووصول الماء
الى جميع شعره . أبوداود فى الطهارة . باب صفة وضوء النبى
صلى الله عليه وسلم ٨٦-٨٧ / ١ . الترمذى فى أبواب الطهارة باب
الضمضة ولاستنشاق من كف واحد رقم ٢٨ وقال . حديث عبد الله
ابن زيد حسن غريب . النسائى فى الطهارة باب صفة مسح الرأس
٧١-٧٢ / ١ . ابن ماجه فى أبواب الطهارة باب ماجاء فى مسح
الرأس رقم ٤٥٢ . مالك فى أبواب الصلاة باب ابتداء الوضوء ٣٣ .
اللاحاوى فى الطهارة باب فرض مسح الرأس فى الوضوء ٣٠-٣١ الدارقطنى
فى الطهارة باب وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم ٨٢ / ١ .
ابن الجارود ٣٥ . ابن خزيمة ٨٠ / ١ . الشافعى ٢٨ / ١ . أحمد فى
الطهارة الفصل الثالث ١٥ / ٢ .

٢٠ - رجل باشر امرأته وليس بينهما ثوب يعنى مباشرة فاحشة فأصاب فرجه فرجها ولم يخرج منه المذى فان فى قول أبى حنيفة وأبى يوسف عليه الوضوء . وقال محمد لا وضوء عليه حتى يخرج منه المذى أو غيره . (١)

(١) من النواقض الحكمها المباشرة الفاحشة . وفى الصباح : المباشرة : مأخوذة من البشرة وهى ظاهر الجلد أهـ ١ / ٢٩ . المضرب ١ / ٤٣ وفى رد المحتار : المراد بالفحش الظهور لا الذى نهى عنه الشارع اذ قد تكون بين الرجل وامرأته . أو المعنى فاحشة أن لو كانت مع الأجنبية أو باعتبار أغلب صورها لأنها تكون بين المرأتين والرجلين والرجل والخلام . ثم هى من الناقض الحكمى أهـ ١ / ١٣٦ - ط د ر ١ / ٨٤ كشف ١ / ١١

قال فى البدائع : وأما الحدث الحكى فنون . . . أما الأول فأنواع منها . المباشرة الفاحشة وهو أن يباشر الرجل المرأة بشهوة وينتشر لهما وليس بينهما ثوب ولم ير بلبلا . فعند أبى حنيفة وأبى يوسف يكون حدثا استحسانا . والقياس أن لا يكون حدثا وهو قول محمد . وهل تشترط ملاقة الفرجين وهى مما استهبط على قولهما ؟ لا يشترط ذلك فى ظاهر الرواية عنهما . وشركه فى النواذر وذكر الكرخى ملاقة الفرجين أيضا . وجه القياس : أن السبب انما يقام مقام المسبب فى موضع لا يمكن الوقوف على المسبب من غير حرج . والوقوف على المسبب ههنا ممكن بلا حرج لأن الحال حال يقظه فيمكن الوقوف على الحقيقة فلا حاجة الى اقامة السبب مقامها . وجه الاستحسان ما روى أن أبا اليسر بائع الحبل سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال انى أصبت من امرأتى كل شىء الا الجماع فقال صلى الله عليه وسلم توطأ وصل ركعتين . ولأن المباشرة على ==

.....

== الصفة التي ذكرنا لا تخلو عن خروج المذى مادة الا أنه يحتمل أنه

جف لحرارة البدن فلم يقف عليه أو غفل عن نفسه لخلية الشبق

فكانت سببا مفضيا الى الخروج واقامة السبب مقام المسبب بطريقة

مجهودة في الشريعة خصوصا في أمر يحتاط فيه كما يقام المس مقام

الدولة في حق ثبوت حرمة العاهرة بل يقام نفس النكاح مقامه ويقام

نوم المضاجع مقام الحدث ونحو ذلك كذا ههنا أهـ ٢٩-٣٠ / ١ .

مسوك ١/٦٨ - تبين ١١-١/١٢ - بحر ٤٤-١/٤٥ - رمز ١/٨

أبو السعود ١/٤٩ - كشف ١/١١ - الفتح ١/٥٤ - فتح باب

الحاوية ١/٧٨ - عمدة الرمايه ١/٧٢ - غنية المستملى ١٤٣ - مجمع

ودر مفتقى ١/٢٠ - در مختار ١/١٣٦ - درر ١/١٦ - مراقى الفلاح

٧٤ - ك در ١/٨٤

والأصح قولهما : قال في رد المحتار : وصح في الحقائق قول

محمد ورده في البحر والنهر بما نقله في الحلية عن التحفه من أن

الصحيح قولهما وهو المذكور في المتن قلت لكن في الحلية قال

بعد ما نقل تصحيح قولهما . ولقاتل أن يقول الأظهر وجه محمد

فقوله أرجه ما لم يثبت دليل سمعى يفيد ما قلناه آه وفي شرح الشيخ

اسماعيل من شرح البرجندى وأكثر الكتب متضافرة على أن الصحيح

المفتى به قول محمد وعدم ذكر صاحب الهداية لها في النواقيض

يشعر باعتباره أه تأمل أه ١/١٣٦ - البحر ١/٤٥

ولكن الذى تلحق اليه النفس قول أبى حنيفة وأبى يوسف من أن

المباشرة الفاحشة تنقض الوضوء لأنها مظنة خروج شئ من المذى قد

لا يشعر به ولا احتياط في العبادات واجب كما في غنية المستملى :

والتيقن بعدم الخروج غير مسلم لأنها حالة ذهول وربما خرج قليلا

وأنسحح فلا احتياط في إيجاب الوضوء أه ١٤٩ ==

.....

== قوله " ما روى أن أبا اليسر بائع العسل . . . الخ " روى الترمذى عن

معاذ قال : أتى النبی صلى الله عليه وسلم رجلاً

فقسم له مالاً فأتى الرجل شيئاً إلى امرأته الا قد أتى هو

وليس بينهما معرفة فليس يأتي الرجل شيئاً إلى امرأته الا قد أتى هو

اليها الا أنه لم يجامعها . قال : فأنزل الله " أقم الصلاة لفرسي

النهار وزلفاً من الليل ان الحسنات يذهبن السيئات ذلك ذكرى

للاذكارين " فأمره أن يتوضأ ويصلي . قال معاذ : فقلت يا رسول الله

أهى له خاصة أم للمؤمنين عامة ؟ قال بل للمؤمنين عامة " كتاب

تفسير القرآن باب من سورة هود رقم ٣١١٣ وقال . هذا حديث

ليس اسناده متصل أ هـ . الدارقطني في الدأهارة : باب صفة

ما ينقض الوضوء وما روى في الملاسة والقبلة ١/١٣٤ - مسند أحمد

٥/٢٤٥ - الحاكم ١/١٣٥ . البيهقي ١/١٢٥ - وقال الدارقطني

والحاكم فيه : صحيح . أى مع ارساله .

توله " يكون حدثاً استحساناً " عرفوه بتعريفات كثيرة . قال فى كشف

الأسرار : الاستحسان فى اللغة استفعال من الحسن وهو مد

الشيء واعتقاده حسناً نقول استحسنت كذا أى اعتقدته حسناً . وفى

الاصلاح واختلف عبارات أصحابنا فى تفسير الاستحسان

الذى قال به أبو حنيفة رحمه الله . قال بعضهم هو العدل فمن

موجب قياس الى قياس أقوى منه كما أشار اليه الشيخ ولكن لم يدخله

فى هذه التعريف الاستحسان الثابت بدليل آخر غير القياس مثل

ما ثبت بالأثر أو الاجماع والضرورة الا أن مقصود الشيخ ما سذكروه .

وقال بعضهم هو تخصيص قياس بدليل أقوى منه وهذا اللفظ وإن عم

جميع أنواع القياس ولكنه يشير الى أن الاستحسان تخصيص التلعة

وأنه ليس بتخصيص . ومن الشيخ أبى الحسن الكرخى رحمه الله أن ==

في الباب الوضوء الملاسة . وقال : وفيه ارسال عن عبد الرحمن بن أبي

.....

== الاستحسان هو أن يعدل الانسان عن أن يحكم في المسألة بمثل ما حكم به في نظائرها الى خلافه الوجه أقوى يقتضى العدول عن الأول . ويلزم عليه أن يكون العدول من العموم الى التخصيص ومن المنسوخ الى الناسخ استحسانا وليس كذلك . ويلزم على جميع هذه الحبارات قول أبي حنيفة رحمه الله في بعض المواضع تركت الاستحسان بالقياس لأنه يصير حينئذ كأنه وقال تركت القياس الأقوى أو الدليل الأقوى بالأضعف وأنه غير جائز . وأجيب عنه بأن المتروك سمي استحسانا لأنه أقوى من القياس وحده ولكن اتصل بالقياس معنى آخر صا ر ذلك المجمع أقوى من الاستحسان فلذلك ترك العمل به وأخذ بالقياس . وقال بعض أصحابنا الاستحسان هو القياس الخفى . وإنما سمع به لأنه في الأكثر الأغلب يكون أقوى من القياس الظاهر فيكون الأخذ به مستحسنا ولما صار اسما لهذه النوع من القياس وأنه قد يكون ضعيفا أيضا بقى الاسم وإن صار مرجوحا فإذا قال أبو حنيفة رحمه الله تركت الاستحسان بذلك التنبيه على أن فيه علة الأصل أو معنى آخر يوجب ذلك الحكم وأن الأحب أن يذهب اليه لكن لما لم يرجع عندي ما أخذت به . وذكر صدر الاسلام أن الاستحسان اذا كان أكثر تأثيرا كان استحسانا تسمية ومعنى وأن كان القياس أكثر تأثيرا كان الاستحسان استحسانا تسمية لا معنى . ولا استحسان معنى هو القياس أهـ ٣-٤ / ٤-أصول السرخسي ٢/٢٠ المبسوط ١٤٥ / ١٠ - البدائع ١١٨ / ٥ - التلويح والتوضيح ٥٦-٧٣ / ٥ تيسير التحرير ٢٨ / ٤ - فتح الغفار ٣ / ٣ - نسط الأسفار ١٥٥ ارشاد الطالب الى منظومة الكواكب ٢١٧-٢١٨ / ٢

٢١ - وإذا احتلم الرجل ولم ير بللا ولم يذكر الاحتلام فان في قول أبي حنيفة ومحمد عليه الغسل أخذا في ذلك بالثقة . وقال أبو يوسف لا يغسل عليه حتى يستيقن أنه قد احتلم (١) وذكر

(١) الحليم : بضم اللام وسكونها ما يراه الناس أه مختار الصحاح ١٥٢

مصباح ١/١٤٨ - المغرب ١/١٢٦

تفصيل مسألة الاحتلام - قال في غنية المستمل : ومن استيقن من مناه فوجد على فراشه أو ثوبه أو فخذ بهلا وهوأى والحال أنه يتذكر الاحتلام فان المسألة على ستة أوجه لأنه إما أن يتذكر الاحتلام أولا وعلى كل من التقديرين إما أن يتيقن كونه منيا أو كونه مذيا أو يشك فان تذكر الاحتلام ان تيقن أنه منى أو أنه مذى أو شك فيه فلم يتيقن أنه هل هو منى أو مذى فعليه الغسل في الحالات الثلاث اجماعا لأن الاحتلام سبب عروج المنى فيحمل عليه . وإن تيقن أنه مذى لأن المنى يرق بالهواء وحرارة البدن فيصير كالذى أما اذا لم يتذكر الاحتلام وتيقن أنه منى أو شك هل هو منى أو مذى فكذلك يجب عليه الغسل في هاتين الحالتين أيضا اجماعا للاحتياط . وإن تيقن أنه مذى فلا يغسل عليه في هذه الحالة عند أبي يوسف اذا لم يتذكر الاحتلام وهه أخذ خلف بن أيوب وأبو الليث وهو أقيس وهما يجب وهو أحوط لما تقدم من الاحتياط والثوب سبب الاحتلام وكمن رؤيا لا يتذكرها الراى فلا يبعد أنه احتلم ونسبه فيجب الغسل والمصنف مشى على قول أبو يوسف ولم ينبه عليه فيجزم أنه مجمع عليه على أن الفتوى على قولها . وإن استيقن فوجد منى احيلا بللا لا يدري أمنى هو أم مذى ولم يتذكر حلما ينظر ان كان ذكره متشرا قبل النوم فلا يغسل عليه لأن الانتشار سبب لخروج المنى فيحمل عليه وإن كان ذكره قبل النوم ساكنا فعليه الغسل =

.....

== للاحتياط المذكور في الخلافة هذا الذي ذكرنا من عدم وجوب
الغسل فيما اذا كان الذكر منتشرا انما هو اذا دام قطط أو قاعدا
لعدم الاستشراق في النوم عادة فلم يعارض سببية الانتشار بسبب
آخر فحمل على أنه هو السبب وانما يتسبب عنه المذي لا المنى .
أما اذا نام مضاجعا والاضطجاع سبب الاسترخاء والاستشراق في
النوم الذي هو سبب الاحتلام أو تيقن أنه أي الليل الموجود منى
فعليه الغسل أيضا أما في تيقن المنى فظاهر وأما في الاضطجاع
فلا أنه طرأ الانتشار في السببية فيحكم بسببته للاحتلام وأن الليل
منى رق احتياطاً وهذا التفصيل مذكور في المحيى والذخيرة قال
شمس الأئمة الحلواني هذه المسألة يكثر وقوعها والناس منها
غافلون . وهي تؤيد قولهما في وجوب الغسل اذا تيقن أنه مذي
ولم يتذكر الاحتلام لأن النوم حال ذهول وفلة شديدة يقع فيها
أشياء فلا يشعر بها فتيقن كونه الليل مذي لا يكاد يمكن الا باعتبار
صورته وورقه وتلك الصورة كثيرا ما تكون للمنى لسبب بعض الأقدية
ونحوها مما يوجب غلبة الرطوبة ورقة الأخلاط والفضلات وسبب فعل
الحرارة والهوى فوجوب الغسل هو الوجه وقد أوجبوا بالاجتماع على
المفحول به في الدبر مع أنه ليس غالبا في كونه سببا لا نزاه لأجل
الاحتياط لكن بقي شيء وهو أن المنى اذا خرج من شهوة سواء كان
في نوم أو يقظة فانه لا بد من دفعه وتجاوزه عن رأس الذكر أيضا
فكون الليل ليس الا في رأس الذكر دليل ظاهر أنه ليس بمنى سيما
والنوم محل الانتشار بسبب هضم الغذاء وانبعاث الريح فاجاب
الغسل في الصورة المذكورة مشكل بخلاف وجود الليل على الفخذ
ونحوه لأن الخالب أنه منى خرج بدفق وان لم يشعر به على مقررته .
وان احتلم ولم يخرج منه شيء أي تذكر الاحتلام ولم ير بلالا لغسل ==

.....

== عليه اجماعا وفي سنن أبي داود والترمذى من حديث عائشة قالت :
سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الرجل يجد البلل ولا يذكر
قال ينتسل ومن الرجل يرى أنه قد احتلم ولا يجد بللا قال لا غسل
عليه قالت أم سليم هل على المرأة ترى ذلك فصل قال نعم ان النساء
شقائق الرجال . فلذا قال وكذا المرأة أى احتلمت ولم يخرج منها
شيء فلا غسل عليها . ولما فى الصحيحين من حديث أنس أن
أم سليم قالت يا رسول الله ان الله لا يستحيى من الحق فهل على
المرأة من غسل اذا احتلمت قال نعم اذا رأت الماء . وفي فتاوى
قاضى خان المرأة اذا احتلمت ولم يخرج منها العنى حكى عن الفقيه
أبى جعفر أنه ما لم يخرج العنى من الفرج الداخلى لا يلزمها الغسل
فى الأحوال كلها . وهه أخذ شمس الأئمة الحلوانى وأليه أشار الحاكم
الشهيد فى المختصر فانه قال والمرأة فى الاحتلام كالرجل وفى
احتلام الرجل لا بد من خروج العنى فكذلك فى احتلام المرأة الا أن
الفرج الخارج منها بمنزلة الأليتين فيعتبر الخروج من الفرج
الداخلى الى الفرج الخارج انتهى . وقال محمد عليها الغسل
احتلاما قال فى التجنيس لأن ماء ما لا يكون دافقا كالرجل وإنما
ينزل من صدرها وهه يفتى بعض المشايخ كصاحب التجنيس وهه
برهان الدين المرفيئانى صاحب الهداية كما تقدم عنه فى التجنيس
قال شيخ كطل الدين ابن الهمام بعد نقله كلام التجنيس بهذا
التحليل يفيد أن المراد بعدم الخروج فى قوله ولم يخرج أنها
لم تره عن فعلى هذا الأوجه وجوب الغسل والمراد من رأت فى
حديث أم سليم رؤية العلم لا رؤية البصر فانها لو رأت الانزال
واستيقظت من فورها وأحست بيدها البلل ثم نامت نमा استيقظت
حتى جف فلم تربحها شيئا لا يسع القول بأن لا غسل عليها مع أنه ==

.....

== لا رؤية بصر بل رؤية علم أنتهى . أقول هذا لا يفيد كون الأوجه

وجوب الغسل فى المسألة المختلف فيها وهى ما اذا احتلمت

ووجدت لذة الانزال ولم تر بللا ولم يخرج منها النوى فان ظاهر

الرواية انها لا يجب عليها الغسل وه أخذ الحلوانى وقال فى

الخلاصة وهو الصحيح لحدیث أم سلمة " كانت الرؤية بمعنى

البصر أو بمعنى العلم فانها لم تر الماء بعينها ولا طمت خروج

اللحم الا ان ادعى ان المراد برأى رؤيا بلحلم ولكن لا دليل له على

ذلك فلا يقبل منه وذكر المصنف عن محمد انها يجب عليها الغسل

وه أخذ صاحب التجنيس معللا بما تقدم وهو ليس بقوى اذ لا أثر

فى نزول ما فيها من صدرها غير دافق فى وجوب الغسل فان وجوب

الغسل فى الاحتلام متعلق بخروج النوى من الفرج الداخلى كما

تعلق فى حق الرجل بخروجه من رأس الذكر فكما أن الرجل لو انفصل

منه من الصلب بالدفق والشهوة لا يجب عليه الغسل ما لم يخرج

الى ما يلحقه حكم التطهير كذلك المرأة اذا انفصل منها عن صدرها

فما لم يخرج الى ما يلحقه حكم التطهير لا يجب عليها الغسل على

أن فى سألتنى لم يعلم انفصال منها من صدرها وإنما حصل ذلك

فى النوم وأكثر ما يرى فى النوم لا تحقق له فكيف يجب عليها الغسل

نعم قال بعضهم لو كانت مستلقية وقت الاحتلام يجب عليها الغسل

لاحتتمال الخروج ثم العود فيجب الغسل احتياطاً وهو غير بحسب

الا من حيث ان ماءها اذا لم ينزل دفقا بل سيلانا يلزم اما عدم

الخروج ان لم يكن الفرج فى صلب او عدم العود ان كان فى صلب

فليتأمل أه ٤٢-٤٥ - مبسوط ٦٩-١/٧٠ - بدائع ١/٣٧ - الاختيار

١٢-١/١٣ - جوهرة ١/١٢ - تبیین ١/١٦ - بحر ٥٨ - ٦٠ - ١/

رمز ١/٩ - أبوالسعود ٥٨-١/٥٩ - كشف ١/١٣ - صعدة الرواية ١/١١ ==

.....

== فتح باب التحايه ٩٦-٩٧ / ١ - مجمع ودر منتقى ٢٣-٢٤ / ١ - در مختار

٥١-٥٢ / ١ - در ١٩ / ١ - مرقى الفلاح ٧٩ - ط در ٩٢-٩٣ / ١ .

قوله : " وفى سنن أبى داود والترمذى من حديث طائفة . . . الخ " .

أبو داود فى الطهارة باب فى الرجل يجد البلة فى منامه ١٦١-١٦٢ / ١

الترمذى فى أبواب الطهارة - باب ما جاء فىمن يستيقظ فيرى بلسا

ولا يذكر احتلاما رقم ١١٣ - ابن ماجه فى أبواب الطهارة باب ما جاء

فيم احتلم ولم يربلسا رقم ٥٥٥

قوله " لط فى الصحيحين من حديث أنس . . . الخ " البخارى فى

الفصل باب اذا احتلمت المرأة ٧٤ / ١ - مسلم فى الطهارة باب

وجوب الغسل على المرأة بخروج العنى منها ٢٢٣-٢٢٤ / ٣ . وله

الفاظ عندها . أبو داود فى الطهارة باب فى المرأة ترى ما يرى

الرجل ١٦٢-١٦٣ / ١ . الترمذى فى أبواب الطهارة باب ما جاء

فى المنام مثل ما يرى الرجل ٨٠ / ١ . وقال هذا حديث حسن

صحيح النسائى فى الطهارة باب غسل المرأة ترى فى منامها ما يرى

الرجل ٩٤ / ١ . ابن ماجه فى أبواب الطهارة باب ما جاء فى المرأة

ترى فى منامها ما يرى الرجل ١٩٧ / ١ . البيهقى فى الطهارة

باب المرأة ترى فى منامها ما يرى الرجل ١٦٧ / ١ . وقد روى من

لحق اخرى من حديث أنس وطائفة وأبى هريرة وعولة بنت حكيم كذا

فى تلخيص الحبير ١٣٥-١٣٦ / ١ - ونيل الأوتار ٢١٩ / ١

المعنى : وهو ما أبهى تخين ينكسر الذكر بخروجه يشبه رائحة

الطلع ومنى المرأة رقيق أصفر . العذى : بفتح العيم وسكن الذال

المعجمة وكسرهما . وهو ما أبهى رقيق يخرج عند شهوة لا بشهوة

ولا دنس يحق به فتور وربما لا يحس بخروجه - وهو أغلب فى النساء من

الرجال . ويسمى فى جانب النساء قذى بفتح الظف والذال المعجمة . ==

وذكر اختلافين في غير كتاب الصلاة يشبهان هذا الاختلاف أحدهما ان الرجل اذا جامع ثم اغتسل من ساعته قبل أن يبول ثم خرج منه بقية المعنى فان في قول أبي حنيفة ومحمد عليه الغسل . وقال أبو يوسف لا يغسل عليه واختلاف آخر ان رجلا لواحتلم فأمسك على قضيبه فلم يخرج منه المعنى على ذلك الفور ثم يخرج منه بعد ذلك بعد ما سكن شهوته . فان في قول أبي حنيفة ومحمد عليه الغسل . وقال أبو يوسف لا يغسل عليه .^(١)

== الودى : باسكان الدال المبهمة . وتخفيف اليا وهو ماء أبيض كدر ثخين لا رائحة له . يعقب البول وقد يسبقه . أجمع الخطاء على أنه لا يجب الغسل بخروج الودى والودى أهـ مرقى الفلاح ٢٦-٢٨ البنايه ٢٩٠-٢٩٣/١ - بحر ٦٤-٦٥/١ - رد المحتار ١٥٣/١ ط د ر ٩٤/١ (١) في البحر : اتفق أصحاب المذهب أنه لا يجب الغسل اذا انفصل من مقرة من الصلب بشهوة الا اذا خرج على رأس الذكر وانط الخلف في أنه هل يشترط مقارنة الشهوة بالخروج فعند أبي يوسف نعم وعندهما لا وقد أشار الى اختيار قولهم بقوله عند انفصاله أى فرض الغسل عند خروج منى موصوف بالدق والشهوة عند الانفصال من محله عندهما . وجه قول أبي يوسف أن وجوب الغسل متعلق بانفصال المعنى وخروجه وقد شرطت الشهوة عند انفصاله فتشترط عند خروجه . ولهما : أن الجنابة قضاء الشهوة بالانزال فاذا وجدت مع الانفصال صدق اسمها وكان مقتضى هذا ثبوت حكمها وإن لم يخرج لكن لا خلاف في عدم ثبوت الحكم الا بالخروج فيثبت بذلك الانفصال من وجه وهو أقوى مما بقى والاحتياط واجب وهو العمل بالأقوى من الوجهين فوجب وأورد في النهاية الريح الخارجة من المضاة لأنها ان خرجت من القبل لا يجب الوضوء وإن خرجت من الدبر وجب فينبغى ترجيح جانب الوجوب احتياطاً كما قال هنا . ==

.....

== وأجاب بأن الشك هناك جاء من الأصل فتعارض الدليل الموجب
 وغير الموجب لتساويهما في القوة فتساقطا فحفظنا بالأصل الثابت
 بيقين وهو الطهارة وأما هنا جاء دليل عدم الوجوب من الوصف وهو
 الدفق ودليل الوجوب من الأصل وهو نفس وجود الطهارة مع الشهوة
 فكان في إيجاب الاغتسال ترجيح لجانب الأصل على جانب الوصف
 وهو صحيح لأن دليل الوجوب قد سبق هنا وهو مزايمة المعنى من
 مكانه على سبيل الشهوة وخروجه من العضولا على سبيل الدفق بقاء
 ذلك والسبق من أسباب الترجيح فترجح جانب الوجوب لذلك وأما
 هناك فاقترن الدليلان على سبيل المدافعة فلا يثبت الحكم الحادث
 لتدافعهما بل يبقى ما كان على ما كان . وفي المصنف وثمرة الاختلاف
 تظهر في ثلاث فصول أحدها : أن من احتلم فأمسك ذكره حتى سكنت
 شهوته ثم خرج المعنى يجب الغسل عندهم خلافا له . والثاني : إذا
 نظر إلى امرأة بشهوة فزال المعنى من مكانه بشهوة فأمسك ذكره حتى
 انكسرت شهوته ثم سال بعد ذلك لاعتداف دفع فحلى هذا الخلاف .
 والثالث : أن الجامع إذا اغتسل قبل أن يبول أو ينظم ثم سال منه
 بقية المعنى من غير شهوة يعيد الاغتسال عندهم خلافا له فلو خرج
 بقية المعنى بعد البول أو النوم أو المشي لا يجب الغسل إجماعا لأنه
 مذي وليس بمعنى لأن البول والنوم والمشي يقطع مادة الشهوة أهد
 وفي فتح القدير وكذا لا يعيد الصلاة التي صلاها بعد الغسل الأول
 قبل خروج ما أخر من المعنى اتفاقا وقيد المشي بالكثير في المجتبى وطلقه كثير
 ولتقيده وجه لأن الخطوة والخطوتين لا يكون منهما ذلك كما لا يخفى . وفي
 المبتغى بخلاف المرأة يعني تعيد تلك الصلاة إذا كانت مكتوبة إذا اغتسلت
 ثانيا بخروج بقية منها وفيه نظر ظاهر والذي يظهر أنها كالرجل . وفي
 المستصفى يحمل بقول أبي يوسف إذا كان في بيت انحناء واعتلم مثلا
 ويستحي من أهل البيت أو خاف أن يقع في قلبه بهيمة بأن طاف حول أهل
 بيته ثم أهد وفي السراج الوهاج والفتوى على قول أبي يوسف في الضيف وعلى
 قوله ط في غيرهما ٥٧-١٥٨ - المبسوط ١٧٢ - بدائع ١٧٣ - الاختيار ١٢ / ١
 جوهر ١٢ / ١٢ - لباب ١ / ١٦ - حبيين ١٥ - ١ / ١٦ - رمز ١ / ١٦ - أبو السعود ٥٥ - ١ / ٥٦
 كشف ١٢ - ١ / ١٢ - فتح وعنايه ٦٠ - ١ / ١١ - بتايه ٢٣ - ٢ / ١٢ - عمدت لوطا به ١٥ - ١ / ١١
 فتح باب الحنايه ٩١ - ١ / ٩٢ - غنيمة المستطلى ٤١ - مجمع ود منتقى ٢٣ / ١ -
 د رمختار ١٤٨ - ١ / ١٤ - د ر ١ / ١٨ - مراقب الفلاح ٧٦ - ٧٧ - د ر ٩٠ - ١ / ٩١ .

٢٢ - الحوض اذا وقعت فيه نجاسة فأراد أن يتوضأ من جانب آخر فان كان حوضاً لا يخلص بعضه الى بعض يجوز وروى الحسن بن زياد من أبي حنيفة أنه قال ان كان الحوض بحال لو اقتسل انسان في جانب منها لا يضطرب الجانب الآخر يجوز أن يتوضأ منه . وقال أبو يوسف في الأمالي وغيره ان كان مقداره بحال لو حرك انسان يده في جانب لا يتحرك الجانب الآخر فيجوز هذا الذي لا يخلص بعضه الى بعض . وروى عن محمد أنه قال اذا كان بحال لو توضأ منه انسان في جانب لا يتحرك الجانب الآخر فهذا الذي لا يخلص بعضه الى بعض . وروى عنه أنه قال مقدار مسجدي هذا وكان مسجده ثطن في ثطن . وروى عن جماعة من أصحابنا مثل أبي سليمان والمعلّى وعبد الله بن المبارك وغيرهم أنهم قالوا عشر في عشر (١)

(١) المختبر عند الحنفية في بيان الماء القليل والكثير هو الخلو . وهو أن يخلص بعضه من جانب الى جانب . أى تحرك طرفه عند تحريك الطرف الآخر . فاذا خلص بعضه . أى وصل الى بعض كان قليلاً . وإذا لم يخلص كان كثيراً لا يتنجس بوقوع النجاسة فيه إلا أن يتغير لونه أو لحيته أو ريحه كالماء الجاري . وهذا قياس النجاسة على خلوص الماء بعضه الى بعض . وفسر ابن رشد قياس السريان النجاسة على سريان الحركة في الماء كما في بداية المجتهد : وأما أبو حنيفة فذهب الى أن الحد في ذلك من جهة القياس . وذلك أنه اعتبر سريان النجاسة في جميع الماء بسريان الحركة . فاذا كان الماء بحيث يثن أن النجاسة لا يمكن فيها أن تسرى في جميعه فالماء ظاهره ١/٢٥ قال في مجمع الأنهر : ولا تجوز الطهارة بماء قليل وقع فيه نجس ما لم يكن غديراً . قال الجوهرى . والمفادرة التحرك . والغدير القلعة من الماء يغادرها السيل وهو فصيل بمعنى مقابل من غادره ==

.....

== أو مفصول من أغدره ويقال فاعيل بمعنى فاعل لأنه يفدر بأهله أى
ينقطع عند شدة الحاجة إليها . ويجوز أن يكون بمعنى مفصول من
غدر أى ترك لأنه الذى تركه ماء السيل . اعلم انهم اتفقوا على أن
الماء القليل يتنجس بوقوع النجاسة فيه دون الكثير . واختلفوا فى
الحد الفاصل بينهما . فمالك اعتبر تغيير الوصف . والشافعى قدر
بالقلتين . والقلتان خمسائة رطل بالبغدادى عندهم وذكر فى
وجيزهم والأشبه ثلاثمائة من تقريبا لا تحديدا . وأصحابنا قدروا
بعدم الخلوص لأن عند ذلك يغلب على الظن عدم وصول النجاسة
إليه . ثم اختلفوا فيما يعرف به الخلوص فذهب المتقدمون الى أنه
يحرك بالتحريك ولهذا قال المصنف فى تعريفه . لا يتحرك طرفه
المتجنس بتحريك طرفه الآخر . فهو مما لا يخلص بعضه ببعض .
والمراد بالتحريك التحريك بالارتفاع والانخفاض فى ساعته لا بعد
المكث اذا لم يخال يخلص بعضه الى بعض بالاضطراب الذى يقع
فيه ولو كثر لكنهم اختلفوا فى سبب التحريك فروى أبو يوسف عن
الامام أنه يحتبر التحريك بالاغتسال وهو أن يختسل انسان فى
جانب منه اغتسالا وسطا ولا يتحرك الجانب الآخر وهو قول أبى يوسف
وروى أبو يوسف عن الامام رواية أخرى أنه يحتبر التحريك باليد لا غير
لأنه أخف وكان الاعتبار به أولى توسعة للناس . وروى محمد عن
الامام أنه يحتبر التحريك بالوضوء لأنه متوسط بين التحريك
بالاغتسال والتحريك بغسل اليد وقال فى المحمك وهو الأصح لأنه
الأوسط . ومن محمد أنه يعتبر بخمس الرجل . وفى الخاتمة
ظاهر الرواية عن الامام اعتباره بغلبة الظن فان غلب على ظن
المتوضئ وصول النجاسة الى الجانب الآخر لا يتوضئ به ولا توضأ
وقال هو الأصح . وقيل يمتحن بأن يلقى فيه صبغ مقدار النجاسة ==

.....

== ان نفذ الى الجانب الآخر فهو مما يخلص بحضه الى بعض وكذا اذا
 اغتسل فيه وتكن الماء فان وصلت الكدرة الى الجانب الآخر فهو
 مما يخلص والا فلا . ومن المشايخ المتأخرين من اعتبر الخلو
 بالمساحة وهو أن يكون عشرا في عشر ولهذا قال المصنف، أو لم يكن
 عشرا في عشر والظاهر أن يكون تفسيرا آخر للغدير لأنهم فسروا
 الغدير العظيم بما بين آتفا بعدم التحريك أو بالمساحة والمناسب
 على : هذا التفسير أن يقول أو يكون عشرا في عشر لكن المصنف عطف
 على لم يكن غديرا والمعنى لا تجوز الطهارة بماء قليل وقع فيه نجس
 طال لم يكن غديرا أو لم يكن عشرا في عشر فكلتا الصورتين مستثنيتان من
 الحكم السابق الكلى . يروى ذلك عن محمد وه أخذ مشايخ بلخ
 وأبو سليمان الجوزجاني والمعلّى قال أبو الليث وهو قول أكثر أصحابنا
 وعليه الفتوى لأنهم امتحنوا فوجدوا هذا القدر مما لا تخلص اليه
 النجاسة فقدروه بذلك تيسيرا على الناس . وإن كان الحوض مدورا
 يعتبر فيه ستة وثلاثون ذراعا فان هذا المقدار اذا ربع كان عشرا في
 عشر لأن كونه الدائرة أوسع الأشكال مبرهن عند الحساب كذا في
 الظهيرة . واختلفوا في تعيين الذراع فقال الامام ظهير الدين
 المختبر ذراع الكرياس توسعة للأمر على الناس لأنه أقصر من ذراع
 المساحة بأصبع لأن ذراع المساحة سبع قبضات فوق كل قبضة أصبع
 قائمة . وذراع الكرياس سبع قبضات فقط . وقيل ست قبضات أربع
 وحشرين أصبغا . وفي الخانية : الأصح ذراع المساحة لأنه أليق
 بالمسوحات . وفي المحيط الأصح أن يعتبر في كل زطن ومكان
 ذراعهم من غير تعرض للمساحة والكرياس . وحقه : أي عمق الغدير
 ما لا تنجس أي لا تنكشف الأرض بالغرف هو الصحيح أهـ ٢٨-٢٩ / ١ .
 مسوط ٧٠-٧١ / ١ - بدائع ٧٢ / ١ - الاختيار ١٤ / ١ - جوهرة ١٦-١٧ / ١ ==

.....

== لباب ٢١-٢٢ / ١ - تبين ٢٢ / ١ - بحر ٢٨-٨١ / ١ - رمز ١٠ / ١

أبو السجود ٦٥-٦٦ / ١ - كشف ١٥ / ١ - فتح وناهية ٢٩-٨١ / ١ -

بنايه ٣٢٩-٣٣٤ / ١ - عمدة الراية ٨١ / ١ - فتح باب الحنايه

١٠٧-١٠٨ / ١ - غنية المستطى ٩٧-٩٨ - در مفتقى ٢٨-٢٩ / ١ -

در مختار ١٧٧-١٧٨ / ١ - در ٢٢-٢٣ / ١ - مراقى الفلاح ٢١ - ط

در ١٠٧-١٠٩ / ١

والتقدير بحشر فى عشر هو الفتى به واختاره أصحاب المتن وكثير
من المتأخرين بل عاظمهم . قال فى اللباب : والتقدير قال فى المختار
: هو القلعة من الماء يغادرها السيل أه . ومثله الحوض . العظيم :

أن الكبير . وهو الذى لا يتحرك أحد طرفيه بتحريك الطرف الآخر .

وهو قول العراقيين . وفى ظاهر الرواية . يحتمل فيه أكسير رأى

المبتلى . قال الزاهدى . وأصح حده . مالا يخلص بعضه الى

بعض فى رأى المبتلى واجتهاده ولا ينظر المجتهد فيه . وهو لأصح

فند الكرخى وصاحب الغاية والينابيع وجطاة أه . وفى التصحيح

قال الحاكم فى المختصر : قال أبو عيسى . كان محمد بن الحسن

يوقست فى ذلك بحشر ثم رجع الى قول أبى حنيفة . وقال . لا أوقت

فيه شيئا . فظاهر الرواية أولى أه . ومثله فى فتح التقدير والبحر

قائلا انه المذهب . وبه يعطى . وأن التقدير بحشر لا يرجع الى

أصل يعتمد عليه . لكن فى الهداية . وبعضهم قدر بالمساحة

عشرا فى عشر بذراع الكرباس توسعة للأمر على الناس . وطلبه

الفتوى أه . ومثله فى فتاوى قاضى خان وفتاوى الـ بى . وفى

الجوهرة . وهو اختيار البخاريين وفى التصحيح . وبه أخذ

أبو سليمان . يعنى الجوزجاني . قال فى النهر . وأنت خير بآن

اعتبار العشر أضبط . ولا سيط فى حق من لا رأى له من العوام . فلذا ==

.....

== أفتى به المتأخرون الأعلام أهد. قال شيخنا رحمه الله تعالى .
ولا يخفى أن المتأخرين الذين أفتوا بالعشر كصاحب الهداية وقاضى
خان وغيرهم من أهل الترجيع هم أعلم بالذهب منا : فقلنا اتباع
ما رجحوه وما صححوه كما لو أفتونا فى حياتهم أهد . وفى الهداية
والمعتبر فى التحقق أن يكون بحال لا ينحسر بالاغتراف وهو
الصحيح أهد ٢١-٢٢ / ١ - الفتح ٧٧-٧٨ / ١ - البحر ٧٩-٨٠ / ١
الهداية ٨٠ / ١ - خاتمه ٥ / ١ - أبوالسعود ٦٥ / ١ - رد المحتار
١٧٨ / ١ - منحة الخالق ٧٩ / ١ - ط در ١٠٧ / ١ - مراقى الفلاح ٢١
الكراس : بالكسرتوب من القطن الأبيض مغرب فارسيته بالفتح
فيرو لحزة فتلال والنسبة كرايسى كأنه شبه بالأنصارى والافقياس
كرايسى أهد قفوس ٢٥٤ / ٢ - مصباح ٥٢٩ / ٢ - مختار الصحاح ٦٦٥
تهذيب الصحاح ٣٨٨ / ١ . والمراد بالاصبع القائمة ارتفاع الأبهام
كطى غاية البيان . والمراد بالقبضة أربع أصابع مضمومة نوح أقول وهو
قريب من ذراع اليد لأنه ست قبضات وشى وذلك شبران أهد رد المحتار
١٨١ / ١ - الذراع العادى = ٦٩ سم والمعطرى = ٧٥ سم .
وكأن البسك معتبر كذلك العمق . واعتبارهم التحقق بحال لا ينحسر
أرض انحراف بالفرف منه يدل على أن العمق معتبر كأن البسك معتبر .
فلو كان الطاء فى بشر وهودون عشر فى عشر لكنه عمق بحيث يمكن حجم
الطاء فيه يساوى حجم الطاء الذى اعتبروا الحنفية طاء كثيرا لا ينحس الا
إذا تثيرت أحدا وصفه ويمكن تحديد الحجم على النحو التالى . إذا
كان الذراع مقدرا ٦٩ سم فيكون الذراع يساوى ٧ أمتا تقريبا . فإذا كان
الطول ٧ م والعرض ٧ م فالمساحة بالأمتار ٤٩ مترا . تضرب فى العمق
الذى لا ينحسر بالاغتراف ويمكن تقديره بربع متر فيكون الناتج
٤٩ × $\frac{1}{4}$ = ١٢ $\frac{1}{4}$ مترا مكعبا من الطاء وهذا هو حجم الطاء الكثير
عند الحنفية . ولا يضير فى شى وجوبه على مساحة مربعة أو مثلثة
أو مدورة أو فى حوض كبير .

قول المصنف وروى عنه انه قال مقدارسجدى هذا . الخ قال فى البهائم : وروى
عن محمد انه قد روى بسجده فكان سجدة ثمانيا فى ثمان وهو أخذ بمقد بن سلسه
فإذا كان سجدة ثمانا فقبل سبع سجده فوجد داخل ثمانا فى ثمان

٢٣ - رجل به جراحة وعليه جبائر وهو يخاف على نفسه أن مسح عليه فلم يمسح عليه أجزاءه ثم قال بعد ذلك في كتاب الصلاة لا يجوز . وقال أبو يوسف ومحمد ان ترك المسح على الجبائر وذلك لا يضره لم يجز . وقال بعضهم ليس في المسألة خلاف لأن أبا حنيفة قال في الذي يخاف الضرر في المسح وقالا في الذي لا يخاف الضرر . وقال بعضهم اذا كان بحال يضره المسح عليه فترك المسح يجوز بالاتفاق . واختلفوا في الذي لا يضره المسح ففي قول أبي حنيفة لو ترك جاز وفي قولهما لا يجوز (١)

(١) الجبر اصلاح العظم من كسر يقال : جبرت العظم جبراً وجبر العظم بنفسه جبوراً ، أي نجبر . والجبرة والجبرة : الحديدان التي تجبر بها الخيل أمه الصحاح ٦٠٧-٦٠٨/٢- مختار الصحاح ٩١ تهذيب الصحاح ١/٢٦٣ - المصباح ١/٨٩ - القاموس ١/٤٣٧ المشرب ١/٧٤ - طلبه الطلبة ٧ قال في فتح باب العناية : لا يشترط في المسح على الجبيرة كونها مربوطة على راسها لأنها تشد حال الضرورة . فاشتراط الطهارة في شدتها مفض إلى الحرج . وقال الشافعي وأحمد في إحدى الروايتين عنه : يشترط . لأنه مسح على الحائل فصار كمسح الخف . والجبرة عود أو نحوه يربط على الخيل المكسور ونحوه لجبره . وفي المحيط : لو كانت الجبيرة زائدة على رأس الجرح أو اقتصد فتجاوز الرباط موضع الجراحة .

فان كان جل الخرقه وفصل ماتحتها يضر بالجراحة يجوز المسح على الكل تبعاً لموضع الجراحة . لأنه لا يمكنه ربط موضع الجراحة وحده . وان كان الحل والمسح لا يضر بالجرح لا يجزئه المسح على الخرقه بل يفصل ما حول الجراحة ويمسح عليها . وان كان يضره المسح ولا يضره الحل يمسح على الخرقه التي على رأس الجراحة ويفصل حوالها وما تحت الخرقه الزائدة هكذا فسره الحسن بن زياد ==

.....

== لأن جواز المسح لأجل الضرورة فيتقدر بقدرها . ومن ضرر الحل أن يكون في مكان لا يتقدر على ربطها بنفسه ولا يجد من يربطها ، ولو مسح على بعض الجبيرة ذكر الحسن أنه ان مسح على الأكثر أجزاءه ولا فلا . لأنه أقيم الأكثر مقام الكل دفعا للحرج .

ولو ترك المسح على الجبائر والمسح بضره جاز بلا خلاف . وإن لم تضره لم تجز صلاته عند أبي يوسف ومحمد . ولم يحك في الأصل قول أبي حنيفة . وقيل : عنده يجوز تركه بناء على رواية استحبابه عنده . قيل . هو قوله الأول ثم رجع عنه . والصحيح أن عنده مسح الجبيرة واجب وليس بفرض حتى يجوز بدونه الصلاة . لأن الفرضية لا تثبت إلا بدليل مقطوع به . قال في متن المواهب : وبه ظالا . وفي الخلاصة من يقول مسح الجبيرة فرض يقول استحبابها فرض وهو رواية عن أبي حنيفة . وفي رواية عنه . لو مسح الأكثر يجوز وعليه الفتوى . والمجروح كالمكسور . ولا بأس بسقوطها أي في حال إلا اذا سقطت بنفسها سقوطا ناشئا عن برء فانه أن كان فسى الصلاة يستقبل الصلاة . لأنه ظهر حكم الحدث السابق فصار كأنه شرع من غير غسل ذلك الموضع . وإن كان خارج الصلاة يفسل موضعها لا غير ان لم يكن محدثا . وأما ان سقطت من غير برء فان كان في الصلاة يضي عليها . وإن كان خارج الصلاة أعاد الجبيرة أو أبدلها بأخرى ولا يحيد المسح لبقاء العذر .

والدليل على جواز مسح الجبيرة ما رواه ابن طاعة والبيهقي والدارقطني عن علي كرم الله وجهه أنه قال : انكسرا أحد زندي فسألت النبي صلى الله عليه وسلم فأمرني أن أمسح على الجبيرة . والزند مفصل طرف الذراع في الكف . قال البيهقي : وضع من =

.....

== ابن عمر رضى الله عنه أنه مسح على الجبيرة . ولم يعرف له مخالف من الصحابة . وروى الدارقطني عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يمسح على الجبائر . وضعفه . لكن صحيح المنذرى وغيره عن ابن عمر موتوا عليه أنه توضأ وكفه معصومة فمسح عليها وعلى العصاة وفضل سوى ذلك .

والموقوف في هذا كالمرفوع لأن الأبدال لا تنصب بالرأى . وروى الطبرانى عن أبى أمامة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه لم يطه ابن قبيصة يوم أحد . قال رأيته إذا توضأ حل من مصابته أى كشف عنها ومسح عليها بالوضوء . أى على الجبيرة بطه الوضوء . وكان شيع في وجهه وكسرت رباصيته صلى الله عليه وسلم . وروى أبوداود في سننه عن جابر قال خرجنا في سفر فأصاب رجلا منا حجر فشجه في رأسه . ثم احتلم فقال لأصحابه . هل تجدون لى رخصة نسي التيمم ؟ قالوا : ما نجد لك رخصة وأنت تقدر على الطه . قال : فافتسل فمات . فلو قد منا طى النبي صلى الله عليه وسلم اخبر بذلك فقال . قتلوه قتلهم الله : ألا سألوا اذ لم يعلموا ؟ فانط شفاء الحى السؤال . انما كان يكفيه أن يتيمم ويحصر أو يعصب - شك موسى - على جرحه خرقه ثم يمسح عليها ويغسل سائر جسده . قال البيهقى فى المصرفة : هذا أصح ما يروى فى هذا الباب مع اختلاف فى استاده أهـ . ١٩- ١/ ١٩٣ - مبسوط ٧٣- ١/ ٧٤ - بدائع ١٣- ١/ ١٤ - الاختيار ٢٥- ١/ ٢٦ - جوهرة ٣٢- ١/ ٣٣ - لباب ١/ ٤١ تبين ١/ ٥٣ - بحر ١٩٣- ١/ ١٩٦ - رمز ١٦- ١/ ١٧ - أبو الاستود ١٠٧- ١/ ١٠٨ - كشف ١/ ٢٥ - فتح وناهيه ١٥٧- ١/ ١٥٨ - جنابيه ١/ ٦٠٧- ١/ ٦٠٣ - معدة الرطبه ١٠٦- ١/ ١٠٧ - غنية للمتملى ١١٦- ١١٧ - مجمع ود مشتقى ٥٠- ١/ ٥١ - د رمختار ٢٥٧- ١/ ٢٥٨ ==

.....

== د در ١/٣٨ - مراقى الفلاح ١٠٧-١٠٨- د در ١٤٣-١٤٤ / ١ -

هندي به ١/٣٥

قوله " وقيل : عنده يجوز تركه " لأن المسح قائم مقام الغسل وهو ليس
بواجب فكذا بدله فأمر على به للاستحباب أه شلبي على التبيين ١/٥٣

عنايه ١/١٥٨ جمع ١/٥٠ - الاختيار ١/٢٥ - مبسوط ١/٧٤

قوله " والصحيح أن عنده مسح الجبيرة واجب " لأن غسل هذا العضو
كان واجبا ثم تعذر فيجب بدله كالتيم اذا تعذر الوضوء ولا قربنسة
للاستحباب فيحمل الأمر على الوجوب أه شلبي على التبيين ١/٥٣
وملاحظ على هذا . أن المسح على الجبيرة بدل من غسل العضو
قبل جرحه وهو واجب . ولما تنذر الغسل بسبب الجرح انتقلنا
الى بدله وهو المسح فيكون واجبا كالمعدل منه وذلك يرجح ما استقر
رأى أبى حنيفة من القول بوجوب المسح على الجبيرة كقولها .

قوله " قال فى متن المواهب : فيه قالا " أى بالوجوب . لكن حقق
ابن عابد بن : ان الوجوب عندهم بمعنى الفرض العلى بفوت
الجواز بفوته . فلا تصح الصلاة بدونه وعنده هو وجوب بأثم
تاركه فقط مع صحة الصلاة بدونه وجوب اعادتها . قال فى رد المحتار
بعد قوله " واليه رجح الامام . . . الخ " اعلم أن صاحب المجموع
ذكر فى شرحه انه مستحب عنده واجب عندهما وقيل واجب عنده
فرض عندهما . وقيل الوجوب متفق عليه وهذا أصح وعليه الفتوى أه
وفى المحيط ولا يجوز تركه ولا الصلاة بدونه عندهما والصحيح أنه
عنده واجب لا فرض فتجوز الصلاة بدونه وكذا صححه فى التجريد
والغاية والتجنيس وغيرها ولا يخفى أن صريح ذلك أنه فرض أى على
عندهما واجب عنده فقد اتفق الامام وصاحبا على الوجوب بمعنى
عدم جواز الترك لكن عندهما يفوت الجواز بفوته فلا تصح الصلاة بدونه ==

.....

== أيضا وعنده يأثم بتركه فقط مع صحة الصلاة بدونه ووجوب اعادةتها .
 فهو أراد الوجوب الأدنى وهما أرادا الوجوب الأعلى ويدل عليه ما في
 الخلاصة أن أبا حنيفة رجع الى قولهم بعدم جواز الترك فقيس
 بعدم جواز الترك لأنه ليرجع الى قولهم بعدم صحة الصلاة بتركه
 أيضا فلا ينافي ما من تصحيح أنه واجب عنده لا فرض وعليه فقوله في
 شرح المجمع وقيل الوجوب متفق عليه معناه عدم جواز الترك لرجوع
 الامام عن الاستحباب اليه فليس المراد به الاتفاق على الوجوب بمعنى
 واحد هذا ما ظهر لي ثم رأيت نوعا من نقله عن العلامة قاسم في
 حاشيه على شرح المجمع بقوله معنى الوجوب مختلف فعنده يصحح
 الضوء بدونه وعندهما هو فرض على يفت الجواز بفوته أه والله الحمد
 فافتنم هذا التحرير الفريد فقد خفي على الشارح والمصنف في المنع
 وصاحب البحر والنهر وغيرهم فانهم . هذا وقد رجع في الفتح قول
 الامام بأنه غاية ما يفيد في الورد في المسح عليها الوجوب فعسدم
 الفساد بتركه أقعد بالأصول أه لكن قال تلعب بالعلامة قاسم فسي
 حواشيه ان قوله أقعد بالأصول وقولهم أحوط وقال في العيون الفتوى
 على قولهم أه ٥٧-٥٨ ١/٢ - منحا لخالف ١/١٥ - شربلا لية ٣٨ / ١ -
 أبو السعود ١٠٧ / ١ - ط على مرقى الفلاح ١/٧٠٨ - الفتح ١/١٥٩ - البحر ٢/١٥٥
 قوله " طرواه ابن طاجة والبيهقي والدارقطني من على كرم الله وجهه الخ " .
 ابن طاجة في أبواب الطهارة باب المسح على الجبائر رقم ٦٢٣ .
 الدارقطني في الطهارة باب جواز المسح على الجبائر ٢٢٦-٢٢٧ / ١
 قوله " وروى الطبراني عن أبي طامة الخ " وفي مجمع الزوائد : رواه الطبراني
 في الكبير وفيه حفص بن عمر الحدني وهو ضعيف أه ١/٢٦٤ . قوله " وروى
 أبو داود في سننه عن جابر الخ " أبوداود في الطهارة باب فسي
 المجروح يتيم ٢٣٩-٢٤٠ / ١ - الدارقطني في الطهارة باب جـ
 التيم لصاحب الجراح ١/١٦٠ . البيهقي في الطهارة باب المسح
 على العمائم والجبائر ١/٢٨٨ وقال : هذا الحديث أصح ما روى في هذا
 الباب مع اختلاف في استاده .

٢٤ - الرجل اذا قاء شيط فهو على ثلاثة أوجه : الأول : اذا قاء مرة أو طحاما أو شربا فعليه الوضوء ان كان ملاء الفم وأن كان لم يمتلا الفم فلا وضوء عليه . وفي قول زفر عليه الوضوء قليلا كان أو كثيرا . وفي قول الشافعي لا وضوء عليه قليلا كان أو كثيرا . والوجه الثاني : اذا قاء بلغما فإن في قول أبي حنيفة ومحمد لا وضوء عليه قليلا كان أو كثيرا . وفي قول أبي يوسف عليه الوضوء ان كان ملاء الفم . والوجه الثالث : ان قاء دما في قول أبي حنيفة عليه الوضوء قليلا كان أو كثيرا رواية عنه الحسن بن زياد . وروى من محمد أنه قال لا وضوء عليه ما لم يكن ملاء الفم . (١)

(١) القى : كذا في المصباح : قاء الرجل ما اكله قبض من باب باع اللق المصدر على الطعام المقذوف واستقاء استقاءة وتقيا تكلفه ويتسدى بالتضعيف فيقال قياه غيره أهـ ٢/٥٢٢ - مختار الصحاح ٥٥٨ المغرب ١/٣٩٧

المرة : بالكسر إحدى الطبائع الأربع أهـ مختار الصحاح ٦٢١ المصباح ٢/٥٦٨ - وفي رد المحتار : المرة بكسر الميم وتشديد الراء المبهطة وهي أحد الأغلاط الأربعة الدم والمرة السوداء والمرة الصفراء والبلغم أهـ ١/١٢٧

الخان من غير السبيلين هل ينقض الوضوء أم لا ؟ الخان النجس من غير السبيلين ينقض الوضوء عند الحنفية . ولا ينقض عند الشافعية قال في الجوزة : والقي اذا ملا الفم . وهو ما لا يمكن ضبطه الا بتكلف هو الصحيح . وقيل ما منع الكلام . وقال الشافعي لا ينقض ولو ملا الفم . وقال زفر ينقض قليلا وكثيره . والقي خمسة أنواع : ماء وطعام ودم ومرة وبلغم . ففي الثلاثة الأول ينقض اذا مسلا الفم ولا ينقض اذا كان أقل من ذلك . وأما البلغم فخير فاقض عندهما وان ملا الفم . وعند أبي يوسف ينقض اذا ملا الفم . والخلاف في ==

.....

== الصاعد من الجوف أما النازل فغير ناقض اجطاط لأنه منالك . وأما
الدم اذا كان غليظا جامدا غير سائل لا ينقض حتى يملأ الفم .
فان كان ذائبا نقض قليله وكثيره عندهما . وقال محمد لا ينقض حتى
يملأ الفم اعتبارا بسائر أنواع القي . وصحح في الوجيز قول
محمد . والخلاف في المرتقى من الجوف أما النازل من السراش
فناقض قليله وكثيره با تفاسق ولو شرب ماء فقا ه صافيا نقض وضوئه
كذا في الفتوى . وان قا متفرقا بحيث لو جمع ملا بالم فالحتمتير
اتحاد المجلس عند أبي يوسف وعند محمد اتحاد السبب وهو
الغثيان . وتفسير اتحاد السبب اذا قا ثانيا قبل سكن النفس
من الغثيان فهو متحد . وان قا ثانيا بعد سكن النفس فهو
مختلف أهـ ١/٩ - لباب ١٢-١٣ - مبسوط ٧٥-٧٦ - تحفة
١/٢٩-٢٧ - بدائع ٢٥-٢٧ - الاختيار ١/١٠ - تبين ١/٩
بحره ١/٣٦-٣٥ - رمز ٧-٨ - أبو السعود ٤٤-٤٥ - كشف
١٠-١١ - صناية وفتح ٣٩-٤٧ - بنايه ١٩٧-٢١٧ - صمد
الرباطية ٦٨-٦٩ - فتح باب العناية ٥٧-٦٤ - قهستانى ٢١-٢٢
غنية المستطى ١٢٧-١٣٠ - الغرة المنيفة ٢٢ - مجمع ود رمنقى ١/٨
در مختار ١٢٧-١٢٩ - در ١٣-١٤ - مراقى الطلاح ٦٩ - ٧١
ط در ٧٨ - ١/٣٦ - هندية ١١-١٢ - البرازية ١١-٣/١٤
حجة الحنفية بأن الخارج من غير السيلين يوجب انقضاء الطهارة .
قال في فتح باب العناية : ولنا ما روى أبو داود والنسائي والترمذى
وقال أصح شىء في الباب . والحاكم فى مستدركه وقال . صحيح على
شرط الشيخين ولم يخرجاه من حديث معدان بن أبى طلحة مسن
أبى الدرداء أن النبى عليه السلام قا فتوضأ . فلقبت ثوبان ففى
مسجد دمشق فذكرت ذلك له . فقال صدق وأنا صبيت له وضوءه . ==

.....

== وأجيب عن حديث صفوان بأنه إنما لم يذكر القى فيه لقلّة وقوعه .
ولذا لم يذكر فيه الاقطاء والجنون . وقد روى ابن ماجه عن عائشة
مرفوعاً من أصابه قى أو راع أو قلّس أو مذى فليتنصرف وليتوضأ
ثم لين على صلاته وهو فى ذلك لا يتكلم .

وفى رواية الدارقطنى ثم لين على صلاته ما لم يتكلم . والحديث
هذا وإن كان مرسلًا لكنه حجة عندنا وعند الجمهور . لا سيما
وبعضه حديث محدثان والله المستعان . وروى الدارقطنى أنه
عليه السلام قال : القلس حدث . محرّكة ويسكن - الخارج مع
الغثيان والقى مع سكن النفس والأعم والله تعالى أعلم أهـ ١/٥
فى البدائع : فحجة زفر ما روى عن النبى صلى الله عليه وسلم
أنه قال القلس حدث من غير فصل بين القليل والكثير . ولأن الحدث
اسم لخروج النجس وقد وجد لأن القليل خارج نجس كالكتير
فيستوى فيه القليل والكثير كالخارج من السبيلين أهـ ١/٢

الآثار فى ذلك . قال فى فتح باب العناية : ومن أدلتنا ما فى
موطأ نافع من ابن عمر أنه كان إذا رعى رجع فتوضأ ولم يتكلم . ثم رجع
وبنى على ما قد صلى . وما فى مصنف عبد الرزاق عن الثورى عن
أبى اسحاق عن الحارث عن على رضى الله عنه قال إذا وجد أحدكم
رزاً أو طافاً أو قيظاً فليتنصرف وليتوضأ . فان تكلم استقبل ولا اعتد
لما مضى . وفيه عن سلطان مثله . وفى مسند الشافعى عن ابن عمر
نحوه . والسرز بكسر الراء وتشديد الزاى ، القرقرة . وقيل : هو
غمز الحدث وحركته للخروج كذا فى النهاية . وقال السيوطى هو
صوت خفى . وفى التاموس صوت تسمعه من بعيد أو أعم . وقول من نفى
 صحة حديث فى نفى الوضوء بالدم والقى والضحك ان سلم لم يقدر
فى صحة الاحتجاج . لعدم توقفه على صحة الحديث اذا لحسن كاف . ==

.....

== على أنها قد تحصل من العدد المجتمع كما في المتواتر المعنوي .
مع أنه رأى من النافي لها وهو لا يمنع رأى مثله من الصحيح بالنسبة
اليه عند غلبة ظنه . ان ملاء أى القى الفم . بأن لم يمكن ضبطه
الا بكلفة . وقيل : بأن لم يمكن منه السلام . وقال زفر . قليل القى
كثيرة اعتبارا بالخارج من السبيلين .

ولنا ما رويناه مقيدا بالسيلان . وما رواه البيهقي في الخلافات من
قوله عليه السلام يعاد الوضوء من سبع . من اقطار البول والدم
السائل والقبح . ومن دسعة تملأ الفم . ونوم الضطجع . وقهقهة
الرجل في الصلاة . وخروج الدم ولا يضر ضعف سهل بن عفان
والجارود بن يزيد لوجود أصل الحديث عند غيرهما . والدسعة :
الدفعة الواحدة من القى على مافى النهاية .

وأما ما ذكره صاحب الهداية من قول على رضى الله عنه حين عد
الأحداث . أو دسعة تملأ الفم . فهذا اللفظ عن على رضى الله عنه
ليس له أصل . . . ولو أرغينا الحسنان . وجعلنا الأدلة تتعارض في
ميدان البيان . فان جمعنا بينها فهو أولى عند الامكان حملنا
ما رواه الشافعى على القليل في القى وما لم يسئل . وما رواه زفر على
الكثير توفيقا بين الأدلة . ثم القليل في القى غير ناقض . وعلى
هذا يظهر مافى المجتبى من الحسن . لوتناول طعاما أو ماء ثم
قما من ساعته لا ينتقض لأنه ظاهر حيث لم يستحل وانما اتصل به
قليل القى فلا يكون نجسا . وكذا الصبي اذا ارتضع وطء من
ساعته . قيل هو المختار أه ٦١-٦٤ / ١

وحند الشافعية : قال النووي : ومذهبنا أنه لا ينتقض الوضوء
بخروج شئ من غير السبيلين . كدم الفصد والحجامة والقى والرفاف ==

.....

== سواء قل ذلك أو أكثر . . . واحتج أصحابنا بحديث أنس المذكور فى الكتاب لكنه ضعيف - كما سبق - وأجود منه حديث جابر " أن رجلين من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم حرسا المسلمين ليلة فى فزوة ذات الرقاع . فقام أحدهما يصلى . فجاء رجل من الكفار فرماه بهم فوضعه فيه . فترعه ثم رماه بآخر ثم ركع وسجد ودماؤه تجسرت " رواه أبوداود فى سننه باسناد حسن . واحتج به أبوداود وموضع الدلالة أنه خرج دما كثيرة واستمر فى الصلاة . ولو نقض الدم لما جاز بعده الركوع والسجود واتطام الصلاة . ولم ينبى صلى الله عليه وسلم ذلك ولم ينكره . وهذا محمول على أن تلك الدماء لم يكن يمس ثيابه منها الا قليل يعفى عن مثله . هكذا قاله أصحابنا ولا بد منه . وأنكر الخطابى على من يستدل بهذا الحديث مع سيلان الدماء على ثيابه وبدنه وجاب عنه بما ذكرنا . واحتجوا أيضا بما رواه البيهقى عن ابن مسعود وابن عباس وابن عمر رضى الله عنهم فى ترك الوضوء من ذلك . ولأن ما لا يبطل قليلة لا يبطل كثيره كالجشأ وهذا قياس الشافعى . وأحسن ما اعتقده فى المسألة أن الأصل أن لا تنقض حتى يثبت بالشروع ولم يثبت . والقياس ممتنع فى هذا الباب لأن علة النقض غير معقولة أه المجموع ٥٤-٥٦ / ٢

قول النووي : واحتج أصحابنا بحديث أنس " وهو مذكور أنس رضى الله عنه أن النبى صلى الله عليه وسلم احتجم وصلى ولم يتوضأ ولم يزد على غسل محاجمه " رواه الدارقطنى والبيهقى وغيرهما وضحوا أه المجموع ٥٤-٥٥ / ٢

والحقيقة أن أدلة الحنفية بعضها لا يخلو من ضعف فى الاسناد . وعلى الرغم من هذا الضعف فإنها يقوى بعضها بعضا ويزيدها قوة ==

.....

== عمل بعض الصحابة كعمر وعلى رضى الله عنهم . وصدور التابعين

كما فى البنايه ١/٩٧ - وهو عند الحنفية ومعظم الفقهاء حجة .
لهذا أرى أن ما ذهب اليه الحنفية من أن الخارج النجس من غير
السبيلين ينقض الوضوء هو الراجع . وهو أحوط فى الدين فى
باب العباداة .

واحتجاج الشافعى ومن معه بحديث جابر مشكل جدا . قال فى
فتح باب العنايه : والاستدلال به مشكل . ولذا قال الخطابى :
ولست أدرى كيف يصح الاستدلال به . والدم اذا سال يصيب بدنه .
وربما أصاب ثوبه . ومع اصابة شئ من ذلك لا تصح صلاته . الا أن
يقال : ان الدم كان يجرى من الجرح على سبيل الدفق حتى
لا يصيب شيئا من ظاهر بدنه . وان كان كذلك فهو أمر عجب انتهى
ومع هذا لا ينهض حجة الا اذا ثبت اللع النبى صلى الله عليه وسلم
على صلاة الرجل وتقريره له عليها أهـ ٥٦-٥٧ / ١ - بنايه ١/١٩٩
لباب ١٣٩-١/١٤٠ معالم السنن ١/٧٠ وفى الخرقا المنيفة : الجواب
عن حديث جابر من وجوه : الأول : أن الدماء التى خرجت منه ثلاثة
أسهم أصابت ثوبه وبدنه بلا شك ولا تجوز الصلاة معها بالاتفاق
ولا يمكن انكار ذلك . فانه قد رآه المهاجرى بالليل حتى هاله ما رأى
من الدماء فلما لم يدل مضيقه فى الصلاة على جواز الصلاة مسع
النجاسة كذلك لم يدل على أن الدم لا ينقض الوضوء .

الثانى : أنه فعل واحد من الصحابة فحلله كان مذهبا له أو كان
غير عالم بحكمه ولم ينقل أنه عرف النبى صلى الله عليه وسلم حاله وقد
رآه ولم ينكر عليه أو يجعل له ذهول فى ذلك الوقت فيكون الدم
ناقضا ولئن سلم ففعل الصحابى ليس بحجة عند الشافعى فكيف يحتج
به ؟ الثالث : أن البخارى رواه تعليقا وهو ليس بحجسة . ==

.....

== الرابع : أنه لا معارضة بين مذكرنا من قول النبي صلى الله

عليه وسلم وفعله وبين فعل الصحابي . ولو سلم التعارض فالترجيح معنا لأن مذهبنا مروي عن أكثر الصحابة وهو أحفظ وأحاد يثنا أصح وأكثر والترجيح بالكثرة ثابت عندهم وعند بعض أصحابنا لأن مذكرناه

مثبت وما ذكره كاف والمثبت أولى أهـ - بنابه ١ / ٢٠٤

وأما القياس فالجواب عنه : أن هذا قياس في مقابلة النص الذي ذكرنا

فلا يقبل . أو نقول الفرق ثابت بين القليل والكثير وهو أن

الناقض هو الخارج النجس وإفله حكم الظاهر من وجه حكم الباطن

من وجه بدليل أن المضغ لا تفسد صومه وكذا لو بلع بصاقه لا يفسد

صومه أيضا عملا بالشبهين فالقي* الكثير أعطى له حكم الخارج فانه

لا يمكن ضبطه نظرا الى الوجهين أهـ الغرة العنيفة

وقول النووي : " علة النقض فير محقولة " لا نسلم أن علة النقض غسير

معقولة بل العلة معقولة وهي خروج النجاسة من البدن .

قوله في الجوهرية " والقي* اذا ملاء الفم " وفي ط على الدر : وإنما

اشتراط في القي* ملؤ الفم لأن ملأ الفم من قعر المعدة وهو نجس

ودونه من أطلاه فلا يستصحب النجاسة . ولأن للفم شبهين شبهها

بالباطن حتى لو ابتلع الصائم ريقه لا يفسد الصوم بادخال الماء فيه

فراعيها الشبهين فلا ينقض القليل ملاحظة للباطن وينقض الكثير

ملاحظة للأخر كذا في البحر أهـ ١ / ٧٩ . ط على مراقى الفلاح ٧

بحر ١ / ٣٦ قوله " وهو ما لا يمكن ضبطه الا بتكلف هو الصحيح

" وفي اللباب . قال في التصحيح : قال في الينابيع : وتكلموا في

تقدير ملء الفم . والتصحيح اذا كان لا يقدر على امساكه .

قال الزاهدي : والأصح ما لا يمكنه الامساك الا بكلفة أهـ ١٢ - ١ / ١٣

والمختار ١ / ١٢٧ قوله " وصح في الوجيز قول محمد " وفي البحر : ==

.....

== واختلف التصحيح فصحح في البدائع قولها قال وه أخذ عامسة
الشايع . وقال الزيلعي انه المختار وصحح في المحيط قول محمد
وكذا في السراج معزيا الى الوجيز أهـ ١/٣٧ - رد المختار ١/١٢٨
تبيين ١/٩

قوله " وعند محمد اتحاد السبب وهو الفثيان " وفي الباب: وهو
الأصح . لأن الأحكام تضاف الى أسبابها كل بسطة في الكافي أهـ
١/١٣

والفثيان : خبث النفس أهـ - مختار الصحاح ٤٦٩ وفي المصباح :
غثت نفسه تغثى غثيا من باب رمى وغثيانا وهو اضطرابها حتى تكاد
تتقيا من خلط ينصب الى قم المدة أهـ ٢/٤٤٣

قوله " ما روى أبوداود والنسائي والترمذى . . . الخ " أبوداود فسى
الصوم باب الصائم يستقي طمدا ٧٧٧-٧٧٨ / ٢ - الترمذى فسى
أبواب الطهارة باب ما جاء في الوضوء من القي والرفاء رقم ٨٧ وقال
حديث حسين أصح شي في هذا الباب . الدارقطني في الطهارة
باب في الوضوء من الخارج من البدن ١/١٥٨ . الحاكم ٢/٤٢٦
وقال صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه . أحمد في الطهارة
باب في الوضوء من القي والقلس والرفاء ٢/٩٠

قوله " واجيب عن حديث صفوان " رواه الترمذى في أبواب الطهارة
باب المسح على الخفين للمسافر والمقيم رقم ٩٦ وقال . هذا حديث
حسن صحيح . أحمد في الطهارة أبواب نواقض الوضوء ٢/٧٣ .
الشافعي في الطهارة باب توقيت مدة المسح على الخفين ١/٣٣ .

" الطحاوى في الطهارة باب المسح على الخفين كم وقته للمقيم والمسافر .
قوله " روى ابن طاجه عن عائشة . . . الخ " ابن طاجه في أبواب أقامسة
الصلاة باب طاجه في البناء على الصلاة رقم ١٢١٠ . الدارقطني فسى

.....

= الطهارة باب الوضوء من الخارج من البدن ١/١٥٥

القلس: بوزن الفلّس القذف وبأبهضرب وتقال الخليل: القلس طخرج من
الحلق ملء الفم أو دونه وليس بقي" فان طاد فهو القى" أه مختسار
الصباح ٤٨ هـ - الصباح ٦٥ ٣/٩ - تهذيب الصباح ١/٣٨٧ - الصباح ٢/٥١٣
قوله "ما في موطأ مالك عن نافع من ابن عمر الخ" مالك في أبواب الصلاة
باب الوضوء من الرفاف ٤٠

قوله "وما في مصنف عبد الرزاق الخ" والدارقطني في الطهارة باب فسي
الوضوء من الخارج من البدن كالرطاف والقي" والحجامة ونحوه ١/١٥٦
وفي مجمع الزوائد: رواه أحمد والبخاري واللبيري في الأوسط إلا أن الطبراني
قال فليصرف وليغتسل ثم ليأت فليستقبل صلاته . ومدار طريقه على
ابن الهيثم وفيه كلام أه ٢/٦٨

الرزو: والرزبة المصيبة للظيمة أه مغرب ١/١٨٧ - صباح ١/٢٢٦ - مختار
الصباح ٢٤٠ - وفي القاموس: الرز بالكسر الصوت نسمعه من بعيد
كالرزي أو أعم أه ٢/١٨٣

قوله "وفي مسند الشافعي من ابن عمر نحوه" الشافعي في الصلاة باب
جواز الاستخلاف في الصلاة ١/١٣٥ . وفي مجمع الزوائد . رواه الطبراني
في الأوسط والصغير ورجاله موثقون أه ٢/٨٩
قوله "وروى الدارقطني أنه عليه السلام قال القلس حدث" الدارقطني في
الطهارة باب في الوضوء من الخارج من البدن كالرطاف والقي" والحجامة
ونحوه ١/١٥٥

قوله "ومن دسعة تلاء الفم" الدسعة: القبيحة يقال دسع الرجل إذا قاء
ملاء الفم وأصل الدسع الدنع أه المغرب ١/١٦٤
قوله "حملنا ما رواه الشافعي على القليل في القى" وما لم يسئل" يعني حديث أنه
عليه السلام "قاء" ولم يتوضأ". أو حديث ثومان أن رسول الله قاء فدما بوضوئه
. الخ وهذا على فرض ثبوته إذ قد سبق قول الشارح في الأول ص ٥٩
ليس له أصل" وفي الثاني ص ٦١ لم يروه عن الأوزاعي غير متيقن السكن
وهو متروك .

قوله "قيل هو المختار" وكذا في الفتح ١/٤٦ وفي البحر: وصححه في المعراج
وفيه . ومحل الاختلاف ما إذا وصل إلى مدهته ولم يستقر أم الوقت قبل
الوصول إليها وهو في المعري قاءه لا ينقض اتفاقاً كما ذكره الزاهد ي أه ٣٦ - رد المحتار

٢٥ - الرجل اذا نام قائما أو ساجدا لا وضوء عليه هكذا رواه أبو يوسف من أبي حنيفة في الأموال أنه قال لا وضوء عليه اذا نام ساجدا ولم يفصل بين أن يكون متعمدا أو غير متعمد الا أنه ذكر مجملا . وقال أبو يوسف ان نام ساجدا متعمدا فعليه الوضوء وان لم يكن متعمدا فلا وضوء عليه . ولو نام قاعدا مستندا روى عن أبي يوسف أنه قال لا وضوء عليه اذا كان متمكنا من الأرض . وذكر الطحاوي عن أصحابنا أنه اذا كان بحال لورفع المسند سقط نعليه الوضوء . وهذا لما نفى ينقض الوضوء سواء نام قائما أو قاعدا أو راكعا أو ساجدا وقال أتوقف في القاعد (١) .

(١) من النواقض الحكمة النوم وهو فترة طبيعية تحدث في الانسان بلا اختيار منه وتمنع الحواس الظاهرة والباطنة عن العمل على سلامتها واستعمال العقل مع قيامه فيجز العبد عن أداء الحقوق وللحط في النوم طريقتان ذكرهما في المبسوط وتبعه شراح الهداية احدهما ان النوم ليس بناقض انما الناقض ما لا يخلو عنه النائم فاقم السبب الظاهر مقامه كط في السفر وكما اذا دخل الكنيف وشك في وضوئه فانه ينتقض وضوءه لجريان المادة عند الدخول في الخلاء بالتبرز الثانية ان عينه ناقض وضوءه في السراج الوهاج الاول فاختره الزيلعي مقتصرًا عليه لأنه لو كان ناقضا لاستوى وجوده في الصلاة وخارجها أه بحر ١/٣٩ - تبين ١/١٠ - أبو السعود ٤٦-٤٧/١

تدبر ١/٨١ - رد المحتار ١٣٠-١٣١/١

قال في فتح باب العناية : وأعلم أن النوم ان كان اضطجاعا أو اتكالا على أحد الركبتين نقض . وأن كان استنادا الى شيء يسقط المتكى عند ازالته فان زالت القعدة من الأرض نقض اتفاقا . وأن لم تزل ذكر الطحاوي والفدوى أنه ينقض لحصول غاية الاسرخسا . =

.....

== والمرى عن أبى حنيفة رحمه الله أنه لا ينقض . لأن استقرار المقعدة على الأرض يمنع من الخروج . وإن كان فيه قيام أو ركوع أو سجود فإن كان فى الصلاة لا ينقض . وكذلك ان كان خارجها وهو على هيئتها من رفع البطن عن الفخذين وتجاوى العضدين من الجنين . وذكر ابن شجاع أنه ينقض خارج الصلاة . وقال الشافعى: ينقض مطلقا . لأنه لا يؤمن الحدث فى هذه الهيئات . ففارقته هيئة القعود متمكنا .

ولنا قوله لعليه السلام " لا يجب الوضوء على من نام جالسا أو قائما أو ساجدا حتى يضع جنبه . فإذا اضطجع استرخت مفاصله " رواه البيهقى وروى أبو داود والترمذى عن ابن عباس أنه رأى النبى عليه السلام نام وهو ساجد حتى غلبه النوم ثم قام فصلى فقلت يا رسول الله انك نمت؟ فقال ان الوضوء لا يجب الا على من نام مضطجعا . فانه اذا اضطجع استرخت مفاصله " وفى النائم : يفتح الفخذ المعجمة وتشديد الطاء المهمة - اذا نحر . وأخرج ابن عدى عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال قال رسول الله عليه السلام . ليس على من نام قائما أو قاعدا وضوء حتى يضطجع جنبه الى الأرض .

وأخرج أيضا عن ابن عباس عن حذيفة بن اليمان قال . كنت جالسا فى مسجد المدينة أخطق فاحتضننى رجل من خلفى فإذا أنا بالنبى عليه السلام . فقلت يا رسول الله وجب على وضوء؟ قال : لا حتى تضع جنبك على الأرض "

وهذه الأحاديث وإن كانت بانفرادها لا تخلو عن ضعف إلا أنها اذا تعاضدت لم تنزل من درجة الحسن ولم يعارضه صريح مثله فيجوز العمل به . وقال أبو يوسف : ينتقض الوضوء بتعمد النوم فى سجود الصلاة . وقال لا ينتقض به لعموم ما روينا

.....

== وفي الظهيرة . لو نام قاعدا فسقط ان انتبه قبل أن يصل جنبه الى الأرض لا ينقض . وقيل ينقض اذا ارتفع مقعدته عن الأرض والأول أصح . وفي الخلاصة : أن الأول قول أبي حنيفة والثاني قول محمد . ولو وضع يده على الأرض ونام . أو نام محتبياً ورأسه على ركبتيه لا ينقض . ولو صلى المريض مضطجعا فقام فالصحيح أنه ينقض ولو نعس مضطجعا ان كان نعاسه خفيفا . بحيث يسمع ما يتحدث عنده لا ينقض . ثم النوم وما ذكر بعده من الاطعمة والجنون . مظنات للأحداث أقيمت مقامها . والأصل فيها قوله عليه السلام العينان وكاء الله . فان نامت العينان استطلق الوكاء . وأما اذا نام قاعدا وتطاول بحيث احتمل زوال المقعدة به فلا ينقض لما في سنن أبي داود : كان أصحاب رسول الله عليه السلام ينتظرون العشاء حتى تخفق رؤوسهم أي تضطرب - ولا يتوضؤون . واعتبر مالك نقض النوم حال الجلوس لأنه مظنة استرخاء المفاصل قالوا . فادبر الحكم عليه بخفا سببه . ولنا اطلاق ما روينا من حديث حذيفة وغيره . وأما ما في مسند السبزار باسناد صحيح كان أصحاب رسول الله عليه السلام ينتظرون الصلاة فيضعون جنوبهم . فمنهم من ينام ثم يقوم الى الصلاة . فيجب حمله على النعاس . وقال الحلواني . لا ذكر للنعاس مضطجعا . والظاهر أنه ليس بحدث . لأنه نوم قليل . أقول . بل هو مقدمة النوم . وقد قال الدقاق : ان كان لا يذهب طامة ما قيل حوله كان حدثا . وان كان يسهو حرفا أو حرفين فلا . وأما نومه عليه السلام فليس بحدث . لأنه من خصوصياته . ولقوله عليه السلام تنام عيناى ولا ينام قلبي " أهـ

١/٧٣-٦٦ - قهستانى ٢٢-٢٣ / ١ - المبسوط ٧٨-٧٩ / ١ - تحفه ١/٣٤-٣٢ - بدائع ٣٠-٣١ / ١ - الاختيار ١/١٠ - جوهرة ١/١٠ الباب ١/١٣ - تبیین ١/١٠ - بحر ٣٩-٤١ / ١ - رمز ١/٨ - كشف ١/١١ - مناهيه وفتح ٤٧-٤٩ / ١ - بناءيه ٢١٧-٢٢٥ / ١ - عمد قال لرباطية ١/٧١ - منلا مسكن وأبو السئود ٤٦-٤٧ / ١ - غنية المتعلی ١٣٦-١٤٠ مجمع ودر منتقى ٢٠-٢١ / ١ - در مختار ١٢٠-١٣٣ / ١ - د در ١/١٥ مراقى الفلاح ٧١-٧٢ / ١ - ث در ١/٨١ - خانه ٤١-٤٢ / ١

قوله " أحد الوركين الورك بالفتح والكسر . وكلف ما فوق الفخذ ==

.....

== مؤنثة جمعه أورك . ولورك محرقة عظمها والنعت أورك ووركاه أه
 قاموس ٣/٣٣٣ . قوله " المروى عن أبي حنيفة أنه لا ينقض " قال فسى
 البناءه . وبه أخذ ما قاله المشايخ . وهو الأصح كما فى البدائع والمحيط
 وفى الكافى وهو ظاهر المذهب أه ١/٢١٩
 قوله " رواه البيهقى " ١/١٢١ . قوله " وروى أبو داود والترمذى
 . الخ " أبو داود فى الطهارة باب فى الوضوء من النوم ١/١٣٩
 الترمذى فى أبواب الطهارة باب طاء فى الوضوء من النوم رقم ٧٧ .
 الدارقطنى فى الطهارة باب فىم روى فىم نام قاعدا وقائط ومضطجعا
 ١٥٩-١/١٦٠ . البيهقى فى الطهارة باب طورد فى نوم الساجد
 ١/١٢١ . أحمد فى الطهارة باب فى الوضوء من النوم . الفصل الثالث
 فى وضوء من نام مضطجعا ٨١-٢/٨٢ . قوله " وأخرج ابن عدى عن
 عمرو بن شعيب الخ " ورواه الدارقطنى فى الطهارة باب فىمما روى
 فىم نام قاعدا وقائط ومضطجعا ١/١٦١ . قوله " وأخرج أيضا من ابن
 عباس من الحذيفة بن اليمان الخ " والبيهقى فى الطهارة باب ترك
 الوضوء من النوم قاعدا ١/١٢٠ . قوله " وقالا لا ينقض به لعموم ما روينا " .
 وقولها هو المختار كما فى الفتح ١/٤٨-المحرر ١/٤٠
 قوله " وفى الخلاصة : أن الأول قول أبى حنيفة والثانى قول محمد " .
 وقال فى الخلاصة : والفتوى على قول أبى حنيفة أه غنية لعتلى ١٤٠
 قوله " أو نام محتبيا " احتبى الرجل اذا جمع ظهره وساقه بعطامته وقد
 يحتبى بهديه والاسم الحبة والحبة والحبة والحبة .
 يقال حل حبوتة وحبوتة والجمع حبي مكسور الأول أه الصحاح ٦/٣٠٧
 القاموس ٤/٣١٦ . قوله " والأصل فيها قوله عليه السلام العيان الخ " .
 رواه البيهقى فى الطهارة باب الوضوء من النوم ١/١١٨ . الدارمى فى
 الطهارة باب الوضوء من النوم ١/١٤٩ . الدارقطنى فى الطهارة باب
 فىم روى فىم نام قاعدا أو قائط أو مضطجعا ١/١٦٠ . أحمد فى
 الطهارة باب فى الوضوء من النوم الفصل الثالث فى وضوء من نام
 مضطجعا ٨٣-٢/٨٤ . وفى مجمع الزوائد : رواه أحمد وأبو يعلى
 والطبرانى فى الكبير وفيه أبو بكر بن أبى مریم وهو ضعيف لا اختلاط ما
 ١/٢٤٧ - الوكا : ككسا . رباط القرية وغيرها وقد وكاها وأوكاهها ==

.....

== وعليها وكل طشد رأسه من وطء ونحوه وكاء أه قاموس ٤٠ / ٤ . الستة :
ويحرك الاستج استاء وألسه ويضم مخففة العجز أو حلقة الدبر
والسته محركة عظمها أه قاموس ٢٨٧ / ٤ . والمعنى : البقطة وكاء
الدبر أى حافظة طثيه من الخروج لأنه مادام مستيقظا أحس بما يخرج
منه أه تلخيص الحبيب ١ / ١١٨ - نيل الأوطار ١٩٢ / ١ . قوله : لط فى
سنن أبى داود الخ "أبو داود فى الطهارة باب فى الوضوء من النوم
١٣٧-١٣٨ / ١ مسلم من وجه آخر عن أنس . فى الطهارة باب الدليل
على أن نوم الجالس لا ينقض الوضوء ٧٣ / ٤ . الترمذى فى أبواب
الطهارة باب ما جاء فى الوضوء من النوم رقم ٧٨ وقال هذا حديث
حسن صحيح . الشافعى فى الطهارة باب ما جاء فى نواقض الوضوء ١ / ٣٣
أحمد فى الطهارة باب الوضوء من النوم الفصل الأول فى نوم لقاعد ٢ / ٩
قوله "ولقوله عليها السلام تنام منهاى ولا ينام قلبى" رواه البخارى ومسلم
وأبو داود والترمذى والنسائى من عائشة . ورواه الحاكم من أنس .
قوله "وأما طفى مسند البزار باسناد صحيح الخ" فى مجمع الزوائد :
رواه البزار ورجاله رجال الصحيح أه ٢٤٨ / ١ من حديث أنس .
وهذا الشافعية . قال النووى : وحاصل المنقول فى النوم خمسة أقوال
للشافعى . الصحيح منها من حيث المذهب . ونصه فى كتبه ونقلها لأصحاب
والدليل أنه : ان نام ممكنا مقعده من الأرض أو نحوها لم ينتقض . وان
لم يكن ممكنا انتقض على أى هيئة كان فى الصلاة وغيرها . . . واحتج
أصحابنا بحديث طفى رضى الله عنه لعينان وكاء ألسه فمن نام فليتبوضا "وهو
حديث حسن كط سبق بيانه . وحديث صفوان : "لكن من غائط أو بول
أو نوم" وهو حديث حسن كط سبق بيانه . وفى المسألة أحاديث كثيرة . ولأن
النائم غير الممكن يخرج منه ألريح قالها . فأقام الشرع هذا الظاهر مقام
اليقين . كما أقام شهادة الشاهد بين التى تفيد الظن مقام اليقين فى شغل
الذمة أه المجموع ١٤٠١ / ٢

قوله "وهو حديث حسن كط سبق بيانه" حديث طفى رضى الله عنه . حديث حسن
رواه أبو داود وابن ماجه وغيرهما بأسانيد حسنة أه المجموع ١٣ / ٢
قوله "وهو حديث حسن كط سبق بيانه" حديث صفوان صحيح رواه الشافعى
رحمه الله فى مسنده وفى الام والترمذى والنسائى وابن ماجه وغيرهم بأسانيد
صحيحة . قال الترمذى . هو حديث حسن صحيح أه المجموع ٤٦٣ / ١ .

٢٦٦- إذا توشأ ولم يخلل لحيته أجزاءه ولم يذكر أنه يجيب عليه المسح . أم لا ؟
 وذكر في اختلاف زفر قال إذا توشأ الرجل ينبغي أن يمسح من
 لحيته مقدار ثلث أو ربع . وإن كان أقل من ذلك لم يجز . وهو قول
 أبي حنيفة وزفر . وقال أبو يوسف يجزيه أن لا يمسح عليه . وروى
 عنه في رواية أخرى أنه قال يمسح الكل (١)

(١) اللحية بالكسر شجر الخدين والذقن ج لحي ولحي والنسبة لحوى
 ورجل الحى ولحيانى طولها أو عظيمها واللحي منبتها أهـ
 قاموس ٣٨٧ / ٤ - مصباح ٥٥١ / ٢ - مختار الصحاح ٥٩٥ - البحر ١ / ١٦
 اللحية من الوجه فيقتضى ذلك وجوب غسلها تكميلاً للفرض - واختلفت
 الروايات عند أبي حنيفة في المفروض في اللحية . قال في البحر : وهنا
 روايات في المفروض في اللحية مع الاتفاق على عدم وجوب إيصال الماء
 إلى ما تحت اللحية من بشرة الوجه فروى مسح ريعها واختاره المصنف
 وهو منه في الكافي بقوله ولنا . وروى مسح كلها . وروى مسح ما يلقى
 البشرة وصححه قاضى خان في شرح الجامع الصغير وتبعه في المجمع
 وروى مسح الثلث . وروى عدم وجوب شيء . والصحيح وجوب غسلها
 بمعنى افتراضه كما صرح به في السراج الوهاج وعليه الفتوى كما فى
 الظهيرية . وفي البدائع أن ما عدا هذه الرواية مرجوع عنه . والعجب
 من أصحاب المتن في ذكر المرجوع عنه وترك المرجوع إليه المصحح
 المفتى به مع دخولها في حد الوجه المتقدم كما ذكره في فتح القدير .
 وهذا كله في الكثة أما الخفيفة التي ترى بشرتها فيجب إيصال الماء
 إلى ما تحتها وهذا كله في غير المسترسل وأط المسترسل فلا يجب
 غسله ولا مسحه لكن ذكر في منية المصلى أنه سنة أهـ ١ / ١٦ تبين ١ / ٣
 رمز ١ / ٦ - أبو السعود ١ / ٣٤ - كشف ١ / ٦ - مبسوط ١ / ٨٠ - الأصل
 ١ / ٦٠ - بدائع ٣ - ١ / ٤ - فتح ١ / ١٦ - بناء ١ / ٩٢ - عمد قال راية ١ / ٥٨
 فتح باب العناية ٢٧ - ١ / ٢٨ - فيها المصلى ١٨ - مجمع ودر منتقى ١١ - ١ / ١٢
 ومختار ٩٣ - ١ / ٩٤ - در ١ / ٨٠ - مراقى الفلاح ٤٩ - طدر ١ / ٦٤
 خانيه ٣٣ - ١ / ٣٤ - هندیه ١ / ٤
 أما تخليل اللحية فمستحب عندنا وقال أبو يوسف سنة . قال في البحر
 : أما تخليل اللحية وهو تفريق الشعر من جهة الأسفل إلى فوق

.....

== لغير المحرم فسنة على الأصح وقيدته في السراج الوهاج بأن يكون بطلاً متقارفاً في تحليل الأصابع ولم يقيده في تحليل اللحية . وهل هو قول أبي يوسف وحده أو منه محمد قولان ذكرهما في المعراج وصحح في خير مطلوب أن محمداً مع أبي يوسف وعند أبي حنيفة مستحب لعدم ثبوت المواظبة ولأن السنة اكمل الفرض في محله وداخل اللحية ليس بمحل الفرض لعدم وجوب اتصال الطاء إلى باطن الشعر . وجه الأصح ما رواه أبو داود عن أنس كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا توضأ أخذ كفاً من ماء تحت حنكته فغسل به لحيته وقال بهذا أمرني ربي . وسكت عنه وكذا المنذر بن يحيى وهو ممنوع عن نقل صريح المواظبة لأن أمره حامل عليها . وقولهم داخل اللحية ليس بمحل الفرض ممنوع بعدم ثبوت الحديث الصحيح بخلافه . وما أورد عليه من أن المضمضة والاستنشاق سنتان مع أنهما ليستا في محل الفرض اجيب عنه بأنهما في الوجه وهو محل الفرض إذ لهما حكم الخارج من وجه . ولأن الكلام في سنة تكون تبعاً للفرض بقريئة المقام ولا يخرج عنه بعض السنن والنية والتسمية كما لا يخفى أهـ ٢٢- ١/٢٣ - تبين ١/٤ - رمز ١/٧ - أبو السعود ١/٣٧ - كشف ١/٧ - بدائع ١/٢٣ - الاختيار ١/٨ - جوهرة ١/٦ - لباب ١/١٠ - فتح وهما ٢٨- ١/٢٩ - بناء ١٦١- ١/١٦٥ - عمدة الرعايه ١/٦٠ - فتح باب الحنايه ٣٨- ١/٣٩ - غنية المتولى ٢٣ - مجمع ودر منتقى ١/١٤ - در مختار ١/١٠٩ - درر ١/١١ - مراقى الفلاح ٥٥- ٥٦ - در ١/٧١ - هندية ١/٧ - والمرجح قول أبي يوسف . قال في رد المحتار: ورجح في المبسر قول أبي يوسف كط في البرهان شرنبلالية وفي شرح النية والأدلة ترجمه وهو الصحيح أهـ

قال في الحلية والظاهر أن هذا كله في الكثرة أما الخفيفة فيجب اتصال الطاء إلى ما تحتها أهـ وجزم بمه الشرنبلالية في مثله أهـ .

١/١٠ - شرنبلالية ١/١١ - أبو السعود ١/٣٧ - غنية المتولى ٢٣ - لباب ١/١٠ - مراقى الفلاح ٥٥- ٥٦ .

قوله " ما رواه أبو داود عن أنس الخ " أبو داود في الطهارة باب تحليل اللحية ١/٨٠ - ابن طاج في أبواب الطهارة باب ما جاء في تحليل اللحية ١/١٤٩ .

٢٧- خرو الطير اذا أصاب الثوب فهو على ثلاثة أوجه تجوز الصلاة معه وان كان ذلك أكثر من قدر الدرهم وهو خرو الحمام والعصفور ونحو ذلك . وفي وجه لا تجوز الصلاة معه في قولهم جميعا وهو خرو الدجاج اذا كان أكثر من قدر الدرهم . وفي وجه اختلفوا اذا كان خرو طير لا يؤكل لحمه في قول أبي حنيفة تجوز الصلاة معه وان كان أكثر من قدر الدرهم . وفي قول محمد لا تجوز ذكر الاختلاف في الجامع الصغير . ولم يذكر هناك قول أبي يوسف . وقال أبو يوسف في الآمال خرو كل طير تجوز الصلاة معه في قول أبي حنيفة وان كان أكثر من قدر الدرهم الا خرو الدجاج . وقال أبو يوسف هكذا الا خرو البطة قال هو مثل خرو الدجاج (١).

(١) قال في البدائع : ومنها - أي أنواع الأنجاس - خرو بعض الطيور من الدجاج والبط وجملته الكلام فيه أن الطيور نوتان : نوع لا يذرق في الهواء ونوع يذرق في الهواء . أما ما لا يذرق في الهواء كالدجاج والبط فخروهم نجس لوجود معنى النجاسة فيه وهو كونه مستقذرا لتغيره الى تن وفساد رائحته فأشبه العذرة . وفي الأوز عن أبي حنيفة روايتان روى أبو يوسف عنه أنه ليس بنجس وروى الحسن عنه أنه نجس . وما يذرق في الهواء نوتان أيضا ما يؤكل لحمه كالحمام والعصفور والعقرب ونحوها وخروها ناهر عندنا وعند الشافعي نجس . وجه قوله : ان اللبغ قد أحاله الى فساد فوجد معنى النجاسة فأشبه الروث والعذرة . ولنا : اجطاع الأمة فانهم اعتادوا اقتناء الحمامات في المسجد الحرام والمساجد العامة مع علمهم أنها تذرق فيها . ولو كان نجسا لم نخلوا ذلك مع الأمر بتطهير المسجد وهو قوله تعالى : " أن شهرا بيتي للطائفين " ١٢٥ البقرة ، وروى عن

.....

= ابن عمر رضى الله عنهما أن حطامة ذرقت عليه فمسحه وصلى . ومن ابن مسعود رضى الله عنه مثل ذلك فى المصفور . وبه تبين أن مجرد احالة الطبع لا يكفى للنجاسة ما لم يكن للمستحيل نتن وخبث رائحته تستخبثه الطباع السليمة وذلك منعدم ههنا على أنا ان سلمنا ذلك لكان التحرز عنه غير ممكن لأنها تذرق فى الهواء فلا يمكن صيانة الثياب والأواني منه فسقط اعتباره للضرورة كدالمق والبراغيث . وحكى مالك فى هذه المسألة الاجماع على الطهارة ومثله لا يكذب فلئن لم يثبت الاجماع من حيث القول يثبت من حيث الفعل وهو ما بينا .

ومالا يؤكل لحمه كالصقر والبازى والحدأة وأشباه ذلك غروها طاهر عند أبى حنيفة وأبى يوسف . وعند محمد نجس نجاسة غليظة . وجه قرأ انه وجد معنى النجاسة فيه لاحالة الطبع اياه الى خبث ونتن رائحته فأشبهه غير الطأكل من البهائم ولا ضرورة الى اسقاط اعتبار نجاسته لعدم المخالطة لأنها تسكن المروج والمفاوز بخلاف الحمام ونحوه . ولهما أن الضرورة متحققة لأنها تذرق فى الهواء فيتعد رصانة الثياب والأواني عنها وكذا المخالطة ثابت بخلاف الدجاج والبط . لأنها لا يذرقان فى الهواء فكانت الصيانة ممكنة . وغرو الفأرة نجس لا استحالة الى خبث ونتن رائحة واختلفوا فى الثوب الذى أصابته بولها حكى من بعض مشايخ بلخ أنه قال لو ابتليت به لفسلته فقبل له من لم يغسله صلى فيه فقال لا أمره بالاعادة .

وبول الخفافيش وغروها ليس بنجس لتعد رصانة الثياب والأواني عنه لأنها تبول فى الهواء وهى فأرة طيارة فلهذا تبول أهـ ١ / ٦٢ المبسوط ٥٦-٥٧ / ١ - الجامع الصغير مع النافع الكبير ٦١ .

٢٨ - الغسل يوم الجمعة مستحب وليس بواجب . وروى عن أبي يوسف انه قال الغسل للصلاة . وروى عن الحسن بن زياد أنه قال الغسل لليوم وإنما يمين الاختلاف فيمن اغتسل من أول النهار ثم أحدث وتوضأ وجأ . وروى الجمعة في قول أبي يوسف لا ينال فضل الغسل ما لم يصل بذلك الغسل . وفي قول الحسن بن زياد ينال فضله . وروى عن الحسن رؤية أخرى أن الغسل لهما جميعاً .^(١)

(١) يسن الاغتسال يوم الجمعة . وسمى محمد الغسل يوم الجمعة حسناً . قال في الأصل : قلت أرايت الغسل أترأه واجباً يوم الجمعة ويوم عرفة وفي العيد بين وعند الاحرام؟ قال ليس بواجب في شيء من هذا . ان اغتسل فحسن وان ترك ذلك لم يضره أهـ ٢٧-٢٨ / ١ - لكن المنصوص عليه في المتن وغيرها استئذان غسل الجمعة . والاقتصار عليه . قال في رد المحتار بعد قوله " وسن لصلاة جمعة ولصلاة عيد " هو من سنن الزوائد فلا عتاب بتركه كما في القهستاني .

وذهب بعض مشايخنا الى أن هذه الاغتسالات الأربعة مستحبة أخذاً من قول محمد في الأصل ان غسل الجمعة حسن وذكر في شرح الغنية أنه الأصح وقواه في الفتح لكن استظهر تلميذه ابن أمير حاج في الحلية استئذانه للجمعة لنقل المواظبة عليه وسط ذلك مع بيان دلائل عدم الوجوب والجواب مما يخالفها في البحر وغيره أهـ ٦٠٠ / ١ مسبوكة ٨٩ - ١ / ٩٠ - بدائع ٢٦٩ - ١ / ٢٧٠ - الاختصار ١ / ١٣ جوهرة ١ / ١٣ - لباب ١ / ١٧ - تبیین ١٧ - ١ / ١٨ - بحر ٦٦ - ١ / ٦٨ رمز ٩ / ١ - أبو السجود ٥٩ - ١ / ٦٠ - كشف ١ / ١٣ - فتح وغنايه ٦٥ - ١ / ٦٧ بناءه ٢٧٩ - ١ / ٢٨٧ - صفة الرطبه ١ / ٧٧ - فتح باب العنايه ٩٩ - ١ / ١٠٠ غنيه المتطلى ٥٤ - ٥٥ - مجمع در منتقى ٢٤ - ١ / ٢٥ - در مختار ٦٦ - ١ / ١٥٧ در ٢٠ - ١ / ٢٠ - مراقب الفلاح ٨٥ - ١ / ٩٦ - خاتمه ١٧٩ - ١ / ١٨٠ - قهستاني ١ / ٢٨

.....

== والدليل على سنية الغسل يوم الجمعة كط في فتح باب العناية : وسن
أى الغسل للجمعة بضميتين ويمكن الميم . لط روى أبو داود والترمذى
والنسائي عن قتادة عن الحسن من سمرة قال قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم من توضأ يوم الجمعة فيها ونعت . ومن اغتسل فهو أفضل
وهو مذهب جمهور السلف وفقهاء الأصار وهو المعروف من مذهب
مالك وأصحابه الأبرار . وقيل : إنه قال بوجوبه أهـ ١/٩٩ - البناية ١/٢٨١
واختلف هل غسل الجمعة للصلاة أو لليوم ؟ قال في التبيين : ثم
هذا الاغتسال لليوم عند الحسن اظهارا لفضيلته على سائر الأيام
على ما قاله عليه السلام سعد الأيام يوم الجمعة . وقال أبو يوسف هو
للصلاة وهو الأصح لأنها أفضل من الوقت ولأن الطهارة تختص بها
وثمرتها خلاف تطهير فيمن اغتسل يوم الجمعة ثم أحدث وتوضأ وصلى
الجمعة لا يكون له فضل من اغتسل يوم الجمعة عند أبي يوسف . وعنده
يكون له فضله . أو اغتسل بعد الصلاة قبل الغروب أو كان ممن لا تجب
عليه الجمعة كأهل البرية والمسافر والمرأة والعبد فإنه لا يسـ
الاجتسال في حقهم عنده خلافا للحسن أهـ ١/١٨ - رمز ٩٠ / ١ -
بحر ١/٦٧ - عنابه ونتج ١/٦٧ - ويمكن أن نضيف الى ثمره الخلاف
صورة جديدة وهي أن يغتسل يوم الجمعة قبل الصلاة ثم لا يحضر
الصلاة لسبب من الأسباب فنحن الحسن تحققت سنية الغسل وعند
أبي يوسف لم تتحقق لعدم حضوره الصلاة .

وفى البحر : والحسن رحمه الله وإن كان يقول هو لليوم لا للصلاة
لكن بشرط أن يتقدم على الصلاة ولا يضر تخلل الحدث بين الغسل
وأنصلا عنه وعند أبي يوسف يضر أهـ ١/٦٧ - رد المحتار ١/١٥٦

ط در ١/٩٦

قول المصنف " مستحب وليس واجب " لعل المصنف أراد بالاستحباب
ماد من الوجوب وذلك يشمل السنة بدليل انه نفى الوجوب . وفى
حاشيته اللكنون على الهداية : المقصود ان عبارة محمد رحمه الله

.....

== يحتمل الاستحباب والسنية . اذا الحسن قد يطلق على المستحب .

وقد يقال على معنى يشمل السنة أهـ ١/١٦ . وقوله ليس بواجب
اشارة الى من قال بوجوب غسل يوم الجمعة وهم أهل الظاهر كـ في

البناءيه ١/٢٨١ - وليس في المذهب القول بالوجوب

قوله " وروى عن الحسن رواية اخرى أن الغسل لهما جميعا " لم أعثر

على هذه الرواية . ولحل المصنف أخذ ذلك مما روى عن الحسن

من اشتراط أن يكون الغسل قبل الصلاة . أو هي رواية عن أبي يوسف

فان عنه رواية أنه لليوم كقول الحسن . قال في البناءيه : وبقول

الحسن قال داود في المبسوط وهو قول محمد وفي المبسوط وهو

رواية عن أبي يوسف فعلى هذا من أبي يوسف روايتان أهـ ١/٢٨٧

ط على مراقبي الطلوع ٨٥ - بحر ١/٦٧ - غنايه ١/٦٧ - قهستانى ١/٢٨

قوله " لم روى أبوداود والترمذى والنسائى عن قتاد قالخ " أبوداود فى

الطهارة باب الرخصة فى ترك الغسل يوم الجمعة ١/٢٥١ . الترمذى

فى أبواب الصلاة باب طجاء فى الوضوء يوم الجمعة ٢٢٣ - ٢/٢٢٤ -

وقال حديث حسن صحيح . النسائى فى الجمعة باب الرخصة فى ترك

الغسل يوم الجمعة ٧٦ - ٣/٧٧ . البيهقى فى الطهارة باب الدلالة

على أن الغسل يوم الجمعة سنة اختيار ١/٢٩٥ . ابن خزيمة فى

الصلاة باب ذكر الدليل أن الغسل يوم الجمعة فضيلة لا فريضة ٣/١٢٨

ابن أبى شيبه فى الصلاة . من قال الوضوء بجزئ من الغسل ٩٤ ٣/

أحمد فى الصلاة . أبواب صلاة الجمعة وفضل يومها ٦/٥٠

قوله " على طاقاله عليه السلام ان يوم الجمعة سيد الأيام . رواه ابن

طاجه من حديث أبى لبابة ابن المنذر فى الجمعة باب فى فضل الجمعة ١/٣٤٤ .

٢٩ - الخف أو النعل إذا أصابه الدم أو العذرة فإن كان رطباً لا يجوز
 إلا بالغسل وإن كان يابساً لا يجوز إلا الغسل ولم يذكر قول
 أبي يوسف هاهنا . وذكر في الأموال أنه يجوز إذا مسح
 بالأرض رطباً كان أو يابساً . وتفقد في الثوب أنه لا يجوز
 إلا الغسل . وتفقد في البول إذا أصاب الخف أو غيره أنه لا يجوز
 إلا الغسل وكذلك الخمر ونحوه (١)

(١) قال في التبيين : يطهر الخف بذلك إذا تنجس بنجس ذي جرم
 ولم يشترط الجفاف وهو قول أبي يوسف لقوله عليه الصلاة والسلام
 فمن أراد أن يدخل المسجد فليقلب نعله فإن رأى بهماً أذى
 فليمسحها بالأرض فإن الأرض ليطأ طوراً . ولأن البلوى العامة قد
 تحققت فلا معنى لاشتراط الجفاف إذ يلحقهم بذلك حرج وهو
 مدفوع ومشترك عنده زوال الرائحة وهلى قوله أكثر المشايخ . وهذا
 أبي حنيفة لا بد من الجفاف إذ المسح يكثره ولا يطهره . وقال محمد
 وزفر لا يطهر إلا بالغسل لأن رطوبتها تتداخل في الخف والنعل
 فصار كما لو أصابته رطوبتها دون جرمها وكما في البدن والثوب
 والبساط وكالنجاسة الطائفة التي لا جرم لها بخلاف المني فإنه
 مخصوص بالخبر حتى اكتفى به في الثوب . ولهما طروقتان من قوله
 عليه الصلاة والسلام فمن أراد أن يدخل المسجد الحديث . ولأن
 الخف صلب لا تتداخله أجزاء جرم النجاسة وإنما تتداخله رطوبتها
 وذلك قليل أو يجتذبه الجرم إذا جف فلا يبقى بعد المسح
 إلا قليل وذلك معفو فصار كالسيف والحديد الصقيل بخلاف الثوب
 والبساط لأنهما متخلخلان فيتداخلهما أجزاء النجاسة . وبخلاف
 البدن لأن لينته ورطوبته ومابه من العرق يمنع من الجفاف .
 قال رحمه الله ولا يغسل أي وإن لم يكن له جرم يطهر بالغسل
 لأن أجزاء النجاسة تتشرب فيه فلا يخرج إلا بالغسل .
 وقيل إذا مشى على الرمل أو التراب فالتصق بالخف أو جعل عليه
 تراباً أو رملاً أو رماداً فمسحه يطهر وهو الصحيح إذ لا فرق بين
 أن يكون الجرم منها أو من غيرها . ثم الفاصل بينهما أن كل =

.....

== ما يبقى بعد الجفاف على ظاهر الخف كالعذرة والدم ونحوه فهو

جرم ومالا يرى بعد الجفاف فليس بجرم أهـ ٧٠-٧١/١ - بحر ٣٣٤-١/٣٣٥

رمز ٢١-٢٢/١ - أبو السخود ١٢٤-١/١٢٥ - كشف ٣١/١ - مبسوط

٨٢/١ - الأصل ٦٢/١ - الجامع الصغير مع النافع الكبير ٦٠ - ٦١

بدائع ٨٤-٨٥/١ - الاختيار ٣٣/١ - جوهرة ٤٢/١ - لباب ٥-٥١/١

منايه وفتح ١٩٥-١٩٦/١ - بناءه ٧١٤-٧٢٠/١ - عمدة الرطابة ١٢٢-

١/١٢٣ - فتح باب العنايه ٢٤٤-٢٤٥/١ - غنية المتعلى ١٧٨-١٧٩

مجمع ودر منتقى ٥٨-٥٩/١ - در مختار ٢٨٥/١ - در ٤٦٦/١ - مراقى

الفلاح ١٣٠- ط در ١٥٧/١ - خاتمه ٢٥/١

قوله " يطهر الخف بالدلك " أى بأن يمسحه على أرض مسحاً قوياً ط

ومثل ذلك الحك والحث على ما فى الجامع الصغير - وفى المغرب

الحث القشر باليد أو الخود أهـ رد المختار ٢٨٥/١ - ط در ١٥٧/١

كشف ٣١/١ - المغرب ١٠٢/١ - قلت: ان الخف انط يطهر بالدلك

إذا أصاب النجس موضع الوطى " فان أصاب ما فوقه أيطهر بالدلك ولا

يطهر الا بالغسل ؟ قال فى در المختار بعد قوله " ويطهر خف

ونحوه " احتراز من الثوب والبدن فلا يطهران بالدلك الا فى المعنى

وتطامه فى البحر . وأطلقه فشمّل ما إذا أصاب النجس موضع الوطى " و

وما فوقه وهو الصحيح كط فى حاشية الحموى أهـ ٢٨٥/١

وقد رجع الا طام محمد الى قول أبى حنيفة وأبو يوسف من طهارة الخف

بالدلك قال فى غنية المتعلى : وذكر فى المحيط أن معمدا رجع الى

قولهم فى طهارة الخف ونحوه بالدلك والحك والحث بالرى لط رأى

عموم البلوى والحجج فى التحرز من اصابة الأرواث ونحوها الخف والنعل

وفى الزام الغسل وعموم البلوى أثر فى التخفيف والتيسير أهـ ١٧٩ -

بناءه ٧١٥/١ - فتح باب العنايه ٢٥٢/١ - جوهرة ٤٢/١ - بحر ٢٣٤/١

الرى : بالفتح من مراق العجم والنسبة اليها أهـ الصباح ٢٤٧/١

والمختار قول أبى يوسف طهارة الخف بالدلك أصابه نجس له جرم

رطباً كان أو يابساً . قال فى رد المختار : وعلى قول الثانى اكثر

المشايع وهو الأصح المختار وعليه الفتوى لعموم البلوى ولا طلاق

حديث أبى داود إذا جاء أحدكم المسجد فلينظر فان رأى فى نعليه ==

.....

== أذى أو قدرا فليصحح وليصل فيه ط كط في البحر وغيره أهـ ١ / ٢٨٥
شرنبلاليه ١ / ٤٦ - أبو السمود ١ / ١٢٥ - بحر ٢٣٤ - ١ / ٢٣٥ - فتح
ونه ١ / ١٩٦ - بناتيه ١ / ٧١٩ - فتح باب العناية ١ / ٢٤٤ - غنيها المتولى
١٧٨ - مراقى الفلاح ١٣٠ - خاتمه ١ / ٢٥ - عمدة الرعايه ١ / ١٢٣
وفيها : وبه يفتى لأن فيه تيسيرا وإطلاق الحديث المذكور يؤيده
فإن قلت إطلاقه شامل لغير ذى جرم أيضا فط بالهم لم يجوز فيسه
إلا الفصل قلت الذى لا جرم له خرج بإشارة تعليقه صلى الله عليه وسلم
فإن الخراب لها طهور . أى منزل للنجاسة فإنا نعلم يقينا أن النعل
والخفاف إذا شرب البول والخمر لا يزيله المسح بالأرض ولا يخرج من
أجزاء الجلد .

قلت : لو أصاب الجيوب الثخين نجاسة من أطلاه وتداخلت النجاسة
فيه أخذ حكم الثوب فلا يظهر إلا بالباطل . وإذا كان سمكا - منضغطا
لا تتداخل النجاسة فيه فإنه يظهر بالدلك كأسفل الخف أخذ حكم
أسفل الخف .

قوله " لقوله عليه الصلاة والسلام فمن أراد أن يدخل المسجد . . الخ
روى ابن خزيمة عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم كان يصلى فخلع نعليه . فخلع الناس نعالهم فلما انصرف
قال : لم خلعتم نعالكم ؟ فقالوا : يا رسول الله رأيناك خلعت
فخلعتنا . فقال : إن جبريل أتاني فأخبرني أن بهما عيبا . فإذا
جاء أحدكم المسجد فليقلب نعله فلينظر فيه ط حيث فليمسحها
بالأرض . ثم ليصل فيها " كتاب الصلاة باب المصلى يصلى ففى
نعليه وقد أصابهما قدرا لا يعلم به ١٠٧ - ٢ . أبوداود فى الصلاة
باب الصلاة فى النعل ٤٢٦ - ٤٢٧ / ١ . أحمد فى الصلاة باب
ما جاء فى الصلاة فى النعل ١٠٤ / ٣

وفى فتح باب العناية : ولأبى حنيفة وأبى يوسف ما رواه أبوداود
وابن حبان وابن خزيمة والحاكم وقال : صحيح على شرط مسلم ==

.....

== عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : إذا وطئ أحدكم الأذى بخفيه فطهرهما التراب . . . " ولط رواه الطحاوى وأبو داود عن أبي سعيد إذا جاء أحدكم المسجد فلينظر فإن رأى في نعليه قدرا أو أذى فليمسحه وليصل فيه " لكن أبا حنيفة يقول : إن الرطب لا يزول بذلك فيشترط الجفاف أهـ ٢٤٤-٤٥ ١/٢ قوله " ما رواه أبو داود وابن حبان وابن خزيمة والحاكم . . الخ" أبو داود في الطهارة باب في الأذى يصيب النعل ١/٢٦٨ . ابن خزيمة في الطهارة باب ذكر وطئ الأذى اليابس بالخف والنعل ١/١٤٨ . الحاكم ١/١٦٦ . وقال : حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه . وأقره عليه الذهبي . الطحاوى في الطهارة باب حكم المنى هل هو طاهر أم نجس ١/٥ البيهقي في الطهارة باب طهارة الخف والنعل ١/٤٣٠ .

٣٠ - مسافر لم يجد ماءً ومنعه نبيذ التمر قال يتوضأ به وإن تيمم مع ذلك أحب إلى وإن تيمم أجزاءه وهذا قول أبي حنيفة في رواية كتاب الصلاة وقال في الجامع الصغير يتوضأ ولا يتيمم وروى نوح بن أبي مريم عن أبي حنيفة قال الوضوء نبيذ التمر منسوخ وقال أبو يوسف في كتاب الصلاة وفي الجامع الصغير تيمم ولا يتوضأ وقال في اختلاف زفراته يتوضأ به ويتيمم وهذا قول محمد في الروايات كلها وفي قول زفر يتوضأ به ولا يتيمم وهذا الاختلاف إذا كان النبيذ غير مطبوخ وهو حلوا فإذا اشتد وهو غير مطبوخ فقد صار سكرًا لا يجوز الوضوء به في قولهم جميعًا وإن كان مطبوخًا فإن كان حلواً فهو طلي هذا الاختلاف وإذا اشتد في قول محمد لا يجوز أن يتوضأ منه لأنه حرام عنده وفي قول أبي حنيفة إذا كان مطبوخًا فالشديد وهو الشديد سواءً وروى أسد بن الفرات عن أبي حنيفة أنه قال التوضي بنبيذ التمر جائز حلواً لا مرأً (١).

(١) النبيذ : طرحت الشئ أمّاك أو وراك أو طام والنبيذ الطلي وطنيد

من عصير ونحوها أمّاك موس ١/٣٧٢ - والصحاح ٢/٥٧١ - والمصباح ٢/٥٩٠ - والمغرب ٤٤ وفي النهاية : النبيذ : وهو ما يعمل من الأشربة من التمر والزبيب والحسل والحنطة والشعير وغير ذلك يقال نبذت التمر والعنب إذا تركت عليه الماء ليصير نبيذاً فصرف من مفعول إلى فعل وأنبذته اتخذته نبيذاً وسواءً كان سكرًا أو غير سكر فإنه يقال له نبيذ ويقال للخمر المعتصر من العنب نبيذ كما يقال للنبيذ خمر أمّا ٥/٧٦

وفي النهاية : النبيذ فحمل بمعنى مفعول من نبذت الشئ إذا طرحته أمّا ١/٤٦٤

والكلام فيه في ثلاثة مواضع : في تفسيره . وفي وقته . وفي حكمه . فأما تفسيره : فهو ماء القى فيه تمر فظهرت حلالاته ولونه فيه ولم تنزل رفته ولم يشتد أمّا غنية المتطلى ٧١ ، العناية ١٢٠ / ١ وفي البحر : هو أن يلقى في الماء تمرات فيصير رقيقاً يسيل على الأعضاء حلواً =

.....

== غير مسكر ولا مطبوخ . وانما قلنا حلوا لأنه لو توضأ به قبل خروج الحلاوة يجوز بلا خلاف . وانما قلنا غير مسكر لأنه لو كان مسكراً لا يجوز الوضوء به بلا خلاف لأنه حرام . وانما قلنا غير مطبوخ لأنه لو طبخ فالصحيح أنه لا يتوضأ به بلا خلاف بين الثلاثة اذ النار قد غيرته حلوا كان أو شتدا كمطبوخ الباقلا وكذا في المبسوط والمحيط أهـ ١٤٣- ١/١٤٤
أما الوقت الذي يجوز فيه التيمم أشار إليه في الهداية بقوله " فان لم يجد الا نبيذ التمر " يعنى اذا عدم الماء المطلق عناه ١ / ١١٨
وفي البحر : قال أبو حنيفة كل وقت يجوز التيمم فيه يجوز التوضؤ به ولا فلا كذا في مصراع الدراية أهـ ١ / ١٤٤

أما حكمه ففيه روايات عن الامام قال في رد المختار : اعلم انه روى في النبهذ عن الامام ثلاث روايات : الأولى : وهى قوله الأول انه يتوضأ به ويستحب أن يضيف اليه التيمم الثانيه : الجمع بينهما كسوء الخمار وهه قال محمد ورجحه فى غاية البيان والثالثة : التيمم فقط وهى قوله الأخير وقد رجع اليه وهه قال أبو يوسف والأئمة الثلاثة واختاره الطحاوى وهو المذهب الصحيح المختار عندنا بحرأه ١ / ٢١٠ - بدائع ١ / ١٥ - مبسوط ١ / ٨٨
الأصل ٧٤- ١ / ٧٦ - الجامع الصغير مع النافع الكبير ٥٥ - عناه ١ / ١٨٨
البنية ٤٦٤- ١ / ٤٦٥ - تبين ١ / ٣٥ - بحر ١ / ١٤٤ - رمز ١ / ١٣٠
مدة القارى ٣ / ٦٢

وفي البحر : وحكى عن أبى طاهر الدباس أنه قال انما اختلفت أوجه أبى حنيفة لا اختلاف الأسئلة فانه سئل عن التوضؤ به اذا كانت الغلبة للحلاوة قال يتيمم ولا يتوضأ وسئل مرة اذا كان الماء والحلاوة سواء قال يجمع بينهما وسئل مرة اذا كانت الغلبة للماء فقال يتوضأ به ولا يتيمم أهـ ١ / ١٤٤ والتبين ١ / ٣٥ - والفتح ١ / ١٢٠ - والبنية ١ / ٤٦٥ - وأبو السخود ١ / ٨٦

وصفة نبيذ التمر المختلف فيه بين أبى حنيفة وغيره فى جواز الوضؤ به وعدمه قال فى المبسوط . وصفة نبيذ التمر الذى يجوز التوضؤ به أن يكون حلواً رقيقاً يسيل على الأعضاء فان كان ثخيناً فهو كالسرب لا يتوضأ به فان كان شتداً فهو حرام شره فكيف يجوز التوضؤ به وان ==

لأن النار فيه فهو كالمبأبلا فأما سائر الأنبياء... لا يجوز لأن

نبيذ التمر مخصوص من القياس بالأثر فلا يقاس عليه غيره أهـ ٨٨-٨٩ / ١

وفي الخاتمة بعد قوله " والنهيد المختلف فيه " ذكر محمد في النوا در

هو أن يلقى تمريرات في ط' حتى صار الط' حلوا رقيقا ولا يكمن

مشتدا ومسكرا وما اشتد منها وصار ما لا يجوز الوضوء به بالاجماع

لأنه صار مسكرا حراما وإن فبرته النار. فما دام حلوا، رقيقة يسيل

على الأعضاء فهو على الاختلاف . وان اشد جازالوضوء به عند

أبي حنيفة لحل شره عنده ولم يجز عند محمد لحرمة عنده . ولا يجوز

التوضي بطسواه فى الأنبة كنبذ الزبيب والتين خير ذلك لأن نبذ

التمرخص بالأثرعلى خلاف القياس فيبقى على موجب القياس. ولأنه

ملل بعلة قاصرة وهي كونها ثمرة طيبة ملل بعلة قاصرة وهي كونها

تمرّة طيبة علل باسم وصفة وهو لا يوجد في غيره أمـ ١/١٢٠

والأصح أن المطين لا يجوز الوضوء به مطلقا حلوا كان أو مشتدا .

قال في رد المحتار: قال في النهر. ومحل الخلاف ما اذا القي في

الطعام تمريرات حتى صار حلوا رقيقا غير مطبوخ ولا مسكر فان لم يحصل

فلا خوف في جواز الوضوء به أو أسكر فلا خلاف في عدم الجواز.

أو طبخ فتذك في الصحيح كما في المبسوط ورجع غيره الجواز إلا

أن الأول أولى لموافقة لما مر من الضابط أى المذكور فى المياه أهـ

١/٢١- تبين ١/٣٦- ملا مسكن وأبو السعود ١/٨٦- رمز ١/١٣

بدائع ١/١٧ - عمدة الرطايه ١/٨٢ - بنايه ٤٧٦-٤٧٧-١ - عمدة

القارى ٦٢/ ٣ - البحر ١٤٣-١٤٤ / ١ خانیه ١٧- ١٨ / ١ - هند ١/٢٢٥

قوله في المبسوط "فهو كالرب" الرب بالضم سلافة خثارة كل ثمرة

بعد اعتصارها وثقل السم من اه قاموس ١ / ٢٤

وفي الفتح : وإذا قلنا يجوز التوضي به فلا يجوز إلا بالنية للتيمم

لأنه يسدّل عن العلم حتى لا يجوز به حال وجود العلم وينقص به

إذا وجد ذكره القدرى في شرحه عن أصحابنا هـ ١٢٠/١ - تبين

١/٣٦ - بدائع ١/١٧ - عنابه ١/١٢٠ - ١/٤٧٧ - ٤٦٥٤

لا يبي حنيفه انه يتوجا به جزم ويصيف التيمم اليه استحبابا هو مامر

عن أبي مزاره عن أبي زهد عن عبد الله بن مسعود أنَّهُ

.....

== صلى الله عليه وسلم قال ليلة الجن ما فى اداوتك ؟ قال نبيذ تمر قال
تمرة طيبة وما " ليهور " رواه أبو داود فى الطهارة باب الوضوء
بالنبيذ ١/٦٦ والترمذى فى الطهارة باب ما جاء فى الوضوء
بالنبيذ ١/٩٦ زاد الترمذى . قال فتوضأ . ثم قال وإنما روى
هذا الحديث عن أبى زيد عن عبد الله عن النبى صلى الله
عليه وسلم وأبو زيد رجل مجهول عند أهل الحديث لا تعرف له
رواية غير هذا الحديث . وابن ماجه فى الطهارة باب الوضوء
بالنبيذ ١/١٣٦/١٣٥ واللفظ له والدارقطنى فى الطهارة باب
الوضوء بالنبيذ ١/٧٦ وأحمد فى الطهارة باب فى حكم الطهارة
بالنبيذ اذا لم يوجد الماء ١/٢٠٤ . وزاد فى لفظه فتوضأ منه وصلى .
والطحاوى فى الطهارة باب الرجل لا يجد الا نبيذ التمر هل
يتوضأ به أو يتيمم ؟ ١/٩٤-٩٥ . وابن أبى شيبه فى الطهارة
باب الوضوء بالنبيذ ١/٤٤ مطولا وفيه " هل معك من وضوء ؟ قلت
لا قال فما فى اداوتك ؟ قلت نبيذ تمر قال ثمرة حلوة وما طيب
ثم توضأ وأقام الصلاة " والبيهقى مطولا بهذا اللفظ أيضا فى الطهارة
باب منع التطهير بالنبيذ ١/١٠-١١ . وعلى ابن زيد مختلف فيه وقد
وثق مجمع الزوائد ١/١٩٧

وقد ضعف العلطاء هذا الحديث بثلاث علل : أحداها جهالة
أبى زيد . والثانية : التردد فى أبى فزارة قيل هو راشد بن
كيسان أو غيره . والثالثة : أن ابن مسعود لم يشهد مع النبى صلى الله
عليه وسلم ليلة الجن ، عن طاهر قال سألت علقمة هل كان ابن
مسعود شهد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة الجن قال فقال
علقمة أنا سألت ابن مسعود فقلت هل شهد أحد منكسهم مع
رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة الجن قال لا الى
آخر الحديث . رواه مسلم فى الصلاة باب الجهر بالقراءة فى الصبح
والقراءة على الجن ١٦٩-١٧٠/٤ وأبو داود فى الطهارة باب
الوضوء بالنبيذ ١/٦٧ مختصرا لم يذكر القصة . والترمذى بتطامه فى
تفسير القرآن باب من سورة الأحقاف رقم ٣٢٥٨ وقال هذا حديث حسن صحيح
والجواب عن ذلك كما فى الفتح " قالوا ضعيف لأن الترمذى قال
أبو زيد مجهول . وأبو فزارة قيل هو راشد بن كيسان وقيل رجل ==

.....

== آخر مجهول . اجيب : أما أبو زيد فذكر القاضي أبو بكر بن العربي

في شرح الترمذى أنه مولى عمرو بن حريث روى عنه راشد بن كيسان
المبسى الكوفى وأبو ورق وهذا يخرج عن الجهالة . وأما أبو فزارة
فقال الشيخ تقي الدين فى الامام فى تجهيله نظر . فانه روى هذا
الحديث من أبى فزارة جطاعة من أهل العلم مثل سفیان وشريك
والجراح بن طليح وإسرائيل وقيس بن الربيع . وقال ابن عدى أبو فزارة
راوى هذا الحديث مشهور واسع راشد بن كيسان .

وكذا قال الدارقطنى : وأما ما قيل من ابن مسعود رضى الله عنه
أنه سئل عن ليلة الجن فقال ما شهدتها من أحد فهو معارض بما فى
ابن أبى شيبه من أنه كان معه وروى أيضا أبو حفص بن شاهين عنه
أنه قال " كنت مع النبى صلى الله عليه وسلم ليلة الجن " ومنه أنه رأى
قوما من الزط فقال هؤلاء أشبه من رأيت بالجن ليلة الجن . والاثبات
مقدم على النفى أهـ ١١٨-١١٩ / ١ . نصب الراية ١٣٨-١٤٠ / ١

النهاية ٤٦٨-٤٧٠ / ١

وفى صعدة القارى : روى هذا الحديث أربعة عشر رجلا عن ابن مسعود
كما رواه أبو زيد . فذكرها ثم قال : فان قلت : صح عن عبد الله أنه
قال لم أكن مع النبى صلى الله عليه وسلم ليلة الجن . قلت : يجوز أن
يكون صحبه فى بعض الليل واستوقفه فى الباقي ثم عاد اليه فصح أنه
لم يكن معه عند الجن لانفس الخروج . وقد قيل ان ليلة الجن كانت
مرتين : ففى أول مرة خرج اليهم لم يكن مع النبى صلى الله عليه وسلم
ابن مسعود ولا غيره كما هو ظاهر حديث مسلم ثم بعد ذلك خرج
اليهم وهو معه ليلة أخرى كما روى ابو حاتم فى تفسيره فى أول سورة
الجن من حديث ابن جريج قال : قال ابن عبد العزيز بن عمر :
أما الجن الذين لقوه بنخلة فجن نينوى . وأما الجن الذين
لقوه بمكة فجن نصيبين أهـ ٦٢-٦٣ / ٣ . والنهاية ٤٧٠-٤٧١ / ١

ونصب الراية ١٤٣-١٤٤ / ١ - واللباب للمنجى ٨١-٨٢ / ١

وأما عمل الصحابة . ففى سنن الدارقطنى : عن عكرمة قال النبى
ضوء لمن لم يجد الماء قال . والمحفوظ أنه من قول عكرمة غير مرفوع

١ / ٧٥ - وابن أبى شيبه فى الطهارة باب الضوء بالنبى ١ / ٤٤ ==

.....

== ومن عكرمة من ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
النبيذ وضوء لمن لم يجد الماء " رواهما الدارقطني في الطهارة
باب الوضوء بالنبيذ ١/٧٥ قال الدارقطني : وهم فيه المسيب بن
واضح في موضعين : في ذكر ابن عباس وفي ذكر النبي صلى الله
عليه وسلم وقد اختلف فيه على المسيب . والمحفوظ من قول عكرمة غير
مرفوع الى النبي صلى الله عليه وسلم ولا الى ابن عباس والمسيب
ضعيف أه . رواه البيهقي في الطهارة باب منع التطهير بالنبيذ
١/١٢ قال البيهقي : وهم فيه المسيب بن واضح في موضعين في
ذكر ابن عباس وفي ذكر النبي صلى الله عليه وسلم والمحفوظ أنه من
قول عكرمة غير مرفوع كذا رواه حقل بن الزباد والوليد بن مسلم من
الأوزاعي وكذلك رواه شيبان النحوي وعلي بن المبارك عن عباس بن
أبي كثير عن عكرمة وكان المسيب رحمة الله تعالى وأباه كثير الوهم أه
وعن أبي اسحاق من الحارث من علي قال كان لا يرى بأسا بالوضوء
من النبيذ " رواه الدارقطني في الطهارة باب الوضوء بالنبيذ ١/٧٩
قال : تفرد به حجاج بن أرطاة ولا يحتج به حديثه . والبيهقي في
الطهارة باب منع التطهير بالنبيذ ١/١٢ ومن مزينة بن جابر عن
علي عليه السلام قال لا بأس بالوضوء بالنبيذ " رواه الدارقطني في
الطهارة باب الوضوء بالنبيذ ١/٧٩ والبيهقي في الطهارة باب منع
التطهير بالنبيذ ١/١٢ قال : وهذا الله بن مسرة متروك والحارث
الأعور ضعيف والحجاج بن أرطاة لا يحتج به أه وابن أبي شيبة ١/٤٤
وجه قول أبي يوسف : أن الله تعالى أوجب التيمم عند عدم الماء
المطلق ونبيذ التمر ليس بماء ومطلق ولهذا نفى عنه ابن مسعود
اسم الماء ولم يجز مع وجود الماء فصار كالخل ونحوه ولو ثبت الحديث
كان منسوخا بآية التيمم لأنها مدنية وليلة الجن كانتيمكة ونسخ
السنة بالكتاب جاز عندنا

ووجه قول محمد أن آية التيمم تقتضي ثبوت النقل الى التيمم عند
فقد الماء من غير واسطة بينهما وحدوث ليلة الجن يوجب الوضوء
بـه فيجمع بينهما احتياطا ولأن في الحديث اضطرابا ونفى
التاريخ جهالة فوجب الجمع بينهما . بيان الاضطراب : أن بعضهم ==

.....

== قال ابن مسعود لم يكن مع النبي صلى الله عليه وسلم في تلك الليلة
وشنع محمد على أبي يوسف فقال يجوز الوضوء يسوء الحمار ولم يرد
فيه أثر ويضعه بنبيذ التمر وقد ورد فيه الأثر أنه تبسّم ١/٣٥
والعناية ١١٨-١/١١٦- والعناية ٤٧١-٤٧٢/١- وفنية لمتطلى ٧٢
والمجمع ١/٣٧

وأجاب صاحب الهداية عن نسخ الحديث بأن ليلة الجن كانت غير
واحدة فلا يصح دعوى النسخ أنه قال المحقق ابن الهمام في الفتح
: نظر فيه بأن وقد نصيبين كان قبل الهجرة بثلاث سنين . وكلامه
يوهم أن ليلة الجن كانت بالمدينة . ولم ينقل ذلك في كتب الحديث
فيما علم . لكن ذكر صاحب آكام المرجان في أحكام الجان: أن
ظاهراً لأحاديث الواردة في وفاة الجن أنها كانت ست مرات
وذكر منها مرة في بقيع الخرقاء حضرها ابن مسعود ومرتين بمكة
ومرة رابعة خارجة المدينة حضرها الزبير بن العوام . وعلى هذا لا يقطع
بالنسخ أنه ١/١١٩ - البدائع ١/١٦ - البناء ٤٧٣-٤٧٤/١

وفي التبسين : وأما قولهم ليلة الجن كانت بمكة ودعواهم بالنسخ
فليس بمتيقن به لأن ليلة الجن كانت غير واحدة فلم يثبت بالنسخ
ببقين . وأما قولهم : ليس بما مطلق . قلنا هو ما شرعاً ألا ترى
إلى قوله عليه السلام ما طهور " أي شرعاً فيكون معنى قوله تعالى
فلم تجمعوا ما " أي حقيقة أو شرعاً أنه ١/٣٦

والفتوى على قول أبي يوسف وأبي حنيفة في قوله المرجع إليه عدم
جواز الوضوء به وهو الذي استقر عليه المذهب كما في الدر المختار
: ويقدم التيمم على نبيذ التمر على المذهب المصحح الفتى به لأن
المجتهد إذا رجع من قول لا يجوز الأخذ به أنه ٢١٠ وقال فسي
الدر المنتقى : والله صرح رجوع الامام به بفتى عملاً بآية التيمم وهو
منسوخ بها أنه ١/٣٦-٣٧ وفي المجمع : لكن رجوع الامام إلى
قول أبي يوسف قبل موته عملاً بآية التيمم لأن الآية أقوى من الحديث
فيعمل بها أو نقول أنه منسوخ بها لتقدمه عليها لأنها مدنية وليلة ==

.....

== الجن كانت بمكة قبل الهجرة ١/٣٧هـ والشربلاليه ١/٢٨

والهندي ١/٢١ وجه رجوع أبي حنيفة الى قول الجمهور كفا في
البحر : وبالجمله فالذهب الصحيح المختار المعتمد عندنا هو عدم
الجواز موافقة للأئمة الثلاث فلا حاجة الى الاشتغال بحدِيث
ابن مسعود الدال على الجواز. لأن من العطاء من تكلم فيه وضعفه
وان اجيب عنه بذكره الزيلعي المخرج وغيره وعلى تقدير صحته هو
منسوخ بآية التيمم اذ هي مدنية وعلى هذا مشى جماعة من المتأخرين أهـ
١٤٤-١٤٥ / ١ . اطلاقاً لسنة ١/٢١٩ . وفي غنية المتولى : والفتوى
على الرواية المرجوح اليها من أبي حنيفة لأن الحديث وان صح لكن آية
التيمم ناسخه له اذ هي مدنية ووفد نصيبين كان قبل الهجرة بثلاث
سنين ومفهوم آية التيمم نقل الحكم عند عدم وجود الماء المطلق من
الوضوء الى التيمم ونبيذ التمر ليس ماءً مطلقاً فلا يعتبر وجوده مانعاً
من التيمم أهـ ٧٢

قلت : سبب رجوعه منه أمر ظهر للمجتهد من النظر الى الدليل
وقاية ما يقال هنا انه ظهر له أن آية التيمم متأخرة من ليلة الجن
فسيى ناسخة له .

يتبين ما تقدم رجحان قول أبي حنيفة الأخير بعدم جواز الوضوء
بالنبيذ وهو قول أبي يوسف في ذلك والاعتراض على قوله الأول جواز
الوضوء به وتضعيف دليله . لأن مدار الحديث على أبي زيد وهو مجهول
عند أهل الحديث كذا ذكره الترمذى وغيره . قال الامام الطحاوى
المنتصر للذهب : ان حديث ابن مسعود روى من طرق لا تقوم بها
حجة أهـ معانى الآثار ١/٩ وقال القارى فى المشكاة قال السيد
جمال أجمع المحدثون على أن هذا الحديث ضعيف ١ / ٣٤٤
وقال الحافظ : هذا الحديث أطبق عطاء السلف على تضعيفه أهـ

فتح الباريه ١/ ٣

وذكر ابن عدى عن البخارى قال أبو زيد الذى روى حديث ابن مسعود فى
الوضوء بالنبيذ مجهول لا يحرف بصحبه عبد الله ولا يصح هذا الحديث عن
النبي صلى الله عليه وسلم وهو خلاف القرآن أهـ نصب الراية ١/١٣٨ والبنية ١/٤٨ .

بَابُ الْبِثْرِ وَمَا يَنْجِسُهَا

٣١ - وإذا كان الدلو الأخير متعلقاً في هواً البثر يتقاطر فيها فان في قول أبي يوسف لا يجوز الوضوء بالطاء الذي أخرج منها وفي قول محمد يجوز. (١)

(١) قال في الميسر : ولو توضأ رجل من هذه البثر بعد ما نحى الدلو الأخير من رأسها جاز وضوءه لأننا حكمنا بطهارة البثر فان صب ذلك الدلو فيها لم يفسد وضوء الرجل لأن تنجيس البثر حصل الآن وان كان الدلو بعد في البثر لم يفصل من وجه الطاء لا يجوز لأحد أن يتوضأ بذلك الطاء وان فصل الدلو من وجه الطاء وهو معلق في هواً البثر فتوضأ رجل منها لم يجز في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى . وقال محمد رحمه الله تعالى أجزاء . وجه قوله : أن الماء الطاهر تميز عن الطاء النجس فكأنه نحى عن رأس البثر وكنى الماء النجس معلقاً في هواً البثر لا يكون أقوى من عمر أو بول في دلو معلق في هواً البثر فلا يحكم هناك بنجاسة البثر بهذا وانما جعل التقاطر عفواً لأجل الضرورة كما بينا . ولأبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى : أن الطاء النجس متصل بطاء البثر حكماً بدليل أن التقاطر فيه يجعل عفواً ولولا الاتصال حكماً لما جعل التقاطر عفواً كما في البول والخمر فصار بقاء الاتصال حكماً كبقائه حقيقة ولو كان باقياً حقيقة بأن لم يفصل من وجه الطاء فلا يحكم بطهارة البثر وهذا لأن البثر موضع الماء فاطلاه كأسفله كالسجد لكان موضع الصلاة جعل كله مكاناً واحداً في حكم الاقتداء أهـ ١/٩٢ - الأصل ٧٩ / ١ - بدائع ٢٧-٢٨ / ١ .

٣٢ - ولو أن رجلا جنباً اغتسل في بئر ثم اغتسل في أخرى ثم في أخرى فان في قول أبي يوسف لا يجوز غسله والماء كلها نجسه وقال محمد يطهر إذا اغتسل في البئر الثالثة والماء كلها نجسة مستعمله . (١)

(١) قال في البدائع : إذا انغص الجنب في البئر لطلب الدلو لا بنية لاغتسال وليس على بدنه نجاسة حقيقية والجملة فيه : أن الرجس المنغص لا يخلو ما أن يكون طاهراً أو لم يكن بأن كان على بدنه نجاسة حقيقية أو حكمية كالجنبابة والحدث وكل وجه على وجهين إما أن ينغص لطلب الدلو أو للتبرد أو للاغتسال وفي المسألة حكاه : حكم الماء الذي في البئر وحكم الداخل فيها فان كان طاهراً والغص لطلب الدلو أو للتبرد لا يصير مستعملًا بالاجتماع لعدم إزالة الحدث وإقامة القرية وإن انغص فيها للاغتسال صار مستعملًا عند أصحابنا الثلاثة لوجود إقامة القرية وعند زفر والشافعي لا يصير مستعملًا لانعدام إزالة الحدث والرجل طاهر في الوجهين جميعاً . وإن لم يكن طاهراً فان كان على بدنه نجاسة حقيقية وهو جنب أولاً فانغص في ثلاثة آبار أو أكثر من ذلك لا يخرج من الأولى والثانية طاهراً بالاجتماع ويخرج من الثالثة طاهراً عند أبي حنيفة ومحمد والماء الثلاثة نجسه لكن نجاستها على التفاوت على ما ذكرنا وعند أبي يوسف الماء كلها نجسة والرجل نجس سواء انغص لطلب الدلو أو للتبرد أو للاغتسال وعند هاتين النجس لطلب الدلو أو للتبرد فالماء باقية على حالها وإن كان الانغص للاغتسال فالطاهر الرابع فصاعداً مستعمل لوجود إقامة القرية وإن كان على بدنه نجاسة حكمية فقط فان أدخلها لطلب الدلو أو للتبرد يخرج من الأولى طاهراً عند أبي حنيفة ومحمد هو الصحيح لزوال جنبابة الانغص مرة واحدة وعند أبي يوسف هو نجس ولا يخرج طاهر أبداً . وأما حكم الماء فالطاهر الأول مستعمل عند أبي حنيفة لوجود إزالة الحدث والبقا على حالها لانعدام ما يوجب الاستعمال أصلاً وعند أبي يوسف ومحمد الماء كلها على حالها ما عند محمد فظاهر لأنه لم يوجد إقامة القرية بشيء منها وأما أبو يوسف فقد ترك أصله عند الضرورة على ما يذكرون بشرط أن الماء كلها نجسة وهو قياس مذهبه والحاصل أن عند أبي حنيفة ومحمد يطهر النجس بمروره على الطاهر القليل كما يطهر بمرور الطاهر عليه بالصبي سواء كان حقيقياً أو حكماً على البدن وعلى غيره غير أن النجاسة لحقيقية لا تسزول إلا باللقاء ثلاث مرات والحكمة تنزل بالمرقة واحدة وعند أبي يوسف لا يطهر النجس من البدن بمروره على الطاهر القليل الراكد قولاً واحداً وله في الثوب قولان أهـ ٦٩ - ١ / ٧٠ - المصنوع ١ / ٩٤ .

٣٣ - رجل طاهر وقع في بئر فاعتسل فيها فسد طه البئر في قولهم جميعا الا في قول زفر فانه يقول لا ينجس الطه وان كان طاهرا دخل بئرا يطلب الدلو ولم ينو الغسل فانفس في الطه قال أبو يوسف في كتاب الصلاة لا يفسد الطه ولا يجزيه من الغسل وقال محمد لا يفسد الطه ويجزيه من الغسل وقال أبو حنيفة الرجل جنب على حاله والطه يصير نجسا أيضا وقال أبو يوسف في الأملى ان كان الرجل طاهرا لا يفسد الطه اذا لم ينو الغسل وان كان جنباً يفسد الطه نوى الغسل أو لم ينو قال الا أنى استحسنت في الجنب اذا أدخل يده في الطه أنه لا يفسد الطه اذا لم ينو الغسل قال وهكذا اذا أدخل رجله الا أن الرجل أفحش. (١)

(١) تسمى هذه المسألة مسألة جحط . وجحط كط في القاموس : بكسر الجيم والحاء اسم لزجر الغنم . أى ما يقوله الراعى عند فرار الغنم منه أهـ . أبو السعود ١ / ٦٩ - القاموس ٢ / ٣٦٦ - وفي الرمز : مسألة البئر يضبط فيها بحروف جحط فالجيم من النجس والحاء من الحال والطه من الطاهر . صورتها : رجل انفس في البئر لطلب الدلو وهو جنب أهـ ١ / ١١ . وفي الدر المختار : فرع . اختلف في محدث انفس في بئر لدلو أو تبرد مستنجبا بالطه ولا نجس عليه ولم ينو ولم يتدلك والأصح أنه طاهر والطه يستعمل لا شرائط الا انفصال للاستعمال والمراد أن ما اتصل بأعضائه وانفصل عنها يستعمل لا كل الطه على طهر أهـ . قوله " فرع الخ " هذا ما عبر عنه في الكز وفيه بقوله ومسألة البئر . جحط فأشار بالجيم الى ما قال الا طم ان الرجل والمسا نجسان . والحاء الى ما قال الثاني انها بحالها وبالطه الى ما قال الثالث من طهارتها . ثم اختلف التصحيح في نجاسة الرجل على الأول فقبل للجنابة فلا يقرأ القرآن . وقبل لنجاسة الطه المستعمل فيقرأ اذا غسل فاه واستظفروا في الخانية . قلت وصنى الأول على تنجس الطه لسقوط فرض الغسل عن بعض الأعضاء بأول الطلقة قبل تطم الا نغطس . والثاني على أنه بعد الخروج من الجنابة كما يفيد ما في البحر من الخانية وشرح الهداية وينبغي على الأول أن تكون =

.....

== النجاسة نجاسة الطاء أيضا لا الجنابة فقط تأمل ومبنى قول الثانى على اشتراط الصب فى الخروج من الجنابة فى غير الطاء الجارى وما فى حكمه ومبنى قول الثالث على عدم اشتراطه ولم يصير الطاء مستعصلا للضرورة كذا قرره فى البحر وغيره . قوله " فى محدث " أى حدثا أصغرا وأكبرا جنابة أو حیضا أو نفاسا بعد انقطاعها أو قبل الانقطاع وليس على أعضائها نجاسة فهما كالظاهر اذا انغصص للتبرد لعدم خروجها من الحيض فلا يصير الطاء مستعصلا بحر من الخائنة والخلاصة . قوله " فى بئر " أى دهن مشرف فى مشرف أى وليست جارئة .

قوله " لدلو " أى لا استخراج وقيد به لأنه لو كان للاغتسال صار مستعصلا اتفاقا . قال فى النهر أى بين الاطام والثالث لم ير من اشتراط الصب على قول الثانى أنه وذكره فى البحر بحثا أقول والظاهر أن اشتراط الصب على قول الثانى عند عدم النية لقيام مقامها كطبدل عليه ما يأتى من تصريحه بقيام التدلك مقامها فتدبر قوله " أو تبرد " تبع فى ذكره صاحب البحر والنهر بناء على ما قيل أنه عند محمدا يصير الطاء مستعصلا الابنية القرية . وقد منأن ذلك خلاف الصحيح عنده وأن عدم الاستعصال فى مسألة البئر عنده هى الضرورة ولا ضرورة فى التبرد فلذا اقتصر فى الهداية على قوله لطلب الدلو . قوله " مستنجيا بالطاء " قيد به لأنه لو كان بالأحجار تنجس كل الطاء اتفاقا كط فى البرازية نهر قلت وفى دعوى الاتفاق نظر فقد نقل فى التاترخانية احتسلاف التصحيح فى التنجس وهذا أى بناء على أن الحجر مخفف أو مطهر ورجح فى الفتح الثانى نعم الذى فى اكثر الكتب ترجيح الأول كما أفاده فى تنوير البصائر وتطام الكلام عليه سيأتى فى فصل الاستنجاء ان شاء الله تعالى . قوله " ولا نجس عليه " عطف عام على خاص فلو كان على بدنه أو ثوبه نجاسة تنجس الطاء اتفاقا .

قوله " ولم ينو " أى الافتسالى فلو نواه صار مستعصلا بالاتفاق الا فى قول زفر سراج وهذا مؤيد لما قدمناه من أنه عند الثانى مستعمل أيضا والمراد أنه لم ينو بعد انقطاعه فى الطاء فلا ينافى قوله لدلو أفاده ط . قوله " ولم يتدلك " كذا فى المحيط والخلاصة وظاهره أنه لو نزل للدلو وتدلك فى الطاء صار مستعصلا اتفاقا لأن التدلك ==

.....

== فعل منه قائم مقام النية فصار كط لو نزل للاغتسال بحر ونهر فتنبهه .
 وقيدته في شرح النية الصغير بط اذا لم يمكن تدلكه لا زالة الوسنخ
 قوله " والأصح الخ " هذا القول غير الأقوال الثلاثة الطارة المرموز
 إليها بجحط ذكره في الهداية رواية عن الاطام قال في البحر ومن
 أبي حنيفة أن الرجل طاهر لأن الطاء لا يعطى له حكم الاستعمال
 قبل الانفصال من العضو

قال الزيلعي والهندي وغيرهما لصاحب الهداية وهذه الرواية
 أوفق الروايات أى للقياس . وفي فتح القدير وشرح المجمع أنها
 الرواية الصحيحة ثم قال في البحر فعلم أن المذهب المختار في
 هذه المسألة أن الرجل طاهر والطاء طاهر غير طهور . أما كون
 الرجل طاهرا فقد علمت تصحيحه وأما كون الطاء المستعمل كذلك
 على الصحيح فقد علمت أيضا مما قد مناه أم ومثله في الحلية وبه علم
 أن هذا ليس قول محمد لأن عنده لا يصير الطاء مستعلا للضرورة كما
 مر وأما الاطام فلم يعتبر الضرورة هنا بل حكم باستعماله لسقوط
 الفرض كط تقدم تقريره ولو اعتبر الضرورة لم يصح الخلاف المرموز لـ
 نعم ذكر في البحر من الجرجاني أنه أنكر الخلاف اذ لا نص فيه وأنه
 لا يصير مستعلا كط لو اقرن الطاء بكفه للضرورة بلا خلاف أقول وهو
 خلاف المشهور في كتب المذهب من اثبات الخلاف ومن أن السدى
 اعتبر الضرورة هو محمد فقط وكأن غيره لم يعتبرها لندرة الاحتياج
 الى الانقراض بخلاف الاحتياج الى الاعتراف باليد فافهم . قوله
 " المراد الخ " صرح به في الحلية والبحر والنهر ورده العلامة
 المقدسى في شرح نظم الكذب بأنه تأويل بعيد جدا . وقوله على طمر
 أى من أنه لا فرق بين الملقى واللاقى وهذه مسألة الفساقى وقد
 علمت ما فيها من المحترك العظيم بين الملطاء المتأخرين أهـ
 رد المحتار ١٨٦-١٨٧ / ١ - كدر ١١١-١١٢ / ١ - مبسوط ١ / ٥٣
 الأصل ٨٣-٨٤ / ١ - بدائع ٦٩-٧٠ / ١ - جوهرة ١٧ / ١ - غنية لمتلى
 ١٥٢-١٥٣ - مختصرها ٧٤-٧٥ - تبين ٢٥ / ١ - بحر ١٠٢ / ١
 رمز وطاقى ١ / ١١ - مثلا مسكين وأبو السعود ٦٩-٧٠ / ١ - كشف
 ١٦-١٧ / ١ - فتح وغاية ٩١ / ١ - بناء ٣٥٦-٣٥٧ / ١ - مجمع
 ودر منتقى ٣١ / ١ - غايبه ١٥ / ١ - هند ٢٢٤-٢٢٣ / ١ ==

.....

== وفي منحة الخالق : قال سيدى العارف بالله عبد الخنى فى شرح الهدية والحاصل أن هذه المسألة مسألة البثر جحت الأتوال الثلاثة فيها ضعيفة لأن القولين مبنيان على نجاسة الماء المستعمل أم على قول الامام أبى حنيفة رحمه الله فظاهر و أم على قول أبى يوسف فالذى منع من الحكم بنجاسة الماء عدم وجود الصب عنده فلو وجد لحكم بالنجاسة ونجاسة المستعمل واشتراط الصب قولان ضعيفان والقول الثالث وهو قول محمد رحمه الله مبنى على طهارة الماء المستعمل واشتراط نية القرية له أما طهارة المستعمل فقد ذكرنا فيط سبق أن ذلك هو الصحيح المفتى به وأما اشتراط نية القرية له فغير مأخوذ به لتصريحهم بأن الماء يصير مستعطلا بكل من رفع الحدث والقرية واسقاط الفرض كما سبق بيانه فيكون المفتى به على قول محمد طهارة الماء المستعمل فقط لا اشتراط نية القرية ولكن فيه تلفيق فى التقليد ولعل ذلك لا يضر لأن أقوال الصحب روایات من أبى حنيفة كط هو المشهور والكل مذهب فیه فیصیر الماء مستعملا على هذا وإن لم يندو القرية وهو طاهر غير طهور أه والتلفيق انما هو فى قول أبى حنيفة ومحمد حيث أخذ بما روى عنه أن الرجل طاهر وبرأية محمد عنه أن المستعمل طاهر غير طهور ولم يؤخذ بقوله انه مستعمل وهو نجس ولا يقول محمد أنه غير مستعمل وه ظهروا وجه قول الشارح أن الرجل طاهر والماء طاهر غير طهور أه ٣ / ١٠١ . قوله " شرح الهدية " أى هدية ابن المطاد كما فى منحة الخالق ٢ / ١٢٢ قول المصنف " وقال أبو يوسف فى الأمالى الخ " فى المبسوط : ومن أبى يوسف رحمه الله تعالى فى الأمالى قال اذا أدخل الجنب يده أو رجله فى البئر لم يفسده وإن أدخل رجله فى الاناء أفسده وهذا المعنى الحاجة ففى البئر الحاجة الى ادخال الرجل لطلب الدلو فجعل عفو وفى الاناء الحاجة الى ادخال اليد فلا تجعل الرجل عفو فيه وأن أدخل فى البئر بعض جسده سوى اليد والرجل أفسده لأنه لا حاجة اليه أه ٣ / ٥١ - بدائع ١ / ٦٩ - هندیه ١ / ٢ .

٣٤ - ولو أن رجلاً أدخل رأسه في الطاء يبريد المسح أو الخفين أجزأه

من المسح ولا ينجس الطاء في قول أبي يوسف روى عنه المصنف

تأخذ وفي قول محمد صار الطاء مستعملًا ولا يجزئه من المسح

روى عنه ابن ساطعة . (١)

(١) في البدائع : إذا أدخل رأسه أو خفيه أو جبيرته في الاناء وهو

محدث قال أبو يوسف يجزئه في المسح ولا يصير الطاء مستعملًا سواء

نوى أو لم ينو لوجود أحد سببي الاستعمال وإنما كان لأن فرض

المسح يتأدى بإصابة البلة إذ هو اسم للإصابة دون الاسالة فلم

يزل شيء من أحدث إلى الطاء الباقي في الاناء وإنما زال إلى

البلة وكذا إقامة القرية تحصل بها فاقصر حكم الاستعمال عليها وقال

محمد ان لم ينو المسح يجزئه ولا يصير الطاء مستعملًا لأنه لم توجد

إقامة القرية فقد مسح بـ طاء غير مستعمل فاجزأه وإن نوى المسح

اختلف المشايخ على قوله قال بعضهم لا يجزئه ويصير الطاء مستعملًا

لأنه لما لاقى رأسه الطاء على قصد إقامة القرية صيره مستعملًا ولا يجوز

المسح بالطاء المستعمل والصحيح أنه يجوز ولا يصير الطاء مستعملًا

بالملاقة لأن الطاء انما يأخذ حكم الاستعمال بعد الانفصال فلم

يكن مستعملًا قبله فيجزئه المسح به جنب على يده قدر فأخذ الماء

بفمه وصبه عليه روى المصنف عن أبي يوسف أنه لا يظهر لأنه صمد

مستعملًا بإزالة الحدث عن القدم والطاء المستعمل لا يزيل النجاسة

بالاجتماع وذكر محمد في الآثار أنه يطهر لأنه لم يتم به قرينة فلم

يصير مستعملًا أهـ ٢٠-٢١ / ١ - مبسوط ١٠٣ / ١ - خاتمة ١٥ / ١ .

٣٥ - ولو أن خشبة أصابها بول فاحترقت فوق مادها في البئر قال

أبو يوسف يفسد الماء . وقال محمد لا يفسده وكذلك دم أو عذرة

إذا احترقت فصلى عليه إنسان لا يجوز في قول أبي يوسف ويجوز

في قول محمد ذكر الاختلاف في رواية إبراهيم بن رستم. (١)

٣٦ - وإذا وقع شعر الخنزير أو الإنسان في الطاء لم يفسد الطاء في

قول محمد روى عنه ابن سماعه . وقال أبو يوسف شعر الخنزير

إذا وقع في الطاء يفسد الطاء روى عنه المعلى ولم يرو عنه فنى

شعر الإنسان. (٢)

(١) غنية المتطلى ١٨٨-١٨٩ - بدائع ١/٨٥ - فتح ٢٠٠-٢٠١ / ١

تبين ١/٧٦ - بحر ١/٢٣٩ - أبو السعود ١ / ١٢٧

مجمع درر منتقى ١/٦١ - در مختار ٣٠١-٣٠٢ / ١ - درر ١/٤٧٧

مراقى الفلاح ١٣٢ - ط در ١/١٦١ - هندية ١/٢٤٤

(٢) خاتمه ١/١٠ - بدائع ١/٦٣ - الاختيار ١/١٦٦ - بحر ١/١١٣

ملا مسكين وأبو السعود ٧٣-٧٤ / ١ - فنية المتطلى ١٤٦ -

در مختار ١٩٠-١٩١ / ١ - ط در ١/١١٣ .

٣٧ - ولو أن رجلاً أصاب ثوبه نجاسة فغسل النجاسة بالدهن أو بالسمن أو باللبن أو نحو ذلك فإن النجاسة تزول عنه هكذا روى الحسن بن زياد عن أبي يوسف . وقال أبو يوسف في الأملأ إذا غسله باللبن أو بالخل أو بكل شيء ينعصر عنه يزول عنه النجاسة . وإن غسله بالدهن أو بالسمن أو بالعسل لا يزول عنه . وقال زفر لا يزول عنه إلا بالماء . وروى عن محمد هكذا . ولو كانت النجاسة بالبدن لا يزول في قولهم جميعا . وروى الحسن بن أبي مالك عن أبي يوسف من أبي حنيفة أنه قال يزول عن الثوب ولا يزول عن البدن . وروى عن أبي يوسف أنه قال في بعض الروايات تزول النجاسة سواء كان على الثوب أو على البدن . (١)

(١) قال في التبيين : وأما ما يطهر به النجس فبكل طاع يمكن إزالته به كالخل ونحوه يجوز إزالة النجاسة عنه عند أبي حنيفة وأبي يوسف . وقال محمد وزفر والشافعي لا يجوز إلا بالماء لأنه يتنجس بأول الطلقة والمتنجس لا يفيد الطهارة إلا أن هذا القياس ترك في الماء للنص . ولا يصح الحاقه بالماء لعدم الضرورة وفي الماء ضرورة فبقى ما رواه علي الأصل . ولهما : ما روى عن عائشة أنها قالت ما كان لأحدنا إلا ثوب واحد تحيض فيه فإذا أصابه شيء من دم الحيض قالت يريقها فمصعته بظفرها أي حكته . ولأنه مزيل بطبعه فوجب أن يفيد الطهارة كالماء بل أولى لأنه أقطع لها ولأننا نشاهد ونعلم بالضرورة أن الطاع يزيل شيئاً من النجاسة في كل مرة ولهذا يتغير لون الماء به والنجاسة متناهية لأنها مركبة من جواهر متناهية لما عرف في موضعه فإذا انتهت أجزاؤها بقي العمل طاهراً لعدم المجاورة . وما ذكره من التنجس بأول الطلقة سقط للضرورة كما سقط في الماء . ولا تعلق للشافعي بقوله عليه الصلاة والسلام ثم اغسله بالماء لأنه مفهوم اللقب وهو ليس بحجة اجماعاً كقوله عليه الصلاة والسلام وليستنسج بثلاثه أحجار فإنه يجوز بغيره . ومن أبي يوسف أنه لم يجوز تطهير البدن إلا بالماء لأنها نجاسة يجب إزالتها عن البدن فلا يزول

.....

== بغير الماء كالحدث ==

قال رحمه الله لا الدهن أى لا يجوز إزالتها بالدهن لأنه لا يخرج بنفسه فكيف يخرج غيره . وكذا الدبس واللبن والعصير وروى عن أبى يوسف لو غسل الدم من الثوب بدهن أو سمن أو زيت حتى ذهب أثره جاز أهـ ١/٧٠ - بحر ٢٣٣-٢٣٤ ١/٢٣٤ - رمز ١/٢١ - أبوالسمود ١٢٣-١٢٤ ١/١٢٤ - كشف ١/٣١ - مبسوط ١/٩٦ - بدائع ٨٣-٨٤ ١/٨٤ الاختيار ٣٥-٣٦ ١/٣٦ - جوهرة ١/٤٢ - لباب ١/٥٠ - تحفة ١/١١١ - الغرة المنيفة ١٣-١٤ - لباب ٩٩-١٠٠ ١/١٠٠ - فتح ونايه ١٩٢-١٩٥ ١/١٩٥ بنايه ٧٠٩-٧١٤ ١/٧١٤ - عمد القواطع ١٢٢-١٢٣ ١/١٢٢ - فتح باب العنايه ٢٣٧-٢٣٨ ١/٢٣٨ - فنية المتطلى ٨٩-٩٠ - مجمع ودر منتقى ١/٥٨ - در مختار ٢٨٤-٢٨٥ ١/٢٨٥ - مراقى الفلاح ١٢٩-١٣٠ - درر ١/٤٤ - ط در ١/٥٧ هـ ٤١٢-٤١٣ ١/٤٢

قوله " للنص " وهو قوله تعالى " وأنزلنا من السماء ماء طهورا " ٤٨ الفرقان أه شلى ١/٧٠

قوله " ماروى من طائفة الخ . " رواه البخارى فى الحيض باب هل تصلى المرأة فى ثوب حاضت فيه ١/٨٠ . واللفظ له أبوداود فى الطهارة باب المرأة تغسل ثوبها الذى تلبسه فى حيضها ٢٥٣-٢٥٤ ١/٢٥٤ بلفظ " بلبته بريقها ثم قصعت بريقها "

قوله " فقصعت بظفرها " المصع بميم مفتوحة وصاد مهمله ساكنة وهين مهمله أصله الضرب بالسيف والمماصة المقاتلة وقد استعملت هنا فى الحك بالظفر والمعالجة به لاستخراج الدم بذلك من الثوب أه - النهاية ٣٧٣/٤ . القصع: الدلك بالظفر ومنه قصع القطة أه - النهاية ٧٢-٧٣ ٤/٧٣ . قال فى أحسن الفايات : وإذا جاز بالريق فالمائع أولى لأنه أشد قلما أه ١/٤٠ . الغرة المنيفسة ١٤ وفى فتح باب العنايه : وفيه أنه إنما يتم الاستدلال لو ثبت أنها قد صلت به وكان رائدا على قدر العفو . وأطلع عليه النبى صلى الله عليه وسلم وأقرها عليه أه ١/٢٣٨

وفى البناءه : قلت محمد ومن معه احتجوا بالحديث أيضا . وهو ماروى عن أسامة قالت جاءت امرأة النبى صلى الله عليه وسلم فقالت ==

.....

== رأيت احداً تَحِيضُ في الثوب كيف تصنع ؟ قال تحتَه ثم تفر صه
 بالطاء وتنضجه وتصلى فيه " رواه البخارى فى الطهارة باب غسل الدم
 ٦٢-٦٣/١ . واللفظ له . وفى الحيض باب غسل الدم لولمحيض
 ٧٩-٨٠/١ . مسلم فى الطهارة باب نجاسة الدم وكيفية غسله ١٩٩/٣
 ابو داود فى الطهارة باب المرأة تغسل ثوبها الذى تلبس فى
 حيضها ٢٥٥/١ . الترمذى فى أبواب الطهارة باب ما جاء فى
 غسل دم الحيض من الثوب ١٦٧-١٦٨/١ بلفظ " حتية ثم اقرصيه
 بالطاء ثم رشه صلى فيه " وقال حديث أسط" فى غسل الدم
 حديث حسن صحيح . النساء فى الطهارة باب دم الحيض يصيب
 الثوب ١٦٠-١٦١/١ . ابن ماجه فى أبواب الطهارة وسننها
 باب ما جاء فى دم الحيض ٢٠٦/١ بلفظ اقرصيه وأغسله صلى فيه
 ابن الجارود باب الحيض ٤٩ . مالك فى الموطأ برواية يحيى
 الليثى فى الطهارة باب جامع الحيضة ٢٢ . ابن أبى شيبة فى
 أبواب الطهارة فى المرأة يصيب ثيابها من دم حيضتها ١٦٠/١ بلفظ
 " اقرصيه بالطاء وأغسله صلى فيه " . أحمد فى الطهارة أبواب تطهير
 النجاسة ٢٢٤/١ بلفظ " لتحت ثم لتقرصه بطاء ثم لتصل فيه " .
 قوله " ثم تقرصه بالطاء " القرص . الدلك بأطراف الأصابع والأظافر
 مع صب الماء عليه حتى يذهب أثره . والتقريض مثله . يقال قرصته
 وقرصته وهو أبلغ فى غسل الدم من غسله بجميع الهدأه النهاية ٤٠/٤
 قوله " حتية " حت أى حك والحك والحت والقشر سواء أه النهاية
 ٣٣٧/١ . نص الحديث على الغسل بالطاء فلا يجوز بخيره لأن الأمر
 للوجوب . قال فى البناية : فان قلت بعد قوله بالأمر فى قوله
 صلى الله عليه وسلم اغسله . وقالوا الأمر للوجوب . قلت لا نسلم أنه
 أمر بالغسل بالطاء بل الأمر متعلق بنفس الغسل ولا باحة بوصف الطاء
 لقوله تعالى : " فانكحوهن باذن أهلهن " ٢٥ النساء . فعلق الأمر
 بالاذن ولا باحة بنفس النكاح فثبت بهذا ان يكون أحدهما واجباً
 والآخر مباحاً . فان قلت نص على الغسل بالطاء . قلت هو مفهوم
 اللقب وهو غير حجة . ولأنه خرج مخرج الغالب فى الاستعمال
 لا الشرط . ولأن تخصيص الشئ بالذكر لا ينفى الحكم مطلقاً عند تأه ==

.....

== ١/٧١٣ - الباب ١٠٠/١ - بحر ٢٣٣/١ - الفرة الضيفة ١٥-١٦
والحاصل أن الأمر بالتطهير بالطاء لا يدل على عدم جواز التطهير
بفسيره .

قوله المصنف " ولو أن رجلاً أصاب ثوبه نجاسة ففصل النجاسة بالدهن
الخ " وكذا في التبيين : قال في البحر : وطروى عن أبي يوسف من
أنه لو غسل الدم من الثوب بدهن حتى ذهب أثره جاز فخلاف
الظاهر منه بل الظاهر من أبي حنيفة وصاحبيه خلافه كذا في شرح
منية المصلى أهـ ١/٢٣٤ - غنية المتطلى ٨٩ - ط مراقي الفلاح ١٣٠ .
قوله " ولو كانت النجاسة بالبدن لا يزول في قولهم جميعاً " تقدم الكلام
من ذلك في مسألة الخف إذا أصابه الدم أو العذرة . قوله " روى
الحسن بن أبي مالك عن أبي يوسف عن أبي حنيفة الخ " عدم الفرق
بين الثوب والبدن في تطهيرهما بالطائع عند الإمام وأبي يوسف في
رواية هو الصحيح كما في مراقي الفلاح ١٣٩ - والبحر ١٢٤ ١/٢ - وظاهر
الرواية كما في غنية المتطلى ٩٠ والفرق بينهما في رواية الحسن بن
أبي مالك عن أبي يوسف وأبي حنيفة ضعيف كما في العنابة ١٩٥/١ .
والفتوى على قول أبي حنيفة وأحدى الروايتين عن أبي يوسف في جواز
إزالة النجاسة الحقيقية من الثوب والبدن بالطائع الظاهر المزبل قال
في رد المحتار بعد قوله " به يفتى " أي خلافاً لمحمد لأنه لا يجسز
إزالة النجاسة الحقيقية إلا بالطاء الطلق بحر لكن فيه أنهم ذكروا أن
الطهارة بانقلاب الحين قول محمد تأمل أهـ ١/٢٨ - ط در ١٥٧/١
ولعل الراجع في المسألة والله أعلم هو جواز التطهير بالطائعات .
ذلك لأن الطاء انط كان مطهراً لكونه مائماً رقيقاً يدخل أثناء الثوب
فيجاور أجزاء النجاسة فيرققها أن كانت كثيفة فيستخرجها بواسطة
العصر وهذه الطائعات في المداخلة والمجاورة والترقيق مثل الطاء فكانت
مثله بل أولى فإن الخل يعمل في إزالة بعض ألوان لا تزول بالطاء فكان في
معنى التطهيراً بلغ - بدائع ٨٨ - ١/٨٤ - كما أن الطاء لم يختص بإزالة النجاسة
فلو غسل جلد الميتة بالطاء لطهر وكذا كاهاب غير ما كوال اللحم لكنه
يطهر بالتشميس والترتيب والدافعة فلو شاركت هذه الأشياء الطاء في
الطهارة فيمكن أن تشارك الطائعات الطاء كذلك لاسيما وأن بعض النجاسات
قد لا تزول بالطاء وتزول ببعض المحاليل الأخرى وبعض السوائل وذلك مثل
الميتة والسمن الذي يخالط النجاسة وبعض الداهات النجاسة إذا
أصابها الزيت لا تزول بالطاء وتزول بالسوائل الأخرى كالبنزين ونحوها الإمام

باب المسح على الخفين

٣٨ - وإذا توضأ ومسح على جوربيه فهو على ثلاثة أوجه يجوز في قولهم جميعا وهو أن يكون الجوربان منعلين ثخينين وفي وجه لا يجوز في قولهم جميعا وهو أن لا يكونا منعلين ولا ثخينين وفي وجهه اختلفوا وهو أن يكونا ثخينين غير منعلين فإن في قول أبي حنيفة لا يجوز المسح عليهما وهو قول الشافعي وفي قوليهما يجوز وروى عن أبي حنيفة أنه رجع في آخره عمره وقال يجوز المسح على الجوربين روى عنه محمد بن مقاتل (١).

(١) الجورب : معرب والجمع الجواربة والهاء للعجمة ويقال الجوارب

أيضا كما قالوا في جمع الكيلج الكيلج وتقول جوربت فتجورب أي ألبسته الجورب فلبسه أه الصباح ١/٩٩ وفي الصباح المنير الجورب : نعل وهو معرب والجمع جواربة بالهاء وربط حذفت أه ١/٩٥ . الكيلجة : بكسر الكاف وفتح اللام كحل معروف لأهل العراق وهي منا وسبعة أثان منا . والمنا رطلان والجمع على لفظه كيلجات أه الصباح ٢/٥٣٧

وفي القاموس المحيط الجورب لفافة الرجل جمعه جواربة وجوارب وتجورب لبسه وجوربت ألبسته أيأه أه ١/٤٧ وكأنة تفسير باعتبار اللغة لكس الصرف خص اللفافة بلبس بمخيط والجورب بالمخيط ونحو الذي يلبس كما يلبس الخف أه غنية المتطلى ١٢٠

وذكر في غنية المتطلى تقسيط في الجورب فقال : وقد ذكر نجم الدين الزاهد من شمس الأئمة الحلواني أن الجورب خمسة أنواع : مسن المرعى والغزل والشعر والجلد الرقيق والكرباس قال وذكر التفاصيل في الأربعة من الثخين والرقيق والمنعل وغير المنعل والمبطن وغير المبطن وأما الخامس فلا يجوز المسح عليه كيف كان أه ونحوه في التاتارخانية عنه . والمراد من التفصيل في الأربعة أن ما كان رقيقا منها لا يجوز المسح عليه اتفاقا إلا أن يكون مجلدا أو منعلا أو مبطنا وما كان ثخيناً منها فإن لم يكن مجلداً أو منعلاً أو مبطناً فمختلف فيه ==

.....

== وما كان فلا خلاف فيه أه ١٢١

قوله " من المرمزى والغزل " فى القاموس : والمرمزى همد اذا خففت
وقد تفتح المهم فى الكل الرغب الذى تحت شعر العنز وثوب مرمزاه
٢/١٨٣ - المغرب ١/١٩٠ - مختار الصحاح ٢٤٧ - المصباح ١/٢٣٠
بحر ١/١٩٢ - والغزل ما غزل من الصوف والكرباس ما نسج من
مغزول القطن قال الحلبي يعلق بالكرباس كل ما كان من نوع الخيط
كالكتان والابر يسم أى الحرير أه منه الخالق ١/٢٩٢
وحاصل القول ان العبرة ليست بالأنواع المعروفة لديهم وانما العبرة
بالأوصاف التى تجعل الجيوب صالحة للمسح بجوز المسح عليه
ولا اعتبار بذكر الأنواع المذكورة فقد تغيرت بتغير الزمن وقد ظهرت
أنواع أخرى لم تكن فى زمانهم غير هذه الأنواع المذكورة .

وأما المسح على الجيوبين فهو على ثلاثة أوجه : فى وجه يجوز
بالاتفاق وهو ما اذا كانا ثخينين منعلين وفى وجه لا يجوز بالاتفاق
وهو : أن لا يكونا ثخينين ولا منعلين وفى وجه لا يجوز عند أبى حنيفة
خلافاً لصاحبه وهو أن يكونا ثخينين غير منعلين . يقال جـسـوـر
منحل ومنحل اذا وضع على أسفله جلدة كالنعل للقدم والمجلد هو
الذى وضع الجلد أعلاه وأسفله أه عنابه ١/١٥٦-١٥٧

وفى الخانية ثم على رواية الحسن ينبى أن يكون النحل الذى
الكعبين وفى ظاهر الرواية اذا بلغ النحل الى أسفل القدم جاز أه

البحر ١٩١-١٩٢/١

وحدد الجيوب الثخين بحيث يمشى فرسخاً وثبت على الساق بنفسه
ولا يسرى ماتحته ولا يشف الا أن ينفذ الى الخف قدر الفرض أه

الدر المختار ١/٢٤٨

وقد وردت تعريفات للجيوب الثخين فى الغنية ١٢١ - والدرد ١/٣٦
والمجمع ١/٤٩ - والجوهرة ١/٣٢ - والتبيين ١/٥٢ - والبحر من

الخانية ١/١٩٢

وفى هذه التعريفات قصور والتعريف الوافى ما فى المختار لأبى يوسف
ومحمد فى جواز المسح على الجيوب ان كان ثخيناً وأن لم يكن منعلًا
ماروى من المنيعة بن شعبة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم توضأ
ومسح على الجيوبين والمنعلين " رواه أبو داود فى الطهارة باب ==

.....

== المسح على الجوربين ١١٢/١١٣ وقال وروى هذا أيضا عن أبي موسى الأشعري عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه مسح على الجوربين وليس بالمتصل ولا بالقوى . والترمذى فى الطهارة باب ما جاء فى المسح على الجوربين والنعلين الرقم ٩٩ وقال هذا حديث حسن صحيح . وابن ماجه فى الطهارة وسننها باب ما جاء فى المسح على الجوربين والنعلين ١/١٨٥ وابن حبان فى الطهارة ذكره لا باحة للمرء بالمسح على الجوربين اذا كانا مع النعلين ٢/٤٥٢ والبيهقى ٧٢٨٤-٧٢٨٥ وأحمد فى الطهارة باب فى المسح على الجوربين والنعلين ٢/٢١ وفى الباب عن أبي موسى وللال روى الطبرانى فى معجمه نصب الرأية ٧١٨٥، المجموع ١/٤٨٤ . وقولهما قول الجمهور من الصحابة كطلح بن أبي طالب وابن مسعود وأبي سعيد مسعود البدرى وأنس بن مالك والبراء بن عازب وأبي امامة البلوى وعمر وابنه وسعد بن أبي وقاص وسعيد بن عمرو بن حريث وسعيد وللال وعطار ابن ياسر فهو لا الصحابة لا يعرف لهم مخالف ومن التابعين سعيد بن المسيب وهما والنخعي والأعمش وسعيد بن جبير ونافع مولى ابن عمر . وقال الثورى والحسن بن صالح وابن المبارك وإسحاق بن راهويه وداود وأحمد وكره ذلك مجاهد وعمر بن دينار والحسن بن مسلم ومالك والأوزاعى أنه بناءه ١/٥٩٨

× ولأنه يمكن المشى فيه اذا كان ثغينا بحيث يتمسك على الساق من غير الركبة فأشبه الخف فيلحق به أنه عناية ١/١٥٧ ولأن الجواز فى الخف لدفع الحج لما يلحق من المشقة بالنزع وهذا المعنى موجود فى الجورب بخلاف اللقافة والمكعب لأنه لا مشقة فى نزعهما أه بدائع ١/١٠

ولأنه حنيفة أنه لا يجوز مسح الجورب الا اذا كان منعصلا لأن المأثور به غسل الرجلين وعدل عنه فى الخف لما رويته وليس الجورب فى معناه لأنه لا يمكن مواظبة المشى عليه تبين ١/٥٢ وفى النهاية أن المسح على الخف ورد على خلاف القياس لأن النص يقتضى الغسل فلا يلحق به غيره الا ما كان فى معناه من كل وجه فثبت بدلالته النص لا بالقياس فلو لم يكن المنعل مرادا فى حديث أبي موسى وغيره ==

.....

== يكون زيادة على النص بخبر الواحد وذا لا يجوز كذا فى الكافى أه
البنائيه ١/٦٠١ وفى البدائع وأما الحديث فيحتمل أنهما كانا
مجلدين أو متعلقين وبه نقول ولا عموم له لأنه حكايته حال ألا يرى أنه لم
يتناول الرقيق من الجوارب أه ١/١٠

وهو روى رجوع أبى حنيفة الى قولهما قبل موته بثلاثة أيام وقيل بسبعة
أيام وعليه الفتوى وبه يفتى درر ١/٣٦ وعنه أنه مسح على جوربيه فى
مرضه ثم قال لعواده فعلت ما كنت أنهى الناس عنه فاستدلوا به على
رجوعه أه تبين ١/٥٢ - بدائع ١/١٠ - البنائيه ١/٦٠١
الحنائيه ١/١٥٧

وقد رد صاحب البحر على ما تقدم قائلا : فالتأويل المذكور
للحديث قصر لدلالته عن مقتضاه بخير سبب فلا يسمع فليس أن
الظاهر أنه لو كان المراد به ذلك لنص عليه الراوى وهذا بخلاف
الرتيق فان الدليل يفيد اخراجه من الاطلاق لكونه ليس فى معنى
الخف وما نقل من تضعيفه عن الامام أحمد وابن مهدي ومسلم حتى
قال النووى كل منهم لو انفرد قدم على الترمذى مع أن الجرح مقدم
على التعديل فلا يضر لكونه روى من طرق متعددة ذكرها الزيلعى
المخرج وهى وان كانت كلها ضعيفة اعتضد بعضها ببعض والضعيف
اذا روى من طرق صار حسنا مع ما ظهر من مسح كثير من الصحابة
من غير تكرار منهم على فاعله كما ذكره أبوداود فى سننه ثم مع هذا
كله لم يوجد من المعنى ما يقوى على الاستقلال بالمنع فلا جرم أن
كان الفتوى على الجواز . وما فى البدائع من أنها حكاية حال
لا عموم لها فمسلم لو لم يرد ما رواه الطبرانى عن بلال قال كان
رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسح على الخفين والجوربين أه ١/١٩٢
قال المصنف وهو قول الشافعى أى قول أبى حنيفة فى جواز المسح
على الجوربين الثخين المنعل . قال النووى : هذا المسألة
مشهورة ونسبها كلام مضطرب للأصحاب ونسب الشافعى رضى الله عنه
عليها فى الأم كما قاله المصنف . وهو أنه يجوز المسح على الجورب ==

.....

== بشرط أن يكون ضعيفا مثقلا .

وهكذا قطع به جماعة منهم الشيخ أبو حامد والمحاملي وابن الصباغ والمتولى وغيرهم . ونقل المزنى أنه لا يمسح على الجوربين الا أن يكونا مجلدى القدمين . وقال القاضي أبو الطيب : لا يجوز المسح على الجورب الا أن يكون ساترا لمحل الفرض ويمكن متابعة المشى عليه . واحتج أصحابنا بأنه ملبوس يمكن متابعة المشى عليه ساترا لمحل الفرض فأشبهه الخف . ولا بأس بكونه من جلد أو غيره بخلاف النعل فإنه لا يستر محل الفرض أهـ المجموع ٤٨٣-٤٨٤ / ١

الروضة ١٢٥-١٢٦ / ١

والمراد بقوله ساترا لمحل الفرض أى يستر محل فرض غسل الرجلين فلو قصر عن محل الفرض لم يجز قطعاً اهـ روضة الطالبين ١٢٥ / ١ .

٣٩ - ولو أن رجلا لبس خفية وليس فوقهما جرموقين وهما منعلان جاز أن يمسح عليهما في قولهم جميعا . وقال الشافعي لا يجوز أن يمسح على الجرموقين فوق الخفين . (١) وإن مسح عليهما ثم نزع أحد الجرموقين قال في بعض كتب الصلاة عليه أن يمسح على الجرموق الآخر ويمسح على خفه الباقي وقال في بعض الكتب ينزع الجرموق الباقي ويمسح على الخفين . وقال زفر يمسح على

(١) الجرموق كمصفور الذي يلبس فوق الخف أه قاموس ٢٢٤ / ٣ - المصاح ١٤٥٤ / ٤ - مختار المصاح ٢٤٧ - المصاح ١ / ٩٧ . وفي طلبه الطلبة : والجرموق فارسي محرب وأصله جرموك أه ٩ - المغرب ١ / ١٨٩ وفي رد المحتار : الجرموق : بضم الجيم جلد يلبس فوق الخف لحفظه من الطين وغيره على المشهور فهستاني ويقال له الموق وليس فيه كما أفاده في البحر أه ١ / ٢٤٧ قال في البدائع : المسح على الجرموقين من الجلد ان لبسهما فوق الخفين جاز عندنا وعند الشافعي لا يجوز أن لبس الجرموق وحده قيل انه على هذا الخلاف والصحيح أنه يجوز المسح عليه بالاجماع أه ١ / ١٠ - مسوط ١ / ١٠ - لباب ١ / ٣٩ - رمز ١ / ١٦ - تبيين ١ / ٥٢ - بحر ١ / ١٨٦ - ابوالسعود ١ / ١٠٦ - غايه وفتح ١ / ١٥٦ - ١٥٥ - بناءه ١ / ٥٩٣ - ٥٩٧ - درر ١ / ٢٤٧ وعند الشافعية : قال في المذهب : وفي الجرموقين وهو الخسف الذي يلبس فوق الخف وهما صحيحان قولان : قال في القديسم والا ملاء يجوز المسح عليه لأنه خف صحيح يمكن متابعة الشئ عليه فأشبهه المنفرد . وقال في الجديد : لا يجوز لأن الحاجب لا تدعو الى لبسه في الغالب . وإنما تدعو الحاجة اليه في النادر فلا يتعلق به رخصة عامة كالجبيرة أه . قال النووي في شرح المذهب : والأصح من القولين عند الأصحاب أنه لا يجوز المسح على الجرموق ووافقهم عليه القاضي أبو الطيب في تعليقه وخالفهم في كتابه شرح فرق ابن الحداد فصحح الجواز وهو اختيار المزنسي أه =

.....

== المجموع ٤٨٧ - ١/٤٨٨

دليل جواز المسح على الجرموقين : ما روى عن أبي عبد الرحمن السلمي أنه شهد عبد الرحمن بن عوف يسأل بلالا عن وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال كان يخرج يقضى حاجته فأتته بالباط فبتوضاً ويمسح على عطائه وموقبه * رواه أبو داود في الطهارة باب المسح على الخفين ١/١٠٦ . الترمذي في الطهارة باب طاء في المسح على العطمة رقم ١٠١ . ابن خزيمة في جلع أبواب المسح على الخفين باب الرخصة في المسح على الموقنين ١/٩٥ الحاكم في الطهارة ١/١٧٠ وقال : هذا حديث صحيح فأن أبا عبد الله مولى بنى تميم معروف بالصحة والقبول وأما الشيخان فأنهما لم يخرجوا ذكر المسح على الموقنين .

البيهقي في الطهارة باب المسح على الموقنين ٢٨٨-٢٨٩/١ أحمد في الطهارة باب في المسح على العطمة والخطر والتساخين ٤٠/٣٩ وفي باب مشروعية المسح على الخفين ٢/٦٠

وهن أنس بن مالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يمسح على الموقنين والخطر رواه البيهقي في الطهارة باب المسح على الموقنين

٢٨٨/٢٨٩

وهن أبي ذر قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسح على الموقنين والخطر رواه الطبراني في معجمه الوسط .

وقال محمد في كتاب الآثار أخبرنا أبو حنيفة عن حطاد عن إبراهيم

أنه كان يمسح على الجرموقين أه عناية ١/١٥٦ - ونباه ١/٥٩٦

ولأنه تبع للخف استعظلا اذ لا يلبس بدو الخف عادة وكذا تبع

له غرضاً لأن الفرض من لبسه صيانة الخف عن الخرق والقذر فكان

كخف ذي طاقين وهو بدل من الرجل لا من الخف . وقوله ان

الحاجة لا تدعو اليه غير مسلم أه تبين ١/٥٢ والعناية ١/١٥٦

بنابه ١/٥٩٦ - بدائع ١/١١ وفي البحر وقولهم ان الحاجة

لا تدعو اليه ممنوع ومناقض لمذهبهم في الخف من الزجاج أو الحد يداه

١/١٨٩ وانظر المجموع للنووي ١/٤٨٦

قيل لو كان بدلا عن الرجل لوجب غسل الرجلين عند نزعهما مع

أنسه لا يجب بل يمسح على خفيه . وأجيب بأنه بدل من الرجل ==

.....

== مالم يحل الحدث به أى بالخف أه أبو السعود ١/١٠٦

الموق : الذى يلبس فوق الخف فارسى معرب الصحاح ٤/١٥٥٢
وفى القاموس الموق خف غلبت يلبس فوق الخف جمعه أمواق ٣/٢٩٤
وفى لسان العرب الموقان والموق : الذى يلبس فوق الخف فارسى
معرب . وفى الحديث : أن امرأة رأت كلبا فى يوم حار فنزعت لسه
بموقها فسقته ففقر لها . الموق : الخف . ومنه الحديث أنه
توضأ ومسح على موقيه . وفى حديث عمر رضى الله عنه لما قدم الشام
عرضت له مخاضة نزل عن بحيره ونزع موقيه وخاض الماء . وفى المحكم
: والموق ضرب من الخفاف والجمع أمواق . عربى صحيح . قال
النمر بن تولب :

فخرى النعاج بها تمشى خلفه * مشى العباديين فى الأمواق أه

١٠/٣٥٠ والمصباح المنير ٢/٥٨ والمعجم الوسيط ٢/٨٩٩
قال الشيخ تقي الدين فى الامام وقد اختلفت عباراتهم فى تفسير
الموق فقال ابن سيده الموق ضرب من الخفاف والجمع أمواق عربى
صحيح وحكى الأزهري من الليث الموق ضرب من الخفاف وجمع على
أمواق وقال الجوهري : الموق الذى يلبس فوق الخف فارسى معرب
وقال الفراء : الموق الخف فارسى معرب وجمعه أمواق وكذلك قال
الهروى الموق الخف فارسى معرب . وقال كراع الموق الخف والجمع
أمواق أه نصب الراية ١/١٨٤

قال النووى : وأجاب أصحابنا من الحديث بأن الموق هو الخف
لا الجرموق وهذا هو الصحيح المعروف فى كتب أهل الحديث
وفيه .

وهذا متعين لأوجه : أحدهما أنه اسم عند أهل اللسان .
والثانى : أنه لم ينقل أنه صلى الله عليه وسلم كان له جرموق مع
أنهم نقلوا جميع آلاته صلى الله عليه وسلم والثالث : أن الحجاز
لا يحتاج فيه الى الجرموقين فيبعد لبسه أه المجموع ١/٤٩٢

قوله : " وأجاب أصحابنا من الحديث " يقصد حديث بلال رضى الله عنه
أن النبى صلى الله عليه وسلم كان يمسح على عمامته وموقيه
وما ذكره النووى من أن الموق هو الخف مخالف لما ذكره أهل اللغة
كالجوهري والمطرزى . فانهما ظالا أن الجرموق والموق يلبسان فوق

.....

== الخف فعلم أنهما غير الخف أه البحر ١/١٨٩

ويمكن للنوى أن يقابل هذا الرد بمثله فان ما ذهب اليه قاله أهل اللغة كابن سيدة والأزهري وغيرهم مما تقدم .

وفى البناء : قال السروجي ما ملخصه أن قوله الموق وهو الخسف لا الجرموق غير مستقيم لأن الجوهرى والمطرزى والعكبرى قالوا : ان الجرموق والموق يلبيان فوق الخف فعلم أن الموق والجرموق متبايران وغير الخف فبطل قوله أن الموق هو الخف وقال أبوالبقاء وأبونصر البغدادي : ان الموق هو الجرموق وليس فوق الخف فصار معنى قوله " ان الموق هو الخف لا الجرموق " وهذا ظاهر الفساد وقوله " انه لم ينقل عن النبى صلى الله عليه وسلم انه كان له جرموق فقد نقل أنه كان له جرموقان من صوف . ولا ثبات مقدم عليه .

وقوله " ان الحجاز لا يحتاج فيه الى الجرموقين " ممنوع بل برده فى الشتاء الشديد أه ١/٥٩٥

ويشترط لجواز المسح على الجرموقين : أن يكونا بحيث لو انفردا يصح مسحهما حتى لو كان بهط خرق مانع - أى قدر ثلاث أصابع - لا يجوز المسح عليهما سراج وأن يلبس بهط قبل أن يمسح على الخفين وقبل أن يحدث فلو كان مسح على الخفين أو أحدث بعد لبس بهط ثم لبس الجرموقين لا يجوز المسح عليهما اتفاقاً لأن بهط حينئذ لا يكونان تبعاً للخف صرح بهذا الشرط فى السراج وشرح المجمع ومنية المصلى وغيرها . ومقتضاه أنه لو توضأ ثم لبس الخف ثم جدد الوضوء قبل الحدث ومسح على الخف ثم لبس الجرموق لا يجوز له المسح لا استقرار الحكم على الخف فلا يصير الجرموق تبعاً أه رد المختار ١/٣٤٨ ثم ان كانا من أديم أو نحو جاز المسح عليهما سواء لبس بهط منفردين أو فوق الخفين وان كانا من كرايس أو نحو فان لبس بهط منفردين لا يجوز وكذا ان لبس بهط على الخفين الا أن يكن بحيث يصل بسلسل المسح الخف الداخل أه ط على الدر المختار ١/١٣٩

وفى البحر عن الخلاصة والخف على الخف كالجرموق عندنا فى سائر أحكامه . وكذا الخف فوق اللقافة يدل عليه ط فى غاية البيان من أن ما جاز المسح عليه اذا لم يكن بينهما وبين الرجل حائل جاز المسح عليها اذا كان بينهما حائل كخف اذا كان تحت خف أو لقاها فهذا صريح فى أن اللقافة على الرجل لا تمنع المسح على الخف فوقها أه ١/١٩٠ .

الخف الذى نزع الجرموق منه ولا شئ عليه فى الآخر. (١)

(١) قال فى البدائع: ثم انما يجوز المسح على الجرموقين عندنا اذا لبسهما على الخفين قبل أن يحدث . فان أحدث ثم لبس الجرموقين لا يجوز المسح عليهما سواء مسح على الخفين أولا . اما اذا مسح فلأن حكم المسح المستقر على الخف فلا يتحول الى غيره . وأما اذا لم يمسه فلأن ابتداء مدة المسح من وقت الحدث .

وقد انعقد فى الخف فلا يتحول الى الجرموق بعد ذلك ولأن جواز المسح على الجرموق لمكان الحاجة لتعذر النزع . وهنا لا حاجة لأنه لا يتعذر عليه المسح على الخفين ثم لبس الجرموق فلم يجز . ولهذا لم يجز المسح على الخفين اذا لبسهما على الحدث كذا هذا . ولو مسح على الجرموقين . ثم نزع أحدهما مسح على الخف البادى وأعاد المسح على الجرموق الباقي فى ظاهر الرواية . وقال الحسن بن زياد وزفر : يمسه على الخف البادى ولا يفيد المسح على الجرموق الباقي . وروى عن أبى يوسف أنه ينزع الجرموق الباقي ويمسه على الخفين . أبو يوسف اعتبر الجرموق بالخف . ولو نزع أحد الخفين ينزع الآخر ويفسل القدمين كذا هذا وجه قول الحسن وزفر أنه يجوز الجمع بين المسح على الجرموق وبين المسح على الخف ابتداء بأن كان على أحد الخفين جرموق دون الآخرين وكذا بقاء وإذا بقى المسح على الجرموق الباقي فلا معنى للإعادة . وجه ظاهر الرواية أن الرجلين فى حكم الطهارة بمنزلة عضو واحد لا يحتمل التجزئ فإذا انتقضت الطهارة فى أحدهما ينزع الجرموق تنتقض فى الأخرى ضرورة كذا اذا نزع أحد الخفين . ولا يجوز المسح على القفازين وهما لباسا للكفين لأنه شرع دفعا للحرص لتعذر النزع ولا حرج فى نزع القفازين أهد ١/١١ - المصنوع ١/١٠٣ - الأصل ١/٩٤ - تبين

- ٤٠ - رجل توضأ ومسح على خفيه وصلى فقعد في الرابعة قدر التشهد ثم نزع خفه فان صلاته فاسدة في قول أبي حنيفة وهذا اذا كان النزع بعمل قليل وأما اذا كان النزع بحمل كثير فان صلاته جائزة بالاتفاق لأنه خرج من الصلاة بحمل لا ينقض الطهارة وأما اذا كان بعمل قليل فان في قول أبي حنيفة صلاته فاسدة وفي قولهما صلاته جائزة وكذلك اذا مضى وقت المسح بعدما قعد قـ صدر التشهد أو كان متمط فوجد الماء أو كان عرباناً فوجد الثوب أو كان في صلاة الفجر فطلعت الشمس أو ذكر صلاة فائتة أو كان أمياً تعلم السورة أو كان في صلاة الجمعة فمضى الوقت فان في هذه المسائل كلها صلاته فاسدة في قول أبي حنيفة وفي قولهما صلاته جائزة وكذلك لو سلم عليه سجدة السهو فسجد سجدة أو سجدتين ثم عرض له هذه الأشياء فهو على هذا الاختلاف ولو سلم ولم يسجد حتى عرض هذه الأشياء فصلاته جائزة في قولهم جميعاً وسقط عنه السجدة ولو تكلم أو ضحك بعد ما قعد قدر التشهد فصلاته جائزة في قولهم جميعاً وفي قول الشافعي صلاته فاسدة (١)
- ٤١ - رجل توضأ ومسح على خفيه ثم نزع بعض القدم من الخف فقد روى عن أبي حنيفة أنه قال ان نزع أكثر الحقب عن موضعه فعليه غسل القدمين وروى عن أبي يوسف أنه قال طال ما نزع أكثر القدم لا يجب عليه الغسل وروى عن محمد أنه قال ان بقي من القدم في الخف مقدار ما يمكن أن يمسح عليه لا يجب عليه الغسل (٢)

(١) لم أجد هذه المسألة .

(٢) ولو أخرج القدم الى الساق انتقض مسحه لأن اخراج القدم الى الساق اخراج لها من الخف . ولو أخرج بعض قدمه أو خرج بغير صنعه روى الحسن عن أبي حنيفة أنه ان أخرج أكثر الحقب من الخف انتقض مسحه ولا فلا وروى عن أبي يوسف انه ان أخرج أكثر القدم من الخف انتقض ولا فلا وروى عن محمد انه ان بقي في الخف مقدار =

٤٢ - مستحاضة توضأت في حال سيلان الدم ولبست خفيها جاز لها
أن تمسح على خفيها ما دامت في الوقت فاذا خرج الوقت لا بد
لها من أن تغسل قدميها وتال زفر جاز لها أن تمسح على
خفيها يوما وليلة (١)

== ما يجوز عليه المسح بقى المسح ولا انتقض وقال بعض مشايخنا أنه
يستمشى فان أمكنه المشى المعتاد بقى المسح ولا فينتقض وهذا موافق
لقول أبي يوسف وهو اعتبار أكثر القدم لأن المشى يتمدّد بخرج أكثر
القدم ولا بأس بالاعتداد عليه لأن المقصد من لبس الخف هو المشى
فاذا تعذر المشى انعدم اللبس فيط قصد له ولأن للأكثر حكم الكل أه
البدائع ١/١٣، التحفة ١/١٤٧ .

(١) المستحاضة ومن يمثل حالها من أصحاب الأعدار كصاحب الجرح
السائل اذا توضأ ولبس خفيه فهذا على أربعة أوجه : اما ان كان
الدم منقطعا وقت الوضوء واللبس واما ان كان سائلا في الحالين
جميعا واما ان كان منقطعا وقت الوضوء سائلا وقت اللبس واما ان كان
سائلا وقت الوضوء منقطعا وقت اللبس فان كان منقطعا في الحالين
فحكمه حكم الأصحاء لأن السيلان وجد عقيب اللبس فكان اللبس على
طهارة كاملة فمنع الخف سراية الحدث الى القدمين طامت المدة
باقية وأما في الفصول الثلاثة فانه يمسح طامد الوقت باقيا فاذا خرج
الوقت نزع خفيه وغسل رجليه عند أصحابنا الثلاثة وعند زفر يستكمل
مدة المسح كالصحيح . وجه قوله : أن طهارة صاحب العذر طهارة
معتبرة شرعا لأن السيلان ملحق بالعدم ألا ترى أنه يجوز أداء الصلاة
بها فحصل اللبس على طهارة كاملة فالحقت بطهارة الأصحاء .
ولنا : أن السيلان ملحق بالعدم في الوقت بدليل أن طهارته تنتقض
بالاجتماع اذا خرج الوقت وان لم يوجد الحدث فاذا مضى الوقت صار
محدثا من وقت السيلان والسيلان كان سابقا على لبس الخف ومقارنا له ==

٤٣ - إذا كان الرجل في السفر ومعه ماء مقدار ما يتوضأ به وعلى

ثوبه نجاسة فانه يفسل النجاسة ويتميم وهذا قول أبي حنيفة

ومحمد وهو قول أبي يوسف في هذه الرواية وروى الحسن بن

زياد عن أبي يوسف أنه قال يتوضأ ولا يفسل الدم وهو قول

حماد (١).

== فتبين أن اللبس حصل لا على الطهارة بخلاف الفصل الأول لأن
السيلان ثمة وجد مقبب اللبس فكان اللبس حاصلًا عن طهارة كاملة
البدائع ١/٩ ، المصنوع ١٠٥/١ .

(١) مسافر محدث على ثوبه نجاسة أكثر من قدر الدرهم ومعه ماء يكفى
لأحد ففسل به الثوب ويتم للحدث عند طامة الملاء وروى الحسن
عن أبي يوسف أنه يتوضأ به وهو قول حماد ووجهه أن الحدث أغلظ
النجاستين بدليل أن الصلاة مع الثوب النجس جائزة في الجملة للضرورة
ولا جواز لها مع الحدث بحال .

ولنا أن الصرف إلى النجاسة يجعله مصلحًا بطهارتين حقيقية وحكمية
فكان أولى من الصلاة بطهارة واحدة ويجب أن يفسل ثوبه من
النجاسة ثم يتمم أه ، بدائع ١٠٥/١ ، المصنوع ١٠٦/١ .
جاءت هذه المسألة في المتن في نهاية باب مسح الخفين ولا علاقة
لها بهذا الباب .

باب الأذان (١)

٤٤ - لا يثوب في شيء من الصلوات الا في صلاة الفجر . والتثويب هو زيادة الاعلام بين الأذان والاقامة . وقال أبو يوسف في الجامع الصغير لا بأس للأمرأة خاصة (٢)

(١) مولفة الاعلام قال في القاموس: وأذنه الأمر به أعلمه وأذن تأذينا أكثر الاعلام أهـ ١٩٧/٤ ، الصحاح ٢٠٦٨/٥ ، مختار الصحاح ١٢ ، المصباح ١/١٠ ، المفرب ١/٢٢

وفي الشرع: الاعلام بدخول وقت الصلاة بألفاظ مخصوصة معلومة وسبب مشروعيتها في السنة الأولى من الهجرة وقيل في السنة الثانية منها أهـ فتح باب العناية ١/٩٧ ، عناية ١/٢٣٩ ، بناء ٢/٣ ، لباب ١/٥٨ - مراقى الفلاح ١٥٥

وهو سنة مؤكدة وكذا الاقامة . وقيل انه واجب لقول محمد لو اجتمع أهل بلدة على تركه قاتلتهم عليه ولو تركه واحد ضربته وحبسته . وما قاله المشايخ على الأول . والقتال عليه لما أنه من اطمال الدين وفي تركه استخفاف ظاهر به قال في المعراج وفيه والقلان متطهران لأن المؤكدة في حكم الواجب في لحاق الاثم بالترك يعني وإن كان مقتولا بالتشكيك نهراً أهـ رد المحتار ١/٣٥٧ ، ط در ١/١٨٤ - بدائع ١٤٦-١٤٧/١ - فتح ونايه ١/٢٤٠ - بناء ٢/٧ - تبين ١/٩٠ - بحر ١/٢٦٩ - أهـ بالسعود ١/١٤٨ - شرنبلال ١/٥٤ - مراقى الفلاح ١٥٦

وأجيب بكون القتال لادلالة فيه على الوجوب . قال في فتح باب العناية: وقيل الأذان واجب لقول محمد لو أن أهل البلدة أجمعوا على ترك الأذان قاتلتهم ولو ترك واحد لضربه وحبسته . وأجيب بأن هذا لا يدل على الوجوب لأنه قال أيضاً لو ترك أهل بلدة سنة لقاتلتهم عليها ولو تركها واحد لضربه وبأن السنة اذا كانت من الشعائر يقتل عليها والأذان من الشعائر . وما يدل على أن الأذان ليس بواجب أنه عليه الصلاة والسلام علم الأعرابي الصلاة وط توقف عليه ولم يذكر له الأذان أهـ ١/٧٨ وقد ورد في الأصل: قلت: أرايت أهل العصر يصلون الجعقة بغير أذان ولا اقامة؟ قال قد أساءوا في ذلك وصلاتهم تامة أهـ ١/١٣٢ والاساءة تتحقق بترك السنة .

(٢) التثويب: التعويض والدعاء الى الصلاة أو تثنية الدعاء أو أن يقول في =

.....

== أذان الفجر الصلاة خير من النوم مرتين مودا على يد * ولا إقامة والصلاة

بعد الفريضة أه قاموس ١/١٤ - الصباح ١/٩٥ - مختار الصحاح ٨٩

المصباح ١/٨٧ - المغرب ١/٣٢

وفي النهاية : والأصل في التشويب أن يجي* الرجل مستصرخا فيلج
بثوبه ليرى ويشتبه فسمى الدعاء تشويها لذلك وكل ذاع بثوب. وقيل
انط سمي تشويها من تاب بثوب اذا رجع فهو رجع الى الأمر بالمبادرة
الى الصلاة وأن المؤذن اذا قال حي على الصلاة فقد دعاهم اليها
واذا قال بعدها الصلاة خير من النوم فقد رجع الى كلام معناه

المبادرة اليها أه ٢٢٦-٢٢٧/١

وفي الطحطاوى على مراقي الفلاح : هولعة : مطلق الصود السى
الاعلام بعد الاعلام . وشرطا : هو الصود الى الاعلام المخصوص أه ١٥٩
قال في البحر : ووقته بعد الأذان على الصحيح كما ذكره قاضى خان
وفسره فى رواية الحسن بأن يمكث بعد الأذان قدر عشرين آية ثم
بثوب ثم يمكث كذلك ثم يقيم وهو نوطان قديم وحادث فالأول الصلاة
خير من النوم وكان بعد الأذان الا أن ملط الكوفة ألحقه بالأذان .
والثانى أحدثه ملط الكوفة بين الأذان والإقامة حي على الصلاة مرتين
حي على الفلاح مرتين . وأطلق فى التشويب فأفاد أنه ليس له لفظ
يخصه بل تشويب كل بلد على ما تعارفوا له بالتخنج أو بقوله الصلاة
الصلاة أو قامت قامت لأنه للمبالغة فى الاعلام وإنما يحصل بطعارفه
فعلى هذا اذا أحدث الناس اطلاقا مخالفا لما ذكر جاز كما فى
المجتبى وأفاد أنه لا يخص صلاة بل هو فى سائر الصلوات وهو
اختيار المتأخرين لزيادة ففلة الناس وقتما يقومون عند سماع الأذان
وعند المتقدمين هو مكروه فى غير الفجر وهو قول الجمهور كما حكاه
النووى فى شرح المذهب لما روى أن عليا رأى مؤذنا يثوب فى
العشاء فقال أخرجوا هذا المعتدع من المسجد ومن ابن عمر مثله
والحديث فى الصحيحين من أحدث فى أمرنا هذا ما ليس منه فهو
رد . وأفاد أنه لا يخص شخصا دهن آخر فالأمر وغيره سواء وهو
قول محمد لأن الناس سواسية فى أمر الجماعة وخص أبو يوسف الأمر
وكل من كان مشتغلا بمصالح المسلمين كالمفتى والقاضى والمدرس
بنوع اعلام بأن يقول السلام عليك أيها الأمير حي على الصلاة ==

.....

== حى على الفلاح الصلاة برحمك الله واختاره قاضى خان وغيره ولكن ذكر ابن ملك أن أبا حنيفة مع محمد . وطاب عليه محمد فقال أ ف لأبى يوسف حيث خص الأمرء بالذكر والتثويب وطال اليهم ولكن أبو يوسف رحمه الله إنما خص أمرء زمانه لأنهم كانوا مشغولين بأموال الرعية أما إذا كان مشغولا بالظلم والفسق فلا يجوز للمؤذن المرور على بابه ولا التثويب لهم الا على وجه الأمر بالمعروف والنصيحة كما فى السراج الوهاج وغيره وقيد بكون التثويب هو للمؤذن لما فى القنية معزى للملتقط لا ينبغى لأحد أن يقول لمن فوقه فى العلم والجاه حان وقت الصلاة سوى المؤذن لأنه استغفسال لنفسه أهـ ٢٧٤-٢٧٥ / ١ - تبين ١ / ٩٢ - رمز ١ / ٢٧ - أبو السعود ١ / ١٥١ ، مسوط ١ / ١٣٠ - بدائع ١ / ١٤٨ - جوهرة ١ / ٥٣ عنائه وفتح ١ / ٢٤٥ ، بناء ٢ / ٣٦-٣٣ ، عمدة الرطاية ١ / ١٣٥ ، فتح باب العناية ١ / ١٠٣ ، قهستانى ١ / ٧٧ ، فنية المتطلى ٣٣٦ مختصرها ١٧٦ ، الجامع الصغير مع النافع الكبير ٦٣ ، مجمع ودر منقى ١ / ٧٧ ، در مختار ١ / ٣٦٠ ، درر ١ / ٥٦ ، راقى الفلاح ١٥٩ ، خانبه ١ / ٧٩ ، هندية ١ / ٥٦ ، غنية المتطلى ٣٦٦ قوله " لما روى أن عليا . الخ . " لم يذكر فى المجموع ٣ / ٩ وهو مذكور فى البناء ٢ / ٣٤ ، والفتح ١ / ٢٤٥ وفتح باب العناية ١ / ١٠٣ بدون راو . قوله " من ابن عمر " ولفظه : من مجاهد . قال كنت مع ابن عمر فتثوب رجل فى الظهر . أو العصر . قال أخرج بنا فان هذه بدعة " رواه أبو داود فى الصلاة باب فى التثويب ١ / ٣٦٧ الترمذى فى أبواب الصلاة باب طاء فى التثويب فى الفجر بعد حديث ١٩٨ . عن مجاهد قال : لما قدم عمر بن الخطاب رضى الله عنه مكة أتاه أبو محذورة رضى الله عنه فقال : الصلاة يا أمير المؤمنين . حى على الصلاة حى على الفلاح فقال له عمر : حى على الصلاة حى على الفلاح أما كان فى دطاك الذى دعوتنا ؟ ما تأتيك . تأتينا ثانيا " رواه الضياء المقدسى فى المختار أهـ اطلاع السنن ٢ / ١٠٢ - وهزه فى عمدة الرطاية ١ / ١٣٥ الى ابن أبى شيبة . فقد أنكر عمر التثويب بين الأذان والاقامة . وقد كان ==

.....

== يسمى في العهد النبوي وعهد أصحابه وعهد الصحابة زيادة الصلاة

خير من النوم في أذان الفجر تثويب وهو المراد بط روى عن بلال

قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تثوبن في شيء من

الصلوات الا في صلاة الفجر " رواه الترمذي في أبواب الصلاة باب

ما جاء في التثويب في الفجر رقم ١٩٨٠ . ابن طاج في أبواب الأذان

باب السنة في الأذان رقم ٢٠٠ . أحمد في أبواب الأذان والاقامة

باب بدء الأذان ٣/١٦ . الدارقطني في الصلاة باب ذكر الاقامة

واختلاف الروايات فيها ١/٢٤٣ . عن أنس قال : كان التثويب في

صلاة الخداة اذا قال المؤذن في أذان الفجر حي على الفلاح حي

على الفلاح فليقل : الصلاة خير من النوم . الصلاة خير من النوم

رواه الدارقطني في الصلاة باب ذكر الاقامة واختلاف الروايات فيها

١/٢٤٣ . الطحاوي في الصلاة باب قول المؤذن في أذان الصبح

الصلاة خير من النوم ١/١٣٧ . وعن ابن عمر مثله رواه الدارقطني

١/٢٤٣ والطحاوي ١/١٣٧ . وسنده حسن أنه تلخيص الحبير ١/٢٠١

قوله في البحر " وهو نوحان قديم وحادث . الخ "

١- بالرجوع الى حديث الأذان تبين أن قول الصلاة خير من النوم

وضعها بعد قوله حي على الفلاح وبهذا يندفع طعن ان طلاء الكوفة

وضعوها في الأذان فهي في مكانها هذا بأمر رسول الله صلى الله

عليه وسلم .

٢- ما استجدثه طلاء الكوفة من التثويب بعد الأذان بتكرار حي على

الصلاة مرتين حي على الفلاح مرتين مخالفا لما كان عليه رسول الله

صلى الله عليه وسلم وأصحابه في هذا الرأي .

٣ - ليس لهم أن يستحدثوا احداث شيء في العبادات بحسب

رسول الله صلى الله عليه وسلم فان ذلك من المحدثات التي قال فيها

رسول الله صلى الله عليه وسلم وكل محدث بدع قولك بدعة ضلالة كما في

الحديث . قوله " وعند المتقدمين هو مكروه في غير الفجر وهو قول الجمهور "

أقول ولحق مع ما قالوه من كراهة التثويب الذي استحدثه المتأخرون بعد

عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وعهد صحابته فليس لأحد أن يزيد في

العبادة وينقص فيها فانه لا يعبد الله الا بما شرعه وبلغه رسول الله صلى الله

عليه وسلم لحديث من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد .

٤٥ - اذا أذن قبل الوقت في غير صلاة الفجر لا يجوز في قولهم جميعا .
وفي صلاة الفجر لا يجوز أيضا في قول أبي حنيفة ومحمد وهو قول
أبي يوسف الأول وفي قوله الآخر يجوز . (١)

(١) قال في البحر : ولا يؤذن قبل وقت ومعاد فيه . أى في الوقت اذا
أذن قبله لأنه يراد للاعلام بالوقت فلا يجوز قبله بلا خلاف في غير
الفجر وحبر بالكراهة في فتح القدير والظاهر أنها تحريمية . وأما فيه
فجوزه أبو يوسف ومالك والشافعي لحدیث الصحيحین ان بلالا يؤذن
بليل فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن ام مكتوم . ووقته منذ أبي يوسف
بعد ذهاب نصف الليل وهو الصحيح في مذهب الشافعي كما ذكره
النووي في شرح المذهب . والسنة عنده أن يؤذن للصبح مرتين
أحدهما قبل الفجر والأخرى عقب طلوعه . ولم أره لأبي يوسف . وعند
أبي حنيفة ومحمد لا يؤذن في الفجر قبله لما رواه البيهقي أنه
عليه الصلاة والسلام قال يا بلال لا تؤذن حتى يطلع الفجر . قال في
الامام رجال اسناده ثقات . ورواية مسلم كان النبي صلى الله عليه وسلم
يصلی ركعتين الفجر اذا سمع الأذان ويخففهما . ويحمل ما روي عليه
أن معناه لا تحتدوا على أذانه فانه يخطئ فيؤذن بليل تحريضا له
على الاحتراس عن مثله . وأما ان المراد بالأذان التحجير بها على
أن هذا انما كان في رمضان كما قاله في الامام فلذا قال فكلوا
واشربوا . والتذكير المسمى في هذا الزمان بالتسبيح ليوقظ الناس
ويرجع الناس كما قيل ان الصحابة كانوا حزينا مجتهدا في
النصف الأول وحزينا في الأخير . وكان الفاصل عندهم أذان بلال
يدل عليه ما روي عنه عليه السلام لا يمنعكم من سحورك أذان بلال فانه
يؤذن ليوقظ نائمكم ويرقد نائمكم . فلو وقع بعض كلمات الأذان قبل
الوقت وبخضها في الوقت فينبغي أن لا يصح وعليه استئناف الأذان كله
وفهم من كلامه ان الإقامة قبل الوقت لا تصح بالأولى كما صرح بها ابن
الملك في شرح الجمع وأنه متفق عليه لكن بقي الكلام فيما اذا قام في
الوقت ولم يصل على فوره هل تبطل اقامته ؟ لم أره في كلام أئمتنا
وينبغي انه ان طال الفصل تبطل ولا فلا ثم رأيت بعد ذلك في
الفتاوى حضر الامام بعد اقامته المؤذن بساعة أو صلى سنة الفجر
بعد ما لا يجب عليه اعادتها وفي المجتبى حزينا الى المجرد قال :

.....

== أبو حنيفة يؤذن للفجر بعد طلوعه وفي الظهر في الشتاء حين نزول الشمس وفي الصيف يبرد . وفي العصر يؤخره طالما يخف تخيير الشمس والحشاء يؤخر قليلا بعد ذهاب البياض أهـ ١/٢٧٧ - تبين ١/٩٣ رمز ١/٢٧ - أبو السمود ١/١٥٣ ، مبسوط ١٣٤-١/١٣٥ - بدائع ١٥٤-١/١٥٥ ، الاختيار ١/٤٤ ، جوهرة ١/٥٣ - لباب ١/٦٠ عنابه وفتح ٢٥٣-١/٢٥٤ ، بناية ٤٨-٢/٤٩ ، عمدة الرمايس ١/١٣٢ فتح باب العنابه ٩٨-١/٩٩ ، قهستاني ١/٧٩ ، مجمع ودر منتقى ١/٧٥ ، در مختار ١/٣٥٨ ، درر ١/٥٥ ، طدر ١/١٨٥ ، كانيه ١/٧٧ ، هندية ١/٥٣ ، فنية المتلى ٣٧٧-٣٧٨

قوله "لحديث الصحيحين ان بلالا . الخ" البخاري في الأذان باب الأذان قبل الفجر ١/١٥٤ . مسلم في الصيام باب بيان أن الدخول في الصوم يحصل بطلوع الفجر ٢/٢٠٧ . الترمذي في أبواب الصلاة باب ما جاء في الأذان بالليل رقم ٢٠٣ وقال : حديث ابن عمر حديث حسن صحيح . النسائي في الصوم كيف الفجر ١٢١-١٢٢/٤ - مالك في الصيام باب متى يحرم الطعام على الصائم ١٢٢ . البيهقي في الصلاة باب السنة في الأذان لصلاة الصبح قبل طلوع الفجر ١/٣٨ الطحاوي في الصلاة باب التأذين للفجر أي وقت هو بعد طلوع الفجر أو قبل ذلك ؟ ١/١٣٨ . أحمد في أبواب الأذان والاقامة باب الأذان في أول الوقت وتقديمه عليه في الفجر خاصة ٣/٣٦

قوله "لما رواه البيهقي . . الخ" في الصلاة باب رواية من روى النبي عن الأذان قبل الوقت ٣٨٤/ . الخ" مسلم في الصلاة باب استحباب ركعتي سنة قوله "ولرواية مسلم . الخ" مسلم في الصلاة باب استحباب ركعتي سنة

الفجر ٦/٣

قوله "طروى عنه عليه السلام الخ" رواه البخاري في الأذان قبل الفجر ١/١٥٣ مسلم في الصيام باب بيان أن الدخول في الصوم يحصل بطلوع الفجر ٢/٢٠٣ - ٣/٢٠٤ - أيوداود في الصوم باب وقت السحور ٢/٧٥ . النسائي في الصوم باب كيف الفجر ١٢١-١٢٢/٤ . ابن طاجه في أبواب طاجه في الصيام رقم ١٦٩٨ . الطحاوي في الصلاة باب التأذين للفجر أي وقت هو بعد طلوع الفجر أو قبل ذلك ١/١٣٩٤ . أحمد في أبواب الأذان والاقامة باب الأذان في أول الوقت وتقديمه عليه في الفجر خاصة ٣/٣٥ .

٤٦ - رجلان نسيا صلاتين أحدهما الظهر . والآخر العصر . فسأما
أحدهما صاحبه فان صلاة الامام تامة وصلاة الذي خلفه تطوع
وذكر في باب الحدث مسألة نحو هذه . وقال صلاة الذي
خلف الامام فاسدة . فالذي قال ما هنا في باب الأذان قول
أبى يوسف في الأمالي والذي قال في باب الحدث قول
محمد وقد ذكر قول أبى يوسف في الأمالي ان رجلا لو اتم
بامام في الظهر والرجل ينوي المصر ثم ضحك فنهقه ان عليه
الوضوء ذكر قول محمد في زيادة الزيادات أنه اذا ضحك
لا وضوء عليه وقول أبى حنيفة مثل قول أبى يوسف لأن حرمة
الصلاة تبقى على قول أبى حنيفة وأبى يوسف وفي قول محمد
فسدت الحرمة (١)

(١) المسبوك ١٣٦-١/١٣٧ ، بدائع ١/١٤٤ ، جوهرة ١/٧٣
تبيين ١/١٤٢ ، بحر ٣٨٢-١/٣٨٣ ، غنايه وفتح ٣٧١-١/٣٧٣
بنايه ٣٥٤-١/٣٥٩ ، عمدة الرعاية ١/١٥٣ - فتح باب الغنايه
١٥٥-١/١٥٦ - قهستانى ١/١٠٩ .

٤٧ - وإذا أذن لصلاة المغرب فانه يقوم كما هو ولا يقعد في قسـول
أبي حنيفة . وروى عنه ابن زياد أنه يقوم مقدار ما يقرأ ثلاث آيات
ثم يقيم وقال أبو يوسف ومحمد يجلس جلسة خفيفة ثم يقوم ويقيم . (١)

(١) قال في فنية المتلى : وينبغي أن يفصل بين الأذان والاقامة بركه
وصلها والفصل في غير المغرب قال في الزاھدى مقدار ركعتين
أو أربع يقرأ في كل ركعة مقدار اثنتى عشرة آية يحنى مقدار صلاة
السنة فانها اما ركعتان كما في الفجر والعصر والعشاء ان اختارهما
أو أربع كما في الظهر وكذا في العصر والعشاء ان اختارهما . وأما
في المغرب فتحند أبي حنيفة بفصل بسكته قدر ثلاث آيات قصار أو آية
طويلة وقيل قدر ما يخطو ثلاث خطوات . وقالا : بجلسته خفيفة .
والأصل أن الوصل بين الأذان والاقامة بركه في كل الصلوات لطورى
الترمذى عن جابر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لبلال اذا
أذنت فترسل وإذا أقمت فاحذر واجعل بين أذانك واقامتك قدر
ما يفرغ الآكل من أكله في غير المغرب والشارب من شربه والمختصر
اذا دخل لقضاء حاجته " وهو وان كان ضعيفا لكن يجوز العمل به
في مثل هذا الحكم قالوا قوله قدر ما يفرغ الآكل من أكله في غير
المغرب ومن شربه في المغرب وذلك يحصل في سائر الصلوات
بالسنة أو ما يشبهها لعدم كراهة التطوع قبلها بخلاف المفـسـر
لكراهة التطوع قبلها . ثم قالا الجلسة تحقق الفصل لأنها شرعت
له كما بين الخطبتين ولا يقع الفصل بالسكته المذكورة لأنها قد
توجد بين كلمات الأذان وأبو حنيفة يقول قد أمرنا بتعجيل المغرب
والفصل بالسكته أقرب الى التعجيل والمكان هنا مختلف لأنه ينتقل
من مكان الأذان فى الغالب لأنه انما يكون فى المدينة أو خارج
المسجد والاقامة فى داخله وكذا النخبة فيهما مختلفة والهيئة فانه
يشفع الأذان وهو تر الاقامة صوتا بخلاف الخطبتين لاتحاد المكان
والهيئة فلا يقع الفصل هناك الا بالجلسة وفى الخلاصة ولو فعل
كما قالا لا يكره عنده ولو فعل كما قال لا يكره عندهما نعلم أن

.....

== الخلاف في الأفضلية أم ٣٧٦-٣٧٧ - مختصرها ١٧٧ - بدائع ١٥٠ / ١
الاختيار ٤٣-٤٤ / ١ ، تبين ٩٢ / ١ ، بحر ٢٧٥ - ٢٧٦ / ١
رمز ٢٧ / ١ ، أبو السعود ١٥١-١٥٢ / ١ ، مناهج وفتح ٢٤٦-٢٤٧ / ١
بنايه ٣٦-٣٨ / ٢ ، عمدة الرطبة ١٣٥ / ١ - فتح باب الحنايه ١٠٣ / ١
قهستاني ٧٨ / ١ ، مجمع ودر منتقى ٧٧ / ١ - در مختار ٣٦٢ / ١
در ٥٦ / ١ - ط در ١٨٦ / ١ - مراقى الفلاح ١٥٩ - هندية ٥٧ / ١
قوله " لم روى الترمذى عن جابر . . الخ " الترمذى فى أبواب الصلاة
باب ما جاء فى الترسل فى الأذان رقم ١٩٥ وقال : حديث جابر
هذا حديث لا نعرفه الا من هذا الوجه من حديث عبد المنعم .
وهو اسناد مجهول . الحاكم ٢٠٤ / ١ ، وقال : هذا حديث ليس
فى اسناده مطعون فيه غير عمرو بن قائد ولم يخرجاه البيهقى ٤٢٨ / ١
روى باسناد آخر من الحسن وهطاء عن أبي هريرة ثم ساقه وقال الاسناد
الأول أشهر يحنى طريق جابر . أحمد فى زياداته فى أبواب الأذان
والأقامة باب فى الفصل بين الأذان والأقامة ومن أذن فهو يقيم ٤١ / ٣
وفى فتح باب المنايه ترجيح قول صاحبيه حيث قال : وهذا أوفق
لاطلاق الحديث أم ١٠٣ / ١ .

باب التيمم (١)

٤٨ - الرجل اذا تيمم بجص أو نورة أو زرنينج جاز تيممه وهذا قول أبي حنيفة ومحمد وزفر. وفي قول أبي يوسف لا يجوز الا بالتراب ذكر قوله في الأمل، وفي اختلاف زفر وهو قول الشافعي (٢)

(١) التيمم في اللغة القصد مطلقا ومنه قوله تعالى "ولا تيمموا الخبيث" ٣١٦ البقرة. أي لا تقصدوا. وقول الشاعر:

فلا أدري اذا يمت أرضا * اريد الخير أيهما يلينى

بخلاف الحج فإنه القصد الى معظم أهـ أبو السعود ١/٨٦، بدائع ١/٤٥، بحر ١/٤، رد المحتار ١/٢١١، ط در ١/١٢٤، القاموس ١/١٩٥، المصباح ٢/٦٨١، مختار الصحاح ٧٤٤، المغرب ١/٢٨. وشعرنا: قال في البحر واصطلاحا على طفي شروح الهداية القصد الى الصعيد الطاهر للتطهير. وعلى طفي البدائع وفيه استعمال الصعيد في مضمون مخصوصين على قصد التطهير. بشرائط مخصوصة وزيف الأول بأن القصد شرط لا ركن. والثاني بأنه لا يشترط استعمال جزء من الأرض حتى يجوز بالحجر الأملس. فالحق أنه اسم المسح الوجه واليدين من الصعيد الطاهر والقصد شرط لأنه النية أهـ وهذا ما حققه في الفتح أهـ، رد المحتار ١/٢١١، ط در ١/١٢٤، بحر ١/١٤٥، بدائع ١/٤، فتح ٢/١٢١، شرنبلالية ٢٨ - ٢٩/١. مرقى الفلاح ٨٩.

(٢) هذه المسألة في بيان لط يجوز به التيمم. قال في غنية القملى: يجوز التيمم عند أبي حنيفة ومحمد بكل ما كان من جنس الأرض كالتراب والرمل والحجر بجميع أنواعه حتى العقيق والزبرجد ونحوهما والزرنينج بكل أصنافه الأصفر والأحمر والأسود والكحل أي الاثمد والمردسنج هو حجر معروف معرب مردسك. والنورة أي الكلس. والمفرة بفتح الميم مع سكن الخين وفتحها وما أشبهها من أنواع الأتربة كالطين المختوم والأرمي ونحو ذلك. وعند أبي يوسف لا يجوز الا بالتراب والرمل خاصة. وعند الشافعي وأحمد لا يجوز بغير التراب وعند مالك رحمه الله يجوز حتى بالعشب والثلج. ولا يجوز عندنا بما ليس من جنس الأرض وهو ما يلين بالنار أو يقرم كالذهب والفضة والحد يد

.....

== والرصاص والصفر والنحاس ونحوها مما ينطبع ويلين بالنار وكالحنطة
وسائر الحبوب والأطعمة من الفواكه وغيرها وأنواع النباتات ما يترمد
بالنار إذا لم يكن عليها غبار. وان كان على هذه الأشياء المذكورة
غبار يجوز التيمم بغبارها عند أبي حنيفة وفي إحدى الروايتين عن
محمد . وفي رواية وهي المشهورة عنه لا يجوز بالغبار لأنه ليس
بصعيد والجواب أنه صعيد لأنه تراب رقيق . وأما عند أبي يوسف
فيجوز حال الضرورة لا حال الاختيار. ثم مندهط أي منهد
أبي حنيفة ومحمد الشرط في صحة التيمم مجرد الصلابة على
الأرض أو على جنس الأرض ولا يشترطان علق شيء منها باليد وهذا
على إحدى الروايتين عن محمد . حتى أنه لو وضع يده على صخرة
ملساء لا غبار عليها أو على أرض ندية لا يتفصل منها غبار ولم يعلق
بيده شيء . جاز عند أبي حنيفة وفي إحدى الروايتين عن محمد
خلافاً لأبي يوسف على ما تقدم .

والأصل فيه قوله تعالى " فتيمموا صعيداً طيباً " الطائفة .
فقال من شرط التراب والرمل أو التراب خاصة . المراد بالصعيد
التراب أو الرمل . وبالطيب المنبت نظراً عن ابن عباس . وقلنا
الصعيد وجه الأرض تراباً كان أو غيره . قال الزجاج لا أعلم اختلافاً
بين أهل اللغة فيه . وأما الطيب فلفظ مشترك . يستعمل بمعنى
المنبت ومعنى الحلال ومعنى الطاهر . وقد اريد به الطاهر
اجطاً فلا يرد غيره لأن المشترك لا عموم له . ولأن التيمم شرع
لدفع الحرج كما يفيد سياق الآية وهو فيما قلنا أهـ ٧٦-٧٧

مسبوک ١٠٨-١٠٩ / ١ - بدائع ٥٣-٥٤ / ١ - تحفة ٧١-٧٤ / ١
الاختیار ٢٠ / ١ ، جوهرة ٢٥-٢٦ / ١ - لباب ٣١-٣٢ / ١ - تبیین
٣٨-٣٩ / ١ - رمز ١٤ / ١ - بحر ١٥٥-١٥٦ / ١ - أبو السعود ٩١ / ١
كشف ٢١ / ١ ، عنایه وفتح ١٢٧-١٢٩ / ١ - بنایه ٥٠٥-٥١٥ / ١
عمدة الرطایه ٩٠-٩١ / ١ . فتح باب العنايه ١٧٢-١٧٤ / ١ -
مجمع ودر منتقى ٣٨-٣٩ / ١ ، در مختار ٢٢٠-٢٢٢ / ١ - درر ٣١ / ١
مراقی الفلاح ٩٤-٩٥ - ط در ١٢٧-١٢٨ / ١ - حانیسه ٦١ / ١
هنديہ ٢٦-٢٧ / ١

وفى فتح باب المنايه : وقال الشافعى وأحمد فى أقوى الروايتين منه =

.....

== وأبو يوسف في رواية : لا يجوز التيمم الا بالتراب لما في مسلم من حديث حذيفة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم . فضلنا على الناس بثلاث : جعلت صفوفنا كصفوف الملائكة . وجعلت لنا الأرض كلها مسجدا . وجعلت تربتها لنا طهورا . اذا لم نجد الماء . ومن أبي يوسف وهو رواية عن أحمد لا يجوز التيمم الا بالتراب أو الرمل لما روى أحمد والبيهقي وسحاق بن زهير والبراني في الأوسط . عن أبي هريرة أن أناسا من أهل البادية أتوا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا : اننا نكون بالرمول الأشهر الثلاثة والأربعة . ومكن فيها الجنب والحائض والنفساء . ولسننا نجد الماء . فقال النبي صلى الله عليه وسلم عليكم بالأرض .

ولأبي حنيفة ومحمد وهو مذهب مالك قوله تعالى " فتيمموا صعيدا طيبا " الطائفة . والصعيد اسم لما ظهر على وجه الأرض من جنسها . وما في الصحيحين من حديث جابر " أعطيت خمساً لم يجزئهن أحد قبلي . نصرت بالرعب مسيرة شهر وجعلت لى الأرض مسجدا وطهورا . وأعطيت جوامع الكلم . وأجلت لى الخنائم . وأرسلت الى الخلق كافة " . وأما حديث حذيفة فنحن نقول به فان التراب عندنا ما يتيمم به . وكذلك حديث أبي هريرة . على أن في أسناده المثنى بن الصباح وقد قال أحمد فيه : لا يساوى شيئا . وقال النسائي : متروك أهـ ١/١٧٣

والمختار قول أبي حنيفة ومحمد على جواز التيمم بجميع أجزاء الأرض قال في منحة الخالق : قال الرملي قال في الحاوي القدسي . والمختار قول أبي يوسف . وقال في شرح المنشأة المسمى بالحلائق والصحيح قول الشيخين أهـ وأقول قول الشيخين هو الذي اعتمدته أصحاب المتن فلا يخفى أن ما في الحاوي قريب أهـ ١/١٥٦ - رد المحتار ١/٢٢٤

ومند الشافعية : قال النووي : مذهبنا أنه لا يصح التيمم الا بتراب . هذا هو المعروف في المذهب وبه قلع الأصحاب وتظاهرت عليه نصوص الشافعي وحكي الرافعي عن أبي عبد الله الحنفي بالماء المهمة والنون . أنه حكى في جواز التيمم بالذرة والنورة والزرنيخ ==

.....

== والأحجار المدقوقة والقوارير المسحوقة وأشباهها قولين للشافعي :
وهذا نقل غريب ضعيف شاذ مردود . وإنما أذكره للتنبيه عليه لئلا
يختبره . والصحيح في المذهب أنه لا يجوز الابتزاف . وقد قال
أحمد وابن المنذر وداود . وقال الأزهري والقاضي أبو الطيب .
هو قول أكثر الفقهاء . . . واحتج أصحابنا بقوله تعالى " فامسحوا
بوجوهكم وأيديكم منه " الطائفة وهذا يقتضي أن يمسح بماله
غبار يخلق بعضه بالعضو . ويحدث حذيفة . وروى البيهقي عن
ابن عباس قال : الصعيد الحرث حرث الأرض . وبالقياس الذي
ذكره المصنف . ولأنه طهارة من حدث فاختص بجنس واحد كالضوء أه

٢/٢١٦-٢١٥

الجوهر والجص : ما يبنى به وهو مغرب أه الصحاح ١٠٣٢ / ٣
المغرب ١/٨٤ . العقيق : حجر يعمل منه الفصوص أه المصباح
٢/٤٢٢ ، قاموس ٢٧٤-٢٧٥ / ٢ . الزبرجد : جوهر مصروف أه
قاموس ٣٠٨ / ١ ، مختار الصحاح ٢٦٨ . الزرنينخ : بالكسر حجر
مخروف منه أبيض وأحمر وأصفر وقربة بالصعيد أه قاموس ٢٧٠ / ١
مصباح ١/٢٥٢ . الكحل : بالضم الطال الكثير ولائد كاللحال
كتاب وكل ما وضع في العين يشتفى به أه ، قاموس ٤ / ٤ ، الصحاح
١٨٠٩ / ٥ . المرء ارسنج معروف وقد تسقط الراء الثانية مغرب
مرء ارسنجك أه قاموس ٢١٥ / ١ ، مغرب ٢/٤٢٧ ،

قال البحر اوى في تعليقه على الفتاوى الهندية . المرء اسنج :
هو بضم الميم الرصاص الذي ينفصل عن الفضة أه ٢٦ - ٢٧ / ٧
النسرة : بضم النون حجر الكلس ثم غلبت على أخلاق تضاف إلى
الكلس من زرنينخ وغيره وتستعمل لازالة الشعر أه المصباح ٢/٦٣٠
مغرب ٢/٤٧٠ المسفرة ويحرك طين أحمر أه قاموس ١٤٠ / ٢ -
المصباح ٢/٥٧٦

قوله " وفي روايه وهي المشهورة منه لا يجوز بالخبار " في البحر :
وقال محمد لا يجوز لظاهر قوله تعالى : " فامسحوا بوجوهكم وأيديكم
منه " الطائفة قلنا من للابتداء في المكان إذ لا يصح فيها
شائبة التبحيضية وهو وضع بعض موضعها والباقي بحالة إذ لو قيل
فامسحوا بوجوهكم وأيديكم بعضه أفاد أن المطلوب غسل الصعيد ==

.....

== مسحوا والعضوين آله وهو منتف اتفاقا ولا يصح فيها ضابط البيانية وهو وضع الذى موضعها مع جزئ لئتم صلة الموصول كط فى اجتنبوا الرجس من الأوثان أى الذى هو الأوثان كذا فى فتح القدير ومثله توضأت من النهر أى ابتداء الأخذ للوضوء من النهر وفى الكشف فان قلت قولهم انها لا ابتداء الغاية قول متعسف ولا يفهم أحد من العرب من قول القائل مسحت برأسى من الدهن ومن الطء ومن التراب الا معنى التبعيض قلت هو كط تقول ولا ذطن للحق أحق من العراء ذكره فى تفسير آية النساء واختار ابن أمير حاج تلميذ المحقق ابن الهيثم أنها لتبيين جنس ما تطسه الآلة التى بها يمسح الصنفان على أن فى الآية شيئا مقدرا لئلا يذكر لدلالة الكلام عليه كط هو دأب ايجاز الحذف الذى هو باب من البلاغة التقدير والله اعلم امسحوا بوجوهكم وأيديكم مما مسه شئ من الصعيد وهذا لا يوجب استعطال جزئ من الصعيد فى العضوين قطعاً

١٥٦-١٥٧/١، غنية المقطى ٧٧، بناءه ١٥١٢/١، اللباب ١٦٦/١

قوله "نقلا من ابن عباس" روى البيهقى من جهة قابوس بن قيس عن أبي ثعلبان عن أبيه عن ابن عباس قال الصعيد الحرث . حرث الأرض . ورواه من جهة جرير عن قابوس عن أبيه عن ابن عباس قال أليب الصعيد حرث الأرض " البيهقى فى التيمم باب الدليل على أن الصعيد الليب هو التراب ١٤٢/١ . وتفسير ابن عباس الصعيد بالتراب على الأغلب فلا ينافى التعميم . كما فى مراقى الفلاح : وتفسيره بالتراب لكونه أغلب لقوله تعالى "صعيدا زلقا" . الكهف أن حجرا أملس أهد . قال الطحطاوى بعد قوله "لكونه أغلب" فلا ينافى التعميم على أن فى التخصيص به تقييد لمطلق الكتاب وذلك لا يجوز بخبر الواحد فكيف بقول الصحابى أهد ؟

قوله "قال الزجاج لا أعلم اختلافا بين أهل اللغة فيه" أشار إليه فى الصحاح ٤٩٨/٢ ، مختار الصحاح ٣٦٣ ، قاموس ٧١٨/١ ، تاج المصرون ٣٩٨-٣٩٩/٢ ، المصباح ٣٣٩-٣٤٠/١ ، المغرب ٢٦٦ قوله "لمأ فى مسلم من حديث حذيفة . الخ" مسلم فى المساجد ومواضع الصلاة ٤/٥ واللفظ له . ابن خزيمة فى جلع أبواب التيمم بسبب ذكر الدليل على أن ما وقع عليه اسم التراب فالتيمم به جائز ==

.....

== عند الأعراس من الط١٣٣ / ١ . الدارقطني في باب التيمم ١٢٥ / ١٧٧

البيهقي في التيمم باب الدليل على أن الصعيد الطيب هو التراب ١ / ١٣٣

قوله " وجعلت تربتها " قال في البحر: لا يراد بها التراب بل مكان تربتها ما يكون فيه من التراب والرمل وغيره من جنس الأرض ولو سلم فلا استدلال به عمل بمفهوم اللقب وهو ليس بحجة عند الجمهور وما قد يتوهم أن هذا يخص رواية الأرض لأنه فرد من أفراد العام فحكاً لأن التخصيص إخراج الفرد من حكم العام وهذا ربط حكم العام نفسه ببعض أفراد كذا في فتح القدير بمحناه أهـ ١ / ١٥٦

عمدة القاري ٢ / ٢٣٨ ، الجوهر النقي ٢١٣-٢١٤ / ١ ، شرح مصدرة الأحكام لابن دقيق العيد ١٥٤-١٥٦ / ١ ، البناية ١ / ٥٠٧

قوله " لما روى أحمد والبيهقي وإسحاق بن راهويه والطبراني في الأوسط . الخ " أحمد في التيمم باب وجوب التيمم على النفساء والحائض والجنب إذا فقد الطء وأن مكثوا أشهراً ١٨٩-١٩٠ / ٢

البيهقي في التيمم باب ما روى في الحائض والنفساء أيكتفي به التيمم عند انقضاء الدم إذا عد من الطء ١ / ٢١٦ . وفي مجمع الزوائد : رواه أحمد وأبو يعلى . والطبراني في الأوسط . وفيه العثنى بمن الصباح والأكثر على تضعيفه . وروى عياض عن ابن معين توثيقه . وروى معاوية ابن صالح عن ابن معين ضعيف يكتب حديثه ولا يترك أهـ ١ / ٢٦١ . وفي الفتح وهو حديث يعرف بالعثنى بن الصباح وقد ضعفه أحمد وابن معين في آخرين . ورواه أبو يعلى من حديث أبي لهيعة وهو أيضاً ضعفه أهـ ١ / ١٢٧ . نصب الرأية ١ / ١٥٦

البناية ١ / ٥٠٨ - الداراية ١ / ٦٩

قوله " عليكم بالأرض " لفظ الأرض عام لجميعها لأن اللام فيها للجنس . أي جنس الأرض فلا يصح قصره على التراب . وفي البدائع : ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال عليكم بالأرض من غير فصل . وأسم الأرض يتناول جميع أنواعها أهـ ١ / ٥٣ .

قوله " ما في الصحيحين من حديث جابر . الخ " البخاري في التيمم ١ / ٨٥ . وفي الصلاة باب قول النبي صلى الله عليه وسلم جعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً ١ / ١١٣ . مسلم في المساجد ==

.....

== ومواضع الصلاة ٣/٥ . النسائي في الغسل والتميم ١/٧٢ .
الميهقي في الشهادة باب التيمم بالصعيد الطيب ١/٢١٢ . أحمد
في التيمم باب اشتراط دخول الوقت للتميم وما يقيم به ٢/١٨٧
في الحديث دلالة على أن التيمم جائز بجميع أجزاء الأرض لعموم
لفظ الأرض لجميعها . وفي البحر: لأن اللام فيها للجنس فلا يخرج
شيء منها لأن الأرض كلها جعلت سجداً وطجلاً مسجداً هو
الذي جعل شهيراً ١/١٥٦ ، بنابه ١/٥٠٧ - تبين ١/٣٩
وفي البناية: وقال ابن القطان في شرح البخاري . قوله عليه السلام
"أيما رجل أدركته الصلاة فليصل" دليل على أن المراد الأرض كلها
فانه قد تدركه في أرض رمل أو جص أو غير ذلك كما تدركه في أرض
طينها تراباً ١/٥٠٧ ، لباب ١/١٦٧ . وفي شرح عمدة الأحكام
لابن دقيق العيد . قوله صلى الله عليه وسلم "أيما رجل من امتي
ادركته الصلاة فليصل" مما يستدل به على عموم التيمم بأجزاء الأرض
لأن قوله صلى الله عليه وسلم "أيما رجل" صيغة عموم: فيد غسل
تحتة من لم يجد تراباً . ووجد غيره من أجزاء الأرض . ومن شمس
التميم بالتراب يحتاج أن يقيم دليلاً يخص به هذا العموم ١/١٥٦ .

٤٩ - ولو تيمم بالحديد أو بالذهب أو الفضة لا يجوز في قولهم جميعاً .

ولو تيمم بجوهر هذه الأشياء ينفي أن يكون على هذا الاختلاف

ولو تيمم بالرماد أو بالذقيق أو نحو ذلك لا يجوز في قولهم جميعاً^(١) .

٥٠ - رجل أصابه الطير ولم يكن معه شيء ينفض حتى يتيمم بخباره ولطخ

الطين على بعض أعضائه فلم يجف فانه ينتظر حتى يجد الماء أو

التراب ولم يذكرها هنا الاختلاف وقال محمد بن مقاتل في قول

أبي يوسف يصلي بالأيط من غير طهارة ثم يحيد الصلاة بعد ذلك^(٢) .

(١) في المبسوط: ثم حاصل المذهب أن ما كان من جنس الأرض فالتيمم به

جائز ولا فلا حتى لا يجوز التيمم بالذهب والفضة لأنهما جوهران

مودعان في الأرض ليس من جنسه حتى يذوب بالذوب وكذلك الرماد من

الحطب لأنه ليس من جنس الأرض هكذا ذكر الشيخ الإمام السرخسي

وفيه من مشايخنا رحمهم الله أهـ ١/١٠٩ ، بدائع ١/٥٣ ، تحفة ١/٧١

تبيين ١/١٩ ، بحر ١/١٥٥ ، وتقدم الكلام عن هذه المسألة ضمن المسألة التي قبلها .

(٢) قال في البدائع: ولو كان المسافر في طين وردغة لا يجد ماء ولا صعيداً

وليس في ثوبه وسرجه غبار لطخ ثوبه أو بعض جسده بالطين فإذا جف

تيمم به ولا ينفي أن يتيمم بالطين طالما يخف ذهاب الوقت لأن فيه

تلخيص الوجه من غير ضرورة فيصير بمعنى المثلة وإن كان لتيمم به

أجزاء عند أبي حنيفة ومحمد لأن الطين من أجزاء الأرض وطفيه من

الماء مستهلك وهو يلتحق باليد فإن خاف ذهاب الوقت تيمم وصلى

عندهما وعلى قياس قول أبي يوسف يصلي بخير تيمم بالأيط ثم يعيد

إذا قدر على الماء أو التراب كالمحبوس في المخرج إذا لم يجد ماء

ولا تراباً نظيفاً على ما ذكرنا أهـ ١/٥ - مبسوط ١١٥-١١٦

الردغة: بفتح الدال وسكونها الطاء والطين والوحل الشديد أهـ

٥١ - ولو أن مسلط تيمم ثم ارتد ثم أسلم فهو على تيممه في قولهم جميعا
ولو أنه تيمم في حال الكفر ثم أسلم فإن في قول أبي حنيفة ومحمد
لا يجوز تيممه سواء نوى الاسلام أو لم ينو. وقال أبو يوسف لو نوى
الاسلام يجوز. (١)

(١) قال في البدائع : ومنها - أي شرائط الركن - الاسلام فانه شرط
وقوه صحيحا عند عامة العلما حتى لا يصح تيمم الكافر وإن أراد به
الاسلام. وروى عن أبي يوسف اذا تيمم بنوى الاسلام جاز حتى لو أسلم
لا يجوز له أن يصلي بذلك التيمم عند العامة وحلى رواية أبي يوسف
يجوز. وجه روايته أن الكافر من أهل نية الاسلام والاسلام رأس
العبادة فيصح تيممه له بخلاف ما اذا تيمم للصلاة لأنه ليس من أهل
الصلاة فكان تيممه للصلاة سفها فلا يعتبر. ولنا : أن التيمم ليس
بإهور حقيقة وإنما جعل طهورا للحاجة الى فعل لا صحة له بدون
الاستحالة والاسلام يصح بدون الطهارة فلا حاجة الى أن يجعل
طهورا في حقه بخلاف الوضوء لأنه يصح من الكافر عندنا لأنه طهور
حقيقة فلا تشترط له الحاجة ليصير طهورا ولهذا لو تيمم مسلم بنية
الصوم لم يصح وإن كان الصوم عبادة فكذا ههنا بل أولى. لأن هناك
باشتغاله بالتيمم لم يرتكب نهيا وههنا ارتكب أعظم نهى لأنه بقدر
ما اشتغل صار باقيا على الكفر مؤخرا للاسلام وتأخير الاسلام من
أعظم الحصيان ثم لما لم يصح ذاك فلأن لا يصح هذا أولى. مسلم
تيمم ثم ارتد من الاسلام والعباد بالله لم يبطل تيممه حتى لو رجع
الى الاسلام له أن يصلي بذلك التيمم وعند زفر يبطل تيممه حتى لا يجوز
له أن يصلي بذلك التيمم بعد الاسلام فالاسلام عندنا شرط وقوع
التيمم صحيحا لا شرط بقاءه على الصحة وعند زفر هو شرط بقاءه على
الصحة أيضا فزفر يجمع بين حالة الابتداء والبقاء بحلة جامعة
بينهما وهي ما ذكرنا أنه جعل طهورا مع أنه ليس بطهور حقيقة
لمكان الحاجة الى ملاصقة له بدون الطهارة من الصلاة وغيرها ولا
لا يتصور من الكافر فلا يبقى طهارة في حقه ولهذا لم تنفقد طهارة
مع الكفر فلا تبقى طهارة معه. ولنا : أن التيمم وقع طهارة صحيحة ==

٥٢ - ولو أن رجلاً سبقه الحدث في الجبابة قبل أن يدخل في صلاة العيد جاز له أن يتيمم في قولهم جميعاً إلا في قول الشافعي ولو أنه دخل في الصلاة ثم أحدث جاز له أن يتيمم في قول أبي حنيفة . ولا يجوز في قولهما . (١)

== فلا يبطل بالردة لأن أثر الردة في إبطال العبادات والتيمم ليس بحبادة عندنا لكنه طهور والردة لا تبطل صفقات الطهوية كما لا تبطل صفة الوضوء واحتل الحاجة باق لأنه مجبور على السلام والثابت بيقين يبقى لوهم الفائدة في أصول الشرع إلا أنه لم ينقذ طهارة مع الكفر لأن جعله طهارة للحاجة والحاجة رائلة للحال بيقين وفير الثابت بيقين لا يثبت لوهم الفائدة مع أن رجاء السلام منه على موجب ديانته واعتقاده منقطع والجبر على السلام منعدم وهو الفرق بين الابتداء والبقاء أهـ ٥٢-٥٣ / ١ - مبسوط ١١٦-١١٧ / ١

(١) قال في البدائع : ولو شرع في صلاة العيد متيمم ثم سبقه الحدث جاز له أن يبني عليها بالتيمم باجتماع أصحابنا لأنه لو ذهب وتوضأ لبطلت صلاته من الأصل لبطلان التيمم فلا يمكنه البناء . وأما إذا شرع فيها متوضئاً ثم سبقه الحدث فإن كان يخاف أنه لو اشتغل بالوضوء زالت الشمس تيمم وبني وإن كان لا يخاف زوال الشمس فإن كان يرجو أنه لو توضأ يدرك شيئاً من الصلاة مع الامام توضأ ولا يتيمم لأنها لا تفوت لأنه إذا أدرك البعض يتم الباقي وحده وإن كان لا يرجو أدراك الامام يباح له التيمم عند أبي حنيفة وعند أبي يوسف ومحمد لا يباح . وجه قولهم أنه لو ذهب وتوضأ لا تفوته الصلاة لأنه يمكنه اتطام البقية وحده لأنه لاحق ولا عبرة بالتيمم عند عدم خوف الفوت أصلاً ولأبي حنيفة . أنه إن كان لا يخاف الفوت من هذا الوجه يخاف الفوت بسبب الفساد لا زحام الناس فقلما يسلم عن طارئ يفسد عليه صلاته فكان في الانصراف للوضوء تعريض صلاته للفساد وهذا لا يجوز فيتيمم أهـ ٥١-٥٢ / ١ - مبسوط ١١٩ / ١ .

٥٣ - رجل نفض ثوبه أو لبده فمسح بغباره وهو يقدر على الصبيد

جاز في قول أبي حنيفة . وقال أبو يوسف لا يجوز إلا أن يكون في

موضع اجتمع عليه غبار كثير . وضرب عليه كفيه حتى يتبين عليه

الغبار هكذا ، روى الحسن بن زياد عنه . (١)

٥٤ - رجل قطع اليد من المرفقين فعليه أن يمسح موضع القطع إذا

تيمم ويفسله إذا توضأ وهذا قول أصحابنا جميعاً إلا في قول

زفر قال ليس عليه أن يمسح على موضع القطع . (٢)

(١) تقدم الكلام من هذه المسألة ضمن المسألة الأولى الرجل إذا تيمم

بجص أو نورة أو زرنبخ .

(٢) قال في المبسوط : وإذا تيمم وهو مقطوع اليدين من المرفقين

فعليه مسح موضع القطع من المرفق عندنا خلافاً لزفر رحمه الله تعالى

ثم موضع القطع صار بادياً في حقه فهو نظير الكف في حق من هو

صحيح اليدين فعليه مسحه في التيمم وإن كان القطع من فوق المرفق

لم يكن عليه مسحه لأن موضع الطهارة من يده فأتت فان ما فوق المرفق

ليس بموضع الطهارة أهـ ١/١٢١ - بدائع ١/٤٦ .

٥٥ - مسافر تيمم ومعه طء في رحله وهو لا يعلم صلى فصلاته تاءه في قول
أبي حنيفة ومحمد وفي قول أبي يوسف صلاته فاسدة وهو يقول
الشافعي (١).

(١) قال في المبسوط: وإذا تيمم وفي رحله طء لا يحلم به بأن كان نسيه
بعد طء وضعه أو وضعه بعض أهله فصلاته بالتيمم جائزة عند أبي حنيفة
ومحمد رحمهما الله تعالى ولا تجوز عند أبي يوسف رحمه الله تعالى
قال لأن الطء في السفر من أهم الأشياء عند المسافر فقد نسي
ما لا ينسى مادة فلا يعتبر نسيانه كما لو كان الطء على ظهره
أو محلقة في عنقه فنسيه لا يعتبر نسيانه ولأن جواز التيمم عند عدم
الطء وهو واجد للطء لكونه في رحله فإن رحله في يده فلا يجزئه
التيمم كالعكر بالصوم إذا نسي الرقبة في ملكه لا يجزئه لهذا وأبو حنيفة ومحمد
رحمهما الله تعالى احتجا في الكتاب وقالا بأن الله تعالى لم
يكلفه إلا علمه ومعنى هذا أن التكليف بحسب الوسع وليس في وسعه
استحطال الطء قبل علمه به وإذا لم يكن مخاضيا باستحطاله فوجوده
كعدمه كالمرضى ومن يخاف العطش على نفسه تقديره أنه عدم آلة
الوصول إلى الطء وهو العلم به فكان تظير الواقف على شفير البحر
معه آلة الاستقاء ففرضه التيمم بخلاف الرقبة فالمعتبر هناك ملكها
حتى لو عرض إنسان عليه الرقبة كان له أن لا يقبل ويكفر بالصوم
والنسيان لم ينعدم ملكه وهذا المعتبر القدرة على استحطال الماء
حتى لو عرض إنسان عليه الطء لا يجزئه التيمم والنسيان زالت
هذه القدرة فجاز تيممه وهو بخلاف ما إذا كان طالم به وظن أنه
قد نفذ لأن القدرة على الاستحطال ثابتة بعلمه فلا ينعدم بظنائه
وعليه التفتيش فإذا لم يفعل لا يجزئه التيمم بخلاف ما نحن فيه
على ما بينا أم ١٢١-١٢٢ / ١ - بدائع ٤٩-٥٠ / ١

وعند الشافعية . قال النووي : إذا تيمم بعد الطلب الواجب من
من رحله وخيره صلى - ثم علم أنه كان في رحله طء يجب استحطاله
وكان طئه قبل التيمم ثم نسيه . فالمنصوص في مختصر المزني وجامعه ==

٥٦ - ولو أن تيمما صلى بمتوضئين جازت صلاتهم في قول أبي حنيفة وأبي يوسف . وقال محمد صلاة الامام تامة وصلاة المتوضئين فاسدة . (١)

== الكبير والأمر وجميع كتب الشافعي أنه يلزمه اطادة الصلاة .
وقال أبو ثور : سألت أبا عبد الله فقال : لا اطادة عليه هكذا حكاه الجمهور من أبي ثور . وقال ابن المنذر في الاشراف والشيخ أبو حامد والقاضي أبو الطيب والماوردي والمصنف وآخرون . قال أبو ثور قال الشافعي : لا اطادة . واختلف الأصحاب في المسألة على طرق أصحها وأشهرها أن فيها قولين أصحهما وجوب الاطادة وهو الجديد والثاني . لا اطادة وهو القديم أهـ ، المجموع ٢٦٧ / ٢ - الروضة ١٠٢ / ١ (١)
قال في البدائع : التيمم إذا أم المتوضئين جازت اطامته أي هههم وصلاتهم جائزة إذا لم يكن مع المتوضئين ماء في قول أبي حنيفة وأبي يوسف وإن كان معهم ماء لا تجوز وعند محمد لا يجوز اقتداؤهم به سواء كان معهم ماء أو لم يكن وعند زفر يجوز كان معهم ماء أو لم يكن وجه البناء على هذا الأصلان عند محمد لم كانت البدلية بين التيمم وبين الوضوء فالمقتدي إذا كان على وضوء لم يكن تيمم الامام لهية في حقه لوجود الأصل في حقه فكان مقتديا بمن لا لهية له في حقه فلا يجوز اقتداؤه به كالصحيح إذا اقتدى بصاحب الجرح السائل أنه لا يجوز له لأن طهارة الامام ليست ب لهية في حق المقتدي فلم تعتبر لهية في حقه فكان مقتديا بمن لا طهارة له لأن طهارة الامام ليست ب لهية في حق المقتدي فلم تعتبر طهارته في حقه فكان مقتديا بمن لا طهارة له في حقه فلم يجز اقتداؤه به كذا هذا ولط كانت البدلية بين التراب وبين الماء عندهما فاذا لم يكن مع المقتدين ماء كان التراب لهية مطلقة في حاله عدم الماء فيجوز اقتداؤهم به فصار ك اقتداء السائل بالساح بخلاف صاحب الجرح السائل لأن لهية ضرورية لأن الحدث يقارنها أو يطرأ عليها فلا تعتبر في حق الصحيح وإذا كان معهم ماء فقد قات الشرط في حق المقتدين فلا يبقى التراب لهية في حقهم فلم تنق طهارة الامام لهية في حقهم فلا يصح اقتداؤهم به أهـ ١ / ٥٦ - مسوك ١ / ١٢٠ .

٥٨ - رجل صحيح أصابته جنابة وهو يخاف أن يقتله البرد جازله أن يتيمم في قول أبي حنيفة سواء كان في المصر أو في غير المصر. وقال أبو يوسف ومحمد يجوز إذا كان في السفر ولا يجوز إذا كان مقيما في المصر. (١)

(١) قال في المصنوع : وأن اجنب الصحيح في المصر فخاف أن يقتله البرد ان اقتسل فإنه يتيمم في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كالسافر إذا خاف ذلك وندما يجزئه وذلك في السفر ولا يجزئه في المصر فلا لأن السفر يتحقق فيه خوف الهلاك من البرد فإنه لا يجد ماء سحيقا ولا ثوبا يتدطبه ولا مكانا يأويه. وأما المصر لا يعدم أحد هذه الأشياء إلا نادرا ولا عبرة بالنادر ولهذا لم يجعل عدم الماء في المصر مجوزا للتيمم بخلاف خان المصر. وأبو حنيفة رحمه الله تعالى يقول المسافر يجوز له التيمم مع وجود الماء لخوف الهلاك من البرد فإذا تحقق ذلك في حق المقيم كان هو كالسافر لأن معنى الحرج من استعمال الماء ثابت فيها ولأن من جازله التيمم مع وجود الماء فالمصر والسفر له سواء كالعريض أه

٥٩ - وإذا حبس الرجل في المخرج ولم يقدر على مكان نظيف يصلي فيه ولا على صعيد نظيف فانه لا يصلي حتى يخرج وهذا قول أبي حنيفة . وقال أبو يوسف يصلي بالأيمن من غير شهارة فإذا خرج توشأ وقضى . وقول محمد مضطرب في الكتب في بعضها مع أبي حنيفة وفي بعضها مع أبي يوسف . (١)

٦٠ - وإذا كان محبوسا في السجن ولا يقدر على الطاء فانه يتيمم ويصلي فإذا خرج أعاد الصلاة وهذا قول أبي حنيفة الآخر وهو قول صاحبيه . وفي قول زفر لا يصلي حتى يخرج وهو قول أبي حنيفة الأول . روى عنه ابن زياد . ثم اذا خرج في القياس لا يجب عليه الاعادة وفي الاستحسان يعيد . (٢)

(٢١) قال في البدائع : المحبوس في المصروف مكان ظاهر يتيمم ويصلي ثم يعيد اذا خرج . وروى الحسن عن أبي حنيفة أنه لا يصلي وهو قول زفر . وروى عن أبي يوسف أنه لا يعيد الصلاة . وجه رواية أبي يوسف : أنه عجز عن استعطال الطاء حقيقة بسبب الحبس فأشبهه العجز بسبب المرض ونحوه فصار الطاء عدا معنى في حقه فصار مخالفا بالصلاة بالتيمم فالقدرة بعد ذلك لا تبطل الصلاة المؤداة كما في سائر المواضع وكما في المحبوس في السفر . وجه رواية الحسن أنه ليس بعادم للطاء حقيقة وحكما . أما الحقيقة فظاهر . وأما الحكم فلأن الحبس ان كان بحق فهو قادر على ازالته بإصالح الحق الى المستحق وان كان بغير حق فالظلم لا يدوم نفسا دارا الاسلام بل يرفع فلا يتحقق العجز . فلا يكون التراب شهورا في حقه . وجه ظاهر الرواية : ان العجز للحال قد تحقق الا أنه يحتمل الارتفاع فانه قادر على رفعه اذا كان بحق وان كان بغير حق فكذلك لأن الظلم يدفع وله ولاية الدفع بالرفع الى من له ==

.....

== الولاية تأمر بالصلاة احتياطاً لتوجيه الأمر بالصلاة بالتيمم وأمر بالقضاء في الثاني لأن احتطال عدم الجواز ثابت لا احتطال أن المعتبر حقيقة القدرة من العجز الحالي فيومٍ من القضاء مطلاً بالشبهتين وأذا بالثقة والاحتياط وصار كالمقيد أنه يصلي قاعداً ثم يجيد إذا اطلق كذا هذا بخلاف المحبوس في السفر لأن ثمة تحقق العجز من كل وجه لأنه انضاف إلى المنع الحقيقي السفر والخالب في السفر صدم الطاء .

وأما المحبوس في مكان نجس لا يجد طاءً ولا تراباً نظيفاً فإنه لا يصلي عند أبي حنيفة . وقال أبو يوسف يصلي بالأيطة ثم يجيد إذا خرج وهو قول الشافعي وقول محمد مضطرب وذكر في طاعة الروايات مع أبي حنيفة . وفي نوادر أبي سليمان مع أبي يوسف .

وجه قول أبي يوسف : أنه إن عجز عن حقيقة الأداء فلم يحجز عن التشبه فيومٍ من التشبه كما في باب الصوم . وقال بعض مشايخنا إنما يصلي بالأيطة على مذهبه إذا كان المكان رطباً أو إذا كان يابساً فإنه يصلي بركوع وسجود والصحيح عنده أنه يومياً كيف كان لأنه لو سجد لصار مستعلاً للنجاسة . ولأبي حنيفة أن الطهارة شرط أهلية أداء الصلاة فإن الله تعالى جعل أهل طاعته الطاهرين لا المحدث والتشبه إنما يصح من الأهل ألا ترى أن الحائض لا يلزمها التشبه في باب الصوم والصلاة لانعدام الأهلية بخلاف المسألة المقدمة لأن هناك حصلت الطهارة من وجه فكان أهلاً من وجهه فيؤدي الصلاة ثم يقضيها احتياطاً أه . ١/٥ - المبسوط ١/١٢٣ .

٦١ - مسافر جنب اغتسل وبقى بعض جسده لم يصبه الماء فتييم فصلى ثم احدث ووجد من الماء مقدار ما يكفي للعبة فعليه أن يغسل ذلك الموضع في قولهم جميعا . وإذا كان الماء بحال يكفي للوضوء إذا صرفه إليه أو يكفي للعبة لو صرفه إليه ولكن لا يكفي ليط جميعا فإنه يصرف الماء الى اللعبة وتهييئ للحدث . فلو أنه بدأ بالتييم قال في نوادر الصلاة يجزئه بأيهما بدأ . وقال في الزبادات لا يجزئه إلا أن يبدأ بغسل ذلك الموضع . قال في النوادر هو قول أبي يوسف . والذي قال في الزبادات هو قول محمد لأن في قول أبي يوسف قد ذكر في اختلاف زفر أنه قال بأيهما بدأ يجوز . وقال زفر لا يجوز إلا أن يبدأ بالغسل مثل قول محمد (١)

(١) قال في الميسور: جنب اغتسل فبقى على بدنه لعبة لم يصبها الماء فإنه يتييم ويصلي لأن زوال الجنابة معتبر بثبوتها حكم فكذا لا يتحقق ثبوتها في بعض البدن دون البعض فكذا لا يتحقق زوالها ما بقى شيء لم يصبه الماء فإن وجد الماء بعد ذلك غسل ذلك الموضع لأنه قدر على ما يظهره ولا يتييم لأنه طاهر من الحدث فإن كان أحدث قبل غسل ذلك الموضع فالمسألة على أوجه إن كان الماء الذي وجده يكفي للعبة والوضوء غسل اللعبة ليخرج من الجنابة ثم يتوضأ لأنه محدث معه ما يوضئ وإن كان لا يكفي لواحد منه يتييم للحدث وتهييئ للجنابة باق ولكنه يستعمل ذلك الماء في اللعبة لتقليبها الجنابة وإن كان يكفي للعبة دون الوضوء غسل به اللعبة ليخرج من الجنابة ثم يتييم للحدث وإن كان يكفي للوضوء دون اللعبة توضأ به وتهييئ للجنابة باق وإن كان يكفي لكل واحد منهما على انفراد غسل به اللعبة لنزولها لجنابة فإن حكمها أغلظ من الحدث حتى يمنع الجنب من القراءة من المحدث ثم يتييم للحدث فإن بدأ بالتييم للحدث أجزأه في رواية كتاب الصلاة ولهجه في رواية الزبادات وقيل ما ذكر في الزبادات قول محمد رحمه الله تعالى . ووجهه أنه يتييم ومعه ماء يكفي للوضوء فلا يعتبر تيممه وما ذكر في الأصل قول أبي يوسف رحمه الله تعالى . ووجهه: أن الماء مستحق للعبة فهو كالمعدوم في حق الحدث كالمستحق للحلش وشبه هذا بسور الخطر في أنه يجمع المسافر بين التوضوء والتييم والأولى أنه يبدأ بالوضوء به فإن بدأ التيمم أجزأه فكذلك هنا هـ ١/١٢ .

٦٢ - ولو كان مع رجل سور حمار فانه يتيم ويتوضأ وأيهما بدأ يجوز

في قول عليهما الثلاثة وقال زفر لا يجوز الا أن يبدأ بالوضوء (١)

٦٣ - ولو أن رجلا تيمم ودخله في الصلاة ثم نظر الى سور الحمار فانه

يمضي على صلاته ثم يتوضأ ويعيد الصلاة وهذا في قولهم جميعا.

ولو نظر الى نبيذ تمر فان في قول أبي حنيفة يقطع الصلاة ويستقبل

وفي قول أبي يوسف يمضي على صلاته ولا شيء عليه . وفي قول

محمد يمضي على صلاته . ثم يتوضأ بالنبيذ ويعيد الصلاة (٢)

(١) تقدم الكلام من هذه المسألة في باب الوضوء والغسل المسألة الثالثة .

(٢) قال في البدائع: فان وجد سور حمار مضى على صلاته لأنه مشكوك فيه

وشروعه في الصلاة قد صح فلا يقطع بالشك بل يمضي على صلاته فاذا فرغ

منها توضأ به وأعاد لأنه ان كان مطهرا في نفسه ما جازت صلاته

وان كان غير مطهر في نفسه جازت به صلاته فوقع الشك في الجواز

فيومر بالعادة احتياطاً . وان وجد نبيذ التمر انتقض تيممه عنده

أبي حنيفة لأنه بمنزلة الماء المطلق عند عدة عنده وعند أبي يوسف

لا ينتقض لأنه لا يراه طهوراً أصلاً . وعند محمد يمضي على صلاته ثم

يعيد ما كمل في سور الحمار . هذا كله اذا وجد الماء في الصلاة

فأما اذا وجد بعد الفراغ من الصلاة فان كان بعد خروج الوقت

فليس عليه إعادة ما صلى بالتيمم بلا خلاف . وان كان في الوقت

فكذلك عند عامة العلماء . وقال مالك يعيد أهـ ٥٩ - ٦٠ / ١

باب المواقيت

٦٤ - آخر وقت الظهر وأول وقت العصر حين يصير ظل كل شيء مثله .
ذكر من أبي حنيفة هذا التفسير وأن لم يذكرها هنا وقيل
أبو يوسف ومحمد آخر وقت الظهر حين يصير ظل كل شيء مثله .
وروى أبو سليمان من أبي يوسف حين يصير ظل كل شيء مثله بعد
فسي الزوال . وتفسير ذلك إذا زالت الشمس وله ظل فهو قائمة
بعد ذلك الظل ظل ألا ترى أن الشمس إذا زالت في الشتاء
والظل مثل قائمته فالوقت عند أعلى قائمة أخرى بعد ذلك . (١)

(١) أول وقت الظهر إذا زالت الشمس من كبد السماء أهـ لباب ٥٥ / ١ ،
بدائع ١ / ١٢٢ ، رمز ١ / ٢٣ ، بحر ١ / ٢٥٧ ، مراقى الفلاح ١٤٠ وفيه
الاتفاق على أوله وأما آخره ففيه ثلاث روايات من الإمام . قال فسي
العناية : اعلم أن الروايات عن أبي حنيفة رحمه الله في آخر وقت
الظهر . روى محمد عنه إذا صار ظل كل شيء مثله سوى فسي
الزوال خرج وقت الظهر ودخل وقت العصر وهو الذي عليه أبو حنيفة
وروى الحسن بن زياد عنه : إذا صار ظل كل شيء مثله سوى فسي
الزوال خرج وقت الظهر ودخل وقت العصر وهـ أخذ أبو يوسف
ومحمد وزفر الشافعي رحمهم الله . وروى أسد بن عمرو وعلي بن
جعفر عنه إذا صار ظل كل شيء مثله سواء خرج وقت الظهر ولم
يدخل وقت العصر حتى يصير ظل كل شيء مثله . وعلى هذا يكون
بين الظهر والعصر وقت مهمل كما بين الظهر والفجر أهـ ١ / ٢١ ،
بنية ١ / ٧٩٣ ، فعدة الرطبة ١ / ١٣٨ ، مبسوط ١٤٢-١٤٣ / ١ ،
بدائع ١٢٢-١٢٣ / ١ ، الاختيار ١ / ٣٨ ، جوهرة ١ / ٤٨ ، لباب ١٥٦
تبيين ٩٧٩-٨٠٠ / ١ ، بحر ٢٥٧-٢٥٨ / ١ ، رمز ١ / ٢٣ ، أبو السمود
١٣٨-١٣٩ / ١ ، كشف ٣٤-٣٥ / ١ ، فنيه الغنم ٢٢٧ ، مختصرها ١١٤
درر ١ / ٥١ ، مجمع ودرر منتقى ٦٩-٧٠ / ١ - درر مختار ٣٣٢-٣٣٣ / ١
مراقى الفلاح ١٤٠-١٤١ - خاتمه ٧٢-٧٣ / ١ ، هندية ١ / ٥١
والزوال ظهور زيادة الظل لكل شخص في جانب المشرق كذا فسي
الكافي أهـ هندية ١ / ٥١

.....

== وجه قولهم : ما روى عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : قال رسول الله

صلى الله عليه وسلم أمني جبريل عليه السلام عند البيت مرتين فصلى
بى الظهر فى الأول منهما حين كان الفى* مثل الشراك ثم صلى
العصر حين كان كل شى* مثل ظله . ثم صلى المغرب حين وجبت
الشمس . ثم صلى الحشا* حين غاب الشفق . ثم صلى الفجر حين
بزق الفجر وحرم الطعام على الصائم . وصلى العرة الثانية
الظهر حين كان ظل كل شى* مثله لوقت العصر بالأمس . ثم صلى
العصر حين كان ظل كل شى* مثله . ثم صلى المغرب لوقته الأول .
ثم صلى الحشا* الأخيرة حين ذهب ثلث الليل ثم صلى الصبح حين
أسفرت الأرض . ثم التفت جبريل فقال يا محمد هذا وقت الأنبياء* من
قبلك والوقت فيما بين هذين الوقتين* رواه أبو داود فى الصلاة باب
ما جاء فى المواقيت ١/٢٧٤ واللفظ له . الترمذى فى أبواب
الصلاة باب ما جاء فى مواقيت الصلاة عن النبى صلى الله عليه وسلم

١/١٨٧-١٨٦

وقال : حديث حسن صحيح . النسائى من حديث أبى هريرة فى
المواقيت . آخر وقت الظهر ١/٢٠٠ - ابن حبان من حديث جابر
فى باب مواقيت الصلاة . ذكر وصف أوقات الصلوات المفروضة ٢/٢٣-٢/٢٤
ابن خزيمة باب ذكر مواقيت الصلوات الخمس . باب ذكر الدليل على
أن فرض الصلاة كان على الأنبياء* قبل محمد صلى الله عليه وسلم
كانت خص صلوات كهى على النبى صلى الله عليه وسلم وأتسبه وأن
أوقات صلواتهم كانت أوقات النبى محمد صلى الله عليه وسلم وأتسبه
١/١٦٨ . الحاكم وقال صحيح الاسناد ولم يخرجاه ١/١٩٣ .

الطحاوى فى الصلاة باب مواقيت الصلاة ١/١٤٧ . البيهقى فى
الصلاة . جلع أبواب المواقيت ١/٣٦٤ . الدارقطنى من حديث
جابر فى الصلاة باب اامة جبريل ١/٢٥٦ . ابن أبى شعبة فى
الصلاة . فى جميع مواقيت الصلاة ٢/٢١٧-٢/٢١٨ . أحمد فى الصلاة
باب جامع الأوقات ٢/٢٣٩-٢/٢٤٠

فلا استدلال بالحديث من وجهين : أحدهما أنه صلى العصر فى
اليوم الأول حين صار ظل كل شى* مثله . فدل أن أول وقت العصر
هذا فكان هو آخر وقت الظهر ضرورة . والثانى أن الاامة فى اليوم

.....

== الثاني كانت لبیان آخر الوقت ولم يؤخر الظهر في اليوم الثاني الى أن يصير ظل كل شيء مثليه فدل أن آخر وقت الظهر ما ذكرناه

البدائع ١/١٢٣

قوله " حين كان الفیء مثل الشراك " أقول أي صار ظل الشخص فسی ذلك الوقت فی جانب المشرق بقدر شراك النعل أه حاشیه سعدی جلسی ١/٢١٨ ، البنايه ١/٧٨٨ ، الشراك أحد سبور النعل التي تكون على وجهها وقدره هاهنا ليس على معنى التحديد ولكن زوال الشمس لا يبين الا بأقل ما يرى من الظل وكان حينئذ بمكة هذا القدر والظل يختلف باختلاف الأزمنة والأمكنه وإنما يتبين ذلك في مثل مكة من البلاد التي يقل فيها الظل فاذا كان أطول النهار واستوت الشمس فوق الكعبة لم ير لشيء من جوانبها ظل فكل بلد يكون أقرب الى مكة الاستواء ومعدل النهار يكون الظل فيه أقصر وكل ما بعد عنها الى جهة الشمال يكون الطول فيه أطول أه النهاية ٤٦٧-٤٦٨/٢ . المصباح ١/٣١١ . وثق الراي أي يزغ وهو أول طلوعه أه الفتح ١/٢١٨ .

ولأبي حنيفة . طرأ من أبي سعيد الخدري قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أبردوا بالظهر فان شدة الحر من فيح جهنم " رواه البخاري في مواقيت الصلاة باب الابراد من شدة الحر ١٣٦-١٣٧/١ وروى الأئمة الستة من حديث أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اشتد الحر فابرادوا عن الصلاة فان شدة الحر من فيح جهنم " البخاري في مواقيت الصلاة باب الابراد من شدة الحر ١٣٦/١ مسلم في الصلاة باب استحباب الابراد بالظهر في شدة الحر ١١/٥ واللفظ له . أبو داود في الصلاة باب في وقت صلاة الظهر ١/٢٨٤ الترمذي في الصلاة باب طجاء في تأخير الظهر في شدة الحر ١/١٩٦ . وقال حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح . ابن طاجه في الصلاة باب الابراد بالظهر في شدة الحر ١/٢٢٢ . ابن حبان في الصلاة ذكر البيان بأن الابراد بالصلاة في الحرانط امر بذلك عند اشتدادها ٣/٤٤ . ابن خزيمة في الصلاة باب ذكر الدليل على أن النبي صلى الله عليه وسلم انطأ أراد بقوله الصلاة في أول وقتها . بعض الصلاة دون جميعها وبعض الأوقات دون جميع الأوقات الخ ١/١٧٤

.....

== ابن أبي شعبة في الصلاة . من كان يبرد بها ويقول الحر من فيصح

جهنم ٢/٢٣٢

وهن أبي ذر قال : اذن مؤذن رسول الله صلى الله عليه وسلم بالظهر فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم أبرد أبرد . وقال ان شدة الحر من فيح جهنم فاذا اشتد الحر فابردوا من الصلاة قال أبو ذر حتى رأينا في الطلوع رواه البخاري في باب الأذان للمسافر اذا كانوا جماعة ولا طاعة ولا طاعة ١/١٥٥ واللفظ له . مسلم في باب استحباب الابراد بالظهر في شدة الحر ١١٨-١١٩/٥ أبو داود في الصلاة باب وقت صلاة الظهر ١/٢٨١ . الترمذي في الصلاة باب ما جاء في تأخير الظهر وشدة الحر ١٩٨-١٩٩/١

وقال : هذا حديث حسن صحيح . ابن أبي شعبة في الصلاة . من كان يبرد بها ويقول الحر من فيح جهنم ٢/٢٣٣

وجه الاستدلال بالحديث الأول : ان شدة الحر في ديارهم اذا كان ظل الشئ مثله . والثاني بأنه ——— بأن الظل قد ساوى التلويح ولا قدر يدراك الفى الزوال ذلك الزمان في ديارهم فثبت أنه عليه السلام صلى الله عليه وسلم صار ظل الشئ مثله . ولا يظن به أنه صلاها في وقت الحصر فكان حجة على أبي يوسف ومحمد وأن لم يكن حجة على من يجوز الجمع في السفر على ان امارة جبريل في اليوم الثاني حجة على الكل حيث صلى فيه الظهر حين صار الظل مثله أه

غنية المتطلى ٢٢٧

قوله في التلويح قال في الصباح : قال ابن قسيمة يذهب الناس الى أن الظل والفى بمعنى واحد وليس كذلك بل الظل يكون غدوة وشيبة . والفى لا يكون الا بعد الزوال فلا يقال لط قبل الزوال في وإنما سمي بعد الزوال فيما لأنه ظل فاه من جانب المغرب الى جانب المشرق والفى الرجوع أه ٣٨٥-٣٨٦/١

الطلوع : جمع تل . قال ابن سيده : من التراب معروف . والتل من الرمل كومة وكلاهما من التل الذي هو القاذى جته والتل الرابية . وفي الجامع للقرآن : التل من التراب وهي الرابية منه تكون مكد وسلا

وليس بحلقة أه صعدة القارى ١٦٦/٤ . النووي على صحيح مسلم ١١٩/٥ ==

.....

== قلت : الحد يثان اللذان استدل بهما أبو حنيفة لا يدلان على أن آخر وقت الظهر ظل الشيء عليه وإن جاء الأمر بتأخير صلاة الظهر من وقتها بقوله صلى الله عليه وسلم " فإذا اشتد الحر فابردوا من الصلاة " وإنما يفهم منه أن آخر وقت الظهر ظل الشيء عليه فلا يقويان على معارضة المنطوق في حديث ابن عباس أنه صلى الظهر في المرة الثانية حين كان ظل كل شيء مثله . وهو نص في الباب . والأولى في وجه الاستدلال بهما أن يقال : إن قوله صلى الله عليه وسلم " ابردوا بالظهر " فان شدة الحر من فيج جهنم " أن تصلى الظهر في آخر وقتها كما في حديث ابن عباس . وصلى المرة الثانية الظهر حين كان ظل كل شيء مثله لوقت العصر بالأصح . هذا غاية ما يفهم من الحديث .

ومن ابن عمر رضى الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال مثلكم ومثل أهل الكتابين كمثل رجل استأجر أجراً فقال من يحمل من غدوة إلى نصف النهار على قيراط فعملت اليهود ثم قال من يحمل لي من نصف النهار إلى صلاة العصر على قيراط فعملت النصارى ثم قال من يحمل لي من العصر إلى أن تغيب الشمس على قيراطين فأنتم هم فغضبت اليهود والنصارى فقالوا ما لنا أكثر صلاً وأقل صلاة قال هل نقصتكم من حقكم قالوا لا قال فذلك فضلى أوتيه من أشياء " رواه البخارى فى الاجازة باب الاجارة الى نصف النهار ٤٩٠ - ٣/٥ . أيضا فى الصلاة باب من أدرك ركعة من العصر قبل الغروب ١٣٩/١ .

القيراط : نصف دانق . وأما القيراط الذى فى الحديث فقد جاء تفسيره فيه أنه مثل جبل أحد أو مختار الصباح ٥٣٠ . المصباح

٤٩٨ / . شاموس ٣٩٣/٢

دل الحديث على أن مدة العصر أقصر من مدة الظهر وإنما يكون أقصران لو كان الأمر على ما قاله أبو حنيفة أنه بدائع ١٢٣/١ - الباب ١٨٩/١ . وفى التبيين : ومن الزوال إلى أن يصير ظل كل شيء مثله مثل بقية النهار إلى الغروب فلم تكن النصارى أكثر عملاً على قولهما إذا لم يكن الوقت أطول ولا يقال من وقت الزوال إلى أن يصير ظل كل شيء مثله أكثر من ثلاث ساعات ومن وقت المثل إلى الغروب أقل من ثلاث ساعات فقد وجد كثرة العمل للزمن لأنها ==

.....

== نقول هذا القدر اليسير من الوقت لا يعرفه الا الحساب وممراده عليه الصلاة والسلام تفاوت يظهر لكل احد من أمته . وما روي من منسوخ بما روى أنه عليه الصلاة والسلام صلى به جبريل عليه السلام في ذلك الوقت في اليوم الثاني . ولا يقال بتداخل الظهر والعصر فيه الى ان يصير الظل مثلين لأننا نقول لا يتداخل وقتا صلاة لقوله عليه الصلاة والسلام " لا يدخل وقت صلاة حتى يخرج وقت صلاة أخرى " أهـ ٧٩-٨٠ / ١

ولأن في خروج وقت الظهر اذا صار ظل كل شيء مثله شك نظر الى اختلاف الروايتين فلا يخرج الا بيقين وهو بلوغه مثل مرتين شرئلا ليهأه أبو السعود ١ / ١٣٨

قوله لا يصير وقت الظهر اطول من العصر الا اذا مددنا وقت الظهر الى المثلين . قول ليس على اطلاقه فان ما بين الظهر والعصر أطول ولو كان نهاية وقت الظهر اذا كان الظل مثله . قوله " ولأن في خروج وقت الظهر اذا صار ظل كل شيء مثله شك الخ " يرد عليه أن الاحتياط في العبادة واجب وذلك يجعلنا نعتد رواية المثل حين تكون الصلاة في وقت الظهر بيقين . والصلاة في أول الوقت مرقب فيها الا أن في حالة شدق الحرف لا يبرأ أفضل . والرواية المشار اليها أنه صلى الظهر الى المثلين لم أجدها .

وفي التبيين : ثم قال أبو حنيفة في معرفة الزوال ما دام القوس في كبد السماء فانه لم يزل فان انحط يسيرا فقد زال . ومن محمد أنه يقوم الرجل مستقبل القبلة فاذا زالت الشمس من يساره فهو الزوال وأحسن ما قيل في معرفة الزوال ما قاله صاحب المحيط والخبازي وهو أن يغرز خشبة مستوية في أرض مستوية قبل الزوال فلما دام ظل العود على النقصان فهي على الصعود لم تنزل الشمس فاذا وقف ولم ينقص ولم يزد فهو قيام الظهيرة فاذا أخذ في الزيادة فقد زالت الشمس فنحط على رأس موضع الزيادة خطا فيمكن من رأس الخط الى العود في الزوال فاذا صار ظل العود مثلي العود من رأس الخط لا من موضع غرز العود خرج وقت الظهر ودخل وقت العصر أهـ ٨٠ / ١ - بحر ١ / ٢٥٨ بنابه ١ / ٧٩٥ - غنية المتطلى ٢٢٧-٢٢٨ - خاتمه ٧٢-٧٣ / ١ ط على مراقى الفلاح ١٤٠ - ط على الدر ١ / ١٧٤ - رد المحتار ٣٣٣-٣٣٤ / ١ ==

.....

== وفى أبى السعود : فان لم يجد ما يفرز اعتبر بقاته وقامسة كل
 انسان ستة أقدام ونصف بقده . وما قال المشايخ على أنها سبعة أقدام
 ووفق الزاهدى باعتبار السبعة من طرف سمت الساق . ونصف من
 طرف الابهام نهر . والذي فى شرح الحموى أن البطالى أشار إلى
 هذا التوفيق كط فى الزاهدى أه ١/١٢٩ ، بحر ١/٢٠٥ ، رد المحتار ١/٣٣٤
 وفى الهداية : وإذا تعارضت الآثار لا ينقض الوقت بالشكاه .
 قال العمى : هذا جواب عن سؤال مقدر تقديره أن يقال يعارض
 حديث البراد حديث طمة جبريل صلى الله عليه وسلم لأن امامته فى
 صلاة المصطفى اليوم الأول فيما اذا صار ظل كل شىء مثله .
 فدل ذلك على خروج وقت الظهر وحديث البراد دل على عدم
 خروج وقت الظهر لأن اشتداد الحر فى ديارهم فى ذلك الوقت .
 الجواب : أن الآثار رأى الأحاديث اذا تعارضت لا ينقض الوقت ثابت
 بيقين بالشك وأن لم يكن ثابتاً بيقين هو وقت العصر لا يثبت بالشك أه
 البناء ١/٧٩٧ ، الفتح ١/٢٢٠ ، كشف ١/٣٤ ، ط على مرقى الفلاح ١٤٠
 قلت : مع تعارض الآثار . العبادة منها على الاحتياط من الواجب أن يكون
 اداؤها فى وقت ثابت بيقين وهو أن يصير الظل مثله وهو يدلك بطلانها بن
 ما بين واستحسنه من قول شيخ الاسلام فى السراج الوهاج الآتى .
 وقد رجح كل من قول الامام موصاهبه : قال فى رد المحتار بعد ذكر قول الامام :
 هذا ظاهر الرواية عن الامام نهاية وهو الصحيح بدائع ومحيى وهذا بيع وهو
 المختار رغائية واختار الامام لمحبوبى وهو عليه التمسى وحدوا الشريعة
 تصحيح قاسم واختار أصحاب المتن وارتضاهما لشارحون فقول الطحاوى
 ويقولها تأخذ لا يدل على أنها المذهب وط فى الفيض من أنه يفتى بقولها فى
 العصر والحشا مسلم فى الحشا فقط على ط فيه والأحسن ط فى السراج حسن
 شيخ الاسلام أن الاحتياط أن لا يؤخر الظهر إلى المثل وأن لا يصلح العصر
 حتى يبلغ الثلثين لمكان مؤد بالصلواتين فى وقتها بالاجماع ٣١٢-٣١٣
 ط على الد ١/١٧٣ ، بحر ٢٥٧-٢٥٨ ، أبوالسعود ١/١٣٨ ، اللباب ٥٥-٥٦
 ط على مرقى الفلاح ١٤١ وفيه : وقول الطحاوى : ويقولها تأخذ يدل على
 أنها المذهب . فى البرهان قولها هو لا ظهر . فقد اختلف الترجيح أه
 أى بين الروايتين السابقتين لكن الذى يظهره تقدم قوّة دليل الرواية
 الثانية وهى قول أبى يوسف ومحمد ومن قال بقولها . وضعف دليل الأولى
 لاعتراض ط فيه بما تقدم .

٦٥ - الشفق البياض عند أبي حنيفة المعترض في الأفق . وفي قولهما
الشفق هو الحمرة . وروى أسد بن عمرو عن أبي حنيفة أنه قال
الشفق الحمرة . (١)

(١) قال في غنية المتطلى : وأول وقت صلاة المغرب إذا غربت الشمس
بالاجتماع أيضا . وآخر وقتها ما لم يغيب الشفق . أي الجزء الكائن
قبل غيبوبة الشفق من الزمان وهو أي المراد بالشفق وهو البياض
الذي في الأفق الكائن بعد الحمرة التي تكون في الأفق عند
أبي حنيفة . وقال : أي أبو يوسف ومحمد وهو قول الأئمة الثلاثة
ورواية أسد بن عمرو عن أبي حنيفة أيضا المراد بالشفق هو الحمرة
نفسها لا البياض الذي بعدها . ولهما ما روى الدارقطني من ابن
عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال الشفق الحمرة فإذا غاب
وجبت الصلاة . قال البيهقي والنووي : الصحيح أنه موقوف على ابن
عمر . وله : ما روى الترمذي من حديث محمد بن فضيل عن الأعمش
عن أبي صالح عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم إن للصلاة أولا وآخران أول وقت الظهر حين
تزول الشمس وآخر وقتها حين يدخل وقت العصر وإن أول وقت العصر
حين يدخل وقتها وإن آخر وقتها حين تصفر الشمس وإن أول وقت
المغرب حين تغرب الشمس وإن آخر وقتها حين يغيب الأفق وإن أول
وقت العشاء حين يغيب الأفق وإن آخر وقتها حين يغيب الأفق وإن
أول وقت الحشاء حين يغيب الأفق وإن آخر وقتها حين ينتصف
الليل وإن أول وقت الفجر حين يطلع الفجر وإن آخر وقتها حين
تطلع الشمس . فقد جعل آخر وقت المغرب وأول وقت الحشاء حين
يغيب الأفق وغيبوبة الأفق بسقوط البياض الذي بعد الحمرة ولا كان
بأدنى لكن قد غلط البخاري والدارقطني محمد بن فضيل في رفع
هذا الحديث فان غيره من أصحاب الأعمش يروونه عن مجاهد عنه
من قوله ورفع ابن الجوزي وابن القطان بتجويز أن يكون الأعمش
سمعه من مجاهد موقوفا ومن أبي صالح مرفوعا فيكون له منده طريقان
موقوف ومرفوع والذي رفعه يعني ابن فضيل صدق من أهل العلم
وثقه ابن معين فتقبل زيادته وهي الرفع . ثم من العشاين من أفستى
برواية أسد بن عمرو الموافقة لقولهما . قال الشيخ كمال الدين ==

.....

== ابن الهيثم ولا تساعده رواية ولا دراية . أما الأول فلأنه خلاف
الرواية الظاهرة ، وأما الثاني فلما مرآنا من دليله . ولأنه حيث
تعارضت الأخبار لم ينقض الوقت القائم بالشك وقد نقل مذهبه عن
أبي بكر الصديق ومعاذ بن جبل وهائشة وابن عباس في رواية
أبي هريرة رضي الله عنهم به قال عمر بن عبد العزيز والأوزاعي والمزني
وابن المنذر والخطابي واختاره المبرد وشعيب ولا ينكر إطلاقه على
الحمرة يقال ثوب كالشفق كإطلاقه على البياض الرقيق ومنه شفق القلب
لرقيقته غير أن النظر أقاد ترجيح البياض هنا إذ حيث تردد أنسه في
الحمرة أ والبياض فالاحتياط في إبقاء الوقت الموجود للشك في نقضه
ودخول ما بعده ولا وقت مهمل بينه فخرج وقت المغرب بدخل
وقت العشاء اتفقا أهـ ٢٢٨-٢٢٩ ، مختصرها ١١٤-المبسوط ١/١٤٤
بدائع ١/١٢٤ ، الاختيار ١/٣٩ ، جوهرة ٤٨-٤٩ / ١ ، الباب ٥٦-٥٧
تبين ١/٨٠ - بحر ١/٢٥٨ - رمز ١/٢٤ ، أبو السجود ١/١٤٠ ، كشف
١/٣٥ ، فتح وغنايه ١/٢٢٢ ، بنائه ١/٨٠٤ ، عمدة الرطابة ١/١٣٠
مجمع ودر منتقى ١/٧٠ ، در مختار ٣٣٤-٣٣٥ / ١ ، درر ١/٥١ ، مراقى
الفلاح ١٤٢ ، خاتمه ٧٢-٧٣ / ١ ، هند ١/٥١٤

وفى الباب : وقال أبو يوسف ومحمد : هو الحمرة وهو رواية عنه أيضا
ولها الفتوى كما في الدراية ومجمع الروايات وشرح المجمع به قالت
الثلاثة . وفى شرح المنظومة : وقد جاء عن أبي حنيفة أنه رجع عن
قوله " وقال : أنه الحمرة ، لما ثبت عنده من حمل طامة الصحابة
الشفق على الحمرة ولها الفتوى أهـ وتبعه المحبوبي وصدر الشريعة .
لكن تعقبه العلامة قاسم في تصحيحه وسبقه شيخه الكمال في الفتح
فصحح قول الامام . ومشى عليه في البحر . قال شيخنا : لكن تعامل
الناس اليوم في طامة البلاد على قولهم . وقد أيده في النهر تبعنا
للنقاية والوقاية والدراية والصلاح ودرر البحار والامداد والمواهب
وشرح البرهان وغيرهم مصرحين بأن عليه الفتوى أهـ ٥٦ - ٥٧ / ١

رد المختار ٣٣٤-٣٣٥ / ١ ، منحة الخالق ٢٥٨-٢٥٩ / ١ ، شرنبلال

١/٥١ - مراقى الفلاح ٥١ ، الدر المنتقى ١/٧٠ ، حاشية عبد الحلیم ١/٤٩ ==

.....

== هندية ١/٥١ ==

قوله : " ماروى الدارقطنى من ابن مصر... الخ " الدارقطنى فى
باب ذكر بيان المواقيت واختلاف الروايات فى ذلك باب فى صفة
المغرب والصبح ١/٢٦٩ ، البيهقى فى جلع أبواب المواقيت باب
دخول العشاء بغيره الشفق ١/٣٧٣ ، ابن أبى شعبة فى الصلاة
الشفق طهوا ٢/٢٤٩

قوله ماروى الترمذى من حديث محمد بن فضيل الخ " الترمذى فى
أبواب الصلاة باب ما جاء فى مواقيت الصلاة عن النبى صلى الله
عليه وسلم رقم ١٥١ : الطحاوى فى باب مواقيت الصلاة ١٥٠-١٥٦ /
الدارقطنى فى باب ذكر بيان المواقيت واختلاف الروايات فى ذلك
١/٢٦٢ ، البيهقى ٣٧٥-٣٧٦ / ١ ، ابن أبى شعبة فى الصلاة
فى جميع مواقيت الصلاة ٢/٢١٩ ، أحمد فى أبواب مواقيت الصلاة
باب جامع الأوقات ٢/٢٤٢ .

٦٦ - رجل صلى العشاء وهو على غير وضوء وهو لا يعلم . ثم توضأ وأوتر ثم ذكر أنه صلى العشاء على غير وضوء فانه يحيد العشاء ولا يعيد الوتر في قول أبي حنيفة . وفي قولهما يعيد الوتر. (١)

(١) قال في البدائع : من صلى العشاء على غير وضوء وهو لا يعلم ثم توضأ فأوتر ثم تذكر أطاق صلاة العشاء بالاتفاق ولا يعيد الوتر في قول أبي حنيفة وعندهما يعيد . ووجه البناء على هذا الأصل أنه لو كان واجبا عند أبي حنيفة كان أصلا بنفسه في حق الوقت لا تبعا للعشاء فكم غاب الشفق دخل وقته كما دخل وقت العشاء إلا أن وقته بعد فعل العشاء إلا أن تقديم أحدهما على الآخر واجب حالة التذكر فعند النسيان يستقل كما في العصر والظهر التي لم يؤدها حتى دخل وقت العصر يجب ترتيب العصر على الظهر عند التذكر . ثم يجوز تقديم العصر على الظهر عند النسيان كذا هذا . والدليل على أن وقته مذكورنا لا ما بعد فعل العشاء أنه لو لم يصل العشاء حتى طلع الفجر لزمه قضاء الوتر كما يلزمه قضاء العشاء ولو كان وقتها ذلك لم يجب قضاؤها إذا لم يتحقق وقتها لاستحالة تحقق ما بعد فعل العشاء بد من فعل العشاء هذا هو تخريج قول أبي حنيفة على هذا الأصل . وأما تخريج قولهما أنه لو كان سنة كان وقته ما بعد وقت العشاء لكونه تبعا للعشاء كوقت ركعتي الفجر ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك الحديث زادكم صلاة وجعلها لكم ما بين العشاء إلى طلوع الفجر . ووجود ما بين شيئين سابقا على وجودهما محال . والجواب أن إطلاق الفعل بعد العشاء لا ينفي الاتصال قبله . وعلى هذا الاختلاف إذا صلى الوتر على ثلث أنه صلى العشاء ثم تبين أنه لم يصل العشاء يصل العشاء بالاجتماع ولا يعيد الوتر عنده وعندهما يعيد أه بدائع ١/٢٧٢ ، مسعود ١/١٥٠ .

٦٧ - رجل صلى الفجر وهو ذاكر للوتر فصلاة الفجر ناسدة في قول أبي حنيفة إذا كان في الوقت سعة وفي قولهم يجوز الفجر .
والاختلاف ذكر في الجامع الصغير^(١) وروى حماد بن زيد عن أبي حنيفة أن الوتر فريضة . وروى عنه يوسف بن خالد السمطي أن الوتر واجب . وروى عنه نوح بن أبي مرهم أنه قال الوتر سنة .^(٢)

(١) قال في البدائع : من صلى الفجر وهو ذاكر أنه لم يوتر وفي الوقت سعة لا يجوز عنده لأن الواجب ملحق بالفرض في الحمل فوجب مراعاة الترتيب بينه وبين الفرض . وندم ما يجوز لأن مراعاة الترتيب بمن السنة والمكتوبة غير واجبة . ولو ترك الوتر عند وقته حتى طلوع الفجر يجب عليه القضاء عند أصحابنا خلافا للشافعي . أما عند أبي حنيفة فلا يشكل لأنه واجب فكان مضمونا بالقضاء كالفرض وعدم وجوب القضاء وعند الشافعي لا يشكل أيضا لأنه سنة عندهم وكذا القياس عندهما أن لا يقضى وهكذا روى عنه في غير رواية الأصول لكنهم استحسنوا في القضاء بالأثر وهو قول النبي صلى الله عليه وسلم من نام عن وتر أو نسيه فليصله إذا ذكره فان ذلك وقته ولم يفصل بين ما إذا تذكر في الوقت أو بعده ولأنه محل الاجتهاد فأوجب القضاء احتيازا . وأما الوقت المستحب للوتر فهو آخر الليل لما روى عن عائشة رضي الله عنها أنها سئلت عن وتر رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت تارة كان يوتر في أول الليل وتارة في وسط الليل وتارة في آخر الليل ثم صار وتره في آخر عمره في آخر الليل وقال النبي صلى الله عليه وسلم صلاة الليل مثنى مثنى فإذا خشيت الصباح فأوتر بركعة . وهذا إذا كان لا يخاف فوته . فان كان يخاف فوته يجب أن لا ينام الا من وتر وأبو بكر رضي الله عنه كان يوتر في أول الليل وهو كان يوتر في آخر الليل فقال النبي صلى الله عليه وسلم لأبي بكر أخذت بالثقة وقال لحمر أخذت بفضل القوة أهـ ٢٧٢ / ١ ، مبسوطه ١٥ / ١ ، الجامع الصغير ١٤ .
(٢) ذكر في صفة الوتر ثلاث روايات عن الاطام . قال في البدائع : أما بيان صفة الوتر فنحن عند أبي حنيفة فيه ثلاث روايات : روى حماد بن زيد عنه أنه فرض . وروى يوسف بن خالد السمطي أنه واجب . وروى نوح ابن أبي مرهم العروزي في الجامع عنه أنه سنة وهو أخذ أبو يوسف =

.....

== ومحمد والشافعي رحمهم الله وقالوا أنه سنة مؤكدة أكد من سائر

السنن الموققة أهـ ١/٢٧٠، البسوط ١/١٥٥، الاختيار ١/٣٩

جوهرة ١/٦٧، لباب ١/٧٦-٧٥، تبين ١/١٦٩-١٦٨، بحر

٤٠-٤١، رمز ١/٤٤، أبو السعود ٢٤٩-٢٥٠، كشف ١/٦٣

فتح وعنايه ١/٤٢٣، بظاهيه ٢/٤٨٨، عدة الرطايه ١/١٧٠، فنية

التلى ٤١١-٤١٢، مختصرها ١٨٨، مجمع ودر منتقى ١/١٢٨

در مختار ١/٦٢١-٦٢٠، در ١/١١٢، مراقى الفلاح ٣-٤-٥، ك در

١/٢٧٩ . الفتف فى الفتاوى ١/٤٧

ووفقوا بين الروايات . قال أبو السعود بعد قوله "الوتر واجب"

هذا آخر أقوال الأمام وهو الظاهر من مذهبه وهو الأصح وأنه أنه

سنة مؤكدة وبه أخذ صاحبان . وأنه أنه فرض وبه أخذ زفر . وقيل

بالتوفيق : ففرض أى عطا . وواجب أى اعتقاداً وسنة أى ثبتاً .

وأجمعوا أنه لا يكفر جاحده وأنه لا يجوز بدو نية الوتر وأن القراءة

تجب فى كل ركعة نهر . وثمرة الخلاف تظهر فى أن تذكره فى

الفرض مفسد له كتحكسه عنده خلافاً لهط أهـ ٢٤٩-٢٥٠، لباب

٧٦-٧٥، بحر ٢/٤٠، شرنبلال ١/١١٢، رد المحتار ١/٢٢١

مراقى الفلاح ٣٠٤ .

٦٨ - وإذا طلعت الشمس وقد بقي عليه من الفجر ركعة فإن صلاته فاسدة وعليه أن يستقبل الفجر إذا ارتفعت الشمس. وروى من أبي يوسف أنه قال يمكث حتى ترتفع الشمس ثم يتم الصلاة بتلك التحريم وفي قول الشافعي يمضي عليها ويجوز (١)

(١) قال في المصنوع : ولو طلعت الشمس وهو في خلال الفجر فسدت صلاته عندنا وعند الشافعي لا تفسد اعتباراً بحالة الخروب وأستدل بقوله عليه الصلاة والسلام من أدرك ركعة من الفجر قبل طلوع الشمس فقد أدرك . والفرق بينهما عندنا أن بالغروب يدخل وقت الفرض فلا يكون منافياً للفرض وبالطلوع لا يدخل وقت الفرض . فكان مفسداً للفرض كخروج وقت الجمعة في خلالها مفسداً للجمعة لأنه لا يدخل وقت مثلها . قال والأصح عندي في الفرق أن الطلوع بظهور حاجب الشمس وهو لا تنتفي الكراهة بل نتحقق فكان مفسداً للفرض والغروب بآخره فيه تنتفي الكراهة فلم يكن مفسداً للحصر لهذا . وتأويل الحديث أنه لبيان الوجوب بادراك جزء من الوقت قل وأكثر . ومن أبي يوسف أن الفجر لا يفسد بطلوع الشمس ولكنه يصبر حتى إذا ارتفعت الشمس أتم صلاته وكأنه استحسّن هذا ليكون مؤدياً ببعض الصلاة في الوقت . ولو أفسدناها كان مؤدياً بجميع الصلاة خارج الوقت وأداء بعض الصلاة في الوقت أولى من أداء الكل خارج الوقت أهـ ١/١٥٢ ، بدائع ١/١٢٧ ، الباب ٢٢١-٢٢٣/١

وعند الشافعية قال النووي : لو دخل في الصبح أو لعصراً فغيرهط وخرج الوقت وهو فيها لم تبدل له صلاة سواء كان صلى في الوقت ركعة أو قل أو أكثر ودليلنا : حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال "من أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر . ومن أدرك ركعة من الصبح قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح" رواه البخاري ومسلم أحـ المجموع ٤/٣ . البخاري في مواقيت الصلاة باب من أدرك من الفجر ركعة . مسلم في المساجد ومواضع الصلاة باب من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك تلك الصلاة .

مالك في المولأ ٧٩ .

٦٩ - ولو أن رجلاً افتتح صلاة حين طلعت الشمس ثم ضحك فعليه
الوضوء في قول أبي حنيفة وأبي يوسف . روى عنهما الحسن
ابن زياد . وكذلك لو افتتح صلاة الفجر وترك القراءة في ركعة
منها ثم ضحك أو صلى من المغرب ركعتين ولم يقرأ القرآن ثم
ضحك . أو كان أما صلى ركعة ثم علم سورة ثم ضحك فعليه
الوضوء في هذا كله . وروى بشر بن الوليد في الأمالئ
وكذلك إذا ذكر صلاة قد فاتته في قول أبي حنيفة وأبي يوسف
يومربأن يشفع ثم يقضى الفائتة ثم . التي كان فيها . وإن ضحك
فيها فعليه الوضوء . وقال محمد وزفر في هذه المسائل كلها
فسدت صلاته ولا يومربأن يشفع ، ولو ضحك فلا وضوء عليه .
ولو كان على ثوبه نجاسة وهو لا يعلم ثم ضحك فلا وضوء عليه
في قولهم جميعاً . (١)

(١) لم أجدها .

٧. - إذا أراد أن يصلي بالليل تطوعا ان شاء صلى ركعتين ركعتين
وان شاء ستا ستا وان شاء ثمان ثمان في قول أبي حنيفة وقال
أبو يوسف ومحمد صلاة الليل مثنى مثنى . واتفقا في صلاة
النهار بأن الأربع أفضل . (١)

(١) قال في رمز الحقائق : وكره الزيادة في العدد على أربع ركعات
بتسليم واحدة في نفل النهار وكره الزيادة على ثمان ركعات ليلا
أى في الليل لأنه عليه السلام لم يزد عليه . وقال أبو يوسف ومحمد
لا يزيد بالليل على ركعتين بتسليم . والأفضل فيهما أى في الليل
والنهار رباع أى أربعة أربعة وهو غير منصرف للوصف والعدل لأنه
معدل عن أربعة أربعة ككثاث معدول عن ثلاثة ثلاثة . وهذا تسول
أبي حنيفة وتالا الأفضل في الليل مثنى مثنى وفي النهار أربع أربع .
وقال الشافعى : فيهما مثنى مثنى لحديث البارقي عن ابن عمر أنه
عليه السلام قال صلاة الليل والنهار مثنى مثنى . ولهما ما روى عن
ابن عمر أنه عليه السلام قال صلاة الليل مثنى مثنى . وله : ما روى
عائشة رضى الله عنها أنه عليه السلام كان يصلي بالليل أربع ركعات
الحديث رواه البخارى ومسلم . وما روى عنها أنها قالت أنه عليه السلام
كان يصلي الضحى أربعاً ولا يفصل بينهما بسلام .

وحديث البارقي لم يثبت ولكن ثبت فمعناه شفع لا وترأه ١ / ٤٦
تبين ١ / ١٧٢ - بحر ٥٧ - ٥٨ / ٢ ، أبو السعود ٢٥٥ - ٢٥٦ / ١ ، كشف
١ / ٦٦ - ٦٥ ، مصوك ١٥٨ - ١٥٩ / ١ ، بدائع ٢٩٤ - ٢٩٥ / ١ ، الاختيار
١ / ٦٨ - ٦٧ ، جوهرة ٨٦ / ١ ، لباب ٩٠ - ٩١ / ١ ، غاية فتح ٤٥ - ٤٦ / ١
بنايه ٥٣٦ - ٥٤٦ / ٢ ، صمد القراية ١٧١ - ١٧٢ / ١ ، غنية لمتلى ٣٩٠ -
٣٩٢ ، مختصرها ١٨٠ ، مجمع ودر منتقى ١ / ١٣١ ، در مختار ٦٣٢ -
٦٣٣ / ١ ، در ١١٦ / ١ ، مراقى الفلاح ٣١٩

وبقولهما أن الأفضل في الليل مثنى مثنى يفتى . قال أبو السعود :
وبقولهما يفتى اتباع الحديث معراج ورده الشيخ قاسم بما استدل
بالمشايع لئلا طم من أن الأربع ترجحت لكونها أكثر مشقة على النفس
وقد قال عليه السلام إنما أجرك على قدر نصبك ، وقوله عليه السلام
في حديث الصاحبين مثنى مثنى يحتمل أن يراد به شفع لا وتر نهر .

.....

== والخلاف في غير التراخي والسنن المؤكدة حموى أ ه ١/٢٥٦ شرنبلال

١/١١٦ ، الباب ١/٩٢ ، رد المحتار ١/٦٣٣ ، منحه الخالق ١/٥٨

ط در ١/٢٨٥ ، وقولهم أوفق وأصح أ ه عدة الرطابة ١/١٨٢

قوله " لحديث البارقى عن ابن عمر الخ " رواه ابو داود في الصلاة باب

في صلاة النهار ٢/٦٥ . الترمذى في أبواب الصلاة باب طجا أ أن

صلاة الليل والنهار مثنى مثنى رقم ٥٩٧ . ابن طجة في أبواب

اقامة الصلاة باب طجا أ في صلاة الليل والنهار مثنى مثنى رقم ١٣١٦

الدارقطنى في الصلاة باب صلاة النافلة في الليل والنهار ١/٤١٧

الطحاوى في الصلاة باب التطوع بالليل والنهار كيف هو ؟ ٧٣٣٤ .

وابن خزيمة في الصلاة باب التسليم في كل ركعتين من صلاة

التطوع صلاة الليل والنهار جميعا ٢/٢١٤

قوله " ولهما ما روى عن ابن عمر الخ " رواه ابن طجة في أبواب اقامة

الصلاة باب ما جاء في صلاة الليل ركعتين رقم ١٣١٣ وروى البخارى

عن عبد الله بن عمر قال قال النبي صلى الله عليه وسلم صلاة الليل

مثنى مثنى فاذا أردت أن تنصرف فاركع ركعة توتر لك مصليت " كتاب

الصلاة باب طجا أ في الوتر ٢/١٢ مسلم في صلاة المسافرين

وقصرها . صلاة الليل مثنى مثنى والوتر ركعة من آخر الليل ٦/٣٠

أبو داود في الصلاة باب صلاة الليل مثنى مثنى ٨٠ - ٨١/٢ الترمذى

في أبواب الصلاة باب طجا أ أن صلاة الليل مثنى مثنى رقم ٤٣٧ وقال:

حديث ابن عمر حديث حسن صحيح . ابن طجة في أبواب اقامة

الصلاة باب ما جاء في صلاة الليل ركعتين رقم ١٣١٤ . أحمد فى

الصلاة باب الوتر بركعة وثلاث وخمس وسبع وتسع بسلام واحد ٢/٢٩٢-٢٩٣

قوله " وله طروت طائشة رضى الله عنها الخ " رواه البخارى في الصلاة

باب قيام النبي صلى الله عليه وسلم بالليل في رمضان وغيره ٢/٤٨-٤٧

مسلم في صلاة المسافرين وقصرها باب صلاة وعدد ركعات

النبي صلى الله عليه وسلم في الليل ٦/١٧

قوله " وما روى عنها الخ " روى مسلم من حديث معاذة . أنها سألت

طائشة رضى الله عنها كم كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى

صلاة الضحى ؟

قلت : أربع ركعات ويزيد ما شاء " كتاب صلاة المسافرين وقصرها ==

.....

== باب استحباب صلاة الضحى وأن أقلها ركعتان ٢٢٩/٥ ورواه أبو يعلى

الموصلى فى مسنده . حدثنا شيبان بن فروخ ثنا شيب بن سلمان .

قال : قالت عمرة : سمعت أم المؤمنين عائشة تقول كان رسول الله

صلى الله عليه وسلم يصلى الضحى أربع ركعات لا يفصل بينهما بكلام أه

نصب الراية ١٤٦/٢

قوله " لأنه عليه السلام لم يزد " قال فى البحر : روى عن النبي صلى الله

عليه وسلم أنه كان يصلى بالليل خمس ركعات تسع ركعات إحدى عشرة

ركعة ثلاث عشرة ركعة والثلث من كل واحد من هذه الأعداد الوتر

وركعتان سنة الفجر فيبقى ركعتان وأربع وست وثمان فيجوز الى هذا

القدر بتسليمة واحدة من غير كراهة أه ٥٧/٢

قال فى الدراية : لم أجده بل فى مسلم ما يخالفه . ففيه من طائفة

فى أثناء حديث : كنا نحد له سواكه وظهره . فيبعثه الله تعالى

ما شاء أن يبعثه من الليل فيتسوك ويتوضأ . ويصلى تسع ركعات

لا يجلس فيها الا فى الثامنة . فيذكر الله تعالى ويحمده ويدعوه . ثم

ينهض . ولا يسلم . ثم يقوم فيصلى التاسعة . وفى لفظ لغيره : هو وتر

بتسع ركعات أه ١٩٩-٢٠٠ / ١ ، نصب الراية ١٤٣/٢ ، الفتح ٤٤٧/٢

البناءيه ٥٣٨/٢ وفيها : هذا الحديث خلاف ما قاله المصنف من

قوله " لم يزد على ذلك " وذكر هذا حديثا غريبا ليس له أصل فأفهم أه

حديث طائفة رواه مسلم فى صلاة المسافرين وقصرها . صلاة الليل

ومن نام عنه أو مسروى ٢٥-٢٧ / ٦ .

٧١ - رجل افتتح التطوع ونوى أربع ركعات ثم تكلم فان عليه أن يقضى ركعتين في قولهم جميعا في هذه الرواية . وروى بشر بن الأزهر النيسابوري عن أبي يوسف أنه يلزمه وإن نوى مائة ركعة . وروى غسان عن أبي يوسف أنه قال إن نوى أربع ركعات يلزمه وإن كان نوى أكثر من ذلك لا يلزمه . (١)

(١) قال في البدائع : وأما بيان مقدار ما يلزم من التطوع بالشرع فنقول لا يلزمه بالافتتاح أكثر من ركعتين وإن نوى أكثر من ذلك في ظاهر الروايات عن أصحابنا الأبخاري الاقتداء . وروى عن أبي يوسف ثلاث روايات : روى بشر بن الوليد عنه أنه قال فيمن افتتح التطوع بنوى أربع ركعات ثم أفسدها قضى أربعاً ثم رجع وقال يقضى ركعتين . وروى بشر بن أبي الأزهر عنه أنه قال فيمن افتتح النافلة بنوى عدداً يلزمه بالافتتاح ذلك العدد وإن كان مائة ركعة . وروى غسان عنه أنه قال إن نوى أربع ركعات لزمه وإن نوى أكثر من ذلك لم يلزمه ولا خلاف في أنه يلزمه بالنذر وما تناوله وإن كثرة . وجه رواية ابن أبي الأزهر عنه أن الشرع في كونه سبباً باللزم كالنذر ثم يلزمه بالنذر جميع ما تناوله كذا بالشرع . وجه رواية غسان عنه أن ما وجب بإيجاب الله تعالى بناءً على مباشرة سبب الوجوب من العبد من ما وجب بإيجاب الله تعالى ابتداءً وهذا لا يزيد على الأربع فهذا أولى .

وجه ظاهر الرواية : أن الوجوب بسبب الشرع ما ثبت وضعاً بل ضرورة صيانة المولى من البطالان . ومعنى الصيانة يحصل بتطام الركعتين فلا تلزم الزيادة من غير ضرورة بخلاف النذر لأنه سبب الوجوب بصيغته وضعاً فيتقدّر الوجوب بقدر ما تناوله السبب . وأما قوله إن الشرع سبب الوجوب كالنذر فنقول نعم لكنه سبب لوجوب ما وجد الشرع فيه ولم يوجد الشرع في الشفع الثاني فلا يجب ولأنه ما وضع سبباً للوجوب بل الوجوب لما ذكرنا من الضرورة ولا ضرورة في حق الشفع الثاني في خلاف النذر فانه لا يلزم صريحاً فيلزمه بقدر ما يلزم . وكذا الجواب في السنن اللاحقة فلا يجب بالشرع فيها إلا ركعتين حتى لو قطعها قضى ركعتين في ظاهر الرواية عن أصحابنا لأنه نقل وطى رواية أبي يوسف قضى أربعاً في كل موضع يقضى في التطوع أربعاً ومن المتأخرين من ما يخفى أختار قول أبي يوسف هو الذي من الأربع منها بتسليط واحدة وهو الأربع قبل الظهر وقيل لو قطعها يقضى أربعاً ٢٩١-٢٩٢ / ١ ، المبسوط ١٥٩ / ١ .

٧٢ - رجل صلى أربع ركعات تطوعاً ولم يقرأ فيهن شيئاً فعليه أن يقضى ركعتين في قول أبي حنيفة ومحمد وفي قول أبي يوسف يقضى أربع ركعات (١).

(١) قال في البدائع : إذا أفسد الشفع بترك القراءة بأن صلى التطوع أربعاً ولم يقرأ فيهن شيئاً فعليه قضاء ركعتين في قول أبي حنيفة ومحمد وعند أبي يوسف عليه قضاء الأربع وهي من المسائل المعروفة بثان مسائل والأصل فيها أن الشفع الأول متى فسد بترك القراءة تبقى التحريم عند أبي يوسف فيصح الشرع في الشفع الثاني وعند محمد متى فسد الشفع الأول لا تبقى التحريم فلا يصح الشرع في الشفع الثاني . وعند أبي حنيفة إن فسد الشفع الأول بترك القراءة فيبطلت التحريم فلا يصح الشرع في الشفع الثاني وإن فسد بترك القراءة في أحدهما بقيت التحريم فيصح الشرع في الشفع الثاني . وجه قول محمد أن القراءة فرض في كل شفع من النفل في الركعتين جميعاً فكما يفسد الشفع بترك القراءة فيهما يفسد بترك القراءة في أحدهما لفوات ما هو ركن له لو ترك الركوع أو السجود أنه لا يفترق الحال بين الترك في الركعتين أو في أحدهما كذا هذا وصار ترك القراءة في الفساد والحدث العمدة والكلام سواء فإذا فسدت الأفعال لم تبقى التحريم لأنها تبقى لتوحيد الأفعال المختلفة فإذا فسدت الأفعال لا تبقى هي فلم يصح الشرع في الشفع الثاني لعدم التحريم فلا يتصور الفساد . ولأبي يوسف أن الأفعال وإن بطلت بترك القراءة لكون القراءة ركناً ولكن بقيت التحريم لأنها ما عقدت لهذا الشفع خاصة بل له وللشفع الثاني ألا ترى أنه لو قرأ يصح بناء الشفع الثاني عليه فإذا لم تبطل التحريم صح الشرع في الشفع الثاني ثم يفسد هو أيضاً بترك القراءة فيه . ولأبي حنيفة أنه لا بناء للتحريم مع بطلان الأفعال كما إذا ترك ركناً آخرًا وتكلم أو أحدث عمداً لأنها للجميع بين الأفعال المختلفة لتجعلها كلها عبادة واحدة فتبطل بطلان الأفعال كما قال محمد غير أنه إذا ترك القراءة في الشفع الأول في الركعتين جميعاً علم فساد الشفع بيقين لترك الركن بيقين : فأما إذا قرأ في أحد ي ==

.....

== الاولين لم يعلم يقينا بفساد هذا الشفع لأن الحسن البصرى كان يقول بجواز الصلاة بوجود القراءة فى ركعة واحدة وقوله وان كان فاسدا لكن انط عرفنا فسادہ بدليل اجتہادى غير موجب علم اليقين بل يجوز أن يكون الصحيح قوله غير اننا عرفنا صحة ما ذهبنا اليه وفساد ما ذهب اليه بفالب الرأى فلم نحكم ببطلان التحريم الثانية بيقين بالشك ولأن الشفع الأول متى دار بين الجواز والفساد كان الاحتياط فى الحكم بفساده ليجب عليه القضاء وبقاء التحريم ليصح الشرع فى الشفع الثانى ليجب عليه القضاء بوجود مفسد فى هذا الشفع أيضا اذا عرفت هذا الأصل فنقول اذا ترك القراءة فى الأربع كلها يلزمه قضاء ركعتين فى قول أبى حنيفة ومحمد وزفر لأن التحريم قد بطلت بفساد الشفع الأول بيقين فلم يصح الشرع فى الشفع الثانى فلا يلزمه القضاء بالافساد لعدم الافساد وعند أبى يوسف عليه قضاء الأربع لأن التحريم بقيت وان فسد الشفع الأول فيصح الشرع فى الشفع الثانى ثم يفسد بترك القراءة أيضا فيجب قضاء الشفعين جميعا أم

٧٣ - ولو أنه قرأ في إحدى الأخرين فعلية أن يقضى أربع ركعات فسي
قول أبي حنيفة وأبي يوسف وفي قول محمد عليه قضاء ركعتين ولو
أنه قرأ في الركعتين الأولى ولم يقرأ في الأخرين فعلية قضاء
الأخرين في قولهم جميعاً . ولو أنه قرأ في الركعتين الأخرين
ولم يقرأ في الأولى فعلية قضاء الأولى في قولهم جميعاً فسي
مذهبين مختلفين أما على قول أبي حنيفة وأبي يوسف فالأخريان
جائزتان لأن حرمة الصلاة باقية فيقضى الأولى في قول محمد
الأخريان فاسدتان وعليه قضاء الأولى لأن الحرمة قد فسدت على
قوله وقول زفر في هذه المسائل كلها مثل قول محمد (١)

(١) قال في البدائع: ولو ترك القراءة في إحدى الأولى وأحدى الأخرين
أو قرأ في إحدى الأولى فحسب عند محمد يلزمه قضاء الشفع الأول
لا غير لأن الشفع الأول فسد بترك القراءة في إحدى الركعتين من هذا
الشفع فبطلت التحريم فلم يصح الشرع في الشفع الثاني وعند أبي حنيفة
وأبي يوسف يلزمه قضاء الأربع أما عند أبي يوسف فليعدم بطلان
التحريم بفساد الصلاة . وعند أبي حنيفة لكون الفساد غير ثابت
بدليل مقطوع به فبقيت التحريم فصح الشرع في الشفع الثاني ثم فسد
الشفع الثاني بترك القراءة في الركعتين أو في أحدهما . ولو ترك
القراءة في الأولى ولم يقرأ في الأخرين يلزمه قضاء ركعتين وهو الشفع
الأول بالاجتماع لأنه فسد بترك القراءة في الركعتين فيلزمه قضاء
فأما الشفع الثاني فعند أبي يوسف صلاة كاملة لأن الشرع فيه قد صح
لبقاء التحريم وقد وجدت القراءة في الركعتين جميعاً فصح وعند
أبي حنيفة ومحمد وزفر لما بطلت التحريم لم يصح الشرع في الشفع
الثاني فلم تكن صلاة فلا يجب الا قضاء الشفع الأول والأخريان ولا يكونان
قضاء عن الأولى بالاجتماع أما عند أبي حنيفة ومحمد وزفر فلأن ==

باب القيام فى الفريضة

٧٤ - ليس فى شىء من الصلوات تنويت الا فى الوتر فى قول علمائنا جميعا
وفى قول الشافعى يقنت فى الفجر بعد الركوع الآخر فلو أن الا طم
قنت فى الفجر فان المقتدى لا يتابعه فى قول أبى حنيفة ومحمد.
وقال أبو يوسف يقنت معه . وذكر الاختلاف فى الجامع
الصغير (١)

(١) المبسوط ١/١٦٥ ، بدائع ٢٧٣-٢٧٤ / ١ ، الجامع الصغير مع النافع
الكبير ٧٢ ، الاختيار ٥٥-٥٦ / ١ ، الجوهرة ٦٧-٦٨ / ١ ، لباب ١/٧٧
تبين ١/١٧٠ ، بحر ٤٧-٤٨ / ٢ ، رمز ١/٤٥ ، أبو السعود ١/٢٥٢
منابه وفتح ٤٣١-٤٣٥ / ١ ، بنابه ٥١٢-٥٢٠ / ٥ ، عمدة الرطاب ١/١٧
فتح باب العنايه ١٧٨-١٧٩ / ١ ، قهستانى ١/١٢٧ ، غنية لمتلى
٤١٨ ، مجمع ودر منتقى ١/١٢٩ ، در مختار ١/٦٢٦ ، درر ١/١١٢
مراقى الفلاح ٣١٢ ، خانيه ١/٢٤٥ ، هندية ١/١١١ ، المجمع
٤٣٧-٤٤٥-٤٤٦ / ٣ ، روضه الطالبين ٢٥٣-٢٥٤ / ١ .

٧٥ - اذا سلم وعليه سجدة التلاوة قد نسيها فجاء رجل واقتدى به بعد التسليم ثم ذكر الاطام تلك السجدة فان اقتداء الرجل صحيح سواء سجد الاطام أو لم يسجد في قولهم جميعا . ولو كان على الاطام سجدة السهو فجاء رجل واقتدى به بعد السلام فان اقتداءه لا يصح الا أن يسجد الاطام للسهو في قول أبي حنيفة وأبي يوسف وقال محمد وزفر صح اقتداء الرجل سواء سجد الاطام أو لم يسجد وقال بعضهم اقتداؤه لا يصح سواء سجد الاطام للسهو أو لم يسجد وهو قول بشر. (١)

(١) قال في المبسوط: رجل سلم على تطام من صلاته في نفسه ثم اقتدى به رجل وكبر ثم ذكر الاطام أن عليه سجدة التلاوة أو أنه لم يقرأ التشهد في الرابعة فاقتداء الرجل به صحيح لأن سلام الاطام سهو وسلام السهو لا يخرج من الصلاة فحصل الاقتداء في حال بقاء تحريم الصلاة الاطام فان عاد الاطام الى سجدة التلاوة أو قراءة التشهد تابعة الرجل ثم يقوم لا تطام صلاته بعد فراغ الاطام من التشهد أو من سجود السهو وان لم يعد الاطام اليها لم تفسد صلاته لأن ما تذكر ليس من الاركان وكذلك لا تفسد صلاة المقتدى فيقوم لا تطام صلاته . وان ذكر الاطام أن عليه سجود السهو فعلى قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهم الله تعالى اقتداء الرجل به موتوف فان عاد الاطام الى سجود السهو صح الاقتداء وتابعه الرجل وان لم يعد لا يصح اقتداؤه به عند محمد وزفر رحمهم الله تعالى الاقتداء صحيح على كل حال . وقال بشر لا يصح الاقتداء على كل حال لأن مذهبه أن سجود السهو ليس من الصلاة فانه يؤدي بعد السلام وعندنا سجود السهو من الصلاة لأنه جبر لنقصانها . ثم عند محمد وزفر رحمهم الله تعالى من سلم وعليه سجود السهو لا يصير خارجا من الصلاة لأنه قد بقي عليه واجب من واجبات الصلاة فهو كسجدة التلاوة وقراءة التشهد . ولو خرج من الصلاة لم يعد فيها الا بتحريم جديدة فاذا لم يخرج ==

.....

== اقتداء الرجل به على كل حال . وعند أبي حنيفة وأبي يوسف
رحمهما الله بالسلام يخرج من الصلاة لأن السلام محلل قال
صلى الله عليه وسلم وتحليلها التسليم . وقد أتى به في موضعه مع
العلم بحاله فيعمل عمله في التحليل الا أنه اذا عاد يعود الى
حرمة الصلاة ضرورة ولا تتحقق تلك الضرورة قبل عوده فيخرج بالسلام
من الصلاة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى . ثم يعود اليها
بالعود الى سجود السهو . وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى
يتوقف حكم خروجه من الصلاة فلهذا كان الاقتداء به موقفاً أه
١٦٧-١٦٨ / ١ ، الأصل ١ / ١٦٧ ، بدائع ١ / ١٧٤ ، جوهرة ١ / ٩١
تبين ١٩٨-١٩٩ / ١ ، بحر ١١٤-١١٥ / ١ ، أبو السعود ٢٨٥-٢٨٦ / ١
فتح وعنايه ٥١٤-٥١٥ / ١ ، بتايه ٦٧٥-٦٧٦ / ٢ .

٧٦ - رجل ترك ركعتي الفجر ففى قول أبى حنيفة وأبى يوسف لا يقضى إذا ارتفعت وقال محمد أحب إلى أن يقضيها إذا ارتفعت الشمس . وقال الشافعى يقضيها من ساعته . (١)

(١) قال فى فتح باب العناية : ولا يقضيها . أى سنة الفجر عندهما إلا تبعاً لفرضه . قبل الزوال بالاتفاق وحده أيضاً عند بعض مشايخ ما وراء النهر . وقال محمد يقضيها وحدها أيضاً قبل الزوال لم يروى مسلم من حديث أبى هريرة قال عرضنا مع النبى صلى الله عليه وسلم فلم يستيقظ حتى طلعت الشمس فقال النبى عليه السلام لياخذ كل انسان برأس راحلته فان هذا منزل حضرنا فيه الشيطان قال ففعلنا ثم دعا بالطء فتوضأ ثم صلى سجدتين ثم أقيمت الصلاة فصلى الخدوة أى فرض الفجر قضاء . ولهما أن الأصل فى السنة أن لا يقضى وقد ورد هذا الحديث بقضاء سنة الفجر تبعاً فيبقى ما عدا ذلك على الأصل أهـ

١/١٩٦ ، قهستانى ١/١٣٨ - مسوط ١٦١-١٦٢ ، الجامع الصغير ٨ ، بدائع ١/٢٨٧ ، جوهرة ١/٨٥ ، لباب ١/٩٦ ، تبين ١/١٨٣ ، بحر ٢/٨٠ ، رمز ١/٤٨ ، أبوالسعود ١/٢٧٢ ، فتوح ونهايه ٤٧٧-٤٧٨ ، بنائه ١/٦١٠-٦١١ ، عمدة الرعاية ١/١٧٩ ، غنية المتطلى ٣٩٧ ، مجمع ودر منتقى ١/١٤٢ ، در مختار ١/٦٧٢ ، در ١/١٢٢ ، مراقى الفلاح ٣٢٨ - ط در ٣٠٠-٣٠١ .

وفى رد المحتار : وقال محمد أحب إلى أن يقضيها إلى الزوال كما فى الدرر قبل هذا قريب من الاتفاق لأن قوله أحب إلى دليل على أنه لو لم يفعل لا لوم عليه . وقال لا يقضى وإن قضى فلا بأس به كذا فى الخبازية . ومنهم من حقق الخلاف . وقال الخلاف فى أنه لو قضى كان نقلاً مبتدأ أو سنة كذا فى الحناية يعنى نقلاً عندهما سنة عنده كما ذكره فى الكافى اسطخيل أهـ ١/٦٧٢ ، ط مراقى الفلاح

.....

== ٣٦٨ ، قهستاني ١/ ١٣٨ ، ص٢٨٤ ١/ ٤٧٨ ، بتايه ٢/ ٦١١ ، شلبى

على التبيين ١/ ١٨٣

قوله " لما روى مسلم من حديث أبي هريرة . . الخ " مسلم فى المساجد
ومواضع الصلاة باب قضاء الصلاة الفائتة واستحباب تعجيل قضائها
١٨٣ / ٥ ، الطحاوى فى الصلاة باب الرجل يدخل فى صلاة الفداة
فيصلى منها ركعة ثم تطلع الشمس ١/ ٤٠٢ ، أحمد فى أبواب
قضاء الفوائت باب من نام من صلاة الصبح حتى طلعت الشمس
٣٠٦ - ٣٠٧ / ٢ .

قوله " عرسنا " التمرى من نزول المسافر فى آخر الليل أه
المفسر ٢/ ٣٠٩

وعند الشافعية : قال النووى فى شرح المذهب فى قضاء السنه
الراتية قولان : أحدهما وهو القديم لا يقضى كالكسوف ولا استسقاء
وتحمة المسجد . والثانى وهو الجديد يقضى أبدا . وفى قول حكاة
الخراسانيون ان فاتت فى النهار يقضى ما لم تغرب الشمس - وان
فاتت فى الليل يقضى ما لم يطلع فجرها . قال والصحيح
استحسان قضاء الجميع أبدا أه بتايه ٢/ ٦١٠ ، مخصصا .
المجموع ٤٩٠ - ٤٩١ / ٣ .

٧٧ - يقرأ في الركعتين الاوليين من الظهر بنحو ما يقرأ في الفجر وأودون ذلك . وذكر الاختلاف في الجامع الصغير ان في قول أبي حنيفة القراءة في الظهر في الركعتين سواء وكذلك في العصر يعني لا يكون أحدهما أطول من الآخر . وقال محمد الأولى أطول من الثانية . ولم يذكر قول أبي يوسف !

(١) قال في فتح باب العناية : ولا يبطل قراءة الركعة الأولى على قراءة الركعة الثانية الا في صلاة الفجر لأنها في وقت غفلة فيطال الركعة الأولى ليدركها من أبطأ في حضور الجماعة ولا اعتبار في الزيادة والنقصان بما دون ثلاث آيات لعدم إمكان الاحتراز منه وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف . وأما عند محمد فيستحب تطويل الركعة الأولى من الصلوات كلها لما في الصحيحين من حديث أبي قتادة واللفظ للبخاري أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الظهر في الركعتين الأولىين بفاتحة الكتاب وسورتين وفي الركعتين الأخيرين بفاتحة الكتاب ويطول في الركعة الأولى ما لا يطول في الثانية وهكذا في الصبح . وأجيب بأن الحديث محمول على الإطالة بالثناء والتعوذ . ثم هذا في الفرائض وأما في النوافل فإطالة الثانية غير مكروهة أهـ ١٥٦-١٥٧ / ١ ، قهستاني ١/١١٠ ، مسوط ١/١٦٣ الأصل ١/١٦٢ - الجامع الصغير ١٠ ، بدائع ١/٢٠٦ ، جوهرة ٧٩ تبين ١/١٣٠ ، بحر ١/٣٦٢-٣٦١ ، رمز ١/٣٦ ، أبو السعود ١/٢٠٢ ، فتح وعنايته ١/٣٣٦ ، بناتيه ٢/٢٨٦-٢٨٥ ، عمدة الرعاية ١/١٥٣ ، غنية القملي ٣١١-٣١٣ ، مجمع ودر منتهى ١٠٥-١٠٦ / ١ در مختار ٥٠٥-٥٠٦ / ١ ، مراقي الطلاح ٢١٤ ، ط در ٧٢٣٦ ، درر ٨٢ - ١/٨٣ ، هندیه ١/٧٨

قيل الفتوى على قول محمد . قال في الدر: وتطال أولى الفجر على ثانيها بقدر الثلث وقيل النصف ندباً فلو فحش لا بأس به فقيل وقال محمد أولى الكل حتى التراجع قيل وطلبه الفتوى وإطالة الثانية على الأولى يكره تنزيهاً اجطماً أهـ . در منتهى أيضاً ١/١٠٥ ==

.....

== قوله " قيل وعليه الفتوى " قاله في مصراج الدراية ومثله في المجتبى
وفى التتار خانية من الحجة وهو المأخوذ للفتوى . وفى الخلاصة
انه أحب وجنح اليه فى فتح القدير ونأزله فى شرح المنية بأنسه
محمول على الاطالة من حيث الثناء والتعظيم بما دون ثلاث آيات . .
وقال فى الحلبة بعد أن حقق دليلهما فيظهر على هذا أن قولهما
أحب لا قوله وأن الأولى كهن الفتوى على قولهما لا قوله وأقره فى البحر
والشرنبلاليه واعتمد قولهما فى الكنز واللمعة والمختار والهداية
فلذا اعتمده المصنف أيضا أه رد المختار ١/٥٠٦ ، بحر ١/٣٦٢
شرنبلاليه ١/٨٣ ، أبوالسعود ١/٢٠٢ ، فتح ١/٣٣٦-٣٣٧ ، غنية
المتطلى ٣١٣ ، حاشيه عبد الحلیم ١/٦٩

قوله " لما فى الصحيحين من حديث أبى قتادة الخ " البخارى فى
أبواب صفة الصلاة باب يقرأ فى الآخرين بفتح الكتاب ١/١٠٣ مسلم
فى الصلاة باب القراءة فى الظهر والمصر ١/١٧٤ ، أبوداود فى
الصلاة باب طجاء فى القراءة فى الظهر ١/٥٠٤-٥٠٣ ، أحمد فى
أبواب صفة الصلاة باب قراءة السورة بعد الفاتحة فى الأولين وهل
تسن قراءتها فى الآخرين أم لا ٢/٢٠٧-٢٠٨

وفى عمدة القارى : ما قاله محمد قال به بعض الشافعية أه ٥/٧

قول المصنف " ولم يذكر قول أبى يوسف " قلت هو مع أبى حنيفة كط فى
فتح باب العنايه ١٥٦-١٥٧ ، البدائع ١/٢٠٦ ، تبين ١/١٣٠ -
بحر ١/٣٦١ ، غنية المتطلى ٣١٢ ، هدايه ١/٣٣٦ .

باب الحسد

٧٨ - إذا خشي الرجل أن يبتدعه الحدث فأنصرف لا يجوز له أن يهني على صلاته في قول أبي حنيفة وزفر لأن ذلك خلاف طجاء به الأثر وقال أبو يوسف يجوز أن يهني على صلاته لأنه مجز من المضى عليه ولا اختلاف ذكر في اختلاف زفر. (١)

(١) قال في البدائع : لو علم أنه لم يسبقه الحدث لكنه خاف أن يبتدعه فأنصرف قبل أن يسبقه الحدث ثم سبقه لا يجوز له البناء في ظاهر الرواية . وروى عن أبي يوسف أنه يجوز . وجه قوله : أنه مجز من المضى فصار كما لو سبقه الحدث ثم انصرف . وجه ظاهر الرواية : أنه صرف وجهه عن القبلة من غير عذر فلم يكن في معنى مورد النص ولا جطع فبقى على أصل القياس أهـ ١/٢٢ ، مسوط ١/١٦٩ - الأصل ١/١٦٨

جاء ذكر النص ولا جطع والقياس في البدائع ص. ١/٢٢ ، حيث قال : أما النص . فما روى عن عائشة من النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال من قام أو رعى في صلاته انصرف وتوضأ ويهني على صلاته ما لم يتكلم . وأما اجطع الصحابة فان الخلفاء الراشدين والعبادلة وأنس بن مالك وطلحة الفارسي رضي الله عنهم قالوا بالبناء . وروى أن أبا بكر الصديق رضي الله عنه سبقه الحدث في الصلاة فتوضأ ويهني . ومسر رضي الله عنه سبقه الحدث وتوضأ ويهني على صلاته . وعلى رضي الله عنه كان يصلي خلف عثمان فرعى فأنصرف وتوضأ ويهني على صلاته . فثبت البناء في الصحابة رضي الله عنهم قولاً وفعلاً . وأما القياس : فهو قياس الحدث الذي يسبق الانسان من غير قصد على الحدث العمد قبل تمام أركان الصلاة بجامع الفساد في كل أهـ بتصرف . جاء في موطن الإمام محمد : من سبقه حدث في صلاته . فلا بأس بأن ينصرف ولا يتكلم فيتوضأ . ثم يهني على ما صلى . وأفضل ذلك . أن يتكلم ويتوضأ . ويستقبل صلاته وهو قول أبي حنيفة أهـ ٧٥ .

.....

== قوله في البدائع : " فلم يكن في معنى النص ولا جطع " هذا الكلام من أبي حنيفة رحمه الله على أساس أن الحدث الوارد في الحديث وقع فعلا أثناء الصلاة . أما الحدث المبتر للمصلي فقد وقع بعد ما فارق المصلي الصلاة للوضوء . فلا يكون سواء في الحكم . وأقول : ان الحدث المبتر للمصلي هو في معنى الحدث الواقع أثناء الصلاة . ومن ثم يكون في معنى النص من كون الحكم فيهما واحدا . وهو البناء لا الاستئناف لأن الحامل للمصلي على مفارقة الصلاة في الأمرين هو الحادث سواء وقع في أثناء الصلاة أو ابتدر المصلي اذ لولاه لما قطع المصلي صلاته . ومن هذا يترجح فسي هذه المسألة القول بالبناء .

٧٩ - اذا قعد فى الرابعة قدر التشهد ثم ضحك قهقهة فصلاته تامة
وعليه الوضوء لصلاة أخرى فى قول طمأنا الثلاثة . وقال زفر اذا
ضحك بعد ما قعد قدر التشهد فلا وضوء عليه لأن الأثر جاء فى
الذى يعيد الوضوء والصلاة وما هنا لا تجب إعادة الصلاة (١).

(١) قال فى المبسوط: ان قهقهه بعد ما قعد قدر التشهد قبل أن يسلم
لم تفسد صلاته كما لو تكلم فى هذه الحالة لأنه لم يبق عليه شئ من
أركان الصلاة ولكن يلزمه الوضوء لصلاة أخرى عندنا ولا يلزمه عند زفر
رحم الله تعالى قال القهقهة عرفناها حدثاً بالنص بخلاف القياس
والنص ورد بإعادة الصلاة والوضوء بالقهقهة . فكل قهقهة توجب
إعادة الصلاة توجب الوضوء وما لا يوجب إعادة الصلاة لا يوجب الوضوء
لأنه ليس فى معنى المنصوص من كل وجه . ولنا : أن الضحك صادف
حرمة الصلاة لبقائها ما لم يسلم حتى لو نوى المسافر الإقامة فى هذه
الحالة لزمه الاطمئنان بالنص صار الضحك حدثاً لمصادفته حرمة الصلاة
فان الجنابة تفحش بالقهقهة فى حالة المناجاة وذلك باق بقاء التحريم
فألزمناه الوضوء لهذا فأما إعادة الصلاة فليقاً البناء عليه وعجزه عنه
بالقهقهة لفساد ذلك الجزء ولم يبق عليه البناء هنا فلم تلزمه إعادة
لهذا . وكذلك لو قهقهه فى سجدة السجود لأن العود اليه يرفع
السلام دون القعدة فكأنه قهقهه بعد القعدة قبل السلام الا فى رواية
شاذة عن أبى يوسف رحمه الله تعالى أن العود الى سجود السهو
يرفع القعدة كالعود الى سجدة التلاوة فعلى تلك الرواية تلزمه
إعادة الصلاة أهـ المبسوط ١٧١- ١٧٢ / ١ ، الأصل ١٧٢ / ١ ، الأثر
بإعادة الصلاة والوضوء بالقهقهة هو : ما روى الاطام محمد فى الحجة
بسنده عن ابن عمر قال : اذا قهقهه الرجل فى صلاته أطاد الوضوء
والصلاة أهـ ١ / ٢٠٤ ، وروى بإسناده أحاديث أخرى .

٨. - الامام اذا سبقه الحدث فقدم رجلا لم يدركه أول الصلاة فصلى

الثانى تطام صلاة الامام ثم ضحك بعد ط تشهد فعليه أن يحيد

الوضوء والصلاة وأما من خلفه فصلاتهم تامة ولم يذكر الاختلاف

فى كتاب الصلاة وقال ابو يوسف فى الأولى صلاة من خلفه تامة

فى قول أبى حنيفة . وقال أبو يوسف طلى من خلفه أن يحبس

الصلاة . (١)

(١) قال فى المصنوع : امام أحدث فقدم رجلا قد فاتته ركعة فعليه أن

يصلى بهم بقية صلاة الامام . والأولى للامام أن يقدم مدركا مسبقا

لأن المدرك أقدر على تطام صلاته من المسبق وقال صلى الله

عليه وسلم من قلد انسانا عملا ونى رعيته من هو أولى منه فقد خان

الله ورسوله وجطاعة المؤمنين . ولكن مع هذا المسبق شريك فى

التحريرة وصحة الاستخلاف بوجود المشاركة فى التحريمة والحاجتا الى

اصلاح صلاته فجاز تقديمه وقام مقام الأول فاذا انتهى الى موضع

السلام تأخر وقدم رجلا من المدركين ليسلم بهم لأنه عاجز عن السلام

لبقاء ركعة طليه فيستعين بمن يقدر عليه فان اطامه بعد سلام الامام

فلهذا قدم مدركا ليسلم بهم ثم يقوم فيقضى مابقى عليه من صلاته الى

أن قال : فان قعد الامام الثانى فى الزبنة قدر التشهد ثم قهقه

فعليه إعادة الوضوء والصلاة . لأنه قد بقى عليه ركعة فضحكه حصل

فى خلال الصلاة فى حقه وصلاة القوم تامة لأنه لم يبق عليهم البنية .

وروى عن أبى يوسف رحمه الله تعالى أنه قال صلاة القوم فاسدة لفساد

ما مضى ولو ضحكوا بأنفسهم فى هذه الحالة كانت صلاتهم تامة فضحا

الامام فى حقهم لا يكون اكثر تأثرا من ضحكهم . فأما الامام الأول

فان كان قد فرغ من صلاته خلف الامام الثانى مع القوم فصلاته تامة

كغيره من المدركين وان كان فى بيته لم يدخل مع الامام الثانى نسي

الصلاة فصلاته فاسدة . وفى رواية أبى حنيفة رحمه الله تعالى قال ==

.....

= صلاته تامة . وجه هذه الرواية أنه مدرك لأول صلاته فيكون كالفارغ
بقعدة الامام قدر التشهد . والرواية الأولى أصح وأشبه بالصواب
لأنه قد بقي عليه البناء وضحك الامام في حقه في المنع من البناء
كضحكة ولو ضحك هو في هذه الحالة فسدت صلاته فكذلك ضحكك
الامام في حقه . ورواية أبي حفص رحمه الله تعالى كأنه غلط وقس
من الكاتب لأنه اشتغل بتقسيم ثم أجاب في الفصلين بأن صلاته تامة
وظاهر هذا التقسيم يستدعي المخالفة في الجواب أهـ ١٧٢ - ١/١٣٣
الأصل ١/ ١٧٢ ، قوله " قال صلى الله عليه وسلم من قلد انسانا
عملا . . الخ " وروى بلفظ " من استعمل رجلا على عصاة وفي تلك
العصاة من هو أولى فقد خان الله ورسوله وجماة المسلمين " ~~أخرجه ابن عدي~~
أخرجه ابن عدي والعقيلي والحاكم والطبري وغيرهم أهـ عمدة
الرباطة ١/ ١٦١ .

٨١ - ولو أن أماً ط قعد قدر التشهد ثم ضحك قبل أن يسلم وخلفه

مسبوق فصلاة الإمام جائزة في قولهم جميعاً وصلاة المسبوق فاسدة

في قول أبي حنيفة . وفي قولهم ط صلاة المسبوق تامة يقومون فيقضون

وكذلك إذا أحدث الإمام متعمداً قبل السلام . ولو أنه تكلم

جازت صلاته وصلاة المسبوقين في قولهم جميعاً وبغير الكلام

بمنزلة السلام . (١)

(١) قال في المسبوق: رجل صلى ركعة ثم جاء قوم فاقعدوا به فلما فرغ من صلاته وقعد قدر التشهد قهقهة أو أحدث متعمداً فصلاته تامة . لأنه لم يقعد بعد الركعة الرابعة حتى صلى ركعة أخرى وذلك مفسد للصلاة لأنه لم يبق عليه البناء . وصلاة القوم فاسدة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى . وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى لا تفسد لأنه لا سبب لافساد صلاتهم فإن الضحك والحدث لم يوجد منهم فلم يفسد صلاتهم انط تفسد بفساد صلاة الإمام ولم تفسد صلاة الإمام هنا فهو قياس ضحكه بحد السلام ولأن الإمام لم يقعد قدر التشهد فقد صار المسبوق في حكم المنفرد يقوم لا تمام صلاته ألا ترى أن سلام الإمام وكلامه لا يؤثر في حقه ولا يمنعه من البناء فكذلك ضحك الإمام وحديثه . وأبو حنيفة رحمه الله تعالى قال ما لم يسلم الإمام فالمسبوق مقتد به ألا ترى أنه لو نوى الإطاعة أثر ذلك في حق المسبوق وأنه ممنوع من القيام حتى يسلم الإمام والضحك والحدث إذا لاقى جزءاً من الصلاة كان مفسداً لذلك الجزء وفساد ذلك الجزء من صلاة الإمام يفسد مثله من صلاة المقتدي إلا أن الإمام لم يبق عليه البناء بفساد ذلك الجزء ولا يضره والمسبوق قد بقي عليه البناء بفساد ذلك الجزء يمنعه من بناء ما بقي عليه فيلزمه الاستقبال ألا ترى أنه لو ضحك بنفسه أو أحدث في هذه الحالة لزمه الاستقبال فكذلك فصل الإمام في حقه بخلاف السلام والكلام فالسلام منه للصلاة والكلام قاطع لا مفسد لأنه لا يفوت به شرط الصلاة وهو الشهادة فلم يؤثر ذلك في حق المسبوق . فأما الضحك والحدث مفسد لا قاطع لأنه يفوت به شرط الصلاة وهو الطهارة . ولهذا قيل لو تكلم الإمام بعد ما قعد قدر التشهد فعلى القوم أن يسلموا ولو أحدث الإمام متعمداً أو تهاق لم يسلم القوم وخروج الإمام من المسجد في كونه قاطعاً لكلامه فلا يفسد صلاة المسبوقين أهـ ١٧٣ - ١/١٧٤ ، الأصل ١/١٧١ .

٨٢ - وإذا صلى الرجل صلاة المغرب في منزله ثم أدرك الجماعة فأنه لا ينبغي له أن يدخل في صلاة الاطم وروى من أبي يوسف أنه قال لا بأس به ثم يشفع بالرابعة وكذلك في هذه الرواية إذا دخل في الثالثة فعليه أن يتم أربع ركعات لأنه دخل في حزمة الثلاث فصار كأنه أوجب على نفسه ثلاث ركعات فيجب عليه أربع ركعات. ولو أنه لم يدخل في صلاة الاطم ولكنه قال لله على أن أصلي ثلاث ركعات فعليه أربع ركعات في قول أبي يوسف وهكذا روى من أبي حنيفة ومحمد وقال زفر يلزمه ركعتان وروى بشر أنه يلزمه ثلاث ركعات وهو رواية عن أبي يوسف أيضا ، ولو قال لله على أن أصلي ركعة فعليه ركعتان في قول أبي يوسف وقال زفر لا يلزمه شيء (١).

(١) قال في الأصل : قلت أرايت رجلا صلى المغرب وفرغ منها ثم دخل مسجدا فأتيت الصلاة أصلي معهم أو يخرج ؟ قال : بل يخرج من المسجد ولا يصلي معهم . قلت : لم ؟ قال : لأنها ثلاث ركعات فأكروه له أن يقعد في الثالثة من النافلة . قلت : فان دخل وصلى معهم ؟ قال : إذا فرغ الاطم وسلم قام هذا فيشفع بركعة أهـ ١٧٨ / ١ وفي المسبوق : وإنما لا يدخل لأن التنفل بعد المغرب منهي عنه ولكن لأنه لو دخل منه فاما أن يسلم معه فيكون متنفلا بثلاث ركعات وهو غير مشروع أو يضيف اليها ركعة أخرى فيكون مخالفا لا طه فلم يهـ إذا لا يدخل منه ومن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه يدخل معه فإذا فرغ الاطم قام فصلى ركعة أخرى ليصير شفعا له ولا يبعد أن يقول لا طه بعد فراغ الاطم كالمسبق وهو بالشروع قد التزم ثلاث ركعات فكانه التزمها بالنذر فيلزمه أربع وعندنا ان دخل فعل كط قال أبو يوسف رحمه الله تعالى وقال بشر العريسي يسلم مع الاطم لأن هذا التغير كان بحكم الاقتداء وذلك جائز كالمسبق يدرك الاطم في القعدة يقعد معه وابتداء الصلاة لا يكون بالقعدة وجاز ذلك بحكم الاقتداء فهذا مثله أهـ ١٧٥-١٧٦ / ١ ، موطأ محمد ٨٥-٨٦ ، الحج ٢١١-٢١٢ .

٨٣- ولو أن رجلا أم يقوم فسبقة الحدث فتقدم صبيا أو جنبا فسدت
صلاة وصلاة القوم وكذلك إذا قدم امرأة وقال زفر فاذا قد تمت
امرأة جازت صلاتها وصلاة النساء وهو اختيار محمد بن مقاتل (١).

(١) لو استخلف الاطام محدثا أو جنبا فسدت صلاته وصلاة القوم كذا ذكر
في كتاب الصلاة في باب الحدث لأن المحدث لا يصلح خليفة فكان
اشتغاله باستخلاف من لا يصلح خليفة صلا كثيرا ليس من أعطال الصلاة
فكان اعراضا عن الصلاة فتفسد صلاته وتفسد صلاة القوم بفساد صلاته
ولأن الاطام لم يستخلفه فقد اقتدى به ومتى صار هو مقتديا به صار
القوم أيضا مقتدين به والاقتداء بالمحدث والجنب لا يصح فتفسد
صلاة الاطام والقوم جميعا وهذا عندنا فان حدث الاطام اذا تبين
للقوم بعد الفراغ من الصلاة فصلاتهم فأسددة عندنا فكذا في حال
الاستخلاف . وعند الشافعي اذا اقتدى به مع العلم بكونه محدثا
لا يصح الاقتداء به واذا لم يحلموا به ثم علموا بعد الفراغ فصلاتهم
تامة في حال الاستخلاف وقد ذكرنا المسألة فيما تقدم . وذكر
القدير في شرحه مختصر الكرخي ما يدل على أن استخلاف المحدث
صحيح حتى لا تفسد صلاته فانه قال اذا قدم الاطام رجلا والمقدم على
غير وضوء فلم يقم مقامه ينوي أن يؤم الناس حتى قدم غيره صح الاستخلاف
ولو لم يكن أهلا للخلافة لم يصح استخلافه غيره ولفسدت صلاة الاطام
باستخلافه من لا يصلح للخلافة فتفسد صلاة القوم وحينئذ لا يصح
استخلاف المقدم غيره . ووجهه : ان المقدم من أهل الامامة فسي
الجملة وانما التعذر لمكان الحدث فصار أمره بمنزلة أمر الاطام والأول
أصح لم ذكرنا وكذلك لو قدم صبيا فسدت صلاته وصلاة القوم لأن
الصبى لا يصلح خليفة للاطام في الفرض كما لا يصلح أصيلا في الامامة
في الفرائض وهذا على أصلنا أيضا فانه لا يجوز اقتداء البالغ ==

.....

== بالصبي في المكتوبة عندنا خلافاً للشافعي بناءً على أن اقتداء
المفترض بالمتنفل لا يصح عندنا وعندنا يصح.... وكذلك أن قدم الإمام
المحدث امرأة فسدت صلاتهم جميعاً من الرجال والنساء والإمام
والمقدم وقال زفر : صلاة المقدم والنساء جائزة وإنه تفسد صلاة
الرجال . وجه قوله : أن المرأة تصلح لإمامة النساء في الجلطة
وإنما لا تصلح لإمامة الرجال كما في الابتداء . ولنا أن المرأة لا تصلح
لإمامة الرجال قال صلى الله عليه وسلم أخر وهن من حيث أخرهن
الله " فصار باستخلافه إياها معرضاً عن الصلاة فتفسد صلاته وتفسد
صلاة القوم بفساد صلاته لأن الإمامة لم تتحول منه إلى غيره أ هـ
بدائع ١/٢٢٧ - مبسوط ١/١٨٠-١٨١ ، أصل ١/١٨٤-١٨٥
لم يذكر القدرى رأيه على استخلاف الصبي والمرأة إذا استخلفا
غيرهما ولكن تعليقه يدل على أنه موافق على عدم جواز استخلافهما
غيرهما لأنهما ليسا من أهل الإمامة في الجلطة بخلاف الرجل
المحدث في الجلطة .

٨٤ - رجل أُمى صلى بقوم وفهم من يقرأ ومن لا يقرأ فصلاة الإمام والقوم كلهم فاسدة في قول أبي حنيفة وفي قولهما صلاة الإمام ومن كان أميا جائزة صلاة القارئ فاسدة . ولو أن عربانا صلى بقوم لا يسمون وحرارة جازت صلاته وصلاة الحرارة ولا يجوز صلاة اللابس من في قول علطانا إلا في قول زفران صلاتهم جائزة لأن صلاة الإمام جائزة وكذلك إن كان بالرجل جرح سائل لا ينقطع فأما قوط لسم يمكن بهم العذر جازت صلاة الإمام ولا تجوز صلاة من خلفه إلا من كان به عذر وفي قول زفر صلاتهم كلهم جائزة . وكذلك إذا نسي رجل صلاة فصلى بقوم والقوم يحلمون إن الإمام نسي فإن صلاة الإمام تامة وصلاة من خلفه فاسدة هكذا ذكر من علطانا الثلاثة وفي قول زفر صلاتهم كلهم جائزة . (١)

(١) قال في المبسوط: أُمى صلى بقوم أميين وقارئين فصلاة الإمام والقوم كلهم فاسدة عند أبي حنيفة وعند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى صلاة الإمام والاميين تامة لأن الأُمى صاحب عذر فاذا اقتدى به من هو في مثل حاله ومن لا عذر به جازت صلاته وصلاة من هو في مثل حاله كالمازى يوم الحرارة واللابسين والمومى يوم من يصلى بالأيما ومن يصلى بالركيع والسجود وصاحب الجرح السائل يوم من هو في مثل حاله والأصحاء . ولأبي حنيفة رحمه الله تعالى طريقان : أحدهما : أنه لما جاؤا مجتمعين لأداء هذه الصلوات بالجماعة فالأُمى قادر على أن يجعل صلاته بالقراءة بأن يقدم القارئ فتكون قراءة إمامه قراءة له قال صلى الله عليه وسلم من كان له إمام فقرأه إلا إمامه قراءة له فإذا تقدم بنفسه فقد تراءى إمام الصلاة بالقراءة مع قدرته عليه بنفسه فتفسد صلاته وصلاة القوم أيضا بخلاف سائر الأعذار فليس الإمام لا يكون لابساً للمقتدين والركيع والسجود من الإمام لا ينوب عن المقتدى وضوء الإمام لا يكون وضوءاً للمقتدى فهو غير قادر على إزالة هذا العذر بتقديم من لا عذر له . فان قيل لو كان الإمام يصلى وحده وهناك قارئ يصلى بتلك الصلاة جازت صلاة الأُمى ولم ينظر إلى قدرته على أن يجعل صلاته بقراءة فلاقتداء =

.....

== بالقارى . قلنا : ذكر أبو حازم أن على قياس قول أبي حنيفة
رحمه الله تعالى لا تجوز صلاته وهو قول مالك رحمه الله تعالى
وبعد التسليم قلنا لم يظهر هناك من القارى رغبة فى أداء الصلاة
بالجمعة فلا يعتبر وجوده فى حق الأُمى بخلاف ما نحن فيه والطريق
الثانى : أن افتتاح الكل للصلاة قد صح لأنه أو ان التكبير فالأُمى
قادر عليه كالقارى فبصححة الاقتداء صار الأُمى متحلاً بفرض القراءة
عن القارى ثم جاء أو ان القراءة وهو طاهر من الوفاء بط تحمل فتفسد
صلاته وفساد صلاته تفسد صلاة القوم بخلاف سائر الأعذار فانها
قائمة عند الافتتاح فلا يصح الاقتداء ممن لا عذر له بصاحب العذر
ابتداء . فان قيل : لو اقتدى القارى بالأُمى بنية النفل لا يلزمه
القضاء ولو صح شروعه فى الابتداء للزمة القضاء . قلنا : انما لا يلزمه
القضاء لأنه صار شارعاً فى صلاة لا قراءة فيها وللشروع كالنذر . ولو نذر
صلاة بغير قراءة لا يلزمه شئ . الا فى رواية عن أبي يوسف رحمه الله
فكذلك اذا شرع فيها أهـ ١٨١-١٨٢ / ١ - الأصل ١٨٥ / ١

قوله " قال صلى الله عليه وسلم من كان له أطم الخ " هذا الحديث
رواه ابن ماجه فى الصلاة باب اذا قرأ الاطم فانصتوا ١ / ٢٧٧ .
الدارقطنى فى الصلاة باب ذكر قوله صلى الله عليه وسلم من كان له
امام فقرأه الاطم له قراءة واختلاف الروايات ١ / ٣٢٣ - البيهقى فى
الصلاة باب من قال لا يقرأ خلف الامام على الاطلاق ١٦٠ / ٢ .
والحديث روى من طرق عديدة مرفوعة من جابر بن عبد الله عنه
صلى الله عليه وسلم . وقد ضعف . واعترف الضعفاء لرفعة كالبیهقى
والدارقطنى وابن عدى بأن الصحيح أنه مرسل لأن الحفاظ كلسفیانین
وأبى الأحوص وشعبة وغيرهم روه من موسى بن أبى عائشة عن
عبد الله بن شداد عن النبى صلى الله عليه وسلم فأرسلوه والمرسل
حجة عند الأكثر . وعلى تقدير التنازل من حجته فقد رفعنا أبو حنيفة
بسند صحيح . روى محمد بن الحسن فى موطنه . أخبرنا أبو حنيفة .

== حدثنا أبو الحسن موسى بن أبى عائشة الى آخر السند بلفظ

.....

== " من صلى خلف الامام فان قراءة الاظم له قراءة أه الفتح بتفسير
١/٣٣٨ ، الموطأ ٦١ ، الحجة ١١٨-١١٩ / ١ ، قال العيني : طريق
صحيح أه عدة القارى ٥٩٤ ، بنطية ٢/٢٩٥ ، الفتح ١/٣٣٨
فتح باب العنايه ١٤٧ / ١ ، اصلاء السنن ٦١-٦٢ / ٤ ، قول المصنف
" صلاة الامام ومن كان اميا جائزة " فيه تسامح ولحل التعبير
بلفظ جائزة من تحريف النساخ والصواب صحيحة لأن الصحة استتبع
الغاية . فاية العبادة أى أثرها المترتب عليها سقوط القضاء عند
الغيباء . ومازاة الصحة البطلان والفساد . وهذا واضح من سياق
الكلام بعد هذا أه شرح البدخشى ١/٥٧

٨٥ - مسألة : ولو أن أمياً صلى ركعتاً أو ركعتين ثم علم سورة وكان أمياً ما أو

وحده فإن صلاته فاسدة في ظاهر كتاب الصلاة . وقال أبو يوسف

فيما رواه عنه ابن زياد أن صلاته تامة إذا قرأ في الركعتين

الأخريين لأنه وجد القراءة في الركعتين . (١)

(١) قال في المبسوط : أمي تعلم سورة وقد صلى بعض صلاته فقرأها فيبقى فصلاته فاسدة مثل الآخرين لزوال أميته في خلال الصلاة وكذلك لو كان قارئاً في الابتداء ف صلى بعض الصلاة بقراءة ثم نسي فصار أمياً فصلاته فاسدة مثل الآخرين وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى : وعند زفر رحمه الله تعالى لا تفسد في الموضعين جميعاً . وعند أبي يوسف ومحمد رحمه الله إذا تعلم السورة استقبل وإذا نسي بني استحساناً . لزفر رحمه الله تعالى . أن فرض القراءة في الركعتين ألا ترى أن القارئ لو ترك القراءة في الركعتين الأوليين وقد قرأ الآخرين أجزاءً فإذا كان قارئاً في الابتداء فقد أدى فرض القراءة فلا يضره حجزه عنه في الابتداء كما لا يضره تركه . وأبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى قالوا إذا تعلم السورة في خلال الصلاة فلو استقبلها كان مؤدياً لها على أكمل الوجوه فأمرناه بالاستقبال فأما إذا نسي القراءة فلو أمرناه بالاستقبال كان مؤدياً بجميع الصلاة بخير قراءة فالأولى هو البناء ليكون مؤدياً بعضها بقراءة . وأبو حنيفة رحمه الله تعالى يقول حين افتتاحها وهو أمي فقد انقضت صلاته بصفة الضعف فحين تعلم السورة فقد قوى حاله ونشأ القوي على الضعيف لا يجوز كالعاري إذا وجد الثوب في خلال الصلاة وكاليتيم إذا وجد الطء في خلالها وإذا كان قارئاً في الابتداء فقد التزم أداء جميع الصلاة بقراءة ثم عجز عن الوفاء بما التزم فكان عليها الاستقبال في الفصلين هذا أهـ ١/٨٢ . الأصل ١/١٨٥ .

٨٦ - مسألة : ولو أن أماً صلى بقوم ركعتين وقرأ فيهما ثم أحدث
وقدم أمياً فصلاتهم جميعاً فاسدة لأن الأمي ليس من أهل الإمامة
وروى عن أبي يوسف أنه قال صلاتهم تامة لأن في الركعتين الآخرين
لا تحتاج إلى القراءة. (١)

(١) في المسكوك : وإن كان الإمام قارئاً فقرأ في الركعتين الأولىين
ثم أحدث فاستخلف أمياً فسدت صلاتهم الأعلى قول زفر رحمه الله
تعالى فإنه يقول الإمام الأول أدى فرض القراءة وليس في الآخرين
قراءة فاستخلف القارئ والأمي فيه سواء . ولنا أن القراءة فرض
في جميع الصلاة تؤدي في موضع مخصوص فإذا كان الإمام قارئاً
فقد التزم أداء جميع الصلاة بقراءة والأمي عاجز من ذلك فلا يصلح
خليفة له واشتغاله باستخلاف من لا يصلح خليفة له يفسد صلاته
كما لو استخلف صبياً أو امرأة . وعلى هذا لو رفع رأسه من آخر
السجدة ثم سبقه الحدث فاستخلف أمياً فسدت صلاته وصلاة القوم
عندنا فأما إذا قعد قدر التشهد ثم أحدث فاستخلف أمياً فهو على
الخلاص المستوفى بين أبي حنيفة رحمه الله تعالى وصاحبيه أه
١٨٢- ١ - ٩٢/٢ ، الأصل ١٨٦-١٨٧/١ - هدايته
وحنايته ١/٣٧٦ .

٨٧ - مسألة : رجل صلى التطوع أربع ركعات ولم يقعد في الثانية

فصلاته فأسد في القياس . وروى عن محمد أنه قال بالقياس

وهو قول زفر . وأما في الاستحسان وهو قول أبي حنيفة

وأبي يوسف فإن صلاته جائزة وهو قول محمد في رواية كتاب

الصلاة . (١)

(١) قال في المبسوط : رجل صلى أربع ركعات تطوعاً ولم يقعد ففي

الثانية ففي القياس لا يجزئه وهو قول محمد وزفر رحمهما الله لأن كل

شفيع من التطوع صلاة على حدة تفترض القعدة في آخرها فترك

القعدة الأولى هنا كتركها في صلاة الفجر والجمعة فتفسد به

الصلاة .

وفي الاستحسان تجزئه وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهم الله

تعالى بالقياس على الفريضة لأن حكم التطوع أخف من حكم الفريضة

وهجوز أداء الفريضة أربع ركعات بقعدة واحدة فكذلك التطوع ألا ترى

أن في التطوع يجوز الأربع بتسليم واحدة وتحريم واحدة بالقياس

على الفرض فكذلك في القعدة أهـ ١٨٣ / ١ ، الأصل ١٨٨ / ١ .

٨٨ - مسألة : ولو أن اماماً صلى بالناس وقام صف من النساء خلفه
فصلاة من خلف النساء فاسدة وإن كان عشرين صفًا . ولو كانت
امرأة واحدة قامت في الصف أفست صلاة من من يمينها ومن يسارها
ومن خلفها وسائر القوم وصلاتهم تامة . ولو قامت امرأتان في الصف
روى عن محمد أنه قال امرأتان تفسدان صلاة أربعة من عمن
جانبيهما وخلفه وصلاة سائر الناس تامة . ولو كن ثلاثا فسدن
صلاة ثلاثة إلى آخر الصف وواحد من هذا الجانب وواحد من
هذا الجانب . وروى عن أبي يوسف روايتان . في أحد الروايتين
امرأتان تفسدان (١) صلاة رجلين إلى آخر الصفوف وكذلك
الثلاث . وفي قول الشافعي وبشر المرأة لا تفسد صلاة الرجل (٢).

(١) في الهامش : صلاة أربعة وثلاث نسوة يفسدن صلاة خمسة . وفي رواية
أخرى امرأتان تفسدان .

(٢) من مفسدات الصلاة محاذاة المصلي امرأة . وهذا في الاستحسان .
الرمز ١/٣٨ ، بدائع ١/٢٣٩ ، مراقى الفلاح ٢٦٧ ، والمحاذاة في
اللغة كما في تاج العروس : حاذاه محاذاة آراه وقابله . والحذاء
الآراء زنة ومعنى يقال جلس فلان بحذاءه وحاذاه صار بارأه كما في
الصاحح ويقال هو حذاءك وحذوتك بكسر هـ ومحاذاك . ويقال دأرى
حذوة دأره بالكسر والضم كما في الصاحح أهـ ١٠/٨ ، صاح ٢٣١٠
١١/٢٣١١ ، لسان العرب ١٦٩-١٧٢/١٤ ، مغرب ٧١٠٨ ، مصباح
١/١٢٦

وحذ المحاذاة أن يحاذى عضو منها عضو من الرجل نهر عمن
الخانية وفيه من المجتبى المحاذاة المفسدة أن تقوم بجانب الرجل من
غير حائل أو قدامه أهـ . قال فط في الزيلعي من اعتبار خصوص
المحاذاة بالساق والكعب لا دليل عليه أهـ أبو السعود ١/٢١١ -

درورد المحتار ٥٣٤-٥٣٥/١ ، دررد ١/٩١ ، منجم ١/١١٠

قهستانى ١١١-١١٢/١ ، بناء ١/٣٣٦ ، عبد الحليم ١/٧٤

حليمة ٤٩٧ ، شروط المحاذاة المفسدة عشرة : الأول - كونها بالغة =

.....

== أو صبيحة مشتهية وهي بنت تسع مطلقا أو شطن أو سبع إذا كانت
عيلة وصيمة فلولم تكن كذلك لا تفسد ولا فرق بين المحرم وفسيوره .
الثاني : كونها تعقل الصلاة فإن كانت لا تحقلها لا تفسد .
الثالث : أن تكون المحاذاة قدر ركن عند محمد وأداء الركن معها
عند أبي يوسف على ما مر . الرابع : أن تكون الصلاة مطلقة أي ذات
ركوع وسجود فلا تفسد المحاذاة صلاة الجنازة وسجدة التلاوة .
الخامس : كون الصلاة مشتركة من حيث التحريم بأن تبنى المرأة
تحريماتها على تحريم الرجل أو يبنيا تحريماتها على تحريم ثالث
فلا تفسد المحاذاة فيط إذا صليا صلاة واحدة منفردين أو مقتديا
أحدهما بإمام ولم يقتد به الآخر . السادس : كون الصلاة مشتركة
من حيث الأداء بأن يكون الرجل إماما لها لو كان لهط إمام فيهما
يوذيانه تحقيقا كالمقتدين أو تقديرا كالأحقيقين بعد فراغ الإمام
فلا تفسد المحاذاة إذا كانا مسبقين قاطا إلى قضاء ما سبقا لهما
وإن اشتركا من حيث التحريم لكن لم يشتركا من حيث الأداء كما أنه
لو اقتدى كل منهما بإمام غير الذي اقتدى به الآخر في صلاة
واحدة وإن اشتركا من حيث الأداء على التفسير المذكور لأنه يصدق
عليه لأن لهط إمام فيط يوذيانه لكن لم يشتركا من حيث التحريم .
فاضحل اعتراض صدر الشريعة بأن الشركة في الأداء لا توجد بدون
الشركة في التحريم فلا حاجة إلى ذكر الشركة في التحريم فتأمل .
السابع : اتحاد المكان حتى لو كان أحدهما على دكان طوقامة
والآخر على الأرض لا تفسد محاذاته . الثامن : اتحاد الجهة فلو أخلف
جهتهما بأن كانا يصليان في جوف الكعبة كل منهما إلى جهة
غير جهة الآخر لا تفسد المحاذاة . وكذلك في الثلثة . التاسع :
عدم الحائل . العاشر : أن ينوي الإمام مقابلة النساء هكذا قالوا
ولا شك أن هذا داخل في اشتراط الشركة فإنه إذا لم ينو مقابلة
النساء لا يصح اقتداؤها به فلم توجد الشركة . وذلك لأن نية مقابلة
النساء شرط في صحة اقتدائهن عندنا خلافا لفرأه ، فنية لم تقبل
١/١١١ - ٥٢٢ ، مختصرها ٢٣٤ ، جوهرة ٧١ - ٧٢/١ ، تبين ٣٧ - ١/١١٨
رمز ولأى ١/١٣٨ - مثلا مسكين ٢١١ - ١/٢١٢ ، مجمع ودر منقى
١/١١١ ، در ٩٠ - ٩١/١ ، در مختار ٥٣٥ - ٥٣٦/١ ، مراقى الفلاح ==

.....

٢٦٧-٢٦٨ ، لباب ١/٨١ ، قمهستانى ١١١-١١٢/١ ، فتح ٣٦٣ -
 ١/٣٦٤ ، عناية ١/٣٦١ ، بنابه ٣٣٣-٣٣٦/١ ، شرح الوطاية ٥٤-٥٥
 عدة الرطاية ١/١٥٤ ، فتح باب الحناية ١٥٧-١٥٨/١ ، والعبلة :
 المرأة التامة الخلق أه مختار الصحاح ٤٠٩-٤١٠ ، مصباح ١/٣٩٠
 وفى الفتح : والجامع أن يظل محاذاة مشتبهة منوبة الامامة فسى
 ركن صلاة مطلقة مشتركة تحريمه وأداء مع اتحاد مكان وجهة دون حائل
 ولا فرجة أه ١/٣٦٤ ، سجدى چلمى مع الهداية ١/٣٦٠ ، وفسى
 العناية وقد ظهر من هذا أنه اذا فأت شرط من شروطها لا تفسد أه
 ١/٣٦١ .

قال فى البحر : محاذاة المرأة الرجل تفسد صلاته استحسانا
 والقياس أن لا تفسد اعتبارا بصلاتها ومحاذاة الأ مرد . وجه الاستحسان
 حديث مسلم السابق من أنه صلى الله عليه وسلم جعل المجوز خلف
 الصف ولولا أن المحاذاة مفسدة لما تأخرت المجوز لأن الانفراد خلف
 الصف مكروه عندنا وفسد عند أحمد . ولحديث ابن مسعود آخروهن
 من حيث آخرهن الله . والحنفية يذكرونه مرفوعا والمحقق ابن الهمام
 منع رفعه بل هو موقوف على ابن مسعود وهو يفيد افتراض تأخرهن من
 الرجال لأنه وإن كان آحادا وقع بهما لمجمل الكتاب وهو قوله تعالى
 " وللرجال عليهن درجة " ٢٢٨ البقرة . فاذا لم يشر الهمام
 بالتأخير بعد ما دخلت فى الصلاة ونوى الا طامطتها فقد ترك فرض
 المقام فبطلت صلاته . واذا أشار الهمام بالتأخير فلم تتأخر تركت
 حينئذ فرض المقام فبطلت صلاتها دونه ولم يمكنه التقدم بخطوة أو
 خطوتين لأنه مكروه فلا يؤمر به وهذا هو الفرق بينها وبينه وهذا فى
 محاذاة غير الامام أو فى محاذاة طامطتها فصلاتها فاسدة أيضا لأنه
 اذا فسدت صلاة الا طام فسدت صلاة الطوم أه ٣٧٥-٣٧٦/١ ، -
 تبين ١/١٣٧ ، رمز ١/٣٩ ، بدائع ١/٢٣٩ ، عناية ١/٣٦١
 بنابه ٣٣٦-٣٣٧/١ ، لباب ١/٢٨١ ، غنية العتلى ٥٢٢-٥٢٣ .
 قوله " حديث مسلم " ولفظه : عن أنس بن مالك أن جدته طيبة دعت
 رسول الله صلى الله عليه وسلم للحام صنته فأكل منه ثم قال قوموا
 فأصلى لكم قال أنس بن مالك فقمنا الى حصيل لنا قد اسود من طول =

.....

== مالبس فنضحته بماء فقام عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم ووصفت
أنا والهيتم وراءه والعجوز من ورائنا فصلى لنا رسول الله صلى الله
عليه وسلم ركعتين ثم انصرف^٣ رواه مسلم في المساجد باب جواز
الجمعة في النافلة ١٦٢-١٦٣ / ٥، واللفظ له . أبو داود وفي الصلاة
باب الرجلين يوم أحد هما صاحبه كيف يتوطن ٤٠٦-٤٠٧ / ١
النسائي في الامامة باب موقوف الاطم اذا كان معه صبي وامرأة ٦٨ / ٢
ابن طحمة في الصلاة باب الاثنان جمعة ٣٠٢ / ١ . قوله " حديث
ابن مسعود " أخرجه عبد الرزاق في مصنفه موقوفاً على ابن مسعود
قال أخبرنا سفيان الثوري عن الأعشى عن ابراهيم عن أبي معمر عن
ابن مسعود قال كان الرجال والنساء في بني اسرائيل يصلون جميعاً
فكانت المرأة تلبس القالبين . فتقوم عليهما فتواعد خليلها . فألقى
عليهن الحيف فكان ابن مسعود يقول أخروهن من حيث أخروهن الله
قيل : فما القالبان ؟ قال أرجل من خشب يتخذها النساء
يتشرفن الرجال في المساجد أه ومن طريق عبد الرزاق رواه الطبراني
في معجمه أه نصب الراية ٣٦ / ٢ ، بظاه ٣٢٨ / ٢ ، فتح ٣٦٠ / ٧
فتح باب العناية ١٥٩ / ١ ، مصنف عبد الرزاق كتاب الصلاة باب
شهود النساء الجمعة ١٤٩ / ٣ صحح اسناده الحافظ ابن حجر في
آخر كتاب الأذان وقال أخرجه عبد الرزاق باسناد صحيح . . . وهذا
وان كان موقوفاً فحكمه حكم الرفع لأنه لا يقال بالرأى . وروى عبد الرزاق
أيضاً نحوه باسناد صحيح من ابن مسعود وقد أشرت الى ذلك فسي
أول كتاب الحيف أه فتح الباري ٣٥٠-٤٠٠ / ١ ، قلت : ليس للحنفية
دليل قوى في البطلان . قال في فتح باب العناية بعد ذكر الحديث
وقد قال تقي الدين بن دقيق العيد أنه حديث صحيح . والحديث
مع كونه موقوفاً لا دلالة فيه الا على الاستحباب فأخروهن عن الرجال
كتأخير الأطفال وفق ما ثبت في الأحاديث المرفوعة وعلى تسليم أن
الأمر للوجوب بناءً على أنه في حكم المرفوع فلا دلالة فيه على ابطال
الصلاة حال المحاذاة أه ١٥٩ / ١ ثم المرأة الواحدة تفسد صلاة
ثلاثة واحد عن يمينها وآخر من يسارها وآخر خلفها ولا تفسد أكثر
من ذلك لأن الذي فسدت صلاته من كل جهة يكون حائلاً بينها وبين
الرجال والمراةان يفسدان صلاة أربعة واحد من يمينها وآخر من

.....

== يسارهما صلاة اثنين خلفهما بحذاءهما لأن المثنى ليس بجمع تام فهبط كالواحدة فلا يتعدى الفساد الى آخر الصفوف . وان كسبن ثلاثا أفسدن صلاة واحد عن يمينهن وآخر عن يسارهن وثلاثسة ثلاثة الى آخر الصفوف وهذا جواب الظاهر . وفي رواية الثلاثة كالصف حتى يفسدن صلاة الصفوف خلفهن الى آخرها لأن الثلاثة جمع كامل ومن أبى يوسف أن المثنى كاللثلاث لأن الامام يتقدم مبط كما يتقدم الثلاث . وعنه أنه جعل الثلاثة كالأثنين حتى لا يفسدن الا صلاة خمسة ولا يسرى الفساد الى آخر الصفوف لأن الأثر ورد في الصف التام وهو قول عمر رضى الله عنه من كان بينه وبين امامه طريق أو نهر أو صف نساء فليس هو مع الامام ولو كان صف تام من النساء خلف الامام ووراءهن صفوف من الرجال فسدت تلك الصفوف كلها والقياس أن تفسد صلاة صف واحد لا غير لوجود الحائل في حق باقى الصفوف . وجه الاستحسان : ما تقدم في أثر عمر زيلعى . ولو كان وراءهن حائط خلفه صفوف لا تفسد صلاتهم على الأصح . ولو كان وراءهن صف من الرجال ثم الحائط ثم الصفوف فسدت صلاة الكل أهأه بالسجود

٢١١-٢١٢/١ ، تبين ١٣٩/١ ، بحر ٣٣٩/١ ، فتح ٣٦٤-٣٦٥/٧

بنايه ٣٤٠-٣٤١/١ ، غنية المتطلى ٥٢٤ ، بدائع ٢٣٩/١ ، مسبو

١٨٣/١ ، الاصل ١٨٩/١ . قول المصنف " وفي قول الشافعى وبشر

المرأة لا تفسد صلاة الرجل " قال النووي : اذا صلى الرجل وجنبه

أمرأة لم تبطل صلاته ولا صلاتها سواء كان اماما أو موطو هذا مذهبنا

وبه قال مالك والأكثر ومدتنا : أن الأصل صحيحة حتى يرد

دليل صحيح شرعى فى البطلان وليس لهم ذلك . وينضم الى هذا

حديث عائشة رضى الله عنها المذكور فى المسألة الثالثة . فان قالوا

- أى الحنفية - نحن نقول به لأنها لم تكن مصلية قال أصحابنا نقول : اذا

لم تبطل وهى فى غير عبادة . وفى العبادة تأولى . وقاس أصحابنا على وقوفها

فى صلاة لجنازة فانها لا تبطل عند هم ٢٤٤-٢٤٥/٣ . قوله " حديث عائشة

المذكورة وهو حديث مسروق قال " ذكروا عند طائفة رضى الله عنها ما يقطع لصلاة

فذكروا الكلب والحمير والمرأة فقالوا : شبيهتمونا بالحمير والكلاب . لقد رأيت

النبي صلى الله عليه وسلم يصلى وأنا على السرير بينه وبين القبلة مضاجعة

رواه البخارى ومسلم أه المجموع ٣٢٢/٣ . وقال أيضا فى ٢٢٢/٤ صلاة المرأة قد ام

رجل وجنبه مكروهة ويصح صلاتها وصلاتها لمؤمنين الذين تقدمت عليهم

أو حاذت بهم عندنا وعند الجمهور أه المجموع .

٨٩ - مسألة : ولو أن رجلاً صلى فجاءت امرأة واقترنت به وثامت بجانبه

والأمام لم ينو أن يؤمها فإن اقتداءها فاسد . وصلاة الإمام تامة

في قول علقتنا الثلاثة وفي قول زفر صرح اقتداؤها وفسدت صلاة

الإمام وصلاتها . (١)

(١) قال في المبسوط : إذا لم ينو الإمام أممتها لم تكن داخلة في صلاته

فلا تفسد الصلاة على أحد بالمحاذاة عندنا وقال زفر رحمه الله تعالى

يصح اقتداؤها به وإن لم ينو أممتها والقياس ما قاله زفر فإن الرجل

صالح لا طاعة الرجال والنساء جميعاً ثم اقتداء الرجال بالرجل

صحيح وإن لم ينو الإمام فكذلك اقتداء النساء واستدل بالجمعة

والعيدين فإن اقتداء المرأة بالرجل صحيح فيها وإن لم ينو أممتها

ولنا . أن الرجل لما كان يلحق صلاته فساد من جهة المرأة أمكنه

التحرز منه بالنية كالمقتدى لط كانت صلاته يلحقها فساد من جهة

الإمام أمكنه التحرز منه بالنية وهو أن لا ينو الاقتداء له وهذا لأننا

لو صححنا اقتداءها بغير النية قدرت على إفساد صلاة الرجل كل امرأة

متى شئت بأن تقتدى به فتقف إلى جنبه وفيه من الضرر ما لا يخفى

وفي صلاة الجمعة والعيدين أكثر مشايخنا قالوا لا يصح اقتداؤها به

طلم ينو أممتها وإن كان الجواب مطلقاً في الكتاب ومنهم من سلم فقال

الضرورة في جانبها ههنا لأنها لا تقدر على أداء صلاة العيد والجمعة

وحدها ولا تجد الإمام آخر تقتدى به وإنما هو أن لا تتمكن من الوقوف

بجنب الإمام في هذه الصلوات لكثرة لادحام فصححنا اقتداءها به لدفع

الضرر عنها بخلاف سائر الصلوات . وروى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة

رحمها الله تعالى أنها إذا وقفت خلف الإمام جازاً اقتداؤها به وإن لم ينو

أممتها . ثم إذا وقفت إلى جنبه فسد اتصالها لا صلاحاً للرجل وهذا قول

أبي حنيفة رحمها الله تعالى الأول . ووجهها أنها إذا وقفت خلفه فقصدها أداء

الصلاة لا فساد صلاة الرجل فلا يشترط نية الإمام فإذا وقفت إلى جنبه

فقد تصدت إفساد صلاته فرد قصدها بإفساد صلاتها إلا أن يكون الرجل قد

نوى أممتها فحينئذ هو ملتزم بهذا الضرر أهـ ٨٥ - ٧٨٦ ، الأصل ١٨١ ٧

بدائع ٧٢٤ ، قول المصنف " وفسدت صلاة الإمام وصلاتها " هذه العبارة غير

صحيحة . وقد تكون زائدة من تحريف النسخ لأنه كيف يتسنى صحفاً لا اقتداء

مع فساد الصلاة . فالواقع أنه متى صح الاقتداء صح ما ترتب عليه وهو الصلاة

بغير عبارة المبسوط والبدائع والأصطير على ما سلف بيانه .

٩٠ - مسألة : رجل عريان لا يقدر على ثوب نظيف الا ثوب عليه نجاسة أكثر من قدر الدرهم ليس معه ماء يغسله فانه يصلى فى ذلك الثوب ولا يجوز أن يصلى عريانا فى قولهم جميعا وكذلك لو كانت النجاسة مقدار ربع الثوب أو ثلثه أو نصفه أو ثلاثة أرباعه . ولو كانت النجاسة أكثر من ثلاثة أرباع الثوب أو كان الثوب مطوئا فان فى قول أبى حنيفة وأبى يوسف هو بالخيار ان شاء صلى عريانا قاعدا وإن شاء صلى مع الثوب . وقال محمد لا يجزئ به أن يصلى عريانا الا أن يصلى فيه . (٧)

(٧) قال فى البدائع : لو كان مع عريان ثوب نجس فلا يخلوا ما ان كان كله نجسا فان كان ريعه طاهرا لم يجزئه أن يصلى عريانا بل يجسب عليه أن يصلى فى ذلك الثوب لأن الريع فط فوقع فى حكم الكمال كطافى مسح الرأس وحلق المحرم ريع الرأس وكط يقال رأيت فلانا وإن طابته من احدى جهاته الأربع فجعل كأن الثوب كله طاهر . وإن كان كله نجسا أو الطاهر منه أقل من الريع فهو بالخيار فى قول أبى حنيفة وأبى يوسف ان شاء صلى عريانا وإن شاء مع الثوب لكن الصلاة فى الثوب أفضل وقال محمد لا تجزئه الا مع الثوب . وجه قوله : ان ترك استعطل النجاسة فرض وستر العورة فرض الا أن ستر العورة أهمها وأكد هـ لأنه فرض فى الأحوال أجمع وفرضية ترك استعطل النجاسة مقصورة على حالة الصلاة فيصار الى الأهم فتستر العورة ولا تجوز الصلاة بدونه ويتحمل استعطل النجاسة لأنه لو صلى عريانا كسان تاركا فرائض منها ستر العورة والقيام والركوع والسجود . ولو صلى فى الثوب النجس كان تاركا فرضا واحدا وهو ترك استعطل النجاسة فقل فكان هذا الجانب أهم . وقد قالت عائشة رضى الله عنها =

.....

== ماخير رسول الله صلى الله عليه وسلم بين شيئين الا اختار أهونهما
فمن ابتلى بهليتين فعليه أن يختار أهونهما . ولهما : أن الجانبين
في الفرضية في حق الصلاة على السواء ألا ترى أنه كط لا تجوز
الصلاة حالة الاختيار عرياناً لا تجوز مع الثوب المملوء نجاسة ولا يمكن
إقامة أحد الفرضين في هذه الحالة الا بعرك الآخر فسقطت فرضيتهما
في حق الصلاة فيخير فيجزئه كيف ما فعل الا أن الصلاة في الثوب
أفضل لما ذكر محمد أهد ١/ ١١٧ ، مسؤل ١٨٧ / ١ ، الأصل ١٩٣ / ٧
قلت : يضاف الى ذلك أنه في حالة الصلاة في الثوب النجس يكون
ترك شرطاً هو صحة الظهارة . أما عرياناً فانه ترك أركاناً في الصلاة
حديث عائشة . رواه البخارى ولفظه : عن عائشة رضى الله عنها أنها
قالت ماخير رسول الله صلى الله عليه وسلم بين أمرين الا أخسذ
أيسرهما ما لم يكن اثماً فان كان اثماً كان أبعد الناس منه . وما انتقم
رسول الله صلى الله عليه وسلم لنفسه الا أن تنتهك حرمة الله
فينتقم الله بها " باب المناقب باب صفات النبي صلى الله عليه وسلم
١٦٦ ١٦٧ / ٤ وفي كتاب الأدب باب قول النبي صلى الله
عليه وسلم يسروا ولا تمسروا وكان بحب التخفيف واليسر على الناس
١٠١ / ٧ ، وفي الحدود باب إقامة الحدود ولا انتقام لحرطات الله
١٦ / ٨ واللفظ له . مسلم في الفضائل باب قربه صلى الله عليه وسلم
من الناس وتبركهم به وتواضعه لهم ٨٣ / ١٥ . أبوداود في الأدب
باب في التجاوز في الأمر ١٤٢ / ٥ ، مالك في الموطأ رواية يحيى
الليثي ما جاء في حسن الخلق ٣٦٤ .

٩١ - مسألة : ولو أن رجلاً حدث وهو راكع فتوضأ ثم جاء فإنه يعود الى

الركوع بالاتفاق ولو أنه تذكر في الركوع أنه ترك سجدة من الركعة الأولى فسجد ثم أنه لم يرجع الى الركوع وسجد جاز في قول عطائنا الثلاثة . وقال زفر لا يجوز الا أن يرجع الى الركوع . وفي قياس قول أبي يوسف ينبغي أن يرجع الى القيام الذي بعد الركوع ولو لم يرجع لا يجوز لأن من أصله أن القيام بين الركوع والسجود فرض لا يجوز تركه وهو قول الشافعي . وفي قول أبي حنيفة ومحمد ليس بفرض ولا تفسد الصلاة بتركه . وهذا الاختلاف لم يذكر في هذا الكتاب ولكن سمعنا من الفقيه أبي جعفر رحمه الله . (١)

(١) اذا أحدث الرجل في ركوعه أو سجوده فذهب وتوضأ وجاء لم يجزئه الاعتداد بالركوع والسجود الذي أحدث فيه لأن الحدث قد نقضه ومعنى هذا أن القياس أن يفسد جميع الصلاة بالحدث تركناه بالنص المجوز للبناء على الصلاة فبقى محمولاً به في حق الركن الذي أحدث فيه لأن انتقاض ذلك الركن لا يمنع من البناء . ولأن تطام الركن بالانتقال عنه ولا يمكن أن يجعل رفع رأسه بعد الحدث اتطام لذلك الركن لأنه جزء من صلاته وأداء جزء من صلاته بعد سبق الحدث مفسد لصلاته وإذا جاء بعد الوضوء فعليه اتطام ذلك الركن ولا يمكنه تطامه الا بإعادته فعليه الإعادة لهذا . قال فان كان اماماً فأحدث وهو راكع فتأخر وقدم رجلاً مكث الرجل راكعاً كما هو حتى يكون قد ركعته لأن الاستدامة فيستدام كالأول . والثاني قائم مقام الأول . وعلى الأول انشاء الركوع فعلى الثاني استدامته أيضاً فان لم يحدث ولكن تذكر في الركوع في الركعة الثانية أنه ترك سجدة من الركعة الأولى فخر ساجداً ثم رفع رأسه فان احتسب بذلك الركوع جاز وإن أعاده فهو أحب الى لأن تذكره السجود غير ناقص لركوعه . ولأن رفع رأسه يمكن أن يجعل اتطام للركوع بعد تذكره السجدة ألا ترى أنه لو أخرها الى آخر صلاته جاز فلهذا كان له أن يعتد به والإعادة أفضل لأنه ما قصد اتطام الركن بالانتقال منه انط قصد اذا تذكر =

.....

== وقال زفر رحمه الله عليه أن يعيد القيام والقراءة والركوع لأن من أصله أن مراعاة الترتيب في أفعال الصلاة ركن واجب فالتحقت هذه السجدة بمحلها وبطل ما أدى من القيام والقراءة والركوع لترك الترتيب فأط عندنا مراعاة الترتيب ليست بركن ألا ترى أن المسبوق يبدأ بما أدرك مع الاطم فيه ولو كان الترتيب ركناً لم جاز له تركها بمسند الجماعة كالترتيب بين الصلوات . ولئن كان الترتيب واجباً فقد سقط بعذر النسيان . وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أن عليه اطاد الركوع لا محالة وهو بناء على أصله أن القومة التي بين الركوع والسجود ركن حتى لو تركها لا تجوز صلاته . وأصل المسألة : أن الاعتدال في أركان الصلاة سنة مؤكدة أو واجب عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى . وعند أبي يوسف والشافعي رحمهما الله هو ركن حتى أنه إن لم يتم ركوعه وسجوده في الصلاة ولم يقم عليه تجوز صلاته عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى ويكره أشد الكراهة يروى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى قال أخشى أن لا تجوز صلاته وعند أبي يوسف والشافعي رحمهما الله تعالى لا تجوز صلاته أصلاً أه المسبوك ١٨٧ - ١٨٨ / ١ ، الأصل ١٩٤ / ١ وعند الشافعية . قال النووي : فإن أحدث العصى في صلاته باختياره بطلت صلاته بالاجتماع سواء كان حدثه عمداً أو سهواً . سواء علم أنه في صلاة أم لا . وإن أحدث بخير اختياره بأن سبقه الحدث بطلت طهارته بخلافه . وفي صلاته قولان مشهوران . الصحيح الجديد أنها تبطل والقديم لا تبطل . وقد ذكر المصنف دليله . فعلى القديم لا تبطل سواء كان حدثاً أصغراً أو أكبر ، بل ينصرف فيبطله ويبنى على صلاته . فإن كان حدثه في الركوع مثلاً . قال الصيدلاني : يجب أن يعود إلى الركوع . وقال اطم الحرمين ان لم يكن الممان وجب العود إلى الركوع وإن كان اطمناً ففيه احتطال . قال : والظاهر أنه لا يعود وجزم الفخالي بطاقاله الاطم . والأصح قول الصيدلاني لأن الرفع إلى الاعتدال من الركوع مقصود . ولهذا قال الأصحاب بشرط أن لا يقصد صرفه عن ذلك . وهذا الرفع حصل في حال الحدث فلم يعتد به . فيجب أن يعود إلى الركوع . وإن كان اطمناً أه المجموعه .

٩٢ - مسألة: رجل صلى فانتضح عليه البول أكثر من قدر الدرهم فأنسه
بمنفعل وبغسل ما أصابه ويستقبل الصلاة وهذا قول أبي حنيفة ومحمد
وروى عن أبي يوسف أنه يبنى عليه روى عنه بشر بن فياث. (١)

٩٣ - مسألة: قال أبو يوسف لو وضع يده على قدر فلنق منه على يده أكثر
من قدر الدرهم فإن تحمد استقبل الصلاة وإن لم يتمد غسل وبنى
على صلاته وكذلك هاهنا في الثوب إذا لم يقدر على أن يلقه. (٢)

(١) لو انتضح البول على بدن المصلي أو ثوبه أكثر من قدر الدرهم من
موضع فانتقل ففسله لا يبنى على صلاته في ظاهر الرواية وروى عن أبي
يوسف في غير رواية الأصول أنه يبنى . وجه هذه الرواية: أن النجاسة
وصلت إلى بدنه من غير قصد فكان في معنى الحدث السابق ولأن
هذا بعض ما ورد فيها الخبر لأنه لو عرف فأصاب بدنه أو ثوبه نجاسة فانه
يتوضأ وبغسل تلك النجاسة وههنا لا يحتاج إلى غسل النجاسة لا غير
فلما جاز البناء هناك فلا يجوز هنا أولى . وجه ظاهر الرواية :
أن هذا النوع مما لا يفلب وجوده فلم يكن في معنى مورد النص
ولا جلع . ولأن له بدا من غسل النجاسة عن الثوب في الجملة بأن
يكون عليه ثوبان فيلقى ما تنجس من ساعته ويصلي في الآخر بخلاف
الوضوء فانه أمر لا بد منه أه بدائع ١/٢٢١ ، مسوط ٥١٩ ، الأصل
١/٢٠٠ . قوله "روى" الظاهر أنها رواه لأن بها يستقيم المعنى .

(٢) المسألة كما ذكرها المصنف لم أجدها لكن في البدائع: ولو انتضح
البول على ثوب المصلي فإن كان أكثر من قدر الدرهم من موضع فسان
كان عليه ثوبان ألقى النجس من ساعته ومضى على صلاته استحسانا
والقياس أن يستقبل لوجود شيء من الصلاة مع النجاسة لكنا نقول ان
هذا مما لا يمكن التحرز عنه فيجعل عفو وإن أدى ركنا أو مكث بقدر
ما يتمكن من أدائه ركن يستقبل قياسا واستحسانا وإن لم يكن عليه
الاثوب واحد فانصرف وفسله لا يبنى في ظاهر الرواية ١/٢٢٢ .

٩٤ - مسألة : ولو أن رجلاً صلى فأصابه بندته أو حجر فشجه فسال منه
الدم يتوضأ ويستقبل الصلاة في قول أبي حنيفة ومحمد وفي قول
أبي يوسف بنى على صلاته . (١)

(١) في البدائع : ولو أصابته بندقة فشجته أو رطاه انسان بحجر فشجه أو
لّس رجل قرحه فأدماه أو عصره فانفلت منه ريح أو حدث آخر لا يجوز له
البناء في قول أبي حنيفة ومحمد وقال أبو يوسف يبني واحتج بطروى
ان عمر رضى الله عنه لطحن في المحراب استخلف عبد الرحمن بن
عوف رضى الله عنه ولو فسدت صلاته لفسدت صلاة القوم ولم يستخلف
ولأن هذا حدث حصل بغير صنعه فكان كالحديث السطوى ولأن الشاج
لم يوجد منه الا فتح باب الدم فيبعد ذلك خروج الدم بنفسه لا بتسييل
أحد فاشبه الرعاف . وجه قولهم : ان هذا الحدث حصل بصنع الحباد
بخلاف الحدث السطوى وكذا هذا النوع من الحدث في الصلاة مما
يندر وقوعه لأن الرامى منهى عن الرمي فلا يقصده غالباً ولا صابغة
خطأ نادراً لأنه يتحرز خوفاً من الضطن فلم يكن في معنى مورد النص
والاجماع فيعمل فيه بالقياس المحض ألا ترى أن من عجز عن القيام
بسبب المرض جاز له أداء الصلاة قاعداً ولو عجز عن القيام بفعل البشر
بأن قيده انسان لم يجز لخلبة الأول وندرة الثاني كذا هذا . وأما قوله
: ان هذا فتح باب الدم فنقول نعم لكن من فتح باب الطاع حستى
سال الطاع جعل ذلك مضافاً الى القاتع لانعدام اختيار السائل في
سيلانه ولهذا يجب ضطن الدهن على شاق الزق اذا سأل
الدهن أهـ ١/٢٢١ ، مبسوك ١/١٩٦ وفيه : وحديث عمــــ
رضى الله تعالى عنه كان قبل افتتاح الصلاة ليفتح الصلاة ألا ترى
أنه روى أنه لما طعن قال آة قتلى الكلب من يصلى بالناس ثم قال
تقدم يا عبد الرحمن وهذا كلام يمنع البناء على الصلاة أهـ . وانظر :
الأصل ١/٢٠٠ ، هندیه ١/٩٤ .

٩٥ - مسألة : وإذا صلت المرأة وربيع رأسها مكشوف أو ربيع فخذها أو ربيع

بطنها فسدت صلاتها في قول أبي حنيفة ومحمد . وقال أبو يوسف

في الجامع الصغير لا تفسد حتى يكون أكثر من النصف وقال أبو يوسف

في رواية كتاب الصلاة لا تفسد حتى يبلغ النصف . ولو ظهر شيء

من عورتها قال بعضهم طلى هذا الاختلاف وقال بعضهم إذا كان

أكثر من قدر الدرهم لا يجوز في توليهم جميعا . (١)

(١) قليل الانكشاف لا يمنع الجواز لما فيه من الضرورة لأن الثياب لا تخلو

من قليل خرق عادة والكثير يمنع لعدم الضرورة واختلف في الحسد

الفاصل بين القليل والكثير فقد رأى أبو حنيفة ومحمد الكثير بالربع فقالا

الربع وما فوقه من العضو كثير وما دون الربع قليل وأبو يوسف جعل

الأكثر من النصف كثيرا وما دون النصف قليلا واختلفت الرواية عنه في

النصف فجعله في حكم القليل في الجامع الصغير وفي حكم الكثير في

الأصل . وجه قول أبي يوسف : أن القليل والكثير من المتقابلات

فإنما تظهر بالمقابلة فط كان مقابله أقل منه فهو كثير وط كان مقابلة

أكثر منه فهو قليل . ولهما : أن الشرع أظام الربع مقام الكل في الكثير

من المواضع كما في حلق الرأس في حق المحرم ومسح ربيع الرأس كذا

ههنا إذا لموضع موضع الاحتياط . وأما قوله أن القليل والكثير من

اسماء المقابلة فإنما يعرف ذلك بمقابله فنقول الشرع قد جعل الربع

كثيرا في نفسه من غير مقابلة في بعض المواضع على ما بينا فلزم الأخذ به

في موضع الاحتياط . ثم كثيرا لا تكشف يستوى فيه العضو الواحد

والأعضاء المتفرقة حتى لو انكشف من أعضاء متفرقة ما لوجع لكان كثيرا

يمنع جواز الصلاة . ويستوى فيه العورة الغليظة وهي القبل والدبر

والخفيفة كالفخذ ونحوه ومن الناس من قدر العورة الغليظة

بالدرهم تغليظا لأمرها . وهذا غير سديد لأن العورة الغليظة

كلها لا تزيد على الدرهم فتقدرها بالدرهم يكون تخفيفا لأمرها =

.....

== لا تغليظا له فتنعكس القضية وذكر محمد في الزيارات طبدل على
أن حكم الغليظة والخفيفة واحد فانه قال في امرأة صلت فانكشف
شيء من شعرها شيء من ثيابها شيء من فرجها شيء من
فخذها انه ان كان بحال لو جمع بلغ الربع منع أداء الصلاة وان
لم يبلغ لا يمنع فقد جمع بين الحورة الغليظة والخفيفة واعتبر فيها
الربع فثبت أن حكمها لا يختلف . وان الخلاف فيهما واحد
وهذا في حالة القدرة فأما في حالة العجز فلا نكشاف لا يمنع
جواز الصلاة بأن حضرت الصلاة وهو مريان لا يجد ثوبا للضرورة هـ
بدائع ١/١١٧ ، مسوك ١٩٧-١٩٨ / ١ ، الأصل ١ / ٢٠١
الجامع المصغير .

٩٦ - مسألة : رجل صلى فاخبر بخبر يسوءه فاسترجع وأراد جوابه فصلاته فاسدة وهذا فى قولهم جميعا ذكر أبو يوسف فى الأطللى ولو أخبر بخبر يسره فقال الحمد لله أو قال سبحان الله وأراد جوابه فان صلاته فاسدة فى قول أبى حنيفة ومحمد وقال أبو يوسف صلاته تامة ولو لم يرد جوابه جاز صلاته فى قولهم جميعا (٧).

(٧) فى البدائع : وان أخبر بخبر يسره فقال الحمد لله أو أخبر بمسألة يتعجب منه فقال سبحان الله فان لم يرد جواب المخبر لم تقطع صلاته وان أراد به جوابه قلع عند أبى حنيفة ومحمد وعند أبى يوسف لا يقطع وان أراد به الجواب. وجه قوله ان الفساد لو فسدت انما تفسد بالصيغة أو بالنية لا وجه للأول لأن الصيغة صيغة الأذكار ولا وجه للثانى لأن مجرد النية غير مفسد ، ولهبط : ان هذا اللفظ لما استعمل فى محل الجواب وفهم منه ذلك صار من هذا الوجه من كلام الناس وان لم يصر من حيث الصيغة ومثل هذا جائز كمن قال لرجل اسمه يحيى وبين يديه كتاب موضع يا يحيى خذ الكتاب بقوة ١٢ مريم وأراد به الخطاب بذلك لا قراءة القرآن انه بعد متكلم لا قارئاً وكذلك اذا قيل للمصلى بأى موضع مررت فقال : " بئر معطلة وقصر مشيد " . هـ الحج وأراد به جواب الخطاب لما ذكرنا كذا هذا ، وكذلك اذا أخبر بخبر يسوءه فاسترجع لذلك فان لم يرد به جوابه لم يقطع صلاته وان أراد به الجواب قطع لأن معنى الجواب فى استرجاعه أعينونسى فأنى مصاب ولم يذكر خلاف أبى يوسف فى مسألة الاسترجاع فى الأصل والأصح أنه على الاختلاف ومن سلم فرق بينهما فقال الاسترجاع اظهر المصيبة وما شرعت الصلاة لأجله . فأما التحميد فاظهار الشكر والصلاة شرعت لأجله أهـ ١/٢٣٥ ، مبسوط ٢٠٠ - ٢٢٠ ، الأصل ٧٢٥ قوله " الاسترجاع اظهر المصيبة " يمنع أن يكون الاسترجاع لاطهار المصيبة . وانما الاسترجاع اظهر التسليم لله والصبر على قضاءه .

٩٧ - مسألة : وقال فى الأمالى اذا صلى الرجل فلسعت العقرب أو أصابه وجع فقال بسم الله فانه يقطع صلاته فى قياس قول أبى حنيفة ومحمد ولا يقطع فى قول أبى يوسف وأن موذ انسانا بقرآن يريد به التعويد فصلاته فاسدة فى قولهم جميعا . (١)

٩٨ - مسألة : قال الامام يوم القسوم فى شهر رمضان أو فى غيره وقروا من المصحف لم تجز صلاتهم فى قول أبى حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد تجوز صلاتهم وهو مكروه ذكره فى الأمالى . (٢)

(١) ولولدغته عقرب فقال بسم الله تفسد صلاته عند أبى حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى كذا فى الظهيرية . وقيل لا تفسد لأنه ليس من كلام الناس وفى النصاب وعليها الفتوى كذا فى البحر الرائق أهـ
هندية ١/٩٩ .

(٢) قال فى غنية المتلى : وأن قرأ المصلى القرآن من المصحف أو من المحراب تفسد صلاته عند أبى حنيفة خلافا لهبط فان عند هبط لا تفسد لأنه عبادة انضمت الى عبادة لكنه يكره لما فيه من التشبه بأهل الكتاب وعند الشافعى لا يكره أيضا لم يروى أن ذكوان مولى عائشة كان يؤم بها فى شهر رمضان من المصحف . قلنا : ان صح فهو محمول على أنه كان يراجعه قبيل الصلاة ليكون بذكره أقرب . ولأبى حنيفة طريقان أحدهما أن قلب الأوراق حمل كثير وعلى هذا فليس لم يقلب لا تفسد وكذا المكتوب فى المحراب . والآخر أن التلقن من المصحف تعلم ليس من أعمال الصلاة وهذا يوجب التسوية بين ما اذا قلب الأوراق أو لم يقلب وبين المصحف ونحوه قال فى الكافى وهو الصحيح ولم يفرق فى الكتاب بين القليل والكثير وقيل لا تفسد ما لم يقرأ قدر الفاتحة وقيل ما لم يقرأ آية وهو الأظهر لأنه مقدار ما يجوز به الصلاة عنده وهذا اذا لم يكن حافظا اذا قرأه فان كان حافظا له لا تفسد بالا جماع لعدم التلقن أهـ ٤٤٧-٤٤٨ ، قال فى رد المحتار بعد قول للمصنف " الا اذا كان حافظا لما قرأه وقرا بلا حمل " لأن هذه القراءة مضافة الى حفظه لا الى تلقنه من المصحف ومجرد النظر بلا حمل غير مفسد لعدم وجهى الفساد وهذا استثناء من إطلاق المصنف وهو قول الرازى ==

.....

== وتبعه السرخسى وأبو نصر الصغار وجزم به فى الفتح والنهاية والتبيين

قال فى البحر وهو وجهه كط لا يخفى أهـ فلهذا جزم به الشارح أهـ

١/٨٥٣ ط در ١/٢٦٥ ، مثلاً مسكين وأبو السعود ٧٢٣٧ ، بحر ٢/١١٨

تبيين ١/١٥٩/١٥٨ ، كشف ١/٦٠ ، رمز ١/٤٢ ، مجمع ودر منتقى

١/١٢٠ ، ودر مختار ١/٥٨٣ ، درر وشرنبلاله ١/١٠٣ ، مراقى

الغلاخ مع ط ٢٧٤-٢٧٣ ، مسوك ١-٢٠٢/١ ، الأصل ١/٢٠٦

بدائع ١/٢٣٦ ، الجامع الصغير ١١ ، فتح وناهيه ١/٤٠٢ ، بنايه

٢/٤٢٧-٤٢٥ ، فتح باب الحنايه ١/١٦٥ ، قهستانى ١/١١٨

هندية ١/١٠١ ، خانیه ١/١٣٣ ، قول صاحب الغنية " لأنه عبادة

انضمت الى عبادة " أى لأن القراءة عبادة والنظر فى المصحف

عبادة أخرى انضمت اليها أهـ فتح باب الحنايه ١/١٦٥ ، مجمع ٧/٣٠

تبيين ١/١٥٨ ، بنايه ٢/٤٢٦ ، غنايه ١/٤٠٢ ، وفيها لقولـ

صلى الله عليه وسلم اعطوا أعينكم من العبادة حظها قيل وما حظها

من العبادة ؟ قال النظر فى المصحف أهـ وحاشية الشلبى ١/١٥٨

قوله " لكنه يكره له فيه من التشبه بأهل الكتاب " فانهم يقرؤن مسن

مصاحفهم حال صلاتهم أهـ ط در ١/٢٦٥ ، بنايه ٢/٤٢٦ . قال

فى البحر : التشبه بأهل الكتاب لا يكره فى كل شىء فاننا نأكل ونشرب

كط يفعلون دائماً الحرام هو التشبه فيط كان مذموماً وفيط يقصد به

التشبه لذا ذكره قاضى خان فى شرح الجامع الصغير فعلى هذا

لولم يقصد التشبه لا يكره عنده ط أهـ ٢/١١ أى كراهة التحريم

ولا فكره التنزيه مراعاة لقول الاطام موجودة أهـ ط در ١/٢٦٥ قوله

" لم يروى أن ذكوان . الخ " الحديث رواه البخارى تعليق فى

الصلاة باب امامة العبد والمولى وكانت طائفة يومها عبداً ذكوان

من المصحف أهـ ١/١٢٠ .

قال ابن حجر : وصله أبو داود فى كتاب المصاحف من طريق أبيه

عن ابن أبي مليكة أن عائشة كان يومها غلاماً ذكوان فى المصحف

وصله ابن أبي شيبه قال حدثنا وكيع عن هشام بن عروة عن أبي بكر

ابن أبي مليكة عن عائشة أنها أعتقت غلاماً لها عن دبر فكان يومها

فى رمضان فى المصحف . وصله الشافعى وعبد الرزاق من طريق ==

.....

= أخرى من ابن أبي مليكة أنه كان يأتي طائفة بأعلى الوادي - هو وأبوه وعبيد بن عمير والمسور بن مشرمة وناس كثير - فيؤمهم أبو عمرو مولى طائفة وهو يومئذ غلام لم يحتق . وأبو عمرو المذكور هو ذكوان أحد فتح الباري ١٨٥ / ٢ ، عمدة القاري ٤٠٨ / ٤ ، قال في عمدة الرماية : واستدل لأبي حنيفة بما روى أبو داود عن ابن عباس قال نهانا أمير المؤمنين أن نؤم الناس في المصحف فان الأصل أن النهي يقتضي الفساد .

واجيب من أثر ذكوان من وجوه : أحدها ما ذكره الزيلعي في شرح الكنز أنه كان مراجعة قبل الصلاة . وثانيها ما ذكره العيني وغيره أنه كان يحفظ في كل شفع مقدار ما يقرأ في الركعتين فظن الراوي أنه كان يقرأ من المصحف ويؤيد ما ذكرنا أن القراءة من المصحف مكروهة ولا يظن بعائشة رضي الله عنها أنها كانت ترضى بالمكروه وتصلى خلف من يصلى صلاة مكروهة أحد ١٦٤ / ١ ، بنابه ٤٢٧ / ٢ بحر ١١ / ٢ ، اطلاق السنن ٤٩ / ٥ وقال رواه أبو داود كذا في كنز العطل ٢٤٦ / ٤ ولم أقف له على سند أحد . وقال أيضا ٥٢ / ٥ وهو وأن كان موقفاً فالموقوف حجة عندنا أحد . أثر ذكوان رواه ابن أبي شيبة في الصلاة في أمانة العبد ١٨ / ٢ ، عبد الرزاق في الصلاة باب أمانة العبد ٣٩٤ / ٢ . قال في منحة الخالق : انه لا بد من تقيد عدم الفساد في الحافظ بأن يكون من غير حمل أحد ١١ / ٢ قلت وبهذا ظهر الجواب أيضا لما روى من ذكوان مولى طائفة . قول المصنف " الا امام يوم القوم . الخ " المصنف قيد الاطام في القراءة من المصحف وكذا تقيد الهداية بالا امام . وأطلق في غنية المتطلى والرمز ومنلا مسكين في المصلى فشملا الا امام والمنفرد . قال في العناية بعد قوله " واذا قرأ الا امام من المصحف " قيد الا امام اتفاقاً لأن حكم المنفرد كذلك قيل ويحتمل أنه قيد بالا طام لانه المحتاج الى تطويل القراءة . فربط يحتاج الى النظر في المصحف أحد ٤٠٢ / ١ ، بنابه ٧٢٥ بحر ١ / ٢ ، ط على مراقى الفلاح ٢٧٣ ، ط على الدرر ٧٢٦ ، رد المحتار ٧٥٨٣ .

٩٩ - مسألة : ولو أن رجلاً صلى ومعه صوف من صوف الميتة أو من عظامها فصلاته تامة في قول طائفة . وقال الشافعي لا يجوز . وقال مالك . مع العظام لا يجوز ومع الصوف يجوز إذا غسل . روى عن محمد أنه قال . عظم الفيل نجس لا يجوز بيعه ولا الانتفاع به . وروى عن أبي حنيفة أنه قال لا بأس به ذكر في حجج محمد وروى عن أبي يوسف مثل قول أبي حنيفة . وروى عن محمد أن رجلاً لو سقى سنه فأعاده لا تجوز الصلاة معه إذا كان أكثر من قدر الدرهم . وروى عن أبي يوسف أنه قال إن كان سنه جاز . وإن كان سن غيره لا يجوز وبينهما فرق وإن لم يحضرني . (١)

(١) قال في المبسوط : وإن صلى ومعه شيء من أوصافها - أي الميتة - وشعرها أو عظم من عظامها فصلاته تامة عندنا . وقال الشافعي رضي الله عنه فيميط حياة . وقال مالك رضي الله تعالى عنه ففي العظم حياة دون الشعر . واستدلوا بقوله تعالى " قال من يحيى العظام وهي رميم " ٧٨ يس . ولأنه ينمو بتطدي الروح فكان فيه حياة فيحله الموت فيتنجس به . ومالك يقول العظم يتألم ويظهر في ذلك في السن بخلاف الشعر . ولنا : أنه مبان من الحي فلا يتألم به ويجوز الانتفاع به . وقال صلى الله عليه وسلم ما بين من الحي فهو ميت فلو كان فيه حياة لما جاز الانتفاع به ولا نقول إن العظم يتألم بل ما هو متصل به فاللحم يتألم . وبين الناس كلام في السن أنه عظم أو طرف عصب يا بس فان العظم لا يحدث في البدن بعد الولادة وتأويل قوله تعالى " من يحيى العظام وهي رميم " أي النفوس . وفي العصب روايتان : في إحدى الروايتين فيها حياة لما فيها من الحركة وينجس بالموت ألا ترى أنه يتألم الحي بقطعه بخلاف العظم فان قطع قرن البقرة لا يؤلمها فدل أنه ليس في العظام حياة فلا يتنجس بالموت واليه أشار رسول الله صلى الله عليه وسلم حين مر بشاة ملقاة لميمونة فقال هلا انتفتحت باهابها فقبل انها ميتة فقال انط حرم من الميتة أكلها " وهذا نص على أن ما لا يدخل تحت

.....

== مصلحة الأكل لا يتنجس بالموت . وعلى هذا شعر الآدمي طاهر
 عندنا خلافا للشافعي رضي الله تعالى عنه فإن النبي صلى الله عليه وسلم
 حين خلق شعره قسم شعره أصحابه فلو كان نجسا لم جاز لهم
 التبرك به ولكن لا ينتفع به لحرمة لا لنجاسته . وكذلك عظمه لا ينتفع به
 لحرمة والذي قيل اذا طحن سن الآدمي مع الحنطة لم يوهكل وذلك
 لحرمة الآدمي لا لنجاسته . فأط الخنزير فهو نجس العين عظمه
 وعصبه في النجاسة كالحمة فأما شعره فقد قال أبو حنيفة رحمه الله
 تعالى يجوز استعماله للخرازالأجل الضرورة . وفي طهارته عنه
 روايتان : في رواية طاهر وهكذا روى من أبي يوسف ومحمد
 رحمهما الله تعالى أنه طاهر لم كان الانتفاع به جائزا . ولهذا جوز
 أبو حنيفة بيعه لأن الانتفاع لا يتأدى إلا بحد الملك وهو نجس في
 إحدى الروايتين لأن الثابت بالضرورة لا يحدو موضعها . وقد روى
 عن محمد رحمه الله تعالى أنه الحق الفيل بالخنزير . والأصح أنه
 كسائر الحيوانات عظمه طاهر وقد جاء في حديث ثوبان أن النبي
 صلى الله عليه وسلم اشترى لقالحة سوارين من عاج . وظهر استعمال
 الناس العاج من غير تكبر فدل على طهارته أهـ ٢٠٣-٢٠٤ / ١ -
 بدائع ١/٦٣ ، الأصل ١/٢٠٧ ، بظا ١/٣٧٧-٣٨٢ ، فتح وهمايه
 ٩٦-٩٧ / ١ ، فتح باب العناية ١/٣٧-٣٨ ، عمدة الرطابة ١/٨٤
 لباب ٩٨-٩٩ / ١ ، حديث ميمونة ولفظه : من ابن عباس رضي الله عنه
 قال وجد النبي صلى الله عليه وسلم شاة ميتة اعطيتها مولاة لميمونة
 من الصدقة قال النبي صلى الله عليه وسلم هلا انتفعتم بجلدها
 قالوا انها ميتة قال انما حرم أكلها " رواه البخاري في الزكاة باب
 الصدقة على مولى أزواج النبي صلى الله عليه وسلم ١٣٥ / ٢ ، واللفظ
 له . مسلم في الحيض باب طهارة جلود الميتة بالدباغ ٢/٥ ، أبوداود
 في اللباس باب في اهاب الميتة ٣٦٦ / ٤ ، النسائي في الفرع والعتيرة
 باب جلود الميتة ١٥٢ / ٧ . ابن ماجه في اللباس باب لبس جلود
 الميتة اذا دبغت رقم ٣٦١٠ . الدارقطني في الطهارة باب الدباغ
 ١/٤٢ ، مالك في المولأ باب دباغ الميتة ٣٤٢ . أحمد في الطهارة
 باب في تطهير اهاب الميتة الدباغ ١/٢٣٣ ، حديث أن ==

.....

== النبي صلى الله عليه وسلم حين خلق شجرة الخ ولفظه . عن أنس بن مالك قال لما رمى رسول الله صلى الله عليه وسلم الجمرة ونحر نسكه وخلق ناول الحائق شقه الأيمن فحلته ثم دعا أبا طلحة الأنصاري فأعطاه إياه ثم ناوله الشق الأيسر فقال احلق فحلته فأعطاه أبا طلحة فقال أقسمه بين الناس " رواه مسلم في الحج باب بيان أن السنة يوم النحر أن يرمى ثم ينحر ثم يحلق ٩/٥٤ البيهقي في الطهارة باب في شعر النبي صلى الله عليه وسلم ١/٢٥ ، ابن سعد في الطبقات الكبرى ٣/٥٠٥ ، حديث ثوبان رواه أبو داود في سننه بإسناد ه عن حميد الشامي عن سليمان المنبهي عن ثوبان مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم وفيه : يا ثوبان اشتر لفاطمة قلادة من عصب وسوارين من عاج " كتاب الترجل باب ما جاء في الانتفاع بالعاج ٤١٩-٤٢٠/٤ . البيهقي في الطهارة باب المنع من الانتفاع بشعر الميتة ١/٢٦ . والعاج : الذبل والناقة اللينة الأعطاف وعظم الفيل أه قاموس ١/٢٠٨ ، مختار الصحاح ٤٦٠ ، مصباح ٢/٤٣٦ وهناك أدلة أخرى : قال في فتح باب الحناية : ولنا ما علقه البخاري عن الزهري قال في عظام الموتى نحو الفيل وغيره : أدركت ناسا من سلف العلم يمتشطون بها ويدهنون فيها . لا يرون به بأس . وتقدم حديث أنس مرفوع من البيهقي . وأخرج الدارقطني عن عبد الجبار ابن مسلم من حديث ابن عباس قال . إنما حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم من الميتة لحمها . أما الجلد والصوف والشعر فلا بأس به . فان قيل عبد الجبار ضعفه الدارقطني فالجواب أن ابن حبان وثقه فلا ينزل حديثه عن الحسن . وأخرج أيضا عن أبي سلمة بن عبد الرحمن قال سمعت أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم تقول سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول لا بأس بمسك الميتة إذا دبغ . ولا بأس بصوفها وشعرها وقرونها إذا غسل بالباط . فهذه عدة أحاديث ولو كانت ضعيفة حسن المتن فكيف ولها شاهد في الصحيحين أه ١/٣٨ . قوله " ما علقه البخاري . الخ " طلقه البخاري في آخر كتاب الوضوء باب ما يقع من النجاسات في السمن والباط ١/٦٤ . قوله وتقدم حديث أنس . الخ " تقدم في . . . ولفظه : " أن النبي كان يمتشط ==

.....

== بحث من عاج " رواه البيهقي في الطهارة باب المنع من الانتفاع
 بشعر الميتة ١/٢٦ . قوله " وأذن الدارقطني " الدارقطني في الطهارة
 باب الدباغ ٤٧-٤٨/١ . البيهقي ١/٢٣ . قوله صلى الله عليه وسلم
 ما أبين من الحي فهو ميت " لحديث لقنط: عن أبي واقد قال : قال
 النبي صلى الله عليه وسلم ما قطع من البهيمة وهي حية فهي ميتة " .
 رواه أبو داود في الصيد باب في صيد قطع منه قطعة ٣/٢٧٧ واللفظ
 له . الترمذي في أبواب الصيد باب ما جاء ما قطع من الحي فهو ميت
 رقم ١٥٠٨ وقال . هذا حديث حسن قريب . ابن ماجه في الصيد
 باب ما قطع من البهيمة وهي حية ١٠٧٢/٢ ، الدارمي في الصيد
 باب في الصيد يبين منه العضو ١٠/٢ . الحاكم في الذبائح ٤/٣٩
 وقال : هذا حديث صحيح على شرط البخاري ولم يخرجاه . البيهقي
 في الطهارة باب المنع من الانتفاع بشعر الميتة ١/٢٣ ، وفي الصيد
 والذبائح باب ما قطع من الحي فهو ميتة ٩/٢٤٥ . الدارقطني في
 باب الصيد والذبائح والأطعمة وغير ذلك ٤/٢٩٢ . مسند أحمد ٥/٣٨
 وعند الشافعية قال النووي : اتفق الأصحاب على أن المذهب . أن
 شعر غير آدمي وصفه ووبره وريشه ينجس بالموت . وأما الآدمي
 فاختلوا في الراجح فيه فالذي صححه أكثر العراقيين نجاسته .
 والذي صححه جميع الخراسانيين أو جطه حرم طهارته . وهذا هو
 الصحيح فقد صح عن الشافعي رجوعه عن تنجيس شعر آدمي فهو
 مذهب وما سواه ليس بمذهب له . ثم الدليل يقتضيه وهو مذهب
 جمهور العلما أه ٢٢١ . واحتج أصحابنا بقول الله تعالى
 " وضرب لنا مثلا ونسي خلقه قال من يحيى العظام وهي رميم . قل
 يحييها الذي أنشأها أول مرة . ٧٨-٧٩ يس . فأثبت لها أحياء " .
 فدل على موتها والميتة نجسة . فان قالوا . المراد أصحاب العظام
 فحذف المضاف اختصارا . قلنا : هذا خلاف الأصل . والظاهر
 فلا يلتفت إليه . واحتج الشافعي رحمه الله بطر يروي عمرو بن دينار
 عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه كره أن يدهن في عظم فيل لأنه ميتة .
 والسلف يطلقون الكراهة ويهدون بها التحريم لأنه جزئ متصل
 بالحيوان اتصال خلقه فأشبهه الأعضاء . والجواب عن حديث أنس ==

.....

== من وجهين : أحدهما أنه ضعيف ضعف الأئمة . والثاني : أن العاج هو الذبل وهو عظم ظهر السلحفاة البحرية وكذا قاله الأصمعي وابن قتيبة وغيرهما من أهل اللغة . والجواب عن حديث ثوبان بالوجهين السابقين فإن حميدا الشامي وسليمان المنبهي مجهولان أ هـ
المجموع ١/٢٧٧ .

قوله : " ماروف عمرو بن دينار عن ابن عمر . الخ " سنن البيهقي كتاب الطهارة باب المنع من الأدهان في عظام الفيلة وغيرها مما لا يؤكل لحمه ١/٢٦ .

وعند الطائفة : قال الخرشي بعد قول المصنف " وصوف ووبر وريش وريش وشعر ولو من خنزير ان جرت " يريد أن ذلك طاهر من سائر الحيوانات ولو أخذت بعد الموت لأنه مما لا تحله الحياة ولا تحله الحياة لا ينجس بالموت وأيضا فإنه طاهر قبل الموت فبهذه كذلك عملا بالاستصحاب . والمراد بريش الريش ما يشبه الشعر من الأطراف ولا فرق على المذهب بين صوف المحرم وشعره ووبره وبين صوف فسيه وشعره ووبره لكن الطهارة في ذلك مشروطة بجزء ولو بعد التنصيف ويستحب غسلها ان جرت من ميتة كط في المدونة والرسالة ابن رشد ولا معنى له اذا علم أنه لم يصبها أذى وأوجب ابن حبيب غسلها . قال ابن المأز ما نتف منها فهو غير جائز لما تعلق به من أجزاء الميتة أهـ ١/٨٣ . وفي ١/٨٩ " وما أبين من حي أو ميت ممن قرن وعظم وظف وناح وظفر وقصبة ريش " يحتمل أن الأجزاء المنفصلة حقيقة أو حكما بأن تعلقت بهسير لحم أو جلد بحيث لا يعود لهيئته من الحيوان النجس . الميتة نجسة سواء أخذت منه في حال الحياة أو بعد الموت آدمي أو غيره ومنه ثوب الثوبان . وحاصل كلام الامام أن الخلاف فيط أبين من الآدمي في حال حياته وبعد موته كالخلاف في ميتته خلافا لبعضهم أن ما أبين منه حيا لا يختلف في نجاسته ابن عبد السلام وليس كذلك أهـ الخرشي على مختصر سيدي خليل مواهب الجليل لشرح مختصر خليل ٨٩-١٠٠/١ .

١٠٠ - مسألة : رجل صلى على نجاسة فإن كان في موضع قيامه لم تجز صلاته في قولهم جميعا وإن كان في موضع يده تجوز في قولهم جميعا وإن كان في موضع سجوده تجوز في قول أبي حنيفة ذكر قوله في الأولى وفي رواية الحسن لأنه يجوز السجود على أنفسه وفي قول أبي يوسف ومحمد وزفر لا تجوز صلاته وإن أعاد تلك السجدة قبل أن يفرغ من الصلاة قال أبو يوسف جازت صلاته وقال زفر فسدت صلاته حين سجد على النجاسة ولا يجوز إلا باستئذان ف الصلاة (١).

(١) قال في البدائع : وأما حكم مكان الصلاة فالصلى لا يخلو ما إن كان يصلى على الأرض أو على غيرها من البساط ونحوه ولا يخلو ما إن كانت النجاسة في مكان الصلاة أو في غيره بقرب منه ولا يخلو ما إن كانت قليلة أو كثيرة .

فإن كان يصلى على الأرض والنجاسة بقرب من مكان الصلاة جازت صلاته قليلة كانت أو كثيرة لأن شرب الجواز لهما مكان الصلاة وقد وجد لكن المستحب أن يبعد من موضع النجاسة تعظيماً لأمر الصلاة .

وإن كانت النجاسة في مكان الصلاة فإن كانت قليلة تجوز على أى موضع كانت لأن قليل النجاسة موقوف على حق جواز الصلاة عندنا على طمر . وإن كانت كثيرة فإن كانت في موضع اليدين والركبتين تجوز عند أصحابنا الثلاثة وعند زفر والشافعي لا تجوز .

وجه قولهما : أنه ادى ركناً من أركان الصلاة مع النجاسة فلا يجوز كما لو كانت النجاسة على الثوب أو البدن أو في موضع القيام .

ولنا : أن وضع اليدين والركبتين ليس بركن ولهذا لو أمكنه السجود بدون الوضع بجزئه فمحمل كونه لم يضع أصلاً ولو ترك الوضع جازت صلاته فهنا أولى وهكذا نقول فيما إذا كانت النجاسة على موضع القيام إن ذلك محقق بالعدم غير أن القيام ركن من أركان الصلاة فلا يثبت الجواز بدونه بخلاف الثوب لأن لا بس الثوب صار حاملاً للنجاسة مستعلاً لها لأنها تتحرك بتحريك وتشفى بمشيء لكونها تنجس للثوب أما هنا بخلافه .

وإن كانت النجاسة في موضع القدمين فإن قام عليها وافتتح الصلاة لم ==

.....

== لم تجز لأن القيام ركن فلا يصح بدون الطهارة كما لو افتتحها مع الثوب النجس أو البدن النجس . وإن قام على مكان طاهر وافتتح الصلاة ثم تحول إلى موضع النجاسة وقام عليها أو قعد فإن مكث قليلا لا تفسد صلاته . وإن أطال القيام فسدت لأن القيام من أفعال الصلاة مقصود لأنه ركن فلا يصح بدون الطهارة فيخرج من أن يكون فعل الصلاة لعدم الطهارة وما ليس من أفعال الصلاة إذا دخل في الصلاة إن كان قليلا يكون مفقواً ولا فلا بخلاف ما إذا كانت النجاسة على موضع اليدين والركبتين حيث لا تفسد صلاته وإن أطال الوضع لأن الوضع ليس من أفعال الصلاة مقصوداً بل من ثوابها فلا يخرن من أن يكون فعل الصلاة تبناً لعدم الطهارة لوجود الطهارة في الأصل .

وإن كانت النجاسة في موضع السجود لم يجز في قول أبي يوسف ومحمد وعن أبي حنيفة روايتان : روى عنه محمد أنه لا يجوز وهو الظاهر من مذهبه وروى أبي يوسف عنه أنه يجوز . وجه قولهم : أن الفرض هو السجود على الجبهة وقد راجح الجبهة أكثر من قدر الدرهم فلا يكون مفقواً وجه رواية أبي يوسف عن أبي حنيفة أن فرض السجود يتأدى بمقدار أرنبة الأنف عنده وذلك أقل من قدر الدرهم فيجوز . والصحيح رواية محمد لأن الفرض وإن كان يتأدى بمقداراً لأرنبة عنده ولكن إذا وضع الجبهة مع الأرنبة يقع الكل فرضاً كما إذا طول القراءة زيادة على ما يتعلق به جواز الصلاة . ومقدار الجبهة والأنف يزيد على قدر الدرهم فلا يكون مفقواً ثم قولهم إذا سجد على موضع نجس لم تجز أي صلاته كذا ذكر في ظاهر الرواية وهو قول زفر وروى عن أبي يوسف أنه لم يجز سجوده . فأما الصلاة فلا تفسد حتى لو أعاد السجود على موضع طاهر جازت صلاته . ووجهه : أن السجود على موضع نجس ملحق بالعدم لا لعدم شرط الجواز وهو الطهارة فصار كأنه لم يسجد عليه وسجد على مكان طاهر . وجه ظاهر الرواية : أن السجود تأوركناً آخر لم يلزم على موضع نجس صافياً كثيراً ليس من أفعال الصلاة وإذا يوجب فساد الصلاة .

.....

== ولو كانت النجاسة في موضع أحدى القدمين على قياس رواية
أبي يوسف عن أبي حنيفة يجوز لأن أدنى القيام هو القيام
بأحدى القدمين وأحدهما بالهرة فيتأدى به الفرض فكان وضع
الأخرى فضلا بمنزلة وضع اليدين والركبتين وعلى قياس رواية
محمد عنه لا يجوز وهو الصحيح لأنه إذا وضعهما جميعا يتأدى
الفرض بهما كما في القراءة على ما مر والله أعلم .
هذا إذا كان يصلى على الأرض .
فأما إذا كان يصلى على بساط فإن كانت النجاسة في مكان الصلاة
وهي كثيرة فحكمه حكم الأرض على ما مرأى ١/٨٢ ، مسوط ١/٢٠٤
الأصل ١/٢٠٧ .

١٠١ - مسألة : الأرض اذا أصابتها النجاسة ثم جفت وذهب أثرها فصلى

عليه انسان جازت صلاته فى قول طلائعنا جميعا الا فى قول زفر
فان صلاته فاسدة . واتفقوا أنه لو تيمم من ذلك الموضع لم يجز .
واتفقوا أن النجاسة ان كانت على بساط أو ثوب فذهب أثرها
لا تجوز الصلاة عليه الا بالغسل (١)

١٠٢ - مسألة : ولو أن الأرض التى أصابتها النجاسة أصابها الماء بعد

ذلك وصار رطباً فقد روى من أبى حنيفة فى هذا روايتان فى
احدى الروايتين صار نجساً كما كان . وفى احدى الروايتين
لا تعود النجاسة . وكذلك لو وقع شئ من ذلك التراب فى الماء (٢)

(٢٠١) قال فى المبسوط : رجل صلى على مكان من الأرض قد كان فيه نجاسة

فجفت وذهب أثرها جازت صلاته عندنا . وقال زفر رحمه الله تعالى
: لا تجزئه لأن الشرط طهارة المكان ولم يوجد به دليل أن التيمم
لا يجوز بهذا الموضع . ولنا : قوله صلى الله عليه وسلم أيما أرض
جفت فقد زكت أى طهرت وقال : " زكاة الأرض يمسها " ثم النجاسة
تحرقها الشمس وتفرقها الريح وتحول عينها الأرض وينشأ الهواء
فلا تبقى عينها بعد تأثير هذه الأشياء فيها فتعود الأرض كما كانت
قبل الإصابة وقد مر الفرق بين الصلاة والتيمم . والصحيح من الجواب
أنه لا فرق بين موضع تقع عليه الشمس ولا تقع بين موضع فيه حشيش
نابت أو ليس فيه لأن الحشيش تابع للأرض .

فان أصاب الموضع ماء فابتل أو ألقى من ترابه فى ماء قليل ففيه
روايتان : احدهما أنه يعود نجساً كما قبل الجفاف . والأخرى
وهو الأصح أنه لا يتنجس لأن بعد الحكم بطهارته لم يوجد الإصابة
الماء والماء لا ينجس شيئاً بخلاف ما اذا أصابت النجاسة البسات
فذهب أثرها لأن النجاسة تتداخل فى أجزاء البسات فلا يخرجها
الا الغسل بالماء وليس من طبع البسات أن يحول شيئاً الى طبيعة
ومن طبع الأرض تحوّل الأشياء الى طبعها فان الثياب اذا طال
مكثها فى التراب تصير تراباً فاذا تحولت النجاسة الى طبع الأرض
بذهاب أثرها حكمنا بطهارة الموضع لهذا وان كان الأثر باقياً لم

.....

== تجز الصلاة لأن طهور الأثر دليل على بقاء النجاسة أهـ ١/٢ ، بدائع

١/٨٥

قوله " زكاة الأرض يمسها " يريد بذكاتها طهارتها من النجاسة .
 جعل يمسها من النجاسة الرطوبة في التلهور بمنزلة تذكية الشاة في
 الاحلال لأن الذبح يطهرها وحل أكلها أهـ نهاية ١٦٤ / ٢
 الحديث رواه ابن أبي شيبة في مصنفه " من أبي جعفر محمد بن علي
 قال زكاة الأرض يمسها " وروى عن ابن الحنفية وأبي قلابة قال " إذا
 جفت الأرض فقد زكت " كتاب الطهارة من قال إذا كانت جافة فهو
 زكاتها ١/٥٧ وأثر أبي جعفر في الباب الذي قبله ١/٥٧ وروى
 عبد الرزاق في مصنفه " أخبرنا متمر عن أيوب عن أبي قلابة قال جفوف
 الأرض طهرها . وهو مرسل تابعي وهو حجة عندنا أهـ اعلاء السنن
 ١/٢٨٢ . وجعله في الهداية مرفوعا ولم أره . وجعل في المبسوط
 قوله " أبط أرض جفت فقد ذكت " حديثا مرفوعا . وما في سنن أبي داود
 باب طهور الأرض إذا يمس . وأسنده عن ابن عمر قال كنت أبهت في
 المسجد في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وكنت فتى شابا عزبا
 وكانت الكلاب تبول وتقبل وتدبر في المسجد ولم يكونوا يرشون شيئا
 من ذلك " فلولا اعتبار أنها تلهم بالجفاف كان ذلك تبقية لها بوصف
 النجاسة مع العلم بأنهم يقومون عليها في الصلاة البتة لصغر المسجد
 وكثرة المصلين أهـ فتح باب الحظية ١/٧٤ ، فتح ١/٩٩ ، سنن
 أبي داود كتاب الطهارة باب في طهور الأرض إذا يمس ٢٦٥ / ١
 مسند أحمد كتاب الطهارة باب فيما جاء في سورة الكلب ٢٢١ / ١
 قوله " شابا عزبا " عزب الرجل يمزب من باب قتل عزبة وزان غرفة وهزيمة
 إذا لم يكن له أهل فهو عزب بفتح تحتين وامرأة عزب أيضا كذلك أهـ

مصباح ٢/٤٠٧ ، مغرب ٣١٣-٣١٤ / ٢

١٠٣ - مسألة : اذا صلى الرجل على مبلن وفى باطنه نجاسة وقام الرجل على جانب الشهارة فان صلاته فاسدة فى قول أبى يوسف ذكره فى الأمالى لأنه ثوب واحد . وفى قول محمد صلاته جائزة ذكره فى نوادر الصلاة . وقال بعضهم ليس نفسى الحاصل اختلاف والذي قال أبو يوسف معناه اذا كان مضربا والذي قال محمد معناه اذا كان غير مضرب. (١)

(١) قال فى البدائع : ولو صلى على ثوب مبلن ظهرته ظاهرة وباطنه نجسة روى عن محمد أنه يجوز وكذا ذكر فى نوادر الصلاة وروى عن أبى يوسف أنه لا يجوز . ومن المشايخ من وفق بين الروایتين فقال جواب محمد فيما اذا كان مخطئا غير مضرب فيكون بمنزلة ثوبين والأعلى منهما ظاهر وجواب أبى يوسف فيما اذا كان مخطئا مضربا فيكون بمنزلة ثوب واحد ظاهره ظاهر وباطنه نجس . ومنهم من حقق فيمد الاختلاف فقال على قول محمد يجوز كيفما ما كان . وعلى قول أبى يوسف لا يجوز كيفما ما كان وعلى هذا اذا صلى على حجر الرخا أو على باب أو بساط غليظ أو على مكتب ظاهره ظاهر وباطنه نجس يجوز عند محمد وبه كان يفتى الشيخ أبو بكر الاسكاف وعند أبى يوسف لا يجوز وبه كان يفتى الشيخ أبو حفص الكبير . فأبو يوسف نظر الى اتحاد المحل فقال المحل محل واحد فاستوى ظاهره وباطنه كالثوب الصفيق ومحمد اعتبر الوجه الذى يصلى عليه فقال انه صلى فى موضع ظاهر وليس هو حاملا للنجاسة فتجوز كما اذا صلى على ثوب تحته ثوب نجس بخلاف الثوب الصفيق لأن الثوب وان كان صفيقا فالظاهر نفاذ الرطوبات الى الوجه الآخر الا أنه ربما لا تدركه العين لتسارع الجفاف اليه أهـ ١/٨٣ - مبسوط ١٣٧-١٣٨ / ٢٠

١٠٤ - مسألة : رجل افتتح الصلاة تطوع وهو قائم ثم بدا له فقعده وصلى
قاعدا من غير مذر فانه يجوز في قول أبي حنيفة وفي قول أبي يوسف
ومحمد لا يجوز الا من صذر، (١)

(١) في المبسوط : وإذا افتتح التطوع قائم ثم أراد أن يقعد من غير
مذر فله ذلك عند أبي حنيفة استحسانا وقال أبو يوسف ومحمد
رحمهما الله تعالى لا يجزئه قياسا لأن الشرع ملزم كالنذر ومن نذر
أن يصلي ركعتين قائم لم يجزه أن يقعد فيهما فكذلك إذا شرع
قائما لم يجزه أن يقعد فيهما فكذلك إذا شرع قاعدا . وأبو حنيفة
يقول القعود في التطوع بلا مذر كالقعود في الفرض بحذر . ثم هناك
لا فرق بين حال الابتداء أو البقاء فكذلك هنا وهذا لأنه في الابتداء
كان مخيرا بين القيام والقعود وخياره فيما لم يؤد باقي والشرع
انما يلزمه ما باشر ولا صحة لما باشر الا به وللمركعة الاولى صحة
بدون القيام في الركعة الثانية بدليل حاله لعذر فلم يلزمه القيام
بالشرع بخلاف النذر فهو التزام بالتسمية وقد نص فيه على صفة القيام
ولا رواية فيما اذا أطلق النذر فقبل يلزمه بصفة القيام اعتبارا لما
يوجب على نفسه بما يوجب الله تعالى عليه مطلقا وقيل لا يلزمه لأن
القيام وراء ما به يتم التطوع ولا يلزمه الا بالتنصيص عليه كالتابع في
الصوم وقيل هو على الخلاف على قياس ما مر في الشرع .
فان افتتحها قاعدا ففرضها قائما وحضها قاعدا أجزاء لطاوي
من طائفة رضى الله تعالى عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم كان
يفتح التطوع قاعدا فيقرأ ورده حتى اذا بقى مشرايات أو نحوها
قام مقام قراءته ثم ركع وسجد وهكذا كان يفعل في الركعة الثانية
فقد انتقل من القعود الى القيام ومن القيام الى القعود . فدل أن
ذلك جائز في التطوع أهـ ٢٠٨-٢٠٩ ، ١/٢٠ ، الأصل ١١٢/٢١١ ، ١/٢٠٨ .

١٠٥ - مسألة: رجل افتتح الصلاة تلوًا وهو على غير وضوء لا يلزمه شيء.

بالاتفاق . ولو قال لله على أن أصلي ركعتين على غير وضوء وبخير قراءة فان في قول زفر لا يلزمه في المسألتين جميعا وفي قول أبي يوسف يلزمه فمبطل جميعا بقراءة وضوء وقال محمد أما في قوله بخير قراءة يلزمه وبخير وضوء لا يلزمه روى عنه إبراهيم بن رستم (١).

١٠٦ - مسألة: ولو أن رجلا أم قوط في المسجد والمسجد الآن وصف خارج

المسجد فأحدث الاطم وأخذ بيد رجل ممن هو خارج المسجد وقده فان في قول من لم يبين قائله ويقال هو قول أبي حنيفة وأبي يوسف صلاتهم فاسدة . وقال محمد صلاتهم تامة ولا اختلاف في نواذ الصلاة (٢).

(١) قال في المبسوط: وإذا افتتح التلو على غير وضوء أوفى ثوب نجس لم يكن داخلا في صلاته ولا يلزمه القضاء لأن الشرع لم يصح ووجوب القضاء والاتمام ينبنى عليه . ثم قال: إذا نذر أن يصلي ركعتين بخير وضوء أو غيرها أو بخير قراءة فعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى في المواضع كلها يلزمه ما سمي في الصلاة الصحيحة وما زاد في كلامه فهو كفسو وعند زفر رحمه الله تعالى لا يلزمه شيء في الأحوال كلها لأن ما سطره في نذره ليس بقربة وعند محمد رحمه الله تعالى إذا سمي طالا يجوز أداء الصلاة معه بحال كالصلاة بخير لمهارة لا يلزمه شيء وإذا سمي طاجوز أداء الصلاة معه في بعض الأحوال كالصلاة بخير قراءة تلزمها هـ ٢٠٩/أ، الأصل ١/٢١٢ .

(٢) في البدائع: لو استخلف الاطم رجلا من الصفوف الخارجة لا يصح مندهط وعنده يصح . وجه قول محمد: ان مواضع الصفوف لها حكم المسجد ألا ترى أنه لو صلى في الصحراء جاز استخلافه طالم يجاوز الصفوف فجعل الكل مكان واحد . ولهما: أن البقعة مختلفة حقيقة وحك في الأصل إلا أنه اعلى لها حكم الاتحاد إذا كانت الصفوف متصلة بالمسجد في حق الخارج من المسجد خاصة لضرورة الحاجة إلى الاداء فلا يظهر الاتحاد في حق غيره ألا ترى أن الاطم لو كبر يوم الجمعة وجده في المسجد وكبر القوم بتكبيره خارج المسجد لم تنقصد =

١٠٧ - مسألة : ولو أن رجلاً صلى وهو يحد الآي والتسبيح فانه يكره في قول أبي حنيفة ذكره في الجامع الصغير وروى المعلى عن أبي يوسف أنه قال لا بأس به في المكتوبة والتطوع. (١)

== الجمعة وإذا ظهر حكم اختلاف البقعة في حق المستخلف لم يصح الاستخلاف هذا إذا كان يصلي في المسجد فان كان يصلي في الصحراء فمجاورة الصفوف بمنزلة الخروج من المسجد ان مشى على يمينه أو على يساره أو خلفه فان مشى أمامه وليس بين يديه ستره فان جاوز مقدار الصفوف التي خلفه أصلى له حكم الخروج عند بعضهم وهكذا روى عن أبي يوسف وعند بعضهم إذا جاوز موضع سجوده وان كان بين يديه ستره يعطى لداخل السترة حكم المسجد لما مرأه ١/٢٢٧ (١) يكره حد الآي والتسبيح في الصلاة عند أبي حنيفة وقال أبو يوسف ومحمد لا بأس بذلك في الفرض والتطوع وروى من أبي حنيفة انه كره في الفرض ورخص في التطوع وذكر في الجامع الصغير قول محمد مع أبي حنيفة وجه قولهما : أن العد محتاج اليه لمراعاة السنة في قدر القراءة وعدد التسبيح خصوصاً في صلاة التسبيح التي توارثتها الأمة . ولأبي حنيفة في العد باليد ترك لسنة اليد وذلك مكروه ولأنه ليس من أفعال الصلاة فالقليل منه ان لم يفسد الصلاة فلا أقل من أن يوجب الكراهة ولا حاجة الى العد باليد في الصلاة فانه يمكنه أن يحد خارج الصلاة مقدار ما يقرأ في الصلاة ويحسب ثم يقرأ بعد ذلك المقدار المعين أو يحد بقلبه أه بدائع ١/٢١٦ ، تحفة ١/٢٤١ ، الجامع الصغير ١/١١١ ، منية المصلي ٣٥٢ ، تبين ١/١٦٦ ، مراقى الفلاح ٢٩٣ ، كشف ١/٦٢ .

١٠٨ - مسألة : وإذا افتتح الصلاة عند طلوع الشمس تطوعا ثم أفسدها فعليه القضاء في قول طائفتنا الثلاثة وفي قول زفر لا شيء عليه . (١)

١٠٩ - مسألة : وإذا دخل الرجل في صلاة الظهر ثم علم أنه كان صلاها فانه يمضي عليها ويكون تطوعا وإن أفسدها لا قضاء عليه في قول طائفتنا الثلاثة . وقال زفر عليه القضاء . (٢)

(١) في المبسوط : ولو افتتح التلويح حين طلعت الشمس ثم أفسدها متعمدا ثم قضاها حين احمرت الشمس أجزاء الا على قول زفر رحمه الله تعالى فانه يقول لم أفسدها فقد لزمه قضاؤها وصار ذلك دينا في ذمته فلا يسقط بالأداء في الوقت المكروه بمنزلة المنذورة التي شرع فيها في وقت مكروه ولكننا نقول لو أدائها حين افتتاحها لم يكن عليه شيئا آخر فكذلك اذا قضاها في مثل ذلك الوقت لم يلزمه شيء آخر لأن القضاء بصفة الأداء فهو والمؤدى حين شرع فيه سواء أهـ ٢/١٠٣ قوله وفي قول زفر لا شيء عليه أي لا شيء عليه من قضاء في هذا الوقت المكروه فزفر مع جمهور الحنفية القائلين بالقضاء لكن في غير هذا الوقت المكروه .

(٢) قال في المبسوط : ولو صلى الظهر في منزله ثم جاء وهو ناسي أنه قد صلى فدخل مع الامام بنوى الظهر ثم ذكر أنه قد صلاها فأفسدها لم يكن عليه قضاؤها الا على قول زفر رحمه الله تعالى لأنه شرع فيها على ظن أنها عليه فان رفع الامام واستعلف هذا الرجل فصلاتهم جميعا فاسدة لأنه متنفل فلا يصلح أن يكون اماما للمفتروض واشتغال الامام باستخلاف من لا يصلح أن يكون خليفة له يكون مفسدا للصلاة ثم تفسد صلاة القوم بفساد صلاة الامام أهـ ٢/٩٧ .

١١٠ - مسألة : الامام اذا حصر عليه فى القراءة جاز له أن يتأخر ويقدم

غيره فى قول أبى حنيفة وفى قولهما لا يجوز ولا خلاف فى

الجامع الصغير (١).

(١) الحصر: العى وهو أيضا ضيق الصدر بقل : حصر صدره أى ضاق

وباهما طرب : وكل من امتنع من شىء فلم يقدر عليه فقد حصر عنه

ولهذا قيل حصر فى القراءة وحصر من أهله أهـ مختار الصحاح ١٣٩-

١٤٠ - قاموس ٢/٩ ، مغرب ١/١١٨ ، مصباح ١/١٣٨

لوا حصر من القراءة فى الصلاة فاستخلف أحدا جاز عند أبى حنيفة

خلافاً لهما . هذا اذا لم يقرأ قدر ما تجوز به الصلاة فان قرأ عليه

أن يركع ولم يجز الاستخلاف جماعاً . وكذا اذا نسى القرآن وصار

أمياً فاستخلافه لا يجوز اجطأ أهـ رمز ١/٤٠ ، تبين ١٤٣ / ١ ،

بحر ١/٣٩٣ ، منلا مسكين ١/٢٤٤ ، كشف ١/٥٧٨ ، وقايه ١/٥٨

الاختيار ١/٦١ ، مجمع ودر منتقى ١/١١٧ ، در مختار ١/٥٦٥

الجامع الصغير ١١ ، هداية وفيها : ولو قرأ مقدار ما تجوز به الصلاة

لا يجوز الاستخلاف بالاجطع لعدم الحاجة اليه أهـ ٣٨٤-٣٨٥ / ١

در ١/٩٥ وكثير من كتب المذهب . قال فى البحر : وذكره فى

المحيط بصيغة قيل وظاهره أن المذهب الاطلاق وهو الذى ينبغى

اعتاده لم صرحوا به فى فتح العلى على اامة بأنها لا تفسد على

الصحيح سواء قرأ الامام ما تجوز به الصلاة أو لا فكذا هنا يجوز

الاستخلاف مطلقاً أهـ ٣٩٣-٣٩٤ / ١ ، وأيده فى الشرنبلال به فى

شرح الجامع الصغير أن الاستخلاف هنا لا يفسد كالفتح . والفتح

لو أفسد فليس لأنه عمل كثير بل لأنه غير محتاج اليه وهنا هو محتاج

اليه أهـ قال فى الشرنبلال والاحتياج للالتيان بالواجب أو بالمسنون أهـ

رد المختار ١/٥٦٥ ، شرنبلال ١/٩٥ ، قوله " مقدار ما تجوز به الصلاة "

وهو آية قصيرة عنده وثلاث آيات عنده أهـ حاشية على الهداية

للكنوى ١/١١٠ ، عمدة الرطية ١/١٦١ ، بناء ٢/٣٨٧ ، والخلاف

فيما اذا لم يكن قرأ قدر ما تجوز به الصلاة ولا فلا يجوز الاستخلاف

بالاتفاق أهـ كشف ١/٥٧ ، مجمع ١/١١٧ ، وفى أبى السعود :

والخلاف فيما اذا حصر لئجل اعتراه فلو كان لنسيان لم يجز بالاجطع

.....

== لأنه به يصير أميا . قيد بالقراءة لأنه لو حصر بالبول لا يستخلف
عنده خلافا لهما . وإذا جاز الاستخلاف عندهما فيط لو حصر بالبول
فبالفائض أو بهما بالأولى نهر . ولو عجز من ركع أو سجد هل
يستخلف كالقراءة لم أراه در وأقول الظاهر أنه لا يستخلف لظ أنه لا بد
وأن يكون نادر الوجود أهـ ١/٢٢٤ ، بحر ١/٣٩٣ ، تبين ١/١٤٧
فتح وناه ١/٣٨٥-٣٨٤ ، بناء ٢/٣٨٦ ، در مختار ورد مختاره ٧٥٦
ودر منتقى ١/١١٧ . تقدم أن عندهما في قول المصنف لا يجوز
الاستخلاف في حصر القراءة . وفي أبي السجود بعد قوله "وعندهما
لا يجوز . الخ" أي فيستقبلها لندرتها فأشبه الجنابة ولو أجنب في
الصلاة بأن نظر فأمنى استقبلها فكذا بالحصراء أهـ ١/٢٢٤ ، وإذا
كان الحكم عندهما بالفساد لو استخلف فهل يتمها بخير قراءة أو لا ؟
قال في البدائع : وعند محمد لا يجوز وتفسد صلاتهم أهـ ١/٢٢٧
وفي رد المحتار بعد قوله "وقد لا تفسد" أي لأنه يندر وجوده فكان
كالجنابة . وقيل أنه يتمها بلا قراءة عندهما قال في البحر
والظاهر أن منهما روايتين أهـ ١/٥٦٥ ، بحر ٧٣٩٤ ، شرنبلالية ٧٥
عنايه ١/٣٨٤ ، بناء ٢/٣٨٦-٣٨٧ ، ما الحكم لو استخلف بعد ما قرأ
قدر ما تجوز به الصلاة هل تفسد صلاته وصلاة القوم أو لا ؟ قال
في رد المحتار : لم يذكر في البحر حكم صلاة القوم ولا حكم صلاته
أما صلاتهم ففسادها ظاهر لأن إمامهم صار أميا . وأما صلاة الاطم
ففي الفصل السابع من الذخيرة أن القارئ إذا صلى بعض
صلاته فنسى القراءة وصار أميا فسدت عنده ويستقبلها وعلى قولهما
لا تفسد ويبني عليها استحسانا وهو قول زفر أهـ ١/٥٦٥ ، منحة
الخالق ١/٣٩٣ ، تبين ١/١٤٧ ، فتح ١/٣٨٥ ، بناء ٢/٣٨٦
ذكر أبو يوسف مع محمد في قولهما بعدم جواز الاستخلاف في حصر
القراءة في الهداية والوقاية ودر وملتنى الأبحر ودر مختار لكن في
البنية : وفي المفيد جعل قول أبي يوسف مع أبي حنيفة أهـ ٧٨٦
وكذلك في البدائع ١/٢٢٦ . لهما على عدم جواز الاستخلاف فبالحصص
: أنه ليس في معنى الحدث لأنه نادر وجواز الاستخلاف للضرورة وهي
تتحقق فيط يغلب وهذا لأن نسيان جميع ما يحفظه من القرآن فسي ==

.....

= الصلاة بعهد فصار كالجنبه أه تبين ١/١٤٧، عن أبيه ١/٣٨٤ بنابه ٢/٣٨٦، أبو السعد من التبين ثم قال بعد ذلك فيه تدافع إذ اتطامها بلا قراءة يؤذن بصحتها وكونه كالجنبه يقتضى الفساد إلا أن يلتزم البناء عندهم في الجنبه أيضا وهو بعيد ولهذا قال الاتقانى ان كونه يتمها بلا قراءة عندهم سهو بل تفسد كما صرح به فخر الاسلام وغيره أه .

قال فى البحر والظاهر أن عنهما روايتين ١/٣٨٦ ولأمام على جواز الاستخلاف بالحصر، أن العجز هنا ألزم لأن فى الحدث لو وجد ماء فى المسجد يتوضأ ويبنى فلا يحتاج الى الاستخلاف ولهذا لو تعلم من مصحف أو علمه انسان نسدت صلاته فكان أولى بالجواز بخلاف الجنبه لأنه يحتاج فيها الى زيادة أمور غالبا من كشف العورة وغير ذلك فلم تكن فى معنى الوضوء أه تبين ١/١٤٧ بحر ١/٣٩٣، عن أبيه ١/٣٨٤، بنابه ١/٣٨٧، أبو السعد ١/٣٢٤ وفى البدائع : ولو حصر الامام من القراءة فاستخلف غيره جاز فى قول أبى حنيفة وأبى يوسف ومحمد لا يجوز وتفسد صلاتهم . وجه قولهما : أن جواز الاستخلاف حكم ثبت على خلاف القياس بالنص وأنه ورد فى الحديث السابق الذى هو غالب الوقوع . والحصر فى القراءة ليس نظيره فالنص الوارد ثمة لا يكون واردا هنا وصار كالافساء والجنون والاحتلام فى الصلاة أنه يمنع الاستخلاف كذا هذا . ولأبى حنيفة : أنا جوزنا الاستخلاف ههنا بالنص الخاص بالاستدلال بالحديث وهو حديث أبى بكر رضى الله عنه أنه كان يصلى بالناس بجماعة بأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم فى مرضه الذى مات فيه فوجد صلى الله عليه وسلم خفة فحضر المسجد فلما أحسن الصديق برسول الله صلى الله عليه وسلم حصر فى القراءة فتأخر وتقدم النبى صلى الله عليه وسلم وأتم الصلاة ولو لم يكن جائزا لم فعل ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم وما جاز له يكون جائزا لأمتا هـ =

.....

== الأصل لكونه قدوة أهـ ١/٢٢٦ . قوله " ورد في الحديث السابق " وهو ما روى عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال إذا صلى أحدكم فقام أو ركب في صلاته فليضع يده على فمه وليقسم من لم يسبق بشئ من صلاته وليتصرف وليتوضأ وليبني على صلاته ما لم يتكلم " أهـ بدائع ١/٢٢٤ قوله " وجه قولها " أي أبي يوسف ومحمد على غير ما في البناية والبدائع ، قوله " حديث أبي بكر الخ " غريب بهذا اللفظ . وروى ابن ماجه في سننه من حديث ابن عباس وفيه ثم جاء بلال يؤذنه بالصلاة فقال مروا أبا بكر فليصل بالناس فقالت عائشة يا رسول الله ان أبا بكر رجل رقيق حصر ومتى لا يراكم يبكي والناس يبكون فلو أمرت ممرى يصلي بالناس . فخرج أبو بكر فصلى بالناس فوجد رسول الله صلى الله عليه وسلم من نفسه خفة فخرج يهادى بين رجلين ورجلاه تخلان في الأرض فلما رآه الناس سبحوا بأبي بكر . فذهب ليستأخره فمأ إليه النبي صلى الله عليه وسلم أي مكانك فجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم فجلس من يمينه وقام أبو بكر وكان أبو بكر يأتى بالنبي صلى الله عليه وسلم والناس يأتون بأبي بكر . قال ابن عباس وأخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم للقراءة من حيث كان يبلغ أبو بكر " أهـ إقامة الصلاة والسنة فيها باب ما جاء في صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم في مرضه ١/٣٩١ ومسنند الإمام أحمد ١/٣٥٦-٣٥٧ .

١١١ - مسألة : وإذا صلى الرجل خلف الإمام فأحدث وذهب فتوضأ ثم جاء وقد فرغ الإمام من صلاته إلا أنه ترك القعدة في الثانية فإن الذي يرجع إليه يصلى ولا يتعد في الثانية كما لم يقعد الإمام وهذا قول علمائنا الثلاثة ذكرها في نوادر الصلاة وقال : زفر يقعد الرجل في الثانية وإن لم يقعد الإمام. (١)

(١) قال في المبسوط : رجل افتتح الصلاة مع الإمام فنام خلفه حتى فرغ الإمام ثم انتبه وقد كان الإمام ترك سجدة من الركعة الأولى فقضاها في الثانية ولم يقعد في الثانية مقدار التشهد ساهيا ثم علم الرجل كيف صنع الإمام قال يتبعه ويصلى بخير قراءة لأنه قد أدرك أول الصلاة مع الإمام والتزم الاقتداء به فكان هو مقتديا بالإمام فيأتي به وليس على المقتدى قراءة ويسجد في موضعها من الركعة الأولى لأن الإمام قضى تلك السجدة فالتحقت بمحلها وصار كأنه أداها ففى موضعها ولا يقعد مقدار التشهد في الركعة الثانية عندنا . وقال زفر رحمه الله يقعد لأن الإمام لما استتم تأطئا لم يعد إلى القعود لما فيه من ترك الفريضة لأداء السنة وذلك المعنى غير موجود ففى حق هذا الرجل فسله أن يأتي بالقعدة كما كان ذلك على الإمام قبل أن يقوم إلى الثالثة وقاس بالسجدة فإنه يأتي بها في موضعها كما كان على الإمام أن يأتي بها ولكننا نقول هو فى الحكم كأنه خلف الإمام ومن كان خلف الإمام تسقط عنه القعدة الأولى بسقوطها عن الإمام ألا ترى أن الإمام لو قام إلى الثالثة ساهيا ولم يقم القوم كان عليهم أن يتبعوه ولا يأتون بتلك القعدة فكذلك هذا الرجل وبه فارق السجدة فإن تلك السجدة ما سقطت عن الإمام بالترك ولهذا قضاها وقد سقطت القعدة عن الإمام ألا ترى أنه لا يقضيها فتسقط عن

المقتدى أهـ ٩٨-٩٩/٢ .

١١٢ - مسألة : الرجل اذا صلى القلح قاعدا فانه يجلس محتبيا ففى حال القراءة أو يتربع . وقال زفر يجلس كما يجلس فى التشهد ثم روى عن أبى يوسف رأيتان . روى الحسن بن زياد عن أبى يوسف أنه قال صلى متربعا فإذا أراد أن يركع ضم رجله ويركع . وروى الحسن بن أبى مالك أنه قال يركع وهو محتبى أو متربع كما كان فى حال القراءة ثم ينقض تربيعة فإذا فرغ مسن الركوع ثم يسجد . (١)

(١) قال فى المبسوط : والمصلى قاعدا تلويا أو فريضة بعذر يتربع ويقعد كيف شاء من غير كراهة أن شاء محتبيا وإن شاء متربعا لأنه لما جاز له ترك أصل القيام فترك صفة القعود أولى . وقال زفر رحمه الله تعالى : يقعد على ركبتيه كما يفعله فى التشهد وقال أبو يوسف : يؤدى جميع صلاته متربعا فى حال قيامه فإذا أراد أن يركع قعد على ركبتيه ليكون أسرع عليه أهـ ١٠٢ / ١ قوله " وهو محتبى " الاحتباء : أن يجمع ظهره وساقيه بثوب أو غشيرة ومنه يقعد كيف يشاء محتبيا أو متربعا أهـ المغرب ١٠٢ / ١ .

باب صلاة المريض

١١٣ - مسألة : مريض صلى بالأيمة فاعتدى به قوم يصلون قياماً أو قعوداً

يجوز للإمام ولا يجوز للقوم في قول علمائنا الثلاثة وفي قول زفر

يجوز للإمام والقوم (١) ولو كان الإمام قاعداً يركع ويسجد وخلفه قوم

قيام فانه يجزيه ويجزيهم في قول أبي حنيفة وأبي يوسف وهو قول

زفر والشافعي وقال محمد يجوز للإمام ولا يجوز للقوم (٢)

(١) قال في البدائع : ولا يجوز اقتداء من يركع ويسجد بالمومي عند أصحابنا الثلاثة وعند زفر يجوز . وجه قوله : أن فرض الركوع والسجود سقط إلى خلف وهو الأيمة وأداء الفرض بالخلف كإدائه بالأصل وصار كإقتداء الفاسل بالطاسع والمتوضي بالمتيمم . ولنا : أن تحريمه من الإمام ما انعقدت للصلاة بالركوع والسجود والأيمة وإن كان يحصل فيه بعض الركوع والسجود لما أنهما للانحناء والتطاول وقد وجد أصل الانحناء والتطاول في الأيمة فليس فيه كمال الركوع والسجود تنعقد تحريمه لتحصيل وصف الكمال فلم يكن بناءً كمال الركوع والسجود على تلك التحريم ولأنه لا صحة للصلاة بدون الركوع والسجود في الأصل لأنه فرض وانما سقط من المومي للضرورة ولا ضرورة في حق المعتدي فلم يكن ما أتى به المومي صلاة شرطاً في حقه فلا يتصور البناء . وقد خرج الجواب عن قوله أنه خلف لأننا نقول ليس كذلك بل هو تحصيل بعض الركوع والسجود إلا أنه اكتفى بتحصيل بعض الفرض في حالة العذر لا أن يكون خلفاً بخلاف المسح مع الفسل والتيمم مع الوضوء لأن ذلك خلف فأمكن أن يقام مقام الأصل أنه ١٣٩ / ١ المبسوط ١ / ٢١٥ .

(٢) قال في البدائع : ويجوز اقتداء القائم الذي يركع ويسجد بالقاعد الذي يركع ويسجد استحساناً وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف والقياس أن لا يجوز وهو قول محمد وعليه هذا الاختلاف اقتداء القائم بالمومي بالقاعد المومي . وجه القياس ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لا يؤمن أحد بعدى حالماً . أي قائماً . لا جاعلاً على أنه لو أم لجالس جاز ولأن المعتدي أعلى حالاً من الإمام فلا يجوز اقتداء به =

.....

== كاعتداء الراكع والساجد بالموسى * واعتداء القارىء بالامى . وفقهه :
ما بيننا أن المقتدى يبنى تحريمه على تحريمه الا طم وتحريمه الا مام
ما انعقدت للقيام بل انعقدت للقعود فلا يمكن بناء القيام عليها كط
لا يمكن بناء القراءة على تحريمه الامى وبناء الركوع والسجود على تحريمه
الموسى . وجه الاستحسان : ما روى ان آخر صلاة صلاها رسول الله
صلى الله عليه وسلم فى ثوب واحد متوشحا به قائدا وأصحابه خلفه
قيام يقتدون به فانه لما ضحك فى موضه ظل مروا أبا بكر فليصل بالناس
فقال مائشة لحفصة رضى الله عنهم تولى له ان أبا بكر رجل أسيف
اذا وقف فى مكانك لا يملك نفسه فلو أموت فمير فقالت حفصة ذلك فقال
صلى الله عليه وسلم أنتن صبيحات يوسف مروا أبا بكر يصلى بالناس
فلما افتتح أبو بكر رضى الله عنه الصلاة وجد رسول الله صلى الله
عليه وسلم فى نفسه حفة فخرج وهو بهادى بين على والعباس ورجلاه
يخطان الأرض حتى دخل المسجد فلما سمع أبو بكر رضى الله عنه حسه
تأخر فتقدم رسول الله صلى الله عليه وسلم وجلس يصلى وأبو بكر يصلى
بصلاته والناس يصلون بصلاة أبى بكر يحنى ان أبا بكر رضى الله عنه
كان يسمع تكبير رسول الله صلى الله عليه وسلم فيكبر والناس يكبرون
بتكبير أبى بكر فقد ثبت الجواز على وجه لا يتوهم ورود النسخ عليه
ولو توهم ورود النسخ يثبت الجواز ما لم يثبت النسخ فاذا لم يتوهم
ورود النسخ أولى . ولأن القعود غير القيام واذا أقيم شىء مقام غيره
جعل بدلا عنه كالمسح على الخف مع غسل الرجلين . . . فثبت حقيقة
وحكما أن القيام يفوت عند الجلوس نصار الجلوس بدلا عنه والبدل عند
العجز عن الأصل أو تعذر تحصيله يقوم مقام الأصل ولهذا يجوز نسي
أقتداء الفاسل بالطسح لقيام المسح مقام الغسل فى حق تطهير
الرجلين عند تعذر الغسل لكونه بدلا عنه فكان القعود من الامام
بمنزلة القيام لو كان قادرا عليه فجعلت تحريمه الا طم فى حق الامام
منعقدة للقيام لانعقادها لما هو بدل القيام فصح بناء قيام المقتدى
على تلك التحريم . . . ولو كان القيام يستلأصلا من غير بدل . . .
كان ينبغى أنه لو صلى مضطجعا يجوز وحيث لم يجز دل أنه انصلا
لا يجوز لسقوط القيام الى بدله وجعل بدله كأنه عين القيام ومخلاف ==

.....

== اقتداء الركع الساجد بالمومي* لط مرأن لا يما* ليس ببدل عن الركوع
 والسجود بل هو تحصيل بعض الركوع والسجود الا أنه ليس فيه كمال
 الركوع والسجود فلم تنعقد تحريمه الاطم للفاث وهو الكطل فلم يمكن
 بناء كمال الركوع والسجود على تلك التحريمه . وقد خرج الجواب عمسا
 ذكر من المعنى . وطروى من الحديث كان فى الابتداء فانه روى أن
 النبى صلى الله عليه وسلم سقى من فرس فجحش جنبه فلم يخرج أياها
 ودخل عليه أصحابه فوجدوه يعلى قائدا فافتتحوا الصلاة وخلفه قياما
 فلفظ رآهم على ذلك قال استئان بالفارس والروم وأمرهم بالقيود ثم
 نهاهم من ذلك فقال : لا يؤمن أحد بحدى جالسا . ألا ترى انه تكلم
 فى الصلاة فقال استئان بفارس والروم وأمرهم بالقيود فدل أنه ذلك فى
 الابتداء حين كان التكلم فى الصلاة مباحا . وطروىنا آخر صلاة صلاها
 فانتسخ قوله السابق بفعله المتأخرأه ١٤٢- ٧١٤٣ ، مسؤل ١٣- ٢- ١٢ / ١
 وعند الشافعية قال النووي : قال الشافعى والأصحاب : يجوز للقادر على
 القيام الصلاة وراء القائم العاجز . وللقاعد وراء المضطجع . وللقادر
 على الركوع والسجود وراء المومي* بهما . ولا يجوز للقادر على كل شى*
 من ذلك موافقة العاجز فى ترك القيام أو القعود أو الركوع أو السجود .
 ولا خلاف فى شى* من هذا عند تأه المجموع ١٤٥ / ٤ . ودليله
 كدليل الحنفية فى ذلك .
 قوله " ماروى عن النبى صلى الله عليه وسلم الخ " رواه الدارقطنى فى
 الصلاة باب صلاة المريض جالسا بالطمومين ١ / ٣٩٨ ، البيهقى فى
 الصلاة باب ماورد فى النهى من الامامة جالسا ٣ / ٨٠
 قوله " ماروى أن آخر صلاة صلاها رسول الله صلى الله عليه وسلم
 . الخ " رواه البخارى فى الصلاة باب الرجل يأتم بالامام ويأتم
 الناس بالطموم ١٧٤- ١٧٥ / ١ . مسلم فى الصلاة باب استخلاف
 الامام اذا عرض له عذر من مرض وسفر وغيرهما ١٤٠- ١٤١ / ٤ .
 الترمذى فى أبواب الصلاة باب طجا* اذا صلى الامام قائدا ==

.....

== فصلوا قعودا رقم ٣٦٢ وقال حديث طائفة حديث حسن صحيح
غريب . ابن طاجه فى أبواب إقامة الصلاة باب ما جاء فى صلاة
رسول الله صلى الله عليه وسلم فى مرضه رقم ١٢٢٣ . ابن خزيمة
فى الصلاة باب ذكر أخبار تأولها بعض العلق ناسخه لأمر
رسول الله صلى الله عليه وسلم الطموم بالصلاة جالسا اذا صلى
امامه جالسا ٥٣-٥٤/٣ . اللحاوى فى الصلاة باب صلاة الصحيح
خلف العريض ١/٤٠٦ . أحمد فى الصلاة أبواب صلاة المريض
وصلاة القاعد ٥/١٤٩

قوله " روى أن النبى صلى الله عليه وسلم . الخ " رواه مسلم فى الصلاة
باب انتظام الطموم بالا طم ١٣١/٤ . أبوداود فى الصلاة باب
الامام يصلى من قعود ٤٠٣-٤٠٤/١ . ابن طاجه فى أبواب
إقامة الصلاة باب ما جاء فى انما جعل الا طم لمؤتم به رقم ١٢٣١ .
ابن خزيمة فى الصلاة باب النهى من صلاة الطموم قاطع خلف
الاطم . قاعد ٥٣/٣ . اللحاوى فى الصلاة باب صلاة الصحيح
خلف العريض ١/٤٠٣ . أحمد فى الصلاة أبواب صلاة المريض
وصلاة القاعد ٥/١٤٧

قوله "سيف" أى سريع الحزن والأسف بخير يا الغضبان ولم يسمع به
هنا أه المغرب ١/٢٥ .

قوله "جحش" هو بهيم مضمومة ثم حاء مهطلة مكسورة أى خدش أه
النورى على مسلم ٤/١٣٢ .

١١٤ - مسألة : رجل مريض أغمى عليه أيام ثم أفاق فان كان مغمى عليه أكثر من يوم وليلة فانه ليس عليه قضاء الصلوات وان كان اقل مسن ذلك فعليه أن يقضى وفي قول بعض الناس عليه أن يقضى . وان كان اغمى عليه شهرا أو أكثر وهو قول بشر . وفي قول الشافعى ان اغمى عليه تمام وقت صلاة فلا قضاء عليه . وفي قول طائفة أكثر من يوم وليلة ثم روى عن أبي حنيفة أنه قال يعتبر فيه أكثر من يوم وليلة بالساعات يعنى الى مثل ذلك الوقت من الغد وزيادة . وروى عن محمد أنه قال يعتبر ست صلوات فصاعدا ولا عسيرة للساعات . (١)

(١) قال فى التبيين : ومن اغمى عليه أو جن غصص صلوات قضى ولو أكثر لا . وقال الشافعى لا يقضى اذا اغمى عليه وقت صلاة كاملا لأن القضاء يبنى على وجوب الأداء بخلاف النوم لأنه باختياره فلا يعذر . ولنا : أن عليا رضى الله عنه اغمى عليه أربع صلوات فقضا هن وأبى عن عمر رضى الله عنهما أكثر من يوم وليلة فلم يقضى . ولأن العدة اذا قصرت لا يخرج فى القضاء فيجب كالتائم وإذا طالت يخرج فيسقط كالحائض والجنون كالأغمى فيما رواه أبو سليمان وهو الصحيح . ثم الكثرة تعتبر من حيث الأوقات عند محمد حتى لا يسقط القضاء ما لم يستوعب ست طلوات . وعند أبى يوسف يعتبر من حيث الساعات وهو رواية عن أبى حنيفة . والأول أصح لأن الكثرة بالدخول فى حد التكرار على ما مر من قبل . وتظهر ثمة الخلاف فيما اذا اغمى عليه قبل الزوال فأفاق من الغد بعد الزوال فعند أبى يوسف لا يجب القضاء لأن الاغمى استوعب يوم وليلة وعند محمد يجب اذا أفاق قبل خروج وقت الظهر لأن التكرار باستحباب ستة أوقات ولم يوجد . وهذا اذا دام الاغمى عليه ولم يفتق نى العدة . وأط اذا كان يفتق فيها فانه ينظر فان كان لا فاقتته وقت معلوم مثل أن يخف عنه المرض عند الصبح مثلا فيفتق قليلا ثم يحا وده فيغمى عليه تعتبر هذه الافاقة فيبطل ما قبلها من حكم الاغمى اذا كان أقل من يوم وليلة وان لم يكن لا فاقتته وقت معلوم لكنه يفتق بخسة فيتكلم بكلام لأصحا =

.....

== ثم يخفى عليه فلا عبرة بهذه الاطاقة أهـ ٢٠٣-٢٠٤ / ١ ، بحر

١٢٧ / ٢ ، رمز ١ / ٥٣ ، أبو السجود ٢٩١-٢٩٢ / ١ ، مسوط ١ / ٢١٧

بدائع ١ / ١٠٨ ، غنية وفتح ٩ - ١٠ / ٢ ، بناتيه ٢٠٤-٧٠٧ / ٢

جوهرة ١ / ٩٦ ، لباب ١٠١-١٠٢ / ١ ، غنية العنقى ٢٦٣-٢٦٥

مختصرها ١٢٩-١٣٠ ، مجمع ودر منتقى ١ / ١٥٥ ، در مختار ١ / ٧١٤

مراقى الفلاح ٣٥٤ ، در ١ / ١٣٠

وفى المسوط : وقال بشر تجب عليه اطادة الصلاة وان طال الاغتـ

هو يقول الاغتـ نوع مرضى فلا يستقل القضاء كالنوم أهـ ٢١٧ / ١

بدائع ١ / ١٠٨ ، بناتيه ٢ / ٧٠٤ ، قوله " لأن الكثرة بالدخول فسي

حد التكرار " لأن الصلوات اذا صارت ستة تكن الواحدة فيها مكررة

فدخل فيها فى حد التكرار أهـ بناتيه ٢ / ٧٠٥ ، وهند الشافعية :

قال النووي : وأما من زال عقله بجنون ، أو أغمى عليه . فلا تجب عليه

الصلاة ، ولا قضاؤها ، سواء قل الجنون ولاغتـ . أو كثر اذا استغرق

الوقت أهـ روضة الطالبين ١ / ١٩٠ ، المجمع ٣ / ٦١ .

قوله " ولنا ان عليا رضى الله عنه . الخ " الرواية عن علي غريب أهـ

نصب الرأية ١٧٧ / ٢ ، البناتيه ٢ / ٧٠٧ ، الدراية ١ / ٢٠٩ ، واطأثر

ابن عمر فرواه ابن أبى شيبة فى الصلاة من قال ليس على المغمى

امادة ٣ / ٣٣٦ . مالك فى أبواب الصلاة باب صلاة المغمى عليه .

المبهي ١ / ٣٨٨ ، وفى الدراية : استاده صحيح أهـ ١ / ٢٠٩ .

١١٥ - مسألة : وإذا افتتح الصلاة وهو صحيح ثم مرض جاز له أن يتسم صلاته قاعدا بالاتفاق . وإن صار بحال لا يقدر إلا بالايطة جاز له أن يصلي بقية صلاته بالايطة أيضا وهو قول أبي يوسف ومحمد وقال أبو حنيفة إذا صار بحال لا يقدر إلا بالايطة فإنه يستقبل . روى الحسن بن زهاد في المجرد وأبو يوسف في الأمالي ولو أنه صلى بعض الصلاة وهو مريض فصح فإن كان صلى بالايطة فإنه يستقبل في قول عطائنا إلا في قول زفر فإنه يقول يبنى . ولو كان صلى قاعدا ثم صح جاز له أن يصلي بقية صلاته قاطئ في قول أبي حنيفة وأبي يوسف وزفر وقال محمد بن الحسن يستقبل . (١)

(١) قال في البدائع : ولو شرع في الصلاة قاعدا وهو مريض ثم صح وقد ر على القيام فإن كان شروعه بركوع وسجود يبنى في قول أبي حنيفة وأبي يوسف استحسانا وعند محمد يستقبل قياسا بنا على أن عند محمد القائم لا يقتدى بالقاعد فكذا لا يبنى أول صلاته على آخرها في حق نفسه وعند عطائنا لا يقتدى فيجوز البناء . وإن كان شروعه بالايطة يستقبل عند عطائنا الثلاثة . وعند زفر : يبنى لأن من أصله أنه يجوز اقتداء الرাকع الساجد بالعمومي فيجوز البناء . وعندنا لا يجوز الاقتداء فلا يجوز البناء على ما يذكر . وأما الصحيح إذا شرع في الصلاة ثم مرض له مرض يبنى على صلاته على حسب أماكنه قاعدا أو مستلقيا في ظاهر الرواية وروى عن أبي حنيفة أنه إذا صار إلى الايطة يستقبل لأنها فرضان مختلفان فلا يجوز أدائها بتحريرة واحدة كالظهر مع العصر . والصحيح ظاهر الرواية لأن بناء آخر الصلاة على أول الصلاة بمنزلة بناء صلاة لمقتدى على صلاة الأمام . وثمة يجوز اقتداء العمومي بالصحيح لم يذكر فيجوز البناء ههنا ولأنه لو بنى لصار مؤديا بعض الصلاة كاملا وحضها ناقصا ولو استقبل لأدى الكل ناقصا ولا شك أن الأول أولى أحسن ١/١٠٨ ، مسود ١/٢١٨ جوهره ١/٩٦ ، لباب ١/١٠١ ، تبين ١/٢٠٢ ، بحر ١٢٦ / ٢ أبو السجود ١/٢٩٠ ، غنايه وفتح ٢/٧٠٦ ، بناءيه ٦٩٨ / ٢ غنية العتلى ٢٦٩-٢٧٠ ، مختصرها ١٣٢ ، مجمع ودر منقى ١/١٥٥ در مختار ١/٧١٣ ، در ١/١٢٩ ، مواقي الطلاح ٣٥٣ ، ط در ١/٣٢٠ .

١١٦ - مسألة : المريض الذي لا يستطيع أن يركع ويسجد فان كان يقدر

على الايط برأسه فانه يومى* فى توليهم جميعا وان كان بحال

لا يقدر على الايط برأسه فقد روى من بعض أصحابنا أن الفرض

يسقط عنه . وروى الحسن بن زياد أنه قال يومى* بعينه فان لم

يستطيع سقط عنه الفرض وقال زفران لم يستطيع أن يومى* بعينه

فانه يومى* بقلبه . (١)

(١) فى البدائع : ولو عجز عن الايط وهو تحريك الرأس فلا شئ* عليه

عندنا وقال زفر يومى* بالحاجبين أولا فان عجز فبالعينين فان عجز

فبقلبه وقال الحسن بن زياد يومى* بعينه وحاجبيه ولا يومى* بقلبه

وجه قول زفر : ان الصلاة فرض دائم لا يسقط الا بالعجز فم عجز عنه

يسقط وما قدر عليه يلزمه بقدره فاذا قدر بالحاجبين كان الايط بهما

أولى لأنشط أقرب الى الرأس فان عجز الآن يومى* بعينه لأنهما من

الأعضاء الظاهرة وجميع البدن ذو حظ من هذه العبادة فكذا

العينان فان عجز فبالقلب لأنها الجملة ذو حظ من هذه العبادة وهوالنية

ألا ترى أن النية شرط صحتها فصدا العجز تنتقل اليه . وجه قول الحسن

ان أركان الصلاة تؤدى بالأعضاء الظاهرة فقط الباطنة فليس بذى حرك

من أركانها بل هو ذو حظ من الشرط وهو النية وهى قائمة أيضا عند الايط*

فلا يؤدى به الأركان والشرط جميعا . ولما : طرورى عن ابن عمر رضى الله

عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال فى المريض أن لم يستطيع قاعدا فعلى

اللقا يومى* فان لم يستطع فاللأولى بقبول العذر . أخبرنا النبي صلى الله

عليه وسلم أنه معذور عند الله تعالى فى هذا الحالة فلو كان عليها لايط* بما

ذكرتم لما كان معذورا لأن الايط ليس بصلا حقيقة ولهذا لا يجوز للتنفل

به فى حاله لا ختميا ولو كان صلاة لجاز كمالو تنفل قاعدا الا أنها قيم مقسم

الصلاة قبل الشرع والشرع ورد بالايط* بالرأس فلا يظلم غيره مقامه ١٠٧ / ١

مبسوط ٢١٦-٧٢١٧ ، تبين ٧٢٠١ ، بحر ٢٤-٢٥ / ٢ ، ابوالسعود ٢٨٩ / ١

جوهرة ٧٩٥ ، لباب ٧٢٠ ، وغاية مفتوح ٢/٥ ، بناء ٢٥-٢٦ / ٢ ، مجمع ود رمنتقى

٧٢٤ ، د ر مختار ٧٧٢ ، د ر ر ٧٢٢ ، مراقى الفلاح ٢٥٢-٢٥٣ ، خاتمه ١٧٢ / ١

هندية ٧٣٧ ، مختصر غنية لمتلى ٣٩-٣٩ ، قوله : طرورى عن ابن عمر رضى الله

عنه الخ " حديث غريب اه نصب الراية ٢/١٧٦ ، بناء ٢/١٩٢ ، د راية ١/٢٠٩

وفيهما : وللدارقانى من حديث طلى نحواً وله وفيه : فان لم يستطع صلى مستلقيا

رجلاه مطبلي القبلة ولم يذكرا غيره . واستاده وأه جداه . الدارقانى فسى

باب السهو (١)

١١٧ - مسألة : رجل نسي فاتحة الكتاب في الركعة الأولى أوفى الثانية وقرأ سورة ثم ذكر فانه يبدأ بقراءة فاتحة الكتاب ثم يقرأ السورة ولم يذكر اختلافا . وروى الحسن بن زهاد عن أبي يوسف قال يركع ويحزنه ولا يرجع . ولو أنه ترك الفاتحة في الأولى ثم ذكر

(١) أي سجود السهو كما في الهداية وغيرها باب سجود السهو . قال في العناية : وهذه الاضافة اضافة الحكم الى السبب وهي الأصل في الاضافات لأن الاضافة للاختصاص . وأقوى وجوه الاختصاص المسبب بالسبب أهـ ١/٤٩٨ ، بتأيه ٢/٦٤٥ ، بحر ٢/٩٨ شرنبلاليه ١/٨٠ .

والسهو الغفلة وبين السهو والنسيان فرق في اللغة . قال في المصباح : فرقوا بينه وبين الناس بأن الناس إذا ذكرته تذكر والساهى بخلافه أهـ ١/٢٩٣ ، تاج الحروس ١٩٠ - ١٩١ / ١٠ ، وفرق بينهما في السراج الوهاج بأن النسيان عزوب الشيء عن النفس بعد حضوره والسهو قد يكون مما كان الانسان طالط به وحط لا يكون طالطه أهـ بحر ٢/٩٨ ، جوهرة ١/٩ ، شرنبلاليه ١/١٥٠ ، ط على مراقى الفلاح ٣٨٣ ط على الدر ١/٣٠٩ ، ولا تفرق الفقهاء بينهما في الحكم قال في الدر : وهو - أي السهو - والشك واحد عند الفقهاء والظن الطرف الراجع والوهم الطرف المرجوح أهـ قوله : "الظن . . الخ" حاصله أن ما يخطر بالبال ولم يصل الى حد اليقين حتى يسمى عاظم ولا تساوت جهته حتى يسمى شكاً بل ترجحت فيه احداها على الأخرى فالمرجوحة وهم والراجعة ظن فان زاد الرجحان بلا جزم فهو غلبة الظن أهـ رد المحتار ١/٦٩٠ - ٦٩١ .

ثم سجود السهو واجب وهو ظاهر الرواية لأنه شرع لرفع نقص تمكن في الصلاة ورفع ذلك واجب وذكر القدير أنه سنة كذا في المحيد وصح في الهداية وغيرها الوجوب لأنها تجب لجبر نقصان تمكن في العبادات فتكون واجبة كالدماء في الحج ويشهد له من السنة =

بعد ما فرغ من الأولين فليس عليه أن يقضيها في الآخرين . ولو ترك الفاتحة ونسى السورة فانه يحيد الفاتحة والسورة في الآخرين وروى من أبي يوسف أنه قال لا يحيد في الآخرين في المسألتين جميعا بترك الفاتحة أو السورة وروى من الحسن بن زياد انه يقضى في المسألتين جميعا وروى انه يخافت بهط وروى أنه يجهر بهط وروى انه يجهر بالسورة ويخافت بالفاتحة وفي الكتاب الى هذا يشير وروى عن أبي يوسف أنه قال لا يقضى السورة هذا كله اذا كان يجهر في الركعة نحو العشاء . (١)

== ما ورد في الأحاديث الصحيحة من الأمر بالسجود والأصل في الأمر أن يكن للوجوب ومواظبة النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه على ذلك وفي معراج الداراية انط جبر النقصان في باب الحج بالدم وفي باب الصلاة بالسجود لأن الأصل ان الجبر من جنس الكسر وللطل مدخل في باب الحج فيجبر نقصانه بالدم ولا مدخل للطل في باب الصلاة فيجبر النقصان بالسجدة أه بحر ٢/٩٩ ، تبين ١٩١ ، ٧/٥٠٧ ، ١/٥٠ بدائع ١/١٦٣ ، هداية ١/٥٣٢ ، فتح باب العناية ٢٠١ / ١ ، قهستاني ١/١٤١ .

(١) قال في البدائع: ولو ترك الفاتحة في الركعة الأولى وبدأ بغيرها فلما قرأ بعض السورة تذكر . يسود فيقرأ بفاتحة الكتاب ثم السورة لأن الفاتحة سميت فاتحة لا افتتاح القراءة بها في الصلاة فاذا تذكر نسي محلها كان عليه مراعاة الترتيب كل لو سها من تكبيرات الحيد حتى اشتغل بالقراءة ثم تذكر أنه لم يكبر يسود الى التكبيرات ويقسراً بعدها كذا هذا . ولو ترك الفاتحة في الأولين وقرأ السورة لم يقضها في الآخرين في ظاهر الرواية ومن الحسن بن زياد أنه يقضى الفاتحة في الآخرين لأن الفاتحة أوجب من السورة ثم السورة تقضى فلأن تقضى الفاتحة أولى . وانما : أن الآخرين محل الفاتحة أداء فلا تكونا محلا لها قضاء بخلاف السورة ولأنه لو قضاها في الآخرين يؤدى الى تكرار الفاتحة في ركعة واحدة وأنه غير مشروع . ولو قرأ الفاتحة في الأولين ولم يقرأ السورة قضاها في الآخرين ==

.....

= = وعن أبي يوسف أنه لا يقضيها كط لا يقضى الفاتحة لأنها سنة فاتت

من موضعها والصحيح ظاهر الرواية لط روى عن عمر رضى الله عنه أنه

ترك القراءة فى ركعة من صلاة المغرب فقضاها فى الركعة الثالثة وجهر

وروى عن عثمان رضى الله عنه أنه ترك السورة فى الأولين فقضاها فى

الأخرين وجهر لأن الآخرين ليست محللا للسورة أداء فجاز أن يكونا

محلا لها قضاء ثم قال فى الكتاب وجهر ولم يذكر أنه جهر بهما أو

بالسورة خاصة وفسره البلخى فقال أتى بالسورة خاصة لأن القضاء

بصفة الأداء وجهر بالسورة أداء فكذا قضاء فأما الفاتحة فهى نفسى

محلها ومن سننها الاخطاء فيخفى بها وعن أبي يوسف أنه يخافست

بها لأنه يفتتح القراءة بالفاتحة والسورة تبني عليها ثم السنة نفسى

الفاتحة المخافة فكذا غيب يبنى عليها والأصح أنه يجهر بهما لأن

الجمع بين الجهر والمخافة فى ركعة واحدة غير مشروع وقد وجب

عليها الجهر بالسورة فيجهر بالفاتحة أيضا . وهذا كله اذا تذكر بعد

ما قيد الركعة بالسجدة فان تذكر قراءة الفاتحة أو السورة فى الركوع أو

بعد ما رفع رأسه منه يعود الى القراءة وينتقض ركوعه بخلاف القنوت .

والفرق بينهما تذكره فى صلاة الوتر ولو ترك تكبيرات العبد فتذكر فى

الركوع قضاها فى الركوع بخلاف القنوت اذا تذكر فى الركوع حيث

يسقط أه ١ / ١٧٢ - المسوك ٢٢٠ - ١ / ٢٢٦ ، الأصل ٢٢٦ - ٧٢٣

تبين ١ / ١٩٣ ، خاتمه ١ / ١٢١ ، هندية ١ / ١٢٦ .

١١٨ - مسألة : وإذا قرأ في الصلاة مقدار آية قصيرة جازت صلاته فسي
قول أبي حنيفة الآخر وقال أبو يوسف ومحمد لا يجوز إلا آية
طويلة أو ثلاث آيات قصار وهو قول أبي حنيفة الأول ، (١)

(١) قال في البدائع : وههنا نذكر القدر الذي يتعلق به أصل الجواز
: ومن أبي حنيفة فيه ثلاث روايات في ظاهر الرواية قدر أدنى
المفروض بالآية التامة طويلة كانت أو قصيرة كقوله تعالى "مدها من "
٦٤ الرحمن . وقوله " ثم نذر " ٢١ المدثر وقوله " ثم عسى وبسر "
٢٢ المدثر . وفي رواية الفرض غير مقدار بل هو على أدنى ما يتناول
الاسم سواء كانت آية أو ما دونها بحد أن قرأها على قصد القراءة
وفي رواية قدر الفرض بآية طويلة كآية الكرسي وآية الدين أو ثلاث
آيات قصار وبه أخذ أبو يوسف ومحمد وأصله قوله تعالى " فاقروا ما تيسر
من القرآن " ٢٠ المزمل . فلهذا يحتبان العرف ويقولان مطلق
الكلام ينصرف إلى المتعارف . وأدنى ما يسمى المرء به قارئاً في
العرف أن يقرأ آية طويلة أو ثلاث آيات قصار . وأبو حنيفة يحتج بالآية
من وجهين : أحدهما أنه أمر بمطلق القراءة . وقراءة آية قصيرة
قراءة . والثاني : أنه أمر بقراءة ما تيسر من القرآن وهو لا يتيسر
إلا هذا القدر . وما قاله أبو حنيفة أقبح لأن القراءة مأخوذة من
القرآن أي الجمع سمى بذلك لأنه يجمع السور فيضم بعضها إلى
بعض ويقال قرأت الشيء قرأنا أي جمعته فكل شيء جمعته فقد
قرأته وقد حصل معنى الجمع بهذا القدر لا اجتماع حروف الكلمة
عند التكلم وكذا العرف ثابت فإن الآية التامة أدنى ما ينطلق عليه
اسم القرآن في العرف فأما ما دون الآية فقد يقرأ لا على سبيل
القرآن فيقال بسم الله أو الحمد لله أو سبحان الله فلذلك قدرنا
بالآية التامة على أنه لا عبرة لتسميته قارئاً في العرف لأن هذا =

.....

== أمر بينه وبين الله تعالى فلا يحتبر فيه عرف الناس وقد قرر القديري
الرواية الأخرى وهي أن المفروض غير مقدر وقال المفروض مطلق
القراءة من غير تقدير ولهذا يحرم ما دون الآية على الجنب والحائض
إلا أنه قد يقرأ لا على قصد القرآن وهذا لا يمنع الجواز فإن الآية
تامة قد تقرأ لا على قصد القرآن في الجملة ألا ترى أن التسمية
قد تذكر لا فتاح الأعطال لا لقصد القرآن وهي آية تامة وكلامنا فيما
إذا قرأ على قصد القرآن فيجب أن يتعلق به الجواز ولا يعتبر فيه
العرف لظهورنا أنه ١/١١٢، مسبوكت ٢٢١-٢٢٢/١، الأصل ٧٢٢٧
جوهرة ١/٦٨، غنية المتطلى ٢٧٨، معتصمه ١٣٥/١٣٦
وفي الجوهرة: وقولهما في القراءة احتياط ولا احتياط في العبادات
أمر حسن أنه ١/٦٨، غنية المتطلى ٢٧٩.

١١٩ - مسألة : الا امام اذا جهر في صلاة يخافت أو خافت في صلاة

يجهر فعليه سجدتا السهو ولم يفصل بين القليل والكثير
وروى ابن سماعة عن محمد أنه قال اذا خافت فيط بجهر أو جهر
فيما يخافت فان كان قليلا لا يجب عليه سجدتا السهو وان
كان كثيرا مقدار ما تجوز به الصلاة وجبت عليه سجدتا السهو
وقال في نوادر الصلاة اذا جهر فيط يخافت فعليه سجدتا
السهو ولم يفصل بين القليل والكثير فان خافت فيط بجهر فان
كان ذلك اكثر من فاتحة الكتاب تجب ولا فلا ويقال ان الذي
قال في كتاب الصلاة هو قول أبي حنيفة خاصة لأنه يجيز الصلاة
بقراءة القليل والكثير فكذلك السهو يستوى في القليل والكثير. (١)

(١) قال في البدائع : ولو غير صفة القراءة سهوا بأن جهر فيط يخافت
أو خافت فيط بجهر فهذا على وجهين اما ان كان اما ما أو منفردا
فان كان اما ما سجد للسهو عندنا وعند الشافعي لا سهو عليه .
وجه قوله : ان الجهر والمخافة من هيئة الركن وهو القراءة فيكون
سنة كهية كل ركن نحو الأخذ بالركب وهيئة القعدة .

ولنا : أن الجهر فيما بجهر والمخافة فيط يخافت واجبة على الا امام
لما بينا فيط تقدم . ثم اختلفت الروايات من أصحابنا في مقدار
ما يتعلق به سجود السهو من الجهر والمخافة ذكر في نوادر
أبي سليمان وفصل بين الجهر والمخافة في المقدار فقال ان جهر
فيما يخافت فعليه السهو قل ذلك أو أكثر وان خافت فيط بجهر
فان كان في أكثر الفاتحة أو في ثلاث آيات من غير الفاتحة فعليه
السهو ولا فلا . وروى ابن سماعة عن محمد التسوية بين الفصلين
انه ان تمكن التفسير في ثلاث آيات أو أكثر فعليه سجود السهو
ولا فلا . وروى الحسن عن أبي حنيفة أن تمكن التفسير في آية
واحدة فعليه السجود وروى عن أبي يوسف انه اذا جهر بحرف
يسجد . وجه رواية أبي سليمان أن المخافة فيما يخافت الزم من
الجهر فيط بجهر ألا ترى أن المفرد يتخير بين الجهر والمخافة
ولا خيار له فيما يخافت فاذا جهر فيط يخافت فقد تمكن النقصان في =

.....

= الصلاة بنفس الجهر فيجب جبره بالسجود فاط بنفس المخافتة فيمسا
 بجهر فلا يتمكن النقصان طلم يكن مقدار ثلاث آيات أو أكثر. وجسه
 رواية ابن سطة ما روى عن أبي قتادة أن النبي صلى الله عليه وسلم
 كان يسمعا الآية والآيتين أحيانا في الظهر والعصر وهذا جهر فيط
 يخافت فإذا ثبت فيه ثبت في المخافتة فيط بجهر لأنهم يستويان ثم
 لما ورد الحديث مقدرا بآية أو آيتين ولم يرد بأزيد من ذلك كانت
 الزيادة تركا للواجب فيوجب السهو. وجه رواية الحسن بناء على أن
 فرض القراءة عند أبي حنيفة يتأدى بآية واحدة وإن كانت قصيرة فإذا
 غير صفة القراءة في هذا القدر تعلق به السهو وندهم لا يتأدى
 فرض القراءة إلا بآية طويلة أو ثلاث آيات قصار فط لم يتمكن التفسير
 في هذا المقدار لا يجب السهو. وهذا إذا كان اطا فاما إذا كان
 منفردا فلا سهو عليه. أما إذا خافت فيمسا بجهر فلا شك فيه لأنه
 مخير بين الجهر والمخافتة لط ذكرنا فيمسا تقدم أن الجهر على الا طم
 انما وجب تحصيل لثمة القراءة في حق المقتدى. وهذا المعنى
 لا يوجد في حق المنفرد فلم يجب الجهر فلا يتمكن النقص في الصلاة
 بتركه وكذا إذا جهر فيط يخافت لأن المخافتة في الأصل انط وجبت
 صيانة للقراءة من المغالبة والخوف فيها لأن صيانة القراءة من ذلك
 واجبة وذلك في الصلاة المؤداة على طريق الاشتهار وهي الصلاة
 بجماعة فاما صلاة المنفرد فط كان يوجد فيها المغالبة فلم تكن
 الصيانة بالمخافتة واجبة فلم يترك الواجب فلا يلزمه سجود السهو أه
 ١٦٦-١٦٧ / ١، مبسوط ٢٢٢ / ١، الأصل ٢٢٨ / ١، جوهرة ٩٢ / ١
 غنية العتلى ٤٥٧-٤٥٨، تبين ١٩٤ / ١، بحر ١٠٤ / ٢، مجمع
 ١٤٩ / ١، مناه وفتح ٥٠٤-٥٠٥ / ١، بناء ٦٦٠-٦٦١ / ٢، در ٧٥١
 در ٦٩٤-٦٩٥ / ١، خانه ١٢٠ / ١، هندی ١٢٨ / ١، فتح باب العناية
 ٢٠٣ / ١، قهستاني ١١٤٣ / ١، قوله "لطبيضا فيط تقدم" تقدم فى
 واجبات الصلاة ١٦١ / ١، قول صاحب البدائع "فلا شك فيه" الظاهر
 أنها لا شىء فيه لأن المعنى لا يستقيم الا بها ودلالة السياق عليه
 واضح .

١٢٠ - مسألة : رجل صلى الظهر خمس ركعات ساهيا فان لم يقعد فى الرابعة قدر التشهد فذكر حين تمت الخامسة فانه يضيف اليها ركعة أخرى حتى يصير ستا وهذا قول أبى حنيفة وأبى يوسف وروى عن محمد انه قال لما صلى الخامسة فسدت صلاته وعليه أن يستقبل لأن من أصله ان حرمة الصلاة تفسد . ولو كان قصد فى الرابعة قدر التشهد ثم صلى الخامسة فانه يضيف اليها ركعة أخرى فى قولهم جميعا فلو أنه تكلم بعد ما صلى الخامسة لاشىء عليه فى قول عليهما الثلاثة وقال زفر عليه أن يقضى ركعتين (١).

(١) قال فى المبسوط : رجل صلى الظهر خمس ركعات ولم يقعد ففى الرابعة قال صلاته فاسدة وقال الشافعى رضى الله تعالى عنه لا تفسد الى أن قال ولنا : انه اشتغل بالنفل قبل اكطال الفريضة ولأن القعدة من أركان الصلاة والركعة الخاصة نفل لا محالة لأن الظهر لا يكسبون أكثر من أربع ركعات ومن ضرورة استحكام شروعه فى النفل خروجه عن الفرض والخروج من الفرض قبل اكطاله مفسد للفرض بخلاف ما قبل تقييد الركعة بالسجدة لأن ما دون الركعة ليس لها حكم الصلاة حتى أن من حلف أن لا يصلى لم يحنث بما دون الركعة فلم يستحكم شروعه فى النفل بما دون الركعة . ثم قال : وأحب الى أن يشفع الخامسة بركعة ثم يسلم ثم يستقبل الظهر وهو قول أبى حنيفة وأبى يوسف رحمهما الله تعالى فأما عند محمد رحمه الله تعالى فبالفساد يصير خارجا من الصلاة لأن للصلاة عنده جهة واحدة . ولأن ترك القعدة فسى التطوع فى كل شفع عنده مفسد للصلاة فأطع عندهم تفسد الفريضة ويبقى أصل الصلاة تطوعا فيشفعها بركعة واحدة لأن ترك القعدة مقيب كل شفع عندهم غير مفسد للتطوع وإن كان قعد فى الرابعة قدر التشهد فقد تمت الظهر والخامسة تلحق لأن قيامه الى النافلة

.....

== كان بعد اكمال الفرض فلا يفسد به الفرض ويشفع الخامسة بركعة
 فيكون متطوعا بركعتين وان لم يفعل فلا شيء عليه وقال زفر رحمه الله
 تعالى عليه قضاء ركعتين وهو بنا على ما اذا شرع في صوم أو فسى
 صلاة على ظن أنه عليه لأن شروعه ههنا في الخامسة على ظن أنها
 عليه والأولى أن يشفعها بركعة لأن ما دون الركعة لا يكون صلاة تامة
 كما قال ابن مسعود رضى الله تعالى عنه والله ما أجزاء ركعة قبل.
 وإذا شفعها بركعة فعليه أن يسجد للسهو استحسانا وفي القياس
 لا سهو عليه لأن تمكن السهو كان في الفرض وقد أدى بعدها صلاة
 أخرى وفي الاستحسان انما بنى النقل على التحريم التي يمكن فيها
 السهو فيأتى بسجود السهو لبقاء التحريم وهو قياس المسبوق الذي
 قد مناه والأصح أن هاتين الركعتين لا تنويان من السنة التي بعد
 الظهر لأن شروعه كان لا عن قصد ولهذا لم يلزمه والسنة ما شرع فيه
 من قصد الاقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم فيها واطب عليه أه
 ٢٢٧-٢٢٨ / ١، الأصل ٢٣٩-٢٤٠ / ١، الجامع الصغير ١٣
 بدائع ١٧٨-١٧٩ / ١، جوهرة ٩٣ / ١، فنية المتطلى ٤٦٢، مجمع
 ١٥٠-١٥١ / ١، تبين ١٩٦-١٩٧ / ١، بحر ١١٠-١١٣ / ٢، رموز
 ٥٠-٥١ / ١، أبو السعود ٢٨٤-٢٨٥ / ١، كشف ٧٢-٧٣ / ١، شرح
 الوقاية ٧٣ / ١، غناية ٥٠٨-٥١٢ / ١، بناءه ٦٦٦-٦٧٢ / ٢، مواقي
 الفلاح ٣٨١، فتح باب العناية ٢٠٥ / ١، قهستانى ٧٤ / ١، هندیه ٧٣١ / ٠

١٢١ - مسألة : ولو ان رجلا دخل في صلاته في هذه الحالة ونوى به

التتابع صلى مع الامام الركعة السادسة فان في قول أبي يوسف

يلزمه ركعتان وقال محمد يلزمه ست ركعات فيقضى بعد ط سلم

الامام والاختلاف ذكر في نوادر ابن سطة (١)

(١) قوله " ولو أن رجلا دخل في صلاته في هذه الحالة " أي فـ صلى
الخامسة . قال في العنايه : ولو اقتدى به انسان فيبطل لزمه عند
محمد ست ركعات . ان اقتدى به في الخامسة يأتي بعد الامام
بأربع ركعات . وان اقتدى به في السادسة يأتي بعده بخمس
ركعات . يصلي ركعة ويقعد ثم يصلي ركعتين ويقعد ثم يصلي
ركعتين ويقعد لأنه لم يشرع في تحريمه الا طام لزمه ما أدى بها الا طام
وقد أدى الامام ستا . وعند ط لزمه ركعتان لأنه استحکم خروجه
من الفرض فلا يلزمه غير هذا الشفع أهـ ١٣ / ٥ - قوله :
" وعندهما لزمه ركعتان " هكذا ذكر في خلاصة الفتاوى لكن المذكور
في شرح الجامع الصغير للصدر الشهيد وشرح الطحاوى والمنظومة
وشروحها أنه يصلي ستا عند محمد وركعتين عند أبي يوسف ولم يذكر
قول أبي حنيفة وهو الصحيح أهـ بنّايه ٢ / ٦٧٣ ، بدائع ١ / ١٧٩
جوهرة ٩٣ - ٩٤ / ١ ، غنية المتولى ٤٦٣ ، تبين ١ / ١٩٦ ، بحر
١١١ - ١١٢ / ٢ ، ابوالسعود ١ / ٢٨٥ ، مجمع ١٥١ - ١ / ١٥٢
شرح الوقاية ١ / ٧٣ ، درر ١ / ١٥٣ ، درر ١ / ٦٩٩ ، مراقى الفلاح ٣٨٣
فتح باب العنايه ١ / ٢٠٦ ، قهستانى ١ / ١٤٦ .

١٢٢ - مسألة : وإذا قرأ الرجل في الصلاة شيئاً من التوراة أو الانجيل فإنه لا يجزئه لأن هذا الكلام ليس بقرآن ولا تسبيح وقال أبو يوسف في الآمال أن كان من التوراة شيئاً من التسبيح أو التهليل لا تفسد صلاته وقد قيل أن طي قياس قول أبي حنيفة أن كان الذي قرأ من التوراة وافق من القرآن شيئاً من جهة المعنى جازت صلاته وصار كأنه قرأ القرآن بالعبرانية. (١)

(١) في المبسوط : وإذا قرأ الرجل في الصلاة شيئاً من التوراة أو الانجيل والزيور وهو يحسن القرآن أو لا يحسنه لم تجزئه لأنسه كلام ليس بالقرآن ولا تسبيح ومعنى هذا أن قد ثبت لنا أنهم قد حرفوا وبدلوا فعمل ما قرأ ما حرفوه وهذا كلام الناس ولأن النقل المتواتر الذي لا يثبت كلام الله إلا به غير موجود فيط هو في أيديهم الآن والواجب عليه بالنص قراءة القرآن وهذا ليس بقرآن فلا يقطع القول بأن ما قرأ كلام الله تعالى فلهذا فسدت صلاته . وقيل هذا إذا لم يكن موافقاً لما في القرآن وأما إذا كان ما قرأ موافقاً لما في القرآن تجوز به الصلاة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لأنه تجوز قراءة القرآن بالفارسية وغيرها من اللسان فيجعل كأنه قرأ القرآن بالسريانية والعبرانية فتجوز الصلاة عنده لهذا أهـ ٧٢٣ الأصل ١/٢٥٢ . قوله " وهذا كلام الناس " قول غير مقبول .

١٢٣ - مسألة : عرق الحمار والبغل اذا أصاب الثوب جازت صلاته وان كان كثيراً فاحشاً ولم يذكرها هذا اختلاف وقال أبو يوسف في الاملاء يجوز ما لم يكن كثيراً فاحشاً وان كان كثيراً لم يجز وهو قول زهير أيضاً ولو سقط اللعاب في الاناء لا يجوز أن يتوضأ به مع وجسود الماء في قلوبهم جميعاً فان أصاب الثوب من ذلك الماء فهو على الاختلاف الذي ذكرناه . (١)

(١) هذه المسألة لا علاقة لها في باب سجود السهو ومكانها في كتاب الطهارات فصل في الأسار وغيرها . العرق : محرقة رشح جليسد الحيوان ويستعار لغيره . ورجل عرق كصرد كثيرة اه قاموس ٣/٢٧١ قال في غنية المتطلى : وعرق كل شيء معتبر بسوؤه فط كان سوؤه طاهراً فعرقه طاهر وما سوؤه نجس فعرقه نجس وما سوؤه مكسره فعرقه مكروه أى يكره أن يصلى وبدنه أو ثوبه ملوث به الا أن عسرق الحمار وكذا البغل طاهر . وهذا الاستثناء انما يصح على القول بأن الشك في الطهارة فاذا قيل أن سوؤه مشكوك في طهارته ونجاسته وعرق كل شيء معتبر بسوؤه صح أن يقال أن عرق الحمار طاهر ، من غير شك وقوله عند أبي حنيفة في الرواية المشهورة انما هو لأجل أن الروايات منه مختلفة الا أن المشهورة هي رواية الطهارة لا أن الاما من يخالفه كذا ذكره القدير أى ذكر أن عرقه طاهر ففى الرواية المشهورة وكذا ذكره صاحب الهداية وغيره أيضاً . وجهه أن النبى صلى الله عليه وسلم ركب الحمار مسروراً في حرا الحجاز والخالب انه يعرق ولم يروا انه عليه السلام غسل بدنه أو ثوبه منه وقيل لشمس الأئمة الحلوانى عرق الحمار نجس الا انه جعل عفواً في الثوب والبدن للضرورة وهو رواية عن أبي حنيفة أيضاً فانه روى عنه فيسه ثلاث روايات أنه نجس نجاسة غليظة وأنه نجس نجاسة خفيفة والرواية المشهورة الصحيحة أنه طاهر كما أن الصحيح أن سوؤه طاهر وأنط الشك في طهوريته ولا يتأتى ذلك في العرق فان جميع أنواعه غير طهوراً هـ ١٧٠ ، مختصر شنية المتطلى ٨٣ - مبسوط ٥٠ / ١ الأصل ١/٢٥٣ ، بدائع ١/٦٥ ، جوهرة ١/٢٢ ، تبیین ١/٣١ بحر ١٣٢-١٣٣ / ١ ، رمز ١/١٢ ، أبوالسجود ١/٨١ ، عنابه وفتح ٧/٢٨ =

.....

== بناءه ٤٢٦-٤٢٩ / ١ ، مجمع ودر مفتقى ١/٣٦ ، ددر ١/٢٨ - د -

على مراقى الفلاح ٢٥ ، فتح باب الحنايه ١/٤٥ ، قهستاني ١/٢٨
خانيه ١/١٨ ، هندیه ١/٢٣ ، قوله " معروريا " قال فى المغرب :
اعرورى الدابة ركبها عربا ومثله كان النبی صلى الله عليه وسلم يركب
الخطار معروريا وهو حال من ضمير الفاعل المستكن ولو كان ممن
المفعول لقيل معرورى أه ٣١٣ ، نهاية ٣/٢٢٥ ، قال فى منحة
الخالق : كونه حالا من الفاعل بعد لا يخفى اذ يبعد من حاله
صلى الله عليه وسلم أن يركب وهو عربان وقد يقال ان المعنى أنه
صلى الله عليه وسلم ركب حال كونه معروريا الخطار فهو اسم فاعل من
اعرورى المتعدى حذف مفعوله للحلم به أه ٣٣٢-٣٣٣ / ١ ، رد المحتار
١/٢١٠ ، ابوالسعود ١/٨١ .

وفى الدر المختار : وحكم عرق كسور فصرق الخطار اذا وقع فى الماء
صار مشكلا على المذهب كط فى المستصفى أه قوله " صار مشكلا " يعنى
صار الماء به مشكلا أى فى الشهورية فجمع بينه وبين التيمم كما فى
لعابه ويجوز شربه من ذلك الطاء كط فى السراج أه رد المحتار ١/٢١٠
وفى البحر : لا فرق بين العرق والسور على طه والمعتد من أن كلا
منهبط ظاهر واذا أصاب الثوب أو البدن لا ينجسه واذا وقع فى الماء
صار مشكلا ولهذا قال فى المستصفى ظاهر المذهب أن العرق
واللعاب شكوك فيبهط أه ١/١٣٣ .

قوله " أن النبی صلى الله عليه وسلم ركب الخطار معروريا " ولفظ
الحديث : عن جابر بن سمرة قال أتى النبی صلى الله عليه وسلم بفرس
معرورى فركبه حين انصرف من جنازة ابن الدحداح ونحن نمشى حوله
رواه مسلم فى الجنائز . مكان الا طم فى الصلاة على الميت ٧/٣٢ واللفظ له
النسائي فى الجنائز : الركوب بعد الفراغ من الجنازة ٤/٧١ . البيهقى فى
الجنائز باب الركوب عند الانصراف من الجنازة ٤/٢٢ . ابوداود فى
الجنائز باب الركوب فى الجنازة ٢١/١٥ . الترمذى فى الجنائز باب طحا
فى الرخصة فى الركوب خلف الجنازة ٣٨/٢٥ ابن أبى شيبه فى الجنائز .
من رخص فى الركوب اطم الجنازة ٧/٣٢ . أحمد ٥٠-٩٠ / ٥ . وروى البخارى
من حديث أنس رضى الله عنه وفيه : ولقد فرغ أهل المدينة فخرجوا نحو
الصوت فاستقبلهم النبی صلى الله عليه وسلم وقد استبرأ الخبر وهو على فرس
لأبى طلحة عرى " كتاب الجهاد باب الحطائل وتعليق السيف بالعنق ٢٨/٣٨ .

١٢٤ - مسألة : اذا جاء الرجل الى الاطام وهو فى الركوع فكبر ولم يركع

حتى رفع الاطام رأسه فان الرجل لا يصير مدركا للركعة فى قول

علمائنا الثلاثة قاله فى الجامع الصغير وفى نوادر الصلاة وفى قول

زفر يكون مدركا لهذه الركعة اذا ركع بعد الاطام ولو أنه أدركه

فى حال القيام فكبر ولم يركع حتى رفع رأسه فان الرجل يصير

مدركا للركعة فى قولهم جميعا . (١)

(١) قال فى غنية المتطلى : وان انتهى الى الاطام وهو أى والحال أن

الامام راكع فكبر الموت تكبيرة الافتتاح ووقف حتى رفع الاطام رأسه من

الركوع أو لم يقف بل كبر مكره مع رفع الامام رأسه الى حد هو الى القيام

أقرب لا يصير المقتدى مدركا لتلك الركعة بل يكون مسبوقا بها وهند

زفر يصير مدركا لها حتى كان لاحقا عنده فيأتى بها قبل فراغ

الامام اذا الواجب قضاء طائفة فيها قبله ولكنه لو صلاه بعده جاز

وهندنا لما كان مسبوقا فيها لا يأتى بها الا بعد فراغ الامام . له : انه

ادرك الاطام فيط له حكم القيام وهو الركوع فصار كما لو أدركه فى محض

القيام ولم يركع معه حتى رفع فانه يكون مدركا لها اتفاقا . حتى كان له

أن يركعها ثم يتابعه فكذا هذا . ولنا : ان الاقتداء متابعة وشركة

لما تقدم من الحديث آنفا ولم يتحقق من هذا مشاركة لا فى حقيقة

القيام ولا فى الركوع فلم يدرك معه الركعة اذ لم يتحقق من هذا

مشاركة لا فى حقيقة القيام ولا فى الركوع فلم يدرك معه الركعة اذ لم

يتحقق منه سمي الاقتداء بحد بخلاف من شارك فى القيام ثم تخلف

من الركوع لتحقق سمي الاقتداء منه بتحقيق جزئى مفهومه فلا ينتقض

بعد ذلك بالتخلف لتحقق سمي اللاحق فى الشرع اتفاقا . هذا

ومدرك الاطام فى الركوع لا يحتاج الى تكبيرتين خلافا لبعضهم

ولو نرى بتلك التكبيرة الواحدة الركوع لا الافتتاح جاز ولغت نيته كذا

فكره الشيخ كمال الدين بن الهيثم ولا تغفل عما سبق انه لا بد من

وقوع تلك التكبيرة فى حال القيام والا لا يصح الشرع أهـ ٢٨١ قوله

"لما تقدم من الحديث آنفا" هو ما قال عليه السلام انما جعل الاطام

ليؤتم به فلا تختلفوا عليه فاذا كبر فكبروا واذا ركع فاركعوا الحديث

متفق عليه وقال عليه السلام لا تبادروا الاطام اذا كبر فكبروا واذا قال

.....

== ولا لضالين فقولوا آمين وإذا ركع فاركعوا وإذا قال سمع الله لمن حمده

فقولوا اللهم ربنا لك الحمد متفق عليه وقال عليه الصلاة والسلام أما

بخشى الذى يرفع رأسه قبل الاطم أن يحول رأسه رأس حط مرتفق عليها

٢٨١، مختصر غنية المتطلى ١٣٧، حلية الناجى ٢٩٥-٢٩٦، الجامع

الصغير ٨، تبين ١٨٤-١٨٥ / ١، بحر ٢ / ٨٢، رمز ٧٤٩، ابوالسعود

وملا مسكن ١ / ٢٧٤، كشف ووظية ١ / ٧٠، فتح باب العناية ١ / ٨٥

عنايه وفتح ٤٨٢-١ / ٨٣، بناءه ٦١٧-٢ / ٦١٨، عمدة الرعاية ١ / ١٨١

مجمع ودر منتقى ١ / ١٤٣، درر وشرنبلال ١٢٣-١ / ١٢٤، در ورد

المختار ٦٧٤-١ / ٦٧٥، مراقى الفلاح ٣٧٠-جوهرة ٦١٠-١ / ٦٢

وفى عمدة الرعاية: ولنا أن الشرك فى صحة الاقتداء هو المشاركة فى

فعل من أفعال الصلاة ولم توجد لا فى القيام ولا فى الركوع ومجرد

المشاركة لا يكفى ويؤيده حديث: "إذا جئتم الى الصلاة ونحن

سجود فاسجدوا ولا تعدوها شيئاً ومن أدرك الركعة - أى الركوع -

فقد أدرك الصلاة" فان ادراك الركوع انما يكون اذا ركع مع الاطم.

وهو مخرج فى سنن أبى داود وغيره أه ١ / ١٨١ رؤاه أبوداود فى

الصلاة باب فى الرجل يدرك الاطم ساجدا كيف يصنع ٧٥٣ وسكت

منه هو والمنذرى . الحاكم فى المستدرک وقال : صحيح الاسناد ولم

يخرجاه . ويحيى بن أبى سليمان من ثقات المصريين أه ١ / ٢١٦ -

وأقره عليه الذهبى فى تلخيصه ابن خزيمة فى الصلاة باب ادراك الطموم

الاطم ساجدا والأمر بالاقتداء به فى السجود . وأن لا تعد به اذا

المدرک للسجدة انما يكون بادراك الركوع قبلها ٣ / ٥٨

قال الزيلعى بعد ذكر هذا الحديث : وظاهره أنه ركع معه ومن

ابن عمر أنه قال اذا أدركت الاطم راكعا فركعت معه قبل أن يرفع

رأسه فقد أدركت الركعة وان رفع رأسه قبل أن تركع فقد فاتتك تلك

الركعة " فهذا الأمر نص فى موضع الخلاف فيكون تفسيراً للخبر أنه

تبين ١ / ١٨٥ ، بناءه ٢ / ٦١٨ ، عنايه ١ / ٤٨٣ ، ط مراقى الفلاح ٣٧٠ ==

.....

== شلى على التبيين ١/ ١٨٤ ، اطلاء السنن ١/ ٣٠٤

قول المصنف " وفى قول زفرالى آخره " وهو قول سفيان الثورى وابن
ابى ليلى وعبد الله بن المبارك أهـ مطايه ١/ ٤٨٢ ، بتايه ٢/ ٦١٧

شلى على التبيين ١/ ١٨٤

قوله " قال عليه السلام انما جعل الاطم الخ " رواه البخارى فى
الأذان باب ايجاب التكبير وافتتاح الصلاة ١/ ١٧٩ ، مسلم فى الصلاة
باب ائتمام المأموم بالاطم ٣/ ١٣٣ واللفظ له ابن ماجه فى أبواب
أقامة الصلاة والسنة فيها باب اذا قرأ الاطم فانصتوا رقم ٨٣٠
قوله " قال عليه السلام لا تبادروا الا امام الخ " رواه مسلم فى الصلاة
باب ائتمام المأموم بالاطم ٣/ ١٣٤ ابن ماجه فى أبواب اقامة
الصلاة والسنة فيها باب النهى أن يسبق الامام بالركوع والسجود
رقم ٩٤٧ . قوله " قال عليه الصلاة والسلام اطم يخشى الذى يرفع
رأسه الخ " رواه البخارى فى الأذان باب اثم من رفع رأسه قبل
الاطم ١/ ١٧٠ ، مسلم فى الصلاة باب تحريم سبق الامام بركوع
أو سجود ونحوهما ٣/ ١٥١ . ابن ماجه فى أبواب اقامة الصلاة
والسنة فيها باب النهى أن يسبق الاطم بالركوع والسجود رقم ٩٤٨ .

باب صلاة المسافرين

١٢٥ - مسألة : رجل خرج من مصره مسافرا بعد زوال الشمس فانه يصلي صلاة المسافرين في قولهم جميعا ولو أنه سافر في آخر الوقت وقد بقي من الوقت ما لا يمكنه أن يصلي الا مقدار ركعة أو نحو ذلك فانه يصلي أيضا صلاة المسافرين في قولهم جميعا الا في قول زفر فانه يصلي أربعا فلو أنه قدم وقد بقي من الوقت مقدار ما يمكنه أن يصلي تمام الصلاة أولا يمكنه الا بعض الصلاة فانه يصلي أربعا في قولهم جميعا . (١)

(١) قال في المبسوط: وان خرج من مصره مسافرا بعد ما دخل وقت الصلاة صلى صلاة المسافر عندنا . وقال ابن شجاع رحمه الله تعالى يصلي صلاة المقيم . الى أن قال وعندنا الوجوب يتعلق بآخر الوقت لأنه مخير في أول الوقت بين الأداء والتأخير والوجوب ينفي التأخير والتأخير ينفي الوجوب . ولو طأت في الوقت لتى الله تعالى ولا شيء عليه فدل أن الوجوب يتعلق بآخر الوقت فاذا كان مسافرا في آخر الوقت كان عليه صلاة السفر وقال زفر رحمه الله تعالى اذا خرج مسافرا وقد بقي مسن الوقت مقدار ما يمكنه أن يصلي فيه يصلي صلاة السفر وان كان الباقي من الوقت مادن ذلك صلى صلاة المقيم لأن التأخير لا يسعه الى وقت لا يتمكن فيه من أداء الصلاة في الوقت ولكن نقول جز من الوقت بمنزلة جميعه ألا ترى أن ادراك جز من الوقت وان قل سبب لوجوب الصلاة فوجود السفر في ذلك الجز كوجوده في جميع الوقت والدليل عليه أن الصلاة لا تصير ديناً في ذمة الا بخروج الوقت فاذا صار مسافرا قبل أن تصير ديناً في ذمة صلى صلاة المسافرين فاذا صارت ديناً في ذمته بخروج الوقت قبل أن يصير مسافراً لا يتخير ذلك بالسفر ويعتبر جانب السفر بجانب الإقامة فانه لو دخل مصره قبل فوات الوقت صلى صلاة المقيم وان كان الباقي من الوقت شبيهاً يسيراً فكذلك في جانب السفر ولا يحتاج الى نية الا ما اذا دخل مصره لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يخرج مسافراً الى الغزوات ثم يحج الى المدينة ولا يجد نية الا ما مقام شجاع البخى بدائع ٧٢٦٨ ، الأصل ٧٢٦٨ ، بدائع ٧٢٦٨ ، قوله ابن شجاع في محمد بن

١٢٦ - مسألة: مسافر صلى الظهر وسلم في الركعتين وعليه سجدتان السهو فنوى الإقامة قبل أن يسجد فصلاته تامه وتسقط عنه سجدتا السهو وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف خاصة وفي قول محمد وزفر عليه أن يصلي أربع ركعات لأنه في حرمة الصلاة وإن كان بعد السلام وفي قولهم يخرج من الصلاة إذا سلم ما لم يحد إلى السجود ولو أن هذا المسافر سلم وسجد سجدة أو سجدتين للسهو ثم نوى الإقامة فانه يوجب عليه أربع ركعات في قولهم جميعا وعليه سجدتا السهو بعد السلام في قول علقتنا الثلاثة وقال زفر لا يعيد ما سجد للسهو واحدة سجده أو اثنتين (١).

(١) قال في البدائع: ولو قرأ في الركعتين جميعا وقعد قدر التشهد وسلم وعليه سهو فنوى الإقامة لم ينقلب فرضه أربعاً وسقط عنه السهو عند أبي حنيفة وأبي يوسف وعند محمد وزفر تغير فرضه أربعاً ويسجد للسهو في آخر الصلاة ذكر الاختلاف في نوايا أبي سليمان ولو سجد سجدة واحدة لسهو أو سجد هما ثم نوى الإقامة تغير فرضه أربعاً بالاجتماع ويعيد السجدتين في آخر الصلاة وكذا إذا نوى الإقامة قبل السلام الأول . وهذا الاختلاف راجع إلى أصل وهو أن من عليه سجود السهو إذا سلم يخرج من الصلاة عند أبي حنيفة وأبي يوسف خروجا موقوفاً إن عاد إلى سجدتي السهو وضح عوده اليه تبين أنه كان لم يخرج وإن لم يعد تبين أنه كان خرج حتى لو ضحك بعد ما سلم قبل أن يعود إلى سجدتي السهو لا تنتقض طهارته عندهما وعند محمد وزفر سلامه لا يخرج من حرمة الصلاة أصلاً حتى لو ضحك قهقهة بعد السلام قبل الاشتغال بسجدتي السهو تنتقض طهارته وجه قول محمد وزفر أن الشرع يسل عمل سلام من عليه سجدتان السهو لأن سجدتي السهو يوتى بهما في تحريم الصلاة لأنهما شرهما لجبر النقصان وإنما ينجبران لو حصلت في تحريم الصلاة ولهذا يسقطان إذا وجد بعد القعود قدر التشهد ما ينافي التحريم ولا يمكن تحصيله في تحريم الصلاة إلا بعد بطلان عمل هذا السلام فصار وجوده وعدمه في هذه الحالة بمنزلة واحدة ولو انعدم ==

.....

== حقيقة كانت التحريمه باقية فكذا اذا التحق بالعدم . ولأبى حنيفة وأبى يوسف : أن السلام جعل محللا في الشرع قال النبي صلى الله عليه وسلم "وتحليلها التسليم" . والتحليل ما يحصل به التحلل . ولأنه خطاب للقوم فكان من كلام الناس وأنه مناف للصلاة غير أن الشرع أبطل عمله في هذه الحالة لحاجة المصلي الى جبر النقصان ولا ينجبر الا عند وجود الجابر في التحريمه ليلحق الجابر بسبب بقائه التحريمه بمحل النقصان فينجبر النقصان فبقينا التحريمه مع وجود المنافي لها لهذه الضرورة فان اشتغل بسجدة السهو وصحح اشتغاله بهما تحققت الضرورة الى ابقاء التحريمه فبقيت وان لم يشتغل لم تتحقق الضرورة فصلى السلام في الاخراج عن الصلاة وبطل التحريمه . واذا عرف هذا الاصل فنقول وجدت نية الاقامة ههنا والتحريمه باقية عند محمد وزفر فتخير فرضه كما لو نوى الاقامة قبل السلام وبعد ما عاد الى سجدة السهو . وعند أبى حنيفة وأبى يوسف وجدت نية الاقامة ههنا والتحريمه منقطعة لأن بقاءها مع وجود المنافي لضرورة الخود الى سجدة السهو ههنا لا يصح لأنه لو صح لتبين أن التحريمه كانت باقية فتبين أن فرضه صار أربعاً وهذا وسط الصلاة ولا اشتغال بسجدة السهو في وسط الصلاة فيصح لأن محلها آخر الصلاة فلا فائدة في التوقف ههنا فلا يتوقف بخلاف ما اذا اقتدى به انسان في هذه الحالة لأن الاقتداء بموقف ان اشتغل بالسجدة تبين أنه كان صحيحاً وان لم يشتغل تبين أنه وقع باطلاً لأن القول بالتوقف هناك مفيد لأن العود الى سجدة السهو صحيح فسقط اعتبار المنافي للضرورة وههنا بخلافه بخلاف ما اذا سجد سجدة واحدة للسهو ثم نوى الاقامة أو سجد السجدة جميعاً حيث يصح وان كان يؤدي الى أن سجدة السهو لا يعتد بها لحصولها في وسط الصلاة لأن هناك صحح اشتغاله بسجدة السهو فتبين أن التحريمه كانت باقية فوجدت نية الاقامة والتحريمه باقية فتخير فرضه أربعاً واذا تغير أربعاً تبين أن السجدة حصلت في وسط الصلاة فيبطل اعتبارها ولكن لا يظهر أنها ما كانت معتبرة معتداً بها حين حصلت بل بطل اعتبارها بعد ذلك ==

.....

== وقت حصول نية الاقامة مقتصرًا على الحال فاما فيط نحن فيه بخلافه
 وفرق بين ما انعقد صحيحًا ثم انفسخ بمحني يوجب انفساخه وبين ما لم
 ينعقد من الأصل لأن في الأول ثبت الحكم عند انعقاده وانقضى بعد انفساخه
 وفي الثاني لم يثبت الحكم أصلاً فذا لم يشرى داراً فوجد بها عيباً
 فردها بقضاء القاضي حتى انفسخ البيع لا تبطل شفعة الشفيع الذي كان ثبت
 بالبيع ولو ظهر أن بدل الدار كان حراً لظهر أن حق الشفيع لم يكن
 ثابتاً لأنه ظهر أن البيع ما كان منعقداً وفي باب الفسخ لا يظهر فكذا ههنا
 وبعيد السجدتين في آخر الصلاة عند تأخراً فالزفر والصحيح قولنا أنه شرع
 لجبر النقصان وأنه لا يصلح جابراً قبل السلام ففي وسط الصلاة أولى فيجاء
 لتحقيق ما شرعه وبخلاف ما إذا نوى الاقامة قبل السلام بالأول حيث تصح
 نية الاقامة لأن التحريم باقية بيقين ومن مشايخنا من قال لا توقف في
 الخروج عن التحريم بسلام السهو عند هط بل يخرج جزأ من غير توقف
 وانما التوقف في عود التحريم ثانياً ان عاد إلى سجدتي السهو يعود
 ولا فلا وهذا أسهل لتخريج المسائل وما ذكرنا أن التوقف في بقائه
 التحريم ومطلانها أصح لأن التحريم تحريم واحد فاذا بطلت لا تعود
 إلا بالعادة ولم توجد أهـ ١٠٠ - ١٠ / ١ ، مبسوط ٢٤٠ - ٢٤١ ، الأصل
 ٢٧١ - ٢٧٢ ، قوله " قال النبي صلى الله عليه وسلم وتحليلها التسليم
 " لفظ الحديث : عن علي رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم : مفتاح الصلاة الطهور ، وتحريمها التكبير وتحليلها التسليم
 رواه ابو داود في الطهارة باب فرض الوضوء ١ / ٤٩ واللفظ له الترمذي
 في الطهارة باب طهارة أن مفتاح الصلاة الطهور رقم ٣ وقال : هذا
 الحديث أصح شيء في هذا الباب وحسن . ابن طهارة في الطهارة
 باب مفتاح الصلاة الطهور ١ / ١٠ . الحاكم في المستدرک ١ / ١٣٢
 وقال : هذا حديث صحيح الاسناد على شرط مسلم ولم يخرجاه . أحمد
 في الصلاة باب افتتاح الصلاة والخشوع فيها ٢ / ٥٩ ، الدارمي في الصلاة
 والطهارة باب مفتاح الصلاة الطهور ١٤٠ - ١٤١ الدارقطني في الصلاة باب
 مفتاح الصلاة الطهور ٧٣٦ البيهقي في الطهارة باب تحليل الصلاة
 بالسلام ٢ / ٧٣ وفي الصلاة وجوب التحلل من الصلاة بالتسليم ٢ / ٣٧٩
 الطحاوي في الصلاة باب السلام في الصلاة هل هو من فروضها أو من سننها
 ٧٢٧٣ ابن أبي شيبة في الصلاة في مفتاح الصلاة ما هو ؟ ٢ / ٥٢ الشافعي في
 الصلاة باب جامع صفات الصلاة ٧١٨
 قول المصنف " ثم نوى الاقامة أي قبل أن يسلم كما في الأصل ٢٧١ - ٢٧٢ والبدائع :

١٢٧ - مسألة : ولو أن اماماً أحدث فتأخر وقدم رجلاً قد نام خلفه

وفاته ركعة فقد كان أدرك أول الصلاة فان هذا الرجل لا ينبغي

له أن يتقدم فان تقدم ينبغي أن يوميء إلى القوم حتى يمكنوا ثم

يقضى ركعته ثم يصلى بقية صلاته ويتابعه القوم فان فعل هكذا

جاز في قولهم جميعاً فان لم يفعل ولكن صلى بقية لصلاة الامام

وأخر ركعته جاز في قول طائفة الثلاثة وقال زفر لا يجوز لأنه يرى

الترتيب واجباً في أفعال الصلاة . (١)

(١) في المبسوط : امام أحدث فاستخلف مدركا ثم نام خلفه حتى صلى

الاطم ركعة وقدمه فان تأخر هو وقدم غيره فهو أولى لأن غيره أقدر

على اتمام صلاة الاطم فانه محتاج الى البداية بطفرغ منه الاطم وان

لم يفعل ولكنه أشار عليهم بأن ينظروا ليصلى ركعة أولاً ثم يصلى

بهم بقية الصلاة جاز أيضاً لأنه شريك الاطم فيصلح أن يكون خليفة

الاطم وان لم يفعل ولكنه صلى بهم الثلاث ركعات بقية صلاة الاطم

وتشهد ثم قدم مدركا وسلم بهم وقام وقضى ما عليه أجزاءه ذلك عندنا

وقال زفر رحمه الله تعالى : لا يجوز لأنه طمور بالبداءة بالركعة

الأولى فاذا لم يفعل فقد ترك الترتيب الطمور به ففسد صلاته

كالمسبق اذا بدأ بقضاء طاقته قبل أن يتابع الاطم فيطأ أدرك معه

ولنا : أن مراعاة الترتيب في أفعال الصلاة الواحدة واجبة وليست

بركن ألا ترى أنه لو ترك سجدة من الركعة الأولى الى آخر صلاته لم تفسد

وأن المسبق اذا أدرك الاطم في السجود يتابعه فيه فدل أن

مراعاة الترتيب في صلاة واحدة ليست بركن فتركها لا يفسد الصلاة

بخلاف المسبق ففساد صلاته هناك للحمل بالمنسوخ لا لترك

الترتيب لأن حكم ما هو مسبق فيه مخالف لحكم ما أدركه معه

لأنه فيما هو مسبق فيه كالمنفرد فاذا انفرد في موضع يحق عليه

الاعتداء تفسد صلاته وههنا حكم الكل واحد في حقه فترك الترتيب

لا يكون مفسداً صلاته أهـ ٢٤٢-٢٤٣ / ١ .

١٢٨ - مسألة : رجل ترك صلاة واحدة ثم صلى شهرا وهو ذاكر لتلك الصلاة فان في قول أبي حنيفة يعيد تلك الصلاة وحدها ولا يعيد سائر الصلوات الا أن يكون في يوم وليلة فيقضى ما كان ذاكرها وقال أبو يوسف ومحمد يعيد تلك الصلاة وخمسها آخر بعدها وما بعدها جائز، وقال زفر يعيد جميع الصلوات وان كان شهرا ولم يذكر اكثر من الشهر وقال بشران صلى في عمره كله وهو ذاكر لتلك الصلاة أطاد جميع الصلوات. (١)

(١) هذه المسألة من باب قضاء الفوائت وكذا المسألتان التاسعة والعاشرتان ، المبسوط ١/٢٤٤ ، الأصل ١/٢٨٢-٢٨١ تحفه ، بدائع ١/١٣٦-١٣٥ ، جوهرة ١/٨٠ غنية القنطري ٥٣٠-٥٣١ ، مختصرها ٢٣٧ ، تبين ١٩٠-١٩١ بحر ١/٩٦-٩٥ ، رمز ١/٥٠ ، منلا مسكن وأبو السمود ٧٢٧ كشف ووقاية ١/٧٢-٧١ ، معدة الرماية ١/١٨٤ ، منابة وفتح ١/٤٩٧-٤٩٦ ، بنابه ٦٢٩-٦٤٢-٦٤٣ ، مجمع ودر منتقى ١/١٤٥-١٤٤ ، در ١/١٢٥-١٢٤ ، در ١/٦٨٥-٦٨٤ ، مراقى الفلاح ٣٦٢-٣٦١ ، فتح باب الخطية ١/٢٠٠-٢٠٠ ، قهستاني

١٢٩ - مسألة : رجل صلى الظهر على غير وضوء ثم صلى العصر وهو

ذاكر أنه صلى الظهر على غير وضوء وهو يحسب أن ذلك يجزئ

فانه لا يجزئ عليه أن يصلى الظهر ثم العصر وفى قول زفر

يعيد الظهر وحده ولا يعيد العصر لأنه متأول (١).

(١) قال فى المسوط : رجل صلى الظهر على غير وضوء ثم صلى العصر على وضوء ذاكرا لذلك وهو يظن أنه يجزئ فعليه أن يعيدها جميعا لوجوب مراعاة الترتيب وظنه جهل فلا يسقط عنه ما هو مستحق عليه وكان الحسن بن زياد رحمه الله تعالى يقول انما يجب مراعاة الترتيب على من يحلم فأما من لا يحلم فليس عليه ذلك لأنه ضعيف فى نفسه فلا يثبت حكمه فى حق من لا يحلم به وكان زفر رحمه الله تعالى يقول اذا كان عنده ان ذلك يجزئ فهو فى معنى الناسى للفائتة فيجزئه فرض الوقت . ولنا : أن نقول اذا كان الرجل مجتهدا قد ظهر عنده أن مراعاة الترتيب ليس بفرض فهو دليل شرعى وكذلك اذا كان ناسيا فهو معذور غير مخالف بأداء الفائتة قبل أن يتذكر فأما اذا كان ذاكرا وهو غير مجتهد فمجرد ظنه ليس بدليل شرعى فلا يعتبر فان أعاد الظهر وحدها ثم صلى المغرب وهو يظن أن العصر له جائز قال يجزئ المغرب ويعيد العصر فقط لأن ظنه هذا استند الى خلاف معتبر بين العلماء فكان دليلا شرعيا وحاصلا للفرق ان فساد الصلاة بترك الشهادة فساد قوى مجمع عليه فيظهر أثره فيط يودى بعده فأط فساد الحصر بسبب تذكر الترتيب فساد ضعيف مختلف فيه فلا يتعدى حكمه الى صلاة أخرى فهو كمن جمع بين حروم عهدي البيع بشئ واحد بدل الحق فيعط بخلاف ما اذا جمع بين شئ ومدبر أهـ ١/٢٤٤ ، الأصل ١/٢٨٣ .

١٣٠ - مسألة : ولو أن الامام تشهد وخلفه مسبق ثم قام المسبق بعد

ما تشهد قبل أن يسلم الا طم ثم سلم الا طم فذكر سجدة التلاوة

فسجد ها فان سجد الرجل معه جازت صلاته وان لم يسجد

لا يجوز وهذا بالاتفاق الا في قول زفر فانه يقول صلاته جائزة فان

قام الرجل وقراً وركع وسجد ثم سجد الا امام للتلاوة فان في رواية

كتاب الصلاة صلاة الرجل فاسدة سجد مع الا طم أو لم يسجد وقال

في نوادر الصلاة ان لم يرجع الا امام جازت صلاته . (١)

(١) في الأصل : قلت : رأييت مسافراً صلى يقوم مسافرين ركعة فقراً

سجدة التلاوة فلم يسجد ها ناسياً ثم قام في الثانية فدخل معه

مسافر في صلاته فصلى الا امام ركعة أخرى تطام صلاته وصلى الرجل

معه وتشهد الا طم ثم الرجل يقضى قبل أن يسلم الا طم فقراً وركع

وسجد سجدة ثم سلم الا طم ثم ذكر الا طم سجدة التلاوة فسجد ها

وسجد الرجل معه بعد ط صلى ركعة وسجدة أو سجدتين ؟ قال :

صلاة الا امام والقوم تامة . وصلاة الرجل فاسدة وعليه أن يستقبل .

قلت : لم ؟ قال : لأنه حين قام قبل أن يسلم الا امام فقراً وركع

وسجد سجدة فقد خرج من صلاة الا امام . فلما سجد معه دخل في

صلاة غيرها فصارت فاسدة . قلت : رأييت ان قرأ وركع ولم يسجد حتى

سجد الا امام سجدة التلاوة فسجد الرجل معه ؟ قال قد أحسن

وصلاته تامة . ويقوم بعد ما يفرغ الا امام فيقضى ما سبقه

الا امام به أهـ ٢٨٣-٢٨٤ / ١ .

١٣١ - مسألة : رجل أسلم في دار الحرب نمكت فيها أشهراً وهو لا يعلم أن عليه الصلاة ثم علم فلا قضاء عليه لم يضي في قول عطاءنا الثلاثة . وقال زفر عليه أن يقضى . ولو علم بذلك ولم يصل فعليه القضاء بالافتراق (١).

١٣٢ - مسألة : ولو أنه أسلم في دار الاسلام نمكت أشهراً ولم يعلم أن عليه الصلاة ثم علم فعليه القضاء وقال هـ في القياس سـ ولكننا ندع القياس وتأخذ بما قال أبو حنيفة وقد ارتفع الخلاف في الحاصل وقد روى لحسن بن زياد عن أبي حنيفة أنه قال إذا أسلم في دار الحرب أو في دار الاسلام لا يجب عليه قضاء الصلوات إلا أن يخبره بذلك رجلان مدلان أو رجل وامرأتان وتلك الرواية خلاف ما قالها هنا (٢).

(١-٢) قال في البدائع : الحرى إذا أسلم في دار الحرب ومكث فيها سنة ولم يعلم أن عليه الصلاة فلم يصل ثم علم لا يجب عليه قضاءها في قول أصحابنا الثلاثة . وقال زفر : عليه قضاؤها . ولو كان هذا ذمياً أسلم في دار الاسلام فعليه قضاؤها استحساناً والقياس أن لا قضاء عليه وهو قول الحسن . وجه قول زفر : أنه بالاسلام التزم أحكامه ووجوب الصلاة من أحكام الاسلام فيلزمه ولا يسقط بالجهل كما لو كان هذا في دار الاسلام . ولنا : أن الذي أسلم في دار الحرب منع منه العلم لا نعدام سبب العلم في حقه ولا وجوب على من منع منه العلم كما لا وجوب على من منع من القدرة بمنع سببها بخلاف الذي أسلم في دار الاسلام لأنه ضيع العلم حيث لم يسأل المسلمين من شرائع الدين مع تمكنه من السؤال والوجوب متحقق في حق من ضيع العلم كما يتحقق في حق من ضيع القدرة ولم يوجد التضييع ههنا إذ لا يوجد في الحرب من يسأله عن شرائع الاسلام حتى لو وجد ولم يسأله يجب عليه وهو أغنى بالقضاء إذا علم بعد ذلك لأنه ضيع العلم وما منع منه كذا أسلم في دار الاسلام . وقد خرج الجواب عما قاله زفر أنه التزم أحكام

.....

== الاسلام لأننا نقول نعم لكن حكما له سبيل الوصول اليه ولم يوجد .
 فان بلغه في دار الحرب رجل وأحد فعليه القضاء فيط يترك بعد ذلك
 في قول أبي يوسف ومحمد وهو إحدى الروايتين عن أبي حنيفة
 وفي رواية الحسن عنه لا يلزمه ما لم يخبره رجلان أو رجل وامرأتان .
 وجه هذه الرواية : ان هذا خبر ملزم ومن أصله اشتراك العدد في
 الخبر الملزم كط في الحجر طلى الطأذن وهزل الوكيل ولا خبصار
 بجناية العبد . وجه الرواية الأخرى وهي الأصح : أن كل واحد
 مأثور من صاحب الشرع بالتبليغ قال النبي صلى الله عليه وسلم :
 " ألا فليبلغ الشاهد الغائب " . وقال صلى الله عليه وسلم :
 " نضر الله امرأ سمع منا مقالة فوطاها كط سمعها ثم أداها الى من لم
 يسمعها " فهذا المبلغ نظير الرسول من المولى والموكل وخبر
 الرسول هناك ملزم فبهنا كذلك أهـ ١٣٥ / ١ . مسوط ٢٤٥-٢٤٦
 الأصل ٢٨٥-٢٨٦ / ١ .
 قوله " قال النبي صلى الله عليه وسلم ألا فليبلغ الشاهد الغائب
 لفظ الحديث من عبد الرحمن بن أبي بكر عن أبيه ذكر النبي
 صلى الله عليه وسلم قعد على بحيرة وأمسك انسان بخطامه أوزمطه
 ثم قال أي يوم هذا ؟ فسكتنا حتى ظننا أنه سيسميه سوى اسمه
 قال أليس يوم النحر ؟ قلنا : بلى . قال فأى شهر هذا ؟ فسكتنا
 حتى ظننا أنه سيسميه بخبر اسمه فقال أليس بذي الحجة ؟ قلنا بلى
 قال فان دماءكم وأموالكم وأمراضكم بينكم حرام كحرمة يومكم هذا في
 شهركم هذا في بلدكم هذا ليلبلغ الشاهد الغائب فان الشاهد مسمى
 أن يبلغ من هو أوصى منه " رواه البخاري في العلم باب قول النبي
 صلى الله عليه وسلم رب مبلغ أوصى من سامع ٢٤-٢٥ / ١ ، وفي باب
 ليلبلغ العلم الشاهد الغائب ١ / ٣٥ وفي الحج باب الخطبة
 أيام منى ١٩١ / ٢ وفي بعد الخلق باب ما جاء في سبع أرضين
 وقول الله تعالى " الله الذي خلق سبع سموات ومن الأرض مثلهن
 يتنزل الأمر بينهما لتعلموا أن الله على كل شيء قدير وأن الله قد
 أحاط بكل شيء علما " الملاق ٧٤-٤ / وفي المغازي باب حجة ==

.....

== الوداع ١٢٦-١٢٧ / ٥ وفي تفسير سورة التوبة باب قوله " ان مدة
الشهور عند الله اثنا عشر شهرا في كتاب الله يوم خلق السموات
والأرض منها أربعة حرم " ٢٠٤ / ٥ وفي الأضاحى باب من قال
الأضحية يوم النحر ٢٣-٢٣٦ / ٦ وفي الفتن باب قول النبي صلى الله
عليه وسلم لا ترجعوا بعدي كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض ٩١ / ٨
وفي التوحيد باب قول الله تعالى " وجوه يومئذ ناضرة الى ربها
ناظرة " ١٨٥-١٨٦ / ٨ مسلم في القسامة باب تغليظ تحريم
الدماء والأعراض والأموال ١٦٧-١٧٠ / ١١ أبو داود في المناسك
باب الأشهر الحرم ٤٨٣-٤٨٥ / ٢ ابن ماجه في المقدمة باب من
بلغ علط ٨٥ / ١ الدارمي في مناسك الحج باب الخطبة يوم النحر
٣٩٣-٣٩٤ / ١ مسند احمد ٣٧-٣٩-٤٠-٤١-٤٥-٤٩ / ٥
قوله : " قال صلى الله عليه وسلم نضر الله امرأ الخ " لفظ الحديث :
عن عبد الرحمن بن عبد الله عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم
قال نضر الله امرأ سمع منا حديثا فبلغه قرب مبلغ أحفظ من سامع "
رواه ابن ماجه في المقدمة باب من بلغ علط ٨٥ / ١ ورواه بلفظ
" نضر الله عبد اسمع مقالتي فوامها ثم بلغها عنى قرب حامل فقه
غير فقيه ورب حامل فقه الى من هو أفقه منه " .

١٣٣ - مسألة : مسافر ترك الظهر والحصر من يومين مختلفين ولا يدري

أيهما أول فانه يتحرى في ذلك فان لم يكن له في ذلك رأى

فان في قول أبي حنيفة يأخذ بالثقة ويصلي الظهر ثم العصر

ثم الظهر وفي قول أبي يوسف ليس عليه الا أن يتحسرى

الصواب ولو كان فاتته ثلاث صلوات من ثلاثة أيام جاز له أن

يقضى كيف شاء في قولهم جميعا لأنه اذا جاوز يوم وليلة سقط

منه الترتيب لأنه روى من أصحابنا أن رجلا لوفاته صلاة واحدة

فذكرها بعد أيام فصلى صلاة وهو ذاكر لتلك الصلاة أجزأه (١)

١٣٤ - مسألة : ولو أن رجلا فاتته صلاة واحدة من يوم ولا يدري أى صلاة

هى فانه يعيد صلاة يوم وليلة في قول عطائنا قالوا ذلك فى

نوادير الصلاة . وقال سفيان الثوري يعيد صلاة الفجر والمغرب

ثم صلى أربع ركعات ويجزئه ذلك ظهر كان أو عصر أو عشاء وقال

بشر يصلى أربع ركعات ويقعد في الثانية والثالثة والرابعة فيجزئه

ذلك فجرا كان أو مغربا أو غير ذلك وتابعه على ذلك محمد

بن مقاتل . (٢)

(١) مبسوط : ١/٢٤٦ ، الأصل ١/٢٨٦ ، بدائع ١٣٢-١٣٣ / ١ ، غنية

المتلى ٥٣٣-٥٣٤ ، مختصرها ٢٣٨ ، تبين ١/١٨٨ ، بحر ٩٢-٩٣ / ٧

رمز ١/٤٩ ، أبوالسعود ١/٢٧٨ ، فتح ٤٩٠-٤٩٢ / ١ ، نهاية ٢/٦٤٠

رد المحتار ١/٦٨٢ ، فتح باب العناية ٢٠٠-٧٢٠ ، قهستاني ١٤٠-١٤١ / ٧

(٢) بدائع ١٣٢-١٣٤ / ١ ، تحفه ، جوهرة ١/٨١ ، شلى على التبيين

١/١٩٠ ، بحر ٢/٨٧ ، أبوالسعود ١/٢٧٦ ، فتح باب العناية ٢٠٠-٧٢٠

قهستاني ١٤٠-١٤١ / ١

١٣٥ - مسافر صلى ركعتين بغير قراءة ثم بدا له المقام فعليه أن يصلي

ركعتين أخراهن بقراءة وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف وقسنا

محمد وزفر لا يجزيه وعليه أن يستقبل (١).

(١) في البدائع : مسافر صلى الظهر ركعتين وترك القراءة في الركعتين أوفى واحدة منهط وقعد قدر التشهد ثم نوى الإقامة قبل أن يسلم أوقام الى الثالثة ثم نوى الإقامة قبل أن يقيد بها بالسجدة تحول فرضه أربعاً عند أبي حنيفة وأبي يوسف ويقرأ في الأخيرتين قضاء من الأوليين وتفسد صلاته عند محمد ولو قيد الثالثة بالسجدة ثم نوى الإقامة تفسد صلاته بالاجتماع لكن ينيف إليها ركعة أخرى ليكون الركعتان له تلوفاً على قولهم خلافنا لمحمد على ما مر . وجه قبول محمد : أن ظهر المسافر تكبر المقيم ثم الفجر في حق المقيم يفسد بترك القراءة فيهط أوفى احداً على وجه لا يمكنه اصلاحه الا بالاستقبال فكذا الظهر في حق المسافر اذا لا تأثير لنية الإقامة في رفع صفة الفساد . وجه قولهم : ان الفساد لم يتقرر لأن الفساد خلو الصلاة عن القراءة في ركعتين منها ولا يتحقق ذلك بترك القراءة في الأوليين لأن صلاة المسافر بحرر أن يلحقها مدة نية الإقامة بخلاف الفجر في حق المقيم لأن ثمة تقرير الفساد اذا ليس لها هذه العرضية وكذا اذا قيد الثالثة بالسجدة فأد ٩٩ - ١٠٠ / ١ ، مسووك ١ / ٢٤٧ ، الأصل ١ / ٢٨٨ ، قوله " أخراهن " هذه التثنية ليست صحيحة للفظ " أخرى " لأن أخرى اسم مقصور يزيد على ثلاثة أحرف وألفه تقلب يا عند التثنية مطلقاً . والقاعدة النحوية تقول : ان الاسم المقصور عند تثنيته ترد ألفه الى أصلها ان كان ثلاثياً كفتى ومصا ورحى فيقال فيها : فتان ورحيان ومصون . وتقلب يا مطلقاً ان زاد على ثلاثة أحرف فيقال في اخرن اخريان ومسعى مستحيان ومصافى مصافيان . انظر تثنية المقصور والممدود في شرح ابن عقيل .

١٣٦ - مسألة : القوم يدخلون أرض الحرب فيحاصرون مدينة وقد وانحوا
أنفسهم على إقامة شهرا وأكثر فانهم يقصرون الصلاة في قول
علمائنا وقال زفر : ان كانت لهم شوكة وقوة فانهم يتممون الصلاة . (١)

(١) في البدائع : ولو حاصر المسلمون مدينة من مدائن أهل الحرب
ووطنوا أنفسهم على إقامة خمسة عشر يوما لم تصح نية الإقامة ويقصرون
وكذا اذا نزلوا المدينة وحاصروا أهلها في الحصن . وقال أبو يوسف
: ان كانوا في الأخبية والفساطيح خارج البلدة فكذلك وان كانوا في
الأبنية صحت نيتهم . وقال زفر : في الفصلين جميعا ان كانت الشوكة
والغلبة للمسلمين صحت نيتهم وان كانت للعدو ولم تصح . وجه قول
زفر : أن الشوكة اذا كانت للمسلمين يقع الأمن لهم من ازعاج العدو
ايامهم فيمكنهم القرار ظاهرا فنية الإقامة صادفت محلها فصحت .
وأبو يوسف يقول الأبنية موضع الإقامة فتصح نية الإقامة فيها بخلاف
الصحراء . ولنا : ما روى عن ابن عباس رضى الله عنه أن رجلا سأله وقال
انا نطيل الثواء في أرض الحرب فقال صل ركعتين حتى ترجع إلى
أهلك ولأن نية الإقامة نية القرار وانط تصح في محل صالح للقرار
ودار الحرب ليست موضع قرار المسلمين المحاربين نجواز أن يزعجهم
العدو ساعة فساعة لقوة تظهر لهم لأن القتال سجال أو تنفذ لهم
في المسلمين حيلة لأن الحرب خدمة فلم تصادف النية محلها فلفت
ولأن فرضهم من المكث هناك فتح الحصن دون التوطن وتوهم انفتاح
الحصن في كل ساعة قائم فلا تتحقق نيتهم إقامة خمسة عشر يوما ففسد
خرج الجواب عما قالوا . وعلى هذا الخلاف اذا حارب أهل الممدل
البخاة في دار الاسلام في غير مصر أو حاصروهم ونووا الإقامة خمسة
عشر يوما أهـ ٩٨-٩٩ / ١ ، مسود ٤٨-٤٩ / ٢ ، الأصل ٢٩٢-٢٩٣ ، تبين
٧٢٣ ، بحر ١٤٣-١٤٤ / ٢ ، رمز ٧٥ / ١ ، أبو السعود ٧٣٠٦ ، كشف ووقاية ١ / ٧٩
مناية ٣٦-٣٧ / ٢ ، بناء ٧٢٣-٧٢٤ / ٢ ، عمد القواطع ١٩٥ / ١ ، فتح باب
المناية ٢٢١-٢٢٢ / ١ ، قهستانى ١٥٦ / ١ .
قوله " ما روى عن ابن عباس الخ " لم أره . وروى ابن أبي شيبه في مصنفه " حدثنا
وكيع ثنا المثنى بن سعيد عن أبي جمرة نصر بن عمران . قال : قلت لابن
عباس : انا نطيل القيام بخراسان . فكيف ترى ؟ قال : صل ركعتين . وان
أقمت عشر سنين " رواه في الصلاة في المسافر يليل المقام في المصير
٤٥٣-٤٥٤ / ٢ ، وسناده صحيح اطلاق السنن عن آثار السنن ٧٢٨٢ ، تعليق نصب الراى

١٣٧ - مسألة : ولو أن القوم نزلوا في دار الاسلام في مفازة أو في موضع لم يكن هناك بنيان روى الحسن بن أبي مالك عن أبي يوسف أنه قال يقصرون الصلاة وإن نزلوا إقامة شهر وقال الحسن بن أبي مالك سمعت أبا يوسف مرة أخرى يقول إذا نزلوا المقام خمسة عشر يوماً فإنهم يتممون الصلاة . (١)

(١) قال في البدائع : وأما المكان الصالح للإقامة فهو موضع اللبث والقرار في العادة نحو الأضرار والقرى وأما المفازة والجزيرة والسفينة فليست موضع الإقامة حتى لو نزلوا الإقامة في هذه المواضع خمسة عشر يوماً لا يصير مقيماً كذا روى عن أبي حنيفة وروى عيسى بن يوسف في الأعراب والأكراد والتركمان إذا نزلوا بخيامهم في موضع ونزلوا الإقامة خمسة عشر يوماً صاروا مقيمين فعلى هذا إذا نزلوا المسافرين الإقامة فيه خمسة عشر يوماً يصير مقيماً كما في القريضة وروى عنه أيضاً أنهم لم يصيروا مقيمين فعلى هذا إذا نزلوا المسافرين الإقامة فيه لا يصح ذكر الرويتين عن أبي يوسف في الميمن فصار الحاصل عند أبي حنيفة لا يصير مقيماً في المفازة وإن كان ثمة قسوم ولحق ذلك المكان بالخيام والفساطيح وعن أبي يوسف روايتان . وعلى هذا الإمام إذا دخل دار الحرب مع الجند ومعهم أخبية وفساطيح فنزلوا الإقامة خمسة عشر يوماً في المفازة والصحيح قول أبي حنيفة لأن موضع الإقامة موضع القرار والمفازة ليست موضع القرار في الأصل فكانت النية لغواً أهـ ١/٩٨ .

١٣٨ - مسألة : أمير الموسم اذا كان من غير أهل مكة وقد استعمل عليها
وقد وطن نفسه على الإقامة فانه يجمع بمعنى يوم الجمعة وكذلك
اذا كان الخليفة أو أمير الحجاز وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف
وقال محمد لا جمعة بمعنى وتفقدوا أنه لا جمعة بعرفات. (١)

(١) في البدائع : إقامة الجمعة في أيام الموسم بمعنى قال أبو حنيفة
وأبو يوسف تجوز إقامة الجمعة بها اذا كان المصلي بهم الجمعة
هو الخليفة أو أمير العراق أو أمير الحجاز أو أمير مكة سواء كانوا
مقيمين أو مسافرين أو رجلاً طذاً ومن جهتهم . ولو كان المصلي
بهم الجمعة أمير الموسم وهو الذي أمر بتسوية أمور الحجاج لا يسير
لا يجوز سواء كان مقيماً أو مسافراً لأنه غير طمور بإقامة الجمعة الا اذا
كان طذاً من جهة أمير العراق أو أمير مكة وقيل ان كان مقيماً يجوز
وان كان مسافراً لا يجوز والصحيح هو الأول وقال محمد لا تجوز الجمعة
بمضى . واجمعوا على أنه لا تجوز الجمعة بعرفات وان أقامها أمير العراق
أو الخليفة نفسه وقال بعض مشايخنا أن الخلاف بين أصحابنا في هذا
بناءً على أن منى من توابع مكة عندهم وعند محمد ليس من توابعها وهذا
غير سديد لأن بينهم أربعة فراسخ وهذا قول بعض الناس في تقدير
التوابع فأما عندنا فخلافه على طمور والصحيح أن الخلاف فيه بناءً على
أن المصر الجامع شرط عندنا الا أن محمداً يقول ان منى ليس بمصر جامع
بل هو قرية فلا تجوز الجمعة بها كلاً لا تجوز بعرفات . وهما يقولان
انها تتمصر في أيام الموسم لأن لها بناءً وينقل اليها الأسواق ويحضرها
وال يقيم الحدود وينفذ الأحكام فالتحق بمسائر الأمصار بخلاف عرفات
فانها مفارقة فلا تتمصر باجتماع الناس وحضرة السلطان أهـ ٢٦٠ / ١
الأصل ١ / ٢٩٤ ، غنية المتطلى ٥٥١ ، مختصرها ٢٤٣ ، تبيين
١ / ٢١٨ ، بحر ٢ / ١٥٣ ، رمز ١ / ٥٧ ، منبلا مسكين وأبو السعود ٧٣٣
كشف ووثاية ١ / ٨١ ، منبلا ٥٣ من ٢ / ٥٥ ، منبلا ٧٩٢ - ٢ / ٧٩٥ ، مجمع
ودر منتقى ١ / ١٦٨ ، در ١ / ١٣٧ ، در ١ / ٧٥٤ ، مراقى الفلاح ٤٩
عمدة الرطاية ١ / ١٩٩ .

١٣٩ - مسألة: رجل صلى في العصر تلوط على الدابة فانه لا يجوز وهذا

قول أبي حنيفة وزفر وروى عن أبي يوسف والحسن بن زياد أنهما

قالا تجوزون كان في العصر. (١)

(١) الصلاة على الدابة جائزة بقيسود :

١ - تجوز الصلاة على الدابة في النافلة سواء كان بعذر أو بغير عذر

دون الفرض والواجب فلا يجوز الا بعذر.

٢ - يجوز التنفل عليها خارج العصر ولو كان في العصر لا يجوز لسهة

التنفل عند أبي حنيفة وعندهم يجوز ذلك في المصر أيضا لكن بكراهة عند محمد .

٣ - يجوز التنفل على الدابة للراكب أما الطاشي فلا تجوز صلاته

والسابع كالطاشي وراكب السفينة ليس كراكب الدابة وسيأتى الكلام من

الصلاة في السفينة في مسألة : ١٨ .

٤ - اذا صلى الى غير ما توجهت دابته وكان لغير القبلة لا يجوز

لسعدم الضرورة .

٥ - الصلاة على الدابة لا تصح بالجمعة فان فعلوا فصلاة الامام

صحيحة وصلاة القوم فاسدة وتيل تجوز اذا كانا على دابة واحدة .

٦ - يجوز التنفل عليها اذا كانت واقفة أو سارت بنفسها . أما اذا

كانت بتسيير صاحبها فلا تجوز الصلاة عليها لافرضا ولا نفلا اذا كان

بمثل كثير . انظر: الجوهرة ١/٩٠ ، لباب ١/٩٤ ، تبين ١٧٦

١/١٧٢ ، بحر ٢/٧٠-٦٩ ، رمز ١/٤٧ ، منلا مسكين وأهل السمود

١/٢٦٤-٢٦٣ ، كشف ووقاية ١/٦٧ ، مجمع ١/١٣٥ ، فتح ومناجسة

١/٤٦٤-٤٦٣ ، بناء ٢/٥٧٨ ، شرنبلالية ١/١١٨ ، ط در ١/٢٩٣

ط مراقى الفلاح ٣٢٩ ، مصوك ١/٢٥٠ ، مختصر الطحاوى ٢٥

عمدة الرعاة ١/١٧٥ ، فتح باب الخطاية ١٨٥-١٨٦ ، قهستانى

١/١٣٠-١٣١ ، بدائع ١٠٨-١٠٩ ، ثانية ١٧٠ - ١/١٧١

هندية ١٤٢-١٤٣ / ١

قال فى الدر: ويتنفل المقيم راكبا خارج المصر محل القصر مومنا

فلو سجد اعتبر ايما لأنها انط شرعت بالايما الى أى جهسة

توجهت دابته ولو ابتداء عندنا أو على سرجه نجس كثير عند الأكثر ==

.....

== ولو سيرها بعمل قليل لا بأس به أهـ ٦٥٤-٦٥٥ / ١ ، در منتقى ٣٥ / ١

در ١١٨-١٣٠-١٣١ ، غنية المصطفى ٢٧٢-٢٧٤ ، مختصرها ١٣٣ ،

مراقى الفلاح ٣٢٩ ، الهدية العلائق ٧٩

قوله " ويتنفل المقيم راكبا الخ " أى بلا عذر . أطلق النفل فشمـل
السنن المؤكدة الا سنة الفجر كما مر وأشار بذكر المقيم الى أن المسافر
كذلك بالأولى واحترز بالنفل عن القرض والواجب بأنواعه كالوتر والمندور
وما لزم بالشروع والافساد وصلاة الجنائز وسجدة تليت على الأرض فلا يجوز
على الدابة بلا عذر لعدم الحرج كما فى البحر .

قوله " راكبا " أى فلا تجوز صلاة الطشى بالاجطاع بحر من المجتبى .
قال ط : وأفرده للإشارة الى أنهم لو صلوا جطاعة فصلاة الا طام تامة
وصلاة القوم فاسدة ولو كانا فى محل واحد على دابة واحدة يجوز
كما كانا فى شق واحد من محل سواء كان قادرا على النزول أم لا بحرأه
ط در ٢٩٣ / ١ - ط مراقى الفلاح ٣٢٩ ، بحر ٧٠ / ٢ ، أبو السعود

١ / ٢٦٣

قوله " خارج المصر " هذا هو المشهور وعند ط يجوز فى المصر لكن
بكرهه عند محمد لأنه يمتنع من الخشوع وتطامه فى الحلية . قوله " محل
القصر " بالنصب بدل من خارج المصر وقائده شمول خارج القرية
وخارج الأحياء أى المحل الذى يجوز للمسافر قصر الصلاة فيه وهو
الصحيح بحر وقيل اذا جاوز ميلا وقيل فرسخين أو ثلاثة قهستانى .
قوله " الى أى جهة توجهت دابته " فلو صلى الى غير ما توجهت دابته
لا يجوز لعدم الضرورة بحر عن السراج . قوله " ولو سيرها الخ " ذكره فى
النهر بحثا أخذا من قولهم اذا حرك رجله أو ضرب دابته فلا بأس به
اذا لم يكن كثيرا . قلت ويدل له أيضا ما فى الذخيرة ان كانت تنساق
بنفسها ليس له سوقها والا فلو ساقها هل تفسد ؟ قال ان كان معه
سوط فهيبها به ونخسها لا تفسد صلاته أهـ رد المحتار ٦٥٤-٦٥٥

ط در ٢٩٣-٢٩٤ / ١

دليل أبى يوسف على الجواز فى المصر مذكور هو لأبى حنيفة حين قال
بعدم الجواز فقال أبو يوسف حدثنى فلان وسطه عن سالم عن ابن عمر
أن ابنى صلى الله عليه وسلم ركب الحمار فى المدينة يعود سعد بن ==

.....

== عبادة وكان يصلى وهو راكب وبه استدلال محمد أيضا لكن كرهه

مخافة الغلط لما فى المصر من كثرة الخلط قيل لما ذكر أبو يوسف

هذا الحديث لأنى حنيفة لم يرفع أبو حنيفة رأسه فقيل ذلك رجوع منه

وقيل بل لأنه شاذ فيما يحتم به البلوى فلا يحتج به وهو الظاهر أنه

غنية المتلى ٢٧٢-٢٧٣، عناه وفتح ٤٦٣-٤٦٤، ١/٤٦٤، بنابه ٢/٥٧٨

الشلى على التبيين ١/١٧٧، مبسوط ١/٢٥٠، فتح باب العناية

١/١٨٦، وفيها وفى الصحيحين من طمر بن ربيعة قال رأيت

رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو طلى الراحلة يسبح يومى برأسه قبل

أى وجه توجه لم يكن يصنع ذلك فى المكتوبة أه وفى البناية : قلت :

ولأنى يوسف أن يحتج بما رواه أنس رضى الله عنه أن رسول الله

صلى الله عليه وسلم صلى على حمار فى أذقة المدينة يومى "أيط" ذكره

ابن بطال فى شرح البخارى أه ٢/٥٧٨، الشلى ١/١٧٧

وفى عمدة القارى : واستدل أبو يوسف ومن ذكرنا معه من جواز

التنفل على الدابة فى الحضر بحموم حديث الباب لأنه لم يصرح فيه

بذكر السفر أه ١/١٣٧ حديث الباب : من عبد الله بن عامر عن

أبيه قال رأيت النبى صلى الله عليه وسلم يصلى على راحلته حيث

توجهت به .

ولأنى حنيفة من عدم جواز التنفل على الدابة فى الحضر طافى التبيين

: وجه الظاهر أن النص ورد خارج المصر فلا يجوز القياس عليه لأن

الحاجة فيه الى الركوب أغلب أه ١/١٧٧، عناه ١/٤٦٣، بنابه

٢/٥٧٨، مبسوط ١/٢٥٠، أبو السجود ١/٢٦٣، وفى عمدة القارى :

ومنع أبو حنيفة ومحمد من ذلك فى الحضر واحتجا على ذلك بحديث

ابن عمر الآتى فى "باب الايط" على الدابة "عقيب هذا الباب .

لأن السفر فيه مذكور . وفى احدى روايات مسلم "كان رسول الله

صلى الله عليه وسلم يصلى وهو مقبل من مكة الى المدينة على راحلته

حيث كان وجهه " أه ١/١٣٧

قوله " ومنع أبو حنيفة ومحمد من ذلك فى الحضر " قال أبو السجود

بعد نقل عبارتى معراج الدراية والمجمع وشرحه لابن فرشتة :

فتحصل أن النقل من محمد قد اختلف فمنهم من نقل الجواز مع =

.....

= الكراهة كط في البحر من الخلاصة ومنهم من نقل عنه عدم الجواز
كشاح المجمع أه ١/٢٦٣ قوله " حديث ابن عمر الآتي في باب
الايطة على الدابة " ولفظه : حدثنا عبد الله بن دينار قال : كان
عبد الله بن عمر رضي الله عنهما يحل في السفر على راحلته أينما
توجهت يومئذ . وذكر عبد الله أن النبي صلى الله عليه وسلم كان
يفعله " ٦/١٤٠ قوله " وفي إحدى روايات مسلم الخ " رواه مسلم في
صلاة المسافرين وقصرها باب جواز صلاة النافلة على الدابة في السفر
حيث توجهت ٥/٢٠٩ قول الزيلعي : أن النص ورد خارج المصر
هو ما روى عن ابن عمر قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم
يصل على حمار وهو موجه إلى غير " رواه مسلم في صلاة المسافرين
وقصرها باب جواز صلاة النافلة على الدابة في السفر حيث توجهت
٥/٢٠٩ واللفظ له . أبوداود في الصلاة باب التطوع على الراحلة
والوتر ٢/٢٢ ، النسائي في المساجد الصلاة على الحمار ٢/٤٧
مالك في أبواب الصلاة باب الصلاة على الدابة في السفر ٨٣ .
مسند أحمد ٢/٧٥ . ومن أنس أنه رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم
يصل على حمار وهو راكب إلى غير والقبلة خلفه " رواه النسائي في
المساجد الصلاة على الحمار ٢/٤٧ ومن عبد الله بن طامر بن ربيعة
أن طامرا بن ربيعة أخبره قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم
وهو على الراحلة يسبح يومئذ برأسه قبل أي وجه توجه ولم يكن
رسول الله صلى الله عليه وسلم يصنع ذلك في الصلاة المكتوبة
رواه البخاري في أبواب التقصير باب ينزل للمكتوبة ٢/٣٧ واللفظ
له . سلم في صلاة المسافرين وقصرها باب جواز صلاة النافلة على
الدابة في السفر حيث توجهت ٥/٢١٠ . أبوداود في الصلاة =

.....

== باب التطوع على الراحلة والوتر ٢٠-٢١/٢ النسائي في المساجد
باب الحال التي يجوز عليها استقبال في القبلة ٤٨/٢. الطحاوي
في الصلاة باب الوتر هل يصلى في السفر على الراحلة أم لا ٨٢/١
ومن جابر قال بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم في حاجة قال :
فجئت وهو يصلى على راحلته نحو المشرق . والسجود أخفض من الركوع
رواه أبو داود في الصلاة باب التطوع على الراحلة ٢٢/٢ واللفظ له .
الترمذي في الصلاة باب ما جاء في الصلاة على الدابة حيث
ما توجهت به ١٨٢/٢ وقال حديث حسن صحيح . ابن حبان
في النوع الأول من القسم الرابع كما في نصب الراية ١٥٢/٢ وأخرجه
البخاري عن جابر بلفظ " كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلى على
راحلته حيث توجهت به فإذا أراد الفريضة نزل فاستقبل القبلة"
رواه في أبواب التقصير باب صلاة التطوع على الدواب وحيث توجهت
٢/٣٧ ذكرت هذه الأحاديث في غنية المصطفى ٣٧٢ ، فتح ٤٦٢/١
بنايه ٥٧٥-٥٧٦/٢ ، نصب الراية ١٥١-١٥٢/٢ ، عمدة الرعاية
١٧٥/١ ، فتح باب العناية ١٨٥-١٨٦/١ ، حلية المجلى ١٦٩/٢ .

١٤٠ - مسألة : مسافر أم مسافرين فقام رجل خلفه فصلى الا طام وفرغ من صلاته ثم استيقظ من منامه فأحدث ودخل مصره وتوضأ فانسه صلى ركعتين وقال زفر صلى أربع ركعات ولو أنه تكلم يصلى أربعاً بالاتفاق (١).

(١) فى البدائع : وذكر فى نوادر الصلاة أن من قدم من السفر فلما انتهى قريباً من مصره قبل أن ينتهى الى بيوت مصره افتتح الصلاة ثم أحدث فى صلاته فلم يجد الماء فدخل المصر ليتوضأ ان كان طاماً أو منفرداً فحين انتهى الى بيوت مصره صار مقيطاً . وإن كان مقتدياً وهو مدرك فإن لم يفرغ الا طام من صلاته صلى ركعتين بعد ما صار مقيطاً لأنه كانه خلف الا طام واللاحق اذا نوى الإقامة قبل فراغ الا طام يصير مقيطاً فكذا اذا دخل مصره وإن كان فرغ الا طام من صلاته حين انتهى الى بيوت مصره لا تصح نية إقامة ويصلى ركعتين عند أصحابنا الثلاثة وعند زفر تصير صلاته أربعاً بالدخول الى مصره وكذا ينتهيه الإقامة فى هذه الحالة . وجه قوله : أن المخير موجود والوقت باق فكان المحل قابلاً للتخير فيتخير أربعاً . ولأن هذا ان اعتبر بمن خلف الا طام يتخير فرضه وإن اعتبر بالمسبوق يتخير . ولنا : أن اللاحق ليس بمنفرد ألا ترى أنه لا قراءة عليه ولا سجود سهو ولكنه قاض مثلاً ما نعتقد له تحريمه الا طام لأنه التزم أداء هذه الصلاة مع الا طام وفرغ الا طام فات الأداة معه فبطلت القضا والقضاء لا يحتمل التغير لأن القضاء خلف فيعتبر بحال الأصل وهو صلاة الا طام وقد خرج الأصل عن احتلال التغير وصار مقيطاً على وظيفة لمسافرين ولو تغير الخلف لا نقلب أصلاً وهذا لا يجوز بخلاف من خلف الا طام لأنه لم يفته الأداة مع الا طام فلم يصير قضاءً فيتخير فرضه بخلاف المسبوق لأنه مؤد مسبق به لأنه لم يلتزم أداءه مع الا طام والوقت باق فتغير . ثم انما يتغير فرض المسافر بصيرورته مقيطاً بدخوله مصره اذا دخله فى الوقت فاما اذا دخله بعد خروج الوقت فلا يتغير لأنه تقرر عليه فرض السفر بخروج الوقت فلا يتغير بالدخول فى المصر ألا ترى أنه لا يتغير بصريح نية الإقامة وبالإقامة بطريق التبعيض ١/١٠٣ ، مسوط ٢٣٨-١/٢٣٩ - ٢/١٠٩ الأصل ١/٢٩٧ قوله "ولو أنه تكلم يصلى أربعاً بالاتفاق" لأن حكم المطبعة قد انقطع حين تكلم وقد دخل ولها لأصل فكان مقيطاً فيه يصلى أربعاً - مسوط ٢/١٠٩ .

١٤١ - مسألة : سافر افتتح صلاة النحر وصلى ركعة وغربت الشمس ثم

نوى الإقامة فانه يصلى صلاة المسافرين فى قول أصحابنا وقال زفر

يصلى أربعاً ولو نوى الإقامة ثم غربت الشمس فانه يصلى أربعاً فى

قولهم جميعاً . (١)

(١) فى البدائع : ثم المسافر كط يصير مقبلاً بصريح نية الإقامة فى مكان

واحد صالح للإقامة خمسة عشر يوماً خارج الصلاة يصير مقبلاً به فى

الصلاة حتى يتغير فرضه فى الحالين جميعاً سواء نوى الإقامة فى أول

الإقامة أو فى وسطها أو فى آخرها بعد أن كان شيئاً من الوقت باقياً

وإن قل وسواء كان المصلى منفرداً أو مقتدياً مسبقاً أو مدركاً إذا

أحدث المدرك أو نام خلف الإمام فتوضاً أو انتبه بعد طمأنينة فرغ المسلم

من الصلاة ونوى الإقامة فانه لا يتغير فرضه عند أصحابنا الثلاثة خلافاً

لزفر وإنما كان كذلك لأن نية الإقامة نية الاستقرار والصلاة لا تنافى

نية الاستقرار فتصح نية الإقامة فيها فإذا كان الوقت باقياً والفرض لم

يؤد بعد كان محتلاً للتغيير فيتغير بوجود المغير وهو نية الإقامة

وإذا خرج الوقت وأدى الفرض لم يبق محتلاً للتغيير فلا يعمل

المغير فيه والمدرك الذى نام خلف الإمام أو أحدث وذهب للوضوء

كانه خلف الإمام ألا ترى انه لا يقرأ ولا يسجد للسجدة إذا فرغ الإمام فقد

استحكم الفرض ولم يبق محتلاً للتغيير فى حقه فكذا فى حق اللاحق

بخلاف المسبق . وإذا عرف هذا فنقول إذا صلى المسافر ركعة ثم

نوى الإقامة فى الوقت تغير فرضه لظننا أن الفرض فى الوقت قابل

للتغيير وكذا لو نوى الإقامة بعد طمأنينة ركعتين خرج الوقت لظننا

ولو خرج الوقت وهو فى الصلاة ثم نوى الإقامة لا يتغير فرضه لأن فرض

السفر قد تقرر عليه بخروج الوقت فلا يحتمل التغيير بعد ذلك أهـ ١/٩

أصل ١/٢٦٨ ، خانية ١/١٦٧ ، هندية ١/١٤١

وفى البناية : والمسافر إذا نوى الإقامة والمقيم إذا نوى السفر فعند

أكثر أصحابنا يجب ويتغير الفرض إذا بقى من الوقت مقدار طمأنينة

فيه التحريم ، وعند زفر ومن تابعه من أصحابنا لا يجب ولا يتغير

الفرض إلا إذا أدرك من الوقت ما يمكن الأداء فيه أهـ ٢/٧٧٧-٧٧٦ ==

.....

== قول المصنف " ولو نوى الاتامة ثم غربت الشمس فانه يصلى أربعاً
فى قولهم جميعاً " الحالة الأولى : من المسألة النية متأخرة حسن
غروب الشمس . أى فى أثناء الصلاة . أما الحالة الثانية :
وهى هذه النية مقدمة من الغروب فبالإلى اختلف الحكم ففسس
الحالتين . وإنما كانت الثانية موضع اتفاق كما فى البدائع : ولأن
النية انما تعتبر اذا كانت متأخرة للفعل لأن مجرد العزم ففسس
وفعل السفر لا يتحقق الا بعد الخروج من المصر فمما لم يحسن
لا يتحقق قران النية بالفعل فملا يصير مسافراً أه ١/٩٤ .

١٤٢ - مسألة : مسافر صلى في السفينة وهو يستطيع الخروج فان صلى قائمًا يجوز في قولهم جميعاً (ولو صلى قاعداً وهو يستطيع القيام والخروج جاز في قول أبي حنيفة) وقال لا يجوز ولو كانت السفينة مربوطة بالجد لا يجوز الصلاة قاعداً في قولهم جميعاً (١).

(١) ما بين القوسين أشير إليه في الهامش قوله " مربوطة بالجد " الجسد بالضم شاطئ النهر أه مخرب ٧٧ . نهاية ١/٢٤٥
قال في الدر : صلى الفرض في تلك جاز قاعداً بلا مذر صبح لخلية المعجز وأساء وقال لا يصح إلا لئذ وهو الأظهر برهان والمربوطة في الشط كالشط في الأصح والمربوطة بلجة البحران كان الريح يحركها شديداً فكالسائرة ولا فكلوا تفتة ويلزم استقبال القبلة عند الافتتاح وكلما دارت ولوام قوط في تلكين مربوطتين صبح والا لا أه
٧١٣-١٤٧١/١، در منتقى ١/١٥٥، در ١/١٣١، مراقى الفلاح
٣٤٢-٣٣٣، الهدية الثلاثية ٧٩-٨٠

قوله " في فلك " الفلك مثال ثقل : السفينة يكون واحداً فيذكسر وجمعاً فيؤنثأه مصباح ٢/٤٨١ . قوله " قاعداً " أي يركسج ويسجد لا مومناً اتفاقاً بحر . قوله " وهو الأظهر " وفي الحلية بعد سوق الأدلة والأظهر أن قولهم أشبه فلا جرم أن في الحا وى
القدسي منه تأخذ أه . قوله " مربوطتين " أي مقرونتين لأنهما بالاقتران صارتا كشيء واحد وأن كانتا منفصلتين لميجز لأن تغلغل ما بينهما بمنزلة النهر وذلك يمنع الاقتداء وأن كان الاطم فسي سفينة واقفة والمقصد من طي الشك أن كان بينهما طريق أو قد ر نهر عظيم لم يصب بحرأه رد المحتار ٤١٣-٤١٤/١، ط در
١/٣٢٠

وفي غنية المتطلى : ولو صلى الفرض في السفينة قاعداً من غير مذر تجوز عند أبي حنيفة وقال لا يجوز إلا من مذر كان يحصل له دوران الرأس بالقيام أو غيره من الأعدار لأن القيام ركن فلا يترك إلا بمذر . وله : أن دوران الرأس فيها غالب ولذا لب كالمحقق فاقم مقامه كالسفر أقم مقام المشقة والنوم مقام الحدث والقيام عنده أفضل خروجاً ==

.....

== من الشبهة الناشئة عن الخلاف وأن استطاع الخروج والصلاة على الأرض فالخروج أفضل لأنه أسكن للقلب وأجمع للفكر. والخلاف فسي السائرة أما المربوطة فإن كانت في اللجة والريح تحركها تحريكاً شديداً فهي كالسائرة وإن لم يكن الاضطراب شديداً أو كانت مربوطة بالشط فقيل هو أيضاً على الخلاف والصحيح عدم الجواز قاعداً اتفاقاً قال الشيخ كمال الدين بن الهيثم ثم ظاهر الكتاب والنهاية والاختيار جواز الصلاة بمعنى قائماً في المربوطة بالشط مطلقاً وفي الايضاح وإن كانت موقوفة في الشط وهي على قرار الأرض فصلى جاز لأنها إذا استقرت على الأرض فحكمها حكم الأرض وإن لم تكن على قرار الأرض فإن كانت مربوطة ويمكنه الخروج لم تجز صلاته فيها لأنها إذا لم تستقر فهي كالدابرة انتهى بخلاف ما إذا استقرت فإنها كالسائر وعلى هذا ينبغي أن لا تجوز الصلاة فيها إذا كانت سائرة مع إمكان الخروج إلى البر وهذه المسألة الناس عنها غافلون ثم المصلي في السفينة يلزمه استقبال القبلة عند افتتاح الصلاة وكلما دارت السفينة لأنها في حقه كالبيت حتى لا يتلوع فيها موماً مع القدرة على الركوع والسجود بخلاف راكب الدابة كذا في الكافي ٢٧٨-٢٧٩ مختصرها ١٣٤، مسو ٢/٢، الأصل ٣٠٥-٣٠٦، بدائع ١٠٩-١١٠، تبين ١/٢٠٣، بحر ١٢٦-١٢٧، ٢/٢، رمز ٥٢-٥٣، فلاسكين وأبو السعود ١/٢٩١، كشف ووقاية ١/٧٥، مجمع ١/٥٣٥، غنية وفتح ٢/٩-٨، بنهاية ٧٠١-٧٠٣، ٢/٧٠٣، صفة الرابطة ١/١٨٩، فتح باب العناية ١/٢١٧، قهستان ١/١٥٣، خاتمة ٧٢٨٩ هندية ١٤٣-١٤٤/١ قوله "أن دوران الرأس فيها فالب" أقول ذاك في الذي لم يعتد ==

.....

= ركوب السفينة وأما المعتاد فحالة ليس كذا ذكره سعدى جليبي ٢/٨
وفى فتح باب العناية : وقال لا يصح الا من عذر كغير الجارى وهو
الأظهر لما روى الدارقطنى والحاكم وقال على شرط مسلم أن النبى
صلى الله عليه وسلم سئل كيف صلى فى المدينة فقال صل قائما الا أن
تخاف الفرق قال الدارقطنى السائل جعفر بن أبى طالب لما جاز
الى الحبشة أهـ ١٧٢ ١/٢ وذكر فى حلية المجلى أدلة تؤيد قول
المصاحبين ولا مام ١٧١ أب ٢/٢ ، مراتى الفلاح ٣٢٢ ، مبسوط ٢/٢
بدائع ٢٠٩-١٠/٢ ، درر ١٣١ ١/١ ، بناية ٢٠٢ ٢/٢ ، اطلا السنن
١٨٤-١٨٦ ٧/٧ الحديث رواه الدارقطنى فى الصلاة باب صفىة
الصلاة فى السفر ٣٩٤ ١/١ من طريق ابن عمر وقال : فيه رجل متروك
ومن طريق ابن عباس وقال : حسين بن عطاء متروك أهـ . الحاكم فى
المستدرک من طريق ابن عمر وقال : صحيح الاسناد على شرط مسلم
١/٢٧٥ ، البرار من طريق ابن عمر فى باب صلاة المسافر باب
الصلاة فى السفينة ٣٢٩ ١/١ ، كشف الأستار من زوائد البرار . أورد
الهيثمى وقال رواه البرار وفيه رجل لم يسم وثقة رجاله ثقات وأسناد
متصل أهـ مجمع الزوائد ١٦٣ ٢/٢
وفى اطلا السنن : قلت : وكذا تجوز فى القطار والطيارة لكونه كالسفينة
قال فى البدائع : ولأن السفينة بمنزلة الأرض لأن سيرها غير مضاف
اليه فلا يكون منافيا للصلاة بخلاف الدابة فان سيرها مضاف اليه أهـ
١/١٠٩ وأيضاً المبسوط ٢/٢ وكذا القطار والناقلة سيرها لا تضاف
اليه فكان بمنزلة الأرض فتجوز الصلاة فيها قائما ان قدر على القيام
وقاعدا ان لم يقدر وينبغى جريان الخلاف الذى بين الاطام وصاحبيه
فى الصلاة فى السفينة ههنا أيضاً فى الناقلة أهـ ١٨٦ ٧/٧ .

(١)
باب السجدة

١٤٣ - مسألة : ولو أن رجلاً قرأ السجدة خلف الإمام فسمعها القوم
والإمام لا يجب عليهم ولا عليه أن يسجدوا ماداموا في الصلاة
في قولهم جميعاً فإذا فرغوا من الصلاة فلا قضاء عليهم في قول
أبي حنيفة وأبي يوسف وقال محمد يقضيها من قرأ أو سمعها .
وإن قرأ الرجل خارج الصلاة فسمعها المصلي فعليه أن يسجدها
في قولهم جميعاً (٢) ولو أن السامع دخل في صلاة الإمام

(١) في مراقى الفلاح : باب سجود التلاوة . من إضافة الحكم إلى سببه .
وهو الأصل في الإضافة لأنها للاختصاص . وأقوى وجوه اختصاص
السبب بالسبب لأنه حادث به . وصفتها : الوجوب . على الفور ففى
الصلاة . وعلى التراخي إن كانت غير صلاته أهـ ٣٩٠ ، بدائع ١/١٨٠
جوهرة ١/٩٧ ، بحر ٢/١٢٩ ، لباب ١٠٢ - ١٠٣ / ١ ، شرنبلالية ١/٥٥
الدر المختار ورد المختار ٧٢١ - ٧٢٢ / ١ .
ويبد وأن المصنف اكتفى بقوله باب السجدة لأنه يوجد سجدة مفردة
سوى سجدة التلاوة فتكون أن للسجدة الذهنى . أو نقول إن كلمة سجدة
على وزن فعله اسم مرة من السجود تدل على الوحدة فتصرف السجدة
سجدة التلاوة .

(٢) قال في البدائع : إذا قرأ المقتدى آية السجدة خلف الإمام فسمعها
الإمام والقوم فنقول أجمعوا على أنه لا يجب على المقتدى أن يسجدها
في الصلاة وكذا على الإمام والقوم لأنه لو سجد بنفسه إذا خافت
فقد انفرد عن الإمام فصار مختلفاً عليه ولو سجدوا لسطع تلاوته إذا
جهر به لا نقلب التبع متبوعاً لأن التالى يكون بمنزلة الامتثال
للسامعين وفى حق بقية المقتدين تصير صلاتهم بامامين من غير أن
يكون أحدهما قاطع مقام الآخر وكل ذلك لا يجوز وأما بعد الفراغ
فلا يسجدون أيضاً فى قول أبى حنيفة وأبى يوسف وقال محمد
يسجدون . ولو سمعوا ممن ليس فى صلاتهم لا يسجدون فى الصلاة
ويسجدون بعد الفراغ بالاجتماع ولو سمع من المقتدى من ليس فى

.....

== صلاته يسجد كذا ذكر في نوادر الصلاة عقيب قول محمد . وجه
قول محمد : أن السبب قد تحقق وهو التلاوة الصحيحة في حق
الموتم وسطاعها في حق الاطم ولقوم ولهذا يجب على من سمع منه
وهو ليس في صلاتهم الا أنه لا يمكنهم الأداء في الصلاة لأن تلاوته
ليست من أعمال الصلاة لأن قراءة المقتدى غير محسوبة من الصلاة
فيجب عليهم الأداء خارج الصلاة كما اذا سمعوا من ليس في
صلاتهم . ولأبي حنيفة وأبي يوسف أن الوجوب يعتمد القدرة على
الأداء وهم يعجزون عن أدائها لأنه لا وجه الى الأداء في الصلاة
لما مر ولا وجه الى الأداء بعد الفراغ من الصلاة لأن هذه السجدة
من أفعال هذه الصلاة لأنها وجبت بسبب التلاوة وتلاوة المقتدى
محسوبة من صلاته لأن الصلاة مفتقرة الى القراءة الا أن الاطم يتحمل
عنه هذه القراءة فاذا أدى بنفسه ما يتحمل عنه غيره وقع موقعه فكانت
القراءة محسوبة من هذه الصلاة فصار ما هو حكم هذه القراءة من
أفعال الصلاة فصارت السجدة من أفعال هذه الصلاة وإذا صارت
في حق التالي من أفعال هذه الصلاة صارت في حق الكل من أفعال
هذه الصلاة لأن مبنى الصلاة على أنها جعلت من أناس مختلفين
عند اتحاد التحريم في حق القراءة كالموجودة من شخص واحد
لحصول ثمرات القراءة بالسطح ولهذا جعلت القراءة الموجودة من
الامام كالقراءة الموجودة من الكل بخلاف غيرها من الأركان وقهاس
هذه النكته يقتضى ان الاطم لو لم يقرأ كانت هذه القراءة قراءة للكل
في حق جواز الصلاة الا أن ذلك لم يمكن لثلا ينقلب التبع متبوعا
والمتبع تبعاً فبقيت في حق كونها من الصلاة مشتركة في حق الكل
فصارت السجدة من أفعال الصلاة في حق الكل وإذا صارت من
أفعال الصلاة لا يتصور أدائها بلا تحريم الصلاة فلا تؤدي بعد
الصلاة ومن سلك هذه الطريقة يقول تجب على من سمع هذه التلاوة
من المقتدى من لا يشارك في الصلاة لأنها ليست في حقه من أفعال
الصلاة وبخلاف ما اذا سمع المصلي من ليس معه في الصلاة حيث
يسجد خارج الصلاة لأن السجدة وجبت طيه وليست من أفعال
الصلاة لأن تلاوة التلاوة ليست من أفعال الصلاة لعدم الشركة بنفسه ==

بعد ما سجدها الا طام سقطت منه تلك السجدة ثم قال على أثر هذه
 المسألة في كتاب الصلاة ألا ترى أنه لو دخل مع الامام في الصلاة وهو
 ينوي التطوع ثم أفسدها ثم دخل منه في تلك الصلاة وهو ينوي تلويحاً
 آخر لم يكن عليه قضاء الأول اذا فرغ من هذه وقال في كتاب زيادة
 الزيادات أنه اذا نوى تلويحاً آخر لا يسقط عنه قضاء الأولى ومثله أن
 يكون الذي قال في كتاب الصلاة قول أبي حنيفة وأبي يوسف والذي
 قال هناك قول محمد لأن هناك روى من محمد وهذا اذا نوى تلويحاً
 آخر ولو أنه نوى قضاء الأولى يكون قضاء في قول علمائنا جميعاً الا في
 قول زفر فانه قال لا يكون قضاء وعليه أن يقضى الأولى وهو القياس
 وقول علمائنا استحسان (١).

= وبين التالي في الصلاة والوجوب عليه بسبب سماعه والسمع ليس من
 أفعال الصلاة واذا لم يكن من أفعال الصلاة أمكن أدائها خارج
 الصلاة فيؤدي ومن أصحابنا من قال ان هذه القراءة منهي عنها
 فلا يتعلق بها حكم يومه به بخلاف قراءة الصبي والكافر حيث يوجب
 السجدة على من سمعها لأنهم ليسا بمنهيين بخلاف الجنب والحائض
 لأنهم لم ينهيا عما يتعلق به وجوب السجدة لأن ذلك القدر دون
 الآية وهما ليسا بمنهيين عن تلاوة طه دون الآية أما المقتدى فهو
 منهي عن قراءة كلمة واحدة فكان منهيًا من قدر ما يتعلق به وجوب
 السجدة فلم يجب أو نقول ان المقتدى محجور عليه في حق القراءة
 بدليل نفاذ تصرف الامام عليه وتصرف المحجور لا ينعقد في حق الحكم
 ومن سلك هاتين الطريقتين يقول لا تجب السجدة على السامع الذي
 لا يشاركهم في الصلاة أيضا ولهذا اختلف المشايخ في هذه المسألة
 لا اختلاف الطرق أھـ ١٨٧-١٨٨ / ١ ، مبسوط ٢ / ١٠ ، جوهرة ١ / ٩٨ .

(١) قال في المبسوط : واذا سمعها من الامام من ليس معهم في الصلاة
 فعليه أن يسجد لها لتقرر السبب وهو السماع فان دخل مع الامام في
 صلاته فان كان الامام لم يسجد لها بعد سجدها والداخل معه كما
 لو كان في صلاته عند القراءة وان كان الامام قد سجد لها سقطت
 عن الرجل لأنه لا يمكنه أن يسجد لها في الصلاة اذا يكن مخالفاً
 =

.....

== لا ماله ولا يمكنه أن يسجدها بعد الفراغ لأنها صلاته في حقه كما هي في حق الإمام فانه شريك الإمام فيها والصلوات لا تؤدى بعد الفراغ منها . وفي الأصل بعد ذكر هذه المسألة قال ألا ترى لو أن رجلاً أفتتح الصلاة مع الإمام وهو ينوي التلحج والإمام في الظهر ثم قطعها فعليه قضاؤها فان دخل منه فيها ينوي صلاة أخرى تلحقها فصلاها معه لم يكن عليه قضاء شيء . وهذه المسألة مبتدأة وهي طلي ثلاثة أوجه : أما أن ينوي قضاء الأولى أو لم يكن له نية أو ينوي صلاة أخرى ففي الوجهين الأولين عندنا سقط عنه يلزمه بالافساد . وقال زفر رضى الله تعالى عنه لا يسقط لأن ما يلزمه بالافساد صار ديناً كالمنذورة فلا بد أن يتأدى خلف الإمام حين يصلى صلاة أخرى ولكننا نقول لو أتمها حين شرع فيها لم يلزمه شيء آخر فكذلك إذا أتمها بالشرع الثاني لأنه ما التزم بالشرع إلا أداء هذه الصلاة مع الإمام وقد أداها فان كان قد نوى تلحقاً آخر فقد قال ههنا ينوب مما يلزمه بالافساد وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف رضى الله تعالى عنهما وفي زيادات الزيادات قال لا ينوب وهو قول محمد رضى الله تعالى عنه . ووجهه أنه لو نوى صلاة أخرى فقد أعرض مما كان ديناً في ذمته بالافساد فلا ينوب هذا المؤدى منه بخلاف الأول . وجه قولهما أنه ما التزم في المرتبة إلا أداء هذه الصلاة مع الإمام وقد أداها أهـ ١١ / ٢ ، بدائع ١٨٥ / ١ ، جوهرة ٩٧ / ١ .

١٤٤ - مسألة : ولو أن رجلاً قرأ السجدة فسجد ثم دخل في الصلاة في ذلك المكان ثم قرأها مرة أخرى كان عليه أن يسجد لها أيضاً ولو لم يكن يسجد في الأولى حتى دخل في الصلاة ثم قرأها فسجد فانه يجزيه عن القراءةتين جميعاً في هذه الرواية وفي رواية الجامع الكبير وقال في نوادر الصلاة السجدة الأولى على حالها. (١)

(١) قال في البدائع : ولو قرأ آية السجدة خارج الصلاة ولم يسجد لها ثم افتتح الصلاة وتلاها في حين ذلك المكان صارت إحدى السجدة تامة تابعة للآخرى فتستتبع التي وجدت في الصلاة التي وجدت قبلها ويسقط اعتبار تلك التلاوة وتجعل كأنه لم يتل إلا في الصلاة حتى أنه لو سجد للمتولة في الصلاة خرج من عهدته الوجوب وإذا لم يسجد لم يبق عليه شيء إلا العائنه وهذا على رواية الجامع الكبير وكتاب الصلاة من الأصل ونوادر الصلاة التي رواها الشيخ أبو حفص الكبير ولنا على رواية الصلاة التي رواها أبو سليمان لا تستتبع أحدهما الأخرى بل كل واحدة منهما تستقبل بنفسها ولا يسقط اعتبار تلك التلاوة الأولى وبقيت السجدة واجبة عليه سواء سجد للمتولة في الصلاة أو لم يسجد . وأما إذا تلاها وسجد لها ثم افتتح الصلاة وأعادها في ذلك المكان يسجد للمتولة في الصلاة باتفاق الروايين . أما على رواية النوادر فلعدم الاستتباع وثبوت الاستقلال وأما على رواية الجامع والمسوق فلكون الموجودة خارج الصلاة تابعة للموجودة في الصلاة والتابع لا يستتبع المتبوع فلا تصير السجدة لتلك التلاوة مانعة من لزوم السجدة بهذه التلاوة . وجه رواية نوادر أبي سليمان : أن الآية تليت في مجلسين مختلفين حكماً لأن الأولى وجدت في مجلس التلاوة والثانية في مجلس الصلاة والمجلس يتبدل بتبدل الأفعال فيه لظ ذكرنا أنه قد يكون مجلس عقد ثم يصير مجلس مذاكرة ثم يصير مجلس أكل واعتبر هذا التبدل في حق الإيجاب والقبول في باب الحقوق وكل ما يتعلق باتحاد المجلس فكذا هذا لأن التعدد الحكمي ملحق بالتعدد الحقيقي في المواضع أجمع فيتعلق بكل تلاوة حكم ولا تستتبع أحداها الأخرى . =

.....

== ولأن الثانية أن تغوت لا لتحاتها بأجزاء الصلاة لتعلقها بها هو ركن من الصلاة فلم يمكن أن تجعل تابعة للأولى أيضا تغوت بالسبق فلا تصير تابعة لها بعدها اذ الشيء لا يتبع ما بعده ولا يستتبع ما قبله . وجه رواية الجامع والمبسوط : أن المجلس متحد حقيقة وحكما أما الحقيقة فظاهرة وأما الحكم فلأنه وإن صار مجلس صلاة ولكن في الصلاة تلاوة مفروضة فكان مجلس الصلاة مجلس التلاوة ضرورة فلم يوجد التباعد لا حقيقة ولا حكما فلا بد من اثبات صفة الاتحاد من حيث الحكم للتلاوتين المتعددتين حقيقة لوجود الموجب لصفة الاتحاد وهو المجلس المتحد وكذا المتعدد من أسباب السجدة قابل للاتحاد حكما كالسطح والتلاوة فان كل واحد منهما طلى الأفراد سبب ثم من قرأ وسمع من نفسه يلزمه الا سجدة واحدة فالتحق السببان بسبب واحد فدل ان المتعدد من أسباب السجدة قابل للاتحاد حكما فصار متحدا حكما وزمان وجود الواحد واحد فجعل كأن التلاوتين وجدتا في زمان واحد ولا وجه أن يجعل كأنهبط وجدتا خارج الصلاة ولأن الموجودة في الصلاتين متفرقة في محلها بدليل جواز الصلاة ولو جعل كأنهبط وجدتا خارج الصلاة في حق وجوب السجدة دون جواز الصلاة لبقى التعدد من وجه مع وجود دليل الاتحاد فمهما أمكن العمل بالدليلين من جميع الوجوه كان أولى من العمل بالدليل من وجه دون وجه ولا يمكن أن تجعل الموجودة في الصلاة في حكم التفكير لتعلق جواز الصلاة بها وهو من أحكام القراءة دون التفكير ولا مانع من أن تجعل الأولى كأنها وجدت في الصلاة فصارت كما لو تلتها في الصلاة في ركعة واحدة ولو كان كذلك لا يتعلق بذلك الا سجدة واحدة وهي من جملة الصلاة كذا هذا أهـ ١/ ١٨٤ ، المبسوط ٢/ ١٢ ، الأصل ١/ ٣٢٤ ، الجامع الكبير ١٠ ، جوهرة ٩٨-٩٩ ، لباب ١٠٤ / ١/ ، وتبيين ١/ ٢٠٧ ، بحر ١٣٤ / ٢ ، رمز ١/ ٥٤ ، أبوالسعود ١/ ٢٩٧ ، كشف ١/ ٧٧ ، فتوح ونايه ٢/ ٢ ، بنايه ٧٢٧-٧٢٨ / ٢ ، مجمع ودر منتهى ١/ ١٥٨ ، درمختار ٧٢٥-٧٢٦ / ١ ، درر ١/ ١٥٨ ، مواقي القلاح ٤٠٢-٤٠٣ ، ك در ٧٢٣ ، غايبه ٧٨١ .

١٤٥ - مسألة: وإذا قرأ السجدة في الصلاة ثم قرأها في الركعة الثانية

فليس عليه أن يسجدها وهذا قول أبي يوسف الآخر وهو القياس ونسب
قول محمد وهو قول أبي يوسف الأول وهو استحسان فعليه أن
يسجدها مرة أخرى ذكر الاختلاف في الجامع الكبير. (١)

(١) قال في البدائع: إذا كرر التلاوة في ركعتين فالقياس أن يكفيه سجدة واحدة وهو قول أبي يوسف الأخير وفي الاستحسان يلزمه لكل تلاوة سجدة وهو قول أبي يوسف الأول وهو قول محمد وهذه من المسائل الثلاث التي رجع فيها أبو يوسف من الاستحسان إلى القياس أحداها هذه المسألة والثانية أن الرهن بمهر المثل لا يكون رهنا بالمتعنة قياسا وهو قول أبي يوسف الأخير وفي الاستحسان يكون رهنا وهو قول أبي يوسف الأول وهو قول محمد ولثانية أن العبد إذا جنى جناية فيمدهن النفس فاختر المولى الفداء ثم طات المجنى عليه القياس أن يخير المولى ثانيا وهو قول أبي يوسف الأخير وفي الاستحسان لا يخير وهو قول أبي يوسف الأول وهو قول محمد لا يخير وعلى هذا الخلاف إذا صلى على الأرض وقرأ آية السجدة في ركعتين ولا خلاف فيط إذا قرأها في ركعة واحدة. وجه الاستحسان وهو قول محمد: أن المكان ههنا وإن اتحد حقيقة وحكم لكن مع هذا لا يمكن أن يجعل الثانية تكرارا لأن لكل ركعة قراءة مستحقة فلو جعلنا الثانية تكرارا للأولى والتحققت القراءة بالركعة الأولى لخلت الثانية من القراءة وفسدت وحيث لم تفسد دل أنها لم تجعل مكررة بخلاف ما إذا كرر التلاوة في ركعة واحدة لأن هناك أمكن جعل التلاوة المتكررة متحدة حكم. وجه القياس: أن المكان متحد حقيقة وحكم فيوجب كون الثانية تكرارا للأولى كما في سائر المواضع وما ذكره محمد لا يستقيم لأن القراءة لها حكمان جوار الصلاة ووجوب سجدة التلاوة ونحن انط نجعل القراءة الثانية ملتحقة بالأولى في حق وجوب السجدة لا في غيره من الأحكام أه

١٨٢-١٨٣ / ١، المبسوط ١٣ / ٢، الأصل ٣٢٥ / ١، الجامع

١٤٦ - مسألة : وإذا قرأ الرجل السجدة على الأرض ثم ركب الدابة

لا يجوز أن يسجدها على الدابة في قولهم جميعا . ولو قرأ على
الدابة جاز أن يسجدها على الدابة في قول علماؤنا وقال بشر
لا يجوز له أن يسجدها على الدابة لأنها واجبة فصارت كالوتر .
ولو أنه قرأ على الدابة فنزل ثم ركب فأراد أن يسجد على الدابة
قال أبو يوسف أجزاءه وقال زفر لا يجوز ذكر في اختلاف زفر . (١)

(١) قال في المبسوط : فان تلا آية السجدة راكبا أجزاءه أن يؤم بها
وقال بشر لا يجزئه لأنها واجبة فلا يجوز أدائها على الدابة من غير
عذر كالغذوة فان الراكب اذا نذر أن يصلي ركعتين لم يجز أن
يؤديه على الدابة من غير عذر . ولنا : أنه أداها كالتزمها
فتلاوته على الدابة شروع فيط تجب به السجدة فكان نظير من شرع
على الدابة في التلوع فكذلك تجوز هناك تجوزها هنا بخلاف النذر فانه
ليس بشروع في أداء الواجب فكان الوجوب بالنذر مطلقا فيقاس بمسا
وجب بإيجاب الله تعالى . قال : وأن تلاها على الدابة فنزل ثم
ركب وأداها بالأيما جاز لا على قول زفر رضي الله تعالى عنه فانه
يقول كمن نزل وجب عليه أدائها على الأرض فكانه تلاها على الأرض ولنا
أنه لو أداها قبل نزوله جاز فكذلك بعد ما نزل وركب لأنه يؤديه
بالأيما في الوجهين وهو نظير ما تقدم لو افتتح الصلاة في وقت مكروه مأه
٧-٣/ بدائع ١٨٣-١٨٤/١ ، وفي الهندية وما وجب من السجدة
على الأرض لا يجوز على الدابة وما وجب على الدابة يجوز على الأرض أه
١/١٣٥ ، خاتمه ١/١٥٩

قلت : ما وجب كاملا لا يؤدى ناقصا وما وجب ناقصا يصح أن يؤدى
كاملا . قال في فتح باب الحنافية : فتكون السجدة ناقصة وقد وجبت
عليه كاملة فلم تتأد ناقصة وتعاد لتقرر سببها أه ١/٢١٣ .

١٤٧ - مسألة : وإذا تلا الرجل آية السجدة بالفارسية فعلى من سمعها أن يسجدها فهم أولم يفهم في قول أبي حنيفة وقال أبو يوسف لا يجب الا على من فهم ذكر الاختلاف في الأمالي (١).

(١) قال في المجمع: وتجب على من سمع ولو غير قاصد سواء كانت بالعربية أو بالفارسية فهم أولا لكن في العربية عليه السجود بكل حال وفي الفارسية كذلك عند الامام وحدهما ان السامع ان علم أنه قرآن فعليه السجود ولا نسلا أه ١/ ١٥٦ - مبسوط ٢ / ٥ بدائع ١/ ١٨١، جوهرة ١/ ٩٧، بحر ٢/ ١٣٠، أبوالسعود ١/ ٢٩٤، فتح ونايه ٢/ ١٣، غنية المصطفى ٥٠١، درر ١٥٥-١٥٤ / ١ / ٢٩٤ در ٧١٦-٧١٧، مراقى الفلاح ٣٩١-٣٩٥، ط در ٣٢٢ / ١ / ١٥٦، هندية ١/ ١٣٣

قال في رد المحتار بعد أن ذكر قولهم : وفي الفيض به يفتى وفي النهر عن السراج أن الامام رجعا الى قولهم وعليه الاعتماد أه ١/ ٧١٧، جوهرة ١/ ٩٧، شرنبلالية ١/ ١٥٦، أبوالسعود ١/ ٢٩٤ وفي الطحاوي على مراقى الفلاح بعد قوله "وتجب عليه عند أبي حنيفة أي على القول المرجوع عنه من جواز الصلاة بها سواء كان يحسن العربية أولا . فتكون قرأتا من كل وجه فتجب . وأما قوله المرجوع اليه فهو كقولهم فلا تجب السجدة الا بالفهم لأنها قرآن من وجه . وهو المعنى دون وجه وهو النظم . فاذا فهم كان سامعا للقرآن من وجه دون وجه فتجب احتياطا أه ٣٩٥ .

باب الحيض (١)

١٤٨ - مسألة : امرأة حاضت حين زالت الشمس في أول الوقت فليس عليها قضاء تلك الصلاة إذا طهرت في قول طائفة الثلاثة . وفي قول إبراهيم النخعي عليها أن تقضى إذا طهرت وهو قول الشافعي . ولو أنها حاضت في آخر الوقت ولم يبق من الوقت إلا مقدار ما يصلى ركعة واحدة فليس عليها قضاء تلك الصلاة في قول أبي يوسف . وقال زفر طليها أن تقضى وكذلك إذا أغشى على الرجل في آخر الوقت ولم يبق من الوقت إلا مقدار ما يصلى ركعة فافساق بعد ما مضى يوم وليلة فليس عليه قضاء تلك الصلاة في قول أبي يوسف وقال زفر عليه قضاء تلك الصلاة . ولو أنه أغشى عليه بعد خروج الوقت أو حاضت بعد خروج الوقت فعليه القضاء في قولهم جميعاً (١)

(١) هو لفظ السيلان وشرعاً على القول بأنه من الأحداث ما نعية شرعية بسبب الدم المذكور وعلى القول بأنه من الأنجاس دم من رحم خرج الاستحاضة ومنه ما نراه صغيرة وآية ومشكل لا لولادة خرج النفاس وسببها ابتلاء اللبس لحواً لأكل الشجرة وركنه بروز الدم من الرحم وشرطه تقدم نصاب الطهر ولو حكما وعدم نقصه من أقله . وإياه بعد التسع ووقت ثبوته بالبروز فيه ترك الصلاة ولو مبتدأة في الأصح لأن الأصل الصحة والحيض دم صحة شمني أه در مختار . قوله : خرج الاستحاضة أي وخرج دم الرطاف والجراحات وما يخرج من دبرها وإن تدب أساك زوجها عنها واغتسالها منه وما يخرج من رحم غير الآدمية كالآرنب والضبع والخفاش قالوا ولا يحيض غيرها ممن الحيوانات نهر وكان الأولى للمصنف أن يقول رحم امرأة كذا في الكثر لا خراج الأخير أه رد المحتار ١/٢٦ ، كذا درم ١/١٤٥ ، أبو السعود ١/١٠٩ بحر ١/٢٠ ، المصباح ١/١٥٦ والمخروف أن سبب الحيض تهتك جدار الرحم لعدم تلقيح البويضه فان لم تلحق بضم جدار الرحم وينزل الدم بسبب عدم التلقيح . وفي رد المحتار : روى البخاري عن عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحيض هذا شيء كتب الله لي بنات آدم قال النووي أي أنه طم في جميع بني آدم أه ١/٢٦٢ ، الحد يث روى البخاري معلق في أول كتاب الحيض ١/٧٦ .

(٢) قال في المبسوط : وإذا أدركها الحيض في شيء من الوقت وقد افتتحت الصلاة أو لم تفتتحها سقطت تلك الصلاة عنها ما إذا حاضت بعد دخول

.....

== الوقت فليس عليها قضاء تلك الصلاة اذا ظهرت عندنا وقال ابراهيم النخعي رحمه الله تعالى عليها قضاؤها لأن الحيض يمنع وجوب الصلاة ولا يسقط الواجب وقد وجب عليها بادراك جزء من أول الوقت بدليل أنها لو أدت كانت مؤدية للغرض.

وقال الشافعي رضي الله تعالى عنه اذا مضى من الوقت مقدار ما يمكنها أن تصلي فيه ثم حاضت فعليها القضاء لأن التمكن من الأداء معتبر لتقرر الوجوب فاذا وجد تقرر وجوب الصلاة عليها فلا تسقط بعد ذلك بالحيض. وقال زفر رضي الله تعالى عنه اذا كان الباقي من الوقت حين حاضت مقدار ما يمكنها أن تصلي فيه فليس عليها قضاء تلك الصلاة وإن كان دون ذلك فعليها القضاء لأن الوجوب في أول الوقت موسع وإنما يضيق بآخر الوقت والقضاء يجب بالتفويت فما بقي من الوقت مقدار ما يمكن فيه أداء الصلاة لم تكن هي مفوتة بالتأخير شيئاً حتى لا تكون آثمة مفطرة وإن كان الباقي دون ذلك فهي آثمة مفطرة وكانت مفوتة فيلزمها القضاء كما لو حاضت بعد خروج الوقت ولكننا نقول ما بقي شيء من الوقت فالصلاة لم تصدر دينا في ذمتها بل هي في الوقت عين وإنما تعذر عليها الأداء بسبب الحيض وذلك غير موجب للقضاء فأما بخروج الوقت فتصير الصلاة دينا في ذمتها والحيض لا يمنع كون الصلاة دينا في ذمتها وقد بينا فيما سبق ان الوجوب يتعلق بآخر الوقت لكونه مخيراً في أول الوقت وما لم يتقرر الوجوب لا يجب القضاء فاذا اقترن الحيض بوقت تقرر الوجوب فلم يتقرر الوجوب واذا حاضت بعد خروج الوقت فلم يقترن الحيض بحال تقرر الوجوب فتقرر وعلى هذا لو نفسيت في آخر الوقت بالولادة أو بأسقاط سقط مستبين الخلق، وكذلك لو أضفى على الرجل بعد دخول الوقت وطال اغطاؤه ففي وجوب قضاء تلك الصلاة اختلاف على ما بيننا وكذلك لو افتتحت الصلاة في الوقت ثم حاضت وهذا بخلاف التلوع فإنه لو أدركها الحيض بعد ما افتتحت التلوع كان عليها قضاء تلك الصلاة اذا ظهرت لأنها بالشرع التزمت الأداء فكانها التزمت بالنذر وفي الفريضة بالشرع ما التزمت شيئاً وإنما شرعت للاسقاط لا للاستزام فاذا أدركها الحيض التحقت بطلو لم تشرع وإنما قلنا هذا لأن التزام ما هو لا يتم لا يتحقق ألا ترى أن من نذر أداء فريضة لم يلزمه بالنذر شيء أهـ ١٤- ١٥/ ٢، الأصل ٣٢٩/ ٣٣١/ ٠

١٤٩ - مسألة : ولو أن امرأة دأبت فلم تغتسل لم يكن لزوجها أن يجامعها

حتى تغتسل أو أن تذهب عليها وقت صلاة أدنى الصلوات

عليها . وقال زفران مضي وقت الصلاة لا يجوز ما لم تغتسل وأن

كان أمام حيضها عشرة فظهرت جاز لزوجها أن يقربها من ساعته

وقال زفر ليس له أن يقربها ما لم تغتسل . (١)

(١) في المبسوط : حكم القربان للزوج ان كانت أيامها عشرة فمستى

انقطع الدم جاز للزوج أن يقربها عندنا وعند زفر رحمه الله تعالى

ليس له ذلك ما لم تغتسل لقوله تعالى : " ولا تقربوهن حتى يظهرن "

٢٢٢ البقرة . والظاهر بالافتصال . ولنا : أن بمجرد انقطاع

الدم تيقنا خروجها من الحيض والطعن من الوقت الحيض لا وجوب

الافتصال عليها ألا ترى أن الظاهرة إذا كانت جنباً فللزوج أن يقربها

فكذلك هنا بعد التيقن بالخروج من الحيض للزوج أن يقربها ولو كانت

أيامها دون العشرة فانقطع دمها لم يكن للزوج أن يقربها ما لم

تغتسل لأن مدة الافتصال من حيضها فإن مضي عليها وقت صلاة

فللزوج أن يقربها عندنا . وقال زفر رحمه الله تعالى ليس له ذلك

لبقاء فرض الافتصال عليها كما لو كان قبل مضي الوقت ولكننا نقول

بمضي الوقت صارت الصلاة ديناً في ذمتها وذلك من أحكام الطهارات

فشئت صفة الطهارة به شرطاً كما ثبتت بالافتصال ومن ضرورته انتفاء

صفة الحيض فكان له أن يقربها أه ١٦ / ٢ ، الأصل ١١١ - ١٩ / ٥ .

١٥٠ - مسألة : امرأة حاضت يوم أو يومين فليس ذلك بحيض ولا يكون

الحيض أقل من ثلاثة أيام هكذا قال في كتاب الصلاة وكتاب

الصوم وكتاب الطلاق وكتاب الحيض ولم يذكر فيه اختلاف وقال

أبو يوسف في الأمالي إذا رأت يومين وأكثر من اليوم الثالث

فهو حيض وروى مثل ذلك من أبي حنيفة وقال في نوادر كتاب

الصلاة أيضا هكذا ولم يذكر الاختلاف. (١)

(١) قال في البدائع : وأما مقداره فالكلام فيه في موضعين : أحدهما في

أصل التقدير أنه مقدار أم لا ؟ والثاني في بيان ما هو مقداره أمسا

الأول فقد قال طاعة الخلطاء أنه مقدار وقال مالك أنه غير مقدار وليس

لأقله حد ولا لأكثره غاية واحتج بظاهر قوله تعالى " ويسألونك عن

الحيض قل هو أذى " ٣٢٢ البقرة . جعل الحيض أذى من غير

تقدير لأن الحيض اسم الدم الخارج من الرحم والقليل خارج مسن

الرحم كالكثر ولهذا لم يقدر دم النفاس . ولنا : ما روى أبو أمامة

الباهلي رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال أقل

ما يكون الحيض للجارية الشيب والمكر جميعا ثلاثة أيام وأكثر ما يكون

من الحيض ؟ عشرة أيام وما زاد على الحشرة فهو استحاضة وهذا

حديث مشهور وروى عن جطاعة من الصحابة رضى الله عنهم منهم

عبد الله بن مسعود وأنس بن مالك وعمران بن حصين وثمان بن

أبي العاص الثقفي رضى الله عنهم أنهم قالوا الحيض ثلاث أربع خمس

ست سبع ثمان تسع عشر . ولم يرو من غيرهم خلافه فيكون أجماعا

والتقدير الشرعى يمنع أن يكون لخبر المقدار حكم المقدار به تبين أن

الخبر المشهور والاجماع خرجا بماذا للمذكور في الكتاب والاعتبار

بالنفاس غير سديد لأن القليل هناك صرف خارجا من الرحم بقرينة

الولد ولم يوجد ههنا . وأما الثاني فذكر في ظاهر الرواية أن أقل

الحيض ثلاثة أيام ولها معها وحكى من أبي يوسف في النوادر يومان وأكثر ==

.....

= اليوم الثالث وروى الحسن عن أبي حنيفة ثلاثة أيام بليلتهم المتخللتين وقال الشافعي يوم وليلة في قول وفي قول يوم بلا ليلة . واحتج بها احتج به مالك إلا أنه قال لا يمكن اعتبار القليل حيزاً لأن أقبال النساء لا تخلو من قليل لو شطاة فيقدر باليوم أو باليوم والليلة أنه أقل مقدار يمكن اعتباره وحجتنا ما ذكرنا مع مالك . وحجة ما روى عن أبي يوسف أن أكثر الشئ مقام كله وهذا على الإطلاق غير سديد فإنه لو جاز إقامة يومين وأكثر اليوم الثالث مقام الثلاثة لجاز إقامة يومين مقام الثلاثة لوجود الأكثر .

وجه رواية الحسن : أن دخول الليلية ضرورة دخول الأيام المذكورة ففى الحديث لا مقصودا والضرورة ترتفع بالليلتين المتخللتين والجواب أن دخول الليلية تحت اسم الأيام ليس من طريق الضرورة بل يدخل مقصودا لأن الأيام إذا ذكرت بلفظ الجمع تتناول ما بازاها من الليلية لفظة فكان دخولا مقصودا لا ضرورة أهـ ٣٩٠-١/٤ ، الموسول ١٤٧-١٤٨ ، ١٣٧-الأصل ٤٥٨-١/٤٥٩ ، جوهرة ١/٣٤ ، لباب ١/٤٢ ، تبين ٥٨-١/٥٩ ، بحر ١/٢٠ ، أبو السعود ١/١١٠ ، فتح وخاتمة ١٦١-١٦٣ ، بناءه ٦١٤-١/٦٢٠ ، عمدة الرطاية ١/١٠٩

قوله " ولنا ما روى إمامة الباهلي رضى الله تعالى عنه الدارقطني فى الحديث ١/٢١٨ ، وللحديث شاهد بطرق متعددة ذكرها الزيلعى فى نصب الراية ١٩١-١/١٩٣ ، والنسبى فى البناء ٦١٦-١/٦٢٠ ، والكامل بن الهمام فى الفتح ثم قال : فهذه عدة أحاديث عن النبى صلى الله عليه وسلم متعددة الطرق . وذلك يرفع الضعيف الى الحسن والمقدرات الشرعية مما لا تدرك بالرأى . فالموقوف فيها حكمه الرفع . بل تسكن النفس بكثرة ما روى فيه عن الصحابة والتابعين الى أن المرفوع مما أجاد فيه ذلك الراوى الضعيف . وبالجمله فلسه أصل فى الشرع بخلاف قولهم أكثره خمسة عشر يوماً لم نعلم فيه حديثاً حسناً ولا ضعيفاً أهـ ١٦٢-١/١٦٣ .

١٥١ - مسألة : امرأة كان أطم حيضها خمسة أيام في أول كل شهر فتقدم
حيضها فهو على ثلاثة أوجه : في وجه يكون حيضا بالاتفاق وفي
وجه فيه اختلاف . وفي وجه فيه روايتان . أما الوجه الذي يكون
حيضا بالاتفاق فهو أنها إذا رأت في أيامها مقدار ما يكون
حيضا ورأت قبل أيامها فلا يكون حيضا مثل يوم أو يومين فذلك
حيض إذا جاوز العشرة . وأما الوجه الذي اختلفوا إذا رأت في
أيامها لا يكون حيضا وقبل أيامها ما يكون حيضا أو لم ترفس
أيامها شيئا فرأت قبل أيامها ما يكون حيضا أو رأت في أيامها
فلا يكون حيضا وقبل أيامها فلا يكون حيضا ولو جمع لكان حيضا
فان في قول أبي حنيفة حالها موقوفة فان رأت في الشهر الثاني
مثل ما رأت في الشهر الأول يكون حيضا والا فلا وفي قول
أبي يوسف ومحمد يكون ذلك حيضا إلا أن محمدا لا يحكم
بالانتقال بمرة وأبو يوسف يحكم بالانتقال بمرة واحدة . وأما الذي
فيه روايتان إذا رأت في أيامها ما يكون حيضا وقبل أيامها ما يكون
حيضا وذلك كله لا يجاوز العشرة فان في قول أبي يوسف ومحمد
لا شك أنه حيض ومن أبي حنيفة روايتان في رواية محمد ما رأت
قبل أيامها موقوف وفي رواية الملقن عن أبي يوسف عن أبي حنيفة
ذلك كله حيض . (١)

(١) قال في المبسوط : اعلم أن صاحبة الحادة إذا رأت قبل عادتها ما
فهو على ثلاثة أوجه : في وجه هو حيض بالاتفاق . وفي وجه اختلفوا
فيه . وفي وجه روايتان عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى . أما الوجه
الأول وهو أنها إذا رأت قبل أيامها فلا يمكن أن يجعل حيضا
بانفراده ورأت في أيامها ما يمكن أن يجعل حيضا بانفراده ولم يجاوز
الكل عشرة فالكل حيض بالاتفاق لأن ما رآته قبل أيامها غير مستكمل
بنفسه فيجعل تبعا لما رآته في أيامها وذكر في نوادر الصلاة عن

.....

== أبى حنيفة رحمه الله تعالى مطلقاً أن المتقدم لا يكون حيضاً ولكن تأويله إذا كان بحيث لا يمكن أن يجعل حيضاً بانفراده وبعض الأمة بلغ أخذوا بالظاهر فقالوا المتقدم عنده لا يكون حيضاً على حال لأنه مستنكر مرثى قبل وقته . وأما الوجه الذي اختلفوا فيه فثلاثة فصول .
أحدها أن ترى قبل خمستها المعروفة خمسة أو ثلاثة أو لا ترى ففى خمستها شيئاً أو رأت قبل خمستها يوماً أو يومين ومن أول خمستها يوماً أو يومين بحيث لا يمكن جعل كل واحد منهطاً بانفراده حيضاً طال مجتمعاً ففى كتاب الصلاة قال الكل حيض وهو قول أبى يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى ولم يذكر قول أبى حنيفة وقد نص على الخلف فى نوادر الصلاة أن عند أبى حنيفة رحمه الله تعالى لا يكون شئ من ذلك حيضاً .
وجه قولهم : أن الحيض مبنى على المكان والمتقدم قياس المتأخر فكما جعل المتأخر عند المكان حيضاً فكذلك المتقدم وأبو حنيفة رحمه الله تعالى يقول المتقدم دم مستنكر مرثى قبل وقته فلا يكون حيضاً كالصغيرة جداً إذا رأت الدم وهذا لأن الحاجة إلى إثبات الحيض لها ابتداءً ولا يحصل ذلك بطاليس بمعهود لها طالماً يتأكد بالتكرار لأن الدلالة قامت على أن العادة لا تنتقل بالعرق الواحد بخلاف المتأخر فإن الحاجة هناك إلى إبقاء ما ثبت من صفات الحيض ولا بقاء لا يستدعى دليلاً موجهاً . والوجه الثالث : إذا رأت قبل أياماً منهطاً ما يكون حيضاً بانفراده ورأت أياماً معها مع ذلك فعلى قولهم لا يشكل أن الكل حيض إذا لم يجاوز العشرة اعتباراً للمتقدم والمتأخر . ومن أبى حنيفة رحمه الله تعالى رأيتان فيه روى المصنف عن أبى يوسف عن أبى حنيفة رحمه الله تعالى أن الكل حيض وما رأت فى أيامها يكون أصلاً لكونه مستقلاً بنفسه فيستتبع ما تقدم كما لو كان المتقدم يوماً أو يومين وروى محمد عن أبى حنيفة رحمه الله تعالى أن أيامها حيض فأما المتقدم فتحكمه موقوف على ما ترى فى الشهر الثانى فإن رأت مثل ما رأت فى الشهر الأول تبين أن المتقدم لم يكن حيضاً لأنه مستنكر مرثى قبل وقته وهو فى نفسه مستقل فلا يمكن جعله تبعاً لآيامها بخلاف اليوم واليومين أهـ ١٨٠ - ١٨١ / ٣ ، الأصل ٤٧٦ - ٧٤٧ .

١٥٢ - مسألة : ولو أن امرأة كان أيام حيضها مختلفة مرة كان خمسا ومرة سنا ثم استحاضت فإن في قول أبي يوسف فإنها تنظر إلى آخر طرأت قبل ذلك ويحصى عليه وفي قول محمد ينظر إلى ما توالي عليها مرتين فيحصى عليه وهو قياس قول أبي حنيفة وهذا فرع اختلاف الانتقال وفي قول أبي حنيفة ومحمد لا ينتقل بمرة واحدة وفي قول أبي يوسف ينتقل بمرة واحدة (١).

١٥٣ - مسألة : ولو أن مستحاضة لا ينقطع دمها فإنها تتوضأ لوقت كل صلاة في قول طائفتنا . وفي قول الشافعي تتوضأ لكل صلاة مكتوبة ثم في قول أبي حنيفة ومحمد ينتقض طهارتها بخروج الوقت ولا ينتقض بدخول الوقت وقال أبو يوسف ينتقض بدخول الوقت كما ينتقض بخروج الوقت والاختلاف يتبين في التي توضأت بعد طلوع الشمس فدخل وقت الظهر كان لها أن تصلّي الظهر بذلك الوضوء في قول أبي حنيفة ومحمد وروى عن أبي يوسف أن طهارتها قد انتقضت بدخول الوقت ومن زفر أن الطهارة تنتقض بدخول الوقت ولا ينتقض بخروج الوقت (٢).

(١) لم أجدها .

(٢) الاستحاضة في اللثة استمرار الدم بالمرأة بعد أيامها . مختار

الصحيح ١٦٥ - مصباح ١٥٩ / ١ ، مغرب ١٣٥ / ١

وفي مراقى الفلاح : ودم الاستحاضة هو دم عرق انفجر ليس مسن الرحم . وعلامته أنه لا رائحة له والمستحاضة هي ذات دم نقص من أقل الحيض أو زاد على أكثره أو أكثر النفاث . أو زاد على طاعتها في أقلهط وجاوز أكثرهط والحبل والتي تبلغ تسع سنين أهـ ١١٨

بهر ١ / ٢٦٦ ، رمز ١ / ٢٠

قال في التبيين : وتتوضأ المستحاضة ومن به سلس البول أو استطلاق بطن أو انفلت ريع أو رطاف دائم أو جرح لا يبرأ لوقت كل فرض . وقال الشافعي تتوضأ لكل فريضة لقوله عليه الصلاة والسلام لفاطمة بنت أبي حبيش توضئي لكل صلاة . ولأن القياس أن لا يجوز به فرض واحد فترك للضرورة فبقى ما عداه على أصل القياس . ولنا قوله عليه الصلاة والسلام المستحاضة تتوضأ لوقت كل صلاة وهو المراد بالأول لأن اللام تستعار للوقت يقال آتيتك لصلاة الظهر أي لوقتها قال الله تعالى " أقم الصلاة لدلوك الشمس " ٧٨ الاسراء . أي لوقت دلوكها وقال عليه الصلاة والسلام ان للصلاة أولا وآخرا . أي لوقتها ==

.....

== وكذا الصلاة تذكر ويراد بها الوقت قال عليه الصلاة والسلام أينما أدركتني الصلاة . أى وقتها فكان الأخذ بطروينا أولى لأنه محكم وطرواه الشافعى محتمل فحملناه على المحكم ولأنه متروك الظاهر فى حق النفل اجطا حيث لم يجب الوضوء لكل صلاة منه فلا يجوز الاحتجاج به ولأن تقدير بوقت الصلاة تقدير بقدر الضرورة معنى اذ الوقت قائم مقام الأداء لكونه محله وله شغل كله بالأداء عزيمة وشغل البعض رخصة فكله شغل كله به فكان التقدير به تقديرا بالصلاة معنى وهو معلوم لا يتفاوت والأداء غير معلوم لأن منهم من يختار الأداء فى أول الوقت ومنهم من يختاره فى آخره ومنهم من يختاره فى وسطه ومنهم من يطول فكان التقدير بالمعلوم أولى قال رحمه الله ويصلون به فرضا ونفلا . أى يصلون بذلك الوضوء ماشاءوا من الفرائض والنوافل . وقال الشافعى ليس لهم أن يصلوا به الا فرضا واحدا ولهم أن يصلوا من النفل ماشاءوا لأنه تبع للفرض وقد بينا الوجه من الجانبين . قال رحمه الله ويبطل بخروجه فقط أى يبطل وضوءهم بخروج الوقت وهو قول أبى حنيفة ومحمد وقال زفر : يبطل بالدخول فقط وقال أبو يوسف يبطل بكل واحد منهما . لزفر : أن اعتبار الطهارة مع المنافسى للحاجة الى الأداء ولا حاجة قبل الوقت فلا يعتبر . ولأبى يوسف : أن الحاجة مقصورة على الوقت فلا تعتبر قبله ولا بعده . ولهما : أن الوقت أقيم مقام الأداء شريطا فلا بد من تقديم الطهارة عليه كما لا بد من تقديم الطهارة على الأداء حقيقة . ولأن الشارع أجاز اشغال الوقت كله بالأداء ولا يمكن ذلك الا بتقديم الطهارة ولأن دخول الوقت دليل ثبوت الحاجة وخروجه دليل زوالها فإضافة الانتقاض الى دليل زوال الحاجة أولى من اضافته الى دليل ثبوتها . وقال أبو بكر السمرزى لا خلاف بين أصحابنا أن طهارة المستحاضة تنتقض بخروج الوقت فعلى هذا قول زفر مستقيم ولا فلا فائدة لتخصيصه بالدخول مع انتفاء الحاجة بالخروج أيضا وثمرة الخلاف تظهر فى موضعين : أحدهما اذا توضأ بعد طلوع الشمس لهم أن ==

.....

== يصلوا به الظهر عنده . وعند أبي يوسف ليس لهم ذلك . والثاني :

إذا توضؤا بعد طلوع الشمس انتقض طهارتهم بطلوع الشمس عندهم
وعند زفر لا تنتقض . ولو توضؤا لصلاة العيد قبل ليس لهم أن
يؤدوا به الظهر لأنه خرج وقت صلاة العيد والصحيح أنه يجوز
لهم ذلك لأنها ليست بفرض فصار كط لو توضؤا لصلاة الضحى .

ولو توضؤوا في وقت الظهر للعصر يصلون به العصر في رواية لأن
طهارتهم للعصر في وقت الظهر كلها رتبهم للظهر قبل الزوال والأصح
أنه لا يجوز لهم ذلك لأن هذه طهارة وقعت للظهر حتى لو ظهر
فساء الظهر جاز لهم أن يؤدوا بها صلاة الظهر فلا يبقى بعد
خروجه . ثم اعلم أن شايخنا رحمهم الله أضافوا انتقاض الظهارة إلى
خروج الوقت أو دخوله ليسهل على المتعلمين ولا فلا تأثير للخروج
والدخول في الانتقاض حقيقة وانط يظهر الحدث السابق عنده ولهذا
لا يجوز لهم أن يمسحوا على الخفين بعد ما خرج الوقت وكذا لا يجوز
لهم البناء إذا خرج الوقت وهم في الصلاة لأن جوازهما عرف نص في
الحدث الطارئ لا في الحدث السابق وخروج الوقت يظهر الحدث
السابق وهذا لم عرف من أن الوضوء انط يرفع ما قبله من الحدث
ولا يرفع ما بعده فلم يوجد له رافع أهـ ٦٤-٦٥ / ١ ، بحر ٢٢٦-٢٢٧ / ١

رمز ١ / ٢٠ ، كشف ٢٩-٣٠ / ١ ، أبو السعود ١٢٠-١٢١ / ١ ، جوهرة

١ / ٣٩ ، لباب ٤٦-٤٧ / ١ ، الاختيار ٢٩ / ١ ، فتح وهنايه ١٧٩-١٨٣ / ١

بنايه ٦٧٢-٦٨٦ / ١ ، عمدة الرطاية ١٢٠ / ١ ، مختصر الطحاوي ٢٢

مجمع ودر منتقى ٥٦-٥٧ / ١ ، در مختار ٢٨١ / ١ ، درر ٤٣-٤٤ / ١

.....

== وعند الشافعية : قال النووي : ثم تتوضأ المستحاضة بعد الاحتياط الذي ذكرناه . ويلزمها تقديم هذا الاحتياط على الوضوء . ويجب الوضوء لكل فريضة . ولها طمأنينة من النوافل بعد الفريضة . ويجب أن تكون طهارتها بعد الوقت على الصحيح . وفي وجه شاذ : تجزئها الطهارة قبل الوقت إذا انطبق آخرها على أول الوقت أه روضة الطالبين ١/١٣٧ ، المجموع ٢/٤٩٠

قوله " لقوله عليه الصلاة والسلام لفاطمة بنت أبي حبيش الخ " رواه أبو داود في الحيز باب من قال تفتسل من طهر إلى طهر ٢٠٩ / ١

ابن طاجه في الحيز باب طاجه في المستحاضة إذا كانت قد عرفت اقراءها رقم ٦١٢ ، الدارمي في الطهارة باب في غسل المستحاضة ١/١٦٤ الدارقطني في الحيز ١/٢١٢ الطحاوي في الطهارة باب المستحاضة كيف تتطهر للصلاة ؟ ١/١٠٢ . أحمد في الحيز باب في المستحاضة تبني على عاداتها وفي وضوئها لكل صلاة ٢/١٧١ قوله " لنا قولنا عليه الصلاة والسلام المستحاضة تتوضأ لوقت كل صلاة " في نصب الرأية : قلت فريب جداً ١/٢٠٤ وفي الدراية لم أجده هكذا ١/٨٩ وفي البناءة : قال بعضهم : هذا غريب : يعني بلفظ " لوقت كل صلاة " قلت : ليس كذلك بل روى هذا الحديث بهذا اللفظ في بعض ألفاظ حديث فاطمة بنت أبي حبيش توضئ لوقت كل صلاة . ذكره ابن قدامة في المغني . وروى الإمام أبو حنيفة هكذا : المستحاضة تتوضأ لوقت كل صلاة . ذكره السرخسي في المبسوط . وروى عبد الله بن بطة بإسناد من حمزة بنست جحش أنه عليه السلام أمرها أن تفتسل وقت كل صلاة . والغسل يغني عن الوضوء فيبطل الاشتراط لكل صلاة ١/١٧٧ ، وفي عمد القراء : ولنا في صحيح البخاري أنه صلى الله عليه وسلم قال للمستحاضة ثم توضئ لكل صلاة حتى يجي ذلك الوقت " فانه صريح في أن الوضوء الواحد في الوقت كاف وعلى هذا فيحمل اللام في الحديث السابق على الوقت أي لوقت كل صلاة أه ١/٢٠ . البخاري في الطهارة باب غسل القدم ١/٦٣ . الترمذي في الطهارة باب ما جاء في المستحاضة رقم ١٢٥ .

١٥٤ - مسألة: ولو أن امرأة رأت دمًا ثم طهرت ثم دنا من قسول أبي يوسف أن كان الطهر بين الدمين أقل من خمسة عشر يومًا فهو كدم مستمر وإن كان ذلك أول طهرت فالحشرة من ذلك حيض وطارد على ذلك إن كان طهرت فطهر وإن كان دمًا فاستحاضة وإن كان الطهر خمسة عشر يومًا فصاعدًا فإنه يفصل بينهما ثم ينظر فإن كان في أحد الجانبين ما يكون حيضًا ولا فلا وفي قول محمد كل طهر أقل من ثلاثة أيام لا صبرة له وإن كان ثلاثة أيام فصاعدًا فإن كان الطهر مثل الدمين أو الدمان أكثر فهو كدم مستمر وإن كان الطهر أكثر فإنه يفصل بينهما ثم ينظر فإن كان في أحد الجانبين ما يكون حيضًا فهو حيض ولا فلا. (١)

(١) قال في البدائع: وأما الاستمرار المنفصل فهو أن ترى المرأة مرة دمًا ومرة طهرًا هكذا فنقول لا خلاف في أن الطهر المتخلل بين الدمين إذا كان خمسة عشر يومًا فصاعدًا يكون فاصلًا بين الدمين ثم بعد ذلك إن أمكن أن يجعل أحد الدمين حيضًا يجعل ذلك حيضًا وإن أمكن جعل كل واحد منهما حيضًا يجعل حيضًا. وإن كان لا يمكن أن يجعل أحدهما حيضًا لا يجعل شيء من ذلك حيضًا وكذا لا خلاف بين أصحابنا في أن الطهر المتخلل بين الدمين إذا كان أقل من ثلاثة أيام لا يكون فاصلًا بين الدمين وإن كان أكثر من الدمين واختلفوا فيما بين ذلك ومن أبي حنيفة فيه أربع روايات روى أبو يوسف عنه أنه قال الطهر المتخلل بين الدمين إذا كان أقل من خمسة عشر يومًا يكون طهرًا فاسدًا ولا يكون فاصلًا بين الدمين بل يكون كله كدم متوال ثم بقدر ما ينبغي أن يجعل حيضًا يجعل حيضًا والباقي يكون استحاضة وروى محمد من أبي حنيفة أن الدم إذا كان في طرفي العشرة فالطهر المتخلل بينهما لا يكون فاصلًا ويجعل كله كدم متوال وإن لم يكن الدم في طرف العشرة كان الطهر فاصلًا بين الدمين ثم بعد ذلك أن أمكن أن يجعل أحد الدمين حيضًا يجعل ذلك حيضًا وإن أمكن أن يجعل كل واحد منهما حيضًا يجعله أسرع حيضًا وهو أولهط. وإن لم يكن جعل أحدهما حيضًا ==

.....

== لا يجعل شيء من ذلك حيضا وروى عبد الله بن المبارك عن أبي حنيفة
أن الدم اذا كان في طرفي العشرة وكان بحال لو جمعت الدماء
المتفرقة تبلغ حيضا لا يصير الطهر فاصلا بين الدم وبين الحيض
حيضا وان كان بحال لو جمع لا يبلغ حيضا يصير فاصلا بين الدم وبين ثم
ينظر أن أمكن أن يجعل أحد الدمين حيضا يجعل ذلك حيضا وان
أمكن أن يجعل كل واحد منهما حيضا يجعل أسرع حيضا وان لم
يمكن أن يجعل أحدهما حيضا لا يجعل شيء من ذلك حيضا وروى
الحسن عن أبي حنيفة أن الطهر المتخلل بين الدمين اذا كان أقل
من ثلاثة أيام لا يكون فاصلا بين الدمين وكله بمنزلة التوالي وإذا
كان ثلاثة أيام كان فاصلا بينهما ثم ينظر ان أمكن أن يجعل أحد
الدمين حيضا جعل وان أمكن أن يجعل كل واحد منهما حيضا
يجعل أسرع وان لم يمكن أن يجعل شيء من ذلك حيضا لا يجعل
حيضا واختار محمد لنفسه في كتاب الحيض مذهبنا فقال الطهر
المتخلل بين الدمين اذا كان أقل من ثلاثة أيام لا يعتبر فاصلا وان
كان أكثر من الدمين ويكون بمنزلة الدم التوالي . وإذا كان ثلاثا أيام
فصاعدا فهو طهر كثير فيعتبر لكن ينظر بعد ذلك ان كان الطهر
مثل الدمين أو أقل من الدمين في العشرة لا يكون فاصلا وان كان
أكثر من الدمين يكون فاصلا ثم ينظر ان أمكن أن يجعل أحدهما
حيضا جعل وان أمكن أن يجعل كل واحد منهما حيضا . يجعل
أسرع حيضا وان لم يمكن أن يجعل أحدهما حيضا لا يجعل شيء
من ذلك حيضا أهـ ٤٣-٤٤ / ١ ، المبسوط ١٥٤-١٥٥ / ٣ ، تبيين
٦٠-٦٢ / ١ ، بحر ٢١٦ / ٢١٨ ، رمز ١٨ / ١ ، مثلا مسكين وأبو السعيد
١١٧-١١٨ / ١ ، كشف ٢٩ / ١ ، مناهج وفتح ١٧٢-١٧٣ / ١ ، نهاية
٦٥٤-٦٥٧ / ١ ، در مختار ورد المختار ٢٦٢-٢٦٨ / ١ .

١٥٥ - مسألة : ولو أن امرأة رأت في أيام حيضها الصفرة والحمرة فهو
حيض في قولهم جميعا وإن رأت كدرة فهو حيض أيضا في قول
أبي حنيفة ومحمد سواء رأت في أول الحيض أو في آخره وفي قول
أبي يوسف إن رأت في أوله لا يكون حيضا وإن رأت في آخره يكون
حيضا. (١)

(١) قال في التبيين : وما سوى البياض الخالص حيض لما روى أن النساء
كن يبحثن إلى طائفة رضى الله عنها بالدرجة فيها الكرسف فيسه
الصفرة من دم الحيض فتقول لا تتجلن حتى ترين القصة البيضاء تريد
بذلك الظاهر من الحيض. والدرجة بضم الدال وسكون الراء والجيم
خرقة أو قلنة ونحو ذلك تدخلها المرأة في فرجها لتعرف هل بقى
شيء من أثر الحيض أم لا ؟ والقصة بفتح القاف وتشديد الصاد
المهملة هي الجصة شبيهة الرطوبة الصافية بعد الحيض بالجص ثم
قليل معناه أن تخرج الخرقة أو القلنة كأنها قصة لا يخالطها صفرة
ولا غيرها من الألوان وقيل القصة شيء يشبه الخيط الأبيض يخرج من
قبل النساء في آخر أيامهن يكون طامة على طهرهن وقيل هو ماء
أبيض يخرج في آخر الحيض. وقال أبو يوسف الكدرة في أول الحيض
لا تكون حيضا وفي آخره حيض لأنه لو كان من الرحم لتأخر خروج
الكدرة عن الصافي والحجة عليه أثر طائفة رضى الله عنها ومثله لا يحرف
الاسطاطا وفي الرحم منكوس فتخرج الكدرة أولا كالجرة إذا ثقب
أسفلها وجميع ألوان الدم من الحمرة والصفرة والكدرة والخضرة ففى
أيام الحيض حيض وفي المفيد منهم من أنكرا الخضرة فقال لعلها أكلت
قصيلا استبعادا لها قلنا هي نوع من الكدرة ولعلها أكلت نوعا من
البقول والتربة ويقال لها الترابية حيض في الصحيح وهي ما يكون
لونها لون التراب والتربة حيض وهي الشيء الخفى اليسير من الرطوبة
تظهر في الفرج الخارج ولا تعد ومحلها بعد أن كانت في الفرج
الخارج وهذا لأن المرأة لها فرجان داخل وخارج فالداخل بمنزلة
الدبر والخارج بمنزلة الاليتين فإذا وضعت الكرسف في الفرج الخان
فاقتل الجانب الداخل منه كان حدثا وحيضا ونفاسا وإن لم ينفذ ==

.....

= الى الخارج لوجود الظهر وان وضعت في الفرج الداخل فابتل منه

الجانب الداخل ان كان طالها على خرق الفرج أو محاذيا له فهو

حدث وحيض ونفاس وان كان مستسفلا حتى تنفذ البلة الى

الخارج لعدم الظهر وان سقط الكرسف فهو حيض ونفاس وحدث

لوجود الخرج أه ٥٥-٥٦ / ١ ، بحر ٢٠٢-٢٠٣ رمز ١٧ / ١

ملا مسكن وأبو السمود ١ / ١١١ ، كشف ١ / ٢٧ ، مبسوط ٣ / ١٥٠

بدائع ١ / ٣٩ ، الاختيار ١ / ٢٧ ، الجوهرة ١ / ٣٤ ، لباب ١ / ٤٢

منايه وفتح ١٦٢-١٦٤ / ١ ، بشاية ٦٢٣-٦٣٠ / ١ ، عمدة الرطبة ١ / ١٤

مجمع ودر منتقى ١ / ٥٢ ، در مختار ١ / ٢٦٦ ، درر ١ / ٤٠ ، طدر

١ / ١٤٨ ، لباب ١ / ١٧٠

قوله " لم يروى أن النساء كن يبعثن الخ " رواه مالك في باب المرأة

تري الصفرة أو الكدرة ٥٣ ، عبد الرزاق باب كيف الظهر ٣٠٢ / ١

رقم ١١٥٩ البخاري تعليق في الحيض باب اقبال الحيض وأدباره

١ / ٨٢ ، البيهقي في الطهارة باب الصفرة والكدرة في أيام الحيض

حيض ١ / ٣٣٦

الكرسف: القطن والكرسفة أخص منه مثال بندق وندق قفأه ، المصباح ٢ / ٥٣٠

المغرب ٢ / ٤٠٥ ، مختار الصحاح ٥٦٧ ، النهاية ١٦٣ / ٤ ، الدرجة

هكذا يروى بكسر الدال وفتح الراء جمع درج وهو كالسقط الصغير

تضع فيه المرأة خف متاعها وتلبسها . وقيل انط هو بالدرجة تأنيث

درج . وقيل انط هي الدرجة بالضم وجمعها الدرج وأصله شئ

يدرج أى يلف فيدخل في حياء الفاقة ثم يخرج ويترك على حمار

فتشمه فتظنه ولدها فترأه أه النهاية ١١١-١١٢ / ٢ ، القصص

البهضاء هو أن تخرج القطنة أو الخرق التي تحتشى بها الحائض

لأنها قصة بيضاء لا يخالطها صفرة . وقيل : القصة شئ كالخبيث

الأبيض يخرج بعد انقطاع الدم كله أه النهاية ٤ / ٧١ .

١٥٦ - مسألة امرأة ولدت ولدا وفي بطنها آخر فان في قول أبي حنيفة

وأبي يوسف انها لا تصوم ولا تصلي وإنما النفاس من الولد

الأول وفي قول محمد وزفر النفاس من الولد الثاني. (١)

(١) النفاس لغة مصدر نفست المرأة بضم النون وفتحها : اذا ولدت فهي

نفساء . وشرطا هو الدم الخارج عقب الولادة أو خروج اكثر الولد

ولو سقطا استبان بعض خلقه . فان نزل مستقيما فالعبرة بصدرة . وان

نزل منكوسا برجليه فالعبرة بسرته . فطبعه نفاس أه مراقي الفلاح

١١١-١١٢ ، در مختار ٢٧٥-٢٧٦ / ١ ، المغرب ٤٦١ / ٢ ، مختار

الصالح ٦٧٣

قال في البدائع : وما تراه النفساء من الدم بين الولادتين فهو دم

صحيح في قول أبي حنيفة وأبي يوسف وعند محمد وزفر فاسد

بناء على أن المرأة اذا ولدت وفي بطنها ولد آخر فالنفاس من الولد

الأول عند أبي حنيفة وأبي يوسف وعند محمد وزفر من الولد الثاني

وانقضاء العدة بالولد الثاني بالاجماع . وجه قول محمد وزفر أن

النفاس يتعلق بوضع طفي البطن كإنقضاء العدة فيتعلق بالوليد

الأخير كإنقضاء العدة وهذا لأنها بعد حبلها وكما لا يتصور انقضاء

عدة الحمل بدون وضع الحمل لا يتصور وجود النفاس من الحبل لأن

النفاس بمنزلة الحيض ولأن النفاس مأخوذ من تنفس الرحم ولا يتحقق

ذلك على الكمال الا بوضع الولد الثاني فكان الموجود قبل وضع الولد

الثاني نفاسا من وجه دون وجه فلا تسقط الصلاة عنها بالشك

كما اذا ولدت ولدا واحدا وخرج بفضه دون البعض . ولأبي حنيفة

وأبي يوسف أن النفاس ان كان دما يخرج عقب النفس فقد وجد بولادة

الأول وان كان دما يخرج بعد تنفس الرحم فقد وجد أيضا بخلاف

انقضاء العدة لأن ذلك يتعلق بفراغ الرحم ولم يوجد والنفاس يتعلق

بتنفس الرحم أو بخروج النفس وقد وجد أو يقول بقاء الولد فسي

البطن لا ينافي النفاس لا يفتح الرحم قاعا الحيض من الحبلسي ==

.....

== فممتنع لانسداد فم الرحم والحيض اسم لدم يخرج من الرحم فكان الخارج
دم مرق لادم رحم . وأما قولهم وجد تنفس الرحم من وجهه
فممتنع بل وجد على سبيل الكمال لوجود خروج الولد بكطاله بخلاف
ما اذا خرج بعض الولد لأن الخارج منه ان كان أقله لم تصر نفسا
حتى قالوا يجب عليها أن تصلى وتحفر لها حفيرة لأن النفس
يتعلق بالولادة ولم يوجد لأن الأقل يلحق بالعدم بمقابلة الأكثر
فاما اذا كان الخارج أكثره فالمسألة معنوية أو هي على هذا الاختلاف
فأما فيما نحن فيه فقد وجدت الولادة على طريق الكمال فالدم الذى
يمتد به يكون نفاسا ضرورة والسؤال اذا استبان بعض خلقه فهو مثل
الولد التام يتعلق به أحكام الولادة من انقضاء العدة وصيرورة المرأة
نفسا لحصول العلم بكونه ولدا مخلوقا من الذكر والأنثى بخلاف
ما اذا لم يكن استبان من خلقه شئ لأننا لا ندري ذاك هو المخلوق
من مائهما أو دم جامدا وهي من الأغلال الرديئة استعمال الى
صورة لحم فلا يتعلق به شئ من أحكام الولادة أهـ ٤٣ / ١

المبسوط ١٢ / ٣ ، الأصل ٣٤٠ / ١ .

١٥٧ - مسألة : ولو أن امرأة ولدت فرأت دماً ثم طهرت ثم دماً فإن في قول أبي حنيفة يمكن كله نفاساً وكذلك إن رأت يوطاً في أول الأربعين دماً ويوطاً في آخر الأربعين وهكذا نقول في الحيض أنها إذا رأت يوطاً في أول العشرة ويوطاً في آخره فهو حيض كله وقالوا إذا رأت الطهر خمسة عشر يوطاً ثم رأت دماً فالأول نفاس والآخر حيض والاختلاف ذكر في كتاب الحيض وقال محمد في كتاب الحيض أقل النفاس ليس لها وقت وذكر فيه الاتفاق مروى الحسن بن أبي مالك عن أبي يوسف عن أبي حنيفة أنه قال أقل النفاس أحد عشر يوطاً (١)

١٥٨ - مسألة : ولو أن امرأة قالت لله على أن أصلي غداً أربع ركعات ثم حاضت فليس عليها القضاء عند زفر وقال أبو يوسف عليها القضاء (٢)

(١) قال في التبيين : ولا حد لأقله . أي لا حد لأقل النفاس لأن تقدم الولد دليل على أنه من الرحم فلا حاجة إلى أطرة زائدة عليه وهذا بخلاف الحيض لأنه لم يتقدم دليل على أنه من دم الرحم يمتد عادة فحصل الاقتصار دليلاً على أنه منه ولو ولدت ولم ترد ما يجب عليها الفسل عند أبي حنيفة وزفر وهو اختيار أبي طي الدقاق لأن نفس خروج النفس نفاس على ما تقدم وعند أبي يوسف وهو رواية من محمد لا غسل عليها لعدم الدم قال في المفيد هو الصحيح لكن يجب عليها الوضوء لخروج النجاسة مع الولد إذ لا يخلو من رطوبة مروى عن أبي حنيفة أن أقله خمسة وعشرين يوطاً وليس مراده أنه إذا انقاع دونه لا يكون نفاساً بل مراده إذا وقعت حاجة إلى نصب العادة في النفاس لا ينقص من ذلك إذ لو نصب لها دين ذلك أدى إلى نقص العادة عند عود الدم فسي الأربعين لأن من أصله أن الدم إذا كان في الأربعين كله نفاساً . وعندهما إن لم يكن الطهر خمسة عشر يوطاً فكذلك وإن كان خمسة عشر يوطاً فصاعداً يمكن الأول نفاساً والثاني حيضاً إن أمكن ولا كان استحاضة وهو رواية ابن المبارك عنه وكذا في حق الأخبار بانقضاء العدة مقدرة بخمسة وعشرين يوطاً عنده وأبو يوسف قدره بأحد عشر يوطاً ليكون أكثر من أكثر الحيض ٦٧-٦٨/١، بحر ١٢/١، مبسوط ١١/٢، بدائع ١/٤

جوهرة ١/٤، بتا ٦٩٥-٦٩٦/١، مجمع درمشتقى ١/٥٥، درمختار ١/٢٧٦

ط در ١٥٣/١ .

(٢) لم أجدها .

(١) باب صلاة الجمعة

(١) صلاة الجمعة فرض عين بالكتاب والسنة والاجماع. ونوع من المعنوي يكفر جاحدها لذلك . وقال عليه الصلاة والسلام في حديث: "واعلموا أن الله تعالى فرض عليكم الجمعة في يومى هذا . في شهرى هذا . في مقامى هذا . فمن تركها تهاونا بها واستخفافا بحقها وله امام عادل أو جائز فلا جمع الله شمله . ولا بارك له في أمره . ألا فلا صلاة له . ألا فلا زكاة له ألا فلا صوم له إلا أن يتوب . فمن تاب تاب الله عليه" . وقال صلى الله عليه وسلم " من ترك ثلاث جمع متواليات ممن غير عذر طبع الله على قلبه . ومن يطيع الله على قلبه يجعله في أسفل درك جهنم " أه مرقى الفلاح ٤١٠-٤١٢ ، بدائع ١/٢٥٦ ، فتح مغانم ٤٩-٥٠ ، بنابه ٢/٧٨٥

قوله " بالكتاب " هو قوله تعالى " يا أيها الذين آمنوا إذا نودى للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله وذروا البيع " الجمعة رتب الأمر بالسعى إلى ذكر الله على النداء للصلاة . ولظاهر أن المراد بالذكر الصلاة . ويجوز أن يراد به الخطبة . وعلى كل تقدير يفيد افتراض الجمعة . فالأول ظاهر والثاني كذلك . لأن افتراض السعى إلى الشرط فرع افتراض المشروط . ألا ترى أن من لم تجب عليه الصلاة لم يجب عليه السعى إلى الخطبة بالاجماع . والذكر في التفسير أن المراد الخطبة والصلاة جميعا . وهو الأحق لصدق عليه مع أن الله تعالى أكد ذلك بتحريم مباح وهو البيع . وهو لا يكون إلا لأمر واجب كونه مقتضى الحكمة . قوله " والاجماع " قال في الشرح أجمع المسلمون من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى يومنا هذا على فرضيتها من غير انكار أحد . وهى فرض عين إلا عند ابن كعب من أصحاب الشافعى . فإنه يقول فرض =

١٥٩ - مسألة : امام خطب الناس يوم الجمعة فقال الحمد لله ولم يزد على هذا أو قال سبحان الله أو قال لا اله الا الله فانه يجزيه في قول أبي حنيفة وقال لا يجزيه حتى يكون كلام يسمى خطبة . (١)

= كتابة . وهو غلط . ذكره في الحلبية . قوله " ونوع من المعنى أى دليل من المعنى المعقول . قال في الشرح : وأما المعنى فلأننا أمرنا بترك الظهر لا قامة الجمعة . والظهر فريضة . ولا يجوز ترك فرض الا لفرض هو أكد وأولى منه . فدل على أن الجمعة أكد من الظهر في الفريضة أنه طحاوى على مرقى الفلاح ٤١٠

قوله " وقال عليه الصلاة والسلام في حديث وأعلموا الخ " رواه البيهقي من حديث جابر وأبي سعيد كذا في البنايه ٢/٢٨٥ ولم أره في كتاب الجمعة في البيهقي . ابن طاجه في الصلاة باب فرض الجمعة رقم ١٠٦٧

قوله " وقال صلى الله عليه وسلم من ترك ثلاث جمع الخ " رواه ابن طاجه في الصلاة باب طاجه فيمن ترك الجمعة من غير عذر رقم ١١١٣ . ولفظه : من جابر بن عبد الله قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من ترك الجمعة ثلاثا من غير ضرورة طبع الله على قلبه . وابن خزيمة في الجمعة باب ذكر الدليل على أن الوحيد لتارك الجمعة هو لتاركها من غير عذر ٣/١٧٦ . أحمد في الصلاة باب وجوب الجمعة والتخليط في تركها وعلى من تجب ٤ ٦/٢٢

وفي لفظ عند ابن طاجه : عن أبي الجعد الضمري وكان له صحبة قال : قال النبي صلى الله عليه وسلم من ترك الجمعة ثلاث مرات تها ونابها طبع على قلبه " رقم ١١١٢ . أبوداود في الصلاة باب التشديد في ترك الجمعة ١/٦٣٨ ، الترمذي في الصلاة باب طاجه في ترك الجمعة من غير عذر رقم ٥٠٠ ، ابن خزيمة في الجمعة باب ذكر الدليل على أن الطبع على القلب بترك الجمعات الثلاث انط يكون اذا تركها تها ونابها ٣/١٧٦ . أحمد في الصلاة باب وجوب الجمعة والتخليط في تركها وعلى من تجب ؟ ٦/٢٢ . البيهقي في الجمعة باب التشديد على من تخلف عن الجمعة ممن وجبت عليه ٣/١٧٢ .

(١) قال في التبيين : وكفت تحميدة أو تهليلية أو تسبيحة لا طلاق قوله تعالى

" فاسعوا الى ذكر الله " . ومن عثن رضي الله عنه أنه قال الحمد لله =

.....

== فارتج عليه فنزل صلى بمحضر من الصحابة وقال أبو يوسف ومحمد لا بد

من ذكر طويل يسمى خطبة وأقله قدر التشهد الى قوله عبده ورسوله

يشئى بها على الله تعالى ويصلى على النبي صلى الله عليه وسلم

ويدعو للمسلمين لأن الخطبة هى الواجبة وما دون ذلك لا يسمى خطبة

عرفا أهـ ١/٢٢٠ ، بحر ١٦/٢ ، رمز ١/٥٨ ، مثلا مسكين وأهل السجون

١/٣١٥ ، كشف ١/٨١ ، مسود ٣٠-٣١/٢ ، الأصل ٣٥١-٣٥٢/١

بدائع ١/٢٦٢ ، الاختيار ١/٨٣ ، جوهرة ١/١٠٧ ، لباب ١/١١٠

عنايه وفتح ٥٩-٦٠/٢ ، بناءه ٨٠٦-٨١٠/٢ ، غنية المتطلى ٥٥٦ -

مختصرها ٢٤٥ - درر وشرنبلالية ١/١٣٨ ، مجمع ودر منقى ١/١٦٨

در مختار ١/٧٥٨ ، مراقى الفلاح ٤٢٠ ، ت در ١/٣٤٢

الاقتصار على ذكر الله تعالى كتحميدة أو تهليلة أو تسبيحة جاز عند

أبى حنيفة مع الكراهة كما فى الدر: وكفت تحميدة أو تهليلة وتسبيحة

للخطبة المفروضة مع الكراهة وقال لا بد من ذكر طويل وأقله قدر التشهد

الواجب بنيتها فلو حمد لعنائه أو تحجبا لم ينب عنها على المذهب

كما فى التسمية على الذبيحة لكنه ذكر فى الذبائح أنه ينب فتأمل أهـ

١/٧٥٨ مراقى الفلاح ٤٢٠

قوله " مع الكراهة " ظاهر القهستانى أنها تنزيهية تأملى أهـ

رد المحتار ١/٧٥٨ ، وفى النحل على مراقى الفلاح بعد قوله

" لكن مع الكراهة " أى التنزيهية لقوله لترك السنه أهـ ٤٢٠

قوله " ومن عشان رضى الله عنه الخ " قال فى الدراية: لم أجده

مسندا وذكره قاسم بن ثابت فى الدلائل بغير اسناد . فقال: روى من

عشان أنه صعد المنبر فارتج عليه . فقال: الحمد لله . أن أول كل

مركب صعب . وأن أبا بكر وهمر كانا بعدان لهذا المقام مقالا . وأنتم

الى امام عادل أحج منكم الى اطم تأمل . وأن أعشى تأتم الخطبة ==

.....

== على وجهها . ومعلم الله . ان شاء الله أه ١٥ / ٢١ ، نصب الراية

٢ / ١٩٧ ، بنابه ٢ / ٨٠٩

وفي الفتح : قوله وله قوله تعالى " فاستسوا الى ذكر الله " من غير فصل
بين كونه ذكرا طويلا يسمى خطبة أو ذكرا لا يسمى خطبة فكان الشرب
الذكر الأم بالقطع . غير أن الطائفة صلي الله عليه وسلم اختصار
أحد الفردين : أعني الذكر المسمى بالخطبة والواظبة عليه فكان ذلك
واجبا أو سنة . لا أنه الشرب الذي لا يجزى غيره اذ لا يكون بياننا
لعدم الاجال في لفظ الذكر . وقد علم وجوب تنزيل الشروط على
حسب أدلتها . فهذا الوجه يخفى عن قصة عثمان فانها لم تعرف
في كتب الحديث بل في كتب الفقه أه ٥٩ - ٦٠ / ٢

وفي المحرر : مراد عثمان بقوله انكم الى اطم الى آخره ان الخلفاء
الذين يأتون بعد الخلفاء الراشدين تكون على كثرة المقال مع قبح
الفعال فأننا وان لم أكن قولا مثلهم فأننا على الخير من الشر فاما
أن يريد بهذا القول تفضيل نفسه على الشيخين فلا كذا في النهاية أه
٢ / ١٦١

قوله " فارتج عليه " ارتج على الظري إذا لم يقدر على القراءة لأنه منع
منها وهو مبنى للمفعول مخفف وقد قيل ارتج أه المصباح ١٨ / ٢١
المغرب ١٨٢ / ١ ، مختار الصحاح ٢٣٢ ، القاموس ١٩٧ / ١ ، النهاية
١٩٣ / ٢ ، وفي طلبه الطلبة : ارتج عليه بضم الهمزة وكسر التاء وتخفيف
الجم أي اقلق عليه يعني حجز من التكلم وقد ارتج الباب أي أغلقه .
الرتاج الباب العظيم أه ١٣ .

١٦٠ - مسألة : الا طام اذا خطب يوم الجمعة لا يجوز لمن يسمع الخطبة أن يتكلم أو يذكر شيئا وإن كان في موضع لا يسمع الخطبة كان محمد ابن سلمة يختار السكوت في ذلك الوقت وكان نصير بن يحيى يحرك شفطه بقراءة القرآن في نفسه ولو أراد أن يتكلم بعد ط خرج الا طام قبل أن يأخذ في الخطبة أو بعد ط يفرغ من الخطبة قبل أن يدخل في الصلاة فإنه يكره له ذلك في قول أبي حنيفة ولا بأس في قولهما (١).

(١) قال في البدائع : وأما محظورات الخطبة فمنها أنه يكره الكلام حالة الخطبة وكذا قراءة القرآن وكذا الصلاة . . . وكذا كل ما شغل عن سماع الخطبة من التسبيح والتهليل والكتابة ونحوها بل يجب عليه أن يستمع ويسكت وأصله قوله تعالى " وإذا قرأ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا " ٢٠٤ الأعراف . قيل نزلت الآية في شأن الخطبة أمر بالاستماع والانصات ومطلق الأمر للوجوب . وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال من قال لصاحبه ألا ما م يخطب انصت فقد لفنا ومن لفنا فلا صلاة له . ثم ما ذكرنا من وجوب الاستماع والسكوت في حق القريب من الخطيب . فأما البعيد من إذا لم يسمع الخطبة كيف يصنع ؟ اختلف المشايخ فيه قال محمد بن سلمة البلخي الانصات له أولى من قراءة القرآن وهكذا روى المعلى عن أبي يوسف وهو اختيار الشيخ الامام أبي بكر محمد بن الفضل البخاري .

ووجه ما روى عن عمر وهشام أنهما ظالا ان أجرا المنصت السدى لا يسمع مثل أجرا المنصت السامع ولأنه في حال قربه من الامام كان مأمورا بشيئين الاستماع والانصات وبالبعد ان عجز عن الاستماع لم يعجز عن الانصات فيجب عليه . ومن نصير بن يحيى أنه أجاز له =

.....

== قراءة القرآن سرا وكان الحكم بن زهير من أصحابنا ينظر في كتب
الفقه ووجهه أن الاستماع والانصات إنما وجب عند القرب ليشتركوا
في ثمرات الخطبة بالتأمل والتفكر فيها وهذا لا يتحقق من البعيد
عن الامام فليحرز لنفسه ثواب قراءة القرآن ودراسته كتب العلم ولأن
الانصات لم يكن مقصودا بل ليتوصل به الى الاستماع فاذا سقط عنه
فرض الاستماع سقط عنه الانصات أيضا أهـ ١/٢٦٤ ، مبسوط ٢/٢٨
الأصل ٣٥٠-٣٥١ ، جوهرة ١/١١١ ، لباب ١/١١٢ ، تبيين
١/٢٢٣ ، بحر ١٦٧-١٦٨ ، ٢/١٦٨ ، أبو السجود ١/٣٢١ ، غنايه وفتح ٢/١٧
بنائه ٢٨٣٦-٢٨٤٢ ، غنيه المتولى ٥٦١ ، مختصره ٢٤٦
درر وشرنبلالية ١/١٤٠ ، مجمع ودر منتقى ١/١٧١ ، در مختار
خانيه ١/١٨١ ، هندية ١/١٤٩ .
قوله " وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم الخ " رواه أبو داود فسي
الصلاة باب فضل الجمعة ٦٣٧-٦٣٨ ، أحمد في الصلاة باب
فضل التكبير الى الجمعة ٦٢-٦٣ .

١٦١ - مسألة : رجل افتتح صلاة الجمعة ثم ذكر أن عليه الفجر فهو
على ثلاثة أوجه : فى وجه يقطع صلاته فى قولهم جميعا وهو أنه
لو كان بحال لو خرج منها وأعاد الفجر يدرك الجمعة أو ركعة
منها . وفى وجه يضى فيها بالاتفاق وهو أنه يعلم أنه لو اشتغل
بالفجر يفوته الجمعة والظهر جميعا من وقتها وفى وجه اختلفوا
وهو أن يكون بحال يدرك الظهر ولا يدرك الجمعة فان فى قول
أبى حنيفة وأبى يوسف يخرج من الجمعة وفى قول محمد يضى
على الجمعة. (١)

(١) قال فى البدائع : اذا شرع الرجل فى صلاة الجمعة ثم تذكر أن
عليه الفجر فهذا على ثلاثة أوجه : ان كان بحال لو اشتغل
بالفجر لا يفوته الجمعة فعليه أن يقطع الجمعة ويبدأ بالفجر ثم
بالجمعة مراعاة للترتيب فانه واجب عندنا وان كان بحال لو اشتغل
بالفجر يفوته الجمعة والظهر من الوقت يضى فيها ولا يقطع بالا جماع
لأن الترتيب ساقط منه لضيق الوقت وان كان بحال لو اشتغل بالفجر
يفوته الجمعة ولكن لا يفوته الظهر فعلى قول أبى حنيفة وأبى يوسف
يصلى الفجر ثم يصلى الظهر ولا تجزئه الجمعة وعلى قول محمد يضى
فى الجمعة ولا يقطع لأن عنده فرض الوقت هو الجمعة وهو يخساف
فوتها لو اشتغل بالفجر فيسقط عنه الترتيب كما لو تذكر العشاء فى
صلاة الفجر وهو يخاف طلوع الشمس لو اشتغل بالعشاء وعندهما
فرض الوقت هو الظهر وأنه لا يفوت بالاشتغال بالفجاءة فلا يسقط
الترتيب أ هـ ١/٢٥٨ ، المبسوط ٢/٣١ ، الأصل ٣٥٣-٣٥٤ -

١٦٢ - مسألة : رجل زحمة الناس يوم الجمعة فلم يقدر أن يصلى مع الإمام شيئاً حتى فرغ الإمام فانه يصلى وحده بخير قراءة بالاتفاق وكذلك لو ركع مع الإمام الركعة الأولى خاصة ولو أنه ركع مع الإمام فى الأولى ولم يستطع أن يسجد ثم ركع فى الآخرة وسجد فان صلاته فاسدة فى قول زفر وقال أبو يوسف تجوز صلاته ويحيد الركعة الأولى بركوع وسجود والاختلاف ذكر فى اختلاف زفر. (١)

١٦٣ - مسألة : مريض لا يستطيع أن يشهد الجمعة فصلى فى بيته الظهر ثم وجد خفة فأتى الجمعة وصلى مع الإمام فالجمعة هى الفريضة فى قول طائفتا الثلاثة وفى قول زفر الظهر هى الفريضة وكذلك المسافر اذا صلى الظهر ثم حضر الجمعة فهو على هذا الاختلاف ولو كان الرجل صحيحاً بقيت فصلى الظهر فى بيته فصلاته جائزة فى قول طائفتا الثلاثة فان جاء الى الإمام وأدرك الجمعة فان فرضه الجمعة وفى قول زفر صلاة الظهر فاسدة فى البيت قبل حضور الجمعة وإن حضر الجمعة فالفرض هو الجمعة وإن لم يحضر فعليه أن يعيد الظهر الا أن يكون صلاتها بعد ما فرغ الإمام يوم الجمعة. (٢)

(١) قال فى البدائع : اذا زحمة الناس فى صلاة الجمعة والمعيدين فلم يقدر على أداء الركعة الأولى مع الإمام بعد الاقتداء به وبقي قائماً وأمكنه أداء الركعة الثانية مع الإمام قبل أن يؤدى الأولى ثم قضى الأولى بعد تسليم الإمام أجزاء عندنا وعند زفر لا يجزئه أهـ ١/١٣٧ المبسوط ٢/٣٢، الأصل ١/٣٥٤ .

(٢) قال فى البدائع : المعذور كالمرضى والمسافر اذا صلى الظهر فى بيته وحده أنه يقع فرضاً فى قول أصحابنا جميعاً على اختلاف طرقهم أما عند أبى حنيفة وأبى يوسف فلأن فرض الوقت هو الظهر الا أن غير المعذور مأمور بالسقطة بالجمعة على طريق الحتم والمعذور مأمور بالسقطة بالجمعة بطريق الرخصة وله ترخص فبقيت ==

.....

== العزيمة وهي الظهر وقد أداها فتقع فرضا وأما عند محمد فلأن الجمعة فرض عليه على طريق العزيمة لكن مع رخصة الترك وقد ترخص بتركها بالظهر وأما على قول زفر فلأن المفروض عليه الظهر بدلا من الجمعة بعد العرض والسفر وطى هذا يخرج المعذور إذا صلى الظهر في بيته ثم شهد الجمعة وصلاها مع الإمام أنه يرفض ظهره ويصير تطوعا وفرضه الجمعة في قول أصحابنا الثلاثة لأن القسار ما مور باسقاط الظهر بالجمعة وقد قدرنا إذا أدى انعقدت جمعيته فرضا ولا تنعقد فرضا إلا بعد ارتفاض الظهر لأن اجتماع فرض الوقت لا يتصور فيرفض ظهره ضرورة انعقاد الجمعة فرضا وعند زفر لا يرفض ظهره لأن الظهر عند خلف من الجمعة فكان شرطه العجز عن الأصل وقد تحقق عند الأداء فصح الخلف فالقدرة على الأصل بعد ذلك لا تبطله . وأما غير المعذور إذا صلى الظهر في بيته ثم خرج إلى الجمعة فهذا على أربعة أوجه : أحدها إذا خرج من بيته وكان الإمام قد فرغ من الجمعة حين خرج لا يرفض ظهره بالاجتماع والثاني إذا حضر الجامع وشرع في الجمعة وأتمها مع الإمام يرفض ظهره عند طائفتنا الثلاثة لما ذكرنا وأما عند زفر فلا يقع ظهره فرضا أصلا لأنه خلف فيشترط له الحجز عن الأصل ولم يوجد . والثالث : إذا شرع في الجمعة ثم تكلم قبل اتتمام الجمعة مع الإمام يرفض ظهره في قول أبي حنيفة وفي قول أبي يوسف ومحمد لا يرفض كذا ذكر الحسن بن زياد الاختلاف في كتاب صلاته . والرابع : إذا حضر الجامع وقد كان فرغ الإمام من الجمعة وحين خرج من البيت كان لم يفرغ فهو على هذا الاختلاف وحاصل الاختلاف أن عند أبي حنيفة بأداء بعض الجمعة يرفض ظهره وكذا بوجود ما هو من خصائص الجمعة وهو السعي وعندهما لا يرفض . وجه قولهما في المسألتين أن ارتفاع الظهر لضرورة صيرورة الجمعة فرضا لأن اجتماع فرضي ==

.....

== الوقت لا يتحقق ولم يوجد فلم يرتفع الظهر وهذا لأن الحكم ببطلان
ما صح وفرغ منه من حيث الظاهر لا يكون إلا عن ضرورة ولا ضرورة قبل
تمام الجمعة ووقوعها فرضا . ولأبي حنيفة أن ما أدى من البعض
انعقد فرضا ولم ينعقد الفحل من الجمعة مع بقاء الظهر فرضا فكان
من ضرورة انعقاد هذا الجزء من الجمعة فرضا ارتفاض الظهر وكذا
السعى الى الجمعة من خصائص الجمعة فكان ملحقا بها ولن ينعقد
فرضا مع بقاء الظهر فرضا وكان من ضرورة وقوعه فرضا ارتفاض الظهر
به علل الشيخ أبو منصور الطبريدى أهـ ٢٥٧-٢٥٨ / ١ ، مسـ
٣٢-٣٣ / ٢ ، الأصل ٣٥٥ / ١ ، جوهرة ١٠٩ / ١ ، تبين ٢٢٢ / ١
بحر ١٦٤ / ٢ ، أبوالسعود ٣١٨ / ١ ، غايه وفتح ٦٣ / ٢
بنايه ٨٢٣ / ٢ ، غنية المتطلى ٥٦٣-٥٦٤ ، مجمع ودر منتقى ١٧٠ / ١ .

١٦٤ - مسألة : ولو أن صحيحاً أو مريضاً أو مسافراً أو امرأة أو مملوكاً

صلى أحد من هؤلاء الظهر في منزله ثم جاء إلى الجمعة وقد فرغ الإمام من صلاته فإن في قول أبي حنيفة أن كان الرجل حين خرج من المنزل لم يفرغ الإمام من صلاته فصلاته الظهر فاسدة وقد انتقض ظهره وعليه أن يحيد . وإن كان حين خرج من منزله قد فرغ الإمام من صلاته فصلاة الظهر جائزة على حاله وقال أبو يوسف ومحمد صلاة الظهر على حاله في الوجهين جميعاً الآن بدرك الجمعة . (١)

(١) قال في التبيين : فإن سعى إليها بطل أي فإن سعى إلى الجمعة بعد ما صلى الظهر بطل ظهره هذا إذا كان الإمام في الصلاة بحيث يمكنه أن يدركها أو لم يشرع فيها بعد وأقامها الإمام بعد السعي وأما إذا كان قد فرغ منها أو كان سعيه مقارناً لفراقه أو لم يقمها الإمام لعذراً أو لغيره فلا يبطل والمعتبر في ذلك الانفصال من داره حتى لا يبطل قبله على المختار ولو كان الإمام في الجمعة وقت الانفصال ولكنه لا يمكنه أن يدركها لبعُد المسافة فلا يبطل عند العراقيين ويبطل عند مشايخ بلخ وقال أبو يوسف ومحمد لا يبطل ظهره حتى يدخل مع الإمام وفي رواية حتى يتمها حتى لو أفسدها بعد ما شرع فيها لا يبطل الظهر . لهما أن السعي إلى الجمعة دون الظهر فلا يبطل به الظهر والجمعة فوقع فيبطل بهـــــــــــــــــا ولا بأس حنيفة : أن السعي إلى الجمعة من خصائصها فيعطى له حكمها بخلاف ما بعد الفراغ منها لأنه ليس بسعي إليها وبخلاف ما إذا صلى الظهر في الجامع ولم يصل الجمعة مع الإمام حيث لا يبطل ظهره لأنه لم يرفق في الجمعة . ولا فرق في هذا بين المعذور وغيره حتى لو صلى العريض ونحو الظهر في منزله ثم سعى إلى الجمعة بطل ظهره على الاختلاف الذي تقدم لأنه بالالتزام يلتحق بالصحيح أهـ ١/٢٢٢ ، بحر ١٦٤/١٦٥ ، ٢ ، أبو السعود ٣١٨-٣١٩/١ ، الأصل ٣٥٧/١ ، جوهرة ١٠٩-١١٠/١ ، لباب ٧١١٢ عناية وفتح ٢٣/٢٧٠ ، بناء ٨٢٣-٨٢٨/٢ ، غنية المعطل ٥٦٢-٥٦٣ - مجمع ودر منتهى ٧١٧ ، در مختار ٧٦٤-٧٧٥ ، دروشرنبلا لية ١٣٩/١ ، مراقى الفلاح ٤٢٦ .

١٦٥ - مسألة : الا امام اذا مر بمصر من الأماصار صلى الجمعة بأهلها وهو مسافر فانه يجزئهم يحضى اذا كان خليفة أو والى البلد وهو قول علماؤنا الثلاثة وقال زفر لا يجزيه ولا يجزئهم. (١)

١٦٦ - مسألة : اذا خطب يوم الجمعة ولم يدخل فى الصلاة حتى ذهب القوم كلهم ولم يبق الا رجل واحد فانه يصلى الظهر ولا يجوز أن يصلى الجمعة وأن يبق سوى الامام ثلاثة جاز أن يصلى بهم الجمعة بالاتفاق . ولو بقى سوى الامام اثنان فانه لا يجوز أن يصلى الجمعة وهذا قول أبى حنيفة وزفر ذكر فى اختلاف زفر وقال أبو يوسف يجوز وروى من محمد مثل قول أبى يوسف . وفى قول الشافعى لا يجوز الا أن يبقى أربعين رجلا ولو أن القوم كلهم ذهبوا ولم يبق الا الامام وحده فان هذا على ثلاثة أوجه فى وجه يصلى الظهر فى قولهم جميعا وفى وجه يصلى الجمعة وفى وجه اختلفوا أما الذى يصلى الظهر أنه لو ذهب القوم قبل الدخول فى الصلاة لا يجوز أن يصلى الجمعة بالاتفاق . وأما الذى اختلفوا أن لو ذهبوا بعد ما افتتح الصلاة قبل أن يصلى ركعة فان فى قول أبى حنيفة عليه أن يفتتح الظهر ولا يجزئهم الجمعة وفى قولهم يحضى على صلاته ويجزيه الجمعة . وأما الوجه الثالث : أن لو ذهبوا بعد ما صلى ركعة فانه يحضى على الجمعة بالاتفاق الا فى قول زفر فانه يقول وإن ذهبوا قبل أن يقعد الامام قد والتشهد فعليه أن يستقبل صلاة الظهر ويجعله بمنزلة خروج الوقت. (٢)

(١) فى الأصل : قلت أرأيت مسافرا دخل مصرا من الأماصار فشهد مع أهلها

الجمعة هل يجزيه ذلك ؟ قال : نعم . قلت لم وهو مسافر ؟ قال اذا دخل

مع قوم فى الصلاة صلى بصلاتهم ألا ترى أنه لو دخل مع مقيم فى الظهر

كان عليها أن يصلى أربع ركعات ألا ترى لو أن امرأة أو عبدا شهد الجمعة

كان عليها أن يصلى ركعتين وليس على واحد منهما أن يشهد الجمعة . بدائع

(٢) قال فى البدائع : لا خلاف فى أن الجطاة شرط لا انعقاد الجمعة حتى ==

.....

== لا تنعقد الجمعة بدونها حتى أن الإمام إذا فرغ من الخطبة ثم نفر الناس عنه إلا واحدا يصلي بهم الظهر من الجمعة وكذا لو نفسروا قبل أن يخطب الإمام فخطب الإمام وحده ثم حضروا فصلى بهم الجمعة لا يجوز لأن الجماعة كما هي شرط انعقاد الجمعة حال الشروع في الصلاة فهي شرط حال سماع الخطبة لأن الخطبة بمنزلة شفع من الصلاة قالت عائشة رضي الله عنها انما قصرت الجمعة لأجل الخطبة فتشترط الجماعة حال سماعها كما تشترط حال الشروع في الصلاة . واختلفوا في أنها هل هي شرط بقائها منعقدة إلى آخر الصلاة قال أصحابنا الثلاثة انها ليست بشرط وقال زفر انها شرط للانعقاد والبقاء جميعا فيشترط دوامها من أول الصلاة إلى آخرها كالطهارة وستر العورة واستقبال القبلة ونحوها حتى انهم لو نفسروا بعد ما قيد الركعة بالسجدة له أن يتم الجمعة عندنا وهند زفر اذا نفروا قبل أن يقعد الإمام قدر التشهد فسدت الجمعة وعليه أن يستقبل الظهر . وجه قوله : أن الجماعة شرط لهذه الصلاة فكانت شرط الانعقاد والبقاء كسائر الشروط من الوقت وستر العورة واستقبال القبلة وهذا لأن الأصل فيط جعل شرطاً للعبادة أن يكون شرطاً لجميع أجزائها لتساوي أجزاء العبادة إلا اذا كان شرطاً لا يمكن قرانه لجميع الأجزاء لتعذر ذلك أو لما فيه من الحرج كالنية فتجعل شرطاً لانعقادها وهنا لا حرج في اشتراط دوام الجماعة إلى آخر الصلاة في حق الإمام لأن قوت هذا الشرط قبل تمام الصلاة في غاية الندرة فكان شرط الأداء كما هو شرط الانعقاد ولهذا شرط أبو حنيفة دوام هذا الشرط ركعة كاملة وهذا لا يشترط في شرط الانعقاد بخلاف المقتدي لأن استدامة هذا الشرط في حق المقتدي يوقعه في الحرج لأنه كثيراً ما يسبق بركعة أو ركعتين فجعل في حقه شرط الانعقاد لا غير . وجه قول أصحابنا الثلاثة أن المعنى يقتضي أن لا تكون الجماعة شرطاً أصلاً لا شرط الانعقاد ولا شرط البقاء لأن الأصل أن يكون شرط العبادة شيئاً يدخل تحت قدره المكلف لا محالة كالوقت لأنه اذا لم يكن كائناً لا محالة لم يكن للمكلف بد من ==

.....

== تحصيله ليتمكن من الأداء ولا ولاية لكل مكلف على غيره فلم يكسب قادرا على تحصيل شرط الجماعة فكان ينبغي أن لا تكون الجماعة شرطا أصلا إلا أنا جعلناها شرطا بالشيء فتجعل شرطا بقصد ما يحصل قبول حكم الشرع وذلك يحصل بجعله شرطا لانعقاد فلا حاجة الى جعله شرطا البقاء وصار كالنية بطل أولى لأن في وسع المكلف تحصيل النية لكن لما كان في استدائها حرج جعل شرطا لانعقاد دين البقاء دفعا للحرج فالشرط الذي لا يدخل تحت ولاية العباد أصلا أولى أن لا يجعل شرطا البقاء فجعل شرطا لانعقاد ولهذا كان من شرائط الانعقاد دين البقاء في حق المقتدى بالاجماع فكذا في حق الاطام ثم اختلف أصحاب الثلاثة فيهم فقال أبو حنيفة ان الجماعة في حق الامام شرط انعقاد الأداء لا شرط انعقاد التحريمه وقال أبو يوسف ومحمد انها شرط انعقاد التحريمه حتى أنهم لو نفروا بعد التحريمه قبل تقييد الركعة بسجدة فسدت الجمعة ويستقبل الظهر عنده كما قال زفر وعندهما يتم الجمعة . وجه قولهم : ان الجماعة شرط انعقاد التحريمه في حق المقتدى فكذا في حق الاطام والجامع ان تحريمه الجمعة اذا صحت صح بناء الجمعة عليها ولهذا لو أدركه انسان في التشهد صلى الجمعة ركعتين عنده وهو قول أبي يوسف الا أن محمدا ترك القياس هناك بالنسبة لذكر ولا يرى حنيفة ان الجماعة في حق الاطام لو جعلت شرطا لانعقاد التحريمه لأدى السعي الحرج لأن تحريمه حينئذ لا تنعقد بدون مشاركة الجماعة اياه فيها وهذا لا يحصل الا وان تقع تكبيراتهم مقارنة لتكبيره الاطام وأنه مما يتعذر مراعاته والا جاع ليس بشرط فانهم لو كانوا حضورا وكبرا الاطام ثم كبروا صح تكبيره وصار شارطا في الصلاة وصحت مشاركتهم اياه فلم تجعل شرطا لانعقاد التحريمه لعدم الامكان فجعلت شرطا لانعقاد الاداء بخلاف القوم فانه أمكن أن تجعل في حقهم شرطا لانعقاد التحريمه لأنه تحصل مشاركتهم اياه في التحريمه لا محالة وأن سبقهم الامام بالتكبير وان ثبت ان الجماعة في حق الاطام شرط انعقاد الاداء لا شرط انعقاد التحريمه فانعقاد الاداء بتقييد الركعة بسجدة لأن الاداء فعل والحاجة الى كون الفعل أداءا ==

.....

== بخلاف الاثنين فإنه ليس بالجمع . ولا حجة له في حديث أسعد بن
 زرار لأن الإقامة بالأربعين وقع اتفاقاً ألا يرى أنه روى أن أسعد
 أقامها بسبعة عشر رجلاً ورسول الله صلى الله عليه وسلم أقامها
 باثني عشر رجلاً حين انفضوا إلى التجارة وتركوه قائماً .
 وأما الكلام مع أصحابنا فوجه قول أبي يوسف أن الشرط إذا جمعة
 بجماعة وقد وجد لأتبعها مع الإمام ثلاثة وهي جمع مطلق ولها هذا
 يتقدمها الإمام ومصطفان خلفه . ولها : أن الجمع المطلق
 شرط لانعقاد الجمعة في حق كل واحد منهم وشرط جواز صلاة كل
 واحد منهم ينبغي أن يكون سواء فيحصل هذا الشرط ثم يصلح
 ولا يحصل هذا الشرط إلا إذا كان سوى الإمام ثلاثة إذا لو كان مع
 الإمام ثلاثة لا يوجد في حق كل واحد منهم إلا اثنان والعنى ليس
 بجمع مطلق وهذا بخلاف سائر الصلوات لأن الجماعة هناك ليست
 بشرط الجواز حتى يجب على كل واحد تحصيل هذا الشرط فسير
 أنهم بمصطفان خلف الإمام لأن المقتدى تابع لأمه فكان ينبغي
 أن يقوم خلفه لاظهار معنى التبعية غير أنه ان كان واحداً لا يقسم
 خلفه لئلا يصير متبداً خلف الصنف فيصير مرتكباً للنهي فإذا صار
 اثنين زال هذا المعنى فقام خلفه أحد ٢٦٦-٢٦٨ / ١ ، مسبوک
 ٢٤-٢٤ / ٢ ، مختصر الطحاوى ٣٥ ، الاختيار ٨٣ / ١ ، جوهرة ١٠٧ -
 ١٠٨ / ١ ، لباب ١١١ / ١ ، تبين ٢٢٠-٢٢٢ / ١ ، بحر ١٦٦-١٦٢ / ٢
 رمز ٢٨ / ١ ، أبو السعود ٣١٦ / ١ ، كشف ٨٢ / ١ ، غنايه وفتح ٦٠ -
 ٦٢ / ٢ ، بناية ٨١١-٨١٨ / ٢ ، صده الرطايه ٢٠٠ / ١ ، غنية القطنى
 ٥٥٠ ، مجمع ودر منتقى ١٦٨-١٦٩ / ١ ، در مختار ٧٦ / ١ ، درر ٧١٨
 ط در ٣٤٤ / ١ ، خانه ١٧٤ / ١ ، هندیه ١٤٨ / ١ .
 قوله " ما روى عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك الخ " رواه أبو داود
 في الصلاة باب الجمعة في القرى ٦٤٥-٦٤٦ / ٢ ، ابن طاجه فسی
 أبواب إقامة الصلاة باب فرض الجمعة رقم ١٠٦٨ ، الدارقطنى فسی
 الجمعة ذكر العدد في الجمعة ٦-٢ / ٢ ، البيهقى ١٧٦ / ٣ .
 قوله " ولنا : أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يخطب . الخ " رواه
 البخارى في الجمعة باب إذا نفر الناس من الإمام في صلاة الجمعة ==

.....

== فصلاة الاطام ومن بقى جائزة ١/٢٢٥ سلم فى الجمعة ١٥٠ - ١٥/٦

الترمذى فى تفسير القرآن . باب سورة الجمعة رقم ٣٣١١ وقال
حديث حسن صحيح . أحمد فى الصلاة باب قصة الذين انفضوا من
النبي صلى الله عليه وسلم فى خطبة الجمعة ١٠٥ - ١٠٦ / ٦ الدارقطنى
فى الجمعة ذكر العدد فى الجمعة ٢ / ٤ . البيهقى فى الجمعة باب
الانفضاض ١٨١ / ٣

قال أبو بكر الرازى : ومعلوم أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يترك
الجمعة منذ قدم المدينة . ولم يذكر رجوع القوم فوجب أن يكون قد
صلى باثنى عشر رجلا . ونقل أهل السير أن أول جمعة كانت
بالمدينة صلاها مصعب بن عمير بأمر النبي صلى الله عليه وسلم
باثنى عشر رجلا وذلك قبل الهجرة فبطل بذلك اعتبار الأربعين أنه
تفسير الجصاص ٤٤٨ / ٣

وهند الشافعية : قال النووي : لا تصح الجمعة الا بأربعين رجلا
بالنحو عتلا أحرارا مستوطنين للقرية أو البلدة التى يصلى فيها
الجمعة لا يطلعون عنها شتاء ولا صيفا الا سفر حاجة . فان انتقلوا
عنه شتاء سكنوا صيفا أو عكسه فليسوا مستوطنين ولا تنعقد بهم
بالاتفاق وهذا الذى ذكرناه من اشتراط أربعين هو المعروف من
مذهب الشافعى والمنصوص فى كتبه وقيل به جمهور الأصحاب .
ومعناه أربعون بالاطام فيكونون تسعة وثلاثين طوما . . . واحتج
أصحابنا بحديث جابر المذكور فى الكتاب ولكنه ضعيف كسابق .
وبأحد حديث بمعناه لكنها ضعيفة وأقرب ما يحتج به ما احتج البيهقى
والأصحاب من عبد الرحمن بن كعب بن مالك من أبيه قال " أول من
جمع بنا فى المدينة سعد بن زبارة قبل مقدم النبي صلى الله
عليه وسلم المدينة فى نقيع الخضعات قلت : كم كنتم ؟ قال : أربعون
رجلا " حديث حسن رواه أبو داود والبيهقى وغيرهما بأسانيد
صحيحة . قال البيهقى وغيره : وهو صحيح . النقيع هنا بالنون ذكره
الخطابى والحازمى وغيرهما . والخضعات - بفتح الخاء وكسر ==

.....

== الضاد المعجمتين - قال الشيخ أبو حامد في تعليقه : قال أحمد

حنبل : نقيع الخضعات قرية لبنى بياضه بقرب المدينة على ميل من

منازل بنى سلمة

وقال أصحابنا : وجه الدلالة منه أن يقال أجمعت الأمة على اشتراك

العدد . والأصل الظهر فلا تصح الجمعة الا بعدد ثبت فيه

التوقيف . وقد ثبت جوازها بأربعين . فلا يجوز بأقل منه الا بدليل

صريح . وثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم قال صلوا كما رأيتموني

أصلى " ولم تثبت صلاته لها بأقل من أربعين . وأما حديث

انفضاضهم فلم يبق الا اثنا عشر وليس فيه أنه ابتداء الصلاة باثني عشر

بل يحتمل أنهم عادوا هم أو غيرهم فحضروا أركان الخطبة والصلاة

وجاء في روايات مسلم " انفضوا في الخطبة " وفي رواية للبخاري

" انفضوا في الصلاة " وهي محمولة على الخطبة جمعا بين الروايات

ويمكن المراد بالصلاة الخطبة لأن منتظر الصلاة في صلاة . وقد جاء في

رواية للدارقطني والبيهقي أنهم انفضوا فلم يبق الا أربعون رجلا

والمشهور في الروايات اثنا عشر أهد ٣٣٠-٣٣٢ / ٤ ، روضة الطالبين ٢/٧

قوله " واحتج أصحابنا بحديث جابر الخ " وهو : عن جابر بن

صديق الله قال : مضت السنة أن في كل ثلاثة ايام . أو في كل

أربعين فما فوق ذلك جمعة وأضحى وفطرا . وذلك أنهم جماعة

رواه الدارقطني في الجمعة . ذكر العدد في الجمعة ٤ / ٢ .

البيهقي ١٧٧ / ٣ :

١٦٧ - مسألة : رجل أدرك الامام يوم الجمعة فى التشهد فانه يصلى

الجمعة ركعتين فى قول أبى حنيفة وأبى يوسف وقال محمد يصلى

أربعة وهو قول الشافعى . (١)

(١) قال فى التبيين : ومن أدركها فى التشهد أو فى سجود السهو

أتم الجمعة وقال محمد ان أدرك أكثر الركعة الثانية مع الامام أتم

جمعة وان أدرك أقلها أتم ظهراً لأنه جمعة من وجه ظهر من وجه

لفوات بعض الشروط فى حقه فيصل على أربعاً اعتباراً للظهر ويقعد على

رأس الركعتين لا محالة اعتباراً للجمعة ويقرأ فى الآخرين لا احتمال

النفلية . ولهط قوله عليه الصلاة والسلام اذا أتمت الصلاة فلا تأتوها

وأنتم تسعون فما أدركتم فصلوا وما فاتكم فأقضوا . فأمره عليه الصلاة

والسلام بقضاء ما فات وهو الذى صلاه الامام قبل الاقتداء به لا صلاة

أخرى لأنه مدرك للجمعة فى هذه الحالة ولهذا يشترط فيه نية

الجمعة ولا وجه لما ذكرنا لأنهما مختلفان فلا تنهى احداهما على

تحريمه الأخرى ولهذا لو خرج الوقت وهو فى الجمعة لا يجوز له

بناء الظهر عليها أهـ ٢٢٢-٢٢٣ / ١ ، بحر ١٦٦ / ٢ ، رمز ١ / ٥٩

أبو السعود ١ / ٣١٩ ، مبسوط ٢ / ٣٥ ، الأصل ١ / ٣٦٢ ، بدائع

١ / ٢٦٧ ، جوهرة ١ / ١١٠ ، لباب ١ / ١١٣ ، غايه وفتح ٢ / ٦٦ ، بناية

٢ / ٨٣ ، مجمع ودر منقى ١ / ١٧١ ، مراقى الفلاح ٤٢٧ .

قوله " ولهط قوله عليه الصلاة والسلام اذا أتمت الصلاة . الخ " رواه

الستة . البخارى فى الأذان باب لا يسئ الى الصلاة ولهطأت

بالسكينة والوقار ١ / ١٥٦ ، وفى الجمعة باب العشى الى الجمعة

١ / ٢١٨ ، مسلم فى المساجد ومواضع الصلاة باب استحباب اتيان

الصلاة بوقار وسكينة والنهى من اتيانها سحياً ٩٨-٩٩ / ٥ . ابوداود

فى الصلاة باب السعى الى الصلاة ١ / ٣٨٤ ، الترمذى فى أبواب ==

.....

== الصلاة باب طجا في العشي الى المسجد رقم ٣٢٧ ابن ماجه
في ابواب المساجد والخطبات باب العشي الى الصلاة رقم ٧٥٩.
أحمد في الصلاة باب من مشى الى الجماعة كطأ مرفسقى بها كان له
مثل أجر من أدركها ٥/٢١٩ . ابن خزيمة في الصلاة باب الأمر
بالسكينة في العشي الى الصلاة والنهي من السعي اليها ٣/٣

وهند الشافعية . قال النووي : اذا أدرك المسبق ركوع الاطم ففى
ثانية الجمعة كان مدركا للجمعة . فاذا سلم الاطم أتى بثانية . واذا
ادركه بعد ركوعها . لم يدرك الجمعة . ويقوم بعد سلام الاطم الى
أربع للظهر . وكيف ينوى هذا المدرك بعد الركوع ؟ وجهان .
أصحهما : ينوى الجمعة موافقة للاطم . والثانى : الظهر . لأنها
الحاصلة . فلو صلى مع الامام ركعة . ثم قام فصلى أخرى . وعلم ففى
التشهد أنه ترك سجدة من احدى الركعتين . نظر . ان علمها من
الثانية فهو مدرك للجمعة . فيسجد سجدة . ويعيد التشهد .
ويسجد للسهو وسلم . وان علمها من الأولى . أو شك . لم يكن مدركا
للجمعة . وحصلت له ركعة من الظهر . ولو أدركه فى الثانية . وشك هل
سجد معه سجدة . أم سجدتين ؟ فان لم يسلم الاطم . سجد بعد
سجدة أخرى . وكان مدركا للجمعة . وان سلم الامام . لم يدرك
الجمعة فيسجد ويتم الظهر . أما اذا أدرك فى غير الجمعة الاطم فى
ركوع غير محسوب . كركوع الامام المحدث . وركوع الامام الساهى
بزيادة ركعة . وقلنا : انه لو أدركها كلها . حسبت . فوجهان .
أصحهما : لا يكون مدركا للركعة . والثانى : يدركها . فلو أدرك ركوع
ثانية الجمعة . فبان الاطم محدثا . وقلنا : لو أدرك الركعة بكاملها
مع المحدث فى الجمعة حسبت . فخلق هذين الوجهين الأصح :
لا يدرك الجمعة أه روضة الطالبين ١٢ / ٢ ، المجموع ٣٨٨ / ٤ .

باب صلاة العيدين (١)

١٦٨ - مسألة: تكبيرات العيد تسعة في قول طائفتا جميعها وهو قول
عبد الله بن مسعود في الركعة الأولى خمسة مع تكبيرة الافتتاح
وتكبير الركوع. فإذا أراد أن يكبر تكبيرة الافتتاح ثم يقرأ الثناء
ويتعوذ ثم يكبر ثلاث تكبيرات ثم يقرأ وهو قول أبي يوسف. وقال
محمد يكبر تكبيرة الافتتاح ويقرأ الثناء ثم يكبر تكبيرات العيد ثم
يتعوذ ثم يقرأ ولا اختلاف ذكر في كتاب السير والزيادات. وقال
بعضهم يكبر تكبيرة الافتتاح وتكبيرات العيد ثم يقرأ الثناء، ثم يتعوذ
ثم يقرأ وهو قول الأوزاعي ومن تابعه. (٢)

(١) سمي به لأن الله فيه عوائد الاحسان ولخوده بالسرور غالبا أو تفاؤلا
ويستعمل في كل يوم فيه مسرة ولذا قيل:

عيد وعيد وعيد صرن مجتمعه * وجه الحبيب يوم الجمعة.

وشرع في الأولى من الهجرة. تجب صلاتها في الأصح على من تجب
عليه الجمعة بشرائطها المتقدمة سوى الخطبة فانها سنة بعدها أه
الدر المختار ١/٧٧٤، الدر المنقذ ١/١٧٢

وفي مراقي الفلاح: صلاة العيدين واجبة وليست فرضا. ورد نسى
الوجوب عن الامام في رواية وهي الأصح رواية ودراية وهو قال
الأكثرين. وتسميتها في الجامع الصغير سنة لأنه ثبت الوجوب بها
لمواظبة النبي صلى الله عليه وسلم على صلاة العيدين من غير ترك أه ٣٢٢
وفي البحر: وكانت صلاة عيد الفطر في السنة الأولى من الهجرة كطرا
أبو داود مسندا إلى أنس رضي الله عنه قال قدم رسول الله صلى الله
عليه وسلم المدينة ولهم يومان يلعبون فيهما فقال ما هذان اليومان
قالوا كنا نلعب فيهما في الجاهلية فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
ان الله قد أبدلكم بهما خيرا منه يوم الأضحى ويوم الفطر أه ٢/١٧٤
الحديث رواه أبو داود في الصلاة باب صلاة العيدين ١/٦٢٥.

(٢) قال في الرمز: ويصلى الاطم بالناس ركعتين حال كونه مثنيا أي
أتيا بالثناء وهو سبحانه اللهم وحمدك إلى آخره خلافا للشافعي
ومالك قبل التكبيرات الزوائد وهي أي الزوائد ثلاث تكبيرات في كل
ركعة يوالي من الموالاة وهي المتابعة بين القراءةتين بأن يكسبر ==

.....

== للافتتاح ثم يستفتح ثم يكبر ثلاثا قبل الشروع فى القراءة ثم اذا قام الى الثانية يقرأ فاذا فرغ منها يكبر ثلاثا ثم يكبر للركوع وهو قول عبد الله بن مسعود رضى الله عنه وه أخذ أصحابنا . وند ابن عباس رضى الله عنهما يكبر خمسا بعد التكبيرة الأولى قبل القراءة ثم يكبر خمسا أخرى على رأس الركعة الثانية قبل القراءة فتصير الزوائد عنده عشرة وبالأصول اثنتى عشرة . وفى رواية عنه ثلاث عشرة تكبيرة معنى مع الأصول . والشافعى أخذ بقوله ولكن حمل ما روى عنه كله على الزوائد فصارت الجمة عنده مع الثلاث الأصول خمس عشرة أو ست عشرة . وند مالك وأحمد فى الأولى ست وفى الثانية خمس . وظهر عمل العامة اليوم على قول ابن عباس لأن بنى الخلفاء كانوا يأمرن بذلك أهـ ١/٦٠ ، تبين ١/٢٢٥ ، بحر ١٧٧-١٧٤ / ٢ ، أبوالسعود ١/٣٢٧-٣٢٦ ، كشف ١/٨٤ ، مصنف ٢/٣٨-٣٩ ، بدائع ١/٢٧٧ الاختيار ١/٨٦ ، جوهرة ١/١١٣ ، لباب ١/١١٦ ، الحجة ١/٣٠-٣٥ ، الفرة المنيفة ٩٨ ، غنايه وفتح ٢/٧٦-٧٤ ، غنايه ٢/٨٧٢-٨٦٣ ، عمدة الرعايه ١/٢٠٣ ، قهستانى ١/١٦٨ ، غنية المتلى ٥٦٧-٥٨٠ مجمع ودر منتقى ١/١٧٤ ، در مختار ٧٧٩-٧٨٠ ، درر ١/١٤٣ ، مراقى الفلاح ٤٣٦-٤٣٧ ، كدر ١/٣٥٤ ، هندیه ١/١٥٠ .

١٦٩ - مسألة : يرفع يديه في تكبيرات العيد . وروى عن أبي يوسف أنه

قال لا يرفع إلا في تكبيرة الافتتاح وهو قول ابن أبي ليلى (١).

١٧٠ - مسألة : لا يجوز للمرأة الشابة أن تخرج إلى صلاة العيد .

ولا بأس للمعجزة أن يخرجن في قول طائفة جميعاً وروى الحسن

بن زياد عن أبي حنيفة أنه قال يخرجن ويصلن مع الإمام .

وروى الحسن بن أبي مالك عن أبي يوسف عن أبي حنيفة أنه

قال يخرجن ويقمن ناحية من الجبانة ولا يصلن . واختلفوا في

خروجهن إلى المسجد وسائر الصلوات . قال أبو حنيفة لا بأس

بأن يخرجن في صلاة الليل ولا يخرجن في صلاة النهار . وقال

أبو يوسف ومحمد لا بأس بأن يخرجن في جميع الصلوات يعني

المعجزة (٢).

(١) مسوط ٢/٣٩ ، بدائع ١/٢٧٧ ، الاختيار ١/٨٦ ، جوهرة ١/١١٣

لباب ١١٦-١١٧ ، تبين ١/٢٢٦ ، بحر ٢/١٧٤ ، رمز ٦٠

أبو السعود ١/٣٢٧ ، فتح ومنايه ٢/٧٧ ، بنايه ٢/٨٧٤-٨٧٢ ، مدة

الرمز ١/٢٠٣ ، قهستاني ١/١٦٨ ، غنية المتولى ٥٦٧ ، مجمع

ودر منتقى ١/١٧٤ ، در مختار ١/٧٨٢ ، درر ١٤٣-١٤٤ / ١ -

مراقى الفلاح ٤٣٧ .

(٢) قال في الرمز : ولا يحضرن أي النساء سواء كن شواباً أو معجزة

الخطات لظهور الفساد . وند أبي حنيفة للمعجزة أن تخرج في

الفجر والمغرب والعشاء . وند هـ يخرجن في الكل وبه قالست

الثلاثة والفتوى اليوم على المنع في الكل فلذلك أطلق المصنف

ودخل في قوله الخطات الجمع والأعياد والاستسقاء ومجالس الوضوء

ولا سيما عند الجهال الذين تحلوا بحلية العلاء وقصد هـ

الشهوات وتحصيل الدنيا أه ١/٣٩ ، تبين ١٣٩-١/١٤٠ ، بحر ١/٣٩ ==

.....

== أبو السمود ٢١٤-٢١٥/١، كشف ١/٥٥، مبسوط ٢/٤١، بدائع

٢٧٥-٢٧٦/١، الجوهرة ١/٧٢، لباب ٨١-٨٢/١، عنابه وفتح ٣٦٥-

٣٦٦/١، بنابه ٣٤٣-٣٤٤/٢، صعدة الرطبة ١/١٥٢، قهستانى

١٠٧-١٠٨/١، مجمع ودر منتقى ١/١٠٩، در مختار ١/٥٢٩

در ١/٨٦، مراقى الفلاح ٢٤٦، تدر ١/٢٤٥

وفى الصدر : ويكره حضورهن الجطاة ولولجمة ويهد ووعظ مطلقا

ولو عجزوا ليل على المذهب المفتى به لفساد الزمان واستثنى الكمال

بحثا المعاجز القنانية أهـ ١/٥٢، الفتح ١/٣٦٦

وملاحظ أن الاختلاف بينهم فى الأوقات التى تخرج فيها المرأة .

وفى نوى النساء اللاتى يخرجن ولتفرقة بين الشابات والمعاجز . كل

ذلك مرجعه الى خشية الفتنة فحيث تقل هذه الخشية يباح خروج

النساء وحيث تكثر يمنع النساء من الخروج الى المساجد . ويهد وأنه

كان فى زمانهم يقل وجود الفساق فى الليل ويكثر فى النهار . وقد

تغير فى ذلك الزمان فان الفساق ينتشرون فى الليل أكثر من النهار

والمرأة يخشى عليها فى الليل أكثر من النهار .

.....

= = وله قول على رضى الله عنه : لا جمعة ولا تشريق ولا فطر ولا أضحى
 الا فى مصر جامع. والمراد بالتشريق تكبير أيام التشريق . وقد أسند
 الشيخ هذا الى النبی صلى الله عليه وسلم وليس بصحيح وإنما هو
 كلام على رضى الله عنه ولكنه يحمل على السطع . وبالاقتداء يجب
 التكبير على المرأة والمسافر للتبعية غير أن المرأة لا ترفع صوتها
 بخلاف المسافر لأن الجهر فيه سنة . وكذا يجب على المسبق ولكن
 لا يكبر الا بعد طاقى طاقته أهـ ١/٦١ ، تبين ١/٢٢٧ ، بحر ٢/١٧٧
 أبو السعود ١/٣٢٩ ، كشف ١/٨٥ ، مسوك ٢/٤٢-٤٣ ، بدائع ١/١٥٠
 الاختيار ١/٨٨ ، جوهرة ١/١١٤-١١٥ ، الباب ١/١١٨-١١٩ ، فتح
 وعنايه ٢/٨٢-٨٠ ، بناءه ٢/٨٨٣-٨٨٩ ، صدق الرطابة ١/٢٠٤ ، قهستانى
 ١/١٧٠ ، غنية المتلى ٥٧٤-٥٧٥ ، مجمع ودر منقى ١/١٧٦-١٧٥
 در مختار ١/٧٨٧-٧٨٦ ، درر ١/١٤٥ ، مراقى الفلاح ١/٤٤٣-٤٤٢ ،
 ط در ١/٣٥٦
 والفتوى على قولها فى آخر وقته ونهين يجب عليه . قال فى الباب :
 قال فى التصحيح : قال برهان الشريعة وصدر الشريعة :
 وبقولهما يعمل .
 وفى الاختيار : وقيل الفتوى على قولهما . وقال فى الجامع الكبير
 لاسبجاسى الفتوى على قولهما . وفى مختارات النوازل وقولهما
 الاحتياط فى العبادات . والفتوى على قولها أهـ ١/١١٨ ، ر د
 المختار ١/٧٨٧ ، بحر ١/١٧٨ ، مجمع ١/١٧٦ ، الاختيار ١/٨٨
 جوهرة ١/١١٤ ، طائى ١/٦١ ، مراقى الفلاح ١/٤٤٣ .

باب صلاة الخوف (١)

١٧٢ - مسألة : صلاة الخوف يصلى لكل طائفة ركعة وهذا قول أبي حنيفة

ومحمد . وقال أبو يوسف فى قوله الآخر يصلى لكل طائفة امام على

حدة ركعتين ذكر قوله فى نوادر الصلاة . وروى عنه أنه كان يقول

مرة ان كان العدو مستقبل القبلة يجعل القوم صفين فيكبروا معه

جميعا ويركعوا فاذا سجد سجد الصف الأول ولا يسجد الصف

الثانى ثم اذا قام سجد الصف الثانى ثم يقدم الصف الثانى ويتأخر

الصف الأول ويصلى ركعة أخرى وهذا قول ابن أبى ليلى . (٢)

(١) قال فى الدرر : من اضافة الشىء لشرطه . هى جائزة بعده عليها السلام

عند هط أى عند أبى حنيفة ومحمد رحمهما الله خلافا للثانى بشرط

حضور عدو يقينا فلو صلوا على ظنه فبان خلافه فأطرد وأوسع أوحية

عظيمة ونحوها وحان خروج الوقت كفى مجمع الأنهر ولم أره لفسيرة

فليحفظ . قلت ثم رأيت فى شرح البخارى للمعنى انه ليس بشرط الا عند

البعض حال التحام الحرب أى ٧٩٢-٧٩٣ / ١ .

وفى الدرر : لم يجوزها أبو يوسف بعده صلى الله عليه وسلم لأنشط انما

شرعت على خلاف القياس لا حراز فضيلة الصلاة خلف النبى صلى الله

عليه وسلم وهذا المعنى انعدم بعده عليه الصلاة والسلام . وجوزها

لأن الصحابة رضى الله عنهم أقاموها بعده صلى الله عليه وسلم وسببها

الخوف وهو يتحقق بعده أيضا أى ١٤٨ / ١ ، مسوط ٤٦ - ٢ / ٤٦ ، بدائع

٢٤٢-٢٤٣ / ١ ، جوهرة ١ / ١٢ ، تبين ١ / ٢٣٢ ، أبو السعود ٣٨ / ١

فتح ونايه ٩٨-٩٩ / ٢ ، بناية ٢ / ٩٣٠ ، مجمع ١ / ١٧٧ ، مراقى الفلاح

٤٥٦ ، صفة القارى ٥ / ٣٥ ، لباب ١ / ١٢٣ .

(٢) كيفية صلاة الخوف كفى فى التبيين : اذا اشتد الخوف من عدو أو سبع

وقف الامام طائفة باراء العدو وبحيث لا يلحقهم اذا هم صلى بطائفة

ركعة لو كان الامام مسافرا أو فى صلاة الفجر أو الجمعة أو العيد .

وركعتين لو مقيما وضعت هذه الى الحدو وجاءت تلك صلى بهم

مابقى وسلم وذهبوا اليهم أى الى الحدو . وجاءت الأولى وأتموا

بلا قراءة لأنهم لاحقون . وسلموا وضوا ثم الاخرى أى ثم جاءت =

.....

= الطائفة الاخرى وأتموا بقراءة لأنهم مسبقون . ويدخل تحت هذا المقيم خلف المسافر حتى يقضى ثلاث ركعات بقراءة ان كان من الطائفة الأولى . وقراءة ان كان من الثانية . والمسبق ان أدرك ركعة من الشفع الأول فهو من الطائفة الأولى والا فهو من الثانية . وقال الشافعي رحمه الله اذا صلى الامام بالطائفة الأولى ركعة وسجدتين وقف حتى تتم هذه الطائفة صلاتهم ويسلمون ويذهبون الى وجه العدو وتأتي الطائفة الأخرى فيصلون بهم الركعة الثانية فاذا قاموا لقضاء ما سبقوا انتظرهم ليسلم بهم لحد يث سهل أنسه عليه الصلاة والسلام فعل كذلك في غزوة ذات الرقاع .

ولنا : حديث عبد الله بن عمر رضى الله عنهما أنه عليه الصلاة والسلام صلى صلاة الخوف بأحدى الطائفتين ركعة والطائفة الأخرى مواجهة العدو ثم انصرفوا فقاموا مقام أصحابهم مقبلين على العدو . وجاء أولئك ثم صلى بهم ركعة ثم سلم ثم قضى هؤلاء ركعة وهؤلاء ركعة . ولأخذ بهذا أولى لموافقة الأصول . وما رواه يخالف من وجهين : أحدهما : أن الموتى يركعون ويسجدون قبل الامام وهو منهي عنه بقوله صلى الله عليه وسلم أنا اطمكم فلا تسبقوني بالركوع ولا بالسجود . وقال عليه الصلاة والسلام ما يأمن الذي يرفع رأسه قبل الامام أن يحول الله صورته صورة حمار . والثاني أن فيه انتظار الامام للطائفة المسبوق وهو خلاف موضع الامامة . وروى عن أبي يوسف أنه يجعلهم صفين اذا كان العدو في جانب القبلة فيحرمون كلهم معه ويركعون فاذا سجد سجد معه الصف الأول . والصف الثاني يحرسونهم من العدو . فاذا رفع رأسه تأخر الصف الأول . وتقدم الثاني فاذا سجد سجدوا معه وهكذا يفعل في كل ركعة . والحجة عليه اطلاق ما روينا من حديث ابن عمر . وقوله تعالى : " فلتقم طائفة منهم معك . وقوله تعالى : " ولتأت طائفة أخرى لم يصلوا فليصلوا معك " ١٠٢ النساء وانط جاز ذلك لقطع المنازعة عند قول كل طائفة منهم نحن نصلي مع الامام . ولهذا اذا لم يتنازعا كان الأفضل أن يجعلهم طائفتين فيصلون هو بطائفة وأمر من يصلي بالأخرى . قال رحمه الله . وصلى في المغرب بالأولى ركعتين والثانية ركعة . لأن الركعتين شطرن في =

.....

== المغرب ولهذا شرع القعود عقبيهما . ولأن الواحد لا تتجزأ فكانت الطائفة الأولى أولى بها للسبق ولكن الركعة الثانية مثل الأولى ففى الحكم . ولو أخطأ الإمام ف صلى بالطائفة الأولى ركعة وبالثانية ركعتين فسدت صلاة الطائفتين . أما الأولى فلا نصرافهم فى غير وأنه . وأما الثانية فلأنهم لم أدركوا الركعة الثانية صاروا ممن الطائفة الأولى لا دراكهم الشفع الأول وقد انصرفوا فى أول رجوعهم فتبطل . والأصل فيه أن من انصرف فى أول العود تبطل صلاته وإن عاد فى أول انصراف لا تبطل لأنه مقبل والأول معرض فلا يحذر إلا فى المنصوص عليه وهو الانصراف فى وأنه وإن أخر الانصراف ثم انصرف قبل أن عوده صح لأنه أن انصرافه طم بجى . وأن عوده أه

١/٢٣٣-٢٣١ ، بحر ١٨٢-١٨٣ / ٢ ، رمز ٦٢-٦٣ / ١ ، أبو السعود

١/٣٤٠-٣٣٨ ، كشف ١/٨٧ ، مسود ٤٦-٤٧ / ٢ ، بدائع ٢٣٤-٢٣٨ / ٢

الاختيار ٨٨-٨٩ / ١ ، جوهرة ١٢٠-١٢٢ / ١ ، لباب ١٢٣-١٢٤ / ١

فتح وناهيه ٩٦-١٠٠ / ٢ ، بنائه ٩٢٥-٩٣٦ / ٢ ، عمدة الرباطية ٢٠٤ -

١/٢٠٥ ، قهستانى ١٨١-١٨٢ / ١ ، مجمع ودر منتقى ١٧٧-١٧٨ / ١

در مختار ٧٩٢-٧٩٤ / ١ ، درر ١٤٨-١٤٩ / ١ ، مراقى الفلاح ٤٥٦ -

٤٥٨ ، ط در ٣٦١-٣٦٢ / ١

قوله فى التبيين " ولأخذ بهذا أولى لموافقة الأصول " وقد رجح ابن عبد البر هذه الكيفية الواردة فى حديث ابن عمر على غيرها لقسوة الاسناد ولموافقة الأصول فى أن المأموم لا يتم صلاته قبل سلام الإمام أه

نيل الأوطار ١/٣١٨

قوله " وروى عن أبى يوسف الى آخره " قال فى شرح الطحاوى . ولو كان

العدد مستقبل القبلة فى قول أبى حنيفة ومحمد هم بالخيار أن

شاؤا صلوا بالذهاب والمجى على ما بيننا . وإن شاؤا صلوا صفيين

فيفتح الإمام الصلاة بهم جميعا وكلهم مستعدون بالسلاح فإذا

ركع ركعوا جميعا وإذا سجد سجد الصف الذى يليه والصف المؤخر

بحرسونهم فإذا رفعوا رؤسهم سجد الصف المؤخر والأول يحرسونهم

ثم سجد الإمام والصف الأول السجدة الثانية والآخري يحرسونهم وتال

أبو يوسف أن صلوا هكذا جازت صلاتهم وإن صلوا بالذهاب والاياب ==

.....

== لا تجوز لهم الصلاة . فعلى هذا قول الشارح عن أبي يوسف إلى
آخره غير مناسب هكذا نقلته من غير نظري الهداية رحمه الله
فليتأمل أهـ شلى مع التبيين ١/٢٢٢

وفى ط على الدر : ذكر فى شرح نور الايضاح أنه ورد فى صلاة
الخوف روايات كثيرة وصلاها صلى الله عليه وسلم أربعاً وعشرين مرة
والأولى والأقرب من ظاهر القرآن ما ذكرنا أهـ أبو السعود . وذكر فى
المجتبى أن الكل جائز وإنما الخلاف فى الأولى ولا فرق بين ما إذا
كان العدو وفى جهة القبلة أولاً على المعتد أهـ ١/٣٦١، رد المحتار
١/٧٩٣، أبو السعود ١/٣٣٩

ما ذكر فى شرح نور الايضاح أنه صلاها صلى الله عليه وسلم أربعاً
وعشرين مرة، قال الزيلعى : والذي استقر عند أهل السير والمغازى
أربعة مواضع : ذات الرقاع . وطن نخل . وسفان . وذى قرد أهـ
نصب الراية ٢/٤٧، البناء ٩٢٧-٩٢٨/٢، وذكر فى الدر أن النبى
صلى الله عليه وسلم صلى صلاة الخوف فى أربعة مواضع : قال الطحاوى
عقب ذلك . ثم ظاهر كلامه هذا ينافى ما قدمناه من شرح نسور
الايضاح أنه صلى الله عليه وسلم صلاها أربعاً وعشرين مرة . اللهم
الا انه يقال ان العشرين الباقية صلاها فى غير الغزوات . أو تكرر
فعلها فى كل غزوة أهـ ١/٣٦٢، رد المحتار ١/٧٩٥، قوله "والأقرب
من ظاهر القرآن" ووجه الأقربىة أن قوله تعالى " فإذا سجد وأقرب
من ورائكم" ١٠٢ النساء يفيد انصراف الأولى بعد السجود وتبيان
الطائفة الثانية التى لم تصل وهى فى الفصل كالأولى . وهذا عين
الصفة المذكورة أهـ ط على مرقى الفلاح ٤٥٧ قوله " وقوله تعالى
ولتأت طائفة الى آخره " وجه الاستدلال من الآيتين أن الله تعالى
جعلهم طائفتين بقوله فلتقم طائفة منهم معك .

وصرح بأن بعضهم قاته شىء من الصلاة بقوله ولتأت طائفة أخرى
لم يصلوا . وهذا أبو يوسف جم كلمهم لم يفتهم شىء انتهى من حاشى
الشارح أهـ شلى على التبيين ١/٢٣٢، أبو السعود ١/٣٣٨

وصورة صلاة الخوف عند ابن أبى لى كط فى اختلاف أبى حنيفة
وابن أبى لى : وكان ابن أبى لى يقول بقول الامام والطائفتان جميعاً ==

.....

= إذا كان العد وبينهم وبين القبلة فيكبر ويكبرون ويركع ويركعون جميعاً
 ويسجد الا امام والصف الأول ويقوم الصف الآخر في وجوه العسود .
 فاذا رفع الا امام رفع الصف الأول رؤسهم وقاموا وسجد الصف المؤخر .
 فاذا فرغوا من سجودهم قاموا ثم تقدم الصف المؤخر . وتأخر الصف
 الأول فيصلى بهم الا امام الركعة الأخرى كذلك . ويحدث بذلك ابن
 ابي ليلي من عطاء بن أبي رباح عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما
 عن رسول الله صلى الله عليه وسلم . وكان ابن أبي ليلي يقول : اذا
 كان العد وفي دبر القبلة قام الا امام وصف معه مستقبل القبلة والصف
 الآخر مستقبل العد ويكبر ويكبرون جميعاً ويركع ويركعون جميعاً
 ثم يسجد الصف الذي مع الا امام سجدتين ثم ينقلون فيستقبلون
 العد ويهجي الآخرون فيسجدون ويصلى بهم الا امام الركعة الثانية
 فيركعون جميعاً ويسجد معه الصف الذي معه ثم ينقلون فيستقبلون
 العد ويهجي الآخرون فيسجدون ويفرغون ثم يسلم الا امام وهمس
 جميعاً أم ١١٦-١١٧ .

قوله " لحديث سهل . . الخ " رواه البخاري في المغازي باب فزوة
 ذات الرقاع ٥٢-٥٣ / ٥ . سلم في صلاة المسافرين وقصرها . باب
 صلاة الخوف ١٢٨-١٢٩ / ٦ . أبو داود في الصلاة . باب من قال
 اذا صلى ركعة وثبت قائط أتموا لأنفسهم ركعة ثم سلموا ثم انصرفوا
 ٣١-٣٢ / ٢ ، الترمذي في أبواب الصلاة باب طجاء في صلاة الخوف
 رقم ٥٦٥ النسائي ١٧٨-١٧٩ / ٣ . ابن طجاء في أبواب إقامة
 الصلاة باب طجاء في صلاة الخوف رقم ١٢٥٠ . الطحاوي في
 الصلاة باب صلاة الخوف كيف هي ؟ ١٣ / ١ . الدارقطني في
 الصلاة باب صفة صلاة الخوف وأقسامها ٦٠-٦١ / ٢ ، أحمد في الصلاة

.....

== أبواب صلاة الخوف باب نوع رابع ١٦-١٧/٧

قوله " حديث عبد الله بن عمر رضى الله عنهما الخ " رواه الستة البخارى فى الصلاة باب صلاة الخوف ١/٢٢٦ ، وفى تفسير سورة البقرة باب وقوموا لله طائفتين أى طليعتين ١٦٢-١٦٣/٥ . وفى المغازى باب غزوة ذات الرقاع ٥/٥٣ . سلم فى صلاة المسافرين وقصرها باب صلاة الخوف ١٢٤-١٢٥/٦ . أبوداود فى الصلاة باب من قال صلى بكل طائفة ركعة ثم يعلم فيقوم كل صف فيصلون لأنفسهم ركعة ٣٥-٣٦/٢ ، الترمذى فى أبواب الصلاة باب طجاء فى صلاة الخوف رقم ٥٦٤ وقال هذا حديث حسن صحيح . النسائى ١٧/١٧٢ ابن ماجه فى أبواب إقامة الصلاة باب طجاء فى صلاة الخوف رقم ١٢٤٩ . الطحاوى فى الصلاة باب صلاة الخوف كيف هى ؟ ١/٣١٢ الدارقطنى فى الصلاة باب صفة صلاة الخوف وأقسامها ٥٩/٢ . مالك فى أبواب الصلاة باب صلاة الخوف ١٠٣-١٠٤ . أحمد فى الصلاة أبواب صلاة الخوف باب نوع ثان ١١/٧

قوله " عن جابر بن عبد الله رضى الله عنهما الخ " رواه مسلم فى صلاة المسافرين وقصرها باب صلاة الخوف ١٢٥-١٢٦/٦ ، البخارى تعليقا فى المغازى ٥/٥١ . النسائى ١٧٦/٣ ، ابن ماجه فى أبواب إقامة الصلاة باب طجاء فى صلاة الخوف رقم ١٢٥٢ . الطحاوى فى الصلاة باب صلاة الخوف كيف هى ؟ ١/٣١٥ . أبوداود تعليقا فى الصلاة باب صلاة الخوف ٢/٢٩ . أحمد فى الصلاة أبواب صلاة الخوف باب نوع ثالث ١٣/٧ . الدارقطنى فى الصلاة باب صفة صلاة الخوف وأقسامها ٦١/٢ .

(١)

باب الشهيد وما يصنع به

(١) أخرجه من صلاة الجنازة موقفا له مع أن المقتول ميت بأجله لا اختصاصه

بالفضيلة التي ليست لغيره نهرأه رد المحتار ١/٨٤٨ ط د ر ١/١٣٤
الشهيد لغة قال في القاموس: الشهيد وتكسر شينه الشاهد والأمن
في شهادة والذي لا يغيب من علمه شيء والقتيل في سبيل الله لأن
ملائكة الرحمة تشهده أو لأن الله تعالى ولائكة شهود له بالجنة
أو لأنه ممن يستشهد يوم القيامة على الأمم الخالية أو لسقوطه على
الشاهدة أي الأرض أو لأنه حي عند ربه حاضرا ولأنه يشهد ملكوت
الله وملكه ج شهداء والاسم الشهادة أه ١/٣١٦ وقد ذكر
بعض المعاني الشرعية مع اللغوية ط مراقى الفلاح ١٧٥٠ والشهيد
شرطا هو من قتله أهل الحرب مباشرة أو تسببا بأي آلة كانت ولو ببطء
أو نار رموها بين المسلمين أو قتله أهل البغي أو قتله قطاع الطريق
بأي آلة كانت أو قتله اللصوص في منزله ليلا ولو بمثل أو نهارا أو
وجد في المعركة سوا كانت معركة أهل الحرب أو البغي أو قطاع
الطريق وبه أثر كجرح وكسر وحرق ومخرج دم من أذن أو عين ولا من
فهو أنف ومخرج أو قتله مسلم ظالما لا بحد وقود عمد الاخطاء بمحدد
خرج به المقتول شبه عمد بمثل . وشمل من قتله أبوه أو سيده وكان
المقتول مسلما بالغيا غالبا من حيث ونفاس وجنابة ولم يرتكب أي
ما صار خلقت في الشهادة كالثوب الخلق وجود رفيق من مرافق الحياة
بعد انقضاء الحرب فيلحق بشهداء أحد في الحكم فيمكن بدمه أي
مع دمه من غير تفصيل لقوله صلى الله عليه وسلم " زلومهم بد ماثم
فانه ليس كلمة تكلم في سبيل الله الا تأتي يوم القيامة تدمي . لونه
لبن الدم والريح ريح المسك " أه مراقى الفلاح ١٧٥٠-١٨٥
قال في البحر : الارتثا في اللغة من الرث : وهو الشيء البالي .
وسمى به مرتثا لأنه قد صار خلقت في حكم الشهادة أه ٢/٢١٣
ومثله في القاموس ١/١٧٣

والمرتث شرعا : من خرج من صفه القتلى وصار إلى حال الدنيا
بأن جرى عليه شيء من أحكامها أو وصل إليه شيء من منافعها .
وهو شهيد في حكم الآخرة . فينال الثواب الموعود للشهداء أه ==

١٧٣ - مسألة : الشهيد لا يغسل ويصلى عليه في قول علماؤنا وفي قول
الحسن البصرى يغسل ويصلى عليه وفي قول الشافعى لا يغسل
ولا يصلى عليه وهذا اذا قتل في المعركة بسلاح أو غيره أو قتل
في المعركة بسلاح بغير حق ولو قتل في المعركة بعصا أو بسوط فانه
يغسل في قولهم جميعا . (١)

== ط مرقى الفلاح ١٨ هـ ==

والشهداء ثلاثة أنواع : الأول : من قتله المشركون . الثاني : من وجد
في المعركة به أثر الجراحة لأنها دلالة القتل . وكذا خروج الدم من
موضع غير معتاد كالعين ونحوه . الثالث : من قتله المسلمون ظلما ولم
يجب بقتله دية أه بنائة وهداية ١٠٤٥ - ١٠٤٦ / ٢
وفي رد المحتار بعد قوله في الشهيد الكامل "وهو شهيد الدنيا والآخرة
والآخرة وشهادة الدنيا بعدم الغسل إلا لنجاسة أصابته غير دمه
كما في أبي السمود وشهادة الآخرة بنيل الثواب الموهود للشهيد
أفاده في البحر ط والمراد بشهيد الآخرة من قتل مظلوما أو قاتل
لاطلا كلمة الله تعالى حتى قتل فلو قاتل لغرض ديني فهو شهيد
دنيا فقط يجرى عليه أحكام الشهيد في الدنيا وعليه فالشهداء ثلاثا هـ
١ / ٨٥٢ ، عمدة القارى ١٣٧١ / ١١

قلت : ما في البنايه والهداية بحسب حاله عند القتل . وما في رد المحتار
بحسب منزلته عند الله .

(١) قال في البدائع : ان الشهيد كسائر الموتى في أحكام الدنيا وإنما
يخالفهم في حكمين أحدهما : أنه لا يغسل عند عامة العلماء وقال
الحسن البصرى يغسل لأن الغسل كرامة لبني آدم والشهيد يستحق
الكرامة حسب يستحقه غيره بل أشد فكان الغسل في حقه أوجب
ولهذا يغسل المرتث ومن قتل بحق فكذا الشهيد ولأن غسل الميت
وجب تطهيراً له ألا ترى انه انما تجوز الصلاة عليه بعد غسله لا قبله
والشهيد يصلى عليه فيغسل أيضاً تطهيراً له وإنما لم تغسل شهداء
أحد تخفيفاً على الأحياء لكن أكثر الناس كان مجروحاً لما أن ذلك
اليوم كان يوم بلا وتمحيص فلم يقدروا على غسلهم . ولنا : ما روى
عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال في شهداء أحد زلوه بهكلوهم ==

.....

= وداههم فانهم يبعثون يوم القيامة وأوداجهم تشخب داه اللون لون
الدم والريح ريح المسك وفي بعض الروايات زملوهم بداههم ولا تغسلوهم
فانه ما من جريح يجرح في سبيل الله الا وهو يأتي يوم القيامة
وأوداجه تشخب داه اللون لون الدم والريح ريح المسك . وهذه
الرواية أهم فالنبي صلى الله عليه وسلم لها أمر بالغسل وبين المعنى
وهو أنهم يبعثون يوم القيامة وأوداجهم تشخب داه فلا يزال عنهم
الدم بالغسل ليكون شاهد بهم يوم القيامة به تبين أن ترك غسل
الشهيد من باب الكرامة له وأن الشهادة جعلت مانعة عن حلول
نجاسة الموت كما في شهادة أحد . وما ذكر من تعذر الغسل غير
سديد لما بينا أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بأن يزملوهم بداههم
وبين المعنى . لأن الجراحات التي أصابتهم لما لم تكن مانعة لهم
من الحفر والدفن كيف صارت مانعة من الغسل وهو أيسر من الحفر
والدفن لأن ترك الغسل لو كان للتعذر لأمر أن ييمموا كما لو تعذر
غسل الميت في زماننا لعدم الماء والدليل عليه أنه كما لم تغسل
شهداء أحد لم تغسل شهداء بدر والخندق وغيرهم وما ذكر من
التعذر لم يكن يومئذ ولذا لم يغسل شيطان وطار وكان بالمسلمين قوة
فدل أنهم فهموا من ترك الغسل على قتلى أحد غير ما فهم الحسن .
والثاني : أنه يكفى في ثيابه لقول النبي صلى الله عليه وسلم زملوهم
بداههم وقد روى في ثيابهم وروينا من طار وزيد بن صوحان أنهم
قالا لا تنزعوا عنى ثوبنا الحديث غير أنه ينزع عنه الجلد والسلاح
والفرو والعشو والخف والمنطقة والقلنسوة . وعند الشافعي لا ينزع
عنه شيء مما ذكرنا لقوله عليه الصلاة والسلام زملوهم بثيابهم . ولنا
ما روى عن علي رضي الله عنه أنه قال تنزع عنه العمامة والخفين
والقلنسوة . وهذا لأن ما يترك يترك ليكون كفنا والكفن ما يلبس
للستر وهذه الأشياء تلبس اما للتجمل والزينة أو لدفع البرد أو
لدفع معرة السلاح ولا حاجة للميت الى شيء من ذلك فلم يكن
شيء من ذلك كفنا به تبين أن المراد من قوله صلى الله عليه وسلم
زملوهم بثيابهم الثياب التي يكفن بها وتلبس للستر ولأن هذا عادة
أهل الجاهلية فانهم كانوا يدفنون أباالهم بطاهم من الأسلحة =

.....

== وقد نهينا عن التشبه بهم ومزيدون في أكتانهم ماشاؤا وينقصون
 ماشاؤا لما روى أن حمزة رضى الله عنه كان عليه نمرة لو غطى رأسه
 بها بدت رجلاه ولو غطيت بها رجلاه بدا رأسه فأمر رسول الله
 صلى الله عليه وسلم أن يغطى بها رأسه ويوضع على رجله شئ من
 الأذخر وذلك زيادة في الكفن ولأن الزيادة على ما عليه حتى يبلغ
 عدد السنة من باب الكمال فكان لهم ذلك ولتقصان من باب دفع
 الضرر من الورثة لجواز أن يكون عليه من الثياب ما يضر تركه بالورثة
 فأما فيما سوى ذلك فهو كغيره من الموتى . وقال الشافعى أنه لا يصلى
 عليه كما لا يغسل واحتج بما روى من جابر أن النبى صلى الله عليه وسلم
 ما صلى على أحد من شهداء أحد ولأن الصلاة على الميت شقاعة له
 ودعاء لتحيى ذنوبه والشهيد قد تلبس بصفة الشهادة من دنس
 الذنوب على ما قال النبى صلى الله عليه وسلم السيف محاء للذنوب .
 فاستغنى عن ذلك كما استغنى من الغسل ولأن الله تعالى وصف
 الشهداء بأنهم أحياء فى كتابه والصلاة على الميت لا على الحي .
 ولما روى أن النبى صلى الله عليه وسلم صلى على شهداء أحسب
 صلاة الجنازة حتى روى أنه صلى على حمزة سبعين صلاة . وبعضهم
 أولوا ذلك بأنه كان يموتى بواحد وأحد فيصلى عليه رسول الله صلى الله
 عليه وسلم وحمزة رضى الله عنه بين يديه فظن الراوى أنه كان يصلى
 على حمزة فى كل مرة فروى أنه صلى عليه سبعين صلاة ويحتمل أنه كان
 ذلك على حسب الرواية وكان مخصوصا بتلك الكرامة . وما روى من جابر
 رضى الله عنه فغير صحيح . وقيل أنه كان يومئذ مشغولا فانه قتل
 أبوه وأخوه وخاله فرجع الى المدينة ليدبر كيف يحطيمهم الى المدينة
 فلم يكن حاضرا حين صلى النبى صلى الله عليه وسلم فلهذا روى ما روى
 ومن شاهد النبى صلى الله عليه وسلم قد روى أنه صلى عليهم ثم سمع
 جابر منادى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تدفن القتلى فى
 مصارعهم فرجع فدفعهم فيها . ولأن الصلاة على الميت لاظهار كرامة
 ولهذا اختص المسلمون دون الكفرة والشهيد أولى بالكرامة . وطذكر
 من حصول الطهارة بالشهادة فالجهد وأن جل قدره لا يستغنى عن
 الدعاء ألا ترى أنهم صلوا على رسول الله صلى الله عليه وسلم ==

.....

== ولا شك أن درجته كانت فوق درجة الشهداء وأنط وصفهم بالحياة

في حق أحكام الآخرة ألا ترى، إلى قوله تعالى " بل أحياء عند ربهم يرزقون " ١٦٩ آل عمران . فأما في حق أحكام الدنيا فالشهيد

حيث يقسم ماله وتنكح امرأته بعد انقضاء العدة ووجوب الصلاة عليه من أحكام الدنيا فكان ميتا فيه فيصلى عليه أهـ ٣٢٤-١/٣٢٥، مسوك

٤٩-٢/٥٠، الاختيار ١/٩٧، جوهرة ١/١٣٤، لباب ١/١٣٤ -

تبين ١/٢٤٨، بحر ٢/٢١٢، رمز ١/٦٨-٦٧، أبو السعد

٣٦٥-١/٣٦٦، كشف ١/٩٦، فتح ونظا ١٤٣-١٤٤/٢، بناء ٣٤٧-

١٠٥٣-٢/١٠٥٣، عمدة الرطايه ١/٢١٢، فنية المظلي ٦٠٢-٦٠٣، مجمع

ودر منتقى ١/١٨٨، در مختار ٢/٨٥١، درر ١/١٦٨، مراقى الفلاح

١٨٥، ط در ١/٣٨٤

قوله " ولنا ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال في شهداء

أحد . الخ " روى النسائي من معمر عن الزهري عن عبد الله بن

ثعلبة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لقتلى أحد زملوهم

بد ما نهم فانه ليس كلميكم في الله الا يأتي يوم القيامة يد من لونه لون

الدم وريحه ريح المسك " كتاب الجنائز باب مواراة الشهيد في دمه

٧٨/٤ . أحمد في الصلاة باب ترك غسل الشهيد وما جاء فيه ١٥٨

- ١٥٩/٧، البيهقي في الجنائز . جلع أبواب الشهيد ومن يصلى

عليه يغسل . باب المسلمون يقتلهم المشركون في المعترك فلا يغسل

القتلى ولا يصلى عليهم ويدفنون بكلوهم ويد ما نهم ١١/٤ . وروى البيهقي

عن أبي صغير أن النبي صلى الله عليه وسلم أشرف على قتلى أحد

فقال انى قد شهدت على هؤلاء فزملوهم بد ما نهم وكلوهم

" الجنائز نفس الباب السابق ١١/٤ . الشافعي في الجنائز باب

ما يفعل بشهيد المعركة والمحرم بالحسج ١٠/٢١

وروى أبو داود عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك أن جابر بن عبد الله

أخبره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يجمع بين الرجلين من

قتلى أحد ويقول أ بهط أكثر أعذا للقرآن فاذا أشير له إلى أحد هما

قدمه في اللحد . وقال أنا شهيد على هؤلاء يوم القيامة وأمر بد فنهيم

بد ما نهم ولم يغسلوا " كتاب الجنائز باب في الشهيد يغسل ١/٥٠ =

.....

== واللفظ له . البخارى فى الجنائز باب الصلاة على الشهيد ٩٣ / ٢

الترمذى فى الجنائز باب طجا فى ترك الصلاة على الشهيد رقم ١٠٣٦ وقال حديث جابر حديث حسن صحيح . النسائى فى الجنائز باب ترك الصلاة عليهم ٤ / ٦٢ . ابن طجة فى أبواب طجا فى الجنائز باب طجا فى الصلاة على الشهداء ودفنهم رقم ١٥١٣ . الطحاوى فى الجنائز باب الصلاة على الشهداء ١ / ٥٠ . الشافعى فى الجنائز باب ما يفعل بشهيد المعركة والمحرم بالحج ١٠ / ٢ . زاد البخارى والباقي كلهم " ولم يصل عليهم " .

قوله " ولنا ما روى عن على رضى الله عنه . . الخ " روى أبوداود عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بقتلى أحد أن ينزع عنهم الحديد والجلود وأن يدفنوا بدائهم وثيابهم " كتاب الجنائز باب فى الشهيد يغسل ٣ / ٤٩٨ واللفظ له ابن طجة فى الجنائز باب ما جاء فى الصلاة على الشهداء ودفنهم رقم ١٥١٤ . أحمد فى الجنائز باب تكفين الشهيد فى ثيابه التى

قتل فيها ٧ / ١٨٦

قوله " ولذا لم يغسل عثمان وطار " روى أحمد عن ابراهيم بن عبد الله ابن فروخ عن أبيه قال شهدت عثمان بن عفان رضى الله عنه دفن فى ثيابه بدائهم ولم يغسل " كتاب الجنائز باب ترك اغسل الشهيد وما جاء فيه ٧ / ١٥٩ .

قوله " لما روى أن حمزة رضى الله عنه كان عليه نمره . . الخ " رواه الترمذى فى الجنائز باب طجا فى قتلى أحد وذكر حمزة رقم ١٠١٦ . وقال حديث أنس حديث حسن غريب . الحاكم فى الجنائز ١ / ٣٦ أحمد فى الجنائز باب التكفين من رأس الطل وجواز تكفين الرجلين

والثلاثة فى ثوب واحد ٧ / ١٧٨ - ١٧٩

قوله " كان عليه نمره " النمرة : بفتح النون وكسر الميم كساء فيسه خطوط بيض وسود تلبسه الأعراب قال ابن الأثير والجمع نمساراه الصباح ٢ / ٦٢٦ قوله " ولنا ما روى أن النبى صلى الله عليه وسلم صلى على شهيد أحد . . الخ " ولأبى داود فى المراسيل ==

.....

= أبى مالك الغفارى أن النبى صلى الله عليه وسلم صلى على قتلى أحد عشرة عشرة فى كل عشرة حمزة حتى صلى عليه سبعين مرة "أه الدراية ١/٢٤٤ ، نصب الراية ٢/٣١٢ ، الطحاوى فى الجنائز باب الصلاة على الشهداء ١/٥٠٣ . الدارقطنى فى الجنائز باب الصلاة على القبر ٢/٧٨ . ابن أبى شعبة ٣/١١٦ من ابن عباس قال أتى بهم رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم أحد فجعل يصلى على عشرة وحمزة هوكت هو يرفحن وهو كط هو موضع " رواه ابن طاجه فى الجنائز باب طاجه فى الصلاة على الشهداء ودفنهم رقم ١٥١٢ . الطحاوى فى الجنائز باب الصلاة على الشهداء ١/٥٠٣ قوله فى البدائع " فانه قتل أبوه وأخوه وخاله " روى البخارى من جابر ابن عبد الله رضى الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لقتلى أحدى هؤلاء أكثر أعذا للقرآن فاذا أشير له الى رجل قدمه فى اللحد قبل صاحبه وقال جابر فكفن أبى وهى فى نمرة واحدة . وقال سليمان بن كثير حدثنى الزهرى حدثنى من سمع جابرا رضى الله عنه " كتاب الجنائز باب من يقدم فى اللحد ٢/٩٤ البيهقى فى الجنائز نفس الباب السابق ٤/١١ . أحمد فى الجنائز باب ترك غسل الشهيد وطاجه فيه ٧/١٥٨ . وفى الدراية : وذكر الواقدي فى المفازى من جابر أن النبى صلى الله عليه وسلم صلى على والد جابر قبل الهزيمة " أه ١/٢٤٤ ، نصب الراية ٢/٣١٤ بيايه ٢/١٠٥١

قال فى عمدة القارى : ذكر فى التلويح أن قوله " معى " يتبادر الى الذهن اليه أنه عم جابر وليس كذلك لأنه عمرو بن الجموح بن يزيد بن حرام وعبد الله أبو جابر هو ابن عمرو بن حرام فهو ابن عمه وزوج اخته هند بنت عمرو فسماه ط تحليط له وتكره ذكره أبو عمرو وغيره أه ٧/٧٥

وهند الشافعية . قال النووى : الشهيد لا يجوز غسله ولا الصلاة عليه وقال المزنى رحمه الله صلى الله عليه وحكى امام الحرمين والبخارى وغيرهما أنه تجوز الصلاة عليه ولا تجب ولا يغسل . وقال الرافعى رحمه الله : الغسل ان أدى الى إزالة الدم حرام بطلا خلاف . ولا فحرام على =

.....

= المذهب. وقيل في تحريمه الخلاف الذي في الصلاة. والمذهب ما سبق من الجزم بتحريم الصلاة والغسل جميعا . . . واحتج أصحابنا بحديث جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر في قتلى أحسد بدفنهم بدائهم ولم يصل عليهم ولم يغسلوا " رواه البخاري . ومن جابر أيضا أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في قتلى أحسد لا تغسلوهم فان كل جرح أو كل دم يفرج سكا يوم القيامة ولم يصل عليهم " رواه الإمام أحمد . ومن أنس أن شهداء أحد لم يغسلوا ودفنوا بدائهم ولم يصل عليهم " رواه أبو داود بإسناد حسن أو صحيح أهـ ٢٠٩-٢١٤/٥ روضة الطالبين ٢١٨/٢ . قوله " احتج أصحابنا بحديث جابر . . الخ " رواه البخاري في الجنائز باب من يقدم في اللحد ٢/٩٤ . قوله " ومن جابر أيضا . . الخ " رواه أحمد في الجنائز باب ترك غسل الشهيد وطأه فيه ١/١٥٩ . قوله " ومن أنس أن شهداء أحد الخ " رواه أبو داود في الجنائز باب في الشهيد يغسل ٣/٤٩٨ . الشافعي في الجنائز باب ما يفعل بشهيد المعركة والمحرم بالحج ١/٢١٠ ، الحاكم في الجنائز

١/٣٦٦-٣٦٥

قول المصنف " وهذا إذا قتل في المعركة بسلاح أو غيره . . الخ " قال في المبسوط : وما قتل به في المعركة من سلاح أو غيره فهو سواء لا يغسل لأن الأصل شهداء أحد وفيهم من دمع رأسه بالحجر وفيهم من قتل بالعصائم معهم رسول الله صلى الله عليه وسلم في الأثر ترك الغسل ولأن الشهيد باذل نفسه ابتغاء مرضات الله تعالى . قال الله تعالى " ان الله اشترى من المؤمنين أنفسهم وأموالهم بأن لهم الجنة " ١١١ التوبة . وفي هذا المعنى السلاح وغيره سواء . . ومن قتل في المعركة بسلاح ظلم لم يغسل أيضا عندنا . . واعتادنا فيه على حديث عثمان رضي الله تعالى عنه فقد قتل في المعركة وكان شهيدا ولم يغسل . وإن قتل بغير سلاح غسل لأن هذا في معنى الخطأ حتى يجب من نفسه بدل هو مال . وذكر الطحاوي أنه إذا قتل بحجر أو عصا كبير فهو عندنا . ولقيل بالسلاح سواء وعند أبي حنيفة رضي الله عنه يغسل وهو بنا على اختلافهم في وجوب القصاص في القتل بهذه الآلة أهـ ٥-٥٢/٢ .

١٧٤ - مسألة : ولو قتل في العصر بحجر كبير أو بخشبة كبيرة فان في قول أبي حنيفة يغسل وفي قول أبي يوسف ومحمد لا يغسل وهذا الاختلاف فرع لمسألة القصاص (١).

(١) قال في البدائع : ومنها - أي من شرائط الشهادة - أن لا يخلف من نفسه بدلا هو مل حتى لو كان مقتولا خطأ أو شبه عمد بأن قتله في العصر نهارا بعضا صغيرة أو سوطا أو وكزة باليد أو لكزة بالرجل لا يكون شهيدا لأن الواجب في هذه المواضع هو الطل دون القصاص وإذا دلت حقة الجناية فلم يكن في معنى شهيدا أحد ولأن غير السلاح مما يلبث فكان بحال لو استغاث لحقه الغوث فاذا لم يستغث جعل كأنه أعان على قتل نفسه . بخلاف ما إذا قتل في المفازة بخير سلاح لأن ذلك يوجب القتل بحكم قلع الطريق لا الطل ولأنه لو استغاث لا يلحقه الغوث فلم يصح بترك الاستغاثة معينا على قتل نفسه . وكذلك إذا قتله بعضا كبيرة أو بمدة القصارين أو بحجر كبير أو بخشبة عظيمة أو خنقه أو غرقه في الماء أو ألغاه من شاهق الجبل عند أبي حنيفة لأن هذا كله شبه عمد عنده فكان الواجب فيه الدية دون القصاص وعند أبي يوسف ومحمد الواجب هو القصاص فكان المقتول شهيدا ولو نزل عليه اللصوص ليلا في المصر فقتل بسلاح أو غيره أو قتله قطاع الطريق خارج المصر بحلاح أو غيره فهو شهيد لأن القتل لم يخلف في هذه المواضع بدلا هو مل . ولو قتل في العصر نهارا بسلاح ظلم بأن قتل بحد يدة أو ما يشبه الحد يدة كالنحاس والصفير وما أشبه ذلك أو ما يعمل عمل الحديد من جن أو قطع أو طعن بأن قتله بزجاجا وبلطة قصب أو طعنة برمح لا زج له أو رماه بنشابة لا نصل لها أو أحرقه بالنار وفي الجملة كل قتل يتعلق به وجوب القصاص فالقتل شهيد أهـ ١/٣٢١، مبسوط ٢/٥٢، تبين ١/٣٤٩، بحر ٢/٢٨٢، ٢/٢، رمز ١/١٨٨، أبو السعود ١/٣٦٧، فتح وهنا به ٢/١٤٩، بناء به ٢/٢٦٣، عمد قالوطية ١/٢١١، فتح باب العناية ١/٢٦٣، قهستانى ١/١٨٠، مجمع ود رمنتقى ١/١٨٩، د رمختار ١/٨٥١، د رروشنبلالية ١٦٩ - ١/١٧٠، مراقى الفلاح ١٧/٥ ط د ١/٣٨٦، قلت : اتفق أبو حنيفة وصاحبا على أن الشهيد هو من قتل ظلما ووجب القصاص بقتله . ثم اختلفوا في نوع القتل الذي يجب به القصاص فقال أبو حنيفة : لا يجب القصاص الا بالقتل بمحدد وقال صاحبان يجب القصاص في القتل بمحدد أو بمثقل يقتل فالبا وترتب على هذا خلافهم في المقتول بحجر كبير أو خشبة كبيرة فهو غير شهيد عند أبي حنيفة لعدم وجود القصاص فيه وشهيد عند صاحبين لوجوب القصاص فيه .

١٧٥ - مسألة : ولو أن العدو وأغار على قرية فقتل الرجال والنساء

والولدان فإن الرجال والنساء لا يفسلون وأما الصبيان فانهم

يفسلون في قول أبي حنيفة ولا يفسلون في قول صاحبيه . (١)

(١) قال في المصنوع : وإذا أغار أهل الحرب على قرية من قرى المسلمين فقتلوا الرجال والنساء والصبيان فلا خلاف أنه لا يفسل النساء كما لا يفسل الرجال لأنهن مخاطبات بخاصم يوم القيامة من قتلن فيبقى عليهن أثر الشهادة ليكون شاهداً لهن كالرجال فأما الصبيان عند أبي حنيفة رضى الله عنه فيفسلون وقال أبو يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى لا يفسلون قال لأن حال الصبيان في الطهارة فوق حال البالغين فإذا لم يفسل البالغ إذا استشهد لأنه قد تظاهر بالصبي أولى وأبو حنيفة رحمه الله تعالى قال ليس للصبي ذنب يمحوه السيف فالقتل في حقه والموت حتف انفسه سواء فيفسل ثم الصبي غير مكلف ولا يخاصم بنفسه في حقوقه في الدنيا فأنما الخصم في حقوقه في الآخرة هو خالقه سبحانه وتعالى والله غنى عن الشهود فلا حاجة إلى إبقاء الشهادة عليها هـ ٥٣-٥٤ / ٢ ، بدائع ٣٢٢ / ١ ، جوهرة ١٣٥-١٣٦ / ١ لباب ١٣٤ / ١ ، تبين ٢٤٩ / ١ ، بحر ٢١٢ / ٢ ، رموز ٦٨ / ١ أبو السعود ٣٦٦ / ١ ، فتح وطلبه ١٤٧-١٤٨ / ٢ ، بناءه ٥٧-٥٨ / ٢ قهستانى ١٧٩ / ١ ، مجمع ودر منتقى ١٨٩ / ١ ، در مختار ٨٤٨ / ١ مراقى الفلاح ١٩٥-١٩٨ / ١ .

١٧٦ - مسألة : الجنب اذا قتل شهيدا فان فى قول أبى حنيفة يغسل وفى قولهما لا يغسل (١).

(١) قال فى فتح باب العناية : بعد توله " مسلم طاهر " أى ليس بجنب ولا حائض ولا نفساء . لأن هو لا يغسلون عند أبى حنيفة وقال أبو يوسف ومحمد لا يغسلون . لأن ما وجب قبل الموت من غسل الجنابة ونحوها سقط بالموت لا نتها التكليف به .

وأبى حنيفة وهو قول أحمد طروى ابن حبان فى صحيحه والحاكم فى مستدركه وقال على شرط الشيخين من الزبير قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول وقد قتل حنظلة بن أبى عامر الثقفى أن صاحبكم تغسله الطلائكة فسألوا صاحبه فقلت خرج وهو جنب لما سمع الهائعة أى الصيحة المفزعة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لذلك غسلته الطلائكة . وليس عند الحاكم فسألوا صاحبه يعنى زوجته وهى جميلة بنت أبى بن سلول أخت عبد الله بن أبى ابن أبى سلول وكانت قد بنى بها تلك الليلة فرأت فى منامها كأن بابا من السط فتح فدخل فاعلق دونه فعرفت أنه مقتول : فلما أصبحت دعت بأربعة من قومها وأشهدتهم أنه دخل بها خشية أن فى ذلك نزاع ذكره الواقدي وكذا ابن سعد فى الطبقات فى ترجمة حنظلة وزاد وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انى رأيت الطلائكة تغسل حنظلة بن أبى عامر بين السماء والأرض بطن المزن فى صحاف الفضة قال أبو سعيد الساعدي فذهبنا اليه فوجدناه يقطر من رأسه ماء فرجعت فأعبرت رسول الله فذكرت أنه خرج وهو جنب . فغسل الطلائكة له تعليم لنا بطفعله بمثله فان قيل لو اشترط فى الشهادتين الطهارة لأمره عليه السلام بغسل حنظلة . أجيب بأن الواجب هو الغسل كائنا من كان الخاسل وقد حصل بفعل الطلائكة

١/٢٦٢ ، مسوط ٥٧-٥٨/٢ ، بدائع ١/٣٢٢ ، جوهرة ١/١٣٥

لباب ١/١٣٤ ، تبين ٢٤٨-٢٤٩/١ ، بحر ٢/٢١٣ ، رمز ١/٦٨

أبو السعود ١/٣٦٦ ، عنائه وفتح ١٤٥-١٤٦/٢ ، بناية ٢/١٠٥٥ ،

عند قالوطية ١/٢١٢ ، مجمع ودرمنتقى ١/١٨٩ ، در مختار ٨٤٨-٨٤٩

مراقى الفلاح ٥١٩ ، ط در ١/٣٨٤

قوله " طروى ابن حبان فى صحيحه والحاكم الخ " الحاكم فى الفضائل

٣/٢٠٤ ، وقال صحيح على شرط مسلم . البيهقى فى الجنائز باب الجنب يستشهد فى المعركة ١٥/٤ .

١٧٧ - مسألة : ولو أن المرأة الحائض استشهدت روى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة أنه قال تغسل لأنها خرجت من الحيض إذا قتلت . وروى المعلى عن أبي يوسف عن أبي حنيفة أنها لا تغسل لأن الحائض لم يكن عليها الغسل قبل الموت . ولو أنها استشهدت حين طهرت قبل أن تغتسل فإن نى قول أبي حنيفة فى الروايتين جميعاً فإنها تغسل وفى قول أبي يوسف ومحمد فى كل هـذا لا يغسل (١) .

(١) قال فى البدائع : الحائض والنفساء إذا استشهدتا فإن كان ذلك بعد انقطاع الدم وطهارته قبل الاغتسال فالكلام فيها وفى الجنب سواء . وإن كان قبل انقطاع الدم فنحن أبا حنيفة فيه روايتان فى رواية يفسلان كالجنب لوجود شرك الاغتسال وهو الحيض والنفساء . وفى رواية لا يفسلان لأنه لم يكن وجب بعد قبل انقطاع الدم فلو وجب وجب بالموت والاغتسال الذى يجب بالموت يسقط بالشهادة ولا يشترط الذكورة لصحة الشهادة بالاجتماع لأن النساء مخاطبات بخاصة من يوم القيامة من قتلهن فيبقى طمهن أثر الشهادة ليكون شاهداً الهن كالرجال أهـ ٣٢٢-٣٢٣ / ١ ، مسرور ٥٨ / ٢ ، تبیین ٢٤٩ / ١ بحر ٢ / ٢١٣ ، رمز ٦٨ / ١ ، أبوالسعود ٣٦٦ / ١ ، غنایة وفتح ١٤٧ / ١ بناءه ١٠٥٧ / ٢ ، مجمع ودر منتهی ١٨٩ / ١ ، در مختار ٨٤٨ / ١ مراقى الفلاح ١٩٥ ، لباب ١٣٤ / ١ ، در ٣٨٤ / ١ وفى رد المحتار بعد قوله " الحائض " المراد بها من كانت من ذوات الحيض لا من اتصفت بالحيض واقتصر على الحائض ولم يفصل فى النفساء لأن النفساء لا أحد لأتله أهـ ٨٤٨ / ١ ، ط در ٧٨٤ المرجح قول الامام وجوب غسل الشهيد فى الجميع أى فى الصبى والمجنون والجنب والحائض والنفساء كط فى اللباب .

قال فى التصحيح : ورجح دليله فى الشرح . وهو المصطلح عليه عند النسفى . والمفتى به عند المحبوسى أهـ ٢٣٤ / ١ .

باب الصلاة على الميت وسلسله (١)

١٧٨ - مسألة: ولو أن المأموم صلى على جنازة وكبر تكبيرة أو تكبيرتين ثم جاء رجل فأن في قول أبي حنيفة ومحمد لا يدخل في الصلاة ما لم يكبر المأموم تكبيرة أخرى، بعد حضوره . وفي قول أبي يوسف حين حضر . ولو أنه جاء إلى المأموم وقد كبر أربع تكبيرات قبل أن يسلم المأموم فإنه لا يدخل معه في قياس قول أبي حنيفة ومحمد وقد فاتته الصلاة . وفي قول أبي يوسف يكبر ويدخل مع المأموم وقد بقي عليه ثلاث تكبيرات يكبر بعد ما سلم المأموم . (٢)

(١) قال في الدرر: والصلاة عليه صفتها فرض كفاية بالاجتماع فيكفر منكرها لأنه أنكر الاجتماع قنينة كدفنه وفسله وتجهيزه فإنه فرض كفاية ١٥١/٨١ وفي أبي السعود: وهي - أي الصلاة على الجنازة - فرض كفاية بالاجتماع وفي القنية من أنكرها كفر لا نكراه الاجتماع وإنما كانت على الكفاية لأن في الإيجاب على الجميع استحالة أو حرجاً فاكفى بالبعض نهى سبب وجوبها الميت المسلم فإنها تضاف إليه وتكرر بتكرره حموى وركنها التكبيرات والقيام وسنتها التحميد والثناء والدعاء وآدابها كثيرة بحر وفتح وأفضل صفوفها آخرها وفي غيرها أولها اظهرها للتواضع لتكون شفاعته أدمى إلى القبول شرنبلالية ١٥١/٣٥، بدائع ١١١/٣١١، جوهرة ١٢٤/١، تبين ٢٦٨-٢٦٩، بحر ٨٢-٨٣، عنابة ١١٦-١١٧، بناية ٧٧٧/٢، فتح باب الخطاية ٧٤٤٨، شرنبلالية ٧٣٣/٧ مجمع رد ومنقح ١٨٢/١، مراقى الفلاح ٤٧٧

وفي أبي السعود: وفسله فرض كفاية بالاجتماع واختلفوا في سببه فقيل الحدث الحال بالموت لأن الموت سبب لا سترخاء المقاصل وزوال الحقل قبل الموت وأنه حدث وكان ينبغي أن يكون مقصوراً على أعضاء الوضوء إلا أنه لما كان نظير الجنابة لا يتكرر في كل يوم فلا يؤدى غسل جميع البدن إلى الحرج أخذنا بالقياس وقيل السبب هو النجاسة لأن آدمى له دم سائل فيتنجس بالموت قياساً على سائر الحيوانات التي لها دم فخلقاً للنجاسة احتباس الدم في العروق نهائياً ٣٤٤-٣٤٥، بدائع ٢٩٠-٢٩١، جوهرة ١٢٨/١، عنابة وفتح ١٠٥/٢، بناية ٩٤٨-٩٤٩، فتح باب الخطاية ٧٣٤٤ .

(٢) قال في غنية المتملئ: والمسبوق وهو من لم يحضر عند أول التكبير =

.....

== اذا حضر لا يشرع طلم يكبر الا طم تكبيرة قال حضوره بخلاف من كان
حاضرا عند تكبيرة سبقه الا طم بها فانه لا ينتظر لانه ضروري اذا لا يمكن
المقارنة الا بخرج وهو مدفوع وهذا عند أبي حنيفة ومحمد وقال أبو يوسف
يكبر المسبق أيضا كما حضر تكبيرة الافتتاح تليها على سائر الصلوات
ولهما أن كل تكبيرة بمنزلة ركعة فكل أن المسبق لا يأتي بطاقته من
الركعات قبل فراغ الا طم بل يتابعه فيط بقی ويقضى طاقته بعد سلامة
فكذا هنا لا يأتي بالتكبيرات التي مضت قبل فراغ الا طم بل يتابعه فيط
بقي منها ويقضى ما مضى بعد سلامه قال في الكافي الا أن أبا يوسف
يقول في تكبيرة الافتتاح معنيان معنى الافتتاح والقيام مقام ركعة
ومعنى الافتتاح مرجح فيها بدليل تخصيصها برفع اليد عندها انتهى
وهذا منه يفيد ترجيح قول أبي يوسف وهو ظاهر. ولو لم ينتظر وكبر لا تفسد
صلاته عند هاتلك التكبيرة فير معتبرة بل المعتبر ما كبر بعد ها مع
الا طم حتى لو اعتد بها وكبر ثلاثا سواء فسدت صلاته. وان جاء بعد
ما كبر الرابعة فاتته الصلاة عند هط وعند أبي يوسف يكبر فاذا سلم
الا طم قضى ثلاث تكبيرات. وذكر في المحيطة أن عليه الفتوى. وذكر
أيضا أن محمدا معه هنا لأنه لو انتظر تفوته الصلاة بخلاف ما لو أدركه
قبل ذلك. ثم المسبق يقضى طاقته من التكبيرات بعد سلام الامام
متوالية من غير دعا لئلا ترفع قبل فراغه فتبطل صلاته فاذا رفعت على
الأكتاف قبل فراغه يقطع التكبير لأنها بدلت وقيل وضعها على الأكتاف
لا تبطل وان رفعت على الأرض. ومن محمد ان كانت الى الأرض أقرب
يأتي بالتكبير وان كانت الى الأكتاف أقرب فلا وقيل لا يقطع حتى تبعد
والأول أصح أهـ ٥٨٧-٥٨٨، مسبوک ٢/٦٦، بدائع ١/٣١٤، تبیین
١/٢٤٢-٢٤١، بحر ١٩٩-٢٠٠/٢، رمز ٦٥-٦٦/٢، أبوالسعود
١/٣٥٦-٣٥٥، فتح وعنايه ١٢٥-١٢٦/٢، بنایه ٩٩٨-١٠٠٠/٢
فتح باب العناية ٢٥١-٢٥٢/١، درر وشرنبلالية ١٦٤/١، مجمع
ودر منتقى ١/١٨٤، در مختار ٨١٩-٨٢٠/١، مراقی الفلاح ٤٨٩-
٤٩٠، خانيه ١/١٩٢، هندیه ١/١٦٥، در ٣٧٤-٣٧٥/١

١٧٩ - مسألة : أم الولد لا يحل لها أن تغسل مولاها وفي قول زفر يجوز لها أن تغسل مولاها وهو قول أبي حنيفة الأول روى على ابن صالح عن أبي يوسف عن أبي حنيفة أنه كان يقول بذلك ثم رجع وقال لا تغسله . (١)

(١) قال في البدائع : ولو كان فيهن أم ولده لم تغسله في قول أبي حنيفة الآخر وفي قوله الأول وهو قول زفر والشافعي لها أن تغسله لأنها معتدة فأشبهت المنكحة . ولنا : ان الطلاق لا يبقى فيها بقاء العدة لأن الطلاق فيها كان ملك يمين وهو يعتق بموت السيد والحرية تناهى ملك اليمين فلا يبقى بخلاف المنكحة فإن حرمتها لا تنافى ملك النكاح كما في حال حياة الزوج . وكذا لو كان فيهن أمته أو مدبرته أما الأمة فلأنها زالت عن ملكه بالموت إلى الورثة ولا يباح لأمة الغير عورته فيرانها لو يمتعه تيممه بغير خرقه لأنه يباح للجارية مس موضع التيمم بخلاف أم الولد فإنها تعتق وتلتحق بسائر الحرائر الأجنبية . وأما المدبرة فلأنها تعتق ولا يجب عليها العدة . ثم أم الولد لا تغسله فلأن لا تغسله هذه أولى أه ١/٣٠٥ ، مسوك ٢/٧٠ ، الجوهرة ١/١٢٦ .

١٨٠ - مسألة : رجل مات وقد ارتدت امرأته قبل موته لا يجوز لها أن تغسله بالاتفاق ولو ارتدت بعد موت الزوج أو وطئها رجل بشبهة أو وطئها ابنته فإن في قول زفر يجوز لها أن تغسله لأن الفرقة لم يقع بهذا الفعل بعد موته وفي قول علطنا الثلاثة لا يجوز لها أن تغسله والفعل منها بعد الموت كالفعل منها في حال الحياة. (١)

(١) قال في البدائع : ولو ارتدت من الاسلام والحياذ بالله ثم أسلمت بعد موته لأن الردة توجب زوال ملك النكاح ولو طلقها طلاقاً رجعياً ثم مات وهي في العدة لها أن تغسله لأن الطلاق الرجعي لا يزيل ملك النكاح وأما إذا حدث بعد وفاة الزوج ما يوجب البينونة لا يباح لها أن تغسله عندنا وعند زفر يباح بان ارتدت المرأة بعد موته ثم أسلمت . وجه قول زفر ان الردة بعد الموت لا ترفع النكاح لأنه ارتفع الموت فبقى حل الفسل كما كان بخلاف الردة في حالة الحياة . ولنا : أن زوال النكاح موقوف على انقضاء العدة فكان النكاح قائم فيرتفع بالردة وإن لم يبق مطلقاً فقد بقي في حق حل المس والنظر وكما ترفع الردة مطلق الحل ترفع ما بقي منه وهو حل المس والنظر على هذا الخلاف إذا طاعت ابن زوجها أو قبلته بعد موته أو وطئت بشبهة بعد موته فوجب عليها العدة ليس لها أن تغسله عندنا خلافاً لزفر . ولو مات الزوج وهي معتدة من وطئ شبهة ليس لها أن تغسله . وكذا إذا انقضت عدتها من ذلك الخير عندنا خلافاً لأبي يوسف لأنه لم يثبت لها حل الفسل عند الموت فلا يثبت بعده أهـ ٣٠-٣١ / ٣٠ ، مسكوك ٢ / ٧٠ ، الجوهرة ١٢٦ / ١ .

١٨١ - مسألة : مجوس تحته مجوسية فأسلم الزوج ثم مات فـان

أسلمت امرأته قبل موته جاز لها أن تغسله بالاتفاق وان أسلمت

بعد موته ليس لها أن تغسله في قول زفر . وقال ابو يوسف لها

أن تغسله واسلامها بعد موته كما سلامها قبل موته وكذلك لو أن

رجلا جامع اخت امرأته بالشبهة ثم مات بعد ما ينقضى مدة

أختها جاز لا مرأته أن تغسله بالاتفاق . ولو مات ثم انقضت

مدة أختها في قول زفر لا يجوز لها أن تغسله وفي قول

أبي يوسف يجوز لها أن تغسله . (١)

(١) قال في البدائع : وإذا دخل الزوج بأخت امرأته بشبهة ووجبت

عليها العدة ثم مات فانقضت عدتها بعد موته فهو على هذا

الخلاف وكذلك المجوسى اذا أسلم ثم مات ثم أسلمت امرأته

المجوسية لم تغسله عندنا خلافا لأبي يوسف كذا ذكره الشيخ الا طام

السرخصى الخلاف في هذه المسائل الثلاث وذكر القاضى في شرحه

مختصر الطحاوى أن للمرأة أن تغسله في هذه المواضع عندنا وعند

زفر ليس لها أن تغسله أهـ ١/٣٠٥ ، مسوك ٢/٧٠ ، الجوهرة ٧١٢٦ .

١٨٢ - وإذا كبر الامام على الجنائز خمسا فان في قول أبي حنيفة وأبي يوسف يسلم المقتدى ولا يكبر مع الامام الخامسة وهو قول سفيان الثوري ، وروى عن أبي حنيفة أنه قال يمكث حتى يسلم الامام فسلم معه وقال زفر يكبر معه الخامسة على وجه التبع مثل تكبيرات العيد (١)

(١) قال في فتح باب العناية : ثم اطمأنه انما كان التكبير في الجنائز أربعا لما روى محمد في الآثار من أبي حنيفة عن حطاد عن ابراهيم أن الناس كانوا يصلون على الجنائز خمسا وستا وأربعا حتى قبض النبي صلى الله عليه وسلم ثم كبروا كذلك في ولاية أبي بكر ثم ولّى عمر ففعلوا ذلك فقال لهم عمر انكم أصحاب محمد متى تختلفون يختلف الناس بعدكم والناس حد يثو عهد بهجهل فاجمعوا على شيء يجمع عليه من بعدكم رأي أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أن ينظروا الى آخر جنازة كبر عليها فبأخذوا به ورفضوا ما سواه فوجدوا آخر جنازة كبر عليها أربعا ولا انقطاع الذي بين ابراهيم وعمر لا يعتبر عندنا وقد رواه أحمد من طريق آخر موصولا قال حدثنا وكيع حدثنا سفيان من طمر بن شقيق عن أبي وائل قال جمع عمر الناس فاستشارهم في التكبير على الجنائز فقال بعضهم كبر النبي صلى الله عليه وسلم سبعا وقال بعضهم أربعا فجمع عمر على أربعم كأطول الصلاة . وروى أبو نعيم الأصبهاني عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يكبر على أهل بدر سبع تكبيرات وعلى بنى هاشم خمس تكبيرات ثم كان آخر صلاته أربع تكبيرات الى أن خرج من الدنيا . وروى البيهقي والبراني عن ابن عباس أنه قال آخر جنازة صلى عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم كبر عليها أربعا . قال البيهقي : روى هذا الحديث من وجوه كلها ضعيفة الا أن اجتماع أكبر الصحابة على الأربع كالدليل على صحة ذلك فلو كبر الامام خمسا ترك المأموم متابعتة في الخامسة خلافا لزفر وهو رواية عن أبي يوسف لما روى مسلم عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال كان زيد بن أرقم يكبر على جنازة أربعا وأنه كبر على جنازة خمسا فسألنا فقال كان النبي صلى الله عليه وسلم يكبرها . =

.....

= وقد روى أن عليا كبر خمسا . قلنا ثبت النسخ بطرقنا آتفا عن زيد . يحتمل أن يكون بناء علي قول علي من تكبيرة على أهل بدر ستا وعلى الصحابة خمسا وعلى سائر المسلمين أربعا . وروى الطحاوي وابن أبي شيبة : عهد الرزاق في مصنفيهما والبخاري في تاريخه أن عليا صلى على ابن حنيفة فكبر عليه ستا ثم التفت اليها فقال انه بدرى . وقد انقرضت الصحابة فيكون التكبير بعدهم أربعا لا غير فيمن زاد يكون مخالفا للاجتماع المقرر فلا يكون فصلا مجتهدا فيه بخلاف تكبيرات العيد كذا ذكره المحققون وهو نظر لأنه نسخ بالاجتماع مختلف فيه كما علم في موضعه فلا يخرج من كونه فصلا مجتهدا فيه مع احتمال أن اجتمعهم كان على التكبير الأربع يجزى لا على الزيادة لا تجوز بدليل ما روى عن علي وزيد ولا يلزم من وقوع الأربع أخيرا أن يكون ناسخا لجواز أن يكون لبيان أدنى ما يجزى اذ لو كان ناسخا لساغ لهم بعده الزيادة . ثم اذا كبر الامام خمسا ينتظر المأموم تسليم الامام ولا يسلم قبله في المختار من الرواية عن أبي حنيفة ليصير متابعا له فيطويعت المتابعة فيه اذ البقاء في حرمة الصلاة ليس بخطأ انما الخطأ المتابعة في التكبير الخامس . وانه أنه يسلم حين اشتغل امامه بالخطأ لشروعية التحلل عقبيها بلا فصل وهذا بناء على تحقيق النسخ أ هـ ٢٥٠ - ١ / ٢٥٠ ، مبسوط ٦٣ - ٢ / ٦٤ بدائع ٣١٢ - ١ / ٣١٣ ، تبين ٢٤١ / ١ ، بحر ١٩٨ / ١ ، رمز ٦٥ / ١ أبو السعود ٣٥٥ / ١ ، كشف ٩١ / ١ ، فتح وناهيه ١٢٤ / ١ ، بنائيه ٩٩٥ / ٢ ، غنية العتملى ٥٨٥ - ٥٨٦ ، مجمع ودر منتقى ١٨٤ / ١ در مختار ٨١٧ - ٨١٨ / ١ ، در ١٦٧ / ١ ، ط در ٣٧٤ / ١ ، مراقبي الفلاح ٤٨٣ - ٤٨٤ قوله " وقد رواه أحمد موصولا . الخ " ورواه الطحاوي في الجنائز باب التكبير على الجنائز كم هو ؟ ٤٩٩ / ١ . البيهقي في الجنائز باب ما يستدل به على أن أكثر الصحابة اجتمعوا على أربع ورأى بعضهم الزيادة منسوخة ٣٧ / ٤ ، وفي فتح الباري : ورواه البيهقي باسناد حسن الى أبي وائل أ هـ ٢٠٣ / ٣ ، قوله " وروى أبو نعيم الأصبهاني الخ " قال البيهقي في الزوائد : رواه الطبراني في الكبير =

.....

== وفيه نافع أبوهرمز وهو ضعيف أهـ ٣/٣٥ . قوله " وروى البيهقي والطبراني عن ابن عباس الخ " البيهقي في الجنائز نفس الباب السابق ٤/٣٧ ، الحاكم في الجنائز ١/٣٨ ، قال في الزوائد : رواه الطبراني في الأوسط وفيه النضر أبو عمر وهو متروك أهـ ٣/٣٥
قوله لم يروى مسلم بن عبد الرحمن بن أبي لهي الخ " مسلم في الجنائز ٧/٢٦ ، أبو داود في الجنائز باب التكبير على الجنائز ٣/٥٣٧ .
الترمذي في الجنائز باب ما جاء في التكبير على الجنائز رقم ١٠٢٣ وقال حديث زيد بن أرقم حديث حسن صحيح . النسائي في الجنائز باب عدد التكبير على الجنائز ٤/٧٢ ، ابن ماجه في أبواب ما جاء في الجنائز باب ما جاء فيهن كبر خمساً رقم ١٥٠ . الطحاوي في الجنائز باب التكبير على الجنائز كم هو ؟ ١/٤٩٤ ، البيهقي في الجنائز باب من روى أنه كبر على جنازة خمساً ٤/٣٦ ، أحمد في الجنائز باب عدد تكبير صلاة الجنائز وما جاء في التسليم منها ٢/٢٣
قوله " وقد روى أن علياً كبر خمساً " الطحاوي في الجنائز باب التكبير على الجنائز كم هو ؟ ١/٤٩٧ ، الدارقطني في الجنائز باب التسليم في الجنائز واحد والتكبير أربعاً وخمساً وقراءة الفاتحة ٢/٧٣ .
البيهقي في الجنائز باب من ذهب في زيادة التكبير على الأربع إلى تخصيص أهل الفضل بها ٤/٣٧ ، ابن أبي شيبه ٣/١١٥ ، قوله " وروى الطحاوي وابن أبي شيبه وعبد الرزاق في مصنفيهما والخار في تاريخه . . الخ " الطحاوي في الجنائز باب التكبير على الجنائز كم هو ؟ ١/٤٩٧ ، ابن أبي شيبه ٣/١١٤ ، البخاري في تاريخه الصغير ٤٣ ولم يذكر أنه كان بدرياً .
قوله " لأخيه نسخ بالاجماع مختلف فيه " لم يكن الاجماع هو الناسخ انما كان الاجماع كاشفاً للنسخ الذي استقر بطائفة النبي صلى الله عليه وسلم في آخر حياته قال الترمذي : فان قلت كيف ثبت النسخ بالاجماع لأن الاجماع لا يكون الا بعد النبي صلى الله عليه وسلم ==

.....

== وأوان النسخ حياة النبي صلى الله عليه وسلم للاتفاق على أن لا نسخ بعده ؟ قلت : قد جوز ذلك بعض مشايخنا بطريق أن الاجماع يوجب علم اليقين كالنص فيجوز أن يثبت النص به . ولا جماع في كونه حجة أقوى من الخبر المشهور . فاذا كان النسخ يجوز بالخبر المشهور فجوازه بالا جطع أولى على أن ذلك الا جطع منهم انما كان على ما استقر عليه آخر أمر النبي صلى الله عليه وسلم الذي قد رفع كل ما كان قبله مما يخالف . فصار الا جطع مظهرا لما قد كان في حياة النبي صلى الله عليه وسلم فافهم أهـ

عمدة القارى ٧/٢٦ .

١٨٣ - مسألة : ولو أن رجلا مات ولا شيء له لا يجب الكفن على المرأة .

ولو أن المرأة ماتت ولا شيء لها فكفنها على زوجها في قول
أبي يوسف كما وجب كسوتها في حال حياتها على الزوج . وقال
محمد لا يجب الكفن على الزوج . وقد روى هذا الاختلاف عنهما
خلف بن أيوب أنه سمع منهما . (١)

(١) قال في البدائع: كفن الميت في ماله إن كان له مال ويكفن من
جميع ماله قبل الدين والوصية والميراث لأن هذا من أصول حوائج
الميت فصار كفنته في حال حياته . وإن لم يكن له مال فكفته على من
تجب عليه نفقته كما تلزمه كسوته في حال حياته إلا المرأة فإنه لا يجب
كفنها على زوجها عند محمد لأن الزوجية انقطعت بالموت فصار
كلاً جنبي وعند أبي يوسف يجب عليه كفنها كما تجب عليه كسوتها
في حال حياتها ولا يجب على المرأة كفن زوجها بالاجتماع لا يجب
عليها كسوته في حال الحياة . وإن لم يكن له مال ولا من ينفق عليه
فكفته في بيت الطال كفنته في حال حياته لأنه أمد لحوائج
المسلمين أهـ ٣٠٨-٣٠٩ / ١

وفي الدر المختار: وكفن من لا مال له على من تجب عليه نفقته
فإن تعددوا فعلى قدر ميراثهم واختلف في الزوج والفتوى على وجوب
كفنها عليه عند الثاني وإن تركت مالا غائبه ورجعه في البحر بأنه
الظاهر لأنه ككسوتها وإن لم يكن ثمة من يجب عليه نفقته ففي بيت
الطل فإن لم يكن بيت الطال محموراً أو منتظماً فعلى المسلمين تكفينه
فإن لم يقدرُوا سألوا الناس له ثوبا فإن فضل شيء رد للمتصدق وإن
علم ولا كفن به مثله ولا تصدق به مجتبي وظاهره أنه لا يجب عليهم
إلا سؤال كفن الضرورة لا الكفاية ولو كان في مكان ليس فيه واحد
وذلك الواحد ليس له إلا ثوب لا يلزمه تكفينه به ولا يخرج الكفن من
ملك المتسبب أهـ ٨١٠-٨١١ / ١ ، مجمع ودر منتقى ١٨٢ / ١ -

درر ١٦٢ / ١ ، مراقى الفلاح ٤٧٢-٤٧٣ ، جوهرة ١٢٦ / ١٢٧
تبیین ٢٣٨ / ١ ، بحر ١٩١ / ٢ ، أبوالستود ٣٤٩ / ١ ، فتح وعناية
١١٣ / ٢ ، بناءه ٩٧٨ / ٢ ، غنية المقلبي ٥٨٢-٥٨٣ ، طدر ٣٧ / ١

.....

== قوله " واختلف فى الزوج " أى فى وجوب كفن زوجته عليه . قوله " عند
 الثانى " أى أبى يوسف وأما عند محمد فلا يلزمه لا نقطاع الزوجية بالموت
 وفى البحر من المجتبى أنه لا رواية من أبى حنيفة لكن ذكر فى شرح
 المنية عن شرح السراجية لمصنفها أن قول أبى حنيفة كقول أبى يوسف
 قوله " وإن تركت ما لا الخ " اعلم أنه اختلفت العبارات فى تحرير
 قول أبى يوسف فى الخانية والخلاصة والظهيرية أنه يلزمه كنفها وإن
 تركت ما لا عليه الفتوى وفى المحيى والتجنيس والواقعات وشرح المجمع
 لمصنفه إذا لم يكن لها مال فكفنها على الزوج وعليه الفتوى وفى شرح
 المجمع لمصنفه إذا ماتت ولا مال لها فعلى الزوج الموسر أه ومثله فى
 الأحكام من المعتضى بزيادة وعليه الفتوى ومقتضاه أنه لو معسرا لا يلزمه
 اتفاقا وفى الأحكام أيضا من الحين كنفها فى مالها إن كان ولا فعلى
 الزوج ولو معسرا وفى بيت الطل أه والذى اختاره فى البحر لزومه
 عليه موسرا أولا لها مال أولا لأنه ككسوتها وهى واجبة عليه مطلقا قال
 وصححه فى نفقات الولوالجبة أه قلت وصارتها إذا طئت المرأة ولا مال
 لها قال أبو يوسف يجبر الزوج على كنفها والأصل فيه أن من يجبر على
 نفقة فى حياته يجبر عليها بعد موته وقال محمد لا يجبر الزوج والصحيح
 الأول أه فليتأمل . تنبيه قال فى الحلية ينبغى أن يكون محل الخلاف
 ما إذا لم يتم بها مانع يمنع الوجوب عليه حالة الموت من نشوزها أو
 صغرها ونحو ذلك أه وهو وجه لأنه إذا اعتبر لزوم الكفن بلزوم النفقة
 سقط بما يستلزمها . ثم اعلم أن الواجب عليه تكفينها وتجهيزها
 الشرعيان من كفن السنه أو الكفاية وحنول واجرة غسل وحمل ودفن
 دون ما ابتدع فى زماننا من مهللين وقراء مغنين وطعام ثلاثة أيام
 ونحو ذلك ومن فعل ذلك بدون رضا بقية الورثة البالغين يضمنه فى
 طاله أه رد المحتار ١٠/٨١ ، منحة الخالق ١٩١ / ٢ .

١٨٤ - مسألة : وقال زفر يجعل الحنوك في عنقه ومنخره وفي قول أبي يوسف
يجعل في لحيته ورأسه (١).

(١) الحنوك كصبور وكتاب كل طيب يخلط للميت أه قاموس ٢/٣٦٨ -
مختار الصحاح ١٥٩ ، وفي المصباح : والحنوك والحناط مثل رسول
وكتاب طيب يخلط للميت من مسك وذريعة وصندل وبنبر وكافور وفيرذ لك
مما يذر عليه تطيبا له وتحفيظا لروحته فهو حنوك أه ١/١٥٤
قال في المبسوط : ثم يوضع الحنوك في لحيته ورأسه ويوضع الكافور
على مساجده يعني جبهته وأنفه ويديه وركبتيه وقد مر أنه كان يسجد
بهذه الأعضاء فتختص بزيادة الكرامة . ومن زفر رضى الله عنه قال يذر
الكافور على عينيه وأنفه وفمه لأن المقصود أن يتباعد الدود من الموضع
الذى ينثر عليه الكافور وأنط تخص هذه المخارق من بدنه بالكافور
لهذا أه ٢/٦٠ ، بدائع ١/٣٠٨ ، جوهرة ١/١٢٦ ، لباب ١/١٢٧
تبين ١/٢٣٧ ، بحر ١٨٦-١٨٧/٢ ، رمز ١/٦٤٠ ، أبوالسعود ١/٨٤٦
كشف ١/٨٩ ، عنايه وفتح ٢/١١٠ ، بثايه ٩٥٧-٩٥٨/٢ ، فتح باب
العناية ١/٢٤٥ ، قهستانى ١/١٧٣ ، غنية المتطلى ٥٧٩ ، مجمع
ودر منتقى ١/١٨٠ ، درر ١/١٦١ ، مراقى الفلاح ٤٦٩-٤٧٠ ، الاختيار
١/٩٢ ، هندية ١/١٦١ ،
وفي الدر المختار : يجعل الحنوك وهو بفتح الحاء العطر المركب
من الأشياء الطيبة غير زعفران وورس لكرهته يط للرجال وجعلها نسي
الكن جهل على رأسه ولحيته ندبا والكافور على مساجده كرامة لها أه
قوله " ندبا " راجع الى توله وجعل والأولى ذكره بلصقه ط .
قوله " على مساجده " مواضع سجوده جمع مسجد بالفتح لا غير وهو
الجبهة والأنف واليدان والركبتان والقطن فتح وسوا فيه المحصرم
وفيره فطيب ويغلى رأسه امداد من التأتراخانية " قوله " كرامة لها "
فانه كان يسجد بهذه الأعضاء فتختص بزيادة كرامة وصيانة لها عن
سرعة الفساد درر أه رد المختار ٨٠٢-٨٠٣/١ ، ط در ٣٦٧/١
قول المصنف " قال زفر يجعل الحنوك في عنقه " لم تذكر كتب الحنفية
جعل الحنوك في الرقبة من زفر كما ذكر المصنف .

١٨٥ - مسألة : وإذا تيمم الرجل صلى على الجنابة ثم أتى بأخرى فان نسي قول أبي حنيفة وأبي يوسف ان لم يكن هناك وقت يمكنه أن يتوضأ جاز له أن يصلي بذلك التيمم . وقال محمد لا يجوز عليه أن يعيد التيمم .

ذكر الاختلاف في نوادر الصلاة وقال زفر مثل قول محمد . (١)

١٨٦ - مسألة : إذا غسل الميت وكفن وقد بقي من بدنهما عضو فانه يخرج ويغسل ذلك العضو . وإذا بقي اصبع أو نحوه فانه لا يغسل بعد ما كفن . وقال محمد يغسل على كل حال والاختلاف ذكر في نوادر الصلاة . (٢)

(١) قال في المبسوط : وتيمم لصلاة الجنابة إذا خاف فوتها في المصير عندنا وكذلك لو افتتح الصلاة ثم أحدث تيمم ونسي وقد بينا هذا فيم سبق فان صلى على جنازة بالتيمم ثم جئ بجنازة أخرى فان وجد بينهما من الوقت ما يمكنه أن يتوضأ فعليه إعادة التيمم للصلاة على الجنابة الثانية لأنه تمكن من استئصال الطاء بعد التيمم للأول فانه يجد فرجة من الوقت ذلك القدر فله أن يصلي بتيممه على الجنابة الثانية عند أبي يوسف رحمه الله تعالى لأن الحذر قائم وهو خوف الفوت لو اشتغل بالوضوء وعند محمد رحمه الله تعالى يعيد التيمم على كل حال ذكره في نوادر أبي سليمان رحمه الله تعالى لأنه تجددت ضرورة أخرى فعليه تجديد التيمم أهـ ٢ / ٦٦

(٢) قال في المبسوط : قوم صلوا على ميت قبل أن يغسل قال تعاد الصلاة بعد الغسل لأن الطهارة في حق معتبرة للصلاة عليه كما هي معتبرة في حق من يصلي عليه . ولو صلى بغير طهارة على جنازة أعادها بعد الطهارة فكذا هذا وكذلك لو غسله وبقي عضو من أعضائه أو قدر لعمه فان كان قد لف في كفته وقد بقي عضو لم يصبه الطاء يخرج من الكفن فيغسل ذلك العضو بالانفاق وان كان الباقي شيئاً يسيراً كالأصبع ونحوه فكذلك عند محمد رحمه الله تعالى لأن الأصبع في حكم العضو بدليل اغتسال الحي . وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يخرج من الكفن لأنه لا يتيقن بعدم وصول الطاء إلى ذلك القدر فلعنه أسرع اليه الجفاف لقلته وهذا الخلاف في نوادر أبي سليمان رحمه الله تعالى أهـ

باب صلاة الكسوف (١)

١٨٧ - مسألة : لا يجهر في صلاة الكسوف بالقراءة في قول أبي حنيفة .

وفي قول أبي يوسف يجهر بها . وقول محمد مضطرب مرة مع

أبي حنيفة ومرة مع أبي يوسف . (٢)

(١) قال في لسان العرب : كسف القمر يكسف كسوفاً . وكذلك الشمس كسفت

تكسف كسوفاً . ذهب ضوءها وأسودت . وبعض يقول انكسف وهو خطأ

وكسفها الله وكسفها . والأول أعلى . والقمر في كل ذلك كالشمس .

وكسف القمر . ذهب نوره وتغير إلى السواد . والكثير في اللغة وهو

اختيار الفراء أن يكون الكسوف للشمس والخسوف للقمر أهـ ٩/٢٩٨ ،

تاج العروس ٦/٢٣٢ ، قاموس ٣/١٩٦ ، مصباح ٥٣٣-٥٣٤/٢ -

مختار الصحاح ٥٧٠ ، مغرب ٢/٤٠٧

صفة صلاة الكسوف . قال في عهد القاري : وهي سنة وليست بأجبة

وهو الأصح . وقال بعض مشايخنا . إنها واجبة للأمر بها . ونص في

الأسرار على وجوبها أهـ ٦/٤٧ ، بناية ٢/٨٩٦ ، فتح ٢/٨٤

وأما خسوف القمر فالصلاة فيها حسنة . قال في الرمز : وقد أطلق

الشيخ الحكم فيهما . والتفصيل فيه أن صلاة الكسوف سنة أو واجبة

وصلاة الخسوف حسنة وكذا البقية أهـ ١/٦ ، أي صلاة الظلمة والريح

والفزع ، بدائع ١/٢٨٢ ، در مختار ١/٧٩٠

وفي غنية المتطلي : لا جماعة في خسوف القمر للحرج فيها وكذا في

كل أمر فزع كالريح والظلمة الشديدة والزلزلة واستمرار الطر والثلج

ونحو ذلك للحرج في الاجتماع في جميع ذلك أهـ غنية ٤٢٧ .

تبيين ١/٣٣٠ ، مجمع ودر منتقى ١/١٣٩ .

(٢) قال في غنية المتطلي : وصفتها : أن يصلي الإمام الذي يصلي الجمعة

بالناس ركعتين بلا أذان ولا إقامة كل ركعة بركوع واحد كسائر

الصلوات وطيل فيها القراءة فيقرأ في كل منبط نحو البقرة . ويخفي

القراءة عند أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه ويخفيها يجهر ومن

محمد كقول أبي حنيفة ثم يدعو بعد الصلاة حتى تنجلي الشمس

وأن لم يحضر ألام الجمعة صلى الناس فرادى وكذا في خسوف القمر

يصلون فرادى وكذلك عند حدوث فزع من شدة ظلمة أو ريح أو نحو --

.....

== ذلك وأما الاختلاف والجهر قلها ما في الصحيحين
عن عائشة قالت جهر النبي صلى الله عليه وسلم في صلاة الكسوف
بقرائته . وللمخاري من حديث أسد جهر عليه الصلاة والسلام في
صلاة الكسوف رواه أبو داود والترمذي وحسنه وصححه ولفظه صلى
عليه السلام صلاة الكسوف فجهر فيها بالقراءة . وأبي حنيفة
رضي الله عنه ما تقدم من حديث سمرة . وروى أحمد وأبو يعلى في
مسنديهما عن ابن عباس صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم الكسوف
فلم أسمع منه حرفاً من القراءة وفيه ابن لهيعة . ورواه أبو نعيم في
الحلية من طريق الواقدي عن ابن عباس رضي الله عنهما قال صليت
إلى جنب رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم كسفت الشمس فلم أسمع
له قراءة . فرواه البيهقي في المعركة من الطريقين ثم من طريق
الحكم بن أبان كما رواه الطبراني ثم قال وهو لا . وإن كانوا لا يحتج
بهم لكنهم عدد وروايتهم توافق الرواية الصحيحة عن ابن عباس
في الصحيحين أنه عليه الصلاة والسلام قرأ نحو من سورة البقرة .
قال الشافعي فيه دليل على أنه لم يسمع ما قرأ إذ لو سمعه لم يقدره
بغيره . ووافق أيضاً رواية محمد بن اسحاق بإسناده عن عائشة
قالت فحسرت قراءته . وإذا حصل التماس وجب الترجيح بأن الأصل
في صلاة النهار المخافة . يقول أبي حنيفة رضي الله عنه قال
مالك والشافعي : وإن يصلون فرادى إذا لم يحضرا امام الجمعة
تحرراً من الفتنة بالاختلاف في التقديم والتقدم كل في الجمعة .
وفي الزخيرة الجمعة فيها سنة . وفي المحيكة الجمعة أفضل . وتجوز
فرادى ومن أبي حنيفة رضي الله عنه أن شأوا صلوا ركعتين
وإن شأوا صلوا أربعاً وإن شأوا أكثر . وقد ورد بمعناه حديث
النعمان بن بشير قال كسفت الشمس على عهد رسول الله صلى الله
عليه وسلم فجعل يصلي ركعتين ركعتين يسأل حتى تجلت الشمس .
رواه أبو داود والنسائي بإسناد صحيح . ولكن هذا غير ظاهر
الرواية . وظاهر الرواية هي الركعتان . ثم الداء الذي أن
تجلى الشمس وهو مخيران شاء دعا مستقبلاً جالسا أو قائماً أو
يستقبل القوم بوجهه يدعوا هؤلاء . قال الحلواني هذا حسن . ==

.....

== ولا خطبة فيها عندنا وبه قال مالك وأحمد وعند الشافعي تسعين
خطبتان بعد الصلاة أھ ٤٢٤-٤٢٦ ، مسوط ٧٥-٧٦/٢ ، بدائع
٢٨٠-٢٨٢/١ ، الاختيار ٧٠/١ ، جوهرة ١١٥-١١٦/١ ، الباب ١١٩-
١٢٠/١ ، تبين ٢٢٨-٢٣٠/١ ، بحر ١٨٠-١٨١/٢ ، رمز ٦-٦٢/١
كشف ٨٥-٨٦/١ ، أبو السعود ٣٣٢-٣٣٤/١ ، مناه ٨٤-٩٩/٢
بناه ٨٩٦-٩١١/٢ ، معدة الرواية ١٧٦/١ ، قهستاني ١٣٤-١٣٦/١
مجمع ودر منقذ ١٢٨-١٣٩/١ ، در مختار ٢٨٨-٢٩٠/١ ، درر ١٤٦-
١٤٧/١ ، مراقى الفلاح ٤٤٦-٤٤٧ ، در ٣٥٧/١ ، هندية ١٥٣/١
الصحيح قول الامام عدم الجهر بالقراءة . قال في اللباب : قال في
التصحيح قال الا سيجابى في زاد الفقهاء والعلامة في التحفة
والصحيح قول أبي حنيفة قلت وهو الذى قول عليه النفسى والمحوى
وسدر الشريعة أھ ١١٩/١

قوله : " وعندهما يجهر ومن محمد كقول أبي حنيفة " وفي الصحيح
قول محمد مضطرب وقال حصن الأئمة الظاهر أنه مع أبي حنيفة وذكره
الحاكم مع أبي يوسف أھ وفي البدائع وقول محمد مضطرب ذكر نفسى
طامة الروايات قوله مع أبي حنيفة أھ شلى على التبيين ٢٢٩/١ .
جوهرة ١١٦/١ ، مجمع ١٣٨/١ ، قهستاني ١٣٥/١ ، تعليق
الأصل ٤٤٥-٤٤٦/١

قوله : " ولا خطبة فيها عندنا " قال القهستاني ولا يخطب عندنا فيها
بلا خلاف كل في التحفة والمحيك والكافى والهداية وشروحها لكن
في النظم يخطب بعد الصلاة بالاتفاق ونحوه في الخلاصة وقاضى خان أھ
وهلى الثانى يبتنى ما مرفى باب العهد من عد الخطب عشرا لكن
المشهور الأول وهو الذى في المتن والشرح وفي شرح المنيف أنه قال
بـه مالك وأحمد قال في البحر وما ورد من خطبته عليه
الصلاة والسلام يوم مات ابنه إبراهيم وكسفت الشمس فانط كان للرد
على من قال أنها كسفت لموته لا لأنها مشروعة له ولذا خطب
عليه الصلاة والسلام بعد الانجلاء ولو كانت سنة له لخطب قبله كالصاح
والدط أھ رد المحتار ٧٨٩/١ ، قهستاني ١٣٥/١

قوله " ما فى الصحيحين من طائفة الخ " البخارى فى الكسوف سباب ==

.....

== الجهر بالقراءة في الكسوف ٢/٣١ ، مسلم في الكسوف ٢٠٣-٢٠٤/٦
أبو داود في الصلاة باب القراءة في صلاة الكسوف ١/٧٠٢ ، الترمذي
في أبواب الصلاة باب طجاء في صفة القراءة في الكسوف رقم ٥٦٣ وقال
هذا حديث حسن صحيح . الدحاوي في الصلاة باب القراءة في
صلاة الكسوف كيف هي ١/٣٣٣ ، الدارقطني في الصلاة باب صفة
صلاة الكسوف والكسوف وهيئة ٢/٦٣ ، أحمد في الصلاة أبواب
صلاة الكسوف باب القراءة في صلاة الكسوف وهل تكون سرا أو جهرا
١٨٢-١٨٣/٦ ، قوله " وللبخاري من حديث أسامة " لم أجده في
البخاري .

قوله " ولأبي حنيفة رضي الله عنه ما تقدم من حديث سمرة " ولفظه :
حدثني ثعلبة بن عباد العبدى من أهل البصرة أنه شهد خطبة
يومئذ لسمرة بن جندب قال قال سمرة : بينما أنا وظلام من الانصار
نرمى فرضين لنا حتى اذا كانت الشمس قيد رمحين أو ثلاثة في حين
الناظر من الأفق أسودت حتى آفست كأنها تنوء فقال أحدنا
لصاحبه : انطلق بنا الى المسجد نؤا لله لمحدثن شأن هذه الشمس
لرسول الله صلى الله عليه وسلم في امته حدثنا قال فدفعنا فاذا هو
بشارز فاستقدم فصلى فقام بنا كأول ما قام بنا في صلاة قط لا نسمع
له صوتا . قال ثم ركع بنا كأول ما سجد بنا في صلاة قط لا نسمع له
صوتا ثم فعل في الركعة الأخرى مثل ذلك . قال فوافق تجلى الشمس
جلوسه في الركعة الثانية قال ثم سلم ثم قام محمد لله وأثنى عليه
وشهد أن لا اله الا الله وشهد أنه عبده ورسوله . ثم ساق أحمد
بن يونس خطبة النبي صلى الله عليه وسلم رواه أبو داود في الصلاة
باب من قال أربع ركعات ١/٧٠٠ ، واللفظ له . الترمذي في أبواب
الصلاة باب ما جاء في صفة القراءة في الكسوف رقم ٥٦٢ مختصرا .
وقال حديث سمرة حديث حسن صحيح . النسائي ١٤٠/٣ . ابن
ماجه في أبواب إقامة الصلاة باب طجاء في صلاة الكسوف رقم ١٢٥٦
مختصرا . الدحاوي في الصلاة باب القراءة في صلاة الكسوف كيف
هي ١/٣٣٣ ، مختصرا . أحمد في الصلاة أبواب صلاة الكسوف
باب من روى أنها ركعتان كالركعات المعتادة ١٨٩-١٩٠/٦ - ==

.....

== الحاكم ١/٣٣٤ ، مختصرا و ٣٣٠ مـسـولا .

الفرض : تثنية غرض وهو الهدف الذى يرمى اليه بنحو السهام .
قيده ربحين أو ثلاثة : بكسر القاف أى قدر ربحين أو ثلاثة عسنى
ارتفاعها . آضت : بعد الهزمة أى صارت كأنها تنوء ، والتنوء بفتح
التاء بعدها نون مشددة مضمومة هى نوع من نبات الأرض فيها وفى
ثمرها سواد قليل . حدثا : بحى أنه لابد من تجديد شىء فى أمور
الدين بسبب هذا الكسوف ولأنهم تعودوا أن الحوادث تكون سببا فى
نزول الأحكام . فدفعنا : أى أسرعنا . فاذا هو بارز : أى ظاهر فى
وسط الناس أه بلوغ الأمانى شرح الفتح الربانى ١٨٩ / ٦ ، بنائيه
١٠٠ / ٢ ، الباب ١/٣٣٥

قوله " وروى أحمد وأبو حنبل فى مسند يهبط عن ابن عباس الخ " رواه أحمد
فى الصلاة فى أبواب الكسوف باب القراءة فى صلاة الكسوف وهل تكون
سرا أو جهرا ؟ ١٨١ / ٦ ، وفى مجمع الزوائد : رواه أحمد وأبو حنبل
والطبرانى فى الأوسط وفيه ابن لهيعة وفيه كلام أه ٢٠٧ / ٢ ، وفى
الدراية : ورواه الطبرانى وليس فيه ابن لهيعة أه ١٥٦ / ١
قوله " عن ابن عباس فى الصحيحين " البخارى فى الكسوف باب صلاة
الكسوف جماعة ٢٧-٢٨ / ٢ ، مسلم فى الكسوف طاعرض على النبى صلى الله
عليه وسلم فى صلاة الكسوف من أمر الجنة والنار ١٢٢-١٢٣ / ٦
قوله " عن عائشة قالت فحرزت قرأته " رواه أبو داود فى الصلاة باب
القراءة فى صلاة الكسوف ١-٧٠-٧٠٢ / ١

قوله " حديث النعطن بن بشير الخ " رواه أبو داود فى الصلاة باب
من قال بركع ركعتين ٧٠٤ / ١ ، النسائى ١٤١ / ٣ ، ابن طاجه فى
أبواب إقامة الصلاة باب ما جاء فى صلاة الكسوف رقم ١٢٥٤ .
أحمد فى الصلاة فى أبواب الكسوف . فصل منه فيمن صلاها ركعتين
ركعتين حتى انجلت ١٩٤-١٩٥ / ٦ .

١٨٨ - مسألة : لا يصلى بالجعة فى الاستسقاء ولكنه الداء وهذا قول
أبى حنيفة ويقال هو قول أبى يوسف وقال محمد يصلى بالجعة
نحو صلاة العيد الا انه لا يكرر كذا يكرر فى العيد ويخطب بعد
الصلاة ويقرب الامام رداً . (١)

(١) ادخل المصنف باب الاستسقاء تحت باب الكسوف . وهذا خلاف
طاعليه كتب المذهب . الاستسقاء لغة : طلب سقى الطاء من الغير
قال فى القاموس واستسقى منه طلب سقياً وتقياً كاستسقى فيهماً
وسقاه الله الغيث أنزله له أهلاً ٤/٤٤ ، مختار الصحاح ٣٠٥ -
صباح ١/١٨١ ، مغرب ١/٢٢٩
وشرعاً : طلب المطر من الله عند حصول الجذب على وجه مخصوص
وهو مشروع فى موضع لا يكون لأهله لؤدسية وأنهار يشربون منها ويستقون
دوابهم وذرعههم أو يكون لا يكفى فان كان لهم فلا يخرجون للاستسقاء
حموى من البرجندى أهأه السحود ١/٣٣٤ ، جوهرة ١/١١٦
بحر ١/١٨١ ، شربلا لمة ١/١٤٧ ، رد المختار ١/٧٩٠ ، قهستانى ٧/٢٥
كيفية كذا فى السرمز : له أى للاستسقاء صلاة للمنفردين لا بجعة .
أشار بهذا الى أنها مشروعة فى حق المنفرد ولكن لم يتعرض لصفة
تلك الصلاة ما هى وقد اختلف فيها فخبار القدرى ليس فى
الاستسقاء صلاة سنونه بجعة فان صلى الناس وحداً جاز وسئل
أبو يوسف أبا حنيفة عنه فقال أما صلاة بجعة فلا ولكن فيه دعاء
واستغفار وان صلوا وحداً فلا بأس به وهذا ينفى كونها سننة
أو مستحبة ولكن ان صلوا وحداً لا يكون بدعة ولا يكره فكانه يرى
أباحتها فقط فى حق المنفرد وتكر صاحب التحفة وغيره أنه لا صلاة
فى الاستسقاء فى ظاهر الرواية وهذا ينفى مشروعيتها مطلقاً . وقال
محمد يصلى الامام أو نائبه ركعتين بجعة كذا فى الجمعة .
وأبو يوسف معه فى رواية مع أبى حنيفة فى أخرى لمحمد : طروى
عبد الله بن زياد أنه قال خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم
يستسقى فجعل الى الناس ظهره يدعو الله واستقبل القبلة وحول
رداءه صلى ركعتين وجهر فيهما بالقراءة . ولأبى حنيفة ما رواه
سلم ان رجلاً دخل المسجد يوم الجمعة ورسول الله صلى الله
عليه وسلم قائم يخطب الناس فاستقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم =

.....

== ثم قال يا رسول الله هلكت الأموال وانقلبت السبل فادع الله أن
يفيئتنا قال فرفع رسول الله عليه السلام يديه ثم اقال اللهم أغثنا
اللهم أغثنا اللهم أغثنا الحديث .

وتأويل ما رواه أنه فعله مرة وتركه أخرى والسنة لا تثبت بمثله بسبل
بالمواظبة . ثم عند محمد يخطب بعد الصلاة كخطبة العيد وعند
أبي يوسف يخطب خطبة واحدة ولا خطبة عند أبي حنيفة لأنها تبسج
للجفافة . ودعاء بالرفع صلف على قوله صلاة أي الاستسقاء دعاء أيضا .
واستغفار . وهو طلب المغفرة . لا قلب ردا . للام والقوم جميعا
وقال مالك بقلب القوم أردبتهم . وقال محمد بقلب الامام لما روى
أنفا ولها ما روينا . ولأنه دعاء فلا يسن فيه تغيير الثوب كسائر
الأدعية وما ذكر من قلبه عليه السلام ردا . كان تقاؤلا أو ليكون أثبت
على ما تقيه عند رفع يديه وصفته أن كان مريحا جعل أعلاه أسفله وأن
كان مدورا جعل الجانب الأيمن على الأيسر والأيسر على الأيمن .
وحضور ذمى بالرفع صلف على لا قلب ردا أي ولا فيه حضور ذمى .
وقال مالك أن حضروا لا يمنعون لأن البلية عامة . ولنا قوله تعالى :
" وما دعاء الكافرين إلا في ضلال " والمراد من الحضور الدعاء .

وانما يخرجون ثلاثة أيام متتابعين مشاة في ثياب خلقة فسيلية
خاضعين ناكسي رؤوسهم ويقدمون الصلاة في كل يوم قبل الخروج
ويجددون التوبة والاستغفار ويتراضون فيما بينهم ويستسقون
بالضعفة والشيخ والصبيان أهـ ١/٦١-٦٢ ، تبين ١/٢٣٠-٢٣١
بحر ١/١٨٢-١٨٣ ، أبو السجود ١/٣٣٤-٣٣٥ ، كشف ١/٨٧
مبسوط ٢/٧٨-٧٩ ، الأصل ١/٤٤٧ ، مختصر الطحاوي ٣٩
بدائع ١/٢٨٢-٢٨٣ ، الاختيار ١/٧٢-٧٣ ، جوهرة ١/١١٦-١١٧
لباب ١/١٢٠-١٢١ ، فتح ونهايه ٢/٩١-٩٢ ، بنهايه ٢/٩٢٢-٩٢٣
عمدة الرطاية ١/١٧٦ ، قهستان ١/١٣٥-١٣٦ ، غنية المتطلى
٤٢٧-٤٣٠ ، مجمع ودر منقذ ١/١٣٩-١٤٠ ، در مختار ١/٧٩٢-٧٩٣
در ١/١٤٧-١٤٨ ، مراقى الفلاح ١/٤٤٥-٤٤٩ ، ط در ١/٣٦٠-٣٦١
هندي ١/١٥٣-١٥٤

قوله في الرمز وأبو يوسف معه إلى آخره في البدائع ولم يذكر في

ظاهر الرواية قول أبي يوسف وذكر في بعض المواضع قوله مــــع ==

.....

== أبى حنيفة .

وذكر الطحاوى قوله مع قول محمد وهو الأصح أه ١/٢٨٢ ، غنية

المتملى ٤٢٧ .

الصحيح قول الإمام ليس فى الاستسقاء صلاة مسنونة فى جماعة .

فان صلى الناس وحدانا جاز ، وانما الاستسقاء الدعاء والاستخفار .

قال فى اللباب . وفى التصحيح : قال فى التحفة . هذا ظاهر

الرواية وهو الصحيح . قلت : وهو المعتمد عند النسفى والمحبو

وصدرا الشريعة أه ١/١٢١

قوله " ماروى عن عبد الله بن زيد . الخ " رواه البخارى فى

أبواب الاستسقاء باب تحويل الرداء فى الاستسقاء ٢/١٦

مسلم فى الاستسقاء ١٨٧-١٨٨/٦ ، أبوداود فى الصلاة باب أى

وقت يحول ردائه اذا استسقى ٦٨٩-٦٩٠/١ ، الطحاوى فى

الصلاة باب الاستسقاء كيف هو . وهل فيه صلاة أم لا ١/٣٢٤

الدارقطنى فى الاستسقاء ٢/٦٧ . أحمد فى الصلاة . أبواب صلاة

الاستسقاء . باب صفة صلاة الاستسقاء والخطبة لها والجهر

بالقراءة فيها ٦/٢٣٣

قوله " صلى ركعتين وجهر فيهما بالقراءة " زيادة من حديث آخر

ولفظه : عن عباد بن تميم عن أن رسول الله صلى الله عليه وسلم

خرج بالناس يستسقى فصلى بهم ركعتين جهر بالقراءة فيهما وحول

ردائه . ورفع يديه فدعا واستسقى واستقبل القبلة " رواه أبوداود

فى الصلاة جماع أبواب صلاة الاستسقاء وتفرعها ٦٨٦-٦٨٧ / ١ ؛

واللفظ له . الترمذى فى أبواب الصلاة باب ما جاء فى صلاة ==

من ٧٢ - سقط - "وذلك امرت وأنا أول المسلمين" آية ١٦٢ المتناسم
ص ٧١ س ٢١ سقط - وفي قول محمد بن جرير وان كان الثوب مملوا، وفي قول إسماعيل بن السمرقاني ان كان الثوب
ص ١١٦ س ٥ - سقط - محمد بن أبي عمير حدثنا الجواب كذا ...

ص ١٤٨ س ٨ - سقط - وقال بعضهم ريح كل شيء احابه مثل ريح الذئبي وريح الكرم ونحو ذلك. وقال بعضهم ...
ص ١٨٠ س ١ - سقط - ولم يرد في غسل عذبة خاتم حبيبا، وان رأى بللا ولم يذكر ...
ص ٢١٥ المسألة سكانها في آخر الباب

ص ٢١٨ س ٢ - سقط - نسى بالارض فذهب أثره جاز في قول أبي حنيفة. وقال محمد بن طه كان أبوابا لم يجرز الا الفل ...
ص ٢٢٤ س ٤ - سقط - وان كان لما هرا دس يرا يلبس ولو لم يرا الفل، فان الماء طاهرة فلو لم يرا حبيبا. وان كان جليبا فخل ...
ص ٢٥٥ باب اذا كان مكانه بسبب التيمم الذي في ص ٢٦٤

ص ٢٢٩ مسألة في المأوى قبل مساه ١٥٠ وفي مسألة: ولو ان امرأة كان حيضا فغسلت أياما بعد غزاة فزادت قبل أياما مرة وما وردنا
وما وردنا مرة حتى جاوز الغزاة. فان في قول أبي يوسف خمسة منه أياما مرة حتى، وفي قول محمد بن أبي حنيفة الأول منه أياما وليس
الخاصة لم يكن حيضا. وفي مسألة: ان يكون حيضا فتلون منه أحد أيامه لا يشبه الحيض بالظهر ولا يختم به. انظر المسألة ٧١٥١

ص ٥٨٦ س ٥ - سقط - في نسخة السوطي التاجر يري على العاشر
ص ٧٦٤ س ٢٥ قوله تعالى "والذين آمنوا واتبعتهم ذريتهم" الآية ١٤ الطور
ص ٨٢٢ س ١ - سقط - ثم فرض لها امران فان دخل بها ...

ص ٨٢٠ س ١٥ - سقط - لا تزوج مثل تلك المرأة بهذه المهر. وفي قول مالك يختلفان ويترادان. ولو وقع الاغتسال
فيها ابد ما طلقها قبل أن يدخل بها. فان في قول أبي حنيفة ومحمد لقول قول المرأة ان منعة مثلها. وفي قول
أبي يوسف لقول قول الزوج. وهذا الفصل ذكر في الجرح الكبير. ولو أنهما اختلفا بعد مسرت أحد الزوجين
فان الجواب في حال الحياة في حال تنكح النكاح. ولو وقع الاغتسال به في الوضوء بعد مسرتا جميعا فان وقع في القدر
فالقول قول ذريرة الزوج في قول أبي حنيفة. وفي قول أبي يوسف القول قول ذريرة الزوج الا أن يأتي بشئ مستكر
جدا. وفي قول محمد بن علي في حال الحياة. ولو أن الاغتسال وقع في كون التسمية فالقول قول
الذي أنكر التسمية بالاشفاق. وصار كأنه تزوجا ولم يسم لها مراهق ما أتت في قول أبي حنيفة لا ينعني بشئ.
وفي قول صاحبيه يقتضي بمهر مثلها كما يقتضي في حال الحياة. انظر المسألة ١٦٦٥-١٦٦٥/٥. الجرح الكبير ٩٠. الخ ٧٠٩٨، ٧٠٩٨.

ص ٨٩١ س ٢٤ - سقط - ثم الحيض خمسة ثم الطهر خمسة عشر ثم الحيض خمسة ثم الطهر خمسة عشر ...
ص ٩٤٥ س ٦ الكثرة الغير واضحة من بالولف.

- ١٠ من ثانيا : بيان سور الآيات القرآنية وأركانها.....
- ١٨ يحذف لقب المشرك باسم الهدى. لأن هذا اللقب سار عليه الأعمام.
- ٢١ قول صاحب الفوائد البرية "إمام المتكلمين وصاحب عقائد المسلمين" قول غير مقبول لأن عقائد المسلمين ليست ناقصة. ثم انه قد خالف أهل السنة في الصفات ونحو الرؤية. ونحو مسائل كثيرة منها: أن كلام الله تعالى يستحيل أن يسع.
- ٢٢ محمد بن محمد العبارة "في نسخة معتقدة السنة" لأنه ما تريد. فلا يرد عليك أنه نص معتقد أهل السنة وهو بخلافه في مسائل كثيرة. فنقدم بعضها في ص ٢١.
- ٥٢ هذه العبارة "إذا أتى أركان الإسلام بعد الإيمان" الأصح أن يقال: إذا أتى أركان الإسلام بعد الشهادتين. الحديث ابن عمر رضي الله عنهما بنى الإسلام على خمس شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله. وحديث الإيمان بفتح وسبعون شعبة فأخبرها قول لا إله إلا الله. الحديث. فهذا صريح بأن الصلاة أخرى أركان الإسلام بعد الشهادتين.
- ٥٤ المؤمل: هل تحس الزمان بما للأسى أم بما وجد به ؟ والصنف أظن مرجع الأذنين في ص ٥٤.
- ٦٤ السطر الثالث يحذف لأنه مذكور في ص ٦٧.
- ٧٨ قول المصنف "قد يقول أي الإمام رسالة محمد أيضا في قول أبي حنيفة". قول أبي حنيفة لهذا فيه مخالفة. فقد جاء في صحيح البخاري أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا قال سمع الله لمحمد قال اللهم ربنا الله محمد كثير أطيبا مباركا فيه. وفي صحيح مسلم: سمع الله لمحمد ربنا الله محمد مل السموات والأرض.
- ١١٠ قولنا أن الأصل لا يصير سارا لو افترق الصلاة بالفارسية اللفظ العبري. أصح دليلها أقوى. فلقوة دليل قولنا مرجع الاما أو حنيفة إليه.
- ١١٥ الأصح قول أبي يوسف وهو قول الجمهور المؤيد بالسنة من أنه صلى الله عليه وسلم كان يكبر بعد الفرائض. منه الإقناع وكان يقول سووا صغوسكم. الخ الحديث.
- ١٢٥٠ الأصح قول أبي يوسف أن سورة البقرة طاهر غير مكروه لقوله صلى الله عليه وسلم في حديث أبي قتادة أنها من الطواف فيه عليكم والطوافات.
- ١٢٠ يحذف كلام صاحب الهدى الذي اختاره في التحسين لأنه لا دليل للجمهور بكتابه الفاتحة بالتم على جهته وأنه لا دليل على أن فيه شفاء. وكذا الكتاب بالبول لا دليل على جواز ذلك. ولا دليل أن فيه شفاء.
- ١٢٢ قول صاحب البحر ترفعا. تفصيل حسن. لا يدل عليه دليل ولا قياس. وقد روى حماد بن عمار عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا كان الماء قلتين فإنه لا يغسل به. رواه أصحاب السنة والفقهاء لأبي داود وصححه الحاكم.
- ... وقوله صلى الله عليه وسلم إن الماء طهر ولا ينجس شيء..
- ١٢٥ قول صاحب غنية المصطفى "وان وجد لا غيرا - أي البئر - فأراده ميتة الخ" قول يخالف قوله صلى الله عليه وسلم إذا لمع الماء تلتين.
- ٢٢٠ قول المصنف "وإذا كان الدر لا الأخير.. الخ" قول يخالف قوله صلى الله عليه وسلم إذا لمع الماء تلتين لم يحمل الحديث. وصححه بشرطه.

٢٧١ قول المصنف "ولو أن رجلا حبسا... الخ" قول يرويه حديث أبي داود الملقب بالثوري. وهذا حديث بغير مصنف.

٢٧٠ قول المصنف "ولو أن غشة أهابها... الخ" قول مخالف لمنه.

٢٩٤ عند أبي حنيفة لم يخرج منه قوله وهو ذكر أنه لم يورث وفي الوصية سعة. لأن الواجب ملحوظ بالفرض في العمل فيجب مراعاة الترتيب بينه وبين الفرض. والورث عنه واجب وهو آخر أقواله. وعندهما يجوز. لأن مراعاة الترتيب بين السنة والمكتوبة غير واجبة. والورث عنه سنة مؤكدة. والأول قولنا لأن السنة والصلوة لا يكونان الدينين ولا دينين هنا. والورث سنة مؤكدة وهو قول الجمهور. فيبعد تحوله وجوب مراعاة الترتيب بينه وبين الفرض.

٢٩٠ قول المصنف "والما طلعت الشمس... الخ" هذه المسألة مخالفة لمنه لقوله صلى الله عليه وسلم أنه أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدركه العصر. ومن أدرك ركعة من الصبح قبل أن تطلع الشمس فقد أدركه الصبح. ورواه البخاري وسلم مرهين أي هريرة.

٢١٢ قول المصنف "إذا قعدت الراجعة قد أفسدت ثم فعله... الخ" هذا خلاف السنة لأن التسليم ركناً من ركعات الصلاة الأولى صلى الله عليه وسلم يحرمها التكبير وتحليلها التسليم.

٢٤٥ قول المصنف "وإذا نذر الرجل أية بالسجدة بالفارسية... الخ" هذا إجازة لترجمة الزكأن المترجمة بالفارسية. ولهذا يقول غير صحيح لهذا يرجع إلى الترجمة عنده. والترجمة لا تسمى قرآناً لأن الزكأن هو النظم العربي المبدوء بالهمزة الميم باللام. قال تعالى "يا أيها الذين آمنوا اقرأوا القرآن تذكروا فضل الله وتعلموا أن الله هو الغفور الرحيم". ثم أجازها بالسجدة الفارسية بخلافه تعالى السجود لا يجب على الفارسي أن يقرأه بالسجدة.

٥٠٤ الإرجاع قول أبي يوسف الجهر بالقراءة في صلاة الكسوف.

٥٠٧ قول المصنف "يرى بالجماعة في الاستسقاء... الخ" هذا القول مخالف للسنة. روى عنه ابن زياد أنه قال خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم يستقي فجعل إلى أن سطره يدعوا الله واستقبل القبلة وهو راوٍ وصل ركعتيه وجهر بهما بالقراءة. قال المصنف "جعل له أهل بأهله". الخ "هذا القول مخالف للسنة في الخيل المروية لقوله صلى الله عليه وسلم لعن الله اليهود لما هموا بالله عليهم سحرهم بجملة ثم باعوه فأكلوا ثمنه. وقول صاحب السراج "بالأجمع" يفهم منه إجماع العلماء على أن غير الخفية ممنوع ذلك قال في المتن: "ومما كانت عنه ما شئت من غير ما قبل القول بمرادهم من أن هذه الزكاة لم تنصف الزكاة على من هو من شرب الماء والأولاد والبن المأجنون وأصحابه وأبو عبيد الله ٢٧٦/٢٧٦".

٦٠٦ قول صاحب البدع "وإذا كان حال حركته تحت أرض... الخ" هذا تعريب الزكاة عند الخفية. فإن الزكاة عنده ما وجد منه من الجاهلية. وما كان معداً في كل الجنس. وعند أهل الحجاز: هو ما وجد منه من الجاهلية. فالمعدن لا يسمى بركائز عند الجمهور بل فيه الزكاة. كما فصل ذلك أبو عبيد في كتاب الأموال. وقال أبو عبيد: "وقد اختلفت الناس في معنى الركائز. فقال أهل العراق: المعدن والمال المدفون كلهما. وفي كل واحد منهما الجنس. وقال أهل الحجاز: الركائز المعدن المدفون خاصة وهو الذي فيه الجنس. قالوا: فأما المعدن فليس بركائز ولا هو في الجنس. إنما فيه الزكاة قطعاً".

الأموال ٢٤٤-٢٤٧.

٢٤٧ قول أبي يوسف في المرح.

الصفحة	الرقم	المصواب	الصفحة	الرقم	المصواب	الصفحة	الرقم	المصواب
١٢	١٠٤	لذته لذيت ذكر	١٤	٤٦٧	لقد	١٢	١٠٤	لذته لذيت ذكر
١١	١١٩	وطهر	٦	٤٧١	يقسم - متن	٥	١١٩	وطهر
١١	٧٥٠	أطافير	٧	٤٧١	لذسا	٨	١٢٤	أشكن التي يريها وان كان منوشا
٩	٧٥٥	مدر	٤	٤٨٩	كلم - متن	١٥	١٧١	فهرست وطهر
٤	٧٧٥	رضت - متن	١٦	٤٩٨	ان	١٨	١٥٧	غير
٢	٧٨٢	باطلة - متن	٤	٥٠٧	٤/٢٤٥	١٩	١٥٨	مختلف - متن
١	٧٨٢	عليه - متن	٤	٥٢٨	ان ساعة	١٢	١٦٢	اطراد الوفاة جار
٢	٧٩٢	في تخفف - متن	٢	٥٤٠	عليه	١٤	١٦٢	خاطب مع قطع
٤	٧٩٤	الد نظام - متن	٢٤	٥٤١	لهم	٥	١٥٧	سبريان
١	٧٩٦	يزوجها - متن	٢	٥٤٩	وروي - متن	٦	١٥٧	سبريان
٤	٨٠٠	ترجع	٢١	٥٥٢	أوانني	٤	٢٠٠	المكوم
٩	٨٠١	الها - متن	١١	٥٨٢	البذرة	١	٢٠٥	كائن غير
٢	٨١١	أسمت	٢	٥٨٦	ذكر	١٦	٢٤٤	كيفما كان
١٤	٨١٧	الركب ١٨٠/١٨٠	١٢	٥٩٦	ردونا	١٢	٢٥٤	رضه - متن
٨	٨٢٢	مثل - متن	٢	٥٤٩	وأقوى	٤	٢٧١	تيم - متن
٥	٨٢٥	كان - متن	١٥	٦٠٤	المأخوذ	٤	٢٨١	الها - متن
٢٤	٨٢٥	أجمنيف	١٥	٦٠٧	وفي	٢	٢٨٢	لها - متن
١	٨٢٨	او	٢٠	٦٠٨	مفازة	١٦	٢٩٦	شله
٦	٨٢٨	لاني - متن	٥	٦٠٢	والد	٤	٢٨٧	شله
٢	٨٤٠	في - متن	١٦	٦٠٢	البرار	٦	٢٨٩	لويقتي
٢	٨٤٩	خو طروفا - متن	٢	٦٠٦	الغنى	١٨	٢٠١	صح
٦	٨٥٠	زوج : كنية	٢١	٦٠٠	٥/٢٠٠	٨	٢١٢	الحدت
١	٨٧٥	يسم	١	٦٥٨	لويقتي	٤	٢١٧	صد الترم - متن
٢٤	٨٧٧	الرشا ٢٠٠-٢٠١	١٧	٦٠٠	كان	١١	٢٢٨	أو
١٤	٨٨٢	مقدم تخفف	١٦	٢١٢	القائمة	١٥	٢٣٥	ناقض
١	٨٨٥	فوقه	١	٦٨٠	فردا واه	٥	٢٤١	هازت - متن
٢	٨٨٥	لا تخفف : يشهد	١٥	٦٨٠	لا يغفل	٢٠	٢٤٩	وظلف
١٨	٨٩٢	في تخفف	١٦	٦٨٧	أعطه - متن	٤	٢٥٠	في - متن
١	٨٩٢	فعل - متن	١	٦٩٧	اتحاجه	٦	٢٦٢	زاد العبد والولايه وورد وطهر
٢	٩٠٤	لا تشق - متن	٢	٧٠٢	مقيم	٥	٢٩٥	أحر
١٢	٩٠٧	أزا	١٤	٧١٢	مقد	١٢	٢٠١	ع - طهر

الصفحة	العدد	المصوب
١	٩١٧	باطلة
١٢	٩١٨	سوما
٦	٩١٩	ومحمد
٤	٩٢٠	فيلون
٢	٩٢١	لورونغ
٧	٩٢٢	بالفعل
١	٩٢٦	وعند
٧	٩٢٧	فند
٦	٩٢٨	واحدة
٧	٩٢٨	واحدان
٨	٩٢١	مثلا
١٤	٩٢٥	روضة النابية ٧٠-٧٢
٦	٩٢٩	استحمام
٤	٩٤١	جمع
٩	٩٥٤	دمنة أنقى
٦	٩٥٦	درمايان
٥	٩٥٨	حاله
٧	٩٥٨	الرفيعة والهاجان
٩	٩٥٩	فيروز
١٨	٩٥٩	فنييه
٩	٩٦١	سول
١١	٩٦٢	سول
١٤	٩٦٢	سول
٩	٩٦٧	تخص
٩	٩٦٩	يصلحون
١٤	٥٧٠	دني قوله
٧	٩٠٢	دني قوله
٢٥	٦١٧	كمال
٢٢	٧١٥	عليه
٩	٧٧٤	الي
١٦	١٤٤	نزهوا
٢٤	٦٩١	ال
٩	٤١٦	السفينة

١٨٩ - مسألة : وإذا افتتح الرجل الصلاة ونوى الفريضة والتطوع جميعاً
فى قول أبى يوسف يصير داخلاً فى الفريضة . وقال محمد
لا يصير داخلاً فى واحد منهما ولا يختلف فى الجامع الكبير (١)

== الاستسقاء رقم ٥٥٦ . البخارى فى أبواب الاستسقاء . باب تحويل
الرداء فى الاستسقاء ١٦ / ٢ . مسلم فى الاستسقاء ١٨٨ / ٦ .
الطحاوى فى الصلاة باب الاستسقاء كيف هو . وهل فيه صلاة
أم لا ؟ ٣٢٦ / ٤ ابن ماجه فى أبواب إقامة الصلاة باب طجاء فى
صلاة الاستسقاء رقم ١٢٥٩ . الدارقطنى فى الاستسقاء ٦٧ / ٢
أحمد فى الصلاة أبواب صلاة الاستسقاء . باب صفة صلاة الاستسقاء
والخطبة لها والجهر بالقراءة فيها ٢٣٤ / ٦ ، النسائى ١٥٧ / ٣
قوله " ما رواه مسلم من أنس . . . الخ " مسلم فى الاستسقاء ١٩١ -
١٩٢ / ٦ . البخارى فى أبواب الاستسقاء باب الاستسقاء ففى
خطبة الجمعة غير مستقبل القبلة ١٧ / ٢ . أبوداود فى الصلاة باب
رفع اليدين فى الاستسقاء ١ / ٦٩٤ . الطحاوى فى الصلاة بسباب
الاستسقاء كيف هو وهل فيه صلاة أم لا ؟ ٣٢١ - ٣٢٢ / ١ . أحمد
فى الصلاة . أبواب صلاة الاستسقاء باب الاستسقاء بالدعاء ففى
خطبة الجمعة ومن استسقى بخير صلاة ٢٣٩ - ٢٤٠ / ٦ .
(١) لم أجدها فى الجامع الكبير .

المكتبة العربية الشيعية
الجامعة الإسلامية بالمدينة
قسم الدراسات العليا

١٤٠٢
س ١٢ م

المختلف في الفقه بين أبي حنيفة وأصحابه

لإمام الهدى أبي الليث نصر بن محمد بن إبراهيم السمرقندي

— ٥٣٧٥

دراسة وتحقيق

الطالب / محمد حسين علي

نيل الشهادة العالمية (الماجستير)

بإشراف

الدكتور / سيد عواد علي

١٤٠٣
س ١٢ م

(٢)

١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م

مسائل كتاب الزكاة (١)

١٩٠ - مسألة : لا زكاة في الفعلان ولا في الحتلان ولا في العجايل في قول أبي حنيفة ومحمد وفي قول أبي يوسف يجب في الحتلان في

(١) فرضت الزكاة في السنة الثانية قبل فرض رمضان ولا تجب على الأنبياء

اجطأ أه در مختار ٢/٢، در منتقى ١/١٩١، أبو السعود ١/٣٦٩

ك مراقى الفلاح ٥٨٧

هي في اللغة : الطهارة والنظاء كما في القاموس : وزكاه زكاه وزكوا .
نظا كزكى وزكاه الله تعالى وزكاة الرجل صلح وتنعم فهو زكى ممن
ازكاه . والزكاة صفوة الشيء . وما أخرجه من مالك لتطهره به أهـ

٢٥٤، ٤/٣٤١، مصباح ٢٥٤

قال في فتح باب العناية : ثم تركيب هذا البناء يدل على النظاء يقال :
زكا الزرع اذا رط وسميت بها لأنها سبب نظاء بالعوض في الدنيا والثواب
في العقبى قال تعالى " وما أنفقتم من شيء فهو يخلفه " ٣٩ سبأ . أو على
الطهارة ومنه قوله تعالى " وحفاظا من لدنا وزكاة " ١٣ مريم أي طهارة
وفيها معنى التطهير قال تعالى : " خذ من أموالهم صدقة تطهرهم
وتزكهم بها " ١٠٣ التوبة . وسميت بها لأنها تطهر صاحبها ممن
الذنوب أو من رذيلها لبخل الذي هو من أكبر العيوب . وسميت صدقة
لدلائها على صدق العبد في العبودية ومثاله لحق الربوبية . وقوله
" تزكهم " أي تثني عليهم . وفي الشرع : عبارة عن تطهير جزء من النصاب
الحولى للفقير ومن بمعناه لأنها توصف بالوجوب وقيل : هي اسم
للقدر الذي يخرج للفقير لقوله تعالى " وآتوا الزكاة " ٤٣ البقرة ومعلوم
أن متعلق الايتاء هو المال لأن الايتاء بدونه من المحال أهـ ١/٢٧١
وفي الفتح : وسببها الطل المخصوص : أعني النصاب التام تحقيقا
أو تقديرا ولذا يضاف اليه فيقال زكاة الطل . وشرطها الاسلام .
والحرية . والبلوغ . والعقل . والفراغ من الدين أهـ ٢/١٥٣ ، بنابه
٢/٤-٣ ، منابه ٢/١٥٣ ، تبين وشلى ١/٢٥١ ، بحر ٢/٢١٦ ،
رمز ١/٦٩-٦٨ ، ملاسكين وأبو السعود ١/٣٦٩-٣٧٠ ، قهستاني ==

الأربعين واحدة منها . واختلفت الروايات عنه فى الفصلان . روى قريش
: بن اسماعيل عن محمد عن أبى يوسف أنه قال لا يجب حتى يبلغ الحد
الذى لا يجب واحدة منها فى الكبار وهو خمس وعشرون فإذا بلغ خمسا
وعشرين يجب فصل منها ثم لا يجب غير ذلك طالما يبلغ العدد الذى
يجب اثنان منها فى الكبار وهو ستة وسبعون فيجب فيها فصلان ثم
لا يجب حتى يبلغ العدد الذى يجب ثلاث منها فى الكبار وهو مائة
 وخمسة وأربعين يجب فى الكبار حقتان وابنة مخاض وفى الفصلان يجب
ثلاث فصل وروى هشام بن عبد الله عن أبى يوسف أنه قال يجب فى
الخمس خمس فصل وفى العشر خمس فصل وفى خمسة عشر ثلاثة
أخماس فصل وفى عشرين أربعة أخماس فصل وفى خمس وعشرين فصل
واحد وروى الحسن بن أبى مالك عن أبى يوسف أنه قال فى الخمس
يجب عليه الأقل من قيمة شاه ومن فصل واحد وفى العشر الأقل من
قيمة شاتين ومن فصل واحد . وفى خمسة عشر الأقل من قيمة ثلاث
شياه ومن فصل واحد فإذا بلغ خمسا وعشرين ففيها فصل واحد وقال
بعضهم يجب على قياس قول أبى يوسف فى الخمس شاه بقدره على
قياس ما قالوا فى المهازيل . وقال زفر: يجب فى الأربعين مسن
الحطان شاه واحدة وكذلك فى خمس من الفصلان . (١)

== ١٨٣ / ١ ، در ٢ - ٢ / ٤ ، در منتقى ١٩١ - ١٩٢ / ١ ، در ١٧١ / ١

مراقى الفلاح ٥٨٧ - ٥٨٨ ، هدية طلابه ١٦٣

قوله " التامى تحقيقاً أو تقديراً " قال فى التبیین : وقوله تام ولو تقديراً
أى يشترط لوجوب الزكاة أن يكون تاماً حقيقة بالتوالد والتناسل
وبالتجارات . أو تقديراً أن يتمكن من الاستنطاع بكون الطال فى يده
أو يد نائبه لظننا أن السبب هو الطال التامى فلا بد منه تحقيقاً أو
تقديراً . فان لم يتمكن من الاستنطاع فلا زكاة عليه لفقد شرطه أهـ ٢٥ - ٢٥٦ / ٢
بحر ٢٢٢ / ٢ ، رمز ١٩٦ / ١ ، أبوالسعود ٣٧٤ - ٣٧٥ / ١ ، رد المحتار ٢ / ٢٠

(١) الفصيل : ولد الناقة اذا فصل عن امه ج فصلان بالضم والكسر ==

.....

== قاموس ٣٠/٤ والحمل : ما يحمل في البطن من الولد ج جمال وأحاط . والحمل محرك الحروف أو هو الجذع من الضأن فطدونه ج حطان وأحاط قاموس ٣٧٢-٣٧٣/٣ والعجل بالكسر ولد البقرة كالعجل ج مجاجيل وقرة معجل كمحسن ذات عجل ومنه عجل حتى أه قاموس ١٣/٤

قال في البدائع : وأما صفة نصاب السائمة فله صفات . منها : أن يكون معد اللامسة وهو أن يسميها للدر والنسل . ومنها : أن يكون الجنس فيه واحداً من الإبل والبقر والخم سواء اتفق النوع والصفة أو اختلفا . والذي معناه في المسألة الصفة الأخيرة أي الآتية في قوله : - ومنها السن وهو أن تكون كلها سان أو بعضها فان كان كلها صفاراً فصلاً أو حطاً أو مجاجيل فلا زكاة فيها وهذا قول أبي حنيفة ومحمد وكان أبو حنيفة يقول ألا يجب فيها ما يجب في الكبار . وأخذ زفر وطالك ثم رجع وقال يجب فيها واحدة منها . وأخذ أبو يوسف والشافعي ثم رجع وقال لا يجب فيها شيء واستقر عليه أنه أخذ بمحمد واختلفت الرواية من أبي يوسف في زكاة الفصلا في رواية قال لا زكاة فيها حتى تبلغ عدداً لو كانت كباراً تجب فيها واحدة منها وهو خمسة وعشرون وفي رواية قال في الخمس خمس فصيل وفي العشر خمساً فصيل وفي خمسة عشر ثلاثة أعطس فصيل وفي عشرين أربعة أعطس فصيل وفي خمس وعشرين واحدة منها وفي رواية قال في الخمس ينظر إلى قيمة شاة وسط وإلى قيمة خمس فصيل فيجب أقلهما وفي عشرين ينظر إلى قيمة أربعة شياه وإلى قيمة أربعة أعطس فصيل فيجب أقلهما وفي خمس وعشرين يجب واحدة منها وفي روايات كذا قال لا تجب في الزيادة على خمس وعشرين شيء حتى تبلغ العدد الذي لو كانت كباراً يجب فيها اثنان وهو ستة وسبعون ثم لا يجب فيها شيء حتى تبلغ الحد الذي لو كانت كباراً يجب فيها ثلاثة وهو مائة وخمسة وأربعون . واحتج زفر بمجموع قول النبي صلى الله عليه وسلم في خمس وعشرين من الإبل بنت مخاض وقوله في ثلاثين من البقر تبع أو تبعه من غير فصل بين الكبار والصغار .

تبين أن المراد من الواجب في قوله في خمس من الإبل شاة . وفي

.....

== قوله في أربعين شاة شاة هو الكبيرة لا الصغيرة . ولأبي يوسف أنه لا بد من الإيجاب في الصغار لعدم قوله صلى الله عليه وسلم في خص من الأهل شاة وفي أربعين شاة شاة . لكن لا سبيل إلى الإيجاب السنة لقول النبي صلى الله عليه وسلم للسعاة إياكم وكرائم أموال الناس . وقوله لا تأخذوا من حرثات الأموال ولكن غدا من حواشيها وأخذ الكبار من الصغار أخذ من كرائم الأموال وحرثاتها وأنه منهي لأن مني الزكاة على النظر من الجانبين جانب الملاك وجانب الفقراء ألا ترى أن الواجب هو الوسط وما كان ذلك إلا مراعاة الجانبين وفي إيجاب السنن ضرر بالملاك لأن قيمتها قد تزيد على قيمة النصاب وفيه اجفاف بأرباب الأموال وفي نفي الوجوب أساسا ضرر بالفقراء فكان العدل في إيجاب واحدة منها وقد روى عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه أنه قال لو منعوني مائة مائة كانوا يؤدوني سنة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم لقاتلتهم والعناق هي الأنثى الصغيرة من أولاد المعز فدل أن أخذ الصغار زكاة كان أمرا ظاهرا في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم . ولأبي حنيفة ومحمد : أن تنصيب النصاب بالرأى ممتنع وأنط يعرف بالنص والنص إنما ورد باسم الأهل والبقر والغنم وهذه الأسماء لا تتناول الفصان والحطن والعجا جيل فلم يثبت كونها نصابا . ومن أبي بن كعب أنه قال وكان مصدق رسول الله صلى الله عليه وسلم في مهدي أن لا أخذ من راضع اللبن شيئا . وأما قول الصديق رضي الله عنه لو منعوني مائة فقد روى عنه أنه قال لو منعوني عقلا وهو صدقة فأم أو الحبل الذي يعقل به الصدقة فتعارضت الرواية فيه فلم يكن حجة ولئن ثبت فهو كلام تمثيل لا تحقيق أي لو وجبت هذه ومنعوها لقاتلتهم أمه . ٢٠-٣٠ / ٢ / مبسوط ١٥٧-١٥٩ / ٢ / الأصل ٤-٥ / ٢ / الجامع الصغير ٢٠ ، مائة وفتح ١٨٥-١٨٦ / ٢ / بناية ٦٥-٧٠ / ٣ / معدن الطرية ٢٢٢ / ١ / فتح باب العناية ٢٨٣-٢٨٤ / ١ / قهستاني ١٦٠ / ١

قوله " قول النبي صلى الله عليه وسلم في خص وحشرين من الأهل بنت مخاض " الحديث لفظه : حدثنا محمد بن عبد الله ابن المشي الانصاري قال حدثني أبي قال حدثني ثمة بن عبد الله بن أنس أن ==

.....

== أنسا حدث أن ابا بكر رضى الله عنه كتب له هذا الكتاب لى وجهه
الى البحرين بسم الله الرحمن الرحيم هذه فريضة الصدقة التى فرض
رسول الله صلى الله عليه وسلم على المسلمين والتى أمر الله بهى
رسوله فمن سئلها من المسلمين على وجهها فليعطها ومن سئل
فوقها فلا يعط فى أربع وعشرين من الابل قط دونها من الغنم من
كل خمس شاة فاذا بلغت خمسا وعشرين الى خمس وثلاثين ففيها
بنت ماض اثنى فاذا بلغت ستا وثلاثين الى خمس وأربعين ففيها بنت
لبون اثنى فاذا بلغت ستا وأربعين الى ستين ففيها حقة طروقة
الجمال فاذا بلغت واحدة وستين الى خمس وسبعين ففيها جذعة
فاذا بلغت يعنى ستا وسبعين الى تسعين ففيها بنتا لبون فاذا
بلغت احدى وتسعين الى عشرين ومائة ففيها حقتان طروقتا الجمال
فاذا زادت على عشرين ومائة ففي كل أربعين بنت لبون وفى كل
خمسين حقة ومن لم يكن معه الا أربع من الابل فليس فيها صدقة
الا أن يشاء ربها فاذا بلغت خمسا من الابل ففيها شاة وفى صدقة
الغنم فى سائمتها اذا كانت أربعين الى عشرين وطاة شاة فاذا زادت
على عشرين وطاة الى مائتين شاتان فاذا زادت على مائتين الى
ثلاثمائة ففيها ثلاث فاذا زادت على ثلاثمائة ففي كل مائة شاة فاذا
كانت سائمة الرجل ناقصة من أربعين شاة واحدة فليس فيها صدقة
الا أن يشاء ربها وفى الرقة ربع العشر فان لم تكن الا تسعين وطاة
فليس فيها شىء الا أن يشاء ربها " رواه البخارى فى الزكاة باب زكاة
الغنم ١٢٣-١٢٤ / ٢ ، واللفظ له : أبو داود فى الزكاة باب فى زكاة
السائمة ١٤ / ٢ ، النسائى فى الزكاة باب زكاة الابل ١٣-١٤ / ٢ وفى
زكاة الغنم ١٩-٢٠ / ٥ ، ابن ماجه فى الزكاة باب اذا أخذ الصدق
سنة من سن أو فوق سن ٥٧٥ / ١ . الدارقطنى فى الزكاة بساب
زكاة الابل والغنم ١١٣-١١٤ / ٢ ، البيهقى فى الزكاة باب كيف فرض
الصدقة ٨٥-٨٦ / ٤ وفى باب كيف فرض صدقة الغنم ٩٩ / ٤
ابن الجارود فى الزكاة ١٢٥-١٢٦ . الشافعى فى الزكاة باب كتاب
رسول الله الذى جمع فرائض الصدقة وفيه زكاة الابل والغنم ٢٢-
١ / ٢٢٦ ، أحمد فى الزكاة باب طجاء كتاب رسول الله الذى جمع ==

.....

== فيه فرائض الصدقة ٢١١-٢١٥/٢، ابن حبان . . الحاكم في الزكاة
١/٣٩١-٣٩٠، الطحاوى في الزكاة باب ذوات العوار هل تأخذ في
صدقات المواشى أم لا ٣٣٤-٣٣٤/٢، وكتاب عمر بن الخطاب
الذى رواه الثلاثة على وفاق ما تقدم وزادوا فيه ولا يجمع بين متفرق
ولا يفرق بين مجتمع مخافة الصدقة . أبو داود في الزكاة باب فسى
زكاة السائمة ٢٢٥-٢٢٦/١، الترمذى في الزكاة باب طجاء في زكاة
الابل والغنم رقم ٦١٧ وقال حديث ابن عمر حديث حسن .
ابن ماجه في الزكاة باب صدقة الابل ٥٧٣/١ . البيهقى في الزكاة
باب كيف فرض الصدقة ٨٥-٨٦/٤ الدارقطنى في الزكاة باب
زكاة الابل والغنم ١١٦-١١٧/٢، مالك برواية يحيى الليثى في الزكاة
صدقة الطاشية ١١٥-١١٦ . الشافعى في الزكاة باب كتاب
رسول الله صلى الله عليه وسلم الذى جمع فرائض الصدقة وفيه زكاة
الابل والغنم ٢٢٦-٢٢٨/١ . أحمد في الزكاة باب طجاء فسى
كتاب رسول الله الذى جمع فيه فرائض الصدقة ٢٠٧-٢٠٩/٨ . ابن
أبى شيبة في زكاة الابل طفيها ١٢١/٣، الحاكم في الزكاة ٣٩٢-
١/٣٩٣

قوله " فى ثلاثين من البقر أو تبيعة " الحديث لفظه : من معاذ
أن النبى صلى الله عليه وسلم لم وجهه الى اليمن أمره أن يأخذ من
البقر من كل ثلاثين تبيعا أو تبيعة ومن كل أربعين سنة ومن كل
حالم - يعنى محتلط - ديتارا أو عدله من المعافرشاب تكون باليمن
" رواه أبو داود فى الزكاة فى زكاة السائمة ٢٣٤-٢٣٥/٢، واللفظ
له . الترمذى فى الزكاة باب طجاء فى زكاة البقر رقم ٢١٩ وقال
هذا حديث حسن . النسائى فى الزكاة باب زكاة البقر ١٧/٥٥ .
ابن ماجه فى الزكاة باب صدقة البقر ٥٧٦-٥٧٧/١، ابن الجارود
فى الزكاة ١٢٧-١٢٨/٠ الدارقطنى فى الزكاة باب ليس فسى
الخضروات صدقة ١٠٢/٢، أحمد فى الزكاة باب جامع لأنواع
تجب فيها الزكاة ويبان نصاب كل منها ٢١٩-٢٢٠/٨، الحاكم فسى
المستدرك ٣٩٨/١، وقال صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه .
ابن حبان فى النوع الحادى والعشرين من القسم الأول نصب الراية ==

.....

== ٢/٣٤٦ ، ابن أبي شيبة في الزكاة في زكاة الابل ما هي ١٢٦٩ - ٣/٣٧

البرار في الزكاة باب زكاة البقر كشف الاستار من زوائد البرار

١/٤٢٢ ، قوله "أهدله من المعافى" هي برود باليمن منسوبة الى

معافى وهي قبيلة باليمن والعيم زائدة أه نهاية ٢/٢٦٢

قوله " لقول النبي صلى الله عليه وسلم للسعاة اياكم وكرائم أموال الناس"

الحديث لفظه : من ابن عباس رضى الله عنهما أن رسول الله

صلى الله عليه وسلم لما بعث معاذًا على اليمن قال : انك تقدم على

قوم أهل كتاب فليكن أول ما تدعوهم اليه مباداة الله فاذا عرفوا الله

فأخبرهم أن الله قد فرض عليهم خمس صلوات في يومهم وليلتهم فاذا

فعلوا الصلاة فأخبرهم أن الله قد فرض عليهم زكاة تؤخذ من أموالهم

وترد على فقرائهم فاذا أطاعوك بها فخذ منهم وتوق كرائم أموال

الناس" رواه البخارى في الزكاة باب لا تؤخذ كرائم أموال الناس فسى

الصدقة ٢/١٢٥ واللفظ له وفى باب أخذ الصدقة من الأتقيا وترد

فى الفقراء حيث كانوا ٢/١٣٦ وفى المغازى . بعث أبى موسى

ومعاذ الى اليمن قبل حجة الوداع ١٠٩ / ٥ بلفظ " فإياك وكرائم

أموالهم وأتق دمة المظلوم فانه ليس بينه وبين الله حجاب " . وفى

التوحيد باب ما جاء فى دعا النبي صلى الله عليه وسلم أمته الى

توحيد الله تبارك وتعالى ٨/١٦٤ . مسلم فى الايمان باب الدعاء

الى الشهادتين وشرائع الاسلام ١٩٦ - ١/٢٠٠ . أبوداود فى الزكاة

باب فى زكاة السائمة ٢٤٢-٢٤٣ / ٢ ، الترمذى فى الزكاة باب ما جاء

فى كراهية أخذ خيار المال فى الصدقة رقم ٦٢١ وقال حديث ابن

عباس حديث حسن صحيح . النسائى فى الزكاة باب وجوب الزكاة ٢/٥٠

ابن ماجه فى الزكاة باب فرض الزكاة ١/٥٦٨ ، الدارقطنى فى الزكاة

باب الحث على أخراج الصدقة ويان قسمتها ٢/١٣٦ ، الدارمى فى

الزكاة باب فضل الزكاة ١/٣١٨ ، البيهقى فى الزكاة باب لا يأخذ

السامى فوق ما يجب ولا ما حضا الا أن يتطوع ٤/٩٦ وفى بسباب

لا يؤخذ كرائم أموال الناس ١٠ / ٤ . أحمد فى الزكاة باب افتراض

الزكاة والحث عليها والتشديد فى منعها ١٨٩ - ٨/١٩٠ ،

قوله " لا تأخذوا من حرزات الأموال " الحديث لفظه : من عائشة زوج ==

.....

= النبی صلی اللہ علیہ وسلم أنها قالت مر علی عمر بن الخطاب بنغم من الصدقة فرأى فيها شاة حافلة ذات ضرع عظیم فقال عمر بن الخطاب ما هذه الشاة فقالوا شاة من الصدقة فقال عمر ما أعطى هذه أهلها وهم طائعون لا تفتنوا الناس لا تأخذوا حرزات المسلمين نكبو ممن الطعام " رواه مالك برواية يحيى الليثي في الزكاة النهي عن التضييق على الناس في الصدقة ١٢٠ . الشافعي في الزكاة باب لا يأخذ حامل الزكاة كرائم أموال الناس وعلى الناس عدم فشه ١/٢٣٠ . وروى البيهقي عن هشام بن عروة عن أبيه أن النبي صلی اللہ علیہ وسلم قال لصدقة لا تأخذ من حرزات أموال الناس شيئا غدا الشارف والبكر وذات العيب " كتاب الزكاة باب لا يؤخذ كرائم أموال الناس ١٠٢/٤ . ابن أبي شيبة في الزكاة ما يكره للمصدق من الابل ١٢٦/٣ ابوداود في المراسيل نصب الراية ٢/٣٦١ . الطحاوي في الزكاة باب ذوات العوار هل تؤخذ في صدقات المواشي أم لا ٢/٣٣٢ قوله " حرزات " جمع حرزة بسكون الزاي وهي غيار طال الرجل سميت حرزة لأن صاحبها لا يزال يحوزها في نفسه . سميت بالمسرة الواحدة من الحرز ولهذا اضيفت الى الأنفس . وروى بتقديم الراي على الزاي وقد تقدم أنه نهاية ١/٣٧٧ - ١/٣٦٧ ، قوله " نكبو ممن الطعام يريد الأكلة وذوات اللين ونحوهما : أي أعرضوا عنها ولا تأخذوها في الزكاة ودعوها لأهلها فيقال فيه نكب ونكب أنه نهاية ١١٢/٥ وفي القاموس : ونكبه تنكبها نكاه لازم ومتعد أنه ١/١٣٩ قوله " غدا الشارف " الشارف من السهام العتيق القديم ومن النبق المسنة الهرمة كالشارفة وقد شرفت شروفا ككرم ونصرج شوارف وشرف لكتب وركع وهدول أنه ٣/١٦٢ ، نهاية ٢/٤٦٢ قوله " من أبي بكر الصديق رضي الله عنه أنه قال لو منعوني منا قال الخ " الحديث لفظه : من عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود أن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال أبو بكر رضي الله عنه والله لو منعوني منا قال كانوا يؤدونها الى رسول الله صلی اللہ علیہ وسلم لقاتلتهم على منعها قال عمر رضي الله عنه فما هو الا أن رأيت أن الله شرح صدر أبي بكر رضي الله عنه بالقتال فعرفت أنه الحق " رواه البخاري في =

.....

= الزكاة باب أخذ العناق في الصدقة ١٢٤-١٢٥ / ٢ ، واللفظ له .
 وفي استتابة المرتدين والمعاندين وقتالهم وأثم من أشرك بالله وهويته
 في الدنيا والآخرة ١٥٠ / ٥ ، وفي الاعتصام بالكتاب والسنة باب
 الاقتداء بسنن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقول الله تعالى :
 " واجعلنا للمتقين إماما " ٧٤ الفرقان ١٤٠-١٤١ / ٨ بلفظ :
 لو منعوني عقالا " سلم في الايمان باب الأمر بقتال الناس حتى
 يقولوا لا اله الا الله محمد رسول الله ٢٠٦-٢٠٧ / ١ ، بلفظ " لو منعوني
 عقالا " ابوداود في الزكاة ١٩٨-١٩٩ / ٢ ، بلفظ " لو منعوني
 عقالا " الترمذي في أبواب الايمان من رسول الله صلى الله عليه وسلم
 باب ما جاء أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله رقم ٢٧٣٤
 وقال : هذا حديث حسن صحيح . النسائي في الجهاد ٥ / ٧
 وفي تحريم الدم ٧١-٧٣ / ٧ ، باللفظين . ابن طاعة في الفتن باب
 الكف عن قال لا اله الا الله ١٢٩٥ / ٢ بدون لفظ لو منعوني
 الدارقطني في الزكاة ٨٩ / ٢ بلفظ لو منعوني عناق . أحمد فسي
 الزكاة باب افتراض الزكاة والحث عليها والتشديد في منعها ١٩١-١٩٢ /
 بلفظ " لو منعوني عناق "

قوله " من أبي بن كعب أنه قال وكان . الخ " الحديث لفظه : عمن
 سويد بن غفلة قال سرت أو قال أخبرني من سار مع صدق النبي
 صلى الله عليه وسلم فإذا في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم
 أن لا تأخذ من راضع لبن ولا تجمع بين مفترق ولا تفرق بين مجتمع
 وكان إنما يأتي العماة حين ترد الخنم . فيقول : أدوا صدقات
 أموالكم قال فعمد رجل منهم الى ناقة كوط قال قلت يا أبا صالح
 ما الكوماء قال عظيمة السنام قال فأبى أن يقبلها . قال انى أحب
 أن تأخذ خير ابلى وقال فأبى أن يقبلها . قال فخطم له أخرى
 دونها فأبى أن يقبلها ثم خطم له أخرى دونها فقبلها . وقال انى
 آخذها وأخاف أن يجد على رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لى
 : عمدت الى رجل فتعمرت عليه أبله " رواه ابوداود في الزكاة باب
 في زكاة السائمة ٢٣٦-٢٣٧ / ٢ واللفظ له . النسائي في الزكاة =

.....

== باب الجمع بين المتفرق والتفريق بين المجتمع ٥/٢١

ابن ماجه فى الزكاة باب ما يأخذ المصدق من الابل ٥٧٦ / ١ .
الدارقطنى فى الزكاة باب تفسير الخليلين وطاجا فى الزكاة على
الخليلين ١٠٤ / ٢ ، البيهقى فى الزكاة باب لا يؤخذ كرائم
أموال الناس ١٠١ / ٤ ، أحمد فى الزكاة باب اجتناب كرائم أموال
الناس فى الزكاة ٢٢٧-٢٢٨ / ٨ ،

قوله " فى عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم " أى فى كتابه فتح ١٨٨ / ٢
قول المصنف " ثلث فصيل " المراد به القيمة .

قول عمر بن الخطاب " لا يجمع بين متفرق ولا يفرق بين مجتمع مخافة
الصدقة " والجمع بين المتفرق صورته : أن يكون ثلاثة نفر مثلا . ولكل
واحد أربعين شاة وقد وجب على كل واحد منهم الصدقة . فإذا وصل
اليهم المصدق جمعوها ليكون عليهم فيها شاة واحدة . فنهوا عن ذلك
وصورة التفريق بين مجتمع أن الخليلين لكل منهما شاة وشاة
فيكون عليهم فيها ثلاث شياه فإذا وصل اليهما المصدق فرقاهنهما
فلم يكن على كل واحد منهما سوى شاة واحدة فنهوا عن ذلك . قال
ابن الأثير هذا الذى سمعته فى ذلك . قال الخطابى قال الشافعى
الخطاب فى هذا للمصدق ولرب الطل قال والخشية خشيتان : خشية
السامى أن يظل الصدقة وخشية رب الطل أن يقل ماله . فامر كل
واحد منهما ألا يحدث فى الطل شيئا من الجمع والتفريق خشية
الصدقة أه سبل السلام ١٢٣ / ٢ ، النهاية ٣ / ٦٢ - ٣ / ٤٣٨ -
معالم السنن ٢٦-٢٧ / ٢ ، مسوك ١٨٤ / ٢ ، الأصل ٥١ / ٢ .

١٩١ - مسألة : الرجل اذا قال للمصدق أدبت زكاتها الى مصدق

غيرك وجاء براءة وحلف وقد كان في السنة مصدق غيره يقبل قوله
ولم يذكرها هنا أنه لو لم يأت بالبراءة طاحكه وقال أبو حنيفة
في الجامع الصغير يصدق سرا جاء بالبراءة أو لم يأت . وروى
الحسن بن أبي مالك من أبي حنيفة أنه قال لا يصدق اذا لم
يأت بالبراءة . (١)

(١) قال في البدائع: ولو قال أدبت الى مصدق آخر فان لم يكن في
تلك السنة مصدق آخر لا يصدق لظهور كذبه بيقين وان كان في تلك
السنة مصدق آخر يصدق مع اليمين سواء أتى بخط وبراءة أو لم يأت
به في ظاهر الرواية وروى الحسن بن أبي حنيفة أنه لا يصدق ما لم
يأت بالبراءة . وجه هذه الرواية : أن خبره يحتمل الصدق والكذب
فلا بد من مرجح والبراءة أمانة رجحان الصدق . وجه ظاهر الرواية :
أن الرجحان ثابت بدو البراءة لأنه أمين اذا له أن يدفع الى
المصدق فقد أخبر عن الدفع الى من جعل له الدفع اليه فكأن
كالمودع اذا قال دفعت الوديعة الى المودع والبراءة ليست بعلامة
صادقة لأن الخط يشبه الخط ولى هذا اذا أتى بالبراءة على خلاف
اسم ذلك المصدق أنه يقبل قوله مع يمينه على جواب ظاهر الرواية
لأن البراءة ليست بشرط فكان الاتيان بها والعدم بمنزلة واحدة
ولى رواية الحسن لا يقبل لأن البراءة شرط فلا تقبل بدونها أهـ
٢٠ / ٣٤-٣٦ ، المبسوط ١٦١ / ٢ ، الأصل ٧ / ٢ ، الجامع الصغير ٢٠

عنايه ٢٢٥ / ٢ ، بظاهيه ١٢٣ / ٣ ، تبين ٢٨٣ / ١ .

٢٩٢- مسألة : المجنون المغلوب لا تجب عليه الزكاة في قول طلائعنا
جميعا مثل الصبي وهذا اذا أدرك مجنونا فلو أنه أدرك ما قبله
ثم جن ثم أفاق فقد ذكر هشام خلافا بين أبي يوسف ومحمد وقال
في قول أبي يوسف اذا كان أكثر السنة مجنونا لا يجب وأن كان
أكثر السنة مفيقا يجب وفي قول محمد اذا أدرك من السنة قليلا
أو كثيرا تجب الزكاة مثل صوم رمضان هكذا ذكر في نوادر الزكاة
الا أنه لم يذكر الاختلاف. (١)

(١) قوله "المجنون المغلوب" أي على مقله . قال في العناية : وليس على
الصبي والمجنون زكاة . ثم قال : ولو أفاق بمعنى المجنون في بعض
السنة فهو بمنزلة الافاقة في بعض الشهر يعني اذا كان مفيقا في
جزء من السنة أولها أو آخرها قل أو كثر بعد ملك النصاب تلزمه
الزكاة . كما لو أفاق في جزء من شهر رمضان في يوم أو ليلة لزمه
صوم الشهر كله في قول محمد ورواية عن أبي يوسف لما أن السنة
للزكاة بمنزلة الشهر للصوم . والافاقة في جزء من الشهر كالافاقة
في جميعه في وجوب صوم جميع الشهر فكذا هذا . ومن أبي يوسف
أنه يعتبر أكثر الحول فان كان مفيقا فيه فقد غلبت الصحة الجنون
فصار كجنون سامة فوجبت الزكاة . وأن كان مجنونا فيه كان كالمجنون
في جميع السنة . ولا فرق بين الجنون الأصلي وهو أن يدرك
مجنونا والعارض وهو أن يدرك مفيقا ثم يجن على ظاهر الرواية
يعني اذا أفاق في بعض السنة وجبت الزكاة سواء كان الجنون
أصليا أو عارضيا لما ذكرنا . وكذا على قول أبي يوسف لأن المعتبر
عنده الافاقة في أكثر الحول من غير نظر الى الأصلي والعارض . ومن
أبي حنيفة في الأصلي أنه يعتبر الحول من وقت الافاقة بمنزلة =

.....

== الصبي اذا بلغ لأن التكليف لم يسبق هذه الحالة فصارت الافاقية بمنزلة بلوغ الصبي . وأما اذا طرأ الجنون فان استمر ستة سقط لأنه استوجب مدة التكليف وهي الصلاة والصوم والحج . وان كان أقل من ذلك لم يعتبر أم ١٥٦ - ١٦٤ / ٢ ، بنهاية ١٦٤ - ١٨ / ٣ ، تبيين ١ / ٢٥٣ ، مبسوط ١٦٣ - ١٦٤ / ٢ ، ٣ / ٣٩ ، بدائع ٢ / ٦٥٠ قوله " ومن أبي حنيفة الخ " هذا يوهم أنه رواية عن أبي حنيفة وليس كذلك بل هو مذهبه أم بنهاية ١٨ / ٣ . قول المصنف " فقد ذكر هشام خلافا بين أبي يوسف ومحمد " في البدائع : روى عن محمد في النوادر أنه ان أفاق في شيء من السنة وان كان ساعة من الحول من أوله أو وسطه أو آخره تجب زكاة ذلك الحول وهو رواية ابن ساطعة عن أبي يوسف أيضا وروى هشام عنه أنه قال ان أفاق اكثر السنة وجبت والا فلا أم ٢ / ٥ ، مبسوط ٣ / ٣٩ ، بنهاية ١٧ / ٣ وبترجيح عندى قول أبي يوسف لأن فقهاء الحنفية درجوا فى الأحكام الفقهية كلها أن لأكتر حكم الكل لا الأقل والله أعلم .

١٩٣ - مسألة : رجل له أهل باعها ببقر أو بدراهم قبل الحول وأراد به

الفرار من الصدقة فلا زكاة عليه بالاتفاق ما لم يحل عليه الحول
الآخر إلا أنهم اختلفوا أنه يكره أولاً يكره روى من أبي يوسف أنه
قال لا يكره وروى من محمد أنه قال يكره هكذا الاختلاف فليس
الاحتياط في إبطال الشفعة. (١)

١٩٤ - مسألة : ولو أنه باع الأبل بالأبل أو البقر بالبقر أو الغنم بالغنم

قبل أن يحول الحول فلا زكاة في قول طائفة الثلاثة ما لم يتم
الحول من وقت البيع. وقال زفر : إذا تم الحول الأول فعليه
الزكاة والثاني يقوم مقام الأول. (٢)

(١-٢) في البدائع: ولو استبدل السائمة بالسائمة فإن استبدلها بخلاف

جنسها بأن باع الأبل بالبقر أو البقر بالغنم ينقطع حكم الحول
بالاجماع وإن استبدلها بجنسها بأن باع الأبل بالأبل أو البقر
بالبقر أو الغنم بالغنم فكذلك في قول أصحابنا الثلاثة وقال زفر:
لا ينقطع. وجه قوله : أن الجنس واحد فكان المعنى متحدا
فلا ينقطع الحول كما إذا باع الدراهم بالدراهم. ولنا : أن
الوجوب في السوائم يتعلق بالعين لا بالمعنى ألا ترى أن من كان
له خمس من الأبل عجاف هزال لا تساوي مائتي درهم تجب فيها
الزكاة فدل أن الوجوب فيها يتعلق بالعين والعين قد اختلفت
فيختلف له الحول وكذا لو باع السائمة بالدراهم أو بالدنانير أو بعروض
ينوى بها التجارة أنه يبطل حكم الحول الأول بالاتفاق لأن متعلق
الوجوب في المالم قد اختلف إذا المتعلق في أحدهما العين
وفي الآخر المعنى - أي القيمة - ولو احتال بشيء من ذلك
فراراً من وجوب الزكاة عليه هل يكره له ذلك قال محمد يكره وقال
أبو يوسف لا يكره وهو على الاختلاف في الحيلة لمنع وجوب

.....

== الشفعة ولا خلاف في أن الحيلة لا سقط الزكاة بعد وجوبها مكروهة

كالحيلة لا سقط الشفعة بعد وجوبها أهـ ١٥ / ٢ ، مبسوط ١٦٦ - ١٦٧ / ٢

الأصل ١٣ / ٢

وفي الهداية قبل مسائل متفرقة من كتاب الشفعة : ولا تكره الحيلة في
اسقاط الشفعة عند أبي يوسف - وفي الدر المختار قيده في السراجية
بما اذا كان الجار غير محتاج اليه واستحسنه محدثي الأشباه ٤ / ٢ هـ
- وتكره عند محمد لأن الشفعة انما وجبت لدفع الضرر . ولو أبحننا
الحيلة مادفعناه . ولأبي يوسف أنه منع من اثبات الحق فلا يبعد
ضررا . وعلى هذا الخلاف الحيلة في اسقاط الزكاة أهـ ٤٢١ - ٤٢٢ / ٩
قال العيني : قيل الفتوى على قول أبي يوسف في الشفعة . وعلى قول
محمد في الزكاة أهـ بنابه ٨ / ٥٩٢ . وفي اللباب : وقد صرح به
قاضي خان : فقال : والمشايع في حيلة الاستبراء والزكاة أخذ وبقول
محمد . وفي الشفعة بقول أبي يوسف أهـ ١١٨ / ٢

وفي الجوهرة : وكرهها محمد والفتوى على قول محمد وكذا هذا
الاختلاف في الحيلة لا سقط الحج وأجمعوا أنه اذا ترك آية
السجدة وتعدى الى غيرها لكيلا تجب عليه السجدة انه يكره كذا في
الخندي أهـ ١ / ٣٤٢ .

١٩٥ - مسألة : رجل له خمس من الابل وطائتا درهم فحال الحول على

الأبل وأدى زكاتها ثم باعها بدرهم ثم حال الحول على
الدراهم التي كانت عنده فانه لا يضم ثمن الابل الى الدراهم
التي عنده في الزكاة في قول أبي حنيفة وزفر وقال أبو يوسف
ومحمد يضم اليها ويؤخذ منها وكذلك لو كانت عنده ابل ويقرر
فحال الحول على الابل فأدى زكاتها ثم باع الابل بالبقر ثم
حال الحول على البقر التي عنده فان في قول أبي حنيفة وزفر
لا يضم البقر التي اشترى اليها وفي قول أبي يوسف يضم اليها
وهكذا قياس قول محمد. (١)

١٩٦ - مسألة : ولو خرج من أرضه حنطة فأدى عشرها ثم باع الحنطة

بالدراهم ثم حال الحول على الدراهم التي كانت عنده فان ثمن
الحنطة يضم اليها في قولهم جميعا وكذا لو أدى صدقة الفطر
من عبده ثم باع العبد بالدراهم فان ثمنه يضم الى الدراهم
التي كانت عنده في قولهم جميعا. (٢)

(١-٢) في البدائع: اذا كان لرجل خمس من الأبل السائمة وماقتها

درهم فتم حول السائمة فزكاها ثم باعها بدرهم ولم يتم حصول
الدراهم فانه يستأنف للثمن حولا عنده ولا يضم الى الدراهم وعند
يضم . ولو زكاها ثم جعلها علوفة ثم باعها ثم حال الحول على
الدراهم فان ثمنها يضم الى الدراهم فيؤخذ الكل بحول الدراهم
ولو كان له عبد للخدمة فأدى صدقة فطره أو كان له طعام فسأدى
عشره أو كان له أرض فأدى خراجها ثم باعها يضم ثمنها الى أصل
النصاب . وجه قولهما : ما ذكرنا في المسألة الأولى وهو ظاهر
نصوص الزكاة مطلقة عن شرط الحول واعتبار معنى التبعية والدليل
عليه ثمن الابل المعلوفة وعبد الخدمة والطعام المعشور والأرض ==

.....

== التي أدى خراجها . ولأبي حنيفة عموم قوله صلى الله عليه وسلم لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول " من غير فصل بين مال ومال الا أن المستفاد الذي ليس بثمن الابل السائمة صار مخصوصا بدليل فبقى الثمن على أصل العموم وصار مخصوصا عن عمومات الزكاة بالحدوث المشهور وهو قوله صلى الله عليه وسلم " لا ثنى في الصدقة " أي لا تؤخذ مرتين الا أن الأخذ حال اختلاف المالك والحول والطل صورة ومعنى صار مخصوصا وههنا لم يوجد اختلاف المالك والحول ولا شك فيه وكذا المال لم يختلف من حيث المعنى لأن الثمن بدل الابل السائمة وبدل الشيء يقوم مقامه كأنه هو فكانت السائمة قائمة بمعنى وما ذكرنا من معنى التبعية قياس في مقابلة النص فيكون باطلا على أن اعتبار التبعية ان كان يوجب الضم فاعتبار البناء يحرم الضم والقول بالحرمة أولى احتياطا وأما اذا زكاهها ثم جعلها علوفة ثم باعها بدراهم فقد قال بعض شايخنا ان على قول أبي حنيفة لا يضم والصحيح أنه يضم بالاجماع . ووجه التحريم : أنه لما جعلها علوفة فقد خرجت من أن تكون مال الزكاة لفوات وصف البناء فصار كأنها هلكت وحدث من أخرى فلم يكن الثمن بدل الابل السائمة فلا يؤدي الى البناء . وكذا في المسائل الأخر الثمن ليس بدل مال الزكاة وهو الطل النامي الفاضل عن الحاجة الأصلية فلا يكون الضم بناءً أهـ ٢/ ١٤ ، مبسوط ٢/ ١٦٧ ، الأصل ١٤- ١٥ / ٢ وفيه : وقال أبو حنيفة : لو أدى عشر طعاه ثم باعها بدراهم فحال الحول على ماله وجبت عليه الزكاة . وزكى ثمن الطعام معه لأنسه ==

.....

== لو مكث الطعام عند عشر سنين لم يزكه . ولو مكث الابل عنده
زكاه . فلذلك اختلفا . وقال أبو يوسف نرى أن يزكى ثمن الابل
مع ماله كما يزكى ثمن الطعام لأنه قد صار دراهم كله وصار مالا
واحدا . وهذا قول محمد أهـ .

قوله " عموم قوله صلى الله عليه وسلم لا زكاة في مال الخ " الحديث
لفظه : من ابن عمر قال : لا تجب في مال زكاة حتى يحول عليه
الحول رواه مالك في الزكاة باب الطل متى تجب فيه الزكاة ١١٥
واللفظ له : الشافعي في الزكاة باب زكاة الطل وهو من التجارة
وما جاء في الدين ١/٢٣٤ ، الدارقطني في الزكاة باب وجوب
الزكاة بالحول ٢/٩٠ . البيهقي في الزكاة باب لا زكاة في مال
حتى يحول عليه الحول ٤/٩٥ وروى هذا المعنى من حديث علي
ومن حديث أنس وطائفة كما في نصب الراية ٣٢٨-٣٣٠/٢ ، قوله
صلى الله عليه وسلم لا ثنى في الصدقة" روى ابن أبي شيبة :
حدثنا سفيان بن عيينة عن الوليد بن كثير عن حسن بن حسن عن
أمه فاطمة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا ثناء في الصدقة"
كتاب الزكاة . من قال لا تؤخذ الصدقة في السنة الا مرة واحدة
٣/٢١٨ ، الأموال ٤٦٥ .

١٩٧ - مسألة : وإذا تزوج الرجل امرأة طلق عشر من الأهل بغير أعيانها فلم تقبض المرأة إلا بعد الحول فلا زكاة عليها بالاتفاق ما لم يحل الحول عليها بعد القبض ولو تزوجها على أهل بأعيانها فلم يدفع اليها حتى حال الحول وأرادت به السائمة فلا زكاة عليها أيضا في قول أبي حنيفة الآخر ما لم يحل عليها الحول بعد القبض وفي قول أبي حنيفة الأول وهو قول أبي يوسف ومحمد عليها الزكاة. (١)

(١) في المبسوط : لو تزوج امرأة طلق أهل بغير أعيانها لم يكن عليها فيها زكاة حتى يحول الحول بعد القبض لما بهنا أن ما في الذمة لا يكون سائمة فان تزوجها على أهل سائمة بأعيانها وحال الحول وهي في يد الزوج كان أبو حنيفة رحمه الله تعالى يقول أولا إذا قبضت منها نصابا كاملا فعليها الزكاة لما مضى ثم رجع وقال : لا زكاة عليها حتى يحول عليها الحول بعد القبض . وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى إذا قبضت منها شيئا يلزمها أداء الزكاة بقدر المقبوض لم مضى سواء كان نصابا أو دونه . وجه قولهم : أنها بالعقد ملكت الصداق ملكا تاما بدليل أنها تملك التصرف فيه على الإطلاق وإنما انعدم اليد وذلك غير مانع من انعقاد الحول ووجوب الزكاة فيه كالبيع قبل القبض والمغصوب إذا كان الغاصب مقرا . وجه قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى : أنها ملكت الطالبة ابتداء بعقد النكاح فلا يتم ملكها فيه إلا بالقبض كالدية على العاقلة بخلاف المبيع فان ملك الطالبة لا يثبت ابتداء بالبيع بل يتحول من أصل كان مالا إلى بدله وهذا لأن وجوب الزكاة في السائمة باعتبار معنى النماء وقبل القبض الحكم متردد بين أن يسلم لها بالقبض أو يتنصف بالطلاق قبل الدخول بخلاف ما بعد القبض ولهذا الأمر =

.....

== يوم الفطر على العبد المجتول صداقة ثم طلقها قبل الدخول لم يكن عليها صدقة الفطر بخلاف ما بعد القبض فصار الحاصل أن بالعقد يحصل أصل الملك وتطام ما هو المقصود لا يحصل إلا بالقبض وصيرورته نصاب الزكاة بمنى على تطام المقصود لا على حصول أصل الملك بخلاف التصرف فان نفوذه بمنى على ثبوت أصل الملك وقد روى من أبي يوسف رحمه الله تعالى في الصبي قبل القبض أنه لا يكون نصاب الزكاة لأن الملك فيه غير تام حتى لا يطك التصرف فيه . ثم وجه قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى الأول : أن الصداق بمنزلة مال البدل فان أصله لم يكن مال الزكاة ومن أصله أن مال البدل تجب فيه الزكاة ولا يلزمه الأداء حتى يقبض نصابا تاما على ما بيناه ولكن رجوع عن هذا فقال هناك أصله كان مالا وهذا أصله وهو ملك النكاح لم يكن مالا متقوما والصداق جعل صلة من وجه فلا يتم ملكها المال إلا بالقبض . فان طلقها الزوج قبل الدخول بها والصداق خمس من الأبل فليس عليها زكاة في نصيبها في قول أبي حنيفة لأن نسبة دين النصاب ولو كان عشرا كان عليها الزكاة في نصيبها في قولهم الأول وفي قوله الآخر لا زكاة عليها في الوجهين وعلى قولهما يلزمهما زكاة نصيبها في الوجهين أهـ ١٦٧-١٦٨/٢، الأصل ١٦/٢ -

بدائع ١/٨ .

١٩٨ - مسألة : رجل له ابل فيغلب عليها الحد وأوبغصبها فاصب ثم رجع اليه بعد سنين فلا زكاة عليه لم يضي في قول طائفتنا الثلاثة وفي قول زفر في الذي غصبه الخاصب يجب وفي الذي أخذته العد ولا يجب لأن في الغصب هي على ملكه وفي أخذ العد و زال ملكه وفي قول الشافعي يجب في الوجهين جميعا " (١).

(١) في البدائع : وأما الشرائط التي ترجع الى الطل . . . ومنها :
الملك المطلق وهو أن يكون مملوكا له رقة وهذا قول أصحابنا الثلاثة . وقال زفر : اليد ليست بشرط وهو قول الشافعي فلا تجب الزكاة في الطل الضار عندنا خلافا لهبط وتفسير مال الضار هو كل مال غير مقدور الانتفاع به مع قيام أصل الملك كالعبد الآبىق والضال والطل المفقود والطل الساقط في البحر والطل الذي أخذته السلطان مصادرة والدين المجحود اذا لم يكن للمالك بينة وحال الحول ثم صار له بينة بأن أقر عند الناس والطل المدفون ففسى الصحراء اذا خفى على الطالك مكانه فان كان مدفونا في البيت تجب فيه الزكاة بالا جطع وفي المدفون في الكرم والدار الكبيرة اختلاف المشايخ . احتجا بعمومات الزكاة من غير فصل ولأن وجوب الزكاة يعتمد الملك دون اليد بدليل ابن السبيل فانه تجب الزكاة في طله وان كانت يده فائقة لقيام ملكه وتجب الزكاة في الدين مع عدم القبض وتجب في المدفون في البيت فثبت أن الزكاة وظيقتا للملك والمطوك موجود فتجب الزكاة فيه الا أنه لا يخاطب بالأداء للحال لعجزه عن الأداء لبعده يده عنه وهذا لا ينفي الوجوب كما في ابن السبيل . ولنا ما روى عن علي رضي الله عنه موقوفا عليه ومرفوعا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال لا زكاة في مال الضار " وهو المال الذي لا ينتفع به مع قيام الملك مأخوذ من البعير الضامر الذي لا ينتفع به لشدة هزاله مع كونه حيا وهذه الأموال غير منتفع بها ففى حق الطالك لعدم وصول يده اليها فكانت ضارا ولأن الطال اذا لم يكن مقدور الانتفاع به في حق الطالك لا يكون الطالك به غنيا ولا زكاة على غير الغنى بالحديث الذي رويناه وما ل ابن السبيل مقدور ==

.....

= الانتفاع به في حقه بيد نائبة وكذا المدفون في البیت لأنه يمكنه الوصول اليه بالنش بخلاف العفارة لأن نش كل الصحراء غير مقدور له وكذا الدين المقربه اذا كان المقرطيا فهو ممكن الوصول اليه وأما الدين المجعود فان لم يكن له بينة فهو على الاختلاف وان كان له بينة اختلف المشايخ فيه قال بعضهم تجب الزكاة فيه لأنه يمكن الوصول اليه بالبينه فاذا لم يقم البينه فقد ضيع القدرة فلم يحذر وقال بعضهم لا تجب لأن الشاهد قد يفسق الا اذا كان القاضي عالما بالدين لأنه يقضى بعلمه فكان مقدور الانتفاع به أه ٢/٩، المبسوط ١٧/٢ الأصل ٢/٢٠

قال النووي : اذا ضل ماله أو فصب أو سرق وتعذر انتراعه . أو أودعه فجحد أو وقع في بحر ففى وجوب الزكاة أربعة طرق : أصحابها وأشهرها فيه قولان أصحابها : وهو الجديد وجوبها . والقديس لا تجب . والطريق الثاني : القطع بالوجوب وهو مشهور . والثالث : ان كان عاد بنطائه وجبت ولا فلا . والرابع : ان عاد بنطائه وجبت ولا ففيه القولان . ودليل الجميع مفهوم من كلام المصنف . ولو عاد بعض النط فهو كما لو لم يجد شيء منه ومعنى المعبود بلا نط أن يتلفه الغاصب ويتعذر تخريبه فأما ان غرم أو تلف في يده شيء . كأن تلف في يد الطالك أيضا فهو كمعصود النط بعينه بالاتفاق . صرح به ائمة الحرمین وآخرون . ومن قطع بالوجوب أو عده تأويل النص الآخر قال أصحابنا : والخلاف انط هو في وجوب أخراج الزكاة بعد عود الطال الى يد الطالك هل يخرج عن المدة الطاضية أم لا ؟ ولا خلاف أنه لا يجب الاخراج قبل عود الطال الى يده . وقد اتفق الأصحاب على التصريح بأنه لا خلاف فيه .

قال أصحابنا : فلو تلف الطال بعد أحوال قبل عوده سقطت الزكاة على قول الوجوب لأنه لم يتمكن والتلف قبل التمكن يسقطها أه المجموع ٢٩٤/٥، الروضه ١٩٢-١٩٣/٢،

قوله " ماروى عن علي . الخ " قال الزيلعي : " هذا غريب ثم قال : وروى أبو عبيد القاسم بن سلام في " كتاب الأموال - في باب الصدقة "

حد ثنا يزيد بن هارون ثنا هشام ابن حسان عن الحسن البصري ==

.....

== رضى الله عنه . قال : اذا حضر الوقت الذى يهودى فيه الرجل زكاته
أدى من كل مال . ومن كل دين . الا ما كان منه ضارا لا يرجوه .
الأموال ٥٢١ - وروى مالك فى الموطأ : عن أيوب بن أبي تميمة
السختياني أن عمر بن عبد العزيز رضى الله عنه كتب فى مال قبضة
بعض الولاة ظلت . فأمر برده الى أهله . وتوخذ زكاته . لمضى من
السنين . ثم عقب بعد ذلك بكتاب . أن لا يؤخذ منه الا زكاة سننة
واحدة . فانه كان ضارا . قال مالك : الضار : المحبوس عن صاحبه
قال الشيخ فى "الامام" فيه انقطاع بين أيوب وهمـ الموطأ برواية
يحيى الليثى فى الزكاة . الزكاة فى الدين ١١٢-١١٣ ومن طريقه
البيهقى فى الزكاة باب زكاة الدين اذا كان على معسر أو جاحد ٤/٥ .
وروى ابن أبي شيبة فى مصنفه : حدثنا عبد الرحيم بن سليمان عن
عمرو بن ميمون . قال : أخذ الوليد بن عبد الملك مال رجل من أهل
الرقعة يقال له : أبوعائشة مشرم ألفا . فألقاها فى بيت الطل . فلما
ولى عمر بن عبدالعزيز أتاه ولده . فرفعوا مظلمتهم اليه . فكتب الى
ميمون : أن ادفعوا اليهم أموالهم . وخذوا زكاة ما هم هذا . فانه
لولا أنه كان مالا ضارا أخذنا منه زكاة ما مضى . أخبرنا أبو أسامة عن
هشام بن الحسن . قال : عليه زكاة ذلك العام أنه نصب الراية
٣٣٤-٣٣٥ / ٢ ، مصنف ابن أبي شيبة كتاب الزكاة . ما قالوا فى الرجل
يذهب له الطل السنين ثم يجده فيزكاه ٢٠٢ / ٣ وأبو عبيد فى كتاب
الأموال ص ٥٢٩ من ميمون بن مهران مختصرا . ونظرا لبناية ٢٦ / ٣ -
معدا لرباطة ٢١٨-٢١٩ / ١ ، الفتح ١٦٦ / ٢ ، فتح باب العناية ٢٧٤ -
٢٧٥ / ١ ، الطل الضار : الغائب الذى لا يرجى وأذارجى فليس بضار
من اضمرت الشئ اذا غيبته فعال بمعنى فاعل . أو مفعول . ومثله مسن
الصفات : ناقة كناز . وانما أخذنا منه زكاة ما واحد لأن أربابه ما كانوا يرجون
رده عليهم فلم يوجب عليهم زكاة لسنين الطضية وهو فى بيت الطل أنه نهاية ٣٠ / ٣٧ .

١٩٩ - مسألة : رجل له أربعون من الأبل فحال عليها الحول فهل لك
منها عشرون وبقى عشرون فعليه في الباقي أربعة أشياء وهذا قول
أبي حنيفة وأبي يوسف وفي قول محمد عليه نصف بنت لبون
وروى عن أبي يوسف رواية أخرى أنه قال يجب فيها عشرون جزءاً من
سنة وثلاثين جزءاً من بنت لبون . (١)

(١) في الأصل : قلت : رأيت الرجل تجب في أبله الصدقة فتنفق كلها
بعد الحول هل عليه فيها صدقة ؟ قال : لا . قلت : وكذلك إن
استهلكها رجل فذهب بها ؟ قال نعم . قلت فان نفق بعضها وبقى
بعض وهي أربعون من الأبل وكان الذي هلك منها عشرون ومقتضى
عشرون ؟ قال : عليه الصدقة في هذه العشرين أربع من الغنم .
وليس عليه فيط مات هلك شيء لأنه لم يستهلكها هو أهـ ٢ / ٢ وفي
المبسوط : فان هلك نصفها فعليه في الباقي حصته من الزكاة اذا لم
يكن في الطال فضل على النصاب ولا خلاف فيه والبعض معتبر بالكل
فكما أنه اذا هلك النصاب كله سقط جميع الزكاة فكذلك اذا هلك
البعض يسقط بقدره أن من له خمس وثلاثون من الأبل فحال
الحول ثم هلك خمسة عشر فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فسي
الباقي أربع أشياء وما هلك صار كأن لم يكن وعند أبي يوسف
رحمه الله تعالى في الباقي أربعة أخماس بنت مخاض لأنه يجعل
آخر النصاب أصلاً والهالك فيط زاد عليه يصير كأن لم يكن وعند
محمد رحمه الله تعالى في الباقي أربعة أسباع بنت مخاض لأن بنت
المخاض واجبة في الكل عنده فيسقط حصة ما هلك ويبقى حصة ما بقي أهـ

١٧٥ - ١٧٦ / ٢ ، بدائع ٢ / ٢٣

والخلاصة : أن أبا حنيفة يعتبر الباقي من غير نظر إلى ما هلك ويقدر
الزكاة حسب الباقي . وأن محمداً يقدر الزكاة بنسبة ما بقي إلى مجموع
العدد قبل الهلاك . وأبو يوسف يقدر الزكاة بنسبة ما بقي إلى النصاب
مع اسقاط الوقص وهو العفو الزائد على النصاب بخير مقابل .

٢٠٠ - مسألة : وإذا كان الرجل مال فحال عليه الحول ثم هلك فإن ذلك الطل ان كان للتجارة أو كان دراهم أو دنانير فلا زكاة عليه في قول علمائنا . وفي قول الشافعي يجب الزكاة اذا هلك بعد ما تمكن من الأداء . ولو كان له مال سائمة فجاءه المصدق وطلب منه بعد الحول فلم يدفع اليه حتى هلك في يديه قال أهل العراق يجب عليه الضمان في قول علمائنا وقال أهل بلخ لا يجب عليه الضمان في قول علمائنا وهذا الطريق أصح لأنه قال في الكتاب ان كان حبسها بعد ما وجبت فيها الزكاة حتى ماتت بحبسها فلا ضمان عليه (١) واختلفت الروايات من أصحابنا

(١) قال في البدائع : اذا هلك مال الزكاة بعد الحول وبعد التمكن من الأداء تسقط عنه الزكاة عند ما وجد الشافعي لا تسقط . وإذا هلك قبل التمكن من الأداء لا تجب عند ما وللشافعي قولان في قول لا تجب أصلاً وفي قول تجب ثم تسقط الى ضمان . ولا خلاف في أن صدقة الفطر لا تسقط بهلاك النصاب وعلى هذا الخلاف العشر والخراج . وجه قول الشافعي أن هذا حق وجب في ذمته وتقرر بالتمكن من الأداء فلا يسقط بهلاك النصاب كما في دين العباد وصدقة الفطر وكما في الحج فإنه اذا كان موسراً وقت خروج القافلة من بلده ثم هلك ماله لا يسقط الحج منه وإنما قلنا أنه وجب في ذمته لأن الشرع أضافه لا يجاب الى مال لا بعينه قال النبي صلى الله عليه وسلم في مائتي درهم خمسة دراهم وفي أربعين شاة شاة " أوجب خمسة وشاة لا بعينها والواجب اذا لم يكن عيناً كان فسي الذمة كما في صدقة الفطر ونحوها ولأن غاية الأمر أن قدر الزكاة أمانة في يده لكنه مطالب شرطاً بالأداء بعد التمكن منه ومن منع الحق من المستحق بعد طلبه يضمن كما في سائر الأمانات والخلاف ثابت فيما اذا طلبه الفقير أو طالبه السامع بالأداء فلم يبرأ حتى هلك النصاب . ولنا : أن المالك اذا أخذ بأصل الواجب أو بضمانه لا وجه للأول لأن محلماً للنصاب والحق لا يبقى بعد فوات محله كالعبد الجاني أو العديون اذا هلك والشخص الذي فيها الشفعة =

.....

= إذا صار بحرا . والدليل على أن محل أصل الواجب هو النصاب
 قوله تعالى : " خذ من أموالهم صدقة " ١٠٣ التوبة . وقول
 النبي صلى الله عليه وسلم خذ من الذهب والذهب ومن الفضة لفضة
 ومن الأبل الأبل الحديث . وكلمة من تميم فيقتضى أن يكون
 الواجب بعض النصاب . وقوله صلى الله عليه وسلم في مائتي درهم
 خمسة دراهم وفي أربعين شاة شاة " جعل الواجب مظلوماً ففى
 النصاب لأن فى اللظرف ولأن الزكاة عرف وجوبها على طريق السر
 وطبيعة النفس بأدائها ولهذا اختص وجوبها بالطل النامى الفاضل عن
 الحاجة الأصلية وشرط لها الحول وكامل النصاب ومعنى السر فى
 كون الواجب فى النصاب يبقى بهلكه بهلاكه ولا سبيل السى
 الثانى لأن وجوب الضمان يستدعى تفهيت ملك أو يد كذا فى سائر
 الضمانات وهو بالتأخير من أول أوقات الامكان لم يفوت على الفقير
 ملكاً ولا يداً فلا يضمن بخلاف صدقة الفطر والحج لأن محل الواجب
 هناك ذمته لا ماله وذمته باقية بعد هلاك المال وأما قوله انه منع حق
 الفقير بعد طلبه فنقول ان هذا الفقير مضمن مستحق لهذا الحق
 فان له أن يصرفه الى فقير آخر . وان طالبه السامى فامتنع من الأداء
 حتى هلك المال قال أهل العراق من أصحابنا أنه يضمن لأن السامى
 متعين للأخذ فيلزمه الأداء عند طلبه فيصير بالامتناع مفوتاً فيضمن .
 ومشايخنا بط وراء النهر قالوا انه لا يضمن وهو الأصح فانه ذكر فى
 كتاب الزكاة اذا حبس السائمة بعد ط وجبت الزكاة فيها حتى ثبتت
 لم يضمنها ومعلوم أنه لم يرد بهذا الحبس أن يمنعها الملف والماء
 لأن ذلك استهلاك لها ولو استهلكها يصير ضامناً لزكاتها وانطأراً د
 به حبسها بعد طلب السامى لها . والوجه فيه أنه طفوت بهكذا
 الحبس ملكاً ولا يداً على أحد فلا يصير ضامناً وله رأى فى اختيار
 محل الأداء ان شاء من السائمة وان شاء من غيرها فانط حبس
 السائمة ليرودى من محل آخر فلا يصير ضامناً .
 هذا اذا هلك كل النصاب ، فان هلك بعضه دون بعض فعليه فى
 الباقي حصته من الزكاة اذا لم يكن فى المال فضل على النصاب
 بلا خلاف لأن البعض معتبر بالكل أهـ ٢٢-٢٣ / ٢ ، مبسوط ٢٢٤ -
 ١٧٥ / ٢ ، الأصل ٢ / ٢٤ ، هداية وهما ٢٠-٢٠٣ / ١ ، هنا ٨٧-٨٩ / ٢٢٨٩ =

.....

= هند الشافعية . قال النووي : إذا تم حول الطال الذي يشترط في زكاته الحول . وتمكن من الأداء ، وجب على الفور كما قد مضاه . فسان آخر عصى ودخل في ضمانه . فلو تلف الطال بعد ذلك . لزمه الضمان سواء تلف بعد مطالبة الساعي أو الفقراء . أو قيل ذلك . ولو تلف بعد الحول وقيل التمكن فلا شيء عليه . وإن أُلْغِيَ الطال لزمه الضمان . إن أُلْغِيَ أجنبى . بنى على ما سذكروه إن شاء الله تعالى . أن التمكن شرط في الوجوب . أو في الضمان . إن قلنا بالأول . فلا زكاة . وإن قلنا بالثاني . وقلنا : الزكاة تتعلق بالذمة . فلا زكاة . وإن قلنا : تتعلق بالعين .

انتقل حق المستحقين إلى القيمة كما إذا قتل المبد الجاني أو المرهون . ينتقل الحق إلى القيمة أه روضة الطالبين ٢٢٣ / ٢ مجموع ٢٢١ / ٥

قوله " صلى الله عليه وسلم " في مائتي درهم خمسة دراهم وفي أربعين شاة شاة الحديث لفظه : عن طاصم بن ضمرة عن الحارث الأصم . ومن على رضى الله عنه قال زهير : أحسبه من النبي صلى الله عليه وسلم عليه وسلم قال : هاتوا ربع العشور . من كل أربعين درهماً وليس عليكم شيء حتى تتم مائتي درهم . فإذا كانت مائتي درهم ففيها خمسة دراهم . فما زاد فعلى حساب ذلك . وفي الغنم في أربعين شاة شاة . فإن لم يكن إلا تسع وثلاثون فليس عليك فيها شيء . الحديث رواه أبو داود في الزكاة باب في زكاة السائمة ٢٢٨-٢٢٩ / ٢ . البيهقي في الزكاة باب كيف فرض صدقة البقر ٩٩ / ٤ . قول النبي صلى الله عليه وسلم " غنم من الذهب والذهب الخ " لم أعثر عليه . وروى ابن أبي شبة : حدثنا جرير عن مغيرة عن إبراهيم قال كانوا يستحبون زكاة كل شيء منه الورق من الورق والذهب من الذهب والبقرة من البقر والغنم من الغنم كتاب الزكاة من كره العروض في الصدقة ١٨٢ / ٣ وروى الحاكم في المستدرک من سعيد بن سلمة بن أبي الحسام ثنا عمران بن أبي أنس عن مالك بن أنس بن الحسن بن الحسن بن أبي ذر . قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في الإبل صدقتها وفي الغنم صدقتها . وفي البقر صدقتها وفي البر صدقته ومن رفع دنانير =

فيمن وجبت عليه الزكاة هل يسعه التأخير أم لا ؟ روى أبو عبد الله
الثلجي من أصحابنا أنه يسعه التأخير قال وكذلك في الحج
وذكر أبو يوسف في الأموال من الزكاة ما دل على أنه لا يسعه
التأخير بعد ط حال الحول . روى سطة عن محمد أنه قال في
الزكاة وفي الحج لا يسعه التأخير فان تأخر متعمدا حتى هلك
المال فانه يضمن . (١)

= أودراهم أو تبرأ أو فضة . لا بعدها لغريم ولا ينفقها في سبيل الله
فهو كز يكوى به بسوم القيامة " وذكر نحوه مختصرا ثم قال : كلا الاسنادين
صحيحين على شرط الشيخين ولم يخرجاه أه المستدرك كتاب
الزكاة ١/٣٨٨ . أحمد في الزكاة باب جامع الأنواع تجب فيها الزكاة
وبان نصاب كل منها ٨/٢١٩ . الدارقطني في الزكاة باب ليس في
الخضروات صدقة ١٠/٢ . البيهقي في الزكاة باب زكاة التجارة
١٤٧/٤ . وقال الحافظ في الدراية : اسناده حسن أه ١/٢٦ .
وروى الحاكم بسنده من عطاء بن يسار عن معاذ بن جبل أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم بعثه الى اليمن فقال خذ الحب من الحب والشاة
من الغنم والبقرة من البقر " وقال : هذا اسناد صحيح على شرط
الشيخين ان صح سماع عطاء بن يسار عن معاذ بن جبل فانسى
لأثقه أه المستدرك كتاب الزكاة ١/٣٨٨ . ابن ماجه في الزكاة
باب ما تجب فيه الزكاة من الأموال ١/٥٨٠ . البيهقي في الزكاة
باب لا يؤدى عن طه فيط وجب عليه الا فيط وجب عليه ١١٢/١١٣
وأورده البيهقي وقال رواه الطبراني في الكبير ورجاله رجال الصحيح
مجمع الزوائد ٣/٧٥ . قوله " حتى تويت " أى هلكت قال في القاموس :

توى كرمى هلك أه ٩/٣٠٤ ، مصباح ١/٧٩ ، قول المصنف مال

فحال عليها " قال في المصباح : الطل معروفه كرهو نث وهو لطل وهي الطل أه ٨٦
(١) في المبسوط : رجل له عشر من الابل السائمة فحال عليها حسولا =

.....

= فعليه للسنة الأولى شاتان وللسنة الثانية شاة ولم يبين في الكتاب أنه هل يأثم بما صنع ؟

فكان أبو الحسن الكرخي رحمه الله تعالى يقول هو آثم بتأخير الأداء بعد الوجوب وهكذا ذكره في المنتقى . وروى عن محمد رحمه الله تعالى أنه قال من أخر أداء الزكاة من غير عذر لم تقبل شهادته وفسق محمد رحمه الله تعالى على مذهبه بين الزكاة والحج فقال في الزكاة حق الفقراء وفي تأخير الأداء أضرار بهم ولا يسعه ذلك بخلاف الحج وكان أبو عبد الله البلخي يقول يسعه التأخير في الزكاة لأن الأمر به مطلق من الوقت وهكذا رواه هشام عن أبي يوسف رحمه الله وفسق على قوله بين الزكاة وبين الحج وقال أداء الحج يختص بوقت وفي التأخير عنه تفويت لأنه لا يدري هل يبقى إلى السنة الثانية أم لا ؟ وليس في تأخير الزكاة تفويت فكل وقت صالح لأدائها ثم في السنة الأولى وجب عليه شاتان فانتقص بقدره من العشر فلا يلزمه فسي الثانية إلا شاة وهذا عندنا وعلى قول زفر رحمه الله يلزمه شاتان للسنة الثانية فإن دين الزكاة عنده لا يمنع وجوب الزكاة قال لأنه دين وجب لله تعالى كالنذور والكفارات . والفقهاء فيه أنه ليس بدين على الحقيقة حتى يسقط بموته قبل الأداء أهـ ٢/٦٩ ، بدائع ٣/٢ عنائه وفتح ١٥٥-١٥٦/٢ ، بنهايه ٣/١٢ ، قوله "أبو عبد الله الثلجي" في البدائع الثلجي كالصنف .

٢٠١ - مسألة : امرأة من بنى تغلب لها ابل فعليها الصدقة مضاعفة مثل

طاعلى الرجل هكذا قال فى كتاب الزكاة وفى الجامع الصغير وروى
الحسن بن زياد عن أبى حنيفة أنه لا يجب كما لا يجب على
المرأة الجزية. (١)

(١) فى المبسوط : ويؤخذ من بنى تغلب صدقة سائتهم ضعف ما يؤخذ

من المسلم اذا بلغت مقدار ما يجب فى مثله الصدقة على المسلم .
وينو تغلب قوم من النصارى من العرب كانوا بقرب الروم فلما أراد
عمر رضى الله عنه أن يوظف عليهم الجزية أبوا وقالوا نحن مسن
المرب تأنف من أداء الجزية فان وظفت علينا الجزية لحقنا بأعدائنا
من الروم . وان رأيت أن تأخذ منا ما تأخذ بعضهم من بعض وتضعفه
علينا فعلنا ذلك فشاور عمر رضى الله عنه الصحابة فى ذلك وكان الذى
يسمى بينه وبينهم كرد وس التغلبى فقال يا أمير المؤمنين صالحهم
فانك ان تناجزهم لم تطبقهم فصالحهم عمر رضى الله عنه على أن يأخذ
منهم ضعف ما يؤخذ من المسلمين ولم يتعرض لهذا الصلح بعد ميثاق
رضى الله عنه فلزم أول الأمة وآخرها ويؤخذ من نسائهم مثل
ما يؤخذ من رجالهم . وروى الحسن بن زياد عن أبى حنيفة
رحمهما الله تعالى أنها لا تؤخذ من نسائهم قال لأنها بدل عن
الجزية ولا جزية على النساء . وجه ظاهر الرواية : أن هذا مال
الصلح والنساء فيه كالرجال قال صلى الله عليه وسلم لمعاذ رضى الله
تعالى عنه خذ من كل عالم وحالة دينارا أو دله معافرية وهو نظير
الدبة على العاقلة لاشئ منها على النساء . فان صالحت امرأة عن
قصاص على مال أخذت به وهذا لأن الوفاء بالعهد واجب مسن
الجانبين والمهدولى أن يضاعف عليهم ما يؤخذ من المسلمين
والصدقة تؤخذ من السلطات كما تؤخذ من الرجال فكذلك فى
حقهم أه ١٧٨-١٧٩ / ٤ ، الأصل ٢٧-٢٠ / ٢ ، الجامع الصغير
٢٠ ، مناه وفتح ٢٠٠-٢٠ / ٢ ، بظية ٨٦-٨٧ / ٣ .

قوله " وينو تغلب من نصارى العرب فلو أراد عمر رضى الله عنه . الخ "
اسند الخبر هذا الاطام أبو يوسف فى آثاره ، قال : ثنا يوسف عن
أبيه عن أبى حنيفة عن الهيثم عن حدثه عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه =

.....

== انه أضعف الصدقة على نصارى بنى تغلب عوضا من الخراج أه ٩١ وأخرجه فى كتاب الخراج أيضا وهو اتم منه . قال : وحد ثنا اسطميل ابن ابراهيم بن المهاجر قال سمعت أبى يذكرو قال : سمعت زياد بن حدير قال : ان أول من بحث عمر بن الخطاب على المشور السى ههنا أنا . قال : فأمرنى أن لا أفتش أحدا وطامر على من شئى أخذت من حساب أربعين درهما درهما من المسلمين وأخذت من أهل الذمة من عشرين واحدا ومن لا ذمة له العشر . قال وأمرنى أن اغلظ على نصارى بنى تغلب . قال انهم قوم من العرب وليسوا مسلمين أهل الكتاب فلمعلمهم مسلمون . قال وكان عمر قد اشترط على نصارى بنى تغلب أن لا ينصروا أولادهم أه وذكر فى أول الفصل : حدثنى بعض المشايخ عن السجاح عن داود بن كردوس عن عبادة بن نعمان التغلبى أنه قال لعمر بن الخطاب رضى الله عنه : يا أمير المؤمنين ان بنى تغلب قد علت شوكتهم وانهم بارأه العدو فان ظاهروا عليك العدو واشتدت مؤنتهم فان رأيت أن تحطيمهم شيئا فافعل . قال : فصالحهم عمر على أن لا يخلصوا أحدا من أولادهم فى النصرانية ويضاعف عليهم الصدقة . قال . وكان عبادة يقول : قد فعلوا فلا عهد لهم . وهلى أن يسقط الجزية من رؤسهم أه ١٢٩ - ١٣٠ وفى نصب الراية : أخرج البيهقى رحمه الله عن عبادة بن نعمان التغلبى فى حديث طويل . أن عمر رضى الله عنه لما صالحهم - يحنى نصارى بنى تغلب - على تضعيف الصدقة . قالوا : نحن عرب لا نوذى ما يوذى العجم ولكن خذ منا كما يأخذ بعضكم من بعض . يحنون الصدقة . فقال عمر رضى الله عنه : لا هذه فرض المسلمين . قالوا : فزد ما هئت بهذا الاسم لا باسم الجزية . ففعل . فتراضى وهو وهم على أن تضعف عليهم الصدقة . وفى بعض طرقه : سموها طاشتم . وروى أيضا من حديث داود بن كردوس . قال : صالح عمر رضى الله عنه بسنى تغلب على أن يضاعف عليهم الصدقة . ولا يمنعوا فيها أحدا أن يسلم . ولا أن يخلصوا أولادهم . وهذا رواه ابن أبى شيبة فى مصنفه : حدثنا على بن مسهر عن الشهبانى ==

.....

== من السفاح بن مطر عن داود بن كردوس من عمر بن الخطـاب
 رضى الله عنه . فذكره . وزاد : وأن لا ينصروا صغيرا . ورواه أبو عبيد
 القاسم بن سلام فى كتاب الأموال .: حدثنا أبو معاوية عن الشيبانى به
 وزاد فيه : من كل عشرين درهما درهم . ثم قال : حدثنا سعيد بن
 سليمان عن هشيم ثنا مغيرة عن السفاح بن العثنى الشيبانى من زمرة
 ابن النعمان . أو النعمان بن زرة . أنه سأل عمر بن الخطـاب
 رضى الله عنه . وكلمة فى نصارى بنى تغلب . قال : وكان عمـر
 رضى الله عنه قد هم أن يأخذ منهم الجزية . ففترقوا فى البلاد .
 فقال النعمان بن زرة لعمر : يا أمير المؤمنين . ان بنى تغلب قوم
 عرب يأنفون من الجزية . وليست لهم أموال . انما هم أصحاب حرث
 ومواشى . ولهم نكاح فى الحدود . فلا تحن عدوك عليك بهم . قال :
 فصالحهم عمر رضى الله عنه على أن تضعف عليهم الصدقة . واشترط
 عليهم أن لا ينصروا أولادهم . أهـ ورواه أبو أحمد حميد بن زنجويه
 النسائى فى كتاب الأموال : حدثنا أبو النعمان حدثنا أبو معاوية من
 المغيرة به أن عمر رضى الله عنه أراد أن يأخذ من نصارى بنى تغلب
 الجزية ففترقوا فى البلاد الى آخره . وروى عبد الرزاق فى مصنفه
 - فى كتاب أهل الكتاب - أخبرنا عبد الله بن كثر عن شعبة عن الحكم
 ابن عتيبة . قال : سمعت ابراهيم النخعى رضى الله عنه يحدث عن
 زياد بن حدير . وكان زياد يومئذ حيا أن عمر رضى الله عنه بعثه
 مصداقا . فأمره أن يأخذ من نصارى بنى تغلب العشر . ومن نصارى
 العرب نصف العشر أهـ . وفى الطبقات - لابن سعد - زياد بن حدير
 الأسدى يروى عن عمر وعلى وطلحة بن عبيد الله رضى الله عنهم أهـ
 ٣٦٢-٣٦٣ / ٢ ، الميهقى كتاب الجزية باب نصارى العرب تضعف
 عليهم الصدقة ١٦٦ / ٩ - ابن أبى شيبه فى الزكاة فى نصارى بنى تغلب
 ما يؤخذ منهم ١٩٧-٣ / ١٩٨ ، الأموال ٣٦-٣٧ عبد الرزاق فى كتاب
 أهل الكتاب صدقات أهل الكتاب ٦٩ ، لا يهود ولود ولا ينصر ٦٥ ، ابن سعد ٦٨٩ .

٢٠٢ - مسألة : القوم مسلمون فى أرض الحرب ولم يعلموا وجوب الزكاة حتى

أتى عليهم سنون فلا زكاة عليهم فى قول طائفتا الثلاثة وقال زفر

عليهم الزكاة . ولو أنهم علموا بوجوب الزكاة عليهم ثم خرجوا بعد

طحال عليهم الحول فان الزكاة واجبة عليهم بالا تفاق الا أن الامام

لا يأخذ منهم . (١)

(١) فى المصنوع : ومن أسلم فى دار الحرب وأقام فى تلك الدار سنين

فان عرف وجوب الزكاة عليه فلم يؤدها ثم خرج اليها لم يؤخذ بها

لأنه لم يكن تحت حامية الامام فى ذلك الوقت ولكنه يفتى بأدائها فيما

بينه وبين الله تعالى وإذا لم يعلم بوجوب الزكاة عليه فليس عليه

أداؤها الا على قول زفر رحمه الله تعالى والقياس ما قاله لأنه بقبول

الاسلام صار قابلاً لأحكامه وجهله مذر فى دفع الطم لا فى اسقاط

الواجب بعد تقرير سببه ولكن استحسننا وقلنا توجه خطاب الشرع

يتوقف على البلوغ اليه ، ألا ترى أن أهل قباء كانوا يصلون الى بيت

المقدس بعد تحول القبلة الى الكعبة وجوز لهم ذلك لأنه لم يبلغهم

وهذا لأن التكليف بحسب الوسع ولا وسع فى حق العمل به قبل البلوغ

اليه فصار كأن الخطاب غير نازل فى حقه وهذا لأن الخطاب غير شائع

فى دار الحرب لأن أحكام الاسلام غير شائعة فى دار الحرب لقيام

الشيوع مقام الوصول اليه أهـ ١٨١-١٨٢ / ٢ ، الأصل ٢ / ٣٥ .

باب صدقة الخنسم

٢٠٣ - مسألة : رجل تزوج امرأة على غنم سائمة ودفعها اليها ثم طلقها قبل أن يدخل بها فان على المرأة زكاة النصف ويسقط عنها زكاة النصف . وأما الزوج فلا زكاة عليه في نصيبه . ولو أنه لم يدفع اليها حتى حال الحول ثم طلقها قبل أن يدخل بها فان في قول أبي حنيفة الآخر لا زكاة عليها . وفي قول أبي حنيفة الأول أن كان نصيبها ما يجب الزكاة في مثلها لو كان بالانفراد يجب عليها ولا فلا . وفي قول أبي يوسف ومحمد يجب عليها في نصيبها . وان كان المقدار بالانفراد لا يجب فيها شيء بعد أن يكون الجملة مقدار ما تجب فيه الزكاة . (١)

٢٠٤ - مسألة : ولو تزوجها على عبد ودفع اليها فمر يوم الفطر ثم طلقها قبل أن يدخل بها فعليها صدقة الفطر كلها في قولهم جميعا . وان كان العبد عند الزوج فمر يوم الفطر ثم طلقها قبل أن يدخل بها فلا زكاة على واحد منهما وهذا قول أبي حنيفة خاصة وفي قياس قولهما عليها زكاة الفطر . (٢)

(١-٢) في المبسوط : رجل تزوج امرأة على غنم سائمة ودفعها اليها وحال الحول ثم طلقها قبل الدخول بها فعليها . زكاة النصف ولا شيء على الزوج لأنه لم يكن مالكا لها في الحول انما طادت اليه بعده وأما المرأة فكانت مالكة لكل فكان النصاب كاملا فوجب عليها الزكاة ثم استحق البعض من يدها بسبب حادث بعد الحول فعليها الزكاة فيها بقي كما لو نقص النصاب فان كان لم يدفعها اليها حتى حال الحول ثم طلقها قبل أن يدخل بها فعلى قول ==

.....

== أبى حنيفة رحمه الله الآخر لا زكاة عليها وفي قوله الأول عليها
الزكاة في نصيبها إذا قبضت وكان نصابا تاما فان كان دون ذلك
فلا زكاة عليها وفي قول أبى يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى عليها
الزكاة في نصيبها سواء كان نصابا أو دونه بعد أن كان الكل نصابا
وقد بينا هذا في زكاة الابل . وأوضحه في الكتاب بط لو كان الصداق
مبدا للخدمة فمر يوم الفطر وهو عند ها ثم طلقها قبل أن يدخل
بها فعليها صدقة الفطر ولو كان عند الزوج حين مر يوم الفطر ثم
طلقها قبل أن يدخل بها فليس على واحد منهما صدقة الفطر عنه قيل
هذا قول أبى حنيفة رحمه الله تعالى أما عندهما فينبغى أن تجب
عليها صدقة الفطر ومما قيل القبض كما بعده في حكم الزكاة والأصح
أنه قولهم جميعا وهو فرقا وظلا صدقة الفطر تعتمد الولاية التامة
لا مجرد الملك وذلك لا يحصل بدون اليد بخلاف الزكاة فانها وظيفة
الملك وملكها في الصداق قبل القبض تام بدليل انها تتصرف كيف
شئت أهـ ١٨٣-١٨٤ / ٢ ، الأصل ٤٧-٤٨ / ٢ ، الجامع الكبير ١٧
قوله " وقد بينا هذا " سبق بهالة في ١٦٧-١٦٨ / ٢ ، قلت : صدقة
الفطر تعتمد على الولاية التامة أى الملك والولاية : أما في الغنم
فتعتمد على الملك وهو موجود في ملكها حتى لو لم يكن في يدها .

٢٠٥ - مسألة : ولو تزوجها على ما هتي درهم أو ألف درهم ودفع اليها

ثم طلقها قبل أن يدخل بها بعد الحول فعليها زكاة الكل في

قول ملطئنا الثلاثة وفي قول زفر يسقط عنها زكاة النصف. (١)

(١) في المسوط : رجل تزوج امرأة على ألف درهم بعينها ولم
يدفعها اليها حتى حال الحول ثم قبضت فليس عليها فيط مضي زكاة
في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى الآخر ولا على الزوج وفي
قولهما عليها زكاة الألف وقد بينا هذا في السوائم في النقود مثله
فان كانت قبضتها وحال عليها الحول عندها ثم طلقها قبل الدخول
بها لم يسقط عنها شيء من الزكاة عندنا وعلى قول زفر رحمه الله تعالى
يسقط عنها زكاة النصف كما في السوائم وهذا بناء على أن النقود
تتعين عنده بالتعيين فعند الطلاق يلزمها رد نصف المقبوض بعينه
واستحقاق طل الزكاة بعد الحول من يد صاحبه يسقط الزكاة وعندنا
النقود لا تتعين في العقود فعند الطلاق لا يلزمها رد شيء مسن
المقبوض بعينه انما عليها خمسة دينار للزوج فهذا دين لحقها
بعد الحول وذلك غير مسقط للزكاة أهـ ٢/٢٠٩
قوله " وقد بينا هذا في السوائم " ١٦٢-١٦٨ / ٢ . قلت : ان الطل
اذا استحق بعد وجود سبب الزكاة أي بعد حulan الحول . هل
يسقط من الزكاة بقدر هذا المستحق أولا ؟ عند الأئمة الثلاثة
لا يسقط شيء . وعند زفر يسقط بقدر ما استحق .

٢٠٦ - مسألة : ولو أن رجلا له ثطنون من الخنم فعال عليها الحمول
فهلك أربعون وبقى أربعون فان فى قول أبى حنيفة وأبى يوسف
عليها شاة واحدة وقال محمد عليها نصف شاة وهو قول زفر
والاختلاف ذكر فى الجامع الصغير . ولو كان عنده مائة وعشرون
من الخنم فهلك ثطنون وبقى له أربعون فعليه شاة فى قول
أبى حنيفة وأبى يوسف وفى قول محمد ثلث شاة . ولو كان عنده
مائة وأحدى وعشرون من الخنم فهلك كلها الا أربعون فعليه
شاة واحدة فى قول أبى حنيفة وأبى يوسف وقال محمد عليه
أربعون جزًا من مائة وواحد وعشرين جزًا من الشاتين وقال
أبو يوسف فى الأمالى فى هذه المسألة مثل قول محمد وفرق بين
هذا وبين الأول لأن هناك بعضها عفوها هنا لم يكن فيها عفوا^(١)

(١) فى البدائع: اذا حال الحول على ثطنين شاة ثم هلك أربعون
منها وبقى أربعون فعليه فى الأربعين الباقية شاة كاملة فى قول
أبى حنيفة وأبى يوسف رحمهما الله لأن الهلاك يصر الى العفو
أولا عندهما فجعل كأن الخنم أربعون من الابداء وفى قول محمد
وزفر عليه فى الباقي نصف شاة لأن الواجب فى الكل عندهما
وقد هلك النصف فيسقط الواجب بقدره . ولو هلك منها عشرون
وبقى ستون فعليه فى الباقي شاة عند أبى حنيفة وأبى يوسف وعند
محمد وزفر ثلاثة أرباع شاة لما قلنا وعلى هذا مسائل فى الجامع أم

٢/٢٣ - الأصل ٢/٥٣

وفى الجامع الكبير : رجل له ثطنون من الخنم حال عليها الحمول ==

.....

== فمات منها أربعون أدى عط بقى شاة . وكذلك مائة وعشرون هلك
منها ثمانون .

وكذلك مائة وواحد وعشرون هلكت منها ثمانون فى قياس قول أبى حنيفة
ومعقوب رضى الله عنهما . ولو كانت ثمانين فحال عليها حولان ثم
هلكت أربعون فعليه فيما بقى شاة . ولو هلكت منها ستون شاة كان
فيما بقى نصف شاة . وإن هلك منها عشرون فعليه فيط بقى شاتان .
وقال محمد رضى الله عنه فى ثمانين حال عليها حول فهلك منها
أربعون : نصف شاة . فإن حال عليها حولان ثم هلكت الأربعون
ففى الثانية شاة . ولو هلك ستون كان عليه نصف شاة . ولو هلكت
عشرون كان عليه شاة ونصف . وهذا قول محمد وزفر رضى الله عنهما
وقال أبو حنيفة ومعقوب رضى الله عنهما فى ثمانين حال عليها حولان
ثم هلكت منها عشرون : أن عليه فيط بقى شاتين . ولن كانت له مائة
وواحد وعشرون فهلك منها شاة فعليه شاتان إلا جزء من مائة
وواحد وعشرين جزءا من شاتين . أهـ ٢٠

قول المصنف " ولا اختلاف ذكر فى الجامع الصغير " لم أره . لعلمه
يقصد الجامع الكبير بدليل ما نقلناه منه .

باب صدقة البقر

٢٠٧ - مسألة : اذا زادت البقر على أربعين ففي الزيادة بحساب ذلك
في قول أبي حنيفة روى الحسن بن زهاد عن أبي حنيفة انه قال
اذا زادت واحدة يجب فيه ربع عشر سنة يعني جزأ من أربعين
جزأ وقال أبو عبد الله لثلجي رهنا عن أبي حنيفة بخلاف
هذا وأنه قال لا يجب في الزيادة شيء حتى تبلغ خمسين فيجب
في الزيادة ثلث تباع أو ربع سنة . وروى أسد بن عمرو عن
أبي حنيفة أنه قال لا يجب في الزيادة شيء حتى يبلغ ستين
وهذا قول أبي يوسف ومحمد وهو قول الشافعي . (١)

(١) قال في فتح باب العناية : وفيما زاد على أربعين بحسب . أي
يعطى بحسابه الى ستين في رواية الأصل من أبي حنيفة فيجب ربع
عشر السنة في الواحدة الزائدة على الأربعين ونصف عشرها فسي
اثنيتين وهكذا لأن الطل سبب الوجوب ونصب النصاب بالرأى لا يجوز
وكذا اخلاؤه عن الواجب بعد تحقق سببه ولأن العفو فيط بمس
الثلاثين الى الأربعين ثبت بنص بخلاف القياس ولا نص ههنا .
وروى الحسن عن أبي حنيفة أنه لا شيء في الزيادة حتى تبلغ خمسين
ففيها سنة وربع سنة أو ثلث تباع وهو القياس لأن مبنى نصاب
البقر على أن يكون بين كل عقدين وقص وفي كل عقد واجب . فأوقاص
البقر تسع تسع كما قبل الأربعين ومعد الستين فكذا هنا . وروى
أسد بن عمرو عن أبي حنيفة وقال في المحيط والبدائع وهو أوفق
الروايات وهو قولهما المختار كما في جوامع الفقه وقول مالك
والشافعي وأحمد أنه لا شيء في الزيادة حتى تبلغ ستين لط فسي
الصحيحين من معاذ قال بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم الى
اليمن وأمرني أن آخذ من كل ثلاثين من البقر تبعا أو تبعية .
وروى الدارقطني والبيهقي والبخاري من حديث بقية عن المسعودي
عن الحاكم من طاوس عن ابن عباس قال بعث رسول الله صلى الله
عليه وسلم معاذ الى اليمن فأمره أن يأخذ من كل ثلاثين من البقر =

.....

= تبيعا أو تبعة ومن كل أربعين سنة قالوا فلا وقاص قال ما أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها بشيء وأسأله إذا قدمت فلما قدم على رسول الله صلى الله عليه وسلم سأله فقال ليس فيها شيء قال السعدي والأوقاص ما بين الثلاثين إلى الأربعين وما بين الأربعين إلى الستين وقال البرار لا أعلم أحدا أسند عن ابن عباس إلا بقية من السعدي وقد رآه الحفاظ من الحاكم من طاوس مرسل . وأجيب عن الحديث الأول بأنه ساكت من الأوقاص ليس فيه تعرض لها . وهذا الحديث الثاني بأن النبي صلى الله عليه وسلم توفي قبل قدوم معاذ من اليمن لما روى مالك في الموطأ عن حميد بن قيس عن طاوس أن معاذ أخذ من كل ثلاثين بقرة تبعا ومن كل أربعين بقرة سنة وأتى بمعاذ من ذلك فأبى أن يأخذ منه شيئا وقال لم أسمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى ألقاه وأسأله فتوفي النبي صلى الله عليه وسلم قبل أن يقدم معاذ . لكنه منقطع إذ لم يدرك طاوس معاذا ومعارض بما رواه أبو يعلى الموصلي في مسنده عن صهيب أن معاذ لما قدم من اليمن سجد للنبي صلى الله عليه وسلم فقال له يا معاذ ما هذا قال اني لما قدمت اليمن وجدت اليهود والنصارى يسجدون لعظمتهم وقالوا هذا تحية الأنبياء فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذبوا على أنبيائهم ولو كنت أمرت أحدا أن يسجد لغير الله لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها . إذ ظاهره أنه رجع من اليمن قبل وفاة النبي صلى الله عليه وسلم وهو إذا كان ارسله إلى اليمن مرة واحدة فلا اشكال على أنه يحتمل أنه وقع السؤال قبل الاجتماع وتفسير الأحوال وهو يده مافى معجم الطبراني من طريق ابن وهب عن حيوة ابن شريح عن يزيد بن أبي حبيب عن سلمة عن أسامة عن يحيى بن الحاكم أن معاذ قال بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم أصدق أهل اليمن فأمرني أن آخذ من البقر من كل ثلاثين تبعا ومن كسل أربعين سنة ومن الستين تبعتين ومن السبعين سنة وتبعتين ومن الثمانين مستتين ومن العشرين والواحدة ثلاث سنوات أو أربعة أتبعه قال وأمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن لا آخذ فيط بين ذلك شيئا إلا أن يبلغ سنة أو جذ ط وقال ان الأوقاص لا فريضة فيها انتهى ==

.....

= أن سلمة بن اسامة ويحيى بن الحكم غير مشهورين ولم يذكرهما
ابن أبي حاتم في كتابه . وروى الدارقطني في كتابه المؤتلف والمختلف
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم عهد الى عطالة على اليمن في البقر
في كل ثلاثين تبيع وفي كل أربعين سنة وليس في الأوقاص شيء . وقد
يجاب بأنه لم يعهد به أولا ولكنه أطلقه به ثانياً أهـ ٢٨٠ - ٢٨١ / ١
عنايه وفتح ١٧٩ - ١٨٠ / ٢ ، نصب الراية ٣٤٦ - ٣٥٢ / ٢ ، بناءة ٤٩ - ٥٢ / ٣
عمدة الرعايه ١ / ٢٢١ ، قهستاني ١ / ١٨٨ ، تبين ١ / ٢٦٢ ، بحر
٢ / ٢٣٢ ، رمز ١ / ٧١ ، مثلاً مسكين مع أبي السعود ١ / ٣٨٠ ، درمختار
٢ / ٢٤ ، در منتقى ومجمع ١ / ١٩٩ ، در ١٧٦ - ١٧٧ / ١ ، لباب ١ / ١٤١
بدائع ٢ / ٢٨ ، تحفة ٢٨٤ ، الأصل ٦١ - ٦٢ / ٢ ، مبسوط ١٨٧ / ٢ .
قوله في فتح باب العناية " لما في الصحيحين عن معاذ " الحديث
ليس في الصحيحين . وسبق تخريجه في المسألة الأولى . وفي أول
نصاب البقر قال مستد لا على نصابها : روى أصحاب السنن الأربعة
من حديث مسروق عن معاذ بن جبل أن النبي صلى الله عليه وسلم
لما وجهه الى اليمن أمره أن يأخذ من كل ثلاثين بقرة تبيعاً أو تبيعاً
ومن كل أربعين سنة . . قال الترمذى : حديث حسن وقد روى
بعضهم مرسلًا لم يذكر معاذًا وهذا أصح . ورواه ابن حبان في
صحيحه والحاكم في مستدركه وقال صحيح على شرط الشيخين ولم
يخرجاه . وقال أبو عمر في الاستذكار : ولا خلاف بين العلطاء أن النسبة
في زكاة البقر ما في حديث معاذ وأنه النصاب المجمع عليه فيها أهـ
فتح باب العناية ١ / ٢٧٩ " قوله " وروى الدارقطني والبيهقي
والبزار من حديث بقية عن المسعودي الخ " الدارقطني في الزكاة
باب ليس في الخضروات صدقة ٩٩ / ٢ ، البيهقي في الزكاة باب كيف
فرض صدقة البقر ٩٩ / ٤ ، البزار في الزكاة باب زكاة البقر كشف
الاستار ١ / ٤٢٢

الوقص بالتحريك : طهين الفريضتين كالزيادة على الخمس من الأبل
الى التسع وعلى العشر الى أربع عشرة . والجمع أوقاص . وقيل : هو
ما وجبت الغنم فيه من فرائض الأبل طهين الخمس الى العشر .
ومنهم من يجعل الأوقاص في البقر خاصة والأشناق في الأبل أهـ =

.....

= نهاية ٥/٢/٤ ، قاموس ٢/٣٣٤ ، المغرب ٢/٤٩١ ، مجمع بحار
الأنوار ٥/٩٤ ، الشنق بالحركة : ما بين الفريضتين من كل ما تجب
فيه الزكاة مثل ما زاد على خمس اهل الى التسع أه مجمع بحار
الأنوار ٣/٢٥٩

قولها عدم الوجوب في الزائد على الأربعين الى الستين ط د ر ١٣٩٩
وقولها أنه لا شيء في الزيادة على الأربعين الى أن تبلغ ستين . عليه
الفتوى كذا في الدر المختار وغيره : وفيما زاد على الأربعين بحسابه
في ظاهر الرواية عن الامام ومنه لا شيء فيط زاد الى ستين ففيها
ضعف ما في ثلاثين وهو قولها والثلاثة و عليه الفتوى بحر من الينابيع
وتصحیح القدوري أه ٢/٢٤ ، در منتقى ومجمع ١/١٩٩ ، بحر ٢/٢٣٢
لباب ١٤١-١٤٢ / ١ ، شلى ١/٢٦٢ ، شربلالية ١/١٧٧ ، اهل السعود
١/٣٨٠ ، وفي رد المختار مند قوله " بحر من الينابيع " عزاه في البحر
الى الاسبجاني وتصحيح القدوري وليس فيه ذكر الينابيع وفي النهر
وهي أعدل كذا في المحيط وفي جوامع الفقه المختار قولها وفي الينابيع
والاسبجاني و عليه الفتوى أه ٢/٢٤

وعند الشافعية قال النووي : لا شيء في البقر حتى تبلغ ثلاثين . فاذا
بلغتها . ففيها تبيع . ولا زيادة حتى تبلغ أربعين ففيها مسنة . ثم
لا شيء حتى تبلغ ستين . ففيها تبيعان . واستقر الحساب في كل
ثلاثين تبيع . وفي كل أربعين مسنة . ويتخير الفرض بعشر عشر . ففي
سبعين : تبيع ومسنة . وفي ثمانين : مسنتان وفي تسعين : ثلاثة
أتمة . وفي مائة : مسنة وتبيعان . وهكذا أبدا . والتبيع الذي طعن
في السنن الثانية . والأنثى تبعة . والمسنة التي طعنت في الثالثة .
والذكر مسن . هذا هو المذهب المشهور . وحكى جماعة وجهان .
التبيع له ستا شهر . والمسنة سنأه رضا لطالبين ٢/١٥٢ ، المجموع ٣٦١-٣٦٣ ٥/٣

٢٠٨ - مسألة : الخيل اذا كانت ذكورا كلها لاشيء فيها بالاتفاق واذا كانت ذكورا واناثا يطلب نسلها ففي قول أبي حنيفة يجب في كل فرس دينار وان شاء أعطي من كل طائفي درهم خمسة دراهم ولو كانت اناثا فليس من أبي حنيفة فيه رواية ظاهرة وكان الفقيه أبو جعفر يقول في قول أبي حنيفة يجب وهكذا قال أبو الحسن الكرخي . وقال أبو جعفر اللحاوي لا يجب . وفي قول أبي يوسف ومحمد لا يجب في الوجه كلها وهو قول الشافعي . (١)

(١) قال في فتح باب العناية : وفي كل فرس أي ويجب في كل فرس من الاناث الصرفة أو المختلطة من الذكور والاناث للنسل لا للحمول والركوب والتجارة دينار أو ربع عشر قيمتها حال كونها نصابا . وهذا عند أبي حنيفة وتبعه زفر . وقيل الخيار في الأفراس المساوية قيمة كأفراس العرب . وأما المتفاوتة قيمة فالزكاة باعتبار القيمة والصحيح عدم اعتبار النصاب فيها عنده . وقيل انه ثلاثة . وقيل خمسة . وقيل اثنان ذكر وانثى . ولا يؤخذ من عينها الا برضا صاحبها بخلاف المواشي تمسكا بما في سنن الدارقطني . ثم البيهقي عن الليث ابن حماد الاصلخري حدثنا أبو يوسف عن غورك بن الحصين عن أبي عبد الله عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في الخيل السائمة في كل فرس دينار وليس في كل فرس دينار وليس في الرابطة شيء . قال الدارقطني : تفرد به غورك وهو ضعيف جدا ومن دونه ضحط . وقال البيهقي : ولو كان هذا الحديث صحيحا عند أبي يوسف لم يخالفه . ولم يقل ابن شهاب لا أعلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سن صدقة الخيل . قلت مخالفة أبي يوسف لم تدل على عدم صحة الحديث لا احتطال وجسود معارضة الأقوى كما لا يخفى ونفى علم الزهري لا يكون حجة على من حفظه وأثبت مع أنه معارض بما روى هو من حماد عن إبراهيم أنه قال في الخيل السائمة التي يطلب نسلها ان شئت في كل فرس دينار أو عشرة دراهم وان شئت في القيمة فيكون في كل طائفي درهم خمسة دراهم في كل فرس ذكرا وانثى . وط رواه عبد الرزاق عن ابن جريج =

.....

== أخبرني ابن أبي الحسين ان ابن شهاب أخبره أن عثمان كان يصدق الخيل وأن السائب بن يزيد أخبره أنه كان يأتي عمر بن الخطاب بصدقة الخيل .

قال الاسهبجاني : جعل الطحاوي الاختيار الى المصدق أي آخذ الصدقة من العطل وليس كذلك انه هو الى صاحب الطل . وفي الأناث الخالص والذكور الصرف روايتان عن أبي حنيفة . والراجح في الأناث الوجوب لا مكان التنازل بالفحل المستعار وفي الذكور عدمه لأن لحمها غير مأكول عنده . وهذا أبي يوسف ومحمد لا شيء في الخيل منفردة كانت أو مختلطة كالحمير والبغال المتفق على عدم الوجوب فيهما . واختاره الطحاوي وفي المباحع وعليها الفتوى وكذا قاله قاضي خان وصاحب الأسرار لكن رجح شمس الأئمة وصاحب التحفة قسـول أبي حنيفة الا أن قولها عليه طامة الحلط وهو قول مالك والشافعي لط في الكتاب الستة عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس على المسلم في عبده ولا في فرسه صدقة زاد مسلم الا صدقة الفطر . واجيب عنه بأن المراد به فرس الفارز . وفي سنن أبي داود والترمذي عن علي قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قد عفوت لكم عن صدقة الخيل والرقيق فهاتوا صدقة الرقة . قال الترمذي : سألت محمدا عن هذا الحديث فقال هو عندي صحيح . وأخرج البيهقي عن بقية حدثني أبو معاذ من الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم عفوت لكم عن صدقة الجبهة والكسعة والنخعة والجبهة الخيل والنخعة بالفتح والضمة الرقيق والكسعة الحمير . وأخرجه أبو داود عن كثير بن زياد عن الحسن بن النبي صلى الله عليه وسلم مرسل وهو حجة عندنا وعند الجمهور . ولأبي حنيفة : ما في الصحيحين من أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الخيل لثلاثة لرجل أجر ولرجل ستر وعلى رجل وزر فأما الذي له أجر فرجل ربطها في سبيل الله وهي لذلك الرجل أجر ورجل ربطها تخفيا وتحفظا ولم ينس حق الله في رقابها ولا ظهورها فهي له ستر ورجل ربطها فخرا ونوا أي معاداة فهي على ذلك وزر فستل رسول الله صلى الله عليه وسلم من الحمير ==

.....

== فقال ما انزل على فيها الا هذه الآية الفاذة أى المفردة الجامعة

" فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره . ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره " ٧-٨
الزلزال انتهى . وحق الله فى رطبها الزكاة .

وأما قول صاحب الهداية : ولا شىء فى البغال والحمير لقول الله
صلى الله عليه وسلم لم ينزل على فيها شىء . فوهم لأن هذا اللفظ

ورد فى الحمير خاصة وروى عبد الرزاق فى مصنفه من ابن جريج قال
أخبرنى عمرو أن يحيى بن يعلى أخبره أنه سمع يعلى بن أمية يقول

ابتاع عبد الرحمن بن أمية أخو يعلى بن أمية من رجل من أهل اليمن
فرسا انثنى بطانة قلوب فندم البائع فلحق به فباع فقال غصبنى يعلى وأخوه

فرسا لى فكتب الى يعلى أن الحق بى فأثاه فأخبره الخبر فقال عمر :
ان الخيل لتبلغ هذا عندكم ؟ فقال فاعلمت فرسا بلغ هذا قبل هذا

قال عمر فأتخذ من أربعين شاة شاة . ولا تأخذ من الخيل شيئا ؟
خذ من كل فرس ديناراً . قال ابن عبد البر وروى الدارقطنى حديثا

صحيحا من جوهريسة من مالك من الزهري أن السائب بن يزيد أخبره
قال رأيت أبى يقوم الخيل ثم يدفع صدقتها أى ربع مشرقيتها . أهـ

٢٨٢-٢٨٣ / ١ ، قهستانى ١٨٩ / ١ . تحفة بدائع ٣٤-٣٥ / ٢
مبسوط ١٨٨ / ٢ ، الأصل ٦٤ / ٢ ، مختصر الطحاوى ٤٥-٤٦ ، معانى

الآثار ٢٦ / ٢ ، نصب الراية ٣٥٦-٣٥٩ / ٢ ، الدراية ٢٥٤-٢٥٥ / ١
لباب ٣٧ / ١ ، أعلا ٢٦-٣٣ / ٩ ، غنايه وفتح ١٨٣-١٨٦ / ٢ ، بناءية

٦٠-٦٥ / ٣ ، معدة الرماية ٢٢٢ / ١ ، تبين ٢٦٤-٢٦٥ / ١ ، رمزا ١ / ٧
بحر ٢٣٣ / ٢ ، ملامسكن وأبو السجود ٣٨١-٣٨٢ / ١ ، لباب ٤٣ / ١

در ١٧٧ / ١ ، در مختار ٢٥-٢٦ / ٢ ، در منتقى ومجمع ٢٠٠ / ١
هذا من جهة الآثار وأما من جهة النظر فوجه قولهم : ولأن زكاة

السائمة لا بد لها من نصاب مقدركا لابل والبقر والغنم والشرع لم يرد
بتقدير النصاب فى السائمة منها فلا يجب فيها زكاة السائمة كالحمير أهـ

بدائع ٣٤ / ٢ ، مبسوط ١٨٨ / ٢ ، معانى الآثار ٣٠ / ٢ ، وجه قوله :
ولأنها مال تام فاضل من الحاجة الأصلية فتجب فيها الزكاة كما

لو كانت للتجارة أهـ بدائع ٣٥ / ٢ ، مبسوط ١٨٨ / ٢ ، لباب ٣٧ / ١
بناءية ٦٢-٦٣ / ٣ ، غناية ١٨٤-١٨٥ / ٢

.....

== قوله "كأفراس العرب" قال في المصباح : وخيل عرب خلاف البراذين

الواحد عربى أه ٢/٤٠١، مختار الصحاح ٤٢١/، مغرب ٢/٣٠٨

نهاية ٣/٢٠٣، الخيل معروفة وهى مؤنثة ولا واحد لها من لفظها

والجمع خيول قال بعضهم وتطلق الخيل على العراب وعلى البراذين

وعلى الفرسان وسميت خيلا لا اختيالها وهوا عجايبها بنفسها مرحا ومنه

يقال اختال الرجل به خيلا وهو الكبر والاعجاب أه المصباح ١/١٨٦

الفرس: يقع على الذكور والأنثى فيقال هو الفرس وهى الفرس وتصغير

الذكر فريس والأنثى فريسة على القياس وجمعت الفرس على فـسـير

لفظها فقيـل خيل وعلى لفظها فقيـل ثلاثة أفراس بالهاـ للذكور وثلاث

أفراس بحذفها للثلاث ويقع على التركى والعربى أه مصباح المنير

٢/٤٦٧، مختار الصحاح ١٩٥-١٩٦، المغرب ١/١٥٨-٢/٣٥٦

قوله " فى سنن الدارقطنى ثم لبيـهـقى عن الليث بن حماد الاصطخرى

الخ " الدارقطنى فى الزكاة باب زكاة طل التجارة وسقوطها من الخيل

والرقيق ١/١٢٢، البيهقى فى الزكاة باب من رأى فى الخيـسـل

صدقة ٤/١١٩

قال الهيثمى فى الزوائد ٣/٦٩ فيه ليث بن حماد . وهوك وكلاهما

ضعيف أه . غورك بالغين المعجمة كذا فى الدارقطنى والميزان .

وفى الدارقطنى الخصرم . وفى البيهقى الحصرم بمهملتين . وفى

الميزان غورك بن الحضرمى . وفى الدراية . غورك بالعين المبهملأه

تعليق نصب الراية ٢/٣٥٨ قوله " ليس فى الرابطة شىء " الرباط

اسم من رابط مرابطة من باب قاتل اذا لازم ثغر العد وأه المصباح ١/٢٥

قوله " بما روى هو عن حماد عن ابراهيم " رآه محمد بن الحسن

الشيبانى فى كتاب الآثار . نصب الراية ٣٥٨-٣٥٩/٢، الفتح ٢/٨٥

قوله " بما رآه عبد الرزاق عن ابن جريج الخ " عبد الرزاق فى الزكاة

باب الخيل ٣٥-٣٦/٤، ابن أبى شعبة فى الزكاة . طقالوا فى زكاة

الخيـل ٣/١٥٢

قوله " لما فى الكتب الستة من أبى هريرة الخ " البخارى فى الزكاة

باب ليس على المسلم فى عبده صدقة ٢/١٢٧ . مسلم فى الزكاة ٧/٥٥

أبو داود فى الزكاة باب صدقة الرقيق ٢/٢٥٢، الترمذى فى الزكاة ==

.....

= باب ليس فى الرقيق والخيل صدقة رقم ٦٢٨ . وقال : حديث
 أبى هريرة حديث حسن صحيح . النسائى فى الزكاة باب زكاة الخيل
 ٥/٢٥ ، ابن طاجه فى الزكاة باب صدقة الخيل والرقيق ١/٥٧٩ .
 الدارقطنى فى الزكاة باب زكاة مال التجارة وسقوطها عن الخيل
 والرقيق ١٢٧/٢ الطحاوى فى الزكاة باب الخيل السائمة هل
 فيها صدقة أم لا ؟ ٢/٢٩ . أحمد فى الزكاة باب عدم الزكاة فى
 الرقيق والخيل والحر ٨/٢٣٤ . مالك فى الزكاة باب زكاة الرقيق
 والخيل والبرادين ١١٨ . البيهقى فى الزكاة باب لا صدقة فى الخيل
 ٤/١١٧ . عبد الرزاق فى الزكاة باب الخيل ٤/٣٦ . ابن أبى شيبة
 فى الزكاة ما قالوا فى زكاة الخيل ٣/١٥١
 قوله " وأجيب بأن المراد به فرس الفارس " لأنه لما قرن الفرس
 بالعبد كان ذلك قرينة على أن المراد عبد الخدمة وفرس الركوب
 فانبط اذا كانا للتجارة تجب فيهما الزكاة بالاجماع بناء على ٣/٦٣
 بدائع ٢/٣٥ ، شلى ١/٢٦٥ ، اطلاق السنن ٩/٢٧ . يؤيده أثر
 ابن عباس المذكور فى الدراية : وروى أبو أحمد بن زنجويه فى كتاب
 الأصول باسناد صحيح عن طاوس سألت ابن عباس عن الخيل أفيها
 صدقة ؟ قال : ليس على فرس الفارس فى سبيل الله صدقة أهـ ١/٣٥
 نصب الراية ٢/٣٥٧ ، بناء على ٣/٦٣ . قوله " فى سنن أبى داود
 والترمذى عن على الخ " أبو داود فى الزكاة باب فى زكاة السائمة
 ٢/٢٣٢ ، الترمذى فى الزكاة باب زكاة الذهب والورق رقم ٦٢٠ .
 النسائى فى الزكاة باب زكاة الورق ٥/٢٧ ، ابن طاجه فى الزكاة باب
 زكاة الورق والذهب ١/٥٧٠ . أحمد فى الزكاة باب عدم الزكاة فى
 الرقيق والخيل والحر ٨/٢٣٥ . الطحاوى فى الزكاة باب الخيل
 السائمة هل فيها صدقة أم لا ؟ ٢/٢٨ ، البرزلى فى الزكاة باب زكاة
 الورق ١/٣٢٢ ، عبد الرزاق فى الزكاة باب الخيل ٦/٣٤ ، ابن
 أبى شيبة فى الزكاة ما قالوا فى زكاة الخيل ٣/١٥٢ ،
 قوله " صدقة الرقة " يريد الفضة والدرهم الضرورية منها . وأصل
 اللفظ الورق . وهى الدراهم الضرورية خاصة فحذفت الواو وموضعتها
 الهاء . وإنما ذكرناها هنا حلا على لفظها وتجمع الرقة على رقات =

.....

== ورقسين . وفى الورق ثلاث لفات : الورق والورق والورق أه نهاية
 ٢/٢٥٤ ، مجمع بحار الأنوار ٢/٣٦٥ . قوله " وأخرج البيهقي من
 بقية الخ " البيهقي فى الزكاة باب لا صدقة فى الخيل ٤/١١٨
 قوله " وأخرجه أبو داود " أخرجه أبو داود فى المراسيل . نصب
 الراية ٢/٣٥٧ . قوله " ففوت لكم من صدقة الجبهة والكسعة والنخه "
 الجبهة : الخيل . وقال أبو سعيد الضير قولاً فيه بمسند
 وتعسف أه نهاية ١/٢٣٧ ، مجمع بحار الأنوار ١/٣١٩ ، لم
 يبين وجه قوله . وفى طاج الحروس : والجبهة : الخيل . ولا واحد
 لها وفى المحكم لا يفرد لها واحد . ومنه حديث الزكاة ليس فى
 الجبهة ولا النخه صدقة وهكذا فسر الليث . ومن المجاز الجبهة
 سروات القوم يقال جاء فى جبهة بنى فلان . أو الجبهة الرجال
 الساعون فى حطة ومفرم أو جبر فقير فلا يأتون أحداً الا استحيا من
 ردهم . وقيل لا يكاد أحد أن يردهم . وه فسر أبو سعيد حديث
 الزكاة . قال فتقول العرب فى الرجل الذى يعطى فى مثل هذه
 الحق رحم الله فلانا فقد كان يعطى فى الجبهة قال وتفسر
 الحديث : أن المصدق ان وجد فى أيدي هذه الجبهة من الابل
 ماتجب فيه الصدقة لم يأخذ منها الصدقة لأنهم جمعوها لمفرم
 أو حطة وقال سمعت أبا عمرو الشيباني يحكيها عن العرب . قال
 ابن الأثير : قال أبو سعيد قولاً فيه بعد وتعسف . أه ٩/٣٨٣ .
 الكسعة : بالضم . الحمير وقيل الرقيق من الكسع وهو ضرب الدبر أه
 نهاية ٤/١٧٣ ، مجمع بحار الأنوار ٤/٤٠٢ ، النخه : هى الرقيق .
 وقيل الحمير . وقيل البقر الحوامل . وتفتح نونها وتضم وقيل هى
 كل دابة استعظمت . وقيل البقر الحوامل بالضم وغيرها بالفتح .
 وقال الفراء النخه أن يأخذ المصدق دينارا بعد فراغه من
 الصدقة أه نهاية ٥/٣١ ، مجمع بحار الأنوار ٤/٦٧٣
 قوله " ما فى الصحيحين من أبى هريرة الخ " البخارى فى المساقاة
 باب شرب الناس وسقى الدواب من الأنهار ٣/٧٩ وفى الجهاد
 باب الخيل لثلاثة وقوله تعالى : " والخيل والبغال والحمير لتركبوها
 وزينة " ١٨ النحل ، ٣/٢١٧ وفى المناقب باب سؤال المشركين أن ==

.....

== يرميهم النبي صلى الله عليه وسلم آية فآراهم انشاق القمر ١٨٧-١٨٨/٤
 وفى التفسير " اذا زلزلت الأرض زلزالها " ٩٠-٩٤/٦ وفى الاعتصام
 باب الأحكام التى تعرف بالدلائل ١٥٨-١٥٩/٨ .
 مسلم فى الزكاة باب اثم طبع الزكاة ٦٤-٦٧/٧ . الطحاوى فى الزكاة
 باب الخيل السائمة هل فيها صدقة أم لا ٢/٢٦ . البيهقى فى
 الزكاة باب من رأى فى الخيل صدقة ١١٩/٤ . أحمد فى الزكاة باب
 افتراض الزكاة والحث عليها والتشديد فى منصفها ١٩٣-١٩٦/٨ .
 قوله " فخرنا ونوا " ونوا " من باب قاتل اذا عاديته أو فعلت مثل
 فعله مطالة ويجوز التسهيل فيقال نأويته أه مصباح ٢/٦٣٢ . قوله
 " هذه الآية الفاذة الجامعة " أى المفردة فى معناها والفذ الواحد
 وقد فذ الرجل من أصحابه اذا شذ عنهم وبقى فردا أه نهاية ٢/٤٢٢
 مجمع بحار الأنوار ٣١٣/٤ ، قوله " روى عبد الرزاق فى مصنفه من
 ابن جريج من عمرو بن دينار الخ " عبد الرزاق فى الزكاة باب الخيل
 ٣٦/٤ ، البيهقى فى الزكاة باب من رأى فى الخيل صدقة ١١٩-١٢٠/٤
 وسند عبد الرزاق سند صحيح . رجاله كلهم ثقات غير جبير بن محلى
 فلم أجد من ترجمه . ولكنه ثقة على قاعدة ابن حبان ومثله يحتج به
 عندنا كما ذكرناه فى المقدمة لاسيما وهو تابعى ابن صحابى أه
 اعلام السنن ٣٠/٩
 قوله " قلوص " الناقة الشابة . وقيل لاثزال قلوصا حتى تصير بارزلا
 وتجمع على قلاص وقلص أيضا أه نهاية ١٠٠/٤ ، مجمع بحار
 الأنوار ٣١٣/٤
 قوله " روى الدارقطنى حديثا صحيحا من جويرية عن مالك عن
 الزهري الخ " رواه الدارقطنى فى غرائب مالك باسناد صحيح منه أه
 دراية ٢٥٥/١ ، الطحاوى فى الزكاة باب الخيل السائمة هل فيها
 صدقة أم لا ٢/٢٦ . الحديث مذكور فى نصب الراية ٣٥٩/٢ .
 الجوهر النقى ١٢٠/٤
 والفتوى على قولها كط فى الدر المختار: ولا شىء فى خيل سائمة
 عندهما وعليه الفتوى خانية وغيرها ثم عند الامام هل لها نصاب
 مقدرا لأصح لا لعدم النقل بالتقدير أه ٢٥-٢٦/٢ ، درمى ٧٢٠ ==

.....

== وفي رد المحتار بعد قوله " وعليه الفتوى " قال الطحاوي : هذا أحب القولين إلينا ، ورجحه القاضي أبو زيد في الأسرار . وفي الينابيع وعليه الفتوى . وفي الجواهر والفتوى على قولهم . وفي الكافي هو المختار للفتوى . وتبعه الزيلعي والبرازي تبعاً للخلاصة وفي الخانية قالوا الفتوى على قولهم . تصحيح العلامة قاسم . قلت وبه جزم فسي الكنز لكن رجح قول الامام في الفتح وأجاب عن دليلهم الطار تبعاً للهداية بأن المراد فيه فرس الغازي وحقق ذلك بط لا مزهد عليه واستدل للامام بالأدلة الواضحة . ولذا قال تلميذه العلامة قاسم وفي التحفة الصحيح قوله ورجحه الامام السرخسي في المبسوط ولقد وري في التجريد وأجاب عما عساه يورد على دليله وصاحب البدائع وصاحب الهداية وهذا القول أقوى حجة على ما شهد به التجريد والمبسوط وشرح شيخنا أه ٢/٢٦ . لباب ١٤٣ / ١ ، فتح ١٨٣ / ٢ ، بنايه ٣ / ٦١ ، بحر ٢ / ٢٣٣ ، شرنبلالية ١ / ١٧٧ ، مجمع ١ / ٢٠٠ ، أبوالسعود ١ / ٣٨٢ .

لم يبين المصنف حكم زكاة الخيل . أهو للسانة للدر والنسل أو للركوب والحمل أو علوفة أو للتجارة ؟ ولا يرد به في ذك زكاة للتجارة حيث كانت لها اتفاقاً لأن كلامه في زكاة السوائم لا مطلق الزكاة . ولأنه قرنهما مع زكاة البقر . والخلاف في الخيل السائمة لا التجارة . قال في رد المحتار بعد قوله " ولا شيء " في خيل سائمة " وقيد بالسائمة لأنها محل الخلاف أما التي نوى بها التجارة فتجب فيها زكاة التجارة اتفاقاً . . . وأجمعوا أنها لو كانت للحمل والركوب أو علوفة فلا شيء فيها وأن الامام لا يأخذها جبراً نهراً أه ٢٥-٢٦ / ٢ ، ط در ١ / ٤٠٠ وعند الشافعية : قال النووي : مذهبنا أنه لا زكاة في الخيل مطلقاً . وحكاه ابن المنذر عن علي بن أبي طالب وابن عمر والشعبي والنخعي ومطاء والحسن البصري وعمر بن عبد العزيز والحاكم والثوري وأبي يوسف ومحمد بن الحسن وأحمد وإسحاق وأبي ثور وأبي خيثمة وأبي بكر بن أبي شيبه وحكاه غيره عن عمر بن الخطاب والأوزاعي ومالك والليث وداود . وقال حطاد بن أبي سليمان وأبو حنيفة : يفرق فتجب الزكاة فيها ان كانت ذكورا وناثا . فان كانت اناثا متمعنة وجبت أيضاً على المشهور . وعنه رواية شاذة بعدم الوجوب ويعتبر فيها الحول ==

.....

== دون النصاب قال : وما لكها بالخيار ان شاء أعطى من كل فرس ديناراً . وان شاء قومها وأخرج ربع عشر قيمتها . واحتج بمساروى أبو يوسف عن غورك الحضرمي عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال في الخيل السائمة في كل فرس ديناراً . واحتج أصحابنا بحديث أبي هريرة المذكور هنا وهو في الصحيح كما سبق . وفي المسألة أحاديث أخر . والجواب من حديث جابر أنه ضعيف باتفاق المحدثين قال الدارقطني تفرد به غورك وهو ضعيف جداً وتفقدوا على تضعيف غورك وهو مجهول أه المجموع ٢٩٠-٢٩١/٥

باب زكاة المال (١)

(١) هو اسم لط يتمول ويدخر وأل فيه للمجهود في قوله عليه السلام "ها تواربع عشر أموالكم" فخرجت السوائم لأن زكاتها غير مقدرة بها
 أبو السعود ١/٣٨٧، تبين ١/٢٧٦، بحر ٢/٢٤٢، رمز ١/٧٢
 مناه وفتح ٢/٢٠٨، بناه ٣/٩٣، درر ١/١٨٠، درر ٢/٣٨٨
 وفي فتح باب المعنانية: ونصاب الذهب مشرون مثقالا والفضة طائفة
 درهم لط في الصحيحين من حديث أبي سعيد أن النبي صلى الله
 عليه وسلم قال ليس فيط دين خمس أو اق صدقة ولا وقية أربعين
 درهما . ولحديث على المتقدم في اشتراط الحول ولط قد مناه
 في كتاب عمرو بن حزم وفي كل أربعين دينارا دينارا . ولط رواه ابن
 طاجه عن ابن عمرو طائفة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يأخذ من
 كل عشرين دينارا نصف دينار ومن الأربعين دينارا . ولقولـه
 صلى الله عليه وسلم ها تواربع العشر في كل أربعين درهما وليس
 عليكم شيء حتى يتم طائفة درهم فاذا كانت طائفة درهم ففيها خمسة
 دراهم فما زاد فعلى حساب ذلك . . . فيجب ربع المشر وهو نصف
 مثقال في نصاب الذهب وخمسة دراهم في نصاب الورق أهـ ٢٨٤-٢٨٧
 حديث أبي سعيد رواه البخاري في الزكاة باب ليس فيط دين خمس
 ذود صدقة ١٢٥/٢، ولفظه: من أبي سعيد رضى الله عنه أن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: ليس فيط دين خمسة أو سق من
 التمر صدقة وليس فيط دين خمس أو اق من الورق صدقة وليس فيما
 دين خمس ذود من الابل صدقة . مسلم في الزكاة ٥٠٠-٥٠٧ .
 الدارقطني في الزكاة باب وجوب زكاة الذهب والورق والماشية والثمار
 والحبوب ٩٣/٢ الطحاوي في الزكاة باب زكاة ما يخرج من الأرض ٣٤/٢
 أبو داود في الزكاة باب طجب فيه الزكاة ٢٠٨/٢ الترمذي في
 الزكاة باب طجا في صدقة الزرع والتمر والحبوب رقم ٦٢٢ - ابن طاجه
 في الزكاة باب طجب فيه الزكاة من الأموال ٥٧١/١، النسائي
 في الزكاة باب زكاة الورق ٢٦/٥ . ابن أبي شبة ١١٧/٣، وقوله
 والأوقية أربعين درهما يحتمل أنه من كلام المصنف أخذا من تقدير
 أصدقة أزواجه عليه الصلاة والسلام "قالت طائفة: كانت ثنتي عشرة
 أوقية ونشا فتلك خمساثة . قال أبو سلمة: قلت ما النشي؟ قالت: =

٢٠٩ - مسألة : رجل له على رجل ألف درهم دين فلم يقبضها حتى مضت عليه سنون ثم قبضها فعليه في السنة الأولى خمسة وعشرون وفي السنة الثانية عليه زكاة الألف الا مقدار الزكاة الأولى ونفى السنة الثالثة عليه زكاة الألف الا مقدار زكاة السنتين الطاضيتين وهكذا في كل سنة على هذا الحساب وفي قول أبي حنيفة أيضا يسقط عنه زكاة الكسور وقال زفر عليه في كل سنة خمسة وعشرون وهكذا قال في رجل له ألف درهم فلم يزكها سنينا فعليه في كل سنة خمس وعشرون ولو كانت عنده طائفة درهم فلم يزكها سنين فان عليه في كل سنة خمسة دراهم وروى عن أبي يوسف أنه قيل لسه طاحنتك على زفر فقال طاحنتي على رجل يقول يجب في طائفتي درهم أربع طائفة درهم يعني لو أتى عليه سنون كثيرة فيجب في كل سنة خمسة دراهم فربما بلغ أربع طائفة درهم. (١)

== نصف أوقية " رواه مسلم ويحتمل أنه أراد أن تطام الحديث. وشاهدة طأخرجه الدارقطني عنه عليه الصلاة والسلام " لا زكاة في شيء من الفضة حتى تبلغ خمس أواق ولا أوقية أربعين درهما " مختصر وفيه يزيد بن سنان الرهاوي أبو فروة : ضعيف أه الفتح ٢٠٨ / ٢ - نصب الراية ٢ / ٣٦٤ ، البناية ٣ / ٩٤ ، وفيها : قلت احتطال كونه الرسول بعيد والحديث ضعيف فان يحيى بن يزيد بن بشار ليس بشيء أه. مسلم في النكاح باب أقل الصداق ٩ / ٢١٥ وقال المراد أوقية الحجاز وهي أربعين درهما أه. الدارقطني في الزكاة باب ليس في الخضروات صدقة ٢ / ٩٨ وطال له صاحب البناية من كونه احتطال الرسول بعيد يقصد به أن تقدير الأوقية بأربعين درهما وكون هذا من كلام النبي صلى الله عليه وسلم احتطال بعيد. حديث ابن عمرو طائفة رواه ابن طاجه في الزكاة باب زكاة الورق والذهب ٧١ / ٧٥ الدارقطني في الزكاة باب وجوب زكاة الذهب والورق والفضة والثمار والحبوب ٢ / ٩٢ .

(١) في الأصل : قلت : فإذا كان له ألف درهم دين لا يقدر عليها وما في يده فهو كفاف بط عليه ؟ قال : ليس عليه في الفضل زكاة حتى ==

.....

= يأخذ تلك الألف . قلت : فإذا أخذها بعد سنين ؟ قال : يزكها
 للسنة الأولى خمساً وعشرين درهماً . فهذه زكاة الألف . ويزكى السنة
 الثانية ألفاً غير خمسة وعشرين قلت : فإن تولت عليه سنون قال زكى
 لأول سنة ألفاً كاملاً ثم ينقص في كل سنة تلك الزكاة التي زكى أبداً
 كذلك حتى تنقص من مائتي درهم ؟ قال : نعم أهـ ٢/٨٢ وفي
 المبسوط : رجل له ألف درهم حال عليه خمسة أحوال ثم باع نصفها
 فعليه نصف ما وجب عليه في هذه الخمس سنين وهذا ظاهر لأن
 هلاك النصف معتبر بهلاك الكل وانط الكلام في بيان ما يلزمه فيها
 في هذه الأحوال فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يلزمه في
 الحول الأول خمسة وعشرون درهماً وفي الحول الثاني أربعة وعشرون
 درهماً لأن مقدار خمسة وعشرين درهماً صار ديناً عليه ودين الزكاة
 يمنع وجوب الزكاة عنده وهو لا يرى الزكاة في الكسور وانط يلزمه في
 السنة الثانية زكاة تسع مائة وستين درهماً وهكذا في كل سنة لا يحتبر
 في ماله ما وجب عليه من الزكاة للسنتين الطامية والكسور في قول
 أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله
 تعالى لا يعتبر من ماله ما وجب عليه من الزكاة للسنتين الطامية وتعتبر
 الكسور لأنها يوجبان الزكاة في الكسور لا يعتبران بعد النصاب الأول
 نصاباً وعلى قول زفر رحمه الله تعالى يلزمه في كل سنة خمسة وعشرون
 درهماً لأن دين الزكاة عنده لا يمنع وجوب الزكاة في الأموال
 الباطنة أهـ ٣/٣٣ . وفيما أيضاً : وقيل لأبي يوسف رحمه الله تعالى
 ما حجتك على زفر رحمه الله تعالى فقال ما حجتى على رجل يوجب
 في مائتي درهم أربع مائة درهم ومراده إذا ملك مائتي درهم فحال
 عليها ثمانون درهماً أهـ ٢/١٦٩ ، بدائع ٢/٧ - تبين ٢٥٥ / ١ -
 خاتمة ١/٢٥٥ .

٢١٠- مسألة : رجل له مائتا درهم وزيادة فعلية في المائتين خمسة دراهم وليس في الزيادة شيء حتى تبلغ أربعين درهماً وهو قول أبي حنيفة هكذا روى عن عمر رضي الله عنه وقال أبو يوسف ومحمد عليه في الزيادة بحساب ذلك قليلاً كانت أو كثيرة . وهو قول الشافعي وروى عن علي رضي الله عنه وابن عمر وأبراهيم النخعي هكذا وقال طاوس البجلي لا شيء في الزيادة حتى تبلغ أربع مائة فتجب في كل مائتين خمسة دراهم ثم لا يجب حتى تبلغ ست مائة . وهكذا الاختلاف في الدنانير إذا زاد على عشرين ديناراً . (١)

(١) قال في فتح باب العناية : وفي كل خمس بضم الخاء المعجمة زاد على النصاب نصاب النقدين وهو أربعة دنانير في الذهب وأربعون درهماً في الورق بحسابه عند أبي حنيفة وطاوس وعقوب . وقال لا يجب في كل ما زاد على النصاب بحسابه أهـ ١/٢٨٧ . وقوله قال الحسن البصري رحمه الله ومكحول وطاء وطاوس في رواية وهما بن دينار والزهرى والأوزاعي والشعبي وسعيد بن المسيب وهو مذهب عمر بن الخطاب وأبي موسى الأشعري رضي الله عنهما رواه عنهما الحسن البصري . وقولهما قال مالك والشافعي وأحمد والنخعي وداد وهو قول علي وابن عمر رضي الله عنهما . وقال طاوس : إذا زاد الدراهم على المائتين لا يجب شيء حتى تبلغ أربع مائة ففيها عشرة دراهم وفي ست مائة خمسة عشر درهماً أهـ بنايه ٩٦-٩٧/٣ ، عناية وفتح ٢/٢٠٩ ، مبسوط ١٨٩-١٩٠/٢ ، الأصل ٨٢-٨٣/٢ ، تحفه بدائع ١٧-١٨/٢ ، تبين ١/٢٧٧ ، بحر ٢/٢٤٤ ، رمز ١/٧٣ كشف ١/١٠٥ ، أبو السعود ١/٣٨٨-٣٨٩ ، لباب ١/٣٨٢-٣٨٣ عمدة الرماية ٢٢٩-٢٣٠/١ ، قهستان ١/١٩٢ ، مجمع ودر منقش ١/٢٠٥ ، در ٢/٤٢ ، در ١/١٨٢ ، لباب ١/١٤٦-١٤٧ -

.....

== يظهر أثر الخلاف فيط لو كان له مائتان وخمسة دراهم ضى عليها
 طان قال الا مام يلزمه عشرة وقلا خمسة لأنه وجب عليه فى العام
 الأول خمسة وثمان فبقى السالم من الدين فى الثانى نصابا الاثنا
 وعنده لا زكاة فى الكسور فبقى النصاب فى الثانى كاملا وفيما اذا
 كان له ألف حال عليها ثلاثة أحوال كان عليه فى الثانى أربعة
 وعشرون وفى الثالث ثلاثة وعشرون عنده وقلا يجب مع الأربعة
 والعشرين ثلاثة أثمان درهم ومع الثلاثة والعشرين نصف وربع وثمان
 درهم ولا خلاف أنه يجب فى الأول خمسة وعشرون كذا فى السراج
 نهر أقول قوله وثمان درهم كذا وجدته أيضا فى السراج وصوابه وثمان
 ثمن درهم كما لا يخفى على الحاسب . تنبيه : يظهر أثر الخلاف
 أيضا فيط ذكره فى البحر والنهر من المحيط من أنه لا تضم احسدى
 الزيادة الى الأخرى أى الزيادة على نصاب الفضة لا تضم السى
 الزيادة على نصاب الذهب ليتم أربعين أو أربعة مائة عند الامام
 لأنه لا زكاة فى الكسور عنده وهذا تضم لوجوبها فى الكسور أه
 موضعا لكن توقف الرحمتى فى فائدة الضم عنده ط بعد قولهم بوجوب
 الزكاة فى الكسور ومن هذا والله أعلم نقل بعض محشى الكتاب عن
 شيخه محمد أمين ميرفى أن السروجى نقل عن المحيط بالخلاف العكس
 وأن ما فى البحر والنهر غلط أه قلت وقد راجعت المحيط فرأيت أنه مثل
 ما نقله السروجى وصرح به فى البدائع أيضا أه رد المحتار ٤٢ / ٢
 ونص البدائع : وأن كان على كل واحد من النصابين زيادة فعند
 أبى يوسف ومحمد لا يجب ضم أحدى الزيادتين الى الأخرى لأنهما
 يوجبان الزكاة فى الكسور بحساب ذلك وأما عند أبى حنيفة فينظران
 بلغت الزيادة أربع مائة مائة وأربعين درهما فذلك وأن كان أقل من
 أربعة مائة مائة وأربعين درهما يجب ضم أحدى الزيادتين
 الى الأخرى ليتم أربعين درهما أو أربعة مائة مائة لأن الزكاة لا تجب
 فى الكسور عنده أه ٢ / ٢٠ ، منحة الخالق ٢٤٤ / ٢ ، ط د ٤٠٨ / ١
 أبو السعود ٣٨٩ / ١ ، فتح ٢ / ٢٠٩ ، بحر ٢٤٣-٢٤٤ / ٢ -
 الشلبى ١ / ٢٧٧

احتجا بط روى عن عاصم بن ضمرة والحارث الأمور . عن عيسى
 رضى الله عنه عن النبى صلى الله عليه وسلم ببعض أول هذا الحديث ==

.....

== قال : فاذا كانت لك مائتا درهم وحال عليها الحول ففيها خمسة دراهم . وليس عليك شيء - يحنى فى الذهب - حتى يكون ذلك عشرون ديناراً . فاذا كان لك عشرون ديناراً وحال عليها الحول ففيها نصف دينار . فمأزاد فحساب ذلك . قال : فلا أدرى أعلى يقول فحساب ذلك أو رفعه الى النبي صلى الله عليه وسلم ؟ وليس فى مال زكاة حتى يحول عليه الحول . رواه ابو داود فى الزكاة باب فى زكاة السائمة ٢/٢٣٠ . ولا يقدر فيه ضعف الحارث من رواية لمابعة عاصم له فيجب قبول رفعه لتوثيق ابن العدينى وابن معين والنسائى اياه وقد قال النووى حديث صحيح أو حسن أه فتح باب العناية ١/٢٧٣ ، فتح ٢/١٥٥ ، نصب الرأية ٢/٣٢٨ بناه ٣/١٠ ولط روى البخارى فى الزكاة باب زكاة الغنم ٣/٣٤-٢/٣٤ من حديث أنس وفيه " وفى الرقة ربع الحشر " ولط فى سنن أبى داود عن زهير عن عاصم بن حمزة والحارث عن على بن رضى الله عنه . قال زهير أحسبه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال هاتوا ربع العشر . من كل أربعين درهماً درهم وليس عليكم شيء حتى تتم مائتى درهم فلذا كانت مائتى درهم ففيها خمسة دراهم فما زاد فعلى حساب ذلك . وفى الغنم فى أربعين شاة شاة فان لم يكن الا تسع وثلاثون فليس عليك فيها شيء . الخ . رواه ابو داود فى الزكاة باب فى زكاة السائمة ٢/٢٢٨ . ورواه الدارقطنى فى الزكاة باب ليس فى العوامل صدقة ٢/١٠٣ مجزوماً به ليس فيه : أحسبه . وصح ابن القطان اسناده أه فتح باب العناية ١/٢٨٧ ، فتح ٢/١٩٣ ، نصب الرأية ٢/٣٦٦ ، بناه ٣/٧٥ ، ورواه ابن أبى شيبة فى الزكاة من قال ليس فى أقل من مائتى درهم زكاة ١١٧-١١٨/٣ مرفوعاً ولم يشك فيه . ولما فى مصنفى عبد الرزاق وابن أبى شيبة عن معمر عن أيوب عن نافع عن ابن عمر قال فى كل مائتى درهم خمسة دراهم فما زاد فحساب ذلك . وأخرجه ابن أبى شيبة عن معمر بن عبد العزيز وابن سيرين وإبراهيم النخعى . مصنف عبد الرزاق كتاب الزكاة باب صدقة العين ٤/٨٨ . مصنف ابن أبى شيبة كتاب الزكاة . من قال ليس فى أقل من مائتين درهم زكاة ١١٧-١١٨/٣ - من قال فما زاد ==

.....

== على الطائفتين فبالحساب ١١٨-١١٩/٣ - أبو عبيد في كتاب الأموال
 في الزكاة باب فرض زكاة الذهب والورق ١٥٥ هـ ، قال في الدراية :
 ولعبد الرزاق وابن أبي شيبه بإسناد صحيح عن ابن عمر موقوفا مثله أه
 ١/٢٥٧ ولأن الزكاة وجبت شكرا لنعمة الطل واشتراط النصاب
 في الابتداء لتحقق الغنى ولا معنى لا اشتراطه بعد ذلك فيطال يلزم
 التشقيص أه تبين ١/٢٧٧ ، أبو السجود ١/٣٨٩ ، عناية ٢/٢٠٩
 بنائه ٣/٩٧ ، مبسوط ٢/١٩٠ ، بدائع ٢/١٨ الشقص : الجز من
 الشئ ، والنصيب والتشقيص مثله ومنه التشقيص التجزئة أه مغرب
 ٢٥٤ - مصباح ٣١٩ . ولأبي حنيفة ما روى عن سليمان بن أرقم عن
 سليمان بن أرقم عن الزهري عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن
 أبيه عن جده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب إلى أهل اليمن
 بكتاب فيه الفرائض والسنن والديات . وبحث به مع عمرو بن حزم
 فقرئت على أهل اليمن . فذكر الحديث وفيه : وفي كل خمس أواق من
 الورق خمسة دراهم وما زاد ففي كل أربعين درهما درهم . وليس
 فيط دون خمسة أواق شئ . وفي كل أربعين دينارا دينارا الخ
 رواه النسائي في الديات . ذكر حديث عمرو بن حزم في العقول
 واختلاف الناقلين له ٥٢-٥٣/٨ قال النسائي : وسليمان بن أرقم
 متروك الحديث وكذا قال يهوداود في مراسيله فتح باب العناية
 ١/٢٧٧ ، نصب الرأية ٢/٣٤٠ ، بنائه ٣/٤٢-٤٣ ، عهد الرزاق في
 الزكاة باب صدقة العين ٤/٩٢ . وابن حبان في صحيحه في النوع
 السابع والثلاثين من القسم الخاص بنصب الرأية ٢/٣٤١ ، فتح باب
 العناية ١/٢٧٧ ، والحاكم في المستدرک في الزكاة ٣٩٥-٣٩٦/١
 قال الحاكم إسناده صحيح وهو من قواعد الاسلام أه . والبيهقي في
 الزكاة باب كيف فرض الصدقة ٤/٨٩ . والطحاوي في الزكاة باب
 ذوات العوار هل تؤخذ في صدقات المواشي أم لا ٢/٣٤١ وفي
 فتح باب العناية : وقال أحمد كتاب عمرو بن حزم في الصدقات صحيح
 قال ابن الجوزي يشير بالصحة إلى هذه الرواية لا إلى غيرها وقال
 بعض الحفاظ من المتأخرين في نسخة كتاب عمرو بن حزم تليقها الامة
 بالقبول وهي متوارثة كنسخة عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وهي ==

.....

= دائرة على سليمان بن أرقم وسليمان بن داود وكلاهط ضعيف لكن قال الشافعي في الرسالة لم يقبلوه حتى ثبت عندهم أنه كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال يحقوب بن سفيان النسوي لا أعلم في جميع الكتب المنقولة أصح منه فإن أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم والتابعين كانوا يرجعون إليه ويدعون آراءهم وتضعيف سليمان بن داود الخولاني متارض بأنه أثنى عليه جماعة منهم أحمد وأبو حاتم وأبو زرعة وابن عدى وعثمان بن سعيد الدارمي انتهى والحاصل أنه إلى ههنا وقع الاتفاق بين الأئمة واشتهرت كتب الصدقات من رسول الله صلى الله عليه وسلم أهـ ٢٧٧-٢٧٨ / ١ فتح ١٧٥ / ٢ ، نصب الراية ٣٤١-٣٤٢ / ٢ ، بنائه ٤٠ / ٣ . وذكره الهيثمي في الزوائد ٧١-٧٢ / ٣ وقال : رواه الطبراني في الكبير . وفيه سليمان بن داود الحرسي وثقه أحمد وتكلم فيه ابن معين وقال أحمد صحيح ، قلت وفيه رجاله ثقات أهـ

الأوقية : بالضم سبعة مثاقيل كالوقية بالضم وفتح العشرة التحتية مشددة وأربعون درهما ج أوتى وأوق ووقاها أهـ قاموس ٤٠٤ / ٤ مغرب ٤٩٢ ، مصباح ٦٦٩ / ٢ ، الورق مثله وكثف وجبل الدراهم الضرورة ج أوراق ووراق كالرقعة ج رقعن أهـ قاموس ٢٩٨ / ٣ مصباح ٦٥٥ / ٢

وفي أحكام عبد الحق : روى أبو الوهس من عبد الله ومحمد ابني أبي بكر بن عمرو بن حزم عن أبيهما عن جده ط عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كتب هذا الكتاب لعمرو ابن حزم حين أمره على اليمن وفيه : والرقعة ليس فيها صدقة حتى تبلغ طائفي درهم ففيها خمسة دراهم وفي كل أربعين درهما درهم وليس فيما دون الأربعين صدقة ولم يعزه عبد الحق لكتاب وكثيرا ما يفعل ذلك في أحكامه فتح باب العناية ٢٨٧ / ١ ، فتح ٢١٠ / ٢ ، نصب الراية ٣٦٧ / ٢ وما في سنن الدارقطني من طريق أبي اسحاق عن المنهال بن جراح عن حبيب بن نجيع عن عبادة بن نسي عن معاذ : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمره حين وجهه إلى اليمن : أن لا تأخذ من الكسر شيئا إذا كانت الورق طائفي درهم فخذ منها خمسة دراهم . ولا تأخذ =

.....

== مما زاد شيئا حتى تبلغ أربعين درهما . وإذا بلغ أربعين درهما
فخذ منه درهما " رواه الدارقطني في الزكاة باب ليس في الكسور
شيئا ٢/٩٣ وقال : المنهال بن الجراح متروك الحديث وهما
أبو العطف وأسرة الجراح بن المنهال . وكان ابن اسحاق يقلب
اسمه إذا روى عنه . وعبادة بن نسي لم يسمع من معاذة البيهقي
في الزكاة باب ذكر الخبر الذي روى في وقص الورق ١٣٥ / ٤ لكنه
ضعيف بالمنهال قال الحافظ في الدراية : اسناده ضعيف جدا
١/٢٥٧ . وفي نصب الراية : وقال النسائي : المنهال بن
الجراح متروك الحديث . وقال ابن حبان كان يكذب . وقال
عبدا لحق في أحكامه كذاب . وقال الشيخ في الامام قال ابن
أبي حاتم سألت عنه فقال : متروك الحديث . وأبيه . لا يكتسب
حديثه انتهى .

وقال البيهقي : اسناد هذا الحديث ضعيف جدا أهـ ٣٦٧ / ٢ -
فتح ٢/٢١٠ ، فتح باب العناية ١/٢٨٧ ، بناء ٣/٩٨ ، التعليق
المفني على الدارقطني ٩٣-٩٤ / ٢ ، ميزان الاعتدال ١/٣٩٠ وفي
العناية : قيل معناه : لا تأخذ من الشيء الذي يكون الأخوذ منه
كسورا فسمه كسورا باعتبار ما وجب أهـ ٢/٢٠٩ ، بناء أهـ ٣/٩٨
بحر ٢/٢٤٣ ، سعدى جليبي ٢/٢٠٩ . وروى أبو عبيد القاسم
ابن سلام في كتاب الأموال عن أنس قال ولاني عمر بن الخطاب
الصدقات فأمرني أن آخذ من كل عشرين دينارا نصف دينار . وطزاد
فبلغ أربعين درهما ففيه درهم أهـ ١٦-١٧ هـ

ولأن الحرج مدفع وهو واضح وفي قوله " وفي إيجاب الكسور ذلك "
أي الحرج لتعسر الموقوف لأنه إذا ملك مائتي درهم وسبعة دراهم
يجب عليه عند هـ خمسة دراهم وسبعة أجزاء من أربعين جزءا من
درهم فتعسر معرفة سبعة أجزاء من أربعين جزءا من درهم فحيث
لا يقدر على الأداء في السنة الأولى . فإذا جاءت السنة الثانية
وجب عليه زكاة ما بقي من المال بعد الزكاة لأن دينها مستحق وإن لم
يؤد ذلك مائتا درهم ودرهم وثلاثة وثلاثين جزءا من أربعين جزءا
من درهم واحد وزكاة درهم وثلاثة وثلاثين جزءا من أربعين جزءا من

.....

== درهم يتعسر الوقوف عليه البتة أه عناية وفتح ٢١٠-٢١١/٢، بنائية
 ٩٩/٣، تبين ٢٧٧/١، بحر ٢٤٣/٢، أبوالسعود ٣٨٨ / ١
 مبسوط ١٩٠/٢، بدائع ١٨/٢، الاختيار ١١١/١. وفي اللباب:
 ومن طريق النظر القياسى على أوقاص البقر. وطابن الفريضتين فسى
 الابل والغنم أنه لاشىء فى ذلك. فالواجب أن يكون كذلك كل مال
 وجبت فيه الصدقة أن لا يكون بين الفريضتين غير الفرض الأول أه ٣٨٣/١
 وقول على لا يعارض المرفوع. وكذا كتاب أبى بكر على أنه يحتمل أن
 يكون مراده بالركة النصاب أه تبين ٢٧٨/١، عناية ٢١٠/٢
 وفى البدائع: وحديث على رضى الله عنه لم يرنعه أحد من الثقات
 بل شكوا فى قوله وطزاد على الطائتين فبحساب ذلك أن ذلك قول
 النبى صلى الله عليه وسلم أو قول على. فان كان قول النبى صلى الله
 عليه وسلم يكون حجة وان كان قول على رضى الله عنه لا يكون حجة لأن
 المسألة مختلفة بين الصحابة رضى الله عنهم فلا يحتج بقول البعض
 على البعض وبه تبين أنه لا يصلح معارضا لطريقنا. وما ذكرنا من
 شكر النعمة فالجواب منه ما ذكرنا فيط تقدم لأن معنى النعمة هو
 التمتع وأنه لا يحصل بما دون النصاب ثم يبطل بالسوايم مع أنه قياس
 فى مقابلة النص وأنه باطل أه ١٨/٢، مبسوط ١٩٠/٢
 قول الامام هو الصحيح كط فى اللباب: قال فى التصحيح قال فى
 التحفة وزاد الفقهاء: الصحيح قول أبى حنيفة ومشى عليه النفسى
 وبرهان الشريعة أه ١٤٧/١، در منقى ومجمعه ٢٠/١
 وعند الشافعية قال النووى: قال ابن المنذر: أجمع أهل العلم على
 أن نصاب الفضة طائتا درهم وأن فيه خمسة دراهم. واختلفوا فيما
 زاد على الطائتين. فقال الجمهور: يخرج ما زاد بحسابه ربع
 العشر. قلت الزيادة أم كثر. ممن قال به على بن أبى طالب
 وابن عمرو النخعى ومالك وابن أبى ليلى والثورى والشافعى وأبو يوسف
 ومحمد وأحمد وأبو ثور وأبو عبيد قال: وقال سعيد بن المسيب
 وطاوس وعطاء والحسن البصرى والشحبي ومكحول وعمرو بن دينار
 والزهرى وأبو حنيفة: لاشىء فى الزيادة على طائتين حتى تبلغ
 أربعين ففيها درهم قال ابن المنذر: وبالأول أقول. ودليل ==

.....

== الوجوب في القليل والكثير قوله صلى الله عليه وسلم " في الرقعة ربع العشر وهو صحيح كما سبق . وأما الذهب فقد ذكرنا أن مذهبنا أن نصابه عشرون مثقالا ويجب فيما زاد بحسابه ربع العشر . قلت الزيادة أم كثرت . وبه قال الجمهور من السلف والخلف وقال ابن المنذر : أجمعوا على أن الذهب إذا كان عشرين مثقالا وقيمتها مائة درهم وجبت فيه الزكاة . إلا ما اختلف فيه من الحسن . فروى عنه هذا . وروى عنه أنه لا زكاة في ما دون أربعين مثقالا لا تساوى مائتي درهم وفي دون عشرين إذا تساوى مائتي درهم . فقال كثير منهم : لا زكاة في ما دون عشرين . وإن بلغت مائتي درهم . وتجب في عشرين وإن لم تبلغها . ممن قال به على بن أبي طالب وهمر بن عبد العزيز وابن سيرين وهرة والنخعي والحكم ومالك والثوري والأوزاعي والليث والشافعي وأبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد وأحمد وإسحاق وأبو ثور وأبو عبيد . وقال طاووس وهطاء والزهرى وأيوب وسليمان بن حرب : يجب ربع العشر في الذهب إذا بلغت قيمته مائتي درهم . وإن كان دون عشرين مثقالا فلا شيء في الزيادة حتى تبلغ أربعة دنانير وأما إذا كانت الفضة تنقص من مائتي درهم والذهب ينقص من عشرين مثقالا نقصا يسيرا جدا بحيث يسرج رواج الوازنة : فقد ذكرنا عن مذهبنا أنه لا زكاة . وبه قال إسحاق وابن المنذر والجمهور وقال

مالك تجب أهما المجمع ٤٧٢ / ٥ ، الروضة ٢٥٦-٢٥٧ / ٢

قوله " في الرقعة ربع العشر " رواه البخاري في رواية أنس في الزكاة باب

زكاة الغنم ١٢٣-١٢٤ / ٢ . وسبق بيانه بطوله في أول مسألة من

مسائل كتاب الزكاة . وقوله " وهو صحيح كما سبق " أي في ٤٦٢ / ٥ .

٢١١ - مسألة : رجل له مائة درهم وأربع مثاقيل ذهب وقيمتها مائة درهم
ففى قول أبى حنيفة يضم الذهب الى الدراهم ويؤدى الزكاة
وفى قول أبى يوسف ومحمد لا يجب حتى يكون الذهب مئرا مثاقيل
والدراهم مائة أو الذهب خمسة عشر مثقالا والدراهم خمسون أو
الذهب خمسة مثاقيل والدراهم مائة وخمسون وفى قول الشافعى
لا يجب حتى يكون الدراهم مائتين والدنانير عشرون مثقالا
فيعتبر كل واحد منهط على حدة . (١)

== قال فى فتح باب العناية : ويضم الذهب الى الفضة والمكس
لا تحادىط فى الثمنية وبه قال مالك خلافا للشافعى لأنهط جنسان
مختلفان حقيقة وحكم . أما حقيقة فتأهر . وأما حكم فلجواز بيع
أحدهما بالآخر متفاضلا فلا يضم كالسوائم المختلفة الجنس . ولنا :
ما روى عن بكير بن عبد الله بن الأشج مضت السنة من أصحاب رسول الله
صلى الله عليه وسلم فى ضم الذهب الى الفضة والفضة الى الذهب
فى اخراج الزكاة . ذكره فى الأسرار والمبسوط . والعروض اليهما .
أى أحدهما وذلك بالاتفاق . بالقيمة . قيد للمسألتين . لاتمام
النصاب . أى لأجل اتطامه . وقال أبو يوسف ومحمد يضم الذهب
بالأجزاء لأن المعتبر فى النقدين القدر لا القيمة . ولأبى حنيفة :
أن الضم للمجانسة وهى تتحقق باعتبار القيمة . وثمره الخلاف
تظهر فىمن له مائة درهم وخمسة مثاقيل قيمتها مائة درهم فعند
أبى حنيفة يزكى وهندىط لا يزكى أهـ ٢٩٠ - ٢٩١ / ١ . وفى رمز
الحقائق : وثمرته تظهر فىط اذا كان له عشرة دنانير وخمسون
درهما وقيمة الدنانير لجودتها مائة وخمسون درهما أو قيمة
خمسين درهما عشرة دنانير تجب الزكاة عنده خلافا لهط واذا
كانت مائة وخمسين درهما وخمسة دنانير وقيمتها لاتساوى
خمسين درهما فعلى قولهما تجب لوجود الأجزاء . واختلفوا على قوله
فقال بعضهم لا يجب لأن الضم عنده باعتبار القيمة فيضم الأقل الى
الأكثر لأن الأقل تابع للأكثر فلا يكمل النصاب . وقال الفقيه
أبو جعفر الهندوانى يجب على قوله أيضا باعتبار ضم الأكثر الى ==

.....

= الأقل وهو الصحيح ولو كانت له مائة درهم وحشة دنانير قيمتها

مائة تجب الزكاة اتفاقا ولو كانت مائة درهم وخمسة دنانير قيمتها

خمسون درهما لا تجب اتفاقا لأنه لا يبلغ النصاب لقيمة ولا أجزاء أ هـ

١/٧٤ ، مبسوط ١٩٢-١٩٣ / ٢ ، الأصل ٨٤-٨٥ / ٢ ، تحفة

بدائع ١٩-٢٠ / ٢ ، الاختيار ١١١ / ١ ، تبين ٢٨١-٢٨٢ / ١ ، بحر

٢٤٧-٢٤٨ / ٢ ، كشف ١٠٦ / ١ ، أبو السعود ٢٩٢-٢٩٣ / ١ ، مناهة

وفتح ٢٢٢-٢٢٣ / ٢ ، بنائة ١١٨-١٢٠ / ٣ ، عمدة الرماية ٢٣٠ / ١

قهستانى ١٩٤-١٩٥ / ١ ، مجمع ودر منتقى ٢٠٧ / ١ ، در ٤٦٧-٤٧٨ / ٢

در ١٨٢ / ١ ، لباب ١٤٩ / ١ ، هندية ١٧٩ / ١

وفى أبى السعود عند قوله "والذهب الى الفضة" فاذا ضم أحدهما

الى الآخر لا تطم النصاب فالصحيح أنه يؤدى من كل واحد منهما

ربع مشره حموى من البرجندى ولا فرق بين ضم الأقل الى الأكثر أو

عكسه بحرأه ٣٩٣ / ١ ، بحر ٢٩٨ / ٢ ، وهذا الضم عند الاجتماع

إذا لم يكن كل منهما نصابا . فان كان فلا . قال فى البدائع :

وهذا الذى ذكرنا كله من وجوب الضم إذا لم يكن كل واحد منهما

نصابا بأن كان أقل من النصاب . فأما إذا كان كل واحد منهما نصابا

تاما ولم يكن زائدا عليه لا يجب الضم بل ينهى أن يؤدى من كل

واحد منهما زكاته ولو ضم أحدهما الى الآخر حتى يؤدى كله من

الفضة أو من الذهب فلا بأس به عندنا ولكن يجب أن يكون التقويم

بط هو أنفع للفقراء راجا أه ٢٠ / ٢ ، قوله "ولنا طروى من بكسير"

ذكره صاحب المبسوط ١٩٢ / ٢ ، بدائع ١٩ / ٢ ، تبين ٢٨١ / ١

بنائة ١١٨ / ٣ ، وغيرها من كتب الفقه . قال فى الفتح : وحكم مثل

هذا الرفع أه ٢٢٢ / ٢ . وفى حاشية الشلبى على التبيين : والسنة

إذا أطلقت يراد بها سنة النبى صلى الله عليه وسلم ولو كان المراد

سنة الصحابة فهى حجة لط عرف فى الأصول أه ٢٨١ / ١ ، بنائة

٣ / ١١٨ ، مبسوط ١٩٢-١٩٣ / ٢

وفى اللباب : قال الله تعالى "والذين يكتزون الذهب والفضة

ولا ينفقونها فى سبيل الله " ٣٤ التوبة . أوجب الزكاة فيهما .

مجموعين . لأن قوله تعالى "ولا ينفقونها فى سبيل الله" قد أراد به ==

.....

== اتفاقا جميعا . ويدل على وجوب الضم أنهم متفقان في وجوب الحق فيهم . وهو ربع العشر فكانا بمنزلة العروض المختلفة اذا كانت للتجارة . لم كان الواجب فيها ربع العشر ضم بعضها الى بعض مع اختلاف أجناسها . فان قيل : لو أراد الجمع لقال ولا ينفقونها قيل له : انط قال كذلك . لأن الكلام راجع الى مدلول عليه . كأنه قال : ولا ينفقون الكنوز . أولاً أنه اكتفى بذكر أحدهم من الآخر لئلا يجاز كقوله تعالى " واذا رأوا تجارة أولها انفضوا اليها " لجمعة وقال : نحن بط مندنا وأنت بط * عندك راض والرأى مختلف أم ١/٧٨ البيت لعمر بن امرئ القيس الخزرجي . خزنة الأدب ٢/١٩٠ . قوله " وقال أبو يوسف ومحمد يضم الذهب بالأجزاء " وهو رواية عن أبي حنيفة رحمه الله رواها مشام عنه . وفي المفيد رواها الحسن عنه أم بنات ١/١٩٣ ، شلى ١/٢٨١ ، بدائع ٢/١٩٠ ، مسوط ٢/١٩٣ قهستانى ١/١٩٤ ، وفيه : ومن أبي يوسف أنه رجع الى قوله أم والمرجح قول أبي حنيفة كم في اللباب : قال في التصحيح . ورجح قول الامام الاسبيجاني والزوزنى وعليه مشى النسفى وبرهان الشريعة وصدرا الشريعة .

وقال في التحفة : وقوله أنفع للفقراء وأحوط في باب العبادات أم ١/١٤٩

والمعتبر في الدراهم التي تخرج في الزكاة وزن كل عشرة دراهم وزن سبعة مثاقيل . لا الدرهم المذكور في باب الأنجاس وهو ما يكون كل عشرة منه وزن عشرة مثاقيل . قال في الدر : نصاب الذهب عشرون مثقالا والفضة مائتا درهم كل عشرة دراهم وزن سبعة مثاقيل والدينار عشرون قيراطا والدرهم أربعة عشر قيراطا والقيراط خمس شعيرات فيكون الدرهم الشرمى سبعين شعيرة والمثقال مائة شعيرة فهو درهم وثلاث أسباع درهم أم ٣٨-٣٩/٢ ، در منتقى ١/٢٠ وفي رد المحتار عند قوله " كل عشرة دراهم وزن سبعة مثاقيل " اعلم أن الدرهم كانت في عهد عمر رضى الله عنه مختلفة فمنها عشرة دراهم على وزن عشرة مثاقيل وعشرة على ستة مثاقيل وعشرة على خمسة مثاقيل فأخذ عمر رضى الله تعالى عنه من كل نوع ثلثا كي لا تظهر الخصومة في ==

.....

== الأخذ والمطاء فثلث عشرة ثلاثة وثلث وثلث ستة اثنان وثلث الخمسة درهم وثلثان فالمجموع سبعة وان شئت فاجمع المجموع فيكون احدى وعشرين فثلث المجموع سبعة ولذا كانت الدراهم العشرة وزن سبعة وهنا يجزى فى كل شىء حتى فى الزكاة ونصاب الديارات من المنح لكن قوله تبعاً للدرهم . وثلث الخمسة درهم وثلثان صوابه مثقال وثلثان قوله " والدينار " أى الذى هو المثلث كط فى الزيلعى وغيره قال فى الفتح والظاهر أن المثلث اسم للمقدار المقدربه والدينار اسم للمقدربه بقيد ذهبية أه وحاصله أن الدينار اسم للقطعة من الذهب الضرورية المقدرة بالمثقال فاتحاد هط من حيث الوزن أه ٣٨-٢١٩ ط در ١/٤٠٢ ط مرقى الفلاح ٥٩٠ در ١٨٠-١٨٢ ١/ مجمع ١/٢٠٦ ، تبين ٢٧٨-٢٧٩ ١/ رمز ١/٧٢ ، بحر ٢٤٤-٢٤٥ ٢/ مثلا مسكن ٢٨٩-٢٩٠ ١/ ، قهستانى ١٩١-١٩٢ ١/ ، فتح ٢١١-٢٣ ٢/ عمدة الرماية ١/٢٢٩ ، بنابه ٣/٩٥ ، فتح باب المنايا ٢٨٤-٢٨٥ ١/ منابه ٢١١-٢١٢ ٢/ وفيها : وانط جعلوا ذلك لأحد وجوه ثلاثة : أحدها : أنك اذا جمعت من كل صنف عشرة دراهم صار الكل واحد وعشرين مثقالا . فاذا أخذت ثلث ذلك كان سبعة مثاقيل . والثانى : أنك اذا أخذت ثلاثة عشر من كل صنف وجمعت بين الاثلاث الثلاثة المختلفة كانت سبعة مثاقيل . والثالث : أنك اذا ألقيت الفاضل على السبعة من العشرة . أعنى الثلاثة . والفاضل أيضا على السبعة من مجموع الستة والخمسة أعنى الأربعة ثم جمعت مجموع الفاضلين . أعنى فاضل السبعة من العشرة وفاضل المجموع من الستة والخمسة وهو ما ألقيته كانت سبعة مثاقيل : فلو كانت سبعة مثاقيل أعدل الأوزان فيها ودارت فى جميعها بطريق مستقيم اختاروهط أه ١٣/٢ تحقيق وزن المثلث والدرهم ونحوهما بحسب ما تعارفه أهل هذا العصر بالفرام . وفى تقدير ذلك خلاف فى المذاهب . ذكره الشيخ عبد العزيز عيى السود أمين الفتوى بحمص فى جداوله لوزن بعض النقود المتداولة ومعادلة مقادير الأوزان والمكاييل بالفرامسات . المذكور فى آخر الجزء الأول من سنن الترمذى بتحقيق عزت عبيد الله س جاء فيه عند الحنفية الحبة ه . وغ . الدرهم ٣٥ ر غ . المثلث ه غ . ==

.....

= ١٠ درهم ٣٥ غ . أه . وهكذا بقية الأوزان فلتحسب نحو ما جاء في الجدول .

وقول الشافعي في أول المسألة " لا تجب حتى يكون الدراهم مائتين والدنانير عشرين مثقالا . . . الخ " . يوضحه قول النووي حيث قال : مذمونا أنه لا يكمل نصاب الدراهم بالذهب ولا عكسه حتى لو ملك مائتين إلا درهما وعشرين مثقالا إلا نصفاً أو غيره . فلا زكاة في واحد منهما وبه قال جمهور الحنابلة . حكاه ابن المنذر عن ابن أبي ليلى والحسن بن صالح وشريك وأحمد وأبي ثنينة وأبي عبيد . قال ابن المنذر : وقال الحسن وقتادة والأوزاعي والثوري ومالك وأبو حنيفة وسائر أصحاب الرأي : يضم أحدهما إلى الآخر . واعتطفوا في كيفية الضم فقال الأوزاعي يخرج ربع مشرك واحد . فإذا كانت مائة درهم وشرة دنانير . أخرج ربع مشرك واحد منه . وقال الثوري : يضم القليل إلى الكثير . ونقل الصديري عن أبي حنيفة يضم الذهب إلى الفضة بالقيمة . فإذا كانت له مائة درهم وله ذهب قيمته مائة درهم وجبت الزكاة قال وقال مالك وأبو يوسف وأحمد : يضم أحدهما إلى الآخر بالأجزاء فإذا كان معه مائة درهم وشرة دنانير . أو خمسون درهما وخمسة عشر دينارا ضم أحدهما إلى الآخر . ولو كان له مائة درهم وخمسة دنانير قيمتها مائة درهم فلا ضم . دليلنا قوله صلى الله عليه وسلم " ليس فيم دين خمس أواق من الورق صدقة " أه المجموع ٤٢٥ - ٤٧٨ / الروضة ٢٥٧ / ٢

٢١٢ - مسألة : رجل له عروض للتجارة فعليه الزكاة اذا بلغت قيمتها

مائة درهم في عشرين دينارا وقال في كتاب الزكاة ان شاء
قومها بالدنانير وان شاء قومها بالدراهم . وروى عن أبي حنيفة
رواية أخرى أنه يقومها بط هو أحوط للفقراء . وروى عن أبي يوسف
أنه قال يقومها بالطلال الذي اشتراه به . وان كان اشتراه
بالعروض يقومها بالنقد الغالب في البلد . (١)

(١) قوله "عروض" بالضم جمع عرض . والعرض المتاع . وكل شيء فهو
عرض سوى الدراهم والدنانير فانها من . قال أبو عبيد : العروض
الأمثلة التي لا يدخلها كيل ولا وزن ولا يكون حيوانا ولا عقارا .
تقول : اشتريت المتاع بعرض أي بمتاع مثله . . . والعرض بالتحريك
: ما يعرض للانسان من مرض ونحوه . وعرض الدنيا أيضا : ما كان
من طل قل أو أكثر . يقال الدنيا عرض حاضر يأكل منها البر
والفاجر أه . الصحاح ١٠٨٣ / ٣ ، مختار الصحاح ٤٢٤ ، مصباح
٢ / ٤٠٤

وفي القاموس : والعرض المتاع ويحرك من القزاز وكل شيء سوى
النقد من . . . وبالتحريك ما يعرض للانسان من مرض ونحوه
وحطام الدنيا وما كان من طل قل أو أكثر أه . قاموس ٣٤٠ - ٣٤٣ / ٢
تاج العروس ٥ / ٤٤ وفي المفرد : والعرض أيضا خلاف النقد .
والعرض بفتحين حطام الدنيا أه ٣١٠ - ٣١١ / ٢ وفي رد المحتار
معد قوله " وهو هنا ما ليس بنقد " ونقله في البحر من ضياء العلوم
وفي الدرر : العرض بسكون الراء متاع لا يدخله كيل ولا وزن ولا يكون
حيوانا ولا عقارا كذا في الصحاح . وأما بفتحها فمتاع الدنيا
ويتناول جميع الأموال ولا وجه له ههنا لجعله مقابلا للذهب
والفضة أه أي مفتوح الراء غير مراد هنا لتناوله جميع الأموال
مع أن النقد من غير داخلين فيه هنا بقرينة المقابلة فيتعين ارادة
ساكن الراء لكن على ما في الصحاح ويخرج منه الدواب والمكيلات
والموزونات مع أنها من عروض التجارة اذا نواها فيها فلذا قال
الشارح هو هنا ما ليس بنقد أي أن المناسب للمراد هنا الاقتصار
على تفسيره بذلك ليدخل فيه ما ذكر أه ١ / ٤١ ، ط در ١ / ٤٠٨ =

.....

= أبو السعود ٣٩٠-٣٩١/١، شرنبلالية ١٨١/١، بحر ٢٤٥/٢

فتح ٢١٧-٢١٨/٢، فتح باب العناية ٢٨٨/١، بنايه ١١١/٣

قهستاني ١٩٥/١، شلبي ١٧٩/١

والأصل في ذلك ما في سنن أبي داود . حدثنا جعفر بن سعد
ابن سمرة بن جندب حدثني خبيب بن سليمان . من أبيه سليمان
من سمرة بن جندب قال أما بعد فإن رسول الله صلى الله
عليه وسلم كان يأمرنا أن نخرج الصدقة من الذي نعد للبيع .

وسكت عليه فهو حسن وقرره غيره أيضا أه فتح باب العناية ٣٨٨/١

نصب الراية ٣٧٦/٢، فتح ٢١٨/٢، بنايه ١١٢/٣، سنن

أبي داود كتاب الزكاة باب العروض إذا كانت للتجارة هل فيها من

زكاة ٢١١-٢١٢/٢، ومن طريقه البيهقي في الزكاة باب زكاة

التجارة ١٤٦-١٤٧/٤، رواه الطبراني في الكبير وفي اسناده

ضعف أه مجمع الزوائد ٦٩/٣ . وفي البحر: يجب ربع العشر

في عروض التجارة إذا بلغت نصابا من أحدها أه ٢٤٥/٢، تبين

٢٧٩/١، رمز ٧٣/١ .

وفي البدائع : وكذا يضم بعض أموال التجارة الى البعض في تكميل

النصاب بط قلنا وإذا كان تقدير النصاب من أموال التجارة بقيمتها

من الذهب والفضة وهو أن تبلغ قيمتها مقدار نصاب من الذهب

والفضة فلا بد من التقويم حتى يحرف مقدار النصاب . ثم بماذا

تقوم ذكر القدر في شرحه مختصر الكرخي أنه يقوم بأوفي القيمتين

من الدراهم والدنانير حتى أنها إذا بلغت بالتقويم بالدراهم

نصابا ولم تبلغ بالدنانير قومت بط تبلغ به النصاب وكذا روى عن

أبي حنيفة في الأمالي أنه يقومها بأنفع النقدين للفقراء ومن

أبي يوسف أنه يقومها بما اشتراها به فإن اشتراها بالدراهم

قومها بالدراهم وإن اشتراها بالدنانير قومها بالدنانير وإن اشتراها

بغيرهما من العروض أولم يكن اشتراها بأن كان وهب له فقبله بنوى

به التجارة قومها بالنقد الغالب في ذلك الموضع وعند محمد يقومها

بالنقد الغالب على كل حال وذكر في كتاب الزكاة أنه يقومها يوم

حال الحال إن شاء بالدراهم وإن شاء بالدنانير . وجه قول محمد أن =

.....

= = التقويم فى حق الله تعالى يحتبر بالتقويم فى حق العباد ثم اذا وقعت الحاجة الى تقويم شىء من حقوق العباد كالمفصوب والمستهلك يقوم بالنقد الغالب فى البلدة كذا هذا . وجه قول أبى يوسف: أن المشتري بدل وحكم البدل يحتبر بأصله فاذا كان مشتري بأحد النقدين فتقويمه بط هو أصله أولى . وجه رواية كتاب الزكاة: أن وجوب الزكاة فى عروض التجارة باعتبار ما ليتها دون أعيانها والتقويم لمعرفة مقدار الطلبة والنقدان فى ذلك سيان فكان الخيار الى صاحب الطل يقوم به أىهما شاء ألا ترى أن فى السوائم عند الكثرة وهى ما اذا بلغت مائتين الخيار الى صاحب الطل ان شاء أدى أربع حقائق وان شاء خمس بنات لبون فكذا هذا . وجه قول أبى حنيفة: ان الدراهم والدنانير وان كان فى الثمنه والتقويم بهط سواء لكننا رجحنا أحدهما بمرجح وهو النظر للفقراء والأخذ بالاحتياط أولى ألا ترى أنه لو كان بالتقويم بأحدهما يتم النصاب وبالأخر لا فانه يقوم بما يتم به النصاب نظرا للفقراء واحتياطاً كذا هذا . وشايحنا حملوا رواية كتاب الزكاة على ما اذا كان لا يتفاوت النفع فى حق الفقراء بالتقويم بأيهما كان جمعا بين الرويتين وكيفما كان ينبغي أن يقوم بأدنى ما ينطلق عليه اسم الدراهم أو الدنانير وهى التى يكون الغالب فيها الذهب والفضة وهى هذا اذا كان مع عروض التجارة ذهب وفضة فانه يضمها الى العروض ويقوم جملة لأن معنى التجارة يشمل الكل لكن عند أبى حنيفة يضم باعتبار القيمة ان شاء قوم العروض يضمها الى الذهب والفضة وان شاء قوم الذهب والفضة يضم قيمتها الى قيمة أعيان التجارة وندمط يضم باعتبار الأجزاء فتقوم العروض فيضم قيمتها الى ما عنده من الذهب والفضة فان بلغت الجملة نصابا تجب الزكاة ولا فلا ولا يقوم الذهب والفضة عندهما أصلا فى باب الزكاة على ما مرأه ٢/٢١٠ ، مبسوط ٢/١٩١ ، تحفة

منابه وفتح ٢١٩-٢٢٠/٢ ، فتح باباى صناية ١/٢٨٨ ، بنائة ١١٤ -

.....

= بحر ٢٤٥ + ٢/٢٤٦ ، رمز ١/٧٣ ، مئلا مسكن ٣٩٠ - ١/٣٩١

كش ١/١٠٥ ، مجمع ودر منتقى ١/٢٠٧ ، در ٤١٢ - ٢/٤٢ ، در ٧١٨

مراقى الفلاح ٥٩٠ ، لباب ١/١٤٩

وفى أبى السعد : وأعلم أن مذكروهم من أن تقييد العروض
بكونها للتجارة يخرج ما اذا اشترى عقارا ليستغله أو عبدا ليستخدمه
وكذا يخرج ما سيم من الحيوانات لا للتجارة بل للدر والنسل يبتنى
على ما سبق من الصحاح وضياء الحلوم من أن العرض مالم يندأ ما
على ما ذكره أبو عبيد من أن العروض الأمتعة التى لا يدخلها كيل
ولا وزن ولا تكون حيوانا ولا عقارا فلا حاجة الى جعل التقييد
بالتجارة لاخراج هذه الأشياء لأنها لم تدخل تحت معنى العرض على
قوله . قوله " نصاب ورق أو ذهب " فيه إيطة الى ان التقويم انما
يكون بالضرورة عملا بالعرف وأنه مخير الا اذا كان لا يبلغ بأحدهم
نصابا ويبلغ بالآخر حيث يتعين التقويم بطيغ ومن الامام تقوم
بالأنفع للفقراء وجرى عليه فى الدر والدرر بيان انه اذا قومها
بالدراهم تبلغ مائتين وأربعين درهماً واذا قومها بالدنانير تبلغ
ثلاثة وعشرين مثقالا فانه يقومها بالدراهم لأنه يجب عليه ستة دراهم
ولو قومها بالدنانير يجب عليه نصف مثقال وهو لا يساوى ستة دراهم
لأن قيمة المثقال عندهم عشرة دراهم فان كان لو قومها بالدنانير
تبلغ أربعة وعشرين مثقالا ولو قومها بالدراهم تبلغ مائتين وستة
وثلاثين درهماً فانه يقومها بالدنانير لأنه الأنفع للمساكين حموى من
شرح الهامية وأعلم أنها انطتقوم فى المصر الذى هو فيه فلو فسى
مفازة فأقرب الأما الى ذلك الموضع ثم القيمة تعتبر يوم الوجوب
عند الامام وعندهم يوم الأداء ، وقولهم هو الاظهر شربلا لية مسن
البرهان . والخلاف فى زكاة الطل وأما فى السائمة فالعبرة ليوم الأداء
باتفاق نوح أفندي ١١٣٩ ، شربلا لية ١/١٨ ، ط در ١/٤٠ .

٢١٣ - مسألة : رجل أقرض رجلا مائتي درهم فقبض منها عشرين فلا زكاة عليه في قول أبي حنيفة والديون عند أبي حنيفة على ثلاث مراتب : دين قوى ودين وسط ودين ضعيف . فأما الدين القوى فكل دين هو بدل مال التجارة فإذا قبض أربعين درهماً يجب عليه الزكاة والأفلا . وأما الدين الوسط فهو كل دين هو بدل مال لم يكن للتجارة فعليه الزكاة من ساعته إن كان حال الحال قبل القبض إذا قبض مائتي درهم . وأما الدين الضعيف فهو كل دين لم يكن بدل مال مثل مهر المرأة وبدل الخلع والصلح من دم العمد والكتابة ونحو ذلك فما لم يقبض الطائفتين ويحول عليه الحال بعد القبض لا يجب عليه الزكاة وقال أبو يوسف ومحمد الدين كلها سواء إذا قبض قليلاً أو كثيراً فعليه زكاة ما مضى إلا في الكتابة فإنه لا يجب عليه كذا قال أبو حنيفة . ولو ورث ديناً على رجل ثم قبض بعد ما حال الحال فإن رواية الزكاة هو بمنزلة الدين الوسط وفي رواية نوادر الزكاة هو بمنزلة الدين الضعيف (١).

(١) قال في المبسوط : رجل له على رجل ألف درهم قرض أو ثمن متاع كان للتجارة فحال الحال ووجبت الزكاة عليه لا يلزمه الأداء قبل القبض عندنا . وقال الشافعي رحمه الله تعالى يلزمه الأداء لأن صيرورة المال ديناً كان بتصرفه واختياره وذلك غير معتبر في تأخير حق الفقراء فإنه كما لا يملك إبطال حقهم لا يملك التأخير ولأن هذا مال مملوك كالعين . ولنا : أن الواجب جزء من النصاب فإذا كان النصاب ديناً فبيده مقصورة مما هو حق الفقراء فلا يلزمه الأداء ما لم تصل يده إليه بالقبض كالمسبيل . ثم الدين على ثلاث مراتب عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى : دين قوى وهو ما يمكن بدلا عن مال كان أصله للتجارة لو بقي في ملكه . ودين وسط وهو أن يكون بدلا عن مال لا زكاة فيه لو بقي في ملكه ككتاب البدلة والمهنة . ودين ضعيف وهو ما يمكن بدلا عما ليس بمال كالمهسر ==

.....

== وبدل الخلع والصلح عن دم الحمد . ففي الدين القوى لا يلزمه
الأداء . ما لم يقبض أربعين درهما فإذا قبض هذا المقدار أدى درهمه
وكذلك كلما قبض أربعين درهما . وفي الدين المتوسط لا يلزمه الأداء
ما لم يقبض مائة درهم فحينئذ يؤدي خمسة دراهم وفي الدين
الضعيف لا تلزمه الزكاة ما لم يقبض ويحول الحول عنده . وروى ابن
ساعة عن أبي يوسف عن أبي حنيفة رحمهم الله تعالى أن الدين
نحوان وجعل الوسط كالضعيف وهو اختيار الكرخي على ما ذكر في
المختصر وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى الدين كلها
سواء لا تجب الزكاة فيها قبل القبض وكلما قبض شيئا يلزمه الأداء بقدره
قل أو أكثر ما خلا دين الكتابة فإنه لا يجب عليه فيه الزكاة حتى يحول
عليه الحول بعد القبض وذكر الكرخي أن المستثنى عندهما دينان
الكتابة والدية على العاقلة . وجه قولهما : أن الدين في المطالبة
كلها سواء من حيث أن المطالبة تتوجه بها في الحياة وبعد الوفاة
وتصير مالا بالقبض حقيقة فتجب الزكاة في كلها ويلزمه الأداء بقدر
ما يصل إليه كإبن السبيل بخلاف دين الكتابة فإنه ليس بدين على
الحقيقة حتى لا تتوجه المطالبة به ولا تصح الكفالة به وهذا إن المولى
لا يستوجب على عبده ديناً وكذلك الدية على العاقلة وجوبها بطريق
الصلة لأنه دين على الحقيقة حتى لا يستوفى من تركته من طامس
العاقلة . وجه قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن ما هو بدل عما ليس
بمال فملك المطالبة يثبت فيه ابتداءً فهو دين والدين ليس بمال على
الحقيقة حتى لو حلف صاحبه أن لا مال له لا يحنث في يمينه وإنما تتم
المطالبة فيه عند تعيينه بالقبض فلا يصير نصاب الزكاة ما لم تثبت فيه ==

.....

== صفة الطالبة والحول لا ينهقد الا على نصاب الزكاة فاما ما كان بدلا
عن مال التجارة فملك الطالبة كان تام في أصله قبل أن يصير ديناً فبقى
على ما كان لأن الخلف يعمل عمل الأصل فيجب فيه الزكاة قبل القبض
ولكن وجوب الأداء يتوقف على القبض ونصاب الأداء يتقدر بأربعين
درهما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كما بينا في الزيادة على
الطائفتين وأما بدل ثياب البذلة والمهنة فذهب الكرخي الى أن أصله
لم يكن مالا شرطا حتى لم يكن محلا للزكاة فهو وطالم يكن أصله مالا على
الحقيقة سواء . وجه ظاهر الرواية : أنه أخذ شيئا من أصلين من
عروض التجارة باعتبار أن أصله مال على الحقيقة ومن المهر باعتبار أن
أصله ليس بمال في حكم الزكاة شرطا فيوفر حظه منهط ويقال ان وجوب
الزكاة فيه ابتداء فيعتبر في المقبوض ان يكن نصاب الزكاة وهو الطائفتان
ويجب فيها الزكاة قبل القبض من حيث ان ملك الطالبة لم يثبت في الدين
ابتداء وفي الاجرة ثلاث روايات من أبي حنيفة رحمه الله تعالى . في رواية
جعلها كالمهر لأنها ليست ببذل من المال حقيقة لأنها بدل من المنفعة .
وفي رواية جعلها كبذل ثياب البذلة لأن المنافع مال من وجه لكنه ليس
بمحل لوجوب الزكاة فيه . والأصح أن اجرة دار التجارة وبعد التجارة بمنزلة
شئ من متاع التجارة كل قبض منها أربعين تلزمها الزكاة باعتبار البذل والمنفعة
ببذل العين . وان كان الدين وجب له بميراث أو وصية أو وصى له به ففي كتاب
الزكاة جعله كالدائن الوسط وقال اذا قبض طائفتين درهم تلزمها الزكاة لمضى
لأن ملك الوارث ينبنى على ملك المورث وقد كان في ملك المورث بدلا
عط هو مال وفي نوادر الزكاة جعله كالدائن الضعيف لأن الوارث ملكه
ابتداء وهو دين فلا تجب فيه الزكاة حتى يقبض ويحول عليه الحول
عنده أمه ١٩٤٤-١٩٦٠ ٢/٤١٠ ٣/تحفة ، بدائع ١٠ / ٢
أبو السعود ٣٩١-٧٣٩٢ ط د ١١/٤١١ د ر منتقى ومجمع ١٩٤٤-١٩٥٠ ١ /
د ر ٤٧-٤٨ ١/ د ر ١٧٣ ٠

٢١٤ - مسألة : رجل له دين على الناس متفرقة منهم المولى المقرو منهم جاهد ومنهم مقر مفلس . فأما إذا كان على مولى مقر فالحكم على مذكرنا فى المراتب . وأما إذا كان على جاهد لا يجب عليه لمضى شىء فى قول مطلقنا الثلاثة وفى قول زفر يزكى لمضى ولو كان الدين على مقر مفلس فعليه الزكاة لمضى فى قول أبى حنيفة وأبى يوسف . وروى عن محمد أنه قال ان فلسه الحاكم لا شىء عليه لمضى . (١)

(١) فى البدائع : وأما الشرائط التى ترجع الى الطال فمضاهى الملك . ومنها الملك المطلق وهو أن يكون مملوكا له رقة وهذا قول أصحابنا الثلاثة وقال زفر : البديست بشرط وهو قول الشافعى فلا تجب الزكاة فى الطال المضطر عندنا خلافا لمط . وكذا الدين المقرية اذا كان المقر ملها فهو ممكن الوصول اليه . وأما الدين المجحود فان لم يكن له بينة فهو على الاختلاف . وان كان له بينة اختلف المشايخ فيه قال بعضهم تجب الزكاة فيه لأنه يمكن الوصول اليه بالبينة فاذا لم يقم البينة فقد ضيع القدرة فلم يعذر وقال بعضهم لا تجب لأن الشاهد قد يفسق الا اذا كان القاضى مالطا بالدين لأنه يقضى بحكمه فكان مقدورا لا انتفاع به . وان كان المدين يقر فى السر ويجهد فى العلانية فلا زكاة فيه كذا روى عن أبى يوسف لأنه لا ينتفع باقراره فى السر فكان بمنزلة الجاهد سواء علانية وان كان المدين مقرا بالدين لكنه مفلس فان لم يكن مقضيا عليه بالافلاس تجب الزكاة فيه فى قولهم جميعا وقال الحسن بن زياد لا زكاة فيه لأن الدين على المعسر غير منتفع به فكان ضارا والصحيح قولهم لأن المفلس قادر على الكسب والاستقراض مع أن الافلاس محتمل الزوال ساعة فسامية اذا طال غاد ورائح وان كان مقضيا عليه بالافلاس فكذلك فى قول أبى حنيفة وأبى يوسف وقال محمد : لا زكاة فيه . فمحمد مر على أصله لأن التفليس عنده يتحقق وأنه يوجب زيادة مجزأة يسد عليه باب التصرف لأن الناس لا يعلمونه بخلاف الذى لم يقض عليه بالافلاس وأبو حنيفة مر على أصله لأن الافلاس عنده لا يتحقق فى حال الحياة والقضاء به باطل وأبو يوسف وان كان يرى التفليس لكن المفلس قادر فى الجملة بواسطة الاكتساب فصار الدين مقدورا لا انتفاع فى الجملة فكان أشد التفليس فى تأخير المطالبة الى وقت اليسار فكان كالدائن الموجل فتجب الزكاة فيه أهـ ٢/٩ ، مبسوط ١٧١-١٩٧/٤ ، الأصل ٩٦/٢ مختصر الطحاوى ١/٥ قوله " وقال محمد لا زكاة فيه " فى المبسوط : وعند محمد رحمه الله تعالى اذا فلسه الحاكم فلا زكاة على صاحبها - أى الديون - قبل القبض أهـ ٢/١٩٧ تصريح الطال المضطر تقدم فى المسألة التاسعة .

٢١٥ - مسألة: العبد التاجر إذا مر على العاشر أو المضارب فان في قول أبي حنيفة الأول يأخذ منهم العاشر العشر لكن قوله في الجامع الصغير ثم رجع في المضارب . وقال أبو يوسف رجوعه في المضارب رجوع في العبد الطأذن وهذا قول صاحبه أنه لا يأخذ من المضارب ولا من العبد الطأذن التاجر يمر على العاشر. (١)

(١) في المبسوط: وإذا مر العبد بطل موله يتجر به لم يأخذ منه العشر إلا أن يكن المولى حاضراً أو إذا كان الطل بضاعة في يد العبد للمولى فهو غير مشكل كط لو كان بضاعة مع أجنبي أو ط إذا كان المال كسب العبد وهو مأذن فان كان عليه دين يحيط به فلا زكاة عليه فيه وان لم يكن عليه دين فان كان المولى معه يأخذ منه الزكاة وان لم يكن المولى معه ففي كتاب الزكاة يقول لا يأخذ منه الزكاة ثم رجع وقال لا يأخذ منه شيئاً . وفي الجامع الصغير يقول يأخذ منه ربع العشر في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا يأخذ منه في قولهما وفي المضارب إذا مر على العاشر بطل المضاربة كان أبو حنيفة رحمه الله تعالى يقول أولاً يأخذ منه الزكاة ثم رجع وقال لا يأخذ منه شيئاً وهو قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى : ولا أعلمه رجع في العبد أم لا وقياس قوله الثاني في المضارب يوجب ان لا يأخذ من العبد شيئاً أيضاً . وجه قوله الأول : أن المضارب له حق قوى يشبه الملك فانه شريك في الربح وإذا صار الطل عرضاً يملك التصرف على وجه لو نهاه رب الطل لا يعمل نهيه فكان حضور المضارب كحضور الطل . وجه قوله الآخر : أن المضارب أمين في الطل كالمستبضع والأجير وأن نفوذ اليه التجارة في الطل لا أداء الزكاة والزكاة تستدعي نية من عليه فان كان قوله الثاني في العبد انه لا يأخذ منه أيضاً فلا حاجة الى الفرق وان لم يرجع في العبد فوجه الفرق ان الطأذن يتصرف لنفسه حتى اذا الحققت المصدة لا يرجع به على المولى فكان في أداء ما يجب في كسبه كالطال بخلاف المضارب فانه نائب في التصرف يرجع بطي لحقه من المصدة على رب الطل فلا يكون له ولاية أداء الزكاة أم ١ - ٢٠ - ٢ / ٢٠ ، الأصل ١٠٨ / ٢ ، الجامع الصغير .

٢١٦- مسألة : التاجر يمر على العاشر بالرمط والبليخ والقط والخيار

ونحو ذلك قد اشترى ذلك للتجارة فان في قول أبي حنيفة

لا يأخذ منه العاشر شيئاً ولكن يؤدي فيط بيته ومن الله وقلاً يؤخذ

منه . (١)

٢١٧- مسألة : الذي اذا مر على العاشر بخمر أو خنازير للتجارة فسان

العاشر يحشر في الخمر ولا يحشر في الخنازير وقال أبو يوسف في

الأطلى كلها سواء يعني يؤخذ منه العشر . (٢)

(١) في المسوق : وإذا مر التاجر على العاشر بالرمط والبليخ والقط

والسفرجل والعنب والتين قد اشترى للتجارة وهو يساوي نصاباً لم

يعشره في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولكن يأمره بأداء الزكاة

بنفسه وعندهم يعشره لأن الزكاة تجب في هذه الأموال اذا كانت

للتجارة والعاشر يأخذ الزكاة الواجبة فيأخذ من هذه الأموال كما

يأخذ من سائر الأموال وانما يأخذ لحاجة صاحب المال الى حاجته

وذلك موجود في هذه الأشياء . ولأبي حنيفة رحمه الله تعالى حرقان

أحدهما أن حق الأخذ للعاشر باعتبار المال العمومي عليه خاص

وهذه الأشياء لا تبقى حولا فلا تجب الزكاة فيها الا باعتبار غيرها

ما لم يمر به عليه فهو نظير ما لو مر عليه بما دون النصاب وقال في

ببتي ما يتم به النصاب والثاني أن العاشر يأخذ من حين ما يمر به

عليه وليس بحضوره فقراء لمصرفه اليهم ولا يمكنه أن يدخره الى أن

يأتيه الفقراء لأن ذلك يفسد فقلنا لا يأخذ منه شيئاً ولكن يأمره

بالأداء بنفسه وكذلك لا يأخذ من الذمي والحري . أم على الأول

فظاهر وكذلك على الطريق الثاني لأنه ليس بحضوره من العقالة من

بصرف اليهم الأخذ أهـ ٢٠٤ - ٢/٢٠٥ - الأصل ٢/١١٤ .

توله " حرقان " أي وجهان . قال صاحب المصباح : الحرف الوجه

والطريق ومنه نزل القرآن على سبعة أحرف أهـ ١/١٣١ .

(٢) في فتح باب المنايا : وعشر خمر الذي بأن يأخذ العاشر

.....

== نصف عشر قيمتها كط يؤخذ من الحربي عشر قيمته لا خنزيره وكذا
 خنزير الحربي . وقال زفر: بعشران لاستوائهما في الطلية عند
 أهل الذمة . وقال أبو يوسف : ان مربها جملة مشرا كأنه
 جعل الخنزير تبعاً للخمر وان مربا حدها عشر الخمر دون الخنزير
 لأن الخمر لها طلية في الجملة باعتبار التخليل . ولأبي حنيفة :
 أن القيمة في ذوات القيم لها حكم العين والخنزير من ذوات القوم
 والقيمة في ذوات الأمثال ليس لها حكم العين والخمر من ذوات الأمثال
 وفي الشافعية يحرف قيمة الخمر بقول فاسقين تاباً أو ذميين أسلماً
 وفي الكافي تحرف بالرجوع إلى أهل الذمة . ومن الكرخي ان جلود
 الميتة حكمها حكم الخمر أهـ ١/٢٩٣ - قهستانى ١٢٦ ١٩٧٨ ١/
 مسعود ٢/٢٠٥ - الأصل ١١٤ - ٢/١١٥ - بدائع ٢/٣٨
 الجامع الصغير ٢١ - الاختيار ١١٦ - ١/١١٧ - تبين ٢٨٦ ٧
 بحر ٢/٢٥ - رموز طائى ١/٧٥ - كشف ١/١٠٧ - مثلاً سكنين
 وأبو السعود ١/٣٩٧ - غناية وفتح ٢/٢٣٠ - بنابة ١٣٢ - ٣/١٣٣
 معدة الحواشي ٢٣٢ - ١/٢٣٣ - در منقلى ومجمع ٢٠٩ - ٧٢١١
 در ٥٦ - ٢/٥٧ - دور ١/١٨٤ - الخراج ١٤٤ - النافع
 الكبير ١٠٢ .

قوله " وعشر خمر الذمى . . الخ " هذا ظاهر الرواية كط في البدائع
 وغيره : الذمى اذا مر على العاشر بخمر أو خنزير عشر ثمن الخمر
 ولا يحشر الخنزير في ظاهر الرواية وروى عن أبي يوسف أنه بعشرها
 وهو قول زفر وعند الشافعية لا بعشرها أهـ ٢/٣٨ - مسعود ٢/٢٠٥
 هداية ٢/٢٣٠ - الاختيار ١/١١٧ - هندية ١/١٨٤ . وفي التحفة
 وذكر في الجامع الصغير أن الذمى اذا مر على العاشر بالخمـ
 والخنزير بعشر الخمر دون الخنزير . وقال أبو يوسف : بعشرها
 جميعاً . لأنهم أموال عندهم وعند أبي حنيفة ومحمد : لا تعشر
 الخنزير . وقول أبي يوسف أظهر أهـ

قوله " وهو قول زفر " في حاشية الشلبى : وفي المحيط قول زفر رواية ==

.....

== من أبى يوسف قلت يعنى عند الاجتطاع أهـ ١/٢٨٦ .

وفى الدر المختار : وأخذ منا ربع عشر ومن الذى سوء كسان
أولم يكن كما فى البرجندى عن الظهيرية . ضعفه ومن الحربى
مشر بذلك أمر عمر بشرط كون المال لكل واحد نصا لأن ما دونه
منه ومشر جهلنا قدر ما أخذوا منا فان علم أخذ مثله مجساة
الا اذا أخذ والكل فلا تأخذه بل نترك له ما يبلغه ما منه ابقا
للأطن ولا تأخذ منهم شيئا اذا لم يبلغ ما لهم نصا بأن أخذوا
منه فى الأصح لأنه ظلم ولا متابعة عليه أولم يأخذوا منا ليستمروا
عليه ولأنه أحق بالمكالم . . . ويؤخذ نصف عشر من قيمة خمر وجلود
ميتة كافر كذا أقر المصنف متنه فى شرحه لوللتجارة وبلغ نصا
ويؤخذ عشر القيمة من حربى بلا نية للتجارة ولا يؤخذ من المسلم
شيئا اتفاقا . لا يؤخذ من خنزيره مطلقا لأنه قبيح فأخذ قيمته
كقيمة بخلاف الشفعة لأنه لو لم يأخذ الشفع بقيمة الخنزير يبطل
حقه أصلا فيتضرر وموضع الضرورة مستثناة ذكره سعدى أهـ ٥٦-٥٧/٢
در متقى ٢٠٩ - ١/٢١١ .

وفى التبيين : يؤخذ من المسلم ربع العشر ومن الذى ضعفه
وهو نصف العشر ومن الحربى ضعف ذلك وهو العشر بذلك أمر
عمر رضى الله عنه سمعته ولأن ما يؤخذ من المسلمين زكاة وهو ربع
العشر وكان الامام أخذه للحطية وهو يحى مال الذى والحربى
أيضا فيكون له ولاية الأخذ فيقدر ما يأخذه من الذى بضعف ما
يأخذه من المسلم اظهارا للصغار عليهم ووضف ذلك من الحربى
اظهارا لدنورته . ولأن حاجة الذى الى الحطية أكثر من
حاجة المسلم اليها لأن طمع اللصوص فى مال الذى أكثر وكذا
حاجة الحربى الى الحطية أكثر لما أن طمعهم فى ماله أكثر فيجب
على التفاوت أهـ ١/٢٨٥ - أبو السعود ١/١٦٦ - مجمع ١/٢٠٩
خاتمة ٢٢٧ - ٢/٢٢٨ - بنابه ٣/١٢٨ .

قوله : بذلك أمر عمر رضى الله عنه سمعته" روى محمد بن الحسن ==

٢١٨- مسألة : رجل وهب لرجل ألف درهم فمكث عند الموهوب مدة سنة ثم رجع الوهاب في هبته بقضاء أو بخير قضاء تاضي فلا زكاة على الموهوب له ولا على الوهاب في قول علمائنا الثلاثة وقال زفران رجع بقضاء تاضي فلا شيء على الموهوب له وإن رجع بخير قضاء تاضي فعلى الموهوب له الزكاة وقال سفيان الثوري للواهب أن يرجع في هبته إلا مقدار الزكاة (١) .

== من أبي حنيفة عن أبي صخرة المحاربي عن زياد بن حدير قال : بعثه عمر بن الخطاب رضي الله عنه مصداً إلى عين التمر فأمره أن يأخذ من المسلمين من أموالهم ربع العشر ومن أموال أهل الذمة إذا اختلفوا بها للتجارة نصف العشر ومن أموال أهل الحرب العشر" الحجة ٥٥٥-٥٥٦/١ - آثار أبي يوسف ٩٠ رواه أبو صبيد في الأموال من وجه آخر من زياد بن حدير ٦٤ الخراج ١٤٥ . رواه عبد الرزاق من طريق أنس بن مالك : أنه أخرج كتاب عمر بنحوه . كتاب أهل الكتاب صدقة أهل الكتاب ٦/٩٥ - الطحاوي في الزكاة باب هل يأخذها إلا طم أم لا ٢/٣٢٢ الحجة على أهل المدينة ٥٢-٥٤/١ - آثار أبي يوسف ٩٠- الخراج ١٤٥ - الأموال ٦٤ . ورفع الطبراني في الأوسط من وجه آخر من أنس قال فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم . وأشار إلى أن الموقوف على عمر أصبح أهلاً بزيادة ١/٢٦١ - نصب الراية ٢/٣٧٩ - مجمع الزوائد ٣/٧٠ .

(١) في المسوك : رجل له مائة درهم مكث عنده أشهر ثم وهبها لرجل ودفعها إليه ثم رجع فيها قال يستأنف لها الحول من وقت رجوعه فيها لأن ملكه زال بالهبه والتسليم ولم يبق شيء مما انحق عليه الحول له ولا يتصور بقاء الحول إلا بمحل . قال وإن مكث عند الموهوب له سنة ثم رجع فيها لم يكن على واحد منهما زكاة تلك السنة أما الوهاب فلا لأنها لم تكن في ملكه في الحول وأما على الموهوب له فلأن ملك الزكاة استحق من يده بخير اختياره ويستوي أن كان رجع الوهاب بقضاء أو بخير قضاء عندنا . وقال زفر رحمه الله تعالى ==

٢١٩- مسألة : رجل باع أرضا وفيها زرع قد أدرك باعها مع الزرع فالعشر على البائع بالاتفاق وإن باعها والزرع بقل فإن حصده المشتري في الحال على البائع أيضا وإن تركها حتى أدرك فالعشر على المشتري وهذا قول أبي حنيفة ومحمد وروى عن أبي يوسف أنه قال مقدار حصة البتل عشره يجب على البائع والزيادة على المشتري . (١)

== ان كان رجوعه بقضا فكذلك وإن كان رجوعه بنفي تضا القاضي فعلى الموهوب له زكاة تلك السنة . وقال سفيان الثوري رضي الله عنه ليس للواهب أن يرجع في مقدار الزكاة لأنها صارت مستحقة للفقراء وتعلق حق الفقراء بالموهوب يمنع الواهب من الرجوع كما لو جعله الموهوب له رهونا . وجه قول زفر رحمه الله تعالى : أن الرجوع إذا كان بنفي تضا فالموهوب له أزال ملكه باختياره بعد وجوب الزكاة فيضمن الزكاة كما لو وهبه ابتداء ألا ترى أنه لو كان في مرضه كان مختبرا من ثلث ماله . وجه قولنا : أن حق الواهب مقصور على الحين وفي مثله القضا ونفي القضا سواء لأنهم فلتا بدو القاضي عين ما مر به القاضي لو رخص الأمر إليه والموهوب له ننظر لنفسه حين لم يرد في الخصومة فائدة فلم يكن مطلقا حق الفقراء وإن كان في مرضه ففيه رأيان كلاهما في كتاب الهبة والأصح أنه يحتدر من جميع ماله سواء رجع بقضا أو بنفي تضا أهـ ٢٠٥ - ٢٠٦ - الأصل ١٥ - ٢/١٣١ .

(١) قال في المسألة : وإذا باع الأرض وفيها زرع تد أدرك فعشر الزرع على البائع لأن حق الفقراء قد نبت في الزرع وهو ملك البائع عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى بنفس الخروج كما قال الله تعالى " ومما أخرجنا لكم من الأرض " ٢٦٧ البقرة . وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى " وأتواكم يوم حصاده " ١٤١ الأنعام . وعند محمد رحمه الله تعالى بالاستحكام وذلك كله حصل في ملك البائع وهو نمسا أرضه فوجب عليه عشره وأما المشتري فقد استحقه مرضا عطا أعلى من الثمن فلا شيء عليه . فإن باعها والزرع بقل فعشره على المشتري إذا حصده بعد الإدراك لأن وجوب العشر في الحب وانحطاده كان ==

٢٢٠- مسألة : رجل له أرض من أرض العشر فيها رطبة أو بقول أو شئ

من الرطاب فان في قول أبي حنيفة يجب عليه العشر فيها سواء كان

الخارج قليلا أو كثيرا سواء كان يبقى أولا يبقى الا القصب والحطب

والحشيش وفي قول صاحبيه ان لم يكن له ثمرة باقية لا يجب فيه

(١)

شئ وان كان له ثمرة باقية مثل الجوز ونحوها فلا يجب فيه ===

=== في ملك المشتري وهو نطأ أرضه . وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى

عشر مقدار البقل على البائع لأن ذلك القدر من النطأ حصل في ملكه

أو عشر الحب فعلى المشتري وكذلك ان باع الزرع وهو قصيل فان قصله

المشتري في الحال فالعشر على البائع وان تركه على الأرض باذن البائع

حتى استحصد فالعشر على المشتري وكذلك كل شئ من الثمار وغيره

ما فيه العشر يبيعه صاحبه في أول ما يطلع فان قطع المشتري فالعشر

على البائع وان تركه باذن البائع حتى أدرك فالعشر على المشتري وعند

أبي يوسف رحمه الله تعالى مقدار الطلع والبقل على البائع والزيادة فعلى

المشتري . وحاصل مذهب أبي يوسف رحمه الله تعالى أن بائع عباد

الحب وأدراك الثمار يزداد النطأ فيزداد الواجب لا أن يسقط ما كان

واجبا أو يتحول الى غيره . وعند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى

الحب هو المقصود فاذا انقعد ما كان الواجب فيه دون غيره وانقعد

كان في ملك المشتري فلهذا كان العشر عليها ٢٠٦ - ٢٠٧ - ٢٠٨ / ٢ - الأصل

١١٧ / ٢ .

قوله " وان باعها والزرع بقل " قال في المغرب : ويقال كل نبات اخضرت

له الأرض فهو بقل . وقولهم . باع الزرع وهو بقل يحتمل أنه اخضر

لما يدرك وبقلت الأرض أى اخضرت بالنبات أهـ ٤٨ / ١ قوله " وهو

قصيل " القصيل : قطع الشئ ومنه القصيل وهو الشجر يجزأ خضر

لحلف الدواب . والفقهاء يسمون الزرع قبل ادراكه قصيلا وهو مجاز

وقول أبي نصر . كأنها أكلت القصيل . انكار لخضرة الدماء المغرب

٢ / ٣٨٦ - طاموس ٤ / ٣٨ - مختار الصحاح ٥٣٩ - المصباح ٥٠٦ / ٢ .

(١) هذه المسألة انبى الخلاف فيها على ما تجب فيه الزكاة من ===

=== حتى يبلغ خمسة أوسق فإذا بلغت خمسة أوسق فعليه العشر . وإن كان الخارج شيئا من الوزنيات الذي لا يدخل في الكيل فإن في قول أبي يوسف إذا بلغت قيمته خمسة أوسق من أدنى الحبوب فعليه العشر ولا فلا . وقال محمد إذا بلغ خمسة من أقصى ما يقدر به ذلك الشيء فعليه العشر ففي الزعفران خمسة أمنان وفي القطن خمسة أوقار .

=== الزروع والثمار . فعند أبي حنيفة : في كل شيء أخرجت الأرض العشر قليلا كان أو كثيرا إلا الحطب والقصب والحشيش . وقال أبو يوسف ومحمد : ليس في شيء مما أخرجت الأرض العشر حتى يبلغ خمسة أوسق مما يكون له ثمرة باقية . وأما الخضرة فلا عشر فيها . هذا فيما سقى سبيحا أو سالت السط . وط سقى بخرب أو دالمية أو سانية ففيه نصف العشر على القولين أي على حسب اختلاف قول أبي حنيفة وقول أبي يوسف ومحمد عنده يجب نصف العشر من غير شرك النصاب والبقاء . وعندهما أيضا يجب نصف العشر لكن بشرك النصاب والبقاء . فالخلاف بين الأمام وصاحبيه في موضعين في اشتراك النصاب والثمرة الباقية عندهما . وعدم اشتراكهما عنده . وفي البناية : وهو - أي قول أبي حنيفة - مذهب إبراهيم ومجاهد وحطاد وزفر وبه قال عمر بن عبدالعزيز : ذكره أبو ممر هرون عن ابن عباس رضي الله عنهما ١٥٥ / ٣ .

قال في فتح باب العناية : وط خرج من الأرض العشرية . ولو كانت وقفا أو لصبي أو لمجنون . وإن قل . متصل بكل واحد من العسل والتمر . وط خرج من الأرض عشر هذا مبتدأ . وفي سبل أرض خبره أن يقاته سبع . وهو الط الجارى على الأرض . أو طر . وقال أبو يوسف ومحمد : ولا يجب العشر فيما لا يبقى وقد رابقا بسنة من غير معالجة كثيرة . ولا فيما دون خمسة أوسق . كل وسبق ستون صا ط بصاع النبي صلى الله عليه وسلم لما روى الترمذي عن معاذ أنه كتب إلى النبي صلى الله عليه وسلم يسأله عن المضروات وهي ===

.....

== البتول فقال عليه السلام ليس فيها شيء " . قال بعض الشراح
قوله عليه السلام ليس في الخضروات صدقة . روى بالفاظ متعددة
من عدة من الصحابة منهم علي ومعاذ وطلحة بن عبيد الله وأنس
ابن مالك ومحمد بن عبد الله بن جحش وطائفة . بأسانيد مضعفة
ومرسلة . قال البيهقي : وهذه الأحاديث يشد بعضها بعضها
ومعها قول بعض الصحابة . ثم أخرج من مرأته قال ليس في
الخضروات صدقة . ولأن العقل يجزم باستحالة الفلج على جملة
الأسانيد كيف وفيها مرسل صحيح . رواه الدارقطني عن موسى
ابن طلحة بن عبيد الله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى
أن يؤخذ من الخضروات صدقة . وهو حجة عندنا وعند الجمهور
وأما قول الترمذي لم يصح في هذا الباب من النبي صلى الله عليه
وسلم شيء فأنط هو باعتبار كل فرد فلا ينفي صحة الحديث بجمعتها
كالتواتر المعنوي . فينفي جملة على صدقة يأخذها الحاشر
وه يقول أبو حنيفة . ولط في الصحيحين من أبي سعيد الخدري
قال . قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس فيم دون خمسة
أوسق صدقة " وفي لفظ المسلم : ليس في حب ولا تمر صدقة حتى
يبلغ خمسة أوسق . وفي رواية : ولا ثمر بالمثلثة وفي لفظ
لأبي داود : ليس فيم دون خمسة أوسق صدقة . وروى أحمد
وابن طجة عن أبي سعيد الخدري أن النبي صلى الله عليه وسلم
قال : الوسق ستون صاعا " .

ونظ : عموم قوله تعالى " أنفقوا من طيبات ما كسبتم وما أعرجنا لكم
من الأرض " ٢٦٧ البقرة . وما روى البخاري وأصحاب السنن
من حديث ابن عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما
سقت السطء والعين أو كان عشرين العشر وفيم سقى بالنضح نصف
العشر . والعشر : بالعين المهملة والمثلثة المفتحتين والراء
قال الضائي : هو الذي يشرب بعروقه من غير سقى . والمراد
بالنضح هنا السواني لما في رواية البخاري " وفيم سقى " ==

.....

== بالنسبة" ورواه أبو داود بلفظ "فيط سقت السط" والأنبياء
والحيون أو كان بحلا العشر . وفيط سقى بالسواني أو النضج
نصف العشر" ورواه مسلم بلفظ " فيط سقت السط" والخير العشر
وفيط سقى بالنسبة نصف العشر" وفي نسخة " فيط سقت
الأنهار والنخيل" . ومن الآثار : قول عمر بن عبد العزيز: فيما
أنبتت الأرض من قليل أو كثير العشر ونحوه من مجاهد وإبراهيم
النخعي . وزاد إبراهيم حتى في كل عشرة ودستجات دستجة
هذا وحديث ليس فيط دين خمسة أوسق صدقة . محمول على
زكاة التجارة . وقيمة السوق كانت يومئذ أربعين درهما . ولذا
لم يقل ليس فيط دين خمسة أوسق عشر . ثم وقت وجوب العشر
حين ظهر الثمرة عند أبي حنيفة . وحين الإدراك عند أبي يوسف
وحين الحصول في الحظيرة عند محمد . وثمرة الخلاف تظهر في
وجوب الضمان بالانلاف . ويحتمل أن يجاب العشر أو نصفه أكثر
المدة في السقي بسبح أو آلة . لأن الأقل تابع للأكثر ومطلوب
فلو سقيت نصفه بآلة ونصفه بغيرها . قيل : يجب ثلاثة أرباع
العشر . إلا في نحو حطب . هذا استثناء من قوله . وطخرج
من الأرض والمعنى : أن نحو الحطب لا يقصد به استغلال
الأرض قالها فلا مشرفه . وذلك كالقصب القارسي والحشيب
وكالحب الذي لا يصلح للزراعة مثل بذور البطيخ والبقا . وكالتبن والسعف
والصمغ والقطران ما يخرج من الشجر والنحل وليس بقمرة . ولو
استغل أرضه بشئ من ذلك وجب فيه العشر . ونصف عشرين سقى
بخرب أي دلو عظيم . أو دالية أي دلو تدبره البقرة . وقال
أبو يوسف ومحمد : لا بد أن يكون المستقى بخرب أو دالية مما
يبقى سنة ويكون خمسة أوسق كط تقدم أ هـ ٢٩٨ - ٧٢٩٩ قهستاني
١/٢٠٠ - مبسوط ٣/٤٠٢ - الأصل ١٤٠ - ٢/١٤٢ - تحفة
بدائع ٢/٥٩ - ٥٨ - الجامع الصغير ٢١ - ٢٢ - مختصر
الطحاوي ٤٦ - الحجة على أهل المدينة ٤٩٨ - ١/٥٠٧ -

.....

=== الخراج ٥٦-٥٧ - الجوهرة ١٥٣ - ١٥٤/١ - اللباب ١٥٠-١٥١
الاختصار ١/١١٣ - الفتح والمعاني ٢٤٢-٢٤٤/٢ - البنائية
١٥٥ - ١٦٣/٢ - عمدة الرطابة ٢٣٤/١ - تبين ٢٩١-٢٩٣/٢
بحر ٢٥٥-٢٥٦/٢ - الرمز ٧٦/١ - الكشف ١٠٩/١ - أبو السمود
١/٤٠٢ - در مختار ٦٦-٦٨/٢ - در منتقى ومجمع ٢١٥-٢١٦/١
در ١٨٦-١٨٧/١ - لباب ٣٨٧-٣٩٠/١ - اطلال السنن
٦٣-٦٤/٩ - آثار أبي يوسف ٩٠ - موطا محمد ١١٥ - النافع
الكبير ١٠٣ - نصب الراية ٣٨٤ - ٣٨٩/٢ - رواية ٧٢٦٣ .

ثم اختلف أبو يوسف ومحمد فيط لا يوسق اذا كان مط يبقى كالزعفران
والقطن فقل أبو يوسف : يجب فيه العشر اذا بلغت قيمته خمسة
أوسق من أدنى ط يدخل تحت الوسق كالذرة في زمانة لأنـه
لا يمكن اعتبار التقدير الشرعي فيه فوجب رده الى ط يمكن كل فسي
مروض التجارة لط لم يمكن اعتباره ردنا الى النقيدين واعتبار الأدنى
لكونه أنفع للفقراء . وقال محمد : يجب العشر اذا بلغ الخسار
خمس أعداد من أعلى ط يقدر به نوه . فاعتبر في القطن خمسة
أحطال كل حمل ثلثائة من . وفي الزعفران خمسة أمان لأن الاعتبار
بالوسق كان لأجل أنه أعلى ط يقدر به نوه فوجب اعتبار كل نوع بأعلى
ط يقدر به نوه قياسا عليه . ولو كان الخان نوعين يضم أحدهما
الى الآخر لتكمل النصاب اذا كانا من جنس واحد بحيث لا يجوز
بيع أحدهما بالآخر متفاضلا أه تبين ٢٩٣/٢ - بحر ٢٥٦-مجمع
٢١٥ - ٢١٦/١ - معاني وفتح ٢٤٦/٢ - بنائية ١٦٥-١٦٧ / ٣
قهستاني ٢٠٠-٢٠١/١ .

قول الإطام وزفر هو الصحيح كل في اللباب : قال في التحفة :
الصحيح ط قاله الإطام . ورجح الكل دليله . واعتمده النسفي
وجذر الشريعة . تصحيح أه ١٥١/١ - تحفة در منتقى ٢١٥/١
در المختار ٦٧/٢ . وفي القهستاني : ط قال أبو حنيفة وزفر
===

.....

== هو أولى كط في الكرطاني . وهو الصحيح كط في التحفة أهـ ١/٢٠٠
وفي النهاية : وقال أبو بكر بن العربي في طرقة الأحوذى : وأقوى
المذهب في المسألة مذهب أبي حنيفة دليلاً . وأحوطها
للساكين . وأولها قيام شكرًا للنعمة وعليه يدل الحميم في
الآية والحديث أهـ ٣/١٥٩ - العارضة ٣/١٣٥ .

قوله " لط روى الترمذى عن معاذ أنه كتب إلى النبي صلى الله عليه
وسلم يسأله عن الخضروات . . . الخ " رواه الترمذى في الزكاة
باب ط جاء في زكاة الخضروات رقم ٦٣٨ . وقال : استاذ هذا
الحديث ليس بصحيح . وليس يصح في هذا الباب عن النبي
صلى الله عليه وسلم شيء . وانط يروى هذا عن موسى بن طلحة
عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلًا . والحسن هو ابن عمار
وهو ضعيف عند أهل الحديث . ضعفه شعبة وغيره . وتركه
ابن المبارك أهـ . قوله " قال بعض الشراح . . . الخ " أى
الزيلتى في نصب الراية ٢/٣٨٦ والعينى في النهاية ٣/١٦٠ . قوله
" قال البيهقى : وهذه الأحاديث . . . ثم أخرج من عمر . . . الخ
البيهقى في الزكاة باب الصدقة فيط يزرعه الآدميون ٤/١٢٩ -
عبد البرق في الزكاة باب الخضر ٤/١١٩ - الدارقطنى في الزكاة
باب ليس في الخضروات صدقة ٢/٩٦ - ابن أبى شيبة في الزكاة
في الخضر من قال ليس فيها زكاة ٣/١٤٠ . قوله " رواه الدارقطنى
عن موسى بن طلحة بن عبيد . . . الخ " الدارقطنى في الزكاة
باب ليس في الخضروات صدقة ٢/٩٨ .

قوله " لط في الصحيحين من أبى سعيد الخدرى . . . الخ " البخارى
في الزكاة باب زكاة الخبز ٢/١٢١ - مسلم في أول كتاب الزكاة
٧/٥٠ - أبوداود في الزكاة باب ط عجب فيه الزكاة ٢٠٨ / ٢
الترمذى في الزكاة باب ط جاء في صدقة الزرع والتمر والحبوب رقم
٢٢٦ - النسائى في الزكاة . القدر الذى تجب فيه الصدقة
٣٠-٣١ / ٥ - ابن طاجه في الزكاة باب ط تجب فيه الزكاة من ==

.....

== الأمول ١/٥٧١ - الطحاوى فى الزكاة باب زكاة ط يخرج من
الأرض ٢/٣٤ - أحمد فى الزكاة فى باب زكاة الزرع ولثمصار
٩/٥ - الدارقطنى فى الزكاة باب وجوب زكاة الذهب والسيورق
والماشية والثمار والحبوب ٢/٩٣ وفى باب ليس فى الخضروات صدقة
٢/٩٩ - البزار فى الزكاة باب ط لا يجب فيه الصدقة من الحبوب
والنوى والذهب ١/٣٢٣ - طلك فى الزكاة باب ط تجب فيه
الزكاة ١١٤ - ابن الجارود فى الزكاة ١٢٩ . عبدالرازق فى
الزكاة باب ليس فيط دين خمسة أوسق صدقة ٤/١٤٠ - ابن أبى
شعبة فى الزكاة . فى الطعام كم تجب فيه الصدقة ١٣٧/١٠٣ البيهقى
فى الزكاة باب من تجب عليه الصدقة ٤/١٠٧ .

قوله " وروى أحمد وابن طاجه عن أبى سعيد الخدرى . . . الخ
أحمد فى الزكاة باب زكاة الزرع والثمار ٩/٦ - ابن طاجه فى الزكاة
باب الوسق ستم صا ١/٥٨٦ - البيهقى فى الزكاة باب مقدار
الوسق ٤/١٢١ . الدارقطنى فى الزكاة باب ليس فى الخضروات
صدقة ٢/٩٩ . عبدالرازق فى الزكاة باب كم الوسق ١٤٢ / ٤
ابن أبى شعبة فى الزكاة فى الوسق كم هو ؟ ٣/١٣٨ . قوله
" ط روى البخارى وأصحاب السنن من حديث ابن عمر . . . الخ "
البخارى فى الزكاة باب العشر فيط يسقى من طء السطء بالماء
الجارى ٢/١٣٣ . مسلم فى الزكاة ٧/٥٤ . أبوداود فى
الزكاة باب صدقة الزرع ٢/٢٥٢ . الترمذى فى الزكاة باب ط جاء
فى الصدقة فيط يسقى بالأنهار وغيره رقم ٦٤٠ وقال : هذا
حديث حسن صحيح أه . النسائى فى الزكاة باب ط يوجب العشر
وط يوجب نصف العشر ٥/٣١ . ابن طاجه فى الزكاة باب صدقة
الزرع والثمار ١/٥٨١ . لصحاوى فى الزكاة باب زكاة ط يخرج من
الأرض ٢/٣٦ . الدارقطنى فى الزكاة باب فى قدر الصدقة فيما
أخرجت الأرض وخرص الثمار ٢/١٢٩ . ابن الجارود فى الزكاة ١٢٨
البيهقى فى الزكاة باب قدر الصدقة فيط أخرجت الأرض ٤/١٣٠ ==

.....

=== زوائد أحمد في الزكاة باب زكاة الزرع والثمار ٨/٩ . عبد الرزاق في

الزكاة باب ط تسقى السط ١٣٤ - ٤٩١٣٥ .

قوله " ومن الأثر : قول عمر بن عبد العزيز . . . الخ " رواه عبد الرزاق

في الزكاة باب الخضر ١٢٤ / ٤ . ابن أبي شيبة في الزكاة في كسل

شيء أخرجت الأرض زكاة ١٣٩ / ٣ . الطحاوي في الزكاة باب زكاة

ط يخزن من الأرض ٣٣ - ٢ / ٣٨ .

قول المصنف " رطبة " الرطب وزان قفل . المرعى الأخضر من

بقول الربيع . وبعضهم يقول : الرطبة وزان فرقة . الخلا

وهو الخضر من الكلا . وأرطب الأرض أرطابا صارت ذات نبات رطب

وأرلب القوم صار وفيه . والرطب . ثمر النخل إذا أدرك ونضج

قبل أن يتم الواحدة رطبة والجمع أرطاب . وأرلبت البصرة

أرطابا بدا فيها الترطيب أه المصباح ٢٢٩ - ١ / ٢٣٠ . مختار

الصالح ٢٤٦ - المغرب ١٩٠ / ١ . قاموس ١ / ٧٦ .

قوله " البقول " البقل : كل نبات اخضرت به الأرض . قاله

ابن فارس . وأبقلت الأرض أنبتت البقل فهي مبقلة على القياس

وجاء أيضا بقله وبقيلة وأبقل الموضع من البقل فهو باقل على فـ

قياس أه المصباح ١ / ٥٨ . مختار الصحاح ٦٠ . المغرب ٧٤٨

وفي القاموس : والبقل ط نبت في بزره لا في أرومة ثابتة وتبقل

خرج بذله والبقلة واحدة وبالضم بقل الربيع والأرض بقلة وبقيلة

ومثالة ومبقلة وضم الطاف أه ٣ / ٣٤٦ . وفي المغرب : الخضروات

بفتح الخاء لا غير الفواكه كالفتح والكمثرى وغيره . أو البقول

كالكرات أو الكرفس والسداب ونحوها وقد يقوم مقامها الخضـ

أه ١ / ١٤٧ - النهاية ٢ / ٤١ .

قوله " وأن كان له ثمرة باقية " وحد البقاء أن يبقى سنة في ===

.....

=== الخالب من غير معالجة كثيرة كالحنطة والشعير والذرة وغيرها

دون الخوخ والتفاح والسفرجل ونحوها أه مناية وفتح ٢٤٢ / ٢
شربلاليه ١ / ١٨٦ . أبو السمود ١ / ٤٠٢ .

قوله " خمسة أوسق " الوسق : بالفتح ستم صا ط . والأصل
فى الوسق : الحمل وكل شئ وسقته فقد حملته . والوسق أيضا
ضم الشئ الى الشئ أه نهاية ١٨٥ / ٥ - مجمع بحار الأنوار
٥ / ٥٣ وفى مختار الصحاح : الوسق أيضا ستم صا ط . وقال
الخليل : الوسق : حمل البعير والوقر حمل البغل والحمار
أه ٧٢١ . قاموس ٣ / ٢٩٩ - مصباح ٢ / ٦٦٠ - المفهرج
٢ / ٤٨٤ . وفى الفتح : الوسق ستم صا ط بصاع رسول الله
صلى الله عليه وسلم وكل صاع أربعة أمان خمسة أوسق ألف ومائتا
من . قال الحلوانى : هذا قول أهل الكوفة . وقال أهل البصرة
الوسق ثلاثمائة من أه ٢ / ٢٤٢ - مناية ٢ / ٢٤٢ - بنائة ٣ / ٣٨
والصاع عند أبى حنيفة ومحمد ثمانية أرتال بالعراقى . وقال
أبو يوسف خمسة أرتال وثلاث رطل كما يأتى تحقيقه فى صدقة
الضر . عند الحنفية : الرطل الشرعى : ٤٥٥ غ . المد + ٩١٠ غ
الصاع : ٣٦٤٠ غ . خمسة أوسق : ١٠٩٢٠ غ . ينظر جدول
الشيخ عبد العزيز عيون السود المتقدم ذكره .

قوله " خمسة أمان . المنا " : الذى يكال به السمن وغيره . وقيل
الذى يوزن به رطلان والتثنية منان . والجمع أمناه مثل سببها أسباب
وفى لغة تميم : من بالتشديد والجمع أمان والتثنية منان على
لفظه أه المصباح ٢ / ٥٨٢ - مختار الصحاح ٦٣٧ - قاموس
٤ / ٢٧٤ .

قوله " خمسة أوتار " الوقر : بالكسر حمل البغل أو الحمار ويستعمل
فى البحر أه المصباح ٢ / ٦٦٨ - قاموس ٢ / ٢١٦١ . وأكثر ===

.....

== ط يستعمل الوقر فى حمل البفل والخطر والوسق فى حمل البعير

أه مختار الصحاح ٧٣٢ - المغرب ٤٩١ / ٢ .

قوله " فى الحديث " أو كان عثريا " هو من النخيل الذى يشرب

بحروقه من ط الطير يجتمع فى حفيرة . وقيل : هو السدى

وقيل : هو ط يسقى سحبا . والأول أشهر أه نهاية ١٨٢ / ٣

مجمع بحار الأنوار ١٩٥ / ٣ . قوله " قال الخلابى ... الخ " .

قوله " وفيط سقى بالنضح " أى ط سقى بالدوالى والاستقاء . والموضح

الابل التى يستقى عليها واحدها : ناضح أه نهاية ٦٩ / ٥ - مجمع

بحار الأنوار ٦٩ / ٥ . وجاء فى لسان العرب : والناضح : البعير

أو الثور أو الخطر الذى يستقى عليه الط والأشئ بالها . ناضحة

وسانية أه ٦١٩ / ٢ .

قوله " وفيط سقى بالسوانى " السوانى جمع سانية وهى الناقة التى

يستقى عليها أه نهاية ٤١٥ / ٢ .

قوله " أو كان بحلا " هو ط شرب من النخيل بحروقه من الأرض من

غير سقى سطا ولا غيرها . قال الأزهري : هو ط ينبت من النخيل

فى أرض يقرب ط منها فرسخت عروقها فى الط واستغثت من ماء

السط والأنهار وغيرها أه نهاية ١٤١ / ١ - مجمع بحار الأنوار

١ / ٩٨ .

قوله " ستجات " الدستجه : الحزمة معربج الدساتج أه

قاموس ١ / ١٢٥ - المغرب ١٦٣ / ١ .

قوله " وحين الحصول فى الحظيرة " الحظيرة : جرين التمر

والمحيك بالشئ خشبا أو قصبا أه قاموس ١١ / ٢ .

قوله " ان سقى بفرب " الفرب : يسكن الرا . الدلو والحظيمة ==

٢٢١- مسألة : وإذا كان للرجل كرم فباع صاحبه مرة عنبا ومرة مصيرا

ومرة زبيبا فان فى قول أبى حنيفة عليه عشر ثمن ط باع وفى قول
صاحبيه ان كان العنب بحال لو اتخذ منه زبيبا بلغ خمسة أوسق
(١)
يجب فيه العشر ولا فلا .

== التى تتخذ من جلد ثور . فاذا فتحت الرأ فهو الط السائل بين
البئر والحقن أه نهاية ٣/٣٤٩ .

قوله " أو دالية أى د ولا ب تديره البقرة " الد ولا ب : بالفتح المنجنون
التي تديرها الدابة وبها سمى الموضع المنسوب اليه محمد بن الصباح
البراز الد ولا بى والناعورة ط يديره الط . والدالية : جذع طويل
يركب تركيب مذاق الأرزوفى رأسه مغرفة كبيرة يستقى بها أه المغرب
١/١٦٧ . وفى القاموس : الدالية : المنجنون والناعورة وشئ
يتخذ من خوص يشد فى رأس جذع طويل أه ٤/٣٣٠ . المنجنون :
الد ولا ب يستقى عليه أه ٤/٢٧٢ .

قوله " خمسة أحطال " الحمل : بالكسر ط يحمل طلى ظهرأ ورأس
والجمع أحطال . ومن الكرخى هو ثلثائة بالعراقى أه المغرب
١/١٢٩ - المصباح ١/١٥١ - قاموس ٣/٣٧٢ .

(١) قل فى المبسوط : وإذا كان صاحب العنب يبيعه مرة عنبا ومرة
مصيرا ومرة زبيبا بأقل من قيمته أو بأكثر أخذ العشر فى جميع ذلك
من الثمن اذا لم يكن حابى فيه محاباة فاحشة وهذا طلى قول أبى
حنيفة رحمه الله تعالى فانه يوجب العشر فى القليل والكثير وفيط يبقى
ولا يبقى أم عنده ط فلا يجب العشر فيط دون خمسة أوسق مما
يبقى فينظر الى هذا العنب فان كان مقدارا يكون فيه من الزبيب
خمس أوسق أو أكثر يجب العشر فيؤخذ ذلك من الثمن كما قال
أبو حنيفة رحمه الله تعالى لأن وجوب حق الله تعالى فى الطال لا
يمنع صحة البيع من صاحبه وان كان دون ذلك أو كان عنبا رطيبا
رقيقا لا يصلح الا للط لا يتأتى منه الزبيب فلا شئ فيه عند ط أه ٢/٢٠٨
الأصل ٢/١٢٠ .

٢٢٢- مسألة : ولو أن شريكين متفاوضين لهبط مال فحال طيهبط الحول فأدى كل واحد منهبط زكاة نصيبه وزكاة صاحبه فان كان لم يسأذن كل واحد منهبط لصاحبه بأداء الزكاة فكل واحد منهبط ضامن لنصيب صاحبه وإن كان أذن كل واحد منهبط لصاحبه فان أذن أحدهما ثم أدى الآخر فان أداء الأول جائز عن نفسه وعن شريكه . والثاني يضمن للأول حصته في قول أبي حنيفة علم بأداء الأول لو لم يعلم وفى قول أبو يوسف ومحمد لا يضمن سواء علم أو لم يعلم . ولو أنهبط أدبى معا فان فى قول أبى حنيفة يضمن كل واحد منهما نصيب لصاحبه . وفى قول صاحبه لا يضمن . وكذلك الاختلاف فى رجل عليه كفارة ظهاراً وكفارة يمين فأمر رجلاً بكفر عنه ثم كفر الآخر نفسه ثم كفر عنه المأمور فانه يضمن فى قياس قول أبى حنيفة ولا يضمن فى قول أبى يوسف ومحمد . واتفقوا لو أن رجلاً أمر رجلاً بقضاء دينه ثم إن الأمر قضى الدين ثم قضى المأمور من مال الأمر فان علم بقضاء الأمر يضمن وإن لم يعلم لم يضمن . (١)

(١) قال فى المبسوط : وإذا حال الحول على مال الشريكين المتفاوضين فأدى كل واحد منهبط زكاة جميع المال فان أدى كل منهبط بغير أمر صاحبه ضمن لصاحبه لأن كل واحد منهبط بسبب الشركة صار نائباً من صاحبه فى التجارات دين إقامة العبادات وإن كان كل واحد منهبط قد أمر صاحبه بأداء الزكاة فهذا على وجهين أما أن يؤدى معا أو على التعاقب . فان أدبى معا ضمن كل واحد منهبط لصاحبه حصته مما أدى فى قول أبى حنيفة رحمه الله تعالى ولم يضمن عند هبط وإن أدبى على التعاقب فلا ضمان على المؤدى أولاً منهما لصاحبه ويضمن المؤدى آخرهما لصاحبه حصته مما أدى فى قول أبى حنيفة رحمه الله تعالى سواء علم بأدائه أو لم يعلم . وعند هبط إن علم بأداء صاحبه يضمن ولا فلا هكذا أشار إليه فى كتاب الزكاة ===

.....

== وفي الزيادات يقول لا ضمان عليه سواء علم بأداء شريكه أو لم يعلم وهو الصحيح عندهم وكذلك الخلاف في الوكيل بأداء الزكاة إذا أدى بعد أداء الموكل بنفسه . وكذلك الخلاف في الوكيل يهتق العبد عن الظهار إذا أعتقه بعد ط كفر الموكل بنفسه أو بعد ط صمى العبد عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا ينفذ عتقه وعندهم ينفذ سواء علم بتكفير الموكل أو لم يعلم على ط ذكره في الزيادات . وجه قولهم أن أداء الزكاة بنفسه يتضمن عزل الوكيل فلا يثبت حكمه في حقه قبل العلم به ولأنه كان عن قصد وفعل من الموكل فهو كالمتصرح بالعزل ونظيره الوكيل بقضاء الدين إذا قضى الموكل بنفسه ثم قضى الوكيل فان علم بأداء الموكل فهو ضامن ولا لم يضمن شيئاً ط على رواية الزيادات قال نحو ط مور بدفع الطل إلى الفقير على وجه يمكن صدقة وقربة . وأداء الموكل بنفسه لا ينفي هذا المعنى فلا يوجب عزل الوكيل فكان هو نفسى الأداء ممثلاً أمره فلا ضمان عليه سواء علم بأدائه أو لم يعلم بخلاف الطأم بقضاء الدين فانه ط مور بأن يملكه ط في ذمته بمصا يهفح إليه وذلك لا يتصور بعد قضاء الموكل بنفسه الدين فكان تضامه عزلاً للوكيل ولكن لا يثبت حكمه في حقه قبل العلم به دفعا للضرر عنه . فأما أبو حنيفة رحمه الله تعالى فقال هو ط مور بأداء الزكاة وقد أدى غير الزكاة فكان مخالفاً ضامناً . بيانه ان موجب أداء الزكاة سقوط الغرض من ذمته وقد سقط بأداء الموكل بنفسه فلا يتصور إسقاطه بأداء الوكيل وكان أداء الموكل عزلاً للوكيل من طريق الحكم لفوات المحل وذلك لا يختلف بالحلم والجهل كالوكيل يبيع العبد إذا امتق الموكل العبد انعزل الوكيل علم به أو لم يعلم بخلاف الوكيل بقضاء الدين فانه ط مور بأن يجعل المؤدى مضموناً على التابض على ط هو الأصل بأن الدين تقضى بأمثالها وذلك لا يتصور بعد أداء الموكل فلم يكن أدائه موجباً عزل الوكيل حكماً

=====

٢٢٣- مسألة : ولو أن رجلا دفن طاله في بيته ثم وجده بعد سنين فعليه الزكاة لمضى بالاتفاق ولو أنه دفنه في الصحراء أو القاه في مغارة أو سقاه في مغارة ثم وجده بعد سنين فلا زكاة عليه لمضى وقال زفر عليه الزكاة (١).

====
يوضح الفرق أن هناك لو لم نوجب الضمان على الوكيل لجعله بأداء الموكل لا يلحق الموكل فيه ضرر فانه يتمكن من استرداد المقبوض من القابض ويضمنه ان كان هالكا وهنا لو لم نوجب الضمان أدى الى إلحاق الضرر بالموكل لأنه لا يتمكن من استرداد الصدقة من الفقر ولا تضمنه والضرر مدفع فلهذا أوجبنا الضمان بكل حال أ ت ٢٠٩ - ١١٠ / ٢ الأصل ١٢٥ - ١٢٦ / ٢

قوله "الشريكين المفاوضين" يعنى شركة المفاوضة . وشركة المفاوضة لغة . كط قال صاحب المصباح : أن يكون جميع ط يملكانه بينهما وفوض أمره اليه تفويضا أسلم أمره اليه أ هـ ٤٨٣ / ٢ وقال صاحب البدائع : وأما المفاوضة فقد قيل : انها المساواة فى اللغة . قال القائل وهو العبدى : يهدى الأمور بأهل الرأى ط صلحت فان تولت فبالأشهرار تنقادر لا يصلح الناس فوضى لا سراة لهم ولا سراة اذا جهالهم سادو سعى هذا النوع من الشركة المفاوضة لا اعتبار المساواة فيه رأس المال والربح والتصرف . . . وقيل هى من التفويض لأن كل واحد منهما يفوض التصرف الى صاحبه على كل حال أ هـ ٥٨ / ٢ .

(١) قال فى المبسوط : رجل دفن طاله فى بعض بيوته فنسيه حتى مضى على ذلك سنين ثم تذكر فسله الزكاة لمضى بخلاف ط اذا دفنه فى الصحراء لأن البيت حرز فالمدفون فيه يكون فى يده حكا وقيام الملك واليد يمنع أن يكون الطال تاهيا فأما الصحراء فليس بحرزا فانه عدم به يده حين عدم طريق الوصول اليه وهو العلم فكان تاهيا . يوضحه أن المدفون فى بيته يتيسر طريق الوصول اليه بنش كل جانب منه بخلاف المدفون فى الصحراء . وكذلك لو أودعه عند انسان ثم نسيه ان كان المودع ممن مكارفه فعليه الزكاة لمضى ان تذكره وان كان ممن لا يحرفه فلا زكاة عليه فيط مضى لمضى بينا من تيسر الوصول اليه وتعذره أ هـ ٢١٠ / ٢ الأصل ٢٢٧ / ٢ قوله "يكون الطال تاهيا" توى الطال هلك وذهب بتوى فهو توتوت وأهال المغرب ١ / ٦٣ .

باب زكاة الذهب والفضة والركاز (١)

(١) هو لغة من الركز أى الاثبات بمعنى المركوز كط فى القاموس: ركز
الرجح يركزه ويكره غرضه فى الأرض كركزه . . والركاز : هو ط ركزه
الله تعالى فى المعادن أى أحدثه كالركيزة ودفين أهل الجاهلية
وتدفع الفضة والذهب من المعدن وأركز وجد الركاز والمعدن صار فيه
ركاز وتكرز ثبت أ هـ ١٨٣ / ٢ . المصباح ١ / ٢٣٧ - مختار الصحاح
٢٥٤ . وفى المغرب : ركز الرجح غرضه ركزا فارتكز شئ وارتكز أى ثابت
ومنه الركاز للمعدن أو للكنز لأن كلا منهط مركوز فى الأرض وإن اختلف
الركزان . والأركزة فى جمعه قياس لا سطر أ هـ ١٩٦ / ١ .

وشرط : طل مركوز تحت أرض أعم من كهن راكمه الخالق أو المخلوق
فلذا طال معدن خلقى خلقه الله تعالى ومن كثر أى طال مدفون
دفنه الكفار لأنه الذى يخص أ هـ در مختار ٢ / ٥٩ - رمز ٧٥ / ١
قوله " لأنه الذى يخص " يعنى أن الكنز فى الأصل اسم للمثبت فى
الأرض بفعل انسان كط فى الفتح وغيره . ولانسان يشمل المؤمن
أيضا لكن حصه الشارح بالكافر لأن كثره هو الذى يخص أى كسب
المسلم فلقطة أ هـ رد المحتار ٢ / ٥٩ .

وفى البحر : وقيدناه بدفين الجاهلية بأن كان نقشه صنط أو اسم
ملوكهم المصرونين للاحتراز عن دفين أهل الاسلام كالمكتوب عليه
كلمة الشهادة أو نقش آخر معروف للمسلمين فهو لقطة لأن مسائل
المسلمين لا يخنم وحكمها معروف وإن اشتبه الضرب عليهم فهو
جاهلى فى ظاهر المذهب لأنه الأصل . وقيل : يجعل اسلامها
فى زمانها لتتادم العهد أ هـ ٢ / ٢٥٣ - تبين ١ / ٢٩٠ - مثلا مسكن
١ / ٤٠٠ - تحفة بدائع ٢ / ٦٥ - تحفة ٣٢٧-٣٢٨ / ١ - الاختيار
١١٧ - ١ / ١١٨ - فتح باب العناية ٢٩٥ - ١ / ٢٩٦ - قهستانى
١ / ١٩٨ - مناية ٢ / ٢٣٧ - بنايه ٣ / ١٤٤ - در ١ / ١٨٥ در مختار
٢ / ٦٣ - در منتقى ومجمع ١ / ٢١٣ - رمز ٧٥ / ١ . وفى البحر: ===

.....

==== وأُلحق في الواجد فشمّل الحر والعبد والمسلم والذمي والبالغ والصبي والفكر والأنثى وأما الحربي المستأمن إذا حصل بغير إذن الاطم لم يكن له شيء لأنه لا حق له في الغنيمة وإن عمل بأذنه فله ط شرط لأنه استعمله فيه أهـ ٢/٢٥٢ عبدائع ٦٥ - ٢/٦٦ - عناية ٢٣٧ / ٢ - بناية ١٤٤ / ٣ - در ٢/٦٤ - تحفة .

ثم وجوب الخمس في المعدن فدليله ط روى عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نزل الحجة ، جبار والبئر جبار والمعدن جبار وفي الركاز الخمس " رواه الأئمة الستة البخاري في الزكاة باب في الركاز الخمس ١٣٧ / ٢ واللفظ لـ وفي الديات باب المعدن جبار والبئر جبار ٤٦ - ٨ / ٤ مسلم في الحدود باب جرح الحجة والمعدن والبئر جبار أي هدر ٢٢٤ ٢٢٥ / ١١ . أبوداود في الديات باب الحجة والمعدن والبئر جبار ٧١٥ - ٤ / ٧١٣٧ . الترمذي في الزكاة باب ط جـ أن الحجة جرحها جبار في الركاز الخمس رقم ٦٤٢ وقيل هذا حديث حسن صحيح . النسائي في الزكاة باب المعدن ٣٣ / ٥ - ابن طاج في الديات باب الجبار ٨٩ / ٢ - الخراج ٢٤ . ابن الجارود في الزكاة ١٣٥ . أحمد في الزكاة باب ط جاء في الركاز والمعدن ٢٥ - ٢٦ / ٩ . الموطأ برواية يحيى الليثي في الزكاة . الزكاة في المعادن ١١١ . وفي القهستاني بصد قوله " وخمس معدن ذهب " أي أخذ الخمس من معدن وجوبا وإن قل وفيه اشتار بأن في الخمس لا يشترط النصاب ولا الحول ولا سائر شروط الزكاة لأنفسه في حكم الغنيمة أهـ ٧١٩٧ .

٢٢٤- مسألة : لا شيء في العنبر واللؤلؤ في قول أبي حنيفة ومحمد
وقال أبو يوسف عليه الخمس وتفقوا في الياقوت والزمرد أنه لا شيء
فيه . (١)

(١) قال في فتح باب العناية : لا شيء في اللؤلؤ ومرجان وعنبر وكل
مستخرج من البحر ولو كان ذهباً أو فضة . وقال أبو يوسف آخر
وهو قول أبي حنيفة أولاً فيه الخمس لـ روى عبد الرزاق وابن أبي شبة
في مصنفيهما عن ميمون بن سفيان بن الفضل أن عمر بن عبد العزيز
أخذ من العنبر الخمس . وهو قول الحسن البصري وابن شهاب
الزهري . رواه أبو عبيد . وله ط رواه البخاري عن ابن عباس
أنه قال ليس العنبر بركاز انط هوشى دسره البحر . أى دفعه
ولفت ابن أبي شبة عنه : ليس في العنبر زكاة انط هوشى دسره
البحر . ولفظ أبي عبيد عنه . أنه قال ليس في العنبر خمس ومن
جاء نحوه . فهذا أولى بالاعتبار من قول من دونهم ممن ذكرنا من
التابعين . ولأن قعر البحر لا يد عليه فلا يكون الط أخذ منه غنيمة
فلا يكون فيه خمس . وفي المحيط : قيل اللؤلؤ من الربيع يقع
في الصدق فيصير لؤلؤاً . وقيل الصدف حيوان يخلق فيه اللؤلؤ
ولا شيء في الماء ولا فيط يؤخذ من الحيوان كثلثي المسك . وأما
العنبر . فعند محمد حشيش في البحر يبتلعه الحوت فإذا
استقر في جوفه لفظه لمراته . وقيل خشي دابة في البحر . وقيل
زيد البحر فان الأمواج اذا تلاطمت هاج بها الزبد فلا تزال بها
الريح حتى يمكث ط صفا فينعقد عنبراً فيقذفه الماء الى الساحل
ويذهب ط لا ينتفع به من الزبد جفاً . ولا في فيروز وياقوت وكل
حجر نفيس وجعد في جبل أو مغارة والحال أنه ليس بكنز لأنه من
أجزاء الأرض فلا شيء فيه كالطح والنورة . ولقوله صلى الله عليه وسلم
لا زكاة في الحجر . رواه ابن عدى من طريقين ضعيفين أهـ ٧٢٩٥
تهستانى ١٥٧ - ١/١٩٨ - الميسول ٢١٢ - ٢/٢١٣ - الأصل
٢٢٢٩ - ٢/١٣٠ - تحفة - بدائع ٦٧ - ٢/٦٨ - مختصر ===

.....

== الطحاون ٤٩ - الخراج ٧٠ - تبين ١/٢٩١ - البحر ٢/٢٥٤

رمز ١/٧٦ - أبو السجود ١/٤٠١ - كشف ١٠٨ - ١٠٩ / ١

منابة وفتح ٢/٢٤٠ - بنابه ١٥٠ - ٣/١٥٤ - در منتقى

ومجمع ٢/٢١٤ - در مختار ٢/٦٣ - در ١/١٨٥ .

وفى أبى السجود : اعلم أن ما يوجد تحت الأرض نطون : معدن

وكثر ولا تفصيل فى الكثر بل يجب فيه الخمس سواء كان من جنس الأرض أم لم يكن بعد أن كان ملا متقوماً لأنه ذفين الكفار . والمعدن

ثلاثة أنواع : نوع يذوب بالنار وينطبع كالذهب والفضة وغيرهما

ونوع لا يذوب ولا ينطبع كاللؤلؤ وسائر الأحجار . ونوع يكون

طائفاً كالقير والنفط والطح الطائى . والوجوب يختص بالنوع الأول

د من الأغصان زيلعى آخر الباب أ هـ ١/٣٩٩ - شربلا ليه

١٨٤ - ١/١٨٥ - فتح ومنابة ٢/٢٣٣ - تبين ٢٩١ / ١

بحر ٢/٢٥٢ - ميسوك ٢/٢١٣ - تحفة - بدائع

٢/٦٧ - قهستانى ١/١٩٧ - رد المختار ٢/٦٠ . النفط :

بكسر النون وقد تفتح قاموس . شئ يلقى به السفن أ هـ رد المختار

٢/٦٠ - قاموس ٢/٤٠٣ وفى المعجم الوسيط : النفط : مزيج

من الهدى وروكبرات ومحصل عليها بتقطير زيت البترول النسيم

أو قلعان الفحم الحجرى . وهو سريع الاشتعال وأكثر ما يستعمل

فى التود مع أ هـ ٢/٩٥٠ . وفى ١/٣٧ البترول : زيت

للتود ولا استصباح يستنبط من بعض أجواف الأرض ومن مشتقاته

النفث . ومعناه : زيت الحجر . د أ هـ . القير : بالكسر والقار

شئ أسود يلقى به السفن والابل أو هط الزيت أ هـ قاموس ٢/١٢٨

وفى ١/١٥٤ الزيت : بالكسر القار . والمزق الطلى به أ هـ

وفى المعجم الوسيط : القير : القار . الزيت أ هـ ٧٧١ - ٢/٧٨٥

وفى ١/٢٠٦ الزيت : طدة سوداء صلبة تسيلها السخونة

تتخلف من تقطير المواد القطرانية مع أ هـ . ===

.....

== قوله " ونوع يكون مائعا كالقير والنفط والطح الطائي لا يجب الخس فيه . ففى البدائع : وأما الطائع كالقير والنفط فلا شئ فيه يمكن للواجب لأنه ماء وأنه ماء لا يقصد بالاستيلاء فلم يكن ففى يد الكفار حتى يكون من الغنائم فلا يجب فيه الخس أهـ ٦٧ / ٢ تحفة ٢٣١ - وفى عمدة الرعاة : قوله " فى حين قير ونفط " القير بالكسر الزيت ويقال القار أيضا . والنفط بفتح النون وكسرها وهو الأنصع دهن يعلو الماء فى العين . والوجه فى عدم وجوب الخس منه أنه ليس من أربع الأرض ونطائها وأنط هو عين فؤارة كعين الماء أهـ ٢٣٦ / ١ - عناية وفتح ٢ / ٢٥٨ - بنائة ١٨٣ - ٣ / ١٨٤ المسوق ٢ / ٢١٦ - تبين ١ / ٢٩٦ - بحر ٢ / ٢٥٧ - رمز ١ / ٧٧ .. أبو السعود ١ / ٤٠٥ - كشف ١ / ١١٠ - مجمع ودر منقى ١ / ٢١٩ - درورد المختار ٢ / ٧٢ - رُدرد ١٢٠ / ١ شربلاية ١ / ١٨٨ .

قوله " أربع " الربح : الزيادة والنط . وراحت الحنطة وغيرها ربحا من باب باع اذا زكت ونعت . وأرض مريضة بفتح الميم خصبة أهـ المصباح ١ / ٢٤٨ القير والنفط ليسا بماء وليست لهما خصائص الماء ويقصد ان الآن بالاستيلاء بل ان الحرين طهيط أشد من كل المعادن وبذلك يكونان ماء يجب فيه الخس . القول بحد موجب الخس فيه هذا فى عصرهم أما الآن فان النشل والقار يقصدان بالاستيلاء فيكونان من المعادن التى يجب فيها الخس .

قوله " لما روى عبدالرازق وابن أبى شيبه فى مصنفيهما من معمر . . . الخ " عبدالرازق فى الزكاة باب العنبر ٤ / ٦٥ . ابن أبى شيبه فى الزكاة . من قال ليس فى العنبر زكاة ٣ / ١٤٣ . الأموال فى الزكاة باب الخس فيط يخرج من البحر والعنبر والجوهر والسمك ٤٣٣ .

قوله " ط رواه البخارى عن ابن عباس . . . الخ " البخارى فى الزكاة

٢٢٥- مسألة : الزئبق اذا أصيب في المعدن ففيه الخمس في حصول

أبي حنيفة ومحمد وفي قول أبي يوسف لا شيء فيه وهذا الاختلاف على ضد الاختلاف الأول وقال أبو يوسف في الأولى كان أبو حنيفة يقول ليس في الزئبق خمس فلم أزل به حتى قال فيه الخمس تسال أبو يوسف ثلثت أنه مثل الرصاص والحديد فبلغني بعد ذلك أنه ليس كذلك فليست أرى فيه شيئا وهو عندى بمنزلة النفض والتبر . (١)

== باب ط يستخرج من البحر ١٣٦ / ٢ . ابن أبي شيبة في الزكاة . من قال ليس في العنبر زكاة ١٤٢-١٤٣ / ٣ . الأموال ٤٣٣ . الشافعي في الزكاة باب جامع لأشياء ليس فيها زكاة وبعضها مختلف فيه ٧٢٣٩ . قوله " ومن جابر نحو " رواه ابن أبي شيبة في الزكاة ليس العنبر بخنيفة ١٤٣ / ٣ - الأموال ٤٣٣ .

قوله " لتوله صلى الله عليه وسلم لا زكاة في الحجر . . . الخ " وروى ابن شيبة من عكرمة ليس في حجر اللؤلؤ ولا حجر الزمرد زكاة الا أن يكون للتجارة فان كانت للتجارة ففيه الزكاة . موتوفأ هـ دراية ٢٦٢ / ١ - نصب الراية ٣٨٣ / ٢ - الفتح ٢٣٩ / ٢ - البناية ١٤٩ / ٣ . ابن أبي شيبة في الزكاة . في اللؤلؤ والزمرد ١٤٣ / ٣ .

(١) الزئبق : معروف كدرهم وزبرج معربومنه ط يستقى من معدنه ومنه ط يستخرج من حجارة معدنية بالنار ودخانه بهرب الحيات والعقارب من البيت أ هـ قاموس ٢٤٨ / ٣ - مختار الصحاح ٢٦٨ - مصباح ١ / ٢٦٠ .

قال في التبيين : وخمس زئبق وهو قول أبي حنيفة آخرا وكان أولا يقول لا خمس فيه وهو قول أبي يوسف آخرا وكان أولا يقول فيه الخمس وعكس عن أبي يوسف أنه قال كان أبو حنيفة يقول لا خمس فيه وكنت أقول فيه الخمس فلم أزل اناظره حتى قال فيه الخمس ثم رأيت أنه لا خمس فيه ومحمد مع أبي حنيفة . لأبي يوسف أنه لا ينطبق ==

٢٢٦- مسألة : رجل وجد ركاما في دار رجل مالا مدفونا من أمسؤال
الجاهلية فان في قول أبي حنيفة ومحمد هو لصاحب الدار الذي
كان ملك الدار له في الأصل وفيه الخمس وقال أبو يوسف هو للواجد
وفيه الخمس . (١)

== بنفسه وهو طاع وينبع من الأرض فأشبه القير والغضب . ولهط أنه
يندأ مع غيره فانه حجر يطبخ فيسيل الزيتق منه فأشبه الرصاص
أ هـ ١/٢٦٠ - بحر ٢٥٢-٢٥٣/٢ - رمز ١/٧٥ - أبو السعود
١/٤٠٠ - كشف ١٠٨/١ - مبسوط ٢/٢١٣ - الأصل ١٣١/٢
تحفته - بدائع ٢/٦٧ - مختصر الطحاوي ٤٩ - ٥٠ - الخراج
٥٦ - غاية وفتح ٢/٢٣٩ - بداية ١٤٩-١٥٠/٣ - در منتقى
ومجمع ١/٢١٤ - در مختار ٥٩-٦٠/٢ . قال في النهر: والخلاف
في المصاب في معدنه أ ط الموجود في خزائن الكار وفيه الخمس
اتفاقا هـ رد المحتار ٢/٦٠ - منحة الخالق ٢/٢٥٣ - أبو السعود
١/٤٠٠ - فتح ٢٣٦ - ٢/٢٤٠ - شلبي على التبيين ١/٢٩٠ .

(١) قال في المجمع : وان وجد كراما فيه علامة الاسلام مثل آية من القرآن
أو كلمة الشهادة أو اسم الملك الاسلامي فهو كاللشعة
ومسما فيسه علامة الكفر مثل الصنم أو أسامي ملوكهم
المسرونيين خص يقال خص القوم اذا أخذ خص أموالهم من باب
سلب والخص بضمين وقد تسكن الميم وههنا بتخفيف الميم لأنه
متعدد نجاز بناء المفعول منه . وماقيه له أي للواجد سوى الحربى
المستأمن ان كانت أرضه أي الأرض التي وجد فيها الكنز غير مملوكة
كالجبل والمفازة وغيرهما . وان كانت مملوكة فكذلك عند أبي يوسف
أن الخص فئ . وماقيه للواجد . لأن الاستحقاق بتطاول الحياة
وهو من الواجد . اختار المصنف قول أبي يوسف لكن في مختصر
الوتاية وغيره خلافه تتبع وندها باقيه لمن ملكها أول الفتح أي حين
فتح أهل الاسلام تلك البلدة ان علم وان لم يوجد فلورثته ثم وثم
==

٢٢٧- مسألة : ولأن رجلا يكن في داره معدن أو في أرضه نلا يخص فيه
في قول أبي حنيفة سوى بين الأرض والدار في رواية كتاب الزكاة
وفرق بينهما في رواية الجامع الصغير وكتاب الصرف أنه يجب في
الأرض ولا يجب في الدار . وفي قول صاحبيه فيها لخص سواء وجد
في الأرض أو في الدار . (١)

== الى أن عرفوا . لأن المختط له ملك الأرض بالحيازة فيملك ظاهرها
وباطنها والمشتري ملكها بالمقد فيملك الظاهر دون الباطن فبقى
الكزمل على ملك صاحب الخطة ولا أي وإن لم يعلم فلاقصى ملك مرف
لها في الاسلام وهو اختيار شمس الأئمة . وقال أبو الليث : يوضع
في بيت الطل وهو الأوجه . وهذا إذا تصادقا أنه كزملو قال
صاحبه أنه وضعت فالقول له لأنه في يده أ هـ ١٣ / ٢١٣ - مبسوط
٢١٣ - ٢ / ٢١٤ - الأصل ١٣١ - ٢ / ١٣٢ - تحفة بدائع
١ / ٢٨٩ / ٢٦٧ / ٢٦٢ مختصر الطحاوي ٤٩ - الخراج ٢٢ - تبين ١ / ٢٨٩
بحر ٢ / ٢٥٣ - رمز ١ / ٧٥ - أبو السعود ١ / ٤٠٠ - كشف
١ / ١٠٨ - بناء ١٤٥ - ٣ / ١٤٦ - بناء وفتح ٢٣٧ - ٢ / ٢٣٨
فتح باب الحناية ١ / ٢٩٦ - درر ١ / ١٨٥ - در منتقى ٢ / ٢١٣
در مختار ٢ / ٦٣ .

قوله " وقال أبو الليث . . " وذكر غيره . وقال أبو اليسر : يوضع في بيت
الطل أ هـ بناء ٢ / ٢٣٨ - بناء ٣ / ١٤٧ - فتح باب الحناية
١ / ٢٩٦ - أبو السعود ١ / ٤٠٠ - شلى ١ / ٢٨٩ .
قوله " وهو الأوجه " قاله الكمال في الفتح ٢ / ٢٣٨ . وفي الدر المنقى
وقال أبو اليسر توضع في بيت الطل قال ابن الهيثم وهذا أوجه أ هـ
١ / ٢١٣ - وفي رد المختار بعد قوله " ولا فليت الطل على الأوجه " .
قال في النهر فان لم يعرفوا أي الورثة قال السر عسى هو لاقصى ملك
للأرض أو لورثته وقال أبو اليسر يوضع في بيت الطل وقال في الفتح
وهذا أوجه للمتأمل أ هـ وذلك لط في البحر من أن الكزمل مودع في
الأرض فله ملكها الأول ملك ط فيها ولا يخرج ط فيها من ملكها
ببينهما كالسمكة في جوفها درة ١ / ٢١٣ - ٢ / ٦٣ - درر ١ / ٤١٧ - بحر ٢ / ٢٥٣ .

(١) قال في فتح باب الحناية : ولا شيء فيه أ هـ في المحدث . ان ===

.....

=== وجد في داره . وقال أبو يوسف ومحمد : فيه الخمس كالكنز
ولأبي حنيفة : أن المعدن جزء من الدار خلقة ولا مونة للسلطان
بالعشر أو الخراج في جزء من أجزاء الدار . ولكن مال أودع فيها
ليس خلقة . وفي أرضه : روايتان عن أبي حنيفة . ففي رواية
الأصل . لا شيء فيه . لأن كل جزء من أجزاء أرضه لا خمس فيه
فكذا هذا الجزء . وفي رواية الجامع الصغير . فيه الخمس لأن
أرضه ليست غالية عن المكن بخلاف الدار فانها غالية عنها ولهذا
وجب العشر أو الخراج في الأرض دون الدار فكذا هذه للمؤنسة .

وأما عندهم : فيجب فيها الخمس أيضا رواية واحدة لا للاق قوله
عليه السلام وفي الركاز الخمس . ودعوى تخصيصه بالدار موقوفة على
ايراد دليله وكونها حصة من حكمي العشر والخراج بالاجتماع
لا يستلزم أن تكون مخصوصة من كل حكم الا بدليل في كل حكم
أ هـ ١/٢١٥ - مبسوط ٢/٢١٤ - الأصل ١٣٣ - ١٣٤ ٢/ - الجامع
الصغير ٢٢ - ٢٣ - تحفة - بدائع ٦٧ - ٦٨ ٢/ - تبين
١/٢٨٩ - بحر ٢/٢٥٣ - رمز ١/٧٥ - أبو السعود ٣٩٩ - ٧٤٠
كشف ١/١٠٨ - عنابة وفتح ٢٣٥ - ٢/٢٣٦ - بنابة ١٤٢ - ١٤٢
- ٣/١٤٣ - عمدة الرطابة ١/٢٣٣ - درر ١/١٨٥ - در منتقى
ومجمع ١/٢١٣ - در مختار ٢/٦٢ .

رجحت رواية الأصل أي لا يجب فيها وجده في داره وأرضه من المعدن
قال اللائي في شرحه للكنز : لا يخص معدن في داره وأرضه وهو
الصحيح أ هـ ١/٧٥ - وفي الدر المنتقى : وفي أرضه روايتان
اختر في الكنز والتنوير أنها كداره أ هـ ١/٢١٣ . وفي الدر:
والمعدن لا شيء فيه ان وجده في داره وحانوته وأرضه في رواية
الأصل واختارها في الكنز أ هـ . قوله " واختارها في الكنز"
أن حيث اقتصر عليها كالمصنف وأراد بذلك بيان أنها الأرجح ===

٢٢٨- مسألة : رجل استأجر أرضاً من أرض مشر وزرعها فالعشر على

المؤجر في قول أبي حنيفة وفي قول صاحبه العشر على المستأجر

(١)

في الخارج .

ولكن في الهداية قال من أبي حنيفة روايتان ثم ذكر وجه الفرق
بين الأرض والدار على رواية الجامع الصغير ولم يذكر وجه رواية
الأصل وربط يشعر هذا باختيار رواية الجامع وفي حاشية السلامة
نوح أن القياس يقتضي ترجيحها لأمرين : الأول أن رواية الجامع
الصغير تقدم على غيرها عند المعارضة . والثاني أنها موافقة لقول
الصاحبين . ولأخذ بالمتفق عليه في الرواية أولى . والحاصل
أن الأصل فرق في وجوب الخمس بين المعدن والكتز ومن المفارقة
والدار ومن الأرض المباحة والمملوكة وهما لم يفرقا بين ذلك فمن
الوجوب أهـ رد المختار ٦٢ - ٢/٦٣ .

(١) قال في المبسوط : رجل استأجر أرضاً من أرض العشر وزرعها قال
عشر طعن منها على رب الأرض بالغاط بلغ سواء كان أقل من الأجر
أو أكثر في قول أبي حنيفة . وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله
تعالى : العشر في الخارج على المستأجر . وجه قولهم : ان
الواجب جزء من الخارج والخارج كله للمستأجر فكان العشر
عليه كالأجر في يد المستجير للأرض . وأبو حنيفة رحمه الله
تعالى يقول وجوب العشر باعتبار منفعة الأرض . والمنفعة سلمت
للمؤجر لأنه استحق بدل المنفعة وهي الأجرة وحكم البسول
حكم الأصل . أما المستأجر فأنط سلمت له المنفعة بصورة فلا
عشر عليه كالمشتري للزرع ثم العشر مؤنة الأرض الفارسية
كالخراج وخراج أرض المؤجر على المؤجر فكذلك العشر عليه
أهـ ٣ / ٥ - الأصل ١٤٣ / ٢ . قوله " سلمت للأجر " أي
المؤجر .

٢٢٩- مسألة : ولو أعار أرضه من مسلم فزرعها فالعشر على المستعير في

قول طائفة الثلاثة . وقال زفر : العشر على المعير . واتفقوا
أن الخراج على المعير . واتفقوا أنه لو أعارها من كافر فزرعها
فالعشر على المعير . (١)

٢٣٠- مسألة : ولو أن كافراً اشترى من المسلم أرضاً من أرض العشر فعليه

الخراج في قول أبي حنيفة وهو قول زفر . وقال أبو يوسف عليه عشرين
وهو قول الحسن بن زياد . وقال محمد عليه عشر واحد . وقال
بعضهم يجبر على بيعه . ويقال هو قول مالك . وقال بعضهم
البيع فاسد وهو أحد قولي الشافعي . (٢) ولمن أبي ليلى . وقال
بعضهم لا شيء عليه . ويقال هو قول ابن شبرمه . (٣)

(١) قال في المبسوط : إذا أعار أرضه من مسلم فالعشر على المستعير
في الخارج عندنا . وقال زفر رحمه الله تعالى : على المعير وقاسه
بالخراج وقال حين سلك المستعير على الانتفاع بالأرض فكأنه انتفع
به بنفسه ولكننا نقول منفعة الأرض سلمت للمستعير بخير عوض . ووجب
العشر باعتبار حقيقة المنفعة حتى لا يجب ما لم يحصل الخارج بخلاف
المستأجر فإن سلامة المنفعة له كان بعوض وبخلاف الخراج فإن وجوبه
باعتبار التمكن من الانتفاع وقد تمكن المعير من ذلك ثم محل الخراج
الذمة ولا يمكن إيجابه في ذمة المستعير لأنه ليس له حق لا زم في
الأرض . ومحل العشر الخارج وهو مستحق للمستعير فإن كان أعار
الأرض من ذي مال العشر على المعير لأن العشر صدقة لا يمكن إيجابها
على الكافر والمعير صار موفياً حق الفقراء بالاطارة من الكافر فكان ضامناً
للعشر أهـ ٣/٥ .

(٢) في المباحث : وقال بعضهم عليه الخراج والعشر . وهو أحد قولي
الشافعي . . .

(٣) المراد بالكفر رأى الذي غير التفلي . قال في المبسوط : ===

.....

== أن اشترى ذمي من مسلم أرض عشر فان أخذها مسلم بالشفعة
أو كان في البيع خيار للبائع أو كان البيع فاسدا فرجعت إلى المسم
فهي مشرية كط كانت لأن حق المسلم لم ينقاع عنها فان بقيت فسي
ملك الكافر وانقاع حق المسلم عنها فهي خراجية في قول أبي حنيفة
رحمه الله تعالى . وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى عليه مشران
وقال محمد رحمه الله تعالى يؤخذ منه عشر واحد . وقال مالك
رحمه الله تعالى يجبر على بيعها من المسلمين . وعلى أحـ
قولي الشافعي رحمه الله تعالى لا يجوز البيع أصلا وفي القول الآخر
وهو قول ابن أبي ليلى يؤخذ منه العشر والخراج جميعا . وكان
شريك بن عبد الله يقول لا شيء فيها وجعل هذا قياس السوائم
إذا اشتراها الكافر من مسلم ولكن هذا ليس بصحيح فان الأراضى
النامية في دارنا لا تخلو من وظيفة بخلاف سائر الأموال والشافعي
في أحد قوليه لا يجوز البيع أصلا كط هو مذهبه في الكافر يشترى
عبدا مسلط وفي قوله الآخر يقول : بأن ما كان وظيفة لهـ
الأرض يبقى وباعتبار كفر الطالك الحادث يجب الخراج بناء على أصله
في الجمع بينهما . وذلك يقول يجبر على بيعه من المسلمين لأن حق
الفقراء تعلق بها وطال الكافر لا يصلح لذلك فيجبر على بيعها
لا بقاء حق الفقراء فيها . وأما محمد رحمه الله تعالى فقال
ما صار وظيفة للأرض لا يتبدل بتبدل الطالك كالخراج في الأراضى
الخراجية ثم العشر الذى يؤخذ منه عند محمد رحمه الله تعالى
يوضع موضع الصدقات كط ذكره في السير لأن حق الفقراء تعلق بها
فهو كتعلق حق المقاتلة بالأراضى الخراجية . وروى ابن مطاعة عن
محمد رحمه الله تعالى أن هذا العشر يوضع في بيت طال الخـ
لأنه انط يصرف إلى الفقراء ما كان لله تعالى بطريق السيادة ومال
الكافر لا يصلح لذلك فيوضع موضع الخراج طال يأخذها الحاضر من
أهل الذمة وانط قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يؤخذ منه =====

.....

== شران لأن ما كان مأخوذا من المسلم اذا وجب أخذه من الكافر
يضعف عليه كصدقة بنى تغلب وما يمر به الذي على الماشر أما
أبو حنيفة رحمه الله تعالى فقال الأراضى النامية لا تخلو من وظيفة
فى دارنا والوظيفة أو الخراج أو العشر ولا يمكن إيجاب العشر عليه
لأنها صدقة والكافر ليس من أهل الصدقة فتعين الخراج بخلاف
الخراج فى الأراضى الخراجية لأن استيفاءها يحد الوجوب
كاستيفاء الأجرة باعتبار التمكن من الانتفاع وطال المسلم يصلح لذلك
أهـ ٣/٦ - الأصل ٢/١٤٣ - بدائع ٥٤ - ٢/٥٥ - مختصر
البحاوى ١٦٨ - الخراج ١٢١ - تبين ٢/٢٩٤ - بحر
٢٥٦ - ٢/٢٥٧ - رمز ١/٧٦ - كشف ١/١٠٩ - ملامسكين
وأبوالسعود ١/٤٠٤ - غنية وفتح ٢/٢٥٣ - نهاية ٣/١٧٥ - عمدة
الرباطية ١/٢٣٥ - فتح باب العناية ١/٣٠٢ - قهستانى ١/٣٠٥
درر ١/١٨٧ - مجمع ودر منقى ١/٢١٧ - در مختار ٢/٧٠ .
ومند الملكية . قال الباجى : وقع الاتفاق بينهم على الخراج اذا
وضع على الجطح لا يمنع ذلك بيع الأرض واحتلها اذا وضع على الجملة
فمنع ذلك بيع الأرض عند ابن حبيب ولم يمنع منه عند ابن القاسم
وجه قول ابن حبيب أن الأرض لم وضعت الجزية أو الخراج على
الجملة هى سبب الجزية وهى مال ظاهر فلم يجز لهم تفويتها لما
فى ذلك من منع استجلاب ما عليهم من الجزية . ووجه قول ابن القاسم
أن الأرض من أموال أهل الصلح وملكهم فكان لهم بيعها والتصرف
فيها كالنخل والحيوان وسائر أموالهم - فرع - وأما اذا كان الصلح على
أن الجزية على مقدار الأرض وما فيها من الخرس فيجب على قول
ابن حبيب أن لا يجوز بيعها ولا تفويتها لأن الخراج متعلق بها
وهو حق المسلم فلا يجوز لهم تفويتها وتلاف أثانها وقيل ما
يجب للمسلمين من حق الجزية فيها . وذلك جائز على قول ===

٢٣١- مسألة : ولو اشترى التغلبى أرضاً من أرض العشر من المسلم

فعلية فى قول أبى حنيفة وأبى يوسف عشرين وفى قول محمد عشر واحد . ولو باعها التغلبى من مسلم أو أسلم عليها فإن فى قول أبى حنيفة يؤخذ منه عشرين على حاله وفى قول أبى يوسف طاد الى عشر واحد كما كان فى الابتداء . وفى قول محمد ان كان عشرياً فهو على حسالة واحدة . (١)

== ابن القاسم اذا كانت الجزية على الجطاجم أو على الأرض أو عليهما وهو فى المدونة ووجهه ط تقدم أ هـ الفتاوى ٢٢١-٢٢٢ / ٣ بداية المجتهد ١/٢٤٨ - المفنى ٢/٧٢٩ . وعند الشافعية قال النور : اذا كان لمسلم أرض لا خراج عليها وعليه العشر فباعها الذى فمذهبنا أنه ليس على الذى فيها خراج ولا عشر قال الصردى : وقال أبو حنيفة : له الخراج . وقال أبو يوسف عليه عشرين وقال محمد عشر واحد . وقال مالك : لا يصح البيع حتى لا تخلوا الأرض من عشر أو خراج . دليلنا أنها أرض لا خراج عليها فلا يتجدد عليها خراج . كما لو باعها لمسلم . وينتقض مذهب مالك بما اذا باع الطاشية لذى أ هـ المجموع ٥/٤٥٥ .

(١) قال فى المرسوط : وان اشترى تغلبى أرض عشر من مسلم ضويف عليه العشر للصالح الذى جرى بيننا وبينهم . وذكر ابن سطة عن محمد رحمهم الله تعالى أن تضعيف العشر عليهم فى الأراضى التى كانت لهم فى الأصل فأط من اشترى منهم أرضاً عشرياً من مسلم فعلية عشر واحد بناءً على أصله أن ط صار وثيقة للأرض بقرر ولا يتخير بتخير الطالك فان أسلم عليها أو باعها من مسلم فعلية العشر مضاعفاً فى قول أبى حنيفة ومحمد رحمهم الله تعالى وفى قول أبى يوسف رضى الله تعالى عنه عشر واحد . وذكر فى رواية أبى سليمان المسألة بحد هذا وذكر قول محمد رحمه الله تعالى كقول أبى يوسف

=====

٢٣٢- مسألة : ولو عجل عشر زرع قبل أن يورع لا يجوز بالاتفاق ولو

عجل عشر الثمن قبل أن يخرج لا يجوز في قول أبي حنيفة ومحمد

وروي عن أبي يوسف أنه قال يجوز لأن النخل موجود . (١)

=== رحمه الله تعالى . وتأويله ما بينا ان عند محمد في الأراضى

التي كانت لهم في الأصل سواء أسلم عليها أو باعوها من مسلم

يجب الحشر مضافاً لأنها صارت وظيفة لهذه الأرض . أمّا

أبو يوسف رحمه الله تعالى فقال تضعيف الحشر باعتبار كثر الطالك

وقد زال ذلك بإسلامه أو بيعه من المسلم فهو نظير السوائم

إذا أسلم عليها التغلبي أو باعها من المسلم لا يجب فيها الا صدق

واحدة وأبو حنيفة رحمه الله تعالى قال : التضعيف على بابي تغلب

في الحشر بمنزلة الخراج حتى يوضع موضع الخراج ويحدد ما صارت

خراجية لا تتبدل بإسلام الطالك ولا ببيعها من المسلم فهذا كذلك

بخلاف السوائم فإنه لا وظيفة فيها باعتبار الأصل حتى إذا كانت

لغير التغلبي من الكفار لا يجب فيها شيء فنحن أن التضعيف فيها

كان باعتبار الطالك فيسقط بتبدل الطالك أو بتبدل حاله بالإسلام

أهـ ٧٠٦ / ٣ - بدائع ٢ / ٥٥ - تبين ١ / ٢٤٤ - بحر ٢ / ٢٥٦

رمز ١ / ٧٦ - كشف ١ / ١٠٩ - مثلاً مسكن وأبو السجود ٤٠٤ / ١

منهاية وفتح ٢ / ٢٥٢ - بناءه ١٧٤ - ٣ / ١٧٥ - صمدية الرطابة

١ / ٢٣٥ - فتح باب العناية ١ / ٣٠٢ - فهرستى ١ / ٢٠٥ - در

١ / ١٨٧ - مجمع ودر منتقى ١ / ٢١٧ - در مختار ٢ / ٧٠ .

(١) في البدائع : تعجيل عشر الزرع على ثلاثة أوجه : في وجه يجوز

بلا خلاف . وفي وجه فيه خلاف . أما الذي يجوز بلا خلاف فهو

أن يحجل بعد الزراعة وبعد النبات لأنه تعجيل بعد وجود سبب

الوجوب وهو الأرض النامية بالخارج حقيقة ألا ترى أنه لو فصله هكذا

يجب الحشر . وأما الذي لا يجوز بلا خلاف فهو أن يحجل قبل

الزراعة لأنه عجل قبل الوجوب وقبل وجود سبب الوجوب لا لعدم

=====

٢٣٣- مسألة : الرجل اذا أعطى زكاة ماله امرأة لا يجوز بالا اتفاق . ولو
أن امرأة أصلت زكاة ماله لزوجها لا يجوز في قول أبي حنيفة
يجوز في توليها وهو قول الشافعي . (١)

== الأرض النامية بالخارج حقيقة لانعدام الخارج حقيقة . وأما
الذي فيه خلاف فهو أن يجعل بعد الزراعة قبل النبات قال أبو
يوسف يجوز وقال محمد لا يجوز .

وجه قول محمد : أن سبب الوجوب لم يوجد لانعدام الأرض النامية
بالخارج لا الخارج فكان تعجيلا قبل وجود السبب فلم يجز كما
لوجعل قبل الزراعة .

وجه قول أبي يوسف : ان سبب الخروج موجود وهو الزراعة فكان
تعجيلا بعد وجود السبب فيجوز . وأما تعجيل شجر الثمار . فان
يجعل بعد رملوها جاز بالا جطع . وان جعل قبل الدلوع ذكر
الكرخي أنه على الاختلاف الذي ذكرنا في الزرع . وذكر القاضي
في شرحه مختصر الطحاوي أنه لا يجوز في ظاهر الرواية . وروى عن
أبي يوسف أنه يجوز وجعل الأشجار للثمار بمنزلة الساق للحبوب
وهناك يجوز التعجيل كذا ههنا .

وجه الفرق لأبي حنيفة ومحمد أن الشجر ليس بمحل لوجوب العشر
لأنه حطب ألا ترى أنه لو قطع لا يجب العشر . تأمل ساق الزرع
فمحل بدليل أنه لو قطع الساق قبل أن ينعقد الحب يجب العشر
يجوز تعجيل الخراج والجزية لأن سبب وجوب الخراج الأرض النامية
بالخارج تقديرا بالتمكن من الزراعة لا تحقيقا وقد وجد التمكن
وسبب وجوب الجزية كونه ذميا وقد وجد أهـ ٢/٥٤-المسوك ٣/١ .

(١) قال في فتح باب العناية بعد قوله "أوزوجيه" فلا يدفع الرجل
زكاته الى امرأته بالاتفاق . ولا تدفع المرأة زكاتها الى زوجها
معد أبي حنيفة للاشتراك بينهما في المنافع طدة وقال أبو يوسف
ومحمد تدفع له روى الجماعة إلا أبا داود من زنيب امرأة ==

.....

== عبد الله بن مسعود قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يا مشر النساء تصدقن ولو من حلين قالت ترجعت الى عبد الله
 فقلت انك رجل خفيف ذات اليد وأن رسول الله صلى الله عليه
 وسلم قد أمرنا بالصدقة فأتته فأسأله فان كان ذلك يجزى عنى دفعتها
 اليك ولا صرفتها الى غيركم قالت : فقال عبد الله بل اتيه أنت
 قالت : انطلقت فاذا امرأة من الأنصار جاءت رسول الله صلى الله
 عليه وسلم حاجتها حاجتى قالت وكان رسول الله صلى الله عليه
 وسلم قد ألقى عليه المهابة قالت فخرج علينا بلال فقلن له أحسب
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ان امرأتين بالباب تسألاك أتجزى
 الصدقة منهن على أزواجهن وعلى أبنائهن فى حجورهن . ولا تخبره
 من نحن . قالت فدخل بلال فسأله رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فقال : من هن ؟ قال امرأة من الأنصار وزينب . قال أيا الزينب
 فقال امرأة عبد الله بن مسعود فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 لهن أجران . أجر القرابة وأجر الصدقة . وأجيب عنه بأنها كانت
 صدقة تلج . قلنا : الحديث معمول على التلج بدليل مما
 رواه الترمذى فى مسنده من أبى سعيد قال سئلت رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فى أضحى أو فاجر ثم انصرف فوكت الناس وأمرهم
 بالصدقة ثم مر على النساء فقال لهن تصدقن فلف انصرف وصار
 الى منزله جاءته زينب امرأة عبد الله بن مسعود فاستأذنت طيبه
 فأذن لهما فتأملت يا نبي الله انك اليوم امرتنا بالصدقة وهندى حلى
 لى فأردت أن أتصدق به فزعم ابن مسعود أنه هو وولده أحق
 من أتصدق به عليهم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم صدق
 ابن مسعود زوجك وولده أحق من تصدقت به عليهم . وصاروا ه
 الطحاوي أنها قالت لرسول الله صلى الله عليه وسلم انى امرأة
 ذات صنعه أبيع منها وليس لزوجى ولا ولدى شئ فشتلوني ففلا
 أتصدق وهل لى فيهم أجر فقال صلى الله عليه وسلم لك فى ذلك
 =====

.....

== أجران . أجر الصدقة وأجر الصلة . ومعلوم أن الصدقة الواجبة لا تدفع إلى الولد بالاتفاق أهـ ١/٣٠٧ - قهستانى ٢٠٨ / ١ المصنوع ١١ - ٣/١٢ - الأصل ١٤٩ / ٢ - بدائع ٤٠٠-٥٠٠ / ٢ تبیین ٣٠١-٣٠٢ / ١ - بحر ٢٦٢ / ٢ - رمز ٧٧-٧٨ / ١ أبو السعود ١/٤٠٩ .. كشف ١/١١١ - فتح وعناية ٢٧٠ - ٢/٢٧١ - حنايه ٢١٤ - ٣/٢١٥ - صعدة الرعاية ١/٢٣٨ - درر ١/١٨٩ - مجمع ودر منتقى ٢٢٤ - ١/٢٢٥ - در المختار ٢/٨٧ - لباب ٤٠٣ - ١/٤٠٥ - لباب ١/١٥٦ وفيه : ظل فى التصحيح : ورجع صاحب الهداية وفيه قول الامام واعتمده النسفى وبرهان الشريعتاه .

قوله " لظروا الجماعة الا أبا داود . . . الخ " البخارى فى الزكاة باب الزكاة على الزوج والأيتام فى الحجر ١٢٨ / ٢ - مسلم فى الزكاة باب فضل الصدقة على الأقربين والزوج والأولاد ولو كانوا شركين ٧/٨٦-٨٧ . الترمذى فى الزكاة باب ما جاء فى زكاة الحلّى رقم ٦٣٥ . النسائى فى الزكاة باب الصدقة على الأقارب ٥/٦٩ . ابن طاجه فى الزكاة باب الصدقة على ذى قرابة ١/٥٨٧ . مختصرا . الطحاوى فى الزكاة باب المرأة هل يجوز لها أن تحلى زوجها من زكاة مالها أم لا ٢/٢٣٤ - الدرامى فى الزكاة باب أى الصدقة أفضل ؟ ١/٣٢٧ . أحمد فى الزكاة باب الصدقة على الزوج والأقارب وتقدمهم على غيرهم ومراتب المستحقين ١٨٨ - ٩/١٨٩ - البزار فى الزكاة باب الصدقة على الأقارب . كشف الأستار ١/٤٤٩ .

قوله " ما رواه البزار فى مسنده . . . الخ " رواه البخارى فى الزكاة على الأقارب ١٢٦-١٢٧ / ٢ عن أبى مريم عن محمد بن جعفر به . مسلم فى الايطن باب بيان نقصان الايطن بنقص اللطاط ٦٧-٦٨ / ٢ بهذا الاسناد عن أبى مريم عن محمد بن جعفر . لكنه مختصر =====

٢٣٤- مسألة : ولو أن رجلاً أعطى زكاة ماله رجلاً وهو يظن أنه فقير ثم تبين أنه غني فإنه يجوز في قول أبي حنيفة ومحمد ولا يجوز في قول أبي يوسف والشافعي . وكذلك إذا أعطى ولده أو والده ولو أعطى مكاتبه أو عبده وهو لا يعلم لا يجوز بالالتحاق . (١)

== ليس فيه متعلق . أحمد في الزكاة باب الصدقة على الزوج والأقارب وتقدمهم على غيرهم ومراتب المستحقين ١٨٩-١٩٠/٢ . الطحاوي في الزكاة باب المرأة هل يجوز لها أن تعطي زوجها من زكاة ماله أم لا ؟ ٢٤-٢٥/٢ . قوله " ما رواه الطحاوي . . . الخ " الطحاوي في الزكاة باب المرأة هل يجوز لها أن تعطي زوجها من زكاتها أم لا ؟ ٢٣-٢٤/٢ . البرار في الزكاة باب الصدقة على الأقارب كشف الأستار عن زوائد البرار ١/٤٥٠ .

مند الشافعية . قال النووي : قال أصحابنا ولو كانت الزوجة ذات مال فلها صرف زكاتها إلى الزوج إذا كان بصفة الاستحقاق سواء صرفت من سهم الفقراء والمساكين أو نحوهم لأنه لا يلزمها نفقته فهو كالأجنبي وكالأخ وغيره من الأقارب الذين لا تجب نفقتهم ودفعها إلى الزوج أفضل من الأجنبي أهـ المجموع ١٣٨/٦ .

(١) في البدائع بعد ذكر دفع الصدقة إلى إنسان وهو على علم منه بحاله أنه محل الصدقة . قال : فأما إذا لم يعلم بحاله ودفع إليه فهذا على ثلاثة أوجه : في وجه هو على الجواز حتى يظهر خيوة . وفي وجه على الفساد حتى يظهر صوابه . وفي وجه فيه تفصيل على الوفاق والخلاف . أما الذي هو على الجواز حتى يظهر خيوة فهو أن يدفع زكاة ماله إلى رجل ولم يخبر به باله وقت الدفع ولم يشك في أمره فدفع إليه فهذا على الجواز إلا إذا ظهر بعد الدفع أنه ليس محل للصدقة فحينئذ لا يجوز لأن الظاهر أنه صرف الصدقة إلى محلها حيث نوى الزكاة عند الدفع والظاهر لا يبطل إلا باليقين فإذا ظهر بيقين أنه ليس بمحل للصدقة ==

.....

== ظهر أنه لم يجز وتجب عليه الاعادة وليس له أن يسترد ما دفع اليه
ورفع تلوطا حتى أنه لو خطر بباله بعد ذلك شك فيه ولم يظهر له
شيء لا تلزمه الاعادة لأن الظاهر لا يبطل بالشك . وأما الذي هو
على الفساد حتى يظهر جوازه فهو أنه خطر بباله وشك في أمره
ولكنه لم يتحرر ولا طلب الدليل أو تحرى بقلبه لكنه لم يطلب الدليل
فهو على الفساد الا اذا ظهر أنه محل بيقين أو بغالبا السراى
فحينئذ يجوز لأنه لما شك وجب عليه التحرى والصرف الى من وقع
عليه تحريه فاذا ترك لم يوجد الصرف الى من أمر بالصرف اليه
فيكون فاسدا الا اذا ظهر أنه محل فيجوز . وأما الوجه الذي فيه
تنصيص على الوفاق والخلاف فهو ان خطر بباله وشك في أمره وتحرى
ورفع تحريه على أنه محل الصدقة فدفع اليه جاز بالاجماع . وكذا
ان لم يتحرر ولكن سأل عن حاله فدفع أو رآه في صف الفتراء أو على
في الفتراء فدفع فان ظهر أنه كان محلا جاز بالاجماع . وكذا
اذا لم يظهر حاله عنده . وأما اذا ظهر أنه لم يكن محلا بأن
ظهر أنه غني أو هاشمي أو مولى لهاشمي أو كافرا أو ولد أو مولى
أو زوجة يجوز وتسقط عنه الزكاة في قول أبي حنيفة ومحمد ولا تلزمه
الاعادة وعند أبي يوسف لا يجوز وتلزمه الاعادة . وبه أخذ الشافعي
وروى محمد بن شجاع عن أبي حنيفة في الوالد والولد والزوجة أنه
لا يجوز كطال أبو يوسف . ولو ظهر أنه عبده أو مدبره أو أم ولده
أو مكاتبه لم يجز عليه الاعادة في قولهم جميعا . ولو ظهر أنه
مستسحاه لم يجز عند أبي حنيفة لأنه بمنزلة المكاتب عنده وعندهما
يجوز لأنه حر عليه دين . وجه قول أبي يوسف : ان هذا مجتهد
ظهر دخلة بيقين فبطل اجتهاده وكما لو تحرى في ثياب أو إواني
ولم يظهر دخلة فيها وكما لو صرف ثم ظهر أنه عبده أو مدبره أو أم ولده
أو مكاتبه . ولما أنه صرف الصدقة الى من أمر بالصرف اليه
فيخرج من الشهادة كط اذا صرف ولم يظهر حاله بخلافه ودلالة

=====

.....

== ذلك أنه مأمور بالصرف إلى من هو محل عنده وفي ثلثه واجتهاده لا على الحقيقة إذا لا علم له بحقيقة الغنم والفقر لعدم إمكان الوقوف على حقيقتها وقد صرف إلى من أدى اجتهاده أنه محل فقد أتى بالمأمور به فيخرج عن العهدة بخلاف الثياب والأواني لأن الحلم بالثوب الظاهر والظاهر المأثور ممكن فلم يأت بالمأمور به فلم يجوز وبخلاف ما إذا ظهر أنه عبده لأن الوقوف على ذلك بأطارات تدل عليه ممكن على أن معنى صرف الصدقة وهو التملك هناك لا يتصور لاستحالة تملك الشيء من نفسه وقوله ظهر خلوة بيقين ممنوع . وأنط يكون كذلك أن لو قلنا أنه صار محل الصدقة باجتهاده فلا نقول كذلك بل المحل المأمور بالصرف إليه شرط حالة الاشتباه وهو من وقع عليه التحرى . وعلى هذا لا يظهر خلوه . ولهبط في الصرف إلى ابنه وهو لا يعلم به الحديث المشهور وهو ما روى أن يزيد ابن معن دفع صدقته إلى رجل وأمره بأن يأتي المسجد لـ
فيتصدق بها فدفعها إلى ابنه معن فلما أصبح رآها في يده فقال له لم أردك بها فاختصم إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا معن لك ما أخذت وما يزيد لك ما نويت أهـ ٢/٥٠ .

وفي فتح باب العناية : وأن دفع الزكاة إلى من ثلثه مصرفاً لها فلما ظهر أنه عبده أو مكاتبه يعيدها أي يحلّي الزكاة مرة أخرى لا لعدم التملك أو تطامه وأن ظهر موانع أخرى لها . أي لا يحلّي الزكاة مرة أخرى . وقال أبو يوسف : يعيدها لأنه ظهر خلوة بيقين مع إمكان الوقوف على الصواب فصار كما لو ترضاً بماء أو حلّي في ثوب ثم تبين أنه نجس . ولهبط ما روى البخاري من حديث معن بن يزيد قال يا نبي الله صلى الله عليه وسلم أنما وأبى وجدى ومطلب على فانكحني وخاصمت إليه . وكان أبى يزيد أخرجه دنانير يتصدق بها فوضعها عند رجل في المسجد فجئت فأخذتها فأنتيت بها

=====

.....

== فقال والله ط اياك أردت فخاصمت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لك ط نويت يا يزيد ولك ط أخذت يا معن . وهو وان كان واقعة حال فيجوز فيه كون الصدقة كانت نقلا لكن موم لفظ ط في قوله عليه السلام لك ط نويت بخير المألوب . ويؤيده ط في الصحيحين من أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال قال رجل لأتصدقن الليلة بصدقة فخرج بصدقته فوضعتها في يدي غني . الحديث . وقيد بمن ظنه مصرفا لأنه لو دفع بخير اجتهد أو باجتهاد وبدون ظن أو بظن أنه ليس بمصرف ثم تبين الطانع لا يجزيه . ولو دفع الى من يظن أنه ليس بمصرف ثم تبين أنه مصرف يجزيه وذلك لأن الواجب عليه الصرف الى من هو مصرف عنده وقد فعله فيجوز كط اذا صلى الى جهة بالتحري ثم تبين خلوة وهذا لأن الوقوف على هذه الأشياء بالا جتهاد دون القاع وقد لا يعرف الانسان ذلك من نفسه فضلا عن غيره . والتكليف بحسب الوسع بخلاف التحري في الثياب والأواني فإنه يوقف على الداهية والنجاسة فيبسط ومن أبي حنيفة أنه لا يجزيه في غير الخني . والظاهر هو الأول . ووجه الفرق على هذه الرواية : أن الخني مصرف في الجملة كط في العامل أ هـ ٣٠٩ - ٤ / ٣١٠ - قهستانى ٢٠٩ / ١ المسعودى ١١ - ٣ / ١٣ - الأصل ١٥٠ / ٢ - تبين ٣٠٤ - ٣٥٥ / ١ بحر ٢٦٦ - ٢ / ٢٦٧ - كشف ١ / ١١٢ رمز ١ / ٧٨ - أبو السعود ١٣ / ٤١٣ - عنابة وفتح ٢٧٥ - ٢ / ٢٧٦ - بنابة ٢٢٢ - ٣ / ٢٢٤ عمدة الرطبة ١ / ٢٣٨ - درر ١ / ١٩١ - مجمع ودر منقى ١ / ٢٢٥ - در ٢ / ٩٣ - لباب ٤٠٢ - ١ / ٤٠٣ .

قوله ط روى البخارى من حديث معن بن يزيد . الخ " البخارى في الزكاة باب اذا تصدق على ابنه وهو لا يشعر ٢ / ١١٦ . قوله ط في الصحيحين من أبي هريرة . الخ " البخارى في الزكاة

=====

٢٣٥- مسألة : ولوأعلى ذميا أو حربيا وهو لا يعلم به ثم تبين أنه مسلم
على الاختلاف في هذه الرواية وذكر أبو يوسف في الأصل أن فيه
اتفاقا بينه وبين أبي حنيفة أنه لا يجوز . (١)

== باب إذا تصدق على غنى وهو لا يعلم ١١٥-١١٦ / ٢ . مسلم في
الزكاة باب ثبوت أجر المتصدق وأن وقعت الصدقة في يد فاسق
ونحوه ٧ / ١١٠ .

وحدد الشافعي . قال النووي : إذا دفع الزكاة إلى من ظن أنه
مستحق . فبان غير مستحق . ككافر . وهبد . وخنى . وذى
قربى . فالفرض يسقط عن المالك بالدفع إلى الأمام . لأنه
ثائب المستحقين . ولا يجب الضمان على الأمام إذا بان غنيا . لأنه
لا تنصير . ويسترد . سواء أعلم أنها زكاة . أم لا . فان كان
قد تلف . غرمه وصرف الفرم إلى المستحقين . وفى باقى الصور
المذكورة قولان . أظهرهما : لا يضمن . وقيل : لا يضمن
قطعا . وقيل : يضمن قطعا . لتفريطه . فانها لا تخفى
غالبا . بخلاف الغنى . ولأنها أشد منافاة . فانها تنطفى الزكاة
بكل حال بخلافه . ولو دفع المالك بنفسه . فبان المدفع إليه
غنيا . لم يجزه على الأظهر بخلاف الأمام . لأنه ثائب الفقراء
وان بان كافرا . أو عبدا . أو ذا قربى . لم يجزه على الأصح
أه روضة الطالبين ٢ / ٣٣٨ - مجمع ٦ / ١٨٠ .

(١) قال في المبسوط : وان تبين أن المدفع إليه ذمى فهو على هاتين
الروايتين أيضا لأن الكفر يحكم به ويوقف على حقيقته . وان تبين
أن المدفع إليه حربى قال فى كتاب الزكاة يجوز . وتأهله أنه
إذا كان مستأما فى داره فهو كالذمى . وأبو يوسف رحمه الله
تعالى ذكر فى جامع البرامكة عن أبى حنيفة رحمه الله تعالى أنه
لا يجزه لأن التصدق على الحربى ليس بقربة أصلا فلا يمكن أن يقام
مقامه هو قربة عند الاشتباه أه ١٧ / ٣ . قوله " فهو على هاتين
=====

٢٣٦- مسألة : رجل وجبت عليه الزكاة فانه يكره أن يحملها في غير بلده الا أن يكون حاجتهم هناك أشد . وروى عبدالله بن المبارك من أبي حنيفة أنه قال ان كان له في بلد آخر قرابة فلا بأس بأن يبيت اليهم . (١)

== الروايتين أيضا " أي المذكورتين عند قوله : وان تبين أنه دفع إلى أبيه أو ابنه جاز في ظاهر الرواية مندهما - أن الا طام ومحمد . وذكر ابن شجاع روايته عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه لا يجوز أن هو منه ١٣ / ٣ .

(١) قال في فتح باب العناية : وكره نقلها . أي نقل الزكاة إلى بلد آخر غير البلد الذي فيه الطال لأن فيه إضاعة حق فقراء بلد الطال وهذا اذا كان مسافة قصر الصلاة وبه قال مالك . ومنهم الشافعي لقول النبي صلى الله عليه وسلم لمعاذ فاطمهم أن الله تعالى " افترض عليهم صدقة في أموالهم تؤخذ من أغنيائهم وترد على فقرائهم . ولنا : أن المصرف مطلق الفقراء لقوله تعالى " انط الصدقات للفقراء " التوبة ٦ . ولا ذكر للمكان فيه . فالتقييد به يكون نسبا . وحديث معاذ حجة لنا لأنه صلى الله عليه وسلم قال ذلك لأهل اليمن وهي بلاد شتى . على أن مراده صلى الله عليه وسلم أنه لا طمع له في الصدقة بل هي مصروفة إلى فقراء المسلمين كط هي مأخوذة من أغنيائهم . وانط يكره نقله لظاهر ما روينا ولطامة حق الجوار والمعتبر في الزكاة فقراء مكان الطال لأنه محل الوجوب ولذا يسقط بهلاكه . والأفضل صرفها إلى أخوته ثم أعطاه ثم أشغاله ثم ذوى أرحامه ثم يغيرانه ثم أهل سكنه ثم أهل محله ثم أهل مصره . وفي المحيط وعند محمد يحتبر في زكاة الطال حيث الطال لا بحيث المزكى لأن الواجب في الطال لا في الذمة . وفي صدقة الفطران كان يهودي عن نفسه حيث هو وان كان يهودي عن ولده وعبد فبعت أبي يوسف يهودي حيث الحيد . ونسب

٢٣٧- مسألة : ولو أن رجلا له مائتا قفيز حنطة للتجارة وقيمتها مائتا درهم عند الحول ثم صارت قيمتها مائة درهم قبل أن يؤدي ===

=== محمد بن عبيد المولى . وهو الأصح ، لأن الواجب في ذمة المولى حتى لو هلك العبد لم يسقط عنه . لا يكره نقلها إلى قريبه لما فيه من الصلة مع الصلة . أو إلى قوم أحوج من أهل بلده . لما فيه من زيادة دفع الحاجة . ولما قد منا من قول معاذ لأهل اليمن أيتوني بعرض ثياب خميس أو لبس مكان الذرة والشحير أهمن عليكم وغير لأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدينة إلا أنه يجب حملها على أن من بالمدينة كانوا أحوج أو على ما فضل من فقراء اليمن . وكذا لا يكره النقل إلى أهل بلد أروع من أهل بلده أو أنفع للمسلمين منهم . أ هـ ٣١٠-٣١١ / ١ - تهستانى ٢٠٠ / ١ - المبسوط ١٨٠-١٨١ / ٢ - الأصل ١٥١ / ٢ - تبين ٣٠٥ / ١ - بحر ٢٦٩ / ٢ - رموز ٧٨ / ١ - كشف ١١٢ / ١ - بوالسعود ٤١٣ / ١ - غنية وفتح ٢٧٩-٢٨٠ / ٢ - بنابة ٢٢٨-٢٢٩ / ٣ - عمدة الرطية ٢٣٨ / ١ - درر ١٩٢ / ١ - مجمع ودرر منتقى ٢٢٥ / ١ - در مختار ٩٣ / ٢ .

قوله " لقول النبي صلى الله عليه وسلم لمعاذ . . . الخ " رواه الأئمة الستة . البخارى فى أول كتاب الزكاة باب وجوب الزكاة ١٠٨ / ٢ مسلم فى الايمان باب الدماء الى الشهادتين وشرائع الاسلام ١٩٩ / ١ . أبوداود فى الزكاة باب فى زكاة السائمة ٢٤٢-٢٤٣ / ٢ - الترمذى فى الزكاة باب ط جاء فى كراهية أخذ خيار الطل فى الصدقة رقم ٦٢٥ وقال : حديث ابن عباس حديث حسن صحيح أ هـ . النسائى فى أول كتاب الزكاة باب وجوب الزكاة ابن طه فى أول كتاب الزكاة باب فرض الزكاة رقم ٣٨٨ . أحمد فى الزكاة باب افتراض الزكاة والبحث عليها والتشديد فى منعها ١٨٨-١٩٠ / ٨ الدارقطنى فى الزكاة باب البحث على اخراج الصدقة ويان قسمتها ١٣٦ / ٢ . البارمى فى أول الزكاة باب فضل الزكاة ٣١٨ / ١ . قوله " قول معاذ لأهل اليمن أيتوني بعرض ثياب . الخ " رواه البخارى فى الزكاة باب العرض فى الزكاة ١٢٢ / ٢ وفى فتح القدير : رواه البخارى معلقا وتعليقه صحيح أ هـ ١٩٣ / ٢ .

(١) قال فى المبسوط : رجل له مائتا قفيز حنطة للتجارة قيمتها ===

==== أو اربعطة لزيادة في السعر أو نقصان فان أراد أن يؤدي الحنطة
فانه يؤدي خمسة أقفزة بالاتفاق وان أراد أن يؤدي القيمة فـان
في قول أبي حنيفة خمسة دراهم ولا عبرة للزيادة والنقصان وفي قول
صاحبيه ان نقصت قيمتها فعليه درهمان ونصف وان زادت فعليه
مشرة دراهم ولو انتقص من غنم الخنطة ابتلت أو نحو ذلك حتى صارت
قيمتها طقة درهم فعليه درهمان ونصف بالاتفاق . ولو كانت مبتلة
فبيست حتى صارت قيمتها اربعطة فعليه خمسة دراهم بالاتفاق
ولا عبرة للزيادة بعد الحول . (١)

==== طائتا درهم فحال الحول عليها ثم رجعت قيمتها الى طقة درهم
فان أراد أداء الزكاة من العين تصدق بربع مشرها خمسة أقفزة
بالاتفاق وان أراد أداء الزكاة من القيمة . قال أبو حنيفة رحمه
الله تعالى يؤدي خمسة دراهم معتبرا وقت الوجوب . وتلـبـال
أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى يؤدي درهمين ونصفا معتبرا
وقت الأداء فالأصل عندهما أن الواجب جزء من العين وهو ربع
العشر . جاء في الأثر . هاتوا ربع مشراً مؤلـكـم . ولأن الواجب
فيطهر مملوك له وهو العين الا أن له ولاية نقل الحق من العين
الى القيمة باختياره فتعتبر قيمة العين وقت الاختيار وإذا كان
أو ناقصا . وأبو حنيفة رحمه الله تعالى يقول الواجب عند حولان الحول
اط ربع عشر العين أو ربع عشر القيمة يتعين ذلك باختياره والغدير
بين الشئيين اذا أدى أحدهما تعين ذلك من الأصل واجبا
والدليل على هذا أن تأثير القيمة في ايجاب الزكاة هنا أكثر مسن
تأثير العين حتى اذا كمل النصاب من حيث القيمة تجب الزكاة سواء
كان كاملا من حيث العين أو لم يكن أهـ ١٥ / ٣ - الأصل ١٥٢ -

٠ ٢ / ١٥٣

التنيز : مكـال وجمعه قفزان وهو اثنا عشر مثـا .

أهـ المذروب ٢ / ٢٣١ - المصباح ٢ / ٥١٠

باب العشر في العسل

٢٣٨ - مسألة : في العسل العشر في قول أبي حنيفة قليلا كان أو كثيرا

وقال لا يجب حتى يبلغ خمسة أوسق في رواية كتاب الزكاة . وقال أبو يوسف في الأملى لكل عشرة أرطال رطل واحد . قال آخذ في ذلك بالآثار . وروى عن محمد أنه قال لا يجب حتى يبلغ خمسين قرب . وفي رواية أخرى خمسة أفراس . وفي رواية أخرى خمسة أمنان . وقال محمد في تصب السكر إذا بلغ صله خمسة أمنان يجب ولا خلاف . (١)

(١) قال في البدائع : وأما العسل فقد ذكر القدر في شرعه مختصر : الكرخي من أبي يوسف أنه اعتبر فيه قيمة خمسة أوسق فإن بلغ ذلك يجب فيه العشر ولا فلا بناء على أصله من اعتبار قيمة الأوسق فيما لا يدخل تحت الكيل . وما روى عنه أنه يعتبر فيه خمسة أوسق ناطق أراد به قدر خمسة أوسق لأن العسل لا يكال . وروى عنه أنه قدر ذلك بعشرة أرطال . وروى أنه اعتبر خمس قرب كل قرب خمسة خمسين منا فيكون جملة طعنين وخمسين منا . ومحمد اعتبر فيه خمسة أفراس كل فرس ستة وثلاثون رطلا فيكون ثمانية عشر منا فتكون جملة طعنين منا بناء على أصله من اعتبار خمسة أطلال أطلى ما يتدرب به كل شيء . وذكر القاضي في شرحه مختصر النحاشي أن أبا يوسف اعتد في تصاب العسل عشرة أرطال . ومحمد اعتبر خمسة أفراس في رواية . وخمس قرب في رواية . وخمسة أمنان في رواية ثم وجوب العشر في العسل مذهب أصحابنا رحمهم الله . . ثم اطلب يجب العشر في العسل إذا كان في أرض العشر . ثم إذا كان في أرض الخراج فلا شيء فيه لم ذكرنا أن وجوب العشر فيه لكونه بمنزلة الثمرات وأنه من أزهار الشجر ولا شيء في ثمار أرض الخراج . ولأن أرض الخراج يجب فيها الخراج فلو وجب العشر في العسل لا مجتمع

=====

.....

=== البشر والنراج في أرض واحدة ولا يجتمعان عندئذ . وجسب
 البشر في قلبه وكثيره في قول أبي حنيفة لأنه ملحق بالنط ويجرى
 مجرى النط . والنصاب ليس بشرك في ذلك عنده . وعندهما
 شرك وقد ذكرنا اختلاف الرواية عنهما في ذلك أ هـ ٦١-٦٢ / ٢
 قوله " عن أبي يوسف أنه اعتبر فيه قيمة خمسة أوسق " وهذا ظاهر
 الرواية عنه كذا قاله الاطام الاسيحي رحمه الله أ هـ بنابيه
 ١٦٥ / ٣ . وفي قصب السكر الشرقل أو كثر عنده .. أ هـ الاطام
 وعلى قياس أبي يوسف أن يعتبر قيمة ط يخرج من السكر أن يبلغ
 خمسة أوسق . وعند محمد نصاب السكر خمسة أمنا لأنه أعلى
 ط يتدربه نوحه كالزعفران أ هـ تبين ٢٩٣ / ١ . قال الكمال
 رحمه الله تعالى بعد أن ذكر ط ذكره الشارح الزيلعي في قصب
 السكر منزلا اليه : وهذا تحكم بل اذا بلغ قيمة نفس الخارج من
 القصب قيمة خمسة أوسق من أدنى ط يوسق . كان ذلك نصيب
 القصب على قول أبي يوسف . وقوله وعند محمد نصاب السكر خمسة
 أمنا يريد قذا بلغ القصب قدرا يخرج منه خمسة أمنا سكر وجسب
 فيه الحشر على قول محمد . والا فالسكر نفسه ليس ط الزكاة
 الا اذا أهد للتجارة حينئذ يعتبر أن تبلغ قيمته نصابا . واذا
 فالصواب أيضا على قول محمد أن يبلغ القصب الخارج خمسة مقادير
 من أعلى ط يتدربه القصب نفسه كخمسة أطنان في عرف ديارنا
 والله أعلم . والفرق بتحريك الراء عند أهل اللغة . وأهل
 الحديث يسكنونها . وهو مكمل معروف هو ستة عشر مثالا . وقال
 الطبري : انه لم يرتد به ستة وثلاثين فيط عنده من أصول اللغة
 أ هـ الفتح ٢٨٢٤٩ - مسوا ٢٥ - ٣ / ٩٦ - الأصل ١٥٤ - ٢ / ٣٢
 مختصر الحاوي ٤٧ - الخراج ٧٦ / ٧٧ - الاختيار ١١٤ / ١
 لباب ١٥٢ / ١ - بحر ٢٥٥ - ٢ / ٢٥٦ - رمز ٧٦ / ١ - كشف
 ١٠٧ - مثلا مسكن وأبو السعود ١ / ٤٠ - ضاية ونتج ٢٢٦-٢٢٩ / ٢

=====

.....

== بنائه ١٦٧-١٧١/٣ - عمدة الرطبة ١/٢٣٤ - تهستانسى
 ١٩٥ - ١/٢٠٠ - مجمع ودر منتقى ٢١٦ - ١/٢١٧ - درمختار
 ١٢/٦٦ - ١/١٨٦ -

قول المصنف " خمس قرب " القرية : بالكسر الواو من اللبن وقد
 تكن للطف أو هي المخروزة من جانب ج قربات وقربات وقربات وقرب
 أ هـ قاموس ١/١١٩ . كل قرية خمسون من أ هـ مثلا مسكن ٧٤٠١
 مجمع ودر منتقى ١/٢١٧ .

تره " قوله " خمسة أفراف " الفرق : مكيال بالمدينة يسع ثلاثة أصبع
 ويحرك وهو أفصح ويسع ستة عشر رطلا أو أربعة أرباع فرسكان
 كبطلان أ هـ قاموس ٣/٢٨٤ - مختار الصحاح ٥٠٠ - مصباح
 ٢/٤٧١ . وفي المغرب . الفرق : بفتحين انا يأخذ ستة
 عشر رطلا وذلك ثلاثة أصبع هكذا في التهذيب من ثعلب ومحمد
 بن يزيد .

قال الأزهري والمحدثون على السكون وكلام العرب على التحريك
 وفي الصحاح الفرق مكيال معروف بالمدينة وهو ستة عشر رطلا
 قال وقد يحرك وأنشد الخداس ابن زهير : يأخذون الارش في
 أعطينهم . فرق السمن وشاة في الغنم . والجمع فرقان وهذا
 يكون ليط جميعا كبطلان وبطلان وحمل وحملان وفي التكملة وفرق
 بينهم القتيبي فقال " الفرق بسكون الراء " من الأواني والمقادير
 ستة عشر رطلا والصاع ثلث الفرق " وبالفتح " مكيال ثمانون رطلا
 وقال بعضهم الفرق بسكون الراء أربعة أربال . قلت وفي نوادر
 هشام عن محمد رحمه الله الفرق ستة وثلاثون رطلا ولم أجد هذا
 نبط منذ من اصول اللغة وكذا في المحيطاته ستون رطلا
 أ هـ ٣٥٧ - ٢/٣٥٨ .

دليل وجوب العشر في العسل . قال في فتح باب النطائسة :

=====

.....

== = وفى غسل أرض عشرية . قيد بالعشرية لأن الأرض الخراجية —

لا شئ فى غسلها اتفاقا . وقال مالك والشافعى لا يغسل فى
الغسل مطلقا لأنه متولد من حيوان فأشبهه الأبريسم . ولنا :
ط رواه أحمد وابن ماجه والبيهقى عن سليمان بن موسى عن أبى
سيارة المتقى قال . قلت يا رسول الله ان لى نعلا قال : أد
الحشور . قلت يا رسول الله احملها لى فخطها لى . قال
البيهقى هذا أصح ط روى فى وجوب الحشور فيه . وهو مقلد
لأن سليمان لم يدرك أحدا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه
وسلم . وروى عبدالرزاق فى مصنفه عن أبى هريرة أن النبى صلى
الله عليه وسلم كتب الى أهل اليمن أن يؤخذ من أصل الغسل
الحشور وليس فيه علة الا عبدالله بن محرز . قال ابن حبان كان
من خيار عباد الله الا أنه كان يكذب ولا يعلم ويقلب الأخبار
وط ينهم وحاصله أنه كان يفلط كثيرا . وروى ابن ماجه حدثنا
محمد بن يحيى عن نعيم بن حطاد عن ابن المبارك عن اسامة بن زيد
عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده عبدالله بن عمرو أن النبى صلى
الله عليه وسلم أخذ من الغسل العشر . وقال الشافعى أخبرنا
أنس بن حياض عن الحارث بن عبدالرحمن بن أبى ذياب الدوسى عن
مخير بن عبدالله عن أبيه عن سعد بن أبى ذياب الدوسى قال
أتيت النبى صلى الله عليه وسلم وأسلمت وقلت يا رسول الله اجعل
لقومى ط أسلموا عليه ففعل واستعملنى عليهم واستعملنى ابو بكر
بعد النبى صلى الله عليه وسلم واستعملنى عمر بعد أبى بكر فلم
قدم على توبه قال يا قوم ادوا زكاة الغسل فإنه لا شئ فى غسل
لا يؤد زكاته . قالوا كم ترى ؟ قلت الحشر فأخذت منهم العشر
فأتيت به عمر فباعه وجعله فى صدقات المسلمين . وط فى سنن
أبى داود من حديث عمرو بن شعيب عن جده . قال جاء هلال
أحد بنى متحان الى رسول الله صلى الله عليه وسلم بحشور نحل له
== =

.....

== وكان سألته أن يحمي له وأدبا يقال له سلبية فحماه اه . ولا شك
 أن هذا القدر يفيد الوجوب فيه وإن أخذ سند لم يكن رأيا منه
 ولا تنوط منه فانه قال أدوا زكاة العسل والزكاة اسم للواجب فيحتمل
 كونه سمعه من النبي صلى الله عليه وسلم وكونه رأيا منه . وحمله
 على السماع أولى بقريظة نفى الخيرية من طل لا يؤدي زكاته ويبدأ
 عليه أيضا الحديث المرسل الذي لا شبهة فيه . وفيه الأمر من
 صلى الله عليه وسلم بأداء العشر والمرسل بانفراده ججة على ما
 أتفق عليه الدليل ويتقدير أن لا يحتج به بانفراده فتحدد طريق
 الضعيف ضعف بغير فسق الراوى يفيد حجته اذ يخلب على الظن
 ايجادة كثير الغلط فى خصوص هذا المتن . وهذا كذلك وهو
 المرسل المذكور فثبت الحجية اختيارا منهم ورجوها ولا فلا لزما
 وجبرا . هذا ويعتبر أبو يوسف فى رواية نصاب العسل بحشر
 قرب كل قرية خمسون مثا لم روى الطبرانى من عمرو بن شعيب عن
 أبيه من جده أن بنى سياره بطن من فهم كانوا يهود من الى رسول
 الله صلى الله عليه وسلم عن نحل كان لهم العشر من كل عشر قرب
 قرية وكان يعنى وأدين لهم فلفظ كان عمرا استعمل على ما هناك
 سفيان بن عبد الله الثقفى فأبوا أن يهودوا اليه شيئا فلو اننا كنا
 نؤديه الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فكتب سفيان الى عمر
 فكتب اليه عمر انط النحل ذباب فيث يسوقه الله رزقا الى من يشاء
 فان أدوا اليك ما كانوا يهود من الى رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فاعم لهم أوديتهم ولا فخل بينهم وبين الناس . فادوا اليه ما كانوا
 يهود من الى رسول الله صلى الله عليه وسلم . وروى أبو عبيد القاسم
 ابن سلام باسناده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يؤخذ
 فى زبانه من العسل من كل عشر قرب قرية من أوسانها . . . وروى
 الترمذى من ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال نى العسل
 فى كل عشرة أنق زق . الا أنه قال فى اسناده مقال . ورواه الطبرانى

=====

.....

== من ابن عمر أيضا ولفظه : قال في العسل الحشر في كل شجر قرب

قربة وليس فيه د من ذلك شيء . فلا يخفى أن الأحاديث السابقة

كلها لم تدل على نصاب الا الاخير وهو شاذ تفرد به أ هـ ٢٩٧ -

١/٢٩٨ - الفتح ٢٤٧-٢٤٨/٢ - البناية ١٦٧-١٦٨/٣ -

نصب الراية ٣٩٠ - ٢/٣٩٣ - اللباب ٣٩٠-٣٩٢/١ - اعلا

السنن ٦٦-٦٨/٩ . ولأنه يتناول الثمار والأنوار وفيها العشر

فكذا ط يتولد منهط بخلاف د ود القز لأنه يتناول الأوراق أه تبين

١/٢٩٣ - بحر ٢٥٥/٢ - أبوالسعود ٤٠٢/١ - كشف ١٠٩/١

بدائع ٢٩٦٢ - لباب ٣٩٢/١ - مجمع ٢١٧/١ - غنية ٢٤٧/٢

بنائه ١٦٩/٣ وفيها : الأنوار جمع نور بفتح النون وهو الزهراء .

وفي اللباب . قال في التصحيح : ورجح قول الامام ود ليل

المصنفون . واعتمده النسفي وبرهان الشريعة أ هـ ١٥٢/١ .

قوله " فأشبهه الا برسيم " في القاموس : ولا يرسم بفتح السين

وفيها التحرير أو معرب مفتوح مسخن للبدن محتدل مقول للبصر

إذا اكتحل به والبرسيم الكسر حَبُّ القرط شبهه بالترتبة أو أجل منها

أ هـ ٨٠/٣ - مختار الصحاح ٤٨ - المصباح ٤٢/١ - المغرب ٧٤٣ .

قوله " رواه أحمد وابن طاجه والبيهقي عن سليمان بن موسى عن أبي

سيارة المتحى . الخ " أحمد في الزكاة باب ط جاه في زكاة العسل

٩/١٧ . ابن طاجه في الزكاة باب زكاة العسل ٥٨٤/١ . البيهقي

في الزكاة باب ط ورد في العسل ١٢٦/٤ . عبدالرازق في الزكاة

باب صدقة العسل ٦٣/٤ . ابوداود الطيالسي في الزكاة باب ما

جاه في الخيل الرقيق والعسل والركاز ١٧٤ - ١٧٥/١ . ابن

أبي شيبة في الزكاة في العسل هل فيه زكاة أم لا ١٤١٢ ٣/ . الأموال

٥٩٧ .

قوله " وروى عبدالرازق في مصنفه عن أبي هريرة . الخ " =====

٢٣٩- مسألة : وإذا وجد العسل في الجبال ففيه العشر هكذا قال في كتاب الزكاة وقال أبو يوسف في الأموال لو أن رجلا وجد في جبل كؤارة من النحل فأصاب منها مسلا كثيرا لم يكن فيها خمس ولا عشر قال ألا ترى أنه لو وجد في الجبال فستقا أولوزا أو فواكه لم يكن فيه عشر ولا خمس وعلى قياس رواية كتاب الزكاة في الفواكه يجبا أيضا^(١).

== هذا الرائق في الزكاة باب صدقة العسل ٦٣ / ٤ . البيهقي في

الزكاة باب ط ورد في العسل ١٢٦ / ٤ . أحمد في الزوائد في

الزكاة باب ط جاء في زكاة العسل ١٩ / ٩ .

قوله " قال الشافعي أخبرنا أنس بن مياض عن الحارث . . . الخ "

مسند الشافعي في الزكاة باب جامع الأشياء ليس فيها زكاة وبعضها

مختلف فيه ٢٤٠ - ٢٤١ / ١ . البيهقي في الزكاة باب ط ورد في

العسل ١٢٧ / ٤ . زوائد أحمد في الزكاة باب ط جاء في زكاة

العسل ١٨ / ٩ . الأموال ٥٩٧ .

قوله " وط في سنن أبي داود من حديث عمرو بن شعيب عن جده

. . . الخ " أبو داود في الزكاة باب زكاة العسل ٢٥٤ - ٢٥٥ / ٢

النسائي في الزكاة باب زكاة النحل ٣٤ / ٥ . البيهقي في الزكاة

باب ط ورد في العسل ١٢٦ / ٤ . زوائد أحمد في الزكاة باب

ط جاء في زكاة العسل ١٨ / ٩ .

قوله " لط روى الطبراني من عمرو بن شعيب عن أبيه من جده . . . الخ "

أبو داود في الزكاة باب زكاة العسل ٢٥٦ / ٢ . ابن طاج في الزكاة

باب زكاة العسل ٥٨٤ / ١ . أحمد في الزوائد في الزكاة باب ما

جاء في زكاة العسل ١٨ / ٩ .

قوله " وروى أبو عبيد القاسم بن سلام بإسناده . . . الخ " الأموال ٥٩٨ .

قوله " وروى الترمذي عن ابن عمر . . . الخ " الترمذي في الزكاة باب ط جاء

في زكاة العسل رقمه ٦٢٩ وقال : حديث ابن عمر في إسناده مقال

البيهقي في الزكاة باب ط ورد في العسل ١٢٦ / ٤ . أحمد في

الزوائد في الزكاة باب ط جاء في زكاة العسل ١٩ / ٩ . الأموال ٥٩٩ .

قوله " في كل عشرة أذنق نق " النق بالكسر السقاء أو جلد يجر ولا ينتف للشراب

وضمه ج أرتاق وزقاق وزقان كذا تابوذ ومان أمقا موس ٢٤٦ - ٢٥٠ / ٣

مختار الصحاح ٢٧٣ - المصباح ٢٥٤ / ١ - المضرب ٢٠٨ / ١ .

(١) قال في البحر : ولوجد العسل في المفازة أو الجبل ففيه

.....

== اختلاف فعندهما يجب العشر . وقال أبو يوسف لا شيء فيـه
 لأن الأرض ليست بمملوكة . ولهط أن المقصود من ملكها النطء وقد
 حصل وعلى هذا كل ما يوجد في الجبال من الثمار والجـوز
 أ هـ ٢٥٥ / ٢ - تبين ١ / ٢٩٣ - مثلا مسكين وأبو السـود
 ١ / ٤٠٢ - مبسوط ٢ // ٢١٦ - ٣ / ١٦ - في الأصل ١٥٥ / ٢
 بدائع ٢ / ٦٢ - الخراج ١١٣ - غناية ٢٤٩ - ٢ / ٢٥٠ غناية
 ٣ / ١٧١ - فتح باب الغناية ١ / ٢٩٨ - قهستاني ١ / ٢٠٠ - مجمع
 ودر منتهى ١ / ٢١٧ - در مختار ٢ / ٦٦ - درر ١ / ١٨٦ .

ثم وجوب العشر في العسل وثمر الجبل مشروط بما إذا حمـاه
 الامام . قال في الدر : يجب العشر في عسل وان قل (أرض
 غير الخراج) ولو غير مشربة كجبل ومغارة بخلاف الخراجية لـ
 يجتمع العشر والخراج . وكذا يجب العشر في ثمرة جبل أو مغارة
 ان حطاه الامام لأنه طال مقصود لا أن لم يحمله لأنه كالصيد أ هـ

قله " ان حطاه الامام " الضمير عائد الى المذكور وهو العسل والثمرة
 والظاهر أن المراد الحطية من أهل الحرب والبهزة وقطاع الطريق
 لا من كل احد فان ثمر الجبال مباح لا يجوز منع المسلمين منه
 وقال أبو يوسف لا شيء فيط يوجد في الجبال لأن الأرض ليست
 مملوكة . ولهط أن المقصود من ملكها النطء وقد حصل أ هـ ح .

قوله " لأنه طال مقصود " أي مقصود للامام بالحفظ أ هـ ط أو مقصود
 بالأخذ فلذا تشترط حطيته حتى يجب فيه العشر لأن الجباية
 بالحطية فهو علة لاشتراط الجباية أو من جنس ما يقصد به استغلال
 الأرض فهو علة للوجوب . تأمل أ هـ رد المختار ٢ / ٦٦ - ط د ر

٠ ١ / ١٨٦

قوله " كؤارة من النحل " في القاموس : وكؤارة النحل بالضم وتكسر

=====

٢٤٠- مسألة : الرجل اذا أحيأ أرضا بغير اذن الاطام لا يصير الملك له

فى قول أبى حنيفة فان أقطعها الاطام ملكها . وقال أبو يوسف

ومحمد اذا أحيأها فهي له أقطعها الاطام أو لم يقطعها . (١)

== وتشدد الأولى شئ يتخذ للنحل من القضبان أو اللبن ضيق
الرأس أو هي غسلها فى الشمع أو الكورات الخلايا الأهلية كالكوثر
أ هـ ١٣٥ / ٢ - المغرب ١٧ / ٢ - مختار الصحاح ٥٨٢ - المصباح
٥٤٣ - ٢ / ٥٤٤ .

قوله "علة لا شراط الجباية " معنى ذلك أن الحطية علة فى شرط
الجبابة ولأخذ . فان لم تكن الأرض محمية من قبل الاطام فلا جبابة .

(١) هذه المسألة فى كتاب احياء الموات . والموات كخراب الموات
وكسحاب ط لا روح فيه وأرض لا ملك لها أ هـ قاموس ١٦٤ / ١ . وفى
المغرب . الموات : الأرض الخراب وخلافه الحامر أ هـ ٤٣٥ / ٢
المصباح ٥٨٤ / ٢ - مختار الصحاح ٦٣٩ .

قال فى التبيين : ومن أحيأه باذن الاطام ملكه . وهذا عند
أبى حنيفة رحمه الله وقال يملكه من أحيأه ولا يشترط فيه اذن الاطام
أ هـ ٦ / ٣٥ - تذلمة البحر ٢٣٩ / ٨ - رمز ٢ / ٢١٥ - كشف
ووثاية ٢ / ٢٤١ - مثلا مسكين وأبو السعود ٤١٢ / ٣ - مسوط
١٦ - ١٧ / ٣ - الأصل ١٦٩ - ١٧٠ / ٢ - بدائع ١٩٤ - ١٩٥ / ٧
مختصر الطحاوى ١٣٤ - ١٣٥ - الخراج ٦٩ - ٧١ - الاختيار
٣ / ٦٦ - لباب ١٣٩ / ٤ - غناية ونتائج الأفكار ١٠ / ٧٠ - بنابة
٤٢١ - ٤٢٥ / ٩ - مجمع ودر منتقى ٥٥٨ / ٢ - در مختار
٥ / ٣٨٢ - درر ١ / ٣٠٦ .

وجه قولهم : ط روى من طائفة رضى الله عنها عن النبى صلى الله
عليه وسلم قال من أضرأ أرضا ليست لأحد فهو أحق " رواه البخارى
ط جاء فى الحرث والمزارعة باب من أحيأ أرضا موات ٣ / ٧٠ ===

.....

== البيهقي في أحياء الموت باب من أحيا أرضا ميتة ليست لأحد فهي له ١٤١-١٤٢/٦ . أحمد في أحياء الموت باب فضل من أحيا أرضا ميتة ١٣١/١٥ . ومن جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من أحيا أرضا ميتة فهي له . رواه الترمذي في الأحكام باب ط ذكر في أحياء الموت رقم ١٣٧٩ . وقال هذا حديث حسن صحيح أ هـ . ورواه أحمد من جابر بلفظ : من أحيا أرضا ميتة فله فيها يعني أجرا . وطأ أكلت العوافي منها فهو له صدقة " أحياء الموت باب فضل من أحيا أرضا ميتة ١٣٠-٣١/١٥ الأموال ٣٦٢ .

قوله " وطأ أكلت العوافي منها " قال في النهاية : العافية والعافى كل رطب رزق من إنسان أو بهيمة أو طائر . وجمعها العوافي أ هـ ٢٦٦/٣ . ولأنه مباح سبقت يده إليه فكان أحق به كالحطب والحشيش والصيد والركز أ هـ تبين ٣٥/حتكلة البحر ٢٣٩/٨ - كشف ٢٤١/٢ - أبو السعود ٤١٢/٣ - مبسوط ١٦/٣ - بدائع ١٩٤/٦ - الاختيار ٦٧/٣ - بنّية ٤٢٤/٩ / مجمع ٢/٥٥٨ .

ولأبي حنيفة رحمه الله وقوله صلى الله عليه وسلم " ليس للممرّ إلا طأ ثابت به نفسا طاه " هذا الحديث أخرجه الطبراني في حديث معاذ رضى الله عنه وفيه ضعف . وقد تقدم في كتاب السير - ٧٤٨/٥ - نصب الرأية ١٣٠/٣ - فتح ٥١٢ - ٥١٣/٥ - الأولى أن يستدل لأبي حنيفة رحمه الله بطأ أخرجه أبو يوسف رحمه الله في كتابه المسمى بالخراج من ليث عن طاوس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم عادى الأرض لله وللرسول ثم لكم من بعد فمن أحيا أرضا ميتة فهي له . وليس لمحتجر حق بعد ثلاث سنين ورواه أيضا سعيد بن منصور في سننه . وأبو عبيد . والبيهقي في

=====

.....

== سننه من حديث فضيل من ليث عن طاوس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم عادى الأرض لله ورسوله ثم لكم من بعدى فمن أحيا شيئا من موتات الأرض فله وقبتها " . وروى أيضا من حديث معاوية بن هشام حدثنا سفيان عن ابن طاوس عن أبيه عن ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم موتات الأرض لله ورسوله فمن أحيا شيئا فهي له " تفرد معاوية بوصله وقال الذهبي هذا مما أنكر عليه .

وجه الاستدلال به : أنه إضافة إلى الله وإلى الرسول وكل من أضيف إلى الله ورسوله لا يجوز أن يختص أحد بشئ منه إلا بإذن الإمام كالخص في باب القيمة انطأضيف إلى الله ورسوله لم يخص أحد بشئ منه إلا بإذن الإمام فعلم أن المراد من قوله " من أحيا أرضا ميتة فهي له " ما إذا كان بإذن الإمام لأنه ليس فيه ما ينفي هذا الشرط فيكون المراد من قوله صلى الله عليه وسلم من أحيا أرضا " الحديث لبيان السبب به نقول وقد دل الدليل على اشتراك الأذن وهو قوله صلى الله عليه وسلم ليس لصرق ظالم حق لأن السبق على رأى الإمام والأخذ بطريق التغالب فى معنى عرف ظالم فينفي أن يشترط . وروى الطحاوى عن محمد بن عبيد الله قال : خرج رجل من أهل البصرة يقال له أبو عبد الله . إلى عمر فقال : ان بأرض البصرة أرضا لا تضرب بأحد المسلمين . وليست من أرض الخراج . فان شئت أن تقطعنيها اتخذها قضا وزيتونا ونخلا فى نخيلي فأفعل فكان أول من أخذ القلايا بأرض البصرة قال : فكتب عمر إلى أبي موسى الأشعري " ان كانت حى . فأقطعها إياه . وروى عن ابن عمر عن محمد قال . قال عمرضى الله عنه "لنا رقاب الأرض " . فدل أن رقاب الأرض لأئمة المسلمين . وقال عليه السلام " لا حى إلا لله ورسوله " متفق عليه . فدل أن حكم الأراضى للإمام أه بنائه ٤٢٤ - ١ / ٤٢٥ - الباب ٥٧٣ - ٢ / ٥٧٤

=====

.....

== نصبالرأية ٢٨٨ - ٢٩٠ / ٤ - دأية ٢٤٤ / ٢ .

ولأن هذه الأراضى كانت فى أيدى الكفرة ثم صارت فى أيدى المسلمين فصارت فيهما ولا يختص بالفئ أحد دين رأى الا طام كالخناتم بخلاف المستشهد به من الصيد وأمثاله لأنها لم تكن فى أيدى الكفرة فلم تكن فى حكم الفئ . ومرويهط كان اذنا منه عليه الصلاة والسلام لا نصب الشرع كقوله عليه السلام من قتل قتيلًا فله سلبه . ومن أحياء مواتًا ثم أحياء الأحياء بجوانبها الأربع من أربعة نفر على التعاقب فطريق الأولى فى الأرض الرابعة فى المروى من محمد لأنه لط أحياء الجوانب الثلاثة تعين الجانب الآخر للاستتراق زيلضى لقصد الرابع ابطال حقه هذاية . تنمة . ما نقل عن الشارع على وجهين شرع واذن بشرع . فالأول كقوله عليه الصلاة والسلام من قاء أوروف . الخ وأنه كثيرا النظر . والثانى كقوله عليه الصلاة والسلام من قتل قتيلًا فله سلبه فليس السلب عندنا للقاتل الا اذا نفلته الا طام ثم قوله عليه الصلاة والسلام من أحياء أرضا ميتة فهي له عند هط شرع . وعند أبى حنيفة اذن بالشرع شلى من مشكلات خواهرزاده . والحاصل كط فى العناية . ان دليلهط قاطبل للتأويل اذ يجوز أن يكون قوله عليه السلام من أحياء أرضا ميتة فهي له اذنا لقوم معينين كقوله عليه الصلاة والسلام من قتل قتيلًا فله سلبه بخلاف دليل الا طام فانه لا يقبل التأويل فكان راجحا أنه أبو السجود ٣ / ٤١٢ - تبين وشلى ٦ / ٣٥ - تكلمة البحر ٨ / ٢٧٩ - كشف ٢٤١ - ٢ / ٢٤٢ - رمز ٢ / ٢١٥ - مسوط ٣ / ١٧ - ١٦ - بدائع ٦ / ١٩٥ - الاختيار ٣ / ١٦٧ - صناية وفتاح الأفكار ١٠ / ٧٠ - بناية ٩ / ٤٢٥ - مجمع ٢ / ٥٥٨ .

وفى الدر المنقى: والأول - أى قول الا طام - المختار فان قاضى خان قدّمه وقد قرر ذلك فى أول كتابه وكذا صنيع المصنف . وهذا لواء ==

.....

== المعنى مسلط فلو ذمها شرط الاذن اتفاقا ولو مستأمنًا فلا يملكه
 أصلا اتفاقا كط في النظم أ هـ ٥٥٨ / ٢ . وفي رد المختار ؛
 وقول الامام هو المختار ولذا قدمه في الخانية والمقتضى كعادتهما
 به أخذ الطحاوى وعليه المتن أ هـ ٣٨٢ / ٥ - مختصر الطحاوى
 . ١٣٤

قوله " أخرجه أبو يوسف رحمه الله في كتابه " الخراج " . أبو عبيد
 في الأموال ٣٤٧ .

قوله " مادي الأرض " ما تقدم ملكه والمرب تنسب البناء الوثيق
 والبئر المحكمة الطي الكثيرة الماء الى مادي أ هـ المصباح ٤٣٦ / ٢
 مخطوط الصحاح ٤٦١ - قاموس ١ / ٣٣٠ .

قوله " البيهقي في سننه من حديث فضيل عن ليث عن طاوس . الخ " .
 وقوله " وروى أيضا من حديث معاوية بن هشام حدثنا سفيان عن
 ابن طاوس . . . الخ " . البيهقي في احياء الموات باب لا يترك
 ذمي يحييه لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم جعلها لمن أحيها
 من المسلمين ١٤٣ / ٦ .

قوله " وهو قوله صلى الله عليه وسلم ليس لعرق ظالم حق " تمام
 الحديث . من سعيد بن زيد عن النبي صلى الله عليه وسلم قال :
 من أحيأ أرضا ميتة فهي له . وليس لعرق ظالم حق " رواه أبو داود
 في الخراج والامارة والفق في احياء الموات ٤٥٤ / ٣ . واللفظ
 له . الترمذي في الأحكام باب ما ذكر في احياء أرض الموات رقمه
 ١٣٧٨ وقال : هذا حديث حسن غريب . البيهقي في احياء
 الموات باب من أحيأ أرضا ميتة ليست لأحد ولا في حق أحد فهي
 له ١٤٢ / ٦ .

قوله " وروى الطحاوى عن محمد بن عبيد الله . الخ " الطحاوى في

=====

٢٤١- مسألة : الغنيمة يقسم بين الجند فى قول أبى حنيفة يعطى للفارس سهطان والمراجل سهم . وفى قول أبى يوسف ومحمد للفارس ثلاثة أسهم والمراجل سهم وهو قول مالك والشافعى ثم فى قول أبى حنيفة ومحمد لا يعطى الا لفارس واحد وفى قول أبى يوسف يعطى لفارسين ولا يعطى لأكثر من ذلك . وقول محمد مثل قول أبى حنيفة . (١)

=====

== السير باب احياء الأرض الميتة ٣/٢٧٠ . البيهقى فى احياء الموت باب قطاع الموت ٦/١٤٤ . الأموال ٣٥٢ - ٣٥٣ . قوله " وروى من ابن من من محمد . الخ " الطحاوى فى السير باب احياء الأرض الميتة ٣/٢٧٠ .

قوله " وظل عليه الصلاة والسلام لا حمى الا لله ورسوله " البخارى فى الجهاد والسير باب أهل الدار بيوتون فيصاب الولدان والذراري بيوتا ليلا لبيته ليلا بيوت ليلا ٣/٢٠٢ - ٢٠٣ أبو داود فى الحجرات والامارة والفقى باب فى الأرض يحميها الا طم أو الرجل ٣/٤٦١ . أبو داود الطيالسي فى احياء الموت وقطاع الأرض وما جاء فى الحمى باب ط جاء فى الحمى ١/٢٧٧ . البيهقى فى احياء الموت باب ط جاء فى الحمى ٦/١٤٦ . الطحاوى فى السير باب احياء الأرض الميتة ٣/٢٦٩ . الأموال ٣٧٢ .

(١) هذه المسألة فى باب الغنائم وقسمتها من كتاب السير . والغنيمة كذا فى القاموس : والغنم بالضم الفى غنم بالكسر غنط بالضم وبالفتح وبالتحريك وغنمة وغنطنا بالضم والفوز بالشئ بلا مشقة أ هـ ١٥٩ / ٤ مختار الصحاح ٤٨٢ - المصباح ٢/٤٥٤ - المغرب ٢/٣٤٦ .

وفى أبى السعود : الغنيمة اسم الطال مأخوذ من الكفرة بالقهر والغلبة والحرب قائمة . والفقى ما أخذ منهم من غير قتال بعد ما تصير الدار دارا لسلام كالخراج والجزية وحكم الأول أن يخص ما قبله

.....

== للخانمين . وحكم الثانى أن يكون للكافة المسلمين ولا يخمس حموى أ هـ ٢/٤٢٥ - بحر ٥/٩٥ - بدائع ٧/١١٧ . والسير بكسر السين وفتح الياء جمع سيرة . وهى : الطريقة فى الأمور وفى الشرع يختص بسير النبى صلى الله عليه وسلم فى مفازيه . هدايه وترجم له الكثير بالجهاد . وهولغة : مصدر جاهد فى سبيل الله . وشرعا : الدماء الى الدين الحق وقتال من لم يقبله كما فى الشمنى أ هـ لباب ٤/١١٤ .

قال فى الرمز : كيفية القسمة للراجل سهم بالاجطاع . وللقسارس سهطان عند أبى حنيفة . وقالا : له ثلاثة أسهم لقول ابن عمر رضى الله عنهما أنه عليه السلام أسهم للفارس ثلاثة أسهم وللراجل سبط . رواه الجطاعة . وبه قالت الثلاثة . وله : قول مجمع بن جارية رضى الله عنه قسمت خير الى أن قال انه عليه الصلاة والسلام أعطى الفارس سهمين والراجل سبط . رواه أحمد وأبو داود . وحديث ابن عمر محمول على التنفيل كط روى أنه عليه السلام أعطى سلمة بن الأكوع سهم الفارس . والراجل رواه أحمد ومسلم بمصناه . ولو كان له أى للفارس فرسان وهو اصل بط قبله أى لا يحل للفارس الا سهطان ولو كان له فرسان أو أكثر . وقال أبو يوسف يسهم لفرسين لأنه عليه السلام أعطى الزبير رضى الله عنه خمسة أسهم . ولهم : أنه عليه السلام لم يسهم يوم خيبر لصاحب الفرس واحد . والصحيح من حكاية الزبير أنه أعطاه أربعة أسهم سبط له وسهطاً له صفة وسهمين لفرسه . رواه أحمد فلا يلزم حجة ولئن صح فهو محمول على التنفيل كط ذكرنا أ هـ ٢٥٠ / ١ تبين ٢٥٤ - ٣/٢٥٥ - بحر ٩٥ - ٥/٩٦ - أبوالسعود ٧/٤٣٢ كشف ٣١١ - ١/٣١٢ - المبسوط ٤١ - ١٠/٤٢ - الأصل ٢/١٧٨ - بدائع ١٢٦ - ٧/١٢٧ - الاختيار ١٢٩ - ١٣٠ / ٤ الخراج ١٩ - ٢٠ - الجوهرة ٢/٣٦٨ - لباب ١٣١ - ١٣٢/٤ - فتح

=====

.....

====
 وحنيفة ٤٩٣ - ٥/٤٩٧ - بنابه ٧١٩ - ٥/٧٢٥ - عمدة الرعاية
 ٢/٣٠٥ - قهستاني ٢/٣١٧ - مجمع ودر منتقى ٦٤٥ - ١/٤٤٦
 در مختار ٣/٣٢٣ - در ١/٢٨٨ .

والمرجح قول أبي حنيفة أن للفارس سهطان . ولا يحطى لسه الا
 سهطان ان كان له فرسان أو أكثر . قال في اللباب : قال الامام
 بهاء الدين في شرحه الصحيح قول أبي حنيفة . واختاره الامام
 البرهاني والنسفي وصدر الشريعة وغيرهم تصحيح . ولا يسهم الا
 لفرس واحد . لأن القتال لا يتحقق الا على فرس واحد . قال
 الاسبيجاني : وهذا قول أبي حنيفة ومحمد . وقال أبو يوسف
 يسهم للفرسين . والصحيح قولهم . وعليه مشي الأئمة المذكورون
 قبله . تصحيح أ هـ ١٣١ - ٤/١٣٢ .

وحند الطلكية . قال الخرشى بعد قوله " وللفرس مثلا فارسه " يعني
 أن الفرس لها سهطان وللفارسها سهم واحد . اما لعظم مؤنسة
 الفرس واما لقوة المنفعة به ولهذا لم يسهم لبغل ونحوه "وان بسفينة"
 مبالغة في الاسهام للفرس والمعنى أن الفرس لها سهطان . ولو
 كانت في السفينة ولصاحبها سهم لأن المقصود من حمل الخيل في
 الجهاد الارهاب للعد ولقوله تعالى " ترهبون به عدو الله وعدوكم"
 ٦. الأنفال . والقتال عليها عند الحاجة اليها ألا ترى أن الغزاة
 لو تركوا خيلهم لأجل المضيق وقتلوا على أرجلهم أنه يسهم للفرس
 سهطان ولصاحبه سهم فلا فرق بين البحر والبرأ هذا الخرش على
 مختصر سيدي خليل ١٤٦ - ٣/١٤٧ - الكافي ١٠٩ - ١/١١٠ .

وحند الشافعية . قال النووي : الغنيمة يبدأ منها بالسلب والمؤمن
 ثم يقسم الباقي خمسة أقسام . ويجعل أربعة أخطسها للفانمين
 فيسوي بينهم في ذلك . ولا يفضل بعضهم الا بشيئين . أحدهما
 النقصان المقتضى للرضح . تفرعاً على الأظهر . أنه من أربعة

=====

٢٤٢- مسألة : ولو أن رجلا له طائتا درهم مكسرة أو ينهرجه فأعطى أربعة

دراهم مما يساوى خمسة مكسره لا يجوز فى قول علطاءنا الثلاثسة

(١)

وجوز فى قول زفر .

==== أخماسها . والثانى . أن الفارس يفضل على الراجل . فيعطى

الفارس ثلاثة أسهم . سهمين لفروسه . وسهم له . ويعطى الراجل

سهم أه روضة الطالبين ٦/٣٨٣ - المجموع ١٦١ - ١٨/١٦٢ .

قوله " لقول ابن عمر رضى الله عنهما . الخ " رواه الجطعة الاالنساي

البخارى فى الجهاد باب سهام الفرس ١٨/٢ . وفى المفازى

باب غزوة خيبر ٧٩/٥ . مسلم فى الجهاد والسير باب كيفية قسمة

الغنيمة بين الحاضرين ٨٢-٨٣/١٢ - أبوداود فى الجهاد باب

فى سبطان الخيل ١٧٢-١٧٣/٣ . الترمذى فى السير باب فى

سهم الخيل رقم ١٥٥٤ . وقال . حديث ابن عمر حديث حسن صحيح

ابن طاجه فى أبواب الجهاد . قصة الغنائم رقم ٢٨٨٣ . الدارمى

فى السير باب فى سهم الخيل ١٤٤/٢ . ابن الجارود فى الجهاد

باب سهم الفارس والراجل ٣٦٤ . الدارقطنى فى السير ١٠٦/٤ .

قوله " قول مجمع بن جارية رضى الله عنه . الخ " رواه أبوداود فى

الجهاد باب فيمن أسهم له سهم ١٧٤-١٧٥/٣ وفى الخراج

والامارة والفئ باب طاجه فى حكم أرض خيبر ٤٢٣/٣ . الدارقطنى

فى السيرة ١٠-١٠٦/٤ . الحاكم ١٣١/٣ .

قوله " روى أنه عليه السلام أعطى سلمة بن الأكوع . الخ " رواه مسلم

فى حديث طويل فى الجهاد والسير باب غزوة ذى قرد وغيرها

١٨٢-١٨٣/١٢ . قال النووى . هذا محمول على أن الزائد على

سهم الراجل كان نفلا وهو عقيق باستحقاق النفل رضى الله عنه

ليدفع صنعه فى هذه الغزوة أه .

قوله " أنه عليه السلام لم يسهم يوم خيبر . الخ " رواه الدارقطنى فى السير

قوله " لأنه عليه السلام أعطى الزبير . الخ " رواه الدارقطنى فى السير ٤١١/٤ .

قوله فى المجموع " النقصان المقتضى للرضخ " قال فى المشرب : رضى له

إذا أعطاه شيئا قليلا . ومنه قوله ط سبط أو أرضا أى نصيبا وأما أوشنطا

يسيرا أه . ١/١٢٠ . قاموس ١/٢٦٩ - مختار الصحاح ٢٤٥ - لمصباح ٧٣٨ .

(١) قال فى المبسوط : وإن أعطى من جنس ماله وكان من الأموال =====

٢٤٣- مسألة : ولو أن رجلاً له طائفة درهم صحاح نقد بيت المال وأعطى خمسة دراهم مكسرة جاز في قول أبي حنيفة وأبي يوسف ولا يجوز في قول محمد وزفر وعليه أن يعطى الفضل ولا اختلاف ذكر في الجامع الكبير . (١)

=====

الربوية فلا معتبر بالقيمة عندنا خلافاً لزفر رحمه الله تعالى . بهانه إذا كان له طائفة درهم نيهجه فأدى منها أربعة دراهم جياداً تبلغ قيمتها خمسة نيهجة لا يجوز عندنا إلا عن أربعة دراهم وعلى قول زفر رحمه الله تعالى يجوز من الكل لأن في القيمة وفاً بالواجب ولا ريب بين الله تعالى وبين المبد ولكننا نقول ليس للجودة قيمة في الأموال الربوية عند مقابلتها بجنسها وأدائها أربعة جياد كأدائها أربعة نيهجة فلا تجزيه إلا عن مثل وزنه أ هـ ٢٠٣ / ٢ - الجامع الكبير ٢٣ - ٢٤ .

قوله " مكسرة " في القاموس : والكسر من الحساب ط لا يبلغ سبط تاماً والنداء القليل . والكسرة بالكسر القطعة من الشيء المكسور كسر كحنب أ هـ ١٣١ / ١٣٢ - ٢ / مصباح ٥٣٣ / ٢ . قوله " نيهجة " النيهج مثل جعفر الردي من الشيء ودرهم بهرج ردي النضة أ هـ المصباح ١٦٤ / ١ - المغرب ٥٣ / ١ وفي النهاية : واللفظة محربة . وقيل هي كلمة هندية أصلها نيهله . وهو الردي فنقلت إلى الفارسية ف قيل نيهره . ثم عربت ف قيل بهرج أ هـ النهاية ١ / ١٦٦ - مجمع بحار الأنوار ٢٣١ / ١ . قوله " جياد " أي من الجودة . في القاموس : الجيد ككيس ضد الردي ج جياد وجيادات وجياهد . وجاد وجود صار جياداً أ هـ ٢٩٧ / ٢ - المصباح ١ / ١١٤ .

(١) قال في الجامع الكبير : ولو أدى خمسة نيهجة أوفلة من طائفتين جياد أجزأت عنه في قول أبي حنيفة وقول يعقوب رضي الله عنهما وقال محمد رضي الله عنه يتصدق بفضل ط بينهما من الجياد أ هـ ٢٣ .

٢٤٤- مسألة : ولو أن رجلا له مائة درهم معجلة خمسة وعشرين درهما

فحال الحول وعنده ألف درهم جاز ذلك كله من زكاة الألف وقال

زفر يجوز تصجيله من الطائتين خاصة ولا يجوز عط استفاد . وهذه

(١)

المسائل الثلاثة في الجامع الكبير .

(١) : في الجامع الكبير : رجل له مائة درهم عجل منها ومط تفيد في سنة

خمس وعشرين درهما فكسب ألفا ثم حال الحول عليه لم يجزئه . ما

عجل . ولو كانت الدراهم عند ما عجل منها مائتين أجزأته الخمسة

والعشرين من الألف . ولو عجل من الألف خمسة وعشرين درهما

ثم ملكت الا درهما ثم كسب مائة ألف قبل الحول أجزأه أ هـ ٢١-٢٢

وفي الميسر : رجل له ألف درهم ومائة درهم حال عليها الحول

الا شهرا فزكى الألف عطا يستفيده فيط يستقبل ثم أفاد أربعين ألفا

وحال عليها الحول فالمعجل يجزئ من زكاة المستفاد وعليه زكاة

الطائفة لأن بط عجل لم ينقطع حكم الحول فقد بقي في ملكه بمحض

النصاب وهو الطائفة ثم المستفاد مضموم الى ما بقي عنده في حكم

الحول بحلة المجانسة فمعد كمال الحول تلزمه الزكاة في الكل

وزكاة أربعين ألف درهم ألف درهم وقد عجلها فانط بقى عليه زكاة

الطائفة درهمان عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ودرهمان ونصف

عند هـ . وعلى قول زفر رحمه الله تعجيل الزكاة انط يجوز من الطل

القائم في ملكه ولا يجوز عط يستفيده فعليه زكاة المستفاد عند كمال

الحول . ونحن نقول لم جعل المستفاد بمنزلة الموجود عنده في

أول الحول في حكم وجوب الزكاة فيه فكذلك يجعل بمنزلة الموجود

عنده في حكم جواز التعجيل فان تم الحول قبل أن يستفيد شيئا ثم

أفاد أربعين ألفا فالمعجل لا يجزئ من زكاتها ويجزئ من زكاة الطائفة

خاصة وهذا غلط لأنه تم الحول وفي ملكه مائة درهم فالمعجل قد تم

خروجه عن ملكه بالوصول الى الفقير فلا تجب عليه الزكاة في الطائفة

أصلا الا أن يكن المعجل يجزئ من زكاة الطائفة . ثم حين استفاد

=====

٢٤٥- مسألة : ولو أن رجلا له مائتا درهم وعشرين مثقال ذهب أو مائتا درهم سود ومائتا درهم بيض فمجل زكاة أحد الطالبين فإن فى رواية الجامع الكبير يكون الزكاة عن الطال الذى حال عليه الحول ان حال الحول على الطالبين منهط وإن حال على احدهم يكون الزكاة عنه خاصة وقال زفر فى نوادر الزكاة ان حال الحول على الطالبين فالذى أدى يكون من الذى أدى خاصة ولا يتحول الى غيره . ولو هلك الطال الذى أدى منه قبل الحول فإن الزكاة تكون من الطال الآخر. (١)

==== أربعين ألفا انعقد الحول على طاله فاذا تم الحول من هذا الوقت كان عليه أن يزكى الكل أ هـ ٣١-٣٢ / ٣ - المبسوط ١٧٧ / ٢ .

(١) فى الجامع الكبير: رجل له مائتا درهم وعشرين مثقالا ذهبا ومجل زكاة الطائتين فهلك قبل الحول وحال الحول على الذهب أجزاء ما مجل من زكاة الذهب . فإن كانت زكاة الذهب أكثر أدى الفضل ولو لم تهلك الطائتان كان ط مجل منها ومن الذهب وأدى ط بقى أ هـ ٢٢ .

وفى المبسوط: رجل له ألف درهم سود وألف درهم بيض فلو كان قبل الحول بشهر زكى خمسة وعشرين درهماً من البيض فهذه المسألة على ثلاث أوجه : أما أن يهلك البيض قبل كمال الحول أو تستحق أو يتم الحول على الطالبين فإن ضاعت البيض قبل الحول وتم الحول على السود يجزئه ما أدى من زكاة السود لأنه انط عجل ط يجب عليه من الزكاة عند كمال الحول وهو زكاة السود . فالمعجل يجزى من ذلك بمنزلة ما لو أدى بعد كمال الحول خمسة وعشرين درهماً بيضا بزكاة السود وهذا لأنم البيض والسود جنس واحد فى حكم الزكاة فلهذا يضم أحدهما الى الآخر فى تكميل النصاب والمعتبر فى الجنس الواحد أصل النية فأما نية التمييز فغير معتبرة فى الجنس الواحد اذا لم يكن مفيداً كمن عليه قضاء أيام من رمضان وصام بعدها ينوى

.....

== القضا يجزئه وان لم يمين فى نيته يوم الخميس والجمعة وهذا
 بخلاف ط اذا كانت له خمس من الابل وأربعون من الغنم فتجبل
 بزكاة الغنم شاة ثم ضاعت الغنم وتم الحول على الابل فان المعجل
 لا يجزئ عن زكاة الابل لأنهم جنسان مختلفان فى حكم الزكاة ولهذا
 لا يضم أحدهما الى الآخر وعند اختلاف الجنس تعتبر نية التمييز
 ولو استحققت البيض قبل كمال الحول لم يجز المعجل عن زكاة السود
 لأنه انط عجل الزكاة من طل الغير فلا يجزئ ذلك عن زكاة طاله وكيف
 يجزئ وهو ضامن لط أدى من البيض الى الفقراء أم هذا انط عجل
 الزكاة من طل نفسه لأن بالهلاك لا يتبين أنه لم يكن ملكا له فيجزئ
 المعجل ط يلزمه عند كمال الحول . ولو حال الحول على الطلحين
 جميعا . ففى رواية هذا الكتاب قال المعجل يكون من زكاة البيض
 حتى اذا هلك البيض بعد كمال الحول فعليه زكاة السود خمسة
 وعشرون درهما . وقال فى الجامع الكبير المعجل يكون بينهما حتى
 اذا هلك البيض فعليه نصف زكاة السود اثنا عشر درهما ونصف درهم
 وجه هذه الرواية أن بعد ط وجبت الزكاة فيهما يجعل الأداء بطريق
 التعجيل كالأداء بعد كمال الحول ولو أدى بعد كمال الحول زكاة
 البيض كان المؤدى ط نواه خاصة فكذلك اذا عجل وهذا لأن المعارضة
 قد تحققت حين وجبت الزكاة فيهما فاعتبرنا نيته فى التمييز فسمى
 ترجيح أحدهما على بقوله صلى الله عليه وسلم ولكل امرئ ما نوى
 بخلاف ط اذا هلك أحدهما قبل كمال الحول لأن هناك لم تتحقق
 المعارضة بينهما فى حكم الزكاة فان الزكاة وجبت فى أحدهما
 دون الأخرى . وجه رواية الجامع لوهى الأصح ط بينا أن السود
 والبيض جنس واحد فى حكم الزكاة فيسقط اعتبار نية التمييز فيهما
 فكأنه قصد عند الأداء تعجيل الزكاة فقط فيجعل المؤدى من الطلحين
 جميعا اذا وجبت الزكاة فيهما وهذا بخلاف الأداء بعد الوجوب
 فانه تفرغ للطل عن حق الفقراء لأن بوجوب الزكاة يصير الطل مشغولا

=====

٢٤٦- مسألة : ولرأى رجل له على غنى ألف درهم فحال عليها الحصول
فوهبها منه قال في الجامع الكبير يضمن الزكاة وقال في نوادر الزكاة
لا يضمن فهذا القول يوافق قول أبي يوسف ذكر قوله في اختلاف
زفر وقال زفر يضمن . (١)

====
بحق الفقهاء فكانت نية الأداء عن زكاة البيض مبيحة من حيث أنه
تصدق به تفريغ البيض من السود بخلاف التسجيل قبل الوجوب فإنه
لا فائدة في نية التمييز هناك وباعتبار هذا المصنف لو أدى زكاة
البيض بعد الوجوب ثم هلك البيض لم يكن المؤدى من السود ولو
سجل قبل الرجوب ثم هلك البيض ثم حول على السود كان المحجل
من زكاة السود . والذي بينا في السود والبيض كذلك الجواب في
الذهب والفضة إذا كانت له مائتا درهم وعشرون مثقالاً من ذهب
سجل زكاة أحد الطرفين أو أدى بعد الوجوب فهي في جميع
الفصول مثل ما سبق أ هـ ٢٣ - ٣/٢٤ .

(١) في الجامع الكبير : رجل له دين على غنى أو مسر حال الحول عليه
ثم وهبه للذي عليه أو تصدق به عليه ينوي من زكاة الدين ومن زكاة
من عنده لم يجزه للفقير عن الدين ولا عن الدين وأجزأه في
المسرح عن الدين خاصة وزكى بقية ماله . ولرهبها ولم ينوشها
والموهوب له فقير لم يكن عليه فيط وهب زكاة . وكذلك رجل تصدق
بمائتي درهم قد حال عليها الحول عنده لا ينوي زكاة ولا غيرها
أ هـ ٢١ . وفي المسوق : وإن كان المدين غنيا فوهب له ماله
بعد وجوب الزكاة قال في الجامع يضمن مقدار الزكاة للفقراء . وقال
في نوادر الزكاة لا يضمن شيئاً لأن وجوب الأداء ينبت على القبض
وهو لم يتبين شيئاً . وفي رواية الجامع قال صار مستهلكاً حق الفقراء
بط صنع فهو كط لو وجهت الزكاة عليه في طل عين فوهبه لغيره وهذا
أصح لأنه بتصرفه يجلس قابضاً حكماً كالمشتري إذا أعتق العبد
المشتري قبل القبض يصير قابضاً أ هـ ٢٠٣ - ٢/٢٠٤ . المسبوط
٣٥ - ٣/٣٦ - بدائع ٢/٤٣ .

٢٤٧- مسألة : ولو أن رجلا بينه وبين آخر شاة حتى يكون بينه وبين ثنيتين

انسانا ثنيتين شاة فان في قول زفر والحسن لا شيء عليه . وقال
أبو يوسف عليه شاة ذكر في اختلاف زفر . (١)

٢٤٨- مسألة : وإذا قال الرجل لله على أن أتصدق غدا بدرهم فتصدق

اليوم أو قال أتصدق على مساكين الكوفة فتصدق على غيرهم يجوز في
قول طائفتي الثلاثة . وقال زفر لا يجوز . (٢)

٢٤٩- مسألة : ولو أن رجلا أوجب على نفسه أن يتصدق بهذا الدرهم == (٣)

(١) المسألة كما ذكرها المصنف من الكتاب المذكور لم أجد لها لكن في

المبسوط : وإذا كان عشر من الابل بين رجل وبين عشرة نفر كل
بشعر بينه وبين أحدهم فعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يجب
عليه شاة . وعلى قول زفر رحمه الله تعالى لا يجب شيء . زفر يقول
كل بحر غير محتتمل للقسمة فلم يجتمع في ملكه نصاب تام . وأبو يوسف
رحمه الله تعالى يقول : لو كان شريكه فيها رجلا واحدا تجب عليه
الزكاة فتحدد الشركاء لا ينقص ملكه ولا يعدم صفة الغنى في حقه
بل هو غنى بملك خمس من الابل فتلزمه الزكاة أهـ ٢ / ١٥٥ .

وفي ذيل الجامع الكبير نقلا عن كتاب الزكاة من الأملاني : هشام عن
محمد رضي الله عنهم في ثنيتين شاة بين أربعين رجلا لرجل واحد
ونصف كل شاة أنه لا زكاة عليه أهـ ٢٣ .

(٢ ، ٣) قال في المبسوط : النذر إما أن يكون بالصدقة أو بالصوم أو بالصلاة

أو الاعتكاف . فنبدأ بالنذر بالصدقة فنقول . إما أن يمين الوقت
بنذره فيقول الله تعالى على أن أتصدق بدرهم غدا أو يمين المكان
فيقول في مكان كذا أو يمين المتصدق عليه فيقول على فلان المسكين
أو يمين الدرهم فيقول لله على أن أتصدق بهذا الدرهم . وفي
الوجه كلها يلزمه التصديق بالمنذور عندنا ويلحقوا بغير ذلك التقيد
حتى لو تصدق به قبل مجيء ذلك الوقت أوفى بغير ذلك المكان أو على

=====

=== على هذا النكير فتصدق به على فقير آخر جاز في قول أبي حنيفة
وأبي يوسف ولا يجوز في قول زفر . وكذلك لو تصدق بدرهم آخر
وقال زفر لا يجوز ألا أن يتصدق بذلك الدرهم على ذلك الفقير .

=== غير ذلك المسكين أو بدرهم غير الذي عينه خرج من موجب نذره وعلى
قول زفر لا يخرج من موجب نذره إلا بالأداء كالتزامه قال لأن في
الفاظ الصداق يعتبر اللفظ ولا يعتبر المعنى ألا ترى أن من قال
لغيره طلق امرأتى للسنة فطلقها لغير السنة لم يقع ولو أمر أن يتصدق
بدرهم على فلان الفقير فتصدق على غيره كان مخالفاً وهذا لأن أمر
الصداق قد تكون خالية من فائدة حميدة فلا يمكن اعتبارها للمعنى
فيها وإنما يعتبر اللفظ فلا يحصل الوفاء إلا بالتصدق على الوجه
الذي التزمه وطاعونا رحمهم الله قالوا ط يوجب المرء على نفسه
معتبراً بما أوجب الله تعالى عليه ألا ترى أن ط لله تعالى من جنسه
واجباً على عباده صح التزامه بالنذر وط ليس لله تعالى من جنسه
واجباً على عباده لا يصح التزامه بالنذر ثم ط أوجب الله تعالى من
التصدق بالطل مضافاً إلى وقت يجوز تعجيله قبل ذلك الوقت كالزكاة
بعد كطل النصاب قبل حلول الحول وصدقة الفطر قبل مجئ يوم
الفطر فكذلك ط يوجب الصداق على نفسه وهذا لأن صحة النذر باعتبار
معنى التربة وذلك في التزام الصدقة لا في تعيين المكان والزمان
والمسكين والدرهم وإنما يعتبر من التعيين ط يكون مفيداً فيط هو
المتصدق لا ط ليس بمفيد ومعنى العبادة في التصديق باعتبار سد
حاجة المحتاج إذا أخرج المتصدق ط يجري فيه الشح والخصنة من ملكه
ابتغاء مرضاة الله تعالى وهذا المعنى حاصل بدو مراعاة تعيين
المكان والزمان وبهذا يتبين الجواب عما اعتمد عليه من اعتبار اللفظ
فإن صحة النذر لم تكن باعتبار اللفظ بل باعتبار معنى التربة كما
بيناً أ هـ ١٢٩ - ١٣٠ / ٣ - الأصل ٢ / ٣٠ .

(١)
مسائل الصوم

(١) الصوم لغة الإمساك مطلقا كط في تاج العروس : صام صوط وصياط بالكسر وصيام إذا أمسك هذا أصل اللغة في الصوم . ومن المجاز صام عن الكلام إذا أمسك عنه وهه فسر قوله تعالى " أنسى نذرت للرحمن صوط " أى صمتا بدليل قوله " فلن أكلم اليوم نسيا " ٢٦ مريم . ومن المجاز صام عن السير إذا أمسك . وقال أبو عبيدة كل ممسك من طعام أو كلام أو سير هو صائم . وصام الفرس صوما قام على غير اعتلاف نقله الجوهري وفي المحكم والأساس . صام الفرس على آربه صوط وصياط إذا لم يعتلف . وقيل الصائم ممن الخيل الظالم الساكن الذى لا يطعم شيئا . قال النابغة الذبياني : خيل صيام وخيل غير صائمة . تحت العجاج وأخرى تملك اللجأ أه ملخصا ٨/٣٧٢ - الصباح ٥/١٩٧٠ - مختار الصباح ٣٧٤ - المصباح ٢/٣٥٢ - المغرب ٢/٢٧٤ - طلبه الطلبه ٢١ .

وشرط : الإمساك من المفطرات حقيقة أو حكما في وقت مخصوص بغية من أهلها أه لباب ١/١٦٢ - الفتح ٣٠٢-٢/٣٢٦ - مجمع ودر مستقى ١/٢٣٠ - در مختار ٢/١١٠ - در ١٩٦-١٩٧ ١ / مراتى الفلاح ٥٢١ - ٥٢٢ - الطائي على الكز ١/٨٠ - الهدية الحلائية ١١٩ - ١٢٠ .

قوله " أو حكما " كمن أكل ناسيا فإنه ممسك حكما أه أبو السعود ١/٤٢٠ - رد المختار ٢/١١٠ . قوله " في وقت مخصوص " وهو اليوم أى من طلوع الفجر الصادق إلى الخروب أه رد المختار ٢/١١٠ - الهدية الحلائية ١١٩ . قوله " من أهلها " احتراز عن الحائض والنفساء والكافرا أه در ٧٨٧ مراتى الفلاح ٥٢٢ .

وكانت فرضيته بعد ما صرفت القبلة الى الكعبة بشهر فى شعبان

٢٥٠- مسألة : رجل ذرعه القئ وهو صائم فان هذه المسألة على وجوه
 إما ان كان مل الفم أو لم يكن مل الفم . وإما ان استنقه متعمداً
 أو تنقياً بغير عمد . ثم ان رجع بنفسه أو ارتجعه غاط اذا كان مل
 الفم فان تنقياً بغير عمد لا ينتقض صومه وان رجع بنفسه فانه لا ينتقض
 صومه في قول أبي يوسف وينتقض في قول محمد . ولو ارتجعه انتقض
 صومه وعليه القضاء ولا كفارة عليه في قولهم جميعاً . وإما اذا استنقه
 عمداً انتقض صومه رجع أو ارتجع أو لم يرجع . وإما اذا كان أقل من
 مل الفم لا ينتقض صومه وكذلك اذا رجع بغير فعله وان ارتجعه (١) =

== على رأس ثمانية عشر شهرا من الهجرة أه فتح باب العناية ٣٨ / ١
 وأتساه : فرض وأوجبوا سنون ومندوب ونفل ومكروه تنزيهاً وتحريماً
 فالأول رمضان وقضائه والكفارات . والواجب المندوب . والسنون
 طشوراء مع التاسع . والمندوب صوم ثلاثة من كل شهر . وينسب
 فيها كونها الأيام البيض . وكل صوم ثبت بالسنة عليه والوعد عليه
 كصوم داود عليه الصلاة والسلام وعلى سائر الأنبياء . والنفل ما
 سوى ذلك مما لم يثبت كراهته . والمكروه تنزيهاً طشوراء مفرداً
 عن التاسع ونحو يوم المهرجان . وتحريم أيام التشريق والعديد
 كذا في فتح القدير أ ه بحر ٢٧٧ / ٢ - تبين ٣١٢ / ٣١٣ / ١
 فتح ٢ / ٣٠٣ - مراقى الفلاح ٢٥٦ - ٢٥٩ - هندية ١٩٤ / ١ .

(١) قوله " ذرعه القئ في المغرب : وذرعه القئ سبق الى فيه وخلفه فخرج
 منه وتعل فشبه من غير تعمد من باب منع أ ه ١٧٤ / ١ - ظموس ٣٣ / ٣
 مختار الصحاح ٢٢١ - المصباح ٢٠٨ / ١ .

قوله " استنقه " في المغرب : ط أكل بقئ قئاً اذا ألتاه . وقياه
 غيره واستنقه وتنقياً تكلف ذلك أ ه ٣٩٧ / ٢ - مختار الصحاح
 ٥٥٨ - المصباح ٥٢٢ / ٢ - النهاية ١٣٠ / ٤ - طلبة الطلبة ٢٣ .
 ===

== فان في قول أبي يوسف لا ينتقض صومه كما لا ينتقض بهارته وفي قول محمد وزفر انتقض صومه ولو كان هو الذي استتق عمدا فان في قول أبي يوسف لا ينتقض صومه . وفي قول محمد وزفر ينتقض صومه . فان ارتجسه فقد روى عن أبي يوسف روايتان في احدهما الروايتين انتقض صومه . وفي الأخرى لا ينتقض . وفي قول زفر ومحمد انتقض صومه قبل أن يرجع .

== قل في الفتح : وجملته أنه إما أن ذرعه القى أو استتق وكسّل منهطاً إما مل الفم أو دونه . والكل إما أن خرج أو طاد أو أعاده فان ذرعه وخرج لا يفطر قل أو كثر لا للاق ط رويها وان طاد بنفسه وهو ذاكر للصوم ان كان مل الفم فسد صومه عند أبي يوسف لأنه شائن شرط حتى انتقضت به الطهارة وقد دخل . وعند محمد لا يفسد . وهو الصحيح لأنه لم توجد صورة الانسار وهو لا يتسلع ولا محناه اذ لا يتخذى به . فأصل أبي يوسف في الحدود والاعانة اعتبار الخروج وهو مل الفم . وأصل محمد فيه الاطادة قل أو كثر وان أطاد فسد بالاتفاق عند أبي يوسف للدخول بعد تحقق الخروج شرط . وعند محمد للصنع وان كان أقل من مل الفم فعاد لم يفسد بالاتفاق وان أعده لم يفسد عند أبي يوسف رحمه الله . وهو المختار . لعدم الخروج شرطا . ويفسد عند محمد لوجود الصنع وان استتق عمدا وخرج ان كان مل الفم فسد صومه بالاجتماع لما رويها ولا يتأتى فيه تفريغ العود والاعادة لأنه أفطر بمجرد القى قبلهط . وان كان أقل من مل فله أفطر عند محمد لا للاق ط رويها ولا يتأتى فيه التفريع أيضا عنده . ولا يفطر عند أبي يوسف وهو المختار عند بعضهم . لكن ظاهر الرواية كقول محمد ذكره في الكافي ثم ان طاد بنفسه لم يفطر عند أبي يوسف فلا يتحقق الدخول لعدم الخروج . وان أطاده فعنه روايتان : في رواية لا يفطر لعدم الخروج وفي رواية يفطر لكثرة الصنع . وزفر مع محمد في أن تليله يفسد الصوم

.....

== جرياً على أصله في انتقاض الطهارة بقليله . . . وهذا كله اذا كان
 القى لبطاط أو طء أو مرة . فان كان بلغط فقير مفسد للصوم
 عند أبي حنيفة ومحمد . خلافا لأبي يوسف اذا طأ ألفم بناء على
 قوله انه ناقض . ويظهر أن قوله هنا أحسن من قولهم بـ بخلاف
 نقض الطهارة . وذلك لأن الاطارات نيك بط يدخل أو بالقى
 صمدا . اما نظرا الى أنه يستلزم عادة دخول شيء أولا باعتباره بل
 ابتداء شرع تفطيره بشيء آخر من غير أن يلحظ فيه تحقق كونه خارجا
 بنفسه أو لاهرا . فلا فرق بين البلغم وغيره حينئذ بخلاف نقض
 الطهارة . ولو استقام مرارا في مجلس مل فيه لزمه القضاء وان كان
 في مجلس أو غدة ثم نصف النهار ثم مشية لا يلزمه . كذا نقل من
 خزنة الأكل أه ٣٣٤ - ٢/٣٣٥ .

وفي الدر المنقى : والحاصل ان المسألة تنفر الى أربعة وحشرين
 لأنه اما ان طء أو استقام وكل اما ان يطأ ألفم أو دونه وكل —
 الأربعة اما أن خرج أو عاد أو أطأه وكل اما ذاكرا لعنوه أولا . ولا
 فخر في الكل على الأصح الا في الاطادة والاستقام بشرط المل مع
 التذكر . لكن صحح القهستاني عدم الفطر باطادة القليل وعود
 الكثير فتنبه وهذا في غير البلغم اما هو فقير مفسد مطلقا خلافا
 لأبي يوسف في الصاعد واستحسنه الكمال وغيره أه ١/٢٤٧ - در مختار
 ١٥١ - ٢/١٥٣ - درر ١/٢٠٦ - مبسوط ٣/٥٦ - بدائع ٢/٩٠
 الاختيار ١/١٣٢ - جوهرة ١/١٧١ - لباب ١/١٦٧ - تبیین
 ٣٢٥ - ١/٣٢٦ - بحر ٢٩٥ - ٢/٢٩٦ - رمز ١/٨٢ - ابوالسعود
 ٤٣٢ - ١/٤٣٣ - كشف ١/١١٩ - منية ٢/٣٣٤ - بنات —
 ٣١٧ - ٣/٣٢٠ - فتح باب المعناية ٣٢٩ - ١/٣٣٢ - قهستاني
 ١/٢٢١ - مجمع ٢٤٢ - ١/٢٤٧ - مراقى الطلاح ٥٤٥ - خانية
 ٢١١ - ١/٢١٢ - هندية ٢٤٣ - ١/٢٠٤ - الحجة ٣٩٣ - ٧٩٤ .

=====

.....

== قوله " لا تلاق ما روينا " أخرج أصحاب السنن الأربعة واللفظ للترمذي عنه عليه الصلاة والسلام من ذكره القى وهو صائم فليس عليه قضاء . ومن استقاء عمدا فليقض . وقال : حديث حسن غريب لا نعرفه من حديث هشام بن حسان عن ابن سيرين . عن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم ألا ممن حديث عيسى بن يونس . وقال البخارى : لا أراه محفوظا لهذا يحنى للخرابة ولا يقدر فى ذلك بعد تصديقه الراوى فانه هو الشاذ المقبول وقد صححه الحاكم وكل على شرط الشيخين وابن حبان ورواه الدارقطنى . وقال : رواه كلهم ثقات . ثم قد تابع عيسى ابن يونس عن هشام بن حسان حفص بن غياث رواه ابن طجسة ورواه الحاكم . وسكت عليه ورواه مالك فى الموطأ موقوفا على ابن عمر ورواه النسائى من حديث الأوزاعى موقوفا على أبي هريرة . وقفه عبدالرزاق على أبي هريرة وعلى أيضا أ هـ الفتح ٢/٣٣٤ - نصب الراية ٤٤٨-٤٤٩/٢ - بنائة ٣١٧-٣١٨/٣ .

قوله " فى الفتح " فأصل أبي يوسف فى العود ولا طاعة اعتبار الخروج وهو ملء الفم " لأن ما دون الفم ليس له حكم الخارج لأنه يمكن ضبطه بخلاف ما مكان له حكم الخارج أ هـ منحة الخالق ٢٩٥ / ٢ وفى رد المختار : قال الحدادى فى السراج مبنى الخلاف أن أبا يوسف يعتبر ملء الفم ومحمدا يعتبر الصنع شمس ملء الفم له حكم الخان وما دونه ليس بخارج لأنه يمكن ضبطه أ هـ ١٥٢ / ٢ - الجوهرة ١ / ١٧١ .

قوله " فان استقاء عمدا " قيد به ليخرج ما اذا استقى ناسيا لصومه فانه لا يفسد به كغيره من المفطرات أ هـ الفتح ٢/٣٣٥ - مجمع ٢/٢٤٢ - عناية ٢/٣٣٥ - بنائة ٣/٣١٩ . وفى اللططاوى على الدر : ان المراد بالعمد تذكر الصوم لا تصمد القى فهو

=====

٢٥١- مسألة : الصائم يقبل ويباشر اذا كان يأمن على نفسه . وروى الحسن ابن زياد عن أبي حنيفة انه كره المباشرة الفاحشة يحتمل أن يمس فرجه فرجها وليس بينهما ثوب . (١)

=== مشن لظ اذا فعل ذلك ناسيا فانه لا يفطر أفاده صاحب البحر
أه ١/٤٥٨ - رد المختار ٢/١٥٢ - البحر ٢/٢٩٥ . امادة
التي ولا استقاء بشرط ملء الفم بوجوب القضاء دون الكفارة . قال في
البحر : أطد القى أوقا عامدا أو ابتلع ط لا يتخذى به ولا يتداوى
به عادة فسد صومه ولزمه القضاء ولا كفارة عليه أه ٢/٢٩٥ تبين
١/٣٢٥ - رد ٢/١٥٢ .

قوله " أشنع أصحاب السنن الأربعة " أبو داود في الصوم باب
الصائم يستقي عامدا ٢/٧٧٦ . الترمذى في الصوم باب ط جاء
فيمن استقاء عمدا رقم ٧٢٠ . وقال : حديث أبي هريرة حديث
حسن قريب أه . ابن طجة في الصوم باب ط جاء في الصائم
يقي ١/٥٣٦ . الطحاوى في الصوم باب الصائم يقي ٢ / ٩٧
البيهقى في الصوم باب من ذرعه القى لم يفطر ومن استقاء أفضل
٤/٢١٩ . الدارقطنى في الصوم باب القبلة للصائم ٢/١٨٤ أحمد
في الصوم باب ط جاء في القى للصائم ١٠/٤٢ . ابن الجارود باب
الصيام ١٤٠ . الحاكم في الصوم ١/٤٢٧ . وقال صحيح على شرط
الشيخين ولم يخرجاه . وأقره الذهبى . طلك في أبواب الصيام
باب الصائم يذرعه القى أو يتقي ١٠٢٦ . وهذا الاسناد رواه الشافعى
في الصيام باب ط ينبغي فصله للصائم وط جاء في القى والعجامة ٧٢٥٦ .

(١) قال في الدر المختار : وكره قبلة ومن ومعاذة ومباشرة فاحشة
ان لم يأمن المفسد وان أمن لا بأس أه .

قوله " وكره قبلة . الخ " جزم في السراج بأن القبلة الفاحشة بأن
يضع شفتيها تكره على الاطلاق أى سواء أمن أو لا قال في النهر

=====

.....

== والمحاينة على التفصيل في المشهور وكذا المباشرة الفاحشة نسي
 ظاهر الرواية ومن محمد كراهتها مطلقا وهو رواية الحسن - أي عن
 الأمام - تيل وهو الصحيح أ ه واختار الكراهة في الفتح وجزم بها
 في الوالولية بلا ذكر خلاف وهي أن يحايتها وهط متجسردان
 ومن فرجه فرجها بل قال في الأخيرة ان هذا مكروه بلا خلاف لأنه
 ينضى الى الجطاع غالبا أ ه وبه علم أن رواية محمد بيان لكون ط في
 ظاهر الرواية من كراهة المباشرة ليس على إطلاقه بل هو معمول على
 غير الفاحشة ولذا قال في الهداية . والمباشرة مثل التقبيل في
 ظاهر الرواية ومن محمد أنه كره المباشرة الفاحشة أ ه وبه ظهر
 أن ط مر عن النهر من اجراء الخلاف في الفاحشة ليس ط ينقض
 ثم رأيت في التتارخانية من المحيط التصريح بط ذكرته من التوفيق
 بين الروايتين وأنه لا فرق بينهما والله الحمد .

قوله " ان لم يأمن المفسد أي الانزال أو الجطاع امداد أ ه رد
 المختار ١٥٤ / ٢ - ط در ١ / ٤٦٠ .

وفي فتح باب العناية : والقبلة والس والمباشرة في ظاهر الرواية
 كره أن يخاف على نفسه الجطاع أو الانزال قيد به لأنه لو لم يخف
 فلا بأس بها وقال محمد يكره القبلة مطلقا لأنها لا تغلو من الفتنة
 يحنى اذا كانت على طريق الشهوة . وله ط في الصحيحين
 من حديث عائشة أنه صلى الله عليه وسلم كان يقبل ويباشر بالمس
 وهو صائم . وفي رواية وهو ط لك لاربه . وروى الدارقطني عن
 أبي سعيد الخدري باسناد جيد أنه صلى الله عليه وسلم رخص
 بالقبلة والحجامة . وروى أبو داود باسناد جيد عن أبي هريرة
 أنه صلى الله عليه وسلم سأله رجل عن المباشرة للصائم فرخص له
 وأما آخر فتناه فاذا الذي رخص له شيخ والذي نهاه شاب " أ ه
 ١ / ٣٣٣ - قهستاني ١ / ٢٢٢ - المبسوط ٥٨ - ٣ / ٥ - الأصل
 =====

.....

== ١٩٥-١٩٦-٢/٢٣٥ - تحفة ٧٧٦-٧٧٨-١/١٧٧٨ - بدائع ١٠٦-١٠٧-٢/

الاختيار ١٣٤/١ - جوهرة ١٧٠/١ - لباب ١٦٦/١ - تبيين

٣٢٤/١ - بحر ٢٩٣/٢ - رمز ١٨٤/١ - ابوالسعود ٧٤٣٧ كشف

١٢٠/١ - منابة وفتح ٣٣١-٣٣٢/٢ - بناءه ٣١٣-٣١٤/٣ - مجمع

ودر منتقى ٢٤٧/١ - درر ٢٠٨/١ - مراقى الفلاح ٥٦٠ - خانيه

٢٠٥/١ - هندية ٢٠٠/١ - اطلا السنن ١١٧-١١٨/٩٠

قوله " في فتح باب العناية وكذا الجمع " وقال محمد يكره القبلة
ملكت " أن التقبيل الفاحش . قال في عمدة القاري : والتقبيل
الفاحش مكروه وهو أن يعض شفتيها قاله محمد أه ٩/٦٩ . وفي
البحر : والتقبيل الفاحش كالمباشرة الفاحشة وهو أن يعض شفتيها
وكذا في منارج الدراية أه ٢/٢٩٣ . ولم ير محمد بالقبلة للصائم
بأسا ان كان يملك نفسه كط جاء في موطئه : قال محمد لا بأس
بالقبلة للصائم اذا ملك نفسه من الجطع وان خاف أن لا يملك نفسه
فالكف أفضل وهو قول أبي حنيفة والعمامة قبلنا أه ١٢٥ . الأصل
١٩٥-٢/٢٣٥ - معاني الآثار ٩٥/٢ . اذا قول محمد في القبلة
كقول أبي حنيفة وأبي يوسف . أط المباشرة مثل التقبيل في ظاهر
الرواية خلافا لمحمد .

المباشرة : مفاعلة . وهي التلامسة . وأصله من لمس بشرة الرجل
بشرة المرأة . وقد ترد بمعنى الوطء في الفرج وخارجا منه . وليس
المراد به هنا الجطع أه عمدة القاري ٩/٦٧ - النهاية ١٢٩ /١
قوله " وببإشتر " من عطف العام على الخاص لأن المباشرة أعم من
التقبيل . والمراد بالمباشرة غير الجطع كط ذكرناه .

قوله " لا ره " بكسر الهمزة وسكن الراء بعدها الباء الموحدة وهو
الحضو . وقال النووي : روى هذه اللفظة بكسر الهمزة وسكان الراء
وفتح الهمزة والراء ومعناها بالكسر الحاجة . وكذا بالفتح . ولكنه

=====

.....

== أيضا يدللق على العضو . ويقال لقلان ارب وارية وطرية : أى حاجة
ومعنى كلامها أنه ينبغي لكم الاحتراز من القبلة . ولا تتوهموا
بأنفسكم مثله فى استباحتها لأنه يملك نفسه وبأمن الوقوع فيط يتولد
منه الانزال . وأنتم لا تملكون ذلك وطريقكم الانفكاك منها
أحمد القارى ٩/٦٨ - بنائة ٣/٣١١ - النووى على
مسلم ٧/٢١٦ - النهاية ١/٣٦ .

قوله " ولهط ط فى الصحيحين من حديث طائفة ... الخ " رواه الجططة الا النسائى . البخارى فى الصوم باب المباشرة
للصائم ٢/٢٣٣ - مسلم فى الصوم باب بيان أن القبلة فى الصوم
ليست محرمة على من لم تحرك شهوته ٧/٢١٧ . أبوداود فى
الصوم باب القبلة للصائم ٧٧٨-٧٧٩/٢ . الترمذى فى الصوم
باب ط جاء فى مباشرة الصائم رقم ٧٢٩ . وقال : هذا حديث
حسن صحيح . ابن طجة فى الصوم باب ط جاء فى القبلة للصائم
١/٥٣٨ . الطحاوى فى الصوم باب القبلة للصائم ٢/٩٢ . البيهقى
فى الصوم باب اباحة القبلة ٤/٢٣٣ . الدارقطنى فى الصوم
باب القبلة للصائم ٢/١٨١ . الشافعى فى الصوم باب ط جاء
فى تقبيل الرجل زوجته وهو صائم ٦/٢٦١ . ابن الجارود ١٤١ .
قوله " وروى الدارقطنى عن أبى سعيد الخدرى ... الخ " الدارقطنى
فى الصوم باب القبلة للصائم ٢/١٨٣ .

قوله " وروى أبوداود فى الصوم باب كراهيته للشاب ٢/٧٨٠-٧٨١ .
البيهقى فى الصوم باب كراهية القبلة لمن حركت القبلة شهوته
٢٣١ / ٤ . أحمد فى الزوائد فى الصوم باب ط جاء فى
القبلة للصائم ١٠/٦٠ .

٢٥٢- مسألة : رجل أكل أو شرب أو جامع ناسيا فان فى قول مالك
 وابن أبى ليلى ينتقض صومه . وفى قول عطاءنا الثلاثة لا ينتقض
 صومه ^(١) فلو أنه تذكر بعد ما خالطها فانتزع من ساعته أو جامع
 قبل الموع الفجر فطلع الفجر من ساعته فان فى قول زفر صومه
 منتقض فى المسألتين جميعا . وعليه القضاء وقال محمد صومه تام
 فى المسألتين جميعا وهو قول أبى يوسف الذى روى عنه الحسن
 ابن زياد وقال أبو يوسف فى رواية محمد فى حال النسيان = = =

“(١) قال فى فتح باب القناية : أو أقطر ناسيا أى لا يقضى ان أفطر
 ناسيا باكل أو بشرب أو جماع وهو قول الشافعى . وقال مالك عليه
 القضاء دون الكفارة . وقال الأوزاعى والليث يجب القضاء فى الجماع
 دون الأكل والشرب . وقال أحمد يجب القضاء والكفارة فى الجماع
 ولا شئ فى الأكل والشرب . لنا : ما رواه الشيخان وغيرهما من
 قوله صلى الله عليه وسلم من نسي وهو صائم فأكل أو شرب فليصم
 صومه فانما أطعمه الله وسقاه . وما روى ابن حبان وابن خزيمة
 فى صحيحهما . والحاكم وقال صحيح على شرط مسلم من حديث
 أبى هريرة أن النبى صلى الله عليه وسلم قال من أشر فى رمضان
 ناسيا فلا قضاء عليه ولا كفارة . وروى ابن حبان فى صحيحه
 والدارقطنى فى سننه أن رجلا سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وقال انى كنت صائم فأكلت وشربت ناسيا فقال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم أتم صومك فان الله أطعمك وسقاه وزاد الدارقطنى فى
 لفظه ولا قضاء عليك . وفى لفظ . اذا أكل الصائم ناسيا أو شرب
 ناسيا فاذا هو رزق ساقه الله اليه فلا قضاء عليه . وقال اسناده
 صحيح . واذا ثبت هذا فى الأكل والشرب ثبت فى الوطاع دلالة
 للاستواء بين الكل فى قيام الصوم بالكف عن الكل مع أنه دونهما فى
 المناقضة والنسيان يغلب فى الصوم لأنه ليس له حالة مذكرة أنه فيه

=== صومه تام . وفى حال الذى طلع الفجر صومه منتقض . (٢)

=== بخلاف الصلاة فان لها هيئة مذكرة أنه فيها فلا يخلب النسيان فيها فلا تلحق به فيبقى على خلاف القياس . ولا فرق بين الفرض والنفل لأن النص لم يفصل ومن سفيان أنه اذا أكل أو شرب ناسيا لم يفطر وإن جامع ناسيا أفطر . ووجهه أن الجوع ليس محظوظاً لأن زمان الصوم زמן الأكل والشرب عادة فيبتلى فيه المرء بالنسيان جرياً على مقتضى الحادة وليس وقت الجوع طاعة فقل أن يبتلى فيه فافترقاً وجوابه ما قد مناه أهـ ١/٢٢ . مسوط ٦٥-٦٦/٣ - الأصل ٢/٢٠١ - تحفة ١/٢٣٥ - بدائع ١/٩٠ - الاختيار ١٣٣/٧ جوهره ١/١٦٩ - لباب ١/١٦٥ - تبين ١/٣٢٢ - بحر ٢/٢٩١ - رمز ١/٨٢ - كشف ١/١١٨ - أبو السحود ١/٤٣٠-٤٢٩ - عناية وفتح ٢/٣٢٨-٣٢٧ - بناية ٣٠٠-٣٠٢ مجمع ودر منتقى ١/٢٤٤ - درمختار ١٣٢-١٣٣/٢ - درر ١/٢٠١ - مراقى الفلاح ٥٤٢ - خانية ١/٢٠٧ - هندية ١/٢٠٢ - اعلا السنن ٩/١١٤ - نصب الراية ٢/٤٤٥ - درر ١/٤٤٩ - الجامع الصغير مع شرحه ١١١ - الحجة ٣٩١ - ١/٣٩٥ .

وفى منحة الخالق عند قوله " لحدث الجطعة " قال فى النهر الأولى الاستدلال بما أخرجه الحاكم وقال صحيح على شرط مسلم وغيره من حديث أبى هريرة رضى الله عنه أنه عليه الصلاة والسلام قال من أفطر فى رمضان ناسيا فلا قضاء عليه ولا كفارة لجواز أن يراد بالصوم اللغو لأنّه بتقدير فطره يلزمه الامساك تشبهاً به يستغنى عن قولهم اذا ثبت هذا فى الأكل والشرب ثبت فى الجوع دلالة اذ لفظ أفطر يحتمل اذا كان بالجوع أيضاً أهـ ٢/٢٩١ .

وفى الطلعية : قال الباجى فى المنتقى : فأما اذا أفطر نسياناً فانه يفسد صومه ويكون عليه قضاؤه . والدليل على صحة ما نقلناه أن ما يفسد الصوم بعد ما طلى وجهه العمد فانه يفسد بعده على وجه النسيان كالنية وهذا اذا كان بأكل فاذا كان بجوع فالذى عليه جمهور أصحابنا أنه لا كفارة عليه وقال ابن الطاجشون وابن نافع من مالك عليه الكفارة والكلام فيه كاللزام فى الاكراه أهـ ٢/٦٥ - بن أبى ليلى مع مالك كذا فى البناية ٣/٣٠٢ - النيل ٤/٢٠٧ .

(٢) فى البدائع : ولو كان يأكل أو يشرب ناسيا ثم تذكر فالتقى ===

.....

== اللقمة أو قلع الطاء أو كان يتسحر فطلع الفجر وهو يشرب الماء
فقلعه أو يأكل فألقى اللقمة فصومه تام لعدم الأكل والشرب بعد
التذكر والطلع . ولو كان يجامع مرأته في النهار ناسيا لصومه
فتذكر فنزع من ساعته أو كان يجامع في الليل فطلع الفجر وهو مخالط
فنزع من ساعته فصومه تام وقال زفر فسد صومه وعليه القضاء . وجه
قوله ان جزءاً من الجطاع حصل بعد طلع الفجر والتذكر وأنه يكفى
لفساد الصوم لوجود المضادة له وإن قل . ولنا أن الموجود منه
بعد الطلع والتذكر هو النزع والنزع ترك الجطاع وترك الشيء لا يكون
محصلاً له بل يكون اشتغالا بضده فلم يوجد منه الجطاع بعد الطلع
والتذكر رأساً فلا يفسد صومه ولهذا لم يفسد في الأكل والشرب
كذا في الجطاع وهذا اذا نزع بعد ط تذكر أو بعد ط طلع الفجر
فأط اذا لم ينزع وبقي فعلية القضاء ولا كفارة عليه في ظاهر الرواية
وروي عن أبي يوسف أنه فرق بين الطلع والتذكر فقال في الطلع عليه
الكفارة وفي التذكر لا كفارة عليه . وقال الشافعي عليه القضاء
والكفارة فيهما جميعاً . وجه قوله أنه وجد الجطاع في نهار رمضان
متعمداً لوجوده بعد طلع الفجر والتذكر فيوجب القضاء والكفارة
وجه رواية أبي يوسف وهو الفرق بين الطلع والتذكر ان في الطلع
ابتداء الجطاع كان عمداً والجطاع جطاع واحد بابتدائه وانتهائه
والجطاع الحمد يوجب الكفارة وأط في التذكر فابتداء الجطاع كان
ناسياً وجطاع الناس لا يوجب فساد الصوم فضلاً عن وجوب الكفارة
وجه ظاهر الرواية أن الكفارة انما تجب بافساد الصوم وفساد الصوم
يكون بعد وجوده وبقيته في الجطاع يمنع وجود الصوم فإذا امتنع
وجوده استحال الافساد فلا تجب الكفارة ووجوب القضاء لانعدام
صومه اليوم لا لافساده بعد وجوده ولأن هذا جطاع لم يتعلق بابتدائه
وجوب الكفارة فلا يتعلق بالبقاء عليه لأن الكل فعل واحد وله شبهة
الاتحاد وهذه الكفارة لا تجب مع الشبهة لط تذكره أهـ ٩١ - ٩٢ / ٢

=====

.....

=== مرسوك ١٤٠-١٤١/٣ - جوهرة ١٧٠/١ - تبين ١/٣٤٤ - بحر ١/٣٤٤
 ٢/٢٩٢ - فتح ٢/٣٢٨ - مجمع ١/٢٤٤ - أبو السعود
 ١/٤٣٠ - مراقى الفلاح ٥٤٢ - در مختار ١٣٥-١٣٦/٢.

قيد المصنف بقوله " أكل أو شرب أو جامع ناسيا " قال الطحاوى على
 مراقى الفلاح : وقيد بالناس للاحتراز عن المخلئ وهو الذاكر
 للصوم غير القاصد المفطر بأن لم يقصد الأكل ولا الشرب بل قصد
 الضخمة أو اغتبار طعم المأكول فسبق شئ منه الى جوفه أو باشر
 مباشرة فاحشة فتوالت حشفته يفسد والمكره والنائم كالمخلئ كذا
 فى شرح السيد أه ٥٤٢ - أبو السعود ١/٤٢٩ - ح عبد الحليم
 ١/١٤٣ - جوهرة ١٦٩/١ - بحر ٢/٢٩٢ - هندية ١/٢٠٢
 وفى الجوهرة : وقيد بقوله " فان أكل الصائم " اذ لو أكل قبل
 أن ينوى الصوم ناسيا ثم نوى الصوم لم يجزه أه ١/١٦٩ - شرنبلالية
 ١/٢٠١ - منحة الخالق ٢/٢٩٢ .

قوله " لنا ط رواه الشيخان وغيرهط . . الخ " رواه الجماعة الا
 النسائي . البخارى فى الصوم باب اذا أكل أو شرب ناسيا
 ٢/٢٣٤ - مسلم فى الصوم باب أكل الناس وشربه وجطعه لا يفطر
 ٩/٣٥ . أبو داود فى الصوم باب من أكل ناسيا ٧٨٩-٧٩٠/٢
 الترمذى فى الصوم باب الصائم يأكل ويشرب ناسيا رقم ٧٢١ . وقال
 حديث أبى هريرة حديث حسن صحيح . ابن طجة فى الصوم باب
 ط جاء فيمن أفطر ناسيا ١/٥٣٥ - الدارقطنى فى الصوم ١٧٨ -
 ٢/١٧٩ - أحمد فى الصوم باب من أكل أو شرب ناسيا أو متأولا
 ١٠/٦١ - ابن الجارود فى الصوم ١٤١ . البيهقى فى الصوم
 باب من أكل أو شرب ناسيا فليتم صومه ولا قضاء عليه ٤/٢٢٩ .

قوله " وط روى ابن حبان وابن خزيمة فى صحيحهط والحاكم . . الخ "
 الحاكم فى الصوم ١/٤٣٠ . وقال : هذا حديث صحيح على شرط

=====

٢٥٣- مسألة : رجل تضرع فدخل الماء حلقه وهو ذاكر لصومه نصومه
 منتقض في قول علطانا . وقال ابن أبي ليلى ان كان الوضوء لصلاة
 مكتوبة لا ينتقض صومه وان كان للتطوع فصومه منتقض . وقال الشافعي
 صومه تام ولم يفصل بين الفريضة والتطوع . وقال بعضهم ان تضرع
 ثلاث مرات فدخل حلقة لم ينتقض صومه وان كان أكثر من الثلاث
 انتقض صومه . (١)

==== مسلم ولم يخرجنا بهذه السياقة . البيهقي في الصوم باب من
 أكل أو شرب ناسيا فليتم صومه ولا قضاء عليه ٤/٢٢ . الدارقطني
 في الصوم باب الشهادة على رؤية الهلال ٢/١٧٨ .

قوله " وروى ابن حبان في صحيحه والدارقطني في سننه . . . الخ "
 الدارقطني في الصوم باب الشهادة على رؤية الهلال ١٧٩ / ٢ .
 وقوله " وفي لفظ " اذا أكل الصائم ناسيا . . . الخ " ١٧٨ / ٢
 البيهقي في الصوم باب من أكل أو شرب ناسيا فليتم صومه ولا قضاء عليه
 ٤/٢٢٩ .

(١) قال في البدائع: ولو تضرع أو استنشق فسبق الماء حلقه ودخل
 جوفه فان لم يكن ذاكرًا لصومه لا يفسد لأنه لو شرب لم يفسد فهذا
 أولى . وان كان ذاكرًا فسد صومه عندنا . وقال ابن أبي ليلى
 ان كان وضوءه للصلاة المكتوبة لم يفسد وان كان للتطوع نسد . وقال
 الشافعي لا يفسد أبهط كان . وقال بعضهم ان تضرع ثلاث
 مرات فسبق الماء حلقه لم يفسد وان زاد على الثلاث فسد . وجهه
 قول ابن أبي ليلى : أن الوضوء للصلاة المكتوبة فرض فكان المضضة
 ولا استنشاق من ضرورات اكمال الفرض فكان الخطأ فيهما مذكرا بخلاف
 صلاة التطوع . وجه قول من فرق بين الثلاث وما زاد عليه أن السنة
 فيهما الثلاث فكان الخطأ فيهما من ضرورات اقامة السنة فكان عفو
 وأما الزيادة على الثلاث فمن باب الاعتداء على ما قال النبي صلى

.....

== الله عليه وسلم فمن زاد أو نقص فقد تعدى وظلم فلم يحذر في نفسه
والكلام مع الشافعي على نحو ما ذكرنا في الاكراه يهبط ما ذكرنا أن
الماء لا يسبق الحلق في المضمضة والاستنشاق عادة الا عند
المبالغة فيهما والمبالغة مكروهة في حق الصائم . قال النيسابوري
صلى الله عليه وسلم للقيط بن صبرة بالغ في المضمضة والاستنشاق
الا أن تكون صائما . فكان في المبالغة متعبا فلم يحذر بخلاف
الناس أ هـ ٢/٩١ - تحفة ١١/٧٦٦ - مسود ٣/٦٧٦ - الأصل
١ ٢٠٢٣٧ - ٢/٢٣٧ - اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى ١٣٥ - فتح
باب الحناية ١/٣٣٤ - قهستاني ١/٢١٩ .

ومند الشافعية . قال النووي : اتفق أصحابنا ونصوص الشافعي
رضي الله عنه على أنه يستحب للصائم المضمضة والاستنشاق في
وضوئه . كط يستحبان لغيره لكن تكره المبالغة فيهما لط سبق
في باب الوضوء . فلو سبق الماء فحاصل الخلاف في المضمضة
والاستنشاق اذا وصل الماء منهط جوفه أو دماغه ثلاثة أقوال :
أصحابنا من أصحابنا بالغ أفطر ولا فلا . والثاني : يفطر
مطلقا . والثالث : لا يفطر مطلقا . والخلاف فيمن هو ذاكر
للصوم عالم بالتحريم . فان كان ناسيا أو جاهلا لم يبطل بلا خلاف
كط سبق أ هـ المجموع ٦/٢٨٩ - الروضة ٢/٣٦٠ - حاشية
الجمال على شرح المنهج ٣٢٠ - ٢/٣٢١ .

قوله " قال النبي صلى الله عليه وسلم فمن زاد أو نقص . . . الخ "
أول الحديث : عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رجلا أتى
النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله كيف الطهور؟ فدمعا
بماء في اناء ففسل كفيه ثلاثا . ثم غسل وجهه ثلاثا . ثم فسل
ذراعيه ثلاثا . ثم مسح برأسه فأدخل أصبعيه السباحتين في
أذنيه ومسح بإبهاميه على ظاهر أذنيه وبالسباحتين باطن أذنيه

=====

.....

=== ثم غسل رجليه ثلاثا ثلاثا . ثم قال : هكذا الوضوء فمن زاد على هذا أو نقص فقد أساء وظلم . أو ظلم وأسأ " رواه أبو داود في الطهارة باب الوضوء ثلاثا ثلاثا ١/٩٤ واللفظ له . النسائي في الطهارة باب الاعتداء في الوضوء ١/٧٥ مختصرا . ولفظه " فقد أساء وتعدى وظلم " . ابن طجة في الطهارة باب ط جاء في القعد في الوضوء وكراهية التعدى فيه ١/١٤٦ مختصرا ولفظه " فقد أساء أو تعدى أو ظلم " . أحمد في أبواب الوضوء باب الوضوء مرة ومرتين وثلاثا وكراهة الزيادة ٢/٥٠ مختصرا اللحاوي في الطهارة باب فرض الرجلين في وضوء الصلاة ٧٦ / ١ ابن أبي شيبة في الوضوء . كم هو مرة ١/١٤ مختصرا . ابن الجارود في باب فرض الوضوء . صفة وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم وصفة ط أمر به ٣٥-٣٦ - البيهقي في الطهارة باب كراهية الزيادة على الثلاث ١/٧٩ من طريقين . ابن خزيمة في جماع أبواب الوضوء وسننه باب التغليب في غسل أعضاء الوضوء أكثر من ثلاث مرات والدليل على أن فاعله مسيء ظالم أو متعد ظالم ١/٨٩ قوله " قال النبي صلى الله عليه وسلم للقيط بن صبرة . . . السخ " أول الحديث : عن عاصم بن لقيط بن صبرة . من أبيه لقيط بن صبرة قال . قال رسول الله بالغ في الاستنشاق إلا أن تكون صائطا " رواه أبو داود في الصوم باب الصائم يصب عليه الماء من العسل ويبالغ في الاستنشاق ٧٦٩ - ٢/٧٢٠ مختصرا واللفظ له . وفي الطهارة باب الاستنشاق ٩٧ - ١/١٠٠ ملولا . الترمذي في الصوم باب ط جاء في الصوم في كراهية مبالغة الاستنشاق للصائم رقم ٧٨٨ . وقال : هذا حديث حسن صحيح . النسائي في الطهارة باب المبالغة في الاستنشاق ١/٥٧ - ابن طجة في الطهارة باب المبالغة في الاستنشاق والاستنشاق ١/١٤٢ مختصرا ابن خزيمة جلع أبواب الوضوء ر ننه باب الأمر بالمبالغة في الاستنشاق إذا كان المتوضئ مفطرا غير صائم ١/٧٨ . البيهقي في الصوم باب الصائم يعض ويستنشق فيرقق ولا يبالغ ٤/٢٦ - الحاكم في الطهارة ١٤٧-١/١٤٨ . وقال : هذا حديث صحيح ولم يخرجاه .

٢٥٤- مسألة : اذا اكتحل الصائم لا يضره . وقال ابن أبي ليلى :
لا يجوز له أن يكتحل . وقال ابراهيم النخعى : ان كان ذلك
من الكحل الذى يوجد طعمه فى حلقه لا يجوز له أن يكتحل وان كان
لا يوجد طعمه فلا بأس . (١)

(١) قال فى البدائع : ولو اكتحل الصائم لم يفسد وان وجد طعمه
فى حلقه عند عامة الملطاء . وقال ابن أبي ليلى يفسد . وجهه
قوله أنه لم يجد طعمه فى حلقه فقد وصل الى جوفه أهـ ٢ / ٩٣
تحفه ١ / ٧٦٩ - مبسوط ٣ / ٦٧ - الأصل ٢ / ٢٤٤ - ٢ / ٢٤٤
الجامع الصغير مع النافع الكبير ١١٧ - مختصر الحاوى ٥٦ - اختلاف
أبى حنيفة وابن أبي ليلى ١٣١ - الاختيار ١ / ١٢٣ - جوهرة
١ / ١٧٠ - لباب ١ / ١٦٥ - تبين ١ / ٣٣١ - بحر ٢ / ٣٠٢
رمز ١ / ٨٤ - أبوالسعود ١ / ٤٣٦ - كشف ١ / ١٢٠ - غناية
ونتح ٣٤٥ - ٢ / ٣٤٧ - بناءه ٣ / ٣٤٤ - فتح باب العناية
١ / ٣٣٤ - قهستانى ٢٢٢ - ١ / ٢٢٣ - مجمع ودر منتقى
١ / ٢٤٧ - در مختار ١٥٤ - ٢ / ١٥٥ - در ١ / ٢٠١ - راقى
القلج ٥٦١ - خانية ١ / ٢٠٥ - هندية ١ / ١٩٩ .

هذا اذا لم يقصد الزينة فان قصدها كره . ولا فرق بين أن
يكون مفترا أو صائط . تبين أهـ هندية ١ / ١٩٩ - تبين
١ / ٣٣١ - بحر ٢ / ٣٠٢ - أبوالسعود ١ / ٤٣٦ - غناية
٢ / ٢٤٧ - بناءه ٣ / ٣٤٤ - مجمع ودر منتقى ١ / ٢٤٧ - در مختار
٢ / ١٥٥ . وفى رد المختار بعد قوله " اذا لم يقصد الزينة " اعلم أنه لا تلازم بين قصد الجمال وقصد الزينة . فالتصد الأول لدفع
الشين وقامة طبه الوقار والظهار النعمة شكرا لا فخرا وهو أثر
أدب النفس وشهامتها . والثانى أثر ضعفها وقالبوا بالخضاب وردت
السفة ولم يكن لقصد الزينة ثم بعد ذلك ان حصلت زينة فقد حطت
فى ضمن قصد مطلوب فلا يضر اذا لم يكن ملتفتا اليه فتح . ولهذا

.....

== قال في الولوالجية لبس الثياب الجميلة مباح اذا كان لا يتكبر
لأن التكبر حرام وتفسيره أن يكون معها كط كان قبلها بحرأ هـ
٢/١٥٥ - طدر ١/٤٦٠ - ط مراقى الفلاح ٥٦١ - فتوح
٢/٣٤٧ - بحر ٢/٣٠٢ - شلى على التبيين ١/٣٣١ - وفي
فتح باب الحناية : ولا يكره استعطال الكحل للصائم لط روى ابن
من حديث عائشة أنه صلى الله عليه وسلم اکتحل وهو صائم " وكذا
رواه أبوداود والدارقطنى . ولأن أنسا كان يكتحل وهو صائم
متفق عليه أ هـ ١/٣٤٤ .

ولأنه ليس بين العين والدماغ مسلك والدماغ يخزن بالترشيح
كالعرق والداخل من المسام لا ينافيه ولأن ط يجده في حلقه
أثر الكحل لا عينه فلا يضره كمن ذاق الدواء ووجد طعمه في حلقه
اذ لا يمكن الامتناع عنه فصار كالغبار والدخان ولئن كان عينه فهو
من قبيل المسام الذى هو خلل البدن فلا يضره لأن الضرر انما
هو الداخل من المنافذ ولهذا اتفقوا على أن من اغتسل فوجد
برد الطء في باطنه لا يفطراً هـ أبو السعود ١/٤٧١ - تبیین
٣٢٣-١/٣٢٤ - بحر ٢/٢٩٣ - مبسوط ٣/٦٧ - بدائع
٢/٩٣ - عناية وفتح ٢/٣٣٠ - بناءة ٣٠٧-٣/٣٠٨ - مجمع
١/٢٤٤ - قهستانى ٢٢٢ - ١/٢٢٣ - ر مراقى الفلاح ٥٤٣
رد المختار ٢/١٣٤ .

قوله " وقال ابن أبى لیلی لا يجوز له أن يكتحل وقال ابراهيم النخعی
... الخ " وفي المبسوط ٣/٦٧ ولا كتحال لا يضر الصائم وان وجد
طعمه في حلقه وكان ابراهيم النخعی يكره للصائم أن يكتحل وابن أبى
كان يقول ان وجد طعمه في حلقه فطره لوصول الكحل الى باطنه
أ هـ . وفي اختلاف أبى حنيفة وابن أبى لیلی : قال أبو يوسف
رضى الله عنه : واذا اکتحل الرجل في شهر رمضان أو غير رمضان
وهو صائم . فان أبا حنيفة رضى الله عنه كان يقول : لا بأس بذلك
=====

.....

=== به تأخذ وكان ابن أبي ليلى يكره ذلك ويكره أن يدهن شاربـه
 بدهن يجد طعمه وهو صائم أ هـ ١٣١ - لكن في عدة القارى
 وغيره عند ابن أبي ليلى أن الكحل يبطل الصوم . قال في العدة
 وأم حكم المسألة . فقد اختلفوا في الكحل للصائم . فلم ير الشافعى
 به بأسا سوا . وجد طعم الكحل في الحلق أم لا . واختلف قول
 مالك فيه في الجواز والكراهة . قال في المدونة : يفطر ط وصل
 الى الحلق من العين . وقال أبو مصعب : لا يفطر . وذهب
 الثوري وابن المبارك وأحمد وإسحاق الى كراهة الكحل للصائم
 وحكى من أحمد أنه اذا وجد طعمه في الحلق أفطر . ومن عطاء
 والحسن البصرى والنخعى والأوزاعى وأبى حنيفة وأبى ثور : يجوز
 بلا كراهة . وأنه لا يفطر به سوا . وجد طعمه أم لا . وحكى
 ابن المنذر عن سليمان التميمى ومنصور بن المعتمر وابن شبرمة
 وابن أبي ليلى أنهم قالوا : يبطل صومه . وقال ابن قتادة : يجوز
 بالائتماد ويكره بالصبر . وفى سنن أبى داود عن الأعمش قال :
 ط رأيت أحدا من أصحابنا يكره الكحل للصائم أ هـ ١/٧٦ - البناية
 ٣٠٧-٣٤٤/٣ - المجموع للنووى ٦/٣١٦ - الفتح الربانى
 للسلطانى ١٠/٥٠ - نيل الأوطار ٤/٢٠٥ .

يتبين ط تقدم : أن جمهور الفقهاء قالوا ان الكحل لا يفسد
 الصوم ومخالفهم ابن شبرمة وابن أبي ليلى فقالا أن الكحل يفسد
 الصوم .

وفى نيل الأوطار : واستدل ابن شبرمة وابن أبي ليلى بط أخرجه
 البخارى تحليقا ووصله البيهقى والدارقطنى وابن أبى شعبة من
 حديث ابن عباس بلفظ الفطر ط دخل والوضوء ط نحن " . قال
 اذا وجد طعمه فقد دخل . ويجاب بأن فى اسناده : الفضل
 ابن المختار وهو ضعيف جدا . وفيه أيضا شعبة مولى ابن عباس وهو

=====

.....

== ضعيف . وقال ابن عدى الأصل في هذا الحديث أنه موقوفاً هـ

٠ ٤/٢٠٥

ثم معنى الحديث أن الشيء الذي ثبت كونه مفلاً انط هو لكونه داغلاً فلا يدل على أن كل داخل مفطر كيف ؟ والظء يدخل في الضمضة والاستنشق في الفم والأنف ولا فرق بينهما وبين العين . وأن توهم دخول الكحل الدماغ فهو من المسام لا من المنفذ كالظء يدخل من المسام في الفسل ولم يقل أحد بكونه مفلاً فثقت أ هـ اظلاء السنن ٩/١١٧ .

قوله " بط أخرجه البخارى تعليقا ووصله البيهقى والد ر قلبنى وابن أبى شيبة . . . الخ " البخارى تعليقا في الصوم بسباب الحجامة والقيء للصائم ٢/٢٣٦ بلفظ: " وقال ابن عباس وهكرمة الصوم مط دخل وليس مط خرج " . البيهقى في الصوم بسباب الاضرار بالطعام وبغير الطعام ٤/٢٦١ من حديث ابن عباس الدار قلبنى في في الطهارة باب في الوضوء من الخان من البدن كالرطاف والقيء والحجامة ونحوه ١/١٥١ من حديث ابن عباس ابن أبى شيبة في الصوم من كره أن يحتجم للصائم ٣/٥١ من حديث ابن عباس . عبدالرزاق في الصوم باب الحجامة للصائم ٠ ٤/٢٠٩ - ٢٠٨

قوله " لط روى ابن طجة من حديث طائفة . . . الخ " ابن طجة في الصوم باب ط جاء في السواك والكحل للصائم ١/٥٣٦ . البيهقى في الصوم باب الصائم يكتحل ٤/٢٦٢ .

قوله " ولأن أنسا كان يكتحل وهو صائم . متفق عليه " رواه البخارى تعليقا في الصوم باب اغتسال الصائم ٢/٢٣٤ بلفظ " ولم ير أنسس والحسن وإبراهيم بالكحل بأسا - ابن أبى شيبة في الصوم من رخص الكحل للصائم ٣/٤٧ .

=====

٢٥٥- رجل أكل أكل أو شرب في شهر رمضان ناسيا فظن أن صومه قد انتقض فأكل بعد ذلك متعمدا انتقض صومه ولا يجب عليه الكفارة الا أن يكون الرجل قد بلغه الخبر . ان اكل الناس لا ينتقض به الصوم فعليه القضاء والكفارة . وقال في الحجة طلى ضد ذلك . قال عليه القضاء والكفارة الا أن يكون قد بلغه الخبر . وروى عن أبي يوسف نحوه هذا . وروى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة أنه قال يجب القضاء ولا يجب الكفارة في حال النسيان اذا أكل بعد ذلك متعمدا وقال في الحجة ان تأول حديثا أو استفتي فيها ثم أكل متعمدا فلا كفارة عليه وان كان بخلاف ذلك فعليه الكفارة . وقال ان اغتاب انسانا فظن ان صومه قد انتقض ثم أكل بعد ذلك متعمدا فعليه القضاء والكفارة سواء تأول حديثا أو لم يتأول . (١)

=====

==== أنس هو ابن مالك الصحابي . والحسن هو البصري . وإبراهيم هو النخعي . أما التعليق عن أنس فرواه أبو داود في السنن من طريق صبيد الله أبي بكر بن أنس عن أنس " أنه كان يكتحل وهو صائم " وأما أثر الحسن فوصله عبد الرزاق بإسناد صحيح عنه قال " لا بأس بالكل للصائم " وأما أثر إبراهيم فاختلف عنه . فروى سعيد بن منصور عن جرير عن القعقاع بن يزيد " سألت إبراهيم أياكم يكتحل الصائم ؟ قال نعم قلت : أجد لحم لصبر في حلقى . قال : ليس بشئ " . وروى عن أبي شيبة عن حفص عن الأعشى عن إبراهيم قال : لا بأس بالكل للصائم لم يجد طعمه أهد عمدة القاري ٧٥-٧٦ / ٩ سنن أبي داود في الصوم باب في الكحل عند النوم للصائم ٧٦ / ٢ . قال في التنقيح اسناده مقارب أهد نصبا للراية ٧٥٧ / ٢ - الفتح ٢٤٦ / ٢ - علاء السنن ١٣٧ / ٩ - وفي الدراية : موقف وأسناد حسن أهد ١ / ٢٨١ - نيل الأوطار ٢٠٥ / ٤ - عبد الرزاق في الصوم باب الكحل للصائم ٢٠٨ / ٤ - بن أبي شيبة في الصوم من رخص الكحل للصائم ٣ / ٤٦ .

(١) قال في التبيين : وأما عدم وجوب الكفارة طلى من أكل عمدا بعد =====

.....

== أكله ناسيا فلأن الاشتباه استند الى دليل وهو القياس فتتحقق
الشبهة ولا فرق في ذلك بين أن يبلغ الحديث وحله أولا لأن الشبهة
في الدليل . فلا تتغنى بالعلم كوطء الأب جارية الابن حيث لا يجب
الحد كيف كان لما قلنا . وكذا لو جامع ناسيا ثم أكل أو جامع
عمدا . وعلى هذا لو نوى من النهار أو أصبح مسافرا فتوى لا قامة
فأكل لا كفارة عليه . وروى عن أبي حنيفة أنه إذا بلغه الحديث
وهو قوله عليه الصلاة والسلام من نسي وهو صائم فأكل أو شرب فليتم
صومه . فانطأطعه الله وسقاه . أنه تجب عليه الكفارة وكذا منهط
لأن الحديث صحيح وليس بشاذ حتى يجتزئ بتركه . والظاهر
الأول لقيام الشبهة الحكيمة ولهذا قال أبو حنيفة لولا هذا الحديث
لقلت بفطره بالأكل ناسيا . وهذا دليل على توثيقه أعني قوة
الحديث وقوة القياس وعلى هذا لو ذرعه القى ثم أفطر عمدا لا تجب
عليه الكفارة لأنه ينفصل منه شيء ويعود الى الجوف عادة فيثبت به
شبهة حكمية . ولو احتجم فظن أن ذلك يفطره فأكل متعمدا فعليه
الفضاء والكفارة لأن الظن لم يستند الى دليل شرعي الا اذا أفتاه
فقيه بذلك لأن الفتوى دليل شرعي في حقه . ولو بلغه الحديث
وهو قوله عليه الصلاة والسلام " أفطر الحاجم والمحجوم " فأفطر
متعمدا فكذلك عند محمد لأن قول الرسول صلى الله عليه وسلم
أقوى من فتوى المفتي . فالأولى أن يكون شبهة .

ومن أبي يوسف خلاف ذلك لأن على العامي الاقتداء بالفتهاء لعدم
الاهتداء في حقه الى معرفة الأحاديث ولو عرف تأويله تجب عليه
الكفارة لانتفاء الشبهة . وقول الأوزاعي لا يورث شبهة لمخالفة
القياس . وتأويله أنه منسوخ أو كانا يفتاها الناس فلا يحصل لهط
أجر الصائم والقبلة واللمس والمباشرة كالحجامة حتى لا تسقط الكفارة
به الا اذا أفتاه فقيه . ولو اغتاب انسانا فأفطر بعده متعمدا

=====

.....

=== تلزمه الكفارة كيفما كان لانتفاء الشبهة . وقول الظاهرية لا يورث شبهة وقيل هي كالحجامة . وعلى الأول طاعة المشايخ أ هـ ٣٤٣ - ١/٣٤٤ - بحر ٣١٥ - ٢/٣١٦ - رمز ١/٨٦ - أبو السعود ١/٤٤٧ - كشف ١/١٢٢ - مبسوط ٧٩ - ٣/٨٠ - الأصل ٢/٢١١ - بدائع ٢/١٠٠ - تحفه - نهاية وفتح ٣٧٥ - ٢/٣٧٩ - بنائة ٣/٣٩٢-٣٨٨ - فتح باب النىاية ٣٣٠-١/٣٣١ مجمع ودر منقى ٢٤٠-١/٢٤١ - در مختار ١٣٩-١٤٩-٢/١٥٠ مراقى الفلاح ٥٤٩ - ٥٥٠ - خانية ٢١٦-١/٢١٧ - هندية ١/٢٠٦ .

قوله " وهو قوله عليه الصلاة والسلام " أفطر الحاجم والمحجوم " رواه أبو داود فى الصوم باب فى الصائم يحتجم ٢/٧٧٠ . ابن طاجه فى الصوم باب ط جـ فى الحجامة للصائم ١/٥٣٧ - الحاكم فى الصوم ١/٤٣٧ . وقال : قال أحمد بن حنبل وهو أصح ما روى فى هذا الباب . ابن الجارود فى باب الصيام ١٤٠ - الدارمى فى الصوم باب الحجامة تفطر الصائم ١/٣٤٧ - النحاوى فى الصوم باب الصائم يحتجم ٢/٩٨ - البيهقى فى الصوم باب الحديث الذى روى فى الإفطار بالحجامة ٤/٢٦٦ - أحمد فى الصوم باب ط جـ فى الحجامة للصائم ١٠/٣٥ .

وهو منسوخ كط فى فتح باب العناية : وتأويله أنه صلى الله عليه وسلم مر بهط وهط يفتان آخر فقال صلى الله عليه وسلم ذلك أى ذهب ثواب صومهم بالفيبة ويدل عليه أنه عليه السلام سوى بين الحاجم والمحجوم . ولا خلاف أنه لا يفسد صوم الحاجم . ولا يقال أن الأوزاعى خالفه فتورث الشبهة كخلاف مالك فى النسيان لأن خلافه انط اعتبر لموافقة القياس . وخلاف الأوزاعى مخالف للقياس فلا يورث شبهة . أو أنه منسوخ لط فى البخارى عن ابن عباس أنه صلى الله عليه وسلم احتجم وهو محرم واحتجم وهو صائم " وفى الدار تطنى ===

.....

== من أنس قال أول ما كرهت الحجامة للصائم أن جعفر بن أبي طالب احتجم وهو صائم فمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال أفطر هذان ثم رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم بتد في الحجامة للصائم . وكان أنس يحتجم وهو صائم . قال كل رواة ثقات ولا أعلم له طعة . وفي النسائي عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رخص في القبلة ورخص في الحجامة وشبهه أيضا من أبي هريرة أنه قال يقال أفطر الحاجم والمحجوم وأما أنا فلو احتجمت ما باليت أ هـ ١/٣٣١ .

قوله " لط في البخاري عن ابن عباس . . . الخ " البخاري فسي الصوم باب الحجامة والقي للصائم ٢/٢٣٧ - مسلم في الحج باب جواز الحجامة للمعمر ٨/ ١٢٣ بلفظ " احتجم وهو محرم " أبو داود في الصوم باب في الرخصة في ذلك ٧٧٣ / ٢ - الترمذي في الصوم باب ما جاء في الرخصة في ذلك رقم ٧٧٥ - ابن طاجة في الصوم باب ما جاء في الحجامة للصائم ١/٥٣٧ - الطحاوي في الصوم باب الصائم يحتجم ١٠ / ٢ - البيهقي في الصوم باب الصائم يحتجم لا يبطل صومه ٤/٢٦٣ . وفي باب ما يستدل به على نسخ الحديث ٤/٢٦٨ بلفظ " احتجم محرما صائما " . أحمد في الصوم فصل منه في الرخصة في ذلك ٢/٣٧ بلفظ " احتجم صائما محرما فذهب عليه . قال فلذلك كره الحجامة للصائم . "

قوله " وفي الدارقطني عن أنس . . . الخ " الدارقطني في الصوم باب القبلة للصائم ١٨٢ / ٢ - البيهقي في الصوم باب ما يستدل به على نسخ الحديث ٤/٢٦٨ .

قوله " وفي النسائي عن أبي سعيد الخدري . . الخ " الدارقطني في الصوم باب القبلة للصائم ١٨٣ / ٢ - البيهقي في الصوم باب الصائم يحتجم لا يبطل صومه ٤/٢٦٤ .

== ولو أن رجلا له جافة أو آمة فداها بداء يابس لا ينتقن صومه

بالاتفاق . وإن داها بداء رطب فإن قول أبي حنيفة

انتقن صومه . وقال أبو يوسف ومحمد لم ينتقن صومه . (١)

(١) الجافة : الطعنة التي بلغت الجوف أو نفذت . وفي الأكل

الجافة : ما يكن في اللبة والعانة ولا يكن في الحنق والحلق

ولا في الفخذ والرجلين وطعنه فأجافه وجافه أيضا . ومنه الحديث

"فجوفه" أي طعنه في جوفه أو المغرب ١/١٦ - المصباح

١/١١٥ - قاموس ٣/١٢٩ . والآمة من أمتعته بالعصا . أما

من باب تلعب إذا ضربت أم رأسه وهي الجلدة التي تجمع الدماغ

وأنط قبل للشجة أمه وطأ مومة على معنى ذات أم كشيخة راضية

وليلة مزودة من الزود وهو الذعر وجمعها أوام وطأ موطأ أو المغرب

١/٢٦ - المصباح ١/٢٣ - قاموس ٤/٧٧ .

قال في رمز الحقائق : أوداوى جافة وهي الطعنة التي تبلغ

الجوف . أوداوى آمة وهي الشجة التي تبلغ أم الرأس بداء سواء

كان رطباً أو يابساً فطر . لأن الاعتبار للوصول فلذلك لم يقيده

بالرطب كالقدوري وغيره . وقال ويصل إلى جوفه في الجافة

أو إلى دماغه في الآمة . وهذا عند أبي حنيفة للوصول الغذاء إلى

جوفه . وقالوا يفطر لأنه لم يصل من المنفذ الأصلي . وقبل الرطب

مفسد عنده خلافاً لهبط . واليابس ليس بمفطر اتفاقاً ولا أكثر على

أن العبرة للوصول كما ذكرناه أو ١/٨٣ .

وفي أبي السخود بعد قوله " يتناول الرطب واليابس " لم يقيده

بالرطب كالقدوري لأن العبرة للوصول إلى الجوف لا لكونه يابساً

أو رطباً . وأنط شرطه القدوري لأن الرطب هو الذي يصل إلى

الجوف طاعة زيلعي . وفي العناية أنط قيد بالرطب لأن في ظاهر

الرؤية فرق بين الداء الرطب واليابس وأكثر مشايخنا على أن العبرة

=====

٢٥٦- مسألة : وإذا أقطر في احليله فلا قضاء عليه في قول أبي حنيفة
ومحمد . وقال أبو يوسف عليه القضاء . قال بعضهم انط الاختلاف
في الذي وصل الى مثانته . وقال بعضهم وصل الى المثانة أولم
يصل فيه اختلاف . (١)

== للوصل حتى اذا علم أن الداء العابس وصل الى جوفه نسد صومه
وان علم أن الرطب لم يفسد انتهى وهذا هو الصحيح شرئلا لينة
من الجوهرة . وهذا بظاهره يعطى التنافى بين ط هو ظاهر
الرواية وط ذكره أكثر المشايخ مع أنه لا يتطابق بينهما لأنه لم يبنى
الفساد في الرطب على الوصول علم بالضرورة أنه اذا علم عدم الوصول
لا يفسد نهو عن الفتح أه ١/٤٣٥ - تبين ٣٢٩-٣٣٠ / ١
بحر ٢/٣٠٠ - كشف ١/١٢٠ - المسوك ٣/٦٨ - الأصل
٢١٢-٢/٢٤٤ - تحفه - بدائع ٢/٩٠ - الاختيار
١/١٧٢ - جوهرة ١/١٧٤ - لباب ١/١٦٨ - منية وفتح
٣٤٢ - ٢/٣٤٤ - بنات ٣/٣٣٨-٣٣٧ - فتح باب الحناية
١/٣٢٩ - قهستاني ١/٢٢٠ - درر وشرئلا لينة ٢٠٣ / ١
مجمع ودر منتقى ١/٢٤١ - در مختار ٢/١٤٠ - مواقي الفلاح
٥٥٤ - ث در ١/٤٥٢ - خانية ١/٢٠٨ - هندية ١/٢٠٤ .

(١) الاحليل : مخرج البول ومخرج اللبن من الثدي والضرع أحاليل
أه المنجم الوسيط ١/١٩٣ - المصباح ١/١٤٨ - قاموس
٣/٣٧١ . الثانية : مستقر البول من الانسان والحيوان وموضعها
من الرجل فوق المعى المستقيم ومن المرأة فوق الرحم . والرحم
فوق المعى المستقيم أه المصباح ٢/٥٦٤ - قاموس ٢/٢٧٢ .

قال في التبيين : وان أقطر في احليله لا . أي لا يفطر سوا
أقطر فيه الطاء أو الدهن . وهذا عند أبي حنيفة . وقال أبو يوسف
يفطره وهو رواية من أبي حنيفة . ومحمد توقف فيه . وقيل هو

=====

.....

== مع أبي يوسف والأظهر أنه مع أبي حنيفة . وهذا الاختلاف مبنى على أنه هل بين العتانة والجوف منفذ أم لا ؟ وهو ليس باختلاف على التحقيق . والأظهر أنه لا منفذ له وأنط يجتمع البول فيها بالترشح كذا يقول الأطباء . وهذا الاختلاف تنيط اذا وصل الى العتانة . وأما اذا لم يصل بأن كان في قصبة الذكر بعد لا يفطر بالا جطع وحضهم جعل العتانة نفسها جوطا عند أبي يوسف .

وحكى بعضهم الخلاف ط دام في القصبة وليس بشئ واختلفوا في الاقطار في قبلها والصحيح الفطراً هـ ١/٣٣٠ - بحر ٣٠٠-٣٠١/٢ أبو السحود ٤٣٥-١/٤٣٥ - رمز ١/٨٣ - كشف ٧١٢٠ - مبسوط ٦٧-٣/٦٨ - الأصل ٢/٢١٢ - تحفه ١/٧٤١ - بدائع ٢/٩٣ - الاختيار ١/١٣٣ - جوهرة ١/١٧٤ - لباب ١٦٨ - ١/١٦٩ - منية فتح ٢/٣٤٤ - بناء ٣٣٨-٣/٣٣٩ - فتح باب الحناية ١/٣٢٩ - درر وشرنبلالية ١/٢٠٢ - مجمع ودر منتقى ١/٢٤٥ - در مختار ١٣٧-٢/١٣٨ - مراقبي القلاج ٥٤٤ - ٥٤٥ - ط در ١/٤٥٢ - حانية ١/٢١٠-٢١١/١ هندية ١/٢٩٤ .

وقيد بالاحليل الذي هو مخرج البول من الذكر لأن الاقطار في قبل المرأة يفسد الصوم بلا خلاف على الصحيح . قال أبو السحود : والاقطار في قبلها يفسد بلا خلاف في الأصح لأنه شبهة بالحقنة نهر ولو ادخلت اصبعها في فرجها أو دبرها لا يفسد صومها على المختار إلا أن تكون مبتلة بماء أو دهن . ولو ادخل اصبعه في دبره اختلفوا في وجوب الغسل والقضاء والأصح عدم الوجوب كالمشمة لا كالدكر عيني أ هـ ١/٤٣٥ - رمز ١/٨٣ - بحر ٢/٢٠ - فتح وهايصة ٢/٣٤٤ - مجمع ١/٢٤٥ -

وفي البدائع : وأما الاقطار في قبل المرأة فقد قال مشايخنا أنه يفسد

=====

٢٥٧- مسألة : رجل صام شهرين متتابعين في ظهار فجامع امرأته التي
ظاهر منها بالنهار متعمدا فعليه أن يستقبل بالالتحاق وأن جامع
بالنهار ناسيا . أو بالليل ناسيا أو متعمدا فعليه أن يستقبل في
قول أبي حنيفة ومحمد . وقال أبو يوسف لا يستقبل . (١)

٢٥٨- مسألة : ولو جامع امرأة أخرى بالنهار متعمدا يستقبل الصوم في
قولهم جميعا وأن جامع بالنهار ناسيا أو بالليل ناسيا أو متعمدا
لا يستقبل بالالتحاق . (٢)

=== صومها بالاجتماع لأن لثانيتها منفذا فيصل الى الجوف كالأقار في
الأذن أ هـ ٩٣ / ٢ - الدر المختار ١٣٩ / ٢ وصحح . في التحفة
قول أبي يوسف ومحمد وهو رواية عن أبي حنيفة لكن رجح في تصحيح
القدوري ظاهر الرواية . كل في الباب : قال في التحفة : وروى
الحسن عن أبي حنيفة مثل قولها . وهو الصحيح . لكن اعتمد
المحبوب والنسفي وصدر الشريعة وأبو الفصل الموصلي . وهو
الأولى . لأن المصنف في التقريب حقق أنه ظاهر الرواية في مقابلة
قول أبي يوسف وحده . تصحيح أ هـ ١٦٨ - ١ / ١٦٩ .

(٢ ، ١) قال في المبسوط : المكفر بالصوم من ظهار إذا جامع بالنهار
طامنا وجب عليها الاستقبال سواء جامع التي ظاهر منها أو غيرها
لا إشكال التتابع بفعله . فان جامع بالنهار ناسيا أو بالليل طامدا
نذر . فان جامع فهو التي ظاهر منها لم يكن عليه الاستقبال لأن
جماعة لم يؤثر في صومه فلم ينقطع التتابع . وان جامع التي ظاهر
منها فعليه الاستقبال في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى
وفي قول أبي يوسف والشافعي رحمهما الله تعالى لا يلزمه الاستقبال
فان جماع الناسي بالجماع بالليل لا يؤثر في افساد الصوم فلا ينقطع
به التتابع كالأكل والشرب . وجماع غير التي ظاهر منها . ولأنه
لو استقبل صار مؤديا صوم الشهرين بعد العيس ولو بني صار

٢٥٩- مسألة : رجل أصبح صائم يندى به قضاء رمضان ثم علم أنه ليس

عليه شيء فأفطر فلا شيء عليه وصومه أفضل وقال زفر أن أفطر فعليه

القضاء . (١)

 --- مؤد يا أحد الشهرين قبل المسيس والآخر بعده وهذا أقرب إلى

الامتثال وهو نظير ما لو أطلع ثلاثين مسكيناً ثم جامع لم يكن عليه

استقبال الاطعام . وأبو حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى قالوا

الواجب عليه بالنص اخلاء الشهرين عن المسيس وهو قادر على هذا

فلا يتأدى الواجب إلا به . وبما أنه أن الله تعالى قال " فصيام

شهرين متتابعين من قبل أن يتطاسا " العجالة . ومن ضرورة

الأمر بتقديم الشهرين على المسيس الأمر باخلاصه عنه والثابت

بضرورة النص كالمخصوص فكان الواجب عليه شيئين مجزئاً أحدهما

وهو تقديم الشهرين على المسيس وهو قادر على الآخر وهو إخلاصه

عن المسيس فيأتي به قدر عليه وذلك بالاستقبال بخلاف جطع فسير

التي تظاهر منها فإنه غير مأثور بتقديم صوم شهرين على جطعها

فلا يكون مأثوراً بإخلاصها عنه وإن لم يؤثر جطعه في الصوم لا يبدل

على أنه لا يهبط به معنى الكفارة إذا انعدم به الشرط المنصوص

كما لو أسرف في خلال صوم الكفارة فإن يساره لا يؤثر في الصوم

وتبطل به الكفارة ثم حرمة الجطع في حق التي تظاهر منها بسد وام

الليل والنهار . وفي مثله النسيان والعمد سواء كالجطع في الاحرام

وهذا بخلاف الاطعام فإنه ليس في التكفير بالاطعام تنصيص على

التقديم على المسيس والأمر بإخلاصه عن المسيس كان لضرورة الأمر

بالتقديم على المسيس أ هـ ٨٤ - ٣ / ٨٥ . الأصل ٢١٨ - ٢ / ٢٢٢ .

(١) قال في البدائع : واختلف أصحابنا في الصوم المظنون إذا أفسده

بأن شرع في صوم أو صلاة على ظن أنه عليه ثم تبين أنه ليس عليه

فأفطر متحداً . قال أصحابنا الثلاثة لا قضاء عليه لكن الأفضل

أن يمضي فيه . وقال زفر عليه القضاء . وحكى اللحاوي عن

=====

٢٦٠- مسألة : رجل أصبح في رمضان ينوي الفطر غير أنه لم يأكل ولم يمس

يشرب فحليه قضاء ذلك اليوم ولا يكون صائط بشيئية . وقال زفر

ان كان الرجل مقيط صحيحا يجوز صومه ولا يحتاج الى النية ولو

كان الرجل مريضا أو مسافرا في أول النهار ولم ينو . الصوم فانه

لا يجوز صومه بالاتفاق . ولو أنه نوى قبل زوال الشمس يجوز في

قول طلائع الثلاثة . وقال زفر : لا يجوز بدنية النهار اذا كان

في أول النهار مريضا أو مسافرا . (١)

== أبي حنيفة فيمن شرع في صلاة يظن أنها عليه مثل قول زفر وعلى هذا

الخلافا اذا شرع في صوم الكفارة ثم أيسر في خلاله فأفطر متعمدا .

وجه قول زفر أنه لم تبين أنه ليس عليه تبين أنه شرع في النفل

ولهذا ندب الى المضى فيه والشرع في النفل ملزم على أصل

أصحابنا فيلزم المضى فيه ويلزمه القضاء اذا أفسد كل لو شرع في

النفل ابتداء . ولهذا كان الشرع في الحج المثلثين ملزما كذا الصوم

ولنا : أنه شرع مستقلا لا موجبا فلا يجب عليه المضى . ودليل

ذلك أنه قصد بالشرع إسقاط في ذمته فاذا تبين أنه ليس في

ذمته شيء من ذلك لم يصح قصدا والشرع في العبادة لا يصح من

غير قصد . الا أنه استحب له أن يضى فيه لشروطه في العبادة في

زمنه وتشبهه بالشارع في العبادة فيثاب عليه كل يثاب التشبه

بالصائمين بما ساء بقية يومه اذا أفطر بعذر ولاشتباهه بغير

وجوده في باب الصوم فلو أوجبت عليه القضاء لوقع في الحرج بخلاف

الحج فان وقع الشك ولاشتباه في باب الحج تادرعاية الندرة فكان

ملحقا بالعدم فلا يكون في إيجاب القضاء عليه حرج أهـ ١٠٢ / ٢

تحفة ١ / ٧٣٤ - مسوط ٨٢-٨٣ / ٣ - الأصل ٢ / ٢٢٥ - جوهرة

١ / ١٧٦

(١) الكلام في هذه المسألة من وجهين : أحدهما في بيان شرط

=====

.....

== من شرائك صحة أداء الصوم . وهو النية . والثاني في وقتـــــــــــــــــه
أما الأول . قال في الهندية : أما شروطه فثلاثة أنواع : شرط
وجوه الاسلام والعقل والبلوغ . وشرط وجوب الأداء الصحة والقامة
وشرط صحة الأداء النية والطهارة عن الحيض والنفس كذا فسي
الكافي والنهاية أ هـ ١/٩٥ - فتح ٢/٣٠٢ - بحر ٢٧٦-٢٧٧
مواقي القلاح ٥٢٤ - ٥٢٥ . وهي شرط لصحة الأداء ليمتيز
بها العبادة عن العادة أ هـ مجمع ١/٢٣٠ - تحفه - جوهرة
١/١٦٩ . وشرط لكل يوم من رمضان نية على حدة أ هـ بدائع
٢/٨٥ - غانية ١/٢٠١ - الاختيار ١/١٢٦ - فتح بمساب
الحناية ١/٣١٩ .

ولا فرق بين المسافر والقيم من اشتراط الصوم بالنية وجوازها قبل
نصف النهار خلافاً لفرقائه قال بعدم اشتراطها بها في حقيق
القيم وعدم جوازها الا من الليل في حق المسافر أ هـ مجمع ١/٢٣٢
بدائع ٢/٨٣ - الاختيار ١/١٢٦ - فلا مسكين ١/٤٢١ - رمز
١/٨٠ - بحر ٢/٢٨٠ - غانية ٢/٣٠٧ - بخانه ٣/٢٧١ - فتح
باب الحناية ١/٣٢١ - قهستاني ٢١٣ - ١/٢١٤ .

وفي الدر المختار : يحتاج صوم كل يوم من رمضان الى نية ولو
صحيحاً مقبلاً تمييزاً للعبادة من العادة وقال زفر وطالك تكفي نية
واحدة كالصلاة . قلنا فساد البعض لا يوجب فساد الكل بخلاف
الصلاة . والشرط للباقي من الصيام قرآن النية للفجر ولو حكماً
وهو تبيين النية للضرورة وتعيينها لعدم تعيين الوقت . والشرط فيها
أن يحلم بقلبه أي صوم يصومه أ هـ .

قوله " وقال زفر وطالك تكفي نية واحدة " أي من الشهر مروي من زفر
ان القيم لا يحتاج الى النية ولو سافراً لم يجز حتى يدنو من الليل
وهند علمنا الثلاثة لا يجوز الا بنية جديدة لكل يوم من الليل وقبل
=====

.....

== الزوال متيط أو مسافرا سراج . قوله " قلنا . . . الخ " أي فسي
جواب تذييله الصوم على الصلاة أن صوم كل يوم عبادة بنفسه
بدليل أن فساد البعض لا يوجب فساد الكل بخلاف الصلاة .

قوله " والشرك للباقي من الصيام " أي من أنواعه أي الباقي منها
بعد الثلاثة المتقدمة في المتن وهو قضا رمضان والنذر المطلق .
وتنذر المصين والنفل بعد افساده والكفارات السبع وطالح
بعض من جزأ الصيد والحلق والمتعة نهر . وقوله السبع صوابه
الأربع وهي كفارة الظاهر والقتل واليمين والاقطار .

قوله " للضرورة " علة للاكتفاء بالقران الحكيم اذ تحروا وقت النحر
مط يشق والحن مدفع أهدج .

قوله " لعدم تسير الوقت " أي لهذه الصياطات بخلاف أداء رمضان
والنذر المصين فان الوقت فيهما متعين وكذا النفل . لأن جميع
الأيام سوى شهر رمضان وقت له أ هـ رد المختار ١١٨ - ١١٩ / ٢
كدر ٤٤٣ - ٤٤٤ / ١ . وفي رد المختار : وهو أقسام ثمانية
فرض متعين وخير متعين وواجب كذلك ونفل مسنون أو مستحب ومكروه
تنزيها أو تحريما أ هـ ١١ / ٢ . يصح أداء صوم رمضان والنذر
المصين والنفل بطلاق النية ونية النفل ونية واجب آخر لما في كشف
الحقائق : أن الفرض متعين فيصاب أصل النية كالمتوحد في الدار
يصاب باسم جنسه . وإذا نوى النفل أوجب آخر فقد نوى أصل
الصوم وهادئة جهة . وقد لفت الجهة فبقي الأصل وهو كاف . هـ م
ونط لفت لأنها تغيير للمشروع في الوقت كمن سلم للتحليل وطلمسه
سجدة السجود . وما بقي لم يجزأ لانية مسينة مبيته . لأنه فسير
مقامين فلا بد من التعيين ابتداء أ هـ ١١٦ / ١ . وهذا في حق
المقيم المحييم . وأما في حق المسافر والمريض . قال في رموز
الحقائق : ويصح صوم رمضان أيضا بطلاق النية يعني بنية الصوم

=====

.....

== فقط بنية النفل صنية واجب آخر أيضا وكذلك يتأدى النذر المتضمن

بجميع ذلك الا بنية واجب آخر فانه اذا نوى فيه واجبا آخر يكون عطا

نوى ولا يكون من النذر . . . والذي قلنا في صوم رمضان انط هو

الصحيح المقيم لأن المريض اذا نوى عن واجب آخر ضمن أبى حنيفة

روايتان : فى رواية يقع عط نوى . وفى رواية وهى قولها يقع

من رمضان وهى الأصح . والمسافر اذا نوى واجبا آخر يقع عطا

نوى عند أبى حنيفة . وعندهما من فرض الوقت . ولو نوى النفل

نفسه روايتان . وما بقى من الصلوات فيرم ذكر مثل قضاء رمضان

والكفارات والنذر المطلق لم يجز الا بنية معينة معينة من الليل فلا

يصح بنية من النهار لأن الوجوب ثابت فى الذمة والزمطن غير

متعين لهما فلم يكن بد من التبيين ابتداءً أهـ ١/٨٠ - تبين

٣١٥ - ١/٣١٦ - بحر ٢٨٠ - ٢/٢٨٢ - عذبة وفتح ٢/٣٠٩

مسعود ٣/٨٦ - الأصل ٢/٢٢٧ - بظاه ٢٧٢ - ٣/٢٧٣ .

وفى الدر من الأشباه : الصحيح وقوع الكل من رمضان سواء مسافر

نوى واجبا آخر واختاره ابن الكمال أهـ ط مرقى الفلاح ٥٣٢ - ط در

١/٤٤٣ - أبوالسعود ١/٤٢٣ - شرنبلال ١/٩٨ - درور المعيار

٢/١١٧ . والحاصل : أنه يجوز صوم رمضان والتطوع والنذر

المعين بنية ذلك اليوم أو بنية مطلق الصوم أو بنية التمتع من الليل

الى ط قبل نصف النهار . واذا نوى القضاء أو الكفارة فى اليوم

النذر نذر أن يصوم فيه كان صومه عط نوى . وكل صوم ليس له وقت

ضمن كالتضاء والنذر المطلق والكفارة لا يجوز بنية مطلقة . وفى

المنهاية : والنية من شروط الصوم بأنواعه أهـ ٢/٣٠٣ - بدائع

٢/٨٣ - بحر ٢/٢٧٩ .

وجه قول : زفر : لا يجوز الصوم للمسافر والمريض الا بنية من الليل

قال فى التبيين : وقال زفر : لا يجوز للمسافر والمريض الا بنية من

=====

.....

== الليل لأن الأداء غير مستحق عليه في هذا الوقت فصار كالقضاء
 قلنا هم يتألفان الغير في التخفيف لا في التخليط . وهذا
 لأن صوم رمضان متعين بنفسه . وانما جاز لهبط تأخير تحصيله
 للترخصة فإذا صامه التحق بالصحيح المقيم أهـ ١/٣١٥ - بحر
 ٢/٢٨٠ - رمز ١/٨٠ - بدائع ٢/٨٦ - فتح باب النهاية ١/٣٣١ .

وجه قول زفر: صوم رمضان يتأدى بغير نية من الصحيح المقيم .
 قال في التبيين : وبإسكان بلا نية صوم وفطر . أي يجب عليه
 القضاء إن أمسك في رمضان من الأكل والشرب بلا نية صوم ولا فطر
 وقال زفر : لا يجب عليه القضاء لأن صوم رمضان يتأدى عنه بكون
 النية في حق الصحيح المقيم لأن المستحق عليه هو الإسكان وقد
 وجد وهذا لأنه متعين بأصله ووصفه . فعلى أي وجه أتى به وقع
 منه كذا إذا وهب كل النصاب من الفقير . ولنا : أن المستحق
 عليه الإسكان بجهة العبادة لقوله تعالى " وطأروا إلا لمحجوا
 الله مخلصين " هـ البينة . والإخلاص لا يكون بدون النية . ويلزم
 على ما تاله زفر أن تكون العبادة من غير فصل العبد وأن تكون
 بشيرا اختياره وهذا خلف . وفي هبة النصاب وجدت منه نية القرية
 على ما مر من قبل . وشجرة الخلاف تظهر في لزوم القضاء ووجوب
 الكفارة يعني لا يلزم القضاء أن لم يأكل وتجب عليه الكفارة إن أكل
 عند زفر . لأنه صائم عنده . وعند أبي حنيفة الحكم على عكسه
 لأنه غير صائم . وعند هذان أكل بعد الزوال فكذلك كما قال أبو حنيفة
 وإن أكل قبل الزوال تجب عليه الكفارة لأنه فوت به إمكان التحصيل
 فصار كفا صاب الفاصب أهـ ١/٣٤١ - بحر ٢/٣١٣ - رمز ١/٨٦
 ملاسكين وأبو السعود ١/٤٤٦ - بدائع ٢/٨٣ - نهاية وفتح
 ٣٦٩ - ٢/٣٧٠ - بناء ٣٧٦ - ٣/٣٧٧ .

قوله " في حق الصحيح المقيم " قيد بها لأن المسافر والمريض لا بد

=====

.....

=== ليهط من النية اتفاقا لعدم التبيين في حقهط أ ه فتق ٣٧٠ / ٢

شلى على التبيين ١/٣٤١ - بنايه ٣/٣٧٦ .

تراه " لأنه فوت اماكن التحصيل " أى تحصيل الصوم لأن قبيل الزوال يجب الحكم موتوا على أن يصير صوما قبل نصف النهار بالنية نصار بأكله منوتا لا مكان تحقيق الصوم ولا كذلك بعد الزوال أهمنايه

٣/٣٧٧ .

توله " نصار كخاصب الفاصب " فان المفصوب كط يضمن بالخاصب الأول لتنهت الأصل يضمن الفاصب الثانى لتفهت الا مكان . والجواب منه لأبى حنيفة أن ضمان الفصب ضمان مد وأن وذلك مط يحتاط فى اثباته زجرا وهذه الكفارة فى معنى العقوبة وهو مط يحتاط فى دره

أ ه الكفاية ١٥٠ / ١ باختصار - عناية ٢/٣٧٠ - بناية ٣٧٧-٣٧٨

شلى على التبيين ٣٤١-٣٤٢ / ١ - أبوالسعود ١/٤٤٦ . وكون

مذهب زفر تأدية جميع صوم رمضان بدون النية مستبعد . انما

مذهبه أن صوم جميع الشهر يتأدى بنية واحدة كط هو قول مالك

وه جزم فى الدرا المختار كط مر . وفى أبى السعود بعد قوله

" يتأدى بخير نية " لأن الامساك فيه مستحق من جهة الصوم

فيتع منه كط لو وهب كل النصاب من الفقير بعد الوجوب بدون

النية . لكن فى التقريب من الكرخى أنه أنكر أن يكون هذا مذهب

زفر . وانط مذهب أن يتأدى بنية واحدة كذهب مالك . وقال

أبو اليسر كان مذهب فى صغره رجع منه فى كبره . والتسحر نية فى

رمضان وغيره حموى عن الحدادى أ ه ١/٤٢١ - الاختيار ٧١٢٦

عنائة ٢/٣٧٠ - بناية ٣/٣٧٦ - شلى على التبيين ٣١٥-٣٤١ .

وأط الثانى وهو وقت النية . قال فى الدرا المختار : فيصح أدا

صوم رمضان والنذر المعين والنفل بنية من الليل فلا تصح قبيل

الغروب ولا عنده الى الضحوة الكبرى لا بعدها ولا عندها اعتبارا

لأنه اليوم أ ه .

=====

.....

== قوله " فلا تصعب قبل الغروب " فلو نوى قبل أن تذهب الشمس أن يكون صائط غدا ثم نام أو أغشى عليه أو غفل حتى زالت الشمس من الخد لم يجز وأن نوى بعد غروب الشمس جاز غائبة . وفيها وأن نوى مع طلوع الفجر جاز لأن الواجب قران النية بالصوم لا تقمها

قوله " الى الضحوة الكبرى " المراد بها نصف النهار الشرقي والنهار الشرقي من استطارة الضوء في أفق المشرق الى غروب الشمس والنهاية غير داخلية في المضي كما أشار اليه المصنف بقوله لا عندها أ هـ . وحل عن تعبير القدوري والمجمع وغيرهما بالزوال لضيفه لأن الزوال نصف النهار من طلوع الشمس ووقت الصوم من طلوع الفجر كما في البحر عن المبسوط . قال في الهداية وفي الجامع الصغير قبل نصف النهار وهو الأصح . لأنه لا بد من وجود النية في أكثر النهار ونصفه من وقت طلوع الفجر الى وقت الضحوة الكبرى لا وقت الزوال . فتشترط النية قبلها لتتحقق في الأكثر أ هـ وفي شرح الشيخ اسطعيل ومن صرح بأنه الأصح في العناية والوقاية وحزاه في المحيط الى السرخي وهو الصحيح كما في الكافي والتبيين أ هـ وتناهي ثمة الاختلاف فيما إذا انقضى عند قرب الزوال كما في التتار غائبة عن المحيط وبه فظهر أن قول البحر والظاهر أن الاختلاف في العبارة لا في الحكم فيرأى الأمر . . . قال في السراج وإذا نوى الصوم من النهار ينوي أنه صائم من أوله حتى لو نوى قبل الزوال أنه صائم من حين نوى لا من أوله لا يصير صائط أ هـ رد المختار ١١٦ / ٢ - مدار ١/٤٤٢ - تبين ٣١٥ - ١/٣١٦ - بحر ٢/٢٨٠ - رمز ١/٨٠ - مثلا مسكن وأبو السعود ١/٤٢٢ - الجامع الصغير مع المفاتيح الكبير ١٠٩ - الاختيار ١/١٢٧ - جوهرة ١/١٦٦ - لباب ١٦٢ - ١/١٦٣ - غاية ٢/٣٠٦ - بناءه ٣/٢٧١ - عمدة الرطاية ١/٢٤٣ - فتح باب العناية ١/٣٢٠ - قهستان ١/٢١٣ - مجمع ودر منتقى ٧٢٢٢ - درر وشرنبلالية ١/١٩٧ - مراقي الفلاح ٣٠-٥٣ - هندية ٩٥-٧٩٦ - قول المصنف " قبل زوال الشمس " هو على القول الضعيف كما مر .

٢٦١- مسألة : ولو أنه أصبح مفطرا ثم أكل متعمدا فعليه القضاء ولا كفارة عليه سوءه كان قبل الزوال أو بعده في قول أبي حنيفة وفي قول أبي يوسف ومحمد ان أكل قبل الزوال فعليه القضاء والكفارة وان أكل بعد الزوال فعليه القضاء ولا كفارة عليه . وروى عن أبي يوسف رواية أخرى أنه قال ان أكل قبل العزيمة فعليه القضاء ولا كفارة عليه وإن عزم على الصوم ثم أكل متعمدا فعليه القضاء والكفارة . وفي قول زفر عليه القضاء والكفارة في هذه الفصول كلها لأن من أصله أنه لا يحتاج الى النية اذا كان مقبض صحيحا . (١)

(١) قال في البدائع : ومن أصبح في رمضان لا ينوي الصوم فأكل أو شرب أو جامع عليه قضاء ذلك اليوم ولا كفارة عليه عند أصحابنا الثلاثة وعند زفر عليه الكفارة بناء على أن صوم رمضان يتأدى بدون النية عنده فوجد افساد صوم رمضان بشرائطه . وعندنا : لا يتأدى فلم يوجد الصوم فاستحال الافساد . وروى عن أبي يوسف ان أكل قبل الزوال فعليه القضاء والكفارة . وان أكل بعد الزوال فلا كفارة عليه كذا ذكر القدرى الخلاف بين أبي حنيفة ومحمد وبين أبي يوسف في شرحه مختصر الكرخي وذكر القاضي في شرحه مختصر البحاوي الخلاف بين أبي حنيفة وبين صاحبيه . وجه قول من فصل بين ما قبل الزوال أو بعده أن الامساك قبل الزوال كان بفرض أن يصير صوما قبل الأكل والشرب والجماع لجواز أن ينوي فاذا أكل فقد أبدل الفرضية وأخرجه من أن يصير صوما فكان افساد للصوم محققا بخلاف ما بعد الزوال لأن الأكل بعد الزوال لم يقع ابطلا للفرضية لبدلتها قبل الأكل . وروى الحسن عن أبي حنيفة فيمن أصبح لا ينوي صوما ثم نوى قبل الزوال ثم جمع في بقية يومه فلا كفارة عليه .

وروى عن أبي يوسف أن عليه الكفارة . وجه قوله : أن صوم رمضان

٢٦٢- مسألة : الصاع ثمانية أرطال فى قول علطاء . وفى قول اهل
المدينة خمسة ارطال وثلاث . وروى عن أبى يوسف أنه رجع الى
قول أهل المدينة . (١)

==== يتأدى بنية من النهار قبل الزوال عند أصحابنا فكانت النية من
النهار والليل سواء . وجه ظاهر الرواية : أنه لو جامع فى
أول النهار لا كفارة عليه فكذا اذا جامع فى آخره لأن اليوم فى كونه
محاذ للصوم لا يتجزأ أو وجب ذلك شبهة فى آخر اليوم وهذه الكفارة
لا تجب مع الشبهة وذكر فى المنتقى فىمن أصبح ينفى الفريثم
حزم على الصوم ثم أكل متعمدا أنه لا كفارة عليه عند أبى حنيفة
وعند أبى يوسف عليه الكفارة والكلام من الجانبين على نحو ما ذكرنا
أ ف : ٢ / ١٠ - المبسوط ٨٦ - ٣ / ٨٧ .

(١) قال نى فتح باب العناية : الصاع ثمانية أرطال عراقة من
أبى حنيفة ومحمد . وعن أحمد ما يدل عليه وهو اختيار بعض
الصحابة . وقدره أبو يوسف بخمسة وثلاث كما قال مالك والشافعى
لط روى البيهقى عن الحسين بن الوليد القرشى وهو ثقة قال قدم
طينا أبو يوسف من الحج فقال انى اريد أن افتح عليكم بابا من العلم
أهمنى ففحصت منه فقدمت المدينة فسألت من الصاع فقالوا صاعنا
هذا صاع رسول الله صلى الله عليه وسلم قلت لهم ما حجتكم فى ذلك
قالوا تأتينا بالحجة فدا فلما أصبحت أتانى نحو من خمسين شيخا
من أبناء المهاجرين والأنصار مع كل رجل منهم الصاع تحت رداءه
كل رجل منهم يخبر عن أبيه وأهل بيته أن هذا صاع رسول الله
صلى الله عليه وسلم فتنظرت فإذا هى سواء قال فحيرته فإذا صلى
خمسة أرطال وثلاث بنقصان يسير قال فرأيت أمرا قويا فتركت قول
أبى حنيفة فى الصاع فأخذت بقول أهل المدينة هذا هو المشهور
منه روى أن مالكا ناظره واحتج عليه بالصيحان التى جاء بها أولئك
الرهط فرجع أبو يوسف الى قوله . وأخرج البخاري عن أبى يوسف

=====

.....

=== أنه قال قدمت المدينة فأخرج الى من أثق به صا ط وقال هذا
 صاع النبي صلى الله عليه وسلم فوجدته خمسة أرطال وثلاث . قال
 الدحاوي . وسمعت عن ابن أبي عمران يقول يقال ان الذي أخرجه
 الى أبي يوسف هو طالك وسمعت أبا حازم يذكر من طالك أنه قال
 هو تحري عبد الملك لصاع عمر . ولأبي حنيفة ومحمد طروى النسائي
 من موسى الجهني قال أتى مجاهد بتدح حزرتة ثمانية أرطال أي
 خمته وتدرته فقال حدثتني عائشة أن رسول الله صلى الله عليه
 وسلم كان يختسل بمثل هذا . وطروى أحمد وأبو داود من أنس
 قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يتوضأ باناء يكون رطلين ويختسل
 بالصاع يحنى مع الوضوء في ضمنه . وطروى الدارقطني في سننه
 من أنس وطائفة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يتوضأ بالمسد
 برطلين ويختسل بالصاع ثمانية أرطال قلت وأجمعوا على أن الصاع
 أربعة أمداد . وطروى ابن أبي شيبه من يحيى بن آدم قال سمعت
 حسن بن صالح يقول عمر ثمانية أرطال قال شريك أكثر من سبعة
 أرطال وأقل من ثمانية . وقيل أبو يوسف وجد الصاع خمسة أرطال
 وثلاث برطل المدينة وأبو حنيفة يقول الصاع ثمانية أرطال بالبغداد
 وهي تعدل خمسة أرطال وثلاث بالمدني لأن الرطل المدني ثلاثون
 أستارا والبغدادى عشرون أستارا . والأستار بكسر الهمزة ستة
 داهم ونصف وهو الأشبه لأن محمدا لم يذكر في المسألة خلاف
 أبي يوسف . ولو كان لذكره على المعتاد وهو أمر بمذهبه وحاصله
 أن النزاع لفضلي والحق أنه تحقيقى يحتاج الى أمر توقيفى . وأما
 قول صاحب الهداية والصاع عند أبي حنيفة ومحمد ثمانية أرطال
 بالصراقة وقال أبو يوسف خمسة أرطال وثلاث رطل وهو قول الشافعى
 لقوله عليه السلام صاعنا أصفر الصيعان فليس بمصروف . نعم
 روى ابن حبان عن العلاء من أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله صلى
 الله عليه وسلم قيل له يا رسول الله صاعنا أصفر الصيعان ومدنا

=====

٢٦٣- مسألة : ولو أن رجلاً أفطر متعمدا ثم مرض بعد ذلك أو المرأة أفطرت متعمدة ثم حاضت فإن الكفارة سقطت عنها في قول طائفتنا وفي قول ابن أبي ليلى لا تسقط ولو أنه سافر لا تسقط عنه الكفارة بالاتفاق . ولو أنه سافر به مكرها بعد ما أفطر متعمدا فإن في قول زفر سقطت عنه الكفارة وقال أبو يوسف لا تسقط عنه الكفارة (١) .

== أكبر الأمداد فقال عليه السلام اللهم بارك لظني صاعا وبارك لنا في قليلنا وكثيرنا واجعل لنا مع البركة بركة . قال ابن حبان : وفي تركه عليه السلام الا نكار عليهم حيث قالوا صاعا أصغر الصيعان بيان وضع أن صاع المدينة أصغر الصيعان أ ك ٣١٤-٣١٥ ١/ مسبوک ٣/١٠ - الأصل ٢/٣٢٥ - تحفه ١/٦٩٣ - بدائع ٢/٧٣ - تبیین ٣٠٩ - ١/٣١٠ - بحر ٢/٢٧٤ - فتح وغاية ٢٩٦ - ٢/٢٩٨ - بنایة ٢٥٢-٢٥٦ ٣/رد المختار ١٠٤/٢ - لباب ١/١٦٠ .

قوله " لم يروى البيهقي عن الحسن بن الوليد القرشي . . . السبخ " البيهقي في الزكاة باب ما دل على أن صاع النبي صلى الله عليه وسلم كان عياره خمسة أرطال وثلاث ١٧٢/٤ . قوله " وأخرج الطحاوي عن أبي يوسف . الخ " الطحاوي في الزكاة باب وزن الصاع كم هو ؟ ٢/٥١ . قوله " لم يروى النسائي عن موسى الجهنمي . . . الخ " النسائي في الطهارة باب ذكر القدر الذي يكتفى به الرجل من الماء للغسل ١/٢٥ - الأموال ٦٦ . قوله " لم يروى أحمد وأبو داود عن أنس . الخ " أحمد في الطهارة باب مقدار ماء الغسل والوضوء ٣٤-٣٥ ٢/ أبو داود في الطهارة باب ما يجزئ من الماء في الوضوء ٧٧٢ - الطحاوي في الزكاة باب وزن الصاع كم هو ؟ ٢/٥٠ . قوله " لم يروى الدارقطني في سننه عن أنس بن مالك . الخ " الدارقطني في كتابه زكاة الفطر ٢/١٥ - البيهقي في الزكاة باب ما دل على أن صاع النبي صلى الله عليه وسلم كان عياره خمسة أرطال وثلاث ٣٧١-٣٧٢ ٤/ . قوله " لم يروى ابن أبي شيبة عن يحيى بن آدم . الخ " ابن أبي شيبة في الزكاة في الصاع ما هو ؟ ٣/٢٠٤ - الأموال ٦٢٢ . قوله " لم يروى ابن حبان عن الحارث عن أبيه عن أبي هريرة . الخ " والبيهقي في الزكاة باب ما دل على أن صاع النبي صلى الله عليه وسلم كان عياره خمسة أرطال وثلاث ١٧٢/٤ .

(١) في المسبوک : رجل جامع امرأته في يوم من رمضان ثم حاضت المرأة ==

.....

ومرض الرجل في ذلك اليوم سقطت عنط الكفارة عندنا وهي قول
 ابن أبي ليلى رحمه الله تعالى لا تسقط وهو قول الشافعي رحمه
 الله تعالى على القول الذي يوجب الكفارة على المرأة . وقال زفر
 رحمه الله تعالى تسقط عنها بعدد الحيض ولا تسقط عنه بعدد
 المرض . وجه قول ابن أبي ليلى : أن السبب الموجب للكفارة قد
 تم وهو الفطر فوجب الكفارة ديناً في الذمة والحيض والمرض لا ينافي
 بقاء الكفارة ثم الحيض والمرض لم يصادف الصوم هنا فامتنع في
 اليوم والنيل سواء وهو قياس السفر بعد الفطر لا يسقط الكفارة ليلاً
 كان أو نهاراً . وزفر رحمه الله تعالى يفرق ويقول الحيض ينافي
 الصوم وصوم يوم واحد لا يتجزئ فتقرر المنافي في آخره يمكن شبهة
 المنافة في أوله . فأما المرض فلا ينافي الصوم فلا يتمكن بالمرض في
 آخر النهار شبهة المنافة في أوله للصوم ولكنا نقول المرض ينافي
 استحقات الصوم بدليل أنه لو لم يفطر حتى مرض يباح له الفطر
 والكفارة لا تجب إلا بالفطر في صوم مستحق واستحقات الصوم في يوم
 واحد لا يتجزأ فتقرر المنافة للاستحقاق في آخر النهار يمكن شبهة
 مناة الاستحقاق في أوله بخلاف السفر فإنه غير مناف للاستحقاق
 حتى لو لم يفطر حتى سافر لا يباح له الفطر فلا يتمكن بالسفر في
 آخر النهار شبهة في أوله بخلاف ما إذا لم يفطر حتى سافر ثم
 أغار لأن سقوط الكفارة هناك باعتبار الصورة الصحيحة والصورة الصحيحة
 انط تحمل إذا اقترنت بالسبب ولا اسناد في الصور انط ذلك في
 الممانى ثم السفر فعله والكفارة انط وجبت حتماً لله تعالى فلا يسقط
 بفعل الصمد باختباره بخلاف المرض والحيض فإنه سطو لا صنم
 للعباد فيه فإذا جاء العذر من له الحق سقطت به الكفارة . فإن
 سؤره مكرها فقد ذكر في اختلاف زفر ويعقوب رحمهم الله تعالى
 أن على قول أبي يوسف رضي الله تعالى عنه لا تسقط به الكفارة
 لأن الصنع للعباد فيه فهو قياس ما لو أكره على الأكل بعد ما أفطر

=====

٢٦٤- مسألة : الصائم يكون بين أسنانه شيء قد دخل حلقه لا ينتقض صومه
وقال أبو حنيفة في الجامع الصغير وإن ادخل حلقه متعمدا لا ينتقض
صومه وذكر الاختلاف بين أبي يوسف وزفر في الذي ابتلعه متعمدا
قال زفر عليه القضاء والكفارة وقال أبو يوسف عليه القضاء ولا كفارة
عليه وهذا إذا كان مقدار الحصاة أو أكثر . وروى عن الحسن
ابن أبي مالك عن أبي يوسف أنه قال في الذي خرج من بين أسنانه
نادى به حلقه لا ينتقض صومه إلا أن يكون مقدار الحصاة أو أكثر . (١)

==== وفي قول زفر رحمه الله تعالى تسقط لأنه لا صنع له فيه ولا اعتماد
على هذه الرواية عن زفر رحمه الله تعالى فإن منعه بالمرض لا تسقط
الكفارة نبال سفر مكرها كيف تسقط . أ هـ ٧٥-٧٦ / ٣ . اختلاف أبي حنيفة
وبن أبي ليلى ١٣٣ - الاختيار ١٣١ / ١ - جوهرة ١٧٢ / ١ .

(١) قال في التبيين : وأما إذا أكل ما بين أسنانه . فالمراد به ما إذا
كان قليلا من الذي بقي من أكل الليل لعدم إمكان الاحتراز عنه
وإن كان كثيرا يفتقره . وقال زفر : يفتقره في الوجهين لأن الفم
له حكم الظاهر ألا ترى أنه لا يفسد صومه بالعضضة فيكون داخلا
من الخارج . ولنا : أن القليل منه لا يمكن الامتناع منه فإداه
فصار تبعا لأسنانه بمنزلة رقيقة والكثير يمكن الاحتراز عنه فجعل
الفصل بينهما مقدار الحصاة وطدونه قليل . وإن أخذه بيده
وأخرج ثم أكله ينبغي أن يفسد صومه لظهوره من محمد أن الصائم
إذا ابتلع سمسة من بين أسنانه لا يفسد صومه . ولو ابتلعها
ابتداء من خارج يفسد . ولو مضغها لا يفسد لأنها تتلاشى
وفي مقدار الحصاة عليه القضاء ومن الكفارة عند أبي يوسف وعند زفر
عليه الكفارة لأنه طعام متغير . وعن أبي يوسف أنه يمانه الطبع
ولو جمع ريقه في فيه ثم ابتلعه لم يفتقره ويكره . ولو أخرج ثم ابتلعه
يفتقره كريق غيره أ هـ ٣٢٤-٣٢٥ / ١ .

قوله " أنه يمانه الطبع " وفي الفتح : والتحقيق أن المفتي في الوقائع
====

٢٦٥- مسألة : رجل قال لله على أن اصوم شعبان مقابلاً فأفطر منه يوم فلما إن أراد به النذر أو اليمين أو كلاً منهط أو لم ينوش شيئاً فإن أراد به النذر فهو نذر وإن أراد به اليمين فهو يمين ونذر في قول أبي حنيفة ومحمد . وفي قول أبي يوسف فهو يمين خاصة ولو أراد كلاً منهط ففي قول أبي حنيفة ومحمد هو نذر ويمين وفي قول أبي يوسف هو نذر خاص ولو لم ينوهط فهو نذر أيضاً خاصة (١)

== لا بد له من ضرب اجتهاد ومعرفة بأحوال الناس وقد عرف أن الكفارة تنتقل إلى كمال الجنابة فينظر في صاحب الواقعة إن كان ممن يعاف عليه ذلك أعذ بقول أبي يوسف . وإن كان ممن لا أثر لذلك عنده أعذ بقول زفر رحمه الله أهـ ٣٣٣ - ٢/٣٣٤ - بحر - ٢٩٤ - ٢/٢٩٥ - رمز ١/٨٢ - مثلاً مسكين وأبر السعد ٤٣١ - ١/٤٣٢ - كشف ١/١١٨ - مبسوط ٣-٤-١٤٢ - ٣/الأصل - ٢٣١ - ٢/٣٣٢ - الجامع الصغير مع الطافع الكبير ١١٢ - بدائع ٢/١٠ - الاختيار ١٣٣ - ١/١٣٤ - جوهرة ١٧٣ / ١ - ضاية ونعيم ٣٣٢ - ٢/٣٣٣ - بناءة ٣١٦-٣١٧-٣ - فتح باب النهاية ١/٣٣٥ - قهستاني ٢٢١ - ١/٧٢٢ - مجمع در منتقى ٢٤٦ - ١/٢٤٧ - در مختار ١٥٣ - ٢/١٥٤ - ٧٤٥ - در وشرعية ١/٢٠٧ - مراقى الفلاح ٥٤٥ - ٥٤٦ - ثانوية ٢٠٨ - ١/٢٠٩ - هندية ٢٠٢ - ١/٢٠٣ .

(١) قال في التبيين : وإن نوى يميناً كفر أيضاً . أن مع القضاء تجب كفارة يمين لأنشط صحا فيجب عليه إذا أفطر موجبها الكفارة باليمين والقضاء بالنذر . وهذه المسألة على ستة أوجه إن لم ينوش شيئاً أو نوى النذر لا غير أو نوى النذر ونوى أن لا يكون يميناً يكون نذراً في هذه الصور الثلاث لأنه نذر بصيغته فينصرف إليه عند الإطلاق أو عند نيته له . فإن نوى اليمين ونوى أن لا يكون نذراً يكون يميناً

=====

.....

== لأن اليمين محتمل كلاله لأن النذر ايجاب المباح وهو اليمين لأنه
يوجب النذر وقد عينه بحزيمته ونفى غيره وإن نواصب جميعا يكون
نذرا ويمينًا عند أبي حنيفة ومحمد . وعند أبي يوسف يكون نذرا
لا غير وإن نوى اليمين يكون أيضا نذرا ويمينًا عند سبط وعنده يكون
يمينًا لا غير . له : أن النذر فيه حقيقة واليمين مجاز فلا يلتزم بها
لفظ واحد والمجاز يتعين بنية وعند نيهط تترجح الحقيقة .
ولهط : أنه لا تنافي بين الجهتين لأن النذر ايجاب المباح
فيستدعي تحريم ضده وأنه يمين لقوله تعالى " لم تحرم ما أحل الله
لك " التحريم . ثم قال " قد فرض الله لكم تحلة أيمانكم " التحريم
فكان نذرا بصيغته يمينًا بموجبه كشراء القريب تملك بصيغته تحرير
بموجبه حتى إذا نوى من الكفارة أجزأه . أو تقول انهط يقتضيان
الوجوب أما النذر فظاهر . وأما اليمين فلا أنه يوجب البر إلا أن النذر
يقتضيه لعينه لأنه موضع له . واليمين يقتضيه لغيره لئلا يلزم هتك
حرمة اسم الله تعالى فجمعنا بينهما عطفًا بالدليلين كما جمعنا بين
جهتين التبرع والمعاوضة في الهبة بشرط الصوفى وكما جمعنا بين
جهتي الفسخ والبيع في الاقالة فإذا جاز ذلك مع اختلاف الحكم
مع اتفاه أولى أن يجوز وهذا لأنه ليس فيه أكثر من أن يكون واجبًا
لعينه وواجبًا لغيره وذلك لا يمنع كمن حلف ليصلن الصلوات المفروضة
أو ليلين أبويه فيكون كل واحدة من الجهتين مؤكدة للأشـرى
فلا تنافي ولا يضرنا بعد ذلك اختلاف القضاء والكفارة عند عدم
الوفاء به لأنهم حكم آخر سوى الموجب الأصلي إذ الموجب الأصلي
هو لزوم الوفاء به فلا تنافي بينهما فيه أهـ ٣٤٥ - ١/٣٤٦ - بحر
٣١٧ - ٢/٣١٨ - رمز ١/٨٦ - مثلا مسكين وأبو السعد ١/٤٤٩ -
كشف ١/١٢٧ - مبسوط ٩٤-٩٥-١٤٢/٣ - الأصل ٢/٢٤١-٢٤٠
منية وفتح ٣٨٢-٣٨٤/٢ - بنابة ٣٩٥-٣٩٨/٣ - مدة الرماية
١/٢٥٢ - فتح باب المنايا ١/٣٤٠ - قهستانى ١/٢٢٦ - مجمع

=====

٢٦٦- مسألة : ولو أن رجلا قال لله على أن أصوم غدا يوم الأضحى فإنه

يلزمه نفي قول علمائنا الثلاثة والأفضل أن يصوم في يوم آخر . وفي

قول زفر لا يلزمه شيء . ولو أنه أصبح يوم النحر صائما ثم أنكر

متعمدا فلا قضاء عليه . وقال أبو يوسف في الأمل على القضاء

(١)

كأن يجب في النذر .

=== در منتقى ٥٥٤-١/٥٥٥ - در مختار ١٧١/٢ - در ٢١١-٧٢٣

مواقى الطلاع ٥٧٤ - خانية ٢١٨ - ١/٢١٩ - هندية ١/٢٠٩ .

وفى أبى الأسود بعد قوله " وإن نرى يمينا قضى وكثرا أيضا " أى مع

التضاء حيث لم يوف بالمندور وفيه إبطاء إلى أن الكفارة وحدها

لا تجزئ عن الفعل وهو لما اهرى من الأمام وروى عنه أنه رجع من ذلك

قبل موته بسبعة أيام وقال أنها تجزئ عنه واعتاره الشهيد والمرعى

وه ينتهى أ هـ ١/٤٤٩ .

(١) قال فى التبيين : من نذر يوم النحر أفطر وقضى . وقال زفر

والشافعى لا يلزمه القضاء ولا يصح النذر به لأنه نذر بطل هو معصية

لورود النهى عن الصوم فى هذه الأيام . ولذا : أنه نذر بصوم

مشرع فيصح والنهى لا ينافى المشروعية لأن موجبها الانتها . والنهى

مطل لا يتصور لا يكون فيقتضى تصويره وحرمة فيكون مشروطا ضرورة

والنهى لغيره وهو ترك اجابة دعوة الله تعالى لا ينافى المشروعية

فيصح نذره ولكنه يفطر احترازا عن المعصية ثم يتقضى استئذنا

للايجاب من ذمته . وإن صام فيه يخرج عن التهمة لأنه أداه كما

التزمه ناتقا لمكان النهى ولا قضاء أن شرع فيها ثم أفطر

أى أن شرع نفي الصوم فى هذه الأيام الخمسة ثم أنسده لا يجب

عليه قضاءه . ومن أبى يوسف ومحمد أن عليه القضاء لأن الشرع

ملزوم كالنذر كط فى سائر الأيام والنهى لا يمنع صحة الشرع فى حق

التضاء كالشرع فى الصلاة فى الأوقات المكروهة . ولأبى حنيفة

=====

رحمة الله أن صوم هذه الأيام مأمور بنقضه ولم يجب عليه إتمامه

ووجوب القضاء بالشرع ينبنى على وجوب الاتمام فلا يجب . وهذا

لأنه بنفس الشرع يكون مرتكباً للنهي لأنه صوم فيكون أمراً من

اجابة دعوة الله فأمر بقطعه بخلاف النذر بصوم السيد لأنه لم يصر

مرتكباً للنهي بنفس النذر لأنه التزام طاعة الله تعالى . وانما

المحصية بالفعل فكانت من ضرورات المباشرة لا من ضرورات إيجاب

المباشرة وبخلاف الشرع في الصلاة في الأوقات المكروهة حيث

لا يصير مرتكباً للنهي بنفس الشرع لأن النهي منه الصلاة والشرع

ليس بصلاة حيث لا يحث به الحالف أنه لا يصلى ما لم يسجد

والشرع هو الموجب للقضاء دين الصلاة فصار كالنذر ولأنه يمكنه

الأداء بذلك الشرع في الصلاة لا على وجه الكراهية بأن يحسب

حتى تبيّن الشمس فحصل الفرق بينهما من وجهين أهـ ١/٣٤٧/٣٤٤

بحر ١٠-٣٢٢ - رمز ١/٨٦ - أبو السعود ٤٤٨-٤٥٠ - كشف

١٢٣-١٢٤ - ١/١٢٤ - مبسوط ٩٥-٩٨ - الأصل ٢-٢٤٢ - ٢/٢٤٢ -

مضاهة ونتج ٣٨٥ - ٢/٣٨٨ - بنامة ٣٩٤ - ٣/٤٠٢ - فتوح

باب العناية ٣٣٩ - ١/٣٤٠ - قهستانى ٢٢٥ - ١/٢٢٦ - مجمع

و در مفتى ١/٢٥٤ - در مختار ١٦٩ - ٢/١٧٠ - بدائع ٣٩-٢/٨٠

قوله " وقال زفر والشافعى لا يلزمه القضاء ولا يصح النذر به . الخ "

قال فى فتح باب العناية : والحاصل أن نذر الأيام المذكورة

يصح عندنا فى المختار وجعله زفر لفظاً وبه قال مالك والشافعى

وهو رواية عن ابن المبارك عن أبى حنيفة لأن هذا نذر بمحصية

لما فى الصحيحين عن أبى سعيد الخدرى نهى رسول الله صلى

الله عليه وسلم عن صيامين : صيام يوم الأضحى وصيام يوم الفطر

وفى لفت لميط سمعته يقول لا يصلح الصيام فى يومين يوم الأضحى

ويوم الفطر من رمضان . ولما فى معجم الطبرانى من ابن عباس

=====

.....

== أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أرسل أيام منى صائحا يصيح
 أن لا يصوموا هذه الأيام فانها أيام أكل وشرب ومجال . والمجال
 وقاع النساء . وفي سنن الطبراني عن أبي هريرة قال بعث رسول
 الله صلى الله عليه وسلم بديل بن ورق الخزازي على جمل أوبرق يصيح
 في نجايج منى ألا أن الزكاة في الحلق واللثة ولا تتجملوا لأنفس
 أن تزهد في أيام منى أيام أكل وشرب ومجال . وفي السنن الثلاثة
 من طائفة عنه عليه السلام لا نذر في مصيبة وكفارة كفارة يمين
 وفي النسائي عن عمران بن الحصين مرفوعا يقول النذر نذران . فمن
 كان نذر في طاعة الله فذاك لله ففيه الوفاء . ومن كان نذر في
 محصية الله فذلك للشيطان فلا وفاء له ويكفره ما يكفر اليمينين
 ولنا : أن هذا نذر بصوم مشروع لأن الدليل الدال على
 مشروعيته وهو كونه كفا للنفس التي هي عدو الله من شهواتها لا
 يفصل بين يوم ويوم فكان من حيث حقيقته حسنا مشروعا والنذر بما
 هو مشروع جائز . وما روى من النهي فأنط شولخيريه وهو ترك اجابة
 دعوة الله لأن الناس أضياف الله في هذه الأيام وإذا كان النهي
 لخيره لا يمنع صحته من حيث ذاته فيجب الفلرلثلا بصير معرضا
 من ضمان الكريم ويجب القضاء باعتبار ذاته التزم ويجزئه ان صام
 فيها لأنه أداه كط التزمه فان ما وجب ناقصا يجوز أن يهدى ناقصا
 مع ارتكاب الحرمة الحاصلة من الاعراض أهـ ١/٣٤٠ .

قوله " في هذه الأيام الخمسة " وهي يوم العيد وأيام التشريق
 وهي الأحد عشر والثاني عشر والثالث عشر من ذي الحجة أهـ
 مثلا مسكين ١/٤٥٠ .

قوله " عن أبي يوسف ومحمد أن عليه القضاء . . . الخ " وفي الصحيحين
 جعل قول محمد مع أبي حنيفة والخلاف لأبي يوسف أهـ غاية
 على هذا مشى صاحب المجمع أهـ شلبي على التبيين ١/٣٤٧

=====

.....

== والظاهر الرواية أن الشروع في صوم يوم من الأيام المنهية ليس موجبا للقضاء بالافساد . قال في البحر : ان شرع في صوم الأيام المنهية ثم أفسده فلا قضاء عليه وعن أبي يوسف ومحمد في النوادر أن عليه القضاء والفرق لأبي حنيفة وهو ظاهر الرواية
أهـ ٢/٣٢١ - عناية وفتح ٣٨٧ - ٢/٣٨٨ - بناية ١/٤٠٣ .

قوله " لم يفي الصحيحين عن أبي سعيد الخدري . . الخ " البخاري في الصوم باب صوم يوم الفطر ٢/٢٤٩ ولفظه : عن أبي سعيد رضي الله عنه قال نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن صوم يوم الفطر والنحر ومن الصائم وأن يحتبى الرجل في ثوب واحد ومن صلاة بعد الصبح والعصر . مسلم في الصوم باب تحريم صوم يومي العيد ١٥-١٦/٨ والمذكور لفظ مسلم . وفي لفظه : قال سمعته يقول لا يصلح الصيام في يومين يوم الأضحى ويوم الفطر من رمضان . . أبو داود في الصوم باب في صوم العيدين ٨٠٣ / ٢ الترمذي في الصوم باب ما جاء في كراهية الصوم يوم الفطر والنحر رقم ٧٧٢ . وقال : حديث أبي سعيد حديث حسن صحيح . ابن طاجه في الصوم باب في النهي عن صيام يوم الفطر والأضحى رقم ١٧٢٤ - البيهقي في الصيام باب الأيام التي نهى عن صومها ٢٩٧ / ٤ . أحمد في الصوم باب النهي عن صوم يومي العيدين ١٣٦ / ١٠ .

قوله " ولم يفي معجم الطبراني عن ابن عباس . . الخ " أورده البيهقي وقال : رواه الطبراني في الكبير . وفي رواية له في الأوسط والكبير أيضا أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث بديل بن ورقاء وأسناد الأول حسن أهـ مجمع الزوائد ٢٩٣ / ٣ . أحمد في الزوائد في الصوم باب النهي عن صوم أيام التشريق ١٤٢ / ١٠ .

قوله " وفي السنن الثلاثة من مائشة . . الخ " أبو داود في الإيمان

=====

٢٦٧- مسألة : وإذا صب في جوف النائم شراب فعليه القضاء . وقال
(١) زفر لا شيء عليه وهو أكثر من الناس .

٢٦٨- مسألة : الصائم يأكل الطين متعمدا فعليه القضاء ولا كفارة عليه
وقال محمد في كتاب الرقيات ان كان من طين الأرمنية فعليه
(٢) القضاء والكفارة لأنه يؤكل للدهاء .

====
والنذر باب من رأى عليه كفارة اذا كان في محصية ٥٩٦/٣-الترمذي
في النذر والأيمان باب ما جاء من رسول الله صلى الله عليه وسلم
أن لا نذر في محصية رقم ١٥٢٥ وقال . هذا حديث غريب وهو أصح
من حديث أبي صفوان من يونس . النسائي في الأيمان والنذر
كفارة النذر ٧/٢٦ - ابن طاجة في أبواب الكفارات . النذر في
المحصية رقم ٢١٣٩ .

قوله " وفي النسائي عن عمران بن الحصين مرفوع . الخ " النسائي
في الأيمان والنذر . كفارة النذر ٢٨-٢٩/٧ .
اللبية : النحر قال ابن قتيبة من قال إنها النقرة في الحلق فقد
غلط . والجمع لباب مثل حبة وحبات أه المصباح ٥٤٧/٢ .

(١) قال في المبسوط : النائم ان صب في حلقه طء فسد صومه عندنا ولم
يفسد عند زفر والشافعي رحمهما الله تعالى لأنه أعذر من الناس
اذ لا يصنع له أصلا ولكننا نقول : ان الناس يحدول به عن القياس
بالنفس وهذا ليس في معناه لأن النسيان لا يصنع فيه للعباد فاذا كان
الحذر ممن له الحق منع فساد صومه وإليه أشار رسول الله صلى الله
عليه وسلم فقال ان الله أطعمك وسقاك . وهذا انط جاء التسنن
بسبب مضاف الى العباد وهو النوم منه والصب من غيره وهذا غير
مانع من فساد الصوم لوصل الفطر الى باطنه أهـ ٩٩-٣/٣-الأصل ٢/٢٤٤ .

(٢) قال في البدائع : ولو أكل طينا فعليه القضاء ولا كفارة له قلنا
إلا أن يكون أرمينا فعليه القضاء . والكفارة وكذا روى ابن رستم
عن محمد قال محمد لأنه بمنزلة الغاريقون أي يتداول به قال ===

٢٦٩- مسألة : رجل أكل ناسيا فجعلوا يقولون له انك صائم فلا يذكر
ثم علم بعد ذلك فعله القضا في قول أبي يوسف وقال زفر والحسن
: بن زياد لا قضا عليه . (١)

== ابن رستم فقلت له هذا الطين الذي يلقى يأكله الناس قال لا أدرى
ما هذا ؟ فكأنه لم يعلم أنه يتداوى به أولا هـ ٢/٩٩ - مبسوط
١٠٠ - ٣/١٣٩ - الأصل ٢/٢٤٥ - جوهره ١/١٧٢ - تبين
١/٣٢٦ - بحر ٢/٢٩٧ - أبو السعود ١/٢٣٣ .
قوله " إلا أن يكون أرمينا " قال الكلال . وتجب بالطين الأرمني وبغيره
على من يحتاد أكله كالسمي بالطفل لا على من لا يحتاده ولا يأكل
الدم إلا على رواية أ هـ الفتح ٢/٣٣٦ .
قوله " أرمينا " في المغرب . طين أرمني : بالفتح منسوب إلى أرمين
جبل من الناس سمي به بلدهم أ هـ ١/٩٩ .
قوله " الفاريقون " في المغرب . الفاريقون من الأدوية شيء يشبه
الأبجدان وهو ذكر وأنثى وفي مرارته حلاوة أ هـ ٢/٣٣٩ .
قوله " الطفل " في القاموس : وكحذيم الطفل واسم وكشراب وسحاب
الطين اليابس أ هـ ٤/٧ .

(١) قال في التبين : ولو أكل ناسيا فقال له آخر أنت صائم ولم يتذكر
فأكل ثم تذكر أنه صائم فسد صومه عند أبي حنيفة وأبي يوسف لأنه
أخبر بأن هذا الأكل حرام عليه وخبر الواحد في البيانات حجة
وقال زفر والحسن لا يفسد لأنه ناس . ولو رأى صائما يأكل ناسيا
يذكره أن كان شاهدا لأن له قوة بدين ذلك . وإن كان شخشا
لا يذكره لأنه ضعيف لا يقدر . ولا فرق فيط ذكرنا بين الفرض والنفل
لأن النص لم يفصل أ هـ ١/٣٢٢ - بحر ٢/٢٩٢ - أبو السعود
١/٤٣٠ - مبسوط ٣/٦٦ - بدائع ٢/٩٠ - جوهره ١/١٦٩

=====

.....

== فتح ٢/٣٢٨ - شرنبلاليه ١/٢٠١ - مجمع ودر مفتي ١/٢٤٤ .
 وفي الدر المختار : اذا أكل الصائم أو شرب أو جامع حال كونه
 ناسيا في الفرض والنفل قبل النية أو بعدها على الصحيح بحسب
 من القنية الا ان يذكر فلم يتذكر ويذكره لوقتها ولا لا . وليس
 ضررا في حقوق المباد - لم يفطر - أه .

قوله " الا أن يذكر فلم يتذكر " أي اذا أكل ناسيا تذكره انسان
 بالصوم ولم يتذكر فأكل فسد صومه في الصحيح خلافا لبعضهم
 ظهيرة لأن خبر الواحد في البيانات مقبول فكان يجب أن يلتفت
 الى تأمل الحال لوجود المذكر بحر . قلت لكن لا كفارة عليه وهو
 المختار كما في التتارخانية عن النصاب . وقد نسبوا هذا المسألة
 الى أبي يوسف ونسب اليه القهستاني فساد الصوم بالنسيان مطلقا
 ولم أره لخبره وسيأتي ما يردده .

قوله " ويذكره " أي لزوم كما في الطوالجية فيكره تركه تحريط بحر .

قوله " لو تها أي له قوة على اتطام الصوم بلا ضعف وإذا كان يضعف
 بالصوم ولو أكل يتقوى على سائر الطاعات يسعه أن لا يخبره فتح
 وصار غير الأولى أن لا يخبره . وتصغير الزيلعي بالشاب والشيخ
 جرى على الخالب ثم هذا التفصيل جرى عليه غير واحد وفي السراج
 من الواقعات المختار أنه يذكره مطلقا نهرا قال ج من شيخه ومثل
 أكل الناس للنوم عن صلاة لأن كلا منهما معصية في نفسه كما صرحوا
 أنه يكره السهر اذا خاف قوت الصبح لكن الناس والنائم غير قادر
 نستدل الاثم منهط لكن وجب على من يعلم حاله تذكير الناس ويحفظ
 النائم الا في حق الضعيف من الصوم مرحلة له أه رد المختار

١٣٢ - ١٣٣ / ٢ - منحة الخالق ٢/٢٩٢ - د. د. ١/٤٤٩ .

٢٧٠- مسألة : في الصائمة تمضغ لصبيها خبزاً فان لم تجد بدا فلا بأس به
وقال أبو يوسف في الأملى كان أبو حنيفة يكره للمرأة أن تمضغ
الملك أو تمضغ لصبيها خبزاً قال وهو قول أبي يوسف وليس في الحاصل
اختلاف لأن الذي قال ها هنا معناه اذا لم تجد بدا . (١)

(١) قال في الجوهرة : يكره للمرأة أن تمضغ لصبيها الطعام اذا كان
لها منه بد بأن يكون عندها صغيراً أو حائضاً أو طعام لا يحتاج الى
التمضغ . ولا بأس اذا لم يكن لها بد صيانة للولد ألا ترى
أنها تفطر اذا خافت عليه .

ومضغ الملك لا يفطر الصائم الا أنه يكره له فيه من التحريم على
الفساد وهذا اذا كان أبيض ملتط لا ينفصل منه شيء . أما اذا
كان أسود يفسد صومه وان كان ملتط لأنه يفتت والملك هو
المصلى وقيل اللبان الذي يقال له الكندراً هـ ١٧٤ / ١ - لباب
١٦٩ / ١ - مبسوط ١٠٠ - ١٠١ / ٣ - الأصل ٢٤٥ - ٢٤٦ / ٢
تحفته ١ / ٧٧١ - بدائع ٢ / ١٠٦ - تبين ٣٣٠ - ٣٣١ / ١
بحر ٢ / ٣٠١ - رمز ١ / ٨٤ - أبوالسعود ١ / ٤٣٦ - كشف
١ / ١٢٠ - عناية وفتح ٣٤٤ - ٣٤٥ / ٢ - بناية ٣٣٩ - ٣٤٤ / ٣
فتح باب العناية ٣٣٢ - ٣٣٣ / ١ - قهستاني - در
وشرنبلاليه ١ / ٢٠٧ - مجمع ودر منتقى ١ / ٢٤٧ - در مختار
١٥٣ - ١٥٤ / ٢ - طدر ١ / ٤٥٩ - هندية ١ / ١٩٩ .

الملك: ^{صمغ} كل خصل كل / يملك من لبان وغيره فلا يسيل والجمع على ملك
وأطلق أ هـ المصباح ٢ / ٤٢٦ - قاموس ٣ / ٣٢٤ .
المصلى : بالفتح والضم ويعد في الفتح فكل ملك رومي أبيضه نافع
للمعدة والمعدة والأعضاء والكبد والسعال المزمن شرباً والنكهة
واللثة وتفتيق الشهوة وتفتيح السدد ودواء مصلى غلى به أ هـ
قاموس ٣ / ٣٢٩ - مصباح ٢ / ٥٧٤ . واللبان : بالضم الكندراً هـ قاموس
٤ / ٢٦٧ - مصباح ٢ / ٥٤٨ - مختار الصحاح ٥٩١ .

باب صدقة الفطر (١)

(٢٧٧ - مسألة : وإذا كان للصبي مال وله أب فان الأب يؤدي من ماله صدقة الفطر عن الصبي وعن عبده في قول أبي حنيفة وأبي يوسف وفي قول محمد وزفر لا يجوز أن يؤدي من مال الصبي . وإن أدى فهو ضامن ولكن الأب يؤدي من مال نفسه إن كان له مال عن الصبي ولا يؤدي من عبده وكذلك إذا كان له وصي فهو على هذا الاختلاف إذا كان للصبي مال إلا أن في قول محمد لا يجب على الوصي أن يؤدي في مال نفسه ولا يؤدي من مال اليتيم ولو كان للصبي جد ولم يكن له أب فان كان للصبي مال فهو على هذا الاختلاف أيضا وإن لم يكن له مال لا يجب على الجد أن يؤدي من مال نفسه في قولهم جميعا في رواية محمد وروى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة أن الجد يؤدي من مال نفسه وهو بمنزلة الأب . (٢)

(١) وهي واجبة على الحر المسلم الطالك لمقدار النصاب فاضلا من حوائجه الأصلية أهـ الاختيار ١٢٣ / ١ . وفي فتح باب النسخة : وسبب شريعتها ما في سنن أبي داود وابن طاعة عن ابن عباس فرض رسول الله عليه وسلم زكاة الفطر طهرة للصائم من اللغو والرفث ولحمة للمساكين من أداها قبل الصلاة فهي زكاة مقبولة ومن أداها بعد الصلاة فهي صدقة من الصدقات " رواه الدارقطني . وقال ليس في روايته مجروح . وكان أمر النبي صلى الله عليه وسلم بها في السنة التي فرض فيها رمضان قبل أن يفرض زكاة المال وكان يخطب قبل الفطرة بيومين بأمر بأخراجها أي في الجملة سواء يقع وقبست الوجوب أو قبله أهـ ١ / ٣١١ - فتح ١ / ٢٨١ - بدائع ٢ / ٦١ - جوهرة ١ / ١٦٢ - ٧٨٣٣ . حديث ابن عباس رواه أبو داود في الزكاة باب صدقة الفطر ٢ / ٣١٢ . ابن طاعة في الزكاة . صدقة الفطر رقم ١٨٣١ . الدارقطني في كتاب زكاة الفطر ٢ / ٢٠٠ وقال ليس فيهم مجروح الحاكم في الزكاة ١ / ٤٠٩ وقال : هذا حديث صحيح على شرط البخاري وإن يخرجاه . البيهقي في الزكاة باب الكافر يمين يموت فلا يؤدي عنه زكاة الفطر ١ / ١٦٣ - ٤٠ .

(٢) قال نبي الجوهرة : يخرج ذلك عن نفسه وعن أولاده الصغار =====

.....

=== ومن مطالبة لأن السبب يمونه وبلى عليه ويحني مطالبة للخدمة
 ثم اذا كان للولد الصغير والمجنون مال فان الأب يخرج
 صدقة فلهم من مالهم عندهم وقال محمد وزفر لا يخرج من مالهم
 ويخرج من مال نفسه لأنها قريبة من شرطها النية فلا تجب في مال
 الصبي والمجنون كسائر العبادات فاذا ثبت أنه لا يخرجها ممن
 مالهم صاروا كالفقيرين فيخرج الأب عنهم من ماله . ولهم: ان الفطرة
 تجرى مجرى المونة بدليل أن الأب يتحملها عن ابنه الفقير فاذا
 كان غنيا كانت في ماله كنفقته ونفقة ختانه فيخرج أبوه أو وصيه
 أو جدهم أو وصيه فطرة أنفسهم وريقهم من مالهم وكذا الأضحية
 على هذا الخلاف وقال محمد وزفر اذا أخرجها الأب من مال الصغير
 أو المجنون لزمه الضمان ولا تجب على الأب صدقة الفروع مطالبة
 من مال نفسه بالاجتماع كالنفقة ويؤدي عنهم من مال ابنه . وأما الولد
 الكبير المجنون اذا كان فقيرا ان بلغ مجنونا ففطرته على أبيه وان بلغ
 مفيئا ثم جن فلا فطرة على أبيه لأنه اذا بلغ مجنونا فقد استمرت
 الولاية عليه واذا أفاق فقد انقضت الولاية اليه ولا تجب على الجد
 فطرة بنى ابنه اذا كان ابوهم فقيرا أو ميتا في ظاهر الرواية وروى الحسن
 من أبي حنيفة أنها تجب على الأب وفي قاضي خان لا يؤدي ممن
 أولاد ابنه الحسرا اذا كان حيا باتفاق الروايات وكذا اذا كان ميتا
 في ظاهر الرواية أ هـ ١٦٣ / ١ - لباب ١٥٩ / ١ - مسود ٦٢ - ١٠٥ / ٣
 الأصل ٢٥٠ - ٢٥٢ - ٣١٧ / ٢ - تحفة ٦٨٣ / ١ - بدائع ٧٠ - ٧٢ / ٢
 الاختيار ١٢٣ - ١٢٤ / ١ - تبين ٣٠٦ - ٣٠٧ / ١ - بحر ٢٧١ -
 ٢ / ٢٧٢ - رمز ٧٩ / ١ - أبوالسعود ٤١٥ - ٤١٦ / ١ - كشف
 ١ / ١١٣ - منية وفتح ٢٨٤ - ٢ / ٢٨٥ - بناءة ٢٣٥ / ٢٣٢ - ٣ / -
 فتح باب الحنافية - درر ١٩٣ / ١ - مجمع ودر منقذ ٢٢٧ / ١ -
 در مختار ١٠١ - ١٠٢ / ٢ - خانية ٢٢٧ - ١ / ٢٢٨ - هندية ٧١٩٢ .

=====

٢٧٢ مسألة : وإذا كان بين رجلين عبيد وأما فان في قول أبي حنيفة لا يجب على واحد منهم صدقة الفطر وقال محمد على كل واحد منهم أن يؤدي حصته . وروى من أبي يوسف مثل قول محمد ولو كان بينهما عبد واحد لا يجب على واحد منهم في قول طائفة جميعا وقال الشافعي عليهما صدقة الفطر ولو كانت جارية بينهما فجاءت بولد فادعياه جميعا فصدقة الأم لا تجب على واحد منهم وأما صدقة الولد فان على الأبوين نصف صاع من خنيفة بينهما في قول محمد ذكره في زيادة الزيادات هـ قال هو قول أبي حنيفة وروى من أبي يوسف أنه قال على كل واحد منهما نصف صاع على حدة . (١)

== قوله " مطالبك للخدمة " يحترزه من عبده للتجارة فانه لا تجب عليه عنهم . كل في الباب : ولا عن مطالبك للتجارة لوجوب الزكاة فيها . ولا تجتمع الزكاة والفطرة أ هـ ١٥٩ / ١ . قول الأمام وأبي يوسف الصغيران كان له مال يؤدي من طاله هو المرجح قال في الباب : ورجح صاحب الهداية قولهم وأجاب ط بهتمسك به لمحمد ومشي قولهم المحبوبي والنسفي وهـ الشريعة . تصحيح أ هـ ١٥٩ / ١ .

(١) قال في التبئين : ولا عبد أو صبيد لهما . أي لا تجب من صبيد أو صبيد مشترك بين اثنين لقصور الولاية والمؤنة في حق كل واحد منهم . وقال أبو يوسف ومحمد في العبيد يجب على كل واحد منهم ط يخصه من الرئيس دون الاشخاص وهذا بناء على أنه لا يرى قسمة الوثيق وهم يرمانها وقيل لا تجب بالاجطاع لأن النصيب لا يجتمع قبل القسمة فلم تتم الرقبة لواحد منهم . ولو كانت لهما جارية فجاءت بولد فادعياه لا تجب عليهما من الأم ل ط قلنا وهـ

=====

.....

== الولد تجب على كل واحد منه صدقة تامة عند أبي يوسف لأن البنوة تامة في حق كل واحد منه كلاً لأن ثبوت النسب لا يتجزأ ولهذا لو مات أحدهما كان ولداً للباقي منه وقال محمد تجب عليهما صدقة واحدة لأن الولاية لهما والموتة عليهما فكذا الصدقة لأنها قابلة للتجزؤ كالموتة أ هـ ١/٣٠٧ - بحر ٢/٢٧٢ - رمز ٧٩٩ ١/ أبو السعود ١/٤١٦ - كشف ١/١١٣ - مبسوك ١٠٦ - ٣/١٠٧ الأصل ٢/٣١٩ - تحفة ١/٦٨٥ - بدائع ٢/٧١ جوهرة ١/١٦٤ - لباب ١/١٥٦ - عناية وفتح ٢٨٧ - ٢/٢٨٨ - بناية ٢٤١ - ٣/٢٤٣ - فتح باب العناية ١/٣١٧ - قهستاني در ١/١٩٤ - مجمع ودر منتقى ٢٢٧ - ١/٢٢٨ - در مختار ٢/١٤٣ - خانية ١/٢٣٠ - هندية ١/١٩٣ .

قول المصنف " ذكره في زيادة الزادات " وبارته : ولو أن مسلمين كانت لهما جارية فجاءت بولد فادعياه ثم مر يوم الفطر فعلى كل واحد منه صدقة تامة عند أبي يوسف رضى الله عنه لأنه ابن لكل واحد منه بكمله فان البنوة تحتل الوصف بالتجزؤ . ألا ترى أنه يرث من كل واحد منه ميراث ابن كامل فكان على كل واحد منه صدقة كاملة وعلى قول محمد رضى الله عنه صدقة واحدة بينهما نصفين لأن الأب أحدهما في الحقيقة ولكن لأجل المعارضة جعلناه ابناً لهما في الأحكام وصدقة الفطرانط تجب على الوالد من ولده فلهذا يجب عليهما صدقة واحدة . ألا ترى أنه لو مات الابن يرثان منه ميراث أب واحد بينهما نصفين لأن الأب أحدهما فكذلك حكم صدقة الفطر أ هـ ١٣٣

قوله في التبيين " وقال أبو يوسف ومحمد " والأصح أن قوله —ع أبي حنيفة أ هـ فتح ٢/٢٨٧ - عناية ٢/٢٨٨ - بناية ٣/٢٤٢ مبسوك ٣/١٠٦ - رد المختار ٢/١٠٣ .

=====

٢٧٣- مسألة : ولو أن رجلا من خراسان وهو بالكوفة بحث صدقة البهي خراسان يكره وروى من محمد أنه قال زكاة الطل يهودى حيث المال وزكاة الفطر يهودى حيث هو يعنى عن نفسه وصبيده . روى عنه ابن سطة . وروى عن أبى يوسف أنه قال يهودى من نفسه حيث هو ومن صبيده حيث العبيد . (١)

====
 وعند الشافعى . قال النوى : تجب فطرة العبد المشترا وفطرة من بحضه حر . فان لم يكن مهاباة فالوجوب عليه . وان كانت مهاباة بين الشريكين . أو بين السيد ومن بحضه حر فهل تختص الفطرة بمن وقع زمن الوجوب فى نومه . أم توزع بينهما ؟ يبقى ذلك على أن الفطرة هل هى من المعن النادرة . أم من المتكررة ؟ وأن النادرة هل تدخل فى المهاباة . أم لا ؟ . وفى الأمرين خلاف . فأما الأول فالذهب : أن الفطرة من النادرة . وهـ قلع الجمهور . وقيل : فيها وجهان . وأما الثانى : ففيه وجهان مشهوران . أصحاب : دخول النادر أه الروضة ٢/٢٩٦ - المجمع ٦/٥٦ .

(١) فى البدائع : وأما مكان الأداء وهو الموضع الذى يستحب فيه إخراج الفطرة روى من محمد أنه يهودى زكاة الطل حيث المال ويهودى صدقة الفطر من نفسه وصبيده حيث هو . وهو قول أبى يوسف الأول ثم رجع وقال يهودى صدقة الفطر من نفسه حيث هو ومن صبيده حيث هم حكى الحاكم رجوعه وذكر القاضى فى شرحه مختصر الطحاوى قول أبى حنيفة مع قول أبى يوسف . وأما زكاة الطل فحيث المال فى الروايات كلها ويكره إخراجها الى أهل غير ذلك الموضع الا رواية من أبى حنيفة أنه لا بأس أن يخرجها الى قرابته من أهل الحاجة ويبحثها المهم .

وجه قول أبى يوسف أن صدقة الفطر أحد نوى الزكاة ثم زكاة المال

=====

٢٧٤- مسألة : الرجل يشتري العبد وهو فيه بالخيار ثلاثة أيام فمر يوم الفطر وهو عنده والخيار للبائع أو للمشتري فان زكاة الفطر موقوفة فان تم البيع فهو على المشتري وان انتقض البيع فهو على البائع وهذا قول طائفة الثلاثة وقال زفران كان الخيار للبائع فهو على البائع وان كان الخيار للمشتري فهو على المشتري سواء تم البيع أو انتقض . (١)

== نودى حيث الطال فكذا زكاة الرأس . ووجه الفرق لمحمد واضح وهو أن صدقة الفطر تتعلق بذمة المودى لا بطله بدليل أنه لو ملك طاله لا تسقط الصدقة وأما زكاة الطال فانها تتعلق بالمال ألا ترى أنه لو هلك النصاب تسقط . فاذا تعلقت الصدقة بذمة المودى اعتبر مكان المودى ولما تعلقت الزكاة بالطل اعتبر مكان الطال وروى عن أبي يوسف في الصدقة أنه يودى من العبد الحى حيث هو ومن الميت حيث المولى لأن الوجوب في العبد الحى عنه فمعتبر مكانه وفى الميت لا فيعتبر مكان المولى أهـ ٢/٧٥ - مبسوط ١٠٦/٣ الأصل ٢٥٢-٢٥٣/٢ - التحفة وفيها : والأول أصح .. أى من محمد - لأن صدقة الفطر لا تعلق لها بالطل . حتى اذا هلك الطال . بعد الوجوب لا تسقط الفطرة بخلاف الزكاة أهـ .

(١) قال فى البدائع : ولو اشترى عبدا بشرط الخيار للبائع أو للمشتري أولهبط جميعا أو شرط أحدهما الخيار لغيره فمر يوم الفطر فى مدة الخيار فضدقة الفطر موقوفة ان تم البيع بضى مدة الخيار أو بالاجازة فعلى المشتري لأنه ملكه من وقت البيع وان فسخ فعلى البائع لأنه تبين أن المبيع لم يزل عن ملكه وعند زفران كان الخيار للبائع أولهبط جميعا أو شرط البائع الخيار لغيره فصدقة الفطر على البائع تم البيع أو انفسخ وان كان الخيار للمشتري فعلى المشتري تم البيع أو انفسخ ولو اشتراه بعد ثان فمر يوم الفطر قبل القبض فصدقة فطره

٢٧٥- مسألة : رجل أخر صدقة الفطر حتى مضى يوم الفطر فعليه
أن يؤدبها بعد ذلك ولم يذكرها هنا أن التعجيل جائز أم لا ؟
وروى من أصحابنا في موضع آخر أن تعجيله جائز إلا في قول الحسن
بن زياد فإنه قال لا يجوز تعجيله ولا تأخير . وروى من خلف
بن أيوب أنه قال يجوز في رمضان ولا يجوز قبله . وروى من نسخ
بن أبي مريم أنه قال إذا مضى نصف من رمضان جاز . (١)

== على المشتري ان قبضه لأن الملك ثبت للمشتري بنفس الشراء وقد
تقرر بالقبض وان طر قبل القبض فلا يجب على واحد منبط . أما
جانب البائع فظاهر لأن العبد قد خرج من ملكه بالبيع ١٥٠ / ٢
مسحوك ١٠٨ - ١٠٩ / ٣ - الأصل ٢٥٦ - ٢ / ٣١٩ - تبين
٣٠٧ - ١ / ٣٠٨ - بحر ٢٧٢ - ٢ / ٢٧٣ - رمز ١ / ٢٩ - مالا مسكن
وأبو السجود ١ / ٤١٧ - كشف ١ / ١١٣ - غنية وفتح ٢٨٩ - ١ / ٣٩٠
بنية ٢٤٣ - ٣ / ٢٤٥ - فتح باب العناية - قهستانى
- مجمع ودر منتقى ١ / ٢٤٨ - در مختار ٢ / ١٠٣ -
در ١ / ١٩٤ - خانية ١ / ٢٩٩ - هندية ١ / ١٩٣ .

(١) قال في التبين : وصح لو قدم أو أخر . أن جازاً أداء صدقة
الفطر إذا قدمه على وقت الوجوب وهو يوم الفطر وأخره عنه . أما
جواز التقديم فلأن سبب الوجوب قد وجد وهو رأس يمونه على عليه
فصار كالأداء الزكاة بعد وجود النصاب ولا تفصيل فيه بين مدة ومدة
في الصحيح ومنه خلف بن أيوب يجوز تعجيلها بعد دخول رمضان
لا قبله لأنه صدقة الفطر ولا فطر قبل الشروع في الصوم . وقيل
يجوز تعجيلها في النصف الأخير من رمضان وقيل في الحشر الأخير
ومن الحسن بن زياد لا يجوز تعجيلها أصلاً كالأضحية . قلنا
الأضحية غير معقولة فلا تكون عبادة إلا في وقت مخصوص بخلاف
التصدق . وأما جواز الأداء بعد يوم الفطر فلأنها قرينة طائفة

=====

.....

== معقولة المعنى فلا تسقط بعد الوجوب الا بالأداء كالزكاة وقال
الحسن بن زياد تسقط بعضى يوم الفطر لأنها قرينة اختصت بيوم العيد
فتسقط بعضه كالأضحية تسقط بعضى أيام النحر . قلنا هي قرينة
معقولة على ما بينا فلا تسقط بعضى الوقت كالزكاة بخلاف الأضحية
لأن أراقة الدم غير معقول المعنى فلا تكون قرينة الا فى وقتها
وإذا مضى وقتها لا تسقط أيضا وانما ينتقل الى التصديق بها
أهـ ١/٣١١ - بحر ٢٧٤ - ٢/٢٧٥ - رمز ٧٩ - ٧٨٠ حنلا مسكين
وأبو السجود ٤١٨ - ١/٤١٩ - كشف ١/١١٥ - مبسوط ١٢ - ٣/١١٢
الأصل ٢٥٨ - ٢/٢٥٩ - تحفة ١/٦٩٤ - بدائع ١/٧٤ لا اختيار
١/١٢٤ - جوهرة ١٦٥ - ١/١٦٦ - لباب ١/١٦١ - فتح
وحنفية ٢٧١ - ١/٢٣٢ - هندية ١/١٩٢ .

قوله " وقيل يجوز تعجيلها " قاله نح بن أبى مریم أهـ شلى
على التبيين ١/٣١١ - مبسوط ٣/١١٠ - الاختيار ٧١٢٤ جوهرة
١/١٦٥ - عنابة ٢/٢٩٩ - بنابة ٣/٢٥٩ .

وفى الدر المختار: وصح أدائها اذا قدمه على يوم القترا وأخره
اعتبارا بالزكاة والسبب موجود اذ هو الرأس بشرط دخول رمضان
فى الأول أى مسألة التقديم هو الصحيح وبه يفتى جوهرة وبحر من
الظهيرية لكن طاعة المتن والشرح على صحة التقديم ملزمة وصحة
غير واحد ورجحه فى النهر ونقل من الولوالجية أنه ظاهر الرواية
قلت فكان هو المذهب أهـ

قوله " فكان هو المذهب " نقل فى البحر اختلاف التصحيح ثم
قال لكن تأيد التقييد بدخول الشهر بأن الفتوى عليه فليكن العمل
عليه وخالفه فى النهر بقوله واتباع الهداية أولى قال فى الشرنبلالية
قلت ويحذره أن العمل بط عليه الشرح والتمن وقد ذكر مثل

=====

٢٧٦ مسألة : رجل له عبد طأذن فاشترى عبده صبيدا فعلى المولى
 أن يهودى من عبده ولا يهودى من صبيد عبده لأنهم للتجارة ولم
 يذكرها هنا أنه لو اشتراهم للخدمة ط حكمه ولكن أبا يوسف قد
 ذكر فى الأطلى بأن العبد اذا اشترى عبدا للخدمة فان كان
 الحبد لا دين عليه فعلى موله أن يهودى من الحبد وصبيده
 وأن كان على العبد دين فعلى المولى أن يهودى من عبده ولا يهودى
 من صبيد الحبد فى قول أبى حنيفة وقال أبو يوسف يهودى منهم
 جميعا . وهكذا قياس قول محمد لأن من أصل أبى يوسف ومحمد
 أن المولى يملك كسب العبد وأن كان على العبد دين . (١)

== تصحيح الهداية الكافى والتبيين وشرح الهداية وفى البرهان
 وابن كمال باشا والبرازية الصحيح جواز التعجيل لستين رؤا الحسن
 من الا ط م أ ه وكذا فى المحيط أ ه قلت وحيث كان فى المسألة
 قول صحيح بخير المفتى بالعمل بأيهما الا اذا كان لأحدهما
 مرجح ككونه ظاهر الرواية أو مشى عليه أصحاب المتن أو الشرح
 أو أكثر المشايخ كما بسطناه أول الكتاب وقد اجتمعت هذا لمرجحات
 هنا للقول بالاطلاق فلا يعدل عنه أ ه رد المختار ١٠٦ - ١٠٧ / ٢

(١) قال فى المبسوط : فان اشترى العبد الطأذن له صبيدا فليس
 على المولى منهم صدقة الفطر لأنه انما اشتراهم للتجارة وفى الأطلى
 عن أبى يوسف رحمه الله تعالى ان كان اشتراهم للخدمة فـان
 أذن له المولى فى ذلك فان لم يكن على الطأذن دين فعلى المولى
 صدقة الفطر منهم لأنه مالك لرقابهم وان كان على العبد دين
 مستغرق لكسبه ورقبته فعلى قول أبى حنيفة رحمه الله تعالى لا تجب
 على المولى صدقة الفطر منهم بناء على أصله أنه لا يملك رقابهم
 وعلى قول أبى يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يجب على المولى
 صدقة الفطر منهم بناء على أد'يهط أن دين الحبد لا يمنع ملك المولى
 فى كسبه كما لا يمنع ملكه فى رقبته أ ه ١١٢ / ٣ - الأصل ٢٦٣ / ٢ .

٢٧٧- مسألة : الرجل اذا لم يكن له حنطة ولا شعير ولا تمر فأدى بالذرة
أو غيرها قيمة نصف صاع من الحنطة يجوز في قول طلائع جميعا
ولو أراد أن يؤدي الزبيب فان في قول أبي حنيفة يؤدي نصف صاع
وفي قول أبي يوسف ومحمد يؤدي صاعا ولا اختلاف ذكر في الجامع
الصغير وفي بعض كتب الصوم وقال أبو حنيفة في كتاب المجسرد
يؤدي من الزبيب صاعا . (١)

(١) الذرة : حب معروف ولا بها محذوفة . والأصل ذروا وذرى فحذفت
اللام ووض منها بالهاء أ هـ المصباح ١/٢٠٨ - مختار الصحاح
٢٢٢ .

قال في الجوهرة : والفلة نصف صاع من برأ وصاع من تمر
أو شعير . وقال الشافعي : لا يجزئ من البر إلا صاع كامل
ودقيق الحنطة وسويقها مثلها . وفي الجواز يجزئ منها نصف
صاع وكذا دقيق الشعير مثله لا يجزئ منه إلا صاع كامل . وأما
الزبيب فنحند أبي حنيفة يجزئ منه نصف صاع لأن البر والزبيب
متقاربان في المعنى لأنه يؤكل كل واحد منه بطريق واحد
بخلاف الشعير والتمر فإنه يلقى منه النوى والنخالة وهذا أظهر
التفاوت وقال أبو يوسف ومحمد لا يجوز في الزبيب إلا صاع كامل
كالشعير وهي رواية الحسن أيضا من أبي حنيفة . ويحترق نصف
صاع من برورنا . والدرهم أولى من الدقيق لدفع الحاجة ومن
أبي بكر الأعمش تفضل الحنطة لأنه أبعد من خلاف الشافعي بأن
منه لا يجوز الدقيق ولا السوق ولا الدرهم ونحننا يجوز أن يعلى
من جميع ذلك بالقيمة درهم وثلوسا وهروضا لقوله عليه السلام أفنهم
من المسألة في مثل هذا اليوم . ولأنه إذا أخرج الدقيق فقد
أسقط منه المونة وجعل له المنة وط سون ، م ذكرناه من
الحبوب لا يجوز إلا بالقيمة أ هـ ١/١٦٤ - لباب ٢٧٣ - ٢/٢٧٤
رمز ١/٧٩ - مثلا مسكن وأبو السعود ١/٤١٧ - كشف ١/١١٤ -

.....

== مناية وفتح ٢٩٠ - ٢/٢٩٥ - مناية ٢٤٦ - ٣/٢٥١ - دير

وشرنبلالية ١/١٩٥ - مجمع ودر منقى ١/٢٢٩ - مراقسى

الظلاج ٥٩٦ - خانية ١/٢٣١ - هندية ١٩١ - ١/٢٩٢ .

قوله " وسوقها " السوق - بإعجل من الحنطة والشحير معروف أ هـ

المصباح ١/٢٩٦ .

قوله " وهى رواية الحسن من أبى حنيفة " وصحبها أبو اليسر

وفى الشرنبلالية عن البرهان وهى مفتى أ هـ أبو السجود ١/٤١٧ -

والأول رواية الجامع الصغير .

وفى الدر المختار : نصف صاع فاعل يجب من برأود دقيقه

أو سويته أو زبيب وجعلاه كالتمر وهو رواية من الاطام وصحبها

المهينين وغيره . وفى الحقائق . والشرنبلالية عن البرهان وهى مفتى

أوصاع تمر أشمير ولو رديا وما لم ينص عليه كذرة وخبز ويحتبر فيه

القيمة أ هـ ١٠٣ - ٢/١٠٤ .

قوله " لقوله عليه السلام اغنوهم عن المسألة فى مثل هذا اليوم

لفظ الحديث : من ابن عمر قال : فرض رسول الله صلى الله

عليه وسلم زكاة الفطر وقال اغنوهم فى هذا اليوم " رواه الدارقطنى

فى كتاب زكاة الفطر ١٥٣ / ٢ . البيهقى فى الزكاة باب قلت

اخراج زكاة الفطر ١٧٥ / ٤ .

باب الاعتكاف (١)

٢٧٨- مسألة : المعتكف اذا خرج من المسجد لغير عذر ساعة ففسد

اعتكافه في قول أبي حنيفة وفي قول أبي يوسف ومحمد لا يفسد

اعتكافه ما لم يخرج أكثر من نصف يوم . (٢)

(١) الاعتكاف : هو اغتعال لأنه حبس النفس من التصرفات العادية

وهكته من حاجته منعه أه الصباح ٢/٤٢٤ - المغرب ٢/٣٢٤ .

وفي فتح باب العناية : الاعتكاف سنة مؤكدة . وقال القدوري ،

مستحب . والحق أنه ينقسم الى واجب وهو النذر والى سنة مؤكدة

وهو العشر الأخير من رمضان والى مستحب وهو ط عدا ذلك روى

الخطبة الا ابن طجه من حديث طائفة رضى الله عنها أن رسول

الله صلى الله عليه وسلم كان يعتكف العشر الأواخر من رمضان

ثم اعتكف أزواجه بعده . وهو في اللغة : الاقامة على الشيء

وحبس النفس عليه - ومنه قوله تعالى " ط هذه التطايل التي أنتم

لها طقفون " ٥٢ الأنبياء . وفي الشرع : لبث صائم . بفتح

اللام وسكن الموحدة أى مكث في مسجد طعة بنيتها أه ١/٣٤٢

بدائع ٢/١٠٨ - جوهرة ١/١٧٩ - لباب ١/١٧٥ - الفتح

١/٣٨٩ - تبين ٣٤٧ - ١/٣٤٨ - بحر ٢/٣٢١ - رمز

٨٦ - ١/٨٧ - در ١/٢١٢ - در ١٧٦ - ٢/١٧٧ - مراقى

الظلال ٥٧٦

حديث طائفة رواه البخارى في أبواب الاعتكاف باب الاعتكاف فى

العشر الأواخر والاعتكاف فى المساجد كلها ٢/٢٥٥ . مسلم فى

الاعتكاف ٨/٦٨ . ابوداود فى الصوم باب الاعتكاف ٨٢٩ / ٢

الترمذى فى الصوم باب ط جاء فى الاعتكاف رقم ٧٩٠ . أحمد

فى أبواب الاعتكاف باب جواز اعتكاف النساء حتى المستحاضة

٢٥٧ - ١٠/٢٥٨ .

(٢) قال فى التبيين : فان خرج ساعة بلا عذر ففسد . أى فسد =

٢٧٩-سألة : الرجل اذا دخل المسجد واعتكف من غير أن يوجسب

على نفسه ثم خرج من ساعته فلا شئ عليه فى رواية محمد وروى

الحسن بن زياد عن أبى حنيفة أنه قال يلزمه اعتكاف يوم . (١)

== اعتكافه وهذا عند أبى حنيفة وقال لا يفسد الا بأكثر من نصف يوم
وقوله أقبس لأن الخروج ينافى اللبث و ينافى الشئ يستوى فيه
القليل والكثير كالأكل والشرب فى الصوم والحدث فى الطهارة
وقوله استحسان وهو أوسع لأن القليل منه لو لم يبع لوقفوا فى
الحن لأنه لا بد منه لأقامة الحوائج ولا حرج فى الكثير والفاسل
أكثر من نصف النهار إذ الأقل تابع للأكثر كما فى نية الصوم
أ هـ ١/٣٥ - بحر ٢/٣٢٣ - رمز ١/٨٧ - مثلا مسكسين
وَأَبُو السَّحُود ٤٥٤ - ٢/٤٥٥ - كشف ١/١٢٥ - مرسوك ١١٨ -
٣/١١٩ - الأصل ٢٧٨ - ٢/٢٧٩ - تحفة ١/٧٩٣ - بدائع
٢/١١٥ - الاختيار ١/١٣٨ - جوهرة ١/١٨٠ - مظاہر وفتح
٢/٣٩٥ - بناتية ٤١٤ - ٣/٤١٥ - فتح باب الحنايصة
١/٣٤٤ - قهستانى - مجمع ودر منتقى ١/٢٥٧ - در
مختار ٢٨٢ - ٢/٢٨٣ - در ١/٢١٣ - خانية ١/٢٢٢ -
هندية ١/٢١٢ .

(١) قال فى التبيين : الصوم شرط لصحة الواجب منه رواية واحدة
ولصحة التلويح فيط روى الحسن عن أبى حنيفة لظ ذكرنا ---
الأدلة من غير فصل وأقله على هذه الرواية يوم يدخل فى المسجد
قبل طلوع الفجر ويخرج بعد غروب الشمس فان قلحة قبل ذلك
قضاة ولو أفسده بقضيه . وفى ظاهر الرواية عن أبى حنيفة وهو
قولهم أن الصوم ليس بشرط فيه وليس لأقله تقدير على الظاهر حتى
لودخل المسجد ونوى الاعتكاف الى أن يخرج منه صح لأن مبنى
النفل على المساهلة . ولهذا يصلى النفل قائدا وراكبا مع القدرة
على القيام والنزول . وروى بشر بن الوليد عن أبى يوسف أن أقله

=====

٢٨٠- مسألة : ولو اعتكف الرجل في المسجد الحرام فهو أفضل من غيره من المساجد . روى هشام عن محمد أنه قال كان أبو حنيفة يكره الجوار بمكة وكان يقول انها ليست بدار هجرة لأن النبي صلى الله عليه وسلم هاجر منها الى المدينة . وقال أبو يوسف ومحمد لا بأس به وهو مأجور . (١)

== أكثر اليوم حتى لو شرع في صوم التطوع ثم نذر أن يعتكف بقيسمة النهار صرح عنده ان كان قبل الزوال أ هـ ١/٣٤٩ - بحر
٢/٣٢٤ - رمز ١/٨٧ - مثلا مسكين وأبو السجود ٤٥٢ / ١
كشف ١٢٤ - مسوط ٣/١٢١ - الأصل ٢/٢٣٦ - بدائع
٢/١١٠ - جوهرة ١/١٧٩ - فتح وناية ٢/٣٩٢ - بنائية
٣/٤٠٩ - فتح باب العناية ١/٣٤٣ - قهستاني
مجمع ودر منتقى ٩/٢٥٦ - در مختار ١٧٧ - ٢/١٧٨ - در
١/٢١٣ - خاتمة ١/٢٢

قوله " لم ذكرنا من الأدلة " من طائفة أنها قالت السنة على المعتكف أن لا يحد مريضا ولا يشهد جنازة ولا يصوم امرأة ولا يباشرها ولا يخن لحاجة الا لم لا بد منه ولا اعتكاف الا بصوم ولا اعتكاف الا في مسجد جامع " رواه أبو داود في الصوم باب المعتكف يعود المريض ٨٣٦ - ٢/٨٣٧ .

(١) في المسوط : الاعتكاف في المسجد الحرام أفضل منه في سائر المساجد . وروى محمد عن أبي حنيفة رحمهما الله تعالى أنه كان يكره الجوار بمكة ويقول انها ليست بدار هجرة فان رسول الله صلى الله عليه وسلم هاجر منها الى المدينة .. وعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله لا بأس بذلك وهو أفضل وعليه عمل الناس اليوم أ هـ ٣/١١٥ .

٢٨١- سألة : ولا بأس للمعتكف أن يخرج الى الجمعة مقدار ما يصلى قبلها أربعاً وبعدها أربعاً أو ستاً . وروى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة أنه قال يجوز له أن يخرج مقدار ما يصلى الجمعة ثم يرجع . (١)

٢٨٢- سألة : ولو أن رجلاً قال لله على أن أعتكف رجب أو صوم رجب فاعتكف مكانه شهر ربيع الأول جاز في قول أبي يوسف وهو قول ---- (٢)

(١) قال في التبيين : ويخرج حين تزيل الشمس إن كان معتكفه قريباً من الجامع بحيث لو انتظر زوال الشمس لا تنقضه الخطبة وإن كان تنقضه لا ينتظر زوال الشمس ولكنه يخرج في وقت يمكنه أن يصل الى الجامع ويصلى أربع ركعات قبل الأذان للخطبة . وفي رواية للحسن ست ركعات . ركعتان تحية المسجد وأربع سنة وحمد الجمعة يمكث بقدر ما يصلى أربع ركعات عند أبي حنيفة وندم ست ركعات على حسب اختلافهم في سنة الجمعة ولا يمكث أكثر من ذلك لأن الخروج للحاجة وهي باقية في حق السنة لأنها ألحاح للفرائض فتكون طاعة بها ولا حاجة بعد الفراغ منها . وإن مكث أكثر من ذلك لا يضره لأن الفساد للاعتكاف الخارج من المسجد لا المكث فيه إلا أنسه لا يستحب له ذلك لأنه العزم الاعتكاف في مسجد واحد فلا يتركه فسي فيه أ هـ ٣٥٠ - ١/٣٥١ - بحر ٢٢٥ / . - أبو السعود ١/٤٥٣ مسوك ٣/١١٨ - تحفة ١/٧٩٣ - بدائع ٢/١١٤ - جوهرة ١/١٨٠ - الاختيار ١/١٣٨ - فتح ونبأ ٢/٣٩٥ - بناية ٤١٣ - ٣٩٤١٤ - فتح باب العناية ١/٣٤٤ - قبهاتني مجمع ودر منقلى ٢٥٦ - ١/٢٥٧ - در مختار ٢/١٨١ - ددر ١/٢٣٣

(٢) قال في المسوط : وأط النذر بالعبادات البدنية فاط أن يضيفه الى مكان أو زمان . أما إذا أضافه الى زمان بأن قال لله على أن أصوم رجب فصام شهراً قبله أجراه من العذر وفي قول أبي يوسف

أبي حنيفة رواه عنه الحسن بن زياد . وكذلك لو قال لله طلى
 أن أصوم يوم الخميس فصام يوم الأربعاء أو قال لله طلى أن أصلى
 فدا ركعتين فصلى اليوم يجوز في قول أبي حنيفة وأبي يوسف وفي
 قول محمد لا يجوز وهو قول زفر ولا اختلاف ذكر في الجامع الكبير
 وغيره .

وهو رواية الحسن بن زياد من أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي
 قول محمد وزفر لا يجزئه . وكذلك لو قال الله طلى أن أعتكف رجب
 فاعتكف شهرا قبله أو قال لله طلى أن أصلي ركعتين فدا فصلى اليوم
 فهو طلى هذا الخلاف . وجه قول محمد وزفر رحمه الله
 أن ط يوجب العبد على نفسه معتبرا بما أوجب الله تعالى عليه
 وطأ يوجب الله تعالى عليه من الصوم في وقت بعينه لا يجوز تحجيله
 على ذلك الوقت كصوم رمضان وكذلك ط أوجب الله تعالى عليه من
 الصلاة في وقت بعينه كصلاة الظهر لا يجوز تحجيلها قبل الزوال
 فكذلك ط يوجب على نفسه وهه فارق الصدقة . ولأن بالنذر بالصوم
 جعل ط هو الشرع في الوقت نظرا واجبا بنذره ولهذا لا يصلح
 إضافة النذر بالصوم إلى الليل لأن الصوم في شرع فيه نفسا
 والمشرع من الصوم في وقت غير المشرع في وقت آخر ونذره تحلق
 بالصوم المشرع في الوقت المضاف إليه حتى يتأدى فيه بدليل النية
 والنية قبل الزوال . ولولم يتعين صوم ذلك الوقت بنذره لم تأدى إلا
 بالنية من الليل كما لو أطلق النذر بالصوم . وجه قول أبي حنيفة
 وأبي يوسف رحمه الله تعالى أن الناذر يلزم بنذره الصوم دون
 الوقت لأن معنى القرية في الصوم باعتبار أنه صل بخلاف هو النفس
 وأنط يلزم بالنذر ط هو قرية وتعين الوقت غير مفيد في هذا المعنى
 فلا يكون معتبرا كما في الصدقة ولا يقال الصوم في بعض الأوقات قد
 يكون أعظم في الثواب كما ورد به الأثر في صوم الأيام البيض وفي صوم
 بعض الشهور والأيام لأن بالاجتماع النذر لا يتقيد بالفصلة التي في
 الوقت المضاف إليه أه ١٣٠ - ١٣١ / ٣ - الأصل ٣٠٠ - ٣٠١ / ٢
 الجامع الكبير ١٤ - بدائع ١١٢ / ٢ .

٢٨٣- مسألة : ولو قال لله على أن أتصدق غدا بدرهم فتصدق الصوم

أو قال لله على أن أصلي في هذا المسجد فصلي في مسجد آخر

فانه يجزيه في قول عطاءنا الثلاثة ولا يجوز في قول زفر . (١)

٢٨٤- مسألة : ولو قال لله على أن أعتكف شهر رمضان فصام ولم يعتكف

فعليه أن يقضى اعتكاف شهر بالصوم في قول أبي حنيفة ومحمد

وأحدى الروايتين عن أبي يوسف . وقال زفر لا شيء عليه وهو

أحدى الروايتين عن أبي يوسف . ولو أنه لم يعتكف ولم يصم فعليه

أن يقضى اعتكاف شهر بالصوم في قولهم جميعا . (٢)

(١) في الخاتمة : وأجمعوا أنه لو قال لله على أن أتصدق بدرهمين

يوم الجمعة فتصدق بهما يوم الخميس أجزاء . وكذا لو قال لنفسه

على أن أصلي ركعتين في مسجد المدينة فصلاهما في مسجد آخر

جازه . وقال زفر رحمه الله تعالى ان كان هذا المكان دين ذلك

المكان لم يجزأ هـ ١/٢٢٥ - الأصل ٢/٣٠٠ .

(٢) قال في البدائع : ولو صام رمضان كله ولم يعتكف يلزمه قضائهما

الاعتكاف بصوم آخر في شهر آخر متابعا كذا ذكر محمد في الجامع

وروي عن أبي يوسف أنه لا يلزمه الاعتكاف بل يسقط نذره . وجه

قوله : ان نذره انعقد غير موجب للصوم وقد تحذر ابقائه كما انعقد

فتسقط لعدم الفائدة في البقاء . وجه قول محمد رحمه الله تعالى

أن النذر بالاعتكاف في رمضان قد صح ووجب عليه الاعتكاف فبسه

فاذا لم يؤد بقي واجبا عليه كما اذا نذر بالاعتكاف في شهر آخر

بحينه فلم يؤده حتى مضى الشهر . واذا بقي واجبا عليه ولا يبقى

واجبا عليه الا بوجوب شرط صحة أدائه وهو الصوم فيبقى واجبا عليه

بشرطه وهو الصوم . وأما قوله ان نذره ما انعقد موجبا للصوم في

رمضان فنصم لكن جاز أن يبقى موجبا للصوم في غير رمضان وهذا

٢٨٥ - مسألة : ولو أن رجلا قال لله على أن أعتكف رجب فلم يعتكف حتى

مضى رجب فعليه القضاء . قال زفران شاه وصل وإن شاء فترق

وقال أبو يوسف لا يجوز إلا أن يقضى موصولا . (١)

== لأن وجوب الصوم لضرورة التمكن من الأداء ولا يتمكن من الأداء في

غيره إلا بالصوم فيجب عليه الصوم ويلزمه متابعا لأنه لزمه الاعتكاف في

شهر بحينه وقد فات فيقضيه متابعا كما إذا أوجب اعتكاف رجب

فلم يعتكف فيه أنه يقضيه في شهر آخر متابعا كذا هذا ولو لم يصم

رمضان ولم يعتكف فيه فعليه اعتكاف شهر متابعا بصوم وتضام

رمضان فإن قضى صوم الشهر متابعا وقرن به الاعتكاف جاز ويسقط

منه قضاء رمضان وخرج من هذه النذر لأن الصوم الذي وجب فيه

الاعتكاف باق فيقضيه جميعا بصوم شهرا متابعا وهذا لأن ذلك

الصوم لم كان باقيا لا يستدعي وجوب الاعتكاف فيها صوط آخر فيبقى

واجب الأداء بعين ذلك الصوم كما انعقد أه ١١٢ / ٢ - المبسوط

١٢١ / ٣ - الأصل ٢٩٩ - ٣٠٠ / ٢ - الجامع الكبير ١٤ - غانية

١ / ٢٢٥ .

قوله في البدائع روى عن أبي يوسف أنه لا يلزمه الاعتكاف في المبسوط

وحند زفر والحسن بن زياد رحمهما الله تعالى لا شيء عليه وهو

أحد الروايتين عن أبي يوسف رحمهما الله تعالى أه ١٢ / ٣ - وفي

الثانية : فإن صام رمضان ولم يعتكف عليه أن يعتكف شهرا آخر

بصومه عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وهو أحد الروايتين

عن أبي يوسف رحمه الله تعالى . وفي رواية أخرى منه لا يلزمه

القضاء وهو قول زفر رحمه الله تعالى أه ٢٢٤ - ١ / ٢٢٥ .

(١) قال في البدائع : ولو قال لله على أن أعتكف شهرا يلزمه اعتكاف

شهرا أن شهر كان متابعا في النهار والليل جميعا سواء ذكر

المتابع أولا وتعيين ذلك الشهر إليه فيدخل المسجد قبل غروب

الشمس فتغرب الشمس وهو فيه فيعتكف ثلاثين ليلة وثلاثين يوما ثم

=====

٢٨٦- مسألة : ولو أن رجلا قال لله على أن اعتكف ليلتين أو قال يومين

فعليه اعتكاف يومين بليلتيهما . وروى من أبي يوسف أنه قال

يلزمه اعتكاف يومين بالليلة الواحدة ولا تدخل فيه الليلة الأولى (١) .

=== يخزن بعد استكمالها بعد غروب الشمس بخلاف ما إذا قال لله
على أن أصوم شهرا ولم يعين ولم يذكر التابع ولا نواه أنه لا يلزمه
التابع بل هو بالخيار أن شاء تابع وأن شاء فرق وهذا الذي
ذكرنا من لزوم التابع في هذه المسائل مذهب أصحابنا الثلاثة
وقال زفر لا يلزمه التابع في شيء من ذلك إلا بذكر التابع أو بالنية
وهو بالخيار أن شاء فرق . وجه قوله : أن اللفظ مطلق من قيد
التابع ولم ينو التابع أيضا فيجوز على إطلاقه كقوله في الصوم . ولنا :
الفرق بينهما . وجه الفرق : أن الاعتكاف صادة دائمة ومبناها
على الاتصال لأنه لبث واقامة والليالي قابلة للبحث فلا بد من التابع
وإن كان اللفظ مطلقا عن قيد التابع لكن في لفظه ما يقتضيه وفي
ذاته ما يوجب خلاف ما إذا نذر أن يصوم شهرا ويلزمه أن يصوم
شهرا غير محين أنه إذا عين شهرا له أن يفرق لأنه أوجب مطلقا
من قيد التابع وليس مبنى حصوله على التابع بل على التفريق
لأن بين كل صادتين منه وقتا لا يصلح لها وهو الليل فلم يوجد فيه
قيد التابع ولا اقتضاء لفظه وتعيينه فبقى له الخيار ولهذا لم يلزم
التابع فيط لم يتقيد بالتابع من الصيام المذكور في الكتاب كذا
هذا أه ٢/١١١ - المبسوط ١١٩ - ٣/١٢٠ - الأصل ٢/٣٠٢ .

(١) قال في التبيين : وليلتان بنذر يومين . أي يلزمه ليلتان بنذر

اعتكاف يومين لأنه بذكر يومين يدخل ما بارأيهما من الليلتين في

العادة يقال ما رأيته مذ يومين والمراد بليلتيهما كما يقال ما رأيته

منذ ثلاثة أيام والمراد بلياليها بخلاف ما إذا قال لله على أن أعتكف

يوما حيث لا يلزمه الليل لعدم التعارف ومن أبي يوسف في التثنية

والجمع لا تلزمه الليلة الأولى لأن الاعتكاف لا يكون بالليل إلا تبعا

=====

.....

==
 لضرورة الوصل بين الأيام ولا حاجة الى ادخال الليلة الأولى
 لتحقيق الوصل بدونها ومنهم من يجعل خلاف أبي يوسف
 في التثنية فقال ولونذر أن يعتكف ليلة لا يصح لأنها ليست
 بمحل للصوم ولا اعتكاف بدونه وعن أبي يوسف أنها تلزمه بيومها
 أ هـ ١/٣٥٣ - بحر ٢/٣٢٨ - رمز ١/٨٧ - مثلا مسكين
 وأبو السعود ٤٥٧ - ١/٤٥٨ - كشف ١٢٥ - ١٢٦ / ١
 مسرود ٣/١٢٣ - الأصل ٢٩٧ - ٢/٢٩٨ - تحفة ١/٧٩٥
 بدائع ٢/١١٠ - جوهرة ١/١٨١ - فتح وفتاة ٢/٤٠٣-٤٠٢
 بناية ٤٢٣ - ٣/٤٢٤ - فتح باب الحظية ١/٣٤٦ - قهساني
 - مجمع ودر منتهى ١/٢٥٨ - در مختار ١٨٦ / ٢
 درر ١/٢١٥ - مراقى الفلاح ٥٨٢ - خانية ١/٢٢٤ - هندية
 ١/٢١٤ - الجامع الكبير ١٤ .

مسائل المناسك (١)

٢٨٧- مسألة : روى محمد عن أبي حنيفة فى رواية ابراهيم بن رستم أنه قال ليس على الأعمى حج ولا جمعة وإن كان له ألف قائد وحشرة آلاف درهم . وروى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة أنه قال على الأعمى والمقعد الحج إذا كان له من المال ما يحج به ويحج معه من يرفقه ويتودده الى المناسك والى حاجته وهكذا قال أبهىوسف . (٢)

(١) المناسك جمع منسك . قال فى المصباح : والمنسك بفتح السين وكسرهما يكون زمانا ومصدرا ويكون اسم المكان الذى تذبح فيه النسكة وهى الذبيحة وزنا ومعنى وفى التنزيل " ولكل أمة جعلنا منسكاً " ٣٤ الحج . بالفتح والكسر فى السبعة . ومناسك الحج عباداته . وقيل مواضع العبادات . ومن فعل كذا فعله نسك أى دم بريقة أ هـ ٦٠٣ - ٦٠٤ / ٢ - مختار الصحاح ٦٥٧ - قاموس ٣ / ٣٣٢ - مغرب ٤٥٠ .

(٢) قال فى جمع المناسك : من شرائط الأداء شرط للنصحة والوقوع من الفرض ونشر الآن فى بيانها فمنها سلامة البدن عن الأمراض والعلل وهى شرط الوجوب فحسب وهو الصحيح قال فى النهاية وقيل شرط الأداء وصححه قاضىخان فى شرح الجامع واعتاره كثير من المشايخ كمن سئف عليه وقال فى البحر إذا كانت هى شرط الوجوب وهو المذهب الصحيح فلا يجب الحج ولا الا حجاج ولا الا بهما به على الأعمى والمقعد والمفلج والزمن ومقطع الرجلين والمريض والشيخ الكبير الذى لا يثبت على الراحلة مطلقا سواء كان لهم مال أو لا وفى الحديث من محمد عن أبي حنيفة أنه قال ليس عليه الحج وإن كان له ألف قائد وعشرة ألف درهم انتهى وهذا عند أبي حنيفة فى ظاهر الرواية وهو رواية منهط وقال فى ظاهر روايته وهو فى ظاهر رواية

٢٨٨- مسألة : اذا أراد الرجل أن يحرم يدهن بأي دهن شاء يحسن
 أن كان فيه طيب أو لم يكن وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف
 وروى عن محمد أنه قال لا يجوز له أن يستعمل الطيب قبل أن يدخل
 في الأحرام اذا كان تبقى رائحته معه بعد الأحرام . (١)

====
 الحسن من أبي حنيفة يجب الحج على هؤلاء ان ملكوا الزاد والراحلة
 ومؤنة من يرفقهم ويضعهم ويقودهم الى المناسك ثم على هذه الرواية
 هل يجب الحج عليهم بأنفسهم أو الاحجاج ففيه روايتان ففى
 البدائع . وأما الأعمى فقد ذكره وفى الأصل من أبي حنيفة أنه
 لا حج عليه بنفسه وان وجد زادا وراحلة وقائدا وانط يجب فى طله
 اذا كان له مال روى الحسن عن أبي حنيفة فى الأعمى والمقتصد
 والزم أن عليهم الحج بأنفسهم وفى الفتح والأعمى اذا وجد من
 يكتبه مؤنة سفره وسفر قائده فى المشهور عن أبي حنيفة لا يلزمه
 الحج وذكر الحاكم الشهيد فى المنتقى أنه يلزمه ونهبط ففیه
 روايتان . وذكر شيخ الاسلام أنه يلزمه على قياس الجمصة وان
 لم يجد قائد الا يجب عليه فى قولهم وفى رواية اخرى يلزمه ثم قال
 وأما الأعمى اذا وجد قائدا بطريق الملك أو استأجره هل عليه أن
 يحج ذكر فى الأصل أنه لا يجب عليه أن يحج بنفسه ولكن يجب فى
 طله فند أبي حنيفة وروى الحسن عنه أنه يجب عليه أن يحج بنفسه
 قال فى الفتح وهو خلاف ما ذكره غير عن أبي حنيفة انتهى . وفى
 الذخيرة والأعمى اذا وجد زادا وراحلة ولم يجد من يقوده لا يلزمه
 الأداء بنفسه بالطل فهو الخلاف بين أبي حنيفة وصاحبيه هكذا ذكر
 شيخ الاسلام انتهى ٣٢ - مبسوط ٥٤ - ١٥٥ / ٤ - تحفة ٨١٥ - ٧٨١٦
 بدائع ١٢ - ١٢٢ / ٢ - الاختيار ١٤٠ / ١ - جوهرة ١٨٣ / ١ - تبين
 ٣ / ٣ - بحر ٣٣٥ / ٢ - رمز ٨٨ / ١ - كشف ١٢٦ / ١ - أبوالسعود
 ١ / ٤٦١ - فتح وناية ٤٥ / ٢ - بنات ٤٣١ - ٣٢٤ / ٣ - تهستانى ٢٣١ / ١
 رد المختار ١٩٤ / ٢ - حاشية عبدالحليم ١٤٢ / ١ .

(١) فى الجوهرة بعد قوله " ويمس طيبا ان كان له " هذا يدل على ===

٢٨٩- مسألة : اذا لى ونوى الاحرام صار محرط بالاتفاق وكذلك اذا سبى
أو حلل أو قلد بدنته ونوى به الاحرام فى قول طلائط جميعا رواية
من أبى حنيفة وأبى يوسف ولم يذكر عن محمد خلاف ذلك . (١)

== أن التلبى من سنن الزوائد وليس من سنن الهدى ولا يضر أثر
التلبى بعد الاحرام . ومن محمد يكره أن يتلبى بطبقى عنه
بعد الاحرام . قلنا ابتداء التلبى حصل من وجه مباح فالبقاء
عليه لا يضره كالحلق ولأن المنع منه التلبى بعد الاحرام ومحمد
يقول للبقاء حكم الابتداء كط فى ليس القميص اذا لبسه قبل الاحرام
ولم يطلعه بعده أه ١/ ١٨٥ - لباب ١/ ١٨٠ - مسؤل ٣- ٤ / ٤
تحفه ١/ ٨٥٣ - بدائع ٢/ ١٤٤ - الاختيار ١/ ١٤٣ - تبين
٢/ ٦ - بحر ٢/ ٣٤٥ - رمز ١/ ٩٠ - كشف ١/ ١٢٨ - أبو السعود
١/ ٤٦٧ - فتح وهناية ٢/ ٤٣٠ - بنائة ٤٦٣ - ٣/ ٤٦٤ - صدة
الرواية ١/ ٢٥٨ - قهستاني ٢٣٨ - ١/ ٢٣٩ - مجمع ودر منتقى
١/ ٢٦٧ - در مختار ٢١٥ - ٢/ ٢١٦ - در ١/ ٢١٩ .

(١) قال فى البدائع : لا خلاف فى أنه اذا نوى وقرن النية بقول أو فعل
هو من خصائص الاحرام أو دلالة أنه يصير محرط بأن لى ناويا
به الحج أن أراد به الافراد بالحج أو العمرة ان أراد الافراد
بالعمرة أو العمرة والحج ان أراد القران لا التلبية من خصائص
الاحرام وسواء تكلم بلسانه ط نوى بقلبه أولا . لأن النية صمـ
القلب لا عمل اللسان لكن يستحب أن يقول بلسانه ط نوى بقلبه
فيقول اللهم انى أريد كذا فيسره لى وتقبله منى لم ذكرنا فى بيان
سنن الحج وذكرنا التلبية . ولو ذكر مكان التلبية التهليل والتسبيح
أو التحميد أو غير ذلك ط يقصد به تعظيم الله تعالى مقرونا
بالنية يصير محرط وهذا على أصل أبى حنيفة ومحمد فى سبب
الصلاة أنه يصير شارطا فى الصلاة بكل ذكر هو ثناء خالص لله تعالى
يراد به تحليله لا غير وهو ظاهر الرواية عن أبى يوسف ههنا

=====

.....

====
 وفرق بين الحج والصلاة . وروى عنه أنه لا يصير محرطاً إلا بلفظ
 التلبية كما لا يصير شارطاً في الصلاة إلا بلفظ التكبير فابو حنيفة
 ومحمد مرا على أصله أن الذكر الموضوع لا يفتتح الصلاة لا يختص
 بلفظ دون لفظ . ففي باب الحج أولى . ووجه الفرق لأبي يوسف
 على ظاهر الرواية عنه أن باب الحج أوسع من باب الصلاة فإن
 أفعال الصلاة لا يقوم بعضها مقام بعض وبعض الأفعال يقوم مقام
 البعض كالهدى فإنه يقوم مقام كثير من أفعال الحج في حق المحصر
 سواء كان بالحربة أو غيرها وهو يحسن الحربة أولاً بحسنها
 وهذا على أصل أبي حنيفة وأبي يوسف في الصلاة ظاهر وهو ظاهر
 الرواية من محمد في الحج .

وروى عنه أنه لا يصير محرطاً إلا إذا كان لا يحسن الحربة كما
 في باب الصلاة فهو مرا على أصله ومحمد على ظاهر الرواية
 منه فرق بين الصلاة والحج . ووجه الفرق له على نحو ما ذكرنا
 لأبي يوسف في المسألة الأولى ولو قلد بدنة يريد
 به الإحرام بالحج أو بالعمره أو بسط وتوجه معها يصير محرماً
 لقوله تعالى " يا أيها الذين آمنوا لا تحلوا شعائر الله ولا الشهر
 الحرام ولا الهدى ولا القلائد " ثم ذكر تعالى بعده وإذا حللتم
 فاصناداً " ٢ الطاعة . والحل يكون بعد الإحرام ولم يذكر
 الإحرام في الأول . وانط ذكر التقليد بقوله عز وجل ولا القلائد
 فدل أن التقليد منهم مع التوجه كان إحراماً إلا أنه زيد عليه النية
 بدليل آخر ومن جماعة من الصحابة رضى الله عنهم منهم على
 وابن مسعود وابن عمر وجابر رضى الله عنهم أنهم قالوا إذا قلد
 فقد أحرم . وكذا روى عن ابن عباس رضى الله عنهما أنه قال إذا
 قلد وحريه الحج أو بالعمره فقد أحرم . ولأن التقليد مع
 التوجه من خصائص الإحرام . فالنية اقترنت به من خصائص
 الإحرام فأشبهه التلبية أ هـ ١٦١ - ١٦٢ / ٢ - مسود ٤ / ٦١ .

=====

٢٩٠- مسألة : ولو أنه نوى الاحرام بقلبه ولم يلب ولم يتكلم بشئ فإنه لا يجوز في الروايات الظاهرة . وروى الحسن بن أبي طالا عن أبي يوسف أنه قال اذا نوى الاحرام يكون محرط بالنية وهو قول الشافعي . (١)

(١) قال في البحر بعد قوله " فاذا لبثنا بها فقد أحرمت " أفاد أنه لا يكون محرط الا بهط فاذا أتى بهط فقد دخل في حرمة مخصوصة فهبط عن الاحرام شرطا في الصلاة بالنية لكن عند التكبير لا بالتكبير ولا يصير شارطا بالنية وحدها قياسا على الصلاة . وروى عن أبي يوسف أن النية تكفي قياسا على الصوم بجامع انهط صباة كف من المحلورات وقياسنا أولى لأنه التزام أفعال كالصلاة لا مجرد كف بل التزام الكف شرط فكان بالصلاة أشبه . والمراد بالتلبية شرط من خصوصيات النكس سواء كان تلبية أو ذكرا يقصد به التعميم أو سوق الهدى أو تقليد البدن كما ذكره المصنف في المستقصى وذكره لا سببجا في أنه لو ساق هدبا قاصدا الى مكة صار محرما بالسوق نوى الاحرام أو لم ينوشها أهـ ٢/٣٤٧ - تبين ١١ / ٢ رمز ١/٩٠ - أبو السعود ٤٦٩ - ١/٤٧٠ - تحفة ٨٥١ - ٧٨٥٢ الاختيار ١/١٤٣ - جوهرة ١/١٨٦ - لباب ١/١٨١ - مبسوط ١٨٧ - ٤/١٨٨ - فتح وناية ٤٣٧ - ٢/٤٣٨ - بناية ٤٧٢ - ٣/٤٧٣ - قهستاني ١/٢٣٩ - مجمع ودر مفتي ١/٢٦٨ - در مختار ٢١٩ - ١/٢٢٠ - درر ١/٢٢٠ .

وحد الشافعية : قال النووي : فلو نوى ولم يلب انشد احرامه على الصحيح الذي قاله الجمهور . وقال أبو علي بن خيران وابن أبي هريرة وأبو عبد الله الزبيري : لا ينعقد الا بالتلبية . وحكى الشيخ أبو محمد وخيره قولا للشافعي رحمه الله عليه : أنه لا ينعقد الا بالتلبية لكن يقوم مقامها سوق الهدى . وتقليده . والتوجه معه . وحكى الحنفى هذا القول في الجواب عن الاشتراط . وذكر تفريعا عليه . أنه لو ترك التلبية لم دم أهـ روضة الطالبين ٥٨ - ٣/٥٩ .

٢٩١- مسألة : ولو أن الحاج فاتته الظهر والعصر في الجطعة فأنه يصلي العصر في وقت العصر في قول أبي حنيفة ولا يجوز الجمع إلا بجطعة وقال أبو يوسف يجوز له أن يجمع سواء كان بجطعة أو وحده . ولو أنه صلى الظهر بجطعة ولم يكن محرط ثم أحرم بالحي فأراد أن يصلي العصر مع الاطم فأنه يجوز في قول زفر . وقال أبو يوسف لا يجوز تعجيل العصر إذا لم يكن محرط في وقت صلاة الظهر . هكذا روى الحسن بن زياد عن أبي يوسف . وروى الحسن بن أبي مالك عن أبي يوسف أنه قال يجوز مثل قول زفر وهو قول أبو حنيفة . (١)

٢٩٢- مسألة : القرآن أفضل في قول عليهما جميعا . وروى عن أبي حنيفة أنه قال نقران أفضل ثم الافراد ثم المتعة . وقال أبو يوسف ومحمد القرآن أفضل ثم المتعة ثم الافراد . (٢)

(١) مصنف ١٥ - ٤ / ١٧ - الأصل ٢ / ٣٦٠ - تحفه ١ / ٨٧٥ - بدائع ١٥٢ - ٢ / ١٥٣ - الاختيار ١٤٩ - ١ / ١٥٠ - جوهرة ١٩١ - ٧٨٢ لماب ١٨٨ - ١ / ١٨٩ - تبين ١ / ٢٤ - بحر ٣٦١ - ٢ / ٣٦٣ رمز ١ / ٩٣٣ - كشف ١ / ١٣٣ - أبو السعود ٤٨٢ - ١ / ٤٨٣ - فتح وناية ٤٧٠ - ٢ / ٤٧٢ - نناية ٥٢١ - ٣ / ٥٢٥ - صعدة الرطبة ١ / ٣٦٤ قهستاني ١ / ٢٤٦ - مجمع ودر منقى ٢٧٥ - ١ / ٢٧٦ - در مختار ٢٣٧ - ١ / ٢٣٨ - درر ١ / ٢٢٦ - ارشاد السارى ١٣٣ .

(٢) القرآن لغة الجمع بين شيئين . قال في المصباح . قرن بهمن الحي والصخرة من باب قتل وفي لغة من باب ضرب جمع بينهما في الاحرام . والاسم القرآن بالكسر كأنه مأخوذ من قرن الشئ للسائل اذا جمع له بهمين في قران وهو الحبل . والقرن بفتحين لغة

=====

.....

== فيه أ هـ ٢/٥٠٠ - مختار الصحاح ٥٣٢ - مخرب ٢/٣٨٠ .

وشرط : أن يهل أى يرفع صوته بالتلبية بحجة وحمة مما حقيقة أو حكماً بأن يحرم بالعمرة أولاً ثم بالحج قبل أن يدخلها أربعة أشواط أو مكسه بأن يدخل احرام العمرة على الحج قبل أن يدخلها للقدوم وأن أساء أو بعده وأن لزمه دم من العيقات اذ القسار لا يكون الا آفاقها أو قبله فى أشهر الحج أو قبلها أ هـ الدر المختار ٢/٢٦٢ - الدر المنقى ١/٢٨٧ - مراقى الفلاح ٦٠٧ .

التمتع : لغة من التمتع أو لمتعة وهو الانتفاع . قال فى القاموس والمتاع المنفعة والسلعة والأداة وط تمتعت به من الحوائج أمتعة وقوله تعالى " ابتغاء حلية " أى ذهب وفضة أو متاع أى حديد وصفر ونحاس وخصاص . والمتعة بالضم والكسر اسم للتمتع كالمتاع وأن تزوج امرأة تتمتع بها أيا ط ثم تخلص سبيلها . وأن تضم عمرة الى حجة وقد تمتعتوا ستمعت وط يتبلغ به من الزاد ويكسر فيميط ج متع كصرد ونبأ أ هـ ٣/٨٦ - مختار الصحاح ٦١٤ - مصباح ٢/٥٦٢ .

وشرط : أن يفعل العمرة أو أكثر أشواطها فى أشهر الحج فليس طاف الاقل فى رمضان مثلا ثم طاف الباقي فى شوال ثم حج من طاعة كان متمتعاً فتح أ هـ الدر المختار ٢٦٦ - ٢/٢٦٧ - الدر المنقى ١/٢٨٩ - مراقى الفلاح ٦٠٧ - ٦٠٨ .

وفى العسوك : القرآن هو الجمع بين الحج والعمرة بأن يحرمهبط أو يحرم بالحج بعد احرام العمرة قبل أداء الأضال عن قولهم قرن الشئ الى الشئ اذا جمع بينهما . والتمتع هو الترفق بأداء النسك فى سفر واحد من غير أن يلم بينهما بأهله الطاط صحيحاً ولا فرداً بالحج أن يحج أولاً ثم يعتمر بعد الفراغ من الحج أو يؤدى

=====

.....

كل نسك في سفر على حده أو يكون أداء العمرة في غير أشهر
الحج أ هـ ٤/٢٥ .

وأما بيان أفضل أنواع ط يحرم به . قال في مقود الجواهر المنيقة :
الحرم من أربعة مفرد بالحج ومفرد بالعمرة وتارن أى جامع بينهما
في طم واحد باحرام واحد ومتمتع أى جامع بينهما في طم باحرامين
والقران أفضل من التمتع والافراد والتمتع أفضل من الافراد والافراد
بالحج أفضل من الافراد بالعمرة وهذا ظاهر الرواية وروى
الحسن بن زياد عن أبي حنيفة أفضلية الافراد على التمتع . وقال
مالك والشافعي الافراد أفضل ثم التمتع ثم القران . وقال أحمد
التمتع أفضل ثم الافراد . ومنشأ هذا الخلاف اختلاف روايات
الصحاب في صفة حجة صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع هل
كان قارنا أو مفردا أو متمتعا .}

ورجع أفتنا أنه كان قارنا اذ بتقديره يمكن الجمع بين الروايات
فجمعوا بينهما بأمر منها أن هذا الخلاف منى على اختلاف
السطح فمن سمع أنه يلبي بالحج وحده قال كان مفردا به ومن سمع
أنه يلبي بالعمرة وحدها قال كان متمتعا ومن سمع أنه يلبي بهما
جميعا قال كان قارنا ونظيره ط سبق من الاختلاف في تلبيته صلى
الله عليه وسلم من أين كانت أ هـ ١٣٢ - ١/١٣٣ - ميسر -
٢٥ - ٤/٢٧ - بدائع ١٧٤ - ٢/١٧٥ - تحفة ١/٩٠١ - الاختيار
١/٢٦٠ - جوهرة ١/٢٠٠ - لباب ١/١٩٦ - تبين ٤٠ - ٧٤٢
بحر ٣٨٣ - ٢/٣٨٤ - رمز ١/٩٧ - أبواب السجود ٤٩٧ - ١/٤٩٨
كشف ١/١٣٩ - فتح مائة ٥١٨ - ٢/٥٢٥ - بداية ٦٠٥ - ٣/١٠٠
معدة الرطاية ٢٦٩ - ١/٢٧٠ - قهستانى ٢٥٢ - ١/٢٥٣ - مجمع
ودر منتقى ١/٢٨٧ - در مختار ٢٦١ - ٢/٢٦٢ - در ٢٣٩ / ١
حاشية عبد الحلیم ١/١٥٢ - جمع المناسك ٧٦ - ارشاد السارى ٦٥ -
=====

.....

== الدليل أن القرآن أفضل من التمتع والافراد . ط في اللباب : البخاري : عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه سمع عمر رضي الله عنه يقول : سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يوادى الحقيق يقول : أتاني الليلة آت من ربي فقال : صل في هذا الوادي المبارك وتقل : عمرة في حجة " . عنه : عن مروان بن الحكم قال : شهدت عثمان وعليهما رضي الله عنهما . وعثمان ينهي عن المتعة وأن يجمع بينهما . فلو رأى على ذلك أهل بهل لبطل بحجة وحجة . وقال ط كنت لأدع سنة النبي صلى الله عليه وسلم لقول أحد " الطحاوي عن مروان بن الحكم قال : كنا نسير مع عثمان بن عفان رضي الله عنه فإذا رجل يلبي بالحج والعمرة . فقال عثمان : من هذا فقالوا طي . فأتاه عثمان فقال : ألم تعلم أنني نهيت عن هذا فقال بلي ولكني لم أكن لأدع قول النبي صلى الله عليه وسلم لقولك " .

فان قيل : فقد روي أن النبي صلى الله عليه وسلم أفرد الحج وروي أنه تمتع . وروي أنه قرن . فط طريق التوفيق بين هـ الروايات وكلها في الصحيح . قيل له : قال الطحاوي رحمه الله طريق التوفيق بينهما أنه صلى الله عليه وسلم أحرم بحمرة في بدء أمره فحصى فيها متعتا ثم أحرم بحجة قبل طوافه وأفرد ما بالاحرام فصار بها قارظا . فان قيل : فقد روي مسلم : عن أنس بن مالك رضي الله عنه : أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم بالبداة . وأنه رديف أبي طحة يهل بالحج والعمرة جميعا " . قال الخطابي : وهذا بيان أنه قرن بينهما في وقت واحد . في احرام واحد . ولم يكن طي أنه أحرم بأحدهما وأدخل عليه الآخر . قلت : ليس في هذا الحديث إلا أنه سمعه بالبداة يهل بالحج والعمرة . وذلك انط يدل على أن لو لم يوجد من النبي صلى الله عليه وسلم اهلال قبل هذا . وقد روي أن النبي صلى الله عليه وسلم أهل حين فرغ من ركعتي التي صلاها في مسجده بذي الحليفة . وبين المسجد

=====

.....

== والبيداء . مسافة ٤٤٢ أه - ٤٤٢ - ١ / ٤٤٤ .

قوله " عن ابن عباس رضى الله عنهما . الخ " رواه البخارى فى
الحج باب قول النبي صلى الله عليه وسلم العقيق واد مـ
٢ / ٤٤ . أبوداود فى الحج باب الاقران ٣٩٤ - ٣٩٥ / ٢
ابن طجة فى أبواب المناسك والمتنح بالعمرة الى الحج رقم
٣٠١ . الطحاوى فى مناسك الحج باب ما كان النبي صلى
الله عليه وسلم به محرط فى حجة الوداع ١٤٦ / ٢ . أحمد فى
الحج باب ما جاء فى القرآن ١١ / ١٥١ .

قوله " ومنه . عن مروان بن الحكم . الخ " رواه البخارى فى
الحج باب التمتع والاقران والافراد بالحج وفسخ الحج لمن
يكن معه هدى ٢ / ١٥٦ .

قوله " عن مروان بن الحكم . الخ " رواه الطحاوى فى مناسك
الحج باب ما كان النبي صلى الله عليه وسلم به محرط فى حجة
الوداع ١٤٩ / ٢ .

قوله " قال الطحاوى رحمه الله " معانى الآثار ٢ / ١٥٠ .

قوله " روى مسلم عن أنس بن مالك رضى الله عنه . الخ " رواه مسلم
فى الحج باب فى الافراد والقران ٢١٦ - ٢١٧ / ٨ . وليس فيه
لفظ : بالبيداء وأنه رديف أبى طلحة . البخارى فى المغازى
بحث على بن أبى طالب وخالد بن الوليد رضى الله عنهما
الذين قبل حجة الوداع ١١١ / ٥ . أبوداود فى المناسك باب فى
الاقران ٣٩١ / ٢ . الترمذى فى الحج باب ما جاء فى الجمـ
بين الحج والعمرة رقم ٨٢ . وقال حديث أنس حديث حسن صحيح
المنسائى فى الحج باب القران ٥ / ١٥٠ ابن طجة فى أبواب المناسك . من
قرن الحج والعمرة رقم ٣٠٠ - ٣٠٠ . الطحاوى فى مناسك الحج
باب ما كان النبي صلى الله عليه وسلم به محرط فى حجة الوداع ١٤٣ / ٢
أحمد فى الحج باب ما جاء فى القرآن ١٤٧ / ١١ .
قوله " قال الخطابى " معالم السنن ٢ / ١٦٨ .

٢٩٣- مسألة : وإذا قدم الرجل مكة فدخلها بعمره في أشهر الحج يربح
 التمتع فهو على ثلاثة أوجه . في وجه يكون متمتعاً بالاتفاق . وفي
 وجه لا يكون متمتعاً بالاتفاق . وفي وجه اختلفوا . فأما الوجه
 الذي يكون متمتعاً بالاتفاق فهو أن يعتمر ويمكث هناك بمكة ويحج
 من طاعة ذلك فهو متمتع . وأما الوجه الذي لا يكون متمتعاً فهو
 أن يعتمر ويرجع إلى بلده ثم حج من طاعة ذلك فإنه لا يكون متمتعاً
 وأما الوجه الذي اختلفوا فيه فهو أن يعتمر ثم يرجع إلى بلدة أخرى
 سوى بلدته ثم يخرج إلى مكة ويحج من طاعة ذلك . قال في الكافي
 يكون متمتعاً وهذا قول أبي حنيفة خاصة . وفي قول أبي يوسف
 ومحمد لا يكون متمتعاً . ولا اختلاف ذكره الطحاوي . (١)

- (١) مسبوک ٣٠ - ٤/٣١ - بدائع ١٧٠ - ٢/١٧٢ - الجامع
 الصغير مع شرحه ١٢٧ - ١٢٨ - مختصر الطحاوي ٦١ - جوهرة
 ٢٠٥ - ١/٢٠٦ - لباب ٢٠١ - ١/٢٠٢ - تبیین ١٠٥٠ - ١/٥١٠
 بحر ٣٩٧ - ٢/١٠٠ - رمز ١٠٠ - أبو السعود ٥٠٨ - ١/٥٠٩ -
 كشف ١/١٤٣ - فتح ونبأه ٣/٢٠ - بنایه ٦٥٥ - ٣/٦٥٨ -
 عمدة الرماية ٢٧٢ - ١/٢٧٣ - قهستانى ١/٢٥٤ - مجمع
 ودر منتقى ١/٢٩١ - در مختار ٢٧٢ - ٢/٢٧٣ - درر ٢٣٨ -
 ١/٢٣٩ .

باب الطواف

٢٩٤- مسألة : القارئ اذا خرج الى عرفات قبل أن يدخول لعمرة . فان وقف بعرفات قبل الزوال لا يصير رافضا للعمرة في قولهم جميعا ولو وقف بعد الزوال صار رافضا للعمرة في قول طلائع . وقال الشافعي لا يصير رافضا . ولو أنه خرج الى عرفات لا يصير رافضا بنفس الخروج ما لم يقف بعرفات . روى ذلك من محمد خاصة وليس من أبي حنيفة رواية بخلاف ذلك . ذكر قوله في الجامع الصغير مثل قول محمد . وكان ينبغي في قياس قوله لا يصير رافضا ^(١) . ولو أن الحاج أخر طواف الزيارة حتى مضى أيام التشريق أو أخر الحلق أو أخر الرمي في اليوم الثاني فعليه دم في قول أبي حنيفة ولا شيء عليه في قول أبي يوسف ومحمد والشافعي ^(٢) .

٢٩٥- مسألة : ولو أنه طاف طواف الصدر وهو جنب أو طى غير وضوء فعليه دم في بعض الروايات . وقال في بعض الروايات ان كان جنباً فعليه دم وان كان على غير وضوء فعليه صدقة ^(٣) .

(١) المسبوك ٣٥ - ٤/٣٦ - الأصل ٣٩٢ - ٣٩٣ - ٢/٤١٦ .

(٢) المسبوك ٤٣ - ٦٥ - ٧٠ - ٧١/٤ - الروضة ١٠٢/٣ - بدائع

٢/١٤١ .

(٣) قال في المبسوط : ولو طاف للصدر جنباً فعليه دم لتفاحش النقصان بسبب الجنابة ويكون هو كالتارك الطواف الصدر أصلاً . ولو طاف للصدر وهو محدث فعليه صدقة لقلّة النقصان بسبب الحدث . وفي رواية أبي حفص رحمه الله تعالى سوى بين الحدث والجنابة في ذلك لأن طواف الجنب معتد به ألا ترى أن التحلل من الإحرام يحصل

٢٩٦- مسألة : وإذا جمع الرجل بين اسبوعين أو ثلاثة في اللواف ولم

ينصل بين اللوافين بالصلاة فانه يكره له ذلك في قول أبي حنيفة

ومحمد وقال أبو يوسف لا بأس به اذا انصرف على وتر ثلاثة أسابيع

(١)

أو خمسة أسابيع ثم يصلى لكل أسبوع ركعتين.

٢٩٧- مسألة : يخطب الامام في الحج ثلاث خُطب . الخطبة

الأولى قبل يوم التروية بيوم . والخطبة الثانية يوم عرفة قبل

الصلاة والخطبة الثالثة يوم النحر بمنى بعد صلاة الظهر . وهذا

قول طوائف الثلاثة . وقال زفر الخطبة الأولى يوم التروية والثانية

(٢)

يوم عرفة والثالثة يوم النحر .

== به في لواف الزيادة . فلا يجب بسبب هذا النقصان ما يجب بتركه

أصلاً أ هـ ٤٤ / ٤ - فتح و نهاية ٥٤ - ٣ / ٥٥ - بناية ٧٠٨ - ٣ / ٧٠٩ -

مدة الرماية ١ / ٢٧٤ - قهستانى ١ / ٢٥٧ - تبين ٢ / ٦٠ - بحر

٢٢ - ٣ / ٢٣ - رمز ١ / ١٠٣ - أبو السعود ١ / ٥٢٢ - كشف ١ / ١٤٦

مجمع ودر منتقى ١ / ٢٩٤ - در مختار ٢٨٣ - ٢ / ٢٨٤ - ١ / ٢٤٢

(١) قال في الجوهر بعد قوله " ويصلى لكل اسبوع ركعتين " وهما ركعتا

الواف ويكره الجمع بين اسبوعين أو أكثر من غير صلاة بينهما عند

أبي حنيفة ومحمد سواء انصرف عن وتر أو شفع لأنه الركعتين مرتبتان

على اللواف . وقال أبو يوسف لا يكره اذا انصرف عن وتر نحو

أن ينصرف على ثلاثة أسابيع أو خمسة أو سبعة وهذا الخلاف اذا لم

يكن في وقت مكروه . أما في الوقت المكروه فانه لا يكره اجطاط ويؤخر

ركعتي الطواف الى وقت مباح أ هـ ١٩٠ - ١ / ١٩١ - مبسوط ٤ / ٤٧

(٢) قال في التحفة : ثم في الحج ثلاث خطب . بين كل خطبتين

فاصل بيوم . فالخطبة الأولى قبل يوم التروية . وهو اليوم السابع

من ذى الحجة بمكة . خطبة واحدة لا يجلس فيها . بعد صلاة

=====

٢٩٨- مسألة : يؤذن المؤذن يوم عرفة ولا طم على المنبر كما يفعل يوم

الجمعة . وقال أبو يوسف في الأطلى يؤذن المؤذن ولا طم فى

الفسطاط قبل أن يخرج كما يفعل فى سائر الأيام . (١)

==

الظهر . يعلم الناس فيها أحكام المناسك الى يوم عرفة . والخطبة

الثانية يوم عرفة قبل صلاة الظهر . يخطب خطبتين . يجلس بينهما

جلسة خفيفة . ويعلم الناس فيها أحكام المناسك الى اليوم الثانى

من أيام النحر . وذلك بعد الآذان . كما فى يوم الجمعة

والخطبة الثالثة . فى اليوم الثانى من أيام النحر بعد صلاة الظهر

بعضى . خطبة واحدة . يعلمهم فيها طبقى من أحكام المناسك

وهو قول أصحابنا الثلاثة . وقال زفر: يخطب فى الحى ثلاث خطب

متوالات . يوم التروية . ويوم عرفة . ويوم النحر أ هـ ١٤٥ / ١ - جوهرة

١ / ١٩١ - فتح و نهاية ٢ / ٤٢٦ - بنات ٣ / ٥١٥ - قهستانى ٧ / ٢٤٥

(١) قال فى البدائع: فاذا زالت الشمس صعد الا طم المنبر فأذن المؤذن

ولا طم على المنبر فى ظاهر الرواية فاذا فرفوا من الآذان طم وخطب

خطبتين . وعن أبى يوسف ثلاث روايات . روى عنه مثل قول أبى حنيفة

ومحمد وروى عنه انه يؤذن المؤذن ولا طم فى الفسطاط ثم يخرج

بعد فراغ المؤذن من الآذان فيصعد المنبر ويخطب وروى الطحاوى

عنه فى باب خطب الحج أن الا طم يبدأ بالخطبة قبل الآذان فاذا

مضى صدر من خطبته أذن المؤذن ثم يتم خطبته بعد الآذان . أما

تقديم الخطبة على الصلاة فلأن النبى صلى الله عليه وسلم قد مهلا

على الصلاة ولأن المقصود من هذه الخطبة تعليم أحكام المناسك

فلا بد من تقديمها ليعلموا ولأنه لو أخرها يتبادر القوم الى الوقوف

ولا يستتمون فلا يحصل المقصود من هذه الخطبة ثم هذه الخطبة

سنة وليست بفريضة حتى لو جمع بين الظهر والحصر فصلاط من

غير خطبة أجزأه بخلاف خطبة الجمعة لأنه لا تجوز الجمعة بدونها

أ هـ ١٥٠ / ٢ - تبين ٢ / ٢٣ - فتح و نهاية ٢ / ٤٦٩ - بنات

٣ / ٥٢٠ - قهستانى ١ / ٢٤٦

٢٩٩- مسألة : يصلى المغرب والعشاء بمزدلفة بأذان واحد وقائمة

واحدة فلو أنه تطوع بينهما فإنه يصلى بأذان وقامتين . وقال

(١)

زفر إذا تلوع يصلى بأذانين وقامتين .

٣٠٠- مسألة : الحاج إذا كان واقفا بعرفات فأهل بحجة أخرى لزمته

فى قول أبى حنيفة وأبى يوسف ومير رافضا من ساعته ويهضى فى

الحجة الأولى ثم يقضى الحجة الأخرى وحرة . وعليه دم . وفى

قول محمد لا يلزمه شئ وأحرامه الثانى باطل وكذلك إذا أهل ==

(١) قال فى المجمع : ويصلى المغرب والعشاء فى أول وقت المشاء

ويتبادر أن يقدم المغرب على العشاء ، فلو أخر أمد العشاء طام

بطلع الفجر وأن لا يتطوع بينهما ولو سنة مؤكدة على الصحيح فإنه

مكروه . ولو تلوع أمد الإقامة كط اشتغل بينهما بحمل آخر وفى

النهاية ولا يشترط الإحرام والجمعة والأطام لكن فى الروضة أنه

يشترط الأطام لا الجمعة عنده ويشترط الجمعة لا الأطام عندهما

بأذان واحد وقائمة واحدة . وقال زفر وهو قول الأئمة الثلاثة

بأقامتين واختاره الطحاوى ومنه بأذانين أيضا . وإذا نزع يقول

اللهم حرم لحمى وشعرى ودمى وعظمى وجميع جوارحى على النار

ويسأل ارضااء الخصوم فان الله تعالى ومن ذلك لمن طلب فى

هذه الليلة أه ١/٢٧٨ - المبسوط ٤/٦٢ - الأصول

٤٢٠ - ٢/٤٢١ - تحفة ١/٨٨٧ - الاختيار ١٥١-١٥٢/١

جوهرة ١/١٩٣ - لباب ١/١٨٨ - تبين ١/٢٧ - بحر

٢/٣٦٦ - رمز ١/٩٣ - أبوالسعود ١/٤٨٢ - كشف ١/١٣٤

فتح ومنا بة ٤٧٨ - ٢/٤٧٩ - بنابة ٥٣٧ - ٣/٥٣٨ - عمدة

الوطية ١/٢٦٥ - قهستانى ١/٢٤٦ - مجمع ودر مفتقى ١/٢٧٨

در مختار ٢/٢٤٢ - درر ١/٢٢٥ - مراقى الفلاح ٦٠٤ - طرد

١/٥٠٤ - ارشاد السارى ١/١٤٤ - بدائع ١٥٤ - ٢/١٥٥

بالحج ليلة المزدلفة فهو على هذا الخلاف . ولو أنه أحرم بحجة أخرى بعد ط طلع الفجر من يوم النحر لزمه في قولهم جميعاً صبقى على إحرامه إلى السنة الثانية . وفي قول الشافعي لا يلزمه إلا أن يحرم بعد ما دخل أشهر الحج . (١)

١- ٣٠- مسألة : ولو أن الحاج صلى المغرب بعد ط غابت الشمس قبل أن يأتي المزدلفة أو صلى المغرب والعشاء بعد ط غاب الشفق قبل أن يأتي المزدلفة فإنه لا يجزيه في قول أبي حنيفة ومحمد وروى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة أنه قال لا يجوز إلا أن يكون قد صلاهما في آخر الليل في وقت لا يدرك جمعا حتى تنل الميع الفجر وهذا قول زفر والحسن بن زياد . وقال أبو يوسف جاز صلاته ولا أنفل أن يصلي بالمزدلفة . (٢)

(١) مسبوک ٦٠- ٤/ ١٧٨ - الأصل ٤١٩ - ٢/ ٥٢٨ .

(٢) مسبوک ١٨ - ٤/ ١٩ - بدائع ١٥٥ - ٢/ ١٥٥ - الأصل ٤٢١ - ٢/ ٤٢١ -
جوهرة ١٩٣ - ١/ ١٩٤ - تبیین ٢/ ٢٨ - بحر ٣٦٦ - ٢/ ٣٦٦ -
رضز ١/ ٩٤ - أبو السعود ٤٨٥ - ١/ ٤٨٦ - كشف ١٣٤ - ١/ ١٣٤ -
فتح وفتحة ٤٧٩ - ٢/ ٤٨٠ - بناية ٥٤٠ - ٣/ ٥٤٢ - مسددة
الوطية ١/ ٢٩٥ - قهستانی ١/ ٢٤٧ - مجمع ودر منتقى ١/ ٢٧٨ -
در مختار ٢/ ٢٤٢ - در ١/ ٢٢٧ - مراقی الفلاح ٦٠٤ -
ارشاد الساری ١٤٤ .

٣. ٢ - مسألة : ولو أن رجلا رعى الجمار في اليوم الرابع قبل الزوال بجزئه
 في قول أبي حنيفة ولا يجزئه في قول أبي يوسف ومحمد . وروى الحسن
 ابن زياد عن أبي حنيفة أنه قال ان أراد أن ينفق في اليوم الثاني
 قبل الزوال جاز وان لم يرد النفر لم يجز إلا بعد الزوال . وفي
 اليوم الثالث جاز قبل الزوال سواء أراد النفر أو لم يرد . (١)

- (١) مسبوک ٦٨ - ٤/٦٩ - الأصل ٢/٤٢٩ - تحفة ١/٨٩٣ -
 بدائع ١٣٧ - ٢/١٣٨ - الاختيار ١/١٥٥ - جوهرة ٩٧-٧٨
 لباب ١/١٩٣ - تبیین ٣٤ - ١/٣٥ - بحر ٢/٣٧٦ - رمز
 ٩٥ - ١/٩٦ - أبوالسعود ٤٨٩ - ١/٤٩٠ - كشف ١/١٣٦
 فتح وحنایة ٤٩٨ - ٢/٤٩٩ - بنایه ٥٦٨ - ٣/٥٦٩ - عمدة
 الرطایة ٢٦٦ - ١/٢٦٧ - قهستانی ٢٥٠ - ١/٢٥١ - مجمع
 ودرمنتقى ١/٢٨٢ - درمختار ٢٥٢ - ٢/٢٥٤ - درر ٢٣٠ -
 ١/٢٣١ - مراقی الفلاح ٦٠٥ - ط د ر ١/٥٠٩ - ارشاد
 الساری ١٥٨ - ١٦٣ .

بساب الحلق

٣٠٣ - مسألة : ولو أن الحاج أو المعتمر حلق في غير الحرم فعليه

دم في قول أبي حنيفة ومحمد . وقال أبو يوسف لا شيء عليه . (١)

٣٠٤ - مسألة : المحصر إذا بعث بالهدى فذبح منه لا يجب عليه الحلق

ولا التقصير في قول أبي حنيفة ومحمد . وقال أبو يوسف إن عليه

أن يحلق وإن لم يفعل فلا شيء عليه . وروى عنه أنه قال هو

واجب ولا يسهه تركه . (٢)

(١) المصنوع - ٤/٧١ - الأصل ٢/٤٧١ .

(٢) قال في البدائع : وأما الحلق فليس بشرط التحلل ومحل المحصر

بالذبح بدون الحلق في قول أبي حنيفة ومحمد وإن حلق فحسن

وقال أبو يوسف أرى عليه أن يحلق فإن لم يفعل فلا شيء عليه

وروى عنه أنه قال هو واجب لا يسهه تركه .

وذكر الجصاص وقال إن لا يجب الحلق عندهما إذا أحصر في

الحل لأن الحلق يختص بالحرم . فأما إذا أحصر في الحرم يجب

الحلق عندهما . احتج أبو يوسف بما روى أن رسول الله صلى

الله عليه وسلم حلق طام الحديبية وأمر أصحابه بالحلق . فمدل

أن الحلق واجب . وله ما قوله تعالى " فإن أحصرتم فط استيسر

من الهدى " ١٩٦ البقرة . معناه فإن أحصرتم وأردتم أن تحلوا

فاذبحوا فط استيسر من الهدى . جعل ذبح الهدى في حلق

المحصر إذا أراد الحل كل موجب الإحصار فمن أوجب الحلف فقد

جعله بمنزلة الموجب . وهذا خلاف النص . ولأن الحلق للتحلل

عن أفعال الحج والمحصر لا يأتي بأفعال الحج فلا حلق عليه

وأما الحديث فعلى ما ذكره الجصاص لا حجة فيه لأن الحديبية

بعضها في الحل وبعضها في الحرم فيحتمل أنه أحصر في الحرم

فأمر بالحلق . وأما على جواب المذكور في الأصل فهو محمول ===

٣٠٥ - مسألة : اذا حلق موضع الحاجم فعليه دم في قول أبي حنيفة
وقال أبو يوسف ومحمد عليه صدقة وان حلق الرقبة كلها فعليه
دم في قولهم جميعا . (١)

== على الندب والاستحباب أ هـ ١٨٠ / ٢ - مسو ٧١ - ٧٢ - ٤٢٧ /
الأصل ٤٣١ - ٤٦٢ / ٢ - تحفه ١٥ / ٩١ - مختصر الحاوي ٧٣
الاختصار ١٦٨ - ١٦٩ / ١ - جوهرة ١٩ / ٢١ - لباب ١٨ / ١ -
تبين ٧٨ - ٧٩ / ٢ - بحر ٥٨ - ٥٩ / ٣ - رمز ١٠٩ / ١ - كشف
١٥٦ / ١ - أبو السعود ٥٥١ / ١ - فتح ونهاية ١٢٨ / ٣ - بناية
٨٢٣ - ٨٢٤ / ٣ - مجمع ودر منتهى ٣٠٦ / ١ - در مختار ٣٢٢ / ٢
در ٢٥٨ / ١ - ارشاد الساري ٢٨٠

(١) قال في المذهب : والحجم بالفتح من العنق موضع المحجمة عن
الليث والأزهرى ومنه قوله ويجب غسل الحاجم يعني موضع الحجام
من البدن أ هـ ١٠٥ / ١ .

قال في البدائع : ولو حلق موضع الحاجم فعليه دم في قول
أبي حنيفة . وقال أبو يوسف ومحمد فيه صدقة . وجه قولهم
أن موضع الحجام غير مقصود بالحلق بل هو تابع فلا يتعلق بحلقه
دم كحلق الشارب لأنه اذا لم يكن مقصودا بالحلق لا تتكامل الجنابة
بحلقه فلا تجب به كفارة كاملة ولأنه انما يحلق للحجامة لا لنفسه
والحجامة لا توجب الدم لأنها ليس من محظورات الاحرام على ما
بيننا فكذا ط يفعل لها ولأن ط عليه من الشر قليل فأشبه الصدر
والساعد والساق ولا يجب بحلقها دم بل صدقة كذا هذا
ولأبي حنيفة أن هذا عضو مقصود بالحلق لمن يحتاج الى حلقه
لأن الحجامة أمر مقصود لمن يحتاج اليها لاستفراغ الطادة الدورية
ولهذا لا يحلق تبعا للرأس ولا للرقبة فأشبه حلق الابط والعانة
ويستوي في وجوب الجزاء بالحلق العمود والسهم والتداع والكر عندنا
والرجل والمرأة والمفرد والقارن غير أن القارن يلزمه جزاء آن عندنا

٣٠٦ - مسألة : المحصر اذا بعث بالهدى جاز له أن يذبح عنه قبل يوم

النحر في قول أبي حنيفة . وقال أبو يوسف ومحمد لا يجوز الا في يوم النحر ودم القران والمتعة اتفقوا أنه لا يجوز الا في يوم النحر وسائر الدماء اتفقوا أنه يجوز قبل يوم النحر ولكنه لا يجوز الا في الحرم . (١)

لكنه محرم باحرامين على ط بينا هـ ١٩٣ - ١٩٤ / ٢ - مبسوط -
 ٤ / ٧٤ - تحفه ١ / ٩٢٣ - الاختيار ١ / ١٦٢ - جوهرة ١ / ٢٠٨
 لباب ١ / ٢٠٤ - تبين ٥٤ - ١ / ٥٥ - بحر ٣ / ١١١ - رموز
 ١٠١ - ١ / ١٠٢ - أبو السمود ١ / ٥١٤ - كشف ١ / ١٤٤ فتح
 ونهاية ٣٢ - ١ / ٣٤ - نهاية ٦٧٤ - ٣ / ٦٧٩ - عمدة الرطابة
 ١ / ٢٧٤ - قهستاني ١ / ٢٢٥ - مجمع ودر منقش ١ / ٢٩٣ - در مختار
 ٢٨٦ - ٢ / ٢٨٧ - درر ١ / ٢٤١ - ط د ر ١ / ٥٢٢ - ارشاد
 الساري ٢١٨ - ٢٢٨ .

وفي الباب : وان حلق مواضع الحاجم فعلية دم عند أبي حنيفة
 قال في التصحيح . واعتمد قوله المحبوبي والنسفي هـ ١ / ٢٠٤ .
 (١) قال في المبسوط : واذا بعث بهديين فلا يحتاج الى أن يعين
 الذي للحمرة منهط والذي للحج لأن هذا التبيين غير مفيد فلا
 يعتبر أصلا . ثم المذهب عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان دم
 الاحصار لا يختص بيوم النحر حتى لو واعد المبعوث على يده بأن
 يذبح عنه في أول أيام العشر جاز . وعند أبي يوسف ومحمد
 رحمه الله تعالى يختص بيوم النحر فالأهداء دم يتحلل به من
 احرام الحج فيختص بيوم النحر كهدى المتعة والقران وأبو حنيفة
 رحمه الله تعالى يقول ان الله تعالى نص في هدى الاحصار على
 مكان بقوله حتى يبلغ الهدى محله فالتقييد بالزمان يكون زيادة
 عليه فلا يثبت بالرأى ثم هذا بمنزلة دماء الكفارات فانه يجب للاحلال
 قبل أو أنه ولهذا لا يباح التناول منه ودماء الكفارات تختص بالحرم
 =====

.....

== لا تختص بيوم النحر بخلاف دم المتعة والقران فإنه نسك يباح التناول

منه بمنزلة الأضحية أ هـ ١٠٩ - ٤/١١٠ - تحفة ١/٩١٨ - بدائع

١٨٠ - ٢/١٨١ - الاختيار ١/١٦٩ - جوهرة ١/٢١٩ - لباب

١/٢١٩ - تبين ٢/٧٩ - بحر ٣/٥٩ - رمز ١/١٠٩ -

أبو السعود ١/٥٥٢ - كشف ١/١٥٦ - فتح ونهاية ١٢٩-١٣٠/٣

بناية ٨٢٥ - ٣/٨٢٦ - عمدة الرطبة ١/٢٨٧ - قهستانى

١/٢٦٤ - مجمع ودرمنتقى ١/٣٠٦ - در مختار ٢/٣٢١ -

در ١/٢٥٨ - هندية ١/٢٥٦ - ارشاد السارى ٢٧٦ .

وفى اللباب: قال فى التصحيح : ورجح دليل الاطم فى الشرح . وهو

المختار عند أبى الفضل الموصلى وبرهان الشريعة وصدر الشريعة

والنفسى أ هـ ١/٢١٩ .

باب قص الأظفار

٣٠٧ - مسألة : المحرم اذا قص أظفاريه واحدة أو رجل واحدة فعليه دم بالاتفاق . ولو أنه قص ثلاث أظفار فعليه دم في قول أبي حنيفة الأول وهو قول زفر . وفي قول أبي حنيفة الآخر وهو قول أبي يوسف ومحمد عليه الصدقة لكل ظفر نصف صاع من حنطة . (١)

(١) قال في البدائع : وأما قلم الظفر فنقول لا يجوز للمحرم قلم أظفاره لقوله تعالى " ثم ليقتضوا تفثهم " وقلم الأظفار من قضاء التفث رتب الله تعالى قضاء التفث على الذبح لأنه ذكره بكلمة موضوع للترتيب مع التراخي بقوله عز وجل " ويذكروا " اسم الله في أيام معلوظات على ما رزقهم من مهينة الأنعام فكلوا منها وأطعموا البائس الفقير ثم ليقتضوا تفثهم " ٢٨ - ٢٩ الحج . فلا يجوز الذبح ولأنه ارتفاق بمرافق المقيمين والمحرم ممنوع من ذلك ولأنه نوع نبات استفاد الا من بسبب الاحرام فيحرم التعرض له كالنوع الآخر وهو النبات الذي استفاد الا من بسبب الحرم . فان قلم أظفار يد أو رجل من غير عذر ضرورة فعليه دم لأنه ارتفاق كامل فتكاملت الجنابة فتجب كفارة كاملة . وان قلم أقل من يد أو رجل فعليه صدقة لكل ظفر نصف صاع وهذا قول أصحابنا الثلاثة . وقال زفر اذا قلم ثلاثة أظفار فعليه دم . وجه قوله ان ثلاثة أظفار من اليد أكثرها ولأنه يقوم مقام الكل في هذا الباب كط في حلق الرأس ولأصحابنا الثلاثة ان قلم ما دون اليد ليس بارتفاق كامل فلا يوجب كفارة كاملة . وأما قوله الأكثر يقوم مقام الكل فنقول ان اليد الواحدة قد اقيمت مقام كل الأطراف في وجوب الدم . وطأقيم مقام الكل لا يقوم أكثره مقامه كط في الرأس أنه لو أقيم الربيع فيه مقام الكل لا يقيم أكثر الربيع مقامه وهذا لأنه لو أقيم أكثر طأقيم مقام الكل مقامه لأقيم أكثر أكثره مقامه فيؤدي الى ابطال التقدير أصلاً ورأساً وهذا لا يجوز

٣٠٨ - مسألة : ولو أنه قص خمسة أظافر من يدين أو رجلين فعليه الصدقة ولا يجب عليه الدم في قول أبي حنيفة وأبي يوسف . وفي قول محمد عليه دم إذا كان خمسة أظافر متفرقة أو مجتمعة . (١)

== أ هـ ١٩٤ - ميسول ٤/٧٧ - الأصل ٢/٤٣٥ - تحفة ١/٩٢٣ -
الاختيار ١/١٦٣ - جوهرة ٢٠٨ - ١/٢٠٩ - لباب ١/٢٠٤ -
تبين ١/٥٥ - بحر ١٢ - ٣/١٣ - رمز ١/١٠٢ - أبو السعود
٥٩٥ - ١/٥١٦ - كشف ١٤٤ - ١/١٤٥ - فتح وحنيفة ٣٧٧-٣٧٩
بنية ٦٨٣ - ٣/٦٨٥ - عمدة الرعاة ١/٢٧٥ - تهستان ١/٢٥٥
مجمع ودر منتقى ١/٢٩٣ - در مختار ٢٨٠ - ٢/٢٨١ - د در ٢٤١ -
١/٢٤٢ ارشاد الساري ٢٢٢ .

(١) قال في البدائع : فان قلم خمسة أظافر من الأعضاء الأربعة متفرقة اليدين والرجلين فعليه صدقة لكل ظفر نصف صاع في قول أبي حنيفة وأبي يوسف . وقال محمد عليه دم . وكذلك لو قلم من كل عضو من الأعضاء الأربعة أربعة أظافر فعليه صدقة عندهم وإن كان يبلغ جعلتها ستة عشر ظفراً أو يجب في كل ظفر نصف صاع من سائر الأجزاء إذا بلغت قيمة الطعام ما فينقص منه ما شاء عند محمد عليه دم فمحمد اعتبر عدد الخمسة لا غير ولم يعتبر التفرق ولا جتطاع . وأبو حنيفة وأبو يوسف اعتبرا مع عدد الخمسة صفة الاجتطاع وهو أن يكون من محل واحد . وجه قول محمد أن قلم أظافر يد واحدة أو رجل واحدة انطأ ويجب الدم لكونها ربع الأعضاء المتفرقة وهذا المسمى يستوفى فيه المجتمع والمتفرق . ألا ترى أنهط استوفى في الأرض بأن تراعى خمسة أظافر متفرقة فكذا هذا . ولهبط أن الدم انطأ يجب بارتفاق كامل ولا يحصل ذلك بالقلم متفرقا لأن ذلك شين ويصير مثله فلا تجب فيه كفارة كاملة ويجب في كل ظفر نصف صاع من حنيفة إلا أن تبلغ قيمة الطعام ما فينقص منه ما شاء لأن انطأ لم يوجب عليه الدم لعدم تنافى الجنابة لعدم ارتفاق كامل فلا يجب أن يبلغ

=====

٣٠٩ - مسألة : ولو أنه قص أظافر يد واحدة في مجلس ثم قص أظافر يده
أخرى في مجلس آخر فعليه كفارتان في قول أبي حنيفة وأبي يوسف
وقال محمد عليه دم واحد ما لم يكفر الأول وكذلك إذا جامع فسي
مجلس ثم جامع في مجلس آخر فهو على هذا الاختلاف . (١)

٣١٠ - مسألة : ولو أنه قص أظافر اليدين والرجلين في مجلس واحد لا يجب
عليه إلا دم واحد بالاتفاق . (٢)

== قيمة الدم فان اختار الدم فله ذلك وليس عليه غيره أهـ ٢/ ١٩٤ -

مبسوط ٤/ ٧٨ - جوهرة ٢٠٩ - لباب ١/ ٢٠٥ - تعيين ١/ ٥٦ -

بحر ١٣/ ١ - رمز ١/ ١٠٢ - أبوالسعود ١/ ٥١٦ - كشف ١٤٥

فتح وخاتمة ٣٩ - ٣/ ٤٠ - بناءه ٣/ ٦٨٧/ ٦٨٦ - مجمع ود رمنتقى

١/ ٢٩٣ - ارشاد الساري ٢٢٢ - ٢٢٣ .

قول أبي حنيفة وأبي يوسف هو المعتمد . قال في اللباب قال في التصحيح

واعتمد قولهما المحبوبي والنسفي أهـ ١/ ٢٠٥ .

(٢ ، ١) قال في البدائع : فان قلم خمسة أظافر من يد واحدة أو رجل

واحدة ولم يتكرر ثم قلم أظافر يده الأخرى أو رجله الأخرى فان كان

في مجلس واحد فعليه دم واحد استحسانا والقياس ان يجبل كل

واحد دم .

وان كان في مجلسين فعليه دمان في قول أبي حنيفة وأبي يوسف

وقال محمد عليه دم واحد ما لم يكفر للأول أهـ ٢/ ١٩٤ - المبسوط

٧٨ - ٤/ ٧٩ .

باب جزاء الصيد

٣١١- مسألة : المحرم اذا قتل صيدا فانه يقوم به اثنان فط بلغت قيمته
 في قول أبي حنيفة وأبي يوسف . فالقاتل بالخيار ان شاء اشترى
 بتيمة هديا ويذبحه بمكة وان شاء اشترى لحما ط وأعطى لكل
 مسكين نصف صاع من حنطة وان شاء صام مكان كل نصف صاع يوما
 وقال محمد ان كان للصيد نظير من النعم فسلبه نظيره وان لم يكن
 له نظير فالحكم بالخيار ان شاء اقوته بالاعطام وان شاء اقوماه
 بالصيام على قول أبي حنيفة وأبي يوسف فصار في الحاصل الاختلاف
 في موضحين : أحدهما في الذي له نظير في قول أبي حنيفة
 يجب عليه قيمة المقتول . وفي قول محمد يجب نظيره واختلاف آخر
 في الذي لا نظير له في قول أبي حنيفة وأبي يوسف الخيار إلى
 القاتل . وفي قول محمد الخيار إلى الحكيم . وفي قول طلائع
 يجوز الصيام مع وجود الطعام . وقال زفر لا يجوز الصيام الا أن لا
 يجد الطعام جملة بمنزلة كفارة اليمين . (١)

٣١٢- مسألة : المحرم اذا ذبح صيدا وأدى الجزاء ثم أكل منه بعد
 ذلك فعليه قيمة ما أكل في قول أبي حنيفة . وقال أبو يوسف ومحمد
 لا شيء عليه ويستغفر الله فان أكله محرم آخر فلا شيء به لا تفاق . (٢)

(١) المسوط ٨٢ - ٤/٨٥ - الأصل ٤٣٨ - ٢/٤٤١ .

(٢) قال في المسوط : فان أدى المحرم جزاءه . ثم أكل فعليه قيمة ما أكل
 في قول أبي حنيفة رحمه الله وان كان قتله غيره لم يكن عليه شيء فيط
 أكل . وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى لا يلزمه شيء آخر

٣١٣- مسألة : محرم أخذ صيدا فجاء رجل فانتزعه من يده وأرسله فلا شيء عليه بالاتفاق . ولو أنه أخذه وهو حلال ثم أحرم والصيد في يده فجاء رجل فأرسله فعليه القيمة في قول أبي حنيفة ولا شيء عليه في قولهما . (١)

=== سوى الاستغفار وحجته أن صيد المحرم كالصية أو كذبحة المجوسى وتناول الميتة لا يوجب الا الاستغفار . ألا ترى أنه إذا أكل منه حلال أو محرم آخر لم يلزمه الا الاستغفار فكذلك إذا أكل هو منه . والدليل عليه أن الحلال إذا ذبح صيدا في الحرم فأدى جزاءه ثم أكل منه لا يلزمه شيء آخر أهـ ٤/٨٦ - الأصل ٤٤١ - ٢/٤٤٢ .

(١) قال في المبسوط : محرم اصطاد صيدا فأرسله محرم آخر من يده فلا شيء عليه لأن الصيد محرم العين على المحرم بالنص قال الله تعالى " وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرما " الطائفة . فلم يملكه بالأخذ كمن اشترى خمرا لا يملكها لأنها محرمة العين فإذا لم يملكه لم يكن المرسل من يده متلفا عليه شيئا ولأنه فعل عينه ما يحق عليه فعله شرعا فهو كمن أراق الخمر على المسلم ولو أحرم ونفى يده ظني فعليه أن يرسله لأن استدامة اليد عليه بعد الاحرام بمنزلة الانشاء فان اليد مستدامة وكما أن انشاء اليد متلف معنى الصيدية فيه فلا استدامة كذلك . قال . فان أرسله انسان من يده فعلى المرسل قيمته في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لذي اليد وهو القياس وعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى لا شيء عليه استحسانا وهو نظير اختلافهم فيما أتلف على غيره شيئا من الممازف . فأبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى قالوا فعله أمر بالمعروف ونهى عن المنكر لأنه مأثور شرعا بإرساله فإذا كان ذلك مما يلزمه شرعا ففعل ذلك غيره لا يكون مستوجبا للضمان كمن أراق خمر مسلم وأبو حنيفة رحمه الله تعالى

=====

٣١٤ - مسألة : ولو أن محرماً أخذ صيداً فجاءه محرماً آخر فقتله في يده فعلى القاتل الجزاء وعلى الآخذ الجزاء ثم يرجع الآخذ على القاتل بالقيمة في قول طائفتنا الثلاثة وفي قول زفر لا يرجع عليه بشيء . (١)

== يقول الصيد قبل الإحرام كان ملكاً له متقوماً ولم يبطل ذلك بالإحرام ألا ترى أن الصيد لو كان في بيته بقي مملوكاً متقوماً على حاله فالذي أرسله من يده أتلف عليه ملكاً متقوماً فيضمن له بتلاف أراقته الخمر على المسلم ثم الواجب عليه رفع يده ولو رفع بنفسه يرفع يده على وجه لا يفوت ملكه بعد ما يحل من إحرامه فإذا فوت هذا المرسل ملكه فقد زاد على ما يحق عليه فعليه فيكون ضامناً . وهذا طريقه أيضاً في اتلاف المغازف وفرق بين هذا وبين ما إذا أخذ الصيد وهو معمر نقل هناك لم يملكه بالآخذ فالمرسل لا يكون مفوتاً عليه ملكاً متقوماً وهنا بالإحرام لم يبطل ملكه على ما قررنا والدليل على الفرق أن المعمر إذا أخذ صيداً ثم أرسله فأعذه غيره ثم وجده المحرم في يده بعد ما حل فليس له أن يعتبره منه ولو أحرم وفي يده صيد فأرسله ثم وجده بعد ما حل في يد غيره كان له أن يسترده منه فدل على الفرق بين الفصلين أ هـ ٨٨ - ٤ / ٥ - الأصل ٤٣ / ٤ .

(١) قل في المبسوط . ولو قتله في يده فعلى كل واحد منهما جزاءه أو القاتل لأنه جنى على إحرامه بقتل الصيد . وأما الآخذ فلأنه كان متلفاً لمعنى الصيدية فيه حكم باثبات يده ثم يرجع الآخذ بما ضمن الجزاء على القاتل مندنا . وقال زفر رحمه الله تعالى لا يرجع عليه بشيء لأن الآخذ لم يملك الصيد ولا كانت له فيه يده محترمة ووجوب الضمان له على القاتل باعتبار أحد هذين المعنيين ولأنه بالقتل لزمته كفارة يفتى بها ويخرج بالصوم منها فلورجع عليه إنما يرجع بضمان الطلابة وبطالب به ويحبس به ولا يجوز له أن يرجع عليه بأكثر مما لزمه . وحجتنا في ذلك أن اليد على هذا الصيد كانت يداً معتبرة لحق الآخذ لأنه يتمكن به من الإرسال

=====

٣١٥- مسألة : ولو أن رجلا احتشش في الحرم فانه لا يجوز بالافتساق
عليه الجزاء الا في الاذخر ولو أنه رعى الدواب فانه لا يجوز في
قول أبي حنيفة ومحمد وفي قول أبي يوسف لا بأس به . (١)

== وسقط الجزاء به من نفسه والقاتل يصير مفوتاً عليه هذه اليد
فيكون ضامناً له وان لم يملكه الاخذ كفاصب المدبر اذا قتل
انسان في يده بدل عليه أنه قرر عليه ما كان على شرف السقوط
وذلك سبب مثبت للرجوع عليه كشهود الطلاق اذا رجعوا قبل
الدخول والذي قال يفتى به ويخرج عنه بالصوم فذلك ليس لمعنى
راجع الى نفس الحق بل لمعنى من له الحق فان حقق الله تعالى
على عباده بدريق الفتوى والخروج عنه بالصوم لأن الله تعالى غنى
من كل عباده انما يطلب منهم التعظيم لأمره ومثل هذا التفات
لا يمنع الرجوع كالأب اذا فصب مدرايته فقصبه منه آخر ثم ان الابن
ضمن أباه رجوع الأب على الخاصب منه وان كان هو لا يحبس فيهما
لزمه لآبته ويكون له أن يحبس الخاصب منه فقط يداليه به أه ٨٨ -
٤/٨٩ - الأصل ٢/٤٤٣ .

(١) قال في المبسوط : ولا يختل حشيش الحرم ولا يقدح الاذخر فانه
يلغظ من رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه رخص فيه وانما أراد به
ما روى أن العباس رضى الله عنه لما قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم لا يختل خلاها ولا يعضد شوكتها قال الا الاذخر يا رسول
الله فأنها لقبورهم وموتهم وألبوتهم وقبورهم فقال صلى الله عليه
وسلم الا الاذخر . وتأويل هذا أنه كان من قصده صلى الله عليه
وسلم أن يستثنى الا أن العباس سبقه لذلك أو كان أوحى اليه
أن يرخس فقط يستثنى العباس رضى الله عنه وكما لا يرخس في قطع
الحشيش في الحرم بالمنجل فكذلك لا يرخس في رعى الدواب في قول
أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى . وقال أبو يوسف رحمه الله
تعالى لا بأس بالرعى لأن الذين يدخلون الحرم للحج أو للعمرة

=====

٣١٦- مسألة : اذا اهل بحجتين فان في قول أبي حنيفة وأبي يوسف

يلزمه . وفي قول محمد لا يلزمه الا واحدة ثم في قول أبي حنيفة

اذا سار من موضعه ليقضيها صار رافضا لا حدها وط دام في

موضعه لم يصير رافضا . وقال أبو يوسف صار رافضا من ساعته

سار أو لم يسر . (١)

=== يكونون على الدواب ولا يمكنهم منع الدواب من رمي الحشيش

ففي ذلك من الحرج ما لا يخفى فيرخص فيه لدفع الحرج وعلى قول

ابن أبي ليلى رحمه الله تعالى لا بأس بأن يحتش ويرمى لأجل

البلوى والضرورة فيه فانه يشق على الناس حمل علف الدواب من

خارج الحرم . ولكن أبو حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى

استدلوا بقوله صلى الله عليه وسلم لا يختل خلاها ولا يحضد

شوكها وفي الاحتشاش ارتكاب النهي وكذلك في رمي الدواب لأن

مسافر الدواب كالمناجل وانما تعتبر البلوى فيط ليس فيه نص

بخلافه . فاطم مع وجود النص لا معتبر به أه ١٠٤ - ١٠٥ / ٤

بدائع ٢ / ٢١٠ - مختصر الطحاوي ٦٩ - ٧٠ - الأصل

٤٥٩ - ٢ / ٤٦٠ .

(١) ارشاد الساري ١٩٤ - ١٩٥ - بدائع ٢ / ١٧٠ .

باب الدهن والطيب

٣١٧- مسألة : وإذا دهن بزيت غير مطبوخ فعليه دم في قول أبي حنيفة

وفي قول صاحبه عليه الدخام ولو كان زيتا قد دليخ وجعل فيه طيب فعليه دم في قولهم جميعا . (١)

- (١) قال في الميسوط: ثم الدهن اذا كان مطبوا كدهن البان والبنفسج ولزنيق فهو طيب يجب باستعماله الدم وكذلك اذا كان الدهن قد دليخ وجعل فيه طيب . فأما اذا دهن بزيت أو بخل فغير مطبوخ فعليه الدم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لو استعمله في الشعر فعليه دم وإن استعمله في غيره لم يلزمه شيء لأن استعمال الدهن في الشعر يزيل الشعث فيكون من قضاء التفث . وأما في غير الشعر ليس فيه معنى قضاء التفث ولا معنى استعمال الطيب لأن الدهن مأكول وليس بذياب فيكون قياس الشحم والسمن وبهذا يحتج أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى ولكنهم قالوا استعمال الدهن يقتل الهوام فيكون فيه بعض الجنابة فيلزمه الصدقة وأبو حنيفة رحمه الله تعالى يقول الدهن أصل الطيب فإن الروائح تلتقي في الدهن فيصير تأم فيجب باستعمال أصل الطيب ما يجب باستعمال الطيب كما اذا كسر المحرم بيض الصيد فيلزمه الجزاء كما يجب بقتل الصيد أ هـ ١٢٢ - ١٢٣ / ٤ - الأصل ٤٧٦ / ٢ - بدائع ١٩٠ / ٢ - الاختيار ١٦١ / ١ - جوهرة ٢٠٧ / ١ - لباب ٣٠٣ / ١ تبين ٥٣ / ٢ - بحر ٥ - ٦ / ٣ - رمز ١٠١ / ١ - أبوالسعود ١١١ - ١٢ / ١ - كشف ١٤٤ / ١ - فتح وحناية ٢٦ - ٢٧ / ٣ بناء ٦٦٧ - ٦٦٩ / ٣ - عمدة الرطابة ٢٧٣ - ٢٧٤ / ١ - قهستان ٢٥٥ / ١ - مجمع ودر منتقى ٢٩٢ / ١ - در مختار ٢٧٧ / ٢ - در ٢٤٠ / ١ - طائر ٥٢١ / ١ - ارشاد الساري ٢١٧ - ٢١٨ . قوله " ادهن بزيت " قال في مختار الصحاح : ادهن على افتعل اذا تلى بالدهن أ هـ ٢١٤ .

٣١٨ - مسألة : المحرم اذا غسل رأسه ولحيته بالخطمي فعليه دم في قول أبي حنيفة . وقال أبو يوسف ومحمد عليه الصدقة وهذا الاختلاف يتبين في خطمي أهل العراق لأن فيه راحة . وروى عن أبي يوسف أنه قال لا شيء عليه وجعله بمنزلة الأشنان . وروى أنه قال عليه دمن لأنه قتل هوام الرأس وفيه طيب . (١)

(١) قال في المبسوط : وان غسل رأسه ولحيته بالخطمي فعليه دم في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى . وفي قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى عليه صدقة لأن الخطمي ليس بطيب بل هو كالأشنان يغسل به رأسه ولكنه يقتل الهوام . فلذلك يلزمه الصدقة وروى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى قال لا يلزمه شيء . قالوا وتأويل تلك الرواية أنه اذا غسل رأسه بالخطمي بعد الرمي يوم النحر فأط قبل ذلك يلزمه الصدقة عنده وأبو حنيفة رحمه الله تعالى يقول الخطمي من الطيب فان له راحة وان لم تكن زكية وهو يقتل الهوام أيضا فتكامل الجنابة باعتبار المصنوعين فلهذا يلزمه الدم أهـ ١٢٤ - ٤/١٢٥ - الأصل ٢/٤٧٩ - بدائع ٢/١٩ جوهرة ١/١٨٧ - لباب ١/١٨٣ - الاختيار ١/١٤٥ - تبين ٢/١٣ - بحر ٢/٣٤٩ - رمز ١/٩١ - أبوالسعود ١/٤٧٢ - كشف ١/١٣٠ - عناية وفتح ٢/٤٤٥ - بناءه ٣/٤٨٧ - عمدة الرواية ١/٢٥٩ - قهستاني ١/٢٤٠ - مجمع ودر منتقى ٧٢٦٩ - در مختار ٢/٢٢٢ - درر ١/٢٢١ - ارشاد الساري ٢١٧٠

الخطمي : بالكسر الذي يغسل به الرأس . قلت . ذكر في الديوان أن الخطمي لختين فتح الخاء وكسرها أهـ مختار الصحاح ١٨١ .

الأشنان : بضم الهمزة والكسر لغة معرب وتقديره فحلان ويقال له بالعربية الحرض وتأشن غسل يده بالأشنان أهـ المصباح ١/١٦ .

٣١٩- مسألة : المحرم بلبس القباء يدخل فيه منكبيه ولا يدخل فيه يديه

لا بأس به في قول عليهما الثلاثة وقال زفر لا يجوز عليه الكفارة

(١)

وان زره فعلية الكفارة في قولهم جميعا .

٣٢٠- مسألة : واذا قتل الرجل صيدا ففضى عليه بالقيمة فان دمسى

المساكين وخدامهم ومشاهم يجوز في قولهم . ولو حلق رأسه من

أذى يجوز له ان يباحه أيضا في قول أبي يوسف وفي قول محمد

(٢)

لا يجوز الا التطليق .

(١) القباء : ثوب يلبس فوق الثياب أو القميص ويصنق عليه أه المعجم

الوسيط ٢/٧٢٠- مختار الصحاح ٥٢٠ . وفي رد المحتار والقباء

بالمد المنقح من أطام أھ ٢/٢٢٣- ط د ر ١/٤٩٤ - ليلاب

١/١٨٢ . قال في البدائع . ولو أدخل منكبيه في القباء ولم

يدخل يديه في كمية جاز له ذلك في قول أصحابنا الثلاثة . وقال

زفر لا يجوز . وجه قوله : ان هذا ليس المخيط اذ اللبس هو

التغطية ونه تغطية أعضاء كثيرة بالمخيط من المنكبين والظهر

وخبرها فيمنع من ذلك كادخال اليدين في الكمين . ولنا : أن المنع

منه هو اللبس المعتاد وذلك في القباء الا لئلا على المنكبين مع

ادخال اليدين في الكمين . لأن الارتفاق بموافق المقيمين والترفع

في اللبس لا يحصل الا به ولم يوجد فلا يمنع منه ولأن القباء القباء

على المنكبين دون ادخال اليدين في الكمين يشبه الارتداء ولا تزار

لأنه يحتاج الى حفظه عليه لئلا يسقط الى تكلف كل يحتاج الى ذلك

في الرداء ولا زار وهو لم يمنع من ذلك كذا هذا بخلاف ما اذا دخل

يديه في كمية لأن ذلك ليس معتاد يحصل به الارتفاق به والترفع في

اللبس ويتق به الا من عن السقوط . ولو ألقاه على منكبيه وزره لا يجوز

لأنه اذا زره فقد ترفع في لبس المخيط ألا ترى أنه لا يحتاج في حفظه

الى تكلف أه ٢/١٨٤- مبسوط ٤/١٢٥- الأصل ٤٨٠- ٢/٤٨١ -

تحفة ١/٩٢٢- الاختيار ١/٤٤٤- جوهرة ١٨٦- ١/١٨٧ - ليلاب

١/١٨٢- تبين ١/٥٤- بحر ٣/٧- رمز ١/١٠- أبو الواسع ١/٤٧

كشف ١/١٢٩- فتح وناية ٣/٣٠- بناء ٣/٦٧١- عدة الرطابة

١/٢٥٩- قهستان ١/٢٤١- مجمع ودر منتقى ١/٢٦٩- در مختار

٢/٢٢٣- درر ١/٢٢١- ط د ر ١/٤٩٤- ارشاد الساري ٢٠٤ .

(٢) لم أجد حسا .

باب الأيمان في الحج

٣٢١- مسألة : وإذا قال الرجل على المشى الى الحرم أو الى المسجد

الحرام فإن في قول أبي حنيفة لا يلزمه . وفي قول أبي يوسف
ومحمد يلزمه إما حجة أو عمرة . (١)

٣٢٢- مسألة : وإذا أوجب رجل على نفسه الهدى بالخيار بين ثلاثة

أشياء بين الجزور والبقر والغنم ولا يجوز ذبحه الا بمكة في قولهم جميعا . (٢)

٣٢٣- مسألة : ولو قال لله على بدنه فهو بالخيار بين شيئين ان شاء بقرة

وان شاء جزور وله أن يذبحه في أى موضع شاء في قول أبي حنيفة

ومحمد . وفي قول أبي يوسف لا يجوز الا بمكة مثل الهدى . (٣)

(١) قال في الفتى : ولو قال على المشى الى الحرم أو المسجد الحرام

لا شيء عليه عند أبي حنيفة لعدم الصرف في التزام النسك به . وقالا :

يلزمه النسك أخذا بالا احتياط لأنه لا يتوصل الى الحرم ولا المسجد

الحرام الا بالا حرام فكان بذلك ملزما للحرام . كذا في المبسوط

وقوله أوجه ان لم يكن عرف فان الالتزام للنسك بهذا اللفظ ليس

مدلولا وضعيا بل عرفيا . فكون التوصل في الخارج بالفعل الى

المسجد الحرام ليس الا بالا حرام لا يوجب أن نفس اللفظ يفيد

اذا تأملت قليلا . وأما كون التوصل الى الحرم أيضا يستدعى

الاحرام فليس بصحيح لأنه لو لم ينوالا فاقى الا مكانا في الحرم

لحاجة أولا جازله الوصول اليه بلا احرام أهـ ١٧٢ - ١٧٣ / ٣ -

المبسوط ١٣٢ / ٤ - الأصل ٤٨٤ / ٢ - جوهرة ٢٢٤ / ١ - البحر

٣ / ٨١ - ارشاد السادى ٣١٠ - بدائع ٢ / ٢٢٣ .

(٢) المبسوط ١٣٦ / ٤ - الأصل ٤٩٠ / ٢ - بدائع ٢ / ٢٢٤ .

(٣) المبسوط ١٣٦ - ١٣٧ / ٤ - الأصل ٤٩٠ - ٤٩١ / ٢ - بدائع

٢ / ٢٢٤ .

- ٣٢٤- مسألة : ولو قال على جزور فله أن يذبح في أي موضع شاء بالاتفاق . (١)
- ٣٢٥- مسألة : الاشعار مكروه في قول أبي حنيفة . وفي قولهم سنة . (٢)
- ٣٢٦- مسألة : إذا ذهب من اذن الأضحية ثلثه يجوز وإذا كان أكثر لا يجوز وهذا قول أبي حنيفة . وفي قولهم إذا بقى أكثر من ذهب أجزأه وكذا لا لذهب على هذا الاختلاف . (٣)
- ٣٢٧- مسألة : إذا حكم عليه في جزاء الصيد عتاقا أو حطلا لا يجوز في قول أبي حنيفة وفي قولهم يجوز . (٤)
- ٣٢٨- مسألة : وإذا جعل الرجل شاة من فنه هديا أجزأه أن يهدي قيمتها وذكر في الجامع الكبير ما يدل على أنه لا يجوز لأنه قال لو أوجب على نفسه هديين فأهدى شاة يساوي شاتين لم يجز وأن جعل على نفسه صدقة يجوز والذي قالها هنا معناها أنه أوجب على نفسه أن يتصدق بشاة . (٥)

(١) المبسوط ٤ / ١٣٧ .

- (٢) الاشعار كط في مختار الصحاح : وأشعر الهدى إذا لم ين في سنائه الأيمن حتى يسيل منه دم ليعلم أنه هدى أهـ ٣٣١ - المصباح ٧٣٥ المضروب ١ / ٢٥ . قال في البدائع . ولو أشعر بدنته وتوجه معها لا يصير محرط لأن الاشعار مكروه عند أبي حنيفة لأنه مثله وأيسل الحياض من غير ضرورة لحصول المقصود بالتقليد وهو الاطلام بكون المشعر هديا لئلا يتعرض له لوضل ولا تمان بفعل مكروه لا يصلح دليل الاحرام . واختلف المشايخ على قول أبي يوسف ومحمد قال بعضهم ان أشعر وتوجه معها يصير محرط عندهم لأن الاشعار بنسبة عندهم كالتقليد فيصلح أن يكون دليل الاحرام كالتقليد وقال بعضهم لا يصير محرط عندهم أيضا لأن الاشعار ليس بنسبة عندهم بل هو مباح فلم يكن قرينة فلا يصلح دليل الاحرام وذكر في الجامع الصغير أن الاشعار عندهم حسن ولم يسه سنة لأنه من حيث أنها كمال لما شرع له التقليد وهو اطلام المقلد بأنه هدى لما أن تطم الاطلام تحصل به سنة ومن حيث أنه مثله بدعة فتعدد بين السنة البدعة فسماه حسنا وحند الشافعي الاشعار بنسبة أهـ ١٦٢ / ٢ - المبسوط ١٨٨ / ٤ - الأصل ٢ / ٤٩٢ .
- (٣) المبسوط ١٤٢ / ٤ - الأصل ٢ / ٤٩٤ .
- (٤) المبسوط ٩٣ / ٤ - الأصل ٢ / ٤٤٧ .
- (٥) الجامع الكبير ٢٤ - المبسوط ١٤١ - ١٤٧ / ٤ - الأصل ٢ / ٥٠٠ .

(١)
باب الرجل يحج من الرجل

(١) قال في الزمر : النيابة عن انسان تجزئ في العبادات الطلية المحضة كالزكوات والعشور والكفارات عند العجز عن المباشرة بنفسه لحصول المقصود بفعل النائب والقدرة عليها بمباشرة نفسه بنفسه ولم تجزئ النيابة في العبادات البدنية المحضة كالصلاة والصوم والاعتكاف وقراءة القرآن ولا ذكر بحال من الأحوال الا عند العجز ولا عند القدرة وفي المركب منهبط أى من الطلى والبدنى كالحج فانه طلى من حيث الاستطاعة ووجوب الأجزاء بارتكاب محظوراته وبدنى من حيث الوقوف والطواف والسعى . تجزئ النيابة عند العجز عن المباشرة بنفسه ولا تجزئ عند القدرة أشار اليه بقوله فقتل وهذا منى على أن للانسان أن يجعل ثواب عمله لغيره صلاة كان أو صوماً أو حجاً أو صدقة أو قراءة قرآن أو ذكر الى غير ذلك من جميع أنواع البر وكل ذلك يصل الى الميت وينفعه عند أهل السنة والجماعة . وقالت المعتزلة ليس له ذلك ولا يصل اليه لثبوته تعالى " وأن ليس للانسان الا ما سعى " ٣٩ النجم . وقال مالك والشافعي يجوز ذلك في الصدقة والعبادة الطلية وفي الحج ولا يجوز في غيره من الطاعات كالصلاة والصوم وقراءة القرآن وغيره ولنا ما روى أن رجلاً سأل النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله كان لى أبوان أبرهط حال حياتيه فكيف لى ببرهط بعد موته فقال النبي صلى الله عليه وسلم ان من البر بعد البر أن تصلى لهما مع صلاتك وأن تصوم لهما مع صيامك " رواه الدارقطني وطرواه معقل ابن يسار أنه قال . قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اقرأوا على موتاكم سورة يس " رواه أبو داود . وطرواه أنه عليه السلام ضحى بكبشمين أملحين أحدهما من نفسه والآخر من أمته " متفق عليه " أن جعل ثوابه لأمه وهذا تعلم منه عليه السلام أن الانسان ينفعه عمل غيره . والآية منسوخة بقوله تعالى " والذين آمنوا وأتبعناهم ذرياتهم . . الآية " ٢١ الطور . قاله ابن عباس . وقيل هي خاصة بنوم ابراهيم وموسى عليهما السلام لأنه وقع حكاية عط في صحفهما
=====

.....

==== بقوله " أم لم ينأ بط في صحف موسى وإبراهيم الذي وفي " ٣٦-٣٧
 النجم . وقيل أريد بالإنسان الكافر وأط المؤمن فله ط سعى أخوه
 وقيل ليس له من طريق العدل وله من طريق الفضل . وقيل اللام
 بعنى على كط فى قوله " ولهم اللعنة " ٢٥ الرد . أى عليهم
 والشرط أى شرط جواز الانابة فى الحج الحجز الدائم فى المنوب
 الى وقت الموت ان كان الحج فرضا ان وجب عليه وهو قادر ثم عجز
 بعد ذلك وهذا عند أبى حنيفة وعند ط يجب الاحتياج على
 الحاجز ان كان له ط فلا يشترط أن يجب عليه وهو صحيح وإنما
 شرط د وام الحجز لأنه فرض العمر حتى لو أحيى من نفسه وهو مريض
 يكون موقوفا فان مات أجزاءه وان تعافى بطل وكذا لو أحيى من نفسه
 وهو مريض . وانط شرط عجز المنوب للحج الفرض لا يشترط للنفل
 أى للحج النفل لأن بابه أوسع . ثم الصحيح من المذهب فيمن
 حج عن غيره أن أصل الحج يقع عن المحجوج عنه لحديث الثعلبية
 ومن محمد أن الحج يقع على الحاج وللآمر ثواب النفقة أ هـ ١١٠ -
 ١/١١١ - تبين ٨٣-٨٤/٢ - بحر ٦٣-٦٤/٣ أبوالسعود
 ٥٥٥-٥٥٦/١ - فتح وعناية ١٤٢-١٤٤/٣ - بناتية ٨٤٤ -
 ٣/٨٤٩ .

قوله " وط رواه معقل بن يسار . . . الخ " رواه أبوداود فى الجنايز
 باب القراءة عند الميت ٤٨٩/٣ . ابن طاجه فى الجنايز باب فيط
 يقال عند المريض رقم ١٤٤٨ . أحمد فى الجنايز باب قراءة يس
 مند المنتضر ٦٣/٧ .

قوله " وط روى أنه عليه السلام ضحى بكبشين أملحين . . . الخ " رواه
 الستة . البخارى فى الأضاحى باب فى أضحية النبى صلى الله
 عليه وسلم بكبشين أقرنين . ويذكر سمينين ٢٣٦/٦ . من حديث
 أنس بن مالك رضى الله عنه . مسلم فى الأضاحى باب استحباب

=====

٣٢٩- مسألة : الرجل اذا حج عن غيره فنوى أن يقيم بمكة خمسة عشر يوما

فصاعدا فنفقته في مال نفسه فان بدا له أن يرجع فنفقته في مال

الميت . وروى عن أبي يوسف أنه قال اذا بذلت نفقته لا يسود . (١)

=== الضحية وذبحها مباشرة بلا توكيل والتسمية والتكبير ١١٥-١٢٠/ ١٣

أبو داود في الضحايا باب ط يستحب من الضحايا ٢٣٠/ ٣. الترمذي

في الأضاحي باب ط جاء في الأضحية بكشين رقم ١٤٩٤ . وقال

هذا حديث حسن صحيح . النسائي في الضحايا باب الكبش

وباب وضع الرجل على صفحة الضحية ١٩٧/ ٧ . ابن طاجه في

أبواب الأضاحي . أضاحي رسول الله صلى الله عليه وسلم رقم

٣١٥٧ .

قوله " لحديث الخثعمية " رواه الستة . البخاري ولفظه . من عبد الله

ابن عباس رضي الله عنهما قال كان الفضل رديف رسول الله صلى

الله عليه وسلم فجاءت امرأة من خثعم فجعل الفضل ينثر اليها وتنظر

اليه وجعل النبي صلى الله عليه وسلم يصرف وجه الفضل الى الشق

الآخر فقالت يا رسول الله ان فريضة الله على عباده في الحج أدركت

أبي شيخا كبيرا لا يثبت على الراحلة أفأحج معه قال نعم وذلك في

حجة الوداع " كتاب الحج باب وجوب الحج وفضله ١٤٠/ ٢ . وفي

باب حج المرأة عن الرجل ١٨٢/ ٢ . مسلم في الحج عن الساجز

لزمانة وهرم ونحوهط أو للموت ٩٧-٩٨/ ٩ . أبو داود في المناسك

باب الرجل يحج مع غيره ٤٠٠ - ٤٠٢/ ٢ . الترمذي في الحج

باب ط جاء في الحج عن الشيخ الكبير والميت رقم ٩٢٨ . وقال

حديث الفضل بن عباس حديث حسن صحيح . النسائي في مناسك

الحج . حج المرأة عن الرجل ١١٨-١١٩/ ٥ . ابن طاجه في

أبواب المناسك الحج من الحي اذا لم يستطع رقم ٢٩٤١ .

(١) قال في المبسوط : فان نوى الحاج عن الغير أن يقيم بمكة بحد النفر

خمسة عشر يوما بطلت نفقته من مال الميت لأن بهذه النية صار مقيما

=====

.....

بمكة وتولاه بمكة لحاجة نفسه لا لحاجة الميت فلا يستحق فيه النفقة
 في مال الميت وانما استحقاق النفقة في مال الميت في سفره ذاهبا
 وجائيا لأنه في ذلك عامل للميت وإن كان أقام دون خمسة عشر
 يوما فهو مسافر على حاله فنفقته في مال الميت وقد كان بعض المتقدمين
 من مشايخنا رحمهم الله تعالى يقول إن أقام بعد الفريضة نفقته
 في مال الميت لأنه محتاج إلى هذا القدر من المقام للاستراحة
 وإن أقام أكثر من ذلك فنفقته في مال نفسه ولكن هذا الجواب كما
 في زمانهم لأنه كان يقدر أن يخرج من مكة متى شاء فأما في زماننا
 لا يقدر على الخروج إلا مع الناس فإن كان مقامه بمكة لا ينتظر
 خروج قافلته فنفقته في مال الميت سواء أقام خمسة عشر يوما أو أقل
 أو أكثر لأنه لا يقدر على الخروج إلا معهم فلم يكن هو متوليا بمكة
 لحاجة نفسه وإن أقام بعد خروج قافلته فحينئذ ينفق من مال نفسه
 فإن بدا له بعد المقام أن يرجع فنفقته في مال الميت لأنه كان استحق
 نفقة الرجوع في مال الميت وانما كان ينفق من مال نفسه لتأخير
 الرجوع فإذا أخذ في الرجوع طادت نفقة الرجوع في مال الميت وهو
 نظير الطائفة إذا طادت إلى بيت زوجها تستحق النفقة وكذلك
 المضارب إذا أقام في بلدته أو في بلدة أخرى ونرى الإقامة خمسة
 عشر يوما لحاجة نفسه لم ينفق من مال المضاربة فإن خرج مسافرا بعد
 ذلك كانت النفقة في مال المضاربة وقد روى من أبي يوسف رحمه الله
 تعالى أنه قال لا تعود نفقته في مال الميت هنا لأن القياس أن
 لا يستوجب نفقة الرجوع في مال الميت لأنه في حق الرجوع طام لنفسه
 لا للميت ولكنا تركنا ذلك وقلنا أصل سفره كان لحمل الميت فط بقى
 ذلك السفر تبقى نفقته في مال الميت والوصول لم يبق ذلك السفر
 ثم هو أنشأ سفرا بعد ذلك لحاجة نفسه وهو الرجوع إلى وطنه فلا
 يستوجب لهذا السفر النفقة في مال الميت . ولم يذكر في الكتاب أنه
 إذا وصل إلى مكة قبل وقت الحج بزمان كيف يكون حاله في الاتفاق

=====

٣٣- مسألة : الرجل اذا طأت وأوصى بأن يحج منه فدفع طالا الى رجل
 ليحج عنه فسرقت نفقته فان في قول أبي حنيفة يبرأ ذلك الباقي
 فيدفع مرة أخرى . وفي قول أبي يوسف أن يبقى من ثلثه شيء
 يحجني ولا فلا . وفي قول محمد لا يعطى سواء بقي أولم يبق
 ولو لم يسرق نفقته ولكنه طأت في الطريق روى عن أبي حنيفة أنه
 قال يحج من منزله وفي قولهما يحج من حيث طأت ذكر قولهما في
 الجامع الصغير . (١)

== وقد ذكر في النوادر عن أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى أنه
 اذا قدم في الأيام العشر فنفقته في طال الميت وأن قدم قبل ذلك
 أنفق من طال نفسه الى أن يدخل أيام العشر ثم نفقته في مال
 الميت بعد ذلك لأن العادة أن قدم قوافل مكة يتقدمها عشر
 ولكنه في الأيام العشر موافق لط هو العادة . فأما قدمه قبل
 أيام العشر مخالف لط هو العادة وهو في هذه الاقامة ليس يحمل
 للميت شيئا فلهذا كانت نفقته في طال نفسه أهـ ١٤٨ - ١٤٩ / ٤ -
 الأصل ٢ / ٥٠٢ .

(١) قال في المبسوط : رجل أوصى بحجة فأحج الوصي منه فهل كانت
 النفقة من ذلك الرجل قال يحج عنه حجة أخرى من ثلث ما بقي من
 الطال وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى . فأما عند أبي يوسف
 رحمه الله تعالى ان يبقى من ثلث طال الميت ما يمكن أن يحج به
 يحج منه ثانياً ولا فقد بطلت الوصية وعند محمد رحمه الله تعالى الوصية
 تبطل لأن الوصي قائم مقام الموصى في تعيين الطال . ولو عيّن
 الموصى ما لا فذلك بطلت الوصية فكذلك اذا عين الوصي . وأبو يوسف
 يقول محل الوصية الثلث فتعين الوصي الثلث صحيح لأن به يتميز
 الثلث للوصية . فأما تعيينه في الثلث غير صحيح لأن جميع الثلث
 محل الوصية فما بقي شيء يجب تنفيذ الوصية فيه وأبو حنيفة رحمه الله

٣٣١- مسألة : ولو أن رجلا أمر رجلا أن يحج عنه فقرن بين الحج

والعمرة فهو مخالف وهو ضامن للنفقة في قول أبي حنيفة وفي قولهما

لا يكون مخالفا . ولو أنه تمتع يكون مخالفا في قولهم جميعا

لأن إحصاء الحج يكون من مكة فهو مخالف لأمره . (١)

==

تعالى يقول تعيين الطال ليس بمقصود وانط المقصود به الحج من

الميت فإذا لم يفد هذا التعيين ما هو المقصود صار كأن التعيين

لم يوجد وما هلك من الطال صار كأن لم يكن فلهذا يحج عنه بثلاث

ط بقي أ هـ ١٦١ - ١٦٢ / ٤ - الأصل ١٢ / ٥ - بدائع

٢ / ٧٢٢ - الجامع الصغير مع شرحه ١٣٥ .

(١)

قال في المبسوط . ولو قرن مع الحج عمرة كان مخالفا ضامنا للنفقة

مند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لا يصير مخالفا استحسانا

لأنه أتى بالطأمر به وزاد عليه ما يجانسه فلا يصير به مخالفا

كالوكيل بالبيع إذا باع بأكثر مما سمي له من جنسه توضيحه أن القران

أفضل من الافراد فهو بالقران زاد للميت محيرا فلا يكون مخالفا

وأبو حنيفة رحمه الله تعالى يقول هو ما مور بانفاق الطال في سفر

مجرد للحج وسفرو هذا ما تفرد للحج بل للحج والعمرة جميعا

فكان مخالفا كما لو تمتع ولأن العمرة التي زادها لا تقع من الميت

لأنه لم يأمره بذلك ولا ولاية عليه للحاج في أداء النساء منه الا بقدر

ما أمره ألا ترون أنه لو لم يأمره بشئ لم يجز أدائه منه فكذلك اذا لم

يأمره بالعمرة فاذا لم تكن عمرته عن الميت صار كأنه نوى العمرة عن

نفسه وهناك يصير مخالفا فكذا هنا الا أنه ذكر ابن سطة عن أبي يوسف

رحمهما الله تعالى أنه وإن نوى العمرة عن نفسه لا يصير مخالفا

ولكن يرد من النفقة بقدر حصة العمرة التي أداها من نفسه وذهب

في ذلك الى أنه ما مور بتحصيل الحج للميت بجميع النفقة فاذا ضم

اليه عمرة نفسه فقد حصل الحج للميت ببعض النفقة وهذا لا يكون

مخالفا كالوكيل بشراء عبد بألف اذا اشتراه بخمسة ولكن هذا

=====

٣٣٢- مسألة : الرجل اذا أمر رجلا بأن يحج عنه وأمره آخر أن يحج
منه أيضا فأهل بحجة من أحدهما لا ينوى واحدا منهط فلسه أن
يصرف الى أيهما شاء في قول أبي حنيفة ومحمد . وقال أبو يوسف
الحج من نفسه وهو ضامن لهط . (١)

== ليس بشئ فإنه مأمور بأن يجرد السفر للميت فإذا اعتمر لنفسه لم
يجرد السفر للميت ثم الذي يحصل للميت ثواب النفقة فيقدر ما
ينتضى به ينتضى من الثواب فكان هذا الخلاف ضررا عليه لا منفعة
له ثم دم القران عندهما يكون على الحاج من مال نفسه وكذلك عند
أبي حنيفة رحمه الله تعالى . اذا كان مأمورا بالقران من جهة
الميت حتى لم يصير مخالفا لأن دم القران نسك وسائر المناسك
عليه فكذلك هذا النسك . ولأن لهذا الدم بدلا وهو الصوم ولو
كان متسرا لم يشكل أن الصوم عليه دون المحج عنده فكذلك
الهدى يكون عليه أهـ ١٥٥ - ١٥٦ / ٤ - الأصل ٥٠٥ - ٢ / ٥٠٦ .

(١) قال في المبسوط : رجل أمره رجلان أن يحج من كل واحد منهما
فأهل بحجة عن أحدهما لا ينوى عن واحد منهط قال له أن يصرفه
الى أيهما شاء في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى
وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى أرى ذلك عن نفسه وهو ضامن
لنفقته وحجته في ذلك أنه مأمور من كل واحد منهط بتعيين
النية له فإذا لم يفعل صار مخالفا كما اذا نوى منهط جميعا
بخلاف الحاج عن الأبوين فإنه غير مأمور به من جهة منهط . ألا ترى
أنه يصح نيته منهط فكذلك من أحدهما بغير نيته وهذا لأن النية
بمنزلة الركن في العبادات فان قيمة العمل يكون بالنية فتركه
تعيين النية يكون مخالفا في حق كل واحد منهط وهما تالا الابهام
في الابتداء لا يمنع من انعقاد الاحرام صحيحا والتعيين في
الانتها . ألا ترى أنه لو أحرم لا ينوى حجة ولا صرة بعينها كان
له أن يحج في الانتها ويجعل ذلك كتعيينه في الابتداء وهذا

=====

٣٣٣- مسألة : رجل خرج الى الحج فأغضى عليه قبل أن يحرم فأهل عنه أصحابه بالحج أجزاءه في قول أبي حنيفة ولا يجزيه في قولهم ولو أغضى عليه بعد ما أحرم فقصوا عنه أمور المناسك ووافقوا به أجزاءه بالافتراق . (١)

== لأن الاحرام منزلة الشرط لأداء النسك . ألا ترى أنه يصح في غير وقت الأداء ولا يتصل به الأداء فتركه نية التحمين فيه لا يجعله مخالفاً وإذا عين قبل الاشتغال بعمل الأداء كان ذلك كالتحمين في الابتداء حتى أنه لو اشتغل بالطواف قبل التحمين لم يكن له أن يحرم بعد ذلك عن واحد منهط لأنه لما اشتغل بالعمل تعين احرامه عن نفسه فان أداء العمل مع ابهام النسك لا يكون وليس أخذهما بأولى من الآخر فتعين احرامه عن نفسه فلا يملك أن يجعله لذمه بعد ذلك أهـ ١٥٩ - ١٦٠ / ٤ - الأصل ٢ / ٥٠٦ .

(١) قال في الممسول . وإذا أم الرجل البيت فأغضى عليه فأهل عنه أصحابه بالحج ووقفوا به في المواقف وقصوا له النسك كله قال يجزيه ذلك عن حجة الاسلام في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى . وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى لا يجزيه والقياس قولهم لأنه لم يأمر أصحابه بالاحرام عنه وليس للأصحاب عليه ولاية فلا يصير هو محروماً باحرامهم عنه لأن مقد الاحرام مقد لا زم والزام الحقد على الغير لا يكون الا بولاية ولأن الاحرام لا ينعقد الا بالنية وقد انحدمت النية من المغضى عليه حقيقة وحكم لأن نية الغير منه بدون أمره لا تقوم مقام نية والدليل عليه أن سائر المناسك لا تتأدى بأداء الأصحاب عنه فكذلك الاحرام . وجه قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهو أنه لما قد هم عقد الرفقة فقد استعان بهم في كل ما يمجز عن مباشرته بنفسه والاذن دلالة بمنزلة الاذن افصاحاً كما في شرب ماء السقاية وكمن نصب القدر على الكائنين وجعل فيه اللحم وأوقد النار تحته فجا انسان وطبخه لم يكن ضامناً لوجود الاذن دلالة وإذا ثبت الاذن قامت نيتهم مقام نية كما لو كان أمرهم بذلك فصلاً وأما سائر

=====

٣٣٤- مسألة : رجل أذن لامته فاحرمت بالحج ثم راضها فأراد المشتري أن يحللها فله ذلك في قول طائفتنا الثلاثة وفي قول زفر ليس له ذلك وللمشتري أن يردّها بالعيب وكذلك إذا أحرمت المرأة ولا زوج لها ثم انها تزوجت فللزوج أن يحللها اذا لم يكن ذلك حجة الاسلام وفي قول زفر ليس له أن يحللها . (١)

=== المناسك فالأصح أن نياتهم منه في أدائها صحيح الا أن الأولى أن يقتطع به وأن يطوفوا به ليكون أقرب الى أدائه لو كان مفيقا ولو أذّن له منه جاز ومن أصحابنا من فرق فقال الاحرام بمنزلة الشرط فتجزى النيابة في الشروط وإن كان لا تجزى في الأبطال . ألا ترى أن المحدث اذا غسل أعضائه غيره كان له أن يصلّي بتلك الشهادة وإن كانت النيابة لا تجزى في أبطال الصلاة توضيحه ان النيابة عند تحقق الحجر ففي أصل الاحرام تحقق عجزه عنه بسبب الاغصاء فينبوب عنه أصحابه فأط في أدائه الأبطال لم يتحقق التجزؤ لأنهم اذا أحضروه الموافق كان هو الواقف واذا طافوا به كان هو المائت بمنزلة من طاف واكتفا لحذرأ هـ ١٦٠ - ١٦١ / ٤ - الأصل ١١ / ٥ - تحفة ١ / ١٨٨ - الاختيار ١ / ١٥٦ - جوهرة ١ / ١٩٩ - لباب ١ / ١٩٥ - تبين ٢ / ٣٨ - بحر ٢ / ٣٧٩ - زمز ١ / ٩٧ - أهوال السمود ١ / ٤٩٥ - كشف ١٣٧ - ١ / ١٣٨ - فتح وحناية ٥١٠ - ٢ / ٥١١ - بنايه ٥٩١ - ٣ / ٥٩٣ - معدة الرطبة ١ / ٢٦٧ - قهستانى ١ / ٢٤٧ - مجمع ودر منتقى ١ / ٢٨٤ - در مختار ٢ / ٢٥٨ - درر ١ / ٢٣٣ - ارشاد السارى ١٣٨ .

(١) قال في المبسوط : واذا أذن لعبده أو لامته في الاحرام كرهت له أن يمنحه بعد ذلك ولو حلّله جاز بخلاف الزوج وقد تقدم بيان هذا الفرق أيضا اعاده للفرق وهو أنه لم يباع المملوك بعد الاذن له فللمشتري أن يحلّله بغير كراهة عندنا لأن الكراهة في حق البائع كان لمضى خلف الوعد وذلك غير موجود في حق المشتري وعليه .

=====

٣٣٥- مسألة : المرأة اذا احرمت بغير اذن زوجها بحجة تلوح فللزواج
 أن يحللها وأن حللها ثم بدا له أن يأذن لها فان حجت في تلك
 السنة فعليها الدم لرفض الأول ولا عمرة عليها وأن حجت في سنة
 أخرى فعليها عمرة ودم . وفي قول زفر في الوجهين جميعا عليها
 (١)
 عمرة ودم .

=== قول زفر رحمه الله تعالى ليس للمشتري أن يحلله ويكون له أن يرده
 عليه بحسب الاحرام وجعله بمنزلة النكاح اذا زوج أمته ثم باصها لم
 يكن للمشتري أن يبطل ذلك النكاح لأنه سبق ملكه ولكن يجوز له
 أن يردها اذا لم يكن للبائع ولاية أبطال النكاح بعد صحته فلا
 يكون ذلك للمشتري أيضا واذا ثبت له ولاية التحليل لم يكن ذلك
 صيبا لا زما توضيحه ان النكاح حق العباد فيكون مباحا لحق
 المشتري فيترجع عليه بالسبق فأما الاحرام لزومه ليس لحق العباد
 وحق العبد في المحل مقدم على حق الله تعالى فلهذا كان للمشتري
 أن يحلله وعلى هذا الخلاف اذا أحرمت المرأة ثم تزوجت كان للزوج
 أن يحللها اذا أحرمت بغير حجة الاسلام عندنا وعند زفر ليس له
 ذلك أه ١٦٥ - ١٦٦ / ٤ - الأصل ١٤ / ٥ .

(١) قال في المسوك . وان أحرمت المرأة بحجة التلوح بغير اذن زوجها
 فحللها ثم جامعها ثم بدا له أن يأذن لها في طه ذلك فعليها
 أن تحج باحرام مستقل وعليها دم لأنها قد تحللت من الاحرام الأول
 باحلال الزوج قبل أداء الأعتال فعليها الدم وقضاء الحج وليس عليها
 قضاء حجة وعمرة كما هو الحكم في المحصر صار ذلك ديناً في ذمتها
 فلا فرق بين أن يأذن لها في طه ذلك أو في طم آخر وحجتنا في
 ذلك أن وجوب العمرة على المحصر باعتبار فوت أداء الحج في هذه
 السنة بالقياس على فائت الحج فان فائت الحج يلزمه أداء العمرة
 فاذا أذن لها فحجت في هذه السنة لم يتحقق سبب وجوب العمرة
 عليها فأما بعد تحول السنة فقد تحقق سبب وجوب العمرة عليها
 وهو فوت أداء الحج في السنة الأولى فلهذا فرقنا بينهما أه ٣٣ / ٤
 الأصل ١٥ / ٢ .

(١)
باب المواقيت

٣٣٦ - مسألة : ولو أن رجلا جاوز الميقات بغير إحرام ثم أحرم بحجة أو بعمرة ثم رجع الميقات قبل أن يطوف بالبيت فإن في قول أبي حنيفة أن لدى عند الميقات سقط عنه الدم وإن لم يلب لا يسقط عنه الدم وفي توليه لبي أو لم يلب سقط عنه الدم إذا رجع إلى الميقات محرم . وقال زفر لا يسقط عنه الدم لبي أو لم يلب إن كان رجوعه =====

(١) في الرمز . ومواقيت الإحرام . أي المواقيت التي لا يتجاوزها الإنسان إلا محرم كذا وكذا . وهو جمع ميقات وهو الوقت المضروب للفعل والمراد به الموضع . وهي خمسة . الأول ذوالحليفة وهو موضع عند قرية بينه وبين المدينة ستة أميال أو سبعة وهو ماء من مياه بني جشم بينهم وبين خفاجة من بني عقيل والعوام يقولون آبار على رضى الله عنه . والثاني ذات عرق بكسر الحين وهو الحد الذي بين نجد وتهامة . والعرق في الأصل الأرض التي أحياها قوم بعد أن كانت دائرة . وقيل هي السبخة التي تنبت الشرفاء وشبهها والثالث جحفة بضم الجيم وسكن الحاء المهبط وهو موضع بالقرب من رابغ وهو رسم غال لا يسكن به والعوام يقولون هي الرابغ ولم يصر كذلك بل مثل ما ذكرنا . والرابع قرن المنازل ويقال له قرن الثعالب بينه وبين مكة خمسون ميلا . والخامس يلطم بفتح الهمزة آخر الحروف وقيل ألطم بالهمزة موضع الياه وهي على ليلتين من مكة . لأهلها أي هذه المنازل لأهلها فذوالحليفة لأهل المدينة وذات عرق لأهل العراق وجحفة لأهل الشام ومصر والمغرب وقرن لأهل نجد ويلمطم لأهل اليمن . ولعن مربيها أي بهذه المواضع من غير أهلها لحديث ابن عباس رضى الله عنهما أنه عليه السلام وقت لأهل المدينة ذوالحليفة ولأهل الشام الجحفة ولأهل نجد قرن المنازل ولأهل اليمن يلطم فقال هن لهم ولعن أتى عليهم من غير أهلهم لمن كان يريد الحج والعمرة . الحديث رواه البخاري ومسلم وأبو داود عن عائشة أنه عليه السلام وقت لأهل العراق ذات عرق . رواه أبو داود والنسائي أ هـ ١ / ٨٩ . حديث ابن عباس رواه البخاري في الحج باب يسهل أهل الشام ١٤٢ / ٢ . مسلم في الحج باب مواقيت الحج ٨٢ - ٨٤ / ٨ . حديث عائشة رواه أبو داود في المناسك باب في المواقيت ٣٥ - ٣٥٥ / ٢ - النسائي في مناسك الحج ميقات أهل العراق ١٢٥ / ٥ .

== بعد ط أحرم ولو كان رجوعه الى الميقات قبل أن يحرم سقط منه
الدم بالاتفاق اذا لم يصب الميقات ولو أنه أحرم بعد ط جاوز
الميقات ولاف شوطاً أو شوطين لا يسقط عنه الدم رجوعاً أو لم يرجع
بالاتفاق . (١)

(١) قال في البدائع . ولو جاوز ميقاتاً من المواقيت الخمسة بريد
الحج أو العمرة فجاوزه بغير إحرام ثم طاد قبل أن يحرم وأحرم
التحقت تلك المجاوزة بالعدم وصار هذا ابتداء إحرام منه . ولو
أحرم بعد ط جاوز الميقات قبل أن يحل شيئاً من أفعال الحج ثم
طاد الى الميقات ولم يسقط عنه الدم وإن لم يلب لا يسقط وهذا
قول أبي حنيفة وقال أبو يوسف ومحمد يسقط لى أولم يلب . وقال
زفر لا يسقط لى أولم يلب . وجه قول زفر أن وجوب الدم بجنايته
على الميقات بمجاوزته إياه من غير إحرام وجنايته لا تندم بخسوة
فلا يسقط الدم بالذبح وجب وجه قولهم . أن حق الميقات في مجاوزته
إياه محرم لا في انشاء الإحرام منه بدليل أنه لو أحرم من ديرة
أهله وجاوز الميقات ولم يلب لا شيء عليه فدل أن حق الميقات في
مجاوزته إياه محرم لا في انشاء الإحرام منه وبعد ط طاد إليه
محرم فقد جاوزه محرم فلا يلزمه الدم . ولأبي حنيفة ط رهنا عن
ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال للذي أحرم بعد الميقات أرجع
الى الميقات قلب ولا حرج لك بأوجب التلبية من الميقات فلزم
اعتبارها ولأن الفات بالمجاورة هو التلبية فلا يقع تدارك الفات
إلا بالتلبية بخلاف ط اذا أحرم من ديرة أهله ثم جاوز الميقات من
غير انشاء الإحرام لأنه اذا أحرم من ديرة أهله صار ذلك ميقاتاً له
وقد لى منه فلا يلزمه تلبية وإذا لم يحرم من ديرة أهله كان ميقاته
المكان الذي تجب التلبية منه وهو الميقات المعهود وط قاله زفر
أن الدم انط وجب عليه بجنايته على الميقات مسلم لكن لم طاد قبل
دخوله في أفعال الحج فط جنى عليه بل ترك حقه في الحال فيحتاج

٣٣٧ - مسألة . ولو أن رجلا جاوز الميقات ثم قرن بحجة وعمره ومضى على ذلك ولم يرجع فعليه دم واحد في قول طائفة الثلاثة وفي قول زفر عليه دملن . (١)

== الى التدارك وقد تداركه بالعود الى التلبية . ولو جاوز الميقات بخير احرام فأحرم ولم يعد على الميقات حتى طاف شوطاً أو شوطين أو وقف بحرفة أو كان احرامه بالحج ثم عاد الى الميقات لا يسقط عنه الدم لأنه لم اتصل الاحرام بأفعال الحج تأكد عليه الدم فلا يسقط بالحدود ولو طاد الى ميقات آخر غير الذي جاوزه قبل أن يفعل شيئاً من أفعال الحج سقط عنه الدم وعوده الى هذا الميقات والى ميقات آخر سواء . وعلى قول زفر لا يسقط على ما ذكرنا . وروى عن أبي يوسف أنه فصل في ذلك تفصيلاً فقال ان كان الميقات الذي طاد اليه يحاذي الميقات الأول أو أبعد من الحرم يسقط عنه الدم ولا فلا والصحيح جواب ظاهر الرواية لم ذكرنا أن كل واحد من هذه المواقيت الخمسة ميقات لأهله ولغير أهله بالنسبة مطلقاً عن اعتبار المحاذاة ولو لم يعد على الميقات لكنه أفسد احرامه بالجماع قبل طواف الحجرة ان كان احرامه بالعمره أو قبل الوقوف بحرفة ان كان احرامه بالحج سقط عنه ذلك الدم لأنه يجب عليه القضاء ونجبر ذلك كله بالتضاء كمن سها في صلاته ثم أفسدها فقضاهما انه لا يجب عليه سجود السهو وكذلك اذا فات الحج فانه يتحلل بالحجرة وعليه قضاء الحج ويسقط عنه ذلك الدم عند أصحابنا الثلاثة وعند زفر لا يسقط أهـ ١٦٥ / ٢ - مسوط ١٧٠ - ١٧١ / ٤ - الأصل ٢ / ٥٢١ - تحفة ١٨٣٩ - الاختيار ١ / ٤٢٠ - جوهرة ١ / ٢١٨ - لباب ١ / ٢١٧ - تبين ٢ / ٧٣ - بحر ٥١ - ٣ / ٥٢ - رمز ١٠٧ - ١ / ١٠٨ - أبو السعود ٥٤٤ - ١ / ٥٤٦ - كشف ١٥٣ - ١ / ١٥٤ - فتح ونبأ ١٠٩ - ٣ / ١١٠ - بناية ٧٨٨ - ٣ / ٧٩٠ - عدة الرطبة ١ / ٢٨٢ - قهستانى ١ / ٢٦٢ - مجمع ودر منتقى ١ / ٣٠٣ - در مختار ٣٠٩ - ٢ / ٣٠١ - دررد ٢٥٤ - ١ / ٢٥٥ - ط در ٥٣٨ - ١ / ٥٣٩ - ارشاد السارى ٥٨ - ٥٩ - جمع المناسك ٦٥ - ٦٦ .

(١) ظل في المسوط: فان قرن هذا الكوفى بعد ما جاوز الميقات ==

٣٣٨- مسألة : ولو أن رجلا من أهل الآفاق دخل مكة بغير إحرام فعليه
حجة أو عمرة فلو أنه رجع إلى الميقات وأحرم بحجة الاسلام سقط عنه
ط وجب عليه بدخوله في قول عليهما الثلاثة . وفي قول زفر لا يسقط
منه ولو أنه لم يخرج حتى مضى تلك السنة ثم خرج في السنة الثانية
وأحرم بحجة الاسلام لا يسقط عنه ط وجب عليه بدخوله . بالاتفاق (١)

== طأحرم بالحج والعمرة ولم يرجع إلى الميقات فعليه دم واحد عندنا
وقال زفر رحمه الله تعالى عليه دمان لأنه أخر الإحرامين جميعا من
الميقات فيلزمه لكل إحرام دم ألا ترى أن الظاهر إذا ارتكب سائر
المحظورات يجب عليه ضعف ط يجب على الفرد فكذلك إذا أحرم
براء الميقات وعلما قالوا استحق عليه عند الميقات إحرام واحد
ألا ترى أنه لو أحرم بالعمرة عند الميقات ثم أحرم بالحج بعد ما
جاء الميقات كان جازيا ولا شيء عليه فعرفنا أن المستحق عليه عند
الميقات إحرام واحد فيجب عليه بتأخير ذلك الإحرام دم واحد بخلاف
سائر المحظورات فله صار بجنايته مرتكبا محظورا حراما فكان عليه
جراآن وكذلك إن أهل بعمرة بعد ط جاوز الميقات ثم أهل بحجة
بمكة فعليه دم واحد لتأخير الإحرام العمرة من الميقات لأنه لم يدخل
مكة بإحرام العمرة فميقات إحرامه للحج الحرم وقد أحرم به في الحرم
وإن كان أهل بالحجة بعد ط جاوز الميقات ثم دخل مكة فأهمل
بالعمرة أيضا كان عليه دمان لأنه أخر إحرام الحج من ميقاته فوجب
عليه دم ولط دخل مكة بإحرام الحجة فميقات إحرامه للعمرة الحاصل
بمنزلة ميقات أهل مكة فحين أهل بالعمرة في الحرم فقد ترك ميقات
إحرام العمرة أيضا فيلزمه لذلك دم آخر أهـ ١٧١ / ٤ - الأصل ٢ / ٢ .

(١) قال في الهدائع . ولو جاوز الميقات يريد دخول مكة أو الحرم من
غير إحرام يلزمه ط حجة وط عمرة لأن مجاوزة الميقات على قصد
دخول مكة أو الحرم بدون الإحرام لم يكن حراما كانت المجاوزة
التزاما للإحرام دلالة لأنه قال الله تعالى على إحرام ولو قال ذلك

.....

== يلزمه حجة أو عمرة كذا إذا فعل ط يدل على الالتزام كمن شرع في صلاة التلويح ثم أفسدها يلزمه قضاء ركعتين كما إذا قال لله تعالى على أن أصل ركعتين فإن أحرم بالحج أو بالعمرة قضاء ط عليه من ذلك لمجاوزته الميقات ولم يرجع إلى الميقات فعليه دم لأنه جنى على الميقات لمجاوزته إياه من غير إحرام ولم يتداركه فيلزمه الدم جبرا فإن أقام بمكة حتى تحولت السنة ثم أحرم يريد قضاء ط وجب عليه بدخوله مكة بخير إحرام أجزأه في ذلك ميقات أهل مكة في الحج بالحرم وفي العمرة بالحل لأنه لم أقام بمكة صار في حكم أهل مكة فيجزئه إحرامه من ميقاتهم فإن كان حين دخل مكة طاد في تلك السنة إلى الميقات فأحرم بحجة عليه من حجة الاسلام أو حجة نذر أو عمرة نذر سقط ط وجب عليه لدخوله مكة بخير إحرام استحسانا والقياس أن لا يسقط ألا أن ينوى ط وجب عليه لدخول مكة وهو قول زفر . ولا خلاف في أنه إذا تحولت السنة ثم طاد إلى الميقات ثم أحرم بحجة الاسلام أنه لا يجزئه مما لزمه إلا بتعيين النية . وجهه القياس أنه قد وجب عليه حجة أو عمرة بسبب المجاوزة فلا يسقط عنه بواجب آخر كما لو نذر بحجة أنه لا تسقط عنه بحجة الاسلام وكذا لو فعل ذلك بعد ط تحولت السنة . وجه الاستحسان أن لزوم الحجة أو العمرة ثبت تعظيما للبيعة والواجب عليه تعظيمها بمطلق الإحرام لا بإحرام على حدة بدليل أنه يجوز دخولها ابتداء بإحرام حجة الاسلام فإنه لو أحرم من الميقات ابتداء بحجة الاسلام أجزأه ذلك من حجة الاسلام ومن حرمة الميقات وصار كمن دخل المسجد وأدى فزنى الوقت طام ذلك مقام تحية المسجد . وكذا لو نذر أن يعتكف شهر رمضان فصام رمضان معتكفا جاز وطام صوم رمضان مقام الصوم الذي هو شرط الاعتكاف بخلاف ط إذا تحولت السنة لأنه لم يقض حق البيعة حتى تحولت السنة صار مفوتا حقها فصار ذلك دينا عليه وصار أصلا ومقصودا بنفسه فلا يتأدى بغيره كمن نذر أن يعتكف شهر

=====

٣٣٩ - مسألة : ولو أن رجلا جاوز الميقات ثم أحرم فحلبه دم ولو أنسه
جامع وأفسد حجته فعليه القضاء ويسقط منه الدم الذي وجب
بمجاوزه الميقات بغير احرام وفي قول زفر لا يسقط . (١)

==
رمضان فلم يصم ولم يعتكف حتى قضى شهر رمضان مع الاعتكاف
جاز فان صام رمضان ولم يعتكفيه حتى دخل شهر رمضان القابل
فاعتف فيه قضاء مما عليه لا يجوز لأن الصوم صار أصلاً ومقصوداً
بنفسه كذا هذا . وكذلك لو أحرم بعمره مندورة في السنة الثانية
لم يجزه لأنه يكره تأخير العمرة إلى يوم النحر وأيام التشريق فإذا
صار إلى وقت يكره تأخير العمرة إليه صار تأخيرها كنفوتها أ -
١٦٥ - ١٦٦ / ٢ - مبسوط ١٧١ - ١٧٢ / ٤ - الأصل ٥٢٢ / ٢ -
تبين ٧٣ - ٧٤ / ٢ - بحر ٥٣ / ٣ - رمز ١٠٨ / ١ - أبوالسعود
٥٤٦ - ٥٤٧ / ١ كشف ١٥٤ / ١ فتح وناية ١١١ - ١١٢ / ٣ -
بناية ٧٩١ - ٧٩٢ / ٣ - مدة الرطابة ٢٨٤ / ١ - قمهستانى ٣٣٨ / ١
مجمع ودر منتقى ٣٠٣ - ٣٠٤ / ١ - در مختار ٣١٣ - ٣١٤ / ٢ -
در ٢٥٥ - ٢٥٦ / ١ - ط در ٥٤٠ / ١ - ارشاد السارى ٦٠ - ٦١ .
(١) قال في النناية . من جاوز الميقات بغير احرام ثم أحرم بالحج
وفاته الحج ثم قضاء فانه يسقط منه دم الوقت عندنا خلافاً لزفر . ونظير
الاختلاف فيمن جاوز الميقات بغير احرام وأحرم بالحج ثم أفسده بالجماع
قبل الوقوف بعمره ثم قضاء فان دم الوقت يسقط منه عندنا خلافاً
لزفر . قال . لأن الدم بمجاوزه الميقات صار واجباً عليه فلا يسقط
بفوات الحج . كما لو جب عليه الدم بالتطيب أو لبس المخيط فإنه
لا يسقط منه بفوات الحج . ولنا أنه يصير قاضياً حق الميقات بالاحرام
منه أى من الميقات في القضاء وهو أى القضاء يحكى الثالث أى بفعل
مثل فعل ما فات وهو الاحرام من الميقات ابتداءً فينعدم به المعنى
الذى لأجله لزم الدم وهو المجاوزة بغير احرام بخلاف غيره من
المحذورات فانه لا ينعدم بفوات الحج وقضائه أ - ١١٣ / ٣ - بنايه
٣ / ٧٩٤ - مبسوط ١٧٣ / ٤ - الأصل ٥٢٢ / ٢ - بدائع ١٦٥ / ٢ - تبين
٢ / ٧٣ .

٣٤٠- مسألة : ولو أن مكأ أحرم بحجة وعمره فانه يرفض الحجرة فى قولهم
 جميعا وكذلك اذا أحرم بالعمره ولم يلف لها حتى أحرم بالحج
 يرفض الحجرة . ولو أنه طاف للعمرة شوطاً أو شوطين ثم أحرم بالحج
 فان فى قول أبى حنيفة يرفض الحج ثم يقضيها بحد ما يفرغ من العمره
 وفى قول أبى يوسف ومحمد يرفض العمره . ولو أنه طاف للعمرة
 أربعة أشواط ثم أحرم بالحج فانه يرفض الحج فى قولهم جميعاً
 ويضى على عمره ثم يقضى الحج . (١)

(١) قال فى المبسوط . المكى لا يقرب بين الحج والحجرة ولا يضيف
 أحدهما الى الآخر فان قرب بينهما رفض العمره وضى فى الحج
 لأنه ممنوع من الجمع بينهما فلا بد من رفض أحدهما ورفض الحجرة
 أسيراً لأنها دين الحج فى القوة لأنه يمكنه أن يقضيها متى شاء
 وكذلك ان أحرم أولاً بالعمره ثم أحرم بالحج رفض الحجرة لأن الترجيح
 بالبداية بحد المساواة فى القوة ولا مساواة هنا فيرفض الحجرة على
 كل حال وان مضى فيها حتى قضاها أجرأه لأن النهى لا يمنع
 تحقيق المنهى عنه وهذا بخلاف الجامع بين الحج والحجرة لأن الترجيح
 الجمع بينهما مما منى هناك ومع النفى لا يتحقق الاجتماع فيكون
 رافضاً لأحدهما على كل حال وهذا الجمع بين الحج والحجرة فى حق
 المكى منهى عنه ومع النهى يتحقق الجمع فيجب عليه الدم لجمع
 بينهما ولكن هذا الدم ليس نظير الدم فى حق الآفاقى اذا قرب
 بينهما فان ذلك نكسك يحمل التناول منه وهذا جبر لا يحمل التناول
 منه لأن وجوب هذا الدم بارتكاب ما هو منهى عنه فيكون واجباً بطريق
 الجبر للنقصان فلهذا لا يباح التناول منه وان كان طاف للعمرة
 شوطاً أو ثلاثة أشواط ثم أحرم بالحج رفض الحج فى قول أبى حنيفة
 رحمه الله تعالى وفى قول أبى يوسف ومحمد رحمه الله تعالى
 يرفض الحجرة لأنه أهل بالحج فأكثر أعمال العمره باق عليه وللاكثر

٣٤١- مسألة: ولو أن كوفيا أهل للعمرة في أشهر الحج وساق الهدى وهو يريد الحج وطاف لعمرة ولم يحلق حتى رجع إلى أهله ثم وافى الحج مع الناس فهو متمتع في قول أبي حنيفة وأبي يوسف وفي قول محمد لا يكون متمتعا ولا يجب عليه دم المتعة . (١)

== حكم الكل فكأنه أهل بالحجة قبل أن يأتي بشئ من أصطال العمرة فيرفضها وأبو حنيفة رحمه الله يقول أن إهرام العمرة قد تأكد بما أتى به من طواف العمرة وأحرام الحج لم يتأكد بشئ من عطه والتأكد بأداء العمل أقوى من غير المتأكد فلهذا يرفض الحجة . والدليل على أن التأكد يحصل بشروط من الطواف ما يهبط في الآفاق إذا طاف للحج شوطا ثم أحرم للعمرة كان عليه رفضها لتأكد إهرام الحج بالعمل قبل الإهلال بالعمرة بخلاف ما لو أهل بالعمرة قبل أن يأتي بشئ من طواف الحج ولو كان المكي طاف للعمرة أريجة أشواط ثم أحرم بالحج فنقول إنه أحرم بالحج بعد ما أتى بأكثر طواف العمرة وللاكثر حكم الكل فكأنه أحرم بالحج بعد الفراغ من العمرة فلا يرفض شيئا ولكن يفرغ من عمرته ومن حجته وعليه دم لأنه صار كالمتمتع وهو منهي عن التمتع إلا أنه لا يحل تناول من هذا الدم لأنه دم جبرك بيننا ولو كان هذا الطواف منه للعمرة في غير أشهر الحج كان عليه الدم أيضا لأنه أحرم بالحج قبل أن يفرغ من العمرة . وليس للمكي أن يجمع بينه طافا صار جمعا كان عليه الدم ولو كان هذا آفاقا لم يكن عليه هذا الدم لأنه غير ممنوع من الجمع بينهما قال في الأصل وعليه دم لترك الوقت في العمرة أيضا وإنه أراد به إذا كان أحرم للعمرة في الحرم فإن ميقات أهل مكة لأهرام العمرة هو الحل أ هـ ١٨٢-١٨٣ / ٤ - الأصل ٥٣٣ - ٥٣٤ / ٢ - تبين ٧٤-٧٥ / ٢ - مجمع ١ / ٣٠ .

(١) قال في المبسوط . وإن اعتزل الكوفي في أشهر الحج وساق هديا للمتعة وهو يريد الحج فطاف لعمرة ولم يحلق ثم رجع إلى أهله ثم حج كان متمتعا في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى

=====

٣٤٢ - مسألة : ولو أن كوفيا دخل مكة في أشهر الحج بحمرة فاسدة ثم
 قضى الحرة وحج من طه ذلك لا يكون متمتعا بالاتفاق . ولو
 أنه رجع إلى الكوفة ثم رجع وقضى عمرته ثم حج من طه ذلك فهو
 متمتع بالاتفاق . ولو أنه رجع إلى مصر آخر ثم اعتزم وحج من طمه
 ذلك فإن في قول أبي حنيفة لا يكون متمتعا وفي قولهما يكون متمتعا^(١) .

==
 ولم يكن متمتعا في قول محمد رحمه الله تعالى إذا كان رجوعه
 إلى أهله بعد ط أتى بأكثر طواف العمرة وحجته وهو أنه لم بأهله
 بين النسكين وهو الطام صحيح فإن العود غير مستحق عليه حتى لو
 بحث بهد به لينحر عنه ولم يحج كان جائزا فهو بمنزلة المكي الذي
 اعتزم من الكوفة وساق الهدى لعتته فهناك لا يكون متمتعا فكذلك
 هنا وأبو حنيفة وأبو يوسف رحمهما الله تعالى يقولان الطام غير
 صحيح بأهله هنا لأنه محرم على خاله ط لم ينحر عنه الهدى فكان
 الحود مستحقا عليه وذلك يمنع صحة الطام بأهله كالظن إذا أتى
 بحمل العمرة ثم رجع إلى أهله ثم ط فحج كان قارنا ولم يصح
 الطام بأهله محرط فكذا هذا وهذا بخلاف من لا هدى معه وقد
 حل هناك من إحرام العمرة فانطأ لم بأهله حللا فكان الطام
 صحيحا أم ١٨٤ - ١٨٥ / ٤ - الأصل ٢ / ٥٣٩ .

(١) قال في المصنوع . رجل أهل بعمرة في أشهر الحج ثم أفسدها
 بالجلط فلما فرغ منها أهل بأخرى بنوى قضاءها ثم حج من طه لم
 يكن متمتعا ط بالعمرة الأولى لأنه أفسدها بالجلط ولتتمتع
 بالعمرة الفاسدة لا يكون . وأما الثانية فإنه أحرم لها من غير
 العيقات ولتتمتع من تكون عمرته ميقاتية وحجته مكية ولأنه لم يدخل
 مكة بالعمرة الفاسدة صار بمنزلة أهل مكة وإن كان حين فرغ من العمرة
 الفاسدة خرج من مكة حتى جاوز المواقيت ثم أهل بعمرة في أشهر
 الحج ثم حج من طه ذلك فإن كان جاوز الوقت قبل أشهر الحج

=====

٣٤٣- مسألة : ولو أن رجلا من أهل الآفاق حج ونوى المقام هناك فسان
نوى قبل أن يحل النفر الأول فإنه لا يجب عليه طواف الصدر بالاتفاق
ولو أنه نوى بعد ما حل النفر الأول وقد ذكر اختلاف بين أبي يوسف
ومحمد . قال أبو يوسف سقط عنه طواف الصدر وقال محمد لا يسقط .^(١)

==
كان متمتعا لأنه بمجاورة الميقات صار في حكم من لم يدخل مكة
فاذا اعتمر في أشهر الحج وحج من طاه فقد أتى بحمرة ميقاتية
وحجة مكة فكان متمتعا وإن لم يجاوز الوقت إلا في أشهر الحج
فليس بمتمتع لأن أشهر الحج لم تدخلت وهو داخل الميقات حرم
عليه التمتع كما هو حرام على أهل مكة ومن هو داخل الميقات فلا
تنقطع هذه الحرمة بخروجه من الميقات بعد ذلك في حق المكي ومن
هو داخل الميقات فإن كان دخوله الأول في أشهر الحج بحمرة
فأفسدها وأتمها مع الفساد ثم رجع إلى أهله ثم طاه فقضاها وحج
من طاه ذلك كان متمتعا لأن سفره الأول قد انقطع برجوعه إلى
أهله فصار كأن لم يوجد فالمعتبر سفره الثاني وقد أدى النسك
في هذا السفر بصفة الصحة فكان متمتعا . وإن رجع إلى بلدة
أخرى ثم طاه ففضى عمرته وحج من طاه لم يكن متمتعا في قول
أبي حنيفة رحمه الله تعالى بناء على الأصل الذي قررنا أنه ما لم
يصل إلى بلدته فهو في الحكم كأن لم يخرج من مكة فلا يكون متمتعا
وإذا لم يكن متمتعا لأن من أصله أن بخروجه من الميقات انقطع
حكم ذلك السفر في حق التمتع بمنزلة ما لو رجع إلى بلدته فاذا عاد
محتجرا وحج من طاه كان متمتعا لأداء النسك في سفر واحد
صحيحا أ هـ ١٨٥ - ٤ / ١٨٦ - الأصل ٢ / ٥٤١ - جوهرة ١ / ٢٠٦ -
مجمع ١ / ٢٩١ .

(١) قال في البدائع . ولو نوى الآفاق إقامة بمكة أبدا بأن تولب
بها واتخذها دارا فهذا لا يخلو من أحد وجهين أما أن نوى
الإقامة بها قبل أن يحل النفر الأول وأما أن نوى بعد ما حل

٣٤٤- مسألة : ولو أن نصرانيا أسلم قبل وقت الحج أو أدرك الصبي فحضرته

الوفاة فأوصى بأن يحج عنه . قال زفر وصيته باطل لأنه لم يكن عليه

الحج . وقال أبو يوسف وصيته جائزة وعليه الحج . وروى الحسن

ابن أبي مالك عن أبي سوف عن أبي حنيفة مثله . (١)

٣٤٥- مسألة : ولو أن رجلاً محرمًا اضطر إلى ميتة أو إلى قتل صيد . فقال

زفر يأكل الميتة ولا يقتل الصيد وهو قول أبي حنيفة . وقال أبو يوسف

يذبح الصيد ويكفر ولا يأكل الميتة . (٢)

====
النفرا الأول . فان نوى الإقامة قبل أن يحل النفرا الأول يسقط عنه

طواف الصدر أي لا يجب عليه بالاجتماع وان نوى بعد طحل النفرا

الأول لا يسقط وعليه طواف الصدر في قول أبي حنيفة وقال أبو يوسف

يسقط عنه إلا إذا كان شرع فيه . ووجه قوله أنه لم نوى الإقامة

صار كواحد من أهل مكة وليس على أهل مكة طواف الصدر إلا إذا شرع

فيه لأنه وجب عليه بالشرع فلا يجوز له تركه بل يجب عليه الغض فيه

ووجه قول أبي حنيفة : أنه إذا حل له النفرا فقد وجب عليه الطواف

لدخول وقته إلا أنه مرتب على طواف الزيارة كالوتر مع العشاء فنية

الإقامة بعد ذلك لا تعمل كما إذا نوى الإقامة بعد دخول وقته

الصلاة أ هـ ١٤٢ / ٧ - مبسوط ١٧٩ - ٤ / ١٨٠ - الأصل ٢ / ٥٣٠ .

(١) في المبسوط . وذكر في اختلاف زفر ومحقوب رحمهما الله تعالى

أن النصراني لو أسلم أو بلغ الصبي فطأ قبل ادراك الوقت وأوصى

كل واحد منهما بأن يحج عنه حجة الاسلام فوصيتهما باطلة عند

زفر رحمه الله تعالى لأنه لم يلزمهما الحج قبل ادراك الوقت إذ لا

يتصور الأداء قبل ادراك الوقت فلا تصح وصيتهما به وعلى قبول

أبي يوسف يصح لأن سبب الوجوب قد تقرر في حقهما والوقت شرط

الأداء وانعدام شرط الأداء لا يمنع تقرر سبب الوجوب فتصحيح

وصيتهما بالأداء في وقته أ هـ ١٧٣ / ٤ - الأصل ٢ / ٥٢٣ .

(٢) قال في المبسوط . وإذا اضطر المحرم إلى قتل الصيد فلا بأس

بأن يقتله ليأكل من لحمه ويؤدى الجزاء وقد بينا هذا في سبب

=====

٣٤٦- مسألة : ولو أن حلالا دل على صيد في الحرم لا جزاء عليه في قول

طه بن الحارث . وقال زفر عليه الجزاء ^(١) ولو قتل الحلال صيدا

في الحرم فهو بالخيار أن شاء أعطى القيمة وإن شاء ذبح هديا

(٢)

ولا يجوز الصيام وقال زفر عليه القيمة ولا يجوز الهدي .

٣٤٧- مسألة : المحرم إذا قتل قردا أو خنزيرا أو فليلا فلا شيء عليه في قول

زفر لأنه بمنزلة الطير الأهلى . وقال أبو يوسف عليه الجزاء . وبالله

التوفيق . (٣)

== أورد في كتاب اختلاف زفر ويعقوب رحمهما الله تعالى أنه إذا اضطر

إلى ميتة أو صيد فعلى قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى

يتناول من هذا الصيد ويؤدى الجزاء على قول زفر رحمه الله تعالى

يتناول من الميتة لأنه لو قتل الصيد صار ميتة فيكون جامعاً بين أكل

الميتة وقتل الصيد وله من أحدهما فنية بأن يتناول الميتة ولكن نقول

حرمة الميتة أغلظ ألا ترى أن حرمة الصيد ترتفع بالخروج من الإحرام

وحرمة الميتة لا فعلية أن يتحرز من أغلظ الحرمتين بالإقدام على

أهونها وقتل الصيد وإن كان محظوراً بالإحرام ولكنه عند الضرورة لا بأس

به كالحلق عند الأذى فلهذا يقتل الصيد ويتناول من لحمه ويؤدى

الجزاء أهـ ١٠٥ - ١٠٦ / ٤ .

(١) المسوك ٤ / ٧٢ - الأصل ٢ / ٤٣٧ .

(٢) المسوك ٤ / ٩٧ - الأصل ٢ / ٤٥٢ .

(٣) قال في المسوك . والخنزير والقرد يجب الجزاء بقتله على المحرم في

قول أبي يوسف رحمه الله تعالى . وقال زفر رضى الله تعالى عنه لا

يجب لأن الخنزير بمنزلة الكلب العقور مؤذ بطلبه وقد ندب الشرع إلى

قتله قال النبي صلى الله عليه وسلم بعثت لكسر الصليب وقتل الخنزير

ولكن أبو يوسف رحمه الله تعالى يقول بأنه متوحش لا يبتدىء بالأذى غالباً

فيكون نص التحريم متناً ولا له . وكذلك السمور والدلق يجب الجزاء بقتلهما

على المحرم . والفيل كذلك إذا كان وحشياً أهـ ٩٢ / ٤ .

قوله " السمور والدلق " السمور . حيوان ببلاد الروس وبلاد الترك يشبه

النمس ومنه أسود لا مع وحكى لى بعض الناس أن أهل تلك الناحية

يصيدون الصغار منها فيخصمون الذكور منها ويرسلونها تروى فإذا كان أيام الثلج

خرجوا للصيد فما كان فحلاً فاتهم وما كان مخصياً استلقى على قفصاه

فأدركوه وقد سمن وحسن شعره والجمع ميم مثل تفور وتنا نيراً لها المصباح ٧٢٨

الدلق : يفتح تحتين ويهبط نحو الهرق طويلاً له ظهر يحمل منها الفروفا رضى معرب

وأصله دله . وقيل الدلق هو ابن مقرض . ويقال أنه يشبه النمس . ويقال هو

النمس الرومى أهـ المصباح ١ / ١٩٨ .

كتساب النكاح (١)

(١) النكاح لغة : الضم والجمع ، قال في الصباح : يقال مأخوذ من نكحة الدواة إذا خامره وظبه . أو من تناكحت الأشجار إذا انضمت بعضها إلى بعض . أو من نكح المطر إذا اخطط بثرها أهـ ٢/٦٢٤ . قاموس ١/٢٦٢ : مغرب ٤٦٦ - ٢/٤٦٧ ومعناه شرطا .

قال في الدر المختار : هو عند الفقهاء عقد يفيد ملك المتعصنة أى حل استمتاع الرجل من امرأة لم يمنع من نكاحها مانع شرعى فخرج الذكر والخنثى الشكل والوثنية لجواز ذكره والمحارم والجنينة وإنسان الماء لا اختلاف الجنس ، وأجاز الحسن نكاح الجنينة بشهود قنية قصدا ، خرج ما يفيد الحل ضمنا كضراء أمة للتسرى .

وعند أهل الأصول واللغة . هو حقيقة فى الوطء مجاز فى المقصد . فحيث جاء فى الكتاب أو السنة مجردا عن القرائن يراد به الوطء كما فى = (ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم من النساء) = النساء ٢٢ ، فتحسرم مزية الأب على الابن بخلاف حتى تنكح زوجا غيره لاسناده إليها ، والمقصود منها العقد لا الوطء إلا مجازا أهـ ٣٥٥ - ٢/٣٥٧ .

الدر المنتقى ١/٣١٦ . رد ١/٣٢٦ .

وفى العناية : وفى الاصطلاح عقد وضع لتطليك منافع البضع . وسببه تعلق البقاء المقدر بتماطبه . وشرطه الخاص حضور شاهد يمسس لا ينعقد إلا به . بخلاف بقية الأحكام فإن الشهادة فيها للظهور عند الحاكم لا الانعقاد . وشرطه العام الأهلية بالمقل والبلوغ والحل . وهى امرأة لم يمنع من نكاحها مانع شرعى . وركه الإيجاب والقبول كما فى سائر العقود . والإيجاب هو المتلفظ به أولا من أى جانب كان والقبول جوابه . وحكمه ثبوت الحل عليها ووجوب المهر طيبه وحرمة المصاهرة . والجمع بين الأختين أهـ ١٨٧ - ٣/١٨٩ .

تبيين ٢/٩٥ مجمع ١/٣١٦ وصفته كما فى لسان الحكام : اختلف أصحابنا رحمهم الله تعالى فيه . قال بعضهم : أنه مندوب ومستحب وإلى ذهب الكرخي . ==

وقال بعضهم : فرض كفاية اذا قام به البعض سقط عن الباقيين
كالجهاد وصلاة الجنازة .

وقال بعضهم : انه واجب على سبيل الكفاية كرد السلام .

وقال بعضهم : انه واجب علينا لكن عملا لا اعتقادا على طريق التعيين
كهدية الفطر والوتر والأضحية .

وفي المجمع . قال يسن حالة الاعتدال ويجب في التوقان وبكسره
لخوف الجور أ هـ ١٠٢ .

وفي الدر المختار : ويكون واجبا عند التوقان . فان تيقن الزنسا
الا به فرض نهاية . وهذا أن ملك المهر والنفقة والا فلا اثم بتركه
بدائع . ويكون سنة مؤكدة في الأصح فإثم بتركه وبثاب أن نوى تحصينا
وولدا حال الاعتدال أي القدرة على وطء وسهر ونفقة .

ورجح في النهر وجوه للمواظبة عليه والانكار على من رغب عنه .

ومكروها لخوف الجور فان تيقنه حرم ذلك أ هـ ٣٥٢ - ٢/٣٥٩ .

الدر المنتقى ١/٣١٦ . رد ١/٣٢٦ . منحة الخالق ٨٥ - ٣/٨٦ .

بدائع ٢٢٨ - ٢/٢٢٩ . طائفي على الكثر ١/١١٣ .

قوله في الدر " مجاز في العقد " وقيل بالمعنى ونسبه الأصوليون

الى الشافعي رضى الله عنه . وقيل مشترك لفظي فيهما . وقيسل

موضوع للضم الصادق بالعقد والوطء فهو مشترك معنوي وبه صرح

مشايخنا أيضا بحر أ هـ ح . والصحيح أنه حقيقة في الوطء كما فس

شرح التحرير . قوله " مجردا عن القرائن " أي محتملا للمعنى الحقيقي

والمجازي بلا مرجح خارج . وقوله " يراد الوطء " أي لأن الجسار

خلف عن الحقيقة فتترجح عليه في نفسها أ هـ رد المختار ٣٥٢ / ٢ ط

على الدر ٢/٣ . أبو السعود ٢/٣ المجمع ٣١٥ - ١/٣١٦ .

٣٤٨ - وإذا طلق الرجل امرأته ثم قال قد أخبرتنى أن مدتها قد انقضت
 وذلك في مدة تنقضي في مثلها المدة وانكرت المرأة فإن الزوج
 لا يصدق في إبطال نفقتها وسكناها بالاتفاق . فلو أراد أن يتزوج
 أختها وأربعها سواها جاز له ذلك في قول طائفتنا الثلاثة .
 وقال زفر لا يجوز . ولو مات الزوج لم يكن لها ميراث يحتمل أن
 هذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف لأن من أصلهما أن الزوج يملك
 أن يجعل ذلك الطلاق بائنا . فلما ادعى انقضاء مدتها صار
 كأنه أبانها . وفي قياس قول محمد لها الميراث لأن الزوج
 لو أراد أن يجعل ذلك الطلاق بائنا لا يمكنه . ولا يجوز أن يقال
 في قولهم جميعا لا ميراث لها . وإنما الاختلاف في الذي طلق
 امرأته طلاقا رجعيا . ثم قال جعلت ذلك الطلاق بائنا أو قال
 جعلت ثلاثا قال أبو حنيفة جاز ذلك أن يجعله بائنا أو ثلاثا .
 وقال أبو يوسف يجوز أن يجعله بائنا . ولا يجوز أن يجعله ثلاثا
 بتلك الكلمة . وقال محمد لا يجوز أن يجعلها ثلاثا ولا بائنا . (١)

(١) المبسوط ٢٠٨ - ٤/٢١٠ .

٣٤٩ - مسألة : ولو أن الممثلة لحقت بدار الحرب مرتدة فلزوجهما أن يتزوج أختها وأربعها سواها فان رجعت الى دار الاسلام مسلمة قبل أن يتزوج الزوج أختها ثم أراد أن يتزوج أختها بعد رجوعها . فقد روى عن أبي حنيفة أن له ذلك لأنه لا يجب عليها المدة . وفي قولهما يجب عليها المدة التي كانت واجبة عليها ولا يجوز للزوج أن يتزوج أختها . ولو كان الزوج قد تزوج أختها قبل ذلك فقد روى عن أبي يوسف في هذا روايتان في الأمالي في إحدى الروايتين لا يبطل نكاح أختها . وفي إحدى الروايتين يبطل^(١) .

(١) قال السرخسي : وإن ماتت في المدة أو لحقت بدار الحرب مرتدة حل له أن يتزوج أختها لأن لحوقها كموتها فلا تبقى ممثلة بعد موتها فان رجعت مسلمة قبل أن يتزوج أختها فله أن يتزوج أختها عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لأن المدة بعد ما سقطت لا تعود الا بتجدد سببها وعندهما ليس له أن يتزوج أختها لأنها لما عادت مسلمة كان لحوقها بمنزلة الغيبة ألا ترى أنه يمار اليها مالها فلا تعود كحالها فتعود كما كانت وإن كان قد تزوج أختها قبل رجوعها ثم رجعت مسلمة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى روايتان في إحدى الروايتين يبطل نكاح الأخت . وفي الرواية الأخرى لا يبطل ذكر الروايتين عنه في الأمالي أ هـ
المبسوط ٤/١٢٠ .

٣٥٠ - مسألة : ويجوز للمسلم أن يتزوج المرأة من أهل الكتاب يهودية كانت أو نصرانية . ولا يجوز أن يتزوج المجوسية بالاتفاق ويجوز نكاح الصابئة في قول أبي حنيفة . وفي قول أبي يوسف لا يجوز ذكر الاختلاف في الأمالي . وروى عن محمد مثل قول أبي يوسف . (١)

(١) قال السرخسي : ولا بأس بأن يتزوج المسلم الحرة من أهل الكتاب لقوله تعالى = (والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب . .) = الآية الحادة / ٥ . وكان ابن عمر رضي الله عنهما لا يجوز ذلك ويقول الكتابية مشركة . وقد قال الله تعالى = (ولا تتكهنوا المشركات حتى يؤمن) = البقرة / ٢ . وكان يقول معنى الآية الثانية واللاتي أسلمن من أهل الكتاب ، ولسنا نأخذ بهذا فإن الله تعالى عطف المشركين على أهل الكتاب فدل أن اسم المشرك لا يتناول الكتابي مطلقا ولو حملنا الآية الثانية على ما قال ابن عمر رضي الله عنهما لم يكن لتخصيص الكتابية بالذكر معنى فإن غير الكتابية إذا أسلمت حل نكاحها وقد جاء عن حذيفة بن اليمان رضي الله عنه أنه تزوج يهودية ، وكذلك كعب بن مالك رجعهما الله تعالى تزوج يهودية ، كذلك أن تزوج الكتابية على السلمة أو السلمة على الكتابية ، جاز والقسم بينهما سواء ، كأن جواز النكاح ينبنى على الحل الذي به صارت المرأة محلا للنكاح ، وعلى ذلك ينبنى القسم ، والسلمة والكتابية في ذلك سواء إسرائيلية كانت أو غير إسرائيلية ، وبعض من لا يعتبر قوله فصل بين الإسرائيلية وغيرها ، ولا معنى لذلك في الجواز ، لكونها كتابية ، وأما المجوسية لا يجوز نكاحها للمسلم ، لأنها ليست من أهل الكتاب ، وذكر ابن اسحاق في تفسيره عن علي رضي الله عنه جواز نكاح المجوسية ، بناء على ما روى عنه أن المجوس أهل كتاب ، ولكن لما واقع ملكهم أخته ، ولم ينكروا عليه أسرى بكتابهم ففسوه وهو مخالف للنسب ==

== فان الله تعالى قال : = (أن تقولوا إنما أنزل الكتاب على طائفتين من قبلنا) = الأنعام / ١٥٦ . وإذا قلنا للمجوس كتاب كانسوا ثلاث طوائف . وقال صلى الله عليه وسلم سنو بالمجوس سنة أهل الكتاب غير ناكح نسائهم ولا آكل ذبائحهم . ولئن كان الأمر على ما قال على رضى الله عنه ، ولكن بعد ما نسوا خرجوا من أن يكسونا أهل كتاب . فأما نكاح الصائبة فإنه يجوز للمسلم عند أبى حنيفة رحمه الله تعالى ، ويكره ولا يجوز عند أبى يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى ، وكذلك ذبائحهم ، وهذا الاختلاف بنسأ على أن الصابئين من هم ؟ فوقع عند أبى حنيفة رحمه الله تعالى أنهم قوم من النصارى يقرؤون الزبور ، ويعظمون بعض الكواكب ، كعظيمنا القبله ، وهما جملة تعظيمهم لبعض الكواكب عسادة منهم لها ، فكانوا كمبدية الأوثان ، وقالوا أنهم يخالفون النصارى واليهود فيما يعتقدون ، فلا يكونون من جملتهم ، ولكن أبو حنيفة رحمه الله تعالى يقول مخالفتهم للنصارى فى بعض الأشياء لا تخرجهم من أن يكونوا من جملتهم ، كمنى تغلب فانهم يخالفون النصارى فى الخمر والخنازير ، ثم كانوا من جملة النصارى . أه المبسوط . ٢١٠ - ٤ / ٢١١ .

٣٥١ - مسألة : ولا بأس أن يتزوج الرجل المرأة وامرأة أبيها لما روى
أن عبد الله بن جعفر تزوج ليلى امرأة على وزيد ابنة حلى ،
وفى قول ابن أبي ليلى لا يجوز . (١)

(١) قال السرخسى : ولا بأس بأن يتزوج الرجل المرأة بنت زوج قسده
كان لها من قبل ذلك يجمع بينهما ، لأنه لا قرابة بينهما .
وقال ابن أبي ليلى لا يجوز ذلك لأن بنت الزوج لو كان ذكراً
لم يكن له أن يتزوج الأخرى ، لأنها منكوبة أبية ، وكل امرأتين
لو كانتا أحدهما ذكراً لم تجز المناكحة بينهما ، فالجمع بينهما
نكاحاً لا يجوز كالأختين ، ولكننا نستدل بحديث عبد الله بن جعفر
رضي الله تعالى عنه فإنه جمع بين امرأة على رضي الله تعالى عنه
وابنته ثم المانع من الجمع قرابة بين المرأتين أو ما أشبه القرابة
في الحرمة كالرضاع وذلك غير موجود هنا . وما قاله ابن أبي ليلى
رحمه الله تعالى إنما يعتد إذا تصور من الجانبين ، كما فسى
الأختين ، وذلك لا يتصور هنا ، فإن امرأة الأب لو صورتها ذكراً
جازه نكاح البنت ، فعرفنا أنها ليست كالأختين ، ولا بأس
بأن يجمع بين امرأتين كانتا عند رجل واحد ، لأنه لا قرابة بينهما
وكما جاز للأول أن يجمع بينهما ، فكذلك للثاني ، وكذلك لا بأس
بأن يتزوج المرأة ويزوج ابنه أمها أو ابنتها فإن محمد بن الحنفية
رضي الله تعالى عنه تزوج امرأة زوج ابنتها من ابنه ، وهذا
لأن نكاح الأم تحرم هي على ابنه ، فأما أمها وابنتها تحرم عليه
لا على ابنه ، فلهذا جاز لابنه أن يتزوج أمها أو ابنتها . أهـ .
المبسوط ٢١١ - ٢١٢ / ٤ . اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى

باب نكاح الصغير والصفيرة

٣٥٢ - مسألة : وإذا زوج الولي غير الوالد مثل المم والأخ الصفيرة جاز النكاح في قول علمائنا ، وفي قول الشافعي لا يجوز إلا الأب والجد . وفي قول مالك لا يجوز إلا الأب . فإذا أدركت الصفيرة وقد زوجها أخوها أو عمها فلها الخيار في قول أبي حنيفة ومحمد وأبي يوسف الأول . وفي قوله الآخر لا خيار لها . (١)

٣٥٣ - مسألة : وإذا كان للصفيرة أخ لأب وأم . وأخ لأب . فإن الأخ من الأب والأم أولى بتزوجها . فإن كان الأخ من الأب والأم غائبا غيبة منقطعة جاز للأخ من الأب أن يزوجه . واختلفوا في الغيبة المنقطعة . روى عن أبي يوسف أنه قال من الكوفة إلى بغداد . وروى أنه قال من جابلقا إلى جابلتا . وهما مدينتان أحدهما بالشرق والآخرى بالمغرب ، يعني إذا كان بحال لا يعرف أين هو ؟ وهو قول زفر . وروى عن محمد أنه قال من الكوفة إلى الري . وروى عنه أنه قال من بغداد إلى الري . وقال أسد بن عمرو سيرة ثلاثة أيام . وقال محمد بن سلمة إذا كان في بلدة لا تختلف إليها القوافل . وقال محمد بن مقاتل إذا كان بينهما مسيرة شهر ، فإن رجع الأخ من الأب والأم بعد ذلك وأراد أن يرد النكاح لم يكن له ذلك . وهذا قول علمائنا الثلاثة . وقال زفر يبطل النكاح إذا رجع . (٢)

(١) المبسوط ٢١٣ - ٤/٢١٥ . روضة الطالبين ٥٣ - ٧/٥٥ .
المجموع ١٥/٤٦ . بداية المجتهد ٦ - ٢/٧ ، المنتقى ٣/٢٦٨ ،
الكافي ١/٤٢٩ .
(٢) المبسوط ٢١٨ - ٤/٢٢٢ .

٣٥٤ - مسألة : الصغيرة اذا زوجها القاضى ثم أدركت فان الجواب لم يذكر فى هذا الكتاب . مروي عن أبى حنيفة أنه قال لا خيار لها . مروي عن محمد أنه قال لها الخيار . (١)

٣٥٥ - مسألة : وانما كان للصغيرة أم أو خال أو خالة وليس لها نصبة يجوز تزويج الأم والخال والخالة فى قول أبى حنيفة استحسانا . وفى قول محمد لا يجوز . (٢)

(١) قال السرخسى : وأما القاضى اذا كان هو الذى زوج البتيمة ففى ظاهر الرواية يثبت لها الخيار ، لأنه قال ولهما الخيار فى نكاح غير الأب والجد ، اذا أدركا ، مروي خالد بن صبيح السمرقاني عن أبى حنيفة رحمه الله تعالى أنه لا يثبت الخيار . وجه تلك الرواية : أن للقاضى ولاية تامة تثبت فى المال والنفس جميعا ، فتكون ولايته فى القوة كولاية الأب . ووجه ظاهر الرواية : أن ولاية القاضى متأخرة عن ولاية المم والأخ فانما ثبت الخيار فى تزويج الأخ والمم ، ففى تزويج القاضى أولى وهذا لأن شفقة القاضى إنما تكون لحق الدين ، والشفقة لحق الدين لا تكون الا من الحقيقين بحد التكلف ، فيحتاج الى اثبات الخيار لهما ، اذا أدركا . أه البسوط ٢١٥ - ٤/٢١٦ .

(٢) البسوط ٤/٢٢٣ .

٣٥٦ - مسألة : وإذا كان للمجنونة ابن وأب فهو كالصغيرة في قول

أبي حنيفة وأبي يوسف ولاية النكاح إلى الابن في قول أبي حنيفة

ذكر في المجرى . وقول أبي يوسف ذكر في نوادر هشام . وقال

محمد الأب أولى من الابن . وقال أبو مطيع الهلخي كلاهما

وليان . واتفقا أن الأب أحق بالتصرف في مالها من الابن . (١)

٣٥٧ - مسألة : ولو كان للصغير أخ وجد روى عن أبي حنيفة أنه قال

الجد أولى من الأخ . وفي قياس قولهما كلاهما وليان . (٢)

(١) قال السرخسي : فأما المجنونة إذا كان لها ابن فلان عليها ولاية التزويج عندنا . . . ثم اختلف أصحابنا رضي الله عنهم في الأب والابن أيهما أحق بالتزويج . فقال أبو حنيفة وأبو يوسف رحمهما الله تعالى الابن أحق لأنه مقدم في المصوبة ألا ترى أن الأب معه يستحق الدس بالفريضة فقط .

وقال محمد رحمه الله تعالى : الأب أولى لأن ولاية الأب تعم المال والنفس فلا يثبت للابن الولاية في المال . ولأن الأب ينظر لها عادة والابن ينظر لنفسه لا لها فكان الأب مقدما في الولاية وحده هذا الترتيب في الأولياء لها كالترتيب في أولياء الصغيرة . أهـ المبسوط ٤/٢٢٠ .

(٢) قال السرخسي : فإن كانت صغيرة فأولى الأولياء عليها أبوها ثم الجد بعد الأب قائم مقام الأب في ظاهر الرواية . وذكر الكرخي رحمه الله تعالى : أن هذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى . فأما عند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى : الأخ والجد يستويان لأن من أصلهما أن الأخ يزاحم الجد في المصوبة حتى يشتركا في الميراث فكذلك في الولاية . وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى الجد مقدم في المصوبة فكذلك في الولاية . ==

٣٥٨ - مسألة : وإذا زوج الوالد الصغير بأكثر من مهر مثل امرأته .
أو زوج الصغيرة بأقل من مهر مثلها جاز النكاح بذلك المهر
في قول أبي حنيفة سواء كانت الزيادة والنقصان قليلة أو كثيرة .
وفي قولهما لا يجوز . . . * بمقدار ما يتغابن الناس في مثله .
وفي قول مالك النكاح جائز والتسمية باطلية . ولو كان غير الوالد
زوجها لا يجوز في قولهم جميعا إلا أن تكون المحاباة مقدار
ما يتغابن الناس في مثله . واتفقوا أن الأب لو اشترى لولده
شيئا وزاد على الثمن مقدار ما لا يتغابن الناس في مثله أو باع
ماله وحط من الثمن مقدار ما لا يتغابن الناس في مثله لم يجز
البيع والشراء على الصبي . وكذلك الوصي وأما الوكيل بالبيع
يجوز إذا باع بثمن قليل أو كثير في قول أبي حنيفة . وفي قولهما
لا يجوز إلا بمقدار ما يتغابن الناس فيه . وفي الشراء اتفقوا
أنه لا يجوز . (١)

== والأصح أن هذا قولهم جميعا لأن في الولاية معنى الشفقة معتبر
شفقة الجد فوق شفقة الأخ . ولهذا لا يثبت لها الخيار في عقد
الجد كما لا يثبت في عقد الأب بخلاف الأخ ، ويثبت للجد الولاية
في المال والنفس جميعا . ولا يثبت للأخ . وكذلك في حكم الميراث
حال الجد أعلى حتى لا ينقص نصيبه عن السدس بحال ، فلهذا
كان في حكم الولاية بمنزلة الأب لا يزاحمه الأخوة ، ثم بعد الأجداد
من قبل الآباء ، وان علوا . أهـ . المبسوط ٢١٩ / ٤ .

(١) المبسوط ٢٢٤ - ٢٢٥ / ٤ . المنتقى ٢٨١ / ٣ . الكافي ٤٥٤ / ١ .

* جملة غير واضحة .

٣٥٩ - مسألة : وإذا قال أب الصغير والصغيرة قد كنت زوجتك أمس

فلا يصدق الا أن يشهد الشهود أو يدرك الصغير فيصدق .

هذا قول أبي حنيفة . وقال أبو يوسف ومحمد القول قولـه .

وهذه ست مسائل اختلفوا في حقيقتها :

أحدهما ولي الصغير . والثاني ولي الصغيرة . والثالث وكيل

الزوج . والرابع وكيل المرأة . والخامس مولى العبد في قول

أبي حنيفة لا يصدق في هذا كله الا بيينة . وفي قولهما يقبل قوله .

والسادس مولى الأمة اذا قال زوجتها أمس يصدق بالاتفاق (١)

٣٦٠ - مسألة : وإذا زوج الرجل ابنه وهو صغير وضمن عنه المهر فلم يهر

حتى مات وأخذت المرأة من مال الأب فلسائر الورثة أن يرجعوا

في مال الابن . وفي قول زفر ليس لهم أن يرجعوا . (٢)

(١) المبسوط ٢٢٥ - ٢٢٦ / ٤ .

(٢) قال السرخسي : وإذا زوج ابنه الصغير في صحته وضمن عنه المهر

جاز يعني اذا قبلت المرأة الضمان ثم اذا أدى الأب لم يرجع

بما أدى على الابن استحسانا . وفي القياس يرجع عليه لأن غيره

لو ضمن بأمر الأب وأدى كان له أن يرجع به في مال الابن ، فكذلك

الأب اذا ضمن لأن قيام ولايته عليه في حالة الصغير بمنزلة أمره اياه

بالضمان عنه بعد البلوغ . . . وان مات الأب قبل أن يؤدي فهذه

صلة لم تتم ، لأن تمام الصلة يكون بالقبض ، ولم يوجد ، ولكنها

بالخيار ان شاءت أخذت الصداق من الزوج وان شاءت من تركسة

الأب بحكم الضمان ، لأن الاستعقاق كان ثابتا لها في حياة الأب

بحكم الكفالة فلا يبطل ذلك بموته . وإذا استوفت من تركة الأب رجع

سائر الورثة بذلك في نصيب الابن أو عليه ان كان قبض نصيبه .

وقال زفر رحمه الله تعالى لا يرجعون لأن أصل الكفالة انعقدت

غير موجبة للرجوع عند الأداة ، بدليل أنه لو أداه في حياته لم يرجع

عليه فموته لا يصير موجبا للرجوع . أه المبسوط ٢٢٧ - ٢٢٨ / ٤ .

٣٦١ - مسألة : المجنون والمجنونة اذا أدركا وهما مجنونان فسلأب أن يزوجهما بالاتفاق . ولو أدركت عاقلة ثم عشت ففى قول علمائنا الثلاثة جوابه مثل الأول وفى قول زفر لا ولاية للأب عليهما (١)

(١) قال السرخسى : والمجنون المغلوب بمنزلة الصبي فى جميع ذلك ، لأنه مولى عليه كالصغير ، ويستوى ان كان جنونه أصليا أو دارئا . وعلى قول زفر رحمه الله تعالى فى الجنون الأصلي ، كذلك الجواب بأن بلغ مجنونا ، فأما فى الجنون الطارىء ، لا يكون للمولى عليه ولاية التزويج ، لأنه يثبت له الولاية على نفسه عند بلوغه ، والنكاح بمقد للصر ، ولا تتجدد الحاجة اليه فى كل وقت ، فبصيرورته من أهل النذر لنفسه يقع الاستغناء فيه عن نظر الولى ، بخلاف المال ، فان الحاجة اليه تتجدد فى كل وقت . ولكنا نقول ثبوت الولاية لمجرز المولى عليه عن النذر لنفسه ، والجنون الأصلي والمعارض فى هذا سوا ، فربما لم يتفق له كف فى حال افاقة حتى جن ، أو ماتت زوجته بعدما جن ، فتتحقق الحاجة فى الجنون الطارىء ، كما تتحقق فى الجنون الأصلي أه . المبسوط ٤/٢٢٨ .

* * *

باب نكاح البكر

٣٦٢ - مسألة : وإذا قالت البكر لم أرض بالنكاح وأدعى الزوج رضاها ونطقها فالقول قول البكر في قول علمائنا الثلاثة . وفي قول زفر القول قول الزوج وعليها البينة أنها قد ردت النكاح حين بلغها وهذا الاختلاف يشبه الاختلاف الذي قالوا في رجل قال لعبده ان لم تدخل اليوم هذه الدار فأنت حر أو ان لم تتكلم اليوم فلانا فأنت حر فمضى اليوم فقال العبد لم أدخل الدار وقد صرت حرا . وقال المولى قد دخلت ولم تعتق فالقول قول المولى فسي قول علمائنا الثلاثة لأنه انكر العتق . وفي قول زفر القول قسول العبد لأن الدخول لم يظهر . ثم القول قول المرأة في النكاح ولا يمين عليها في قول أبي حنيفة . وفي قولهما القول قولها مع يمينها . وقد اتفقوا في دعوى الأموال أنه يحلف وكذلك في القصاص واتفقوا في الحدود أنه لا يحلف . واختلفوا في ستة أشياء في النكاح والرجعة والنفق والنسب والرق والولاء فلا يمين فيها في قول أبي حنيفة . وفي قولهما فيها اليمين . (١)

٣٦٣ - مسألة : ولو أن البكر جامعها رجل بفجور ثم أراد الولي أن يزوجهها فإن قول أبي حنيفة يزوجهها كما يزوج الأبكار ويكون سكوتها رضاها ما لم يكن دخولها يجب المهر والمعدة . وقال أبو يوسف ومحمد يزوجهها كما يزوج الشيب بشاورة منها . (٢)

(١) المبسوط ٤ - ٥/٦ .

(٢) " ٧ - ٥/٨ .

باب النكاح بغير ولي

٣٦٤ - مسألة : وإذا زوجت المرأة نفسها من رجل وهي بكر أو ثيب والزوج

كفولها أو غير كفؤ جاز النكاح في قول أبي حنيفة إلا أن للأولياء

أن يفرقوا بينهما إذا كان غير كفؤ . وروى عن أبي يوسف أنه

كان يقول لا يجوز النكاح إلا أن يجيز الولي ثم رجع إلى قول

أبي حنيفة . وقال محمد في رواية هذا الكتاب النكاح موقوف

على اجازة الولي فان اجاز جاز وان رده رفع إلى الحاكم حتى

يجيزه أو يرده .

وذكر الطحاوي أن في قول محمد أن اجازة الولي جاز وان رده

بطل .

وروى أبو بكر القمي * عن محمد أنه رجع إلى قول أبي حنيفة .

وإذا زوجت المرأة نفسها من رجل كفؤ وقصرت من مهرها

للأولياء أن يبلغوا لها مهر مثلها في قول أبي حنيفة .

وقال أبو يوسف النكاح جائز بتلك التسمية ولا حق للأولياء فيها .

وأما في قول محمد لم يجز النكاح ولو كان من أصله أن النكاح

جائز كان قوله مثل قول أبي يوسف لأنه قال في كتاب الإكراه

إذا أكره الولي حتى زوجها وقصر في مهرها ففي قول أبي حنيفة

للأولياء أن يبلغوا مهر مثلها . وفي قولهما ليس لهم ذلك

إذا كان كفؤا ورضيت المرأة . (١)

(١) المبسوط ١٣ - ٥/١٤ .

* القمي : بضم القاف وتشديد الميم . نسبة إلى قم . بلدة بين

أصبهان وساعة أ . الجواهر المضية ٢٨٩ / ٤ .

باب الوكالة فى النكاح

٣٦٥ - مسألة : ولو أن رجلاً كتب كتاباً الى المرأة ليخطبها وأشهد على الكتاب ولم يقرأ عليهم فان فى قولهما لا يجوز الا أن يشهد على ما فى الكتاب . وفى قول أبى يوسف يجوز وهكذا فى كتاب القاضى الى القاضى وقال فى هذا الكتاب مختوم وغير مختوم فهو سواء على هذا الاختلاف . وقال أبو يوسف فى الأمالى اذا لم يكن الكتاب مختوماً لم يجوز فى قول أبى حنيفة سواء شهد الشهود بما فيه أو لم يشهدوا . وقال أبو يوسف ان شهدوا بما فيه جاز وان لم يشهدوا لا يجوز . (١)

(١) قال السرخسى : وان الخطبة بالكتاب تصح ، وهذا لأن الكتاب من نأى كالخطاب من دنا ، فان الكتاب له حروف ومفهوم يسرى عن معنى معلوم ، فهو بمنزلة الخطاب من الحاضر . . . فان جاء الزوج بالكتاب مختوماً الى الشهود ، وقال هذا كتابى الى فلانة فاشهدوا على ذلك لم يجوز ذلك فى قول أبى حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى ، حتى يعلم الشهود ما فى الكتاب ، وهو قول أبى يوسف الأول ، ثم رجع فقال يجوز ولا يشترط اعلام الشهود بما فى الكتاب ، وأصل الخلاف فى كتاب القاضى الى القاضى عند أبى يوسف رحمه الله تعالى تجوز الشهادة على الكتاب والختم . وان كان لا يعلم الشهود ما فى الكتاب . وعند أبى حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى لا تجوز لأن الشهود به ما فى الكتاب لا نفس الكتاب . ولكن اسحق بن ابي يوسف رحمه الله تعالى فقال قد يشتمل الكتاب على شرط لا يعجبهم اعلام الشهود بذلك ، واذا كان مختوماً يؤمن من الزيادة والنقصان فيه ، فيكون صحيحاً ، ثم فى هذا الكتاب قال يجوز عند أبى يوسف رحمه الله تعالى مختوماً كان أو غير مختوم . وذكر فى الأمالى أن الكتاب اذا كان غير مختوم ، لا يجوز عند أبى حنيفة

٣٦٦ - مسألة : ولو أن الرسول خطب المرأة وضمن لها المهر وقسأل

أمرني الزوج بذلك فان صدقه الزوج بذلك فالنكاح جائز والضمان

لازم بالاتفاق وان انكر الزوج الأمر ولا بينة للمرأة فان النكاح

لا يجوز وعلى الرسول أن يخرم نصف الصداق للمرأة ثم لا يرجع

على الزوج . وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف . وقال محمد في

بعض كتب الوكالة ان الرسول يضمن جميع الصداق . (١)

== وسعد رحمهما الله تعالى أصلاً وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى

لا يجوز الا أن يعلم الشهود ما فيه وإذا كان مختوما فعينئذ هل

يشترط اعلام الشهود ما فيه فمن أبي يوسف رحمه الله تعالى فيه

روايتان وكما ينعقد النكاح بالكتاب ينعقد بالبيع وسائر التصرفات

للمعنى الذى قلنا . أه الميسوط ١٦ - ٥ / ١٧ .

(١) قال السرخسى : فان كان الرسول قد خدأها وضمن لها المهر

وزوجها ايأه وقال قد أمرني بذلك فالنكاح لازم للزوج ان أقر أو قامت

عليه البينة بالأمر والضمان لازم للرسول ان كان من أهل الضمان ،

لأنه جعل نفسه زهيباً بالمهر والزعيم غارم وان جحد الزوج ولم يكن

عليه بينة بالأمر فلا نكاح بينهما لما قلنا وللرأة على الرسول نصف

الصداق من قبل أنه مقر بأنه قد أمره وان النكاح جائز وأن الضمان

قد لزمه واققراره على نفسه صحيح . وذكر في كتاب الوكالة ان على

الرسول جميع المهر بحكم الضمان فقبل ما ذكرهنا قول أبي حنيفة

رحمه الله تعالى وقول أبي يوسف الأول وما ذكرهناك قول أبي يوسف

الآخر وهو قول محمد رحمه الله بناءً على أن قضاء القاضى ينفذ ظاهراً

باطناً في قول أبي حنيفة وأبي يوسف الأول فننفذ قضاءه بالفرقة هنا

قبل الدخول وسقط نصف الصداق عن الزوج فيسقط عن الكفيل أيضاً

وعلى قول أبي يوسف الآخر وهو قول محمد رحمه الله تعالى لا ينفذ

قضاءه باطناً ، فيبقى جميع المهر واجباً على الزوج ويكون الكفيل

مطالباً به لا قراره وقيل بل فيه روايتان . وجه تلك الرواية أن الزوج

منكر لأصل النكاح وانكاره أصل النكاح لا يكون طلاقاً فلا يسقط به

شيء من الصداق يزعم الكفيل . ==

٣٦٧ - مسألة : وإذا أشهدت المرأة وقالت زوجت نفسي من فلان وفلان فائب لم يخطبها فبلغ الزوج فأجاز أو قال الرجل تزوجت فلانة فهلغها فأجازت أو قال رجل أجنبي زوجت فلانة من فلان فهلغها فأجازا فان هذه الفصول الثلاثة لم يجز النكاح في قول أبي حنيفة ومحمد ويجوز في قول أبي يوسف الآخر . ولو كان الأمر سبق من الزوج للمرأة أن زوجي نفسك متى فدعت المرأة الشهود وقال اشهدوا بأنني زوجت نفسي من فلان ولم يكن هناك خاطب حاضر أو المرأة أرسلت إلى الزوج بأن يتزوجها أو كتب إليه كتابا وقال الرجل عند الشهود اشهدوا أنني قد تزوجت فلانة أو وكل الزوج رجلا والمرأة وكلت ذلك الرجل فزوج الوكيل المرأة من الرجل بحضور من الشهود جاز النكاح في هذه الفصول الثلاثة في قول طائفتنا الثلاثة . وفي قول زفر لا يجوز . ويقال هو قول الشافعي . (١)

===
وجه هذه الرواية أنه أنكر وجوب الصداق عليه وهو مالك لا سقاط نصف الصداق عن نفسه بسبب يكسبه فيجعل سقاطا فيما يمكنه اسقاطه ، ومن ضرورة سقوط نصف الصداق عن الأصل سقوطه عن الكفيل ، فلهذا كان الكفيل ضامنا لنصف الصداق . أهـ .
المبسوط ٢٠ - ٥/٢١ .

(١) المبسوط ١٨ - ٥/١٩ ، روضة الطالبين ٧/٣٧ .

٣٦٨ - مسألة : ولو أن رجلا خاطب المرأة وقال زوجي نفسك من فلان
فقلت زوجت أو قال رجل لرجل زوجت فلانه منك فقلت قبلت
فبلغها فجازت أو قال رجل أجنبي لرجل أجنبي زوج فلانه
من فلان فقلت زوجت فبلغهما فجازا جاز النكاح
في قول طماننا الثلاثة وهو قول زفر أيضا . وفي قول الشافعي
لا يجوز فصار في الحاصل تسع مسائل . (١)

(١) البسوط ٥/١٩ ، المجموع ١٥/٤٦ .

* * *

باب الأكفاء (١)

٣٦٩ - مسألة : من لم يقدر على مهر امرأة ونفقتها فليس بكفو لها .
 روى الحسن بن أبي مالك عن أبي يوسف أن الكفو الذى يملك
 المهر والنفقة قال فقلت ان كان الزوج يملك المهر ولا يملك
 النفقة قال لا يكون كفوا قلت فان كان يملك النفقة ولا يملك المهر
 قال يكون كفوا . روى الحسن بن زياد عن أبي يوسف قال
 من كان كناسا أو حجاما فليس بكفه لغيره من التجار وصاحب
 جوهر . وقال زفر قريش بعضهم أكفاء لبعض والعرب بعضهم
 أكفاء لبعض وسائر الناس بعضهم أكفاء لبعض وان كان كناسا
 أو حجاما . (٢)

(١) قال فى الصباح : الكفو على فعول والكف * مثل قفل كلها بمعنى
 المائل . أ هـ ٥٣٧ / ٢ .

قال السرخسى : الكفاءة فى خمسة أشياء : أحدها : النسب .
 الثانى : الكفاءة فى الحرية . الثالث : الكفاءة من حيث المال .
 الرابع : الكفاءة فى الحرف . الخامس : الكفاءة فى الحساب . أهـ
 المبسوط ٢٤ - ٥ / ٢٥ .

(٢) قال السرخسى : والثالث الكفاءة من حيث المال . فان من لا يقدر
 على مهر امرأة ونفقتها لا يكون كفوا لها لأن المهر عوض بضعها
 والنفقة تندفع بها حاجتها وهى التى ذلك أحوج منها الى نسب
 الزوج فاذا كانت تنعدم الكفاءة بضعه نسب الزوج فمحجزه عن
 المهر والنفقة أولى . وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى قال اذا كان
 يقدر على ما يحججه ويكتسب فينفق عليها يوما بيوم كان كفوا لها .
 وأما اذا كان قادرا على المهر والنفقة كان كفوا لها . وان كانت
 المرأة صاحبة مال عظيم وبعض المتأخرين اعتبروا الكفاءة فى كثرة المال .

٣٧. - مسألة : وإذا تزوجت المرأة نفسها من غير كف* فأجاز بعض

الأولياء* فليس لمن بقى من الأولياء* أن يفرقوا بينهما . وهذا

قول أبي حنيفة ومحمد وزفر . وقال أبو يوسف لا يجوز إلا أن يجيز

جميع الأولياء* . ذكر قوله في اختلاف زفر . (١)

== والرابع : الكفاة في الحرف والمروى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى

ان ذلك غير معتبر أصلاً . وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه

معتبر حتى ان الدباغ والحجام والحائك والكماس لا يكون كفواً

لبنت البزاز والعطار وكأنه اعتبر العادة في ذلك . أهـ

المبسوط ٥/٢٥ .

(١) قال السرخسي : وإذا تزوجت المرأة غير كف* فرضى به أحد

الأولياء* جاز ذلك ولا يكون لمن هو مثله في الولاية أو أيسر منه

أن ينقضه إلا أن يكون أقرب منه فحينئذ له المطالبة بالتفريق .

وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى في نوادر هشام اذا رضى أحد

الولييين بخير كف* فللولي الذي هو مثله أن لا يرضى به وهو قول

زفر والشافعي رحمهما الله تعالى ، وكذلك ان كان هذا الولي

الراضى هو الذي زوجها . والخلاف مع الشافعي انما يتحقق هنا :

وجه قولهم ان طلب الكفاة حق لجميع الأولياء* ، فاذا رضى منهم

واحد فقد أسقط حق نفسه وحق غيره ، فيصح إسقاطه في حق نفسه

دون غيره كالدين المشترك اذا أبرأ أحدهم أو ارتهن رجلان عينا

ثم رده أحدهما أو سلم أحد الشفيعين الشفعة أو عفى أحد الولييين

عن القصاص يصح في نفسه دون غيره . وكذلك لو قذف أم جماعة

وصدقه أحدهم كان للباقيين المطالبة بالحد . والدليل عليه أنها

لو تزوجت نفسها من غير كف* كان للأولياء* أن يفرقوا ولم يكن رضاها

بعدم الكفاة مبطلاً حق الأولياء* فكذلك هنا . وحجتنا أن الحق

واحد وهو غير محتمل للتجزى لأنه ثبت بسبب لا يحتمل التجزى

فيجعل كل واحد منهم كالمنفرد به كما في الأمان فان فيه ابطال حق ==

٣٧١ - مسألة : ولو أن رجلا طلق امرأته طلاقاً بائناً ثم تزوجها ففى عدتها ثم طلقها قبل أن يدخل بها كان على الزوج المهر كاملاً بالنكاح الثانى . وعلى المرأة استئناف العدة ولكنها تكمّل العدة الأولى . وقد قال بعضهم ليهن عليها اتمام العدة الأولى وهو قول بشر . (١)

٣٧٢ - مسألة : ولو أنه تزوجها بعد انقضاء عدتها ثم طلقها قبل الدخول فإن فى قولهم جميعاً لها على الزوج نصف المهر ولا عدة عليها . (٢)

== الاستغنام والاسترقاق ثم صح من واحد من المسلمين فى حق جماعتهم للمعنى الذى قلنا . وهذا لأن الاسقاط صحيح فى حق المسقط بالاتفاق فإذا كان الحق واحداً . وقد سقط فى حق المسقط فمن ضرورته سقوطه فى حق غيره لأنه لو لم يسقط فى حق غيره لكان إذا استوفاه يصير حق الغير مستوفى أيضاً . وذلك لا يجوز . ولأنه لما لم يبق بعد السقوط لا يتمكن الآخر من المالبة به بخلاف الدين فإنه متجزى* نى نفسه بخلاف الرهن فانا لو نفينا حق الآخر لا يصير حق المسقط مستوفى به تبين أن الحق يتمدد هناك وكذلك ففى الشفعة . وفى القصاص ما لا يحتل التجزى لا يبقى بعد عفو أحداهم وانما يبقى ما يحتل التجزى وهو الدية بخلاف حد القذف فإن ذلك لا يحتل السقوط ولكن المصدق ينكر سبب الوجوب وهو احصاان المقذوف وانكار سبب وجوب الشىء* لا يكون اسقاطاً له فوزانه ما نحن فيه . أهـ المسوط ٢٦ - ٥/٢٧ .

(١) المسوط ٢٨ - ٥/٢٩ .

(٢) " ٥/٢٩ .

باب النكاح بالشهود (١)

٣٧٣ - مسألة : وإذا تزوج المسلم امرأة بغير شهود لم يجز النكاح
في قول علمائنا وإن تزوجها بشهادة فاسقين جاز النكاح .
وفي قول مالك وابن أبي ليلى وعثمان البتي جاز النكاح بغير
شهود . وفي قول الشافعي لا يجوز إلا بشاهدين عدلين .
وهذا إذا تزوج امرأة مسلمة . وأما إذا تزوج امرأة نصرانية فإن
تزوجها بغير شهود فهو على هذا الاختلاف . وإن تزوجها
بشهادة نصرانيين فهو جائز في قول أبي حنيفة وأبي يوسف .
وقال محمد لا يجوز النكاح . (٢)

٣٧٤ - مسألة : وإذا تزوج الرجل المرأة بشهادة أخويها جاز النكاح
وأيهما جحد جازت شهادتهما . في قولهم جميعا . ولو كان
الأب هو الذي تولى عقد النكاح فإن كان الأب مع الجاحد
منهما جازت شهادتهما في قولهم جميعا . ولو كان الأب مع
المدعى منهما لم يجز بشهادتهما في قول أبي يوسف . وتجوز
في قول محمد . وكذلك في كل عقد لا يرجع أحكام العقد إلى
أيهما . ولو كان عقدا يرجع أحكام العقد إلى أيهما لا تقبل
شهادتهما في قولهم جميعا مثل البيع والشراء والأجارات . (٣)

(١) في المبسوط : باب النكاح بغير شهود .

(٢) المبسوط ٣١ - ٥/٣٣ ، بداية المجتهد ١٧ - ٢/١٨ ، روضة

الطالبين ٧/٤٥ ، المجموع ١٥/٨٥ .

(٣) المبسوط ٥/٣٤ .

باب نكاح أهل الذمة

٣٢٥ - مسألة : وإذا تزوج الرجل من أهل الذمة امرأة منهم بغير
شهود وذلك في دينهم جائز فهو جائز ولا يفرق بينهما وأن أسلما .
وهذا قول علمائنا الثلاثة . وقال زفر النكاح باطل . (١)

(١) قال السرخسي : النكاح بغير شهود فانه جائز بين أهل الذمة
يقرون عليه اذا أسلموا عندنا . وقال زفر رحمه الله تعالى لا يتعرض
لهم في ذلك الا أن يسلموا أو يترافعوا اليها ، فحينئذ يفرق
القاضي بينهم لقوله تعالى = (وأن أحكم بينهم بما أنزل الله
ولا تتبع أهواءهم) = المائدة / ٤٩ . ولأنهم بحقد الذمة صاروا منا
دارا والتزموا أحكام الاسلام فيما يرجع الى المعاملات ، فثبتت
في حقهم ما هو ثابت في حقنا ، ألا ترى أن حرمة الربا ثابتة
في حقهم بهذا الطريق ، فكذلك حرمة النكاح بغير شهود . . .
وحجبتنا في ذلك أن الاشهاد على النكاح من حق الشرع ، وهم
لا يخاطبون بحقوق الشرع بما هو أهم من هذا . ولأن النكاح
بغير شهود يجوز به بعض المسلمين ، ونحن نعلم أنهم لم يلتزموا
أحكام الاسلام بجميع الاختلاف ، ثم من المنزل أن يترك أهل
الكتاب وما يعتقدون الا ما استثنى عليهم ، وان حكم خطاب الشرع
في حقهم ، كأنه غير نازل لاعتقادهم خلاف ذلك ، ألا ترى أن الخمر
والخنزير يكون ما لا متقوما في حقهم ، ينفذ تصرفهم فيهما بهذا
الطريق ، فكذلك ما نحن فيه بخلاف الشرك ، فان ذلك لم يحل قط
ولن يحل قط ، وإذا انعقد انعقد فيما بينهم صحيحا بهذا الطريق
فما بعد المرافعة والاسلام حال بقاء النكاح والشهود شرط ابتداء
النكاح لا شرط البقاء . أه المبسوط ٥ / ٣٨ .

٣٧٦ - مسألة : وإذا تزوج الرجل امرأة في عدة من زوج كافر جاز النكاح في قول أبي حنيفة . وقال أبو يوسف ومحمد النكاح باطل . وقال بعضهم ان النكاح جائز عند أبي حنيفة لأنه لا يرى على الذمة العدة . وقال بعضهم يرى عليها العدة الا أنه يجوز النكاح في العدة . (١)

(١) قال السرخسي : فأما إذا تزوج ذمة في عدة من جاز النكاح في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ، حتى لا يفرق بينهما . وان أسلم أو ترافعا وعند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يفرق لأن النكاح في العدة مجمع على بطلانه فيما بين المسلمين فكان باطلا في . بقهم أيضا ، ولكن لا نتعرض لهم لمكان عقد الذمة فإذا ترافعوا أو أسلموا وجب الحكم فبهم بما هو حكم الاسلام ، كما في نكاح المحارم ، فأما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى من أصحابنا من يقول العدة لا تجب من الذم ، لأن وجوبها لحق الشرع أو لحق الزوج ، ولا يمكن إيجابها لحق الشرع هنا ، لأنهم لا يخاطبون بذلك ولا لحق الزوج ، لأنه لا يمتد ذلك فإذا لم تجب العدة كان النكاح صحيحا .

ومنهم من يقول العدة واجبة ، ولكنها ضعيفة لا تمنع النكاح بنسأ على اعتقادهم ، كالأستبراء فيما بين المسلمين ، فكان النكاح صحيحا ، ومحمد المرافعة أو الاسلام الحال . قال بقاء النكاح والعدة لا تمنع بقاء النكاح كالمكوحه اذا وطئت بشبهة ، وهذا بخلاف ما اذا كانت معتدة من سلم ، لأن تلك العدة قوية واجبة حقا للزوج . أه المسوط ٣٨ - ٣٩ / ٥ .

٣٢٧ - مسألة : ولو أن ذميا تزوج واحدة من ذوات محرم منه فالنكاح

باطل بالاتفاق ، فان لم يختصموا اليها لم يفرق بينهما ويتركان على حالهما . وهذا قول أبي حنيفة ومحمد وأبي يوسف فسي هذه الرواية . وقال أبو يوسف في كتاب الطلاق يفرق بينهما . وان لم يختصموا اليها . ولو اختصم أحدهما الى القاضي فسان القاضي لا يفرق بينهما ما لم يتراضيا بحكمه في قول أبي حنيفة . وقال يفرق بينهما اذا خاصم أحدهما . (١)

(١) قال السرخسي : فأما اذا تزوج ذات رحم محرم منه من أم أو بنت

أو أخت فانه لا يتعزى له في ذلك . وان علمه القاضي ما لم يترافعوا اليه الا في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الآخر ، وذكر في كتاب الطلاق ، أنه يفرق بينهما اذا علم بذلك لما روى أن عمرو بن موسى كتب الى عماله ان فرقوا بين المجوس وبين محارمهم ، وأنصعهم من الرمة اذا أكلوا . ولكنا نقول هذا غير مشهور . وانما المشهور ما كتب به عمر بن عبد العزيز الى الحسن البصري رضي الله تعالى عنهما ما بال الخلق الراشد بين تركوا أهل الذمة وما هم عليه من نكاح المحارم ، واقتناء الخمور والخنازير فكتب اليه انما بذلوا الجزية ليطركوا وما يعتقدون ، وأما أنت متبع وليس بمبتدع والسلام .

ولأن الولاية والقضاة من ذلك الوقت الى يومنا هذا ، لم يشتغل أحد منهم بذلك ، مع علمهم أنهم يباشرون ذلك ، ثم قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لهذه الأنكحة فيما بينهم حكم الصحة . ولهذا قال يقضى لها بنفقة النكاح اذا طلبت ، ولا يسقط احصائه اذا دخل بها ، حتى اذا أسلم يحد قاذفه .

وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى هو باطل في حقهم ، ولكنا لا نتعزى لهم في ذلك لمكان عقد الذمة ، وهذا لأن

الخطاب بحرمة هذه الأنكحة شائع في دار الاسلام وهم من أهل

دار الاسلام فيكون الخطاب ثابتا في حقهم ، لأنه ليس في وسع المبلغ التبليغ الى كل واحد ، وانما في وسعه جعل الخطاب شائعا ، فيجعد شيوع الخطاب بمنزلة البلوغ اليهم ، ولكن لا نتعرض لهم لمكان عقد الذمة ، ألا ترى أنهم لا يتوارثون بهذه الأنكحة ولو كانت صحيحة في حقهم لتوارثوا بها . . . عند أبي حنيفة ان رفع أحدهما الأمر الى القاضي ، وطلب حكم الاسلام لم يفرق بينهما ، اذا كان الآخر يأبى ذلك وعندهما يفرق بينهما لأن أصل النكاح كان باطلا ، ولكن ترك التعرض كان للوفاء بعقد الذمة فاذا رفع أحدهما الأمر وانقاد لحكم الاسلام ، كان هذا بمنزلة ما لو أسلم أحدهما . ولو أسلم أحدهما فرق القاضي بينهما فكان اسلام أحدهما كاسلامهما فكذلك رفع أحدهما اليه كمرافعتهما . وأبو حنيفة رحمه الله تعالى يقول أصل النكاح كان صحيحا فرفع أحدهما الى القاضي ومطالبته بحكم الاسلام لا يكون حجة على الآخر في إبطال الاستحقاق الثابت له باعتقاده بل اعتقاده يكون معارضا لاعتقاده الآخر ، فبقى حكم الصحة على ما كان بخلاف ما اذا أسلم أحدهما فان الاسلام يعلو ولا يعلو فلا يكون اعتقاد الآخر معارضا لاسلام المسلم منهما وخلاف ما اذا رفعها لأنها انقادا لحكم الاسلام فيثبت حكم الخطاب في حقها بانقيادهما له واليه أشار الله تعالى في قوله = (فان جاؤك فاحكم بينهم) = المائدة ٤٢ / . فتكون مرافعتهما كاسلامهما وبعد اسلامهما يفرق بينهما لأن المحرمية كما تنافي ابتداء النكاح تنافي البقاء بعد ما انعقد صحيحا كما لو اعترضت المحرمية في نكاح المسلمين برضاع أو صاهرة .

أهـ المبسوط ٤٠ - ٥ / ٤١ .

٣٧٨ - مسألة : وإذا تزوج الذي الذمية على خمر أو خنزير بعينها

أو بغير عينها ثم أسلم أحدهما فإن أسلم بعد القبض فليس لها
إلا ذلك بالاتفاق . وإن لم يقبض حتى أسلم أحدهما ففي قول
أبي حنيفة إن كان الخمر والخنزير بعينها فليس لها إلا ذلك .
وإن كان بغير عينها فلها في الخمر قيمتها . وفي الخنزير ففسى
القياس لها القيمة . وفي الاستحسان لها مهر مثلها . وقال
أبو يوسف لها مهر مثلها في الوجهين جميعا . وقال محمد لها
القيمة في الوجهين جميعا . (١)

٣٧٩ - مسألة : وإذا أسلم الزوج وأبنت المرأة الإسلام وفرق بينهما لا يكون

الفرقة طلاقا بالاتفاق . وكذلك إذا ارتدت المرأة بانت منه .
ولو أن المرأة هي التي أسلمت وأبى الزوج أن يسلم . أو كانا
مسلمين فارتد الزوج . فإن في قول أبي حنيفة إلا بيا^١ يكون طلاقا
والردة لا تكون طلاقا . وقال أبو يوسف كلاهما لا يكون طلاقا
وقال محمد كلاهما يكون طلاقا . (٢)

(١) المبسوط ٤٢ - ٥/٤٣ .

(٢) " ٤٦ - ٥/٤٧ .

باب نكاح المرتد

٣٨٠ - مسألة : وإذا ارتد أحد الزوجين عن الاسلام بانت المرأة في قول علمائنا جميعا . وفي قول ابن أبي ليلى يعرض عليه الاسلام فان أسلما فهما على النكاح . وان أبا قتل أيهما كان . وفي قول الشافعي لا تبين المرأة حتى تبيض ثلاث حيض ثم وقعت الفرقة ان لم يسلم قبل ذلك . (١) ولو أن الزوج والمرأة ارتدا جميعا معا فهما على النكاح في قول علمائنا الثلاثة وفي قول زفر بانت منه . (٢)

(١) قال السرخسي : وإذا ارتد المسلم بانت منه امرأته مسلمة كانت أو كتابية دخل بها أو لم يدخل بها عندنا .

وقال الشافعي رحمه الله تعالى ان كان لم يدخل بها فكذلك ، وان كان بعد الدخول لا يتوقف انقطاع النكاح على انقضاء ثلاث حيض بناء على أصله في الفرق بين تأكد النكاح بالدخول وعدم تأكده ، على ما بينا في الاسلام ، فانه بالردة يقصد منابذة الملة لا الحليلة فلا يكون ذلك موجبا للفرقة بعد تأكده مالم ينضم اليه سبب آخر كما لو أسلم أحدهما .

وابن أبي ليلى رحمه الله تعالى يقول لا تقع الفرقة بردة أحدهما قبل الدخول ولا بعده ، حتى يستتاب المرتد ، فان تاب فهي امرأته ، وان مات أو قتل ورثته ، وجعل هذا قياسا لاسلام أحد الزوجين على ما بينا . . . ثم ان كان الزوج هو المرتد فلها نصف المهر ان كان لم يدخل بها ونفقة المدة ان كان دخل بها ، وان كانت هي التي ارتدت فلا مهر لها ان كان قبل الدخول ، وليس لها نفقة المدة بعد الدخول . والكلام في أن هذه الفرقة بطلاق أو بغير طلاق كما بيناه .

(٢) قال : وإذا ارتد الزوجان معا فهما على نكاحهما استحسانا عندنا .

٣٨١ - مسألة : ولو أن سلماً تحت امرأة نصرانية فتمجسا جميعاً معاً

أو تهوداً . روى عن محمد بن الحسن أنه قال ان تمجسا جميعاً

فهما على النكاح لأن سبب الفرقة منهما جميعاً فصار كارتداد

الزوجين . ولو تهوداً جميعاً وقعت الفرقة بينهما لأن سبب الفرقة

من قبل الزوج خاصة . وقال أبو يوسف وقعت الفرقة في الوجهين

جميعاً . لأن الزوج لا يقر على ذلك الدين والمرأة تقر عليه . (١)

وفي القياس تقع الفرقة بينهما وهو قول زفر رحمه الله تعالى ، لأن في
ردتهما ردة أحدهما وزيادة فإذا كانت ردتاهما تنافي ابتداءً النكاح
تنافي البقاء أيضاً ولكن تركنا القياس لاتفاق الصحابة رضي الله تعالى
عنهم فإن بنى حنيفة ارتدوا بمنع الزكاة فاستتابهم أبو بكر رضي الله
تعالى عنه ولم يأمرهم بتجديد الأنكحة بعد التوبة . ولا أحد من
الصحابة رحمهم الله تعالى سواء ولا يقال لعل الارتداد من بعضهم
كان قبل بعض ولم يشتغل بذلك أيضاً لأن كل أمرين لا يعرف التاريخ
بينهما يجعل كأنهما وقعا معاً وفقه هذا الكلام أن وقوع الفرقة عند
ردة أحدهما لظهور خبثه عند المقابلة بطيب السلم فإذا ارتد معاً
لا يظهر هذا الخبث بالمقابلة لأنه تقابل الخبث بالخبث والمعنى
فيه أنه لم يختلف لهما دين ولا دار فيبقى ما كان بينهما على ما كان
كما إذا أسلم الكافران معاً واعتبار البقاء بالابتداء فاسد فإن العدة
تمنع ابتداءً النكاح ولا تمنع البقاء ولا فرق لأن كل واحد منهما يوجب
عرة المحل ولكنها غير متأدية فإن أسلم أحدهما وقعت الفرقة بينهما
بإصرار الآخر على الردة لظهور خبثه الآن عند المقابلة بطيب الآخر
حتى لو كانت المرأة هي التي أسلمت قبل الدخول فلها نصف الصداق
وان كان الزوج هو الذي أسلم فلا شيء لها لأن الفرقة من جانب من
أصر على الردة فإن إصراره بعد إسلام الآخر كأنشاء الردة . أهـ
المبسوط ٤٩ - ٥٠ / ٥ . اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى ١٩٩ .

المجموع ١٩٨ - ١٥ / ١٩٩ .

(١) قال السرخسي : وان أسلم النصراني وامرأته نصرانية ثم تحولت إلى

.....

=== اليهودية فهي امرأته كما لو كانت يهودية في الابتداء ، وأن أسلم وهي مجوسية ثم ارتد عن الاسلام بانت منه لأن النكاح بمسند اسلامه باق ما لم يفرق القاضي بينهما ، ألا ترى أنها لو أسلمت كانا على نكاحهما ، فتفرده بالردة في حال بقاء النكاح موجب للفرقة وكذلك اذا أسلمت المرأة المجوسية ثم ارتدت بانت منه ، وكذلك لو ارتد الزوج بانت منه وان لم يرتد الزوج ولم تسلم هي حتى مات الزوج كان لها المهر كاملاً دخل بها أو لم يدخل بها ، لأن النكاح ينتهي بالموت حين لم يفرق القاضي بينهما فيتقرر به جميع المهر. أهـ.

المبسوط . ٥/٥٠ .

* * *

باب نكاح أهل الحرب

٣٨٢ - مسألة : وإذا أسلم الرجل من أهل الذمة وعنده خمس نسوة وقد

أسلمن معه فإن في قول أبي حنيفة وأبي يوسف أن كان تزوجهن

جميعاً في عقد فنكاحهن باطل ويفرق بينه وبينهن ——— .

وأن تزوجهن في عقود متفرقة فإن نكاح الأربع الأول جائز ونكاح

الخامسة فاسد . وفي قول محمد سواء تزوجهن في عقد واحدة

أو في عقود متفرقة فيخير الزوج فيختار أربع ويفارق البواقي .

وكذلك لو أسلم وعنده أختان فهو على هذا الاختلاف (١).

٣٨٣ - مسألة : ولو تزوج أما بنتا فإن في قول أبي حنيفة وأبي يوسف

الجواب مثل جوابهما في الأختين أنه أن تزوجهما في عقد واحدة

فنكاحهما باطل . وأن تزوجهما متفرقة فنكاح الأولى جائز ونكاح

الأخرى فاسد . وفي قول محمد نكاح البنت هو الجائز سواء

تزوجهما في عقد واحدة أو في عقدتين ونكاح الأم باطل . وهذا

إذا لم يدخل بواحدة منهما . ولو أنه دخل بهما جميعاً فنكاحهما

جميعاً باطل بالاتفاق . وإن كان دخل بأحدهما فإن دخل

بالأولى ثم تزوج الثانية فنكاح الأولى جائز . والثاني باطل

بالاتفاق . ولو لم يدخل بالأولى ولكن دخل بالثانية . فإن كان

الأولى بنتاً والثانية أما فنكاحهما جميعاً باطل أيضاً بالاتفاق .

ولو تزوج الأم أولاً ولم يدخل بها ثم تزوج البنت ودخل بها
فان قول أبي حنيفة وأبي يوسف نكاحهما جميعا باطل الا أنه
يحل له أن يتزوج البنت ولا يحل له أن يتزوج بالأم . وأما فـ
قول محمد نكاح البنت جائز وقد دخل بها وهي امرأته ونكاح
الأم باطل . (١)

(١) قال السرخسي : لو أَسِمَ وَتَحْتَهُ بِنْتُ وَأُمٌّ فَأَسْلَمَتَا مَعَهُ فَإِنْ كَانَ
تَزْوِجُهُمَا فِي عَقْدٍ وَاحِدٍ بَطْلٌ نِكَاحُهُمَا ثُمَّ إِنْ كَانَ لَمْ يَدْخُلْ بِهِمَا
فَلَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَ الْبِنْتَ وَنَ الْأُمَّ . وَإِنْ كَانَ دَخَلَ بِهِمَا لَمْ يَكُنْ لَهُ
أَنْ يَتَزَوَّجَ وَاحِدَةً مِنْهُمَا لِأَنَّ الدَّخُولَ بِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا يُوجِبُ حَرَمَةَ
الْأُخْرَى بِالصَّاهِرَةِ عَلَى التَّأْيِيدِ وَإِنْ كَانَ دَخَلَ بِالْأُمِّ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ
يَتَزَوَّجَ وَاحِدَةً مِنْهُمَا لِأَنَّ الْأُمَّ حُرِّمَتْ بِعَقْدِ الْبِنْتِ وَالْبِنْتُ حُرِّمَتْ
بِالدَّخُولِ بِالْأُمِّ وَإِنْ كَانَ دَخَلَ بِالْبِنْتِ وَنَ الْأُمَّ فَلَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَ
الْبِنْتَ وَنَ الْأُمَّ لِأَنَّ بِمَجْرَدِ الْعَقْدِ عَلَى الْأُمِّ لَا يُوجِبُ حَرَمَةَ الْبِنْتِ
وَإِنْ كَانَ تَزْوِجُهُمَا فِي عَقْدَيْنِ فَنِكَاحُ الْأُولَى جَائِزٌ وَنِكَاحُ الثَّانِيَةِ فَاسِدٌ
إِنْ لَمْ يَدْخُلْ بِهِمَا وَكَذَلِكَ إِنْ دَخَلَ بِالْأُولَى فَإِنْ كَانَ دَخَلَ بِالثَّانِيَةِ
فَإِنْ كَانَتْ الْأُولَى بِنْتًا فَسَدَ نِكَاحُهُمَا لِأَنَّ الْأُمَّ حُرِّمَتْ بِالْعَقْدِ عَلَى
الْبِنْتِ وَالْبِنْتُ حُرِّمَتْ بِالدَّخُولِ بِالْأُمِّ وَإِنْ كَانَتْ الْأُولَى أُمًّا نِكَاحُ
الْبِنْتِ صَحِيحٌ لِأَنَّ الدَّخُولَ بِالْبِنْتِ يَحْرِمُ الْأُمَّ وَالْعَقْدَ عَلَى الْأُمِّ
لَا يَحْرِمُ الْبِنْتَ فَأَمَّا عَلَى قَوْلِ مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى سِوَا تَزْوِجِهِمَا
فِي عَقْدَةٍ أَوْ فِي عَقْدَتَيْنِ فَنِكَاحُ الْبِنْتِ صَحِيحٌ لِأَنَّ الْعَقْدَ عَلَى الْأُمِّ
لَا يُوجِبُ حَرَمَةَ الْبِنْتِ وَالْعَقْدَ عَلَى الْبِنْتِ يُوجِبُ حَرَمَةَ الْأُمِّ إِلَّا أَنْ
يَكُونَ دَخَلَ بِالْأُمِّ فَحِينَئِذٍ يَفْرُقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا وَهَذَا إِذَا كَانَ دَخُولُهُ
بِالْأُمِّ بَعْدَ مَا تَزَوَّجَ بِالْبِنْتِ فَإِنْ كَانَ قَبْلَ أَنْ يَتَزَوَّجَ الْبِنْتَ فَنِكَاحُ الْأُمِّ
صَحِيحٌ لِأَنَّ الدَّخُولَ بِهَا يَحْرِمُ الْبِنْتَ فَإِذَا لَمْ يَصِحْ نِكَاحُ الْبِنْتِ لَاتَحْرَمُ
الْأُمَّ بِذَلِكَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ دَخَلَ بِالْبِنْتِ أَيْضًا فَحِينَئِذٍ تَقَعُ الْفَرْقَةُ
بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا بِالصَّاهِرَةِ وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَ وَاحِدَةً مِنْهُمَا . أَهـ

٣٨٤ - مسألة : وإذا خرجت المرأة من دار الحرب وأسلمت أو صارت
ذمية بانت من زوجها في قول علمائنا جميعا ولا عدة عليها
في قول أبي حنيفة . وفي قولهما عليها المدة ثلاث حيض .
ولو كانت المرأة عاملا فان في رواية هذا الكتاب لا يجوز
أن تتزوج ما لم تضع حملها بالاتفاق . وروى أبو يوسف عن
أبي حنيفة في الأمالي ان لها أن تتزوج الا أن الزوج لا يقرها
حتى تضع حملها . (١)

٣٨٥ - مسألة : ولو أن امرأة حربية أسلمت في دار الحرب ولها زوج
فانها لا تبين من زوجها حتى تحيض ثلاث حيض ثم تبين من
زوجها وعليها المدة ثلاث حيض بعد ذلك . وقال محمد في
السير الكبير وهو قياس قول أبي يوسف أيضا . وفي قول أبي حنيفة
لا عدة عليها كما ذكرنا في المسألة الأولى . (٢)

(١) المبسوط ٥/٥٧ .

(٢) " ٥٦ - ٥/٥٧ .

باب نكاح المتعة (١)

(١) قال في القاموس : المتعة بالضم والكسر اسم التمتع كالمتاع وأن تتزوج امرأة تتمتع بها أياما ثم تخلق سبيلها . وأن تضم عمرة الى حجك وقد تمتعت واستمتعت وما يتبلغ به من الزاد ويكسر فيهما ج متع كسر وعنب . أ هـ ٣ / ٨٦ ، الصباح ٢ / ٥٦٢ مختار الصحاح ٦١٤ .

وفي البدائع : نكاح المتعة نوعان :-

أحدهما : أن يكون بلفظ التمتع .

والثاني : أن يكون بلفظ النكاح والتزويج وما يقوم مقامهما .
أما الأول فهو أن يقول أعطيك كذا على أن أمتع منك يوما أو شهرا أو سنة ونحو ذلك وأنه باطل عند عامة العلماء . وقال بعض الناس هو جائز . . .

وأما الثاني : فهو أن يقول أتزوجك عشرة أيام ونحو ذلك وأنه فاسد عند أصحابنا الثلاثة .

وقال زفر النكاح جائز وهو مؤيد والشرط باطل .

وروى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة أنه قال اذا ذكرنا من المدة مقدار ما يعيشان الى تلك المدة فالنكاح باطل . وان ذكرنا من المدة مقدار ما لا يعيشان الى تلك المدة في الغالب يجوز النكاح كأنهما ذكرنا الأبد أ هـ ٢٧٢ - ٢٧٣ / ٢ .

وفي الاختيار : ونكاح المتعة والنكاح المؤقت باطل . أما المتعة فلقوله تعالى : = (فمن ابتغى وراء ذلك فأولئك هم العادون) =

المؤمنون / ٢ . وهذه ليست مملوكة ولا زوجة . أما المملوكة فظاهر .
وأما الزوجة فلعدم أحكام الزوجية من الارث وانقطاع الحمل بغير طلاق ولا مانع . وقد صح عن علي رضي الله عنه " أن النبي عليه الصلاة والسلام حرم يوم خيبر متعة النساء ولعموم الحر الأهلية " وما روى في إباحتها ثبت نسخه باجماع الصحابة . وصح أن ابن عباس رجح الى قولهم . وأما النكاح المؤقت فلأنه أتى بمعنى المتعة ==

٣٨٦ - مسألة : وإذا تزوج الرجل امرأة شهرا أو سنة أو مائة سنة فإن

في قول علمائنا الثلاثة النكاح باطل . وفي قول زفر النكاح جائز

والتوقيت باطل . وفي قول الحسن بن زياد إذا كانت المدة

طويلة مقدار ما يعلم أنهما لا يعيشان إلى تلك المدة جاز النكاح

وان كان ربما يعيشان إلى تلك المدة فالنكاح باطل . (١)

== والعبرة للمعاني . وسواء طالت المدة أو قصرت . لأن التأقيت هو

الباطل وهو المقلب لجهة المتعة . وصورة نكاح المتعة أن يقول

الرجل لامرأة : متعني نفسك هكذا من الدراهم مدة كذا . فتقول له :

متعتك نفسي . أو يقول : أمتع بك . ولا بد من لفظ التمتع فيه .

وأما المؤقت فإن يتزوجها بشهادة شاهدين مدة معلومة .

وقال زفر : النكاح المؤقت صحيح ويبطل التأقيت . لأن النكاح لا يبطل

بالشرط الفاسد . وجوابه ما مرأه ٣/٨٩ ، جوهرة ١/٨٦ ، لباب

٢٠ - ٣/٢١ ، تبیین ١١٥ - ٢/١١٦ ، بحرہ ١٥ - ٣/١١٦ ،

رمز ١/١١٨ ، أبو السعود ٢/٢٤ ، غناية وفتح ٢٤٦ - ٣/٢٤٧ ،

بنایة ٩٨ - ٤/١٠٢ ، قهستانى ١/٢٧٦ ، مجمع ودر منتقى

١/٣٣١ ، در مختار ٢/٤٠٣ ، درر ٣٣٣ - ١/٣٣٤ .

قوله " عن علي رضي الله عنه الخ " رواه مسلم ولغظه : عن علي بن

أبي طالب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن متعة النساء

يوم خيبر وعن أكل لحوم الحمر الانسية " كتاب النكاح باب نكاح المتعة

وبيان أنه أبيع ثم نسخ ثم أبيع ثم نسخ واستقر تعريمه إلى يوم القيامة

٩/١٨٩ . الترمذى فى النكاح باب ما جاء فى تحريم نكاح المتعة

رقم ١١٢١ . وقال حديث علي حديث حسن صحيح .

وعن الربيع بن سيرة الجهنى عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم

نهى عن المتعة وقال ألا إنها حرام من يومكم هذا إلى يوم القيامة

ومن كان أعطى شيئا فلا يأخذه " رواه مسلم فى نفس الباب السابق ١٠/٨٩ .

(١) قال السرخسى : وان قال تزوجتك شهرا فقالت : زوجت نفسي منك

فهذا متعة وليس بنكاح عندنا . ==

وقال زفر رحمه الله تعالى هو نكاح صحيح لأن التوقيت شرط فاسد
فان النكاح لا يحتمل التوقيت والشرط الاسد لا يبطل النكاح بسل
يصح النكاح ويبطل الشرط كاشتراط الخمر وغيرها توضيحه أنه لو شرط
أن يطلقها بعد شهر صح النكاح ويبطل الشرط فكذا اذا تزوجها
شهرًا . وحجتنا في ذلك ما روى عن عمر رضى الله تعالى عنه أنه قال :
لا أوتى برجل تزوج امرأة الى أجل الا رجعت ولو أدركته ميتا لرجعت
قبره .

والمعنى فيه أن النكاح لا يحتمل التوقيت انما التوقيت في المتعة
فاذا وقتا فقد وجد منهما التنصيص على المتعة فلا ينعقد به النكاح
وان ذكر لفظ النكاح وهذا لأنه لا يخلو اما أن ينعقد العقد مؤدا
أو في مدة الأول باطل فانهما لم يعقد العقد فيما وراء المدة
الذكورة ولا يجوز الحكم بالنعقاد الحكم في زمان لم يعقد فيه العقد ألا ترى
أنهما لو أضافا النكاح الى ما بعد شهر لم ينعقد في الحال لأنهما
لم يعقداه في الحال فكذلك هنا ولا يجوز أن ينعقد في المدة لأن
النكاح لا يحتمل ذلك وهذا يبين أن التوقيت ليس بمنزلة الشرط ،
ولكن ينعقد بالتوقيت أصل العقد في الزمان الذي لم يعقداه فيه
وهذا بخلاف ما اذا شرط أن يطلقها بعد شهر لأن الطلاق قاطع
للنكاح فاشتراط القاطع بعد شهر لينقطع به دليل على أنهما عقدا
العقد مؤدا ، ألا ترى أنه لو صح الشرط هناك لا يبطل النكاح
بعد مضي شهر وهنا لو صح التوقيت لم يكن بينهما عقد بعد مضي
الوقت كما في الاجارة . وقال الحسن بن زياد رحمه الله تعالى ان
ذكرنا من الوقت ما يعلم أنهما لا يعمشان أكثر من ذلك كمائة سنة أو
أكثر يكون النكاح صحيحا لأن في هذا تأكيد معنى التأبيد فان النكاح
يعقد للعمر بخلاف ما اذا ذكرنا مدة قد يعمشان أكثر من تلك المدة
وعندنا الكل سواء لأن التأبيد من شرط النكاح فالتوقيت يبطله طالبت
المدة أو قصرت . أ هـ . المبسوط ٥٣ / ٥ .

باب المهور (١)

(١) قال في مختار الصحاح : المهر الصداق وقد مهر المرأة من باب قطع وأمهرها أيضا ٦٣٨ . المصباح ٢/٥٨٢ . المفرب ٢/٤٧٦ .

قال أبو السعود : وهو اسم لما تستحقه المرأة بعقد النكاح أو الوطء بشبهة . ويقال له الصداق والنحلة والأجر والفريضة والصدقة والحباء . وجاء في السنة تسميته بالعليقة والعقر . وقد سماه الله تعالى بالابتغاء . وقد جمع بعضهم أسماءه إلا الصدقة في قوله :

صداق ومهر نحلة وفريضة حباء وأجر ثم عقر علائق وفتح صاد الصداق أفصح من كسرهما عند ثعلب وعند الفسراء والأخفش الكسر أفصح نهر . قوله " صبح النكاح بلا ذكره " لأن النكاح عقد انضمام وازدواج فيتم بالزوجين . ثم المهر واجب شرعا ابانة لشرف المحل فلا يحتاج الى ذكره لصحة النكاح وكذا اذا تزوجها بشرط أن لا مهر لها لما بينا حموى عن ابن الكمال أ هـ . فتح الله المعين ٤٦ - ٢/٤٧ - ط على الدر ٢/٤٨ - رد المحتار ٢/٤٥٢ - تبين ٢/١٣٦ - بحر ٣/١٥٢ - رمز ١/١٢٣ .

عناية وفتح ٣١٦ - ٣/٣١٧ - بناية ١٨٠ - ٤/١٨١ - مجمع ودر مستقى ١/٣٤٥ - در ١/٣٤١ .

قوله " وقد جمع بعضهم أسماءه إلا الصدقة " وفي ط على الدر : وقد جمعها بعضهم ماعدا الصدقة والمطية ٢/٤٨ - رد المحتار ٢/٤٥٢ وبهذا يكون للمهر عشرة أسماء .

قوله " وجاء في السنة تسميته بالعليقة والعقر " عن ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أنكحوا الأيامي ثلاثا قبل ما العلائق بينهم يا رسول الله ؟ قال : ما تراضي عليه الأهلون . ولو قضيب من أراك " رواه الدارقطني في النكاح باب المهر ٣/٢٤ . وقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه : لها عقر نسائها . قوله " وقد سماه الله تعالى بالابتغاء " أي قوله تعالى = (وأحل لكم ما وراء ذلك أن تبتغوا بأموالكم محصنين غير مسافحين النساء / ٢٤) .

٣٨٧ - مسألة : اذا تزوج الرجل امرأة ولم يسم لها مهرا فان دخل بها أو مات عنها فلها التسمية بالاتفاق . وأن طلقها قبل أن يدخل بها فان في قول أبي يوسف الأول لها نصف ذلك ذكر في كتاب الطلاق . وفي قوله الآخر وهو قول أبي حنيفة ومحمد لها المتعة . (١)

٣٨٨ - مسألة : وان اختلف الزوج والمرأة فقال الزوج تزوجتك على ألف درهم . وقالت المرأة تزوجتنى على ألفين فان في قول أبي حنيفة ومحمد ان كان مهر مثلها ما قالت المرأة أو أكثر فالقول قولها مع يمينها . وان كان مهر مثلها مثل ما قال الزوج أو أقل . فالقول قول الزوج مع يمينه . وان كان مهر مثلها ألف وخمسمائة فالقول قول المرأة الى ألف وخمسمائة والقول قول الزوج فيما زاد على ذلك . وأما في قول أبي يوسف القول قول الزوج الا أن يأتي بشيء مستنكر جدا . قال بعضهم المستنكر الذي يدعى دون العشرة . وقال بعضهم المستنكر الذي يدعى مهرا . (٢)

(١) المبسوط ٦٢ - ٥/٦٥ .

(٢) “ ٦٥ - ٥/٦٦ .

٣٨٩ - مسألة : واذا تزوج الرجل امرأة على خادم فان لها خادماً
وسط قيمته أربعون دينارا . ولو تزوجها على وصيف أبيض
فلها خمسون دينارا وهو قول أبي حنيفة . وقالنا إنما ينظر
الى قدر الغلاء والرخص . وليس في الحاصل اختلاف . (١)

٣٩٠ - مسألة : واذا تزوج الرجل امرأة على خادم ودفع اليها
فازدادت في بدنها ثم طلقها قبل أن يدخل بها فللزوجة
عليها نصف القيمة . ولا سبيل للزوج على الخادم . وهذا
قول أبي حنيفة وأبي يوسف . وقال محمد الجارية بينهما
نصفان وهو قول زفر . (٢)

(١) المبسوط ٦٧ - ٥/٦٩ .

قوله " وصيف أبيض " الوصف الخادم فلما كان أو جارية والجمع
الوصفاً . وربما قيل للجارية وصيفة والجمع وصائف . أه مختار
الصاح ٧٢٤ - المصباح ٢/٦٦١ - المفرد ٢/٤٨٦ .

(٢) قال السرخسي : فأما اذا كانت الزيادة متصلة كالسمن والجمال
وانجلاء البياض فطلقها قبل أن يدخل بها عند أبي حنيفة
وأبي يوسف رحمهما الله تعالى هذا والزيادة المنفصلة سواء وللزوج
عليها نصف قيمة الصداق يوم قبضت ، وعند محمد وزفر رحمهما الله
تعالى يتنصف الأصل بزيادته وحجتهما في ذلك أن النكاح عقد
معاوضة ، والزيادة المتصلة لا عبرة بها في عقود المعاوضات ، كما
في البيع لو اشترى جارية بعبد وقبض الجارية فزادت زيادة متصلة
ثم هلك العبد قبل التسليم أو رده المشتري بعيب ، يسترد الجارية
بزيادتها ، بخلاف ما لو كانت الزيادة منفصلة ، وهذا لأن الزيادة
المتصلة بمنزلة زيادة الشعر ، ألا ترى أنها لو حدثت قبل القبض
لا ينقسم الثمن باعتبارها كزيادة الشعر ، فكذلك في الصداق
وهذا بخلاف الموهوبة ، فان الزيادة المتصلة فيها تمنع الرجوع

٣٩١ - مسألة : وإذا تزوج امرأة على جارية ودفع اليها ثم طلقها قبل أن يدخل بها فاعتقتها المرأة جاز عتقها في الكل ان كان القاضي لم يقض بها للزوج وعليها نصف القيمة . وان اعتقها الزوج فعنتقه باطل . وهذا قول علمائنا الثلاثة . وفي قول زفر أيهما أعتق جاز عتقه في النصف . وصار الحكم قبل القضاء كالحكم بعد القضاء به . (١)

== لأن الهبة ليست بعقد ضمان ، فالقبض يحكمه لما لم يوجب ضمان العين على الموهوب له لم يبق للواهب حق في العين حتى تسرى الى الزيادة ، وإذا تعذر الرجوع في الزيادة ، تعذر في الأصل ، لأن الأصل لا ينفصل عن الزيادة ، فأما تبعضها الصداق قبض ضمان وثبوت الضمان لحق الزوج فيه يتبين بقاء حق الزوج في الأصل فيسرى الى الزيادة كما في البيع . وأبو حنيفة وأبو يوسف رحمهما الله تعالى قالوا هذه الزيادة حدثت من ملك صحيح تام لها ، فيكون سالما لها بكل حال كالزيادة المنفصلة ، وإذا تعذر تنصف الزيادة تعذر تنصف الأصل ، لما قال محمد رحمه الله تعالى والدليل عليه أن الصداق في حكم المصلة من وجه ، لأنها تملكه لا عوضا عن مال يستحق عليها ، والزيادة المتصلة في الصلوات تمنع رد الأصل كالموهوب ، وتأثير الزيادة المتصلة في الصلوات أكثر من تأثير الزيادة المنفصلة ، حتى أن الزيادة المنفصلة في الهبة لا تمنع الرجوع والمتصلة تمنع . أه المسوط ٧٣ - ٧٤ / ٥ .

(١) قال السرخسي : وان كانت المرأة قبضت الصداق وهو جارية ثم طلقها قبل أن يدخل بها ثم أعتقها الزوج لم ينفذ عتقه في شئ منها ، وعند زفر رحمه الله تعالى ينفذ عتقه في نصفها ، لأن من أصله أن حكم التنصيف يثبت بنفس الطلاق ، ويعود نصفها الى ملك الزوج كما لو كان قبل القبض ، فينفذ عتقه في نصيبه ، ولكنا نقول سبب ملكها في النصف يفسد بالطلاق ، حتى يستحق عليها

٣٩٢ - مسألة : وإذا تزوج الرجل امرأة على خادم ولم يدفع اليها حتى وهبت لها هبة أو اكتسب الخادم كسبها ثم طلقها قبل أن يدخل بها فإن في قول أبي حنيفة الخادم بينهما نصفان والكسب والهبة للمرأة . وفي قول صاحبيه الكسب والهبة بينهما نصفان ، ولو كانت الخادم في يد المرأة فاكسب كسبها فالكسب لها والخادم بينهما نصفان بالاتفاق . (١)

رد النصف ، ولكن لا يبطل ملكها في شيء إلا بالرد بقضاء أو رضا ، لأن فساد السبب في الابتداء لا يمنع ثبوت الملك بالقبض ، فلأن لا يمنع بقاء الملك أولى ، فإذا لم يعد شيء من العين إلى الزوج لا ينفذ عتقه . قال : ولو قضى القاضي له بنصفها بعد ذلك لا ينفذ ذلك العتق السابق ، لأنه سبق ملكه بمنزلة المشتراة شراء فاسدا ، وقد قبضها المشتري وأعتقها البائع ، ثم ردت عليه لم ينفذ العتق وإن كان أعتقها بعدما قضى له القاضي بنصفها ، وأوردت المرأة عليه النصف بالتراضي نفذ عتقه ، فيكون حكمه كحكم جارية بين رجلين أعتقها أحدهما . ولو كانت هي التي أعتقت الجارية بعد الطلاق نفذ عتقها في الكل ، وكذلك إن باعت أو وهبت ، لأن الملك في الكل باق لها قبل قضاء القاضي ، وإذا نفذ تصرفها فقد تعذر عليها رد النصف بعد تقرير السبب الموجب له ، فتضمن نصف قيمتها للزوج يوم قبضت ، ولو وطئت الجارية بالشبهة حتى غرم الواطئ عقرها فحكم العقر كحكم الزيادة المنفصلة المتولدة من الأصل ، وكحكم الأرض لأنه بدل جزء من عينها ، فإن المستوفى بالوطء في حكم العين دون النفعة . أه المسوط ٧٧ - ٥/٧٨ .

(١) المسوط ٧١ - ٥/٧٢ .

٣٩٣ - مسألة : وإذا تزوج الرجل امرأة على دار فلا شفعة للشفيع في قول علمائنا . وقال الشافعي للشفيع الشفعة . (١) وان تزوجها على دار على أن ترد على الزوج مالا فان في قول أبي حنيفة لا شفعة للشفيع . وفي قول صاحبيه للشفيع الشفعة بحصة المال من الدار ولا شفعة في حصة النكاح . (٢)

(١) قال السرخسي : ولو تزوجها على شقص من دار لم تجب فيه الشفعة عندنا وعند ابن أبي ليلى والشافعي رحمهما الله تعالى تجب لأن النصف ملك بعقد معاوضة فكان كالمملوك بالشراء فتجب فيه الشفعة بقيمة العوض والم عوض هو البضع وقيمته مهر المثل وهو كمن اشترى دارا بعبد يأخذها الشفيع بقيمة العبد وعندنا وجوب الشفعة يختص بمعاوضة مال بمال بمثل البضع ليس بمال مطلق فكان المملوك صداقا بمنزلة الموهوب فلا تجب فيها الشفعة وهذا لأن الشفيع انما يملك بمثل السبب الذي به تملك المشتري فان الشرع قد م الشفيع على المشتري في اثبات حق الأخذ له بذلك السبب لا في انشاء سبب آخر ولهذا لا تجب الشفعة في الموهوب لأنه لو أخذه أخذه بعوض فكان سببا آخر غير السبب الذي تملك به الممتلك فكذلك هنا المرأة انما ملكت الدار بالنكاح صداقا فلو أخذها الشفيع كان شراء فكان سببا آخر بخلاف ما اذا اشتراها بعبد فان الشفيع يأخذها بمثل ذلك السبب لأن الشراء بقيمة العبد بمنزلة الشراء بعين العبد في أنه شراء مطلق .

(٢) قال وإذا تزوجها على دار على أن ترد المرأة عليه ألف درهم لم يجب للشفيع الشفعة في شيء من الدار في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما تقسم الدار على الألف وعلى مهر مثلها فيما يخص الألف تجب الشفعة فيه للشفيع لأن العقد فيما يخص الألف شراء وفيما يخص البضع نكاح . ألا ترى أنه يثبت فيه حكم الشراء من الرد بالمعيب اليسير والفاحش وغيره من أحكام البيع .

٣٩٤ - مسألة : وإذا تزوج الرجل امرأة على ثلاثة أثواب هروية ثم جاء

بقيمتها أجبرت على قبولها . وقال زفر يجبر الزوج على دفع الثوب .

وقال أبو يوسف ان بين الأجل والصفة كما بين في السلم يجبر على

دفع الثياب وان لم يمين الأجل تجبر المرأة على أخذ القيسة .

وأما في كتاب النكاح أجاب على ما ذكرت انها تجبر على أخذ القيمة

ولم يفصل بين اثبات الأجل وغيره . (١)

==

وكذلك حكم الصرف يثبت فيه لو تزوجها على مائة دينار على أن ترد

عليه ألف درهم يجب التقاوض في حصة الصرف ويجوز أن تستحق

الشفعة في بعض ما تتناوله الصفقة دون البعض كما لو اشترى دارا

وهدا صفقة واحدة فانه تجب الشفعة في الدار دون العبد .

ولأبي حنيفة رحمه الله تعالى أن البيع هنا تبع للنكاح لأن البيع

لم يكن مقصودا بهذه الصفقة وانما كان المقصود النكاح . ألا ترى

أنه يتوقف حصة البيع على قبول المرأة اذا حصل العقد من فضولي

والشراء مقصودا لا يتوقف وكذلك ينمقد بلفظة الرد ولا يحتاج

فيه الى القبول حتى اذا قال زوجيني نفسك على هذه الدار على

أن تردى على ألفا فقالت فعلت يتم بدون قبول الزوج وأنها لو

قبلت حصة النكاح دون البيع صح ولو قبلت حصة البيع دون النكاح

لم يصح واذا ثبت أن الشراء تبع للنكاح فنقول اذا لم تجب الشفعة

في ذلك البناء وهذا لأن المقصود بالأخذ بالشفعة دفع ضرر

الجار الحادث ولا يحصل هذا المقصود اذا لم تجب الشفعة فيما

هو الأصل بخلاف الرد بالعيب فانه يثبت باعتبار البيع لأن العيب

في الأصل فوات وصف هو تبع وكذلك حكم الصرف يثبت فيما هو تبع

كالصفائح من الذهب في الدار المشتراة بالفضة يثبت فيها حكم

الصرف أهـ . المبسوط ٧٨ = ٥/٧٩ .

(١) قال السرخسي : ولو تزوجها على ثوب هروى بغير عينه ولم يمين

الصفة فان أتاها بالثوب أجبرت على القبول وان أتاها بالقيسة ==

٣٩٥ - مسألة : وإذا تزوج الرجل امرأة على دراهم أو على شيء لا يبلغ عشرة دراهم فإنه يكمل لها عشرة دراهم . وقال زفر لها مهر مثلها . وقال الشافعي لها ما سمي وإن كان قليلا . (١)

==== أجبرت أيضا بمنزلة العبد المطلق ، لأن الثوب الذي هو غير موصوف لا تثبت عينه في الذمة ثبوتا صحيحا ، وإنما صحت هذه التسمية باعتبار المالية والثوب في ذلك وقيمه سواء وإن بين صفة هذا الثوب فعلى قول زفر رحمه الله تعالى تجبر على قبول القيمة إذا أتاها بها وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى أن ذكر الأجل مع ذلك لم تجبر على قبول القيمة وإن لم يذكر الأجل أجبرت عليه لأن الثياب لا تثبت في الذمة ثبوتا صحيحا إلا مؤجلا ألا ترى أنه لا يجوز استقراضها ويجوز السلم فيها لأن القرض لا يكون إلا حالا والسلم لا يكون إلا مؤجلا فعند ذكر الأجل يثبت الثوب دينا ثبوتا صحيحا فلا تجبر على قبول القيمة وعند عدم ذكر الأجل لا يثبت ثبوتا صحيحا . وزفر رحمه الله تعالى يقول الثوب يثبت في الذمة موصوفا ثبوتا صحيحا لأن بالمبالغة في ذكر وصفه يلتحق بذوات الأمثال ولهذا يجوز السلم فيه واشتراط الأجل هناك من حكم السلم لا من حكم ثبوت الثياب دينا في الذمة فيستوى في هذا أن ذكر الأجل أو لم يذكر . ولكنا نقول لو باع عبدا بثياب موصوفة في الذمة لا يجوز إلا مؤجلا وإن لم يكن العقد سلما فعرفنا أن الثياب لا تثبت دينا ثبوتا صحيحا إلا مؤجلا . أهـ المسوط ٥/٨٠ .

(١) المسوط ٨٠ - ٥/٨١ ، روضة الطالبين ٧/٢٤٩ ، المجموع

٣٩٦ - مسألة : وإذا تزوج الرجل امرأة على عهد بعينه فتبين أن العبد حر أو تزوجها على دن من خل فاذا هو خمر فان في قول أبي حنيفة لها مهر مثلها في الوجهين جميعا . وقال أبو يوسف لها في الحر قيمته أن لو كان عبدا . وفي الخمر مثل ذلك الدن من الخل . وفي قول محمد لها مهر مثلها في الحر كما قال أبو حنيفة . وفي الخمر كما قال أبو يوسف . وذكر إبراهيم بن رستم عن محمد في رجل تزوج امرأة على هذه الشاة الميتة فاذا هي مذبوحة فلها تلك الشاة . وإذا تزوجها على هذا الخمر بعينه فاذا هو خل أو طلاء . فلها مهر مثلها . وروى أبو يوسف عن أبي حنيفة أن لها في الوجهين جميعا ذلك الشيء الذي أشار اليه وهو قول أبي يوسف وروى عن أبي حنيفة رواية أخرى أن لها مهر مثلها في الوجهين جميعا . (١)

(١) قال الشرحسي : ولو تزوجها على عهد بعينه فوجدته حرا فلها مهر مثلها في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وهو قسول أبي يوسف رحمه الله تعالى الأول . وفي قوله الآخر قيمة ذلك الشخص أن لو كان عبدا ، وكذلك لو تزوجها على هذه الشاة المذبوحة فاذا هي ميتة أو تزوجها على هذا الدن من الخل فاذا هو خمر فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لها مهر مثلها وعند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى لها مثل ذلك الدن من خل وسط أبو يوسف رحمه الله تعالى يقول سمى لها في العقد مالا وهو العبد والذكية والخل فصحت التسمية ثم تعذر تسليم المسمى بما ظهر فتجب القيمة فيما ليس من ذوات الأمثال والمثل فيما هو من ذوات الأمثال كما لو تعذر تسليم المسمى بالهلاك في يد الزوج وهذا لأنه حين ظهر حرا فقد استحق نفسه فيجعل كاستعقاق الخيراء .

.....

== ولو تزوجها على عهد فاستحق كان لها قيمته فكذلك إذا استحق نفسه بالحرية . وأبو حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى قالوا الأصل أن الإشارة والتسمية إذا اجتمعتا فإن كان الشار إليه من جنس السمي فيتعلق العقد بالشار إليه وإن كان من غير جنس السمي فيتعلق العقد بالسمي ألا ترى أنه لو اشترى فضا على أنه ياقوت فإذا هو زجاج كان البيع باطلا لأن الشار إليه من غير جنس السمي فيتعلق العقد بالسمي والسمي معدوم وبيع المعدوم باطل . ولو اشترى فضا على أنه ياقوت أحمر فإذا هو ياقوت أصفر جاز البيع لأن الشار إليه من جنس السمي فيتعلق العقد بالشار إليه لأن الإشارة أبلغ في التعريف لأنها تقطع الشبهة من كل وجه . . . وعلى هذه الذكوة والميتة فإن الجنس واحد فيتعلق العقد بالشار إليه .

فأما محمد رحمه الله تعالى في الخمر والخل قال هما جنسان مختلفان لأن المقصود منهما يختلف وكذلك الخل قط لا يصير في مثل حال الخمر . والخمر اسم لعين حرام والخل اسم لمطعم حلال فكانا جنسين فيتعلق العقد بالسمي والسمي هو الخل فلهذا كان لها مثل ذلك الدن من الخل .

وأبو حنيفة رحمه الله تعالى يقول الخل والخمر جنس واحد فإن الأصل واحد والهيئة واحدة وهذه أوصاف تميز على العين فلا توجب تبدل الجنس كالصفر والكبر في الآدمي فإن الحلاوة في العصير بمنزلة الحلاوة التي تكون في الصفر ثم الشدة في الخمر بمنزلة الشدة والقوة التي تكون في الشباب . ثم المموضة في الخل بمنزلة حلال الشيخوخة فكما أن يتبدل الأحوال لا يختلف جنس الآدمي فكذلك يتبدل الأحوال في العصير فإذا كان الجنس واحدا تعلق العقد بالشار إليه والشار إليه ليس بمال فلهذا كان لها مثلها . أ هـ .

المبسوط ٨٣ - ٨٤ / ٥ ، الجامع الصغير مع شرحه ١٥٠ .

٣٩٧ - مسألة : وإذا أخذت المرأة رهنا لصدقتها فهلك فهذا على وجهين : أما أن يكون سمي لها مهرا أو لم يسم ثم كل وجه على وجهين : أما أن يهلك الرهن قبل الطلاق أو بعد الطلاق . فأما إذا سمي لها مهرا فإن هلك الرهن قبل الطلاق ثم طلقها قبل الدخول فعليها أن ترد نصف المهر في قولهم جميعا . ولو طلقها قبل أن يدخل بها ثم هلك الرهن فإن في قول علمائنا الثلاثة لاشي* على المرأة استحسانا . وفي قول زفر على المرأة أن تغرم نصف الصداق . ولو أنه لم يسم لها مهرا فإن هلك الرهن ثم طلقها قبل أن يدخل بها فإنها تغرم مهر مثلها إلا مقدما المتعة بالاتفاق وهو قول الشافعي . وأما إذا طلقها ثم هلك الرهن فإن في قول زفر عليها أن تغرم جميع الصداق إلا مقدار متعتها وهو القياس الصحيح . وفي قول أبي يوسف الأول وهو قول محمد يهلك بالمتعة . ولا شي* على الزوج ولا على المرأة . وفي قول أبي يوسف الآخر يهلك على الأمانة ولها على الزوج المتعة . (١)

(١) المبسوط ٨٤ - ٨٦/٥ ، المجموع ٢٥٠ - ٢٥١ - ٢٦٦ - ٢٦٧/١٥ .

٣٩٨ - مسألة : وإذا تزوجها على مهر في السر ثم تزوجها في العلانية

بأكثر من ذلك وأراد بالزيادة السمعة فإن أشهدا بأنهما أرادا به

السمعة فلها مهر السر في قولهم جميعا الا في قول ابن أبي

ليلي فإن لها من العلانية . ولو لم يشهدا على ذلك فلها مهر

العلانية وهذا قول أبي حنيفة ومحمد . وروى عن أبي يوسف

في غير هذا الموضع أن المهر مهر السر . (١)

(١) قال السرخسي : وإذا تزوجها على مهر في السر وسمع في العلانية

بأكثر منه يؤخذ بالعلانية وهذا على وجهين ان كانا تواضعا فسي

السر على مهر ثم تعاقد في العلانية بأكثر منه فالمهر مهر العلانية

لأن تلك المواضعة ما كانت لازمة وجعل ماعقدا عليه في العلانية

بمنزلة الزيادة في مهرها الا أن يكون أشهد عليها أو على وليها

الذي زوجها منه ان المهر هو الذي في السر والعلانية سمعة

فحينئذ المهر ما سمي لها في السر لأنهما في الاشهاد أظهر

أن مرادهما الهزل بالزيادة على من السر والهزل ببعض المسمى

مانع من الوجوب الا على قول ابن أبي ليلي رحمه الله تعالى فإنه

يقول كما لا يعمل الهزل في جانب المنكحة فكذلك في جانب

الصداق فيكون مهرها من العلانية فأما اذا تعاقد في السر بألف

وأشهدا انهما يجددان العقد بألفين سمعة فالمهر هو الأول لأن

العقد الثاني بعد الأول لغو وبالأشهاد علمنا أنهما قصدا الهزل

بما سمعا فيه وان لم يشهدا في ذلك فالذي أشار اليه في الكتاب

ان المهر هو مهر العلانية ويكون هذا منه زيادة لها في المهر .

قالوا وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فأما عند أبي يوسف

ومحمد رحمهما الله تعالى المهر هو الأول لأن العقد الثاني لغو

فما ذكر فيه من الزيادة أيضا بلغو . وعند أبي حنيفة رحمه الله

تعالى أصل العقد الثاني وان صار لغوا فما ذكر فيه من الزيادة

٣٩٩ - مسألة : وإذا تزوج الرجل امرأة على ألف درهم على أن يطلق امرأة له أخرى ثم لم يطلق تلك المرأة فإن كان مهر مثلها أكثر من ألف درهم فإن المرأة تبلغ تمام مهر مثلها في قول علمائنا الثلاثة . وفي قول زفر ليس لها إلا ما سعى . (١)

== أيضا يكون معتبرا بمنزلة من قال لعبد وهو أكبر سنا منه هذا أبني فإنه لما لغى صريح كلامه عندهما لم يعتق العبد .
وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وإن لغى صريح كلامه في حكم النسب بقي معتبرا في حق العتق . أه المبسوط ٥/٨٧ .
اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى ١٢٦ - ١٢٨ .
(١) قال السرخسي : ولو تزوجها على ألف درهم وعلى أن يطلق فلانة فأبى أن يطلقها فلها كمال مهر مثلها عندنا لأنها انما ربيت بالألف باعتبار منفعة طلاق الضرة فإذا لم يسلم لها ذلك فلها كمال مهر مثلها كما لو تزوجها على ألف وكرامتها أو يهدى إليها هدية .
وعلى قول زفر رحمه الله تعالى إن شرط لها مع الألف ما هو مال كالهدية والكرامة فكذلك الجواب وإن شرط ما ليس بمال كطلاق الضرة فليس لها إلا الألف لأن المال يتقوم بالألف فكذلك يمنع التسليم ولكنا نقول لا نوجب الزيادة باعتبار تقوم ما شرط لها ولكن لا نعدم رضاها بالألف بدون المنفعة المشروطة . أه .
المبسوط ٥/٨٩ .

٤٠٠ - مسألة : وإذا تزوج الرجل المرأة فوجدها مجنونة أو برصاً أو وجد بها جذاما أو وجدها رتقا فليس له أن يردها بعيب ولكن الطلاق بيده . وفي قول الشافعي يردها ويفسخ النكاح . ولو أن المرأة هي التي وجدت بالزوج شيئا من هذه العيوب برضا أو جذاما أو نحو ذلك لا خيار لها في قولهما . وقال محمد لها الخيار وهو قول الشافعي . (١)

٤٠١ - مسألة : وإذا تزوج الرجل امرأة على ألف درهم ان لم يكن له امرأة أو على ألفين ان كانت له امرأة فان وجدت على الشرط الأول فلها ألف درهم . وان وجدت على الشرط الثاني فلها مهر مثلها لا يزداد على ألفين ولا ينقص من ألف وهذا قول أبي حنيفة . وقال الشيطان جميعا جائزان . (٢)

(١) المبسوط ٩٥ - ٥/٩٧ ، روضة الطالبين ١٢٦ - ٧/١٢٧ ، المجموع

١٥٤ - ١٥٥/١٥٥ .

قوله " رتقا " الرتق ضد الفتق ومحركة جمع رتقة وهي الرتبة والرتقة أيضا مصدر قولك : امرأة رتقا بينة الرتق لا يستطاع جماعها ولا خرق لها الا المبال خاصة . أه القاموس ٣/٢٤٣ .

(٢) قال السرخسي : ولو تزوجها على ألف درهم ان لم يكن له امرأة وعلى ألفي درهم ان كانت له امرأة أو على ألف درهم ان لم يخرجها من الكوفة وعلى ألفين أن يخرجها أو قدم شرط الألفين في الفصلين فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى المذكور أولا صحيح في الوجهين والثاني فاسد حتى اذا طلقها قبل الدخول بها فلها نصف المذكور أولا وأن دخل بها فان وفى بالشرط فلها الألف وان لم يوف لها بالشرط فلها مهر مثلها لا يجاوز بها ألفي درهم لأنها رضىت بالألف باعتبار منفعة مشروطة فاذا لم تتل ذلك كان لها مهر مثلها ==

٤٠٢ - مسألة : وإذا تزوجها على ألف درهم أو ألفين فان النكاح جائز

ولها مهر مثلها لا يزداد على ألفين ولا ينقص من ألف . وهذا

قول أبي حنيفة وقال لها ألف درهم . (١)

ولكنها رضيت بالألفين بيقين فلهذا لا يجاوز به ألفين وانما يجوز

الشرط الأول دون الثاني لأن موجب العقد مع بقاءه قد تم بذكر

الشرط الأول واستقر بذلك فذكر الشرط الثاني قصد تغير موجب

العقد مع بقاءه فلا يكون ذلك صحيحا .

وعند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى الشرطان جائزان على

ما اشترطا .

وعند زفر رحمه الله تعالى الشرطان فاسدان فيكون لها مهر مثلها

لا ينقص عن الألف ولا يزداد عن الألفين .

وأصل المسألة في كتاب الاجارات اذا دفع الى خياط ثوبا وقال

أن خطه اليوم فلك درهم وان خطته غدا فلك نصف درهم . أهـ

المبسوط ٥/٩٠ .

(١) قال السرخسي : وإذا تزوجها على ألف درهم أو ألفين فعلى قول

أبي حنيفة رحمه الله تعالى يحكم مهر المثل فان كان مهر مثلها ألفا

أو أقل فلها الألف وان كان ألفين أو أكثر فلها ألفان . وان كان

أكثر من ألف وأقل من ألفين فلها مهر مثلها .

وعند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى لها الألف في الوجوه كلها .

وحجتهم ذلك أن تسمية المال في النكاح منفصل عن العقد بدليل

أنه لا يتوقف العقد على ذكره فكان ذلك بمنزلة التزام المال من غير

عقد فانما يجب القدر المتيقن به كمن أقر لسان بألف أو ألفين .

ولأن النكاح لا يحتمل الفسخ بحد تمامه والتخيير بين الألف والألفين

فيه لا يمنع صحة العقد فكان قياس الطلاق بمال والعقود بمال وهناك

اذا سمي الألف أو الألفين يجب القدر المتيقن به ولا وجه الى الرجوع

الى مهر المثل لأنه موجب نكاح لا تسمية فيه وبالتخيير لا تنعدم التسمية

وأبي حنيفة رحمه الله تعالى يقول النكاح عقد يستحق فيه التسليم والتسلم

فالتخير في السمي فيه بين الأقل والأكثر يمنع صحة التسمية
كالبيع بخلاف الطلاق والعتاق فإنه لا يحتاج فيه إلى التسليم
والتسلم إلا أن في البيع انعدام التسمية يمنع صحة البيع
فكذا جهالة السمي بخلاف النكاح وهذا لأن هذه الجهالة
كجهالة مهر المثل أو أقوى منها فإنه متردد بين أجناس مختلفة
تارة وبين المقادير المختلفة تارة ومثل هذه الجهالة يمنع صحة
التسمية فإذا لم تصح التسمية يصار إلى الموجب الأصلي وهو مهر
المثل وبه فارق الطلاق والعتاق لأنه لا موجب لذلك العقد فسي
الأصل حتى لا يجب شيء عند عدم ذكر البدل فلهذا أوجبنا
الأقل بخلاف الإقرار لأن المال المقر به ليس بم عوض فلو عينا الأقل
لا يكون فيه بخس لحق المقر له وهنا الصداق عوض عما يستحق
عليها وفي تعيين الأقل بخس لحقها والنظر واجب من الجانبين
فحكمنا مهر المثل لهذا . أ هـ . المبسوط ٩٠ - ٥/٩١ .

٤٠٣ - مسألة : وان تزوجها على هذا العبد الأبيض أو على هذا العبد الحبشي فان كان مهر مثلها مثل الحبشي أو أقل فلها الحبشي وان كان مهر مثلها مثل الأبيض أو أكثر فلها الأبيض . وان كان مهر مثلها فيما بين ذلك فلها مهر مثلها . وهذا قول أبي حنيفة وفي قولهما لها الحبشي الا أن يشاء الزوج أن يدفع اليها الأبيض . وان طلقها قبل أن يدخل بها فلها نصف الحبشي بالاتفاق . (١)

(١) قال السرخسي : اذا تزوجها على هذا العبد الحبشي أو على هذا العبد الأبيض فهو على ما بينا من تحكم مهر المثل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ووجوب الأوكس لها عندهما الا أن يعطى الزوج الأفضل فحينئذ يجوز ذلك لأنه تبرع عليها وهذا عندهما بمنزلة ما لو قال على أن أعطيك أيهما شئت ولو صرح بهذا كان له أن يعطيها أيهما شاء ان شرط المشيئة لنفسه وكان لها أن تأخذ أيهما شاءت ان شرط المشيئة لها ولكن أبو حنيفة رحمه الله تعالى يقول باشتراط الخيار لاحدهما تنعدم المنازعة بينهما ويستبد من له الخيار بالتعيين فلهذا صحت التسمية وعند عدم شرط الخيار تتحقق المنازعة وليس الرجوع الى قول أحدهما بأولى من الآخر فكانت التسمية فاسدة كما في البيع اذا باع أحد العبدين لا يجوز ولو سمي لكل واحد منهما ثمنًا وشرط الخيار فيه لأحدهما جاز ولو طلقها قبل الدخول فلها نصف الأوكس . وفي الفصل الأول لها نصف الألف لأن الزيادة على ذلك كانت باعتبار مهر المثل وقد سقط مهر المثل بالطلاق فلهذا كان لها نصف الأقل . أه .

المبسوط ٩١ - ٥/٩٢ .

قوله " ووجوب الأوكس لها " الوكس . النقص وقد وكس الشيء من باب وكس . وفي الحديث " لها مهر مثلها لا وكس ولا شطط " أي لا نقصان ولا زيادة وقد وكست فلانا نقصته من باب وكس . أه مختار الصحاح ٧٣٤ ، الصباح ٢/٦٢٠ . المغرب ٢/٤٩٣ .

٤٠٤ - مسألة : وإذا تزوج العربي الحرية على أن لا مهر لها فلا شيء لها بالاتفاق إلا في قول زفر فان لها مهر مثلها . وإن تزوج الذمي ذمية في دار الاسلام على أن لا مهر لها فلا شيء لها في قول أبي حنيفة . وفي قولهما لها مهر مثلها . (١)

٤٠٥ - مسألة : وإذا تزوج الرجل امرأتين على ألف درهم واحداهما في العدة أولها زوج فان في قول أبي حنيفة الألف كله التي صح نكاحها . وفي قول صاحبيه يقسم الألف على مهر مثلها فيبطل حصّة التي فسد نكاحها فان دخل بالتي فسد نكاحها فان قيا من قول أبي حنيفة لها مهر مثلها بالفا ما بلغ لأنه لم يهتبر التسمية في حقها . وفي قول صاحبيه لها مهر مثلها ولا يجاوز حصتها من الألف . (٢)

(١) قال السرخسي : وإذا تزوج العربي الحرية من غير مهر أو على ميتة ثم أسلمها فلا مهر لها أما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فظاهر كما في الذميين على ما بينا . وعندهما في الذميين إنما يجيب المهر لأن الخطاب بالابتغاء بالمال شائع في دار الاسلام وأهل الذمة ملتزمون لأحكامنا في المعاملات فأما في دار الحرب الخطاب به غير شائع وهم غير ملتزمين لأحكامنا فلهذا لا شيء لها وإذا أسلمها بعد ذلك فالحال حال بقاء النكاح والصدّاق ليس بشرط في حال بقاء النكاح . أهـ المبسوط ٥/٩٢ ، الجامع الصغير مع شرحه ص ١٥٠ .

(٢) المبسوط ٩٢ - ٥/٩٣ .

٤٠٦ - مسألة : اذا تزوج الرجل امرأة على عدها فاذا أحدهما حر
فان في قول أبي حنيفة لها العبد الباقي وليس لها غير ذلك
وفي قول أبي يوسف لها العبد الباقي وقيمة الحر ان لو كان عدا .
وفي قول محمد لها العبد الباقي الا أن يكون مهر مثلها أكثر
فلها الزيادة الى تمام مهر مثلها . وهذا الاختلاف ذكره في
الجامع الصغير . (١)

٤٠٧ - مسألة : واذا تزوج الرجل امرأة على أن يخدمها سنة فان كان
الزوج حرا فلها مهر مثلها في قول أبي حنيفة . وفي قول محمد
لها قيمة خدمته سنة . وان كان الزوج عدا فالمهر خدمته
بالاتفاق . ذكر الاختلاف في الجامع الصغير . (٢)

٤٠٨ - مسألة : واذا اعتق الرجل أمته على أن يتزوجها فلها مهر مثلها
ذكر ذلك في الزيادات . ويقال هو قول أبي حنيفة ومحمد . وروى
عن أبي يوسف أن عتقها صداقها . وليس لها غير ذلك وهو قول
الشافعي . (٣)

(١) الجامع الصغير مع شرحه ١٤٦ .

(٢) " " " ١٤٩ .

(٣) المجموع ٢١٤ - ١٥/٢١٥ .

٤٠٩ - مسألة : وإذا تزوج الرجل امرأة على هذه الأثواب العشرة
فإذا هو احدى عشر فلها من ذلك عشرة يعطيها من ذلك
الزوج ما شاء وفى قول أبى يوسف ومحمد . وفى قول أبى حنيفة
لها أجود العشرة ان كان ذلك مهر مثلها فصار كقوله على أحد
هذين العبدین . ولو وجدها تسعة فلها التسعة وتام مهر
مثلها فى قول محمد . وفى قول أبى حنيفة لها التسعة وليس لها
غير ذلك . (١)

٤١ - مسألة : وإذا تزوجها على ثوب هروى فإذا هو غير هروى فهى
بالخيار فى قول زفر . وقال أبو يوسف لا سبيل لها عليه ولها
ثوب هروى على تلك الصفة . ذكر فى اختلاف زفر . (٢)

(١) لم أجدها .

(٢) قال السرخسى : ان تزوجها على ثوب هروى بعينه فلها ذلك
الثوب ان كان هرويا . وان لم يكن هرويا وعلى قول أبى يوسف
رحمه الله تعالى لها قيمة ثوب هروى وسط وعلى قول زفر رحمه
الله تعالى لها الخيار ان شاءت أخذت الثوب بعينه وان شاءت
طالبت الزوج بقيمة ثوب هروى وسط لأن العقد أضيف إلى
عين ذلك الثوب ولكنها وجدت على خلاف شرطها فلها الخيار
كما لو وجدت معيها ولكننا نقول المشار إليه ليس من جنس السمسى
فيتعلق العقد بالسمسى دون المشار إليه . أهـ .

المبسوط ٥/٢٩ .

٤١١ - مسألة : وإذا تزوجها على عهد ووجد بالعبد عيبا قليلا لا يرد من عيب ما لم يكن كثيرا فاحشا . وفى قول زفر لها أن ترد وأن كان العيب قليلا . (١)

٤١٢ - مسألة : وإذا تزوج الرجل المرأة على ألف درهم إلى سنة فأراد الزوج أن يدخل بها قبل السنة وقبل أن يعطيها مهرها روى عن أبي يوسف أنه قال فى قوله الآخر أنه ليس للزوج أن يبنى بها ما لم ينقد المهر كله قال ولا يشبه هذا البيع . وفى قول أبي يوسف الأول وهو قول أبي حنيفة ومحمد للزوج أن يبنى بها قبل أن يدفع الصداق وليس لها أن تمنع نفسها وإن حل المال . (٢)

(١) المبسوط . ٧٠ - ٥/٧٤ .

(٢) لم أجدها .

باب المنين (١)

٤١٣ - مسألة : العنين اذا أجل سنة فضت السنة واختارت المرأة نفسها فقد روى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة أنه قال لا تقع الفرقة باختيارها ما لم يقل القاضي فرقت بينكما . وروى عن أبي يوسف ومحمد ان الفرقة تقع باختيارها اذا اختارت في المجلس الذي خيرها . (٢)

(١) وهو الذي لا يقدر على اتيان النساء من عن اذا حبس في المنعة وهي حظيرة الابل أو من عن اذا عرض لأنه يمين يميننا وشمسالا ولا يقصده . أ هـ المغرب ٣٢٩ / ٢ - الصباح ٤٣٣ / ٢ - القاموس ٤ / ٢٥١ .

وفي الباب : وهو من لا يصل الى النساء . أو يصل الى الثيب دون الأبكار . أو يصل الى بعض النساء دون بعض . فهو عنين في حق من لا يصل اليها . أ هـ ٣ / ٢٥ .

(٢) قال السرخسي : بلغنا عن عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه .

قال يؤجل المنين سنة فان وصل الى امرأته فهي امرأته . وان لم يصل اليها فرق بينهما وجعلها تطليقة بائنة وجعل لها المهر كاملا وعليها العدة وبهذا أخذ علماؤنا بخلاف ما يقوله بعض الناس أنه لا خيار لمرأة العنين أصلا فان مضت السنة ولم يصل اليها فان ادعى أنه قد وصل اليها سألتها القاضي أبكر هي أم ثيب؟ فان قالت ثيب فالقول قول الزوج لأن الظاهر من حال الفعل انه اذا خلا بأنثى نزى عليها . وفي الدعاوى القول قول من يشهد له الظاهر . وان كانت بكرا أراها القاضي النساء . فان البكارة لا يطلع عليها الرجال . والمرأة الواحدة تكفى لذلك والمثنى أحوط لأن طمأنينة القلب الى قول المثنى أكثر . فان قلن انها بكرا فالقول قولها . ==

.....

== وكذلك ان أقر الزوج أنه لم يصل اليها ويؤجله القاضي سنة فيأمره أن يعالج نفسه في هذه المدة . . . فان مضت السنة وادعى الزوج أنه وصل اليها فهو على ما بينا من البكارة والثبابة . فان أراها النساء فقلن هي بكر خيرها القاضي لأن البكارة لا تنقضي مع الوصول اليها . فاذا خيرها القاضي فاختارت الزوج أو قامت من مجلسها أو أقامها أهوان القاضي . أو قام القاضي قبل أن تختار شيئاً بطل خيارها لأن هذا بمنزلة تخيير الزوج امرأت وذلك يتوقف بالمجلس فهذا مثله والتفريق كان لحقها فاذا رضيت بالاسقاط صريحاً أو دلالة بتأخير الاختيار الى أن قامت أو أقيمت يسقط حقها فلا تطالب بعد ذلك بشيء وان اختارت الفرقة أمر القاضي الزوج أن يطلقها . فان أبى فرق القاضي بينهما وكانت تطليقة بائنة عندنا . أ هـ .

المبسوط ١٠٠/٥ - ١٠٢ ، بدائع ٣٢٥/٢ - ٣٢٦ .

وفى منحة الخالق : وهل يبطل خيارها بالقيام عن المجلس ؟ فذكر الكرخي عن أبي يوسف أنه اذا خيرها الحاكم فأقامت معه أو قامت عن مجلسها قبل أن تختار أو قام الحاكم أو أقامها عن المجلس أهوانه ولم تقل شيئاً فلا خيار لها . وذكر القاضي في شرحه مختصراً الطحاوي أنه لا يقتصر على المجلس في ظاهر الرواية أ هـ ١٣٦/٤ . رد المحتار ٨٢١/٢ .

والفتوى على أن خيارها يتوقف على المجلس . أي بأن خيرت فليس مجلسها . فلو قامت أو أقيمت أو قام القاضي وأعرضت عن الطلب بطل حقها .

قال في مجمع الأنهر : ومتى اختارت بطل خيارها لأنها رضيت به . أطلقه فحمل الاختيار حقيقة أو عكساً كما اذا قامت من مجلسها أو أقامها أهوان القاضي أو قام قبل أن تختار شيئاً . وعليه الفتوى كما في البحر . أ هـ ٤٦٣/١ ، البحر ١٣٦/٤ ، رد المحتار ٨٢١/٢ .

٤١٤ - مسألة : وإذا تزوج الرجل امرأة وهو محبوب (١) فخلا بها ثم طلقها فلها المهر كاملا وعليها المدة في قول أبي حنيفة وزفر . وفي قولهما نصف الصداق وعليها المدة . فان جاءت بولد بعد ما فرق بينهما الى سنتين ثبت النسب ولها المهر كاملا في قولهم جميعا . ولو كان زوج الأمة عينا فان أبا حنيفة وزفر قالوا الخيار الى المولى . وقال أبو يوسف الخيار الى الأمة ذكره أبو بكر الخفاف . (٢)

(١) الجب : القطع ومنه المحبوب الخصى الذى استعمل ذكره وخصياه . وقد جب جبا . ومنه قوله الجب والعنت في الزوج . أهد المغرب ١ / ٢٤ - الصباح ١ / ٨٩ .

(٢) قال السرخسى : ولو وجدته مجبها خيرها القاضى في الحال لأن التأجيل في العنين لرجاء الوصول اليها وذلك في المحبوب لا يوجد فالمقطوع من الآلة لا ينبت فلهذا فرق بينهما في الحال وان كان قد خلا بها فلها المهر كاملا في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولها نصف المهر في قولهما لأن التيقن بعد الوصول اليها موجود هنا وهذر الجب في الزوج أبين من هذر للمرضى فاذا كان مرضه يمنع صحة الخلوة فكونه مجبها أولى بخلاف العنين فان ذلك باطن لا يوقف على حقيقته وهذا ظاهر يشاهد فيجب اعتباره ففى الحكم . وأبو حنيفة رحمه الله تعالى يقول هي أتت بالتسليم المستحق عليها بالعقد وحققها في البذل يتقرر بذلك وهذا لأن العقد ما انعقد لاستحقاق المجامعة به فانه لا كون له وانما انعقد لما وراء ذلك وقد أتت به فيقرر حققها ثم يجب عليها المدة أما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يشكل لأنه قد تقرر جميع المهر وأما عندهما تجب المدة استحسانا وأشار في كتاب الطلاق الا أنه لا تجب المدة عندهما وانما اختلف الجواب لاختلاف الموضوع فعليه قال لا تجب

== العدد أراد في محبوب قد جف ماؤه فيكون هذا بمنزلة الصبي لا تعتبر خلوته في ايجاب المدة وميث قال تجب المدة أراد في محبوب له ماء يسحق فينزل فتجب المدة احتياطا وان لم يكن دخل بها أو خلا بها فلها نصف المهر ولا مدة عليها .
ثم بعد ما فرق القاضي بينهما في الموضع الذي وبهت عليها المدة اذا جاءت بولد الى سنتين يثبت النسب منه ولا تبطل تلك الفرقة لأن ثبوت النسب باعتبار الانزال بالسحق وذلك غير مهطل حقا بخلاف العنين اذا فرق القاضي بينهما وهو يدعى الوصول اليها ثم جاءت بولد لأقل من سنتين يثبت للنسب ويبطل التفريق . . .

وذكر في اختلاف زفر ويعقوب اذا زوج أمته فوجدته عينا أن الخصومة في ذلك الى المولى في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وهو رواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى لأن المهر واجب له فهو محتاج الى أن يؤكد حقه ولأن للنسل يكون ملكا له ويكونه عينا يفوت ذلك . وعلى قول زفر رحمه الله تعالى الخيار لها لأن المقصود بالوطء قضاء الشهوة وذلك يحصل لها دون المولى فكان حقيق المرافعة اليها . أ هـ . المسود ١٠٣ - ٥ / ١٠٥ .

٤١٥ - مسألة : ولو أن رجلا تزوج امرأة فأصدقها د فمة فأذهب عذرتها
ثم طلقها قبل الدخول بها فان في قول أبي حنيفة وهو قول
أبي يوسف في رواية الحسن بن زياد لها نصف المهر . وفي قول
محمد وزفر وهو قول أبي يوسف الذي روى عنه محمد لها جميع
الصداق . (١)

(١) قال في الدر : ويتأكد - أي المهر - عند وطء أو خلوة صحت من
الزوج أو موت أحدهما أو تزوج ثانيا في العدة أو إزالة بكارتها
بنحو حجر بخلاف إزالتها بدفعة فانه يجب النصف بطلاق قبل
وطء . ولو ادفع من أجنبي فعلى الأجنبي أيضا نصف مهر مثلها
ان طلقت قبل الدخول والا فكله مهر بعثا . أ هـ ٤٥٤ - ٢ / ٤٥٥ .
وفي مجمع الأنهر : ولزم نصفه أن يسمى بالطلاق قبل الدخول
وقبل الخلوة الصحيحة لقوله تعالى = (وان طلقتموهن من قبل
أن تصوهن) = الآية ٢٣٢ / البقرة . وهذا الحكم غير مخصوص
بالطلاق بل يعم الفرقة من قبل الزوج بسبب محظور كالردة والابا
عن الاسلام وتقبيح ابنتها بشهوة . . .
وفي الكافي قال محمد لو أن ذهب عذرتها د فما ثم طلقها قبل
الدخول بها والخلوة يكمل المهر لأنه يعمل عمل الوطء فيتأكد به
المهر . وعندهما يتنصف بالنصف لأنه طلاق قبل الدخول .
ولو دفعها أجنبي فزالت عذرتها ودلقت قبل الدخول والخلوة وجب
نصف المسمى على الزوج وعلى الأجنبي نصف صداق مثلها كما في
البحر . أ هـ ٣٤٦ / ١ . البحر ١٥٣ - ٣ / ١٥٤ .
وفي منحة الخالق بعد قوله " وينبغي أن يزداد خامس . الخ " فيه
أن الظاهر ان وجوب كمال المهر هنا بسبب الخلوة فان المتبادر انه
اختلف بها فأزال بكارتها بأصممه أو حجر . وان إزالتها بالدفعة
في غير الخلوة فلذا وجب في الأول التمام وفي الثاني النصف والا
بأن كان كل منهما في الخلوة أو بدونها فما وجه الفرق بينهما تأمل .

== ثم رأيت في جنايات الخانية ما يشير الى ما قلته فانه ذكر انه
لود فع امرأته قبل الدخول بها فذهبت عذرتها ثم طلقها قبل
الدخول عليه نصف المهر في قول أبي حنيفة وكله في قول محمد
وزفر واختلفت الرواية عن أبي يوسف . أه .
ومثله في الفتح من هذا الباب فقوله لود فع امرأته قبل الدخول
يشير الى أن مسألة ازالتها بالحجر بعد الدخول .
وفي جنايات الفتاوى الهندية عن المحيط ولود فع امرأته ولم يدخل
بها فذهبت عذرتها ثم طلقها فعليه نصف المهر ولود فع امرأة
الغير وذهبت عذرتها ثم تزوجها ودخل وجب لها مهران . أه
أي مهر بالدفع ومهر بالنكاح والدخول يدل كلامه ان الزوج اذا
ازال بكاره زوجته بغير الوطء لا يلزمه شيء وانما يلزمه هنا نصف
المهر بالطلاق قبل الدخول وهو يعلم ان ازالتها بالحجر أو الأصعب
كذلك وانما يلزمه كل المهر لأنه في المادة لا يكون الا في الخلوة
حتى لو ضربها بحجر في غير الخلوة فأزال بكارتها وطلقها قبل
الدخول لا يلزمه سوى نصف المهر بحكم النكاح لا بحكم الضرب .
أه ١٥٣ - ١٥٤ / ٣ - رد المحتار ٤٥٤ - ٢ / ٤٥٥ .

* * *

باب نكاح المبيد والامسا

٤١٦ - مسألة : وإذا تزوج الرجل أمة بغير إذن مولاه . ثم ان مولاه
أعتقها جاز النكاح في قول علمائنا الثلاثة . وفي قول زفر بطل
النكاح . لأن الخيار كان للمولى . والخيار لا يورث . (١)

(١) قال السرخسي : وإذا تزوج أمة بغير إذن مولاه ثم أعتقها المولى
ولم يعلم بالنكاح فان هذا المتيق أمضا للنكاح واجازة له لأن الأمة
مخاطبة وانما امتنع نفوذ عقد لها لعق المولى فاذا سقط حق المولى
نفذ العقد وكان نفوذ هذا العقد من جهتها لا من جهة المولى .
وما قال انه امضا واجازة توسع في الكلام . فأما نفوذ العقد من
جهتها . ولهذا لا يثبت لها خيار العتق كما لو زوجت نفسها
بعد العتق لأن خيار العتق انما يثبت اذا أراد الملك عليها
بالمعتق ولا يتحقق ذلك اذا كان نفوذ العقد ابتداء بعد العتق .
ولهذا كان المهر لها ان لم يكن دخل بها قبل العتق لأن الملك
انما يثبت عليها فما يقابله من البدل يكون لها .
ومن زفر رحمه الله تعالى أنه قال بيدال النكاح لأن توقفه كان على
اجازة المولى فلا ينفذ من جهة غيره ولا يمكن ابقائه موقوفا على اجازته
لسقوط حقه بالمعتق فتعين فيه جهة البطلان كما لو باع مال الغير .
ثم ان المالك باع من انسان آخر بطل به البيع الأول .
ولكننا نقول ما توقف هذا العقد على اجازة المولى وانما امتنع نفوذه
لقيام حق المولى وقد سقط حق المولى بالمعتق بحد العقد لسوأل
المانع من النفوذ وهذا بخلاف ما اذا أذن لها المولى في النكاح
فانه لا ينفذ ذلك العقد ما لم يجز لأن بالأذن لم يسقط حق المولى
فلا بد من اجازة المولى أو اجازة من قام مقامه فأما بالمعتق هنا سقط
حق المولى وهذا بخلاف ما اذا اشترت شيئا ثم أعتقها المولى
فانه يبطل الشراء لأن ذلك الشراء انعقد موجبا الملك للمولى

ولو لم يعتقها المولى ولكنه مات فورثها ابنه فان كان ابنه ممن
يحل له وطأها يعنى أن الأب لم يسهها بطل النكاح بالاتفاق .
ولو ملكها ابنه فوطأها عليه حرام . أو ورثتها ابنته . أو باعها
المولى ممن لا يحل له وطأها أو من امرأة . فان فى قول علمائنا
الثلاثة جاز له أن يجيز النكاح . وفى قول زفر لم يجز النكاح . (١)

=== فلو نفذ بعد عتقها كان موجبها الملك لها وذلك لا يجوز فأما هنا
النكاح انعقد موجب الحل لها وبعد المتق انما ينفذ بهذه
الصفة .

(١) ولو لم يعتقها ولكنه مات فورثها ابنه فان كانت تحل للابن بأن لم
يسهها الأب بطل النكاح وليس للابن أن يجيزه لأنه طراً حل نافذ
على الحل الموقوف فيكون مطلقاً لذلك الموقوف كما اذا طراً ملك
نافذ على ملك موقوف بأن باع ملك الغير ثم اشتراه من الملك بطل
ذلك العقد ولا يملك الا جازة بعد وهذا لأن بين المملكين والمملين
فى الحل منافاة فنفوذ أحدهما فى المحل يكون مطلقاً للآخر .
وان كانت ممن لا يحل للابن فأجاز الابن ذلك النكاح جاز عندنا
لأنه قائم مقام الأب فى هذه الاجازة ولم يوجد المناقض وهو
طريان الحل النافذ على الحل الموقوف ولا يجوز عند زفر لأنه
انما توقف على اجازة الأب فلا ينفذ باجازة غيره . وكذلك
لو باعها المولى أو وهبها أو سلمها فان كانت تحل للمشتري والموهوب
له لم ينفذ ذلك العقد باجازتهما . وان كانت لا تحل لهما
نفذ العقد باجازتهما عندنا خلافاً لزفر رحمه الله تعالى . أه
المبسوط ١١١ - ٥/١١٢ .

٤١٧ - مسألة : ولو قال المولى كنت زوجت أمتي أمن وأنكرت هي فالقول

قول المولى . وان قال كنت زوجت عدي لا يصدق بغير شهود .
وهذا قول أبي حنيفة في رواية محد . روى شعيب بن القاسم
عن أبي يوسف عن أبي حنيفة أنه قال يصدق في العبد ولا يصدق
في الأمة لأنها فرج . وفي قولهما يصدق في الوجهين جميعا . (١)

٤١٨ - مسألة : وإذا تزوج الرجل مكاتبه بان مولاها ثم أبت فعتقت فلها

الخيار في قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد . وفي قول زفر لا خيار لها (٢)

(١) قال السرخسي : ولو أقر المولى بالنكاح على عده لم يصح اقراره

عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى بخلاف ما لو أقر على أمته بالنكاح .
وذكر شعيب بن أبي القاسم عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى على
عكس هذا ان اقرار المولى بالنكاح على عده صحيح وعلى أمته
لا يصلح لأنها فرج فلا تحل للزوج بمجرد قول المولى بغير شهود .
أه الميسوط ٥/١١٤ .

(٢) قال في الدر : وخيرت أمة ولو أم ولد ومكاتبة ولو حكما كعتقة بعض

عتقت تحت حر أو عبد ولو كان النكاح برضاها دفما لزيادة الطلک
عليها بطلقة ثالثة فان اختارت نفسها فلا مهر لها أو زوجها فالمهر
لسيدها ولو صغيرة تؤخر لبلوغها وليس لها خيار بلوغ في الأصح . أه
قوله " وخيرت أمة " هذا يسمى خيار العتق قال في النهر ولو اختارت
نفسها بلا علم الزوج يصح وقيل لا يصح بخيرت كذا في جامع
الفصولين قوله " ولو أم ولد " أي أوديرة وشمل الكبيرة والصغيرة
بحر قوله " ومكاتبة " مخالف زفر فقال لا خيار لها وقواه في الفتح
وأجاب عنه في البحر . أه رد المحتار ٢/٥٢٣ .

وفي البحر : ولو عتقت أمة أو مكاتبة خيرت ولو زوجها حرا لقوله عليه
السلام لبريرة حين أعتقت ملكك بضمك فاختاري فالتعليق

فالتعليل بملك البضع صدر مالمقا فينتظم الفصلين . . . وقد
اختلفت الرواية في صحيح البخارى وسلم في زوج بريرة فروى أنه
كان حراً وروى أنه كان عبداً . ورجح أئمتنا الأولى لما في الأصول
من أنها مثبتة برواية أنه كان عبداً نافية للمعلم بأنه كان حالته
الأصلية الرق والنافى هو الذى أبقاها ونفى الأمر العارض والمثبت
هو المخرج عنها .

وقد رجح المحقق في فتح القدير قول زفر من أن المكاتبه اذا اعتقت
فانه لا خيار لها بأن قوله عليه السلام قد ملكت بضمك ليس معناه
الا منافع بضمك ان لا يمكن ملكها لعينه وملكها لا كسابها تبسح
لملكها لمنافع نفسها فلزم كونها مالكة لبعضها بالمعنى المراد قبل
العتق فلم يتناولها النص أ هـ .

وهو مبنى على أن العلة ملكها لبعضها بالعتق وأكثرهم على أن العلة
ازدادت ملك عليها وهو موجود في المكاتبه وعلى أن العلة مملوك
البضع فلا شك أنها لم تكن مالكة لمنافع بضمها قبل العتق من كل
وجه بدليل أنها لا تملك أن تزوج نفسها بغير إذن المولى
وقد ملكت ذلك بعد العتق فصح أن يقال انها ملكت بضمها
بالعتق قد خلت تحت النص وانما لم يجر وطؤها للمولى وجبرها
على النكاح لا لأجل انها ملكت بضمها بل لمقد الكتابة لأنه أوجب
عدم التعرض لها في اكسابها وهو منها فترجح به قول أئمتنا
خصوصاً قد حدث مالك في الموطأ أن بريرة كانت مكاتبه عائشة
رضي الله عنها وأنها خيرت حين اعتقت فكان نصا في المسألة
فكان زفر محجوجا به . أ هـ ٣/٢١٥ - تبين ١٦٦ - ٢/١٦٧ -

رمز ١/١٣٢ - مجمع ٣٦٦ - ١/٣٦٧ .

٤١٩ - مسألة : وإذا تزوج الرجل أمة في مدة حرة من طلاق بائن فإن

النكاح لا يجوز في قول أبي حنيفة وزفر . وفي قول صاحبيه جاز

النكاح . ولو كان الطلاق رجعياً لم يجز النكاح بالاتفاق . (١)

(١) قال السرخسي : ولا يجوز نكاح الأمة في مدة حرة من فرقة أو طلاق

بائن أو ثلاث في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ويجوز في قول

أبي يوسف ومحمد وابن أبي ليلى رحمهم الله تعالى . ولو كانت

معتدة من طلاق رجعي لم يجز نكاح الأمة في عدتها بالاتفاق

فهم يقولون المحرم نكاح الأمة على الحرية كما قال صلى الله عليه

وسلم لا تنكح الأمة على العرة والتزوج طيبها إنما يتحقق إذا كان

ملكه باقياً عليها وذلك بعد الطلاق الرجعي أو قبل الطلاق . فأما

بعد الفرقة لم يبق بينه وبينها نكاح فلا يكون متزوجاً عليها

وهذا المنع ليس لأجل الجمع فإنه لو تزوج الأمة ثم الحرية صح

نكاحها ولكن المنع من تزوج الأمة على الحرية لما فيه من ادخال

ناقصة الحال في مزاحمة كاملة الحال وهذا لا يوجد بعد البينونة .

وأبو حنيفة رحمه الله تعالى يقول المنع من نكاح الأمة ثبت بنكاح

العره وكل منع ثبت بسبب النكاح يبقى بهقاء العدة كالمنع من

نكاح الأخت والأربع وهذا لأن العدة حق من حقوق النكاح

وحق الشيء كنفس ذلك الشيء في إبقاء الحرمة ونكاح الأمة

إنما لا يجوز بعد الحرية لأنها محرمة في هذه الحالة فتبقى تلك

الحرمة بهقاء عدتها فإنها محرمة منومة إلى العرة وفي هذا

نوع ضم في فراش النكاح . فأما إذا كانت العدة تعتد من نكاح

فاسد فقد قيل إن ذلك قولهما .

فأما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يجوز بعد التسليم يقول

هناك المنع لم يكن ثابتاً بالنكاح الفاسد حتى يقال يبقى ذلك

بهقاء العدة . أهـ المصنوع ٥/١١٧ .

٤٢٠ - مسألة : وإذا غرت أم الولد رجلا فزوجت نفسها منه على أنها

حرة فولدت ثم جاء مولها فله أن يأخذ قيمة الولد ولم يذكر

فيها اختلافا . وروى نصير بن يحيى عن الحسن بن زياد عن

أبي حنيفة أنه لا تجب القيمة لأن من أصله أن أم الولد

لا قيمة لها . ولو لم تكن أم ولد ولكنها كانت مكاتبة فانه يجب

على الزوج أيضا قيمة الولد في هذه الرواية .

وروى نصير عن الحسن بن زياد عن أبي حنيفة وأبي يوسف أنهما

قالا لا يجب قيمة الولد لأن المكاتبة تسعى في حرية نفسها وحرية

ولدها . وإذا كان المغرور عبدا أو مكاتبا أو عذرا فان الولد

رقيق في قول أبي حنيفة وفي قول أبي يوسف ومحمد الولد حر

بالقيمة . ثم رجع أبو يوسف إلى قول أبي حنيفة . ذكر رجوعه

في كتاب الدعوى . (١)

٤٢١ - مسألة : وإذا زوج الرجل أمة ثم قتلها قبل أن يدخل بها

فلا مهر على الزوج في قول أبي حنيفة . وفي قول أبي يوسف

ومحمد عليه المهر . واتفقوا في الحرة إذا قتلت نفسها ان على

الزوج المهر . (٢)

(١) المبسوط ١١٨ - ٥/١١٩ .

(٢) " ٥/١١٥ .

٤٢٢ - مسألة : وإذا زوج الرجل أمة ابنه أو الوصي زوج أمة اليتيم —
أو المكاتب أو أحد المتفاوضين فان النكاح جائز في قولهم جميعا .
في هذه الفصول الأربعة . (١) وإذا زوج العبد المأذون أو المضارب
أو أحد شريكي العنان فالنكاح باطل في قولهما . وفي قول
أبي يوسف يجوز . ولو أن أحدا من هؤلاء السبعة زوج للعبد امرأة
لم يجوز بالاتفاق . (٢)

(١) قال السرخسي : وإذا زوج أمة ابنه الصغير فذلك جائز . وكذلك
الوصي إذا زوج أمة اليتيم . وكذلك المكاتب إذا زوج أمتسه .
وكذلك المتفاوض إذا زوج أمة من الشركة لأن تزويج الأمة من عقود
الاكتساب فانه يكتسب به المهر ويسقط به نفقتها عنه . وهؤلاء
الأربعة يملكون الاكتساب . أما المكاتب فهو منك الحجر عنه في
اكتساب المال . وأما الأب والوصي فانهما أمرا بالنظر للصغير
وهذا اكتساب المال من النظر . وأما المتفاوض فان المتفاوضين انما
عقدوا المتفاوضة لا اكتساب المال ولا يملك هؤلاء تزويج العبد لأنه
ليس فيه اكتساب المال بل فيه تعييب العبد وشغل ذمته بالمهر
والنفقة من غير منفعة لهم في ذلك .

(٢) وأما العبد المأذون أو المضارب أو الشريك شركة عنان إذا زوج واحد
منهما الأمة لم يجوز ذلك في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله
تعالى . وفي قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يجوز لأنه عقد اكتساب
المال . وهؤلاء يملكون ذلك . ولأن المستوفى بالوطء في الحقيقة
منفعة . ولهذا سعى الله تعالى المهر أجرا . وهؤلاء يملكون
الاجارة فكذلك يملكون التزويج وأبو حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى
قالا المأذون انما كان منك الحجر عنه في التجارة والتزويج
ليس من جملة التجارة . فان التجارا لا يتعتادون اكتساب المال
بتزويج الاما . والدليل عليه أن المرأة لو زوجت نفسها من رجل

٤٢٣ - مسألة : وإذا زوج عبد ابنه وهو صغير امرأة لم يجز بالاتفاق .
ولو كان للابن عبد وأمة فزوجها من العبد . فان النكاح لا يجوز
في الروايات الظاهرة ، وروى عن أبي يوسف أنه قال يجوز . (١)

==
بعبد ونوت التجارة عند العقد لا يصير العبد به للتجارة .
ولو كان النكاح من التجارة لصار العبد به للتجارة . فان نية
التجارة متى اقترنت بعمل التجارة يصير للتجارة . وإذا لم يكن
النكاح من التجارة فلا يملك هؤلاء كالكاتب . وبه فارق الأربعة
التي تقدمت فان أولئك يملكون الكتابة فعرفنا أن تصرفهم غير مقصور
على التجارة . وهؤلاء الثلاثة لا يملكون الكتابة فعرفنا أن تصرفهم
مقصور على التجارة . ولا شك أن هؤلاء الثلاثة لا يزوجهون
العبد لأن تزويج العبد ليس من الاكتساب ولا من التجارة . أهـ .
المبسوط ج ٥ ص ١٢١ - ١٢٢ .

قوله " سعى الله تعالى المهر أجرا " أى قوله تعالى = (فانكحوهن
بان أن أهلهن وآتوهن أجورهن بالمعروف محصنات غير سافحات
ولا متخذات أخدان . الخ) = ٢٥ / النساء .

(١) لم أجدهما .

٤٢٤ - مسألة : وإذا تزوج العبد امرأة بغير إذن المولى فالنكاح باطل فان طلقها العبد ثلاثاً ثم اذن له المولى بأن يتزوجها مرة ثانية . فان هذا على ثلاثة أوجه . وفى وجه يجوز بالاتفاق . وفى وجه لا يجوز بالاتفاق . وفى وجه اختلفوا . فأما الوجه الذى يجوز فهو أن يكون تزوجها بغير إذن المولى فطلقها ثلاثاً فلم يجز المولى ذلك النكاح . ولكن اذن له بأن يتزوجها فتزوجها جاز . وأما الوجه الذى لا يجوز فهو أن يميز المولى النكاح ثم طلقها العبد ثلاثاً ثم اذن له فى نكاحها لم يجز بالاتفاق . وأما الوجه الذى اختلفوا فهو ان العبد طلقها ثلاثاً ثم أجاز المولى ذلك النكاح ثم اذن له بأن يتزوجها مرة أخرى ففى قول أبى حنيفة وسعد يكره له أن يتزوجها مرة أخرى . وفى قول أبى يوسف لا يكره له ذلك . (١)

٤٢٥ - مسألة : وإذا تزوج العبد امرأة بغير إذن مولاه ثم باهه المولى . فأجاز المشتري النكاح جاز النكاح فى قول علمائنا الثلاثة . (٢) وليس كالأمة . وفى قول زفر لا يجوز النكاح لأن النكاح موقوف على اجازة الأول فلا يجوز باجازه غيره . وكذلك هذا الاختلاف فى الصبي اذا تزوج امرأة بغير إذن أبيه فمات أبوه فأجاز له الجد النكاح .

(١) المبسوط ج ٥ ص ١٢٥ - ١٢٦ .

(٢) لأن المشتري قام مقام البائع فى ملكه رقبته فكذلك فى اجازة عقده وهذا لأنه ما طرأ بالبيع حل نافذ على الحل الموقوف فان العبد لا يحل للمشتري فلهذا كانت اجازته كاجازة البائع . وعند زفر رحمه الله تعالى لا ينفذ باجازه المشتري . . وكذلك لو أجاز وارثه بعد موته . أهـ المبسوط ج ٥ ص ١٢٦ .

٤٢٦ - مسألة وإذا أذن المولى لعبده في النكاح فتزوج امرأتين في عقد واحدة . فان في قياس قول أبي يوسف الأول ينبغي أن يجوز واحدة منهما لا غير والبيان الى المولى كما قال في رجل وكل وكلا بأن يزوجه امرأة فزوجه امرأتين جاز نكاح واحدة منهما في قول أبي يوسف الأول والبيان الى المولى . وفي قوله الآخر وهو قول أبي حنيفة ومحمد لا يجوز نكاح واحدة منهما . (١)

٤٢٧ - مسألة : وإذا أذن المولى لعبده بأن يتزوج فان في قول أبي حنيفة اذن المولى يقع على الفاسد والجائز جميعا فلو تزوج امرأة نكاحا فاسدا ودخل بها عليه المهر في الحال وفي قول صاحبيه يقع على الجائز ولا يقع على الفاسد ولا يجب على العبد المهر في النكاح الفاسد الا بعد العتق . (٢)

(١) قال السرخسي : ولو أذن لعبده في النكاح لم يملك أن يتزوج الا امرأة واحدة عندنا . . . ولو تزوج امرأتين في عقد لا يجوز نكاح واحدة منهما الا في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الأول فانه يقول يجوز نكاح احدهما والبيان فيه الى العبد بمنزلة من وكل وكلا أن يزوجه امرأة فزوجه امرأتين عنده يصح نكاح احدهما والنيار الى الزوج . أ هـ . المسوط ج ٥ ص ١٢٦ - ١٢٧ .

(٢) المسوط ج ٥ ص ١٢٧ - ١٢٨ .

باب الرضاع (١)

٤٢٨ - مسألة : وإذا كان للمرأة زوج وقد كان لها منه ولد ولها لبن فطلقها فتزوجها رجل آخر فهذا على ثلاثة أوجه : في وجه الرضاع من الزوج الأول . وفي وجه من الثاني . وفي وجه اختلفوا . فأما الوجه الذي هو من الأول إذا لم تحبل من الزوج الثاني فأرضعت صبيا فإن الرضاع من الزوج الأول . وأما الوجه الذي هو من الثاني فهو أن تحبل من الثاني وتلد فإن اللبن من الثاني . بالاتفاق . وأما الوجه الذي اختلفوا فيه فهو أنها حبلت ولم تلد فإن في قول أبي حنيفة الرضاع من الأول ما لم تلد . وفي قول أبي يوسف أن عرفان هذا اللبن من الحبل الثاني فهو من الثاني والا فهو من الأول . وقال محمد استحسَن أن يكون منهما جميعا . (٢)

-
- (١) هو في اللغة المص . قال في القاموس : رضع أمه كسمع وضرب رضعا ويحرك مضاعا ورضاعة ويكسران رضعا ككتف فهو راضع ج كركع رضع ككتف ج كعتق امتص عديها . أ هـ ٣/٣٠ - مختار الصحاح ٢٤٥ - ٢٤٦ ، المصباح ١/٢٢٩ .
- وفي الشرع عبارة عن ارضاع مخصوص يتعلق به التحريم فقولنا مخصص أن تكون المرضعة آدية . والراضع في مدة الرضاع وسواء وصل اللبن إلى جوف الطفل من الثدي أو سعل أو غيره فإن علق به لم يتعلق به تحريم في الشهر وإن أقطر في أنه أو في إعليله أو في جائفة أو آمة لم يحرم أ هـ . الجوهرة ٢/٩٥ - اللباب ٣/٣١ .
- (٢) قال السرخسي : وإذا كان للمرأة لبن وطلقها زوجها وتزوجت آخر فعبلت من الآخر ونزل لها اللبن فاللبن من الأول حتى تلد في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فإذا ولدت فاللبن بعد ذلك يكون من

يكون من الثاني . وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى اذا عرف أن
 هذا اللبن من الحبل الثاني فهو من الآخر وقد انقطع اللبن الأول
 وعنه في رواية اذا عبلت من الثاني انقطع حكم لبن الأول .
 وقال محمد رحمه الله تعالى أستحسن أن يكون منهما جميعا حتى
 تضع من الآخر .

وجه قوله ان ما كان بها من اللبن فهو من الأول وما ازداد بسبب
 الحبل فهو من الثاني وهاب الحرمة مبنى على الاحتياط فتثبت
 الحرمة منهما جميعا كما اذا حلب لبن امرأتين في قارورة وأوجر
 صبيا فاذن وضعت من الثاني فقد انتسخ سبب لبن الأول باعتراض
 مثله عليه فلماذا كان اللبن من الثاني بعده .

وأبو يوسف يقول اللبن ينزل تارة بعد الولادة وتارة بعد الحبل
 قبل الولادة فاذن عرف نزول اللبن من الثاني انتسخ به حكم اللبن
 من الأول كما ينتسخ بالولادة من الثاني وعلى الرواية الأخرى يقول
 لما كان الحبل سببا لنزول اللبن وحقيقة نزول اللبن من الثاني باطل
 فيقام السبب الظاهر مقام المعنى الباطن تيسيرا فينتسخ به
 حكم لبن الأول .

وأبو حنيفة رحمه الله تعالى يقول كون اللبن من الأول ثابت بيقين
 واللبن يزداد تارة وينقص أخرى باعتبار الغذاء فهذه الزيادة
 تحتل أن تكون من قوة الغذاء لا من الحبل الثاني فلا ينتسخ به
 حكم اللبن من الأول حتى يعترض مثل ذلك السبب من الثاني
 وذلك يكون بالولادة . أه المسوط ١٣٣ - ١٣٤ / ٥ .

٤٢٩ - مسألة : ولو أن رجلاً أو غلاماً شاباً شرب من لبن امرأة فإنه لا يقع

بذلك حرمة ولا رضاع بعد الكبر . وقد اختلفوا في وقت الفطام .

وقال بعض الناس يكون الرضاع أبداً . وقال بعضهم لا يكون

بعد أربعين سنة . وقال بعضهم لا يكون بعد خمسة عشر

سنة . وقال زفر لا يكون بعد ثلاث سنين . وقال أبو حنيفة

لا يكون بعد سنتين ونصف . وقال صاحباه لا يكون بعد سنتين

وهو قول الشافعي . (١)

(١) قال في البدائع : وأما صفة الرضاع المحرم فالرضاع المحرم ما يكون

في حال الصغر فأما ما يكون في حال الكبر فلا يحرم عند عامة

العلماء وعامة الصحابة رضي الله عنهم إلا ما روى عن عائشة رضي

الله عنها أنه يحرم في الصغر والكبر جميعاً . . . وإذا ثبت أن

رضاع الكبر لا يحرم ورضاع الصغير محرم فلا بد من بيان الحد

الفاصل بين الصغير والكبير في حكم الرضاع وهو بيان مدة الرضاع

المحرم . وقد اختلف فيه . قال أبو حنيفة ثلاثون شهراً ولا يحرم

بعد ذلك سواً فطم أو لم يطم .

وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى حولان لا يحرم بعد ذلك

فطم أو لم يطم وهو قول الشافعي .

وقال زفر ثلاثة أحوال وقال بعضهم خمس عشرة سنة وقال بعضهم

أربعون سنة .

أحتج أبو يوسف ومحمد بقوله = (والوالدان يرضعن أولادهن حولين

كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة) = ٢٣٣ / البقرة . جعل الله

تعالى الحولين الكاملين تمام مدة الرضاع وليس وراء التمام شيء .

ويقوله تعالى = (وفصاله في عامين) = ١٤ / لقمان ، وقوله عز وجل

= (وحمله وفصاله ثلاثون شهراً) = ١٥ / الأحقاف . وأقل مدة

الحمل ستة أشهر . فبقى مدة الفصال حولين . وروى عن النسبي ==

صلى الله عليه وسلم أنه قال لا رضاع بعد الحولين . وهذا نص في الباب .

ولأبي حنيفة قوله تعالى = (وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم وأخواتكم من الرضاعة) = ٢٣ / النساء أثبت الحرمة بالرضاع مطلقا عن التعرض لزمان الارضاع الا أنه قام الدليل على أن زمان ما بعد الثلاثين شهرا ليس بمراد فيعمل باطلاقه فيما وراءه . وقوله تعالى = (فان أرادوا فصلا عن تراش منهما وتشاور) = ٢٣٣ / البقرة والاستدلال به من وجهين :-

أحدهما : أنه أثبت لهما ارادة الفصل بعد الحولين لأن الفاء للمتعقب فيقتضى بقاء الرضاع بعد الحولين ليتحقق الفصل بعدهما . والثاني : أنه أثبت لهما ارادة الفصل مطلقا عن الوقت ولا يكون الفصل الا عن الرضاع فدل على بقاء حكم الرضاع في مطلق الوقت الى أن يقوم الدليل على التقييد .

وقوله تعالى = (وان أردتم أن تسترضعوا أولادكم) = ٢٣٣ / البقرة أثبت لهما ارادة الاسترضاع مطلقا عن الوقت فمن ادعى التقييد بالحولين فعليه الدليل . ولأن رضاع انما يوجب الحرمة لكونه منبتا للحم منشرا للعظم على ما نطق به الحديث . ومن المحال عادة أن يكون منبتا للحم الى الحولين ثم لا ينبت بعد الحولين بساعة لطيفة لأن الله تعالى ما أجرى العادة بتغير الغذاء الا بعد مدة معتبرة . ولأن المرأة قد تلد في البرد الشديد والحر الشديد . فإذا تم على الصبي سنتان لا يجوز أن تؤثر المرأة بقطامه لأنسه يخاف منه الهلاك على الولد ان لولم يعود بغيره من الطعام فلا بد وأن تؤثر بالرضاع وسعال أن تؤثر بالرضاع ويحرم عليها الرضاع في وقت واحد فدل أن الرضاع بعد الحولين يكون رضاعا الا أن أبا حنيفة استحسن في تقديره مدة ابقاء حكم الرضاع بعد الحولين بستة أشهر لأنه أقل مدة تغير الولد فان الولد يبقى في بطن أمه ستة

٤٣٠ - مسألة : ولو صنع لبن امرأة في طعام فأكل منه الصبي فان كان اللبن قد طبخ بالنار حتى تغير فلا يكون رضاعا بالاتفاق .
وان كانت النار لم تسه وكان الطعام هو الغالب فانه لا يكون رضاعا في قولهم جميعا . (١) وان كان اللبن هو الغالب ويكون بحال لو رفعت اللقمة يتقاطر منه فان في قول أبي حنيفة لا يكون رضاعا . وفي قولهما يكون رضاعا .

=== ستة أشهر يتغذى بخذائها ثم ينفصل فيصير أصلا في الفسداء .
وزفر اعتبر بعد الحولين سنة كاملة فقال لما ثبت حكم الرضاع في ابتداء السنة الثالثة لما قاله أبو حنيفة يثبت في بقيتها كالسنة الأولى والثانية . أ هـ ٥ - ٤ / ٦ - الميسوط ١٣٥ - ٥ / ١٣٧ -
روضة الطالبين ٩ / ٧ - المجموع ١٥ / ١٠٢ .
(١) فان أكل منه الصبي فان كانت النار قد مست اللبن وأنضجت الطعام حتى تغير فليس ذلك برضاع ولا يحرم لأن النار غيرته فانعدم بها معنى التغذى باللبن وانبات اللحم وانشار العظم .
وان كانت النار لم تسه فان كان الطعام هو الغالب لا تثبت به الحرمة أيضا لأن المغلوب في حكم المستهلك ولأن هذا آكل والموجب للحرمة شرب اللبن دون الأكل .
وان كان اللبن هو الغالب فكذلك في قول أبي حنيفة لا تثبت به الحرمة وعلى قول أبي يوسف تثبت به الحرمة لأن الحكم للغالب والغالب هو اللبن ولم يغيره شيء من حاله .
وأبو حنيفة يقول القاء الطعام في اللبن يغيره لأنه يرق به وربما يتغير بسمه لو أنه فكان بمنزلة ما لو غيرته النار .
انظر : الميسوط ج ٥ ص ١٤٠ .

٤٣١ - مسألة : ولو أن امرأة حلبت لبنها في سمط (١) مقدار أوقية وحلبت امرأة أخرى مقدار ثلث أو ربع فخلطت فشرب من ذلك الصبي قال زفر الرضاع منهما جميعا . وهكذا روى عن محمد ان الجنس لا يخلب الجنس . وقال أبو يوسف الرضاع من الأكثر منهما . ذكر قوله في اختلاف زفر . وروى الحسن بن أبي مالك عن أبي يوسف عن أبي حنيفة مثل قول أبي يوسف . (٢)

(١) السمط : بضم السين الوعا* يجعل فيه السموط .

انظر : الصباح ج ١ ص ٢٧٧ .

(٢) انظر : المبسوط ج ٥ ص ١٤٠ - ١٤١ .

باب الدعوى (١)

٤٣٢ - مسألة : وإذا ادعت اختان أن رجلا تزوجهما وكل واحدة منهما أقامت البينة أنه تزوجها أولا فالبيان إلى الزوج فإن أبى أن يبين فرق بينهما وعليه نصف المهر بينهما نصفان ولم يذكر هاهنا اختلافاً. (٢) يروى هشام عن محمد قال طلى الزوج مهر كامل بينهما نصفان وذكر أبو يوسف في الأموال أنه قال لا شيء لواحدة منهما لأن القضية بالمهر مجهولة .

- (١) وهي لغة : قول يقصد به الإنسان إيجاب حق على غيره .
وشرعا : إخبار بحق على غيره عند الحاكم . أهـ
اللباب ٤/٢٦ . الجوهرة ٢/٣١٠ . القاموس ٤/٣٢٩ . مختار الصحاح ٢٠٦ . الصباح ١٩٥ - ١/١٩٦ . المغرب ١/١٦٤ .
(٢) البيان يكون للزوج فإيهما قال هي الأولى فهي الأولى وهي امرأتها لأن المعارضة بين البنتين قد تسققت والعمل بهما غير ممكن لحرمة الجمع بين الأختين وأن الثابت أحدهما وهو السابق منهما والزواج له البيان لأنه أعرف الناس بها ، ولأنه صاحب الملك ، وأما أن يقال تصديقه أحدهما يرجح بينهما ، فإذا ظهر الرجحان في بينة أحدهما قضى بنكاحها واندفعت بينة الأخرى ، ولا مهر لها عليه إن لم يدخل بها ، فإن جحد الزوج ذلك كله وقال لم أتزوج واحدة منهما أو قال تزوجتهما جميعا ولا أدرى أيتهما الأولى فهو سواء ويغرق بينه وبيتهما ، لأن العمل بالبنتين غير ممكن فلا ترجيح لأحدهما فتعين التفريق بينه وبينهما وعليه نصف المهر بينهما إن كان لم يدخل بها من قبل ، أنه كان يقدر طمس من أن يبين فإذا تجاهل في ذلك لم يهرأ من المهر ومعنى هذا أن نكاح أحدهما صحيح . انظر المبسوط ج ٦ ص ١٥٤ - ١٥٥ .

٤٣٣ - مسألة : ولو أن رجلاً جاء إلى امرأة رجل فقال إن زوجك طلقك وأمرني بأن أزوجه منه مرة أخرى فزوجها منه وضمن لها الصداق ثم جاء الزوج وأنكر الطلاق والأمر بالنكاح . فإن في قول زفر يجب على الوكيل المهر بالكفالة لأن إقراره على نفسه جائز . وقسأل أبو يوسف لا يلزمه شيء . لأن النكاح ثابت فصار كرجل مات وقال ابنه لرجل معروف ألسنت أنت أخي لا يلزمه شيء . ذكر الاختلاف في اختلاف زفر . (١)

٤٣٤ - مسألة : إذا تزوج الرجل امرأة على أنها حرة فولدت له أولاداً فإذا هي مكاتبه فإن كان أجنبى غره وزوجها منه فإن على الزوج قيمة الولد للمكاتبه ثم يرجع على الذي غره . ولو كانت المكاتبه هي التي غرته فإن في قول أبي يوسف الأول لا يجب لها شيء . وفي قوله الآخر وهو قول محمد يجب على الزوج القيمة في الحال ثم يرجع عليها إذا اعتقت . وقد روينا في رواية الحسن بن زياد أنه لا يجب لها قيمة الولد سواء كان الشرر من الأجنبى أو من المكاتبه . (٢)

(١) لم أجد المسألة .

(٢) قال السرخسى : رجل تزوج على أنها حرة فولدت له أولاداً فإذا هي مكاتبه قد أذن لها مولاها في التزوج أخذت عقرها وقيمتها ولدها إلا في رواية الحسن عن أبي حنيفة رحمهما الله تعالى قال لا تجب قيمة الولد أصلاً لأنها تسمى لتحصيل الحريسة لنفسها وولدها وفي هذا تحصيل بمعنى مقصودها ، وفي ظاهر الرواية يقول هذا إن لو دخل الولد في كتابتها ولم يدخل لأنه

====
علق حرا فوجب العقر وتيمة الولد لها كما هو الحكم في المفسر
وهي بالكتابة صارت أحق بأجزائها ومنافعها فما هو بدل جزء
منها فهو لها ثم يرجع الأب بقيمة الولد على الذي غره ان كان
رجل عر غره بأن زوجها منه على أنها حرة ، فان كانت المكاتبه
هي التي غره بأن زوجت نفسها منه على أنها حرة ، فلا شيء لها
عليه من قيمة الولد في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الأول ،
لأنها لو رجعت عليه بقيمة الولد رجع هو عليها بذلك ، بسبب
الفرور ، فلا يكون مفيدا ثم رجع فقال لها أن تأخذ قيمة الولد
وهو قول محمد رحمه الله تعالى لأن رجوعه عليها بعد العتق
فان ضمان الفرور بمنزلة ضمان الكفالة ، فيتأخر الى ما بعد عتقها
والقيمة لها عليه في الحال ، فكان الرجوع مفيدا وان مات مولاها
وهي مكاتبه على حالها فورثه أب الولد ، ويرت بين أن تبطل
الكتابة وبين أن تضي عليها ، لأنها ان أبطلت الكتابة صارت
مملوكة لأب الولد بالميراث ولها منه ولد ثابت النسب فتصير
أم ولد له . أ هـ . المبسوط ١٥٨ - ١٥٩ / ٥ .

* * *

باب المقصد (١)

٤٣٥ - مسألة : وإذا تزوج الرجل امرأتين في عقدة وثلاثا في عقدة واحدة في عقدة . ثم مات الزوج قبل أن يبين وقبل أن يدخل بواحدة . فانها هنا حكمان حكم المهر وحكم الميراث فأما حكم الميراث فان ميراث النسوة الثمن أو الربع بين النسوة للواحدة المنفردة سبعة أسهم من أربعة وعشرين سهما في قولهم جميعا بقي هناك سبعة عشر في قول أبي حنيفة بين الثلاث وبين اثنتين نصفين . وفي قول صاحبيه الثلاث تسعة . وللثنتين ثمانية أسهم الا أن محمدا يعتبر الأحوال وأبو يوسف يعتبر الدعاوى وأما حكم المهر فان للواحدة مهر كامل في قولهم جميعا لأنه لا شك في نكاحها وللثلاث مهر ونصف . وللثنتين مهر واحد . هذا بالاتفاق بين أبي يوسف ومحمد في الجواب الا أن مذهبهما مختلف . وليس عن أبي حنيفة في المهر رواية في هذا الباب وانما الرواية عنه في الميراث . وكذلك المسائل التي بعد هذه يخرج على هذا القياس . (٢)

(١) قال في المصباح : عقدت الحبل عقدا من باب ضرب فانعقد . والعقد ما يمسكه ويوثقه ومنه قيل عقدت البيع ونحوه . وعقدت اليمين وعقدتها بالتشديد تأكيد وعاقدتها على كذا وعقدت عليه بمعنى عاهدته . ومعقد الشيء مثل سجلن موضع عقده . وعقد النكاح وغيره أحكامه وإبراهمه . أ هـ ٢ / ٤٢١ - مختار الصحاح ٤٤٥ - قاموس ١ / ٣٢٧ - مغرب ٢ / ٣٢٢ .

(٢) قال السرخسي : وإذا تزوج واحدة في عقدة وثلثتين في عقدة وثلاثا في عقدة وأربعاً في عقدة ثم مات ولا يبرأ أيتهن أول .

٤٣٦ - مسألة : وإذا تزوج الرجل امرأة وابنتيهما في عقد متفرقة ولا يدري أيتهن تزوج أولا فقد مات الزوج فان في ماله مهر واحد ونصف للأم ونصف بين الاثنتين نصفين وكذلك الميراث نصف للأم ونصف للاثنتين . وبهذا قول أبي حنيفة . وقال صاحباه المهر والميراث أثلاثا . (١)

== فنقول ميراث النساء ربما كان أو ثلثا بين الثنتين والثلث والأربع أثلاثا لأن الميراث انما يتوزع على الأحوال والأحوال ثلاثة بيقين أما ان يصح نكاح الأربع أو نكاح الثلاث مع الواحدة أو نكاح الثنتين مع الواحدة وليس هنا حالة رابعة وباعتبار الأحوال كل فريق في استحقاق الميراث مساو للفريقين الآخرين .

انظر المسألة في المبسوط فهي مبسوطه ج ٥ ص ١٦٦ - ١٦٧ .

(١) لهن مهر واحد لأن الصحيح نكاح الواحدة وهي السابقة منهن أيتهن كانت ثم عند أبي حنيفة نصف المهر للأم والنصف الثاني للثنتين بينهما نصفان ، وكذلك الميراث نصفه للأم ونصفه الآخر للثنتين بينهما نصفان .

وطي قول أبي يوسف ومحمد المهر والميراث يكون بينهما أثلاثا .

انظر : المبسوط ج ٥ ص ١٧٠ - ١٧١ .

٤٣٧ - مسألة : ولوان رجلا اعتق ابولده ثم تزوج اغتبا في عدتها فان في قول ابي حنيفة نكاحا حبا فاسد . وقالوا نكاح اغتبا جائز ولكن لا يقربها حتي تنقضي عدتها ابولده . ولوان علمت تزوج اغتبا ولكن تزوج اربعا سواها . فان في قول طحانا الثلاث يجوز . وفي قول زفر لا يجوز ان يتزوج اربعا سواها ولا اغتبا (١)

٤٣٨ - مسألة : وان اتزوج ثلاث نسوة في عقد ثم دخل بواحدة ثم طلق احداهن ثلاثا والاخرى واحدة ثم ما قبل ان يمين . فان هاهنا حكمان : حكم المهر . وحكم الميراث . فاما حكم المهر فهو ان للمدخول بها مهر كامل بالا اتفاق . واما اللتين لم يدخلا بها المهر فهو ربح بينهما نصفان في قول ابي يوسف . وقال محمد في رواية هذا الكتاب لها مهر وثلاث . وفي رواية كتاب الزيادة لهن مهر وربع . ولكن طي فخر طريق الذي قلل ابو يوسف . واما حكم الميراث فان في قول ابي حنيفة عند ابي يوسف هو قول ابي يوسف للمدخول بها خمسة اسهم من اثني عشر سهما . وللاخرين سبعة اسهم . واما في قول ابي حنيفة عند محمد . وليس بقول محمد للمدخول ثلاث ارباع الميراث وللاخرين ربع الميراث . وفي قول محمد نفسه للمدخولة خمسة اثمان الميراث وللاخرين ثلاثة اثمان الميراث (٢)

(١) قال السرخسي : فان اعتق ابولده فعليه ثلاث حبر عندنا . . . فان تزوج المولي اغتبا في عدتها المهر عند ابي حنيفة فزوجهما الله . وجاز في قول ابي يوسف ومحمد رحمهما الله غير انه لا يقربها حتي تنقضي عدتها . ولو تزوج اربعا سواها في عدتها جاز عندنا وله ان يقربهن . وقال زفر ليس له ذلك زفر يقول : انها معتدة ثلاثا يتزوج اغتبا ولا اربعا سواها كالمدتة من نكاح فاسد او بوط مذهب قبل اولى . لان اصل فرائضه في النكاح الفاسد والوط مذهب ما كان موجبا للحل له واصل الفرائض هنا موجب الحل ثم الدالة التي هي اثر الفرائض هناك تمنع نكاح الاغتوالا ربع فبها اولى . وابي يوسف ومحمد قالا بعدة ام الولد اثر فرائضها واثر الشئ لا يبرهن اثر اصله في المنع اذا كان اصل فرائضها لا يمنع المولي من نكاح اغتبا وان ربح سواها فكذلك اثر فرائضها واصل الفرائض بالنكاح الصحيح او الفاسد بعد الدخول يمنع نكاح الاغتوالا ربع فكذلك اثره وهذا لا نهى في بقية المدتة من المنع اكل ثابتا لا ان يثبت ما لم يكن ثابتا .

انظر المسود : جده ص ١٧٤ - ١٧٥ .

(٢) انظر المسود : جده ص ١٧٦ - ١٧٧ .

باب النفقات (١)

- ٤٣٩ - مسألة : وإذا كانت للمرأة خادم يفرض لها ولخادمها النفقة .
وان كان لها خادمان أو أكثر لا يفرض الا لخادم واحد .
وهذا قول أبي حنيفة ومحمد وروى عن أبي يوسف أنه قال يفرض
لخادمين ولا يفرض لأكثر منه . (٢)

(١) جمع نفقة . وهي لغة : ما ينفقه الانسان على عياله . وشرعا :
كما قال هشام : سألت الامام محمد عن النفقة . فقال : هي
الطعام والكسوة والسكنى . وتجب بأسباب ثلاثة : زوجية وقرابة
وملك . أ هـ الباب ٩١ / ٣ - الجوهرة ١٦٣ - ١٦٤ / ٢ - الاختيار
٣ - ٤ / ٤ . القاموس ٢٩٦ / ٣ . مختار الصحاح ٦٧٤ - المصباح
٢ / ٦١٨ .

(٢) فان كان لها خادم فرض القاضي لخادم واحد ، لأن الزوج محتاج
الى القيام بحوائجها وأقرب ذلك اصلاح الطعام لها وخادمها
ينوب عنه في ذلك ، فيلزمه نفقة خادمها بالمعروف ، ولا تبلغ
نفقة خادمها نفقتها حتى قالوا يفرض لخادمها أدنى ما يفرض لها
على الزوج المعسر ولا يفرض الا لخادم واحد في قول أبي حنيفة
ومحمد .

أما أبو يوسف فقد قال يفرض لخادمين لأنها قد تحتاج اليهما
ليقوم أحدهما بأمر داخل البيت والآخر يأتيتها من خارج البيت
بما تحتاج اليه ، وأبو حنيفة ومحمد قالوا حاجتها ترتفع الواحد
عادة وما زاد على الواحد فلتجمل .

انظر : المبسوط ج ٥ ص ١٨١ - ١٨٢ .

٤٤٠ - مسألة : وإذا تغييت المرأة عن زوجها وأبت أن تتحول معه الى منزلة فإن كان الزوج أهدأها المهر فلا نفقة لها . (١) وإن كان الزوج لم يعط لها المهر لها النفقة لأنها منعت نفسها بحق عن زوجها وهذا إذا لم يكن دخل بها الزوج . وأما إذا دخل بها مرة برضاها ثم امتنعت لأجل المهر فلها النفقة أيضا ففى قول أبى حنيفة لأن من أصله أن لها أن تمنع نفسها قبل الدخول ومعد الدخول . وفى قولهما إذا دخل بها مرة برضاها فليس لها أن تمنع نفسها بعد ذلك . والاختلاف ذكره فى الجامع الصغير .

٤٤١ - مسألة : القاضى لا يبيع مال الزوج بغير رضاه لأجل النفقة ففى قول أبى حنيفة وقال يبيع المروء فى الدين والنفقة ولو أن المرأة أخذت كفيلا من الزوج بالنفقة كل سهم لم يكن على الكفيل الا نفقة شهر واحد . وروى عن أبى يوسف أنه قال يجب عليه نفقة كل شهر على الكفيل مادام النكاح قائما . ولو كفل بالنفقة أبدا يلزمه أبدا بالاتفاق . (٢)

-
- (١) فلا نفقة لها لأنها ناشزة ولا نفقة للناشزة . لأن الله سبحانه وتعالى أمر فى حق الناشزة بمنع حملها فى الصعبة قوله تعالى = (وأهجرهن فى المشاجع) = فذلك دليل على أنه تمنع كفايتها فى النفقة بطريق الأولى لأن الحظ فى الصعبة لهما وفى النفقة لها خاصة ولأن أنفسهما إنما تستوجب النفقة بتسليمهما إلى الزوج وتفرغ لزوجهما . فان امتنعت من ذلك صارت ذالمة وقد فوتت ما كان يجب بالنفقة . باعتبار ما نذكره المبسوط ج ٥ ص ١٨٦ - الجامع الصغير مع شرحه ١٤٨ .
- (٢) أن كان له مال حاضر أخذ القاضى الدراهم والدنانير وأدى منها .

٤٤٢- مسألة : واد اكان الرجل قائبا وطلبت المرأة النفقة واقامت البينة عند القاضي فان القاضي لا يسمح بيمينها بخير من حضر الزوج . وقال زفر يسمح بيمينها وما مرها ان تستد بين طيه . فان حضر الغائب فاقر النكاح رجعت طهيه بما استد انت وان انكر الزوج امر القاضي المرأة بالبيعة (١)

== النفقة والبدن لا يباح بالحق ان اظهر بجنس جده كان له ان يأخذ . فللقاضي ان يمينه على ذلك ايضا . وكذلك ان اظهر طحا جفي النفقة لا تعين ما عليه من الحق والمرأة تتمكن من اخذها ان اقرت طيه فييمينها القاضي علي ذلك ولا يسمح القاضي عروضة في النفقة والين في قول ابي حنيفة وفي قول ابي يوسف ومحمد يسمح بذلك وهو هنا * علي مسألة الحجر فان عند ابي حنيفة القاضي لا يحجر علي المد بين سبب الد بين ومال طيه نوع حجر فلا يفعله القاضي وعند هذا القاضي يحجر طيه بسبب الد بين فيمنع طيه ماله . واستد لا في ذلك بما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم حجر علي معاذ رضي الله عنه ما عليه ماله وقسم منه علي فرما فيها الحصص . انظر المصنوع : ج ٥ ص ١٨٨ - ١٨٩ .

(١١) قال السرخسي : وان اكان الرجل قائبا وله مال حاضر فطلبت المرأة النفقة فان كان القاضي يعلم النكاح بينهما ففرض لها النفقة في ذلك المال لعله بوجود السبب الموجب له الا ترى ان من اقرب من ثقات قضي القاضي طيه بهذا لعله فكذا لك النفقة وليكن يشترط ان ينظر للغائب وذلك في ان يحلفها ان علم عطاها النفقة جواز ان يكون اعطاها النفقة قبل ان ينجس بوهي طيس علي القاضي لتأخذ ثانيا وان اخلت فاعطاها النفقة اخذ منها كقبلا لجواز ان يحضر الزوج فيقيم البينة انه قد كان او في نفقتها وهذا ان القاضي مأثور بالنظر لكل من عجز عن النظر لنفسه . قال واذا حضر الزوج واثبتت البينة انه كان قد اوفاها او ارسل المهابشي في حال غيبته امرها برد ما اخذت لا نه ظهر عند القاضي انها اخذت بخير حق وللزوج الخيار ان شاء اخذها بذلك وان شاء اخذ الكفيل وان لم يكن النكاح بينهما معلوما للقاضي فارادت اقامة البينة علي الزوجية لم يقبل القاضي ذلك منها عندئذ العافية من القضاء علي الغائب بالبيعة . ومن زفر انه يسمح منها البينة بعطيتها النفقة من مال الزوج وان لم يكن للزوج مال يأمرها بالاستد ان تقا حضر الزوج واقربا النكاح امره بقضا الدين وان انكر ذلك تكلفها اعادة البينة فان لم تعد امرها برد ما اخذت . ولم يقبلها بها في * مما استد انت علي الزوج لان في قبول البينة بهذا الصفة نظر لها ولا ضرر في طي الغائب فييمينها القاضي ذلك . وليكن انقول فيهمه ==

٤٤٣ - مسألة : ولو كان للزوج عند انصافه قان كان المودع مقر بالنكاح والودع بمعة

امره القاضي بان يدفع اليها من الودع بمعة . وقال زفر لا يقضي من الودع بمعة

وبما رها بان تستد بين عليه (١)

٤٤٤ - مسألة : ولو ان رجلا طلق امرأته وهي امة ولم تكن في وقت الطلاق في بيت

زوجها فاراد ان ترجع الي بيت الزوج لتستوجب النفقة . لا تجب لها

النفقة في قول علمائنا الثلاثة . وقال زفر للمولي ان ينويها وتأخذ النفقة

وفي الحرية اتفقوا ان لها ان ترجع الي بيت زوجها وتأخذ النفقة (٢)

== قضا علي الغائب لا يدفع ماله اليها لتتفق علي نفسها لا يكون الا بمعد

القضا عليه بالزوجة . المصوط ٥/ ١٩٦-١٩٧ .

(١) قلل السرخسي : وان احضرت غيرها للزوج او مودعافي يده مال للزوج وهو مقر

بالمال والزوجة . امره القاضي بان يدفع نفقتها من ذلك بخلاف دين آخر علي

الغائب فان صاحب الدين اذا احضر غيرها او مودع بالغائب لها مودع قضا

دينه ضمنه وان كان مقرها لم يدفع منه لان القاضي انما يأمري في حق الغائب بما

يكون نظرا له وحفظ المصلحة . وفي الاتفاق علي زوجته من ماله حفظ ملكه عليه

وليس في قضا الدين من ماله حفظ ملكه بل فيه قضا عليه بقول الغيسر

فهذا المعنى تقع الفرق بينهما . . . وان لم يكن له مال حاضر لم يفرغ لها

النفقة بطريق الاستد ان عندنا خلافا ل زفر لان في هذا قضا علي الغائب .

المصوط ٥/ ١٩٧-١٩٨ .

(٢) قال السرخسي : وان اطلق امرأته طلاقا بائنا وهي امة او حرة

فعد لي الزوج النفقة . فان اخرجها المولي اليه لخدمته بطلت النفقة الزوج

.. فاما اذا كانت عند الطلاق في بيت المولي يستعد بها حاديات الي بيت

بعد الطلاق فلا نفقة لها عندنا . وعلي قول زفر لها النفقة كما لو كان استعداه

ايها بعد الطلاق وهذا لان سقوط النفقة ارضفان ازال ذلك العارض صار

كان لم يكن الا ترى ان الحرية اذا كانت ناعمة هارت من الزوج حين طلقها تسم

حاديات الي بيتها كان لها نفقة العد فليد المعنى . ووجهتنا في ذلك ان باعتبار

العد قيمي ما كان ثابتا ولا يثبت ما لم يكن ثابتا لان الثبوت ابتداء يستدعي

قيام الحلك مطلقا ما شئت نفقة العد عند الفرقان كانت في بيت الزوج عند

ذلك كانت مستحقة ل نفقة قيمي ذلك لهما العد فان اعترض بعد ذلك سقط ثم

زال صار كأن لم يكن وان لم يكن مستحقة ل نفقة عند الفرقة فلو جعلنا لها النفقة

في العد فكان هذا اثبات النفقة لها ابتداء في العدة وذلك لا يكون .

المصوط ٥/ ٢٠٣-٢٠٤ .

٤٤٥ - مسألة : وإن كانت لذي امرأ من ذوات رحم مبرومة قلبها النفقة في قول أبي حنيفة . ولا نفقة لها في قولهما لأن النكاح فاسد (١)

٤٤٦ - مسألة : الأب إذا باع مال ولده الكبير لينفق علي نفسه جائز مع العروض في قول أبي حنيفة ولا يجوز مع العقار . وفي قولهما لا يجوز مع العروض . ولا بيع العاقرة بغير رضا الوالد . واعتقوا أن الأب لا يجوز لها أن تباع مال ولدها الأكبر ولا الصغير . واعتقوا في الأب أن له أن يبيع مال الصغير (٢)

٤٤٧ - مسألة : وإن استأنت المرأة علي زوجها بئنا وهو غائبان في قول أبي حنيفة أول يجوز ذلك عليه . وفي قوله لا غير لا يجوز وهو قولهما (٣)

٤٤٨ - مسألة : وإن كان للغائب يدين يدين يدين إنسان وهو مقر بالود يعقبات بأمراء الغائب فأراد أن تقيم المدة أنهما امرأة الغائب قبل بينتها في قول أبي يوسف لا . وفي قوله لا غير وهو قول أبي حنيفة ومحمد لا يقبل ما لم يقرر الذي في يد به الود بعد قبالتها أمراً (٤)

(١) انظر المصنوع : جده ص ٢٢٣ - ٢٢٤ .

(٢) قال السرخسي : وإن باع الأب متاع ولده اليه قبل النفقة جائز معده فيما سوى العاقرة استحصاناً لما ينفق علي نفسه ولا يجوز في العقار إلا أن يكون الولد صغيراً . وهذا قول أبي حنيفة في كتاب المفقود . قال وكذا في قول أبي حنيفة . وقال أبو يوسف ومحمد لا يجوز مع الأب باعاً له ابنته الكبير الغائب في العاقرة كما لا يجوز مع غيره . والقياس ما قالوا لأن الأب قد زالت ببلوغ الصبي من عقل فيكون هو في بيع أمواله كغيره مد له عليه أن النفقة لا تكون واجب من سائر الديون . وليس للأب بيع شيء من متاع ولده في ديون له عليه ولا يقضي القاضي بذلك إلا بما لم يقض من القضا علي الغائب فكذلك في النفقة واستحقاق الأم النفقة كاستحقاق الأب . ثم لا فلا تباع عروض الولد في نفقتها فكذلك الأب .

انظر المصنوع : جده ص ٢٢٥ - ٢٢٦ .

(٣) انظر المصنوع : جده ص ١٩٠ .

(٤) انظر المصنوع : جده ص ١٩٧ - ١٩٨ .

٤٤٩ - مسألة : ولو أن رجلاً عجل امرأته نفقة سنة ثم مات فإن في قول

أبي حنيفة وأبي يوسف سلم لها ما قبضت وقال محمد سلم لها

ما مضى من المدة ويؤخذ منها مقدار ما بقي من المدة . (١)

وروى عن محمد في رواية أخرى قال يترك نفقة شهر ويؤخذ الباقي .

وإذا كان للصغير جدة أم لأم وأم لأب . فأم الأم أولى

بأساكه بالاتفاق وإن لم يكن له أم الأم وله أم الأب والخالة

فأم لأب أولى من الخالة في قول علمائنا الثلاثة . وقال زفر

الخالة أولى وكذلك الأخت من الأم أولى في قول زفر من أم لأب .

قال وكذلك من كانت قرابته من قبل الأم فهو أولى من قرابته

الأب . ولو كانت أخت لأب وخالة فإن الأخت من الأب أولى

من الخالة في رواية كتاب النكاح وقال في كتاب الطلاق الخالة

أولى من الأخت من الأب . (٢)

(١) قال السرخسي : ولو كانت المرأة استعجلت النفقة فماتت قبل مضي تلك

المدّة فلم يكن للزوج أن يسترد من تركتها شيئا من ذلك في قول أبي حنيفة وأبي

يوسف رحمهما الله تعالى لما قلنا أنها ملقو حق الاسترداد في الصلوات ينقطع

بالموت كالرجوع في الهبة . وعند محمد رحمه الله تعالى يترك من ذلك حصّة

المدّة الماضية قبل موتها ويسترد ما وراء ذلك لا أنها أخذت ذلك من مال المقصود

لم يحصل ذلك المقصود له فكان له أن يسترد منها كما لو عجل لها نفقة قبل تزوجها

فماتت قبل أن يتزوجها . وروى ابن رستم عن محمد قال إن كان الباقي من المدة

شهرًا أو دونه لم يرجع بشيء هي تركتها وإن كان فوق ذلك تركها لم يقدر نفقة

شهرًا استحسننا ويسترد من تركتها ما زاد على ذلك لا نه إنما يعطيهما النفقة

شهرًا فمهرها ما تقضي مدّة النفقة شهر هي مستوفية حقها وفيما زاد على ذلك

مستعجلة . انظر المبسوط : ج ٥ ص ١٩٥ .

(٢) انظر المبسوط : ج ٥ ص ٢١٠-٢١١ .

٤٥ - مسألة : وإذا اختلف الرجل والمرأة في متاع البيت فان فسى هذه المسألة سبعة أقاويل من سبعة من الفقهاء كل واحد ممن يؤخذ بقوله أحدهم : قول أبي حنيفة ان ما كان للرجل فهو للرجل وما كان للنساء فهو للمرأة وما كان مشكلا فهو للباقي منهما في الموت . وفي الطلاق للزوج . والثاني قول أبي يوسف أن للمرأة مقدار جهاز مثلها والباقي للزوج في الطلاق والموت . والثالث قول محمد ما كان للرجال فهو للرجل وما كان للنساء فهو للمرأة . وما كان مشكلا فهو للرجل أو لورثته والطلاق والموت سوا . والرابع قول زفر ما كان للرجل فهو للرجل وما كان للنساء فهو للمرأة وما كان مشكلا فهو بينهما نصفان . والخامس قول مالك ان المتاع كله بينهما نصفان والطلاق والموت سوا وهو قول الشافعي وأحد قولي زفر ذكر في اختلافه . والسادس قول ابن أبي ليلى أن المتاع كله للزوج ولين للمرأة الا ثياب التي على بدنهما . والسابع قول الحسن البصري البيت بيت المرأة يعني أن المتاع كلها لها . (١)

(١) قال في البدائع : الاختلاف في متاع البيت اما أن يكون بين الزوجين في حال حياتهما وأما أن يكون بين ورثتهما بعد وفاتهما . وأما أن يكون في حال حياة أحدهما وموت الآخر . فان كان في حال عياتهما فاما أن يكون في حال قيام النكاح . وأما أن يكون بعد زواله بالطلاق . فان كان في حال قيام النكاح . فما كان يصلح للرجل كالحمامة والقلنسوة والسلاح وغيرها فالقول فيه قول الزوج لأن الظاهر شاهد له وما يصلح للنساء مثل الخمار والملحفة والمغزل ونحوها فالقول فيه قول الزوجة لأن الظاهر شاهد لها . وما يصلح لهما جميعا كالدراهم والدنانير والحروص والبسط والعبوب ونحوها فالقول فيه قول الزوج . وهذا قول أبي حنيفة ومحمد .

٤٥١ - مسألة : وان كان احدى الزوجين حرا والآخر مملوكا أو مكاتباً

فان المتاع كله للحر وهو قول أبي حنيفة (١) وقال أبو يوسف ومحمد

ان كان المملوك مأذونا أو مكاتباً فالكلام كالكلام في الحرين

وذكر قولهما في الجامع الصغير . (٢)

وقال أبو يوسف القول قول المرأة الى قدر جهاز مثلها في الكل

والقول قول الزوج في الباقي . وقال زفر في قول المشكل بينهما

نصفان . وفي قول آخر وهو قول مالك والشافعي الكل بينهما نصفان .

وقال ابن أبي ليلى القول قول الزوج في الكل الا في ثياب بدن

المرأة . وقال الحسن : القول قول المرأة في الكل الا في ثياب بدن

الرجل . وجه قول الحسن : أن يد المرأة على ما في داخل البيت

اظهر منه في يد الرجل فكان الظاهر لها شاهداً الا في ثياب بدن

الرجل لأن الظاهر يكذبها في ذلك ويصدق الزوج . وجه قول ابن

أبي ليلى : أن الزوج أخفى بالتصرف فيما في البيت فكان الظاهر

شاهداً له الا في ثياب بدن فان الظاهر يصدقها فيه ويكذب الرجل .

وجه قول زفر : أن يد كل واحد من الزوجين اذا كانا حرين ثابتة

على ما في البيت فكان الكل بينهما نصفين وهو قياس قوله الا أنه

خص المشكل بذلك في قول لأن الظاهر يشهد لأحدهما في المشكل .

وجه قول أبي يوسف : أن الظاهر يشهد للمرأة الى قدر جهاز مثلها

لأن المرأة لا تغلو عن الجهاز عادة فكان الظاهر شاهداً لها فهو

ذلك القدر فكان القول في هذا القدر قولها والظاهر يشهد للرجل

في الباقي فكان القول قوله في الباقي . وجه قولهما : أن يد الزوج

على ما في البيت أقوى من يد المرأة لأن يد متصرفه ويدها يد

حافضة ويد التصرف أقوى من يد الحفظ كائنين يتنازعا في دابة

وأحدهما راكبها والآخر متعلق بلجامها أن الراكب أولى الا أن فيما

يصلح لها عارض هذا الظاهر ما هو أظهر منه فسقط اعتباره . أهـ .

٣٠٨ - ٣٠٩ / ٢ - المبسوط ٢١٣ - ٥ / ٢١٥ .

(١) في قول أبي حنيفة المتاع للحر منهما أيهما كان .

(٢) أما أبو يوسف ومحمد قالوا هذا وما لو كانا حرين سواء من قول كل

واحد منهما وانما نص على هذا الاختلاف في الجامع الصغير

٤٠٢ - مسألة : وإن كان له امرأته ويقوم الليل ويصوم النهار فإنه يوفى بها أن يكون لها
أحيانا ولا يوقت فيه وقتا . وروى عن أبي حنيفة أنه قال : لها في كل أربعين ليلة
ليلة واحدة . (١)

٤٠٣ - مسألة : ولو أن امرأة عصرت لها ابوان ميسران فإن نفقتها على الابن رواية
كتاب النكاح . وكذلك الغلام إذا بلغه وزن . وروى عن أبي حنيفة رواية أخرى
أن النفقة على الأم الثلث . وعلى الأب الثلثان . (٢)

== وجه قولهما : أن المملوك بمنزلة الحر في الاستحقاق بالبدل . لأنه يد اعتبرت
الآن ترى أنه لو تأنح حر ومملوك في متاع في يد هما كان بينهما نصفان ولا ترجيح يد
الحر بحرية . فكذلك هذا أولئك أبو حنيفة فترحمه الله تعالى يقول يد الحر أقوى
فإنها يد مملوك يد العبد ليست بيد مملوك كما يقع الترجيح هنا بقوة اليد يقع
بالقرب من الاستعمال بخلافه في الدوى والخصومات فكذلك يقع الترجيح
هنا بقوة اليد بالحرية . توضيحه أن يد الحر يد نفسه ويد العبد من وجه كائنها
يد مولا . وقد بينا أن الترجيح هنا باعتبار أن يد نفسه كما بعد موت أحد هما .
انظر المصنوع . جده ص ٢١٠ الجامع الصغير مع شرحه ١٩٦ .

(١) قال السرخسي : وإن كان للرجل امرأتان أحدهما تقاين يقوم الليل ويصوم النهار
فاستعدت طهره امرأة فإنه يوفى بها أن يموت معها فوفى طهرها ولها نصفان من عسر
رضي الله عنه أنه قال لكعب بن سور أقتى بينهما فقال أراها أحدى نساء الأبرار
لهن ثلاث ما يولها المهاولها يولها . وقصه هذا الحديث أن امرأة أقتى
إلى عروضي الله عنه وقالت أن زوجي يصوم النهار ويقوم الليل فقال نعم الرجل
زوجك فاعادت كلامها مرارا في كل ذلك يجيبها عن هذا فقال لكعب بن سور
أمر المؤمنين أنها تشكون زوجها في أنه هجر صحبتها فتمتجب عسر من فطنته
وقال أقتى بينهما فيقضي لكعب رضي الله عنه بما ذكره فولا بعرقضا البصرة .
ثم في ظاهر الرواية لا يتم حقها في يولها من كل أربعين ليلة ولكن يوم الزوج
بأن يراعي قلبها ويصوم معها أحيانا . وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله
قال إذا كان للرجل امرأتان أحدهما تقاين فحقها بالقيام هو الصبيح لا ما
فخاصته في ذلك قضى القاضي لها بملء من كل أربعين ليلة لحد يشكك بن سور .
انظر المصنوع . جده ص ٢٢٠ - ٢٢١ .

(٢) قال السرخسي : ويجبر الرجل على نفقة أهله الصغار لقوله عز وجل "فإن أَرْضَعْنِ"

٤٥٤ - مسألة : ولوان امرأه قالت للقاضي ان زوجي يريد ان يذهب فعذلي منه كغيلة

بالنفقة فان ابا حنيفة قال لا اخذ لها كغيلة بنفقة لم يجب عليه بعد . وقال :

يستحسن ان اخذ لها كغيلة بنفقة شهر^(١) . هذا الا خلا في ذكره الخياط في

كتاب النفقات . وذكره شام من معني في رجل لا في وهو يكتسب كل يوم رهما

ويكفيه اربع . وانفق فانه يرفع بنفسه وهما اليك ارتفعت ونفق فله علي ذى الرحم

المحرم منه . وروى عن ابي يوسف انه قال لا يجبر علي نفقة ذى الرحم المحرم من

لم يكن معه ما يجبه الزكاة . واعتقوا في نفقة الوالد من انه يفرض ان لم يكن خما

بعد ان يكون لسمعة .

== لكم فاتوهن اجورهن^٢ الطلاق . والنفقة بعد الفطامهن لقوم عتق الرضاع قبل

ذلك . ولا ين الولد جزء من الاب فتكون نفقة عليه كنفقة علي نفسه . ثم في ظاهر

الرواية لا يشارك الاب في النفقة احد . وقد روى عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى

ان النفقة علي الاب والامثال بحسب ميراثهما من الولد . فاما في ظاهر الرواية

كما لا يشارك الاب مومة الرضاع احد فكذلك في النفقة . وهذا اذا كان الاب

موسرا فان كان معسرا ولا موسرا مرت بان تنفق من مالها علي الولد ويكون ذلك

د يناط علي الاب ان اليسر . . والذي قلنا في الصغار من الا ولا كذلك في الكبار

ان اكن اثالا ان النساء محجرات عن الكسب واستحقاق النفقة لمعجز المنفق عليه

من كسبه . وان كانوا ذكورا بالغين لم يجبر الا بعطي الا يفاق طبعه بل قد رتب علي

الكسب الا من كان ضيقا او اعني او قعد او اشل الولد من لا ينتفع بهما او

مفلوجا او معتوها فحينئذ تجب النفقة علي الوالد لمعجز المنفق عليه من الكسب

وهذا اذا لم يكن للولد مال فان كان للولد مال فنفقة في ماله لا نه موسر غير محتاج .

انظر اليسوط جده ص ٢٢٢-٢٢٣ .

قوله "وهو من الزمن الذي طال مرضه مانا . اها المغرب . ١ / ٢١ . الصباح ١ / ٢٥٦

(١) لم يكن علي الكفيل الا شهر واحد لا نه اضاف كل كل كل الا مالا يعرف منهاه في تناول

الا دني كمن يقول لفلان علي كل درهم امله في الا جارة ان استاجر ارا الكسل

شهر كان لزوم العقد في شهر واحد . وعن ابي يوسف انه كفل بنفقة ما عاشت

وبقي النكاح بينهما استحسانا لما فيه من العرف الظاهر . ولا نه قصد المرأة

التوثيق بهذا الجنس من حقها فكان الكفيل صرح لها بما هو مقصودها فقال في

كفالة هذا الواعاشت وهذا ثبت حكم الكفالة بهذا الجنس من حقها طبعها ما

فكذلك هنا .

انظر اليسوط جده ص ١٩٤-١٩٥ .

٤٥٥ - سئاله : ولوان امراء اراد ان تحج حجه الاسلام فلا نفقه لها . قال في الجامع الصغير : قال ابو يوسف في المالني هذا اطي وجيبين : ان لم يدخل بها فلا نفقه لها . وان دخل بها فلها النفقه طي قد رسعرا البلد الذي هما فيه مقيمان . .
ولم ير طيه قد راسعارمكه فيعدا بها نفقه شهر واحد ثالباقى اذ ارجعت . (١)

٤٥٦ - سئاله : وان اتزوج الرجل امراة وهي حامل من زنا جاز النكاح في قول ابي حنيفة ومحمد ولا يجوز في قول ابي يوسف . ذكر الا خلا في الجامع الصغير . وذكر من ابن سماعين محمد انه قال لا يجوز مثل قول ابي يوسف . (٢)

٤٥٧ - سئاله : رجل اقام المهر طي امراء انه تزوجها واقام المهر المهر ان الزوج قد تزوج اختها قبلها والا اختثائه . فان في قول ابي حنيفة قبل مهره الزوج ومقتضى النكاح الحاضرة ولا تقبل مهره المراء . وفي قولهما عوقف المهرتان حتي يحضر الغائب .
والا خلا فذكر في الجامع الكبير . (٣)

٤٥٨ - سئاله : وان اتزوج النصراني نصرانية طي خمر او غير ذلك في المهرين لم يلحقها قبل ان يدخل بها وقد اسلم احدهما . فان في قول ابي يوسف ان كان مهره للمهر المزوج الا نصف ذلك . وان كان مستهلكا ففي الخنزير نصف القيمة . وفي الاخر لا شيء طيه .
وهو قول ابي حنيفة . وقال زفر : يرجع طيهما بنصف القيمة في الاحوال كلها . ذكر
الا خلا في اختلاف زفر . (٤)

(١) لم اجد السئاله في الجامع الصغير .

(٢) الجامع الصغير مع شرحه ص ١٤٣ .

(٣) الجامع الكبير ص ٤٣٤ .

(٤) الجامع الصغير مع شرحه ص ١٥١ .

* كَسَابُ الطَّلَاقِ (١) *

(١) الطلاق لغة : هو عبارة عن إزالة القيد وهو مأخوذ من الإطلاق يقول الرجل أطلقت ابلي ، وأطلقت أسيرى أى خلاه ، وأطلقت الناقة من عقابها فطلقت هو بالفتح ، وأطلقت امرأتى . فالكسب من الإطلاق وإنما اختلف اللفظ لاختلاف المعنى ففي المرأة يتكرر الطلاق وإذا تم رفع القيد بتكرر الطلاق لا يتأتى تقييدها ثانياً في الحال ففي التفعيل معنى المبالغة فلهذا يقال فسى المرأة طلقت ، وطلق امرأتى تطلقاً وطلقت هو تطلق بالضم للاقا فهي طالق وطلقة .

انظر مختار الصحاح ٣٩٦-٣٩٧ ، المصباح ٢/٣٧٦ والمبسوط ج ٦ ص ٢ ، الجوهرة ٢ ص ٩٩ .

أما الطلاق في الإصلاح : فهو رفع الحبل الذي به صارت المرأة محلاً للتفكاح فالأسم شرعى فيه معنى اللفة وإيقاع الطلاق مباح وإن كان مهضماً في الأصل عند عامة العلماء ، ومن الناس من يقول لا مباح إيقاع الطلاق إلا عند الضرورة لقوله صلى الله عليه وسلم (لمن الله كل ذواق مطلق ثم أن الطلاق نوطان طلاق سنة وطلاق بدعة وإن شئت قلت طلاق مستحبون وطلاق مكروه .

أما الأول فطلاق السنة : نوطان نوع يرجع الى الوقت ونسوع يرجع الى العدد فالسنة من حيث العدد ما بدأ بهيانه القرآن وهو نوطان حسن وأحسن فالأحسن أن يطلقها واحدة في وقت السنة ويدعها حتى تنقضى عدتها ~~فإنها لا يمكن معرفة~~ معرفة كل واحد منهما إلا بعد معرفة أصناف النساء ومن في الأصل على صنفين حرائر وأماء وكل صنف على صنفين حائلات وحاملات والحائلات على صنفين ذوات الأقراء وذوات الأشهر وأحسن الطلاق في ذوات القراء أن يطلقها بالقة واحدة رجعية في طهر لا جماع فيه ولا طلاق ولا في مهضة طلاق ولا جماع ويتركها حتى تنقضى عدتها ثلاث حيضات إن كانت حرة وإن كانت أمة ~~حيضتان~~

٤٥٩- مسألة : وإذا طلق الرجل امرأته ثلاثا فلا تحل له حتى تنكح زوجا غيره ويدخل بها (١) . فان تزوجها رجل على أن يحللها

====
والأصل في ذلك ما روى عن ابراهيم النخعي رحمه الله أنه قال
كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يستحسنون أن لا
يطلقوا للسنة الا واحدة ثم لا يطلقوا غير ذلك حتى تنقضى
العدة .

انظر المبسوط ج ٦ ص ٢٣٠-٢٣١ والبدايع ج ٣ ص ٨٨ .
وأما طلاق البدعة فنوع يرجع الى الوقت ونوع يرجع الى
العدد والوقت يرجع الى نوبان أحدهما الطلقة الواحدة الرجعية
في حالة الحيض اذا كانت مدخولا بها سواء كانت حرة أو أمة
والثاني الطلقة الواحدة الرجعية في ذوات الاقراء في طهر
جامعها فيه كانت حرة أو أمة لاحتمال أنها حملت بذلك الجماع
وأما الذي يرجع الى العدد فهو ايقاع الثلاث أو الثنتين في طهر
واحد لا جماع فيه سواء كان على الجمع بأن أوقع الثلاث جلسة
واحدة أو على التفريق واحدا بعد واحد بعد ان كان الكل في
طهر واحد . وحكم طلاق البدعة هو أنه واقع عليها وعلى قسول
الروافض لا يقع .

انظر بدائع الصنائع ج ٣ ص ٩٣-٩٤-٩٦ قوله صلى الله عليه وسلم
" لعن الله كل ذواق مطلق " الحديث لم أجده .

(١) قال السرخسي في المبسوط : ولا تحل له المرأة بعد ما وقع
عليها ثلاث تطليقات حتى تنكح زوجا غيره ويدخل بها ، والطلاق
ومحصور بعدد الثلاث ولا خلاف بين العلماء أن بيان التطلقتين
في قوله تعالى الطلاق مرتان وإنما اختلفوا في الثالثة ف قيل هي
في قوله تعالى (أو تسريح باحسان) وهكذا روى أبو رزین العقيلي
رضي الله عنه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال عرفنا
التطلقتين في القرآن فأين الثالثة فقال صلى الله عليه وسلم في قوله
تعالى (أو تسريح باحسان) وأكثروا على أن بيان الثالثة في
قوله تعالى فان طلقها فلا تحل له حتى تنكح زوجا غيره ، ولا خلاف
بين العلماء أن النكاح الصحيح شرط الحل للزوج الأول بعد
====

للزواج الأول فان النكاح جائز وتحل للزواج الأول . وهذا قول
أبي حنيفة وزفر . وقال أبو يوسف النكاح باطل ولا تحل للزواج
الأول . روى ذلك ابن زياد . وفي بعض الروايات من محمد ان
النكاح جائز ولا تحل للزواج الأول^(١) وهو قول شاذ وهو قول
الشافعي .

=====

وقوع الثلاث عليها والمذهب عند جمهور العلماء أن الدخول شرط
أيضا . وقال سعيد بن المسيب ليس بشرط لأن في القرآن شرط
العقد فقد ولا زيادة بالرأى ، وهذا قول غير محتمر ولو قضى
به قاض فان شرط الدخول ثابت بالأثر^{منها} حديث ابن عمر رضي
الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا طلق الرجل
امراته ثلاثا فتزوجت بزواج آخر لم تحل للأول حتى تذوق عسلته
ويذوق عسلتها فان تزوج بها الثاني على قصد أن يحلها
للاول من غير أن يشترط ذلك في العقد صح النكاح وبشبهت
الحل للأول اذا دخل بها الثاني وقارنها فان شرط أن يحلها
فعند أبي حنيفة الجواب^{ذلك} ويكره هذا الشرط وعند أبي يوسف
النكاح جائز ولكن لا تحل به للأول وعند محمد النكاح فاسد
لقوله صلى الله عليه وسلم (لمن الله المحلل والمحلل له) وعقد
النكاح سنة ونعمة فما يستحق به المرأة اللعن لا يكون نكاحا
صحيا ولأن في هذا معنى شرط التوقيت وشرط التوقيت مبطل
للنكاح ، وأبو يوسف يقول هذا ليس بتوقيت في النكاح ولكنه
استعجال لما هو مؤخر شرط فيحاقب بالحرمان وأبو حنيفة يقول
فاسد والنكاح لا يبطل بالشروط الفاسدة فان النكاح شرط موجب
حلها للأول^(١) .

=====

(١) مسند أبي حنيفة في النكاح ٣ ص ٨٩ - المجموع ١٥ ص

=====

٢٦٠- مسألة : وإذا أراد الرجل أن يطلق امرأته للسنة (١) وهي حامل فان في قول أبي حنيفة وأبي يوسف يطلقها كل شهر تطليقة واحدة . وقال محمد وزفر طلاق السنة للحامل لا يكون إلا واحدة (٢) .

قوله صلى الله عليه وسلم " حتى تذوق عسلة وذوق عسلتها " رواه البخاري في الطلاق باب من أجاز الطلاق الثلاث ٦/١٦٥ عن عائشة . قوله صلى الله عليه وسلم " لعن الله المحلل والمحلل له " رواه أبو داود في النكاح باب في التحليل ٢/٥٦٢ عن علي الترمذي في النكاح باب ما جاء في المحلل والمحلل له رقم ١١١٩ . ابن ماجه في أبواب النكاح . المحلل والمحلل له رقم ١٩٤٢ .

(١) لقد سبق شرح ما هو الطلاق العتيق والبدعي في أول باب الطلاق .
(٢) قال في البدائع والمبسوط : وإذا أراد الرجل أن يطلق امرأته وهي حامل يطلقها واحدة متى شاء فان كان جامعها ثم أراد أن يطلقها ثلاثا فله ذلك في قول أبي حنيفة وأبي يوسف ويفصل بين التلقتين بشهر ، وعند محمد وزفر لا تطلق الحامل للسنة أكثر من واحدة وفي الكتاب قال بلغنا ذلك من ابن مسعود وجابر والحسن البصري رضي الله عنهم وقول الصحابي المتقدم اذا كان فقها مقدما على القياس والأصل في طلاق السنة أن يفصل بين التلقتين بفصل محسوب من فصول الحدة كما في ذوات الأقران والآيسة وأنشهر في حق الحامل ليس بفصل محسوب من فصول الحدة فلا يفصل به بين الطلاق السنة لأن الطلاق مقابل بفصول الحدة لأن الأمة تقدر بحيضتين فيطسك عليها تلقتين وأفضل الطلاق الحامل أن يطلقها واحدة ثم يدعيها حتى تضع حملها هذا خلاصة ما قاله أبو حنيفة (٣) .

=====

- (١) بدائع الصنائع ج ٣ ص ٨٨ .
(٢) المبسوط ج ٦ ص ١٠-١١ والبدائع ج ٣ ص ٨٩-٩٠ .
(٣) المراجع السابقة .

٤٦١- مسألة : وإذا كانت المرأة لا تحيض من صغر أو كبر (١) فاراد أن يطلقها للسنة فله أن يطلقها في أي وقت شاء في قول طوائف الثلاثة . وقال زفر لا يطلقها حتى يمضي عليها شهر بمسند ما جامعها .

(١) وإذا أراد أن يطلقها وهي لا تحيض من كبر أو صغر طلقها واحدة متى شاء عندنا وقال زفر رحمه الله ليس له أن يطلقها عقيب الجماع حتى يمضي الشهر لأنه يفصل بين الطلاق والجماع بما يفصل به بين الطلاقين في عدة هي ذات فصول كما في حلق ذوات الاقراء ثم يفصل بين طلاقها بشهر فكذا يفصل بمسكن طلاقها وجماعها بشهر لأنها بمنزلة الحامل في أنها لا تحيض في عدتها فيباح ايضاع الطلاق عليها عقيب الجماع كما يباح الايقاع على الحامل فكان ايضاع الطلاق عليها عقيب الجماع مباحا فإذا أراد أن يطلقها ثلاثا طلقها بعد شهر آخر ثم بعد شهرا آخر وعدتها ثلاثة أشهر من الحقيقة الأولى كما قال تعالى (وللثلاثي يثنى من المحيض من نسائك ان ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر) الطلاق . والثلاثي لم يحضن والمراد الصغيرة ولا خلاف أن الايقاع اذا كان في أول الشهر تعتبر الشهر بالأهلة الناقصة أو كاملة فان الايقاع في وسط الشهر ففي حق تفريق الطلاق يعتبر كل شهر بالأيام وذلك ثلاثون يوما بالاتفاق بين العلماء وكذلك في حق انقضاء الحدة عند أبي حنيفة تعتبر ثلاثة أشهر بالأيام وضدهما يعتبر شهر واحد بالأيام وشهران بالأهلة والأهلة هي الأصل لقوله تعالى (يسألونك عن الأهلة قل هي مواقيت للناس) ١٨٩ البقرة ، والأيام بدل عنها ففي الشهر الواحد تحذر اعتبار ما هو الأصل فاعتبر البدل وفي الشهرين لم يتحذر اعتبارها هو الأصل ولكن أبو حنيفة يقول ما لم يتم الشهر

٤٦٢- مسألة : وإذا كان الرجل غائب عن امرأته فأراد أن يكتب اليها كتاباً بأن يطلقها للسنة فكتب اليها إذا جاءك كتابي هذا ثم حضرت ثم طهرت فأنت طالق (١) . وقال محمد في كتاب الرقيات ينبغي أن يكتب إذا جاءك كتابي هذا فطلعت ما فيه ثم حضرت وطهرت فأنت طالق وتلك الرواية احوط .

===

الأول لا يدخل الشهر الثاني مدخول الشهر الثاني في وسط الشهر الثاني أيضاً ولأن الشهر في حقها بمنزلة الحيض في حق التي لا تحيض حتى يتحذر به الاستبراء ويفصل به بين طلاق السنة لأن المعتبر في حق ذوات القراء الحيض ولا يتصور الحيض إلا بتخلل الطهر وفي الشهر يتقدم هذا المعنى فكان الشهر قائم مقام ما هو المعتبر ، ولو طلق الصغيرة تطليقة ثم حاضت ثم طهرت قبل مضي شهر فله أن يطلقها أخرى في قولهم جميعاً لأنها لما حاضت بطل حكم الشهر لأن الشهر في حقها يسدل الحيض (١) .

(١) لجوان أن يكون قد امتد طهرها الذي جامعها فيه فلو اكتسب إذا جاءك كتابي هذا فأنت طالق يقع الطلاق عليها في طهر جامعها فيه وهو خلاف السنة فلهذا قيد بهذه الصفة ، وإذا محمد فقال وطمت ما فيه لجواز أن لا تقرأ كتاب زوجها فيقع طمها الطلاق وهي لا تشعر بذلك ولكن في ظاهر الرواية لم يذكر هذه الزيادة لأن النفية لا تكون أحصر على شيء منها على قراءة كتاب زوجها والظاهر أنها لا تؤثر ذلك فإذا أراد أن يطلقها ثلاثاً للسنة كتب ثم إذا حضرت وطهرت فأنت طالق وإن شاء أوجز فيقع بهذه الصفة إذا كانت ممن لا تحيض في أي

=====

=====

٤٦٣- مسألة : وإذا طلق الرجل امرأته وهي حائض فقد أخطأ السنة (١) وينبغي له أن يراجعها . ثم أراد أن يطلقها مرة أخرى جاز له

====

وقت شاء ، وإن لم يدخل بامرأته ولم يدخل بها فله أن يطلقها متى شاء خلافاً لزفر وليس طيبها عدة : لقوله تعالى (فمسا لكم طيبهن من عدة تحت ذنوبهن) ٤٩ الأحزاب . (١)

(١) والطلاق واقع طيبها وعلى قول الروافض لا يقع ويجدر بنا أن نذكر حديث ابن عمر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لعمر رضي الله عنه (مر ابنك فليراجعها) والمراجعة لا تكون بعد وقوع الطلاق ولكنهم يدعون أن المروى فليراجعها وقد كان أخرجها من بيته فانما أمره أن يردّها إلى بيته وهذا باطل من الكلام ، فينبغي أن يراجعها كما أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم ولأنه لو راجعها لم تبين منه بطلاق محذور ويندفع ضرر تطويل العدة فإذا لم يراجعها بانتهى منه بطلاق محذور ، ويتحقق معنى تطويل العدة فلهذا ينبغي أن يراجعها فإذا ظهرت من حيضة أخرى طلقها إن شاء وهذا إشارة إلى أنها إذا ظهرت من هذه الحيضة لا يباح إيقاع الطلاق طيبها ولو طلقها في طهر لم يجامعها فيه واحدة ثم راجعها بالقول فأراد أن يطلقها أخرى في ذلك الطهر للسنة فله ذلك وهو قول أبي حنيفة وزفر .

أما أبو يوسف فليس له أن يطلقها حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر وأما محمد ففيه روايتان ^{عنه} فأبو يوسف يقول شرب الفصل بين طلاق السنة الحيضة الكاملة كما قال صلى الله عليه وسلم فليطلقها في كل قرّة تطليقة ولأن إيقاع التليقة في طهر في المنع من تطليقه أخرى في ذلك الطهر كالجماع فكما لا يجوز أن يطلقها بعد الجماع في

=====

=====

(٢) انظر للمنفق طيبها مرة بعد المرة الصالحين والرافضين

أن يطلقها إذا ظهرت من هذا الحيض في قول أبي حنيفة وزفر .
وقال أبو يوسف لا يطلقها حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر ذكبت
الاختلاف في رواية ابن زياد روى عن محمد أنه قال مثل
قول أبي يوسف . وكذلك إذا طلق امرأته في حال الطهر ثم
راجعها فله أن يطلقها أخرى من ساعته في قول أبي حنيفة وزفر
وفي قول أبي يوسف ومحمد لا يطلقها حتى تحيض وتطهر ، وذكر
عن أبي حنيفة أن رجلاً أخذ بعد امرأته من شهوة ثم قال لها
أنت طالق ثلاثاً للسنة يقع طليها ثلاثاً متتابعاً فيقع واحدة (١)
ويصير مراجعاً لها بأخذ يدها . ثم يقع أخرى ثم صار مراجعاً
لها ثم يقع أخرى روى عن أبي يوسف ومحمد أنه لا يقسم
إلا واحدة ويصير مراجعاً ثم انما يقع الثنتان في الطهرين
الأخرين حتى يتم ثلاثاً .

===

أبهر واحد فذلك بعد الطلاق وأبو حنيفة يقول الفصل بالحيضة
انما يحتبر إذا كانت الثانية تقع في العدة والمراجعة قد ارتفعت
العدة فكانت الثانية بمنزلة ابتداء الإيقاع وقد حصل في طهر
لا جماع فيه ثم الرجعة تسقط جميع العدة ولو تخلل بين التلقتين
ما يسقط بعض العدة كانت الثانية واقعة طوي وجه السنة فإذا
تخلل ما يسقط جميع العدة أولى .
انظر المبسوط ج ٦ ص ١٦٧-١٧٤ .

(٢) يقع طليها ثلاث تطلقات في الحال يتبع بعضها بعضاً لأن كلما
وقع طليها تطلقه صار مراجعاً لها فتقع أخرى فأما إذا راجعها
بالجماع فإن لم تحبل فليس له أن يطلقها أخرى في هذا
الطهر بالاجماع لأنه طهر قد جامعها فيه وإن راجعها بالجماع
فحبلت فعند أبي يوسف ليس له أن يطلقها أخرى وعند أبي حنيفة
ومحمد وزفر له أن يطلقها أخرى لأن العدة الأولى سقطت والطلاق
عقب الجماع في الطهر انما لا يحل لاشتباه أمر العدة طليها
وذلك لا يوجد إذا حبلت وطهر الحبل منها .
انظر المرجع السابق ص ١٨ .

*** بناب الرجعية (١) ***

٤٦٤- مسألة : المرأة اذا لم يهرت من الحيضة الثالثة (٢) فان الزوج يملك رجعتها ما لم تفتسل أو يمضي عليها وقت صلاة وهذا اذا كان أيامها أقل من عشرة أيام فان المراجعة تنقطع عنه متى عشرة أيام وهذا التفسير ذكر في كتاب نوادر الصلاة . وقال زفر الزوج يملك رجعتها ما لم تفتسل سواء كان أيامها حيضها عشرة أو أقل من عشرة وقد مضى عليها وقت صلاة أو لم يمضي .

(١) قال في الصباح : الرجعة بالفتح بمعنى الرجوع . . وأما الرجعة بعد الطلاق مربعة الكتاب فبالفتح والكسر ومعهم يقتصر في رجعة الطلاق على الفتح وهو أفصح أ هـ ١/٢٢٠ - المنسرب ١/٨٤٠ .

وفي الجوهرة : هي المراجعة وهي عبارة عن ارتجاع المثلث مطلقته على حكم النكاح الأول وهي تثبت في كل مطلقة بصريح الطلاق بعد الدخول ما لم يستوف عدد الطلاق عليها ولم يحصل في مقابلة طلاقها عوض ويحتمل بقاؤه ~~مستوف~~ في العدة أ هـ ٢/١٢٤ - الباب ٥٣ - ٣/٥٤ .

(٢) واذا لم يهرت من الحيضة الثالثة غير أنها لم تفتسل فالرجعة باقية له عليها وهذا اذا كانت أيامها دون العشرة فأما اذا كانت أيامها عشرة فقد تثبتا بخروجها من الحيض بنفس انقطاع الدم واذا كانت أيامها دون العشرة لم تثبت بذلك لجواز أن يحاودها الدم فيكون ذلك حيضا اذا لم يجاوز العشرة والصحابة قالوا الزوج أبقى برجعتها ما لم تفتسل أو ما لم تحبل لها الصلاة وحل الصلاة يكون بالاغتسال واذا أخرت الغسل حتى ذهب وقت أدنى الصلاة اليها انقطع حق الرجعة عندنا

٤٦٦- مسألة : ولو أن زوج الأمة قال بعد انقضاء العدة قد كنت راجعتها في العدة فصدقه (١) المولى وأنكرت الأمة فالقول قولها ولا رجعة له طمها في قول أبي حنيفة ، وقال أبو يوسف (٢) ومحمد القول قول المولى وهي امرأة الزوج .

٤٦٧- مسألة : وإذا أراد الرجل مراجعة امرأته فقالت المرأة انقضت عتي (٣) وقد مضى من الطلاق شهر أو نحوه فإن في قول

(١) في المبسوط : وإذا قال زوج الأمة بعد انقضاء عتيها قد كنت راجعتها في العدة وصدقه المولى وكذبت الأمة فالقول قولها في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى .

(٢) وعند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى القول قول الزوج لا يضعها مملوك للمولى وينزل المولى فيها منزلة الحرة في نفسها حتى يصح تزويجه أيادها وإقراره بالنكاح طمها فكذاك بالرجعة بمنزلة إقرار الحرة على نفسها به وأبو حنيفة يقول قولها ولا رجعة ، لأن الرجعة تنهى على سبب لا قول للمولى فيه وهو قيام العدة فإن القول في العدة قولها في البقاء والانقضاء دون المولى فكذاك فيما ينهى عليه توضيحه أن صحة الرجعة حال قيام العدة ولا ملك للمولى عند ذلك في البضع ولا تصرف فكان القول قولها بخلاف التزويج والإقرار به طمها ولو كانت هي التي صدقت الزوج .

انظر المبسوط ج ٦ ص ٢٤ - ٢٥ .

(٣) ان المعتدة ان كانت من ذوات الأشهر قانها لا تصدق في أقل من ثلاثة أشهر في عدة الطلاق ان كانت حرة ، ومن شهر ونصف ان كانت أمة وفي عدة الوفاة لا تصدق في أقل من أربعة أشهر وعشر ان كانت حرة ومن شهرين وخمسة أيام ان كانت أمة .

ثم اختلف في أقل ما تصدق فيه المعتدة بالاقراء فقال أبو حنيفة

أبو حنيفة لا تصدق المرأة في أقل من شهرين . ثم اختلفت الرواية من أبو حنيفة فهو تفسر قوله . قال فو، رواية محمد تبدأ الحدة بالظهر فيكون الظهر خمسة عشر ثم الحيض خمسة فذلك ستون يوما . وروى الحسن بن زياد عن أبو حنيفة أنه يبدأ بالحيض عشرة والظهر خمسة عشر والحيض عشرة ثم الظهر خمسة عشر والحيض عشرة فذلك ستون يوما .

وقالا تصدق المرأة فو، تسعة وثلاثين يوما وقال في كتاب الحيض إذا ولدت المرأة فطلقها زوجها من ساعته فقالت المرأة انقضت حدتي . فان في قول أبو حنيفة لا تصدق في أقل من خمسة وثلاثين يوما . وروى الحسن بن زياد عن أبو حنيفة أنه قال لا تصدق في أقل من مائة يوم وقال أبو يوسف تصدق فو، خمسة وستين يوما . وروى الحسن بن زياد عن أبو حنيفة أنه قال لا تصدق في أقل من مائة يوم وقال أبو يوسف تصدق فو، خمسة وستين يوما وقال محمد تصدق فو، أربعة وخمسين يوما وساعة . وقال فسو، الجامع الكبير إذا قال الرجل لامرأته كما ولدت ولدا فأنت الحائض ثلاثا للمنفعة فولدت ثلاثة أولاد فو، بطن واحد . فان في قول أبو حنيفة وأبو يوسف لا يقع الطلاق حتى تلهي من النفاس بعد الولد الثالث ويقتضي طهرها تلبية ثم إذا حاضت وطهرت تقع طهرها أخرى . ثم إذا حاضت وطهرت تقع أخرى وطهرت طهرها . وفي قول محمد وزفر إذا ولدت الولد الأول يقع طهرها تلبية والولد الثاني لا يقع شيء والولد الثالث انقضت الحدة ثم إذا تزوجها مرة أخرى يقع طهرها تلبية أخرى ثم لا يقع لذلك بالقول شيء .

أقل ما تصدق فيه الحدة ستون يوما .

٤٦٨- مسألة : وإذا طهرت المرأة من الحيضة الثالثة (١) فتيمت فان

===

وقال أبو يوسف ومحمد تسعة وثلاثون يوماً ، أما قول أبي حنيفة فيبدأ بالطهر خمسة عشر يوماً ثم بالحيض خمسة أيام ثم بالطهر خمسة عشر يوماً ثم بالحيض عشرة أيام ثم بالطهر خمسة عشر يوماً وهذا على رواية محمد أي ستون يوماً وهو قول أبي حنيفة .

أما على رواية الحسن . فيبدأ بالطهر خمسة عشر يوماً ثم بالحيض عشرة أيام حتى تكون المدة ستون يوماً .

أما قول أبي يوسف ومحمد أنه يبدأ بالحيض ثلاثة أيام ثم بالطهر خمسة عشر يوماً ثم بالحيض ثلاثة أيام ثم بالطهر خمسة عشر يوماً ، لأن المرأة آمنة في هذا الباب والأمن يصدق ما أمكن وبحكم بالطلاق في آخر الطهر فيبدأ بالحدة من الحيض ويحترق أقله ثلاثة أيام وأقل الطهر خمسة عشر يوماً ثم أقل الحيض والطهر فتكون الجملة تسعة وثلاثون يوماً .

انظر بدائع الصنائع ج ٣ ص ١٩٨ - ١٩٩ . قوله " وقال فسي الجامع الكبير . الخ " لم أرها فيه .

(١) وإذا اغتسلت المعتدة من الحيضة الثالثة غير أنه يقضى منها عضو لم يصبه الماء فالزوج يملك الرجعة ، ولو بقى ما دون العضو لم يكن للزوج رجعة وهذا محمّد في القياس والاستحسان فيما دون العضو في القياس يبقو حكم الرجعة لبقاء حكم الحدث كما قال صلى الله عليه وسلم (تحت كل شعرة جنابة) * .

=====

=====

(*) رواه أبو داود في الطهارة . باب في الغسل من الجنابة ١٧١-
١٧٢ / ١ من حديث أبو هريرة . الترمذى في أبواب الطهارة .
باب ما جاء أن تحت كل شعرة جنابة رقم ١٠٦ . ابن ماجسة
في أبواب الطهارة وسننها باب تحت كل شعرة جنابة رقم ٥٩٧ .

في قول أبي حنيفة وأبي يوسف لا تهطل الرجعة ما لم تصل . وفي
قول محمد بطلت الرجعة بالتيمم . والاختلاف (١) يتبين في التي
أيام حيضها أقل من عشرة فأما إذا كان أيام حيضها عشرة
انقطعت المراجعة عند مضي العشرة تمت أو لم تتم .

===

ولأنه لم تحل لها الصلاة ، وفي الاستحسان تنقطع الرجعة
مادون الحوض ولو تركت المضمضة والاستنشاق في الاغتسال لا تنقطع
الرجعة عند أبي يوسف لبقاء عضو كامل ، وتنقطع عند محمد رحمه
الله احتياطاً للشبهة .

(١) وإذا لم تقدر على الماء بعد ما طهرت وأيامها دون العشرة
فتمت وصلت المكتوبة أو تلوا فقد انقطعت الرجعة لأنها حكمتها
بإتمامها حين جوز ناصلاتها بالتيمم فهو بمنزلة ما لو مضى عليها
وقت صلاة وهناك تنقطع الرجعة ، فان وجدت الماء بعد هذا
اغتسلت ولم بعد حق الرجعة لأن صلاتها مجزئة بخلاف إذا
ما طوَّدها الدم فإذا تمت ولم تصل فللزواج حق الرجعة فسي
قول أبي حنيفة وأبي يوسف .

أما محمد فيقول قد انقضت الرجعة وهو القياس لأن التيمم عند عدم
الماء ينزل منزلة الاغتسال عند وجود الماء .

والقول عند أبي حنيفة وأبي يوسف أن الرجعة لا تنقطع ما لم
تفرغ من الصلاة لأن الحال بعد شرونها في الصلاة كالحال
قبله .

انظر المبسوط ج ٦ ص ٢٨ - ٢٩ - ٣٠ ، وندائع المنائع ج ٣

ص ١٩٤ .

* باب العدة (١) *

٤٦٩ - مسألة : ذكر في قول الله تعالى " ولا يخرجن الا أن يأتيهن بفاحشة مبينة (١) " قال ابراهيم النخعي الفاحشة خروجها من بيتها . روى عن ابن عمر مثله . وه قال أبو حنيفة . وقال ابن مسعود (٢) الفاحشة أن تزني فتخرج لاقامة العدة عليهما .

(١) قال في المصباح : وحدة المرأة . قيل أيام أقرائها ما عسود من العدة والحساب . وقيل تربصها العدة الواجبة عليهما والجماع عدد مثل سدره وسدر أه ٣٩٦ / ٢ - مختار الصحاح ٤١٦ .

(٢) آية والطلاق .

العدة في عرف الشرع : اسم الأجل ضرب الانقضاء ما بقى من آثار النكاح هذا عند الحنفية أما الشافعية العدة اسم الفعل التبرع ، ويوجب العدة على بعض الصلقات دون بعض وهي المدخول بها .

انظر بدائع الصنائع ج ٣ ص ١٩٠ جوهره ج ٢ ص ١٥٢ .

(٣) وما قاله ابن مسعود رضي الله عنه هو الأصح فانه جعل الفاحشة غاية والشئ لا يجعل غاية لنفسه ، وما ذكره ابراهيم النخعي محتمل أيضا والمعنى أن يكون خروجها فاحشة كما يقال لا يسب النبي صلى الله عليه وسلم الا أن يكون كافرا ولا يزني الا أن يكون فاسقا وعلى هذا لا تخرج لسفر الحج ولا لغيره لان الامتناع من الخروج مؤقت بالعدة يفوت بمضيها والخروج للحج لا يفوتها فتقدم ما يفوت على ما لا يفوت وأما المتوفى عنهما زوجها فلها أن تخرج بالنهار لحوائجها ولكنها لا تبرع في غير منزلها .

انظر المبسوط ج ٥ ص ٣٢ .

فيه قال أبو يوسف ومحمد . روى عن ابن عباس (١) أنه قال
القاحشة أن تهدوا طوي أحماشها فتخرج .

٤٧٠- مسألة : وإذا سافرت المرأة معها زوجها (١) فليلقها زوجها
في غير مصر فإن كان إلى أحد الجانبين أقل من ثلاثة أيام
وإلى أحد الجانبين ثلاثة أيام فليها أن تعمل إلى الجانب الذي
أقل من ثلاثة أيام . وإن كان كلا الجانبين ثلاثة أيام فليها أن
تعمل إلى أي الوجهين شاءت . ولو كان طلقها في مصر مسن
الأمصار فإن كان إلى أحد الجانبين أقل من ثلاثة أيام فليها
تعمل إلى ذلك الوجه . والطلاق الهائن والرجع سواء إلا أن
في الطلاق الرجعي لا تفارق زوجها وفي الطلاق الهائن
ذهابها مع الأجنبي ومع الزوج سواء هذا كله في قولهم جميعا .
ولو كان إلى كلا الجانبين ثلاثة أيام والطلاق في مصر مسن
الأمصار فإن قول أبي حنيفة لا تخرج مع محرم ولا بغير محرم
حتى تنقضي عدتها . وفي قول أبي يوسف ومحمد لها أن تخرج
مع المحرم إلى أي الوجهين شاءت .

(١) لفظه : عن أبي سلمة . عن فاطمة بنت قيس أنها حدثته وكنت
منها كتابا . وفيه : وقال ابن عباس : قال الله تعالى " لا
تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن إلا أن يأتين بفاحشة مبينة " .
والقاحشة أن تهدوا طوي أهلها . فإذا فعلت ذلك فقد حل لهم
أن يخرجوها " روى الدارمي في النكاح باب النهي عن خديسة
الرجل طوي خديسة أخيه ٢/٦٠ .

(٢) ولو سافر بها ثم طلقها فإن كان الطلاق رجعيا فهو لا تفارق
زوجها لأن الطلاق الرجعي لا يقطع النكاح ، فأما إن طلقها
بالا رجعيا في منزلها فليس له أن يسافر بها قبل الرجعة أما
زفر فقال هذا بناء طوي أن السفر بها رجعة لأنه دليل استدامة
=====

٤٧١- مسألة : اذا طلق الرجل امرأته طلاقاً بطلت الرجعة لا يجوز له أن يسافر (١) بها في عدتها ما لم يراجعها في قول طحايا الثلاثة . وقال زفر كان الطلاق رجعياً فهي امرأته وله أن يسافر بها .

بشبهة وعندنا . . .

الملك كالتعجيل والخس لا يكون السفر بها رجعة لأنه غير مختص بالملك كالخلوة وقيل هو مسطرة مبتدأة فهو يقول الحل والنكاح بينهما قائم فله أن يسافر بها ولكلهما القسحول هو معتدة والمعتدة منبوعة من انشاء السفر مع زوجها كما تنفع من انشاء السفر مع المحرم وأما الدلاق البائن فان كان بينها وبينه مقصدها دون مسيرة سفر وبينها وبين منزلها كذلك فعليها أن ترجع الى منزلها لأنها كما رجعت تصير مقيمة واذا مضت تكسبون مسافرة ما لم تصل الى المقصد .

فأما اذا كانت في مصر أو قرية تقدر على المقام فيه فليس لها أن تخرج عند أبي حنيفة حتى تنقضي عدتها .
أما عند أبي يوسف ومحمد ان لم يكن معها محرم فذلك وان كان معها محرم فلها أن تخرج الى أي الجانبين شاءت لأنها غريبة في هذا الموضوع والخريب يؤذى ويقصد بالجفاء ويسكن .
يصر على الأذى فكانت مشطرة الى الخروج فلها أن تخرج الى أي الجانبين شاءت كما لو كانت في المقارة وهذا من وجه انشاء السفر . وان تأخر المدة في المنع من الخروج أكثر من عدم المحرم ألا ترى أن للمرأة أن تخرج من غير المحرم ما دون مسيرة السفر وليس لها أن تخرج من منزلها في عدتها دون مدة السفر ثم فقد المحرم هنا بمنعها من الخروج بالاتفاق فلان تمنعها المدة من الخروج وانما ليست في موضع مخوف أولى .
انظر المبسوط ج ٦ ص ٣٤ - ٣٥ .

(١) هذه المسألة لها صلة بالمسألة الأولى ومتشابهة ، وغلاصة المسألة كالتالي :

٤٧٢- مسألة : وإذا مات زوج أم الولد ومولاها ولا يعرف أيهما مسات
أولا (١) فإن هذا طو ثلاثة أوجه إما أن يكون بين موتيهما أقل
من شهرين وخمسة أيام أو كان بين موتيهما شهران وخمسة
أيام فصاعدا . أو كان بين موتيهما وقت مجهول فإذا كان
بين موتيهما أقل من شهرين وخمسة أيام فليهما أن تمتد
أربعة أشهر وعشرا من أخرهما موتا ولمن طيهما الحيض ولو كان
بين موتيهما شهران وخمسة أيام فصاعدا فليهما أربعة أشهر
وعشرا تستكمل في ذلك ثلاث حيض وهذا في قولهم جميعا . وأما
إذا كان بين موتيهما وقت مجهول فإن في قول أبي حنيفة
طيهما أربعة أشهر وعشر إلا حيض فيها وفي قولهما طيهما أن
تستكمل فيها ثلاث حيض .

====
ولو سافر بها ثم التقى فإن كان الطلاق رجعا فهي لا تفارق
زوجها لأن الطلاق الرجعي لا يقطع النكاح فأما إذا طلقها
اللاقيا رجعا في منزلها فلم يله أن يسافر بها قبل الرجعة
وهو قول أبي حنيفة وأبو يوسف وسعد ، أما عند زفر فله أن
يسافر بها إن كان الطلاق رجعا وهذا مني طو أن السفر
بها رجعة عند زفر لأنه دليل استدامة الطك كالتقبل والمسن
شهوة ، وعند أبي حنيفة والصاحبين لا يكون السفر بها رجعة
لأنه غير مختص بالطك كالخلوة ، وقيل هو مسألة متسدا فهو
يقول الحمل والنكاح بينهما قائم فله أن يسافر بها ، ولكن أيها
حنيفة والصاحبين يقولون هو معتدة والمعتدة منوعة من انشاء
السفر مع زوجها كما تمنع من انشاء السفر مع المحرم وبها تنقض
عدتها في الطريق فتبقي بخمر محرم ولا زوج .
انظر المصنوع ج ٦ ص ٣٤ .

(١) فإذا مات زوج أم الولد منها ومولاها ولا يعلم أيهما مات أولا =====

٤٧٣- مسألة : وإذا طلق الرجل امرأته في مرضه ثلاثا أو باثنا ثم مات عنها (١) فعليها أن تعتد أربعة أشهر وعشرا من وقت الوفاة تستكمل في ذلك ثلاث حيض من وقت الطلاق . وهذا قول أبي حنيفة ومحمد وقال أبو يوسف عليها ثلاث حيض ليس عليها فيسبر ذلك تعتد من وقت الطلاق .

====
وبين موتيهما أقل من شهرين وخمسة أيام فعليها أربعة أشهر وعشرا من آخر الحمل احتياطاً ولا معتبر بالحيض فيها لأننا تيقنا أنه ليس عليها العدة بالحيض فإن المولى لو مات أولاً فقد مات وهي منكوبة الخمر فلا عدة عليها منه لأن وجوب العدة من المولى بزوال فراشه عنها ولا فراش للمولى عليها هنا فإن مات المولى آخرها فقد مات وهي معتدة من الزوج فلم تكن فراشا للمولى وعليها شهران وخمسة أيام وهو إذا مات الزوج أولاً عليها أربعة أشهر وعشرا وإذا مات الزوج آخرها فقلنا تعتد بأربعة أشهر وعشرا احتياطاً وإن ظم أن بين موتيهما شهرين وخمسة أيام ثم أو أكثر فعدتها أربعة أشهر وعشرا تستكمل فيها ثلاث حيض لأنها إن مات الزوج أولاً فقد انقضت عدتها بشهرين وخمسة أيام ثم مات المولى فعليها العدة بثلاث حيض بعد ما صارت فراشا وإن مات المولى فقد عتقت بموته ثم عليها بموت الزوج أربعة أشهر وعشرا والعدة يؤخذ فيها بالاحتياط فلهذا أجمعنا بين العدتين فإذا لم يعلم ما بين موتيهما ولا أيهما مات أولاً فعند أبي حنيفة عليها أربعة أشهر وعشرا لا حيض فيها وعدتها تستكمل فيها ثلاث حيض لأنه محتمل أن يكون الزوج مات أولاً . وفي العدة معسني العبادة .

انظر المبسوط ج ٦ ص ٣٧ - ٣٨ .

(١) قال في المبسوط ثم مات قبل انقضاء العدة ورثته بالشرار وعليها من العدة أربعة أشهر وعشرا تستكمل فيها ثلاث حيض في قسول أبو حنيفة ومحمد وقال أبو يوسف ليس عليها عدة الوفاة لأنسا

٤٧٤- مسألة: ولو أن رجلاً طلق امرأته ثلاثاً ثم جاءت بولد لأكثر من سنتين لا يثبت النسب من الزوج (١) في قول طماننا الثلاثة .
وقال الشافعي، يثبت النسب إلى أربع سنين فإن كانت المرأة أخذت النفقة فملئها أن ترد نفقة ستة أشهر في قول أبي حنيفة ومحمد وقال أبو يوسف لا يجب طليها أن ترد ما أخذت من النفقة .

====
حكمنا بانقطاع النكاح بينهما بالطلاق وسبب وجوب مدة الوفاة انتهاء النكاح بالموت فإذا لم يوجد لا يلزمها مدة الوفاة كما لو كان الطلاق في صحته .
انظر الميسوط ج ٦ ص ٤٣ - ٤٤ .

(١) قال في الميسوط : وإن جاءت به لأكثر من سنتين لا يثبت النسب من الزوج لانا نيقنا أن الملق كان بعد الطلاق وسواء جعلناه من الزوج أو من غيره ، ففيه حمل أمرها على الفساد فيجسسل من غيره لانا إذا جعلناه من الزوج كان فيه حمل أمر الزوج على الفساد وهو أنه أقدم على الوطء الحرام وذلك لا يجسور من غير دليل وثبوت فراشه القائم بسبب المدة لا يثبت نسب الولد كقراش الصبي على امرأته ثم يلزمها أن ترد نفقة ستة أشهر في قول أبي حنيفة ومحمد ورحمهما الله وهو رواية بشر عن أبي يوسف والظاهر من قول أبي يوسف أنه لا يلزمها رد شيء من النفقة لأنه لم يظهر انقضاء عدتها قبل الولادة فلا يلزمها رد شيء من النفقة .

وقال الشافعي يثبت النسب إلى أربع سنين واستدل لما روى أن رجلاً غاب عن امرأته سنتين ثم قدم وهو حامل فهم عمر رضى الله عنه برجمها فقال محاذ رضى الله عنه إن يك لك طليها سبيل فلا سبيل لك طلي ما نفي بطنها فتركها حتى ولدت ولدا قصد نبتت ثنتاه يشبه أباه فلما رآه الرجل قال ابني ورب الكعبة فقال عمر أتجزى النساء أن يلدن مثل محاذ لولا محاذ لهلك بمسرة رضى الله عنه فقد وضعت هذا الولد لأكثر من سنتين ثم أثبت نسبه من الزوج : انظر الميسوط ج ٦ ص ٤٤ - ٤٥ - ٤٦ .
المجموع ج ١٦ ص ١٧٢ - ١٧٣ .

٤٧٥- مسألة : وإذا مات الرجل عن امرأته ثم جاءت بولد فهي طليق
ثلاثة أوجه : إما أن تكون أقرت بالحمل أو أقرت بانقضاء العدة
أو لم تقر بشئ فأما إذا أقرت بالحمل فإن النسب يثبت مسن
الزوج الى سنتين من وقت الوفاة (١) . وإن أقرت بانقضاء العدة
عند مضي أربعة أشهر وعشرا فإن النسب يثبت إذا جاءت به لا
تقل من ستة أشهر من وقت الاقرار . وإن كان أكثر لا يثبت
ولو أنها لم تقر فإن النسب يثبت الى سنتين في قول طائفتين
الثلاثة . وفي قول زفر مضي أربعة أشهر وعشرا بمنزلة الثفرار
بانقضاء العدة فإن جاءت بولد بعد ذلك لأكثر من ستة أشهر
فإن النسب لا يثبت .

(١) فإن أقرت بانقضاء عدتها بمضي أربعة أشهر وعشرا ثم جاءت بولد
بعد ذلك لستة أشهر فصاعدا لم يثبت نسبها عن الزوج لأنفسه
من طوق حدوث بعد اقرارها بانقضاء العدة وحمل كلامها على
الصحة واجب ما أمكن وإن كانت أدعت حبلا وولدت لأقل مسن
سنتين يثبت النسب من الزوج لأن أسناد الملق لم يلق حالة
حياته ممكن وفيه حمل أمرها على الصلاح والصحة ولو لم تدع حبلا
ولم تقر بانقضاء العدة حتى جاءت بالولد لأقل من سنتين عندنا
يثبت النسب منه وعلى قول زفر إذا جاءت به لتام عشرة أشهر
وعشرة أيام من حين مات الزوج لم يثبت النسب منه لأنه لما لم
يكن الحمل ظاهرا فقد حكمنا بانقضاء عدتها بمضي أربعة أشهر
وعشرا بالنسب وذلك أقوى من اقرارها بانقضاء عدتها وأن انقضاء
عدتها معلق بشرط وهو أن لا تكون حاملا فإن آية الحمل قاضية
على آية التريض على ما بينا وهذا الشرط لا يوقف عليه إلا مسن
جهتها فما لم تقر بانقضاء العدة لا نحكم بانقضاءها وإنما جاءت
بالولد لمدة يتوهم أن يكون الملق قبل موت الزوج فثبت نسبها
منسبة .

٤٧٦- مسألة : وإذا جاءت المرأة بولد بعد موت زوجها وأنكسرت

الموتة (١) ولادتها فشهدت القابلة فان في قول أبي حنيفة لا تقبل

شهادتها وإنما تقبل شهادة القابلة إذا كان الفراش قائما أو

كان من الزوج اقرار بالحبل أو كان الحبل ظاهرا . وفي قول

أبي يوسف ومحمد تقبل شهادة القابلة في الأحوال كلها .

٤٧٧- مسألة : النحس (٢) في ثبوت النسب والصحيح سواء وكذلك

(١) قأما إذا جحدوا أي الموتة ذلك لم يثبت النسب منه الا بشهادة

رجلين أو رجل وامرأتين في قول أبي حنيفة رحمه الله .

أما في قول أبي يوسف ومحمد فثبت النسب بشهادة امرأة

واحدة وهي القابلة وحجتها في ذلك أن الولادة ما لا يطلع

عليها الرجال وشهادة المرأة الواحدة فيما لا يطلع عليه الرجال

حجة تامة فكانت شهادة القابلة حجة تامة .

ألا ترى أنه لو كان هناك حبل ظاهر أو فراش قائم أو اقرار من

الزوج بالحبل تثبت الولادة بشهادة امرأة واحدة فكذلك هنا

وهذا لأن النسب والميراث لا يثبت بهذه الشهادة وإنما تثبت

ولادتها هذا الولد ثم ثبوت النسب والميراث باعتبار أن العلوق

به كان في حال قيام الفكاح .

انظر المبسوط ج ٦ ص ٤٨ .

(٢) قال في مختار الصحاح : وخصيت الفعل أخصيه خصاء بالكسر

والمد إذا سللت خصيصة . والرجال خصى والجمع خصيان وخصية

أهـ ١٧٨ - الصحاح ١/١٧١ - المغرب ١/١٤٧ - القاموس ٣٢٦/٤٠

قال في المبسوط : والنحس كالتحريم في الولد والعدة لأن

فراشه كفراش الصحيح وهو يصلح أن يكون والدا والوطء منه يتأتى

مع أنه لا معتبر بالوطء في حكم النسب حتى لا يشترط التمكن

من الوطء لاثبات النسب بخلاف الصبي فإنه لا يصلح أن يكون

والدا وبدون الصلاحية لا تحمل الحلة .

المجبوب (١) اذا كان ينزل وذكر في بعض الروايات في المجبوب
اذا كان لا ينزل لا يثبت النسب منه وهو كالصبي . وفي الروايات
الظاهرة يثبت النسب .

٤٧٨- مسألة : وقت بلوغ الغلام (٢) تسعة عشر سنة ان لم يحتلم في أقل
من ذلك . وقال في كتاب الوكالة اذا كملت تسعة عشر سنة .
وذكر في رواية الحسن بن زياد أنه اذا اكمل ثمانية عشر . وفي
الجارية تسعة عشر سنة في الروايات الظاهرة وهذا قول أبي
حنيفة . وفي قول زفر في الغلام والجارية ثمانية عشر سنة .
وفي قولهما في الغلام والجارية خمسة عشر سنة . يروى عن أبي
يوسف في بعض الروايات انه اعتبر نبات المائة .

(١) وكذلك المجبوب اذا كان ينزل لانه يصلح أن يكون والداً والأعلاق
بالسحق منهم متوهم وزاد في رواية أبي حنيفة وان كان لا ينزل
لم يلزمه الولد لأنه اذا جف ماؤه فهو بمنزلة الصبي أو دونه
لأن في حق الصبي ينعدم الماء في الحال الى توهيم ظهوره
في الثاني عادة وفي حق هذا ينعدم الماء لا الى توهيم
الظاهر في الثاني فاذا كان هناك تنعدم الصلاحية فهذا أولى .
انظر المصنوع ج ٦ ص ٥٣ .

(٢) ثم ان بلوغ الصبي أو الغلام اما أن يكون بالعلامة أو بالسكن
والعلامة في ذلك الاثبات بالاحتلام والاحبال .
وأما علامة بلوغ الجارية بالاحتلام والحبل والحيض وأدنى المدة
في حق الغلام اثنا عشر سنة ، وفي حق الجارية تسع سنين .
وأما بلوغهما بالسكن : فتقدر أبو حنيفة في الجارية بتسعة عشر
سنة ، وفي الغلام بتسعة عشرة سنة ، أو حتى يستكمل تسعة عشرة
سنة ففيه روايتان انون وطلق قول أبي يوسف وسعيد والشافعي في الغلام
والجارية يتقدر بخمس عشرة سنة لعديث ابن عمر رضي الله عنهما

٤٧٩- مسألة : وإذا دخل الرجل بالمرأة طى شبهة أو نكاح فاسد فعليها العدة ثلاث حيض (١) قال أبو يوسف يحض ثلاث حيض من وقت الفرقة . وقال زفر تجب العدة من وقست الوطء . وأن كان ولثها مرارا فمن آخر الوطء ذكر الاختلاف في كتاب اختلاف زفر . واتفقوا أن رجلا لو طلق امرأته طلاقا بائنا ثم ولثها في العدة فعليها العدة مسنن وقت الوطء .

قال عرضت طى رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم أحد وأنا ابن أربع عشرة سنة فودنى ثم عرضت طيه يوم الخندق وأنا ابن خمس عشرة سنة فاجازنى ولما سمع عمر بن عبد العزيز هذا الحديث قال هذا هو الفصل بين البالغ وغير البالغ وكتب الى أمراء الأجناد بذلك .

انظر المبسوط ج ٦ ص ٥٣ - ٥٤ .

(١) قال في المبسوط : ولو دخل بامرأة طى وجه شبهة أو نكاح فاسد فعليه المهر وعليها العدة ثلاث حيض إن كانت حرة وحيضتان إن كانت أمة ، وأن الفراش يثبت بالدخول عند فساد العقد فتجب العدة بزواله بالتفريق ويستوى أن مات عنها أو فرق بينهما وهو حي لأن هذه العدة لا تجب إلا لتصرف براءة الرحم فلا تختلف بالحياة أو المات كمدة أم الولد لأن التبرع بالأشهر في عدة الوفاة لقضاء حق النكاح ولهذا يجب من غير توهم الدخول وهذا لا يوجد في الوطء بالشبهة ولا في النكاح الفاسد وإن كانت لا تحيض من صغراً أو كبر فعدة الحرة ثلاثة أشهر وعدة الأمة شهر ونصف اعتباراً للفراش الفاسد بالفراش الصحيح إذا وجبت العدة بالفرقة في حالة الحياة .

انظر المبسوط ج ٦ ص ٥٥ - ٥٦ .

* باب الهبة *

٤٨٠- مسألة : وإذا قبضت المرأة من زوجها نصف صداقها وهبت

النصف الباقي منه ثم تلقاها قبل الدخول بها ولا شيء له عليها في قول أبو حنيفة . وفي قول أبي يوسف للزوج أن يرجع عليها بنصف (١) ما أعطاه . ولو أنها قبضت جميع الصداق ثم وهبت منه فإن كان المهر شيئاً بحينه فلا يرجع عليها بشيء وذكر عن زفر أن له أن يرجع عليها بنصف ذلك وكذلك إذا وهبت الجميع قبل القبض وكان المهر ديناً أو عيناً . وأما إذا وهبت بعد القبض وكان المهر ديناً فللزوج أن يرجع عليها بنصف المهر بالاتفاق وسائر الاختلاف الذي في هذا الكتاب قد ذكرنا في كتاب النكاح .

(١) وقال أبو يوسف ومحمد : يرجع عليها بنصف المقبوض ووجه قولهما أن هبة نصف الصداق قبل القبض حد فيه والحد يلتحق بأصل العقد ويخرج به المحطوط من أن يكون عوضاً ، فكانه تزوجها على ما بقى وقبضت منه ثم طلقها والجزء معتبر بالكل فيما وهبت وفيما قبضت وأبو حنيفة يقول لو قبضت النصف ولم تهب منه الباقي حتى طلقها لم يرجع عليها بشيء فلو رجع عليها بعد الهبة إنما يرجع بسبب الهبة والهبة تبرع فلا توجب الضمان على المتبرع به ولأن ملكها في نصف الصداق قبل الدخول قوى وفي النصف ضعيف يسقط بالطلاق فيجعل المقبوض ما قسوى ملكها فيه لأن القبض مقرر للملك وإنما يتقرر ملكها في المقبوض إذا تعين فيه النصف الذي سلم لها بعد الطلاق فتبين أنها وهبت النصف الذي كان للزوج بالطلاق وقد سلم له قبل الطلاق مجاناً .

انظر المحسوط ج ٦ ص ٦٥ - ٦٦ .

✽ باب ما يقع به الفرقة ✽

٤٨١- مسألة : وإذا قال الرجل لامرأته أنت طلي حرام ونوى به الطلاق فان نوى ثلاثا فثلاث . وان نوى واحدة فواحدة بائنة . وان نوى اثنتين لم يكن اثنتين وكانت واحدة بائنة (١) . وقال زفر ان نوى اثنتين فهو اثنتين . وقال ابن أبي ليلى يكون ثلاثا في الاحوال كلها سواء نوى الطلاق أو لم ينو ولا يصدق فيه القضاء وإذا قال لامرأته أنت طالق ونوى ثلاثا لم يكن الا واحده وكان أبو حنيفة يقول مرة اذا نوى ثلاثا فهو ثلاث وه قال زفر والشافعي .

(١) قال في السبوط : فانه يسأل عن نيته لأنه تكلم بكلام مبهم محتمل لعمان وكلام المتكلم محمول على مراده انما يحرف من جهته فيسأل عن نيته فان نوى الطلاق فهو طلاق لأنه نوى ما يحتمله كلامه فانه وصفها بالحرمة طيه وحرمتها طيه من موجبات الطلاق ثم ان نوى ثلاثا فهو ثلاث لأن حرمتها طيه عند وقوع الثلاث فقد نوى نوط من انواع الحرمة وان نوى واحدة بائنة فهي واحدة بائنة لأنه نوى الحرمة بزوال الملك ولا يحصل ذلك الا بالتطليقة البائنة ومن أصلنا أن الزوج يملك الابانة وازالة الملك من غير بدل ولا عدد وان نوى اثنتين فهي واحدة بائنة عندنا .

وعند زفر رحمه الله يقع اثنتان لقوله صلى الله عليه وسلم (وانما لكل امرئ ما نوى *) ولأن الثنتين بعض الثلاث فاذا كانت نيسة

=====

(*) رواه البخاري في باب كيف كان بدء الوحي الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ١/٢ وفي الايمان باب ما جاء أن الأعمال بالنية والحسبة ولكل امرئ ما نوى ١/٢٠/١٩ .

٤٨٢- مسألة : وإذا قال لامرأته أنت طالق فاعتدى أو قال أنست

طالق واعتدى أو أنت طالق اعتدى فإن نوى به تطلقتهن

تكون تطلقتهن بالاتفاق وإن لم يكن له نية تكون تطلقتهن

في الروايات الظاهرة . وروى عن أبي يوسف أنه قال في قوله

فاعتدى لم يكن إلا تلبية . وفي قوله واعتدى أو اعتدى

يكون تطلقتهن . وقال زفر في هذا كله يكون تلبية واحدة

إذا لم ينو به الثنتين (١) .

====
الثلث تسع في هذا اللفظ فنية الثنتين أولى ألا ترى لـ

كانت أمة كان يصح نية الثنتين في حقها بهذا اللفظ فكذلك

في حق الحرة .

ولكن نقول نية الثنتين فيه عدد وهذا اللفظ لا يحتمل العدد

لأنها كلمة واحدة وليس فيها احتمال التعدد والنية إذا لم

تكن من احتمالات اللفظ لا تحمل فاما صحة نية الثلاث ليس

باعتبار العدد بل باعتبار أنه نوى حرمة وهي الحرمة الفليضة

فانها لا تثبت بحدود الثلاث فاما الثنتان فلا يتعلق بهما في

حق الحرمة حرمة لا تثبت حق الحرمة بالواحدة فبقى مجرد نية

العدد بخلاف الأمة فإن الثنتين في حقها يوجب الحرمة

الفليضة كالثلاث في حق الحرة .

وان نوى الطلاق ولم ينو عددا فهذه واحدة بائنة لأن نية

الطلاق قد صحت فيقع القدر المتيقن وهو الواحدة وإن لم

ينو الطلاق ولكن نوى اليمين كان يمينا فان تحريم الحلال

يمين كما قال تعالى يأيبا النبي لم تحرم ما أحل الله لك الى

قوله (قد فرض الله لكم تحلة أيمانكم) (٢) التحريم .

(١) قال في المبسوط : ولو قال اعتدى فاعتدى أو قال اعتدى

واعتدى أو قال اعتدى اعتدى وقال نويت الطلاق فهي تطلقتهن

في القضاء ، ولو قال عنيت واحدة دين فيما بينه وبين الله تعالى .

==

٤٨٣- مسألة : وإذا قال الرجل لامرأته لست لى بامرأة أو قال ما أنا لك بزوجة فان فى قول أبى حنيفة ان نوى به الطلاق كان طلاقا وان لم ينو به الطلاق لم يكن طلاقا . وفى قول أبى يوسف ومحمد لا يكون طلاقا وان نوى به الطلاق (١) . وهكذا اذا قال ما أنت لى بامرأة . ولو قال مالى امرأة أولمست لى امرأة ونوى الطلاق لم يكن طلاقا فى قولهم جميعا .

=====

====

ومن زفر انه تعمل نيته فى القضاء ومن أبى يوسف رحمه الله فى قوله فاعتدى كذلك وفى قوله واعتدى أو اعتدى تطليقتان كما هو ظاهر الرواية وزفر يقول كرر اللفظ الأول والتكرار للتأكيد لا للزيادة .

وأبو يوسف يقول الغاء للوصل فيكون معناه فاعتدى بذلك الايقاع لا ايقاعا آخر والواو للمطف ، وموجب المطف الاشتراك فيكون الثانى ايقاعا كالأول وجه ظاهر الرواية ان هذا اللفظ عند نية الايقاع كالصرح .

انظر المبسوط ج ٦ ص ٧٩ .

(١) فان نوى الطلاق فهو كما وصفت لك فى الخلية والبرية فى قول أبى حنيفة أى يكون طلاقا .

وقال أبو يوسف ومحمد لا يكون طلاقا وهذا ليس بشئ لحديث عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال سئل الرجل ألك امرأة فقال لا فانما هى كذبة وهذا المعنى أنه نفى نكاحها ونفى الزوجية ولا يكون طلاقا بل يكون كذبا منه لما كانت الزوجية بينهما معلومة كما لو قال لامرأته والله ما أنت لى بامرأة أو على حجة ان كانت لى امرأة أو مالى امرأة أو قال لم أتزوجك لم يقع الطلاق بهذه الالفاظ وان نوى .

وأبو حنيفة يقول قوله لست لى بامرأة كلام محتمل أى لست لى بامرأة لأننى فارقتك أو لأنك لم تكونى فى نكاحى وموجب

٤٨٤- مسألة : وإذا قال الرجل لامرأته أنت واحدة ونوى به الطلاق

فهى تطلقه بملك الرجعة . وقال زفر هو تطلقه بائنة وان

لم يرد به الطلاق لا يكون طلاقا فى قولهم جميعا (١) .

٤٨٥- مسألة : وإذا قال لامرأته بحد ما خلعها اعتدى ونوى به

الطلاق (٢) كان طلاقا وقال أبو يوسف فى الأملى لا يكون

بمنزلة سائر الشابات .

٤٨٦- مسألة : ولو قال لها اذهبي وأراد به الطلاق يكون طلاقا فى

قولهم جميعا (٣) ولو قال اذهبي وكفى أو قال اذهبي ومعنى

====
الكلام المحتمل يتبين بنيته فلا تكون هذه الالفاظ طلاقا بغير

النية ونية الطلاق تعمل فيه لأنه من محتلاته .

انظر الميسوط ج ٦ ص ٨١ .

(١) لم أجدها .

(٢) وقع عليها تطلقه أخرى ان نوى به الطلاق .

ومن أبى يوسف أنه لا يقع عليها شئ بهذا لأن هذا اللفظ

لا يعمل بنفسه بل بنية الطلاق فيكون بمنزلة قوله بائن ونفى

ظاهر الرواية قال هذا اللفظ عامل من غير ارادة الفرقة أو

فساد النكاح فان الواقع به رجعى كالصريح وهذا لأن عمل

هذا اللفظ لا بحقيقة موجه بل باضرار الطلاق فيه ولهذا

صح قبل الدخول فكان المضر كالصريح به .

انظر الميسوط ج ٦ ص ٨٥ .

(٣) يكون طلاقا موجبا للهنونة لأنه لا يلزمها الذهاب الا بحد

زوال ملك وهذا ما قاله أبو يوسف .

هذا الثوب وأراد بقوله انه يي طلاقا قال أبو يوسف لا يكون طلاقا وقال زفر يكون طلاقا ذكره في اختلاف زفر (١) .

٤٨٧- مسألة : وإذا قال لامرأته بعد ما غلصها بعد ما طلقها بائن أو أنت طالق البتة ونوى به ثلاثا (٢) . وقال أبو يوسف فهو طلق مانوى . وقال زفر لا يقع الا واحدة بقوله أنت طالق .

٤٨٨- مسألة : ولو أن رجلا قال لامرأته بالفارسية هشتي أو قال ان زن من هشتي اي . قال أبو حنيفة ان نوى به طلاقا كانت تطلقة بائنة . وان لم ينو طلاقا لا يكون طلاقا . وقال أبو يوسف ان قال هشتي اي فهو كما قال أبو حنيفة . وان قال ان زن من هشتي اي يقع تطلقة بائنة . وان لم ينو . وقال محمد ان قال هشتي أو قال ان زن من هشتي أو قال بهشتم ان نوى ثلاثا فثلاث . وان نوى واحدة فهي واحدة . وان لم ينو شيئا فهي واحدة بائنة . وقال محمد سألت أبا نصر من أهل خراسان فقالوا طلاقا بهشتم . وقال أبو مطيع نحن أعرف بالفارسية منهم فيكون تطلقة واحدة بملك الرجعة في الأحوال كلها نوى أو لم

٣٦٦ قال زفر يكون طلاقا لأن نية الطلاق طامة في قوله انه يي وقوله ييى ثوك مشورة فلا يتخير به حكم اللفظ الأول . وأبو يوسف يقول معنى كلامه انه يي لتبيى ثوك فكان مصرحا بخلاف المنوى فلهذا لا تعمل نيته .

انظر المبسوط ج ٦ ص ٧٨ .

(٢) قال في المبسوط : ولو قال بعد الخلع أو التطلقة البائنة لها في عدتها أنت طالق عندنا يقع الطلاق طيبها ، وضد الشافعي لا يلحق البائن الصريح كما لا يلحقه بائن حتى لو قال لها بعد الخلع أنت بائن لا يقع الطلاق وان نوى فذلك اذا قال أنت طالق لأن قوله أنت بائن مع نية الطلاق بمنزلة

ينسوا (١) .

٤٨٩- مسألة : وإذا طلق الرجل امرأته وهي صغيرة فجاءت بولسد
فان النسب لا يثبت اذا جاءت به لتسعة أشهر فصاعدا منذ
طلقها في قول أبي حنيفة ومحمد وقال أبو يوسف يثبت النسب
الى سنتين منذ طلقها والاختلاف ذكر في كتاب الدعوى وهذا
اذا كان الطلاق بائنا . وان كان الطلاق رجعيا فالجواب مثل
الأول عند أبي حنيفة ومحمد الى تسعة أشهر وقال أبو يوسف
في الأمالي وغيره ان النسب يثبت اذا جاءت به الى سبع
وعشرين شهرا . ولو أنها أقرت بانقضاء المدة عند مضى
ثلاثة أشهر فان النسب لا يثبت اذا جاءت به لستة أشهر
فصاعدا من وقت الاقرار في قولهم جميعا . ولو أقرت بأنها
حامل فان كان الطلاق بائنا يثبت النسب الى سنتين . وان
كان رجعيا يثبت الى سبع وعشرين شهرا وهذا في قولهم
جميعا (٢) .

=====

الصریح أو أقوى منه وهذا لأن الطلاق مشروع لازالة ملك
النكاح وقد زال الملك بالخلع فلا يقع الدلاق بعده كما بعد
انقضاء المدة .

انظر المبسوط ج ٦ ص ٨٣ - ٨٤ .

(١) انظر الهدائع ج ٣ ص ١٠٢ مالمبسوط ج ٦ ص ١٤٤ .

(٢) لم أجدها .

*** باب مالا يقع الفرقة ***

٤٩٠- مسألة : ولو أن حرة لها زوج عد فاشتريت زوجها فاعتقته
ثم طلقها وهي في العدة (١) . قال أبو يوسف في المالعي
يقع طبعها الطلاق . ثم رجع وقال لا يقع . وقال محمد يقع .
وقال محمد في رجل ارتد عن الاسلام ولحق بدار الحرب
وامراته في عدة ثم أسلم في دار الحرب فطلقها لم يقع طلاقه
طبعها فان خرج ثم طلقها وقع (٢) . وقال لو أن حرة خرجت
الى بلاد مسلمة ثم خرج زوجها بأمان فطلقها لم يقع طلاقه طبعها
فان أسلم الزوج أو صار ذميا ثم طلق فإنه يقع الطلاق في
قول محمد وهو قول أبي يوسف الأول . وفي قياس قول أبي
يوسف الآخر لا يقع (٣) .

(١) وإذا اشترت الحرة زوجها وهو عد أو ملكه أو بعضه بغير
أو غيره فقد وقعت الفرقة بغير طلاق لأن ملك الميم مناف
لملك النكاح وكذلك الحر بملك امرأته وهذا لأن ملك رقبته
مناف لملك النكاح شرط لأن ملك النكاح مشروع لاثبات الحل
به وهي تحل له بملك الميم فينتفى بقراره ملك النكاح ثم لا
يقع طلاقه طبعها لأن ملكه رقبته .

(٢) ولو ارتد الزوج ولحق بدار الحرب لا يقع طلاقه طبعها فان
عاد مسلما ثم طلقها فهو طلق هذا الخلاف .

(٣) فان أسلم أحدهما وخرج الى دار الاسلام فقد وقعت الفرقة
بينهما بغير طلاق لتباين الدارين فان طلقها بعد هذا
لم يقع طلاقه طبعها أما اذا كان الزوج هو الذي أسلم لا عدة
على الحرية وان كانت المرأة هي التي أسلمت فعند أبي حنيفة
لا عدة على المهاجرة وان كان يلزمها العدة فهذه العدة

٤٩١- مسألة : رجل قال لامرأته أنت طالق ان دخلت الدار ثم ارتد عن الاسلام ولحق بدار الحرب ثم دخلت المرأة ، روى عن أبي يوسف أنه قال يقع الطلاق وهكذا روى عن محمد . وروى عن أبي حنيفة أنه قال لا يقع (١) .

====
لا تجب ملك السيد للحري طيبها فكان بمنزلة العدة مسن
نكاح فاسد أو وطء بشبهة فلا يقع الطلاق طيبها بما عتبارها .
وان أسلم الزوج بعدها وخرج لم يقع طلاقه طيبها وهو قول
أبي يوسف الأول وهو قول محمد فأما قول أبي يوسف الآخر يقع طلاقه
طيبها حين خرج إلى دارنا مسلما وهي في عنده بعد فيقع طيبها
طلاقه .

انظر المبسوط ج ٦ ص ٨٦ - ٨٧ - ٨٨ .

(١) وطى هذا لو ارتد الزوج ولحق بدار الحرب لا يقع طلاقه طيبها فان طاد مسلما ثم رجعها فهو طلى هذا الخلاف .

اي ان أسلم الزوج بعدها وخرج وجه قول أبي يوسف الاول
أنها صارت بحال لا يقع طلاقه حين لحق بدار الحرب أو بقى
في دار الحرب أو ملكها بالشراء فدل ذلك على زوال ملك
السيد الذي كانت به محلا للطلاق وبعد ما زال الملك لا يعود
الا بالتجديد .

وبه قوله ^{الأخرى} أن المانع من وقوع الطلاق تباين الدارين حقيقة
وحكما .

المبسوط ج ٦ ص ٨٦ - ٨٧ .

باب الطلاق

٤٩٢- مسألة : وإذا قال لامرأته يدك طالق أو رجلك طالق لسم يقع به شيء (١) . وفي قول زفر يقع به الطلاق سواء ذكر اليد أو الاصبع وهو قول الشافعي (٢) .

٤٩٣- مسألة : وإذا قال لامرأته أنت طالق ثلاثا الا ثلاثا يقع ثلاثا في قولهم جميعا (٣) . ولو قال انت طالق ثلاثا الا واحدة أو

(١) قال في المبسوط : وأما اذا قال لامرأته يدك طالق أو رجلك طالق أو أصبحك طالق لا يقع به شيء عند أبي حنيفة والصاحبين أبي يوسف ومحمد .

(٢) وقال زفر والشافعي : يقع الطلاق لأنه أضاف الطلاق إلى جزء مستمتع به منها بحقد النكاح فيقع الطلاق كالوجه والرأس وهذا لأن مبنى الطلاق على الخلبة والسراية فإذا أوقعه على جزء منها يسرى إلى جميعها كالجزء الشائع به فارق النكاح فإنه غير مبنى على السراية ولهذا لا تصح إضافته عندى إلى جزء شائع وهذا لأن الحل والحرمة اذا اجتمعا في المحل يترجح جانب الحرمة في الابتداء والانتفاء والدليل عليه أنه لو قال لها أنت طالق شهرا يقع مؤبدا .

انظر المبسوط ج ٦ ص ٨٩ - ٩٠ - المجموع ج ١٥ ص ٤٠٨ .

(٣) قال في المبسوط لو قال أنت طالق ثلاثا الا ثلاثا تطلق ويقع ثلاثا لأنه استثنى جميع ما تكلم به وهذا الاستثناء باطل فإنه ان جعل عبارة عما وراء المستثنى لا يبقى بعد استثناء الكل شيء ليكون كلامه عبارة عنه ، وان جعل بمنزلة دليل الخصوص فذلك لا يحتم الكل لأنه حينئذ يكون نسخا لا تخصيصا وقال بعض الأصحاب أن استثناء الكل رجوع والرجوع عن الكل باطل وهذا وهم فقد بطل استثناء الكل في الوصية .

قال الاثنتين يقع ما بقى ولا يقع ما استثنى (١). ولو قال أنست طالق ثلاثا الا واحدة وواحدة ففي قول أبى يوسف يقع ثلاثا والاستثناء باطل . وقال زفر يقع واحدة وجاز الاستثناء الأول والثانى . وكذلك لو قال لها أنت طالق ثلاثا الا اثنتين وواحدة على هذا الاختلاف . وكذلك لو قال لأربع نسوة أنتن طوالق الا فلانة وفلانة وفلانة طلقن جميعا فى قول أبى يوسف (٢) وقال زفر طلقت الأخر خاصة . ولو قال لامرأته أنت طالق ثلاثا وثلاثا ان شاء الله . فى قول أبى حنيفة يقع ثلاثا . وفى قول أبى يوسف ومحمد لا يقع شئ وصح الاستثناء . وكذلك لو قال أنت طالق ثلاثا وواحدة ان شاء الله على هذا الاختلاف . ولو قال أنت طالق واحدة وثلاثا ان شاء الله صح الاستثناء ولا يقع الطلاق فى قولهم جميعا .

(١) فتكون طالق ثنتين لأن الكلام المقيد بالاستثناء يكون عبارة عما وراء المستثنى وما وراء المستثنى ثنتان ، ولو قال أنست طالق ثلاثا الا واحدة وواحدة وواحدة عند أبى حنيفة ومحمد تطلق ثلاثا لأنه عطف بعض الكلمات على البعض والمعطف للاشتراك وعند ذلك صار مستثىيا لكل فكانه قال الا ثلاثا وهو الظاهر من قول أبى يوسف يقع واحدة وهو قول زفر فانما يبطل استثناء الثالثة فقط .

(٢) ولو قال لأربع نسوة بينكن تطليقة تطلق كل واحدة واحدة لأنه أوقع على كل واحدة منهن ربع تطليقة وربع التطليقة كما لها فان التطليقة الواحدة لا يتجزأ وقوعها ، ولو قال بينكن تطليقتان فكذلك الجواب لأن كل واحدة منهن يصيبها نصف تطليقة .

انظر المبسوط ج ٦ ص ٩١ - ٩٢ .

٤٩٤- مسألة : ولو قال لعبدك أنت حر وحر ان شاء الله في قول

أبي حنيفة يقع المتيقن ويحل الاستثناء . وقال أبو يوسف ومحمد

الاستثناء جائز ولا يقع المتيقن (١) .

٤٩٥- مسألة : ولو قال لامرأته أنت طالق ثلاثا ان دخلت هذه

الدار ثم طلقها ثلاثا ثم رجعت اليه بعد زوج آخر السدار

لا يقع طيها شيء في قول طائفتا الثلاثة (٢) وفي قول زفر يقع

طيها الثلاث (٣) . وكذلك ان قال لامرأته ان دخلت الدار فأنت

حرة ثم أعنتها فارتدت ولحقك بدار الحرب ثم سبيت فاشتراها

الرجل فدخلت الدار لا يقع المتيقن . وفي قول زفر يقع .

٤٩٦- مسألة : ولو قال أنت طالق ثلاثا ان دخلت هذه الدار ثم

طلقها واحدة أو اثنتين ثم تزوجها بعد زوج آخر فدخلت

فانها تحرم على الزوج باختلاف المذهبين أما في قول أبي

حنيفة وأبي يوسف فانها رجعت اليه لثلاث تطليقات ويقع طيها (٤)

(١) لم أجدها .

(٢) لم تطلق ولم يقع طيها شيء .

(٣) وعند زفر : تطلق ويقع طيها ثلاثا لأن التعلق في الملك قد

صح والشرط وجد في الملك فينزل الجزاء كما لو قال لعبدك

ان دخلت الدار فأنت حر ثم باعه ثم اشتراه ثم دخل الدار

وهذا لأن المعلق بالشرط ليس بطلاق والذي أوقعه طلاق

فكان غير المعلق بالشرط .

انظر المبسوط ج ٦ ص ٩٣ .

(٤) قال في المبسوط عند أبي حنيفة وأبي يوسف تطلق بالدخول

ثلاثا لأنها عادت اليه بثلاث تطليقات .

ثلاث . وفي قول محمد رجعت اليه بما بقى ويقع الباقي (١) .

٤٩٧- مسألة : وإذا طلق الرجل امرأته واحدة ثم تزوجها بعد زوج قد دخل بها فانها عنده على ثلاث تطليقات (٢) وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف وهكذا روى عن ابن عباس وابن عمر وإبراهيم النخعي وأصحاب عبد الله بن مسعود وفي قول محمد هي على ما بقى من طلاقها . وهكذا روى عن عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب وأبي بن كعب وعمران بن الحصين وأبي هريرة فقد أخذ الشاب يقول المشايخ . والشيخان أخذوا بقول الشبان .

٤٩٨- مسألة : ولو قال لامرأته أنت طالق ثلاثا للسنة ونوى ان يقع الثلاث جملة في الحال فهو على ما نوى في قول طائفتنا الثلاثة (٣)

(١) عند محمد يقع طيها ما بقى لان عندها انما طادت اليه بما بقي من الطلقات .

انظر المبسوط ج ٦ ص ٩٦ .

(٢) قال في المبسوط : فهي عنده على ثلاث تطليقات مستقبلات هذا

في قول أبي حنيفة وأبي يوسف وغيرهم من الصحابة الكرام .

أما قول محمد وهو على ما بقى من طلاقها وحجته في ذلك

أن الزوج الثاني غاية للحرمة الحاصلة بالثلاث كما قال تعالى

(حتى تتكح زوجا غيره) ٢٣٠ البقرة ، وكلمة حتى للخفاصة

حقيقة والتطليقة والتطليقتين لم يثبت شيء من تلك الحرمة

لأنها متعلقة بوقوع الثلاث وبعض أركان الحل لا يثبت شيء

من الحكم فلا يكون الزوج الثاني غاية لأن غاية الحرمة قبل

وجودها لا يتحقق .

انظر المبسوط ج ٦ ص ٩٥ .

(٣) قال في المبسوط : وإذا قال لامرأته أنت طالق ثلاثا للسنة

==

وقال زفر نيته باطل ويقع في كل طهر واحد (١) .

٤٩٩- مسألة : وإذا قال الرجل لامرأته إذا ولدت فأنت طالق فقالت قد ولدت فهي على وجهين أما أن يكون الزوج أقر بالحبل أو لم يكن أقر به فإن كان أقر به ثم قالت قد ولدت يقع الطلاق عليها في قول أبي حنيفة بقولها غير أن النسب لا يثبت ما لم تشهد القابلة (٢) وفي قول لصاحبها يقع الطلاق ولا يثبت ما لم

ولا نية له فكما حاضت وطهرت طلقت واحدة حتى تستكمل الثلاث لأن قوله للسنة أي لوقت السنة فإن اللام للوقت ، وكل طهر محل الوقوع تطليقة واحدة للسنة فهذا الملقى في كل طهر واحدة لا يحتسب بالحیضة الأولى من عدتها لأنها سبقت وقوع الطلاق عليها وإن نوى أن تطلق ثلاثا في الحال فهو كما نوى عندنا .

(١) وعند زفر لا تعمل نيته لأن وقوع الثلاث جملة بخلاف السنة ووقوع الطلاق في الحيض أو في الطهر الذي جامعها فيه بخلاف السنة والنية إنما تعمل إذا كانت من احتمالات اللفظ لا فيما كان من ضده . ولأن معنى قوله أنت طالق للسنة إذا حضت وطهرت فكأنه صرح بذلك ونوى الوقوع في الحال . فلا تعمل نيته . ولكننا نقول المنوى من احتمالات لفظه على معنى أن وقوع الثلاث جملة من مذهب أهل السنة ووقوع الطلاق في الحيض كذلك إذ كون الطلاق ثلاثا عرف بالسنة فقد كانوا في الجاهلية يطلقون أكثر من ذلك فصرقنا أن المنوى من احتمالات لفظه . وفيه تخليط عليه فتعمل نيته .

انظر المبسوط ج ٦ ص ١٠١ - ١٠٢ .

(٢) قال في المبسوط : لم يقع الطلاق بقولها بخلاف الحيض لأن الولادة مما يقف عليه غيرها فإن قول القابلة يقبل في الولد فلا يحكم بوقوع الطلاق ما لم تشهد القابلة به والحيض لا يقف عليه غيرها

تشهد القابلة وان لم يكن أقر بالعجل وقالت قد (١) ولدت فان الطلاق لا يقع والنسب لا يثبت في قولهم جميعا فان شهدت القابلة فان في قول أبي حنيفة لا يقع الطلاق ولكن النسب يثبت بشهادة القابلة . وفي قولهما يقع الطلاق ويثبت النسب بشهادة القابلة .

... مسألة : وإذا قال الرجل لامرأته أنت طالق ان لم اطلقك لا يقع الطلاق مالم يموت أحدهما ثم يقع الطلاق قبل الموت بلا فصل ولو قال لها أنت طالق مالم اطلقك أو متى لم اطلقك أو متى مالم اطلقك يقع من ساعته في قولهم جميعا ولو قال لها أنت طالق اذا لم اطلقك وإذا مالم اطلقك فان في قول أبي حنيفة ان عني وقوع الطلاق في الحال وقع وان عني في آخر حياته يقع وان لم يكن له نية يقع في آخر حياته وفي قول صاحبيه هو مثل متى ومتى ما يقع من ساعته (٢) .

= = =

فان شهدت القابلة بالولادة يثبت النسب للولد بشهادتها ولا يقع الطلاق عند أبي حنيفة مالم يشهد به رجلان أو رجل وامرأتان . (١) وعند أبي يوسف ومحمد يقع الطلاق طمها بشهادة القابلة لان شرط وقوع الطلاق طمها ولادتها وقد صار محكوما به بشهادة القابلة بدليل ثبوت نسب الولد وشهادة القابلة في حال قيام الفرائض حجة تامة في حق النسب .

انظر الميسوط ج ٦ ص ١٠٥ - ١٠٦ : ملقت كذا سكنت لأن كلمة متى تستعمل (٢) قال في الميسوط : ملقت كذا سكنت لأن كلمة متى تستعمل للوقت فقد أضاف الطلاق الى وقت بعد يمينه لا يطلقها فيه وقد وجد ذلك الوقت كما سكنت فان قال اذا لم اطلقك أو اذا مالم اطلقك فان عني باداء الشرط فهو بمنزلة أن لا يقع الطلاق حتى يموت أحدهما ، لأن اذا تستعمل لكل واحدة فهما وان لم تكن له نية فعلى قول أبو حنيفة لا تطلق حتى يموت

=====

٥٠١- مسألة : ولو قال لامرأته متى لم أطلقك واحدة فأنت طالق ثلاثا فطلقها موصولا بكلامه فقد برز في يمينه ولا يقع عليها الثلاث وهذا استحسان (١) . وقال زفر يقع عليها الثلاث وهو أخذ بالقياس (٢) .

٥٠٢- مسألة : وإذا قال لامرأته أنت طالق الى شهر يقع الطلاق بعد شهر وهذا في قول أبي حنيفة ومحمد (٣) وذكر عن أبي يوسف أن الطلاق يقع من ساعته وهو قول زفر (٤) .

أحدهما وعند أبي يوسف ومحمد كما سكت يقع ويوجد خلاف بين أهل اللغة فالكوفيون منهم يقولون (إذا) تستعمل للوقت وقد تستعمل للشرط على السواء ، والبصريون يقولون إذا للوقت وقد تستعمل إذا للشرط مجازا ولا يسقط به معنى الوقت إذا أريد به الشرط وإن حمل على معنى الشرط لم يقع الدلاق حتى يموت أحدهما وإن جعل بمعنى متى طلقت في الحال ولا يقع الدلاق في الشك .
انظر المبسوط ج ٦ ص ١١١ - ١١٢ .

(١) قال في المبسوط لا يقع عليها الا واحدة وقد برز في يمينه استحسانا .
(٢) وفي القياس، تطلق ثلاثا وهو قول زفر لأنه آلى أن يفرغ من قوله أنت طالق واحدة يوجد وقت موصوف بأنه لم يطلقها منه وإن لطف وذلك يكفي شرطا للحنث ولكنه استحسان فقال البر مــــراد الحالف ولا يتأتى له البر الا بعد أن يجعل هذا القــــدر مستثنى ومالا يستطاع الامتناع عنه يجعل عفو .

انظر المبسوط ج ٦ ص ١١٢ - ١١٣ .

(٣) فإن نوى الطلاق ووقوعه في الحال طلقت ولو قوله الى شهر لأن الواقع من الطلاق لا يحتمل الاجل وإن لم ينو ذلك لم تطلق الا بعد مضي شهر وهو مذهب أبي يوسف ومحمد رحمهم الله .
(٤) وقال زفر تطلق في الحال وهو رواية عن أبي يوسف ، لأن قوله شهر لبيان الأجل والأجل في الشيء لا ينفي ثبوت أصله بل

=====

٥٠٣- مسألة : وإذا قال لامرأته أنت طالق في غد ولا نية له يقسم
في أول الغد بالاتفاق ولو نوى آخر النهار فهو كما نوى عند
أبي حنيفة . وفي قولهما يقع في أول الغد ولا يصدق في
القضاء ذكر الاختلاف في الجامع الصغير (١) .

٥٠٤- مسألة : وإذا قال لامرأته أنت طالق قبل قدوم فلان بشهر
فقدم فلان قبل الشهر لم يقع الطلاق (٢) وإن مضى شهر ثم
قدم وقع الطلاق بعد القدوم في قول طائفتين وفي قول زفر يقع
قبل قدوم فلان بشهر كما قال .

=====

لا يكون إلا بعد أصله كالأجل في الدين لا يكون إلا بعد وجوب
الدين ، فكذلك ذكر الأجل هنا فيما أوقعه لا ينفي الوقوع في
الحال ولكن يلغى الأجل لأن الواقع من الطلاق لا يتصل
ذلك وأصحابنا يقولون الوقوع لا يحتمل الأجل ولكن الإيقاع
يحتمل ذلك لأن عطه في التأخير والإيقاع يحتمل التأخير .
انظر المبسوط ج ٦ ص ١١٤ .

(١) قال في المبسوط : تطلق كما طلع الفجر من الغد لوجود الوقت
المضاف إليه الطلاق . وإن قال غنيت به آخر النهار لم يدين به
في القضاء ويدين فيما بينه وبين الله لأنه نوى التخصيص في
لفظ العموم فانه وصفها بالطلاق في جميع الغد وإنما يكون
ذلك إذا وقعت في أول جزء منه .

فإن نوى الوقوع في آخر جزء من الغد فنيت التخصيص في
العموم صحيحة فيما بينه وبين الله .

انظر المبسوط ج ٦ ص ١١٤ ، الجامع الصغير مع النافع الكبير

١٦١ .

(٢) لم تطلق لأنه أضاف الطلاق إلى وقت منتظر وهو أول شهر متصل
بآخره قدوم فلان فيراعى وجود هذا الوقت بعد اليقين ولم يوجد .
انظر المبسوط ج ٦ ص ١١٢ .

٥٥٥- مسألة : وإذا قال لها أنت طالق ثلاثا قبل موتك بشهر (١) أو قبل موتي بشهر (٢) أو قبل موت فلان بشهر فمات بعد الشهر ففى قول أبى حنيفة وزفر يقع الطلاق قبل ذلك بشهر . وفى قول صاحبيه يقع الطلاق بعد موت فلانا . وفى قوله قبل موتى أو قبل موتك لا يقع شيء .

٥٥٦- مسألة : وإذا قال لامرأتين له أطولكما حياة طالق الساعة ثم ماتت احدهما يقع الطلاق على الباقية بعد موت احدهما فى قول طائفتنا الثلاثة (٣) . وفى قول زفر يقع الطلاق حين تكلم به الا

(١) قال فى المبسوط : فان ماتت قبل مضي الشهر لم تطلق لأنسه لم يوجد الوقت المضاف اليه بعد اليمين ، فان ماتت بعد تمام الشهر فعند أبى يوسف ومحمد لا يقع الطلاق لأنه لو وقع وقّع بعد موتها والطلاق لا يقع عليها بعد الموت وعند أبى حنيفة يقع الطلاق من أول الشهر فلا ميراث له منها .
وان كان جامعها فى الشهر فعليه مهر آخر لها لأنه تبين أنه جامعها بعد وقوع التخليقات الثلاث عليها .

(٢) ولو قال أنت طالق ثلاثا قبل موتى بشهر ثم مات لتمام الشهر عندهما لا تطلق لأنه لو وقع الطلاق وقع بعد موته ، وعند أبى حنيفة تبين وقوع الطلاق من أول الشهر حتى اذا كان صحيحا فى ذلك الوقت فلا ميراث لها منه وعليها العدة بثلاث حيض .

انظر المبسوط ج ٦ ص ١٢٥ .

(٣) لم يقع الطلاق حتى تموت احدهما لأن المراد طول الحياة فى المستقبل لا فى الماضى حتى اذا كانت احدهما بنت عشر سنين والاخرى بنت ستين سنة لم تطلق المجوز فعرفنا أن طول الحياء فى المستقبل مراد وذلك خبر معلوم لجواز أن يموتا معا ، فان ماتت احدهما طلقت الأخرى فى الحال عند العلماء الثلاثة .

أنه لا يظهر الا بموت احدهما (١) .

٥٠٧- مسألة : و اذا قال الرجل لامرأة أجنبية اذا تزوجتك فأنت طالق وأنت طالق أو قال اذا تزوجتك فأنت طالق وطالق وطالق فتزوجها لم يقع طيبها الا واحدة في قول أبي حنيفة (٢) وفي قول صاحبيه يقع ثلاثا (٣) . ولو قال أنت طالق وطالق وطالق اذا تزوجتك لم تزوجها يقع الثلاث في قولهم جميعا .

٥٠٨- مسألة : و اذا قال لامرأته ولم يدخل بها ان كلمت فلانا فأنت طالق وطالق وطالق فكلمته (٤) فان كانت غير مدخولة لم يقع طيبها الا

(١) وعند زفر تطلق من حين تكلم الزوج لأنه تبين أنها كانت أطولهما حياة وان الزوج طلق الطلاق بشرط موجود ولكنا نقول معنسى كلام الزوج التي تبقى منكما بعد موت الأخرى طالق وذلك غير معلوم قبل موت احدهما بل هو على خطر الوجود لجواز أن يموت معا .

انظر المبسوط ج ٦ ص ١٢١ .

(٢) تطلق واحدة في قول أبي حنيفة .

(٣) وعند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تطلق ثلاثا وحجتها فسخ ذلك أنه طلق ثلاث تطلقات مجتمعات بشرط التزوج فيقمن عند وجود الشرط معا كما لو أخر الشرط فقال أنت طالق وطالق وطالق اذا تزوجتك وانما قلنا ذلك لأن الواو للجمع دون الترتيب بهانه في آية الوضوء فانه ثبتت فوضيعة الطهارة في الأعضاء الأربعة من غير ترتيب .

ولو صرح بأن قال وأنت طالق اذا تزوجتك وأنت طالق اذا تزوجتك ملقت ثلاثا جملة . انظر المبسوط ج ٦ ص ١٢٢ .

(٤) فكلمته فهي طالق واحدة في قول أبي حنيفة ، وعند صاحبيه يقع ثلاثا نص على قولهما في رواية أبي سليمان ، وان قال أنت طالق فطالق اذا كلمت فلانا فكلم فلانا تطلق ثلاثا بالاتفاق ، والفرق لأبي حنيفة ما ذكرنا .

واحدة في قول أبي حنيفة وفي قول أبي يوسف ومحمد يقع ثلاثا ولو كانت مدخولا بها فكلمته طلقت ثلاثا واحدة بعد واحدة عند أبي حنيفة . وفي قول صاحبه يقمن جميعا جملة . فلو أنه قدم الطلاق فقال أنت طالق وطالق وطالق ان كلمت فلانا فكلمت فلانا يقع عليها ثلاث تطليقات جملة مدخولة كانت أو غير مدخولة في قولهم جميعا . ولو لم يقل هكذا ولكنه قال أنت طالق طالق طالق ان دخلت الدار أو ان كلمت فلانا (١) فان كانت مدخولة يقع تطليقتان في الحال والثالثة معلقة بالأول اذا كلمته وهي في المدة تقع الثالثة . ولو كانت غير مدخولة تقع التطليقة الأولى ومطلت الثانية والثالثة . ولو أنه أخرج الطلاق فقال ان كلمت فلانا فأنت طالق طالق طالق فان كانت مدخولا بها تقع التطليقة الثانية والثالثة والتطليقة الأولى معلقة بالكلام ولو كانت غير مدخولة بها فالتطليقة الثانية تقع والأولى معلقة بالكلام ومطلت الثالثة .

(١) ولو قال ان دخلت الدار فأنت طالق فطالق فطالق ذكر الطحاوي أن هذا طي الخلاف وحرف الفاء للمحط كحرف الواو فتطلق ثلاثا عندهما والأصح أنها تطلق واحدة عند وجود الشرط لأن الفاء للتعقيب في أصل الوضع لا لمحط مطلق وان كان للتعقيب ففي كلامه تنصيص طي أن الثانية تعقب الأولى فتبين بالأولى لا إلى عدة بخلاف الواو .

وان قال لها أنت طالق طالق طالق ان كلمت فلانا فان كان دخل بها تطلق اثنتين في الحال والثانية تعلقت بالكلام . وان لم يدخل بها طلقت واحدة في الحال ويخو ما سواها لأنه ما عطف التطليقات بعضها على بعض .

وان قال ان كلمت فلانا فأنت طالق طالق طالق فان كان دخل بها تعلقت الأولى بالكلام ووقعت الثانية والثالثة في الحال ، وان لم يدخل بها تعلقت الأولى بالكلام فتقع الثانية في الحال والثالثة لغيره . انظر المبسوط ج ٦ ص ١٢٨ - ١٢٩ .

٩٠٠- مسألة : ولو قال أنت طالق ثم طالق ثم طالق ان كمت فلاننا فقد ذكر في الأمل في قول أبي حنيفة ان كانت المرأة مدخولا بها تقع الأولى والثانية والثالثة معلقة بالكلام . ولو كانت غير مدخول بها تقع الأولى ومطلت الثانية والثالثة (١) . وقال أبو يوسف سواء كانت مدخولا أو غير مدخول لا يقع الطلاق مالم يتكلم فلانا فاذا كتمه يقع الطلاق الثلاث . ولو أنه آخر الطلاق فقال ان كمت فلانا فأنت طالق (٢) ثم طالق ثم طالق فان هذا الفصل لم يذكر في الكتاب ولكن طي قياس قول أبي حنيفة ان كانت مدخولة يقع الباقي والثالث والأول متعلق بالكلام وان كانت غير مدخول بها يقع الثاني والأول متعلق بالكلام ومطل الثالث لأنه جملة بمنزلة قوله طالق طالق طالق . وفي قياس آخر قول أبي يوسف ان كانت مدخولا بها يقع الثلاث عند الكلام واحدة بعد واحدة . وان كانت غير مدخول بها لا يقع الا واحدة عند الكلام . ولو أنه قال أنت طالق فطالق فطالق ان كمت فلاننا فان في قولهم جميعا لا يقع الطلاق مالم يتكلم فاذا كتمه يقع ثلاثا مدخولة كانت أو غير مدخولة .

(١) عند أبي حنيفة ان كانت مدخولا بها يقع في الحال اثنتان والثالثة تتعلق بالكلام وان لم يدخل بها تقع واحدة في الحال ويلغو ما سوى ذلك .

واذا قدم الشرط فقال ان كمت فلانا فأنت طالق ثم طالق ثم طالق فان كان قد دخل بها تعلقت الأولى بالشرط ووقعت الثانية والثالثة في الحال وان لم يدخل بها تعلقت الأولى بالشرط ووقعت الثانية في الحال والثالثة لغو عند أبي حنيفة .

(٢) أما عند أبي يوسف ومحمد سواء قدم الشرط أو أخره تتعلق الثلاث

٥١- مسألة : ولو أنه أخر الطلاق فقال ان كلمت فلانا فأنت طالق

فطالق فطالق ثم كلمته فان كانت مدخولا بها يقع ثلاثا متتابعات
وان كانت غير مدخول بها يقع واحدة عند أبي حنيفة . وعندهما
يقع ثلاثا . واذا قال آخر امرأة أتزوجها فهي طالق فتزوج أربعاً
في عقود متفرقة . ثم مات ففي قول أبي حنيفة يقع الطلاق على
الأخيرة وقت النكاح (١) . وفي قول أبي يوسف ومحمد يقع طبعها
قبل الموت بلا فصل . وان كان دخل بها ففي قول أبي حنيفة
يجب لها مهر ونصف ولا ميراث لها . وفي قولهما مهر واحد ولها
الميراث وفي قول محمد تجب طبعها المدة أبعد الأجلين ونفس
قول أبي يوسف طبعها ثلاث حيض (٢) .

=====

بالشرط الا ان عند وجود الشرطان كانت مدخولا بها تطلق ثلاثا

وان كانت غير مدخول بها تطلق واحدة .

فأبو حنيفة يقول كلمة (ثم) للتعقيب مع التراخي فاذا أدخله
بين الطلاقين كان بمنزلة سكنة بينهما .

والصاحبان يقولان حرف (ثم) للعطف ولكن بقيد التراخي فلو وجد
معنى العطف لمتعلق الكل بالشرط ولمعنى التراخي يقع مرتباً
عند وجود الشرط .

انظر المبسوط ج ٦ ص ١٢٩ .

(١) لم تطلق الثالثة لأن الآخر اسم لفرد متأخر لا يحقبه غيره فبان

مات قبل أن يتزوج أخرى طلقت الثالثة عند أبي حنيفة من حين

تزوجها حتى لا يلزمها المدة ان لم يدخل بها ولا ميراث لها

وان كان دخل بها فلها عليه مهر ونصف نصف مهر بالطلاق قبل

الدخول ومهر بالدخول .

(٢) وعلى قول أبي يوسف ومحمد انما تطلق الثالثة قبل الموت حتى

يكون لها الميراث اذا كان دخل بها ولا مهر عليه بالدخول

سوى مهر النكاح وطبعها مدة الوفاة والطلاق جميعاً عند محمد

=====

١١١-مسألة : وإذا قال الرجل لامرأته وهي غير مدخول بها أنست طالق واحدة ونصف فهي طالق ثلاثين في قول طحانا الثلاثة، وقال زفر يقع عليها تطلقة واحدة فصار كقوله أنت طالق واحدة وواحدة . ولو قال لها أنت طالق إحدى وعشرين وقع ثلاثا فسي قول طحانا الثلاثة (١) . وفي قول زفر يقع واحدة . ولو قال لها أنت طالق إحدى عشرة يقع ثلاثا (٢) .

=====

وأبي يوسف ليس عليها عدة الوفاة .
وجه قولهم هذا : ان الثالثة انما استحققت صفة الأخيرة حين أشرف على الموت وعجز عن التزوج بغيرها فتطلق في الحال .
انظر المبسوط ج ٦ ص ١٣٠ - ١٣١ .

- (١) تكون طالق اثنتين عند أبي حنيفة والصاحبين .
- (٢) وعند زفر تقع واحدة لأن نصف التطلقة كما لها فكانه قال أنت طالق واحدة وواحدة ولكننا نقول هذا كله كلام واحد معنى لأنه لا يمكنه أن يحبر عن واحدة ونصف بحارة أوجز من هذه فان لواحدة ونصف حارتين أما هذه وأما اثنتان الا نصف وذلك لا يصير معلوما الا بالاستثناء وهذا معلوم في نفسه فهو أولى بالمعيارتين وإذا كان كلاما واحدا معنى لا يفصل بعضه عن بعض بخلاف قوله واحدة وواحدة فكانت حارتان لأن للأثنتين حارة أوجز من هذه وهو أن يقول اثنتين ولو قال أنت طالق إحدى وعشرين تطلق ثلاثا عند الأئمة أبي حنيفة والصاحبين لأنسه ليس لهذا العدد حارة أوجز من هذه فكان الكلام واحدا .
وعند زفر تطلق واحدة لأنهما كلامان أحدهما معطوف على الآخر فتبين بالأولى .
وان قال إحدى عشر تطلق ثلاثا بالاتفاق لأنه ليس بينهما حرف عطف فكان الكل واحدا .
انظر المبسوط ج ٦ ص ١٣٤ .

٥١٢ - مسألة : ولو قال لامرأته أنت طالق من واحدة الى ثلاث فان في قول أبي حنيفة يقع تطليقتان . وفي قولهما يقع ثلاثا وكذلك لو قال أنت طالق ما بين الواحدة الى الثلاث فهو طلق بهذا الاختلاف . وقال زفر تقع واحدة (١) .

٥١٣ - مسألة : واذا قال أنت طالق من واحدة الى اخرى عند أبي حنيفة تقع واحدة وعندهما تقع اثنتان . وعند زفر لا يقع شيء (٢) .

(١) قال زفر تطلق واحدة في القياس لأنه جمل الاولى والثالثة غاية والغاية حد فلا تدخل في المحدود كقوله بعت منك من هذا الحائط الى هذا الحائط فيكون الواقع ما بين الغائتين وهي الواحدة .

وفي الاستحسان تطلق ثلاثا وهو قول أبي يوسف ومحمد لأن الحد انما يكون في ذوى المساحات فاما في عرف اللسان انما يراد بمثل هذا الكلام دخول الكل فان الرجل يقول هذا من مالي من درهم الى عشرة فيكون له أخذ العشرة فيكون المراد تحميم الاذن ومطلق الكلام محمول على عرف أهل اللسان ، وأبو حنيفة وافق زفر في القياس وقال أبو حنيفة تطلق اثنتان لأن الغاية التي ينتهي اليها الكلام قد لا تدخل .

انظر المبسوط ج ٦ ص ١٣٥ - ١٣٦ .

(٢) ففي قياس زفر لا يقع شيء ، أما في قول أبي حنيفة تطلق واحدة وعند أبي يوسف ومحمد تطلق اثنتان وان قال من واحدة الى واحدة قيل هو ^{على} الخلاف وقيل تقع عندهم جميعا لأن الشيء لا يكون غاية في نفسه فكان قوله الى واحدة لضواء .

انظر المبسوط ج ٦ ص ١٣٦ .

٥١٤- مسألة : ولو قال لامرأته أنت طالق واحدة أولا شيء فهي طالق واحدة في قول محمد وأبي يوسف الأول ثم رجع أبو يوسف وقال لا يقع شيء . وقال أبو حنيفة في الجامع الصغير إذا قال أنت طالق واحدة أولا شيء لا يقع شيء ويصير قوله مثل قول أبي يوسف الآخر . ولو قال لها أنت طالق أولا شيء ولم يقل واحدة أو قال أنت طالق أولا أو قال أنت طالق أو غير طالق لا يقع فسي قولهم جميعا . ولو قال أنت طالق ثلاثا أولا شيء فهو طالق هذا الاختلاف (١) .

٥١٥- مسألة : ولو قال أنت طالق اثنتين ونوى حساب الضرب يقع اثنتان في قول طائفة الثلاثة . وقال زفر يقع ثلاثا . وأن أراد به اثنتين واثنتين فهي ثلاث في قولهم جميعا (٢) .

(١) وجه قول أبي يوسف الأول أن حرف (أو) لاثبات أحد المذكورين فيما يتخللها وإنما يتخلل هنا قوله واحدة أولا شيء . وقوله ثلاثا أولا شيء فيسقط اعتبار هذا اللفظ ويحقق قوله أنت طالق فيقع به تطليقة رجعية . ووجه قوله الآخر أن حرف (أو) للتخير لأن موجبها اثبات أحد المذكورين فقد خير نفسه بين أن يقع عليها واحد أولا يقع عليها شيء واحدما موجود فلا يثبت بهذا الكلام شيء . انظر المبسوط ج ٦ ص ١٣٦ ، الجامع الصغير مع النافع الكبير ١٥٨ .

(٢) تطلق تاليفتان في قول أبي حنيفة والصاحبين . أما عند زفر فيقع ثلاثا لأن اثنتين في اثنتين يكون اربعة ولكن الطلاق لا يكون أكثر من طلقين هذا مسائل الاقرار إذا قال لفلان طلق عشرة دراهم في عشرة دراهم ونوى حساب الضرب فعليه عشرة عند أبي حنيفة والصاحبين ، وعند زفر مائة وإن نوى عشرة وعشرة فعليه عشرون .

انظر المبسوط ج ٦ ص ١٣٧ .

٥١٦- مسألة : ولو قال لامرأته وقد دخل بها أنت طالق كل يوم فان عني أن يقع كل يوم واحدة فهو كما قال وإن لم ينو شيئاً يقع واحدة في قول طمائننا الثلاثة (١) . وقال زفر يقع كل يوم واحدة ولا يدين في القضاء ان أراد به واحدة (٢) .

٥١٧- مسألة : ولو قال لها أنت طالق اليوم وغدا تقع واحدة الا أن ينوى اليوم واحدة وغدا أخرى . ولو قال أنت طالق غدا واليوم تقع شتان اذا كانت مدخولا بها . وقال زفر في الوجهين جميعا تقع واحدة قال وليس كقوله كل يوم (٣) .

(١) فان لم يكن له نية لم تطلق الا واحدة .

(٢) وعند زفر تطلق ثلاثا في ثلاثة أيام لأن قوله أنت طالق ايقاع وكلمة كل تجمع الاسماء فقد جعل نفسه موقعا للطلاق عليها في كل يوم وذلك يتجدد الوقوع حتى تطلق ثلاثا ألا ترى أنه لو قال أنت طالق كل يوم طلقت ثلاثا في كل يوم واحدة .

انظر المبسوط ج ٦ ص ١٤٢ .

(٣) فان لم يكن له نية فهي واحدة لأن الوقوع الواحدة عليها تتصف بالطلاق في هذه الأيام وإن نوى ثلاثا فهو كما نوى وهي طالق كل يوم واحدة حتى تستكمل ثلاثا في اليوم الثالث اما لا ضمائر حرف (في) أولا ضمائر التثنية .

انظر المبسوط ج ٦ ص ١٤٢ .

٥١٨- مسألة : رجل قال لامرأته كلما تزوجتك فانت طالق فتزوجها في يوم واحد ثلاث مرات ودخل بها في كل مرة . قال ابو يوسف في الأمالي فهي امراته وعليه مهران ونصف وقد وقعت عليها تطليقتان . وقال محمد في كتاب الرقيات عليه أربعة اصدقه ونصف وابت من ثلاث تطليقات (١) .

٥١٩- مسألة : ولو قال كلما تزوجتك فانت طالق بائن فتزوجها ثلاث مرات في يوم دخل بها في كل مرة فقد بانت منه ثلاث تطليقات وعليه خمسة اصدقه ونصف في قول ابي يوسف وهكذا في قياس قول ابي حنيفة وفي قول محمد عليه أربعة اصدقه ونصف (٢) .

(١) لم يذكر هذا في الاصل قال ابو يوسف ففي الأمالي تطلق اثنتين وعليه لها مهران ونصف . وقال محمد تطلق ثلاثا وعليه لها أربعة مهر ونصف ذكره في الرقيات . وجه تخريج ابي يوسف : انه لما تزوجها وقعت تطليقه قبل الدخول ولزمه نصف مهر فلما دخل بها الزمها مهر بالدخول ثم لما تزوجها وقعت تطليقه اخرى بكلمه كلما وانسكتها تكون رجعية عنده لانته تزوجها قبل انقضاء عدتها منه ونفس التزوج وجب مهر آخر وذلك مهران ونصف ثم بالدخول يصير مراجعا والتزوج في المرة الثالثة لغو فهي عنده بتطليقه وعليه لها مهران ونصف . وتخرج قول محمد : ان بالتزوج الاول وقعت تطليقه ووجب نصف مهر بالطلاق ومهر بالدخول وكذلك بالتزوج الثاني والثالث لان عنده وان حصل التزوج في العدة لا يخرج بالطلاق من ان يكون واقعا قبل الدخول فتطلق ثلاثا وعليه أربعة مهر ونصف . المبسوط ج ٦ ص ١٢٩ - ١٣٠ .

(٢) عند محمد هذا والاو سواء وعند ابي يوسف تطلق ثلاثا بكل تزوج تطليقة بائه وعليه خمسة مهر ونصف لان بالحقد الثاني والثالث في المدة كما وقع طلاق بائن وجب مهر تام وكذلك يجب كل ادخل في مهر تام فاذا جمعت ذلك كان خمسة مهر ونصف . المبسوط ج ٦ ص ١٣٠ .

٥٢٠- مسألة : ولو ان رجلا قال لامرأته انت طالق مثل عظم راس الابرء
فى قول ابى يوسف يكون بائنا . لانه وصف بالعظم . وقال زفر :
يكون رجما . ولو قال لها انت طالق مثل الحبل او مشمل
الحديد فهو رجمى فى قول ابى يوسف . وقال زفر : هو بائن .
وقال أبو حنيفة لو قال لها انت طالق مثل الحبل أو مثل حبة خردل
فهو بائن اذا مثلها بشئ صغيرا أو كبيرا . وقال أبو يوسف اذا
ذكر العظم ومثلها بشئ صغير أو كبير يكون بائنا وان لم يذكر
العظم ومثله بشئ صغير أو كبير يكون رجما . وأما زفر فانه
ينظر الى المشبه به فان كان يوصف بالشدة أو العظم فهو بائن
والا فهو رجمى (١) .

٥٢١- مسألة : واذا قال لها أنت طالق ثلاثا بوائن فى كل سنة واحدة
وقد دخل بها تقع واحدة رجمية فى السنة الأولى وكذلك
الثانية فى السنة الثانية والثالثة فى السنة الثالثة وهذا قول زفر .
وقال أبو يوسف تكون الثانية والأولى بائنا . وهكذا قول محمد .
وذكره فى الزيادات نحو هذا (٢) .

- (١) المبسوط ج ٦ ص ١٢٤ - ١٢٥ .
(٢) انظر زيادات الزيادات ٨ - ١٠ .

✱ باب الشهادة (١) في الطلاق ✱

٥٢٢- مسألة : وإذا شهد شاهدان أنه طلق إحدى امرأتي بمينها
وقد نسيها فان شهادتهما باطلة في قول طماننا الثلاثة وقال زفر
جازت شهادتهما ويكون بمنزلة الاقرار من الزوج . ولو شهدا
أنه قال إحدى امرأتى طالق فشهادتهما جائزة بالاستحسان .
والاستحسان
✱ أخذ محمد وغيره لم يخالفه (٢) . وإذا شهد شاهدان أنه
طلق امرأته . والزوج والمرأة ينكران جاز شهادتهما في قولهم

(١) الشهادة لغة : خبر قاطع شهد على كذا والمشاهدة المعاينة
وقوم شهود أى حضور مصدره شهد : وشهد له بكذا وجمع
الشهد شهود وأشهاد وأشهده على كذا فشهد عليه أه مختار
الصاح ٣٤٩ يتصرف - المصباح ١/٣٢٥ .
وفي الشرع : عبارة عن اختيار بصدق مشروط في مجلس القضاء
ولفظه الشهادة . ولها شرط وسبب وركن وحكم فسببها طلب
المدعى من الشاهد ادائها . وشرطها العقل الكامل والاضبط
والأهلية . وركنها لفظ الشهادة . وحكمها وجوب الحكم على
القاضي بما تقتضيه الشهادة أه جوهره ج ٢ ص ٣٢٤ ،
اللباب ج ٤ ص ٥٤ .

(٢) ففي قول أبي حنيفة والصاحبين شهادتهما باطلة .
أما زفر فقال تقبل شهادتهما ويحال بينه وبينهما اذا شهد
بالثلاث حتى يمين المطلقة معطالاً لأن الثابت بشهادتهما كالثابت
باقرار الزوج ولو أقر أنه طلق أحدهما بمينها وقال قد نسيتهما
أمر أن لا يقرب واحدة منهما حتى يتذكر وهذا لأن الشهادة
على الطلاق مقبولة من غير دعوى وإنما تتقدم الدعوى اذا لم
يحرقا المطلقة منهما فوجب قبول شهادتهما بقدر ما حفظا من
كلام الزوج وإذا شهد أنه طلق أحدهما بمينها ففي القمها
لا تقبل هذه الشهادة لأنها لا ان الشهود له مجهول وبها لا الشهود له تمنع
لنسخة الشهادة ولكنها استحسن فقال تقبل القمها فوجب علي ان يوقم الطلاق
على أحداهما لأن الجها لقي الشهود له لا يخرج صحة القمها فلعينها بل
لا نعدم ام الدعوى فان الدعوى من المجهول لا تتحقق . المسوط ج ٥ ص ١٤ .

جميعا . وكذلك الشهادة في عتق الأمة وأما في عتق العبد فان في قول أبي حنيفة لا يقبل شهادتهما اذا كان العبد والمولى منكرا . وفي قولهما يجوز (١) .

٥٢٣- مسألة : واذا شهد شاهدان على تطلقه واحدة والآخر على تطلقتين أو ثلاث لا يقبل شهادتهما في قول أبي حنيفة . ويقبل شهادتهما على الأول في قول أبي يوسف ومحمد (٢) . ولو شهد احدهما على التولية البائنة والآخر على الرجعى جاز على الرجعى في قولهم جميعا . ولو شهد احدهما أنه قال لها أنت على حرام وشهد الآخر أنه قال لها أنت بائن أو قال خلية أو برية لا تقبل شهادتهما في قولهم جميعا (٣) .

(١) تقبل شهادة الشاهدين وان أنكر الزوج والزوجة الطلاق ذلك فرق بينهما لأن المشهود به حرمتها عليه والحل والحرمة حق الله تعالى فتقبل الشهادة عليه من غير دعوى . وفي رواية أخرى : لا تقبل الشهادة على عتق الأمة تقبل من غير دعوى . وفي الشهادة على عتق العبد اختلاف فمذهب أبي حنيفة لا تقبل من غير دعوى ومذهبهما تقبل .

انظر المبسوط ج ٦ ص ١٤٠ .

(٢) اذا شهد شاهد بتولية واحدة والآخر بتطلقتين أو ثلاث لم تقبل هذه الشهادة في قول أبي حنيفة .

وعند أبي يوسف ومحمد وابن أبي ليلى تقبل على الأقل لأن المعتبر اتفاق الشاهدين في المعنى دون اللفظ حتى لو شهد احدهما بالهبة والآخر بالتخلي تقبل الشهادة .

(٣) واذا شهد شاهد على تطلقه بائنة وشهد آخر على تطلقه رجعية فشهادتهما جائزة على تطلقه رجعية لأنهما اتفقا على

.....

=====

أصل الطلاق وإنما تفرد أحدهما بزيادة البينونة فلا يثبت
ما تفرد به أحدهما والدليل لهما على أبي حنيفة في الثلاث
مع الواحدة يقولان تفرد أحدهما بالبينونة الخليطة كتفرد
أحدهما بالبينونة الخفيفة .

أما عند أبي حنيفة الطلاق إذا قرن بالعدد كان العامل هو
العدد وكل واحد منهما شاهد بالوقوع بلفظ آخر .

انظر المبسوط ج ٦ ص ١٤٨ - ١٥٢ .

* باب طلاق المريض *

٥٢٤- مسألة : وإذا طلق الرجل امرأته ثلاثاً أو واحدة بائنة في مرضه ثم مات وهي في المدة (١) فإن لها الميراث فإن كانت عدتها انقضت فلا شيء لها في قول طمائننا الثلاثة وفي قول ابن أبي ليلى لها الميراث . وإن كانت انقضت عدتها مالم تتزوج بمزوج آخر . وفي قول الشافعي لا ميراث لها وإن كانت في العدة حين مات . ولو أن الزوج صح من مرضه ذلك ثم مات وهي في العدة فلا ميراث لها في قول طمائننا الثلاثة وفي قول زفر لها الميراث (٢) .

٥٢٥- مسألة : وإذا طلق الزوج بالفعل فهو على ثلاثة أوجه : أما أن يحلقه بفعل نفسه أو بفعلها أو بفعل أجنبي وكل وجه على وجهين : أما أن يكون التعليق في الصحة والحنث ففي المرض أو يكون كلاهما في المرض فأما إذا كان التعليق بفعل

(١) لا ميراث لها منه في القياس وهو أحد أقاويل الشافعي رحمه الله وفي الاستحسان تراث منه في قول أبي حنيفة والصاحبين . وقال ابن أبي ليلى وإن مات بعد انقضاء عدتها تراث منه مالم تتزوج بمزوج آخر وهو قول الشافعي .

(٢) وقال مالك رحمه الله وإن مات بعد ما تزوجت بمزوج آخر فلها الميراث منه ووجه القياس أن سبب الارث انتهاء النكاح بالصوت ولم يوجد لارتفاعه بالتطبيقات والحكم لا يثبت بدون السبب كما لو كان طلقها قبل الدخول ، ولأن الميراث يستحق بالنسب تارة والزوجة أخرى ولو انقطع النسب لا يبقى استحقاق الميراث به سواء كان في صحته أو في مرضه .

انظر المبسوط ج ٦ ص ١٥٤-١٥٥ ، اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى ٢١٠ .

نفسه فلها الميراث سواء كان التعلق في الصحة أو في المرض وأما إذا كان التعلق بفعل الأجنبي فإن كان التعلق والحدث كلاهما في المرض فلها الميراث (١). وإن كان التعلق في الصحة والحدث في المرض فلا ميراث لها في قول طائفتا وفي قول زفر لها الميراث وجعلته بمنزلة تعلق المتيقن إذا كان الحدث في المرض حتى يكون من الثلث وأما إذا كان التعلق بفعلها فإذا كان التعلق والحدث كلاهما في المرض فإن كان ذلك شيء لا يد لها منه فلها الميراث . فإن كان لها

(١) إذا طلق بفعل نفسه وقال إن دخلت الدار فأنت طالق ثلاثا ثم دخل الدار فلها الميراث إذا مات وهي في المدة ، أما إذا كان التعلق والوقوع في المرض فلانه متهم بالفرار والقصد الى ابطال حقها عن ماله وإن كان التعلق في الصحة والوقوع في المرض فكذلك لأنه لما أقدم على الشرط في المرض مع علمه ان التطبيقات عنده تقع فقد صار قاصدا الى ابطال حقها فيجعل ذلك وإن لم يكن له من الفعل بد فقد كان له من التعلق ألف بد فأما إذا طلق بفعل أجنبي فإن كان التعلق في المرض فلها الميراث لأنه قاصد ابطال حقها عن ماله فهذا والتجيز في حقه سواء ، وإن كان التعلق في الصحة ففعل ذلك الفصل الأجنبي في مرضه فلا ميراث لها منه الا على قول زفر فإنه يقول المعلق بالشرط عند وجود الشرط كالنجز من المعلق فيصير عند فعل الأجنبي كأن الزوج طلقها ثلاثا وهو مريض ولكنها نقول له يوجد من الزوج قصد الفرار لأنه حين طلق لم يكن لها حق في ماله ولم يوجد من جهته منع بعد ذلك في وجود الشرط . ولا كان متمكنا من المنع لأنه ما كان يقدر على ابطال التعلق ولا على منع الأجنبي من ايجاد الشرط فأما إذا كان التعلق بمضي الوقت بأن قال إذا جاء رأس الشهر فأنت طالق فإن كان التعلق في المرض فلها الميراث منه لوجود قصده الى ابطال حقها بعد ما تعلق بماله وإن كان التعلق في الصحة ثم مرض قبل مجزئ الخد فإن طلق بفعلها فلا ميراث لها .

منه بد فلا ميراث لها منه . وان كان التعليق في الصحة والحث في
المرض فان كان الشيء لها منه بد فلا ميراث لها وان كان لا بد لها منه
فان في قول أبي حنيفة وأبي يوسف لها الميراث . وفي قول محمد لا ميراث
لها . وان كان لا بد لها منه فان في قول أبي حنيفة وأبي يوسف لها
الميراث . وفي قول محمد لا ميراث لها (١) .

٥٢٦- مسألة : واذا قال الرجل لامرأته أنت طالق قبل موتي بشهر
ونصف ثم مات بعد ما مضى شهر ونصف فان لها الميراث بالاتفاق .
واذا قال لها أنت طالق قبل موتي بشهرين . أو قال قبل موتي
بثلاث أشهر فمضى ذلك المقدار . ثم مات فلا ميراث لها في
قول أبي حنيفة . وفي قول صاحبها الميراث (٢) .

(١) فان كان التعليق في الصحة ففعلت في المرض فان كان لها من
الفعل بد فلا اشكال أنها لا تترك ، وان لم يكن لها من الفعل بد
فليس لها الميراث في قول أبي حنيفة وأبي يوسف .
أما في قول محمد ليس لها ميراث لأنه حين طلق الزوج الطلاق
لم يكن لها في ماله حق فلا يترتب عليه الفراق .

انظر المبسوط ج ٦ ص ١٥٧ - ١٥٨ .

(٢) يقع عليها الطلاق عند أبي حنيفة قبل موته ولها ميراث وعند
أبي يوسف ومحمد لا تطلق لأن الموت يصير في معنى الشرط
وعند أبي حنيفة يقع الطلاق من أوله ولكن عدتها لا تنقضي بما
دون الشهرين فكان لها ميراث وبصر الزوج فإرا لأن الطلاق
لا يقع مالم يشرف على الموت ويترتب حقها بماله وان كان قال
قبل موتي بشهرين أو أكثر من ذلك ثم مات قبل مضي الشهرين
لم يقع الطلاق ولها الميراث لأن الوقت الذي أضاف إليه الطلاق
يوجد بعد كلامه وان عاش مثل ما سمي أو أكثر ثم مات وقع
عليها الطلاق قبل موته بما سمي ولا ميراث لها منه لأن العدة
قد تنقضي في شهرين بثلاث حمض .

انظر المبسوط ج ٦ ص ١٥٩ - ١٦٠ .

٥٢٧ مسألة : وإذا طلق الرجل امرأته واحدة بائنة ثم خطبها فتزوجها ثم طلقها قبل أن يدخل بها فلها المهر كاملا وطبها أن تستأنف العدة ولها الميراث وهذا قول أبي حنيفة وأبى يوسف (١) وقال محمد لها نصف المهر وطبها تمام العدة الأولى ولم يذكر أن لها الميراث أو ليس لها الميراث ولكن في قياس قوله لا ميراث لها لأن العدة لا تجب بهذا الطلاق عنده (٢) .

٥٢٨ - مسألة : وإذا قال الرجل لامرأته في مرضه قد كنت طلقتك ثلاثا في صحتي وانقضت عدتك فصدقته فلا ميراث لها فان أقر لها بدين أو أوصى لها بوصية . فان في قول أبي حنيفة لها نفس الاقرار الأول ما أقر لها ومن ميراثها وفي الوصية لها الأقل ما أوصى به لها ومن ميراثها . ومن ثلث ماله (٣) . وفي قول

(١) عليها عدة مستقبلية في قول أبي حنيفة وأبى يوسف باعتبار أن الدخول السابق على العقد الثاني يجعل كالموجود بمسده وقد بينا هذا في كتاب النكاح ولها المهر كاملا ولها الميراث وله عليها الرجعة مادامت في العدة وكذلك لو كان الطلاق الاول في الصحة .

(٢) أما عند محمد فلا رجعة له عليها ولها نصف المهر وتتم بقيصة عدتها من الطلاق الأول لأن الطلاق في النكاح الثاني حصل قبل الدخول ولم يبين حكم الميراث ولا ميراث لها منه لأنه لم يلزمها العدة بالطلاق الثاني لأنه طلاق قبل الدخول وحكم الفرار لا يثبت بالطلاق قبل الدخول .

انظر المبسوط ج ٦ ص ١٦٠ .

(٣) فعند أبي حنيفة لها الأقل من ميراثها وما أقرأ أو وصى به هما يقولان قد صارت أجنبيته منه حتى أنها لا ترثه ولها أن تتزوج نفس الحال فإقراره لها كإقراره لأجنبيته أخرى ولها في الاقرار الاول وما أقر لها .

صاحبه يجوز لها الاقرار في جميع المال والوصية من الثلث كما يجوز للأجنبي (١) .

٥٢٩- مسألة : وإذا قال الرجل لامرأته أنت طالق قبل موت فلان وفلان بشهر ثم مات احدهما فان في قول أبي حنيفة يقع الطلاق عليها قبل موته بشهر . وفي قول صاحبه يقع الطلاق عليها بمسند موته واتفقوا أنه لا صرة بموت الثاني (٢) .

٥٣٠- مسألة : وإذا بقى الزوج في مرضه بعد ما طلق امرأته اكثر من سنتين ثم مات ثم ولدت فلا ميراث لهما . وفي قول أبي يوسف لها الميراث وهذا مثل الاختلاف الذي ذكره في باب النفقة (٣).

(١) أما صاحبان فقد قالا فان أقر لها بدين أو أوصى لها بوصية فهو جائز كما يجوز لأجنبيه أخرى الاقرار من جميع المال والوصية من الثلث .

انظر المبسوط ج ٦ ص ١٦٥ .

(٢) قال السرخسي : وان قال أنت طالق قبل موت فلان وفلان بشهر فتا حدتها قبل تمام الشهر طلقا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى انقضت النفقة التي أول الشهر موتها ما ماتت قبل الحال .

انظر المبسوط ج ٦ ص ٢٢٠ .

(٣) قال أبو حنيفة ومحمد رحمهما الله لا ميراث لها وترد نفقة ستة أشهر لأنها يجملان هذا من حبل حادث من زوج بعد انقضاء عدتها حملا لا موطئا على الصلاح .

أما عند أبي يوسف فله الميراث ، وكذلك في حكم الميراث يتبين بها انقضاء عدتها قبل موته فلا ميراث لها وعند أبي يوسف تجعل معتدة إلى أن ولدت فلهذا لا ترد شيئا من النفقة فكان لها الميراث .

انظر المبسوط ج ٦ ص ١٦٨ .

باب الخلع والمبارات (١) *

٥٣١- مسألة : وإذا قالت المرأة لزوجها طلقني ثلاثاً على ألف درهم فطلقها واحدة فإن في قول أبي حنيفة يقع تلبية رجعية بغير شيء (١) . وفي قول صاحبه يقع تلبية بائنة بثلاث الألف . ولو قالت له طلقني ثلاثاً بألف درهم فطلقها واحدة يقع واحدة بائنة بثلاث الألف في قولهم جميعاً (٢) .

٥٣٢- مسألة : ولو أنها قالت طلقني ثلاثاً على ألف درهم فطلقها ثلاثاً متفرقات في مجلس واحد يقع ثلاثاً بالألف في قول أبي حنيفة وأما في قول صاحبه ينبى في القياس أن يقع واحدة بثلاث الألف

(١) الخلع لغة وهو من باب قطع يقال خلع ثوبه ونخله وقائده وخلع امرأته خلعا بالضم وخلع الوالي عزل .
وخالعت المرأة بعلها . أرادت على طلاقها بهذا
منها له فهي خالعة والأسم الخلعة بالضم وقد خالعا ، واختلعت
فهي مختلعة اهـ فتح المباح ١٥٥ . وفي المصوب ونواظير الخطبة البهارة
من زوجة الخلع جائز الخلع طليقتها فتعقدنا . وفي قول الشافعي هو فسخ اهـ
وفي المحرر ١٧١ ص ٢٥٠ والجمهرة ٢٥٠ ص ٢٥٠ . وبراءة جعلت بريقاً من حق لى طيه . وبراءة صحيح
براءة فتهراً . ومنه تهرأ من الحبل أى قال أنا برئ من عصب
الحبل . وبراءة شريكاً أبرأ كل واحد منهما صاحبه . ومنه قولهم
الخلع كالمباراة وترك الهمة خطأ اهـ ١/٣٨ .

- (٢) قال أبو حنيفة : تقع تلبية رجعية وليس طليها شيء من الألف .
(٣) وقال أبو يوسف ومحمد : يقع طليها تلبية بائنة بثلاث الألف وحجتها
في ذلك أن الخلع من عقود المعاوضات وحرف (على) في المعاوضات
كحرف (الباء) .
انظر المصوب ٦ ص ١٧٤ .

٥٣٥- مسألة : وإذا اختلعت المرأة من زوجها بأكثر من مهرها فأنه

يكره للزوج أن يأخذ أكثر مما أعطاه في رواية كتاب الطلاق .

وقال في جامع الصغير يجوز (١) .

٥٣٦- مسألة : وإذا اختلعت من زوجها على ما يشر نخلها العام

فان في قول أبي يوسف الأول ان أثمرت شيئاً فله ذلك وان

لم تثمر فلا شيء له . وفي قوله الآخر وهو قول محمد طمها

أن ترد المهر الذي أخذت سواء أثمرت النخل أو لم تثمر (٢) .

٥٣٧- مسألة : ولو أن رجلاً خلع امرأته على مال ودفعت إليه وكان

لها على الزوج مهر فلا شيء لها من ذلك ويطل حقها بالخلع

(١) انظر المبسوط ج ٦ ص ١٨٦ ، الجامع الصغير مع النافع

الكبير ١٧٦ - ١٧٧ .

(٢) ففي قول أبي يوسف جائز ان أثمر النخل فله ذلك وان لم

يثمر شيئاً فلا شيء له ثم رجع فقال يرجع طمها بما أعطاه من المهر
أثمرت أو لم تثمر ولا شيء له من الثمرة وهو قول محمد وجه قوله الأول أنها
تقره بشيء ولكنها أوجبت له ما يثمر نخلها العام فكان هذا

بمنزلة الإيجاب بطريق الوصية ومن أوصى بما تثمر نخيله العام

فان أثمرت فهي للموصى له وان لم تثمر فلا شيء له فهذا

مثله . وجه قوله الآخر انها ملتزم بدل الخلع عوضاً وان لم

يكن بمقابلته ما هو متقوم والثمار المعدومة لا تصلح عوضاً فسي

شيء من العقود فيبقى مجرد تسمية ما هو متقوم منتفع به

وذلك بمنزلة الفرور منها وذلك يثبت حق الرجوع بما أعطاه

وهذا لأن الفرور ثابت هنا معنى لما تعذر تسليم المسمى له

شرط فهو بمنزلة ما لو وجد الفرور منها صورة بأن سمت المتاع

الذي في يدها وليس في يدها متاع فيرجع طمها بما أعطاه

انظر المبسوط ج ٦ ص ١٨٧ - ١٨٨ .

وكذلك اذا كان الزوج أعطاهما جميع الصداق ثم اختلعت قبل أن يدخل بها طلى مال لم يكن للزوج أن يرجع عليها بنصف المهر وهذا كقول أبي حنيفة وقال محمد في الفصل الأول لها أن ترجع طلى الزوج بالمهر وفي الفصل الثاني له أن يرجع عليها بنصف المهر . وقال أبو يوسف في الخلع كما قال محمد وفي المهرات كما قال أبو حنيفة (١) .

٥٣٨- مسألة : واذا اختلعت المرأة من زوجها في مرضها بالمهر الذي كان تزوجها عليه ثم ماتت بعد انقضاء العدة وكانت غير مدخولة يجوز ذلك من ثلث مالها وفي قول زفر يجوز من جميع المال (٢) .

(١) وخلاصة المسألة كما قال صاحب المبسوط . أن الخلع والبراءة عند أبي حنيفة توجبان براءة كل منهما طلى صاحبه من الحقوق الواجبة بالنكاح حتى لا يرجع أحدهما طلى صاحبه بشئ بعد ذلك .

وعند محمد لا يوجبان إلا المسمى في المقد وفيما سوى ذلك من حقوق النكاح يجعل كالفرقة بغير جعل بالطلاق .

وجه قول محمد أن هذا طلاق بمحض فيجب به الحوض المسمى ولا يسقط شئ من الحقوق الواجبة .

انظر المبسوط ج ٦ ص ١٨٩ .

(٢) فله الأقل من ميراثه ومن المهران كان يخرج من ثلث مالها مهر وان لم يكن لها مال سوى ذلك فله الأقل من ميراثه منها ومن الثلث

وان ماتت بعد انقضاء العدة فله المهر من ثلث مالها فبدل الخلع معتبر من ثلث مالها ^{عندنا} وقال زفر من جميع المال واعتبر الخلع بالنكاح فان المريض لو تزوج امرأة بصداق مطلقا اعتبر من جميع ماله لأن ذلك من حوائجه وكذلك المريضة اذا اختلعت لأن ذلك

من حوائجها لتتخلص به من أذى الزوج .

انظر المبسوط ج ٦ ص ١٩٢ .

٥٣٩- مسألة : ولو أن رجلاً طبعه قصاص فصالح في العرض على مال ثم مات فإن الاختلاف على ضد الأول في قول طائفتنا الثلاثة يكون من جميع المال وفي قول زفر يكون من الثلث (١) .

٥٤٠- مسألة : رجل قال لامرأته أنت طالق على ألف درهم على أني بالخيار ثلاثة أيام فقبلت ووقع الطلاق والخيار باطل والمال واجب . ولو قال لها أنت طالق على ألف درهم على أنك بالخيار ثلاثة أيام فقبلت جاز شرط الخيار في قول أبي حنيفة فإن ردت في الثلاثة الأيام بطل الطلاق وإن اختارت الطلاق فالطلاق واقع والمال لا يرفع . وفي قول صاحبيه الخيار كل في الوجهين جميعاً والطلاق واقع في الحال والمال واجب والاختلاف ذكر في الجامع الصغير (٢) .

٥٤١- مسألة : وإذا قالت المرأة للزوج - اللقي واحدة بألف درهم فطلقها الزوج ثلاثاً يقع ثلاثاً بخير شيء في قول أبي حنيفة ويصير بمنزلة

(١) يحتمر من جميع ماله عند العلماء الثلاثة لأنه يحتاج إليه بخلاف بدل الخلع .

وعند زفر يحتمر هنا من الثلث بخلاف الخلع لأن القصاص عقوبه فلا يحتاض عنه بالمال حقيقة فيكون التزام المال بمعنى الصلة المبتدأة والسلوك بالنكاح مما يحتاض عنه بالمال باعتبار الأصل وما يسلم للزوج هنا يصلح أن يكون عوضاً يحتمر من جميع ماله .

انظر المبسوط ج ٦ ص ١٩٢ .

(٢) انظر الجامع الصغير مع النافع الكبير ١٧٧ - ١٧٨ .

الابتداء (١) وفي قول صاحبه يجب عليها ألف درهم (٢) .

٥٤٢- مسألة : ولوأنها حين قالت للزوج طلقني واحدة بألف درهم فقال الزوج أنت طالق ثلاثا على ألف درهم فان في قول أبي حنيفة لا يقع شيء حتى تقبل فان قبلت يقع ثلاثا ويلزمها الألف . وفي قول أبي يوسف ومحمد ان قبلت يقع عليها ثلاثا واحدة بألف وثلثان بغير شيء وان لم تقبل وقعت واحدة . : وهذه المسألة ذكرت في الجامع الكبير وروى عن أبي يوسف رواية أخرى أنه قال ان لم تقبل يقع واحدة بثلث الألف . وان قبلت يقع ثلاثا بالألف (٣) .

(١) عند أبي حنيفة لم تكن ملتزمة للمال فبقى ايقاع الزوج عليها بمال ابتداء فان قبلت وقع الطلاق ولزمها المال ، وان لم تقبل لا يقع عليها شيء فلو طلقها ثلاثا لزمها المال لأنها صرحت بحرف الباء ويكون للزوج ثلث الألف والقول قولها مع يمينها لأنها اتفقا على وقوع الواحدة عليها وانما تنازعا في المال فهو يدعى الزيادة عليها وهي تنكر بالقول قولها والبيعة بيمينه الزوج ان أقام البينة .

انظر المبسوط ج ٦ ص ١٨١ - ١٨٢ .

(٢) عند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى الطلاق واقع والمال عليها قبلت أو لم تقبل لأنها بالكلام الأول ملتزمة للمال عندهما فبقى . المبسوط ج ٦ ص ١٨١ .

(٣) انظر المبسوط ج ٦ ص ٢٨٢ ، الجامع الكبير ١٨٤ .

* كلفه غير واضح . * * *

* سباب المشيئة *

٥٤٣- مسألة : وإذا قال الرجل لامرأته طلقى نفسك ونوى واحدة أو لم ينو شيئا فطلقت نفسها ثلاثا فإن في قول أبي حنيفة لا يقع طليها شيء وفي قول صاحبيه يقع طليها واحدة (١) .

٥٤٤- مسألة : وإذا قال الرجل لامرأته طلقى نفسك ثلاثا فطلقت نفسها واحدة وقعت واحدة في قولهم جميعا (٢) .

٥٤٥- مسألة : ولو قال طلقى نفسك ثلاثا أن شئت فطلقت نفسها واحدة لم يقع في قولهم جميعا . ولو قال لها طلقى نفسك واحدة ان شئت فطلقت نفسها ثلاثا فإن في قول أبي حنيفة لم يقع شيء وفي قول صاحبيه يقع واحدة (٣) .

٥٤٦- مسألة : وإذا قال الرجل لامرأتهن له إذا شئتما فأنتما طالقان فشأت أحدهما دون الأخرى لا يقع ما لم توجد مشيئتهما جميعا في طلاقهما جميعا وهذا قول طائفتي الثلاثة (٤) . وقال زفر أيتهما شأت طلاق نفسها وقع (٥) .

(١) انظر الميسوط ج ٦ ص ١٩٨ .

(٢) انظر الميسوط ج ٦ ص ١٩٨ .

(٣) انظر الميسوط ج ٦ ص ٢٠١ .

(٤) لا يقع شيء وكان باطلا عند العلماء الثلاثة .

(٥) وقال زفر تطلق التي شأت لأنه لو خاطبها بالطلاق مطلقا كان كلامه متناولا كل واحدة منهما فذلك إذا خاطبها بطلاق معلق بالمشيئة يصير كأنه قال لكل واحدة منهما أنت طالق ان شئت .

انظر الميسوط ج ٦ ص ٢٠١ .

٥٤٧- مسألة : وإذا قال الرجل لامرأته أنت طالق غدا ان شئت أو قال ان شئت فأنت طالق غدا فان في قولهما وهو قول أبي حنيفة في رواية الزيادات ان قال أنت طالق غدا أن شئت يكون لها المشيئة في الغد وان قال ان شئت فأنت طالق غدا يكون لها المشيئة في المجلس فان شاءت يقع الطلاق في الغد . وروى أبو يوسف عن أبي حنيفة في الأمالي ان المشيئة لها في الغد في المسألتين جميعا . وفي قول زفر المشيئة لها في المجلس في المسألتين جميعا (١) .

٥٤٨- مسألة بـرجله قال لامرأته ان شئت فأنت طالق اذا شئت فانه يكون لها مشيئتان مشيئة في المجلس ومشيئة في أى وقت شاءت ففى قولهم جميعا . ولو قال اذا شئت فأنت طالق ان شئت فان هذا الفصل لم يذكرها هنا . وذكر في اختلاف زفر ويعقوب . قال زفر هذا والأول سواء . وقال أبو يوسف لها مشيئة واحدة حتى شاءت وصار قوله ان شئت حشا . وإذا قال لامرأته أنت طالق كيف شئت فقامت من مجلسها قبل أن تشاء فان في قول أبي حنيفة هي طالق واحدة رجعية وفي قولهما لا يقع شيء . ولو أنها شاءت في مجلسها ثلاثا فان كان الزوج عنى ثلاثا يقع طبعها ثلاثا وان كان الزوج نوى واحدة لا يقع طبعها أبى حنيفة الا تلك الواحدة . فان نوى البينونة يقع الطلاق باثنا . وفي قولهما يقع واحدة . وان كان الزوج نوى واحدة فطلقت نفسها ثلاثا وثنتين أو واحدة يقع واحدة وان كان الزوج نوى ثلاثا فطلقت نفسها ثلاثا يقع ثلاثا

(١) يكون باطلا ان قالت شئت الساعة وانما لها المشيئة في الغد .

وان طلقت نفسها ثنتين يقع ثنتان وان طلقت واحدة يقع واحدة (١) .

٤٩٥- مسألة : رجل قال لامرأته ان كنت تحبين الطلاق فأنت طالق فقالت أحب ذلك وهي كاذبة يقع طبعها الطلاق في قولهم جميعا .
وان قال الزوج لها ان كنت تحبين الطلاق بقلبك فأنت طالق فقالت أحب ذلك وهي كاذبة فان في قول أبي حنيفة وأبي يوسف هذا مثل الأول ويقع الطلاق . وقال محمد ان كان في قلبها بخلاف ما أظهرت لم يقع . ولو أنها قالت لا أشاء ولا أحب لا يسمعها المقام معه في قول محمد ان كان في قلبها بخلاف ذلك (٢) .

٥٥٥- مسألة : رجل قال لامرأته أنت طالق ان شاء الله لا يقع شيء في قولهم جميعا . ولو قال لها ان شاء الله أنت طالق لم يذكر في هذا الكتاب . وروى عن أبي يوسف أنه قال لا تطلق وروى عن محمد أنه قال طلقت وكذلك لو قال لها ان شاء الله فأنت طالق لا يقع في قولهم جميعا (٣) .

(١) انظر المبسوط ج ٦ ص ٢٠٤ .

(٢) اذا قالت ذلك في مجلسها يقع الطلاق طبعها في قول أبي حنيفة وأبي يوسف .

وقال محمد لا يقبل قولها ولا تطلق لانا نتميز بكذبها .

انظر المبسوط ج ٦ ص ٢٠٨ .

(٣) انظر الجامع الكبير ١٨٠ وفي اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى

٢١٥ . واذا قال الرجل لامرأته : ان دخلت الدار فأنت

طالق ان شاء الله فدخلت الدار . فان أبا حنيفة وابن أبي

ليلى رضى الله عنهما قالا : لا يقع الطلاق . ولو قال : أنت

طالق ان شاء الله ولم يقل : ان دخلت الدار . فان أبا حنيفة

.....

=====

رضي الله عنه قال : لا يقع الطلاق . وقال : هذا والأول سواء .
وهو تأخذ . حدثنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم أنه قال في
ذلك . لا يقع الطلاق ولا العتاق . وأخبرنا عبد الملك بن
أبي سليمان عن عطاء بن أبي رباح أنه قال : لا يقع الطلاق .
وقال ابن أبي ليلى : يقع الطلاق هنا وكذلك العتاق أه
وراهما في كتاب الآثار أيضا . عن أبي حنيفة عن حماد عن
إبراهيم أنه قال : إذا قال الرجل لامرأته : أنت طالق ان
شاء الله فليس بشيء ولا يقع الطلاق " ١٣٨ . عن غالب بن
عبد الله عن عطاء بن أبي رباح أنه قال : إذا قال : أنت
طالق ان شاء الله فلا يقع الطلاق وليس بشيء . عن عبد الملك
ابن أبي سليمان عن عطاء بن أبي رباح في العتاق مثل ذلك .

• ١٣٦ - ١٣٧ •

* بنسب الخيار *

٥٥١- مسألة : اذا غير امرأته وهو قائم ففقدت كان لها الخيار في قولهم جميعا . ولو كانت جالسة فاضطجعت بطل خيارها في قول زفر . وقال أبو يوسف هو طلق خيارها روى عنه الحسن بن زياد . وروى الحسن بن أبي مالك عن أبي يوسف أنه قال بطل خيارها مثل قول زفر (١) :

٥٥٢- مسألة : واذا قال الرجل لامرأته اختارى اختارى فقالت قد اخترت نفسي مرة واحدة أو اختارته يقع عليهما ثلاثا في قولهم جميعا . ولو أنها قالت اخترت تطليقة يقع تطليقة في قولهم جميعا . ولو قالت اخترت الأولى أو الوسطى أو الأخيرة فان في قول أبي حنيفة يقع عليهما ثلاثا . وفي قول أبي يوسف ومحمد يقع عليهما واحدة . ولو قال لها اختارى اختارى بألف درهم فاختارت الأولى أو الوسطى أو الأخيرة يقع ثلاثا . ويجب عليهما ألف درهم في قول أبي حنيفة وفي قولهما ان اختارت الأولى أو الوسطى يقع واحدة بخير شيء . وان اختارت الأخيرة يقع

(١) بطل خيارها لأن الاضطرار دليل الاعراض والتهاون بما غيرها روى عن الحسن بن زياد عن أبي يوسف أنه لا يبطل الخيار لأن الانسان قد يضطجع اذا أراد أن يروى النظر في أمر ولو كانت متكئة حين غيرها فاستوت قاعدة لا يبطل خيارها لأنه دليل الاقبال طوى ما حجبها من الأمر . وان كانت قاعدة فاتكأت فوق إحدى الروايتين لا يبطل خيارها لأن الاتكاء نوع جلسة . وفي الرواية الأخرى يبطل خيارها لأن الاتكاء بمعنى الاضطجاع لأنه اظهار للتهاون بما غيرها . انظر المبسوط ج ٦ ص ٢١٠ - ٢١١ .

واحدة بالألف (١) .

٥٥٣-مسألة : ولو قال لها اختارى واختارى بألف درهم فالجواب
كذلك عند أبي حنيفة وفي قولهما ان اختارت واحدة لا يقع شيء
وان اختارت الثلاث كلها وقع ثلاثا ويجب عليها ألف . ذكر
الاختلاف في الجامع الكبير (٢) .

٥٥٤-مسألة : ولو أن رجلا قال لامرأته اختارى اليوم وفدا بعد غد
فردت اليوم فلا خيار لها في الغد . روى أبو يوسف عن أبي
حنيفة في الأمالي ان لها الخيار في الغد فإذا ردت الخيار
فلهما الخيار بعد غد (٣) .

٥٥٥-مسألة : ولو قال لها اختارى اليوم واختارى فدا واختارى بعد غد
فردت اليوم فلهما الخيار في الغد في قولهم جميعا ولو ردت
فدا فلهما الخيار بعد غد . ولو قال لها أمرك عندك اليوم بعد
غد . أو قال أمرك بيدك رأس الشهر أو اختارى اليوم ورأس

(١) تطلق ثلاثا وان قالت اخترت واحدة وقع عليها واحدة بالاتفاق
انظر المبسوط ج ٦ ص ٢١٢ - ٢١٤ - ٢١٨ .

(٢) انظر المبسوط ج ٦ ص ٢١٤ - ٢١٦ وفيه : وان قال اختارى بألف
درهم فاختارت زوجها لم يلزمها المال لأن وجوب المال عليها
بإزاء البهينة ولا يحصل ذلك اذا اختارت زوجها بخلاف ما
اذا اختارت نفسها فالبهينة قد حصلت هنا وقد أوجب الزوج
ذلك لها بعوض وفي اختيارها نفسها قبول منها .
المبسوط ج ٦ ص ٢١٦ ، الجامع الكبير ١٨٤ .

(٣) فليس لها الخيار في بقية ذلك اليوم ولها الخيار فدا لأن قوله
واختارى فدا تخيير مضاف الى وقت آت والمضاف غير المنجز .
انظر المبسوط ج ٦ ص ٢١٩ .

الشهر فاختارت زوجها في ذلك اليوم فلها الخيار بعد الغد ولها الخيار
رأس الشهر في قول طماننا الثلاثة . وقال زفر يطل خيارها (١) .

٥٥٦- مسألة : وإذا قال لامرأته اختاري من ثلاث تطليقات ما شئت فقالت
طلقت نفسي ثلاثا لم يجر في قول أبي حنيفة وإنما كان لها أن
تختار واحدة أو اثنتين . وفي قولهما إذا اختارت ثلاثا وقسم
ثلاثا . وإذا خير امرأته فاختارت نفسها ولم يحلم أن الزوج
غيرها فقد ذكر في كتاب اختلاف زفر قول زفر جاز خيارها
لأنه أوجب لها إلا أنه لا يبطل بالقيام ما لم يحلم . وقال أبو
يوسف اختيارها باطل ما لم يحلم (٢) .

٥٥٧- مسألة : وإذا قال الرجل لرجل اجنبي طلق امرأتى فله أن يطلقها
في المجلس وغير المجلس وللزوج أن ينهاء ما لم تطلق . وهذا
الاختلاف فيه (٣) .

٥٥٨- مسألة : ولو قال طلق امرأتى أن شئت فله أن يطلقها في المجلس
وليس للزوج أن يمنعه منه وهذا قول طماننا الثلاثة . وقال زفر
له أن يطلقها في المجلس وغيره وإن نهاء جاز نهيه (٤) .

(١) لها الخيار في ذلك اليوم كله ، رأس الشهر ليلته ويومه كله لأن
الشهر يشتمل الليالي والأيام ورأسه الليلة الأولى ويومها
ويسقط خيارها بمضي هذا الوقت إن طمت أو لم تعلم لأن
أوجب لها الخيار مؤقتا فلا يبقى بعد مضي الوقت .

انظر المبسوط ج ٦ ص ٢١٨ .

(٢) انظر المبسوط ج ٦ ص ٢١٤ .

(٣) انظر المبسوط ج ٦ ص ٢١٧ .

(٤) انظر المبسوط ج ٦ ص ٢١٧ .

* * *

* باب الظهار (١) *

٥٥٩- مسألة : وإذا أعتق المظاهر نصف عهد ثم جامع ثم اعتق النصف الآخر لم يجز في قول أبي حنيفة وفي قولهما إذا أعتق النصف عتق الكل ويجوز والاختلاف ذكر في كتاب الصوم (٢) .

٥٦٠- مسألة : وإذا قال الرجل لامرأته أنت طلي كأمي فإن عني به الظهار فهو ظهار فإن أراد به المنزلة والكرامة فليس بظهار . وهذا في قولهم جميعا . وإن لم يكن له نية فليس بظهار في قول أبي حنيفة (٣) . وفي قول محمد يكون ظهارا . ولم يذكر قول

(١) الظهار لغة : الظهارة بالكسر ضد البطانة والظهار قول الرجل لامرأته : أنت طلي كظهر أمي وقد طاهر من امرأته وتاهى منها . وظهر منها تظاهرا كنه بمعنى أه .
مختار الصحاح ٤٠٧ .

والظهار له أحكام في ركنه ومعرفة ما ينتهي به حكمه وإلى معرفة كفارة الظهار وأما ركن الظهار فهو اللفظ الدال على الظهار والأصل في الظهار قول الرجل لامرأته أنت طلي كظهر أمي ويلحق به أنت طلي كبطن أمي أو فخذ أمي أو فرج أمي . ولأن معنى الظهار تشبيه الحلال بالحرام . ولهذا وصفه الله تعالى بكونه منكرا من القول وزورا . فقال سبحانه وتعالى في آية الظهار " وأنهم ليقولون منكرا من القول وزورا " ٢ الطلاق . وطعن الأمام وفخذه في الحرمة مثل ظهرها ولفرجها مزيد حرمة فتزداد جنايته في كون قوله منكرا وزورا فيترك الجزاء وهو الحرمة . انظر بدائع الصلح ج ٣ ص ٢٢٩ جوهره ج ٢ ص ١٣٩ . وفي المبسوط : اعلم بان الظهار كسان طلاقا في الجاهلية فقرر الشرع أصله ونقل حكمه إلى تحريم مؤقتة باللكارة من غير أن يكون مزيلا للطلاق أه ج ٦ ص ٢٢٣-٢٢٤ .

(٢) لم أجدها .

(٣) هذا الكلام أنت طلي كأمي يحتمل وجوها لأن الكاف للتشبيه وتشبيه

أبي يوسف . قال بعضهم قوله مثل قول محمد (١) . وذكر أبو يوسف فسي
الأمالي ما يدل على أن قوله مثل قول أبي حنيفة لأنه قال إذا قال ذلك
في حال الغضب لم يصدق على أنه لم يرد به الظهار . ويكون ظهارا
وان لم ينو .

٥٦١- مسألة : ولو قال لها أنت طلي حرام كظهر أمي فان في قول أبي حنيفة
يكون ظهارا في الاحوال كلها سواء أراد به الظهار أو الطلاق
أو غيره (٢) وقال أبو يوسف ومحمد ان أراد به الظهار فهو
ظهار وان أراد به الطلاق فهو طلاق . وروى الحسن بن أبي
مالك عن أبي يوسف أنه قال ان نوى الطلاق كان طلاقا وظهارا .

=====

الشيء بالشئ قد يكون من وجه وقد يكون من وجه وقد يكون من
وجه فاذا نوى به الهير والمنزلة والكرامة لم يكن مظاهرا لأن مانواه
محمتم ومعناه أنت عندي في استحقاق الهير والكرامة كأمي .
وان نوى الظهار فظهار لأنه شبهها بجميع الأم ولو شبهها
بظهر الأم كان ظهارا فان شبهها بجميع الأم كان أولى وان
لم يكن له نية فليس بذلك بشئ في قول أبي حنيفة .

(١) وفي قول محمد هو ظهار وعن أبي يوسف روايتان الأولى كقول
محمد لأنه قال في الأمالي اذا كان هذا في حالة الغضب
وقال نويت به الهير لم يصدق في القضاء وهو ظهار .
انظر المبسوط ج ٦ ص ٢٢٨ - ٢٢٩ .

(٢) هو ظهار في قول أبي حنيفة سواء نوى الظهار أو الطسلاق
أو لم يكن له نية بمنزلة قوله أنت طلي كظهر أمي لأن ذلك
اللفظ انما كان ظهارا باعتبار التشبيه بالحرمة فالتصريح يؤكد
حكم الكلام ولا يخيره .

روى محمد ان أراد به الطلاق كان طلاقاً ولم يكن ظهاراً (١) .

٥٦٢- مسألة : وإذا ظاهر الذي من امرأته لم يكن ظهاراً في قول طحانا

الثلاثة وفي قول الشافعي يكون ظهاراً (٢) .

٥٦٣- مسألة : ولو أنه ظاهر من امرأته وهو مسلم ثم ارتد الزوج والمرأة عن

الاسلام ثم أسلما فالظهار على حاله في قول أبي حنيفة . وفي

قولهما بطل الظهار وكذلك إذا ارتد الزوج خاصة ثم أسلم فتزوجها

فهو على الاختلاف . ولو قال أنت على كظهر أمي اليوم أو هذا

الشهر جاز ويكون ظهاراً الى ذلك الوقت فلما مضى ذلك الوقت

سقط الظهار عندنا وعند ابن أبي ليلى لا يسقط أبداً لأن الظهار

كالطلاق عنده (٣) .

(١) وعند صاحبين أبي يوسف ومحمد : هو ظهار ان نوى الظهار

أو لم يكن له نية فهو ظهار وان نوى الطلاق كان طلاقاً .

انظر المبسوط ج ٦ ص ٢٢٩ .

(٢) ظهار الذي باطل عند الأئمة الثلاثة سواء كانت المرأة مسلمة

أو ذمية .

أما الشافعي يقول ظهار الذي صحيح لأن الذي من أهل

الطلاق لأن الحرمة بالظهار في معنى الحرمة بالطلاق فكل من

صح طلاقه صح ظهاره وهو من أهل الكفارة لأنه من أهل

الاعتاق والاطعام الا أنه ليس من أهل الكفارة بالصوم .

انظر المبسوط ج ٦ ص ٢٣١ - المجموع ج ١٦ ص ١٠٤ .

(٣) انظر المبسوط ج ٦ ص ٢٣٢ .

ففي قول أبي حنيفة هو على ظهاره حتى يكفر وعند أبي يوسف ومحمد

قد سقط ظهاره عنه بالردة لأن الكافر ليس من أهل الظهار وهو

بالردة قد التحق بالكافر الأصلي .

انظر اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى ١٩٨ .

- ٥٦٤- مسألة - المظاهر اذا صام شهرين متتابعين أحدهما رمضان يكون
عن رمضان ولا يجوز عن الظهار في قولهم جميعا ولو صام في
السفر شهرين أحدهما رمضان عن الظهار كان عن الظهار
في قول أبي حنيفة . وفي قولهما يكون عن رمضان ولو صام في
السفر ونوى به التطوع ففي قولهما جاز عن رمضان ولا يكون عن
التطوع . وذكر عن أبي حنيفة روايتين في إحدى الروايتين يكون
عن رمضان وفي رواية الأخرى لا يكون عن رمضان ويكون تطوعاً (١) .
- ٥٦٥- مسألة : وإذا اعتق هذا مقطوع الأذنين أو المذاكير أو الخصي
أجزأه عن ظهاره في قول طائفتنا وفي قول زفر لا يجوز (٢) .

(١) انظر الميسوط ج ٦ ص ٢٢٤ .

(٢) لم أجدها .

• بنسب الأيلاء (١) •

٥٦٦- مسألة : وإذا حلف الرجل لا يقرب امرأته سنة إلا يوما فإنه لا يكون موليا ما لم يقربها فإن قُربها وقد بقيت من السنة أربعة أشهر فصاعدا يصير موليا عند ذلك في قول طوائف . وقال زفر هو مولى منها واستثنائه اليوم يكون عن آخر السنة (١) .

(١) الأيلاء في اللغة هو اليمين . قال في مختار الصحاح : وألى يؤلى أيلاء حلف وتآلى وتآلى مثله . قلت : ومنه قوله تعالى " ولا تأتوا الوالفضل منكم " ٢٢ النور . والآلية اليمين وجمعها ألياء أهد ٢٣- الصباح ١/ ٢٠ .

والأيلاء في الشريعة : عبارة عن يمين يمنع جماع المنكوحة وفي الجاهلية كان الأيلاء طلاقا فجعله الشرع طلاقا مؤجلا بقوله تعالى (للذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر) ٢٢٦ البقرة . انظر المبسوط ج ٧ ص ٢٣ الجوهرة ج ٢ ص ١٢٩- الاختيار ج ٣ ص ١٥٢ .

وفي الباب : شرط : الحلف على ترك قربان زوجته مدة مخصوصة وشرطه : محلية المرأة . بأن تكون منكوحة وقت تنجز الأيلاء وأهلية الزوج للطلاق . وحكمه : وقوع طلاق بائنة إن بر في حلقه . والكفارة والجزاء المحلق إن حنث . كما صرح بذلك قوله : إذا قال الرجل لامرأته والله لا أقربك . أو لا أجامعك . أو لا أطوك . أو لا أقبل منك من جنابة . وكذا كل ما يمتثل به اليمين . أو قال لا أقربك أربعة أشهر . أو قال إن قربتك فعلى حج . أو عدى حرا . أو أنت طالق . فهو مول . لقوله تعالى " للذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر " الآية . فإن وطئها ففي الأربعة الأشهر حنث في يمينه لفعله المحلوق عليه ولزمته الكفارة أهد ٣/ ٦٠ .

(٢) وأما قول زفر هو مول منها لأن اليوم المستثنى من آخر السنة كما في الإجارة والآجال وحولا يملك قربانها في المدة إلا بكفارة

٥٦٧- مسألة : وإذا كان للرجل أربع نسوة فألى من واحدة ولم يسمها
بيمينها يحنئ والله لا أقرب أحداً من فهو مولى من أحداهن
لا غير فان قرب واحدة سقط الایلاء . وقال زفر يكون مولى من
البواقى ولو أنه لم يقرب واحدة منهن حتى مضت أربعة أشهر
بانت أحداهن لا غير ولا یلاء من البواقى على ماله وروى عن أبى
یوسف أنه قال لا يكون مولى البواقى الا أن يتزوج الواحدة التى
بانت منه ويكون مولى منها (١) .

====
تلزمه والدلیل علیه أنه لو قال سنة ينقصان يوم كان مولى فكذلك
إذا قال الا یوما .

أما الأئمة الثلاثة أبى حنيفة والصاحبین فقالوا استثنى یوما منكراً
فما من يوم يمد یمينه الا ويحكمه أن یجمعاء اليوم المستثنى فيقربها
منهن غیر أن یلزمه شيء وان الذى قال أن اليوم من آخر
السنة غیر صحيح لأن المستثنى منكراً فلو جعلناه من آخر
السنة لم یكن منكر وتغير كلامه من غیر حاجة لا يجوز وفى
الآجال والاجارة وان الحاجة دعت الى ذلك لانا لو جعلنا
اليوم منكراً فهما لم یصح العقد للجهالة ولا یحصل المقصود
وهو تأخر المطالبة والتمكن من استيفاء المنفعة .

انظر المبسوط ج ٢ ص ٢٥ - ٢٦ .

(١) وإذا ألى من واحدة لم يسمها ولم ينوها فهو بالخيار يوقع
الطلاق على آیتهن شاء فتيين به وحدها ، ولو أراد التمسین
قبل مضي المدة لم یملك لأن فيه تغير حکم اليمين فانه قبل
التمسین یحنث بقرهان واحدة أیتهن قرب وحده التمسین لا
یحنث بقرهان البواقى .

انظر المبسوط ج ٢ ص ٢٨ .

٥٦٨- مسألة : وان آلى من المواته ومنهما مسيرة أربعة أشهر وكان مريضاً جازفيه بلسانه في قولهم جميعاً . ولو أنه آلى منها وهو محرم وقد بقى الى وقت الحج أربعة أشهر فصاعداً فان فيه لا يكون بالقول هكذا ذكر في الجامع الكبير . وروى عن أبي يوسف أن فيه يكون بلسانه وهو قول زفر والحسن بن زياد . ولو آلى منها والزوج مريض فمراً الزوج في أربعة أشهر ومريض المرأة قبل أن تهرأ قال فيه بلسانه عند زفر . وقال أبو يوسف لا يجوز فيه الا بالجماع (١) .

(١) والحاصل أن العاجز عن الجماع في المدة يكون فيسه باللسان عند أبي حنيفة والصاحبين وهو مروي عن طوي وابن مسعود رضي الله عنهما وعند الشافعي الفؤ باللسان ليس بشئ لأن المتعلق بالفؤ حكمان وجوب الكفارة وامتناع حكم الفرقة ثم الفؤ باللسان لا يحتمل في حق أحد الحكمين وهو الكفارة فكذلك في الحكم الآخر .

لكن مننا نقول : الكفارة تجب بالحنث والحنث لا لا يتحقق في الفؤ باللسان ، فأما وقوع الطلاق عند مضي المدة باعتبار معنى الاضرار والتعننت وذلك ينعدم في الفؤ باللسان عند المعجز عن الفؤ بالجماع فكان الفؤ بالجماع أصلاً وباللسان بدلاً عنه لأن الفؤ عبارة عن الرجوع عن ذلك بأن يجامعها ، وان كان عاجزاً عن الجماع لم يكن قصده الاضرار بمنع حقها في الجماع لأنه لا حق لها في الجماع في هذه الحالة وان اتصل مرضه بالاملاء فان كان صحيحاً حين آلى يبقى صحيحاً بعد املائه مقداراً ما يستطيع أن يجامعها ثم مرض لم يكن فيه الا بالجماع .

وقال زفر ان فيه باللسان لتحقق عجزه عن الجماع . وأبو يوسف قال لا يجوز فيئة الى بالجماع لأن المعجز الذي كان لأجله فيئة الرضا باللسان قد زال قبل تمام المدة فكان ذلك كالمعذور أصلاً ولو كانا محرمين بالحج لم يكن فيه الا بالجماع في قول أبي حنيفة ومحمد .

٥٦٩- مسألة : ولو آلى من امرأته فوقعت عليها ثلاث تطليقات بالايلاء .

ثم رجعت اليه بعد زوج آخر فانه لا يكون موليا وقال حماد يكون موليا وهو قول زفر (١) .

٥٧٠- مسألة : واذا آلى من امرأته ثلاث مرات في مجلس واحد وأراد به

التكرار يكون ايلاء واحد في قولهم جميعا وان أراد به التفليظ والتشديد ثم جامعها في الأربعة الأشهر يجب عليه ثلاث كفارات في قولهم جميعا ولو لم يقربها حتى مضت أربعة أشهر فان نسي القياس يقع عليها ثلاث تطليقات واحدة بعد واحدة وهو قول محمد وزفر . وفي الاستحسان لا يقع عليها الا تطليقة وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف (٢) .

(١) بطل الايلاء اذا طلقها ثلاثا خلافا لزفر لأن الايلاء طلاق مؤجل فانما ينمقد على التطليقات المملوكة ولم يبق شيء منها بمسد وقوع الثلاث عليها وكذلك لو بانء بالايلاء ثلاث مرات ثم تزوجها بعد زوج لم يكن موليا الا على قول زفر فانه يكون موليا وان قربها كفر عن يمينه لأنه ايلاء وان لم يبق في حكم الطلاق لنفاذ ملك الطلاق فقد بقيت اليمين .

انظر المبسوط ج ٧ ص ٢٩ - ٣٠ .

(٢) فان كان مراده تكرار يمين واحدة فعليه كفارة واحدة اذا قربها ولا يقع بعض المدة الا تطليقة واحدة . ان لم يقربها لأن الكلام لواحد قد يكرر ولا يراد حكمه بالتكرار وان كان مراده التفليظ والتجديد فان قربها فعليه ثلاث كفارات لأن معنى التفليظ تجديد عقد اليمين فكان حالها بثلاثة أيمان والقربان مرة يتم شرط الحنث في الأيمان كلها وان لم يقربها حتى مضت المدة ففي القياس تطلق ثلاثا يتبع بعضها بعضها وهو قول محمد وزفر حتى اذا لم يدخل بها لا يقع الا واحدة . وفي الاستحسان وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف تبين بتطبيقه

٥٧١- مسألة : وإذا قال لها ان قربتك فأنت على حرام فان أراد بالحرام طلاقا فهو مولى في قولهم جميعا وان أراد به اليمين ففي قول أبي حنيفة يكون مولى في الحال وفي قولهما لا يكون مولى ما لم يقربها (١) .

٥٧٢- مسألة : وإذا قال الرجل لأربع نسوة والله لا أقربكن كان مولى منهن في قول طائفتنا الثلاثة . وفي قول زفر لا يكون مولى ما لم يقرب الثلاثة فإذا قرب الثلاثة منهن كان مولى من الرابعة (٢) .

=====

واحدة سواء دخل بها أو لم يدخل بها وجه القياس ان ابتداء مدة الايلاء من الوقت المتصل بحقد اليمين وفي الايلاء المعتبر أول المدة فقد انعقدت باعتبار كل يمين مدة فيقع عند تمام كل مدة تطليقة حتى تبين بثلاث تطليقات .

انظر المبسوط ج ٧ ص ٣١ - ٣٢ .

(١) فهو مولى لأنه لا يملك قربانها في المدة الا بظهار يلزمه فان نوى الطلاق وقال لها أنت على حرام فهو مولى بذلك لأنه لا يملك قربانها في المدة الا بطلاق يلزمه وان كان ينوى اليمين فهو مولى ففي قول أبي حنيفة .

وفي قول أبي يوسف ومحمد لا يكون مولى ما لم يقربها لأن قوله أنت على حرام عند ارادة اليمين بمنزلة قوله والله لا أقربك حتى لو أرسله كان به مولى بالحال ، فإذا طلقه بالقربان لا يصير به مولى الا بعد القربان .

انظر المبسوط ج ٧ ص ٣٣ .

(٢) وإذا حلف على أربعة نسوة لا يقربهن فهو مولى منهن ان تركهن أربعة أشهر بالايلاء عندنا ، وقال زفر لا يكون مولى حتى يقرب ثلاثا منهن عندها يكون مولى من الرابعة لأنه يملك قربان كل واحدة منهن من غير أن يلزمه شيء فلم يكن مولى حتى يقرب ثلاثا منهن فحينئذ لا يملك قربان الرابعة الا بكفارة تلزمه لأنه

=====

٥٧٣-مسألة: وإذا آلى الرجل من أهل الذمة فهو طو ثلاثة أوجه : فو وجه يكون موليا (١) . وفو وجه لا يكون موليا . وفو وجه . اختلفوا فاما الذى يكون موليا اذا حلف بالطلاق أوالمثاق أن لا يقربها وأما الوجه الذى لا يكون موليا ان حلف بالصوم والصلاة والصوم أو بالحج أو بالصدقة . وأما الذى اختلفوا فيه فهو أن يحلف بالله أن لا يقربها فان فو قول أبى حنيفة يكون موليا . وفو قول أبى يوسف لا يكون موليا وهو قول محمد .

=====

يتم شرط الحنث بقربانها فيكون موليا منها ويكون معنى كلامه ان قربت ثلاثا منكن فوالله لا أقرب الراححة .
ووجه قول أبى حنيفة والصاحبين أنه مضار متعنت فو حق كسل واحد منهم يمنع حقها من الجماع فيكون موليا من كل واحدة منهم .

انظر المبسوط ج ٧ ص ٢٦ - ٢٧ .

(١) الوجه الاول يكون موليا بالاتفاق وهو ما اذا حلف بطلاق أوعتاق لأن العتق والطلاق يصح منه كما يصح من المسلم وفو وجه لا يكون موليا بالاتفاق وهو ما اذا حلف بحج أو صوم أو صدقة لأن التزام هذه الأشياء منه لا يصح لأنها قرينة وطاعة وما فيه من الشرك يخرج من أن يكون أهلا لذلك وقع فو معنى الكتب عن الحسن عن أبى حنيفة أن الایلا منه بالحج صحيح فو حكم الطلاق وان لم يصح فو حكم التزام الحج .

فاما الایلا فو الممين بالله تعالى ينمقد فو حكم الطلاق عند أبى حنيفة حتى لو تركها أربعة أشهر بانت بالایلا . ولو قربها لم تلزمه الكفارة .

وعند أبى يوسف ومحمد لا يكون موليا لأنه يملك قربانها فو المدة من غير أن يلزمه شيء فلا يتحقق معنى الایلا وهو قصد الاضرار بمنع حقها فو الجماع .

انظر المبسوط ج ٧ ص ٣٥ - ٣٦ .

٥٧٤- مسألة : وإذا قال لامرأته ان قربتك فعلى طعام مسكين أو صوم يوم أو هدى فهو مولى فى قولهم جميعا (١) . ولو قال الرجل لامرأته ان قربتك لكل مملوك املكه فيما استقبل فهو حر فهو مولى فى قول أبى حنيفة ومحمد وفى قول أبى يوسف لا يكون موليا (٢) .

٥٧٥- مسألة : ولو قال ان قربتك فعلى صلاة فان فى قول أبى يوسف الأول وهو قول محمد يكون موليا (٢) . وقال أبى يوسف بعد ذلك لا يكون موليا ولم يذكر عن أبى حنيفة . وروى الحسن بن زياد عن أبى حنيفة فى رجل قال لامرأته ان قربتك والله طلى أن أصلى ركعتين أو أقرأ سورة من القرآن لا يكون موليا ولا يلزمه وكذلك التسبيح والخزوة . وقال زفر فى هذا كله يلزمه وهو مولى وقال فى الجامع الكبير اذا قال لامرأته والله لا أقربك حتى أعتق هدى فهو مولى فى قولهما . وفى قول أبى يوسف لا يكون موليا (٢) .

وهو قول أبى حنيفة

- (١) فهو مولى بالاتفاق وان قال فعلى صلاة ركعتين فهو مولى فى قول أبى يوسف وهو قول محمد وفى قول الآخر لا يكون موليا بوجه قول محمد أنه علق بالقربان التزام ما هو قرينة فيكون موليا كما فى الحج .
- (٢) وفى قول أبى يوسف لا يكون مولى لأنه لا يلزمه بالقربان شيء وهو يتمكن من أن لا يملك مملوكا بعده .
- وأبو حنيفة ومحمد قالا لا يتمكن من قربانها الا بيمين بالعتق يلزمه فيكون موليا .

انظر المبسوط ج ٧ ص ٣٨ .

(٣) انظر المبسوط ج ٦ ص ٣٨ .

(٤) فى رواية عن أبى يوسف أنه موليا لأنه يملك قربانها فى المدة من

٥٧٦- مسألة : لو قال والله لا أقربك حتى أصوم شعبان وهو في رجب

فان في قول أبي حنيفة لا يكون موليا وفي قول أبي يوسف لا يكون

موليا ، ا لم ينته صوم يوم من شعبان فاذا فاته صوم يوم من شعبان

صار موليا من ذلك الوقت . وفي قول محمد يكون موليا في الحال .

فان صام شعبان أو شهرا قبل مضي أربعة أشهر سقط الایلاء (١) .

٥٧٧- مسألة : واذا قال الرجل لامرأة أجنبية أنت طالق قبل أن أتزوجك

ثم تزوجها لا يقع شيء في قولهم جميعا (٢) . ولو قال لها اذا

تزوجتك فأنت طالق قبل انك ثم تزوجها فان في قول محمد لا

يوقع شيء ويقال هو قول أبي حنيفة . وفي قول أبي يوسف يقع

الطلاق اذا تزوجها .

=====

غير أن يلزمه شيء بأن يبيع صده .

وفي ظاهر الرواية هو لا يملك قربانها الا بحق يلزمه فيكون موليا

ولا يعتبر تمكنه من البيع لأن البيع لا يتم به وحده وربما لا يجد

مشتريا يشتريه منه فان باع العبد سقط عنه الایلاء لأنه صار

بحال يملك قربانها من غير أن يلزمه شيء فان اشتراه لزمه الایلاء

من وقت الشراء لأن المدة الأولى قد بطلت فيستأنف المدة من

وقت الشراء لأنه صار بحال لا يملك قربانها الا بحق يلزمه .

انظر المبسوط ج ٧ ص ٣٦ . الجامع الكبير ٧٨ .

(١) انظر المبسوط ج ٧ ص ٣٨ .

(٢) لم يكن موليا ولا يقع شيء في قول الملطاء الثلاثة فان جامع

الاجنبية صار موليا من امرأته .

انظر المبسوط ج ٧ ص ٣٤ .

* باب اللعان (١) *

٥٧٨- مسألة وإذا لعن القاضى بين الزوجين لا تقع الفرقة ما لم يفرق بينهما وهذا قول علمائنا الثلاثة (١) . وفى قول زفر اذا التمس جميعا وقعت الفرقة بينهما . وفى قول الشافعى اذا التمس الزوج وقعت الفرقة بينهما (٢) .

٥٧٩- مسألة : وإذا فرق القاضى بينهما كانت الفرقة تطليقة بائنة وهذا قول أبى حنيفة ومحمد ويجوز له أن يتزوجها اذا كذب نفسه . وفى قول زفر لا يجتمعان أبدا وهو قول الشافعى (٣) .

(١) هو لغة : مصدر لا من كاتل . من اللعن وهو الطرد والابعاد سمي به - لا بالضرب - للعننه نفسه أولا . والشق من أسباب الترجيح . وشرط : شهادات مؤكدة بالآيمان مقرونة باللعن من جهة والضرب من أخرى . قائمة مقام حد القذف فى حقه . ومقام حد الزنا فى حقها . الباب ٣/٧٤ - الجوهرة ٢/١٤٧ الاختيار ٣/١٦٧ - المصباح ٢/٥٥٤ - مختار الصحاح ٥٩٩ - قاموس ٤/٢٦٩ .

(٢) لا تقع الفرقة الا بتفريق القاضى عند أبى حنيفة والصاحبين .

(٣) وعند الشافعى تقع الفرقة بنفس لعان الزوج وطى قول زفر يقع الفرقة بلعانهما فالشافعى يقول سبب هذه الفرقة قول من الزوج مختص بالنكاح الصحيح فيتم به كالطلاق ويستدل زفر بقول الرسول صلى الله عليه وسلم المتلاعنان لا يجتمعان أبدا فنفس الاجتماع بعد التلاعن تنصيص على وقوع الفرقة بينهما ولمسوا حنيفة والصاحبان استدلو بالحديث أن العجلانى أوقع الثلاث طيهما بعد التلاعن ولم ينكر عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم انظر المبسوط ج ٧ ص ٤٣ - المجموع ج ١٦ ص ٢٣٧ .

(٤) لا تقع الفرقة الا بتفريق القاضى كما ذكرنا فى المسألة الأولى .

٥٨٠- مسألة : وإذا نفى الرجل حبل امرأته وقال هذا الحبل من زنا
فان في قول أبي حنيفة لا ليمان بينهما . وفي قولهما اذا ولدت
لأقل من ستة أشهر يجب الليمان (١) .

٥٨١- مسألة : وإذا ولدت امرأة الرجل فلم ينفيه لا يجوز له أن ينفيه
بعد ذلك في قول أبي حنيفة ولا يجوز نفيه الا بحضرة الولادة أو
بعده بيوم أو يومين أو نحو ذلك . وروى الحسن بن زياد عن
أبي حنيفة ان له ان ينفيه الى سبعة أيام . وفي قول أبي يوسف
ومحمد له أن ينفيه الى أربعين يوما (٢) . ولو كان الزوج غائبا
فيلغى الخبر . روى عن أبي حنيفة أنه قال له أن ينفيه حين

====
والتفريق هنا بمنزلة فسخ البيع بسبب التحالف عند الاختلاف
في الثمن والفرقة في الليمان هو لقطع المنازعة والخصومة وفسوات
المقصود بالنكاح مع اصرارهما على كلامهما فلا يتم الا بقضاء
القاضي .

وزفر يقول لا يجتمعان أبدا وهو قول الشافعي في حال تشاظهما
بالليمان لا تقع الفرقة بينهما ثم ذكر عن ابراهيم رضى الله عنه
قال الليمان تطليقة بائنة اذا اكذب الملاعن نفسه جلد الحد
انظر المبسوط ج ٧ ص ٤٣ - المجموع ج ١٦ ص ٢٤٢ .

(١) فلا ليمان بينهما ولا حد قبل الوضع في قول أبي حنيفة وفي قول
أبي يوسف ومحمد اذا جاءت بالولد لأكثر من ستة أشهر فقد نفى
فكذلك وان جاءت به لأقل من ستة أشهر لا عن ولزم الولد أمه
لأننا نيقنا ان الحبل كان موجودا حين نفاه عن نفسه فكذلك هذا
ونفيه بعد الولادة سواء والدليل عليه حكم الوصية والميراث .
انظر المبسوط ج ٧ ص ٤٥ .

(٢) قال السرخسي : وإذا ولدت المرأة ولدا ثم نفى الولد بعد ستة
لا عنها ولم ينتف الولد انما استحسن اذا نفاه حين يولد أو بعد
ذلك بيوم أو يومين أو نحو ذلك أن ينتفى بالليمان فهكذا
=====

بلغه الخبر . وروى عن أبي يوسف أنه قال لو بلغه الخبر بمحمد
أربعين يوما فله أن ينفية ما لم تمض سنتان من وقت الولادة . وقال
محمد له أن ينفية الى أربعين يوما بمحمد ما علم (١) .

=====

قول أبي حنيفة رضي الله عنه ولم يكن وقت فيه وقتا . وقال أبو
يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى الوقت فيه أيام النفاس أربعين
يوما . وجه قولهما ان مدة النفاس كعالة الولادة بدليل أنها
لا تصوم فيه ولا تصلى . وأبو حنيفة رحمه الله تعالى يقول اذا لم
يكن الولد منه لا يحل له أن يسكت عن نفية بمحمد الولادة فيكون
سكوتة عن النفى دليل القبول وكذلك يهتدى بالولد عند الولادة
فقبوله بالتهنئة اقرار منه أن الولد منه وكذلك يشتري ما يحتاج
اليه لاصلاح الولد عادة ومحمد وجود دليل القبول ليس له
أن ينفية وكان القياس أن لا يصلح نفية إلا طى فور الولادة وجه
أخذ الشافعى ولكنه استحسّن أبو حنيفة رحمه الله فقال له أن
ينفيه بمحمد ذلك به يوم أو يومين لأنه يحتاج الى أن يروى النظر
لئلا يكون مجازفا في النفى وفى رواية الحسن عن أبي حنيفة
سبعة أيام فى هذه المدة يستعد للمقيقة وإنما تكون المقيقة
بمحمد سبعة أيام ولكن هذا ضعيف فان نصب المقدار بالرأى
لا يكون .

(١) قال : ولو كان الزوج غائبا حين ولدت فحضر بمحمد مدة يجعل
فى حقه فى حكم النفى كأنها ولدت الآن الا أنه روى عن أبي يوسف
رحمه الله تعالى قال ان حضر قبل الفصال فله أن ينفية الى
أربعين ليلة ولو حضر بمحمد الفصال فليس له أن ينفية لأنه يقضى
بنفقتة عليه فى ماله الذى خلفه ولو كان له أن ينفية بمحمد
الفصال لكأن له أن ينفية بمحمد ما صار شيخا وهذا قبيح هذا
كله ان لم يقبل التهنئة فأما اذا هنى فسكت فليس له أن ينفية بمحمد
ذلك لأن سكوتة عند التهنئة بمنزلة قبوله التهنئة وذلك بمنزلة
الاقرار بنسبه الا أنه روى عن محمد رحمه الله تعالى اذا هنى بولد

٥٨٢-مسألة : وإذا مات ولد الملائنة ثم ادعاه الآن لا يثبت نسبه وان ترك ولد الملائنة ولدا فان الولد الأول ذكرًا والثاني ذكرًا أو أنثى يثبت النسب في قولهم . وإذا كان الأول أنثى والثاني ذكرًا أو أنثى . فان في قول أبي حنيفة لا يثبت النسب . وفي قولهما يثبت ذكر قولهما في كتاب الدعوى . وسائر المسائل في هذا الكتاب مسائل باب الحدود (١) .

=====

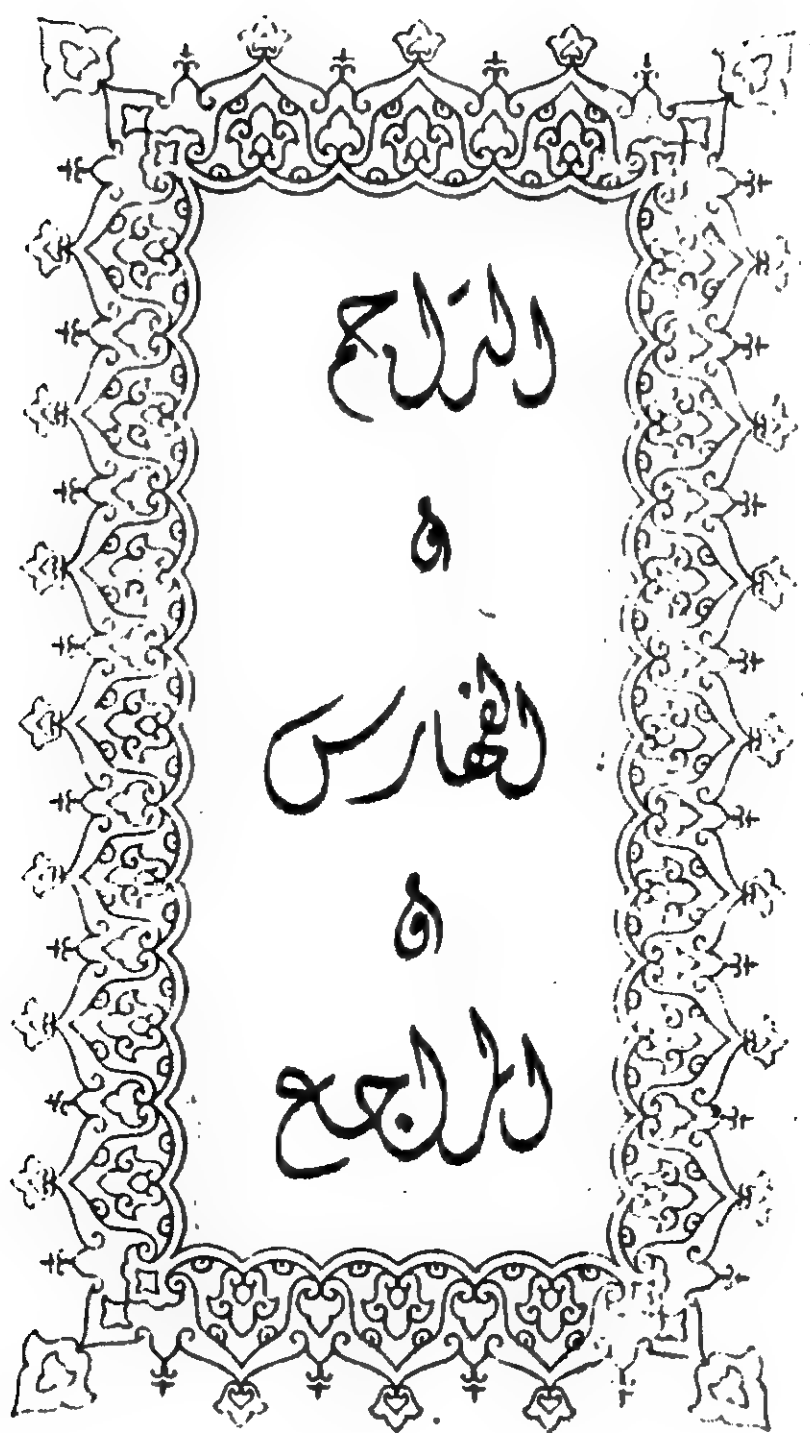
=====

الأمة فسكت لم يكن قبولا بخلاف ولد المنكحة لأن ولـ
الأمة غير ثابت النسب منه فالحاجة الى الدعوة والسكوت ليس
بدعوة فأما نسب ولد المنكحة ثابت منه فسكوته يكون مسقطا
حقه في النفي أه الميسوط ج ٢ ص ٥١ - ٥٢ .

(١) قال السرخسي : وإذا لاعن بولد ولزم أمه ثم مات الولد
عن مال فادعاه الأب لم يصدق على النسب والميراث لأن
الولد بالموت قد اشتغى عن النسب فكان هذا منه دعوى
الميراث وهو مناقض في دعواه لكن يضرب الحد لأنه أكذب
نفسه وأقر أنه كان قاذفا لها في كلمات اللعان فان كان
الولد ابنه له فمات وترك ولدا نكحها أو أنثى ثبت نسبه
من المدعى وورث الأب منه لأن الولد الباقي محتاج الى
النسب فبقاؤه كبقائه الولد الأول فأما اذا كان ولد الملائنة
بنثى فماتت عن ولد ثم أكذب الملائن نفسه فكذا الجواب عند
أبي حنيفة رحمه الله تعالى . وعندهما لا يثبت النسب هذا
لأن نسب الولد القائم من جانب أبيه لا من جانب أمه
قال القائل :

=====

وانما أمهات الناس أوعىة . . مستودعات وللأنساب آيات
ألا ترى أن أولاد الخلفاء من الأمهات يخطئون للخلافة وهذا وما
لوماتت لا عن ولد سواء ولكن أبوه خيفة رحمه الله تعالى يقول
الولد يتعير بانتقاء نسب أمه كما يتعير بانتقاء نسب أبيه فكان
هذا الولد محتاجا إلى إثبات نسب أمه ليصير كريمة الطرف من
فيكون بقاؤه كبقائها كما لو كان ولد الخلافة ذكرا وإذ اثبت
النسب فالمرات ينهني عليه حكما أه الميسوط ج ٧ ص ٥٢ -
٥٣ هذه آخر مسألة في باب اللعان من كتاب الطلاق
والحمد لله أولا وآخرا . وصلى الله على سيدنا محمد
وعلى آله وصحبه وسلم تسليمات كثيرة
وقد بلغ المکتوب من المخطوطة ٦٨ ورقة
ويشتمل على ٥٨٢ مسألة



وَاللَّحْم

و

وَالْفَخَارِ

و

وَاللَّحْم

أ - تراجم الأعلام المذكورين في الكتاب

١ - ابن أبي ليلى :

ابن أبي ليلى الاطام العلم . مفتي الكوفة وقاضيه . أبو عبد الرحمن محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى الفقيه المقرئ حدث عن أخيه عيسى والشحبي وضياء والحكم ونافع ومرو بن مرة وطائفة . وكان أبوه من كبار التابعين فلم يدرك الأخذ منه . حدث عنه شعبة والسفيان وزائدة ووكيع والخريبي وأبو نعيم وعلاء . قال أحمد بن حنبل . كان ابن أبي ليلى أفقه أهل الدنيا . وقال العجلي : كان فقيها صدوقا صاحب سنة جاز الحديث تارط طالط بالقرآن قرأ عليه حمزة . وقال أبو زرعة : ليس هو بأقوى ما يكون . وقال أحمد : مضطرب الحديث . قلت حديثه في وزن الحسن ولا يرتقى إلى الصحة لأنه ليس بالمتقن عندهم . ومناقبه كثيرة . مات في شهر رمضان سنة ثمان وأربعين ومائة . وقال أبو حفص الأبار منه قال : دخلت على ضياء فجعل يسألني وكان أصحابه أنكروا ذلك . فقال : وما تنكرون هو أطم مني أهد تذكروا الحفاظ ١/١٧١ - مقدمة السحابه ١/٢٥ - مقدمة مددة الرطبة ١/٣١/٣٠ .

٢ - إبراهيم النخعي :

إبراهيم النخعي فقيه العراق . أبو عمران إبراهيم بن يزيد بن قيس ابن الأسود الكوفي الفقيه . روى عن علقمة وسروق والأسود وطائفة ودخل على أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها وهو وصي أخذ عنه جطد بن أبي سليمان الفقيه وسطك بن حرب والحكم بن عتيبة وابن عوف والأعشى ومنصور وخلفه وكان من الخلطة ذوي الاخلاص . قال مغيرة : كنا نهاب إبراهيم كهاب الأمير

وقال الأعمش ربط رأيت ابراهيم يصلى ثم يأتيها فيبقى ساعة كأنه مريض
وقال : كان ابراهيم صيرفيا في الحديث وكان يتوقى الشهرة ولا يجلس
الى الاسطوانة . وقال الشعبي لما بلغه موت ابراهيم : ما خلف بحسده
مثله . وقال ابن موه . كان ابراهيم يأتي الأمراء ويسألهم الجوائز . وقال
الحسن بن عمرو الفقيهي كان ابراهيم يشتري الوز ويسمنه ويهديه الى الأمراء
روى أبو حنيفة عن حماد قال بشرت ابراهيم بموت الحجاج فسجد وهكى من
الفرح وقال عبد الملك بن أبي سليمان سمعت سعيد بن جبير يقول تستفتوني
وفيكم ابراهيم النخعي . وقالت هندة زوجة ابراهيم أنه كان يصوم يوما
ويفطر يوما . وجاء من وجوه من ابراهيم أنه كان لا يتكلم في العلم الا أن
يسأل . وروى ابن موه عن ابراهيم قال كانوا يكرهون اذا اجتمعوا أن
يخرج الرجل أحسن طعنه . مات ابراهيم في آخر سنة خمس وتسعين
كهلا قبل الشيخوخة أه تذكرة الحفاظ ٧٣ - ١/٧٤ .

وفي الدر المختار : وقد قالوا الفقه زعمه عبدالله بن مسعود رضى
الله عنه وسماه طلقه وحسده ابراهيم النخعي وداسه حماد وطحنه أبو حنيفة
وحجته أبو يوسف وخبره محمد فساد الناس يأكلون من خبره أه ١/٤٦ .

٣- ابراهيم بن رستم :

ابراهيم بن رستم أبو بكر المروزي أحد الأعلام تفقه على محمد بن الحسن
وروى عنه النوادر وروى من أبي عصمة نوح بن أبي مريم وأسد بن عمرو تفقه
عليه الجهم الفقير وروى الدارمي عن ابن معين توثيقه وضعفه ابن عدى وعرض
عليه الطائفة القضاء فامتنع وانصرف الى منزله فتصدق بحشرة آلاف درهم
مات بنيسابور في يوم الأربعاء العشرين من جمادى الآخرة سنة احدى عشرة
وطائفتين أه تاج التراجم ٣ - ٤ - الفوائد البهية ٩ - ١٠ - الجواهر النضية
٨٠ - ١/٨٢ .

٤- أحمد بن حفص . أبو حفص الكبير :

أحمد بن حفص المعروف بأبي حفص الكبير الاطام المشهور . أخذ العلم من محمد بن الحسن . وله أصحاب لا يحصون . ذكر السمعاني أن بخيرا اخذ . قريش من بخارى . منها جماعة من الفقهاء من أصحاب أبي حفص الكبير . قال شمس الأئمة : قدم محمد بن اسطعيل البخاري بخارى . زمن أبي حفص الكبير . وجعل يفتي . فنهاه أبو حفص . وقال لست بأهل له . فلم ينته حتى سئل عن صبيين شربا من لبن شاه أو بقرة فأفتى بثبوت الحرمة . فاجتمع الناس وأخرجوه . والمذهب أنه لا رضاع بينهما لأن الرضاع يحتبر بالنسب وكذا لا يتحقق النسب بين بني آدم والبهاائم فكذلك لا تثبت حرمة الرضاع بشرب لبن البهاائم أه الجواهر الضمية ١٦٦ -

١/١٦٧ - الفوائد البهية ١٨ .

٥- أحمد بن طلي الجصاص :

أحمد بن طلي أبو بكر الرازي الجصاص كان اطم الحنفية في عصره أخذ من أبي سهل الزجاج من أبي الحسن الكرخي من أبي سعيد البردعي من موسى بن نصير الرازي من محمد واستقر القدر يس له ببغداد وانتهت الرحلة اليه وكان طلي طريق الكرخي في الورع والزهد به انتفع عليه تخرج . وله تصانيف منها : أحكام القرآن وشرح مختصر الكرخي وشرح مختصر الطحاوي وشرح جامع محمد وكتاب في أصول الفقه وشرح الأساطير الحسنى وأدب القضاء مات سابع ذي الحجة سنة سبعين وثلثمائة . وكان مولده ببغداد سنة خمس وثلثمائة . قال الجامع بفتح الجيم وتشديد الصاد المعطلة في آخره صناد أخرى هذه النسبة الى العمل بالحصر ذكره السمعي أه الفوائد البهية

٢٧ - ٢٨ - الجواهر الضمية ٢٢٠ - ١/٢٢٤ .

٦- أحمد بن مهر الخصاف :

أحمد بن مهر بن مهر الخصاف أخذ عن أبيه مهر بن مهر عن الحسن
 عن أبي حنيفة كان فرضيا حاسبا عارفا بمذهب أبي حنيفة وصنف للمهتدي
 بالله كتاب العراج فلو قتل المهتدي نهبا لخصاف . وذهب بعض كتبه
 من ذلك كتاب صله في مناسك الحج وله كتاب الحيل وكتاب الوصايا وكتاب
 الشروط الكبير والصغير وكتاب الرضاع وكتاب المعاصر والسجلات وكتاب
 أدب القاضي وكتاب النفقات على الأقارب وكتاب أحكام العصور وكتاب ذرع
 الكعبة وكتاب أحكام الوقف . قال الجامع : الخصاف بفتح الخاء المعجمة
 وتشديد الصاد المبهمة آخره فاء يقال لمن يغصف النحل وفيه . ذكره
 السمعاني وفيه . وانه اشتهر بالخصاف لأنه كان يأكل من صنعه كما ذكره
 الذهبي في أعلام النبلاء وقد نقلت كلامه في مقدمة الهداية ومن تصانيفه
 كتاب اقوال الورثة بعضهم لبعض وكتاب القصر وأحكامه وكتاب المسجد والقبر
 وكذا ذكره القاري . وقال روى من أبيه ومن طاصم ومن أبي داود الطيالسي
 وسدد بن مسرهد ومحي ابن عبد الحميد الحطائي وطى بن العديسي
 وأبي نعيم الفضل بن دكين في غلق وكان فاضلا فاضا حاسبا عارفا بمذهب
 أصحابه وروى زاهدا يأكل من كسبه يد ط سنة احدى وستين وطفتين وقد
 قارب الثمانين . قال شمس الأئمة الحلواني : الخصاف رجل كبير في العلوم
 وهو ممن يصح الاقتداء به أه الفوائد المبهمة ٢٩ - ٣٠ - تاج التراجم ٧
 الجواهر النضية ٢٣٠ - ٢٣٢ / ١

٧- أحمد بن محمد الطحاوي :

أحمد بن محمد بن سلامة أبو جعفر الطحاوي الأزدي أظم جليل
 القدر مشهور في الآفاق ذكره الجليل مطو في بطن الأوراق ولد سنة تسع

وعشرين وقيل سنة ثلاثين ومائتين سنة احدى وعشرين وثلاثمائة . وكان يقرأ على المزنى الشافعى وهو خاله وكان الطحاوى يكثر النشر فى كتب أبى حنيفة فقال له المزنى والله لا يجئ منك شئ فغضب وانتقل من عنده وتفق فى مذهب أبى حنيفة وصار لما ط فكان اذا درّس أو أجاب فى شئ من المشكلات يقول رحم الله خالى لو كان حيا لكفر من يمينه . أخذ الطحاوى الفقه من أبى جعفر أحمد . ثم خرج الى الشام فلقى بها أبا عازم عبد الحميد قاضى القضاة بالشام فأخذ منه من عيسى بن أبان من محمد . وكان الطحاوى الأحاديث والآخبار وسمع الحديث من كثير من المصريين والعرباء القادمين الى مصر . وله تصانيف جليلة معتبرة فمنها أحكام القرآن وكتاب معانى الآثار وشكّل الآثار والمختصر وشرح الجامع الكبير وشرح الجامع الصغير وكتاب الشروط الكبير والصغير والأوسد والمعاصر والسجلات والوصايا والقراقرى وكتاب مناقب أبى حنيفة وتاريخ كبير والنوادر الفقهية والرد على أبى عبيد في أخطاء فى اختلاف النسب . والرد على عيسى بن أبان وحكم أراضى مكة وقسم الفنى والغنائم وغير ذلك والطحاوى بفتح الطاء والحاء المبهملتين نسبة الى طحينة قرية بصعيد مصر أه الفوائد المبهمة ٣١ - ٣٢ - تاج التراجم ٨ - ٩ .

٨- أحمد بن محمد القديري :

أحمد بن محمد بن أحمد أبو الحسين البغدادي القديري بالضم قيل انه نسبة الى قرية من قرى بغداد يقال لها قدورة وقيل نسبة الى بيع القديري وهو صاحب المختصر المبارك المتداول بين أيدي الطلبة . أخذ الفقه من أبى عبد الله الفقيه محمد بن يحيى الجرجاني من أحمد الجصاص عن عبيد الله أبى الحسن الكرخي عن أبى سعيد البردعي عن موسى الرازي عن محمد كان ثقة صدوقا انتهت اليه رئاسة الحنفية فى زمانه صنف المختصر

وشرح مختصر الكرخى وكتاب التجريد مشتمل على الخلاف بين أبى حنيفة
والشافعى مجردا عن الدلائل . مات سنة ثمان وعشرين وأربعمائة ببغداد
أهـ الفوائد البهية ٣٠ - تاج التراجم ٧ .

٩- أسد بن عمرو الكوفى :

أسد بن عمرو القاضى البجلي الكوفى صاحب الاطام أبى حنيفة تفقه
عليه وثقة يحيى بن معين ولا يلتفت الى من ضعفه . وروى عنه أحمد بن حنبل
وهو كاف فى كونه ثقة . ومن الصمى باسناده الى أبى نعمان أنه قال:
أول من كتب كتب أبى حنيفة أسد بن عمرو . روى أنه تزوج بابنة هارون
الرشيد وحيث مات سنة ثمان وثمانين ومائة . ومن محمد بن سعد سنة
تسعين كذا فى الجواهر الضمية أهـ الفوائد البهية ٤٤ - تاج التراجم
١٧ - الجواهر الضمية ٣٧٦ - ١/٣٧٨ . وفيها : قال الهيثم بن عدى
مات أسد بن عمرو سنة ثمان وثمانين ومائة . وقال محمد بن سعد : سنة
تسعين ومائة .

١٠- بشر بن أبى الأزهر :

بشر بن أبى الأزهر يزيد القاضى النيسابورى تفقه على أبى يوسف
وسمع من ابن المبارك وابن مينة وشريك . وروى عنه على بن المدينى ومحمد
ابن يحيى الذهلى وكان من أعيان الفقهاء الكوفيين مات سنة ثلاث عشرة
ومائتين أهـ الفوائد البهية ٥٥ - الجواهر الضمية ١/٣٧٥ .

١١- بشر بن غياث المرسى :

بشر بن غياث بن عبد الرحمن المرسى المعتزلى أدرك مجلس أبى حنيفة
وأخذ نبذا منه ثم لازم أبى يوسف وأخذ الفقه منه وروى حتى صار من أخص

أصحابه وكان ذا ورع وزهد فبرأه رغب عنه الناس لاشتهاره بحلم الكلام
والفلسفة وكان أبو يوسف يذمه ويعرض عنه . مات سنة ثمان وثمانين
وطائين . وله تصانيف وروايات كثيرة من أبي يوسف . وفي المذهب أقوال
غريبة منها جواز أكل الحمار . قال الجامع : العريسي بفتح الميم وكسر
الراء المهملته بعدها المثناة التحتية في آخره سين مهملته نسبة الى مريسي
قرية بمصر كذا ذكره السمعاني وقال اليها ينسب بشر العريسي وأن وفاته
سنة ثمانية عشر . وحكى بصيغة قبل تسعة عشر أه الفوائد البهية ٥٤ -
الجواهر المضية ٤٤٧ - ١/٤٥٠ .

١٢ - بشر بن الوليد :

بشر بن الوليد بن خالد الكندي القاضي أحد أصحاب أبي يوسف
روى عنه كتبه وأطلقه وولى القضاء ببغداد في زمان المعتصم بالله . مات
سنة ثمان وثلاثين وطائين والكندي نسبة الى كندة بكسر الكاف
قبيلة مشهورة باليمن . ذكره السمعاني أه الفوائد البهية ٥٤ - ٥٥ -
الجواهر المضية ٤٥٢ - ١/٤٥٤ .

١٣ - الحسن بن زياد :

الحسن بن زياد اللؤلؤي الكوفي صاحب أبي حنيفة كان يقطا فطننا
فقيهها نبيها ومن يحيى بن آدم م رأيت ألقه من الحسن بن زياد . ولى
القضاء بالكونة بعد حفص بن غياث سنة أربع وثمانين وطئة . ثم استعفى
وكان محبا للسنة واتباعها حتى كان يكسو ماله م كان يكسو نفسه وأخذ
عنه محمد بن سطة ومحمد بن شجاع الطنجي ولى الرازي وعمر بن ميمر
والد الخصاف . وله كتاب المجرى والأطلى ومن اللؤلؤي ان الحسن بن زياد

والحسن بن أبي مالك طائفا في سنة أربع وثمانين . وفي هذه السنة مات
الشافعي بمصر . قال الجامع : ذكره السمعاني عند ذكر اللؤلؤ بعد ما
ذكر أنه نسبة إلى بيع اللؤلؤ . هـ الفوائد البهية ٦٠ - ٦١ - طاج التراجم
٢٢ - الجواهر المضية ٥٦ - ٥٧/٢ .

١٤ - الحسن بن أبي مالك .

الحسن بن أبي مالك تفقه على أبي يوسف وروى عنه عليه محمد بن شجاع
ومن الصمري أنه قال الحسن بن أبي مالك ثقة في روايته فزير العلم كثير
الرواية وكان أبو يوسف يشبهه بجل يحمل أكثر مما يدعى أ هـ الفوائد البهية
٦٠ - الجواهر المضية ٩٠ - ٩١/٢ .

١٥ - حطاب بن زيد :

حطاب بن زيد . الأعلام الكبير المشهور . أخذ الفقه من أبي حنيفة
وهو الراوي عنه أن القتر فريضة . وله ذكر في مبسوط شمس الألفة شهرته
تغنى عن الألقاب . توفي سنة تسع وسبعين ومائة . روى له الجماعة أ هـ
الجواهر المضية ١٤٨ - ١٤٩/٢ - تذكرة الحفاظ ١/٢٢٨ .

١٦ - حطاب بن سلمة :

حطاب بن سلمة . أحد الأعلام . مات سنة سبع وستين ومائة . روى له
مسلم وفيه أ هـ الجواهر المضية ١٤٩/٢ - تذكرة الحفاظ ٢٠٢ - ٢٠٣/١ .

١٧ - الحسن بن صالح بن حنّ :

الحسن بن صالح بن صالح بن حنّ . أعمى على بن صالح بن حنّ
وهو توطان والحسن سمع عبدالله بن دينار وأبا اسحاق السبيعي ومحمد

ابن اسحاق . روى عنه أخوه على وابن المبارك ووكيع . فى آخرين . ووثقه
أحمد . قال أحمد: الحسن بن صالح صحيح الرواية . متفق . صائن لنفسه
فى الحديث . وقال أبو زرعة : اجتمع فيه اتقان وفقه وعبادة وزهد . ولد
سنة مائة ووطت سنة سبع وستين ومائة . روى له الشيخان أهـ الجواهر
المنجية ٦١ - ٦٢/٢ - تذكرة الحفاظ ١/٢١٦ .

١٨ - حسن بن منصور قاضى خان :

حسن بن منصور بن محمود فخر الدين قاضى خان الأوزجندى
الفرغانى كان اطمأ كبراً وحرماً عميقاً قواماً فى المعانى الدقيقة مجتهداً
فهاماً أخذ من زهير الدين الحسن بن على المرفينانى من برهان الدين
الكبير عبد العزيز بن عمر بن طره . ومن محمود بن عبد العزيز الأوزجندى
جد قاضى خان . وهما أخذوا عن السرخس عن الحلوانى من أبى على النسفى
عن أبى بكر بن الفضل عن الأستاذ السبذمونى عن أبى عبد الله من أبيه
عن محمد . وله الفتاوى المشهورة المتداولة والواقعات والأطلى والمحاضر
وشرح الزيادات وشرح الجامع الصغير وشرح أدب القضاء للعصاف وغير ذلك
توفى ليلة الاثنين سنة اثنتين وتسعين وخمسة . وهذه المولى العلامة
أحمد بن كمال باشا من طبقة الاجتهاد فى المسائل . وثقه عليه جلال الدين
أبو المحامد محمود الحصىرى وشمس الأئمة محمد الكردى ونجم الأئمة ونجم
الدين يوسف الخاصى وغيرهم . . . وأوزجند مدبنة بنواحي أصفهان بقرب
فرغانة أهـ الفوائد البهية ٦٤ - ٦٥ - تاج التراجم ٢٢ - الجواهر المنجية
٩٣ - ٩٤/٢ .

١٩ - الحسن البصرى :

الحسن بن أبى الحسن يسار . الاطمأ شيخ الاسلام أبو سعيد البصرى

يقال مولى زيد بن ثابت . ويقال مولى جميل بن قلبية . وأمه خيرة مولا
 أم سلمة . نشأ بالمدينة وحفظ كتاب الله في خلافة عثمان وسمعه يخطب
 مرات وكان يوم الدار ابن أربع عشرة سنة ثم كبر ولازم الجهاد ولازم العلم
 والحمل وكان أحد الشجعان الموصوفين . يذكر مع قتلون من الفجاءة
 وصار كاتبا في دولة معاوية لوالى خراسان الربيع بن زياد . وحدث عن
 عثمان . وحران بن الحصين والمغيرة بن شعبة وعبد الرحمن بن سمرة
 وسمرة بن جندب . وجندب الجلي وابن عباس وابن عمرو أبي بكر وحمرو
 ابن تغلب وجابر وثلاثة كثيرة . حدث عنه قتادة وأيوب وابن عون وهونس
 وخالد الحذاء وهشام بن حسان وحديد الطويل وجريز بن حازم وشيبان
 النخعي وميزيد بن إبراهيم التستري ومبارك بن فضالة والربيع بن صبيح وابن
 يزيد الحارثي وقرّة بن خالد وأم سواهم قل ابن سعد كان جامعاً عالماً
 رفيحاً ثقة . حجة . طأمونا . عابدا . ناسكا . كثير العلم . نصيحاً جميلاً
 وسيط . الى أن قال : وما أرسله فليس هو بحجة . قلت : وهو مدلس فلا
 يحتج بقوله : " عن " في من لم يدركه . وقد يدلّس من لقيه ويستدلّ من بينه
 وبينه والله أعلم . ولكنه حافظ لامة من بحور العلم فقيه النفس كبير الشأن
 عديم النكير ملقب التذكير ببلغ الموهبة . رأس في أنواع الخير . وقد كنت
 أفردت ترجمته في جزء سميت الزخرف القصوى . مات سنة عشر ومائة وله ثمان
 وثمانون سنة أهد تذكره الحفاظ ٢١ - ١ / ٣ .

٢٠ - حفص بن غياث :

حفص بن غياث بن طلق بن عمر النخعي الكوفي . أخذ الفقه عن أبي حنيفة
 وسمع أبا يوسف والثوري ومنه أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وعلق بن العديني
 وعامة الكوفيين ولأه الرشيد قضاء بغداد بالشرقية ومدل في حكمه . توفي سنة

أربع وتسعين ومائة ومن ابن أبي شيبة أنه ولي قضاء الكوفة ثلاث عشرة سنة وقضاء بغداد سنتين . . . وفي أنساب السمعاني بعد ذكر أن النعماني نسبة الى نوح بفتح النون والخاء المعجمة آخره عين مهملة قبيلة من العرب نزلت الكوفة أه الفوائد البهية ٦٨ - الجواهر النضية ١٣٨ - ٢/١٤١ - تذكرة الحفاظ ٢/٢٠٧ .

٢١- الحكم بن زهير :

الحكم بن زهير . قال المطرزي في المغرب : خليفة أبي يوسف ذكره شمس الأئمة السرخسي في ميسوله . فقال كان من كبار أصحابنا وكان مولما بالتدريس . قال الحسن بن زياد : ط دخل الحواشي أحد أفقه من الحكم بن زهير أه الجواهر النضية ١٤٢ / ٢ . وهو من رجال النصف الثاني من القرن الثاني أه تعليق الجواهر .

٢٢- الحكم بن عبد الله :

أبو مطيع البلخي صاحب الاطام . الحكم بن عبد الله بن مسلمة ابن عبد الرحمن . القاضي . الفقيه . راوى كتاب الفقه الأكبر عن الامام وروى عن ابن من . وهشام بن حسان ومالك بن أنس وإبراهيم بن طهمان روى عنه أحمد بن منيع . وخلاّد بن أسلم الصفار وجطاعة . تفقه به أهل تلك الديار . وكان بصيرا . علامة كبيرا . كان ابن المبارك يثق به ويجلسه لدينه وعلمه . كان قاضيا ببلخ ست عشرة سنة . مات سنة سبع وتسعين ومائة عن أربع وثلاثين سنة أه الجواهر النضية ٨٧ / ٤ - الفوائد البهية ٦٨ - ٦٩ - مشايخ بلخ ٨٤ - ١/٨٥ - تاج التراجم ٨٧ .

٢٣- خالد بن يوسف السمتي :

خالد بن يوسف بن خالد السمتي . الاطام ابن الاطام تفتحه على أبيه
ويأتي أبوه . أورد له ابن عدي حديثا منكرا . متنه " ط من أحد الا وعليه
عمرة وحجة واجبتان " أه الجواهر المضية ١٦٥ / ٢ .

٢٤- خلف بن أيوب :

خلف بن أيوب كان من أصحاب زفر وتفتحه على أبي يوسف ثم كان من
أصحاب محمد وصاحب ابراهيم بن أدهم مدة وأخذ عنه الزهد ومن الصميري
لوجمع علم خلف لكان في زنة علم على الرازي لا أن خلفا أظهر علمه بصلاحه
وزهده مات سنة خمس ومائتين أه الفوائد البهية ٧١ - تاج التراجم ٢٧-
الجواهر المضية ١٧٠ - ١٧٢ / ٢ .

٢٥- زفر بن الهذيل :

زفر بن الهذيل بن قيس البصري كان أبو حنيفة يبجله ويحفظه ويقول
هو أقيس أصحابي وقال الحسن بن زياد أن المقدم في مجلس الاطام كان زفر
ومن سليمان الصارقال تزوج زفر ودعى الى عرسه الاطام فالتص منه أن يخطب
فقال في خطبته هذا زفر اطام من أئمة المسلمين وعلم من أعلامهم في شرفه
وحسبه ونسبه قال أبو نعيم كان ثقة مأمونا دخل البصرة في ميراث أخيه
فتشبت به أهل البصرة فمنعوه الخروج منها . ومات بها سنة ثمان وخمسين
ومائة . ومولده سنة عشر بعد المائة ومن داود الدائلي قال كان أبو يوسف
وزفر يتناظران في الفقه . وكان زفر جيد اللسان وكان أبو يوسف يضاير في
مناظرته فربط سميت زفر يقول له أين تفر هذه أبواب الفقه مفتحة أيها شئت
أه ٧٥ - ٧٦ - تاج التراجم ٢٨ - الجواهر المضية ٢٠٧ - ٢٠٩ / ٢ .

٢٦- سفيان الثوري :

سفيان بن سعيد الثوري . ذكر الصيمري عن طلي بن مسهر . أن سفيان
ابن سعيد أخذ عنه علم أبي حنيفة . ونسخ منه كتبه . وكان أبو حنيفة
ينهاه من ذلك . ولد في خلافة سليمان بن عبد الملك . وسمع منصوراً والأعشى
وغيرهما . وروى عنه شعبة . وابن عيينة . في خلق . قال ابن عيينة :
ابن عباس في زمانه . والشعبي في زمانه . والثوري في زمانه ولد سنة
سبع وتسعين . وتوفي سنة ستين ومائة . وهو ابن ثلاث وستين سنة . روى
له الشيخان أهد الجواهر المضية ٢٢٧ - ٢/٢٢٩ .

٢٧- شداد بن حكيم :

شداد بن حكم البلخي القاضي كان من أصحاب زفر طات سنة عشرين
ومائتين أهد الفوائد البهية ٨٣ - الجواهر المضية ٢٤٧ - ٢/٢٤٨ .

٢٨- شقيق البلخي :

شقيق بن ابراهيم ابو علي البلخي صاحب أبا يوسف القاضي . وقرأ
عليه كتاب الصلاة . ذكره أبو الليث في المقدمة وهو أستاذ حاتم الأصم
قال السلمي : كان حسن الكلام وصاحب أبا ابراهيم بن آدم . . مات
قتيلاً شهيداً في غزوة كولان سنة أربع وتسعين ومائة أهد الجواهر المضية
٢٥٤ - ٢/٢٥٥ .

٢٩- داود البطنجي :

داود بن كيسان أبو عبد الرحمن البطنجي الجندی من الأبناء . سمع
زيد بن ثابت وطائفة وأبا هريرة وزيد بن أرقم وابن عباس ومائقة . حدث عنه
ابنه عبد الله ولزهرى وابراهيم بن ميسرة وأبو الزبير المكي وعبد الله بن أبي نجيح
وحنظلة بن أبي سفيان وعدة وكان رأساً في العلم والعمل تلت طائوس كان

شيخ أهل اليمن وبركتهم ومفتيهم له جلالة عظيمة وكان كثير الحج فاتفق موته بمكة قبل التروية بيوم سنة ست وطئة وصلى عليه هشام بن عبد الملك الخليفة أهد تذكرة الحفاظ ١/٩٠ .

٣٠- عبد الحميد أبو خازم :

عبد الحميد بن عبدالعزيز القاضي أبو خازم أخذ من عيسى بن أبان وعن بكر بن محمد الحمي عن محمد بن سطة عن محمد وتفق عليه اللحاوي وأبو ظاهر الدباس . قال الجامع أن القاري وفاته سنة اثنتين وتسعين وطائين أهد الفوائد البهية ٨٦ - الجواهر المضية ٤٣ / ٤ .

٣١- عبد العزيز شمس الأئمة الحلواني :

عبد العزيز بن أحمد بن نصر بن صالح شمس الأئمة الحلواني ^(١) نسبة لبيع الحلوا صاحب المبسوط المصنف في وقت ببخارى حدث عن أبي عبد الله غنجار وتفق على جماعة . توفي سنة ثمان أو تسع وأربعين وأربعمائة بكش ودفن ببخارى . قلت تفقه على القاضي أبي الحسين بن النضر النسفي وأبي الفضل الزرنجى وتفق عليه الأزرقي وسمع منه شمس الأئمة السرخسي . قال أبو الملاء الفرضي مات ببخارى في شعبان سنة ست وخمسين وأربعمائة . وقال النخشي في معجمه مات سنة اثنتين وخمسين قال الذهبي سنة ست أصح فانه بخط شيخنا الفرضي أهد تاج التراجم ٣٥ - الفوائد البهية ٩٥ - ٩٧ - الجواهر المضية ٤٢٩ - ٤٣٠ / ٢ .

(١) في الجواهر المضية ٤٧٠ / ٢ الحلواني . وفي الفوائد البهية : ضبطه

عبد القادر بفتح الحاء المهملة وسكون اللام بعدها واو ثم ألف ساكنة

في آخرها نون منسوب الى عمل الحلوا . وفي القاموس : الحلواض المرحلي

كرضى ود طحلا و تحلا وحلوانا بالضم والحلوا ويقصر معروف وحلوان

بلدة وتريتان ونسب الى الحلاوة شمس الأئمة الحلواني ويقال بهز زيد النون أهد ٩٥ .

٣٢- عبدالرحمن الأوزاعي :

عبدالرحمن بن عمرو بن محمد الدمشقي الحافظ . ولد سنة ثمان
 وثمانين . وحدث عن عطاء بن أبي رباح والقاسم بن معتمر وشداد بن أبي عمار
 وربيع بن يزيد والزهري ومحمد بن ابراهيم التيمي ويحيى بن أبي كثير
 وخلق . ورأى محمد بن سيرين مريضا ويقال أنه سمع منه . حدث عنه شعبة
 وابن المبارك والوليد بن مسلم والهيكل بن زياد ويحيى بن حمزة ويحيى
 القطان وأبو عاصم وأبو المفيرة ومحمد بن يوسف الغرياني وهلائق . سكن
 في آخر عمره بيروت مرابطا وبها توفي وأصله من سبي السند قال أبو زرعة
 الدمشقي : كانت صنمته الكتابة والفرسل فرسائله تؤثر . قلت : هذا نافلة
 سوى الفقه . وقال الوليد بن مزيد : ولد ببعلبك وهي بيتية فقيرا فنى
 حجاراً . تحجز الطوائف أن تعذب أولادها أدبه في نفسه ما سمعت منه كلمة
 فاضلة إلا احتاج مستمعها إلى اثباتها عنه . ولا رأيت ضاحكاً بقبته . ولقد
 كان إذا أخذ في ذكر المعاد أقول ترى قلب لم يبك . . . قلت : كان أهل
 الشام ثم أهل الأندلس على مذهب الأوزاعي مدة من الدهر ثم فنى
 العارفون به وبقي منه ما يوجد في كتب الخلاف . قال عقبة بن علقمة
 البيروتي : دخل الأوزاعي حطاً في بيته وأدخلت معه زوجته كأنونا فيه فحم
 ليدفاً به ثم أغلقت عليه وتشاقلت عنه . فهاج الفحم فطت . قال عقبة : فوجدناه
 متوسداً ذراعيه إلى القبلة رحمه الله . قال أبو مسهر : أغلقت عليه خير متممة
 فطت فأمرها سعيد بن عبدالعزيز بعثت رقبة . ولم يخلف إلا ستة دنانير
 فضلت من صلاته وكان قد كتب في ديوان الساحل . قلت : قد كان المنصور
 يعظم الأوزاعي ويصفي إلى وعظه ويحله . مات في ثاني صفر سنة سبع
 وخمسين ومائة أ هـ تذكرة الحفاظ ١٧٨ - ١/ ١٨٣ .

٣٣- عبدالله بن شبرمة :

عبدالله بن شبرمة . وفى سنة أربع وأربعين ومائة تولى فقيه الكوفة
أبو شبرمة الضبي القاضي . روى عن أنس والتابعين . قال أحمد الحجلي :
كان مفيقا صارط مازلا يشبه النساك شاعرا جوادا أهـ شذرات الذهب ١/٢٥٠

٣٤- عبدالله بن المبارك :

عبدالله بن المبارك أبو عبد الرحمن المروزي ولد سنة ثمان عشرة ومائة
وهو مولى لرجل من حنظلة وأمه خوارزمية وأبوه كان تركيا صاحب أبا حنيفة
وأخذ منه علمه نثر إليه أبو حنيفة وسأله عن بدء أموره فقال كنت جالسا مع
أخواني في البستان فأكلنا وشربنا الى الليل وكنت مولعا بضرب الصود
والطنبور ونعت سحرا فرأيت فى منامى طائرا فوق رأسى على شجرة يقول
" ألم بأن للذين آمنوا أن تخشع قلوبهم لذكر الله ولم يفلحوا من الحق " الحدي
قلت بلى فانتبهت وكسرت مودى وحرقت ط كان عندي فكان هذا أول زهدى
وفى الجواهر المضية . اجتمع جماعة من أصحاب ابن المبارك فقالوا جمع
الحلم والفتة والأدب والنحو واللغة والشعر والزهد والفصاحة والورع وقيام
الليل والعبادة والسداد فى الرواية وقلة الكلام فيط لا يهتبه وقلة الخلاف على
أصحابه . روى له الجماعة وكان ثقة حجة . طت بهيت منصرفة من الفزوسنة
احدى وثمانين ومائة وصنف الكتب الكثيرة . . . وفى أنساب السمانى عند
ذكر الحنظلى هو بفتح الحاء وسكون النون وفتح الظاء الفعجة هذه النسبة
الى بنى حنظلة وهم جماعة من بنى فطافان . فأطالاهم أبو عبد الرحمن
عبدالله بن المبارك الحنظلى فهو مولى بنى حنظلة من أهل مرو أهـ الفوائد
البيهية ١٠٣ - ١٠٤ - الجواهر المضية ٣٢٤ - ٣٢٦ / ٢ - تذكرة الحفاظ

٣٥- عبيد الله بن الحسين الكرخي :

عبيد الله بن الحسين أبو الحسن الكرخي أخذ الفقه من أبي سعيد
البردعي عن اسطعيل بن حماد بن أبي حنيفة عن أبيه عن جده وانتهت
إليه رئاسة الحنفية بعد أبي خازم . وكان له طبقة طالية عدوه من المجتهدين
في المسائل وله المختصر وشرح الجامع الصغير وشرح الجامع الكبير . وكان
مولده سنة ستين ومائتين . ومات سنة أربعين وثلاثمائة ليلة النصف من
شعبان . ومن تفرقه عليه أبو بكر الرازي أحمد الجصاص وأبو علي أحمد بن محمد
الشاشي الفقيه وأبو حامد أحمد الطبري وأبو القاسم علي التنوخي وغيرهم
قال الجامع : ذكر السمعاني أن الكرخي نسبة إلى كنخ قرية بنواحي
العراق أه الفوائد البهية ١٠٨ - الجواهر الضبية ٤٩٣ - ٢/٤٩٤ - تاج
التراجم ٣٩ .

٣٦- عثمان البتي :

عثمان البتي . هو عثمان بن مسلم بن هرمز من أهل البصرة . رأى
أنس بن مالك رضي الله عنه . وروى عن أبي الخليل صالح بن أبي مرهم
والحسن وغيرهم . روى عنه شعبة والثوري وجطاعة وثالث شعبة دخلنا على
البتي نحو هذه وذكر قصة ذكرها الدارقطني في المختلف . وكان البتي يقول
ما رأيت بهذه البصرة أعلم بالقضاء من محمد بن سيرين أه الأنساب ٢/٨٢
وفي ٢/٨١ - البتي : بفتح الباء الموحدة وفي آخرها التاء المنقولة
بائنتين من فواتها . هذه النسبة إلى بيت وهو موضع أشن بنواحي البصرة أه .

٣٧- عصام بن يوسف أبو عصمة البلخي :

عصام بن يوسف بن ميمون بن قدامة أبو عصمة البلخي . يروي عن
ابن المبارك . كان صاحب حديث . وهو ثبت فيه . توفي سنة عشر ومائتين

وهو أخو ابراهيم بن يوسف والد عبدالله . ووالده يوسف . وأخوه محمد بن يوسف . كان هو وأخوه ابراهيم بن يوسف شيخا بلغ فى زمانهما . قال مصام : كنت فى طم . وقد اجتمع فيه أربعة من أصحاب أبى حنيفة . زفر وأبو يوسف وطافية . وآخر فأجمعوا على أنه لا يحل لأحد أن يفتى بقولنا حتى يحلم من أين قلنا . وذكر الذهبى أنه طاب ببلخ سنة خمس عشرة ومائتين . روى عن شعبة . والثورى . روى عنه ابن أخيه عبدالله بن ابراهيم وأهل بلده . ذكره ابن حبان فى الثقات أ هـ - الجواهر الضية ٥٢٧ - الفوائد البهية ١١٦ - ٢/٥٢٨ .

٣٨ - على بن الجحد :

على بن الجحد بن عبيد أبوالحسن الجوهري كان من أصحاب أبى يوسف . ولد سنة ست وثلاثين وطاعة . ورأى الاطام أبى حنيفة وحضر جنازته وطت سنة اثنتين وثلاثين ومائتين . روى عنه البخارى وأبو داود أ هـ - الفوائد البهية ١١٢ - الجواهر الضية ٥٤٩ - ٢/٥٥٠ .

٣٩ - على بن صالح :

على بن صالح بن صالح بن حى البهتانى أبو محمد الكوفى . أخو الحسن . وهبط توطان . وتقدم الحسن فى باب . روى عنه وكيع . والحسن أخوه . قال أحمد ويحيى : ثقة . انفرد به مسلم أ هـ الجواهر الضية ٥٧٢ . كانت وفاة المترجم سنة احدى وخمسين وطاعة . أو أربع وخمسين وطاعة أ هـ - تعليق الجواهر الضية .

٤٠ - على بن محمد حميد الدين الضرير :

على بن محمد بن على الاطام حميد الدين الضرير الراشى البشارى

الطام طامة له على الهداية جزآن يسمى بالفوائد . توفي يوم الأحد ثامن
ذى القعدة سنة ست وستين وستمئة . وصلى عليه الامام حافظ الدين
النفسي ووضعه في قبره . يقال حضر الصلاة عليه قريب من خمسين ألف
رجل أه تاج التراجم ٤٦ - الفوائد البهية ١٢٥ .

٤١ - علي بن محمد فخر الاسلام الجزدوى :

علي بن محمد بن الحسين بن عبدالكريم بن موسى بن عيسى بن مجاهد
أبو الحسن فخر الاسلام الجزدوى الفقيه بط وره النهر صاحب الطريقة على
مذهب الامام أبي حنيفة . توفي يوم الخميس خامس رجب سنة اثنتين وثمانين
وأربعمائة . ودفن بسمرقند . له كتاب المبسوط أحد عشر مجلدا . وشرح
الجامع الكبير وشرح الجامع الصغير وكتابه في أصول الفقه مشهور . قلت:
قد خرجت أحاديثه ولم اسبق الى ذلك والله موفق . قال الذهبي وكان
مولده في حدود الأربعمائة روى عنه أبو المعالي محمد بن نصر الخليل
أه تاج التراجم ٤١ - الفوائد البهية ١٢٤ - ١٢٥ - الجواهر المضية
٥٩٤ - ٢/٥٩٥ .

٤٢ - علي بن أبي بكر المرغيناني :

علي بن أبي بكر بن عبدالجليل الفرغاني برهان الدين المرغيناني
الرشداني صاحب الهداية وكتاب البداية وكفاية المنتهى في نحو ثنتين مجلدا
وكتاب التجنيس والمزيد ومناسك الحج مات ثلاث وتسعين وستمائة . قلت:
وله كتاب مختار مجمع النوازل وكتاب في الفرائض . وقد لقي المشايخ وجمع
لنفسه مشيخة أه تاج التراجم ٤٢ - الفوائد البهية ١٤١ - ١٤٤ - الجواهر
المضية ٦٢٧ - ٢/٦٢٩ .

٤٣- أبو طى الدقاق :

أبو طى الدقاق الرازى صاحب كتاب الحيف : قرأ على موسى بن نصر
الرازى وأبو طى الدقاق هذا أستاذ أبى سعيد البردمى أ هـ الجواهر
الضية ٤/٦ - تاج التراجم ٨٩ .

٤٤- عيسى بن أبان :

عيسى بن أبان بن صدقة القاضى أو موسى تفقه على محمد بن الحسن
ومن الطحاوى سمعت بكار بن قتيبة يقول سمعت هلال بن يحيى يقول ط فى
الاسلام قاض أفقه من عيسى وله كتاب الحج وتفقه عليه أبو عازم والقاضى
عبد الحميد أستاذ الطحاوى ومات بالبصرة فى الحرم سنة ٢٢١ هـ
الفوائد البهية ١٥١ - الجواهرالضية ٦٧٨ - ٢/٦٨٠ .

٤٥- محمد بن أحمد أبو بكر شمس الأئمة السرخسى :

محمد بن أحمد بن أبى سهل أبو بكر شمس الأئمة السرخسى كان
أما طلالة حجة متكلم مناظرا أصوليا مجتهدا عده ابن كمال باشا من
المجتهدين فى المسائل لازم شمس الأئمة عبدالعزيز الحلوانى وأخذ منه حتى
تخرج به وصار أئمة زمانه . قيل ط فى حدود التسعين وأربعمائة . وقيل
فى حدود خمسمائة وتفقه عليه برهان الأئمة عبدالعزيز بن عمر بن طاز ومحمود
ابن عبدالعزيز الأوزجندى ، وركن الدين مسعود بن الحسن وشتان بن على
ابن محمد البيكندى وهو آخر من بقى من تفقه عليه . أطل السرخسى نحو
خمس عشرة مجلدا وهو فى السجن بأوزجند كان محبوبا فى الجب بسبب
كلمة نصح بها النظار . وكان يملئ من خاطره من غير ملالة كتاب وهو
فى الجب وأصحابه فى أطل الجب . وقال عند فراغه من شرح العبادات هذا

آخر شرح العبادات باوضح المعانى وأجز العبارات املاء المحبوس عن
الجمع والجطاط . وقال فى آخر شرح الاقرار انتهى شرح الاقرار المشتل
من المعانى على ط هو من الأسرار املاء المحبوس فى محبس الأشرار . وله
كتاب فى أصول الفقه وشرح السير الكبير املاء وهو فى الجب ولط وصل الى
باب الشرود حصل له الفرج فأطلق فخرج فى آخر عمره الى فرغانة فأنزله
الأمير حسن بمنزله ووصل اليه الطلبة فأكمل الاملاء . قال الجامع: السرخسى
نسبته الى سرخس بفتح السين وفتح الراء وسكن الخاء بلدة قديمة من بلاد
خراسان وهو اسم رجل سكن هذا الموضع وعمره وأتم بناءه ذوالقرنين ذكره
السماعى . . . وفى طبقات القارى أمدى المبسوط نحو خمسة عشر مجلدا
وهو فى السجن باوزجند محبوس بسبب كلمة كان فيها من الفاضحين . وهو
من كبار علماء طائفة بط وراء النهر صاحب الأصول والفرع . وطت سنة ثمان
وثلاثين وأربطة أهد الفوائد المبهمة ١٥٨ - ١٥٩ - تاج التراجم ٥٢-٥٣
الجواهر المضية ٧٨ - ٨٢ / ٣ .

٤٦ - محمد بن أحمد أبو بكر الاسكاف: مؤلف

محمد بن أحمد أبو بكر الاسكاف البلخى اطم كبير جليل التقدير أخذ
الفقه من محمد بن سلمة عن أبى سليمان الجوزجاني وتفقه عليه أبو بكر
الأعشى محمد بن سعيد وأبو جعفر الهندوانى . قال الجامع: ذكر الفقيه
أبو الليث فى أواخر النوازل وفاته سنة ٣٣٣ وأن وفاة محمد بن سعيد سنة
٣٤٠ وأن وفاة أبى جعفر سنة ٣٦٢ ببخارى وحمل الى بلخ أهد الفوائد
المبهمة ١٦٠ - الجواهر المضية ٧٦ / ٣ .

٤٧ - محمد بن الحسن الشيبانى :

محمد بن الحسن بن فرقد الشيبانى أصله من قرية بد مشق يقال لها

حرسنا ومولده بواسط . صاحب أبا حنيفة ومنه أخذ الفقه ثم من أبي يوسف
وروى من مالك ومسعر والثوري ومرو بن دينار في آخرين ومنه أبو صبيد
ويحيى بن معين وأبو سليمان الجوزجاني ومعلّى بن منصور وهو ابن اخت
عبد الله بن مسلمة القنعبي . وله كتب عديدة وهو الذي نشر علم أبي حنيفة
فيمن نشره . قال محمد بن الحسن أقمت على مالك ثلاث سنين وسمعت
منه سبحة طرفة حديث ونيفا . ومن الشافعي سمعت أنه قال أخذت من
محمد بن الحسن وقربيعير وط رأيت رجلا سمينا أخف روحا منه وكان روحا كله
وكان يطلا القلب والحنين . ومن أبي عبيد ط رأيت أعلم بكتاب الله من محمد
بن الحسن وكان مقدما في علم العربية والنحو والحساب . ولى قضاء الرقة
للرشيد ثم قضاء الري وبها مات سنة تسع وثمانين ووطئة . وهو ابن ثمان
وخصين سنة في اليوم الذي مات فيه الكسائي . فقال الرشيد دفن الفقه
والعربية بالري . قلت المشهور من مشايخ محمد عمر بن ذر الهمداني
ولا أعرف عمرو بن دينار المذكور . ومن كتب محمد رحمه الله الأصل أملاء
على أصحابه رواه عنه الجوزجاني وغيره والجامع الكبير والجامع الصغير
والسير الكبير والسير الصغير والآثار والموطأ والفتاوى الهارونية والرقبة
والكاسانية رويت عنه . وروى عنه النوادر جطة منهم ابن سطة وابن رستم
وهشام أمد تاج التراجم ٥٤ - الفوائد البهية ١٦٣ - الجواهر المضية
١٢٢ - ١٢٧ / ٣ .

٤٨ - محمد بن الحسين البخاري المعروف ببكر جواهر زاده :

محمد بن الحسين بن محمد بن الحسين البخاري المعروف ببكر
جواهر زاده كان اطم فاضلا له طريقة حسنة معتبرة وكان من صفا ما وراء
النهر . وله المختصر والتجنيس والمبسوط المعروف بمبسوك بكر جواهر زاده

ومشاهير كتب الفتاوى مشحونة بذكره . والمشهور بخواهر زاده عنده
 الاطلاق اثنان أحدهما هذا وهو ابن أخت القاضي أبي ثابت محمد بن أحمد
 البخاري وهو متقدم مات في جمادى الأولى سنة ثلاث وثلاثين وأربعمائة
 والثاني متأخر وهو الامام بدر الدين محمد بن محمود الكردي ابن أخت
 شمس الأئمة محمد بن عبدالستار الكردي مات في سلخ ذي القعدة سنة
 احدى وخمسين كذا في الجواهر المضية . . . ومعنى خواهر زاده : ابن أخت
 أه الفوائد البهية ١٦٣ - ١٦٤ - تاج التراجم ٦٢ - الجواهر المضية
 ١٨٣ - ١٨٤ / ٢ - ١٤١ - ١٤٢ / ٣ .

٤٩ - محمد بن سلمة :

محمد بن سلمة أبو عبدالله الفقيه البلخي ولد سنة اثنتين وتسعين
 وطاقنة وتفتت على شداد بن حكيم ثم على أبي سليمان الجوزجاني . ومات
 سنة ثمان وسبعين وطاقنين أه الفوائد البهية ١٦٨ - الجواهر المضية
 ١٦٢ - ١٦٣ / ٣ .

٥٠ - محمد بن سلام :

محمد بن سلام أبو نصر البلخي . تارة يذكر في الفتاوى باسمه
 وتارة بكنيته . وتارة بهما . وهو صاحب الطبقة العالية حتى انهم عدوه من
 أقران أبي حفص الكبير وط وقع في بعض الكتب نصر بن سلام فخلط . قال
 الجامع : ذكر الفقيه أبو الليث في آخر كتابه النوازل أن وفاة سنة خمس
 وثلاثمائة أه الفوائد البهية ١٦٨ - الجواهر المضية ١٧١ / ١٧٢ / ٣ - ٩٢ -
 ٩٤ / ٤ .

٥١ - محمد بن سطعة التميمي :

تقدمت ترجمته في ص ٢٦ .

٥٢- محمد بن شجاع الثلجى :

محمد بن شجاع أبو عبد الله الثلجى تفقه على الحسن بن أبى مالك
والحسن بن زياد ويرى فى العلم وكان فقيه العراق فى وقته والمقدم فى
الفقه والحديث مع ورع وهادة مات فجأة سنة سبع وستين وواثنتين ساجدا فى
صلاة العصر . وله كتاب تصحيح الآثار . وكتاب النوادر . وكتاب المضاربة
وكتاب الرد على المشبهة وغيرها وله ميل الى مذهب المعتزلة . . . وفى
البنية شرح الهداية لبدرا الدين محمود العيني الثلجى محمد بن شجاع
نسبة الى ثلج بن عمرو بن مالك بن عبد مناف . وليس هو منسوباً الى بيع
الثلج ويقال له ابن الثلجى أه الفوائد البهية ١٧١ - ١٧٢ - الجواهر
الضية ١٧٣ - ١٧٥ / ٣ وفيها : مات فجأة فى سنة ست وستين وواثنتين
ساجدا فى صلاة العصر . تاج التراجم ٥٥ - ٥٦ .

٥٣- محمد بن عبد الله أبو جعفر الهندوانى :

تقدمت ترجمته فى ص ٢٥ .

٥٤- محمد بن أبى القاسم البقالى :

محمد بن أبى القاسم الخوارزمى النحوى المعروف بالبقالى وهو
البقال الذى يبيع الأشياء الباهية والمجم يزيدون الياء وهى زيادة المعجم
لا نسبة كان اطمأضلا فقيها مناظرا خبيرا بالمعانى والبيان أخذ من جاز الله
محمود الزمخشري . وله مصنفات منها : الفتاوى وجمع التفاريق . وكتاب
التفسير وكتاب التراجم بلسان الأماجم وشرح الأساطير الحسنى وفتاح التنزيل
وكتاب العرفيب فى العلم وكتاب أذكار الصلاة وكتاب آفات الكذب والهداية فى
المعانى والبيان والتنبيه على اعجاز القرآن وغير ذلك مات بجرجانية خوارزم
سنة ست وسبعين وخمسة وثمانين على التسعين أه الفوائد البهية

١٦١ - ١٦٢ - الجواهر الضية ٤/١٥٥ - ٣٩٢ - ٤/٣٩٤ .

٥٥- محمد بن الفضل البخاري :

محمد بن الفضل أبو بكر الفضلي الكتاري البخاري كان اطارا كبيرا وشيخا جليلا مستندا في الرواية مقلدا في الدراية . رحل اليه أئمة البلاد وشاهير كتب الفتاوى مشجونة بفتاواه ورواياته أخذ الفقه من الأستاذ عبد الله السيد مولى من أبي حفص الصغير عن أبيه من محمد وطت سنة احدى وثمانين وثلاثمائة هـ الفوائد المبهية ١٨٤ - الجوهرة الضية ٣٠٠ -

٣/٣٠٢ .

٥٦- محمد بن محمد أبو طاهر الدباس :

محمد بن محمد بن سفيان أبو طاهر الدباس من أبين النجار قال كان أبو طاهر الدباس الفقيه اطارا أهل الرأي بالعراق وكان من أهل السنة والجماعة صحيح المعتقد أخذ عن القاضي أبي خازم عبد الحميد عن موسى ابن أبان عن محمد بن الحسين أنه كان من أئمة عبد الله الكرخي وكان يوصف بالحفظ ومعرفة الروايات . ولي القضاء بالشام وخرج منها الى مكة فمكث بها . قال الجامع ذكر السيد أحمد الحموي في حواش الأشعريين وللظاهر أن الدباس انتساب الى بيع الدباس الطكول هـ ١٨٧ - الجواهر

الضية ٧٢٣ - ٣/٧٢٤ .

٥٧- محمد بن مقاتل :

محمد بن مقاتل الرازي من أصحاب محمد بن الحسن قال الذهبي حدث من وكيع ولبقته هـ الفوائد المبهية ٢٠١ - الجواهر الضية ٣/٣٧٢ .

٥٨- محلى بن منصور الرازي :

معلي بن منصور أبو يحيى الرازي . روى عن أبي يوسف ومحمد الكتب والأطالي والنوادر . مات سنة إحدى عشرة بعد الطائفتين أ هـ الفوائد البهية ٢١٥ - الجواهر الضية ٤٩٢ - ٣/٤٩٣ - تذكرة الحفاظ ٧٣٧٧ .

٥٩ - موسى بن سليمان الجوزجاني :

موسى بن سليمان أبو سليمان الجوزجاني أخذ الفقه عن محمد وكتب مسائل الأصول والأطالي . وكان مشاركاً للمعلي بن منصور . مرض طويلاً الطأم من القضاء فلم يقبل . توفي بعد الطائفتين . وله السير الصغير والنوادر وغير ذلك أ هـ الفوائد البهية ٢١٦ - الجواهر الضية ٤/٥١ - تاج التراجم ٧٤ - مشايخ بلخ ٨٨ .

٦٠ - مكحول النسفي :

مكحول بن الفضل النسفي صاحب كتاب اللؤلؤات وكتاب الشجاع كان يروى الفقه عن أبي سلمان موسى الجوزجاني صاحب محمد بن الحسن . مات سنة ثمان وخمسة وثلاثمائة وهو الذي روى عن أبي حنيفة أن من رفع يديه عند الركوع وعند الرفع فسدت صلاته ذكره في كتابه المسمى بالشجاع ذكره صاحب النهاية أ هـ الفوائد البهية ٢١٦ - الجواهر الضية ٣/٤٩٩ .

٦١ - نوح بن أبي مريم :

نوح بن أبي مريم أبو عصمة المروزي الشهير بالجامع لأنه كان جامعاً للعلوم كان له أربعة مجالس . مجلس الأثر ومجلس أقاليل أبي حنيفة ومجلس النحو ومجلس الشعر والأدب . وكان على قضاء مرو تفتت على أبي حنيفة وابن أبي ليلى وأخذ الحديث عن أبي أرطاة والتفسير عن الكلبي والمغازي عن ابن اسحاق . . . وفي الأنساب الجامع لقب لأبي عصمة المروزي قيل انط

لقب به لأنه أول من جمع فقه أبي حنيفة بمرور وقيل لأنه كان جامعاً بين
العلوم وكانت له أربع مجالس . . . مات سنة ثلاث وسبعين بعد الطائفة
أه الفوائد البهية ٢٢١ - ٢٢٢ - الجواهر الضية ٧ - ٨/٢ - ٦٧ - ٦٨/٤ .

٦٢- نصير بن يحيى البلخي :

تقدست ترجمته في ص ٢٦ .

٦٣- هشام بن عبدالله الرازي :

هشام بن عبدالله الرازي تفقه على أبي يوسف ومحمد ومات محمد في
منزله بالري ودفن في مقبرته . وله النوادر وصلاة الأثر وقال الذهبي فسي
الميزان هشام من ملاك . عنه أبو حاتم قال لقيت الفا وسبطانة شيخ وأنفقت
في العلم سبطانة ألف درهم . وقال أبو حاتم صدوق ما رأيت أعظم قدرا
منه ومن ابن حبان قال كان هشام ثقة أه الفوائد البهية ٢٢٣ - الجواهر
الضية ٥٦٩ - ٣/٥٧٠ .

٦٤- يحيى بن أكرم :

يحيى بن أكرم القاضي أحد الأعلام سمع وروى عن محمد . وروى عنه
البخاري في غير الجامع والترمذي . مات سنة ثلاث وأربعين بعد الطائفتين
وضيد أكرم بفتح الهمزة وسكن الكاف وفتح التاء المثلثة بعدها ميم هو الرجل
العظيم البدن ويقال بالتاء المثناة من فوق ومعناها واحد . ذكره في كتاب
المحكم أه الفوائد البهية ٢٢٤ - الجواهر الضية ٥٨٢ - ٣/٥٨٣ .

٦٥- أبو يوسف :

يحيى بن ابراهيم بن حبيب أبو يوسف كان صاحب حديث حافظاً ولزم
أبا حنيفة وطلب عليه الرأي وولى قضاء بغداد فلم يزل بها حتى مات
سنة ١٨٣ في خلافة هارون الرشيد وابنه يوسف ولى قضاء الجانب
الشرقي في حياة أبيه . وتوفي سنة ١٩٢ وكان أبو يوسف هو المقدم من
أصحاب الأئمة وأول من وضع الكتب على مذهب أبي حنيفة وأملى المسائل
ونشرها ويث علم أبي حنيفة في أقطار الأرض . وله الأطلی والنوادر . قال
الجامع: وله كتاب الخراج قد طالعت مختصر نفيس وجلالته مستفيضه أه
الفوائد البهية ٢٢٥ - تاج التراجم ٨١ - الجواهر الضية ٦١١ - ٣/٦١٣ .

باب - فهرس الآيات الكريمة *

الآية	رقمها	السورة	الصفحة
يا يحيى خذ الكتاب بقوة وآتيناه الحكم صبيا	١٢	مريم	٣٤١
ولا يأتل أولوا الفضل منكم .	٢٢	النور	٩٥٧
وإذا قالوا اللهم ان كان هذا هو الحق من عندك .	٣٢	الأنفال	١٠٦
فمن ابتغى وراء ذلك فأولئك هم العادون	٧	المؤمنون	٨١٨
والذين آمنوا واتبعتهم ذريتهم بايمان	٢١	الطور	٧٦٢
الحقنا بهم ذريتهم .			
فان تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة			
فاخوانكم في الدين .	١١	التوبة	٥٣
ولكل أمة جعلنا منسكا .	٣٤	الحج	٧٢٨
انا جعلناه قرآنا عربيا لعلكم تعقلون .	٣	الزمر	١٠٨
وسيجنبها الأتقى .	١٧	الليل	١٠٢
انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله .	٣٣	المائدة	١٣٦
وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرما .	٩٦	المائدة	٧٥٣
يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك			
تبتغي مرضات أزواجك .	١	التحريم	٦٩٩
قد فرض الله لكم تحلة أيمانكم والله مولاكم .	٢	التحريم	٩٠٦
فان احصرتم فما استيسر من الهدى .	١٩٦	البقرة	٧٤٥
والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب .	٥	المائدة	٧٨٨
فان جاؤك فاحكم بينهم أو أعرض عنهم .	٤٢	المائدة	٨١٠
وأن احكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم .	٤٩	المائدة	٨٠٧

الآية رقمها السورة الصفحة

واحل لكم ما وراء ذلكم أن تهتفوا بأموالكم		
محضين غير مسافحين .	٢٤	النساء ٨٢١
يا أيها الذين آمنوا لا تحلوا شعائر الله		
ولا الشهر الحرام ولا الهدى .	٢	المائدة ٧٣١
وحمله وفصاله ثلاثون شهرا .		
وسا يوقد من طيه في النار ابتغاء حلية	١٥	الأحقاف ٨٦٠
أو متاع زبد مثله .	١٧	الزمر ٧٣٤
الخبثات للخبثين .		
ولا يخرجن الا أن يأتين بفاحشة مبينة .	٢٦	النور ١٤٠
الله الذي خلق سبع سموات ومن		
الأرض مظهر .	١	الطلاق ٨٩٤
ولله الأسماء الحسنى فادعوه بها .		
قالوا فادعوا وما دعا الكافرين الا فسى	١٢	الطلاق ٣٩٩
ضلال .	١٨٠	الأعراف ١٠٤
مدهامتان .		
وذكروا اسم الله في أيام معلومات على	٥٠	قافسر ٥٠٨
ما رزقهم من بهيمة الأنعام .	٦٤	الرحمن ٣٧٧
ثم ليقتضوا نفثهم وليوفوا نذورهم وليطوفوا		
بالبيت العتيق .	٢٨	الحج ٤٦٨
فاذكروا اسم الله عليها صواف .		
ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه	٢٩	الحج ١٥٩
وأنه لفسق .	٣٦	الحج ١٠٧
وذكر اسم ربه فصلى .		
فلما رأيته أكبره .	١٢١	الأضام ١٠٨
وذكر اسم ربه فصلى .		
فلما رأيته أكبره .	١٥	الأطى ١٠٤
فلما رأيته أكبره .		
	٣١	يوسف ١٠٣

الآية رقمها السورة الصفحة

وإذا رأوا تجارة أوليها انفضوا اليها وتركوك قائما .	٦١	الجمعة ٥٧٥
للذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر ٢٢٦	البقرة ٩٥٧	
بل أحياء عند ربهم يرزقون .	١٦٩	آل عمران ٤٨١
والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة .	٢٣٣	البقرة ٨٦٠
وان أردتم أن تسترضعوا أولادكم فلا جناح عليكم .	٢٣٣	البقرة ٨٦١
وأماكم اللاتي أرضعنكم وأخواتكم من الرضاعة .	٢٣	النساء ٨٦١
فان أرضعن لكم فآتوهن أجورهن .	٦	الطلاق ٨٧٨-٧٩
والغيل والبهال والحمير لتركبوها وزينة .	٨	النحل ٥٥٨
وضرب لنا مثلا ونسي خلقه قال من يحيى العظام وهي رميم .	٧٨	يس ٣٤٨
قل يحييها الذي أنشأها أول مرة وهو بكل خلق عليم .	٧٩	يس ٣٤٨
ترهبون به عدو الله وعدوكم	٦٠	الأنفال ٦٤٧
وانه لفي زبر الأولين .	١٩٦	الشعرا ١٠٨
وآتوا الزكاة واركعوا مع الراكعين .	٤٣	البقرة ٥١١
خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكهم بها .	١٠٣	التوبة ٥١١
وحنانا من لدنا وزكاة وكان تقيا .	١٣	مريم ٥١١
إذا زلزلت الأرض زلزالها .	١	الزلزلة ٥٥٩
يسألونك عن الأهلة قل هي مواقيت للناس والحج .	١٨٩	البقرة ٨٨٤

الآية	رقمها	السورة الصفحة
ويسألونك عن المحيم، قل هو أذى .	٢٢٢	البقرة ٤٢٩
فاسألوا أهل الذكر ان كنتم لا تعلمون .	٤٣	النحل ١٤٣
الطلاق مرتان فامسك بجمروف أو تسريح		
باحسان .	٢٢٩	البقرة ٨٨٢
ما سلكنكم في سقر .	٤٢	المدثر ٥٣
قالوا لم نك من المصلين .	٤٢	المدثر ٥٣
وأن ليس للانسان الا ما سعى .	٣٩	التجم ٧٦٢
ان الله اشترى من المؤمنين أنفسهم		
وأموالهم بأن لهم الجنة .	١١١	التوبة ٤٨٤
عينا يشرب بها عباد الله يفجرونها		
تفجيرها .	٦	الانسان ١٦٥
ان هذا لفي الصحف الأولى .	١٨	الأطس ١٠٨
صحف ابراهيم وموسى .	١٩	الأطس ١٠٨
انما الصدقات للفقراء والمساكين والمعلمين		
طيبها .	٦٠	التوبة ٦٢٩
فتصبح صعيدا زلقا .	٤٠	الكهف ٢٦٨
لا يصلاحها الا الأشقى .	١٥	الليل ١٠٢
وصل طيبهم ان صلاتك سكن لهم .	١٠٣	التوبة ٥٣
وعهدنا الى ابراهيم واسماعيل أن طهرا		
بيتي للطائفين .	١٢٥	البقرة ٢١٣
ولا تقربوهن حتى يطهرن .	٢٢٢	البقرة ٤٢٨
وان طلقتموهن من قبل أن تمسوهن .	٢٣٧	البقرة ٨٤٦
وما امروا الا لمجدوا الله مخلصين له		
الدين .	٥	البينة ٦٨٩

الآية رقمها السورة الصفحة

٨٨٦	الأحزاب	٤٩	فما لكم طغيان من عدة تمت ونها .
			ان عدة الشهر عند الله اثنا عشر شهرا
٤٠٠	التوبة	٣٦	في كتاب الله .
٣٤١	الحج	٤٥	وشر معطلة وقصر شديد .
٧١٩	الأنبياء	٥٢	ما هذه التماثيل التي أنتم لها طاكفون .
٥٥٥	الزلزلة	٧	فمن يحمل مثقال ذرة خيرا يره .
٥٥٥	الزلزلة	٨	ومن يحمل مثقال ذرة شرا يره .
٦٩٩	التحریم	٢	قد فرغ الله تحلة إيمانكم والله مولاكم
			فان أرادوا فصلا عن تراض منهما وتشاور
٨٦١	البقرة	٢٣٣	فلا جناح عليهما .
	الأنعام	٩٨	قد فصلنا الآيات لقوم يعقلون .
٨٦٠	لقمان	١٤	وفصالة في عامين .
٦٢	الأعراف	٢٠٤	واذا قرئ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا .
١٠٩	المزمل	٢٠	فاقرؤا ما تيسر من القرآن .
١٧٠	البقرة	٢٦٠	ولكن ليطمئن قلبي .
			الم بأن للذين آمنوا ان تخشع قلوبهم
٩٨٥	الحديد	١٦	لذكر الله وما نزل من الحق .
٩٥٣	المجادلة	٢	وانهم ليقولون منكرا من القول وزورا .
			فلا تقل لهما اف ولا تنهرهما وقل لهما قولا
٨٨	الاسراء	٢٣	كريما .
٤٧٦	البقرة	٢٣٨	وقوموا لله قانتين .
			واقم الصلاة طرفي النهار وزلفا من
			الليل ان الحسنات يذهبن السيئات ذلك
١٧٨	هود	١١٤	ذكرى للذاكرين .

الآية رقمها السورة الصفحة

أقم الصلاة لدلوك الشمس الى غسق الليل .		
٤٣٣	الاسراء	٧٨
وأقم الصلاة لذكري .		
٥٣	طه	١٤
فلتقم طائفة منهم معك وليأخذوا أسلحتهم فاذا سجدوا فليكونوا من ورائكم ولتأت طائفة أخرى لم يصلوا فليصلوا معك .		
٤٧٢	النساء	١٠٢
وربك فكبر .		
١٠٣	المدثر	٣
والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فشرهم بعذاب أليم .		
٥٧٤	التوبة	٣٤
اولئك لهم اللعنة ولهم سوء الدار .		
٧٦٣	الرعد	٢٥
وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم الى الكعبين .		
١٥٤	المائدة	٦
فتيمموا صعيدا طيبا فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه .		
١٥٦	المائدة	٦
أم لم ينبا بها في صحف موسى وإبراهيم الذي وفى .		
٧٦٣	النجم	٣٧-٣٦
انا انزلناه قرآنا عربيا لعلكم تعقلون		
١٠٨	يوسف	٢
وانزلنا من السماء ماء طهورا .		
٢٣٩	الفرقان	٤٨
أن تقولوا انما انزل الكتاب على طائفتين من قبلنا .		
٧٨٩	الأنعام	١٥٦
قل ان صلاتى ونسكى ومحياى ومماتى لله رب العالمين .		
٧٢	الأنعام	١٦٢
لا شريك له وذلك امرت وأنا أول المسلمين		
٧٢	الأنعام	١٦٣
وجوه يومئذ ناضرة . الى ربها ناظرة .		
٤٠٠	القيامة	٢٣-٢٢
ثم نظر . ثم عسى وعر .		
٣٧٧	المدثر	٢١-١٠

الآية رقمها السورة الصفحة

فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا			
في الدين .	١٢٢	التوبة	١
وما أنفقتم من شيء فهو يخلفه وهو خير			
الرازقين .	٣٩	سبا	٥١١
اني نذرت للرحمن صوما فلن أكلم اليوم انسا	٢٦	مريم	٥٥٦
ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمن .	٢٢١	البقرة	٢٨٨
فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح			
زوجا غيره .	٢٣٠	البقرة	٩١٦
ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم من النساء الا ما			
قد سلف .	٢٢	النساء	٧٨٤
فانكحوهن باذن أهلهن وآتوهن اجرهن			
بالمعروف محصنات غير مسافحات ولا متخذات			
أخدان .	٢٥	النساء	٨٥٥
يا أيها الذين آمنوا اذا نودي للصلاة من			
يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله وذروا البيع	٩	الجمعة	٤٤٤
وهو الذي يبدأ الخلق ثم يعيده وهو أهون			
عليه .	٢٧	الروم	١٠٢
واهجروهن في المضاجع واضربوهن .	٣٤	النساء	٨٧١
اني وجهت وجهي للذي فطر السموات			
والأرض حنيفا وما أنا من المشركين .	٧٩	الأنعام	٧١-٧٢
واللاني يئسن من المحيض من نسائكم ان			
ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر .	٤	الطلاق	٨٨٤
ولا تيسوا الخبيث منه تنفقون .	٢٦٧	البقرة	٢٦٤

* ح - فهرس الأحاديث النبوية الشريفة والآثار *

الصفحة	الحديث
٥٤	ألا أخبركم بوضوء رسول الله (ص) وفيه ثم غرف شربة فمسح بها رأسه وأذنيه .
٥٦	ألا أريكم وضوء رسول الله (ص) قلنا : بلى فأتى بطمس من ماء ففسل كفيه .
٣٥٩	ألا فليبلغ الشاهد الغائب .
٥٤	الأذن من الرأس
٥٥	وكان يمسح المأقين .
٢٨٥	أبردوا بالظهر فان شدة الحر من فح جهنم .
١٢٠	أتيت النبي (ص) وهو في قبة حراء من آدم ورأيت بسلاماً أخذ وضوء النبي (ص) .
١٥٨	أتى النبي (ص) سباطة قوم فقال قائماً ثم دعا بماء فجئت بهما فتوضأ .
٣٨٦	أتى النبي (ص) بفارس ممروري فركبه حين انصرف من جنازة ابن الدحداح .
٤٨٣	أتى بهم رسول الله (ص) يوم أحد فجعل يلقى على عشرة وحمة هو كما هو .
٦٩٤	أتى مجاهد بقدر حوزته ثمانية أرطال فقال حدثني عائشة أن رسول الله (ص) .
٤٩٤	آمر جنازة صلى عليها رسول الله (ص) كبر عليها أربعاً .
٢٨٦	أذن مؤذن رسول الله (ص) بالظهر فقال له رسول الله أبرد أبرد .

- ٦٢ إذا قرأ فأنصتوا .
- إذا قال الامام الله اكبر فقولوا الله اكبر وإذا قال سمع
- ٨٠ الله لمن حمده فقولوا .
- ٨١ إذا أمن الامام فأمنوا .
- إذا سجد الرجل سجد معه سبعة آراب وجهه وكفاه وركبته
- ٩٧ وقد ساء .
- ١٩٤ إذا توضأ حل من عصابته ومسح عليها بالوضوء .
- إذا جاء أحدكم المسجد فليُنظر فان رأى في نعله قسذرا
- ٢١٩ فليمسحه .
- ٢٢١ إذا صلى أحدكم الأذى بخفيه فليهورطه التراب .
- ٣١٤ إذا تبهقه الرجل في صلاته أعاد الوضوء والصلاة .
- ٣٦٣ إذا صلى أحدكم فقاء أو رفق في صلاته فليضع يده على فمه .
- ٣٨٨ إذا جئتم الى الصلاة ونحن سجد فاسجدوا ولا تعمدوها شيئا .
- ٤٦٢ إذا أتيتم الصلاة فلا تأتوها وأنتم تسبحون فما أدركتم فصلوا .
- إذا كان العدو في دبر القبلة قام الامام وصف معه مستقبل
- ٤٧٥ القبلة .
- إذا أكل الصائم ناسيا أو شرب ناسيا فإذا هو رقيق ساقه الله اليه
- ٦٦٥ فإذا في عهد رسول الله (ص) أن لا تأخذ من راضع لبن
- ٥١٩ ولا تجمع بين مفترق .
- ١٣٧ استنزوها من البول فان عامة عذاب القبر منه .
- أصابتنا سنة أي قحط ولم يكن في مالي شيء أظلم أهلي
- ١٣٢ الا شيء من حمر .
- اعطوا أعينكم من العبادة حظها قبل وما حظها من العبادة ؟ ٣٤٣

- اطمئنا أن الله تعالى فرض عليكم الجمعة في يومى هذا ففى
 ٤٤٤ شهرى هذا .
- ٦٧٧ أفطر الحاجم والمحجوم .
- ٤٢٩ أقل ما يكون الحيف للجارية الثيب والبكر جميعا ثلاثة أيام .
- أمنى جبريل عليه السلام عند البيت مرتين فصلى به الظهر
 فى الأولى منهما .
- ٢٨٤
- ٢٧٧ أمر رسول الله (ص) عمرو بن العاص طى سرية .
- ٤٨٢ " " " " يقتلى أحد أن ينزع عنهم الحديد والجلود
- أما يخشى الله الذى يرفع رأسه قبل الامام أن يحول رأسه
 رأس حمار .
- ٣٨٨
- أمرت أن أسجد طى سبعة أعظم طى الجبهة واليد اليمنى
 والركبتين .
- ٩٣
- أمر النبى (ص) أن يسجد طى سبعة أعضاء ولا يك شحمرا
 ولا ثوبا .
- ٩٥
- ٩٨ أوالمبد أن يسجد طى سبعة آراب .
- أن رسول الله (ص) كان اذا استفتح الصلاة قال سبحانك
 اللهم وحمدك .
- ٧٤
- أن النبى (ص) كان اذا افتتح الصلاة كبر وقرأ سبحانك اللهم
 وحمدك .
- ٧٤
- أن النبى (ص) كان اذا قام من الليل كبر ثم يقول سبحانك
 اللهم وحمدك .
- ٧٤
- أن النبى (ص) قال حين رفع رأسه سمع الله لمن دمه رنسا
 لك الحمد .
- ٨٣

- أن النبي (ص) مرمولى له رياح وهو ينفخ التراب من موضع سجوده . ٨٧
- أن رسول الله (ص) قال ثلاث من الجفاء أن يبول الرجل وهو قائم . ٨٧
- أن النبي (ص) كان اذا سجد أمكن أنفه وجهته من الأرض . ٩٩
- أن بلال قال يا رسول الله أن كنت تسبقنى بالتكبير فلا تسبقنى بالتأمين . ١١٤
- أن رسول الله (ص) جاءه جاءه فى خيبر فقال أكلت الحمر فسكت . ١٣٢
- أن أناساً من عريضة اجتروا المدينة فرخى لهم رسول الله (ص) . ١٣٦
- أن النبي (ص) توطأ ومسح بناصرته وطى الخفين . ١٥٨
- أن النبي (ص) توطأ فمسح بناصرته وطى الحماة وطى خفيه . ١٥٨
- أن أبا اليسر بائع الحسل سأل رسول الله (ص) فقال انسى أصبت من امرأتى . ١٧٦
- أن أم سلمة قالت يا رسول الله ان الله لا يستحي من الحق . ١٨٢
- أن النبي (ص) كان يمسح طى الجبائر . ١٩٤
- أن النبي (ص) قال فتوطأ فلقيت ثوبان فى مسجد دمشق فذكرت ذلك له . ١٩٨
- أن النبي (ص) احتجم وصى ولم يتوطأ ولم يزد طى غسل محاجمه . ٢٠١
- أن ابن عباس رأى النبي (ص) نام وهو ساجد حتى غلب أو نفخ . ٢٠٧
- أن رسول الله (ص) توطأ ومسح طى الجورمين والنملين . ٢٤٣

- أن رسول الله (ص) قال لهلال إذا أذنت فترسل وإذا أقمت
 فاحذر . ٢٦٢
- أن أناسا من أهل البادية أتوا رسول الله (ص) فقالوا اننا
 نكون بالرمال . ٢٦٦
- أن عائشة سلطت عن وتر رسول الله (ص) فقالت تارة كان يوتر
 في أول الليل . ٢٩٤
- أن معاذة سألت عائشة كم كان رسول الله (ص) يصلو صلاة
 الضحى . ٢٩٩
- أن النبي (ص) كان يقرأ في الظهر في الركعتين بفاتحة
 الكتاب وسورتين . ٣١٠
- أن جدته مليكة دعت رسول الله (ص) بطعام صنعته فأكل منه ٣٢٩
- أن النبي كان يمشط من طاج . ٣٤٧
- أن النبي (ص) كان يفتح التطوع قاعدا فيقرأ رده حتى إذا
 بقي عشر آيات . ٣٥٦
- أن أخر صلاة صلاها رسول الله (ص) في ثوب واحد متوشحا
 به قاعدا . ٣٦٧
- أن النبي (ص) سقط عن فرسه فجحش جنبه فلم يخرج أياما ٣٦٨
- أن النبي (ص) قال في المريض ان لم يستطع قاعدا فعلى
 القفا يومئذ اياما . ٣٧٣
- أن النبي (ص) ركب الحمار معروبا في حر الحجاز . ٣٨٥
- أن النبي (ص) ركب الحمار في المدينة يهود سعد بن هادة
 وكان يصل . ٤٠٧
- أن رسول الله (ص) صلى على حمار في أذنة المدينة يومئذ اياما ٤٠٨

- أن أنسا رأى رسول الله (ص) يصلّى على حمار وهو راكب الى
 ٤٠٦ خيبر .
- أن النبي (ص) سئل كيف اُصلّى في السفينة فقال صل قائما
 ٤١٦ أن النساء كن يبعثن الى طائفة بالدرجة فيها الكرسي فيسه
 ٤٣٩ الصخرة .
- أن النبي (ص) كان يخطب فقدم مير تحمل الطعام فانفضسوا
 ٤٥٨ اليها .
- أن النبي (ص) أشرف على قتلى أحد فقال اني قد شهدت
 ٤٨١ على هؤلاء فزملوهم .
- أن رسول الله (ص) كان يجمع بين الرجلين من قتلى احد
 ٤٨١ ويقول أيهما اكثر أخذنا للقرآن ؟ .
- أن حمزة كان طيه نمرة لوفطى رأسه بها بدت رجلاه ولسو
 ٤٨٠ فطيت بها رجلاه .
- أن النبي (ص) ما صلى على أحد من شهداء احد .
 ٤٨٠
- أن النبي (ص) صلى على والد جابر قبل الهزيمة .
 ٤٨٣
- أن النبي (ص) قال في قتلى أحد لا تنسلوهم فان كل جرح
 ٤٨٤ أو كل دم ينفخ مسكا .
- أن شهداء أحد لم يفسلوا ودفنوا بدمائهم ولم يصل عليهم
 ٤٨٤ أن النبي (ص) كان يكبر على أهل بدر سبع تكبيرات وعلى
 ٤٩٤ بنى هاشم خمس تكبيرات .
- أن رجلا دخل المسجد يوم الجمعة ورسول الله (ص) قائم
 ٥٠٧ يخطب الناس .
- أن رسول الله (ص) خرج بالناس يستسقى فصرى بهم
 ٥٠٩ ركعتين جهرا بالقراءة فيهما .

- أن أبا بكر كتب لأبي هذا الكتاب لما وجهه إلى البحر من
 ٥١٥ بسم الله الرحمن الرحيم .
- أن النبي (ص) لما وجه معاذًا إلى اليمن أمره أن يأخذ من
 ٥١٦ البقر من كل ثلاثين تبيعًا أو تبيعة .
- أن رسول الله (ص) لما بعث معاذًا إلى اليمن قال إنك
 ٥١٧ تقدم على قوم أهل كتاب .
- أن النبي (ص) قال لصدقه لا تأخذ من حرزات أموال
 ٥١٨ الناس شيئا .
- أن رسول الله (ص) بعث معاذًا إلى اليمن فقال خذ الحب
 ٥٣٨ من الحب والشاة من الغنم .
- أن معاذًا أخذ من كل ثلاثين بقرة تبيعًا ومن كل أربعين
 ٥٥٠ بقرة مسنة .
- أن معاذًا لما قدم من اليمن سجد للنبي (ص) فقال يا معاذ
 ٥٥٠ ما هذا ؟ .
- أن معاذًا قال بعثني رسول الله (ص) أصدق أهل اليمن
 ٥٥٠ فأمرني أن آخذ من البقر .
- أن النبي (ص) قال ليس فيما دون خمس أواق صدقة ولا وقية
 ٥٦٢ أربعون درهما .
- أن النبي (ص) كان يأخذ من كل عشرين دينارًا نصف دينار
 ٥٦٢ ومن الأربعين دينارًا .
- أن رسول الله (ص) كتب إلى أهل اليمن بكتاب فيه الفرائض
 ٥٦٨ والسنن والديات .
- أن رسول الله (ص) أمر معاذًا حين وجهه إلى اليمن أن لا
 ٥٦٩ يأخذ من الكسر شيئا .

- ٥٩٤ أن رسول الله (ص) نهى أن يؤخذ من الخضروات صدقة
- ٥٩٤ أن النبي (ص) قال السوق ستون صاعا .
- أن زينب امرأة عبد الله بن مسعود قالت لرسول الله (ص)
- ٦٢٢ انى امرأة ذات صنعة .
- أن النبي (ص) كتب الى أهل اليمن أن يؤخذ من أهل
- ٦٣٥ المسبل المشور .
- ٦٣٥ أن النبي (ص) أخذ من المسبل المشور .
- أن بنى سيارة بطن من فهم كانوا يؤدون الى رسول الله
- ٦٣٦ (ص) عن نحل كان لهم العشر .
- ٦٣٦ أن النبي (ص) قال فى المسبل فى كل عشرة أرق زق .
- أن رسول الله (ص) كان يؤخذ فى زمانه من المسبل من كل
- ٦٣٦ عشر قرب قرية .
- أن النبي (ص) قال من أفذر فى رمضان ناسيا فلا قضاء
- ٦٦٥ طيبه ولا كفارة .
- أن رجلا سأل رسول الله (ص) وقال انى كنت صائما فأكلت
- ٦٦٥ وشربت ناسيا .
- أن رجلا أتى النبي (ص) فقال يا رسول الله كيف الطهر ؟
- ٦٧٠ وفيه : فمن زاد أو نقص فقد تعدى .
- أن رسول الله (ص) قيل له يا رسول الله صاعنا أصغر الصبحان
- ٦٩٤ وصدنا أكبر الأمداد .
- أن رسول الله (ص) نهى عن متعة النساء يوم عيهر وعن أكل
- ٨١٩ لحوم الحمر الانسية .
- أن رسول الله (ص) نهى عن المتعة وقال ألا انها حرام من
- ٨١٩ يومكم هذا .

- أن رسول الله (ص) قال اذا طلق الرجل امرأته ثلاثا فتزوجت
 بزوجه آخر لم تحل للأول . ٢٨٨٢
- أن النبي (ص) قال لعمر ^{مر} ابنك فلمراجعها . ٨٨٦
- أن رسول الله (ص) أرسل أيام منى صائحا يصيح أن لا يصوموا
 هذه الأيام . ٢٠٢
- أن رسول الله (ص) كان يعتكف العشر الأواخر من رمضان
 ثم اعتكف أزواجه بعده . ٢١٩
- أن أنسا سمع النبي (ص) بالبيداء وأنه رديف أبي طلحة
 يهمل بالحج والعمرة جميعا . ٢٣٦
- أن رجلا سأل النبي (ص) فقال يا رسول الله كان لي أبوان
 أبرهما حال حياتهما . ٢٦٢
- أنه عليه الصلاة والسلام مسح أذنيه فأدخلهما السبابتين
 وخالف ابهاميه . ٥٥
- أنه كان يجمع في أول صلاته سبحانك اللهم وحمدك ومن
 وجهت وجهي . ٢٤
- أنه عليه الصلاة والسلام كان اذا قام يصلي تطوط قال الله
 اكبر وجهت وجهي ^{ركع} . ٢٥
- أنه كان يقول في الركوع ^{ركع} لك ظهرى وفي السجود سجد لك
 وجهي . ٢٦
- أنه (ص) قال ليلة الجن ما في اداوتك؟ قال نبيذ تمر
 أنه كان يمسح على الجرموقين . ٢٢٥
- أنه عليه الصلاة والسلام قال يا بلال لا تؤذن حتى يطلع
 الفجر . ٢٤٨
- ٢٥٩

- أنه كان يصلى بالليل خمس ركعات تسع ركعات إحدى عشر
ركعة . ٣٠٠
- أنه قال من قام أو رغب في صلاته انصرف وتوضأ ونى طس
صلاته . ٣١٢
- أنه (ص) قال للمستحاضة ثم توضأ لكل صلاة حتى
يجيء ذلك الوقت . ٤٣٦
- أنه عليه الصلاة والسلام صلى صلاة الخوف بأحدى الطائفتين
ركعة . ٤٧٢
- أنه عليه الصلاة والسلام قرأ نحواً من سورة البقرة
أنه كتب هذا الكتاب لعمرو بن حمز حين أمره طي اليمن . ٥٠٣
- وفيه والركة ليس فيها صدقة . ٥٦٩
- أنه عليه الصلاة والسلام أسهم للفارس ثلاثة أسهم وللراجل
سهما . ٦٤٦
- أنه عليه الصلاة والسلام أعطى الفارس سهمين والراجل سهما
أنه عليه الصلاة والسلام أعطى سلحة بن الأكوع سهم الفارس
والراجل . ٦٤٦
- أنه عليه الصلاة والسلام لم يسهم يوم خيبر لصاحب الأفراس
الا لفارس واحد . ٦٤٦
- أنه عليه الصلاة والسلام أعطى للزبير أربعة أسهم سهما له
وسهما لأمه . ٦٤٦
- أنه (ص) كان يقبل ويهاجر بالحق وهو صائم ٦٦٢
- أنه (ص) رخص بالقبلة والحجامة ٦٦٢
- أنه (ص) سأل رجل عن المباشرة للصائم فرخص له وأتاه
آخر فنهاه . ٦٦٢

- ٦٧٢ أنه (ص) اكحل وهو صائم
- ٦٧٨ أنه (ص) احتجم وهو محرم واحتجم وهو صائم
- أنه طيه السلام والسلام وقت لأهل المدينة ذات الحليفة
- ٧٧٢ ولأهل الشام الجحفة .
- ٧٧٢ أنه طيه السلام وقت لأهل العراق ذات عرق
- أنه طيه السلام ضحى بكهشين أطعمن أحدهما عن نفسه والآخر
- ٧٦٢ عن أمته .
- ان من أحب الكلام الى الله عز وجل أن يقول العبد سبحانك
- ٧١ اللهم وحدك .
- ١٣٧ ان الله تعالى لم يجعل شفاءكم فيما حرم عليكم
- ٢٥٩ ان بلالا يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن ام مكتوم
- ان للصلاة أولا وآخرا وان أول وقت الظهر حين تزول الشمس ٢٦٠
- ان صاحبكم تفسله الملائكة فسألوا صاحبته فقالت خرج وهو
- ٤٨٧ جنب .
- أن رسول الله (ص) كان يأمرنا أن نخرج الصدقة من الذي
- ٥٧٩ نعد للبيع .
- أن لى نحلا قال أنه المشور قلت يا رسول الله احبها لى
- ٦٣٥ فحماها لى .
- ٨٢١ أنكحوا الأيامى ثلاثا قيل ما الحلائق بينهم يا رسول الله ؟
- انكسفت الشمس على عهد رسول الله (ص) فقام رسول الله
- ٨٥ لم يركب يركب ثم ركع فلم يركب يرفع .
- انكسر أحد زندي فسألت النبي (ص) فأمرنى أن أمسح على
- ١٩٣ الجبهة .

- ٢٩٨ انما أجرك طي قدر نصيبك
- ٣٤٧ انما حرم رسول الله (ص) من الميتة لحماها
- ٩٠٥ انما الأعمال بالنيات وانما لكل امرئ ما نوى
- ٣٤٨ ايها أرض جفت فقد زكت
- ٥١٧ اياك وكرائم أموالهم
- بعثني رسول الله (ص) في حاجة قال فجئت وهو يصلي طي
- ٤١٠ راحلته نحو المشرق .
- بينما أنا وفلام من الأنصار نرمى في غرضين لنا حتى اذا كانت
- ٥٠٥ الشمس قيد رمحين .
- بعث رسول الله (ص) معاذاً الى اليمن فأمره أن يأخذ من
- ٥٤٩ كل ثلاثين من البقر .
- باهت رسول الله (ص) أنا وأبوي وجدى وغلب طي فانكحني
- ٦٢٧ وخاصمت اليه .
- بعث رسول الله (ص) بديل بن ورق الخزاعي طي جمل أرق
- ٧٠٢ يصيح في فجاج منى .
- ٢٠٨ تمام عني ولا ينام قلبي .
- ٨٩٢ تحت كل شجرة جنابة
- ثم أدخل يده فمسح رأسه فأقبل بهما وأدير مرة واحدة ثم
- ٥٦ فصل رجله الى الكعبين .
- ثم مسح رأسه بدميه فأقبل بهما وأدير بدأ بمقدم رأسه حتى
- ١٧٥ ذهب بهما الى قفاه .
- ٢٤٠ ثم تقرصه بالمال وتتضح وتصلى فيه
- ٤٣٣ ثم توضئ لكل صلاة

- جاءت امرأة النبي (ص) فقالت أرايت احداً تبيعني في الثوب
 كيف تصنع ؟ ٢٣٩
- جهر النبي (ص) في صلاة الخسوف بقراءته ٥٠٣
- جهر عليه الصلاة والسلام في صلاة الكسوف ٥٠٣
- جاء هلال أحد بني متعان الى رسول الله (ص) بحشور نحل له ٦٣٥
- خرجنا في سفر فأصاب رجلاً منا حجر فشجه في رأسه ثم احتلم ١٩٤
- خرج رسول الله (ص) يستسقى فجعل الى الناس ظهره
 يدعو الله . ٥٠٧
- خرج رسول الله (ص) في أضحى أو فطر ثم انصرف فوعظ
 الناس . ٦٢٢
- ذكروا عند عائشة ما يقطع الصلاة فذكروا الكلب والحصار ٣٣١
- رأيت رسول الله يتوضأ وعليه عمامة قطرية فأدخل يده من
 تحت العمامة . ١٥٨
- رأيت رسول الله صلى على حمار وهو موجه الى خير ٤٠٩
- رأيت رسول الله وهو على الراحلة يسبح يميناً برأسه قبل
 أي وجه توجه . ٤٠٨
- رأيت النبي (ص) صلى على راحلته حيث توجهت به ٤٠٨
- زكاة الأرض يسبها ٣٥٤
- زادكم الله صلاة وجعلها لكم ما بين العشاء الى طلوع الفجر ٢٩٣
- سقط رسول الله (ص) من فرس فجحت شقه الأيمن فدخلنا
 عليه نعوذ . ٧٩
- سكنت له وضوءاً فجاءت هرة فشربت منه فأصغى لها الاناء ١٢٦
- السنور سبع ١٢٧

- سئل رسول الله (ص) عن الرجل يجد الليل ولا يذكر قال
 ١٨٢ يختسل .
- سيد الأيام يوم الجمعة
 ٢١٦
- السيف محارب للذنوب
 ٤٨٠
- سمعت النبي (ص) هوادي الحقيق يقول أثنى الليلة آت
 ٧٣٦ من روى .
- سأل أبو رزين الحقيق رسول الله (ص) وقال عرفنا التليقتين
 ٨٢٢ في القرآن فأين الثالثة ؟ .
- الشفق الحمرة فإذا غاب وجبت الصلاة
 ٢٩٠
- الصلاة عماد الدين فمن أراد نصب خيمة بدأ بنصب العماد
 ٥٣
- صلاة الليل والنهار مثنى مثنى
 ٢٩٨
- صلاة الليل مثنى مثنى
 ٢٩٨
- صلاة الليل مثنى مثنى فإذا أردت أن تتصرف فاركع ركعة
 ٢٩٩
- توتر لك ما صليت
 ٤٦١
- صلوا كما رأيتموني أصلي
 ٢٠٨
- الحيثان وكاء السه
 عرسنا مع النبي (ص) فلم نستيقظ حتى طلعت الشمس فقال
 ٣٠٨ النبي ليأخذ كل انسان .
- عفوت لكم عن صدقة الجبهة والكسعة والنخعة
 ٥٥٤
- عادي الأرض لله وللرسول ثم لكم من بعد فمن أحيأ أرضا
 ٦٤١ مئة فهي له .
- عادي الأرض لله وللرسول ثم لكم من بعد فمن أحيأ شيئا
 ٦٤٢ من موتات الأرض .

- ٦٠٧ المجما* جبار والبئر والمعدن جبار وفي الركاز الخمس
عرضت على رسول الله (ص) يوم أحد وأنا ابن أربع عشرة
سنة فردنى . ٩٠٣
- ١ فقيه واحد أشد على الشيطان من ألف عابد
- ٢٢٦ فضلنا على الناس بثلاث جعلت صفوفنا كصفوف الملائكة
فى الابل صدقتها وفى الغنم صدقتها وفى البقر صدقتها وفى
البر صدقتها . ٥٣٧
- ٥٥٣ فى الخيل السائمة فى كل فرس دينار وليس فى الرابطة شئ
- ٥٦٧ فى الرقة ربح المشر
فيما سقت السماء والعيون أو كان عثريا المشر وفيما سقى
بالنضح نصف المشر . ٥٩٤
- ٦٧٤ الفطر ما دخل والوضوء ما خرج
- فرض رسول الله (ص) زكاة الفطر طهيرة للصائم من اللغو والرفث ٧٠٨
- فرض رسول الله (ص) زكاة الفطر وقال اغنوهم فى هذا اليوم ٧١٨
- الفاحشة أن تهدوا على أحمائها فتخرج ٨٩٥
- القلنس حدث ١٩٩
- قال عمار فضرب النبى (ص) بيده الأرض فمسح وجهه وكفيه ١٧٠
- قال النبى (ص) ما قطع من البهيمة وهو حية فهو ميتة ٣٤٨
- قال رسول الله (ص) فى الحيفر هذا شئ كتب الله طسى
بنات آدم . ٤٢٦
- قدم رسول الله (ص) المدينة ولهم يومان يلعبون فيها ٤٦٤
- قال رسول الله (ص) لقتلى أحد زملوهم بدمائهم فانه ليس
كلم يكلم فى الله . ٤٨١

- قال ابن عباس صليت مع النبي (ص) الكسوف فلم أسمع منه
 حرفا من القراءة . ٥٠٣
- قال ابن عباس صليت الى جنب رسول الله (ص) يوم كسوف
 الشمس . ٥٠٣
- قال رجل لأتصدقن الليلة بصدقة فخرج بصدقته فوضعتها
 في يد غني . ٦٢٧
- قال رسول الله (ص) موات الأرض لله ولرسوله فمن أحياها
 شيئا فهي له . ٦٤٢
- قال رسول الله (ص) بالغ في الاستنشاق الا أن تكون صائما ٦٧١
- قال (ص) لبربرة حين عثقت ملكك بضمك فاختراري ٨٥٠
- قال رسول الله (ص) الخيل لثلاثة لرجل أجر ولرجل ستر
 وطي رجل وزد . ٥٥٤
- قال رسول الله (ص) اقرؤا طي موتاكم سورة يس . ٧٦٢
- كان رسول الله (ص) اذا افتتح الصلاة قال وجهت وجهي
 للذي فطر السموات والأرض . ٧٣
- كان اذا قام للصلاة المكتوبة يجمع بينهما . ٧٥
- كان اذا قام يصلي يتلوها قال وجهت وجهي ٧٦
- كان اذا قام الى الصلاة المكتوبة ٧٦
- كان النبي (ص) اذا قام الى الصلاة يكره حين يقوم ثم يكره
 حين يركع . ٧٨
- كان النبي (ص) اذا قال سمح الله لمن حمده قال اللهم
 ربنا لك الحمد . ٧٨
- كان يرفع يديه حذو منكبيه اذا افتتح الصلاة واذا كبر للركوع ٧٩

- كان رسول الله (ص) اذا رفع رأسه من الركوع قال سمع الله
 لمن حمده . ٢٩
- كان النبي (ص) يضع أنفه على الأرض مع جبهته ١٠٠
- كنت أتوضأ أنا ورسول الله (ص) من انا واحد وقد أصابت
 الهرة قبل ذلك . ١٢٦
- كان رسول الله (ص) يأتي دار قوم من الأنصار ودونهم
 دار فشق ذلك عليهم . ١٢٨
- كنت جالسا في مسجد المدينة أخفق فاحتضني رجل من خلفي ٢٠٧
- كان رسول الله (ص) يأمرنا اذا كنا سفرا أن لا نزع خفافنا
 ثلاثة أيام وليلالهن . ٢٠٨
- كان النبي (ص) اذا توضأ أخذ كفا من ماء تحت حنكه فخلل
 به لحيته . ٢١٢
- كان رسول الله (ص) يمسح على الخفين والجوربين . ٢٤٥
- كان يخرج يقضي حاجته فآتاه بالاء فيتوضأ ويمسح على عمامته
 وموقيه . ٢٤٨
- كان يمسح على الموقين والخمار ٢٤٨
- كان التشبيب في صلاة الخداة اذا قال المؤذن في أذان الفجر
 حي على الفلاح . ٢٥٨
- كان النبي (ص) يصلي ركعتين الفجر اذا سمع الأذان ويخفهما ٢٥٩
- كان يصلي بالليل أربع ركعات . ٢٩٨
- كما نعد له سواكه ولهجه فيبحثه الله تعالى ما شاء أن يبحثه
 من الليل . ٣٠٠
- كان رسول الله (ص) يصلي وهو مقبل من مكة الى المدينة على
 راحلته حيث كان وجهه . ٤٠٨

- كان النبي (ص) يصلى على راحلته حيث توجهت به فاذا أراد
 الفريضة نزل . ٤١٠
- كان رسول الله (ص) يقول لقطي أحد أئمه هؤلاء أكر أخذا
 للقرآن ؟ . ٤٨٣
- كسفت الشمس على عهد رسول الله (ص) يوم كسفت الشمس
 فلم أسمع له قراءة . ٥٠٣
- كان مصدق رسول الله (ص) في عهدي أن لا آخذ من راضع
 اللبن شيئا . ٥١٤
- كان النبي (ص) يتوضأ بانه يكون رطلين ويغتسل بالصاع ٦٩٤
- كان يتوضأ بالمديبرطلين ويغتسل بالصاع ثمانية أرطال ٦٩٤
- كان الفضل رديف رسول الله (ص) فجاءت امرأة من خثعم
 فجعل الفضل ينظر اليها . ٧٦٤
- لا يفتسلن أحدكم في الماء الدائم وهو جنب ١٢٠
- لا يبطلن أحدكم في الماء الراكد ١٢٠
- لا يبطلن أحدكم في الماء الدائم ولا يفتسلن فيه من الجنابة ١٢٠
- لا يجب الوضوء على من نام جالسا أو قائما أو ساجدا حتى
 يضع جنبه . ٢٠٧
- لا تثبون في شيء من الصلوات الا في صلاة الفجر . ٢٥٨
- لا يمنعكم من سجودكم أذان بلال فانه يؤذن ليوقظ نائمكم
 ويرقد قائمكم . ٢٥٩
- لا يؤم الرجل الرجل في سلطانه ٢٧٧
- لا يؤم المتيمم المتوضئين . ٢٧٧
- لا يدخل وقت صلاة حتى يخرج وقت صلاة أخرى ٢٨٨

- لما رمى رسول الله (ص) الجمرة ونحر نسكه وحلق ناول العالق
 ٣٤٧ شقه الأيمن فحلقة .
- ٣٤٧ لا بأس بمسكه الميتة اذا دبح
- ٣٦٦ لا يؤمن أحد بعدى جالسا
- لا تبادروا الامام اذا كبر فكبروا وانما قال ولا الضالين فقولوا
 ٣٨٧ آمين .
- ٥٢٧ لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول
- ٥٢٧ لا ثنى في الصدقة
- ٥٣١ لا زكاة في مال الضمار
- ٥٩٤ ليس فيما دون خمسة أو سق صدقة
- ٥٩٤ ليس في حب ولا تمر صدقة حتى يبلغ خمسة أو سق
- ٦٤١ ليس للمرء الا ما طابت نفس امامه
- ٦٤٢ ليس لعرق ظالم حق
- ٨٦١ لا رضاع بعد الحولين
- ٨٨١ لعن الله كل ذواق مطلق
- م٨٨٢ لعن الله المحلل والمحلل له
- ٦٤٢ لا حمى الا لله ولرسوله
- ٧٠٢ لا نذر في معصية وكفارتها كفارة يمين
- ٧٥٥ لا يختل خلاها ولا يعخذ شوكتها
- ١ من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين
- ٥٦ مسح رأسه ما أقبل منه وما أدبر وصدغيه وأذنيه مرة واحدة
- ٧٣ مالى أراكم سامدين
- ٩٦ مكن جيبهتك وأنفك من الأرض

- ١٠٢ مفتاح الصلاة الطهور وتحريمها التكبير وتحليلها التسليم
- مرضت فأتاني النبي (ص) وأبو بكر وهما ماشيان فوجداني قد
- ١٢٠ أغشى علي .
- ٢١٦ من توضأ يوم الجمعة فيها ونمت ومن اغتسل فهو أفضل
- من أراد أن يدخل المسجد فليقلب نعله فان رأى بهما
- ٢١٨ أذى فليمسحهما بالأرض .
- ما كان لاحدانا الا ثوب واحد تحيى فيه فاذا أصابه شئ من
- ٢٣٨ دم الحيض .
- ٢٥٦ من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد
- ٢٨٧ مثلكم ومثل أهل الكتابين كمثل رجل استأجر أجراً
- ٢٩٤ من نام عن وتر أو نسيه فليصله اذا ذكره فان ذلك وقت
- من أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك
- ٢٩٦ العصر .
- من قلد انساناً عملاً وفي رعيته من هو أولى منه فقد خان الله ورسوله ٣١٥
- ٣٢١ من كان له امام فقراءة الامام له قراءة
- ٣٢٣ من صلى خلف الامام فان قراءة الامام له قراءة
- ما خير رسول الله (ص) بين أمرين الا أخذ أيسرهما ما لم يكن اشياء ٣٣٤
- مروا أبا بكر فليصل بالناس فقالت عائشة يا رسول الله ان أبا بكر ٣٦٣
- ٦٤٠ من أعر أرضاً ليست لأحد فهو أحق
- ٦٤١ من أحيا أرضاً ميتة فهي له
- من أحيا أرض ميتة فله فيها أجراً وما أكلت الموافي منها فهو له
- ٦٤١ صدقة .
- ٦٤٣ من قتل قتيلاً فله سلبه

من نسي وهو صائم فأكل أو شرب فليتم صومه فإنما أطعمه الله

وسقاه . ٦٦٥

من ذرعه القيء وهو صائم فليس عليه قضاء ومن استقاء عبداً فليقض ٦٦٠

المستحاضة تتوضأ لوقت كل صلاة ٤٣٣

من ترك ثلاث جمع متواليات من غير عذر طبع الله على قلبه ٤٤٤

من قال لصاحبه والامام يخطب انصت فقد لغا ومن لغا فلا صلاة له ٤٤٨

نضر الله امرأ سمع منا مقالته فداها كما سمعها ثم أداها الى

من لم يسمعها . ٣٩٩

نهى رسول الله (ص) عن صيامين صيام يوم الأضحي وصيام

يوم الفطر . ٧٠١

الذذر نذران من كان نذرفي طاعة الله فذلك لله ففيه الوفاء ٧٠٢

هاتوا ربع العشور من كل أربعين درهما درهم ٥٣٧

وجد النبي (ص) شاة ميتة اعطيتها مولاة لميمونة من الصدقة ٣٤٦

والله لو منعوني عناقا كانوا يؤدونها الى رسول الله (ص)

لقتالتهم على منعها . ٥١٨

يماد الوضوء من سبع من اقطار البول والدم المسائل والقبح ٢٠٠

يا ثمان اشترى لفاطمة قلادة من عصب وسوارين من طاج ٣٤٧

يقوم الامام مستقبل القبلة وطلائفة منهم معه وطلائفة من قبل

المدو . ٤٧١

يا معشرا النساء تصدقن ولو من حليكن ٦٢٢

يا رسول الله اجعل لقومي ما أسلموا طيه ففعل واستعملني طيهم ٦٣٥

* فهرس الآثار *

- أخذ الوليد بن عبد الملك مال رجل من أهل الرقة يقال
له أبو عائشة عشرين ألفاً . ٥٣٣
- أدركت ناسا من سلف الملأ يتشطون بها ويدهنون فيها ٣٤٧
- أربع يخفهن الإمام وقد عد منها التحميد ٨٣
- أن عمر بن الخطاب كان يقول سبحانك اللهم وحمدك ٧٥
- أن عمر بن الخطاب جهر بالتسبيح فقط ليقتدى الناس به ٧٥
- أن ابن عباس كان يخشى أن يكون النفخ كلاما ٨٧
- أن عمر كان إذا انتهى المؤذن إلى قوله قد قامت الصلاة كبر ١١٤
- أن عمر عد مقدار ظفره من النجاسة قليلا ١٤٩
- أن ابن عمر مسح مقدم رأسه ١٥٦
- أن ابن عمر كان يمسح على الجباه ١٩٤
- أن ابن عمر توضأ وكفه معصية فمسح عليها وعلى المعصية
وفصل سوى ذلك . ١٩٤
- أن ابن عمر إذا رفع رجعا فتوضأ ولم يتكلم ثم رجع ونى على
ما قد صلى . ١٩٩
- أن رجلين من أصحاب رسول الله (ص) حرسا المسلمين ليلة
في غزوة ذات الرقاع . ٢٠١
- أن ابن عمر أن حمامة ذرقت طيه فمسحه صلى ٢١٤
- أن ابن مسعود شغل عن ليلة الجن فقال ما شهدتها منا أحد ٢٢٦
- أن إبراهيم كان يمسح على الجرموقين ٢٤٨
- أن امرأة رأت كلب في يوم حار فنزعت له بموقها فسقته فتفرلها ٢٤٩
- أن طيا رأى مؤذنا يثوب في المشاء فقال اخرجوا ههنا
البتدع من المسجد . ٢٥٦

- ٣١٢ أن أبا بكر سبقه الحدث في الصلاة فتوضأ حتى
- ٣٣٨ أن عمر لما طعن في المحراب استخلف عبد الرحمن بن عوف
- ٣٤٢ أن ذكوان مولى عائشة كان يؤم بها في شهر رمضان من المصحف
- ٣٤٨ أن ابن عمر كره أن يدهن في عظم فيل لأنه ميتة
- أن ابن عمر قال إذا أدركت الامام راكعا فركعت معه قبل أن يرفع رأسه .
- ٣٨٨ أن عثمان صعد المنبر فارتج عليه فقال الحمد لله ان أول كل
- ٤٤٦ مركب صعب .
- أن عمر وثمان قالا ان أجر السنن الذي لا يسمع مثل أجر
- ٤٤٨ السنن السامع .
- أن مصعب بن عمر قد أقام الجمعة بالمدينة مع اثني عشر رجلا
- ٤٥٨ أن الناس كانوا يصلون على الجنائز خمسا وستا وأربعا حتى
- قبض النبي (ص) .
- ٤٩٤ أن عمار وزيد بن صوحان قالا لا تتزعوا عنى ثوبا
- ٤٧٩ أن طيا قال تنزع عنه الحمامة والغفيرة والقلنسوة
- ٤٧٩ أن عائشة قالت مر على عمر بن الخطاب بفنم من الصدقة
- فراى فيها شاة حافلا .
- ٥١٨ أن عمر أضعف الصدقة على نصارى بنى تغلب عوضا من الخراج
- ٥٤١ أن عمر لما صالحهم على تضييف الصدقة قالوا نحن عرب لا
- نؤدى ما يؤدى المجمع .
- ٥٤١ أن عمر أراد أن يأخذ من نصارى بنى تغلب الجزية ففرقوا
- في البلاد .
- ٥٤٢ أن عمر بعث زياد بن حدير مصدقا فأمره أن يأخذ من
- ٥٤٢ نصارى بنى تغلب المشر .

- ٦٠٨ أن عمر بن عبد العزيز أخذ من العنبر الخمس
- ٦٧٣ أن أنسا كان يكتحل وهو صائم
- ٨٠٩ أن عمر كتب إلى عماله أن فرقوا بين المجوس وبين محاربهم
- ٨٧٨ أن امرأة جاءت إلى عمر وقالت إن زوجي يصوم النهار ويقوم الليل
- أن رجلاً قاب عن امرأته سنتين ثم قدم وهي حامل فهم عصر
- ٨٩٩ برجمها .
- ان الخيل لتبلغ هذا عندكم ؟ فقال ما علمت فرسا بلغ هذا قبل
- ٥٥٥ هذا .
- انا نطيل الشواء في أرض العرب فقال صل ركعتين حتى ترجع
- ٤٠٣ إلى أهلك .
- انا نطيل القيام بخراسان فكيف ترى ؟ قال صل ركعتين وان
- ٤٠٣ أقمت عشر سنين .
- ١٩٩ اذا وجد أحدكم رزاً أو رطفاً أو قيثاً فليصرف وليتوضأ
- اذا كانت لك مائتا درهم وحال عليها الحول ففيها خمسة دراهم ٥٦٧
- ٧٣١ اذا قلد وهو يريد الحج أو العمرة فقد أحرم
- أول من جمع بنا في المدينة سعد بن زبارة قبل مقدم النبي (ص)
- ٤٦٠ في نقيع الخضضات .
- ابتونى بمصر شاب خمساً أو لبعس مكان الذرة والشحير
- ٦٣٠ أهون عليكم .
- أبكتحل الصائم ؟ قال نعم . قلت أجد طعم الصبر في حلق
- ٦٧٦ قال ليس بشئ .
- بحث عمر بن الخطاب زياد بن جدير مصداً إلى عين التمر
- ٥٩٠ فأمره أن يأخذ من المسلمين .

- جمع عمر الناس فاستشارهم في التكبير على الجنازة فقال بعضهم
أرضها . ٤٩٤
- جمع عبد الله بن جعفر بين امرأة طي وابنته ٧٩٠
- خرج رجل من أهل البصرة يقال له أبو عبد الله الوعر فقال
ان بأرض البصرة أرضا . ٦٤٢
- سألت طقمة هل كان ابن مسعود شهد مع رسول الله (ص)
ليلة الجن ؟ ٢٢٥
- سألت ابن عباس عن الخيل أفيها صدقة ؟ قال ليس طي فرس
الغازي في سبيل الله صدقة . ٥٥٧
- سمعت حسن بن صالح يقول عمر الصاع ثمانية أرطال ٦٩٤
- شهدت عثمان بن عفان دفن في ثيابه بدماؤه ولم يغسل ٤٨٢
- شهدت عثمان وطيا . وثمان ينهي عن القتلة وأن يجمع بينهما ٧٣٦
- الصعيد الحمر حرت الأرض ٢٦٧
- صالح عمر بنى تغلب على أن يخاف عليهم الصدقة ٥٤١
- في كل مائتي درهم خمسة دراهم فما زاد فبحساب ذلك ٥٦٧
- فيما أنبتت الأرض من قليل أو كثر الحشر ٥٩٥
- قال ابن طاوس ووضع يديه على جبهته وأمرها على أنفه قال
هذا واحد . ٩٦
- قالت عائشة فحرزت قراءته . ٥٠٣
- قال زياد بن حدير أن أول من بحث عمر بن الخطاب طسي
المشور إلى ههنا أنا . ٥٤١
- قال الأعشى ما رأيت أحدا من أصحابنا يكره الكحل للصائم ٦٧٤
- قال أنس أول ما كرهت الحجابة للصائم أن جعفر بن أبي
طالب احتجم وهو صائم . ٦٧٩

قدم علينا أبو يوسف من الحج فقال اني أريد أن أفتح عليكم بابا

من العلم أهمني . ٦٩٣

قدمت المدينة فأخرج الي من أثق به صا ط وقال هذا صاع النبي (ص) ٦٩٤

كان عمر اذا افتتح الصلاة قال سبحانك اللهم وحمدك ٧٦

كان عمر يقوم في المحراب ويهتف رجالا بمنة ويسرة ليسوا الصفوف ١١٤

كان أصحاب رسول الله (ص) ينتظرون المشاء حتى تخفق ر

رؤسهم ولا يتوضئون . ٢٠٨

كان أصحاب رسول الله (ص) ينتظرون الصلاة فيضعون جنوبهم ٢٠٨

كان علي يصلي خلف عثمان فرعف فانصرف وتوضأ وصلى على صلاته ٣١٢

كان مجاهد مع ابن عمر فثوب رجل في الظهر أو الحصر قال

اخرج بنا فان هذه بدعة . ٢٥٧

كان أبو بكر يوتر في أول الليل وعمر كان يوتر في آخر الليل ٢٩٤

كان الرجال والنساء في بني اسرائيل يصلون جميعا . وفيه

أخروهن من حيث أخرهن الله . ٣٣٠

كنت أبيت في المسجد في عهد رسول الله (ص) وكنتي فتى

شبا عزا . ٣٥٤

كان عبد الله بن عمر يصلي في السفر على راحلته أينما

توجهت يمين . ٤٠٩

كان زيد بن أرقم يكبر على جنازتنا أربعا وأنه كبر على جنازة خمس ٤٩٤

كما نسير مع عثمان بن عفان فاذا رجل يلبي بالحج والعمرة

فقال عثمان من هذا ؟ . ٧٣٦

كانوا يستحبون زكاة كل شيء منه الورق من الورق والذهب من

الذهب . ٥٣٧

- ٥٤٢ كان عمر قد هم أن يأخذ منهم الجزية
لما قدم عمر الشام عرضت له مخاضة نزل عن بحيره ونزع موقيه
٢٤٩ وغاض الماء .
لما قدم عمر بن الخطاب مكة أتاه أبو محذورة . فقال الصلاة
٢٥٧ يا أمير المؤمنين .
٢٧٧ لا يؤم المتيمم المتوضئين .
٥٩٤ ليس في الخضروات صدقة
٦٠٨ ليس الخنبر بمركان . إنما هو وسط البحر
٦٠٨ لا زكاة في الحجر
٦٤٢ لنا رقاب الأرض
لا أوتي برجل تزوج امرأة إلى أجل إلا رجعت ولو أدركته
٨٢٠ ميتا لرجعت قبره .
٨٢١ لها عقر نسائها
٢٢٧ لا بأس بالوضوء بالنبيذ
٦٧٦ لا بأس بالكحل للمصائم
٦٧٦ لا بأس بالكحل للمصائم ما لم يجد طعمه
٤٧٠ لا جمعة ولا تشريق ولا فطر ولا أضحي إلا في مصر جامع
مضت السنة من أصحاب رسول الله (ص) في ضم الذهب إلى
٥٧٣ القضة .
ما بال الخلفاء الراشدين تركوا أهل الذمة وما هم طيه من
٨٠٩ نكاح المحارم .
٨٧ النفخ في الصلاة كلام
٨٧ النفخ في الصلاة يقطع الصلاة

٢٢٦ النهيذ وضو لمن لم يجد الماء

ولاني عمر بن الخطاب الصدقات فأمرني أن أخذ من كل

٥٧ عشرين دينارا نصف دينار .

٨٤٢ يؤجل المنين سنة فان وصل الى امرأته فهي امرأته

يا أمير المؤمنين ان بني تغلب قد طمت شوكتهم وانهم بازاء

٥٤١ المدو .

* * *

* د - المراجع والمصادر *

- ١- القرآن الكريم .
أ - التفسير .
٢- التفسير والمفسرون .
" مطبعة السعادة بمصر ١٣٩٦ هـ " .
د . محمد حسن الذهبي .
٣- الجامع لأحكام القرآن .
" دار الكتب العربي للطباعة بالقاهرة ١٣٨٧ هـ " .
أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي ت ٦٧١ هـ .
٤- أحكام القرآن .
" دار الفكر ببيروت " .
أبو بكر أحمد بن علي الرازي الجصاص ت ٣٧٠ هـ .
ب - الحديث الشريف وطوبه :
٥- الآثار .
" دار الكتب العلمية - بيروت " .
القاضي أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم الأنصاري ت ١٨٢ هـ .
تحقيق : أبو الوفاء الأفغانى ت ١٣٩٥ هـ .
٦- أملاء السنن .
" إدارة القرآن والعلوم الإسلامية كراتشي " .
ظفر أحمد المثنانى التهانوى ت ١٣٩٤ هـ .
٧- بدائع الحنن فى جمع وترتيب مسند الشافعى .
" دار الأنوار بمصر ١٣٦٩ هـ " .
أحمد عبد الرحمن الهنا ت ١٣٧٨ هـ .

٨ - تلخيص الحبسر .

" شركة الطباعة الفنية بالدراسة بالقاهرة ١٣٨٤ هـ " .

أبو الفضل شهاب الدين أحمد بن أحمد بن علي بن محمد بسن

محمد بن حجر المسقلاني ت ٨٥٢ هـ .

تحقيق : عبد الله هاشم اليماني .

٩ - الدراية في تخریج أحاديث الهداية .

" مطبعة الفجالة الجديدة القاهرة ١٣٨٤ هـ " .

أبو الفضل شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد بن محمد بسن

حجر المسقلاني ت ٨٥٢ هـ .

تحقيق : عبد الله هاشم اليماني .

١٠ - سنن أبي داود .

" دار الحديث حمص ١٣٨٨ هـ " .

أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي ت ٢٧٥ هـ .

تحقيق : عزت عبد الدباس . " المطبعة الوطنية حمص ١٣٨٥ هـ "

١١ - سنن الترمذی .

أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة ت ٢٧٩ هـ .

تحقيق : عزت عبد الدباس .

تحقيق : أحمد محمد شاكر .

" مطبعة مصطفى البابي الحلبي بحصر ١٣٩٨ هـ " .

١٢ - سنن النسائي .

" دار احياء التراث العربی - بيروت " .

أبو عبد الرحمن أحمد بن شبيب بن علي بن بحر بن سنان

ابن دينار النسائي ت ٣٠٣ هـ .

١٣- سنن ابن ماجه .

أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني ابن ماجه ت ٢٧٥ هـ .

" دار احياء التراث العربى ١٣٩٥ هـ " .

تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي .

تحقيق : د. محمد مصطفى الأفاضل .

" شركة المطباعة السعودية الرياض ١٤٠٤ هـ " .

١٤- السنن الكبرى .

" دار الفكر " .

أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي ت ٤٥٨ هـ .

١٥- سنن الدارقطني .

" دار المحاسن القاهرة ١٣٨٦ هـ " .

علي بن عمر الدارقطني ت ٣٨٥ هـ .

تحقيق : عبد الله هاشم اليماني .

١٦- سنن الدارمي .

" شركة الطباعة الفنية المتحدة بالدراسة ١٣٨٦ هـ " .

أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي ت ٢٥٥ هـ .

تحقيق : عبد الله هاشم اليماني .

١٧- شرح معاني الآثار .

" دار الكتب العلمية ١٣٩٩ هـ " .

أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الطك بن سلمة الأزد .

الحجري المصري الطحاوي ت ٣٢١ هـ .

تحقيق : محمد زهري النجسار .

١٨- صحيح البخارى .

" دار الفكر عن دار الطباعة العامة " .

أبو عبد الله محمد بن اسحاق بن ابراهيم بن المغيرة بن

بردة البخارى الجعفى ت ٢٥٦ هـ .

١٩- صحيح مسلم بشرح النووي .

" المطبعة المصرية ومكتبتها " .

أبو الحسين مسلم بن حجاج بن مسلم القشيري النيسابوري ت ٢٦١ هـ .

٢٠- صحيح ابن حبان .

" مطبعة المجد طابدين ١٣٩٠ هـ " .

أبو حاتم بن أحمد بن معاذ بن معبد التميمي المصري البصري

المنعوت بابن حبان ت ٣٥٤ هـ .

تحقيق : عبد الرحمن محمد عثمان .

٢١- صحيح ابن خزيمة .

" المكتب الاسلامي بيروت ١٣٩٥ هـ " .

أبو بكر محمد بن اسحاق بن خزيمة الملقب النيسابوري ت ٣١١ هـ .

تحقيق : د . محمد مصطفى الأعظمي .

٢٢- عقود الجواهر المنيفة في أدلة مذهب الامام أبي حنيفة .

" مطبعة الشبكسي بالأزهر ١٣٨٢ هـ " .

محب الدين أبي الفيز محمد مرتضى الزمدي ت ١٢٠٥ هـ .

تحقيق : عبد الله هاشم الهادي .

٢٣- عمدة القارى شرح صحيح البخارى .

" مطبعة مصطفى البابي الحلبي ١٣٩٢ هـ " .

بدر الدين أبي محمد محمود بن أحمد المعنى ت ٨٥٥ هـ .

٢٤- فتح البارى شرح صحيح البخارى .

" دار المحرفة ببيروت عن المطبعة السلفية " .

أبو الفضل شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد بن محمد بن حجر

المسقلاني ت ٨٥٢ هـ .

٢٥- الفتح الرباني لترتيب مسند الامام أحمد بن حنبل الشيباني .

" دار الشهاب القاهرة " .

أحمد عبد الرحمن البنا ت ١٣٢٨ هـ .

٢٦- كشف الأستار عن زوائد البزار .

" مؤسسة الرسالة بيروت ١٤٠٤ هـ " .

نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي ت ٨٠٧ هـ

تحقيق : حبيب الرحمن الأعظمي .

٢٧- اللباب في الجمع بين السنة والكتاب .

" دار الشروق جدة ١٤٠٣ هـ " .

أبو محمد علي بن زكريا المنجي ت ٦٨٦ هـ .

تحقيق : د . محمد فضل عبد العزيز المراد .

٢٨- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد .

" دار الكتاب العربي بيروت " .

نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي ت ٨٠٧ هـ .

٢٩- المستدرک علی الصحيحين .

" دار الكتاب العربي " .

أبو عبد الله محمد بن عبد الله المعروف بالحاكم النيسابوري

الحافظ ت ٤٠٥ هـ .

٣٠- مسند الامام أحمد بن حنبل .

" المكتب الاسلامي " .

أحمد بن محمد بن حنبل ت ٢٤١ هـ .

٣١- المصنف .

" المكتب الاسلامي ١٣٩٢ هـ " .

أبو بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني ت ٢١١ هـ .

تحقيق : حبيب الرحمن الأعظمي .

٣٢- المصنف .

" ملاحع الرشيد بالمدينة ١٤٠٣ ، مطبوعات الدار السلفية بوساي

١٤٠١ هـ .

عبد الله بن محمد بن ابراهيم بن عثمان أبو بكر العيسى المعروف

بأبن أبي شيبة ت ٢٣٥ هـ .

تحقيق : حبيب الرحمن الأعظمي .

٣٣- معالم السنن .

" المكتبة العلمية ببيروت ١٤٠١ هـ " .

أبو سليمان أحمد بن محمد بن ابراهيم الفخار البستي ت ٣٨٨ هـ .

٣٤- المنتقى من السنن المستندة عن رسول الله (ص) .

" مطبعة الفجالة الجديدة ١٣٨٢ هـ " .

أبو محمد عبد الله بن علي بن الجارود النيسابوري ت ٣٠٧ هـ .

تحقيق : عبد الله هاشم البعاني .

٣٥- منحة المعبود في ترتيب مسند الطيالسي أبي داود .

" المكتب الاسلامي ١٤٠٠ هـ " .

أحمد عبد الرحمن البنا ت ١٣٧٨ هـ .

٣٦- موطأ مالك .

أبو عبد الله مالك بن أنس الأصبهاني ت ١٧٩ هـ .

روايه : محمد بن الحسن الشيباني .

" دار القلم بيروت " .

روايه : يحيى بن يحيى الليثي .

" مكتبة الرحيمية بديوبند " .

٣٧- نصب الراية لأحاديث الهداية .

" المكتب الاسلامي ١٣٩٣ هـ .

جمال الدين أبي محمد عبد الله بن يوسف الزيلعي ت ٧٦٢ هـ .

٣٨- نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار .

" مكتبة الدعوة الاسلامية شباب الأزهر " .

محمد بن علي بن محمد الشوكاني ت ١٢٥٠ هـ .

هـ - الفقه الحنفي :

٣٩- الاختيار لتحليل المختار .

" دار المعرفة ١٣٩٥ هـ " .

عبد الله بن محمود بن مودود الموصلي ٦٨٣ هـ .

تحقيق : محمود أبو دقيقة .

٤٠- اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى .

" مطبعة الوفاء ١٣٥٧ هـ " .

القاضي أبو يوسف يعقوب بن ابراهيم الأنصاري ١٨٢ هـ .

تحقيق : أبو الوفاء الأفغانى ت ١٣٩٥ هـ .

٤١- ارشاد السارى الى مناسك الملاطى القارى .

" دار الفكر " .

حسين بن محمد سعيد عبد الفنى المكي .

٤٢-الأصل .

" مطبعة مجلس دائرة المعارف المشانية بحيدرآباد الدكن ١٣٨٦ هـ .

أبو عبد الله محمد بن الحسن الشيباني ت ١٨٩ هـ .

تحقيق : أبو الوفاء الأفعاني ١٣٩٥ هـ .

٤٣-الأسوال .

" مطبعة الفجالة الجديدة ١٣٩٥ هـ " .

أبو عبد القاسم بن سلام ت ٢٢٤ هـ .

تحقيق : محمد خليل هراس .

٤٤-البحر الرائق شرح كنز الدقائق .

" دار المعرفة " .

زين الدين بن إبراهيم الشهير بابن نجم ت ٧٧٠ وقيل ٧٦٩ هـ .

٤٥-هدائع الصنائع في ترتيب الشرائع .

" دار الكتاب العربي " .

علاء الدين أبي بكر بن مسعود الكاساني الملقب بملك العلماء

ت ٥٨٧ هـ .

٤٦-البنية شرح الهداية .

" دار الفكر ١٤٠٠ هـ " .

بدر الدين أبي محمد محمود بن أحمد الصفي ت ٨٥٥ هـ .

٤٧-تبين الحقائق شرح كنز الدقائق .

فخر الدين عثمان بن علي الزيلعي ت ٧٤٢ هـ .

٤٨- تحفة الفقهاء .

" دار الفكر دمشق " .

محمد بن أحمد بن أبي أحمد أبو بكر طلاء الدين السمرقندي ت ٥٣٩ هـ .

تحقيق : محمد المنتصر الكتاني و د . وهبة الزحيلي .

٤٩- جامع الرموز شرح النفاية .

" مطبعة محرم أفندي البوسنوي ١٣٠٠ هـ .

شمس الدين محمد القهستاني ت ٩٥٠ هـ .

٥٠- الجامع الصغير " على هامش الخراخ لأبي يوسف " .

" المطبعة الأميرية ١٣٠٢ هـ .

أبو عبد الله محمد بن الحسن الشيباني ت ١٨٩ هـ .

٥١- الجامع الكبير .

" دار احياء التراث العربى ١٣٩٩ هـ .

أبو عبد الله محمد بن الحسن الشيباني ت ١٨٩ هـ .

تحقيق : أبو الوفاء الأفغانى ت ١٣٩٥ هـ .

٥٢- جمع المناسك ونفع المناسك .

" مطبعة المحمودية بالآستانة ١٢٨٦ هـ " .

رحمة الله السندی ت ٩٩٤ هـ .

٥٣- الجوهرة النيرة على مختصر القدوري .

" مكتبة امدادية ملتان " .

أبو بكر بن طو، بن محمد الحدادی البیاضی ت ٨٠٠ هـ .

٥٤- حاشية الدرر على الفرر .

" در سعادت المطبعة المشانية ١٣١٣ هـ " .

أبو سعيد محمد بن مصطفى بن عثمان الخادمي . انتهى منها ١١٥٤ هـ .

٥٥- حاشية الدرر على الخور .

" دار الطباعة العامة ١٢٧٠ هـ " .

المولى عبد الحليم بن نصح بن موسى بن مصطفى . انتهى منها ١٠٦٠ هـ .

٥٦- حاشية الشلبى على تبيين الحقائق .

" دار المعرفة " .

محمد بن يونس الشهير بالشلبى ت ١٠٢٧ هـ .

٥٧- حاشية الطحطاوى على الدر المختار .

" دار المعرفة ١٣٩٥ هـ " .

أحمد بن محمد بن اسماعيل الطحطاوى ت ١٢٣١ هـ .

٥٨- حاشية على مرقى الفلاح شرح نور الايضاح .

" مطبعة مصطفى البابى الحلبي ١٣٨٩ هـ " .

أحمد بن محمد بن اسماعيل الطحطاوى ت ١٢٣١ هـ .

٥٩- حاشية على الهداية شرح بداية المبتدى .

" المكتبة الرشيدية دہلى " .

أبو الحسنات عبد الحى اللكوى ت ١٣٠٤ هـ .

٦٠- حاشية على الهداية والفتح والمناية .

" مطبعة مصطفى البابى الحلبي ١٣٨٦ هـ " .

سعد الله بن عيسى المفتى الشهير بسعدى جلبى وسعدى أفندى

ت ٩٤٥ هـ .

٦١- الحجة على أهل المدينة .

" مطبعة المعارف الشرقية بحيدرآباد الدكن ١٣٨٥ هـ " .

أبو عبد الله محمد بن الحسن الشيبانى ت ١٨٩ هـ .

تحقيق : مهدى حسن الكيلانى القادري .

٦٢- الحسن بن زياد وقفه بين معاصريه من الفقهاء .

" دار الرسالة للطباعة بخداد ١٤٠٠هـ " .

د . عبد الستار حامد .

٦٣- حلبة المجلى ونفحة المبهدى شرح منة المصلو .

" مخطوط " .

محمد بن محمد بن محمد الشهير بابن أمير حاج الحلبي ت ٨٢٩هـ .

٦٤- حلية الناجي على شرح الحلبي الصغير .

" مطبعة شركة الصحافة المثانية ١٣٠٨هـ " .

مصطفى بن محمد الكوز الحصارى . انتهى منه ١٢٤١هـ .

٦٥- الخواج .

" المطبعة السلفية القاهرة ١٣٩٦هـ " .

القاضي أبو يوسف يعقوب بن ابراهيم ت ١٨٢هـ .

٦٦- الدرر الحكام شرح قرر الأحكام .

" مطبعة أحمد كامل الكاتبة في دار السعادة ١٣٢٩هـ " .

القاضي محمد فراموز الشهير بمنلاخسرو ت ٨٨٥هـ .

٦٧- الدرر المختار شرح تنوير الأبصار " على هامش رد المحتار " .

" دار الطباعة الحامرة ١٣٠٧هـ " .

محمد علاء الدين بن طو الحصكفى ت ١٠٨٨هـ .

٦٨- الدر المنتقى شرح المنتقى " على هامش مجمع الأنهر " .

" دار احياء التراث العربى " .

محمد علاء الدين بن طو الحصكفى ت ١٠٨٨هـ .

٦٩- رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار .

" دار الطباعة الحامرة ١٣٠٧هـ " .

محمد أمين بن عمر الشهير بابن عابدين ت ١٢٥٢هـ .

٧٠- رمز الحقائق شرح كز الدقائق .

• المطبعة الميمنية بمصر ١٣٢٠هـ •

بدر الدين أبي محمد محمود بن أحمد المعنى ت ٨٥٥هـ .

٧١- الامام زفر بن الهذيل أصوله وفقهه .

• مطبعة وزارة الأوقاف بغداد ١٣٦٩هـ •

د . عبد الستار حامد .

٧٢- الامام زفر آراؤه الفقهية .

• دار الحرية للطباعة بغداد ١٩٨٠م •

د . أبو المظان هدية الجبوري .

٧٣- زبادات الزبادات .

• طبع في السمكة بريس . لاهور ١٤٠١هـ .

أبو عبد الله محمد بن الحسن الشيباني ت ١٨٩هـ .

تحقيق : أبو الوفاء الأصفهاني ت ١٣٩٥هـ .

٧٤- السماية في كشف ما في شرح الوقاية .

• طبع في ابوركرين بريس لاهور ١٣٩٦هـ •

أبو الحسنات محمد عبد الحى اللكنوي ت ١٣٥٤هـ .

٧٥- شرح كز الدقائق " طي هاش رمز الحقائق " .

• المطبعة الميمنية ١٣٢٠هـ •

مصطفى بن أبي عبد الله بن محمد بن يونس بن النعمان الطائسي

ت ١١٩٢هـ .

٧٦- شرح كز الدقائق " طي هاش فتح الله المعين " .

• طبع على ذمة جمعية المحارف المصرية ١٢٨٧هـ •

معين الدين محمد الفراهي الهروي المعروف بمثلامسكين ت ٩٥٤هـ .

٧٧- شرح الوقاية " على هامش كشف الحقائق " .

" المطبعة الأدبية بمصر ١٣١٨ هـ " .

صدر الشريعة الأصغر عبيد الله بن مسعود المحبوس البخاري

ت ٧٤٧ هـ .

٧٨- عدة الرعية شرح الوقاية .

" المطبع المجيدى في كافور لكهنه ١٣٧٧ هـ " .

أبو الحسنات محمد عبد الحى اللكنوى ت ١٣٠٤ هـ .

٧٩- العناية شرح الهداية " مع فتح القدير " .

" مطبعة مصطفى البابى الحلبي ١٣٨٩ هـ " .

أكمل الدين محمد بن محمود الباهرتى ت ٧٨٦ هـ .

٨٠- الخرة المنيفة في تحقيق بعض مسائل الامام أبى عثيفة .

" مطبعة السعادة ١٣٧٠ هـ " .

سراج الدين أبو حفص عمر الفزنى ت ٧٧٣ هـ .

٨١- غنية ذوى الأعكام في بنية دور الحكام .

" مطبعة أحمد كامل الكاتبة في دار السعادة ١٣٢٩ هـ " .

أبو الاخلاص حسن بن عماد بن على الوقائى الشرنبلالى ت ١٠٦٩ هـ .

٨٢- غنية المشلى شرح منية المصلى المشتهر بشرح الحلبي الكبير .

" مطبعة طارف أفندى ١٣٢٥ هـ " .

ابراهيم بن محمد بن ابراهيم الحلبي ت ٩٥٦ هـ .

٨٣- فتح باب العناية شرح النقاية .

على القارى الهروى ت ١٠١٤ هـ .

تحقيق : عالم جان بن محمد جان البارودى .

" مطبعة خاريطوف قزان من بلاد روسيا ١٣٢٥ هـ " .

تحقيق : عبد الفتاح أبو غدة .

" مطبعة الأصيل حلب ١٣٨٧ هـ " .

- ٨٤- فتح القدير شرح الهداية .
- " مطبعة مصطفى البابي الحلبي ١٣٨٩هـ . "
- كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيوطي ثم السكندري المعروف
بأبن الهمام ت ٨٦١ هـ .
- ٨٥- فتح الله المحقق حاشية على شرح الكنز لمحمد منلا مسكين .
- " طبع على نمة جمعية المعارف المصرية ١٢٨٧هـ . "
- محمد أبو السعود المصري ت ١١٥٩ هـ .
- ٨٦- الفتاوى الهندية المسماة " بالفتاوى المالكية " .
- " دار المعرفة ١٣٩٣هـ . "
- لنظام وجماعة من علماء الهند .
- ٨٧- فتاوى قاضي خان " على هامش الفتاوى الهندية " .
- " دار المعرفة ١٣٩٣هـ . "
- فخر الدين حسن بن منصور الأوزجندی القزويني ت ٥٩٢ هـ .
- ٨٨- الفتاوى البزازية المسماة " بالجامع الوجيز " على هامش ف الهندية .
- " دار المعرفة ١٣٩٣هـ . "
- حافظ الدين محمد بن محمد بن شهاب المعروف بأبن المظفر الكوفي
ت ٨٢٧ هـ .
- ٨٩- كشف الحقائق شرح كنز الدقائق .
- " المطبعة الأدبية ١٣١٨هـ . "
- عبد الحكيم الأفغانى . انتهى منه ١٣١٨هـ .
- ٩٠- اللباب فى شرح الكتاب للقدورى .
- " المكتبة العلمية ١٤٠٠هـ . "
- عبد الفنى الخنيسى الدمشقى الميدانى ت ١٢٩٨هـ .
- تحقيق : محمد محى الدين عبد الحميد .

٩١- المبسوط .

" دار المعرفة ١٣٩٨ هـ " .

شمس الأئمة أبي بكر محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي

ت ٤٨٢ هـ .

٩٢- مجمع الأنهر شرح ملتقى الأبحر .

" دار احياء التراث العربى " .

عبد الله بن محمد بن سليمان المعروف بداماد أفندي ت ١٠٢٨ هـ .

٩٣- مختصر الطحاوى .

" مطبعة دار الكتاب العربى القاهرة ١٣٧٠ هـ " .

أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الطك بن سلمة

الأزدى الحجرى المصرى الطحاوى ت ٣٢١ هـ .

تحقيق : أبو الوفاء الأفغانى ت ١٣٩٥ هـ .

٩٤- مختصر غنية المتولى المشتهر بالشرح الحلى الصغير .

" مطبعة الشركة الصحافة العشانية ١٣٠٧ هـ " .

ابراهيم بن محمد بن ابراهيم الحلى ت ٩٥٦ هـ .

٩٥- مراقى الفلاح بامداد الفتاح شرح نور الايضاح .

" مطبعة مصطفى البابى الحلبي ١٣٨٩ هـ " .

أبو الاخلاص حسن بن عماد بن على الوقائى الشرنبلالى ت ١٠٦٩ هـ .

٩٦- منحة الخالق على البحر الرائق " على هامش البحر " .

" دار المعرفة " .

محمد أمين بن عمر الشهير بابن عابدين ت ١٢٥٢ هـ .

٩٧- النافع الكبير شرح الجامع الصغير .

" ادارة القرآن والعلوم الاسلامية كراتشي " .

أبو الحسنات عبد الحى اللكوى ت ١٣٠٤ هـ .

٩٨- النتف فى الفتاوى .

" مطبعة الارشاد بئداد ١٩٧٥ م " .

قاضى القضاة أبى الحسن طلى بن الحسين بن محمد السفدى

ت ٤٦١ هـ .

تحقيق : د . صلاح الدين الناهى .

٩٩- النهر الفائق شرح كز الدقائق .

" مخطوط " .

عمر بن نجم ت ١٠٠٥ هـ أخوه زين الدين صاحب البحر .

١٠٠- الهدية الملايكة .

" طبع مؤسسة أليف اوفست استانبول ١٩٨٤ م " .

محمد علاء الدين طابدين ت ١٣٠٦ هـ .

تحقيق : محمد سعيد الهرهاني .

١٠١- الهداية ^{شرح} بداية البتدى " مع فتح القدير " .

برهان الدين طلى بن أبى بكر بن عبد الجليل الفرغانى المرغينانى

ت ٥٩٣ هـ .

د - الفقه المالكي .

١٠٢- الاستذكار لمذاهب فقهاء الأمصار وطما الأقطار " .

" ملابح الأهرام التجارية القاهرة ١٣٩٣ هـ " .

أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن طاصم النمىرى

القرطبى ت ٤٦٣ هـ .

تحقيق : طلى النجدى ناصف .

- ١٠٣- بداية المجتهد ونهاية المقتصد .
- " مذكرة مصطفى الباهي الحلبي ١٣٩٥هـ ."
- محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد القرطبي ت ٥٩٥ هـ .
- ١٠٤- الخرشى طوى مختصر سيدى خليل " بحاشية طوى المدوى " .
- " دار صادر " .
- محمد الخرشى ت ١١٠١ هـ .
- ١٠٥- الكافى فى فقه أهل المدينة المالكي .
- " دار المهدى بمصر ١٣٩٩ هـ " .
- أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم
- النمرى القرطبي ت ٤٦٣ هـ .
- تحقيق : د . محمد بن محمد أحمد ولد ماد بك الموريتانى .
- ١٠٦- المنتقى شرح موطأ امام دار الهجرة .
- " دار الكتاب العربى " .
- أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب بن واثق الباجي
- الأندلسى ت ٤٩٤ هـ .
- ١٠٧- مواهب الجليل لشرح مختصر سيدى خليل .
- " دار الكتاب اللبنانى بيروت " .
- أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن الطرابلسى المفرجى المعروف
- بالخطاب ت ٩٥٤ هـ .
- هـ - الفقه الشافعى .
- ١٠٨- روضة الطالبين وعدة المفتين .
- " المكتب الاسلامى ١٤٠٥ هـ " .
- محمى الدين أبوزكريا محمى بن شرف بن مرى الحزامى الحوابسى
- ت ٦٩٧ هـ .

١٠٩- المجموع شرح المذهب .

" دار النصر للطباعة القاهرة ١٩٧١م "

معنى الدين أبوزكريا يحيى بن شرف بن مري الحزامي الحواشي

ت ٦٩٧ هـ .

تحقيق : محمد نجيب الطيمحي .

و- الفقه الحنبلي :

١١٠- كشف القناع عن متن الاقتناع .

" عالم الكتب بيروت ١٤٠٣ هـ "

منصور بن يونس بن ادريس البهوتي ت ١٠٥١ هـ .

١١١- الحفنى على مختصر الخرقى .

" دار المنار بمصر ١٣٦٧ هـ "

أبو محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة ٦٢٠ هـ .

ز - أصول الفقه :

١١٢- الأحكام فى أصول الأحكام .

" مؤسسة النور " .

سيف الدين أبى الحسن على بن أبى على محمد الآمدى ت ٦٣١ هـ .

تحقيق : عبد الرزاق عفيفى .

١١٣- إرشاد الطالب الى منظومة الكواكب فى علم الأصول . " على هامش

الفوائد السمية فى الفقه للمؤلف نفسه " .

" المطبعة الكبرى الاميرية ببولاق ١٣٢٢ هـ " .

محمد بن حسن بن أحمد الكواكبى ت ١٠٩٦ هـ .

١١٤- اصول السرخسى .

" دار المعرفة ١٣٩٣ هـ " .

شمس الأئمة أبى بكر محمد بن أحمد بن أبى سهل السرخسى ت ٤٩٠ هـ .

تحقيق : أبو الوفاء الأقفانى ١٣٩٥ هـ .

- ١١٥- الابهاج في شرح المنهاج .
" مكتبة الكليات الأزهرية ١٤٠١ هـ " .
على بن عبد الكافي السبكي ت ٧٥٦ هـ .
١١٦- التقرير والتحرير على التحرير .
" دار الكتب العلمية ١٤٠٣ هـ " .
محمد بن محمد بن محمد الشهير بابن أمير حاج الحلبي ت ٨٧٩ هـ .
١١٧- تفسير التحرير على التحرير .
" مطبعة مصطفى البابي الحلبي ١٣٥١ هـ " .
محمد أمين المعروف بأمير بادشاه الحسيني الخراساني البخاري
المكي .
١١٨- تنقيح الفصول في اختصار المحصول .
" شركة الطباعة الفنية المتحدة بالعباسية ١٣٩٣ هـ " .
شهاب الدين أبو المحاسن أحمد بن إدريس القوافي ت ٦٨٤ هـ .
تحقيق : له عبد الرؤف سعد .
١١٩- حاشية الزميري على مرآة الأصول في شرح مرقاة الوصول .
" مطبعة محرم أفندي اليوسندي ١٢٨٥ هـ " .
١٢٠- حاشية الأنطاكي على مرآة الأصول في شرح مرقاة الوصول .
" مطبعة محرم أفندي اليوسندي ١٢٨٩ هـ " .
عبد الرزاق الأنطاكي .
١٢١- حاشية البناني على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع للسبكي
وبها مشها تقرير عبد الرحمن الشربيني على جمع الجوامع .
" مطبعة دار احياء الكتب العربية لعيسى البابي الحلبي " .

١٢٢- عاشية المطار على شرح الجلال المحلى على جمع الجوامع للسبكي

وبها مشها تقرير عبد الرحمن الشريفي على جمع الجوامع .

• المطبعة العلمية بمصر ١٣١٦هـ .

١٢٣- شرح التطويح على التوضيح لمعن التتقيح " وطيحه طدة بواس " .

• المطبعة الخيرية بمصر ١٣٢٢هـ .

سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني الشافعي ت ٧٩٢هـ .

١٢٤- شرح المنار وخواشيه من علم الأصول .

• دار سعادت المطبعة المثنائية ١٣١٥هـ .

عبد اللطيف بن عبد العزيز الشهير بابن ملك .

١٢٥- فتح الغفار بشرح المنار .

• مطبعة مصطفى البابي الحلبي ١٣٥٥هـ .

زين الدين بن ابراهيم الشهير بابن نجم ت ٧٧٠ وقيل ٧٦٩هـ .

تحقيق : عبد الرحمن البحراوي ت ١٣٢٢هـ .

١٢٦- فصول البدائع في اصول الشرائع .

• مطبعة يحيى أفندي ١٢٨٩هـ .

محمد بن حمزة الفناري .

١٢٧- كشف الأسرار عن أصول فخر الاسلام البزدوي .

• دار الكتاب العربي ١٣٩٤هـ .

علاء الدين عبد الميز بن أحمد البخاري ت ٧٣٠هـ .

١٢٨- منافع الدقائق شرح مجامع الحقائق .

• دار الطباعة الحامدة ١٣٠٨هـ .

مصطفى بن محمد الكوز الحماري انتهى منه ١٢٤٦هـ .

١٢٩- نسكات الأسرار على شرح انفاضة الأنوار على متن أصول المنار .

• مطبعة دار الكتب العربية الكبرى بمصر •

محمد أمين بن عمر الشهير بابن عابدين ت ١٢٥٢ هـ .

١٣٠- نهاية السؤل شرح منهاج الوصول الى علم الأصول . " على هامش

التقرير والتحبير .

• دار الكتب العلمية ١٤٠٣ هـ •

جمال الدين الأسنوي ت ٧٧٢ هـ .

ح - اللغة -

١٣١- تاج المروس من جواهر القاموس .

• مكتبة الحياة بيروت •

محب الدين أبي الفتح محمد مرتضى الزبيدي ت ١٢٠٥ هـ .

١٣٢- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية .

• دار العلم للملايين بيروت ١٣٩٩ هـ •

اسماعيل بن حماد الجوهري ت ٣٩٣ هـ •

تحقيق : أحمد عبد الغفور عطار .

١٣٣- طلبية الطلبة في الاصطلاحات الفقهية .

• مكتبة المثنى بغداد •

نجم الدين بن حفص النسفي ت ٥٣٧ هـ .

١٣٤- القاموس المحيط .

• مطبعة مصطفى البابي الحلبي ١٣٧١ هـ •

مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي ت ٨١٧ هـ .

١٣٥- لسان العرب .

• دار صادر •

أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الافريقى ت ٧١١ هـ .

- ١٣٦- مجمع بحار الأنوار في غرائب التنزيل ولطائف الأخبار .
 " مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدرآباد الدكن ١٣٨٧ هـ .
 محمد طاهر الصديقي الهندي ، الفتى الكجراتي ت ٩٨٦ هـ .
- ١٣٧- مختار الصحاح .
 " المطبعة الأميرية القاهرة ١٣٣٦ هـ " .
 محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي .
- ١٣٨- المصباح المنير .
 " المكتبة العلمية " .
 أحمد بن محمد بن طلي المقرئ الفيومي ت ٨٧٧ هـ .
- ١٣٩- المعجم الوسيط .
 " المكتبة العلمية طهران " .
 مجموعة من الأساتذة .
- ١٤٠- المغرب في ترتيب المغرب .
 " دار الكتاب العربي " .
 أبو الفتح ناصر بن عبد السيد بن علي المطرزي الخوارزمي ت ٦١٦ هـ .
- ١٤١- النهاية في غريب الحديث والأثر .
 " المكتبة الإسلامية " .
 مجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد الجزري ابن الأثير
 ت ٦٠٦ هـ .
- تتقيق : طاهر الزاوي ، محمود محمد الطناحي .
 ط - التراجم والطبقات - .
- ١٤٢- الأعلام .
 " دار العلم للملايين ١٩٨٤ م " .
 خير الدين الزركلي ت ١٣٩٦ هـ .

١٤٣- تاج التراجم في طبقات الحنفية ،

" مطبعة ايجو كيشنل كراتشي ١٤٠١ هـ " .

أبو العدل زين الدين قاسم بن قطلوبغا ت ٨٧٩ هـ .

١٤٤- تذكرة الحفاظ .

" مطبعة مجلس دائرة المعارف النمائية بحيدرآباد الدكن ١٣٧٦ هـ " .

أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي ت ٧٤٨ هـ .

١٤٥- الجواهر المضية في طبقات الحنفية .

" مطبعة عيسى البابي الحلبي ١٣٩٨ هـ " .

محيى الدين أبي محمد عبد القادر بن محمد بن محمد بن نصر الله

ابن سالم بن أبي الوفاء القرشي ت ٧٧٥ هـ .

تحقيق : د . عبد الفتاح محمد الحلو .

١٤٦- سير أعلام النبلاء .

" مؤسسة الرسالة بيروت ١٤٠١ هـ " .

شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي ت ٧٤٨ هـ .

تحقيق : شعيب الأرنؤوط ، حسين الأسد .

١٤٧- الفوائد البهية في تراجم الحنفية .

" دار المعرفة " .

أبو الحسنات محمد عبد الحى اللكنوي ت ١٣٠٤ هـ " .

تحقيق : محمد بدر الدين أبو فراس النعماني .

١٤٨- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون .

" مكتبة المثنى بغداد " .

مصطفى بن عبد الله الشبهر بحاجي خليفة مكايب جليبي .

- ١٤٩- معجم المؤلفين تراجم مصنفى الكتب الحلبية .
" مكتبة المثنى بيروت ، دار احياء التراث العربى " .
عمر رضا كحالة .
- ١٥٠- مفتاح السعادة ومصباح فو موضوعات العلوم .
" مطبعة الاستقلال الكهرى بصر " .
أحمد مصطفى الشهير بطاش كهرى زاده ت ١٢٦٨ هـ .
تحقيق : كامل كامل بكوى ، عبد الوهاب أبو النور .
- ١٥١- هدية المرافين . أسماء المؤلفين وآثار المصنفين .
" مكتبة المثنى بغداد " .
اسماعيل باشا البغدادى .
- ى - التاريخ -
١٥٢- البداية والنهاية .
" دار الكتب العلمية ١٤٠٥ هـ " .
أبو الفداء اسماعيل بن كثير الدمشقى ت ٧٧٤ هـ .
تحقيق : د . أحمد أبو طحيم . د . طوى نجيب عطوى ، طوى
عبد الستار .
- ١٥٣- تاريخ ابن خلدون .
" مؤسسة الأعطى للطباعة بيروت ١٣٩١ هـ " .
عبد الرحمن محمد بن خلدون الحضرمى المخرى ت ٨٠٨ هـ .
- ١٥٤- تاريخ الأدب العربى .
" مطابع دار المعارف بصر ١٩٧٤ م " .
كارل بروكلمان .
ترجمة : د . عبد الحليم النجار .

١٥٥- تاريخ التراث العربي .

" الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٧م " .

فؤاد سزكين .

ترجمة : د . محمود فهدى حجازى . د . فهدى أبو الفضل .

١٥٦- دائرة المعارف الاسلامية .

" دار المعرفة " .

مجموعة من المستشرقين .

ترجمة : محمد ثابت الفندى . أحمد الشنتاوى . ابراهيم زكى

غورشيد ، عبد الحميد يؤتى .

١٥٧- طبقات ابن سعد .

" دار صادر " .

محمد بن سعد ت ٢٣٠هـ .

١٥٨- القاموس الاسلامى .

" مطبعة دار التحرير ١٣٩٠هـ " .

أحمد عطية الله .

ك- البلدان والأمكنة .

١٦٠- تقويم البلدان .

" طبع في باريس بدار الطباعة السلطانية ١٨٤٠م " .

عبد الدين اسماعيل بن محمد بن عمر المعروف بأبى الفداء صاحب

حماة ت ٧٣٢هـ .

تحقيق : رينود . والهارون ماك كوكين ديسلان .

١٦١- الروض المصطار في خبر الأقطار .

" مكتبة لبنان ١٩٨٤ م " .

محمد بن عبد المنعم الحموي .

تحقيق : د . أحسان بن عباس .

١٦٢- فتوح البلدان .

" مكتبة النهضة المصرية القاهرة " .

أحمد بن يحيى بن جابر المعروف بالبلاذري .

تحقيق : د . صلاح الدين المنجد .

١٦٣- مختصر البلدان .

" طبع في لندن بطابع بريل ١٣٠٢ هـ " .

أبو بكر أحمد محمد الهمداني المعروف بابن الفقيه .

١٦٤- مرآة الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع .

" دار احياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي ١٣٧٣ هـ " .

صفى الدين عبد المؤمن بن عبد الحق البغدادي ت ٧٣٩ هـ .

تحقيق : علي محمد الهاوي .

١٦٥- معجم البلدان .

" دار صادر ١٣٩٧ هـ " .

شهاب الدين ابي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي الرومي

البغدادي ت ١٢٦ هـ .

* هـ - فهرس الموضوعات *

الموضوع	الصفحة
المقدمة	١
كتاب الصلاة	٥٢
المسألة ١.....	٥٢
" ٢.....	٦١
" ٣.....	٦٤
" ٤.....	٧٠
" ٥.....	٧٧
" ٦.....	٨٤
" ٧.....	٩١
" ٨.....	٩٣
" ٩.....	١٠١
" ١٠.....	١٠٧
" ١١.....	١١٢
باب الوضوء والغسل	١١٦
المسألة ١٢.....	١١٦
" ١٣.....	١٢٤
" ١٤.....	١٣١
" ١٥.....	١٣٥
" ١٦.....	١٤٢
" ١٧.....	١٤٥
" ١٨.....	١٤٨

الصفحة	الموضوع
١٥٢	المسألة ١٩
١٧٦	٢٠
١٨٠	٢١
١٨٧	٢٢
١٩٢	٢٣
١٩٧	٢٤
٢٠٦	٢٥
٢١١	٢٦
٢١٣	٢٧
٢١٥	٢٨
٢١٨	٢٩
٢٢٢	٣٠
٢٣٠	باب البئر وما ينجم عنها .
٢٣٠	المسألة ٣١
٢٣١	٣٢
٢٣٢	٣٣
٢٣٦	٣٤
٢٣٧	٣٥
٢٣٧	٣٦
٢٣٨	٣٧
٢٤٢	باب المسح على الخفين .
٢٤٢	المسألة ٣٨

الصفحة	الموضوع
٢٤٧	المسألة ٣٩
٢٥٢	٤٠
٢٥٢	٤١
٢٥٣	٤٢
٢٥٤	٤٣
٢٥٥	باب الأذان
٢٥٥	المسألة ٤٤
٢٥٩	٤٥
٢٦١	٤٦
٢٦٢	٤٧
٢٦٤	باب التيمم
٢٦٤	المسألة ٤٨
٢٧١	٤٩
٢٧١	٥٠
٢٧٢	٥١
٢٧٣	٥٢
٢٧٤	٥٣
٢٧٤	٥٤
٢٧٥	٥٥
٢٧٦	٥٦
٢٧٧	٥٧
٢٧٨	٥٨
٢٧٩	٥٩

الصفحة	الموضوع
٢٧٩	المسألة ٦٠
٢٨١ ٦١
٢٨٢ ٦٢
٢٨٢ ٦٣
٢٨٣	باب الواقيت
٢٨٣	المسألة ٦٤
٢٩٠ ٦٥
٢٩٣ ٦٦
٢٩٤ ٦٧
٢٩٦ ٦٨
٢٩٧ ٦٩
٢٩٨ ٧٠
٣٠١ ٧١
٣٠٢ ٧٢
٣٠٤ ٧٣
٣٠٥	باب القيام في الفريضة
٣٠٥	المسألة ٧٤
٣٠٦ ٧٥
٣٠٨ ٧٦
٣١٠ ٧٧
٣١٢	باب الحديث
٣١٢	المسألة ٧٨

الصفحة	الموضوع
٣١٤	السألة ٧٩
٣١٥	" ٨٠
٣١٧	" ٨١
٣١٨	" ٨٢
٣١٩	" ٨٣
٣٢١	" ٨٤
٣٢٤	" ٨٥
٣٢٥	" ٨٦
٣٢٦	" ٨٧
٣٢٧	" ٨٨
٣٣٢	" ٨٩
٣٣٣	" ٩٠
٣٣٥	" ٩١
٣٣٧	" ٩٢
٣٣٧	" ٩٣
٣٣٨	" ٩٤
٣٣٩	" ٩٥
٣٤١	" ٩٦
٣٤٢	" ٩٧
٣٤٢	" ٩٨
٣٤٥	" ٩٩
٣٥٠	" ١٠٠

الصفحة	الموضوع
٣٥٣	المسألة ١٠١
٣٥٣	" ١٠٢
٣٥٥	" ١٠٣
٣٥٦	" ١٠٤
٣٥٧	" ١٠٥
٣٥٧	" ١٠٦
٣٥٨	" ١٠٧
٣٥٩	" ١٠٨
٣٥٩	" ١٠٩
٣٦٠	" ١١٠
٣٦٤	" ١١١
٣٦٥	" ١١٢
٣٦٦	باب صلاة المريض
٣٦٦	المسألة ١١٣
٣٧٠	" ١١٤
٣٧٢	" ١١٥
٣٧٣	" ١١٦
٣٧٤	باب السهو
٣٧٤	المسألة ١١٧
٣٧٧	" ١١٨
٣٧٩	" ١١٩
٣٨١	" ١٢٠

الصفحة	الموضوع
٣٨٣	المسألة ١٢١
٣٨٤	" ١٢٢
٣٨٥	" ١٢٣
٣٨٧	" ١٢٤
٣٩٠	باب صلاة المسافرين
٣٩٠	المسألة ١٢٥
٣٩١	" ١٢٦
٣٩٤	" ١٢٧
٣٩٥	" ١٢٨
٣٩٦	" ١٢٩
٣٩٧	" ١٣٠
٣٩٨	" ١٣١
٣٩٨	" ١٣٢
٤٠١	" ١٣٣
٤٠١	" ١٣٤
٤٠٢	" ١٣٥
٤٠٣	" ١٣٦
٤٠٤	" ١٣٧
٤٠٥	" ١٣٨
٤٠٦	" ١٣٩
٤١١	" ١٤٠
٤١٢	" ١٤١

الصفحة	الموضوع
٤١٤	المسألة ١٤٢
٤١٧	باب السجدة
٤١٧	المسألة ١٤٣
٤٢١	١٤٤
٤٢٣	١٤٥
٤٢٤	١٤٦
٤٢٥	١٤٧
٤٢٦	باب الحيض
٤٢٦	المسألة ١٤٨
٤٢٨	١٤٩
٤٢٩	١٥٠
٤٣١	١٥١
٤٣٣	١٥٢
٤٣٣	١٥٣
٤٣٧	١٥٤
٤٣٩	١٥٥
٤٤١	١٥٦
٤٤٣	١٥٧
٤٤٣	١٥٨
٤٤٤	باب صلاة الجمعة
٤٤٥	المسألة ١٥٩
٤٤٨	١٦٠

الموضوع	الصفحة
المسألة ١٦١	٤٥٠
" ١٦٢	٤٥١
" ١٦٣	٤٥١
" ١٦٤	٤٥٤
" ١٦٥	٤٥٥
" ١٦٦	٤٥٥
" ١٦٧	٤٦٢
باب صلاة الحدين	٤٦٤
المسألة ١٦٨	٤٦٤
" ١٦٩	٤٦٦
" ١٧٠	٤٦٦
باب التكبير في أيام التشريق	٤٦٨
المسألة ١٧١	٤٦٨
باب صلاة الخوف	٤٧١
المسألة ١٧٢	٤٧١
باب الشهيد وما يصنع به	٤٧٧
المسألة ١٧٣	٤٧٨
" ١٧٤	٤٨٥
" ١٧٥	٤٨٦
" ١٧٦	٤٨٧
" ١٧٧	٤٨٨

الصفحة	الموضوع
٤٨٩	باب الصلاة على الميت وفصله
٤٨٩	المسألة ١٧٨
٤٩١	١٧٩
٤٩٢	١٨٠
٤٩٣	١٨١
٤٩٤	١٨٢
٤٩٨	١٨٣
٥٠٠	١٨٤
٥٠١	١٨٥
٥٠١	١٨٦
٥٠٢	باب صلاة الكسوف
٥٠٢	المسألة ١٨٧
٥٠٧	١٨٨
٥١٠	١٨٩
٥١١	مسائل كتاب الزكاة
٥١١	المسألة ١٩٠
٥٢١	١٩١
٥٢٢	١٩٢
٥٢٤	١٩٣
٥٢٤	١٩٤
٥٢٦	١٩٥
٥٢٦	١٩٦

الصفحة	الموضوع
٥٢٩	المسألة ١٩٧
٥٣١	" ١٩٨
٥٣٤	" ١٩٩
٥٣٥	" ٢٠٠
٥٤٠	" ٢٠١
٥٤٣	" ٢٠٢
٥٤٤	باب صدقة الفهم
٥٤٤	المسألة ٢٠٣
٥٤٤	" ٢٠٤
٥٤٦	" ٢٠٥
٥٤٧	" ٢٠٦
٥٤٩	باب صدقة البقر
٥٤٩	المسألة ٢٠٧
٥٥٣	" ٢٠٨
٥٦٢	باب زكاة المال
٥٦٣	المسألة ٢٠٩
٥٦٥	" ٢١٠
٥٧٣	" ٢١١
٥٧٨	" ٢١٢
٥٨٢	" ٢١٣
٥٨٥	" ٢١٤
٥٨٦	" ٢١٥

الصفحة	الموضوع
٥٨٧	المسألة ٢١٦
٥٨٧	٢١٧
٥٩٠	٢١٨
٥٩١	٢١٩
٥٩٢	٢٢٠
٦٠٢	٢٢١
٦٠٣	٢٢٢
٦٠٥	٢٢٣
٦٠٦	باب زكاة الذهب والفضة والركاز
٦٠٨	المسألة ٢٢٤
٦١١	٢٢٥
٦١٢	٢٢٦
٦١٣	٢٢٧
٦١٥	٢٢٨
٦١٦	٢٢٩
٦١٦	٢٣٠
٦١٩	٢٣١
٦٢٠	٢٣٢
٦٢١	٢٣٣
٦٢٤	٢٣٤
٦٢٨	٢٣٥
٦٢٩	٢٣٦

الصفحة	الموضوع
٦٣٠	المسألة ٢٣٧
٦٣٢	باب العشر في المسل
٦٣٢	المسألة ٢٣٨
٦٣٨ ٢٣٩
٦٤٠ ٢٤٠
٦٤٥ ٢٤١
٦٤٨ ٢٤٢
٦٤٩ ٢٤٣
٦٥٠ ٢٤٤
٦٥١ ٢٤٥
٦٥٣ ٢٤٦
٦٥٤ ٢٤٧
٦٥٤ ٢٤٨
٦٥٤ ٢٤٩
٦٥٦	مسائل الصوم
٦٥٧	مسألة ٢٥٠
٦٦١ ٢٥١
٦٦٥ ٢٥٢
٦٦٩ ٢٥٣
٦٧٢ ٢٥٤
٦٧٦ ٢٥٥
٦٨١ ٢٥٦

الصفحة	الموضوع
٦٨٣	مسألة ٢٥٧
٦٨٣	" ٢٥٨
٦٨٤	" ٢٥٩
٦٨٥	" ٢٦٠
٦٩٢	" ٢٦١
٦٩٣	" ٢٦٢
٦٩٥	" ٢٦٣
٦٩٧	" ٢٦٤
٦٩٨	" ٢٦٥
٧٠٠	" ٢٦٦
٧٠٤	" ٢٦٧
٧٠٤	" ٢٦٨
٧٠٥	" ٢٦٩
٧٠٧	" ٢٧٠
٧٠٨	باب صدقة الفطر
٧٠٨	مسألة ٢٧١
٧١٠	" ٢٧٢
٧١٢	" ٢٧٣
٧١٣	" ٢٧٤
٧١٤	" ٢٧٥
٧١٦	" ٢٧٦
٧١٧	" ٢٧٧

الصفحة	الموضوع
٦١٩	باب الاعتكاف
٧١٩	مسألة ٢٧٨
٧٢٠	٢٧٩
٧٢١	٢٨٠
٧٢٢	٢٨١
٧٢٢	٢٨٢
٧٢٤	٢٨٣
٧٢٤	٢٨٤
٧٢٥	٢٨٥
٧٢٦	٢٨٦
٧٢٨	مسائل الناسك
٧٢٨	مسألة ٢٨٧
٧٢٩	٢٨٨
٧٣٠	٢٨٩
٧٣٢	٢٩٠
٧٣٣	٢٩١
٧٣٣	٢٩٢
٧٣٨	٢٩٣
٧٣٩	باب الطواف
٧٣٩	مسألة ٢٩٤
٧٣٩	٢٩٥
٧٤٠	٢٩٦

الصفحة	الموضوع
٧٤٠	مسألة ٢٩٧
٧٤١	" ٢٩٨
٧٤٢	" ٢٩٩
٧٤٢	" ٣٠٠
٧٤٣	" ٣٠١
٧٤٤	" ٣٠٢
٧٤٥	باب الحلق
٧٤٥	مسألة ٣٠٣
٧٤٥	" ٣٠٤
٧٤٦	" ٣٠٥
٧٤٧	" ٣٠٦
٧٤٩	باب قص الأظافر
٧٤٩	مسألة ٣٠٧
٧٥٠	" ٣٠٨
٧٥١	" ٣٠٩
٧٥١	" ٣١٠
٧٥٢	باب جزاء الصيد
٧٥٢	مسألة ٣١١
٧٥٢	" ٣١٢
٧٥٣	" ٣١٣
٧٥٤	" ٣١٤
٧٥٥	" ٣١٥

الصفحة	الموضوع
٧٥٦	مسألة ٣١٦
٧٥٧	باب الدهن والطيب
٧٥٧	مسألة ٣١٧
٧٥٨	٣١٨
٧٥٩	باب اللبس والطيب
٧٥٩	مسألة ٣١٩
٧٥٩	٣٢٠
٧٦٠	باب الأيمان في الحج
٧٦٠	مسألة ٣٢١
٧٦٠	٣٢٢
٧٦٠	٣٢٣
٧٦١	٣٢٤
٧٦١	٣٢٥
٧٦١	٣٢٦
٧٦١	٣٢٧
٧٦٢	٣٢٨
٧٦٢	باب الرجل يحج عن الرجل
٧٦٤	مسألة ٣٢٩
٧٦٦	٣٣٠
٧٦٧	٣٣١
٧٦٨	٣٣٢
٧٦٩	٣٣٣

الصفحة	الموضوع
٧٧٠	مسألة ٣٣٤
٧٧١	" ٣٣٥
٧٧٢	باب المواقيت
٧٧٢	مسألة ٣٣٦
٧٧٤	" ٣٣٧
٧٧٥	" ٣٣٨
٧٧٧	" ٣٣٩
٧٧٨	" ٣٤٠
٧٧٩	" ٣٤١
٧٨٠	" ٣٤٢
٧٨١	" ٣٤٣
٧٨٢	" ٣٤٤
٧٨٢	" ٣٤٥
٧٨٣	" ٣٤٦
٧٨٣	" ٣٤٧
٧٨٤	كتاب النكاح
٧٨٦	مسألة ٣٤٨
٧٨٧	" ٣٤٩
٧٨٨	" ٣٥٠
٧٩٠	" ٣٥١
٧٩١	باب نكاح الصغير والصغيرة ..
٧٩١	مسألة ٣٥٢

الصفحة	الموضوع
٧٩١	مسألة ٣٥٣
٧٩٢	" ٣٥٤
٧٩٢	" ٣٥٥
٧٩٣	" ٣٥٦
٧٩٣	" ٣٥٧
٧٩٤	" ٣٥٨
٧٩٥	" ٣٥٩
٧٩٥	" ٣٦٠
٧٩٦	" ٣٦١
٧٩٧	باب نكاح البكر
٧٩٧	مسألة ٣٦٢
٧٩٧	" ٣٦٣
٧٩٨	باب النكاح بغير طلق
٧٩٨	مسألة ٣٦٤
٧٩٩	باب الوكالة في النكاح
٧٩٩	مسألة ٣٦٥
٨٠٠	" ٣٦٦
٨٠١	" ٣٦٧
٨٠٢	" ٣٦٨
٨٠٣	باب الأكفاء
٨٠٣	مسألة ٣٦٩
٨٠٤	" ٣٧٠

المفحسة	الموضوع
٨٠٥	مسألة ٣٧١
٨٠٥ ٣٧٢
٨٠٦	باب النكاح بالشهود
٨٠٦	مسألة ٣٧٣
٨٠٧ ٣٧٤
٨٠٧	باب نكاح أهل الذمة
٨٠٧	مسألة ٣٧٥
٨٠٧ ٣٧٦
٨٠٩ ٣٧٧
٨١١ ٣٧٨
٨١١ ٣٧٩
٨١٢	باب نكاح المرتد
٨١٢	مسألة ٣٨٠
٨١٣ ٣٨١
٨١٥	باب نكاح أهل الحرب
٨١٥	مسألة ٣٨٢
٨١٥ ٣٨٣
٨١٧ ٣٨٤
٨١٧ ٣٨٥
٨١٨	باب نكاح المتعة
٨١٩	مسألة ٣٨٦

الصفحة	الموضوع
٨٢١	باب الشهر
٨٢٢	مسألة ٣٨٧
٨٢٢	٣٨٨
٨٢٣	٣٨٩
٨٢٣	٣٩٠
٨٢٤	٣٩١
٨٢٥	٣٩٢
٨٢٦	٣٩٣
٨٢٧	٣٩٤
٨٢٨	٣٩٥
٨٢٩	٣٩٦
٨٣١	٣٩٧
٨٣٢	٣٩٨
٨٣٣	٣٩٩
٨٣٤	٤٠٠
٨٣٤	٤٠١
٨٣٥	٤٠٢
٨٣٧	٤٠٣
٨٣٨	٤٠٤
٨٣٨	٤٠٥
٨٣٩	٤٠٦
٨٣٩	٤٠٧

الصفحة	الموضوع
٨٣٩	مسألة ٤٠٨
٨٤٠	" ٤٠٩
٨٤٠	" ٤١٠
٨٤١	" ٤١١
٨٤١	" ٤١٢
٨٤٢	باب الحنين
٨٤٢	مسألة ٤١٣
٨٤٤	" ٤١٤
٨٤٦	" ٤١٥
٨٤٨	باب نكاح الميحد والامه
٨٤٨	مسألة ٤١٦
٨٥٠	" ٤١٧
٨٥٠	" ٤١٨
٨٥٢	" ٤١٩
٨٥٣	" ٤٢٠
٨٥٣	" ٤٢١
٨٥٤	" ٤٢٢
٨٥٥	" ٤٢٣
٨٥٦	" ٤٢٤
٨٥٦	" ٤٢٥
٨٥٧	" ٤٢٦
٨٥٧	" ٤٢٧

الصفحة	الموضوع
٨٥٨	باب الرضاع
٨٥٨	مسألة ٤٢٨
٨٦٠	٤٢٩
٨٦٢	٤٣٠
٨٦٣	٤٣١
٨٦٤	باب الدعوى
٨٦٤	مسألة ٤٣٢
٨٦٥	٤٣٣
٨٦٥	٤٣٤
٨٦٧	باب العقد
٨٦٧	مسألة ٤٣٥
٨٦٨	٤٣٦
٨٦٩	٤٣٧
٨٦٩	٤٣٨
٨٧٠	باب النفقات
٨٧٠	مسألة ٤٣٩
٨٧١	٤٤٠
٨٧١	٤٤١
٨٧٢	٤٤٢
٨٧٣	٤٤٣
٨٧٣	٤٤٤
٨٧٤	٤٤٥

الصفحة	الموضوع
٨٧٤	مسألة ٤٤٦
٨٧٤	" ٤٤٧
٨٧٤	" ٤٤٨
٨٧٥	" ٤٤٩
٨٧٦	" ٤٥٠
٨٧٧	" ٤٥١
٨٧٨	" ٤٥٢
٨٧٨	" ٤٥٣
٨٧٩	" ٤٥٤
٨٨٠	" ٤٥٥
٨٨٠	" ٤٥٦
٨٨٠	" ٤٥٧
٨٨٠	" ٤٥٨
٨٨١	كتاب الطلاق
٨٨٢	مسألة ٤٥٩
٨٨٣	" ٤٦٠
٨٨٤	" ٤٦١
٨٨٥	" ٤٦٢
٨٨٦	" ٤٦٣
٨٨٨	باب الرجعة
٨٨٨	مسألة ٤٦٤
٨٨٨	" ٤٦٥

الصفحة	الموضوع
٨٩٠	مسألة ٤٦٦
٨٩٠	" ٤٦٧
٨٩٢	" ٤٦٨
٨٩٤	باب الحدة
٨٩٤	مسألة ٤٦٩
٨٩٥	" ٤٧٠
٨٩٦	" ٤٧١
٨٩٧	" ٤٧٢
٧٩٨	" ٤٧٣
٨٩٩	" ٤٧٤
٩٠٠	" ٤٧٥
٩٠٠	" ٤٧٦
٩٠١	" ٤٧٧
٩٠٢	" ٤٧٨
٩٠٣	" ٤٧٩
٩٠٤	باب الهبة
٩٠٤	مسألة ٤٨٠
٩٠٥	باب ما يقع به الفرقة
٩٠٥	مسألة ٤٨١
٩٠٦	" ٤٨٢
٩٠٧	" ٤٨٣
٩٠٨	" ٤٨٤

الصفحة	الموضوع
٩٠٨	مسألة ٤٨٥
٩٠٨	٤٨٦
٩٠٩	٤٨٧
٩٠٩	٤٨٨
٩١٠	٤٨٩
٩١١	باب ما لا يقع الفرقة
٩١١	مسألة ٤٩٠
٩١٢	٤٩١
٩١٣	باب الطلاق
٩١٣	مسألة ٤٩٢
٩١٣	٤٩٣
٩١٥	٤٩٤
٩١٥	٤٩٥
٩١٥	٤٩٦
٩١٦	٤٩٧
٩١٦	٤٩٨
٩١٧	٤٩٩
٩١٨	٥٠٠
٩١٩	٥٠١
٩١٩	٥٠٢
٩٢٠	٥٠٣
٩٢٠	٥٠٤

الصفحة	الموضوع
٩٢١	مسألة ٥٠٥
٩٢١	" ٥٠٦
٩٢٢	" ٥٠٧
٩٢٢	" ٥٠٨
٩٢٤	" ٥٠٩
٩٢٥	" ٥١٠
٩٢٦	" ٥١١
٩٢٧	" ٥١٢
٩٢٧	" ٥١٣
٩٢٨	" ٥١٤
٩٢٨	" ٥١٥
٩٢٩	" ٥١٦
٩٢٩	" ٥١٧
٩٣٠	" ٥١٨
٩٣٠	" ٥١٩
٩٣١	" ٥٢٠
٩٣١	" ٥٢١
٩٣٢	باب الشهادة في الطلاق
٩٣٢	مسألة ٥٢٢
٩٣٣	" ٥٢٣
٩٣٥	باب طلاق المريض
٩٣٥	مسألة ٥٢٤

الصفحة	الموضوع
٩٣٥	مسألة ٥٢٥
٩٣٧	" ٥٢٦
٩٣٨	" ٥٢٧
٩٣٨	" ٥٢٨
٩٣٩	" ٥٢٩
٩٣٩	" ٥٣٠
٩٤٠	باب الخلع والبراءات
٩٤٠	مسألة ٥٣١
٩٤٠	" ٥٣٢
٩٤١	" ٥٣٣
٩٤١	" ٥٣٤
٩٤٢	" ٥٣٥
٩٤٢	" ٥٣٦
٩٤٢	" ٥٣٧
٩٤٣	" ٥٣٨
٩٤٤	" ٥٣٩
٩٤٤	" ٥٤٠
٩٤٤	" ٥٤١
٩٤٥	" ٥٤٢
٩٤٦	باب المشقة
٩٤٦	مسألة ٥٤٣
٩٤٦	" ٥٤٤

الصفحة	الموضوع
٩٤٦	مسألة ٥٤٥
٩٤٦	" ٥٤٦
٩٤٧	" ٥٤٧
٩٤٧	" ٥٤٨
٩٤٨	" ٥٤٩
٩٤٨	" ٥٥٠
٩٥٠	باب الخسار
٩٥٠	مسألة ٥٥١
٩٥٠	" ٥٥٢
٩٥١	" ٥٥٣
٩٥١	" ٥٥٤
٩٥١	" ٥٥٥
٩٥٢	" ٥٥٦
٩٥٢	" ٥٥٧
٩٥٢	" ٥٥٨
٩٥٣	باب الظهار
٩٥٣	مسألة ٥٥٩
٩٥٣	" ٥٦٠
٩٥٤	" ٥٦١
٩٥٥	" ٥٦٢
٩٥٥	" ٥٦٣
٩٥٦	" ٥٦٤

الصفحة	الموضوع
٩٥٦	مسألة ٥٦٥
٩٥٧	باب الايملاء
٩٥٧	مسألة ٥٦٦
٩٥٨	٥٦٧
٩٥٩	٥٦٨
٩٦٠	٥٦٩
٩٦٠	٥٧٠
٩٦١	٥٧١
٩٦١	٥٧٢
٩٦٢	٥٧٣
٩٦٣	٥٧٤
٩٦٣	٥٧٥
٩٦٤	٥٧٦
٩٦٤	٥٧٧
٩٦٥	باب اللعان
٩٦٥	مسألة ٥٧٨
٩٦٥	٥٧٩
٩٦٦	٥٨٠
٩٦٦	٥٨١
٩٦٨	٥٨٢